

(فهرست الجزء الثالث من كتاب الام)

صفحة	كتاب	صفحة
٢٦	كتاب البيوع	٢
٣١	باب بيع الخيار	٣
٣٤	وفي باب دعوى الولد قبل ترجمة المين مع	٤
٣٥	الشاهد	
٤٠	باب الخلاف فيما يجب به البيع	٥
٤٥	باب بيع الكلاب وغيرها من الحيوان	٩
	غير الماء كولد	
٤٦	وترجم في اختلاف مالك والشافعي باب	٩
٤٦	متى يجب البيع	
٤٩	باب الخلاف في عن الكلب	١٠
٤٩	باب الربا - باب الطعام بالطعام	١٢
٥١	باب بيع الفضولي وليس في التراجع الخ	١٣
٥٢	باب جماع تفريع الكيل والوزن بعضه	١٦
٥٣	بيعض	
٥٤	وفي اختلاف الحديث في ترجمة بيع	١٦
٥٦	المكاتب	
٥٧	باب تفريع الصنف من الماء كولد	١٧
٥٨	والمشروب بمثله	
٥٩	باب في التمر بالتمر	١٨
٥٩	باب ما في معنى التمر	١٨
٥٩	باب اعتبار رؤية المبيع لعمدة البيع وليس	١٨
	في التراجع	
٦٠	باب البيع على البرنامج	١٨
٦٥	باب ما يحتاج التمر وما يخالفه	١٩
	باب الماء كولد من صنفين شيب أحدهما	٢٠
	بالآخر	
٦٥	باب الرطب بالتمر	٢١
٦٨	باب ما جاء في بيع اللحم	٢١
٧٥	باب ما يكون رطباً أبداً	٢٣
	باب الأجل في الصرف	٢٥
	باب ما جاء في الصرف	
	باب في بيع العروض	
	باب في بيع الغائب إلى أجل	
	باب عمر الخاطئ يباع أصله	
	باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار	
	وفي اختلاف مالك والشافعي في أثناء	
	البيع على البرنامج	
	باب الخلاف في بيع الزرع قائماً	
	باب العرايا	
	باب العربية	
	باب الجائحة في الثمرة	
	باب في الجائحة	
	باب الثنينا	
	باب صدقة التمر	
	باب في المزابنة	
	باب وقت بيع الفاكهة	
	باب ما ينبت من الزرع	
	باب ما اشترى مما يكون مأكولاً داخله	
	مسئلة بيع القمح في سنبله	
	باب بيع القصب والقرط	
	باب المصرة والرد بالعيب وليس في	
	التراجع	
	باب حكم المبيع قبل القبض وبغده	
	باب النهي عن بيع الكراع والسلاح	
	في الفتنة	
	باب السنة في الخيار	
	باب بيع الأجل	
	باب في أمور متفرقة في الأبواب والنكت	
	تتعلق بالبيع الخ	
	باب الشهادة في البيوع	

٧٨	باب السلف والمراد به السلم	٩٨	الحيتان
٧٨	وفي اختلاف العراقيين في باب الاختلاف	٩٨	الرؤس والاكارع
	في العيب	٩٩	باب السلف في العطر وزنا
٧٩	وفي باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها	١٠١	باب متاع الصيدالة
	نصوص تتعلق بالعلم بالمبيع الخ	١٠٢	باب السلف في الثؤلؤ وغيره الخ
٨٠	بيع الحبش	١٠٢	باب السلف في التبر غير الذهب والفضة
٨١	بيع الرجل على بيع أخيه	١٠٢	باب السلف في صمغ الشجر
٨١	بيع الحاضر للبأدى	١٠٢	باب الطين الارمني الخ
٨٢	تلقى السلع	١٠٣	باب بيع الحيوان والسلف فيه
٨٢	باب المراجعة والتولية والاشراك وليس	١٠٤	باب صفات الحيوان اذا كانت دينيا
	في التراجم	١٠٦	باب الاختلاف في أن يكون الحيوان
٨٣	باب ما يجوز من السلف		نسيئة الخ
٨٤	باب في الآجال في السلف والبيع	١٠٨	باب السلف في الثياب
٨٩	باب جماع ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز	١٠٩	باب السلف في الالهب والجلود
	والكيل	١٠٩	باب السلف في القراطيس
٨٩	باب السلف في الكيل	١٠٩	باب السلف في الخشب ذرعا
٩٠	باب السلف في الخنطة	١١٠	باب السلم في الخشب وزنا
٩٠	باب السلف في الذرة	١١٠	باب السلف في الصوف
٩١	باب العلس	١١١	باب السلف في الكرسف
٩١	باب القطنية	١١١	باب السلف في القز والسكتان
٩١	باب السلف في الرطب والتمر	١١١	باب السلف في الحجارة والارحيسة وغيرها
٩٢	باب جماع السلف في الوزن		من الحجارة
٩٣	تفريع الوزن من العسل	١١٢	باب السلف في القصة والنورة
٩٤	السلف في السن	١١٢	باب السلف في العدد
٩٤	السلف في الزيت	١١٢	باب السلم في الماء كول كيل أو وزنا
٩٤	السلف في الزبد	١١٣	باب بيع القصب والقرط
٩٤	السلف في اللبن	١١٤	باب السلف في الشيء المصلح لغيره
٩٥	السلف في اللبن رطبا وبأسا	١١٦	باب السلف يحل في أخذ المسلف الخ
٩٦	السلف في البأ	١١٧	باب صرف السلف الى غيره
٩٦	الصوف والشعر	١١٧	باب الخيار في السلف
٩٦	السلف في اللحم	١١٨	باب ما يجب للسلف على المسلف من شرطه
٩٧	صفة اللحم وما يجوز فيه وما لا يجوز	١١٨	باب اختلاف المتبايعين بالسلف الخ
٩٧	لحم الوحش	١١٩	باب ما يلزم في السلف مما يخالف الصفة

- ١٩١ بلوغ الرشد وهو الحجر
١٩٤ باب الحجر على البالغين
١٩٥ باب الخلاف في الحجر
١٩٦ الصلح
٢٠٣ الحوالة
٢٠٣ وفي باب الدعوى من اختلاف العراقيين
٢٠٣ وفي اختلاف العراقيين في باب الحوالة
والكفالة والدين
٢٠٤ باب الضمان
٢٠٥ وفي اختلاف العراقيين في الكفالة والحوالة
والدين
٢٠٦ الشركة
٢٠٦ وترجم في اختلاف العراقيين باب الشركة
والعتق وغيره
٢٠٧ الوكالة
٢٠٧ جماع ما يجوز اقراره اذا كان ظاهرا
٢٠٧ وفي اختلاف العراقيين في باب بيع الثمار
قبل أن يبدو صلاحها
٢٠٨ اقرار من لم يبلغ الحلم
٢٠٩ اقرار المغلوب على عقله
٢٠٩ اقرار الصبي
٢٠٩ الاكراه وما في معناه
٢١٠ جماع الاقرار
٢١٠ باب من أقر لانسان بشئ فكذبه المقر له
وليس في التراجع
٢١١ الاقرار بالشئ غير موصوف
٢١١ الاقرار بشئ محدود
٢١٢ الاقرار للعبد والمحجور عليه
٢١٢ الاقرار للإهائم
٢١٣ الاقرار لما في البطن
٢١٣ الاقرار بغصب شئ في شئ
٢١٤ الاقرار بغصب شئ بعدد وغير عدد
٢١٥ الاقرار بغصب شئ ثم يدعى الغاصب
- ٢١٦ الاقرار بغصب الدار ثم يبيعها
٢١٧ الاقرار بغصب الشئ من أحد هذين
الرجلين
٢١٧ باب اقرار الورثة أو بعضهم لوارث وليس
في التراجع
٢١٧ العارية
٢١٨ وفي اختلاف العراقيين في باب العارية
وأكل الغلة
٢١٨ الغصب
٢٢٩ باب اذا لقي المالك الغاصب في بلد آخر
وليس في التراجع
٢٣٠ مسألة المستكرهه
٢٣٠ وفي باب الغصب من اختلاف العراقيين
٢٣١ كتاب الشفعة
٢٣١ ما لا يقع فيه شفعة
٢٣٢ باب الشفعة من كتابين كتاب اختلاف
الحديث واختلاف العراقيين
٢٣٣ باب القراض
٢٣٤ ما لا يجوز من القراض في العروض
٢٣٤ وفي اختلاف العراقيين
٢٣٥ الشرط في القراض
٢٣٦ السلف في القراض
٢٣٧ المحاسبة في القراض
٢٣٧ مسألة البضاعة
٢٣٧ المساقاة
٢٣٧ وفي باب الصدقة والهبة من اختلاف
العراقيين
٢٣٨ الشرط في الرقيق والمساقاة
٢٣٩ المزارعة
٢٤٠ الاجارة وكراء الارض
٢٤١ كراء الارض المبيضاء
٢٥٠ كراء الدواب
٢٥٠ الاجارات

صفحة	صفحة
٢٨٠ اختلاف في الحبس وهي الصدقات	٢٥٩ كراء الابل والدواب
الموقوفات	٢٦١ مسألة الرجل يكتري الدابة فيضربها
٢٨١ وثيقة في الحبس	فتموت
٢٨٣ كتاب الهبة	٢٦١ مسألة الاجراء
٢٨٣ وفي اختلاف العراقيين باب الصدقة والهبة	٢٦٣ اختلاف الاجير والمستاجر
٢٨٥ باب في العمري من كتاب اختلاف مالك	٢٦٣ في اختلاف العراقيين باب الاجير والاجارة
والشافعي	٢٦٤ احياء الموات
٢٨٦ وفي بعض النسخ مما ينسب للام في	٢٦٤ وفي أول اختلاف العراقيين
العمري	٢٦٥ ما يكون احياء
٢٨٧ كتاب اللقطة الصغيرة	٢٦٨ عمارة ما ليس مغسورا من الارض التي
٢٨٧ اللقطة الكبيرة	لامالك لها
٢٩١ وفي اختلاف مالك والشافعي الخ	٢٦٩ من احياء ما كان غير
٢٩٢ وترجم في كتاب اختلاف علي وابن مسعود	٢٧٠ من قال لاحي الاحي من الارض الموات
اللقطة	وما يملك به الارض وما لا يملك وكيف يكون
٢٩٢ كتاب اللقيط	الحسي
٢٩٢ وترجم في دير الاوزاعي الصبي يسبي ثم	٢٧٢ تشديد أن لا يحصى أحد على أحد «افطاع
يموت	الوالي
٢٩٣ وترجم في اختلاف مالك والشافعي باب	٢٧٣ باب الركا ز يوجد في بلاد المسلمين
المنبوء	٢٧٤ الاحباس
٢٩٤ باب الجمالة وليس في التراجم	٢٧٥ الخلاف في الصدقات المحرمات

(فهرست ماہنامہ مشجز الثالث من مختصر المنزل)

صحيفة	صحيفة
باب ميراث ولد الملاعنة ١٥٢	كتاب الوكالة ٢
باب ميراث المجوس ١٥٤	كتاب الاقرار باب الحقوق والمواهب ١٥
باب ذوى الارحام ١٥٥	والعارية
باب الجد يقاسم الاخوة ١٥٦	باب اقرار الوارث بوارث ٢٧
كتاب الوصايا ١٥٩	كتاب العارية ٣٢
الوصية للقربة من ذوى الارحام ١٦٨	كتاب الغصب ٣٥
باب ما يكون رجوعا فى الوصية ١٧٠	مختصر الشفعة الخ ٤٧
باب المرض الذى تجوز فيه العطية ولا تجوز ١٧١	مختصر القراض الخ ٦٠
باب الاوصياء ١٧٣	المساقاة الخ ٦٩
ما يجوز للوصى أن يصنعه فى أموال اليتامى ١٧٤	كتاب الشرط فى الرقيق يشترطهم المساقى ٧٣
كتاب الوديعة ١٧٥	مختصر من الجامع فى الاجارة الخ ٧٩
مختصر من كتاب قسم النىء وقسم الغنائم ١٧٩	باب كراء الابل وغيرها ٨٢
باب الانفال ١٨٣	تضمن الاجراء من الاجارة ٨٥
باب تفريق القسم ١٨٨	مختصر من الجامع من كتاب المزارعة الخ ٩١
باب تفريق المجلس ١٩٢	احياء الموات ١٠٢
تفريق ما أخذ من أربعة أنجاس النىء ١٩٩	باب ما يكون احياء ١٠٧
غير الموجف عليه	ما يجوز أن يقطع وما لا يجوز ١٠٨
ما لم يوجف عليه من الارضين بخمس ولا ٢١٣	باب تفريق القطائع وغيرها ١٠٩
ركاب	اقطاع المعادن وغيرها ١١٠
مختصر كتاب الصدقات ٢١٩	باب العمرى ١٢٠
باب كيف تفريق قسم الصدقات ٢٢٣	باب عطية الرجل ولده ١٢١
باب ميسم الصدقة ٢٤٤	كتاب اللقطة ١٢٣
مختصر فى النكاح الجامع الخ ٢٥٤	التقاط باب المنبذ يوجد معه الشئ الخ ١٢١
الزغيب فى النكاح وغيره الخ ٢٥٥	اختصار الفرائض ١٣٨
باب ما على الاولياء ونكاح الأب البكر الخ ٢٥٦	باب من لا يرث ١٣٨
اجتماع الولاية وأولاهم وتفرقهم الخ ٢٦٣	باب الموارث ١٣٩
المرأة لائى عقدة النكاح ٢٧٠	باب أقرب العصبة ١٤٤
الكلام الذى يتعقده النكاح والخطبة ٢٧١	باب ميراث الجد ١٤٦
قبل العقد الخ	باب ميراث المرتد ١٥٠
ما يحل من الخرائر ولا يتسرى العبد الخ ٢٧٣	باب ميراث المشتركة ١٥١

صيفة

- ٢٧٦ نكاح العبد وطلاقه الخ
 ٢٧٧ باب ما يحرم وما يحل من نكاح الحرائر
 والاماء والجمع بينهما الخ
 ٢٨٠ ما جاء في الرنا لا يحرم الحلال الخ
 ٢٨٢ نكاح حرائر أهل الكتاب وامائهم واماء
 المسلمين الخ
 ٢٨٤ باب الاستطاعة للحرائر وغير الاستطاعة
 ٢٨٧ باب التعريض بالخطبة الخ
 ٢٨٨ باب المهي أن يخطب الرجل على خطبة
 أخيه

صيفة

- ٢٨٩ باب نكاح المشرك ومن أسلم وعنده أكثر
 من أربع الخ
 ٢٩٢ باب الخلاف في أمسالك الاواخر
 ٢٩٢ باب ارتداد أحد الزوجين أوهما ومن
 شركه الى شركه الخ
 ٢٩٢ باب طلاق الشركه
 ٢٩٣ باب عقدة نكاح أهل الذمة الخ
 ٢٩٣ باب اتيان الحائض ووطء اثنتين قبل
 الغسل الخ
 ٢٩٣ اتيان النساء في أدبارهن الخ
 ٢٩٤ الشغار وما دخل فيه الخ

(٢٨)

الجزء الثالث

من كتاب الأئم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس
الشافعی رحمه الله فی فروع الفقه برواية
الربيع بن سليمان المرادی عنه
تعمدهما الله بالرحمة والرضوان
وأسكنهما فسیح
الجنان آمین

(وبهامشه مختصر الامام الجلیل أبي ابراهيم اسمعیل بن یحیی المزنی الشافعی المتوفی سنة ۲۶۴)

(تنبيه)

اعلم أنه قد حصلت لنا عدة نسخ من الأئم ومنها بعض أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب منقولة من نسخة بخط
سراج الدين البلقيني تفردت بزيادات مترجمة معزوة لبعض مؤلفات الشافعي رحمه الله مثل كتاب
اختلاف الحديث وكتاب اختلاف مالك والشافعي ونحوهما وما كان في هذه الزيادات تكرار لبعض
ما اتفقت عليه النسخ ولكنهم مع ذلك لا تخلو عن فوائد من فروع وتوجيهات الامام رحمه الله ولهذا
أثبتنا تلك الزيادات بهامش هذا المطبوع ان اتسع لذلك والاجعلناه في الصلب بعد عبارة الأئم مفصلاً
بينهما بجدول وكذلك جرينا في تراجم هذا المطبوع على الترتيب الذي جرى عليه السراج البلقيني في نسخته
وان كان مخالف السائر للنسخ فإنه هو الترتيب الحسن المعروف في كتب الفقه والله المستعان كتبه معجحه

(طبع هذا الكتاب)

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب النسيب صاحب العزة السيد
أحمد بك الحسيني المحامي الشهير بلغه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

(تنبيه)

لا يجوز لاحد أن يطبع كتاب الامم من هذه النسخة وكل من طبعها يكون مكلفاً
بإراز أصل قديم ثبت أنه طبع منه والا يكون مسؤولاً عن التعويض قانوناً
أحمد الحسيني

(الطبعة الاولى)

بالطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر الحميه

سنة ۱۳۲۱ هجرية

(كتاب الوكالة)

(قال المزني) قال
الله تعالى وابتلوا
الناس حتى اذا بلغوا
النكاح فان آنستم
منهم رشدا الآية فأمر
بحفظة أموالهم حتى
يؤنس منهم الرشد وهو
عند الشافعي أن يكون
بعند البلوغ مصلحا
للماله عدلا في دينه وقال
تعالى فان كان الذي
عليه الحق سفيفا أو
ضعيفا أو لا يستطيع
أن يعمل هو فليمل وليه
بالعدل ووليّه عند
الشافعي هو القيم بماله
(قال المزني) فاذا
جاز أن يقوم بماله
بتوصية أبيه بذلك إليه
وأبوه غير مالك كان
أن يقوم فيه بتوكيل
مالكه أجوز وقد وكل
علي بن أبي طالب رضي
الله عنه عقلا (قال
المزني) وذكر عنه

ومن يتوكل على الله
فهو حسبه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب البيوع)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال قال الله تبارك وتعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
الا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا (قال الشافعي) وذكر
الله البيع في غير موضع من كتابه بما يدل على إباحته فاحتمل إحلال الله عز وجل البيع معنيين أحدهما
أن يكون أحل كل بيع يتابعه المتبايعان جائز الأمر فيما يتابعاه عن تراض منهما وهذا أظهر معانيه
(قال) والثاني أن يكون الله عز وجل أحل البيع إذا كان مما لم ينه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم المين
عن الله عز وجل معنى ما أراد فيكون هذا من الجمل التي أحكم الله فرضها بكتابه وبين كيف هي على لسان
نبيه أو من العام الذي أراد به الخاص فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أراد بإحلاله منه وما حرم أو
يكون داخلا فيهما أو من العام الذي أباحه إلا ما حرم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وما في معناه كما
كان الرضوء فرضا على كل متوضي لأخفى عليه لبس ما على كمال الطهارة وأي هذه المعاني كان فقد ألزمه
الله تعالى خلقه بما فرض من طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن ما قبل عنه فعن الله عز وجل قبل لانه
بكتاب الله تعالى قبل (قال) فلما هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يمين تراضى بها المتبايعان استدلالنا
على أن الله عز وجل أراد بما أحل من البيوع ما لم يدل على تحريمه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم دون
ما حرم على لسانه (قال الشافعي) فأصل البيوع كلها مباح إذا كانت برضا المتبايعين الجائز في الأمر فيما
تبايعا إلا ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم منها وما كان في معنى ما نهى عنه رسول الله صلى الله
عليه وسلم محرم بذاته داخل في المعنى المنهى عنه وما فارق ذلك أختناه بما وصفنا من إباحة البيع في كتاب الله
تعالى (قال الشافعي) وجماع ما يجوز من كل بيع أبجل وعاجل وما لزمه اسم بيع بوجه أنه لا يلزم البائع

والمشتري حتى يبيعا أن يتبايعاه بغير رضا منهما بالتباعد به ولا يعقداه بأمر مني عنه ولا على أمر مني عنه وأن يتفرقا بعد تباعيهما عن مقامهما الذي تباعياه فيه على التراخي بالبيع فإذا اجتمع هذا الزم كل واحد منهما البيع ولم يكن له رده الاختيار أو عيب مجيء أو شرط بشرطه أو خيار رؤية أو خيار الرؤية ومضى لم يكن هذا لم يتبع البيع بين المتبايعين (قال الشافعي) قد رجح الشافعي عن خيار الرؤية وقال لا يجوز خيار الرؤية (قال الشافعي) أصل البيع بيعان لثالث لهما بيع صفقة مضمونة على بائعها فإذا جاء بها فلا خيار للمشتري فيما إذا كانت على صفته وبيع عن مضمونة على بائعها بيعها لهما البائع للمشتري فإذا تلفت لم يضمن سوى العين التي باع ولا يجوز بيع غير هذين الوجهين وهذا من مقتضات كتاب البيوع

(باب بيع الخيار)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار لم يتفرقا إلا ببيع الخيار أخبرنا ابن جريج قال أُملي على نافع مولى ابن عمر أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا تباعى المتبايعان البيع فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يتفرقا أو يكون بيعه عن خيار قال نافع وكان عبد الله إذا ابتاع البيع فأراد أن يوجب البيع مثنى قليلا ثم يرجع (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن حكيم بن حزام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بوجبت البركة في بينهما وإن كذبا وكتمانا محقت البركة من بيعهما أخبرنا الثقة يحيى بن حماد عن حماد بن زيد عن جميل بن مرة (١) عن أبي الوضئ قال كنا في غزاة فباع صاحب لنا فرسا من رجل فلما أردنا الرجيل خاصمه فيه إلى أبي برزة فقال له أبو برزة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا (قال الشافعي) وفي الحديث ما بين هذا أيضا لم يحضر الذي حدثني حفظه وقد سمعته من غيره أنها بائنا إليه ثم عدوا عليه فقال لا أرا كما تفرقا وجعل له الخيار إذا بائنا مكانا واحدا بعد البيع (قال) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال إذا وجب البيع خيره بعد وجوبه قال يقول اختران شئت فخذ وان شئت فدع قال فقلت له فخير بعد وجوب البيع فأخذ ثم ندم قبل أن يتفرقا من مجلسهما ذلك أتقبله منه لا بد قال لأحسبه إذا خيره بعد وجوب البيع أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب بن أبي عتبة عن محمد بن سيرين عن شريح أنه قال شاهدان ذوا عدل أنكما افتقرتما بعد رضاي بيع أو خيرا أحدهما صاحبه بعد البيع (قال الشافعي) وبهذا نأخذ وهو قول الأكثر من أهل الحجاز والأكثر من أهل الآثار بالبلدان (قال) وكل متبايعين في سلف إلى أجل أو دين أو عين أو صرف أو غيره تباعوا وراضيا ولم يتفرقا عن مقامهما أو مجلسهما الذي تباعياه فيه فله كل واحد منهما فسخ البيع وانما يجب على كل واحد منهما البيع حتى لا يكون له رده الاختيار أو شرط خيار أو ما وصفت إذا تباعياه فيه وراضيا وتفرقا بعد البيع عن مقامهما الذي تباعياه فيه أو كان بيعهما عن خيار فإن البيع يجب بالتفرق والخيار (قال) واحتمل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بيع الخيار مغنيين أظهرهما عند أهل العلم بالأسان وأولاهما بعني السنة والاستدلال بها والقياس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذ جعل الخيار للمتبايعين فالمتبايعان اللذان عقدا البيع حتى يتفرقا إلا ببيع الخيار فإن الخيار إذا كان لا ينقطع به بعد العقد البيع في السنة حتى يتفرقا وتفرقهما هو أن يتفرقا عن مقامهما الذي تباعياه فيه كان بالتفرق أو بالتخير وكان موجودا في الأسان والقياس إذا كان البيع يجب بشئ بعد البيع وهو الفراق أن يجب بالثاني بعد البيع فيكون إذا خيره أحدهما صاحبه بعد البيع كان الخيار تجديدي شئ يوجب كما كان التفرق تجديدي شئ يوجب ولو لم يكن فيه

أنه قال هذا عقيل ما قضى عليه فعلى وما قضى له فلي (قال الشافعي) ولا أحسبه كان يوكله الا عند عمر

ابن الخطاب ولعله عند أبي بكر رضى الله عنهما وروى أيضا عنه عبد الله بن جعفر عند عثمان بن عفان رضى الله عنه وعلى حاضر فقبل ذلك عثمان (قال المزني) فلناس أن يوكلوا في أموالهم وطلب حقوقهم وخصوماتهم ويوصوا بتركاتهم ولا ضمان على الوكلاء ولا على الأوصياء ولا على المودعين ولا على المقارضين إلا أن يتعدوا فيضمنوا والتوكيل من كل موكل من رجل وامرأة تخرج أولا

(١) عن أبي الوضئ هو بالمعجمة اسمه عباد بن نسيب مصغرا كافي الخلاصة كتبه

متحججه

سنة يئنه على ما ذهب اليه كان ما وصفنا أولى المعنيين أن يؤخذ به لما وصفت من القياس مع أن سفيان
 ابن عيينة أخبرنا عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال قال خير رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا بعد البيع
 فقال الرجل عمرك الله من أنت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرؤ من قریش قال وكان أبي يحلف
 ما الخيار إلا بعد البيع (قال) وبهذا نقول وقد قال بعض أصحابنا يحب البيع بالتفرق بعد الصفقة
 ويجب بأن يعقد الصفقة على خيار وذلك أن يقول الرجل لك ابتاع منك كذا خيارا فيقول قد اخترت
 البيع (قال الشافعي) وليس تأخذ بهذا وقولنا الأول لا يجب البيع إلا بتفرقهما أو تخيير أحدهما
 صاحبه بعد البيع فيختار (قال) وإذا تابع المتابعان السلعة وتقابضا ولم يتقابضا فكل واحد منهما
 بالخيار ما لم يتفرقا أو تخيرا أحدهما صاحبه بعد البيع فإذا خيره وجب البيع بما يجب به إذا تفرقا وإن
 تقابضا وحلكت السلعة في يد المشتري قبل التفرق أو الخيار فهو ضامن لقيمتها بالغام بلع كان أقل أو أكثر
 من ثمنها إلا أن البيع لم يتم فيها (قال الشافعي) وإن هلك في يد البائع قبل قبض المشتري لها وقبل التفرق
 أو بعده انفسخ البيع بينهما ولا تكون من ضمان المشتري حتى يقبضها فإن قبضها ثم ردها على البائع
 ودبعة فهو كغيره ممن أودعها إياها وإن تفرقا فانت فهي من ضمان المشتري وعليه ثمنها وإن قبضها
 وردها على البائع ودبعة فانت قبل التفرق أو الخيار فهي مضمونة على المشتري بالقيمة وإن كان المشتري
 أمة فأعتقها المشتري قبل التفرق أو الخيار فاختر البائع نقض البيع كان له ذلك وكان عتق المشتري باطلا
 لأنه أعتق ما لم يتم له ملكه وإذا أعتقها البائع كان عتقه جائزا لأنهم لم يملك عليه ملكا يقطع الملك الأول عنها
 إلا بتفرق بعد البيع أو خيار وإن كل ما لم يتم فيه ملك المشتري فالبايع أحق به إذا شاء لأن أصل الملك كان
 له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو عجل المشتري فوطئه قبل التفرق في غفلة من البائع عنه فاختر
 البائع فسخ البيع كان له فسخه وكان على المشتري مهر مثلها للبائع وإن أجلها فاختر البائع رد البيع
 كان له رده وكانت الامه له وله مهر مثلها فأعتقنا ولدها بالشبهة وجعلنا على المشتري قيمة ولده يوم ولد وإن
 وطئه البائع فهي أمته والوطء كالاختار منه لفسخ البيع (قال الشافعي) وإن مات أحد المتبايعين قبل أن
 يتفرقا فام ورثته مقامه وكان لهم الخيار في البيع ما كان له وإن خرس قبل أن يتفرقا أو غلب على عقله أقام
 الحاكم مقامه من ينظر له وجعل له الخيار في رد البيع أو أخذه فأيهم فاعل ثم أفاق الآخر أرا دقنض ما فعله
 لم يكن له أن يمضي الحكم عليه به (قال الشافعي) وإن كان المشتري أمة فوادت أو بهيمة فتجب قبل
 التفرق فهم على الخيار فإن اختارا انقذا البيع أو تفرقا فوالت المشتري للمشتري لأن عقد البيع وقع وهو حل
 وكذلك كل خيار بشرط جائز في أصل العقد (١)

تخرج بعد رأ وغير غدر
 حضر خصم أو لم يحضر
 جائز (قال الشافعي)
 ليس الخصم من الوكالة
 يسبيل وقد يقضى
 للخصم على الموكل
 فيكون حقا ثبت له
 بالتوكيل (قال المزني)
 قان وكله بمضمومة قان
 شاء قبل وإن شاء ترك
 قان قبل قان شاء فسخ
 وإن شاء ثبت قان ثبت
 وأقر على من وكله لم
 يلزمه إقراره لأنه لم يوكله
 بالإقرار ولا بالصالح ولا
 بالإبراء وكذلك قال
 الشافعي رحمه الله
 قان وكله بطلب حذله
 أو قصاص قبلت الوكالة
 على تثبيت البيعة فإذا
 حضر الحد أو القصاص
 لم أحد ولم أقص حتى
 يحضر المحدود له
 والمقص له من قبل أنه
 قد يقصر له ويكذب
 البيعة أو يعفو فيبطل
 الحد والقصاص (قال
 الشافعي) رحمه الله

(١) (وفي باب دعوى الوالد قبل تركة الميراث مع الشاهد) قال الشافعي وإذا ابتاع الرجل من الرجل بيعا ما كان
 على أن له الخيار أو للبائع أو له مامعا أو بشرط المبتاع أو البائع خيارا غيره وقبض المبتاع السلعة فهلك في
 يديه قبل رضا الذي له الخيار فهو ضامن لقيمتها ما بلغت قلت أو كثرت من قبل أن البيع لم يتم قط فهاو أنه كان
 عليه إذا لم يتم البيع ردها وكل من كان عليه رد شيء مضمونا عليه فتلف ضمن قيمته فالقيمة تقوم في الفاتت
 مقام البدل وهذا قول الأكثرين لقيمت من أجل العلم والقياس والاثار وقد قال قائل من
 ابتاع بيعا وقبضه على أنه بالخيار فتلف في يديه فهو أمين كآته ذهب إلى أن البائع سلطه على قبضه وإلى أن
 الثمن لا يجب عليه إلا بكمال البيع فجعله في موضع الامانة وأخرجه من موضع الضمان وقد روى عنه في
 الرجل يبتاع البيع الفاسد ويقبضه ثم يتلف في يديه أنه يضمن القيمة وقد سلط البائع المشتري على القبض
 بأمر لا يوجب له الثمن ومن حكمه وحكم المسلمين أن هذا غير ثمن أبدا فإذا زعم أن ما لا يكون ثمن أبدا
 يتحول فيصير قيمة إذا فات ما فيه العقد الفاسد فالبيع يشترى به الرجل شراء حلالا وبشرط خيار يوم أو ساعة
 فيتلف أولى أن يكون مضمونا لأن هذا هو المرت عليه ساعة أو اختيار المشتري انقضاءه نفذ لأن أصله حلال

(باب الخلاف فيما يجب به البيع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالفناء بعض الناس فيما يجب به البيع فقال اذا عقد البيع وجب ولا أنالي أن لا يخير أحدهما صاحبه قبل بيع ولا بعده ولا يتفرقان بعده (قال الشافعي) فقيل لبعض من قال هذا القول الى أي شيء ذهبت في هذا القول قال أحل الله البيع وهذا بيع وانما أحل الله عز وجل منه للمشتري ما لم يكن يملك ولا أعرف البيع الا بالكلام لا بتفرق الابدان فقلت له رأيت لو عارضك معارض جاهل مثل جئت فقال مثل ما قلت أحل الله البيع ولا أعرف بيعا حالالا وآخرهما وكل واحد منهما يلزمه اسم البيع ما أحلته عليه قال اذنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يوع فرسول الله صلى الله عليه وسلم المين عن الله عز وجل معنى ما أراد (قال الشافعي) قلت له ولك هذا حجة في النهي فاعلمنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن سنة في البيوع أثبت من قوله المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا فان ابن عمر وأبازة وحكيم ابن خزام وعبد الله بن عمرو بن العاص يروونه ولم يعارضهم أحد بحرف يخالفه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد نهى عن الدينار بالدينارين فعارض ذلك أسامة بن زيد بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه فهمنا نحن وأنت عن الدينار بالدينارين وقلنا هذا أقوى في الحديث ومع من خالفنا مثل ما احتججت به أن الله تعالى أحل البيع وحرم الربا وأن نهيه عن الربا خلاف ما رويته ورواه أيضا عن سعد بن أبي وقاص وابن عباس وعروة وعامة فقهاء المكيين فاذا كنا نخير بين الأحاديث فنذهب الى الأكثر والأرجح وان اختلف فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فترى لنا حجة على من خالفنا أفانري أن ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم مما لم يخالفه أحد برواية عنه أولى أن يثبت قال بلي ان كان كما تقول قلت فهو كما أقول فهل تعلم معارضاه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخالفه قال لا ولكني أقول انه ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قلت وبه أقول وأمكن معناه على غير ما قلت قلت فاذا كرر المعنى الذي ذهبت اليه فيه قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا في الكلام قال فقلت له الذي ذهبت اليه محال لا يجوز في اللسان قال وما حالته وكيف لا يحتمله اللسان قلت انما يكونان قبل التساوم غير متساومين ثم يكونان متساومين قبل التساوم ثم يكونان بعد التساوم متبايعين ولا يقع عليهما اسم متبايعين حتى يتبايعا ويبتعرا في الكلام على التساوم (قال) فقال فادللي على ما وضعت بشي أعرفه غير ما قلت الآن (قال الشافعي) فقلت له رأيت لو تساومت أو أوت بسعة فقال رجل امرأته طالق ان كنت متبايعا معها قال فلا تطلق من قبل أنك غير متبايعين الا بعقد البيع قلت وعقد البيع التفرق عندك في الكلام عن البيع قال نعم قلت رأيت لو تفاضلتك جقاء ليلك فقلت والله لا أفارقك حتى تعطيني حتى متى أجنث قال ان فارقتك بيدك قبل أن يعطيك حقل قلت فلو لم تعرف من لسان العرب شيئا الا هذا أماد لك على أن قولك محال وان اللسان لا يحتمله

والببيع الفاسد لو مرت عليه الا بآداب واختار المشتري والبائع انفاذه لم يجز فان قال ان البائع يبيع فاسدا لم يرض أن يسلم سلعته الى المشتري ودبعة فيكون أمانة وانما يرضى بأن يسلم له الثمن فكذلك البائع على الخيار ماضى أن يكون أمانة وما يرضى الا بأن يسلم له الثمن فكيف كان في البيع الحرام عنده ضامنة القيمة اذا لم يرض البائع أن يكون عنده أمانة ولا يكون ضامنا في البيع الحلال ولم يرض أن يكون أمانة وقدرى المدينون عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سام بفرس وأخذها بأمر صاحبها ففسار له لينظر الى مشيها فكسرت فخاكم فيها غير صاحبها الى رجل فحكم عليه أنها (١) ضامنة عليه حتى يردّها كما أخذها سالمة فأعجب ذلك عمر منه وأنفذ قضاءه ووافقته عليه واستقضاه فاذا كان هذا على مساومة ولا تسمية ثمن الا أنه من أسباب البيع فرأى عمر والقاضي عليه أنه ضامن له فإسبي له ثمن وجعل فيه الخيار أولى أن يكون مضمونا من هذا (٢) وان أصاب هذا المضمون المشتري شراء فاسدا عند المشتري رده وما نقص

وليس للوكيل أن يوكل
الآن يجعل ذلك اليه
الموكل وان وكله ببيع
متاعه فباعه فقال
الوكيل قد دفعت اليك
الثن فالقول قوله مع
عنه فان طلب منه
الثن فنعته منه فقد
ضمنه الا في حال لا يمكنه
فيه دفعه فان أمكنه
فنعته ثم جاء به ليوصله اليه
فتلف ضمنه ولو قال بعد
ذلك قد دفعته اليك لم
يقبل منه ولو قال
صاحبه له قد طلبته
منك فنعته فأنث
ضامن فهو مدع
أن الامانة تحوّل
مضمونة وعليه البينة
وعلى المنكر البين (قال)

(١) ضامنة أي مضمونة
فهى فاعلة بمعنى مفعولة
كما في كتب اللغة اه
(٢) قوله وان أصاب
الخ كذا في النسخ وانظر
أين الفاعل ولعله سقط
من النسخ لفظ عيب أو
نحوه كتبه معججه

ولو قال وكنتك يبيع متاعى وقبضته منى فأنكر ثم أقرأ أو قامت البينة عليه بذلك ضمن لانه خرج بالخود من الامانات ولو قال وكنتك يبيع متاعى فبعته فقال مالك عندي شيء فأقام البينة عليه بذلك فقال صدقوا وقد دفعت اليه ثمنه فهو مصدق لأن من دفع شيئا إلى أهله فليس هو عنده ولم يكذب نفسه فهو على أصل أمانته وتصديقه ولو أمر الموكل الوكيل أن يدفع مالا إلى رجل فادعى أنه دفعه إليه لم يقبل منه الا بيينة واحتج الشافعي في ذلك بقول الله تعالى فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وبأن الذي زعم أنه دفعه إليه ليس هو الذي اتهمه على المال كما أن التماسي ليسوا الذين اتهموه على المال وقال الله جل

بهذا المعنى ولا غيره قال فإذا كره غيره فقلت له أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحسد أن أنه التمس صرفا بمائة دينار قال فدعا على طلحة بن عبيد الله فقرأ وضاحتى اضطرف منى وأخذ الذهب بقلبها في يده ثم قال حتى يأتي خازنى أو حتى تأتى خازنتى من الغلبة « قال الشافعي أنا شككت » وعمر يسمع فقال عمر والله لا تتعارفه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق وبالإهاء وهاء قلت له أفهمذا تقول نحن وأنت إذا تفرق المصطرفان عن مقامهما الذى تصارفا فيه انتقض الصرف وما لم يتفرقا لم ينتقض فقال نعم قلت له فإبان لك وعرفت من هذا الحديث أن التفرق هو تفرق الإبدان بعد التبايع لا التفرق عن البيع لانك لو قلت تفرق المتصارفان عن البيع قبل التقابض لبعض الصرف دخل عليك أن تقول لا يحل الصرف حتى يتراضيا ويتوازنا ويعرف كل واحد منهما ما يأخذ ويعطى ثم يوجب البيع في الصرف بعد التقابض أو معه قال لا أقول هذا قلت ولا أرى قولك التفرق تفرق الكلام إلا جهالة أو تخاخلا باللسان (قال الشافعي) قلت له أرايت رجلا قال لك أفلدك فأسمعتك تقول المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا والتفرق عندك التفرق بالكلام وأنت تقول إذا تفرق المتصارفان قبل التقابض كان الصرف ربا وهما في معنى المتبايعين غيرهما لأن المتصارفين متبايعان وإذا تفرقا عن الكلام قبل التقابض فسد الصرف قال ليس هذا قلت فيقول لك كيف صرت إلى نقض قولك قال إن عمر سمع طلحة ومالك قد تصارفا فلم ينتقض الصرف ورأى أن قول النبي صلى الله عليه وسلم هاء وهاء انما هو لا يتفرقا حتى يتقابضا قلت تفرقا عن الكلام قال نعم قلت فقال لك أفرأيت لو احتمل الإنسان ما قلت وما قال من خالفك أم لا يكون من قال بقول الرجل الذى سمع الحديث أولى أن يصار إلى قوله لانه الذى سمع الحديث فله فضل السماع والعلم بما سمع وباللسان قال بلى قلت فلم لم تعط هذا ابن عمر وهو سمع الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فكان إذا اشتري شيئا يجهل أن يجب له فارق صاحبه فشى قليلا ثم رجع ولم تعط هذا أبا هريرة وهو سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار وقضى به وقد تصادقا بأنهما تبايعا كما نأما لم يتفرقا في ليلتهما ثم غدا واليه فقضى أن لكل واحد منهما الخيار في رديعه (قال الشافعي) فإن قال قائل تقول إن قولى محال قلت نعم قال فليست أراه كما قلت وأنت وإن كانت لك بما قلت حجة تذهب إليها فاللسان يحتمل ما قلت فقلت لا قال فينبه قلت فما أحسننى الإقدا كنتيت بأقل مما ذكرت وأسألك قال فسل قلت أفرأيت إذا قال النبي صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار أليس قد جعل اليهما الخيار إلى وقتين يتقطع الخيار إلى أيهما كان قال بلى قلت فما الوقتان قال أن يتفرقا بالكلام قلت فما الوجه الثاني قال لا أعرف له وجه فادععه قلت أفرأيت أن يعين بعاود دفعته إليك فقلت أنت فيه بالخيار إلى الليل من يومك هذا وأن تخار أجازه البيع قبل الليل أجاز هذا البيع قال نعم قلت فمى ينقطع خيارك ويلزمك البيع فلا يكون لك رده قال إن انقضى اليوم ولم اختر رده البيع انتقطع الخيار في البيع أو اخترت قبل الليل أجازه البيع انتقطع الخيار في الرد قلت فكيف لا تعرف أن هذا قطع الخيار في المتبايعين أن يتفرقا بعد البيع أو يخيرا أحدهما صاحبه قال الشافعي فقال دعته قلت نعم بعد العلم منى بأنك انما عمدت ترك الحديث وأنه لا يخفى عليك أن قطع الخيار في البيع التفرق أو التخبر كما عرفته في جوابك قبله فقلت له أرايت إن زعمت أن الخيار إلى مدة وزعمت أنها أن يتفرقا في الكلام أيقال للتساومين أنتما بالخيار قال نعم السائم في أن يرد أو يدع والبائع في أن يوجب أو يدع قلت ألم يكونا قبل التساوم هكذا قال بلى قلت فهل أحدث لهما التساوم حكما غير حكمهما قبله أو يخفى على أحد أنه مالك لما له أن شاء أعطاه وأن شاء منعه قال لا قلت فيقال لا إنسان أنت بالخيار في مالك الذى لم يوجب فيه شيئا لغيرك فالتساوم عندك لم يوجب في ماله شيئا لغيره انك لتحل فيما يحب فيه من الكلام قال فلم لا أقول لك أنت بالخيار في مالك قلت لما وصفت لك وإن قلت ذلك إلى مدة تركت قولك قال وأين قلت وأنت

تزعم أن من كان له الخيار إلى مدة فإذا اختار انقطع خياره كما قلت إذا جعلته بالخيار يوم انقضى اليوم انقطع
 الخيار قال أجل وكذلك إذا أوجب البيع فهو إلى مدة قلت لم أزمه قبل إيجاب البيع شيئا فيكون فيه
 بخيار ولو جاز أن يقال أنت بالخيار في مالك ما جاز أن يقال أنت بالخيار إلى مدة إنما يقال أنت بالخيار أبدا
 قال فإن قلت المدة أن يخرج منه من ملكه قلت وإذا أخرجه من ملكه فهو لغيره أفقال لاحداث بالخيار
 في مال غيرك (قال الشافعي) فقلت أرأيت لو أن رجلا جاهلا عارضك بمثل بختك فقال قد قلت المتساويان
 يقع عليهما ما اسم متبايعين وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هما بالخيار ما لم يتفرقا والتفرق عندك
 يحتمل تفرق الأبدان والتفرق بالكلام فإن تفرقا بأبدانهم فلا خيار لهما وعلى صاحب المال أن يعطي
 ببعده ما بذل له منه وعلى صاحب السلعة أن يسلم سلعته له بما استام عليه ولا يكون له الرجوع عما بذل لهما إذا
 تفرقا قال ليس ذلك له قلت ولالك (قال الشافعي) قال أفليس يقبح أن أملاك سلعك وتلك ماله ثم يكون
 لكل واحد منا رد بغير عيب أو ليس يقبح أن ابتاع منك عبدا ثم أعتقه قبل أن تتفرقا ولا يجوز عتقي وأنا
 مالك (قال الشافعي) قلت ليس يقبح في هذا شيء إلا دخل عليك أعظم منه قال وما ذلك قلت أرأيت
 أن يعتك عبدا بألف درهم وتقاضنا وتشارطنا أناجيعا أو أحدا بالخيار إلى ثلاثين سنة قال فجائز قلت
 ومتى شاء واحد منا نقض البيع نقضه وربما مرض العبد ولم ينتفع به سيده وإنفع البائع بالمال وربما
 انتفع المبتاع بالعبد حتى يستغل منه أكثر من ثمنه ثم يردّه وإن كان أخذه بدين ولم ينتفع البائع بشيء من مال
 المبتاع وقد عظمت منفعة المبتاع بمال البائع قال نعم هو رضى بهذا وإن أعتقه المشتري في الثلاثين
 سنة لم يجوز أن أعتقه البائع جاز قال نعم قلت فأنما جعلت له الخيار بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم
 يتفرقا ولعل ذلك يكون في طرفتي عين أو لا يبلغ يوما كاملا لحاجة الناس إلى الوضوء وتفرقهم للصلاة وغير
 ذلك فقبحته وجعلت له الخيار ثلاثين سنة برأى نفسه فلم تقبحه قال ذلك بشرطهما قلت في شرط له
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يثبت له شرطه من شرط له بائع ومشتري وقلت له أرأيت لو اشتريت
 منك كيلا من طعام موصوف بمائة درهم قال فجائز قلت وليس لي ولالك نقض البيع قبل تفرق قال لا
 قلت وإن تفرقا قبل التقابض انتقض البيع قال نعم قلت أفليس قد وجب لي عليك شيء لم يكن لي ولالك
 نقضه ثم انتقض بغير رضا واحد منا بنقضه قال نعم إنما نقضناه استدلالا بالسنة أن النبي صلى الله عليه وسلم
 نهى عن الدين بالدين قلت فإن قال لك قائل أهل الحديث يهنون هذا الحديث ولو كان ثابتا لم يكن هذا ديننا
 لأنني متى شئت أخذت منك دراهمي التي بعثك بها إذا لم أسمك أجلا والطعام إلى مدته قال لا يجوز ذلك
 قلت ولم عليك فيه لمن طالبك أمر أن أحدهما أنك تجزئ بائع المتبايعين العرض بالنقد ولا سيما أن أجلا
 ويفترقان قبل التقابض ولا ترى به بأسا ولا ترى هذا ديننا بدين فإذا كان هذا هكذا عندك احتمل اللفظ أن
 يسلف في كيل معلوم بشرط ساعة وإن لم يدفعها فيكون حالا غير دين بدين ولكن عيدين قال بل هو دين
 بدين قلت فإن قال لك قائل فلو كان كما وصفت أنهم إذا تبايعا في السلف فتفرقا قبل التقابض انتقض
 البيع بالتفرق ولزمك أنك قد فسخت العقدة المتقدمة الصحيحة بتفرقهما بأبدانهم ما والتفرق عندك في
 البيوع ليس له معنى إنما المعنى في الكلام أول زمك أن تقول في البيوع بالخيار ما لم يتفرقا والتفرقهما
 بأبدانهم معني بوجبه كما كان التفرق هذين بأبدانهم معني بنقضه ولا تقول هذا (قال الشافعي)
 فقال فإما رويناه عن عمر أنه قال البيع عن صفقة أو خيار قلت أرأيت إذا جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما وصفت لو كان قال رجل من أصحابه قولا يخالفه ألا يكون الذي تذهب إليه فيه أنه لو سمع عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم شيئا لم يخالفه إن شاء الله تعالى وتقول قد يعزب عن بعضهم بعض السنن قال بلى قلت أفترى
 في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة فقال عامة من حضره لا قلت ولو أجزت هذا خرجت من عامة سنن
 النبي صلى الله عليه وسلم فدخل عليك ما لا تعذر منه قال فدعه قلت فليس بثابت عن عمر وقد رويتم عن

ثناؤه فإذا دفعتم إليهم
 أموالهم الآية وبهذا
 فرق بين قوله لمن أئتمنه
 قد دفعته إليك يقبل
 لأنه أئتمنه وبين قوله
 لمن لم يأتمنه عليه قد
 دفعته إليك فلا يقبل
 لأنه ليس الذي أئتمنه
 (قال المزني) رجه الله
 ولو جعل للوكيل فيما
 وكله جعلا فقال للوكيل
 جعلي قبلك وقد دفع
 إليك مالك فقال بل
 خنتني فاجعل مضمون
 لا تبرئه منه دعواه
 الخيانة عليه ولودفع
 إليه ما لا يشتري له به
 طعاما فلسفه ثم
 اشتري له بمثله طعاما
 فهو ضمان للمال والطعام
 له لأنه خرج من وكالته
 بالتعدي واشتري بغير
 ما أمر به ولا يجوز
 للوكيل ولا الوصي أن
 يشتري من نفسه ومن
 باع بما لا يتغابن الناس
 بمثله فبيعه مردود لان
 ذلك تلف على صاحبه
 فهذا قول الشافعي

عمره بل قولنا زعم أبو يوسف عن مطرف عن الشعبي أن عمر قال البيع عن صفقة أو خيار (قال الشافعي)
 وهذا مثل ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما وسلم قال فهدا منقطع قلت وحديث الذي روي عن عمر غلط
 ومجهول أو منقطع فهو جامع لجميع ما روي به الأحاديث قال لئن أنصفناك ما يثبت مثله فقلت احتجنا
 به مع معرفتنا بن حدته وعن حدته ترك النصفة (قال الشافعي) وقلت له لو كان كجرويت كان معنى
 قولنا أشبهه وكان خلاف قولك كله قال ومن أين قلت أرايت اذ زعمت أن عمر قال البيع عن صفقة أو
 خيار أليس تزعم أن البيع يجب بأحد أمرين إما بصفقة وإما بخيار قال بلى قلت أفيجب البيع بالخيار
 والبيع بغير خيار قال نعم قلت ويجب بالخيار قال تريد ماذا قلت ما يلزمك قال وما يلزمي قلت تزعم
 أنه يجب الخيار بلا صفقة لأنه اذا زعم أنه يجب بأحد أمرين علمنا أنهم مختلفان كما نقول في المولى يفيء
 أو يطلق وفي العبد يجني بسلام أو يفدى وكل واحد منهما غير الآخر قال ما يصنع الخيار شيئا إلا بصفقة تقدمه
 أو تكون معه والصفقة مستغنية عن الخيار (١) فهي ان وقعت معها خياراً أو بعدها وليس معها ولا بعدها
 وجبت قال نعم قلت وقد زعمت أن قوله أو خيار لا معنى له قال فسدع هذا قلت نعم بعد العلم بعلم أن
 شاء الله تعالى بالنكاح زعمت أن ما ذهب إليه محال قال فسامعنا عندك (٢) قلت لو كان قوله هذا موافقا
 لما روى أبو يوسف عن مطرف عن الشعبي عنه وكان مثل معنى قوله فكان مثل البيع في معنى قوله فكان
 البيع عن صفقة بهما تفرق أو خيار قال بعض من حضر ما له معنى يصح غيرها قال أما إنه لا يصح حديثه
 قلت أجل فلم استغنى به قال فعارضنا غير هذا بان قال فأقول ان ابن مسعود روى أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال اذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع والمبتاع بالخيار (قال الشافعي) وهذا الحديث
 منقطع عن ابن مسعود والاحاديث التي ذكرناها ثابتة متصلة فلو كان هذا مخالفاً لهما لم يجز للعالم بالحديث أن
 يحتج به على واحد منها لأنه لا يثبت هو بنفسه فكيف يراد به ما يثبت بنفسه ويشده أحاديث معه كاهنا ثابتة
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان هذا الحديث ثابتاً لم يكن يخالف منه شيء ما من قبل أن هذين
 متبايعان ان تصادقا على التبايع واختلفا في الثمن فكل واحد منهما يختار أن ينفذ البيع إلا أن تكون
 دعواهما مما يعقده البيع مختلفة تنقض أصله ولم يجعل الخيار للبتاع في أن يأخذ أو يدع وحديث
 البيع بالخيار جعل الخيار لهما معاً من غير اختلاف في ثمن ولا ادعاء من واحد منهما شيء يفسد أصل البيع
 ولا ينقضه أما أراد تحديده بنقض البيع شيء جعل لهما معاً واليهما ان شاء فعلاه وان شاء تركاه (قال الشافعي)
 ولو غلط رجل الى أن الحديث على المتبايعين الذين لم يفرق من مقامهما لم يجز له الخيار لهما بعد تفرقهما من
 مقامهما فان قال فيا يغني في البيع اللازم بالصفقة أو بالتفرق بعد الصفقة قيل لو وجب بالصفقة استغنى
 عن التفرق ولكنه لا يلزم الا بهما ومعنى خيار بعد الصفقة كعنى الصفقة والتفرق ويعود التفرق فيختلفان في
 الثمن فيكون للمشتري الخيار كما يكون له الخيار بعد القبض وقبل التفرق وبعد زمان اذا ظهر على عيب ولو جاز
 أن نقول انما يكون له الخيار اذا اختلفا في الثمن لم يجز أن يكون له الخيار اذا ظهر على عيب ولو جاز
 حديث أشبه حديثاً في حرف واحد لحرف آخر مثله وان وجد لهما محال يخرجان فيه فيجاز عليه لبعض
 المشرقين ما هو أولى أن يجوز من هذا فانهم قالوا انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التمر بالتمر الا مثلاً بمثل
 وعن المزبانية وهي الجراف بالكيل من جنسها وعن الرطب بالتمر فزمننا العرايا بخير صها من التمر لانها داخله
 في هذا المعنى وزعمنا نحن ومن قال هذا القول من أصحابنا أن العرايا باحلال باحلال النبي صلى الله عليه وسلم
 ووجدنا للحديثين معنى يخرجان عليه ولجاز هذا علينا في أكثر ما يقدر عليه من الاحاديث (قال الشافعي)
 وخالفنا بعض من وافقنا في الأصل أن البيع يجب بالتفرق والخيار فقال الخيار اذا وقع مع البيع جاز فليس
 عليه أن يخبر بعد البيع والجهة عليه ما وصفت من أن النبي صلى الله عليه وسلم خير بعد البيع ومن القياس
 اذا كانت بيعاً فلا يتم البيع الا بتفرق المتبايعين وتفرقهما شيء غير عقد البيع يشبه والله أعلم أن لا يكون

ومعناه ولو قال أمرت
 أن تشتري لي هذه
 الجارية بعشرة واشتريتها
 بعشرين فقال الوكيل
 بل أمرتني بعشرين
 فالقول قول الآمر مع
 يمينه وتكون الجارية
 في الحكم للوكيل (قال
 المزني) والشافعي يجب
 في مثل هذا أن رفق
 الحاكم بالأمر للمأمور
 فيقول ان كنت أمرته
 أن يشتريها بعشرين
 فقل بيمينه اياها بعشرين
 ويقول الآخر قد
 قبلت ليجل له الفرج
 ولين يتناعه منه (قال
 المزني) ولو أمره أن
 يشتري له جارية فاشترى

(١) قوله فهي ان
 وقعت كذا في النسخ
 التي بيدنا ولعله سقط
 قبل فهي لفظ قلت فان
 هذه العبارة من كلام
 الشافعي رحمه الله كما
 هو واضح وحرر كتبه

مصححه
 (٢) قوله قلت لو كان
 قوله هذا موافقا الى قوله
 أو خيار كذا بالاصول
 التي بأيدينا وانظر وحرر
 كتبه مصححه

يجب بالخيار الابدال بعد البيع كما كان التفرق بعد البيع وكذلك الخيار بعده (قال الشافعي) وحديث مالك بن أوس بن الحدثان (١) النصري عن النبي صلى الله عليه وسلم يدل على أن التفرق بين المتبايعين تفرق الابدان ويدل على غيره وهو موضوع في موضعه قال وحديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يبيع أحدكم على بيع أخيه يدل على أنه في معنى حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار لاني لو كنت اذا بيعت رجلا سلعة تسوى مائة ألف لزم المشتري البيع حتى لا يستطيع أن ينقضه ماضني أن يبيعه رجل سلعة خير منها بعشرة ولكن في نهيه أن يبيع الرجل على بيع أخيه دلالة على أن يبيع على بيع أخيه قبل أن يتفرقا لانهم لا يكونان متبايعين الابدال بعد البيع ولا يضر بيع الرجل على بيع أخيه الا قبل التفرق حتى يكون للمشتري الخيار في رد البيع وأخذه فيها لثلا يفسد على البائع ولعله يفسد على البائع ثم يختار أن يفسخ البيع عليهم معا ولو لم يكن هذا لم يكن للعديد معنى أبدا لان البيع اذا وجب على المشتري قبل التفرق أو بعده فلا يضر البائع من باع على بيعه ولو جاز أن يجعل هذا الحديث على غير هذا جاز أن لا يصير الناس الى حديث الا أحالهم غيرهم الى حديث غيره (٢)

(باب بيع الكلاب وغيرها من الحيوان غير المأكول)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام عن أبي مسعود الانصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن (قال) قال مالك فلذلك كره بيع الكلاب الضواري وغير الضواري أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى كلبا الا كلب ماشية أو ضاريا نقص من عمله كل يوم قيراطان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يزيد بن خصيفة أن السائب بن يزيد أخبره أنه سمع سفيان بن أبي زهير وهو رجل من شعبة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اقتنى كلبا نقص من عمله كل يوم قيراط قالوا أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إي ورب هذا المسجد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب (قال الشافعي) وبهذا نقول لا يحل للكلب ثمن بحال واذا لم يحل ثمنه لم يحل أن يتخذ الا صاحب صيدا أو حرث أو ماشية والام يحل له أن يتخذه ولم يكن له ان قتله أحد ثم انما يكون الثمن فيما قتل مما يملك اذا كان يحل (٢) وترجم في اختلاف مالك والشافعي (باب متى يجب البيع) سألت الشافعي رحمه الله تعالى متى يجب البيع حتى لا يكون للبائع نقضه ولا للمشتري نقضه الا من عيب فقال اذا تفرق المتبايعان بعد عقدة البيع من المقام الذي تباعا فيه فقلت وما الخجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا الا بيع الخيار فقلت له فاننا نقول ليس لذلك عندنا حديث معروف ولا أمر معمول به فيه فقال الشافعي الحديث بين لا يحتاج الى تأويل ولكنتي أحسبكم التمس العذر من الخروج منه بتجاهل كيف وجه الحديث وأي شيء فيه يخفى عليه فقد زعمتم أن عمر قال لمالك بن أوس حين اصطف من طلحة بن عبيد الله بمائة دينار فقال طلحة أظنني حتى تأتي خازنتي أو خازني من الغابة فقال لا والله لا تفارقه حتى تقبض منه فزعمتم أن الفراق فراق الابدان فكيف لم تعلموا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ان الفراق فراق الابدان فان قلتم ليس هذا أردنا أن يكون عمل به بعده فان عمر الذي سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ابتاع الشيء يبعه أن يجب له فارق فثنى قليلا ثم رجع (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر وقد خالفتم النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر جميعا

غيرها أو أمره أن يزوجها بارية فزوجها غيرها بطل النكاح وكان الشراء للمشتري لالا أمر ولو كان لرجل على رجل حق فقال له رجل وكنتي فلان بقضه منك فصدقه ودفعه وتلف وأنكر رب الحق أن يكون وكلمه فله الخيار فاذا أغرم الدافع لم يرجع الدافع على القابض لانه يعلم أنه وكيل برئ وان أغرم القابض لم يكن له أن يرجع على الدافع لانه يعلم أنه مظلوم برئ وان وكله ببيع سلعة فباعها نسيئة كان له نقض البيع بعد أن يحلف ما وكله الا بالنقد ولو وكله بشراء سلعة فاصاب بها عيبا كان له الرد بالعيب وليس عليه أن يحلف ما رضى به الا أمر وكذلك المقارض وهو قول الشافعي ومعناه وبالله التوفيق (قال المزني) ولو قال رجل لفلان على دين

(١) النصري بنون فهملة كما في الخلاصة كتبه مصححه

أن يكون له في الحياة فمن يشتري به ويباع (قال) ولا يحل اقتناؤه إلا لصاحب صيد أو زرع أو ماشية أو ما كان في معناه لما جاء فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب يدل على أنها الرخصة أن يكون لها الثمن بما حال لما جاز قتلها ولو كان لما الكلبا بيعها فأخذ أثمانها التصبر إلى من يحل له قيمتها (قال) ولا يحل السلم فيها لأنه بيع وما أخذ في شيء يملك فيه بحال مجعلاً أو مؤجراً أو بقيته في حياة أو موت فهو من الأثمان ولا يحل للكلب ثمن لما وصفنا من نهى النبي صلى الله عليه وسلم من اقتني كلباً ثمنه ولو حل ثمنه حل حلوان الكاهن ومهر البغية (قال) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من اقتني كلباً إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية نقص كل يوم من عمله قيراطان وقال لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة (قال) وقد نصب الله عز وجل الخنزير فسماه رجساً وحرّمه فلا يحل أن يخرج له عن مجل ولا مؤخر ولا قيمة بحال ولو قتله إنسان لم يكن فيه قيمة وما لا يحل ثمنه مما عاك لا يحل قيمته لأن القيمة عن من الأثمان (قال) وما كان فيه منفعة في حياته يبيع من الناس غير الكلب والخنزير وإن لم يحل أكله فلا بأس باتباعه وما كان لا بأس باتباعه لم يكن بالسلف فيه بأس إذا كان لا ينقطع من أيدي الناس ومن ملكه فقتله غيره فعليه قيمته في الوقت الذي قتله فيه وما كان منه معلماً فقتله معلماً فقيمته معلماً كما تكون قيمة العبد معلماً وذلك مثل الفهد يعلم الصيد والبازي والشاهين والضفر وغيرهما من الجوارح المعلمة ومثل الهر والحمار والأنسي والبغل وغيرهما ففيه منفعة حيوان لم يؤكل لحمه (قال) فأما الضبع والثعلب فيؤكلان ويباعان وهما مخالفان لما وصفنا يجوز فيهما السلف إن كان انقطاعهما في الخين الذي يسلف فيهما ما مونا الأمان الظاهر عند الناس ومن قتلها وما هما لا حد غرم ثمنهما كما يغرم عن الظبي وغيره من الوحش المملوك غيرهما (قال الشافعي) وكل ما لا منفعة فيه من وحش مثل الحداة والرجمة والبعانة وما لا يصيد من الطير الذي لا يؤكل لحمه ومثل الحكماء والقطا والخنافس وما أشبه هذا فأرى والله تعالى أعلم أن لا يجوز شراؤه ولا بيعه بدين ولا غيره ولا يكون على أحد لوجبه رجل عبده فقتله رجل له قيمة وكذلك الغار والجردان والوزغان لأنه لا معنى للمنفعة فيه حياً ولا مذبوحاً ولا ميتاً فإذا اشتري هذا أشبه أن يكون أكل المال بالباطل وقد نهى الله عز وجل عن أكل المال بالباطل لأنه انما أحيز للمسلمين ببيع ما انتفعوا به ما كروا أو مستمتعاً به في حياته لمنفعة تقع موقعا ولا منفعة في هذا تقع موقعا وإذا نهى عن بيع ضرب الفحل وهو منفعة إذا تم لانها ليست بعين تملك لمنفعة كان ما لا منفعة فيه بحال أولى أن ينهى عن ثمنه عندي والله تعالى أعلم

(باب الخلاف في ثمن الكلب)

(قال الشافعي) فخالقنا بعض الناس فأجاز ثمن الكلب وشراءه وجعل على من قتله ثمنه قلت له أفيجوز أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم ثمن الكلب وتجعل له ثمناً حياً وميتاً ويجوز أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب ولها أثمان يغرمها قاتلها أي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل ما يغرمه قاتله وكل ما غرمه قاتله أثم من قتله لأنه استملاك ما يكون ما لا يسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأمر بما أثم (وقال قائل) فانا انما أخذنا أن الكلب يجوز ثمنه خبراً وقياساً قلت له فإذا ذكر الخبر قال أخبرني بعض أصحابنا عن محمد بن اسحق عن عمران بن أبي أنس أن عثمان أغرم رجلاً ثمن كلب قتله عشرين بعيراً قال وإذا جعل فيه مقتولاً قيمة كان حياله ثمن لا يختلف ذلك (قال) فقلت له رأيت لو ثبت هذا عن عثمان كنت لم تصنع شيئاً في احتجاجك على شيء ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والثابت عن عثمان خلافه قال فاذا ذكره قلت أخبرنا الثقة عن يونس عن الحسن قال سمعت عثمان بن عفان يخطب وهو يأمر بقتل الكلاب (قال الشافعي) فكيف يأمر بقتل ما يغرم من قتله قيمته قال فأخذناه قياساً على أن رسول الله

وقد وكل هذا بفضله لم ينقض الشافعي عليه يدفعه لأنه مقر بتوكيل غيره في مال لا يملكه ويقول له إن شئت فادفع أو دعه ولا أجبرك على أن تدفع (قال) وللوكيل والمقارض أن يردا ما اشتريا بالعيب وليس للبائع أن يحلفهما ما رضى رب المال وقال ألا ترى أنهم ما لو تعديا لم ينقض البيع ولزمهما الثمن وكانت التباعة عليهم الرب المال

(كتاب الإقرار)

باب الإقرار بالحقوق والمواهب والعارية

(قال الشافعي) رجه الله ولا يجوز الإقرار بالغ حرشيد ومن لم يجز بيعه لم يجز إقراره فإذا قال الرجل لفلان على شيء ثم جحد قيل له أقور عما شئت مما يقع عليه اسم شيء من مال أو قرة أو فلس واحلف ماله هلاك غيره فان أبي

صلى الله عليه وسلم لم ينه صاحب الزرع ولا الماشية عن اتخاذها وذكر له صيد الكلاب فقال فيه ولم ينه عنه فلما رخص في أن يكون الكلب مملوكا كالخمار حل غنمه ولما حل غنمه كانت قيمته على من قتله (قال) فقلت له فإذا أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخاذها لصاحب الزرع والماشية ولم ينه عنه صاحب الصيد وحرم غنمه فأيها أولى بنا وبك وبكل مسلم أن يتبعه في القواين فتحرم ما حرم غنمه وتقتل الكلاب على من لم يبيع له اتخاذها كما أمر بقتلها وتبيع اتخاذها لمن أباحه له ولم ينه عنه أو تزعم أن الأحاديث فيها تضاد قال فما تقول أنت قلت أقول الحق إن شاء الله تعالى إثبات الأحاديث على ما جاءت كما جاءت إذا احتملت أن تثبت كلها ولو جاز ما قلت من طرح بعضها البعض جاز عليك ما أجزت لنفسك قال فيقول قائل لا نعرف الأحاديث قلت إذا كان يأثم بهما من اتخذها لأحل لأحد اتخاذها وأقتلها حيث وجدتها ثم لا يكون أولى بالصواب منه قال أفيجوز عندك أن يتخذها متخذ ولا ثم لها قلت بل لا يجوز فيها غيره لو كان أصل اتخاذها حلالا لحلت لكل أحد كما يحل لكل أحد اتخاذ الحمر والبغال ولكن أصل اتخاذها محرم إلا بموضع كالضرورة لإصلاح المعاش لأنني لم أجد الحلال يحظر على أحد أو أحد من المحرم ما يباح لبعض دون بعض (قال) ومثل ماذا قلت الميتة والدم مباحان لذى الضرورة فإذا فارق الضرورة عاد أن يكونا محرمين عليه بأصل تحريمهما والطهارة بالتراب مباحة في السفر لمن لم يجد ماء فإذا وجد حرم عليه الطهارة بالتراب لأن أصل الطهارة إنما هي بالماء ومحرمه بما خالفه إلا في الضرورة بالأعواز والسفر والمرض ولذلك إذا فارق رجل اقتناء الكلب للصيد أو الزرع أو الماشية حرم عليه اتخاذها قال فلم لا يحل غنم في الحين الذي يحل اتخاذها قلت لما وصفت لك من أنها مبرجوعة على الأصل فلا تمن المحرم في الأصل وإن تنقلب حاله بضرورة أو منفعة فإن أحل له خاص لمن أبيح له قال فأوجدني مثل ما وصفت قلت أرأيت دابة الرجل ماتت فاضطر إليها بشرا يحل لهم أكلها قال نعم قلت أفيجوز له بيعها منهم أو لبعضهم إن سبق بعضهم إليها قال إن قلت ليس ذلك قلت فقد حرمت على مالك الدابة بيعها وإن قلت نعم قلت فقد أحلت بيع المحرم قلت نعم قال فأقول لا يحل بيعها قلت ولو أخرجها رجل في الحين الذي أبيح لهؤلاء أكلها فيه (١) لم يغرمتها قال لا قلت فلو لم يدل ذلك على النهي عن ثمن الكلب إلا ما وصفت لك أنبغى أن يدلك قال أفتموجدي غير هذا أقوله قلت نعم زعمت أنه لو كان لك نجر حرم عليك اتخاذها وحل لك أن تفقد دها بملح وماء وغير ذلك مما يصيرها خلا وزعمت أن رجلا لو أهرقها وقد أفسدها قبل أن تصير خلا لم يكره ذلك لأنك لا تملكها قبل أن تصير خلا وزعمت أن ما شئت لو موت حل لك لحنها وحبس جلدها وإذا دبغتها حل ثمنها ولو حرقتها رجل قبل أن تدبغها لم يكن عليه فيها قيمة قال أفنى لا أقول هذا ولكني أقول إذا صارت خلا وصارت مدبوعة كان لها ثمن وعلى من حرقتها قيمته قلت لأنها تصير عندك عينا حلالا لكل أحد قال نعم قلت أفصير الكلاب حلالا لكل أحد قال لا إلا بالضرورة أو طلب المنفعة والكلاب بالميتة أشبه والميتة لنا فيها ألزم قلت وهذا يلزمك في الحين الذي يحل لك فيه حبس الحمر والبغال ودانت لاتجعل في ذلك الحين لها ثمن قال أجل (قال الشافعي) ثم حكى أن قائلًا قال لا ثمن للكلب الصيد ولا الزرع لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب بجملة ثم قال وإن قتل إنسان لا تحركها غرم غنمه لأنها أفسد عليه ماله (قال الشافعي) ومالم يكن له ثمن حيا بان أصل غنمه محترمة كان غنمه إذا قتل أولى أن يبطل أو مثل غنمه حيا وكل ما وصفت حجة على من حكيت قوله وحجة على من قال هذا القول وعليه زيادة حجة من قوله من أنه إذا لم يحل غنم في الحال التي أباح النبي صلى الله عليه وسلم اتخاذها كان إذا قتل أخرى أن لا يكون بها حلالا قال فقال لي قائل فإذا أخصى رجل كلب رجل أو جده قلت إذا لم يكن له ثمن ولم يكن على من قتله قيمة كان فيما أصيب مما دون القتل أولى ولم يكن عليه فيه غرم وينهى عنه ويؤدب إذا عاد (١)

(١) وفي اختلاف مالك والشافعي (باب ثمن الكلب) سألت الشافعي رحمه الله عن الرجل يقتل الكلب =

حلف المدعى على ما ادعى واستحققه مع نكول صاحبه وسواء قال له على مال أو مال كثير أو عظيم فأنما يقع عليه اسم مال فاما من ذهب إلى ما يجب فيه الزكاة فلا أعلم خبرا ولا قياسا أرأيت إذا أغرمت مسكينا يرى الدرهم عظيما أو خليفه يرى ألف ألف قليلا إذا أقرب مال عظيم مائتي درهم والعامية تعلم أن ما يقع في القلب من مخرج قولهم ما يختلف فظلمت المقر له اذ لم تعطه من خليفة الا لسانه وظلمت المسكين اذا غرمته أضاعاف العظم اذ ليس عندك في ذلك الا محمل كلام الناس وسواء قال له على دراهم كثيرة أو عظيمة أو لم يقلها فهي ثلاثة واذا قال له على ألف ودرهم ولم يسم (١) قوله لم يغرمتها كذا في النسخ ولعله تحريف من النساخ والوجه أن يغرمت بالاستفهام وانظر كتبه مصححه

(١) (باب الربا - باب الطعام بالطعام)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحارث بن
النصري أنه التمس صر فباعته دينار قال فدعا في طلحة بن عبيد الله فتراو ضنا حتى اصطرف مني وأخذ
الذهب بقلبه في يده ثم قال حتى تأتي خازنتي أو خازني «قال الشافعي أنا شككت بعد ما قرأته عليه»
وعمر بن الخطاب رضي الله عنه يسمع فقال عمر لا والله لا تفارقه حتى تأخذه منه ثم قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم الذهب بالورق ربا إلا إهواءه والبر بالبر ربا إلا إهواءه والتمر بالتمر ربا إلا إهواءه
والشعير بالشعير ربا إلا إهواءه وأخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن مالك
ابن أوس بن الحارث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالورق
ربا إلا إهواءه والبر بالبر ربا إلا إهواءه والتمر بالتمر ربا إلا إهواءه والشعير بالشعير ربا إلا إهواءه وأخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن مسلم بن يسار ورجل آخر عن
عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر
بالبر ولا الشعير بالشعير ولا الملح بالمح إلا سواء بسواء عينا بعين يداييدا ولكن يبعوا الذهب بالورق والورق
بالذهب والبر بالشعير والشعير بالبر والتمر بالتمر والمح بالتمر يداييدا كيف شئتم قال ونقص أحدهما
التمر أو الملح (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا تأخذ وهو موافق للأحاديث في الصرف وبهذا تركنا قول
من روى أن لاربا إلا في نسيئة وقتلنا الرابا من وجهين في النسيئة والنقد وذلك أن الرابا منه يكون في النقد

الرجل فقال ليس عليه غرم فقلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن
عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن أبي مسعود الانصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب
ومهر البغي وحلوان الكاهن قال مالك وإنما يكره بيع الكلاب الضواري بنهي النبي صلى الله عليه وسلم
عن ثمن الكلب (قال الشافعي) فمن نهي الرجل أن يتخذ الكلاب الضواري ولا يجيزه أن يبيعهما النهي
النبي صلى الله عليه وسلم وإذا حرمتا ثمنهما في الحال التي جعل اتخاذها فيه اتباعا لأمر النبي صلى الله عليه وسلم
لم يحل أن يكون لهما ثمن بحال فقلت للشافعي فإنا نقول لو قتل رجل لرجل كلبا غرم له غنمه فقال الشافعي
هذا خلاف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس عليه وخلاف أصل قولهم وكيف يجوز أن
يغرموه ثمنه في الحال التي سول (١) فيها نفسه وأتم لا تجعلون له ثمن في الحال التي يحل أن ينتفع به فيها فان
قال قائل فان من المقتين من زعم أنه إذا قتل ففيه ثمنه ويرى فيه أثرا فأولئك يجيزون بيعه حيا ويردون
الحديث الذي في النهي عن ثمنه ويرغمون أن الكلب سلعة من السلع يحل ثمنه كما يحل ثمن الحمار والبغل
وان لم يؤكل لهما للمنفعة فيهما ويقولون لو زعمنا أن ثمنه لا يحل زعمنا أنه لا شيء على من قتله ويقولون
أشبهوا لهذا كثيرة فيزعمون أن ما شئت لرجل لومات كان له أن يسلج بجلودها فيدبغها فإذا دبغت حل
بيعهما ولو استهلكها رجل قبل الدباغ لم يضمن لصاحبها شيئا لأنه لا يحل ثمنها حتى تدبغ ويقولون في المسلم يرث
الجر أو يوجب له لا تحل له إلا بأن يفسدها فيجعلها خلافا فإذا أصارت خلافا حل ثمنها ولو استهلكها مسلم
وهي نجر أو بعد ما أفسدت وقبل ما تصير خلافا لم يضمن ثمنها في تلك الحال لأنها أصلها محرم ولم تصر خلا
لأنهم يعقلون ما يقولون وإنما صاروا محجوجين بخلاف الحديث الذي بيناه نحن وأنتم من أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وهم لا يثبتونه وأنتم محجوجون بأنكم لم تتبعوه فثبتونه فلا تجعلون
للكلب ثمن إذا كان حيا وتجعلون فيه ثمن إذا كان ميتا أو رأيتم لوقال لكم قائل لا أجعل له ثمن إذا قتل لأنه
قد ذهب منفعة وأجبر أن يباع حيا ما كانت المنفعة فيه وكان حلالا لأن يتخذ له الحجة عليه إلا أن يقال =

الالف قبل له أعطه أي
ألف شئت فلوسا أو غيرها
واحلف أن الالف التي
أقررت بها هي هذه
وكذلك لو أقر بألف
وعبد أو ألف ودارم
يجعل الالف الاول
عبدا أو دورا وإذا قال
له على ألف الأدرهما
قبل له أقر له بأى ألف
شئت إذا كان الدرهم
مستثنى منها ويبقى
بعده شيء قل أو أكثر
وكذلك لو قال له على
ألف الا كتر خبطة أو
الاعبد أجبرته على

(١) ترجم هنا بلفظ باب
الربا السراج البلقيني في
نسخته وأتى عقبه باب
الطعام بالطعام والتراجم
بعده المتعلقة بالربويات
وهي في سائر النسخ مؤخرة
عن هذا الموضع وعلى
ترتيب نسخته جرينا في
هذا المطبوع فليعلم
كتبه مصححه

(١) قوله سول كذا رسم
بالاصل بدون نقط ولعله
محرف عن يفت أو نحوه
وحرر كتبه مصححه

بالزيادة في الكيل والوزن ويكون في الدين زيادة الاجل وقد يكون مع الاجل زيادة في النقد (قال) وجه هذا
 نأخذ والذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الفضل في بعضه على بعض يد ايبس الذهب والورق والخنطة
 والشعير والتمر والملح (قال) والذهب والورق مباينان لكل شيء لانهما اثمان كل شيء ولا يقاس عليهما
 شيء من الطعام ولا من غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالتحريم معه من الطعام من مكيل كله ما كول
 (قال) فوجدنا ما كول اذا كان مكبلا فالما كول اذا كان موزونا في معناه لانهم ما كولان معا وكذلك اذا
 كان مشروبا مكبلا أو موزونا لان الوزن أن يباع معلوما عند البائع والمشتري كما كان الكيل معلوما عندهما
 بل الوزن أقرب من الاحاطة لبعده تفاوته من الكيل فلما اجتمع في أن يكونا ما كولين ومشروبين وبيعهما معلوما
 بمكيل أو بميزان كان معناه معنى واحدا فحكمنا له احكاما واحدا وذلك مثل حكم الذهب والفضة
 لان مخرج التحريم والتحليل في الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والنوى فيه لانه لا صلاح له الا به والملح
 واحد لا يختلف ولا يخالف في شيء من أحكام ما نصت السنة من الماء كول غيره وكل ما كان قياسا عليها
 مما هو في معناه وحكمه حكمهما لم يخالف بين أحكامها وكل ما كان قياسا عليها مما هو في معناه حكمنا له
 حكمهما من الماء كول والمشروب والمكيل والموزون وكذلك في معناه عندنا والله أعلم كل مكيل ومشروب
 يبيع عددا لانا وجدنا كثيرا منها يوزن ببلدة ولا يوزن بأخرى ووجدنا عامة الرطب بمكة انما يباع في سلال جزافا
 ووجدنا عامة اللحم انما يباع جزافا ووجدنا أهل البدو اذا تبايعوا الحما ولبننا لم يتبايعوه الا جزافا وكذلك
 يتبايعون السمن والعسل والزبد وغيره وقد يوزن عند غيرهم ولا يتمتع من الوزن والمكيل في بيع من باعه
 جزافا وما يبيع جزافا أو عددا فهو في معنى الكيل والوزن من الماء كول والمشروب عندنا والله أعلم وكل

ما كان له ملك وكان له ثمن في حياته كان فيه ثمن وما لم يكن له ثمن في احدى الحالين لم يكن له ثمن في الاخرى
 (باب بيع الفضولي وليس في التراجم وفيه نصوص) منها في الغصب (قال الشافعي) رحمه الله
 واذا غصب الرجل من الرجل الجارية فباعها من رجل والمشتري يعلم أنها موصوبة ثم جاء المغصوب
 فأراد اجازة البيع لم يكن البيع جائزا من قبل أن أصل البيع كان محرما فلا يكون لاحدا اجازة المحرم ويكون
 له تجديد بيع حلال هو غير حرام فان قال قائل أ رأيت لو أن امرأ باع جارية له وشرط لنفسه فيها الخيار
 أما كان يجوز البيع ويكون له أن يختار امضاء فيه لزم المشتري (١) بان الخيار له دون البائع قبل بلى
 فان قال فما الفرق بينهما ما قيل هذه باعها ما لكها يباع احلا لا وكان له الخيار على شرطه وكان المشتري
 غير عاص لله ولا البائع والغاصب والمشتري وهو يعلم أنها موصوبة عاصيان لله هذا بائع ما ليس له
 وهذا امشتر ما لا يحل له فلا يقاس الحرام على الحلال لانه ضده ألا ترى أن الرجل المشتري من رب
 الجارية جاريته لو شرط المشتري الخيار لنفسه كان له الخيار كما يكون للبائع اذا شرطه أو فيكون للمشتري الجارية
 الموصوبة الخيار في أخذها أو ردّها فان قال لا قيل ولو شرط على الغاصب الخيار لنفسه فان قال لا من
 قبل أن الذي قد شرط له الخيار لا يملك الجارية قيل ولكن الذي يملكه الوشرط له الخيار جاز فان قال نعم
 قيل له أفلا ترى أنهم مختلفان في كل شيء فكيف يقاس أحد المختلفين في كل شيء على الآخر
 ومنها مسألة البضاعة آخر القراض التي يعقبها اختلاف العراقيين أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا
 الشافعي قال واذا ابتضع الرجل مع الرجل ببضاعة وتعدى فاشتري بها شيئا فان هلكت فهو ضامن وان
 وضع فيها فهو ضامن وان ربح فالربح لصاحب المال كله الا أن يشاء تركه فان وجد في يده السلعة
 التي اشتراها بما له فهو بالخيار في أن يأخذ رأس ماله أو السلعة التي ملكت بماله فان هلكت تلك السلعة
 قبل أن يختار أخذها لم يضمن له الا رأس المال من قبل أنه لم يختار أن يملكها فهو لا يملكها لاختياره أن =

أن يبقى بعد الاستثناء
 شيئا أقل أو أكثر وان أقر
 بشوب في مندبل أو غير
 في جراب فالوعاء للقر
 وان قال له قبلي كذا
 أقر بما شاء واحدا
 ولو قال كذا وكذا أقر
 بما شاء اثنين وان قال
 كذا وكذا درهما قبل له
 أعطه درهماين لان كذا
 يقع على درهم ثم قال
 في موضع آخر ان قال
 كذا وكذا درهما قبل
 له أعطه درهما أو
 أكثر من قبل أن كذا
 يقع على أقل من درهم
 (قال المزني) وهذا
 خلاف الاوّل وهو
 أشبه بقوله لان كذا
 يقع على أقل من درهم
 ولا يعطى الا اليقين
 (قال الشافعي) رحمه
 الله والافرار في الصحة
 والمرض سواء
 بتخاصون معا ولو أقر

(١) قوله بأن الخيار له
 دون البائع كذا
 بالاصل هنا وفي باب
 الغصب ولعله تحريف
 من النسخ والوجه بأن
 الخيار له دون المشتري كما
 هو واضح اه معصمه

ما يبتى منه ويدخر وما لا يبتى ولا يدخر سواء لا يختلف فلو نظرنا في الذي يبتى منه ويدخر فقناينه وبين
 ما لا يبتى ولا يدخر وجدنا التمر كما يابسا يبتى غاية ووجدنا الطعام كله لا يبتى ذلك البقاء ووجدنا اللحم لا يبتى
 ذلك البقاء ووجدنا اللبن لا يبتى ولا يدخر فان قال قديوقط قيل وكذلك عامة الفاكهة الموز ونبه قد تبس
 وقشره لا ترجع بالصق فيه يبس وليس فيما يبتى ولا يبتى معنى يفرق بينه اذا كان مأكولا ومشروباً فكله
 صنف واحد والله أعلم وما كان غير مأكول ولا مشروب لتفكه ولا تلذذ مثل (١) الاسبيوش والثفاء
 والبرزور كما فهمي وان اكلت غير معنى القوت فقد تعد ما كولة ومشروبه وقياسها على الماء كقول القوت أولى
 من قياسها على ما فارقها مما يستعمل به لغيره الا كل ثم الادوية كلها اهلجهاوا ويليها ووسعها وغايرتها
 يدخل في هذا المعنى والله أعلم (قال) ووجدنا كل ما يستعمل به ليكون مأكولاً ومشروباً يجمعه أن
 المتاع به ليؤكل أو يشرب ووجدنا يجمعه أن الاكل والشرب للنفعة ووجدنا الادوية تؤكل وتشرب للنفعة
 بل منافعها كثيرة أكثر من منافع الطعام فكانت أن تقاس بالماء كقول والمشروب أولى من أن يقاس بها
 المتاع لغيره الا كل من الحيوان والنبات والخشب وغير ذلك فجعلنا الاشياء أصلياً أصل مأكول فيه الربا
 وأصل متاع لغيره الماء كقول لاربا في الزيادة في بعضه على بعض فالأصل في الماء كقول والمشروب اذا كان
 بعضه ببعض كالأصل في الدنانير بالدنانير والدرهم بالدرهم واذا كان منه صنف بصنف غيره فهو كاللنانير
 بالدرهم والدرهم بالدنانير لا يختلف الابعة وتلك العلة لا تكون في الدنانير والدرهم بحال وذلك أن
 يكون الشيء منه رطب يتابس منه وهذا لا يدخل الذهب ولا الورق أبداً (قال) فان قال قائل كيف فرقتم

لا يملكها والقول الثاني وهو أحد قوله أنه اذا تعدى فاشترى شيئاً بالمال بعينه فربح فيه فالشراء باطل
 والبيع مردود وان اشترى بمال لا بعينه ثم نقد المال فهو متعد بالقد والربح له والنقصان عليه وعليه
 مثل المال الذي تعدى فيه فنقده ولصاحب المال ان وجدته في يد البائع أن يأخذه فان تلف المال
 فصاحب المال بخير ان أحب أخذه من الدافع وهو المقارض وان أحب أخذه من الذي تلف في يده وهو
 البائع ومنه في الاجارات (قال الشافعي) ومن أعطى رجلاً ما لا اقراضاً منها عن سبعة يشترى بها بعينها
 فاشترى بها فصاحب المال بالخيار ان أحب أن تكون السلعة قراضاً على شرطها وان شاء ضمن المقارض
 رأس ماله (قال الربيع) وله قول آخر أنه اذا أمره أن يشتري سبعة بعينها فتعدى فاشترى غيرها
 فان كان عقد الشراء بالعين بعينها فالشراء باطل وان كان عقد الشراء بغير العين فالشراء قد تم ولم
 المشتري الثمن والربح والنقصان عليه وهو ضامن للمال لانه لما اشترى بغير عين المال صار المال في ذمة
 المشتري وصار له الربح والخسارة عليه وهو ضامن للمال لصاحب المال (قال الشافعي) وان أعطى رجلاً
 شيئاً يشتري له شيئاً بعينه فاشترى له ذلك الشيء وغيره بما أعطاه أو أمره أن يشتري له شاة فاشترى شاتين
 أو عبداً فاشترى عبدين ففيها قولان أحدهما أن صاحب المال بالخيار في أخذه ما أمر به وما ازداد له
 بغير أمره أو أخذه ما أمر به بخصته من الثمن والرجوع على المشتري بما يبتى من الثمن وتكون الزيادة التي
 اشترى للمشتري وكذلك ان اشترى بذلك الشيء وباع بالخيار في ذلك الى رب المال لانه عمله ملك ذلك كله
 وعمله باع وفي ماله كان الفضل والقول الآخر أنه قد رضى أن يشتري له شيئاً ديناراً فاشترى ما ازداد معه
 شيئاً فهو له فان شاء أمسكه وان شاء وهبه لان من رضى شيئاً ديناراً لم يتعد من زاده معه غيره لانه قد جاءه
 بالذي رضى وزادته شيء لا مؤنة عليه في ماله وهو معنى قول الشافعي وقال قائل للشافعي فما الاحاديث التي
 عليها اعتمدتم قلنا لهم أما حديثكم فان سفيان بن عيينة أخبرنا عن شبيب بن غرقدة أنه سمع الحنفي يحدثون
 عن عروة بن أبي الجعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً يشتري به شاة أو أضحية فاشترى له

لوارث فلم يمت حتى
 حدث له وارث يحجبه
 فالأقرار لازم وان لم
 يحدث وارث فنأجر
 الأقرار لوارث أجاز
 ومن أباه رده ولو أقر
 لغير وارث فصار وارثاً
 بطل اقراره ولو أقر أن
 ابن هذه الامة ولده منها
 ولا مال له غيرها ثم مات
 فهو ابنه وهو حران
 بموته ولا يبطل ذلك
 بحق الغرماء الذي قد
 يكون مؤجلاً ويجوز
 إبطاله بعد ثبوته ولا
 يجوز إبطال حربة
 بعد ثبوتها واذا أقر
 الرجل لجل بدين كان
 الاقرار باطلا حتى
 يقول كان لابي هذا
 الرجل أو لجدته على مال
 وهو وارثه فيكون
 اقراره (قال المزني)
 رجه الله هذا عندى
 خلاف قوله في كتاب
 الوكالة في الرجل يقر
 أن فلاناً وكيل لفلان
 في قبض ما عليه لانه

(١) الاسبيوش هو
 البرزقطنو والثفاء بوزن
 رمان هو الخسردل أو
 الحرف كذا في كتب
 اللغة كتبه معجحه

لا يقضى عليه بدفعه

لأنه مقر بالتوكيل في مال لا يملكه ويقول له ان شئت فادفع أو دع وكذلك هذا اذا أقر عال لرجل وأقر عليه أنه مات وورثه غيره وهذا عندى بالحق أولى وهذا أولى عندى سواء فليزمه ما أقرب به فيها على نفسه فان كان الذى ذكر أنه مات حيا وأنكر الذى له المال الوكالة رجعا عليه بما ألتف عليهما (قال الشافعى) ولو قال هذا الرقيق له الا واحدا كان للقصر أن يأخذ أيهم شاء ولو قال غصبت هذه الدار من فلان وملكها فلان فهى لفلان الذى أقر أنه غصبها منه ولا تحوز شهادته للشانى لأنه غاصب ولو قال غصبتها من فلان لابل من فلان كانت الاول ولا غرم عليه للثانى وكان

(١) قوله أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى كذا فى النسخ ولعل هذه العبارة من زيادة النسخ اذ لا محل لها هنا كما لا يخفى (٢) قوله ونحن ان كان لها كذا فى جميع النسخ ولعل وجه الكلام وان كان لها ثمن فخر كتبه معججه

بين الذهب والورق وبين المأ كول فى هذه الحال قلت الحجة فيه ما لا حجة معه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه لا يجوز أن تقيس شيأ بشى يخالفه فاذا كانت الرطوبة موجودة فى غير الذهب والفضة فلا يجوز أن يقاس شى بشى فى الموضوع الذى يخالفه فان قال قائل فأوجدنا السنة فيه قيل ان شاء الله (١) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان أن زيدا أبا عياش أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسلت فقال له سعد أيتها أفضل فقال البيضاء فنهى عن ذلك وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستل عن شراء التمر بالرطب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينقص الرطب اذا بيس فقالوا نعم فنهى عن ذلك (قال) فى هذا الحديث رأى سعد نفسه أنه كره البيضاء بالسلت فان كان كرهها بسنة فذلك موافق لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه نأخذ واعلم ان شاء الله كرهها لذلك فان كان كرهها متفاضلة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أجاز البر بالشعير متفاضلا وليس فى قول أحد حجة مع النبى صلى الله عليه وسلم وهو القياس على سنة النبى صلى الله عليه وسلم أيضا (قال) وهكذا كل ما اختلفت أسماءه وأصنافه من الطعام فلا بأس بالفضل فى بعضه على بعض يدا بيد او لا خيره نسيئة كالدنانير بالدرهم لا يختلف هو وهى وكذلك زيب بتمر وحنطة بشعير وشعير بسلت وذرة بارز وما اختلف أصنافه من المأ كول أو المشروب هكذا كله وفى حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دلائل منها أنه سأل أهل العلم بالرطب عن نقصانه فينبغى للإمام اذا حضره أهل

شأتين فباع احداهما بدينار وأناه بشاة ودينار فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيعه بالبركة فكان لو اشترى ترابا ربح فيه (قال الشافعى) فن قال له جميع ما اشترى له فانه بماله اشترى فهو ازيد بما ملوك له قال انما كان ما فعل عروة من ذلك ازيد اذا نظرا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم ينظره وازدياده واختاره أن لا يضمه وأن يملك ما ملك عروة بماله ودعاه فى بيعه ورأى عروة بذلك محسنا غير عاص ولو كانت معصية نهاه عنها ولم يقبلها ولم يملكها فى الوجهين معا (قال الشافعى) ومن رضى بأن يملك شاة بدينار فلا بد بدينار شأتين كان به أرضى وانما معنى ما يضمه ان أراد مالك المال بانه انما أراد ملك واحدة وملكه المشتري الثانية بلا أمره ولكن ان شاء ملكها على المشتري ولم يضمه ومن قال هماله جميعا بلا خيار قال اذا جاز عليه أن يشتري شاة بدينار فأخذ شأتين فقد أخذ واحدة تحوز بجميع الدينار فأوفاه وازداده بدينار شاة لا مؤنة عليه فى ماله فى ملكها وهذا أشبه القولين بظاهر الحديث والله أعلم (قال الشافعى) والذى يخالفنا يقول فى مثل هذه المسئلة هو مالك لشاة بنصف دينار والشاة الاخرى (٢) ونحن ان كان لها المشتري لا يكون للأمر أن يملكها أبا بالملك الاول والمشتري ضامن لنصف دينار

(باب اعتبار القدرة على التاميم حسا وشرعا فى صحة البيع وليس فى التراجم وفيه نصوص منها فى باب وقت بيع الفاكهة (قال الشافعى) رحمه الله وان حل بيع ثمرة من هذا الثمر تخل أو عذب أو قثاء أو خرز أو غيره لم يحل أن تباع ثمرتها التى تأتى بعدها بحال فان قال قائل ما الحجة فى ذلك قيل لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين ونهى عن بيع الغرر ونهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه كان بيع ثمرة لم تخلق بعد أولى فى جميع هذا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن جابر قال نهى ابن الزبير عن بيع الخلل معاومة قال الشافعى فاذا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الخلل والتمر لما شديدا لم يرفيه صفرة لان العاهة قد تأتى عليه كان بيع ما لم يرمه شى قط من قثاء أو خرز أدخل فى معنى الغرر وأولى أن لا يباع مما قدر وى فنهى النبى صلى الله عليه وسلم عن بيعه وكيف يحرم أن يباع قثاء أو خرز حين بدا قبل يطيب منه شى وقد روى وحل أن يبتاع ولم يخلق قط وكيف أشكل على أحد أنه

العلم بما يرد عليه أن يسألهم عنه وبهذا صرنا إلى قيم الأموال بقول أهل العلم والقبول من أهلها ومنها أنه صلى الله عليه وسلم نظري متعقب الرطب فلما كان ينقص لم يجز بيعه بالتمر لان التمر من الرطب اذا كان نقصه غير محدود وقد حرم أن يكون التمر بالتمر الا مثلا بمثل وكانت فيها زيادة بيان النظر في المتعقب من الرطب فدللت على أنه لا يجوز رطب يابس من جنسه لاختلاف الكيلين وكذلك دلت على أنه لا يجوز رطب رطب لانه نظري في اليسوع في المتعقب خوفا من أن يزيد بعضه على بعض فهمارطبه ان معناها معنى واحد فاذا نظري في المتعقب فلم يجز رطب رطب لان الصفقة وقعت ولا يعرف كيف يكونان في المتعقب وكان بيعهما محجولا الكيل بالكيل ولا يجوز الكيل ولا الوزن بالكيل والوزن من جنسه الا مثلا بمثل

(باب جامع تفريع الكيل والوزن ببعضه ببعض)

(قال الشافعي) معرفة الاعيان أن تنظر الى الاسم الاعم الجامع الذي ينقده من جملة ما يخرج من مخرجها فذلك جنس فاصل كل ما أثبتت الارض أنه نبات ثم يفرق به أسماء فيقال هذا حب ثم يفرق بالحب أسماء والاسماء التي تفرق بالحب من جامع التمييز فيقال تمر وزبيب ويقال حنطة وذرة وشعير وملت فهذا الجامع الذي هو جامع التمييز وهو من الجنس الذي نجرم الزيادة في بعضه على بعض اذا كان من صنف واحد وهو في الذهب والورق هكذا وهما مخلوقان من الارض أو فيها ثم هما تبر ثم يفرق بهما أسماء ذهب وورق والتبر سواهما من النحاس والحديد وغيرهما (قال الشافعي) رجه الله والحكم فيما كان يباسا من صنف واحد من أصناف الطعام حكم واحد لا اختلاف فيه كحكم الذهب بالذهب والورق بالورق لان رسول الله

= لا يكون يبيع أبدا أولى بالغرم من هذا البيع الطائر في السماء والعبد الابن والجل الشارد أقرب من أن يكون الغرم فيه أضعف من هذا ولان ذلك شيء قد خلق وقد يوحى وحده وهذا لم يخلق بعد وقد يخلق فيكون غاية في الكثرة وغاية في القلة وفيما بين الغابتين منازل أو رأيت ان أصابته الجائحة بأي شيء يقاس بأول حله فقد يكون ثانيا أكثر وثالثه فقد يختلف ويتباين فهذا عندنا محرم بمعنى السنة والائثر والقياس عليه ما والمعقول والذي يمكن من عيوبه أكثر مما حكيما وفيما حكيما كفاية ان شاء الله ﷺ ومنها في ابطال بيع المكاتب كتابه صحيحة بغير رضاه قبل فتح الكتاب وفيه نصوص في الكتابة وغيرها منها في ترجمة حبة المكاتب وبيعها (قال الشافعي) رجه الله لا يجوز لرجل أن يبيع مكاتبه ولا يهبه حتى يهجر فان باعه أو وهبه قبل يهجر المكاتب أو يهجر العجز فالبيع باطل ولو أعتقه الذي اشتراه كان العتق باطلا لانه أعتق ما لا يملك وكذلك لو باعه قبل يهجر أو يرضى بالعجز ثم رضى بعبد البيع بالعجز كان البيع مفسوا حتى يحدث له بيعا بعد رضاه بالعجز ﷺ ومنها في الوصية للمكاتب ولو قال ان شاء مكاتبتي فبيعوه فشاء مكاتبته قبل يؤدى الكتابة بيع وان لم يشأ لم يبيع وقال بعد ذلك واذا قال في وصيته ان شاء مكاتبتي فبيعوه فلم يهجر حتى قال قد شئت أن تبعوني فيسل لاتباع الابرضاء بالعجز فان قال قد رصيت به يبيع وان لم يرض به فالوصية باطلة لانه لا يجوز بيعه ما كان على الكتابة

(وفي اختلاف الحديث في ترجمة بيع المكاتب) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءني بريرة فقالت اني كاتبك أغل على تسع أو اق في كل عام أو قية فأعينني فقالت لها عائشة ان أحب إليك أن أعدها لهم (١) عددتها ويكون ولاؤك لي فقلت فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها فاجأت من عند أهلها رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني عرضت ذلك عليهم فأبوا الا أن يكون الولاء لهم فبيع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها =

الثاني خصما للدول ولا يجوز اقرار العبد في المال الا بأن يأذن له سيده في التجارة فان لم يأذن له سيده فني عتق ومالك عزم ويجوز اقراره في القفل والقطع والحسد لان ذلك على نفسه ولو قال رجل لفلان على ألف فأنا بألف فقال هي هذه التي أقررت لك بها كانت لك عندى وديعة فقال بل هذه وديعة وتلك أخرى فالقول قول المقر مع يمينه لان من أودع شيئا جاز أن يقول لفلان عندى ولفلان على لانه عليه ما لم يهلك وقد يودع فيتمدى فيكون عليه دين فلا أزمه الا باليقين ولو قال له عندى ألف درهم وديعة أو مضاربة ديننا كانت ديننا لانه قد يتعدى فيها فتكون مضمونة عليه ولو قال دفعها إلى أمانة على اني ضامن لها لم يكن ضامنا بشرط ضمان (١) قوله عددتها أو يكون الخ كذا في النسخ ولفظ أبي داود ان أحب أهلك ان أعدها عدة واحدة وأعتقل ويكون ولاؤك لي فقلت اه كتبته

صلى الله عليه وسلم ذكر تحريم الذهب والورق والخنطة والشعير والتمر والمجذ كرا واحدا وحكم فيها
حكما واحدا فلا يجوز أن يفرق بين أحكامها بحال وقد جمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب تفريع الصنف من المأكول والمنشروب بمثله)

قال الربيع قال الشافعي الخنطة جنس وان تفاضلت وتباينت في الاسماء كما يتباين الذهب ويتفاضل في
الاسماء فلا يجوز ذهب بذهب الا مثلا بمثل وزنا بوزن يدا بيد قال وأصل الخنطة الكيل وكل ما كان أصله
كيلا لم يجوز أن يباع مثله وزنا بوزن ولا وزنا بكيل قال ولا بأس بالخنطة مثلا بمثل ويدا بيد ولا يفرقان حتى
يتقابضا وان تفرقا قبل أن يتقابضا فسد البيع بينهما كما يكون ذلك في الذهب بالذهب لا يختلف قال
ولا بأس بخنطة جيدة يسوى مد هادي نار بالخنطة رديئة لا يسوى مد هادي سدس دينار ولا خنطة حديدية بخنطة
قديمية ولا خنطة بيضاء صافية بخنطة سوداء قبيحة مثلا بمثل كيلا بكيل يدا بيد ولا يفرقان حتى يتقابضا اذا
كانت خنطة أحدهما صنفا واحدا وخنطة بائعه صنفا واحدا وكل ما لم يجوز الا مثلا بمثل يدا بيد فلا خيرة في أن
يبيع منه شيء ومعه شيء غيره بشيء آخر لا خيرة في مد عمر بعمرة ودرهم بمدى عمر بعمرة ولا مد خنطة سوداء ودرهم
مدى خنطة محمولة حتى يكون الطعام بالطعام لا شيء مع واحد منهما غيرهما أو يشتري شيئا من غير صنفه
ليس معه من صنفه شيء

== النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوها واشترطى لهم الولاء
فانما الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال
أما بعد فإنا بالرجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل
وان كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وانما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي رحمه الله) أخبرنا
مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة (قال الشافعي) وحديث يحيى عن عمرة عن عائشة أثبت من
حديث هشام وأحسبه غلط في قوله واشترطى لهم الولاء وأحسب حديث عمرة أن عائشة كانت اشترطت
لهم بغير أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ترى أن ذلك يجوز فأعلمها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها ان
أعتقتها فالولاء لها وقال لا يمنع عنهما تقدم فيها من شرطك ولا أرى أمرا لها أن تسترط لهم ما لا يجوز
(قال الشافعي) وبهذا نأخذ وقد ذهب فيه قوم مذاهب سأذكر ما حضرني حفظه منها ان شاء الله (قال
الشافعي) وقال بعض أهل العلم بالحديث والرأي يجوز بيع المكاتب قلت نعم في حالين قال وما هما قلت
أن يحل نجح من نجوم المكاتب فيعجز عن أدائه لانه انما عقدت له الكتابة على الاداء قال فاذا لم يؤد ففي
نفس الكتابة أن لا يولي بيعه لانه اذا عقدها على شيء فلم يأت به كان العبد بحاله قبل يكتب ان شاء سيده قال
قد علمت هذا في الحال الثانية قلت أن يرضى المكاتب بالبيع والعجز من نفسه وان لم يحل له نجح قال
فإن هذه قلت أو ليس في المكاتب شرط ان يولى سيده في أحدهما وهو اذا لم يوفه قال بلى قلت
والشرط الثاني للعبد ما أدى لانه لم يخرج بالكتابة من ملك سيده قال أما الخروج من ملك سيده فلم يكن
بالكتابة قال الشافعي فقلت له فاذا لم يخرج من ملك السيد بالكتابة هل الكتابة الاشرط للعبد على نفسه
وللسيد على عبده قال بلى قلت أرايت من كان له شرط فتركه أليس ينسخ له شرطه قال أما من
الاحرار فبلى قلت فلم لا يكون هذا في العبد قال العبد لو كان له مال وعقاه لم يجز له قلت فان عفاه باذن
السيد قال يجوز قلت أفليس قد اجتمع العبد وسيده على الرضا بترك شرطه في الكتابة قال بلى قلت
ولو اجتمع على أن يعتق المكاتب عبده أو يهب ماله جاز قال بلى قلت فلم لا يجوز اذا اجتمع على ابطال
الكتابة أن يبطلها قال الشافعي وقلت له ذهب بريرة الى أهلها مسأومة بنفسها عائشة ورجوعها ==

ما أصله أمانة ولو قال
له في هذا العبد ألف
درهم سئل عن قوله فان
قال نقد فيه ألفا قيل
كم لك منه فقال إنه له
منه اشتراه به فهو كما
قال مع عينه ولا أنظر
الى قيمة العبد قلت أو
كثرت لانهم ما قد
يغبنا ويغبنا ولو
قال له في ميراث أبي ألف
درهم كان اقرارا على
أبيه بدين ولو قال في
ميراثي من أبي كانت
هبة الا أن يريد اقرارا
ولو قال له عندي ألف
درهم عارية كانت
مضمونة ولو أقر في عبد
في يده افلان وأقر
العبد لغيره فالقول
قول الذي هو في يده
ولو أقر أن العبد الذي
تركه أبوه لفلان ثم
وصل أو لم يصل دفعه
أو لم يدفعه فقال بلى

(باب في التمر بالتمر)

(قال الشافعي) والتمر صنف ولا بأس أن يتباع صاع تمر بصاع تمر يدايب ولا يتفرقان حتى يتقابضا ولا بأس إذا كان صاع أحدهما صنفًا واحدًا وصاع الآخر صنفًا واحدًا أن يأخذه وان كان بردي وعجوة بعجوة وأبردي وصيغاني بصيغاني ولا خيري أن يكون صاع أحدهما من تمرين مختلفين وصاع الآخر من تمر واحد ولا خيري في أن يتباعا التمر بالتمر موزونًا في جلال كان أو قرب أو غير ذلك ولو طرحت عنه الجلال والقرب لم يجز أن يباع وزنا وذلك أن وزن التمر يتباين فيكون صاع وزنه أطال وصاع آخر وزنه أكر من صاع كيلا كان صاع بأكر من صاع كيلا وهكذا كل كيل لا يجوز أن يباع بعنله وزنا وكل وزن فلا يجوز أن يباع بعنله كيلا وإذا اختلف الصنفان فلا بأس أن يتباع كيلا وان كان أصله الوزن وجزأ لانا انما أمر ببيعته على الأصل كراهية التفاضل فإذا كان ما يجوز فيه التفاضل فلا ينال كيف يتبايعاه ان تقابضاه قبل أن يتفرقا

(باب ما في معنى التمر)

(قال الشافعي) وهكذا كل صنف يابس من الماء كوز والمشروب فالقول فيه كما وصفت في الخنطة والتمر لا يختلف في حرف منه وذلك (١) يخالف الشعير بالشعير والذرة بالذرة والملت بالملت والدخن بالدخن والارز بالارز وكل مأكل الناس مما ينبتون أو لم ينبتوا مثل الفث (٢) وغيره من حب الخنظل وسكر العشر (٣) وغيره مما أكل الناس ولم ينبتوا وهكذا كل مأكل يابس من اسبيوش باسبيوش وثفاء بثفاء وصعتر بصعتر فبايع

لعائشة بجواب أهلها بأن اشترطوا ولاها ورجوعها بقبول عائشة ذلك يدل على رضاها بأن تباع ورضا الذي كاتبها بذلك لأنها لا تشتري الا من كاتبها قال أجل فقلت قد كان في هذا ما يكفيك مما سألت عنه قال فان قلت فلعلها عجزت قلت أقترى من استعان بكاتبه معجزا قال لا قلت ففسد ينهائيل على أنهم لم تعجز وان كانت عجزت فلم يعجزها سيدها قال الشافعي فقال فلعل لاهلها بيعها قلت بغير رضاها قال لعل ذلك قلت أقترأها راضية اذا كانت مسأومة بنفسها ورسولا لاهلها واليههم قال نعم قلت فينبغي أن يذهب توهمك أنهم باعوا بغير رضاها وتعلم أن من لقينا من العن (٤) اذا لم يختلفوا في أن لا يباع المسكاتب قبل أن يعجز أو يرضى بالبيع لا يجوزون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان محتملا لمعنيين كان أولاها ما ذهب اليه عوام الفقهاء مع أنه بين في الحديث كما وصفت أن لم تباع الا برضاها قال أجل

(باب اعتبار رؤية المبيع لحمة البيع وليس في التراجيح) وقد سبق في أول البيع ذكر الخلاف في خيار الرؤية عند قول الشافعي أنه لا يرد البيع الاجبار أو عيب يجده أو شرط يشترطه أو خيار الرؤية ان جاز خيار الرؤية (قال الربيع) قد رجح الشافعي عن خيار الرؤية وقال لا يجوز خيار الرؤية

ورجح في اختلاف مالك والشافعي (باب البيع على التراجيح) سألت الشافعي رحمه الله عن بيع الساج المدرج والقبطية وبيع الاعمال على التراجيح على أنه واجب بصفة أو غير صفة قال لا يجوز من هذا شيء قالت وما الخجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان وعن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملاسة والمناذة قلت للشافعي رحمه الله فانا نقول في الساج المدرج والقبطية المدرج لا يجوز بيعهما لانهما في معنى الملاسة ونزعم أن بيع الاعمال على التراجيح يجوز قال الشافعي رحمه الله فالأعمال التي لا ترى أدخل في معنى الغر المحرم من القبطية والساج يرى بعضه دون بعض ولأنه لا يرى من الاعمال شيء وأن الصفقة تقع بينهما على هيئات مختلفة قلت للشافعي انما تفرق بين ذلك لان الناس أجازوه قال الشافعي رحمه الله ما علمت أحدا يقتدي

لأن آخر فهو الأول ولا غرم عليه لا آخر ولا يصدق على ابطال اقراره في مال قد قطعه للأول واذا شهدا على رجل أنه اعتق عبده فردا ثم اشترى بابه فان صدقتهما البائع رد الثمن وكان له الولاء وان كذبهم - ما عتق

(١) قوله وذلك يخالف الخ كذا بالاصول التي بأيدينا وانظره اه

(٢) قوله مثل الفث هو نبت يختبر حبه في وقت الجذب اه

(٣) قوله العشر كصرد شجر له صنف حلو وله سكر يخرج من شعبه وموضع زهره وانظر اللسان اه

(٤) قوله من المعين كذا بالاصل بدون نقط ولعله محرف عن المعين أو المدينين وحرر اه

منه وزن باشي من صنفه لم يصرف الى كيل وما يبيع منه كيلا لم يصرف الى وزن لما وصفت من اختلافه في يسه وخفته وجفائه قال وهكذا اكل ما كول ومشروب أخرجه الله من شجر أو أرض فكان بحاله التي أخرجه الله تعالى بها لم يحدث فيه الا دميون شيأ فينقلونه عن حاله التي أخرجه الله تعالى بها الى غيرها فأما ما لوتر كوه لم يزل رطباً بحاله أبداً في هذا الصنف منه علة سأذكرها ان شاء الله تعالى فأما ما أحدث فيه الا دميون بتجفيفهم من التمر فهو شيأ استعملوا به صلاحه وان لم ينقلوه وتر كوه جف وما أشبه هذا

(باب ما يجمع التمر وما يخالفه)

(قال الشافعي) رحمه الله والزيتون مخلوق غرة لوتر كوها الا دميون صحيحة لم يخرج منها زيت ولما عصروها خرجت زيتاً فأما اشتق لها اسم الزيت بأن شجرتها از يتون فاسم غرة شجرتها التي منها الزيت يتون فكل ما خرج من زيت الزيتون فهو صنف واحد يجوز فيه ما يجوز في الخنطة بالخنطة والتمر بالتمر ويرد به ما يرد من الخنطة والتمر لا يختلف وقد يعصر من الفجل دهن يسمى زيت الفجل قال وليس مما يكون ببلادنا فيعرف له اسم باسمه ولست أعرفه يسمى زيتاً الاعلى معنى أنه دهن لا اسم له مستعمل في بعض ما يستعمل فيه الزيت وهو ما بين الزيت في طعمه وريحه وشجرته وهو زرع والزيتون أصل قال ويحتمل معنيين فالذي هو أليق به عندي والله تعالى أعلم أن لا يحكم بأن يكون زيتاً ولكن يحكم بأن يكون دهناً من الادهان فيجوز أن يباع الواحد منه بالاثنتين من زيت الزيتون وذلك أنه اذا قال رجل أكلت زيتاً واشتريت زيتاً تعرف أنه يراد به زيت الزيتون لان الاسم له دون زيت الفجل وقد يحتمل أن يقال هو صنف من الزيت فلا يباع بالزيت الا مثلاً بمثل والسليط دهن الجبلان (١) وهو صنف غير زيت الفجل وغير زيت الزيتون فلا بأس بالواحد منه بالاثنتين من كل واحد منهما وكذلك دهن البرز والحبوب كلها كل دهن منه يخالف دهن غيره دهن الصنوبر ودهن الحب الاخضر ودهن الخردل ودهن السمسم ودهن نوى المشمش ودهن اللوز ودهن الجوز فكل دهن من هذه الادهان خرج من حبة أو غرة فاختلف ما يخرج من تلك الثمرة أو تلك الحبة أو تلك العجمة فهو صنف واحد فلا يجوز الا مثلاً بمثل بدايد وكل صنف منه خرج من حبة أو غرة أو عجمة فلا بأس به في غير صنفه الواحد منه بالاثنتين ما لم يكن نسيئة لابس بدنه خردل دهن فجل ودهن خردل دهن لوز ودهن لوز بدنه جوز اردد أصوله كله الى ما خرج منه فاذا كان ما خرج منه واحداً فهو صنف كالخنطة صنف واذا خرج من أصلين مقترقين فهما صنفان مقترقان كالخنطة والتمر فعملى هذا جميع الادهان الماء كولة والمشروبة للغذاء والتلذذ لا يختلف الحكم فيها كهو في التمر والخنطة سواء فان كان من هذه الادهان شيأ لا يؤكل ولا يشرب بحال أبداً لدواء ولا غيره فهو خارج من الربا فلا بأس أن يباع واحد منه بعشرة منه بدايد ونسيئة وواحد منه بواحد من غيره وبائتين بدايد ونسيئة انما الربا فيما كل أو شرب بحال وفي الذهب والورق فان قال قائل قد يجمعهما اسم الدهن قيل وكذلك يجمع الخنطة والذرة والارز اسم الحب فلما تبين حل الفضل في بعضه على بعض بدايد وليس للادهان أصل اسم موضوع عند العرب انما سميت بمعاني أنها تنسب الى ما تكون منه فأما أصولها من السمسم والحب الاخضر وغيره فموضوع له أسماء كاسماء الخنطة لا بعمان فان قيل فالحب الاخضر بمعنى فاسمه عندهم يعرفه البطم والعسل الذي لا يعرف بالاسم الموضوع والذي اذا قيمت رجلاً فقلت له عسل علم أنه عسل النحل صنف وقد سميت أشياء من الخلاوة تسمى بها عسلاً وقالت العرب للحديث الحلو حديث معسول وقالت للمرأة الحلو به في العلم أجازة فان قلتم انما أجزأه على الصفة فيموج الصفات لا تجوز الا مضمونة على صاحبها بصفة يكون عليه أن يأتي بها بكل حال وليس هكذا يبيع البرنامج أرايت لو هلك المبيع أيكون على بائعه أن يأتي بصفة مثله فان قلتم لا فهذا لا يبيع عين ولا يبيع صفة

بأقـرارهما والولاء
موقوف فان مات
العبد وترك مالا كان
موقوفاً حتى يصدقهما
في الدائنين اليهما والولاء
له دونهما (قال المزني)
رحمـه الله أصل قوله أن
من له حق منعه ثم قدر
عليه أخذه ولا يتخلو
المشتريان في قولهما
في العتق من صدق أو
كذب فان كان قولهما
صدقا فالدين دين لهما
على الجاحد لانه باع
مولى له وماترك فهو
لمولاه ولهما أخذ الدين
منه وان كان قولهما كذبا
فهو عبيدهما وماترك
فهو لهما واليقين ان
لهما قدر الدين من مال
الميت اذا لم يكن له

(١) الجبلان بضم
الجيمين السمسم وقيل
حب الكزبرة كما في
اللسان اهـ مجعده

الوجه معسولة الوجه وقالت فيما التذت هذا غسل وهذا معسول وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لك حتى تدن في عسيلته يعني يجامعها لان الجماع هو المستحلى من المرأة فقالوا الكل ما استحلاه غسل ومعسول على معنى أنه يستحلى استحلاء العسل قال فعسل النحل المنفرد بالاسم دون ما سواه من الخلو فأنما سميت على ما وصفت من الشبه والعسل فطرة الخالق لا صنعة لا آدميين فيه وما سواه من الخلو فأنما يستخرج من قصب أو غرة أو حبة كما تستخرج الادهان فلا بأس بالعسل بعصير قصب السكر لانه لا يسمى عسلا الاعلى ما وصفت فأنما يقال عصير قصب ولا بأس بالعسل بعصير العنب ولا برب العنب ولا بأس بعصير العنب بعصير قصب السكر لانهم ما محدثان ومن شجرتين مختلفتين وكذلك رب التمر برب العنب متفاضلا وهكذا كل ما استخرج من شئ فكان حلو أو فاضله على ما وصفت عليه أصول الادهان مثل عصير الرمان بعصير السفرجل وعصير التفاح بعصير اللوز وما أشبه هذا فعلى هذا الباب كله وقياسه ولا يجوز منه صنف بمثله الا يدايد وزنا بوزن ان كان بوزن وكيلا ان كان أصله الكيل بكيل ولا يجوز منه مطبوخ بنى بحال لانه اذا كان انما يدخر مطبوخا فاعطيت منه نيشا بمطبوخ فالتى اذا طبخ ينقص فيدخل فيه النقصان فى التى فلا يحل الامثلة بمثل ولا يباع منه واحد بما خرم مطبوخين معالان النار تبلغ من بعضه أكثر مما يبلغ من بعض وليس للطبوخ غاية ينتهى اليها كما يكون التمر فى اليبس غاية ينتهى اليها وقد يطبخ فيه ذهب منه جزء من مائة جزء ويطبخ فيه ذهب منه عشرة أجزاء من أحد عشر جزءا فلا يجوز أن يباع منه مطبوخ بمطبوخ لما وصفت ولا مطبوخ بنى ولا يجوز الا بنى فان كان منه شئ لا يعصر الا مشوبا بغيره لم يجز أن يباع بصنفه مثلا بمثل لانه لا يدري ما حصه المشوب من حصه الشئ المبيع بعينه الذى لا يحل الفضل فى بعضه على بعض

(باب الماء كونه من صنفين شيب أحدهما بالآخر)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعى وفى السنة خبر نصا ودلالة بالقياس عليها انه اذا اختلف الصنفان فلا بأس بالفضل فى بعضه على بعض يدايد ولا خيفه نسيئة وذلك فى حديث عباد بن الصامت بن وما سواه قياس عليه فى مثل معناه ولا بأس بمدحظة بمدى شعير ومدحظة بمدى أرز ومدحظة بمدى ذرة ومدحظة بمدى تمر ومدحظة بمدى زبيب ومدحظة بمدى ملح ومدحظة بمدى حنطة والملح كله صنف ملح جبل وبحر وما وقع عليه اسم ملح وهكذا القول فيما اختلفت أجناسه فلا بأس بالفضل فى بعضه على بعض يدايد ولا خيفه نسيئة مثل الذهب بالفضة سواء لا يختلفان فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه وكل ما سكك عنه مما يؤكل أو يشرب بحال أبدا يباع بعضه ببعض صنف منه بصنف فهو كالذهب بالذهب أو صنف بصنف يخالفه فهو كالذهب بالورق لا يختلفان فى حرف ولا يكون الرجل لازما للحديث حتى يقول هذا الان مخرج الكلام فيما حل بيعه وحرمة من رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد واذا تفرق المتبايعان الطعام بالطعام قبل أن يتقابضا انتقض البيع بينهما قال والعسل كله صنف واحد فلا بأس بواحد منه بواحد يدايد ولا خيفه متفاضلا يدايد ولا مستويا ولا متفاضلا نسيئة ولا يباع غسل بعسل الامصفين من الشمع وذلك أن الشمع غير العسل فلو يباع وزنا وفى أحدهما الشمع كان الغسل بأقل منه وكذلك لو باعه وزنا وفى كل واحد منهما شمع لم يجز جازم أن يكون ما فيه ما من العسل من وزن الشمع مجهولا فلا يجوز مجهول بمجهول وقد يدخلهما أنهما عسل بعسل متفاضلا وكذلك لو بيعا كيلا بكيل ولا خيفه فى مدحظة فيها قصل أو فيها حجارة أو فيها زوان (١) بمدحظة لاشئ فيها من ذلك أو فيها نبل لانها الحنطة بالحنطة متفاضلة ومجهولة كما وصفت فى العسل بالغسل وهكذا كل صنف من هذه خلطه غيره مما يقدر على تمييزه منه لم يجز بعضه ببعض الا حالصا مما يخلطه الا أن يكون ما يخلط المكيل لا يزيد فى كيله مثل قليل التراب وما دق من

وارث غير بائعه وترك أكثر من الثمن وان كان مات ترك أقل من الثمن لم يكن لهما غيره (قال الشافعى) رحمه الله ولو قال له على دراهم ثم قال هي نقص أو زيف لم يصدق وان قال هي من سكة كذا وكذا صدق مع عينه كان أدنى الدراهم أو أوسطها أو جائرة بغير ذلك البلد أو غير جائرة كما لو قال له على ثوب أعطاه أى ثوب أقصر به وان كان لا يلبسه أهل بلده

(قال المازنى) رحمه

الله فى تسوله اذا قال له على درهمين أو درهمات فهى وزنة قضاء على قوله اذا قال له على دراهم فهى وزنة ولا يشبه الثوب تعدد البلد كما لو اشترى بدرهم سلعة جاز

قوله زوان كغراب بالهمز وتركه وبكسر الزاى مع الواو الواحدة زوانة وهو حجب بخالط البر فيكسبه رداءة وأهل الشام يسمونه الشيلم كزنب كما فى الصباح اه صححه

تنبه فكان مثل التراب فذلك لا يزيد في كيله فأما الوزن فلا خيرة في شيء من هذا فيه لأن كل هذا يزيد في الوزن وهكذا كل ما شابه غيره فيبيع واحد منه بواحد من جنسه وزنا بوزن فلا خيرة فيه وإن بيع كيلابكيل فكان ما شابه ينقص من كيل الجنس فلا خيرة فيه مثل ما وصفت من الخنطة معها شيء بخنطة وهي مثل لبن خلطه ماء بلبن خلطه ماء أولم يخلطه وذلك أنه لا يعرف قدر ما دخله أو دخلها معا من الماء فيكون اللبن باللبن متفاضلا

(باب الرطب بالتمر)

(قال الشافعي) الرطب يعود تمرا ولا أصل للتمر إلا الرطب فلما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرطب بالتمر وكان في الخبر عنه أن نهيه عنه أنه نظر في المتعقب وكان موجودا في سنته تحريم التمر بالتمر وغيره من المأكول الامتلاء على ما قاله وفسر لنا معناه فقلنا لا يجوز رطب برطب لانه اذا نظر فيه في المتعقب فلا يخرج من الرطب بالرطب أبدا من أن يباع مجهول الكيل اذا عاود تمرا ولا خيرة في تمر مجهول الكيل معا ولا أحدهما مجهول لأن نقصانهما أبدا يختلف فيكون أحد التمرين بالأخر وأحدهما أكثر كيلا من الآخر وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا (قال) فإذا كان هذا هكذا لم يجز أن يباع رطب منه كيلا برطب لما وصفت قياسا على الرطب بالتمر والتمر بالتمر واللحم كله صنف واحد وحشيه وطأه وانسيه لا يحل الفضل في بعضه على بعض ولا يحل حتى يكون مثلا على وزنا بوزن ويكون يابسًا ويختلف فيكون لحسم الوحش اللحم الطير واحد باثنين وأكثر ولا خيرة في تمر نخلة برطب نخلة بخرص ولا بتمر ولا غيره فالقسم والمبادلة وكل ما أخذله عوض مثل البيع فلا يجوز أن يقاسم رجل رجلا رطبا في نخله ولا في الأرض ولا يبادله به لأن كلاهما في معنى البيع ههنا إلا العرايا المخصوصة وهكذا كل صنف من الطعام الذي يكون رطبا ثم يبيع فلا يجوز فيه إلا ما جاز في الرطب بالتمر والرطب نفسه ببعض لا يختلف ذلك وهكذا ما كان رطبا فرسك (١) وتفاح وتين وعنب ولجاص وكثيرى وفاكهة لا يباع شيء منها بشيء رطبا ولا رطب منها يابس ولا جزاف منها يكيل ولا يقسم رطب منها على الأرض بكيل ولا وزن ولا في شجرة هالان حكمها كما وصفت في الرطب بالتمر والرطب بالرطب وهكذا كل ما كؤل لوزن رطبا يبيع فينقص وهكذا كل رطب لا يعود تمرا يحال وكل رطب من المأكول لا ينفع يابسًا بحال مثل الخربز والقثاء والخيار والفقوس والجزر والأترج لا يباع منه شيء بشيء من صنفه وزنا بوزن ولا كيلابكيل لمعنى ما في الرطوبة من تغيره عند اليبس وكثرة ما يحمل بعضها من الماء فيثقل به ويعظم وقلة ما يحمل غيرها فيضمربه ويخف وإذا اختلف الصنفان منه فلا بأس بطبخ بقاء متفاضل جزافا ووزنا وكيفما شاء إذا أجزت التفاضل في الوزن أجزت أن يباع جزافا لانه لا معنى في الجزاف يجرمه إلا التفاضل والتفاضل فيها مباح وهكذا جزأ بأترج ورطب بعنب في شجره وموضوعا جزافا ومكلا كما قلنا فيما اختلف أصنافه من الخنطة والذرة والزبيب والتمر سواء في ذلك المعنى لا يخالفه وفي كل ما خرج من الأرض من مأكول ومن مشروب والرطب من المأكول والمشروب وجهان أحدهما يكون رطبا ثم يترك بلا عمل من عمل الأدميين يغيره عن بنية خلقته مثل ما يطبخ فتقصه النار ويحمل عليه غيره فيذهب رطوبته ويغيره مثل الرطب يعود تمرا واللحم بقدر بلا يطبخ يغيره ولا عمل شيء يحل عليه غيره فكل ما كان من الرطب في هذا المعنى لم يجز أن يباع منه رطب يابس من صنفه وزنا بوزن ولا كيلابكيل ولا رطب برطب وزنا بوزن ولا كيلابكيل كما وصفت في الرطب بالتمر ومثله كل فاكهة يأكلها الأدميون فلا يجوز رطب يابس من صنفها ولا رطب برطب من صنفها لما وصفت من الاستدلال بالسنة

(باب ما جاء في بيع اللحم)

(قال الشافعي) رحمه الله وهكذا اللحم لا يجوز منه بيع لحم ضأن بلحم ضأن رطبا برطل أحدهما يابس

لمعرفتهما بنقد البلد وإن اشتراها بثوب لم يجز لجهلهما بالثوب (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال له على درهم في دينار فإن أراد درهمه أو دينار أو لا فعليه درهم ولو قال له على درهمه ودرهم فهما درهمان وإن قال له على درهم فدرهم قبيل أن أردت فدرهم لازم فهو درهم ولو قال درهم تحت درهم أو درهم فوق درهم فعليه درهم لجواز أن يقول فوق درهم في الجودة أو تحتها في الرداءة وكذلك لو قال درهم مع درهم أو درهم معه

معجحه

(١) الفرسك كزبرج الخوخ أو ضرب منه كما في القاموس اه

والآخر رطب ولا كلاهما رطب لانه لا يكون اللحم ينقص نقصا واحدا لاختلاف خلقته وهو اعيه التي
يغذى منها لحمه فيكون منها الرخص الذي ينقص اذا يبس نقصانا كثيرا والعليظ الذي يقل نقصه ثم يختلف
غظهما باختلاف خلقته ورخصهما باختلاف خلقته فلا يجوز لحم ابداء الا باساقه بلغ اياه بيبسه وزنا بوزن
من صنف واحد كالتمر كيلا بكيل من صنف واحد ويدا بيد ولا يفتقران حتى يتقايضا فان قال قائل فهل
يختلف الوزن والكيل فيما بيع بابسا قيل يجتمعان ويختلفان فان قيل قد عرفنا حيث يجتمعان فأن
يختلفان قيل التمر اذا وقع عليه اسم اليبس ولم يبلغ اناه بيبسه فيبيع كيلا بكيل لم ينقص في الكيل شيئا واذا
ترك زمانا نقص في الوزن لان الجفوف كلما زاد فيه كان أنقص لوزنه حتى يتناهي قال وما بيع وزنا فاعلم
قلت في اللحم لا يباع حتى يتناهي جفوفه لانه قد يدخله اللحم باللحم متفاضل الوزن أو مجهولا وان كان ببلاد
نديه فكان اذا يبس ثم أصابه الندى رطب حتى يثقل لم يبيع وزنا بوزن رطب من ندى حتى يعود الى الجفوف
وحاله اذا حدث الندى فزاد في وزنه كعاله الاولى ولا يجوز أن يباع حتى يتناهي جفوفه كالم بحر في الابتداء
والقول في اللحمان المختلفه واحد من قولين أحدهما أن لحم الغنم صنف ولحم الابل صنف ولحم البقر صنف
ولحم الضياء صنف ولحم كل ما تفرقت به أسماء دون الاسماء الجامعة صنف فيقال كله حيوان وكله دواب
وكله من بهيمة الانعام فهذا اجماع أسماءه كله ثم تفرق أسماءه ويقال لحم غنم ولحم ابل ولحم بقر ويقال لحم
طباء ولحم أرانب ولحم رابع ولحم ضباغ ولحم ثعالب ثم يقال في الطير هكذا اللحم كراكي ولحم حباريات
ولحم سحلى ولحم دعاقيب وكما يقال طعام ثم يقال حنطة وذرة وشعير وأرز وهذا قول يصح وينقاس فمن قال
هذا قال الغنم صنف ضأنها ومعزها وصغار ذلك وكبارها واناثة وخفوله وحكمها أنهم اتسكون مثل البر
المتفاضل صنفوا التمر المتباين المتفاضل صنفوا فلا يباع منه يابس منتهى اليبس يابس مثله الا وزنا بوزن يدا
يد واذا اختلف بيع لحم الغنم بلحم البقر يابس رطب ورطب ورطب وزنا بوزن ووزنا منه بثلاثة
أمثاله يدا بيد ولا خير فيه نسيئة وذلك أنه لا ربا في الفضل في بعضه على بعض يدا بيد وانما الربا فيه
بنسيئة واذا جاز الفضل في بعضه على بعض يدا بيد وزنا بوزن لم يكن الوزن معنى إلا أن يعرف المتباينان
ما اشترى ما باعا ولا بأس به جزافا وكيف شاء ما لم يدخله نسيئة كما قلنا في التمر بالزبيب والحنطة بالذرة ولا يختلف
ذلك ثم هكذا القول في لحم الانيس والوحش كله فلا خير في لحم طير بلحم طير الا أن يبس منتهى اليبس
وزنا بوزن يدا بيد كما قلنا في لحم الغنم ولا بأس بلحم طير بلحم أرنب رطبا برطب وياسا يابس مثلا بمثل وبأكثر
وزنا بجزاف وجزافا بجزاف لاختلاف الصنفين وهكذا الحيتان كله لا يجوز فيه أن أقول هو صنف لانه
ساكن الماء ولو زعمت أن ساكن الارض كله صنف وحشيه وانبسه أو كان أقل ما يلزم أن أقول
ذلك في وحشيه لانه يلزمه اسم الصيد فاذا اختلف الحيوان فكل ما تملكه ويصير لك فلا بأس برطل من
أحدهما بأرطال من الآخر يدا بيد ولا خير فيه نسيئة ولا بأس فيه يدا بيد وجزافا بجزاف وجزافا بوزن
ولا خير في رطل لحم حوت تملكه رطب برطل لحم تملكه رطب ولا أحد هما رطب والاخر يابس ولا خير فيه
حتى يلمح ويحفف وينتهي نقصانه وجفوف ما كثر لحمه منه أن يلمح ويسيل ماؤه فذلك انتهاء جفوفه فاذا
انتهى يبيع رطلا برطل وزنا بوزن يدا بيد من صنف فاذا اختلف فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يدا
يد ولا خير فيه نسيئة ومارق لحمه من الحيتان اذا وضع جف جفوفه فاشد يدا فلا خير في ذلك حتى يبلغ اياه من
الجفوف ويباع الصنف منه بمثله وزنا بوزن يدا بيد واذا اختلف القول فيه كما وصفت قبله يباع رطبا جزافا
رطب جزاف وياسا جزاف ومتفاضل في الوزن فعلى هذا هذا الباب كله وقاسه لا يختلف والقول الثاني
في هذا الوجه أن يقال اللحم كله صنف كما أن التمر كله صنف ومن قال هذا الزم غندي أن يقول في الحيتان
لان اسم اللحم جامع لهذا القول ومن ذهب هذا المذهب لزمه اذا أخذ بجميع اللحم أن يقول هذا كجماع

دينار لانه قد يقول
مع دينارى ولو قال له
على درهم قبله درهم أو
بعده درهم فعليه درهمان
ولو قال له على قفيز
حنطة معه دينار كان
عليه قفيز لانه قد
يقول مع دينارى ولو
قال له على قفيز لابل
قفيزان لم يكن عليه
الا قفيزان ولو قال له
على دينار لابل قفيز
حنطة كان مقرا بهما
ثابتا على القفيز راجعا
عن الدينار فلا يقبل
رجوعه ولو قال له على
دينار قفيز حنطة
لزمه الدينار ولم
تلتزمه الحنطة ولو
أقر له يوم السبت
بدرهم وأقر له يوم
الاثنين بدرهم فهو
درهم واذا قال له على
ألف درهم وديعة
فيقال لانه وصل

التمر يجعل الزبيب والتمر وغيره من الثمار صنفوا هذا إما لا يجوز لاحد أن يقوله عندي والله تعالى أعلم
فان ذهب الى أن حافيا لوحلف أن لا يأكل لحا حث بلحم الأبل حثته بلحم الغنم فكذلك لوحلف أن
لا يأكل كل ثمر حث بالزبيب حثته بالتمر وحثته بالفرسك وليس الايمان من هذا سبيل الايمان على
الاسماء والبيوع على الاصناف والاسماء الخاصة دون الاسماء الجامعة والله تعالى أعلم

(باب ما يكون رطبا أبدا)

قال الشافعي رحمه الله الصنف من الماء كولد والمشروب الذي يكون رطبا أبدا اذا ترك لم يبس مثل الزيت
والسمن والشيرق والادهان واللبن والخل وغيره مما لا ينتهي يبس في مدة جاءت عليه أبدا إلا أن يبرد فيجمد
بعضه ثم يعود ذائبا كما كان أو بأن ينقلب بأن يعقد على نار أو يحمّل عليه يابس فيصير هذا يابسا بغيره
وعقد نارفه هذا الصنف خارج من معنى ما يكون رطبا بعينين أحدهما أن رطوبة ما يبس من التمر رطوبة
في شيء خلق مستجسد انما هو رطوبة طرأة كطراة اغتذائه في شجره وأرضه فاذا زایل موضع الاغتذاء
من منبته عاد الى اليبس وما وصفت رطوبة تخرج من نبات الخيول أو من شجر أو زرع قد زایل الشجر
والزرع الذي هو لا ينقص عزيلة الاصل الذي هو فيه نفسه ولا يجف به بل يكون ما هو فيه رطبا من طباع
رطوبة والثاني أنه لا يعود يابسا كما يعود غيره اذا ترك مدة الا بما وصفت من أن يصرف بادخال غيره
عليه بخطه وادخال عقد النار على ما يعقد منه فلما خالفه بأن لم تكن فيه الرطوبة التي رطوبة تفضي الى
جفوفه اذا ترك بلا عمل الا دمين لم يجز أن يقيسه عليه وجعلنا حكم رطوبة به حكم جفوفه لانا كذلك
نجد في كل أحواله لا منتقلا لا ينقل غيره فقلنا لا بأس بلبن حليب بلبن حامض وكيفما كان بلبن كيفما
كان حليباً أو رائباً أو حامضاً ولا حامض بحليب ولا حليب برائب ما لم يخطئه ماء فاذا خلطه ماء فلا خير فيه
اذا خلط الماء أحد اللبنين أو كلاهما لان الماء غش لا يثبت يزول أو اجزأه اجزأ الغرر ولو راضياه لم يجز من قبل
انه ماء ولبن مختلطان لا تعرف حصص الماء من اللبن فنكون اجزأ اللبن باللبن مجهولا أو متفاضلا أو جامعا
لهم أو ما كان يحرم الفضل في بعضه على بعض لم يجز أن يبتاع الامعولوما كاه كيلا بكيل أو وزنا بوزن
بجماع علم بيع اللبن باللبن أنه يجوز كيفما كان اللبن باللبن لم يخلط واحدا منهما ماء ويردان خلطهما ماء
أو واحدا منهما ولا يجوز اذا كان اللبن صنفوا واحدا الا يدايد مثلا بعل كيلا بكيل والصنف الواحد لبن
الغنم ما عرّه وضائته والصنف الذي يخالفه البقر دربانته وعريته وجواميسه والصنف الواحد الذي
يخالفهما مع اللبن الأبل أو أركها وغواديمها ومهريها وبجتها وعرايها وأراد والله تعالى أعلم جائز أن يباع
لبن الغنم بلبن البقر ولبن البقر بلبن الأبل لانها محتلفة متفاضلا ومستويا وجزافا وكيف ما شاء المتبايعان
يدايد لا خير في واحد منهما بالآخر نسبة ولا خير في لبن مغلي بلبن على وجهه لان الغلاء ينقص
اللبن ولا خير في لبن غنم باقظ غنم من قبل أن الاقط لبن معقود فاذا بيعت اللبن بالاقط اجزأ اللبن باللبن
مجهولا ومتفاضلا أو جمعتهما معا فاذا اختلف اللبن والاقط فلا بأس بلبن ابل باقظ غنم ولبن بقر باقظ
غنم لما وصفت من اختلاف اللبنين يدايد ولا خير فيه نسبة قال ولا أحب أن يشتري زيدا من غنم بلبن
غنم لان الزيد شيء من اللبن وهو ما كولا في حالهما التي يتبايعان فيها ولا خير في سمن غنم بزبد غنم بحال
لان السمن من الزبد بيع متفاضلا أو مجهولا وهما مكيلان أو موزونان في الحال التي يتبايعان ومن صنف
واحد واذا اختلف الزبد والسمن فكان زبد غنم بزبد بقر أو سمن غنم بزبد بقر فلا بأس باختلافهما بأن
يباعا كيف شاء المتبايعان اذا تقابضا قبل أن يتفرقا قال ولا بأس بلبن بشاة يدايد ونسبة اذا كان
أحدهما نقدا والدين منهما موصوفا قال وان كانت الشاة لبونا وكان اللبن لبن غنم وفي الشاة حين تباعا

فلو سكنت عنه ثم قال
من بعده هي وديعة
وقد هلك لم يقبل
منه لانه حين أقصر
ضمن ثم ادعى الخروج
فلا يصدق ولو قال له
من مالي ألف درهم
سئل فان قال هبة
فالقول قوله لانه
أضافها الى نفسه
فان مات قبل أن
يتبين فلا يلزمه الا
أن يقر ورثته ولو قال
له من داري هذه
نصفها فان قال هبة
فالقول قوله لانه
أضافها الى نفسه فان
مات قبل أن يتبين
لم يلزمه الا أن يقر ورثته
ولو قال له من هذه الدار
نصفها الرزمة ما أقرب به
ولو قال هذه الدار لك
هبة عارية أو هبة
سكنى كان له أن
يخرجه منها متى

لبن ظاهر يقدر على حله في ساعته تلك فلا خير في الشراء من قبل أن في الشاة لبنا لأدري كم حصته من اللبن الذي اشتريت به نقدا وان كان اللبن نسيئة فهو أفسد للبيع فان قال قائل وكيف جعلت اللبن وهو مغيب حصته من الثمن قيل فان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل اللبن المصرة حصته من الثمن وانما اللبن في الضرع كاللوز والجوز الرائع في قشره فيستخرج منه صاحبه اذا شاء وليس كولو لا يقدر آدمي على اخراجه ولا ثمره لا يقدر آدمي على اخراجها فان قال قائل كيف أجزت لبن الشاة بالشاة وقد يكون منها اللبن قال فيقال ان الشاة نفسها الارباب فيها لانهم من الحيوان وليس بما كول في حاله التي يباع فيها انما تؤكل بعد الذبح والسلخ والطبخ والتجفيف فلا تنسب الغنم الى أن تكون مأكولة انما تنسب الى أنها حيوان قال والا دام كلها سواء السمن واللبن والشيرق والزيت وغيره لا يحل الفضل في بعضه على بعض يدا يدا اذا كان من صنف واحد فزيت الزيتون صنف وزيت الفجل صنف غيره ودهن كل شجرة تؤكل أو تشرب بعد الذي وصفت واحد لا يحل في شيء منه الفضل في بعضه على بعض يدا يدا وإذا اختلف الصنفان منه حل الفضل في بعضه على بعض يدا يدا ولم يجز نسيئة ولا بأس بدهن الحب الاخضر بدهن الشيرق متفاضلا يدا يدا ولا خير فيه نسيئة قال والادهان التي تشرب للدواء عندى في هذه الصفة دهن الخروع ودهن اللوز المر وغيره من الادهان وما كان من الادهان لا يؤكل ولا يشرب بحال فهو خارج من حد الربا وهو في معنى غير المأكول والمشروب لاربابي بعضه على بعض يدا يدا ونسيئة ويحل أن يباع اذا كانت فيه منفعة ولم يكن محرما فاما ما فيه سم أو غيره فلا خير في شرائه ولا يبيعه الا أن يكون يوضع من ظاهر فيدأ فلا يخاف منه التلف فيشتري للنفعة فيه قال وكل ما لم يجز أن يبتاع الامثلا بمثل وكيل بكيل يدا يدا ووزن باوزن فالقسم فيه كالبيع لا يجوز أن يقسم غير نخل في شجره رطبا ولا يابس ولا غنم كرم ولا حب حنطة في سنبله ولا غيره مما الفضل في بعضه على بعض الربا وكذلك لا يشتري بعضه ببعض ولا يبادل بعضه ببعض لان هذا كله في معنى الشراء قال وكذلك لا يقسمان طعاما موضوعا بالارض بالخز رحى يقتسمان بالكيل والوزن لا يجوز فيه غير ذلك بحال واستأنظر في ذلك الى حاجة رجل الى ثمر رطب لاني لو أجزته رطبا للحاجة أجزته يابسا للحاجة وبالارض للحاجة ومن اجتناب الى قسم شيء لم يحل له بالحاجة ما لا يحل له في أصله وليس يحل بالحاجة محرم الا في الضرورات من خوف تلف النفس فاما غير ذلك فلا أعلم يحل الحاجة والحاجة فيه وغير الحاجة سواء فان قال قائل فكيف أجزت الخرص في العنب والنخل ثم تؤخذ صدقته كيلا ولا تميز أن يقسم بالخرص قيل له ان شاء الله تعالى لا تقرا ما تؤخذ به الصدقات والبيوع والقسم فان قال فافرق بين الصدقات وغيرها قلت أرايت رجلين بينهما ثمر حائط لاحدهما عشرة والاخر تسعة أعشاره فأراد صاحب العشر أن يأخذ عشرة من وسط الطعام أو أعلاه أو أدناه أو يكون له ذلك فان قال لا ولا يكتنه شريك في كل شيء منه ردى أو جبد بالقسم قلنا فالجعر ورومصران الفأرة فان قال نعم قيل فالصدق لا يأخذ الجعر ورومصران الفأرة ويكون له أن يأخذ وسط الثمر ولا يكون له أن يأخذ الصدقة خروا انما يأخذها كيلا والمقسمان يأخذان كل واحد منهما خروا يأخذ أحدهما أكثر مما يأخذ الآخر ويأخذ كل واحد منهما مجهول الكيل أو أرايت لو كان بين رجلين غنم لاحدهما ربع عشرها وكانت منها تسع وثلاثون لبونا وشاة نسيئة أكان على صاحب ربع العشران أراد القسم أن يأخذ شاة ثنية قيمتها أقل من قيمة نصف شاة من اللبن فان قال لا قيل فهذا على المصدق أو أرايت لو كانت المسئلة بحالها والغنم كلها أو أكثرها دون الثنية وفيها شاة ثنية يأخذها فان قال لا يأخذ الا شاة بقيمة ويكون شريكا في مخفض الغنم ومرتفعه قيل فالصدق يأخذها ولا يقاس بالصدق شيء من البيوع ولا القسم المقاسم شريك في كل شيء مما يقاسم أبدا الا أن يكون مما يكال من صنف واحد أو بقيته اذا اختلف الاصناف مما لا يكال ولا يوزن ويكون شريكا فيما يكال أو يوزن

شاء ولو أقر لليت بحق وقال هذا ابنه وهذه امرأته قبل منه (قال المزني) هذا خلاف قوله فيما مضى من الاقرار بالوكالة في المال وهذا عندى أصح (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال بعتك جاريته هذه فأولدتها فقال بسل زوجتيها وهى آمنك قولها حار والامه أم ولد باقرار السيد وانما ظلمه بالثمن ويحلف ويبرأ فان مات في حياته لولده من الامه وولؤها موقوف * ولو قال لا أقر ولا أنكر فان لم يحلف حلف صاحبه مع نكوله واستحق ولو قال وهبت لك هذه الدار وقبضتها ثم قال لم تكن قبضتها فاحلف أحلفته

بقدر حقه مما قل منه أو كثر ولا يقسم الرجلان الثمرة بلحا ولا طاعا ولا بسرا ولا رطباً ولا تمر بحال فإن فعلاً
ففاتت طلعا أو بسرا أو بلحا فعلى كل واحد منهم ما قيمة ما استهلك يردّه ويقسمانه قال وهكذا كل قسم فاسد
يرجع على من استهلكه بمثل ما كان له مثل وقيمة ما لم يكن له مثل قال ولو كانت بين رجلين نخل مثمرة فدعوا
إلى اقتسامها قيل لهما ان شئتما قسمنا بينكما بالكيل قال والبقول الماء كقول كاهن سواء لا يجوز الفضل في بعضه
على بعض فلا يجوز أن يبيع رجل رجلاً ركيباً ركيباً عند باولاً كثر ولا يصلح الامتثال بمثل ولكن
ركيب هندی بركيب جرجير وركيب جرجير بركيب سلق وركيب سلق بركيب كرات وركيب كرات
بركيب جرجير اذا اختلف الجنس فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يدايد ولا خير فيه نسيئة ولا يجوز
أن يباع منه شيء الا يجوز مكانه فأما أن يباع على أن يترك مدة يطول في مثله فلا خير فيه من قبل أنه لا يتميز
المبيع منه من الحادث الذي لم يبيع ولا يباع الاجرة جزء عند جزاها كما قلنا في القصب

(باب الاجال في الصرف)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحارث أن أخبره أنه
التمس صرفاً فباعاً ديناراً قال فدعاني طلحة بن عبيد الله فقرأ وضاحتى اصطرف منى وأخذ الذهب بقلبه فاني
يده ثم قال حتى يأتي خازني من الغابة أو حتى تأتي جازنتي من الغابة وعمر بن الخطاب يسمع فقال عمر لا والله
لا تفارقه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق وبالأهواء وبالباب
ربا الأهواء وهاء والتمر بالتمر رباً الأهواء وهاء والشعير بالشعير رباً الأهواء وهاء (قال الشافعي) قرأه على مالك
صحح الاشك فيه ثم طال على الزمان ولم أحفظ حفظاً فشككت في خازنتي أو خازني وغيري يقول عنه
خازني (أخبرنا) ابن عيينة عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحارث أن عن عمر بن الخطاب عن النبي
صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث مالك وقال حتى يأتي خازني من الغابة فحفظته لاشك فيه (قال الشافعي)
أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب
الامتثال بمثل ولا تبعوا بعضه على بعض ولا تبعوا الورق بالورق الامتثال بمثل ولا تبعوا بعضه على بعض
ولا تبعوا منها غائباً بنائز (قال الشافعي) حديث عمر بن الخطاب وأبي سعيد الخدري عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم يدلان على معان منها تحريم الذهب بالذهب الامتثال بمثل يدايد ولا يباع منها غائب بنائز
وحديث عمر بن يزيد على حديث أبي سعيد الخدري أن الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سمي من
الماء كقول المكيل كالذي حرم في الذهب والورق سواء لا يختلفان وقد ذكر عبادة عن النبي صلى الله عليه
وسلم مثل معناه ما أو كثر وأوضح (قال الشافعي) وانما حرمنا غير ما سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم من
الماء كقول والمكيل لانه في معنى ما سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم منه وكذلك حرمنا الماء كقول والموزون
لان الكيل في معنى الوزن لانه يبيع معلوم عند البائع والمشتري بمثل ما علم بالكيل أو أكثر لان الوزن أقرب
من الاطاعة من الكيل (١) فلا يوجد في الكيل والوزن معنى أقرب من الاطاعة منهما فاجتمع على أنه أريد
بهما أن يكونا معلومين وأنهما مأكولان فكان الوزن قياساً على الكيل في معناه وما كل من الكيل ولم
يسم قياساً على معنى ما سمي من الطعام في معناه (قال الشافعي) ولم يجوز أن يقاس الوزن من الماء كقول على
الوزن من الذهب لان الذهب غير مأكول وكذلك الورق لو قسمناه عليه وتركنا المكيل الماء كقول قسنا على أبعاد
منه مما تركنا أن نقيسه عليه ولا يجوز عند أهل العلم أن يقاس على الأبعد ويترك الأقرب ولزمنا أن
لا نسلم ديناراً في موزون من طعام أبداً ولا غيره كما لا يجوز أن نسلم ديناراً في موزون من فضة ولا أعلم المسلمين

لقد قبضها فان نكل
رددت اليين على صاحبه
ورددتها اليه لانه لا تتم
الهبة الا بالقبض عن
رضا الواهب * ولو أقر
أنه باع عبده من نفسه
بألف فان صدقه العبد
عتق والا لف عليه وان
أنكر فهو حر والسيد
مدعى الالف وعلى
المسكر اليين * ولو أقر
لرجل بذكر حق من
بيع ثم قال لم أقبض
المبيع أحلفته ما قبض
ولا يلزمه الثمن الا
بالقبض ولو شهد شاهد
على اقراره بالف وآخر
بألفين فان زعم الذي
شهد بالألف أنه شك في
الالفين وأثبت ألفاً
فقد ثبت له ألف

(١) قوله فلا يوجد في
الكيل والوزن الخ كذا
بالاصول التي بأيدينا
ولعل في الكلام
استخداماً أراد
بالكيل والوزن المكيل
والموزون وأعاد الضمير
عليهما بالمعنى المصدرى
وانظر اه معجحه

اختلفوا في أن الدينار والدرهم يسلمان في كل شيء إلا أن أحدهما لا يسلم في الآخر لا ذهب في ذهب ولا ورق في ورق إلا في الفلوس فإن منهم من كرهه (١)

(باب ما جاء في الصرف)

(قال الشافعي) رحمه الله لا يجوز الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا شيء من المأكول والمشروب بشيء من صنفه إلا سواء بسواء يبيد أن كان مما يوزن فوزن يوزن وإن كان مما يكال فكيل بكيل ولا يجوز أن يباع شيء وأصله الوزن بشيء من صنفه كيلا ولا شيء أصله الكيل بشيء من صنفه وزنا لا يباع الذهب بالذهب كيلا لأنهم ما قد يملأن مكيالا ويختلفان في الوزن أو يجهل كم وزن هذا من وزن هذا ولا التمر بالتمر وزنا لأنهم ما قد يختلفان إذا كان وزنهما واحد في الكيل ويكونان مجهولان من الكيل بمجهول ولا خير في أن يتفرق المتبايعان بشيء من هذه الأصناف من مقامهما الذي يتبايعان فيه حتى يتقابضا ولا يبقى لواحد منهما قبل صاحبه من البيع شيء فإن بقي منه شيء فالببيع فاسد وسواء كان المشتري مشتريا لنفسه أو كان وكيلًا لغيره وسواء تركه ناسيا أو عامدا في فساد البيع فإذا اختلف الصنفان من هذا وكان ذهبا بورق أو تمرًا بيب أو خنطة بشعير فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض بدايلا يفتقران من مقامهما الذي يتبايعان فيه حتى يتقابضا فإن دخل في شيء من هذا اتفرق قبل أن يتقابضا جميع البيع فسد البيع كله ولا بأس بطول مقامهما في مجلسهما ولا بأس أن يصطبا من مجلسهما إلى غير دليل وفيه لأنهما حينئذ لم يفترقا وحده الفرقة أن يتفرقا بأبدانها وحده فساد البيع أن يتفرقا قبل أن يتقابضا وكل مأكول ومشروب من هذا الصنف قياسا عليه وكلما اختلف الصنفان فلا بأس أن يباع أحدهما بالآخر جزافا لأن أصل البيع إذا كان حلالا بالجزاف وكانت الزيادة إذا اختلف الصنفان حلالا فلا فليس في الجزاف معنى أكثر من أن يكون أحدهما أكثر من الآخر ولا يدري أيهما أكثر فإذا غدت أن لا بألى أيهما كان أكثر فلا بأس بالجزاف في أحدهما بالآخر (قال الشافعي) فلا يجوز أن يشتري ذهب فيه خشو ولا معه شيء غيره بالذهب كان الذي معه قليلا أو كثيرا لأن أصل الذي نذهب إليه أن الذهب بالذهب بمجهول أو متفاضل وهو حرام من كل واحد من الوجهين وهكذا الفضة بالفضة وإذا اختلف الصنفان فلا بأس أن يشتري أحدهما بالآخر ومع الآخر شيء ولا بأس أن يشتري بالذهب فضة غلومة بخز لا أن أكثر ما في هذا أن يكون التفاضل بالذهب

(١) وترجم في سيرة الأوزاعي بيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب (قال) أبو حنيفة لو أن مسلما دخل أرض الحرب بأمان فباعهم الدرهم بالدرهمين لم يكن بذلك بأس لأن أحكام المسلمين لا تجري عليهم فبأى وجه أخذ أموالهم برضا منهم فهو جائز (وقال) الأوزاعي الر با عليه حرام في دار الحرب وغيرها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وضع ربأ أهل الجاهلية ما أدركه الإسلام من ذلك وكان أول ربا وضعه بالعباس بن عبد المطلب فكيف يستحل المسلم كل الربا في قوم قد حرم الله عز وجل عليهم دماءهم وأموالهم وقد كان المسلم يبيع الكافر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يستحل ذلك (قال) أبو يوسف القول ما قال الأوزاعي لا يحل هذا عندنا ولا يجوز بلغتنا إلا نأثر التي ذكر الأوزاعي في الربا وإنما أحل أبو حنيفة هذا لأن بعض المشيخة حدثنا عن مكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا ربا بين أهل الحرب وقال أبو يوسف وأهل الإسلام في قواهم أنهم لم يتقابضوا لك حتى يخرجوا إلى دار الإسلام أبطله ولكنه كان يقول إذا تقابضوا في دار الحرب قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام فهو مستقيم (هـ) الشافعي رحمه الله القول كما قال الأوزاعي وأبو يوسف والحجة كما احتج الأوزاعي وما احتج به أبو يوسف لا يبيح حنيفة ليس بنابت فلا حجة فيه اهـ

بشاء دين فإن أراد الألف الأخرى حلف مع شاهده وكانت له ولو قال أحد الشاهدين من ثمن عبد وقال الآخر من ثمن ثياب فقد بينا أن الألفين غير الألف فلا يأخذ الأبيمين مع كل شاهد منهما * ولو أقر أنه تكفل له بمال على أنه بالخيار وأنكر المكف فلوله الخيار فن جعل الاقرار واحدا أحلفه على الخيار وأبرأ لأنه لا يجوز بخيار ومن زعم أنه يعض اقراره ألزمه ما يضره وأسقط ما ادعى المخرج به (قال المزني) رحمه الله قوله الذي لم يختلف أن الاقرار واحد وكذا قال في المتبايعين إذا اختلفا في الخياران القول قول البائع مع يمينه وقد قال إذا أقر بشيء فوصفه ووصله قبل قوله ولم أجعل قول واحد إلا حكما واحدا ومن قال أجعله في

والورق ولا بأس بالتفاضل فيهما وكل واحد من المبيعين بحصته من الثمن (قال الشافعي) وإذا صرف
الرجل الدينار بعشرين درهما فقبض تسعة عشر ولم يجد درهما فلا خير في أن يتفرقا قبل أن يقبض الدرهم
ولا بأس أن يأخذ التسعة عشر بحصتها من الدينار ويناقصه بحصة الدرهم من الدينار ثم إن شاء أن يشتري
منه بفضل الدينار مما شاء ويتقابض قبل أن يتفرقا ولا بأس أن يترك فضل الدينار عنده يأخذه متى شاء
(قال الربيع) قال أبو يعقوب البويطي ولا بأس أن يأخذ الدينار حاضرا (قال الشافعي) وإذا صرف
الرجل من الرجل دينارا بعشرة دراهم أو دنانير بدراهم فوجد فيهما درهما زائفا فان كان زاف من قبل السكة
أو فح القضة فلا بأس على المشتري أن يقبله وله رده فان رده رد البيع كله لأنها بيععة واحدة وإن شرط
عليه أن له رده فالبائع جائز وذلك له شرطه أو لم بشرطه وإن شرط أنه لا يرد الصرف فالبائع باطل إذا عقد
على هذا عقد البيع (قال) وإن كان زاف من قبل أنه نحاس أو شيء غير فضة فلا يكون للمشتري أن يقبله
من قبل أنه غير ما اشتري والبائع منتقض بينهما ولا بأس أن يصرف الرجل من الصرف دراهم فإذا قبضها
وتفرقا أو دعه إياها وإذا صرف الرجل شيئا لم يكن له أن يفارق من صرف منه حتى يقبض منه ولا يؤكل به
غيره إلا أن يفسخ البيع ثم يؤكل هذا بأن يصارفه ولا بأس إذا صرف منه وتقبض أن يذهبها فيزنا الدراهم
وكذلك لا بأس أن يذهب هو على الانفراد فيرتها وإذا رهن الرجل الدينار عند رجل بالدراهم ثم باعه الدينار
بدراهم وقبضها منه فلا بأس أن يقبضه منها بعد أن يقبضها وإذا كان الرجل عند الرجل دنانير وديعة
فصارفه فيها ولم يقر الذي عنده الدنانير أنه استهلكها حتى يكون ضامنا ولا أنها في يده حين صارفه فيها فلا خير في
الصرف لأنه غير مضمون ولا حاضر وقد يمكن أن يكون هالك في ذلك الوقت فيبطل الصرف (قال الشافعي)
وإذا رهن الرجل عند الرجل رهنا فراضيا أن يفسخ ذلك الرهن ويعطيه مكانه غيره فلا بأس أن كان الرهن
دنانير فأعطاه مكانها دراهم أو عبدا فأعطاه مكانه عبدا آخر غيره وليس في شيء من هذا بيع فيكره فيه ما يكره
في الميوع ولا نجب مبايعة من أكثر ماله الربا ومن المحرم ما كان أو اكتساب المال من الغصب والمحرم
كله وإن بايع رجل رجلا من هؤلاء لم أفسخ البيع لأن هؤلاء قديما يكون حلالا فلا يفسخ البيع ولا يحرّم
حراما بيننا الآن يشتري الرجل حراما يعرفه أو بمن حرام يعرفه وسواء في هذا المسلم والذي والحربي
الحرام كله حرام (وقال) لا يباع ذهب بذهب مع أحد الذهبين شيء غير الذهب ولا بأس أن يباع ذهب
وثوب بدراهم (قال الشافعي) وإذا تواعد الرجلان الصرف فلا بأس أن يشتري الرجلان الفضة ثم
يقرانها عند أحدهما حتى يتبايعاها ويصنعها ما شاء (قال الشافعي) ولو اشتري أحدهما الفضة ثم
أشرك فيها رجلا آخر وقبضها المشترك ثم أودعها إياه بعد القبض فلا بأس وإن قال أشرك على أنها في يدي
حتى نبيعها لم يجز (قال الشافعي) ومن باع رجلا ثوبا بنصف دينار ثم باعه ثوبا آخر بنصف دينار حالي أو إلى
أجل واحد فله عليه دينار فان شرط عليه عند البيعة الآخرة أن له عليه دينار فالشرط جائز وإن قال دينار
لا يعطيه نصفين ولكن يعطيه واحدا جازت البيعة الأولى ولم تجز البيعة الثانية وإن لم يشترط هذا الشرط
ثم أعطاه دينارا أو أضافا للبائع جائز (قال الشافعي) وإذا كان بين الرجلين ذهب مصنوع فراضيا أن يشتري
أحدهما نصيب الآخر بوزنه أو بشل وزنه ذهبيا يتقابضانه قبل أن يتفرقا فلا بأس ومن صرف من رجل
صرفا فلا بأس أن يقبض منه بعضه ويدفع ما قبض منه إلى غيره أو يأمر الصرف أن يدفع باقيه إلى غيره إذا
لم يتفرقا من مقامهما حتى يقبض الجميع ما بينهما أرايت لو صرف منه دينار بعشرين وقبض منه عشرة ثم
قبض منه بعد ها عشرة قبل أن يتفرقا فلا بأس بهذا (قال الشافعي) ومن اشتري من رجل فضة بخمسة
دنانير ونصف فدفع اليه ستة وقال خمسة ونصف بالذي عندي ونصف وديعة فلا بأس به (قال الشافعي)
وإذا وكل الرجل الرجل بأن يصرف له شيئا أو يبيعه فباعه من نفسه بأكثر مما وجد أو مثله أو أقل منه فلا
يجوز لأن معقولا أن من وكل رجلا بأن يبيع له فلم يؤكله بأن يبيع له من نفسه كما لو قال له ببع هذا من فلان

الدراهم والدنانير مقرا
وفي الاجل مدعي الزمه
إذا أقر بدراهم نقد البلد
لزمه فان وصل اقراره
بأن يقول طبري جعله
مدعي لأنه ادعى نقصا من
وزن الدرهم ومن عينه
ولزمه لو قال له على ألف
الاعشرة أن يلزمه ألفا
وله أقاويل كذا (قال
الشافعي) ولو ضمن له
عهدة دار اشتراها
وخلصها واستحقت
رجع بالثمن على
الضامن إن شاء ولو أقر
أعجمي بأعجمية كان
كالاقرار بالعريضة ولو
شهد وأعلى اقراره ولم
يقولوا بأنه صحيح العقل
فهو على الصحة حتى يعلم
غيرها

(باب اقرار الوارث)
بوارث (قال الشافعي)
رجحه الله الذي أحفظ
من قول المدنيين فبين
ترك ابنين فأقر
أحدهما بأخ أن نسبه
لا يلحق ولا يأخذ شيئا لأنه
أقر له بمعنى إذا ثبت وورث
وورث فلما لم يثبت بذلك

فباعه من غيره لم يجر البيع لأنه وكله بفلان ولم يوكله بغيره (قال الشافعي) وإذا صرف الرجل من الرجل الدينار بعشرة فوزن له عشرة ونصفاً فلا بأس أن يعطيه مكان النصف نصف فضة إذا كان في بيعته غير الشرط الأول وهكذا الرباعه ثوباً بنصف دينار فأعطاه ديناراً وأعطاه صاحب الثوب نصف دينار ذهباً لم يكن بذلك بأس لأن هذا بيع حادث غير البيع الأول ولو كان عقد عقدة البيع على ثوب ونصف دينار دينار كان فاسداً لأن الدينار مقسوم على نصف الدينار والثوب (قال الشافعي) ومن صرف من رجل دراهم بدنانير فجوزت الدراهم فتسلف منه دراهم فأتمه جميع صرفه فلا بأس (قال الشافعي) ولا بأس أن يباع الذهب بالورق جزاً فامضروباً أو غير مضروب لأن أكثر ما فيه أن يكون أحدهما أكثر من الآخر وهذا لا بأس به ولا بأس أن تشتري الدراهم من الصراف بذهب وازنه ثم تبيع تلك الدراهم منه أو من غيره بذهب وازنه أو ناقصة لأن كل واحد من البيعتين غير الأخرى قال الربيع لا يفارق صاحبه في البيعة الأولى حتى يتم البيع بينهما (قال الشافعي) حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذهب بالذهب وما حرم معه الامثال بمثل وزناً وزناً يدايد والمكيل من صنف واحد مع الذهب كالبكيل فلا خير في أن يأخذ منه شيئاً أقل منه وزناً على وجه البيع معروفاً كان أو غير معروف والمعروف ليس يحل بيعه ولا يجرمه فإن كان ذهب ديناراً أو نائراً أو وزناً منه أو أنقص فلا بأس (قال الشافعي) فأما السلف فإن أسلفه شيئاً ثم اقتضى منه أقل فلا بأس لأنه متطوع له بهبة الفضل وكذلك أن تطوع له القاذي بأكثر من وزنه ذهباً فلا بأس لأن هذا ليس من معاني البيوع وكذلك لو كان عليه سلف ذهباً واشترى منه ورقاً فتقايضاه قبل أن يتفرقا وهذا كله إذا كان حالاً فأما إذا كان له عليه ذهب إلى أجل فقال له أفضيك قبل الأجل على أن تأخذ مني أنقص فلا خير فيه (قال الشافعي) ومن تسلف من رجل ديناراً ودراهم فجاءه بها أو أكثر منها فلا بأس به كان ذلك عادة أو غير عادة ومن كانت عليه دراهم لرجل والرجل عليه دنائير فحلت أو لم تحل فتطارحاها صرفاً فلا يجوز لأن ذلك دين بدين وقال مالك رحمه الله تعالى إذا حل فجائز وإذا لم يحل فلا يجوز (قال الشافعي) ومن كان له على رجل ذهب حالاً فأعطاه دراهم على غير بيع مسمى من الذهب فليس ببيع والذهب كالحق عليه وعلى هذا دراهم مثل الدراهم التي أخذ منه وإن أعطاه دراهم بدنانير منها أو دينارين فتقايضاه فلا بأس به ومن أكرى من رجل منزلاً إلى أجل فقطوع له المكثري بأن يعطيه بعض حقه مما أكراه به وذلك ذهب فلا بأس به وإن تطوع له بأن يعطيه فضة من الذهب ولم يحل الذهب فلا خير فيه ومن حل له على رجل دنائير فأخرها عليه إلى أجل أو آجال فلا بأس به وله متى شاء أن يأخذها منه لأن ذلك موعود وسواء كانت من ثمن بيع أو سلف ومن سلف فلوساً أو دراهم أو باع بها ثم أبطاها السلطان فليس له الا مثل فلوسه أو دراهمه التي أسلف أو باع بها (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الفلوس إلى أجل لأن ذلك ليس مما فيه الربا ومن أسلف رجلاً دراهم على أن يهدي ديناراً ونصف دينار فليس عليه الا مثل دراهمه وليس له عليه دينار ولا نصف دينار وإن استسلفه نصف دينار فأعطاه ديناراً فقال خذ لنفسك نصفه وبيع لي نصفه بدراهم ففعل ذلك كان له عليه نصف دينار ذهب ولو كان قال له بعه بدراهم ثم خذ لنفسك نصفه وورد على نصفه كانت له عليه دراهم لأنه حينئذ انما أسلفه دراهم لأن نصف دينار (قال الشافعي) ومن باع رجلاً ثوباً فقال أبيعك بعشرين من صرف عشرين درهماً بدنانير فالباع فاسد من قبل أن صرف عشرين من غير معلوم بصفة ولا عين (قال الشافعي) ومن كانت عليه دنائير منجمة أو دراهم فأراد أن يقبضها جلةً فذلك له ومن كان له على رجل ذهب فأعطاه شيئاً يبيعه له غير ذهب ويقبض منه مثل ذهبه فليس في هذا من المكروه شيء إلا أن يقول لا أفضيك إلا بان تبيع لي وما أحب من الاحتياط للقاضي ومن كان لرجل عليه دينار فكان يعطيه الدراهم تنهياً عنه بدغير مصارفة حتى إذا صار عنده قدر صرف دينار فأراد أن يصارفه فلا خير فيه لأن هذا دين بدين وإن أحضره إياها فدفعتها إليه ثم باعه إياها فلا بأس ولا بأس بأن ينتفع بالدراهم إذا لم يكن أعطاه إياها على أنها يبيع من الدينار وانما هي حينئذ

عليه حتى لم يثبت له وهذا أصح ما قيل عندنا والله أعلم وذلك مثل أن يقرأه باع داراً من رجل بألف فجعد المقر له البيع فلم يعطه الدار وإن أقر صاحبها له وذلك أنه لم يقل إنها ملك له الا ومملوك عليه جهائش فلما سقط أن يكون مملوكاً عليه سقط الاقرار له فإن أقر جميع الورثة ثبت نسبه وورث وورث واحتج بحديث النبي صلى الله عليه وسلم في ابن وليدة زمعة وقوله حولك يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر وقال في المرأة تفقد من أرض الروم ومعها ولد فيدعيه رجل بأرض الاسلام أنه ابنه ولم يكن يعرف أنه خرج إلى أرض الروم فإنه يلحق به وإذا كانت له أمتان لازوج لواحدة منهما فولدتا ولدين فأقر السيد أن أحدهما ابنه ولم يبين فمات أريتهما

سلف له ان شاء أن يأخذهم ادراهم واذا كانت الفضة مقرونة بغيرها خاتما فيه فص أو فضة أو حلية للسيف أو مصحف أو سكين فلا يشتري بشئ من الفضة قل أو كثر بحال لانها حينئذ فضة بفضة مجهولة القيمة والوزن وهكذا الذهب ولكن اذا كانت الفضة مع سيف اشتري بذهب وان كان فيه ذهب اشتري بفضة وان كان فيه ذهب وفضة لم يشتري بذهب ولا فضة واشتري بالعرض (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه لا يجوز أن يشتري شئ فيه فضة مثل مصحف أو سيف وما أشبهه بذهب ولا ورق لان في هذه البيعة صرفا وبيعا لا يدري كم حصة البيع من حصة الصرف (قال الشافعي) ولا خير في شراء تراب المعادن بحال لان فيه فضة لا يدري كم هي لا يعرفها البائع ولا المشتري وتراب المعدن والصاغة سواء ولا يجوز شراء ما خرج منه يوما ولا يومين ولا يجوز شراءه بشئ ومن أسلف رجلا ألف درهم على أن يصرفها منه بمائة دينار ففعلا فالبيع فاسد حين أسلفه على أن يبيعه منه ويتراوان والمائة الدينار عليه مضمونة لانها بسبب بيع وسلف (قال الشافعي) ومن أمر رجلا أن يقضي عنه دينارا أو نصف دينار فرضى الذي له الدينار بثوب مكان الدينار أو طعام أو دراهم فللقاضي على المقضى عنه الأقل من دينار أو قيمة ما قضى عنه ومن اشتري حلياً من أهل الميراث على أن يقاصوه من دين كان له على الميت فلا خير في ذلك (قال أبو يعقوب) معناها عندى أن يبيعه أهل الميراث وأن لا يقاصوه عند الصفقة ثم يقاصوه بعد فلا يجوز لانه اشتري أو لحلياً بذهب أو ورق الى أجل وهو قول أبي محمد (قال الشافعي) ومن سأل رجلا أن يشتري فضة ليسر كفه فيه وينقد عنه فلا خير في ذلك كان ذلك منه على وجه المعروف أو غير ذلك (قال الشافعي) الشركة والتولية بيعان من البيوع يحلها ما يحل البيوع ويحرمها ما يحرم البيوع فان ولي رجل رجلا حلياً مصوغاً أو أشركه فيه بعدما يقبضه المولى ويتوازنه ولم يتفرقا قبل أن يتقابضاً جاز كما يجوز في البيوع وان تفرقا قبل أن يتقابضاً فاسد واذا كانت للرجل على الرجل الدينائر فأعطاه أكثر منها فالفضل للمعطي الا أن يهبه للمعطي ولا بأس أن يدعه على المعطي مضموناً عليه حتى يأخذه منه متى شاء أو يأخذه منه ما يجوز له أن يأخذه لو كان ديناً عليه من غير ثمن بعينه ولا قضاء وان أعطاه أقل مما له عليه فالباقي عليه دين ولا بأس أن يؤخره أو يعطيه به شيئاً مما يشاء مما يجوز أن يعطيه بدينه عليه وان اشتري الرجل من الرجل السلعة من الطعام أو غيره بدينار فوجد ديناراً ناقصاً فليس على البائع أن يأخذه الا وافيًا وان تناقضا البيع وباعه بعدما يعرف وزنه فلا بأس وان أراد أن يلزمه البيع على أن ينقصه بقدره لم يكن ذلك على البائع ولا المشتري (قال الشافعي) والقضاء ليس يبيع فاذا كانت للرجل على رجل ذهب فأعطاه أوزن منها متطوعاً فلا بأس وكذلك ان تطوع الذي له الحق فقبل منه أنقص منها وهذا لا يحل في البيوع ومن اشتري من رجل ثوباً بنصف دينار فدفع اليه ديناراً فقال اقبض نصفك وأقرتلي النصف الآخر فلا بأس به ومن كان له على رجل نصف دينار فأناه بدينار فقضاه نصفاً وجعل النصف الآخر في سلعة متأخرة موصوفة قبل أن يتفرقا فلا بأس (قال الشافعي) في الرجل يشتري الثوب بدينار الى شهر على أنه اذا حل الدينار أخذ به دراهم مسماة الى شهرين فلا خير فيه وهو حرام من ثلاثة وجوه من قبل بيعتين في بيعة وشرطين في شرط وذهب بدراهم الى أجل ومن راطل رجلاً الاذهباً فزاد مثقالاً فلا بأس أن يشتري ذلك المتقال منه بما شاء من العرض نقداً أو متأخراً بعد أن يكون يصفه ولا بأس بأن يبتاعه منه بدراهم نقداً اذا قبضها منه قبل أن يتفرقا وان رجحت احدي الذهبين فلا بأس أن يترك صاحب الفضل منهما فضله لصاحبه لان هذا غير الصفقة الاولى فان نقص أحد الذهبين فترك صاحب الفضل فضله فلا بأس واذا جمعت صفقة البيع شيئين مختلفي القيمة مثل ثوب بردي وتمر مجوة ببيعاهما بصاعين ثوب من هذا بدرهمين وصاع من هذا بعشرة دراهم فقيمة البردي خمسة أسداس الاثنى عشر وقيمة المجوة سدس الاثنى عشر وهكذا لو كان صاع البردي وصاع المجوة بصاعين لون كل واحد منهما بحصته من اللون فكان البردي بخمسة أسداس صاعين

القافة فأيهما ألحقوه به جعلناه ابنه وورثناه منه وجعلناه أمه أم ولد وأوقفنا ابنه الآخر وأمه فان لم تكن قافة لم تجعل واحداً منهما ابنه وأقرعنا بينهما فأيهما خرج سهمه أعتقناه وأمه وأوقفنا الآخر وأمه (قال المزني) وسمعت الشافعي رحمه الله يقول لو قال عند وفاته لثلاثة أولاد لا متهم أحد هؤلاء ولدي ولم يبين وله ابن معروف يقصر بينهم فنخرج سهمه عتق ولم يثبت له نسب ولا ميراث وأم الولد تعتق باحد الثلاثة (قال المزني) رحمه الله يلزمه على أصله المعروف أن يجعل لابن المجهول مورثاً موقوفاً يمنع منه الابن المعروف وليس جهلنا بأيهم الابن جهلنا بأن فيهم ابنا وإذا عقلنا أن فيهم ابناً فقد علمنا أن له مورث ابن ولو كان جهلنا بأيهم

الذين جوهرا بأن فيهم
 ابنه لئلا يذنب أن فيهم
 حرا وبيعوا جميعا
 وأصل الشافعي
 رحمه الله ليرطلق نسائه
 الا واحدة ثلاثا ثلاثة
 ولم يبين أنه يوقف ميراث
 واحدة حتى يصطلح
 ولم يبينه ليرطلق نسائه
 بها جوهرا ليعورثها وهذا
 وذلك عندي في القياس
 سواء (قال المزني)
 رحمه الله وأقول أنا في
 الثلاثة الاولاد ان كان
 الاكبر هو الابن فهو حرا
 والاصغر والاوسط
 حرا بانهم ابنا أم ولد
 وان كان الاوسط هو
 الابن فهو حرا والاصغر
 حرا بانه ابن أم ولد وان
 كان الاوسط هو الابن
 فهو حرا بالنسبة فالاصغر
 على كل حال حرا شاك
 فيه فكيف يرق اذا
 وقعت عليه القرعة
 بالرق وتمكن حرية
 الاوسط في حال ويرق
 في حال وتمكن حرية
 الاكبر في حال ويرق في
 حال ويمكن أن يكونا
 قوله (محمدي) كذا
 بالاصول ولعله محرف
 عن محمدي بمعين وحرر
 كتبه محتججه

وان جردت سدس صاعين فلا يخل من قبل أن البردي بأكثر من كيله والعجوة بأقل من كيلها وهكذا ذهب بذهب
 كن مائة دينار مروانية وعشرة (محمدي) بمائة دينار وعشرة شامية فلا خيرة فيه من قبل أن قيم المروانية أكثر
 من قيم الشامية وهذا الذهب بالذهب متفاضل لان المعنى الذي في هذا في الذهب بالذهب متفاضلا ولا بأس
 أن يراد بالدينار الياسمية الشامية بالعتق الناقصة مثلا بمثل في الوزن وان كان له ففضل وزنها وخذ فضل
 غيرهم فلا بأس بذلك اذا كان وزنها بوزن ومن كانت له على رجل ذهب بوزن فلا بأس أن يأخذ بوزنها أكثر
 عددا منها ولا يجوز الذهب بالذهب الامثلة بمثل ويذايد وأقصى حذيد ايد قبل أن يتفرقا فان تفرقا قبل
 أن يتقاسما فديعهما ان كانا تابعا لمثلهما والموازنة أن يضع هذا ذهبه في كفة وهذا ذهبه في كفة
 فاذا اعتدل الميزان أخذ وأعطي فان وزن له بحديدة وارتزن بهامنه كان ذلك لا يختلف الا باختلاف
 ذهب في كفة وذهب في كفة فهو جائز ولا أحسبه يختلف وان كان يختلف اخلافا بينا لم يجوز فان قبل
 لم أجزئه قبل كما أجيز ميكال بميكال واذا كيل له ميكال ثم أخذ منه آخر واذا اشترى رجل من رجل ذهبا
 بذهب فلا بأس أن يشتري منه بما أخذ منه كله أو بعضه دراهم أو ما شاء واذا باع الرجل الرجل السلعة
 بمائة دينار مثاقيل فله مائة دينار مثاقيل أفراد ليس له أكثر منها ولا أقل الا أن يحتمل على الرضا بذلك واذا
 كانت لرجل على رجل مائة دينار عتق فقضاء شرانها أكثر من عددها ووزنها فلا بأس اذا كان هذا متطوعا
 له بفضل غيرن ذهبه على ذهبه وهذا متطوع له بفضل وزن ذهبه على ذهبه وان كان هذا عن شرط عند البيع
 أو عند القضاء فلا خيرة لان هذا حينئذ ذهب بذهب أكثر منها ولا بأس أن يبيع الرجل الرجل الثوب بدينار
 الا وزنا من الذهب معلوم ربع أو ثلث أو أقل أو أكثر لانه باعه حينئذ الثوب بثلاثة أرباع دينار أو ثلث دينار
 ولا خيرة في أن يبيعه الثوب بدينار الا درهم ولا دينار الا مدحظة لان الثمن حينئذ مجهول ولا بأس أن يبيعه
 ثوبا بدرهما يراد وثوبا بدرهما يراد بدينار (قال الربيع) فيه قول آخر أنه اذا باعه ثوبا بدرهما يراد فلا يجوز
 من قبل أن فيه صرفا وبيع لا يدري حصة البيع من حصة الصرف فأما اذا باعه ثوبا بدرهما يراد بدينار يراد
 بخافز لان هذا يبيع كله (قال الشافعي) ولا خيرة في أن يسلم اليه دينار الا درهم ولكن يسلم دينار ينقص كذا
 وكذا (قال الشافعي) من ابتاع بكسر درهم شيئا فأخذ بكسر درهمه مثل وزنه فضة أو سلعة من السلع فلا
 بأس بذلك وكذلك من ابتاع بنصف دينار متاعا فدفع دينار أو أخذ فضل دينار مثل وزنه ذهباً أو سلعة من
 السلع فلا بأس بذلك وهذا في جميع البلدان سواء ولا يحصل شيء من ذلك في بلد يحرم في بلد آخر وسواء
 الذي ابتاع به قليل من الدينار أو كثير ولا خيرة في أن يبارف الرجل الصائغ الفضة بالحلي الفضة المعهولة
 ويعطيه اجارته لان هذا الورق متفاضل ولا خيرة في أن يأتي الرجل بالفص الى الصائغ فيقول له عمله
 لي خاتما حتى أعطيك أجرتك وقاله مالك (قال الشافعي) ولا خيرة في أن يعطي الرجل الرجل مائة دينار
 بالمدينة على أن يعطيه مثلها بمكة الى أجل مسمى أو غير أجل لان هذا السلف ولا يبيع السلف ما كان لك
 أخذه به وعليه قبله وحيث أعطاه والبيع في الذهب ما يتقاسم مكانه ما قبل أن يتفرقا فاذا أراد
 أن يبيع هذا فليسلفه ذهباً فان كتب له بها الى موضع فقبل فقبضها فلا بأس وأيهما أراد أن يأخذها من
 المدفوع اليه لم يكن للدفع اليه أن يمنع وسواء في أيهما كان له فيه المرفق أو لم يكن ومن أساء سلفا
 ففقد أفضل من ذلك في العمد والوزن معا فلا بأس بذلك اذا لم يكن ذلك شرطا بينهما ما في عقد السلف
 ومن ادعى على رجل مالا أو قام به شاهد أو لم يحلف والغريم يجحد ثم سأله الغريم أن يقره بالمال الى سنة
 فان قال لا أقول له الا على تأخير كرهت ذلك له الا أن يعلم أن المال له عليه فلا كره ذلك لصاحب المال
 وأكرهه للغريم

(باب في بيع العروض)

(قال الشافعي) رحمه الله قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض وقال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء إلا مثله وهذا كما قال ابن عباس والله تعالى أعلم لأنه ليس في الطعام معنى ليس في غيره من البيوع ولا معنى يعرف الواحد وهو أني إذا ابتعت من الرجل شيئاً فأعما أبتاع منه عينا أو مضمونا وإذا ابتعت منه مضمونا فليست بعين وقد يفلس فأكون قد بعت شيئاً ضمناً على من اشتريته منه وأعما بعتته قبل أن يصير في تصرفي وملكي تاماً ولا يجوز أن أبيع ما لا أملك تاماً وإن كان الذي اشتريته منه عينا فلو هلكت تلك العين انتقض البيع بيني وبينه فإذا بعت ما لم يتم ملكه إلى أن يكون ضمناً مني بعتته ما لم يتم ملكه ولا يجوز بيع ما لم يتم ملكه ومع هذا أنه مضمون على من اشتريته منه فإذا بعت شيئاً مضموناً على غيره فإن زعمت أني لست بضامن فقد زعمت أني أبيع ما لم أضمن ولا يجوز لأحد أن يبيع ما لا يضمن وإن زعمت أني ضامن فعلي من الضمان ما على دون من اشتريته منه أ رأيت أن هلك ذلك في يدي الذي اشتريته منه أيؤخذ مني شيء فإن قال لا قيل فقد بعت ما لا تضمن ولا يجوز بيع ما لا أضمن وإن قيل بل أنت ضامن فليس هكذا بعه كيف أضمن شيئاً قد ضمنته له على غيري ولو لم يكن في هذا شيء مما وصفت دلت عليه السنة وأنه في معنى الطعام (قال الشافعي) قال الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وقال لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم فكل بيع كان عن تراض من المتبايعين جائز من الزيادة في جميع البيوع إلا بيعا حرمه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلا الذهب والورق يدايد والماء كولد والمشروب في معنى الماء كولد فكل ماء كل الآدميون وشربوا فلا يجوز أن يباع شيء منه بشيء من صنفه إلا مثلاً بمثل إن كان وزناً فوزن وإن كان كيلاً فكيلاً يدايد وسواء في ذلك الذهب والورق وجميع الماء كولد فإن تفرقا قبل أن يتقابضا فسد البيع بينهما وكذلك بيع العرايا إلا أنهما من الماء كولد فإن تفرقا قبل أن يتقابضا فسد البيع بينهما وإذا اختلف الصنفان مما ليس في بعضه ببعض الرابا فلا بأس بواحد منه باثنين أو أكثر يدايد ولا خيفه نسيئة وإذا جاز الفضل في بعضه على بعض فلا بأس بحزاف منه بحزاف وحزاف بمعلوم وكل ماء كله الآدميون دواء فهو في معنى الماء كولد مثل الأهلبيج والثفاء وجميع الأدوية (قال) وماعدا هذا مما أكلته البهائم ولم يأكله الآدميون مثل القرط والقضب والنوى والحشيش ومثل العروض التي لا تؤكل مثل القراطيس والياب وغيرها ومثل الحيوان فلا بأس بفضله بعضه على بعض يدايد ونسيئة تباعدت أو تقاربت لأنه داخل في معنى ما أحل الله من البيوع وخارج من معنى ما حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الفضل في بعضه على بعض ودخل في نص إحلال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم أحبابه من بعده (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن الليث عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اشترى عبد عبد بن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه باع بعيرا له بأربعة أبعرة مضمونة عليه بالربذة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه باع بعيرا يقال له عصيفير بعشرين بعيرا إلى أجل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال لا ربا في الحيوان وإنما نهى من الحيوان عن المضامين والملاقيح وجبل الحبلية (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن بعير بيع من إلى أجل فقال لا بأس به (قال الشافعي) أخبرنا ابن عتبة أن شاء الله شكك الربيع عن سلمة بن علقمة شككت عن محمد بن سيرين أنه سئل عن بيع الحديد بالحديد فقال الله أعلم أمأهم فكانوا يتبايعون الدرع بالدرع (قال الشافعي) ولا بأس بالبعير بالبعير بن مثله وأكثر يدايد ونسيئة فإذا اتخى عن أن يكون في معنى ما لا يجوز الفضل

رقيقين للابن المعروف
والابن المجحول نصفين
ويمكن أن يكون الابن
هو الألبان فيكون
الثلاثة أحراراً فالقياس
عندي على معنى قول
الشافعي أن أعطى
اليقين وأقف الشك
فالابن المعروف نصف
الميراث لأنه والذي
أقرب به ابنان فإنه
النصف والنصف الآخر
موقوف حتى يعرف
أو يصطلحوا والقياس
على معنى قول الشافعي
الوقف إذا لم أدرهما
عبدان أم حران أم عبد
وحران يوقفا ومورث
ابن حتى يصطلحوا
(قال الشافعي رحمه الله)
وتجوز الشهادة أنهم
لا يعرفون له وارثا غير
فلان إذا كانوا من
أهل المعرفة الباطنة
وان قالوا بلغنا أن له
وارثا غيره لم يقسم
الميراث حتى يعلم كم هو
فان تطاول ذلك دعي
الوارث بكفيل للميراث

في بعضه على بعض فالنقد منه والدين سواء ولا بأس باستسلاف الحيوان كله الا الولائد وانما كرهت استسلاف الولائد لان من استسلف أمة كان له أن يردها بعينها فاذا كان له أن يردها بعينها وجعلته مال كالحاها بالسلف جعلته بطؤها ويردها وقد حاط الله جل ثناؤه ثم رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم المسلمون الفروج فجعل المرأة لا تنكح والنكاح حلال الا بولي وشهود ونهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخلوها رجل في حضر أو سفر ولم يحرم ذلك في شيء مما خلق الله غيرها جعل الاموال مرهونة ومبيعة بغير دينه ولم يجعل المرأة هكذا حتى حاطها قيميا أحل الله لها بالولي والشهود فقرقنا بين حكم الفروج وغيرها بما فرق الله ورسوله ثم المسلمون بينهما واذا باع الرجل غنما بدنانير الى أجل قلت الدنانير فاعطاهم انما من صنف غنمه أو غير صنفها فهو سواء ولا يجوز إلا أن يكون حاضرا ولا تكون الدنانير والدرهم في معنى ما يتبع به من العروض فلا يجوز بيعه حتى يقبض ولا بأس بالسلف في الحيوان كله بصفة معلومة وأجل معلوم والسلف فيها اشتراؤها وشراؤها غير استسلافها فيجوز ذلك في الولائد ولا خير في السلف إلا أن يكون مضمونا على السلف ما موافا في الظاهر أن يعود ولا خير في أن يسلف في عرائط بعينه ولا نتاج ماشية بعينها لان هذا يكون ولا يكون ومن سلف في عرض من العروض أو شيء من الحيوان فلما حل أجله سأله بائعه أن يشتريه منه بمثل غنمه أو أقل أو أكثر أو بعرض كان ذلك العرض محال فالله أو مثله فلا خير في أن يبيعه بمحال لانه بيع ما لم يقبض واذا سلف الرجل في عرض من العروض الى أجل فجعل له السلف قبل محل الأجل فلا بأس ولا خير في أن يعمله له على أن يضع عنه ولا في أن يعمله على أن يزيد السلف لان هذا بيع بمحدثه غير البيع الاول ولا خير في أن يعطيه من غير الصنف الذي سلفه عليه لان هذا بيع بمحدثه وانما يجوز أن يعطيه من ذلك الصنف بعينه مثل شرطهما أو أكثر فيكون متطوعا وان أعطاه من ذلك الصنف أقل من شرطه على غير شرط فلا بأس كما أنه لو فعل بعد محله جاز وان أعطاه على شرط فلا خير فيه لانه ينقصه على أن يعمله وكذلك لا يأخذ بعض ما سلفه فيه وعرضه غيره لان ذلك بيع ما لم يقبض بعضه ومن سلف في صنف فأناه السلف من ذلك الصنف بأرفع من شرطه فله قبضه منه وان سأله زيادة على جودته فلا يجوز أن يزيد إلا أن يتفاسخ البيع الاول ويشتري هذا شراء جديدا لانه اذا لم يفعل فهو شراء ما لم يعلم كانه سلفه على صاع بمجوة جيدة فله أدنى الجيد فجاءه بالغاية من الجيد وقال زدني شيئا فاشتري منه الزيادة والزيادة غير معلومة لا هي كيل زاده فيزيده ولا هي منفصلة من البيع الاول فيكون اذا زاده اشتري ما لا يعلم واستوفى ما لا يعلم وقد قيل انه لو أسلفه في مجوة فأراد أن يعطيه صحيحا بامكان المجوة لم يجز لان هذا بيع المجوة بالصحيحاني قبل أن يقبض وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يقبض وهكذا كل صنف سلف فيه من طعام أو عرض أو غيره له أن يقبضه أدنى من شرطه وأعلى من شرطه اذا تراضيا لان ذلك جنس واحد وليس له أن يقبض من غير جنس ما سلف فيه لانه حينئذ يبيع ما اشتري قبل أن يستوفيه (قال) ولا يأخذ اذا سلف في جدير ديثا على أن يردا شيئا والعلة فيه كالعلة في أن يريده ويأخذ أجود واذا سلف رجل رجلا في عرض فدفع السلف الى السلف من ذلك العرض على أن يشتريه لنفسه ويقبضه كرهت ذلك فاذا اشتراه وقبضه برئ منه السلف وسواء كان ذلك ببينة أو ببينة اذا تصادقا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس بالسلف في كل ما أسلف فيه حالا أو الى أجل اذا حل أن يشتري بصفة الى أجل حل أن يشتري بصفة نقد او قد قال هذا ابن جريج عن عطاء ثم رجع عطاء عنه واذا سلف رجل في صوف لم يجز أن يسلف فيه الا بوزن معلوم وصفة معلومة ولا يصلح أن يسلف فيه عدد الاختلافه ومن اشترى من رجل سلعة فسأله أن يقبله فيها بان يعطيه البائع شيئا أو يعطيه المشتري نقدا أو الى أجل فلا خير في الاقالة على ازدياد ولا نقص بحال لانها انما هي فسخ بيع وهكذا الوابعا اياها فاستقاله على أن ينظره بالثمن لم يجز لان النظره ازدياد ولا خير في الاقالة على زيادة ولا نقصان ولا تأخير في كراء ولا بيع ولا غيره وهكذا ان باعه سلعة الى أجل فسأله أن

ولا نجبره وان قالوا لا وارث له غيره قبلت على معني لا نعلم فان كان ذلك منهم على الاحاطة كان خطأ ولم أردهم به لانه يؤل بهم الى العلم

(كتاب العارية)

(قال الشافعي رحمه الله) وكل عارية مضمونة على المستعير وان تلفت من غير فعله استعار النبي صلى الله عليه وسلم من صفوان سلاحه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم عارية مضمونة مؤداة وقال من لا يضمن العارية فان قلنا اذا اشترط المستعير الضمان ضمن قلت اذا تبرك قولك قال وأين قلت ما يقول في الوديعة اذا اشترط المستودع أو المضارب الغنم أهو ضامن قال لا يكون ضامنا قلت فان اشترط على المستسلف أنه غير ضامن أيبرأ قال لا قلت ويرد ما ليس بمضمون

الى أصله وما كان
مضمونا الى أصله
ويبطل الشرط فيهما
قال نعم قلت وكذلك
ينبغي أن تقول في
العارية وكذلك شرط
النبي صلى الله عليه وسلم
ولا يشترط أنهما مضمونة
لما لا يضمن قال فلم
شرط قلت بلهالة
صفوان به لانه كان
مشركا لا يعرف الحكم
ولو عرفه ماضيه شرطه
له قال فهل قال هذا
أحد قلت في هذا
كفاية وقد قال ابن
عباس وأبو هريرة أن
العارية مضمونة (قال)
ولو قال رب الدابة
أكرتكمها الى موضع
كذا وكذا وقال الراكب
بل عارية فالقول قول
الراكب مع عيئنه ولو
قال أعمرتنيها
وقال ربها غصبتنيها

(١) قوله بنت أنفع كذا
بالاصول التي بايدنا ولم
نظفر به بعد المراجعة
كتبه محمده

(٢) قوله وسواء في
هذا المعين الخ كذا
بالاجل ولعله المعين
وغير المعين وحرر كتبه
محمده

يقوله فلم يقبله الا على أن يشركه البائع ولا خيره فيه لان الشركة بيع وهذا بيع مالم يقبض ولكنه ان شاء أن
يقبله في النصف أقاله ولا يجوز أن يكون شريكه والمتبايعان بالسلف وغيره بالخيار مالم يتفرقا من
مقامهما الذي تباعا فيه فاذا تفرقا وأخير أحدهما الآخر بعد البيع فاخترنا البيع فقد انقطع الخيار
ومن سلف في طعام أو غيره الى أجل فلما حل الاجل أخذ بعض ماسلف فيه وأقال البائع من الباقي
فلا بأس وكذلك لو باع حيوانا أو طعاما الى أجل فأعطاه نصف رأس ماله وأقاله المشتري من النصف
وقبضه بلا زيادة اذ ادها ولا نقصان ينقصه فلا بأس (قال) ولا يجوز من البيوع الا ثلاثة بيع عين
بعينها حاضرة وبيع عين غائبة فاذا رآها المشتري فهو بالخيار فيها ولا يصلح أن تباع العين الغائبة بصفة ولا
الى أجل لانها قد تدرك قبل الاجل فيتنازع الرجل ما يمنع منه وهو يقدر على قبضه وانها قد تتلف قبل أن
تدرك فلا تكون مضمونة والبيع الثالث مضمونة اذا جاء بها صاحبها على الصفة لزمته مشتريها
ويكف أن يأتي بها من حيث شاء (قال أبو يعقوب) الذي كان يأخذ به الشافعي ويعمل به أن البيع
بيعان بيع عين حاضرة ترى أو بيع مضمون الى أجل معلوم ولا ثالث له ما (قال الربيع) قد رجح
الشافعي عن بيع خيار الرؤية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن باع سلعة من السلع الى أجل من
الآجال وقبضها المشتري فلا بأس أن يبيعها الذي اشتراها بأقل من الثمن أو أكثر من الثمن ونقد لانها ببيعة غير
البيعة الاولى وقد قال بعض الناس لا يشترط البائع بأقل من الثمن وزعم أن القياس في ذلك جائز
ولكنه زعم تبع الاثر ومحمود منه أن يتبع الاثر الصحيح فلما سئل عن الاثر اذا هو أبو اسحق عن امرأته
عالية بنت أنفع (١) أنها دخلت مع امرأته أبي السفر على عائشة رضي الله عنها فذكرت لعائشة أن زيد بن
أرقم باع شيئا الى العطاء ثم اشتراه بأقل مما باع به فقالت عائشة أخبري زيد بن أرقم أن الله قد أبطل جهاده
مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الا أن يتوب (قال الشافعي) فقيل له ثبت هذا الحديث عن عائشة
فقال أبو اسحق رواه عن امرأته فقيل فتعرف امرأته بشئ يثبت به حديثها فاعلمته قال شيئا فقلت ترد حديث
بسرة بنت صفوان مهاجرة معروفة بالفضل بأن تقول حديث امرأته وتحتج بحديث امرأته ليست عندك
منها معرفة أكثر من أن زوجها روى عنها ولو كان هذا من حديث من يثبت حديثه هل كان أكثر ما في
هذا الا أن زيد بن أرقم وعائشة اختلاف لا نعلم أن زيد لا يبيع الاميراء حال لاله ورأته عائشة حراما وزعمت
أن القياس مع قول زيد فكيف لم تذهب الى قول زيد ومعه القياس وأنت تذهب الى القياس في بعض
الحالات فتترك به السنة الثابتة قال أليس قول عائشة مخالفا لقول زيد قيل ما ندري لعلها انما خالفته في أنه
باع الى العطاء ونحن نخالفه في هذا الموضوع لانه أجل غير معلوم فأما ان اشتراها بأقل مما باع بها فاعلمها
تخالفه فيه قط لعلها رأت البيع الى العطاء مفسوخا ورأت بيعه الى العطاء لا يجوز فسرته لم يملك ما باع
ولا بأس في أن يسلف الرجل فيما ليس عنده أصله واذا أرى الرجل الرجل السلعة فقال اشتريه وأرجل بحل فيها
كذا فاشترها الرجل فالشراء جائز والذي قال أرجل بحل فيها بالخيار ان شاء أحدث فيها بيعا وان شاء تركه
وهكذا ان قال اشتري متاعا ووصفه له أو متاعا أي متاع شئت وأنا أرجل بحل فيه فكل هذا سواء يجوز البيع
الاول ويكون هذا فيما أعطى من نفسه بالخيار وسواء في هذا ما وصفت ان كان قال أبتاعه واشترته
منك بنقد أو دين يجوز البيع الاول ويكونان بالخيار في البيع الآخر فان جدد ما جاز وان تباعا به على
أن ألزما أنفسهما الامر الاول فهو مفسوخ من قبل شئئين أحدهما أنه تباعا به قبل يملكه البائع والثاني
أنه على مخاطرة أنك ان اشتريته على كذا أرجل بحل فيه كذا وان اشتري الرجل طعاما الى أجل فقبضه فلا
بأس أن يبيعه ممن اشتراه منه ومن غيره بنقد والى أجل وسواء في هذا المعينين وغير المعينين (٢) واذا باع الرجل
السلعة بنقد أو الى أجل فنسوخها المتنازع فبارت عليه أو باعها بوضع أو هلك من يده فسأل البائع أن
يضع عنه من ثمنها شيئا أو يهبها كلها فذلك الى البائع ان شاء فعل وان شاء لم يفعل من قبل أن الثمن له لازم فان

كان القول قول المستعير
(قال المزني) رحمه
الله هذا عدى خلاف
أصله لانه يجعل من
سكن دار رجل كمن
تعدى على سلعته
فأتلفها فله قيمة السكنى
وقوله من أتلّف شيئاً
ضمن ومن ادعى البراءة
لم يبرأ فهذا مقر بأخذ
سكنى وركوب دابة
ومدع البراءة فعليها
البيّنة وعلى المنكرب
الدابة والدار اليقين
ويأخذ القيمة (قال
الشافعي رحمه الله) ومن
تعدى في وديعة ثم ردها
الى موضعها الذي كانت
فيه ضمن لانه خرج من
الامانة ولم يحدث له رب
المال استئماناً فلا يبرأ
حتى يدفعها اليه واذا
أعاره بقعة بيني فيها بناء
لم يكن لصاحب البقعة
أن يخرجها حتى يعطيه
قيمة بنائه قائماً يوم
يخرجها ولو وقتله وقتاً
وكذلك لو أذن له في
البناء مطلقاً ولكن لو
قال فان انقضى الوقت
كان عليه أن تنقض
بناءه كان ذلك عليه
لانه لم يغرسه اغراساً
نفسه

شاء تركه له من الثمن اللازم وان شاء لم يتركه وسواء كان هذا عن عادة اعتادها أو غير عادة وسواء أحدهما
هذا في أولبيعة تباع به أو بعد مائةبيعة ليس للعادة التي اعتادها معنى يحل شيئاً ولا يحرمه وكذلك
الموعدان كان قبل العقد أو بعده فان عقد البيع على موعده أنه ان وضع في البيع وضع عنه فالبيع مفسوخ
لان الثمن غير معلوم وليس تفسد البيوع أبداً ولا النكاح ولا شيء أبداً الا بالعقد فاذا عقد عقداً صحيحاً لم
يفسده شيء تقدمه ولا تأخر عنه كما اذا عقد عقداً فاسداً لم يصلح شيء تقدمه ولا تأخر عنه الا بتجديد العقد
صحيح واذا اشترى الرجل من الرجل طعاماً بدينار على أن الدينار عليه الى شهر الا أن يبيع الطعام قبل ذلك
فيعطيه ما باع من الطعام فلا خير فيه لانه الى أجل غير معلوم ولو باعه الى شهر ولم يشرط في العقد شيئاً أكثر
من ذلك ثم قال له ان بعته أعطيتك قبل الشهر كان جائزاً وكان موعداً ان شاء وفي له وان شاء لم يف له لانه لا يفسد
حتى يكون في العقد واذا ابتاع رجل طعاماً سمى الثمن الى أجل والطعام نقد وقبض الطعام فلا بأس أن
يبيع الطعام بمدة القبض وبعد زمان اذا صار من ضمانه من الذي اشترى منه ومن غيره وينقد والى أجل
لان البيعة الاخرة غير البيعة الاولى واذا سلف رجل في العروض والطعام الذي يتغير الى أجل فليس عليه
أن يقبضه حتى يحل أجله فاذا حل أجله جبر على قبضه وسواء عرضه عليه قبل أن يحل الاجل بساعة
أو بسنة وان اجتمع على الرضا بقبضه فلا بأس وسواء كان ذلك قبل أن يحل الاجل بسنة أو بساعة واذا
ابتاع الرجل شيئاً من الحيوان أو غيره غائباً عنه والمشتري يعرفه بعينه فالشراء جائز وهو مضمون من مال
البائع حتى يقبضه المشتري فاذا كان المشتري لم يره فهو بالخيار اذا رآه من عيب ومن غير عيب وسواء وصف
له أو لم يوصف اذا اشتراه بعينه غير مضمون على صاحبه فهو سواء وهو شراء عين ولو جاء به على الصفة اذ لم
يكن رأه لم يلزمه أن يأخذ الا أن يشاء وسواء أدر كتب بالصفة حبة أو ميتة ولو أنه اشتراه على صفة مضمونة الى
أجل معلوم فجاءه بالصفة لزم المشتري أحب أو كره وذلك أن شراءه ليس بعين ولو وجد تلك الصفة في يد
البائع فأراد أن يأخذها كان للبائع أن يمنعه اياها اذا أعطاه صفة غيرها وهذا فرق بين شراء الاعيان
والصفات الاعيان لا يجوز أن يحول الشراء منها في غيرها الا أن يرضى المبتاع والصفات يجوز أن تحول
صفة في غيرها اذا أوفى أدنى صفة ويجوز النقد في الشيء الغائب وفي الشيء الحاضر بالخيار وليس هذا من بيع
وسلف بسبيل واذا اشترى الرجل الشيء الى أجل ثم تطوع بالنقد فلا بأس واذا اشترى ولم يسم أجلاً فهو
بنقد ولا ألزمه أن يدفع الثمن حتى يدفع اليه ما اشترى واذا اشترى الرجل الجارية أو العبد وقد رآه وهو
غائب عنه وأبرأ البائع من عيبه ثم أتاه به فقال قد زاد العيب والقول قول المشتري مع عيبه ولا تباع
السلعة الغائبة على أنها ان تلفت فعلى صاحبها مثلها ولا بأس أن يشتري الشيء الغائب بدين الى أجل معلوم
والاجل من يوم تقع الصفقة فان قال اشترى بها منك الى شهر من يوم أقبض السلعة فالشراء باطل لانه قد
يقبضها في يومه ويقبضها بعد شهر وأكثر

(باب في بيع الغائب الى أجل)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا باع الرجل من الرجل عبداً غائباً بذهب ديناله على آخر أو غائبة عنه ببلد
فالبيع باطل (قال) وكذلك لو باعه عبداً ودفعه اليه الا أن يدفعه اليه ويرضى الآخر بحواله على رجل فأما
أن يبيعه ايادوي يقول خذ ذهبي الغائبة على أنه ان لم يجدها فالمشتري ضامن لها فالبيع باطل لان هذا أجل
غير معلوم وبيع بغير مدة ومحو لا في ذمة أخرى (قال الشافعي) ومن أتى حائكاً فاشترى منه ثوباً على
منهجه قد بقي منه بعضه فلا خير فيه نقده أو لم ينقده لانه لا يدري كيف يخرج باقي الثوب وهذا لا يبيع عين
يراه ولا صفة مضمونة قال ولا بأس بشراء الدار حاضرة وغائبة ونقد ثمنها ومذارعة وغير مذارعة (قال)
ولا بأس بالنقد في بيع الخيار (قال) واذا اشترى الرجل بالخيار وقبض المشتري فالمشتري ضامن حتى يرد

السلعة كما أخذها وسواء كان الخيار للبائع أو للمشتري أو لهما معا وإذا باع الرجل السلعة وهو بالخيار فليس الذي عليه الخيار أن يرد إنما يرد الذي له الخيار (قال) ويبيع الخيار جاز من باع جارية فله المشتري قبضها وليس عليه وضعها للاستبراء ويستبرئها المشتري عنده وإذا قبضها المشتري فهي من ضمانه وفي ملكه وإذا حال البائع بينه وبينها وضعها على يدي عدل يستبرئها فهي من ضمان البائع حتى يقبضها المشتري ثم يكون هو الذي يضعها ويجوز بيع المشتري فيها ولا يجوز بيع البائع حتى يردّها المشتري أو يتفاسخ البيع ومن اشترى جارية بالخيار فبات قبل أن يختار فورثته يقومون مقامه وإذا باع الرجل السلعة لرجل واستثنى رضا المبيع له ما بينه وبين ثلاث فإن رضى المبيع له فالباع جاز وإن أراد ردّ له الردوان جعل الرد إلى غيره فليس ذلك له إلا أن يجعله ويكلا برداً واجازة فتجوز الوكالة عن أمره (قال الشافعي) ومن باع سلعة على رضا غيره كان الذي شرط له الرضا ردولم يكن للبائع فإن قال على أن أستاذم فليس له أن يرد حتى يقول قد أستاذم فأمرت بالرد (قال الشافعي) ولا خير في أن يشتري الرجل الدابة ويشترط ركوبها قبل ذلك أو أكثر (قال) لأنها قد تتغير إلى سنة وتلف ولا خير في أن يبيع الرجل الدابة ويشترط ركوبها قبل ذلك أو أكثر (قال) ولا خير في أن يبيع الرجل الدابة ويشترط عقاقها (١) ولو قال هي عقوق ولم يشترط ذلك لم يكن بذلك بأس وإذا باع الرجل والد جاريته على أن عليه رضاعه ومؤنته سنة أو أقل فالباع باطل لأنه قديموت قبل سنة فلو كان مضمونا للمشتري فضل الرضاع لم يجز لأنه وقع لا يعرف حصته من حصّة البيع ولو كان مضمونا من البائع كان عينا يقدر على قبضها ولا يقدر على قبضها إلا بعد سنة ويكون دونها وبيع واجازة

(باب ثمر الحائط يباع أصله)

(أخبرنا الشافعي) رحمه الله قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع (قال الشافعي) وهذا الحديث ثابت عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه تأخذ وفيه دلالات أحدها لا يشك في أن الحائط إذا بيع وقد أبر نخله فالثمره لبائعه إلا أن يشترطها مبتاعه فيكون مما وقعت عليه صفقة البيع ويكون لها حصّة من الثمن (قال) والثانية أن الحائط إذا بيع ولم يؤبر نخله فالثمره للمشتري لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حدث فقال إذا أبر فثمرتها للبائع فقد أخبر أن حكمه إذا لم يؤبر غير حكمه إذا أبر ولا يكون ما فيه إلا للبائع أو للمشتري لا لغيرهما ولا موقوفا فن باع حائطاً لم يؤبر فالثمره للمشتري بغير شرط استدلالاً بوجود السنة (قال) ومن باع أصل نخل فخل نخله أو فخل بعد أن تؤبر فالثمن للخل فثمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع ومن باع فخل قبل أن تؤبر فالثمن للخل فالثمره للمشتري (قال) والحوائط تختلف بتهامة ونجد والسقف فيستأجر بار كل بلد بقدر حرها وبردها وما قدر الله تعالى من لبنائها فن باع حائطاً منهم لم يؤبر فثمرته للبائع وإن أبر غيره لأن حكمه به لا يغيره وكذلك لا يباع منها شيء حتى يبدو صلاحه وإن بدا صلاح غيره وسواء كان نخل الرجل قليلاً أو كثيراً إذا كان في حظار واحد أو بقعة واحدة في غير حظار فبدا صلاح واحدة منه حل بيعه ولو كان إلى جنبه حائط له آخر أو لغيره فبدا صلاح حائط غيره الذي هو إلى جنبه لم يحل بيع ثمر حائطه بحلول بيع الذي إلى جنبه وأقل ذلك أن يرى في شيء منه الحسرة أو الصفرة وأقل الأبار أن يكون في شيء منه إلا بار فيقع عليه اسم أنه قد أبر كما أنه إذا بدا صلاح شيء منه وقع عليه اسم أنه قد بدا صلاحه واسم أنه قد أبر فيحل بيعه ولا ينتظر آخره بعد أن يرى ذلك في أوله (قال) والأبار التلقيج وهو أن يأخذ شيئاً من طلع الفحل فيمدخله بين ظهري طلع الأبار من النخل فيكون له بأذن الله صلاحاً (قال) والدلالة بالسنة في النخل قبل أن يؤبر وبعد الأبار في أنه داخل في البيع مثل

(كتاب الغصب)

(قال الشافعي) رحمه الله فإذا شق رجل لرجل نوباً شقاصغيراً أو كبيراً يأخذ ما بين طرفيه طولاً وعرضاً أو كسر له شيئاً كسر اصغيراً أو كبيراً أو رضضه أو وجنى له على مملوك فأعماه أو شجبه موضحة فذلك كله سواء ويقوم المبتاع كله والحيوان غير الرقيق صحيحاً ومكسوراً أو صحيحاً ومجروحاً قد برئ من جرحه ثم يعطى مالك ذلك ما بين القيمين ويكون ما بقي بعد الجناية لصاحبه نفعه أو لم ينفعه فأما ما جنى عليه من العبد فيقوم صحيحاً قبل الجناية ثم ينظر إلى الجناية فيعطى أرشها من قيمة العبد صحيحاً كما (١) العقاق كسحاب وكتاب الحمل وفرس عقوق نصبور حامل أو حائل ضد كافي القاموس تبيحه

الدلالة بالاجماع في جنين الامة وذات الجلل من البهائم فان الناس لم يختلفوا في أن كل ذات حمل من بني آدم ومن البهائم بيعت فحملها تباع لها كعضو منها داخل في البيع بلا حصة من الثمن لانه لم يزايلها ومن باعها وقد ولدت فالولد غير لها وهو للبائع الا أن يشترطه المبتاع فيكون قد وقعت عليه الصفقة وكانت له حصة من الثمن ويخالف الثمر لم يؤثر الجنين في أن له حصة من الثمن لانه ظاهر وليس للجنين لانه غير ظاهر ولولا ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك لما كان الثمر قد طاع مثل الجنين في بطن أمه لانه قد يقدر على قطعه والتفريق بينه وبين شجره ويكون ذلك مباحا منه والجنين لا يقدر على اخراجه حتى يقدر الله تعالى له ولا يباح لاحد اخراجه وانما جعنا بينهما حيث اجتمعا في بعض حكمهم ما بان السنة جاءت في الثمر لم يؤثر كعنى الجنين في الاجماع فيجوز ما خبرنا به من الاقياس اذ وجه لنا حكم السنة في الثمر لم يؤثر برحكم الاجماع في جنين الامة وانما مثلنا فيه تمثالا ليلفقهه من سمعه من غير أن يكون الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتاج الى أن يقاس على شيء بل الاشياء تكون له تبعا (قال) ولو باع رجل أصل حائط وقد تشقق طلع انائه أو شيء منه فأخر إبارده وقد أبر غيره من حاله مثل حاله كان حكمه حكم ما تأبر لانه قد جاء عليه وقت الإبر وأظهرت الثمرة ورثت بعد تغيبها في الجف (١) قال واذا بدأ في الإبر شيء منه كان جميع ثمر الحائط المبيع للبائع كما يكون اذا رثت في شيء من الحائط الحجرة أو الصفرة حل بيع الثمرة وان كان بعضه أو أكثره لم يجرم أو يفسر (قال) والكرسف اذا بيع أصله كالنخل اذا خرج من جوزه ولم ينشق فهو للمشتري واذا انشق جوزه فهو للبائع كما يكون الطلع قبل الإبر وبعد (قال) فان قال قائل فانما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الثمرة للبائع اذا أبر فكيف قلت يكون له اذا استأبر وان لم يؤثر قيل له ان شاء الله تعالى لا معنى للإبر الاوقته ولو كان الذي يوجب الثمرة للبائع أن يكون انما يستحقها بان أبرها فاختلف هو والمشتري انبغى أن يكون القول قول المشتري لان البائع يدعي شيئا قد خرج منه الى المشتري وانبغى ان تصادقا أن يكون له ثمر كل نخلة أبرها ولا يكون له ثمر نخلة لم أبرها (قال) وما قلت من هذا هو موجود في السنة في بيع الثمر اذا بدا صلاحه وذلك اذا أجزأ وبعضه وذلك وقت يأتي عليه وهذا مذكور في بيع الثمر اذا بدا صلاحها (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عطاء أخبره أن رجلا باع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حائطاً مثمراً ولم يشترط المبتاع الثمر ولم يستثن البائع الثمر ولم يذكرا له فيما ثبت البيع اختلفا في الثمر فاحتك فيه الى النبي صلى الله عليه وسلم فقضى بالثمر للذي لقم النخل للبائع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه أنه كان يقول في العبد له المال وفي النخل المثمر يباع ولا يذكر ان ماله ولا ثمره هو للبائع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء رأيت لو أن انسانا باع رقبة حائط مثمر لم يذكرا الثمرة عند البيع لا للبائع ولا للمشتري أو عبد الله مال كذلك فلما ثبت البيع قال المبتاع اني أردت الثمر قال لا يصدق والبيع جائز وعن ابن جريج أنه قال لعطاء ان رجلاً أعتق عبد الله مال قال بنته في ذلك ان كان نوى في نفسه أن ماله لا يعتق منه فماله كله لسيده وهذا كله تأخذ في الثمرة والعبد (قال) واذا بيعت رقبة الحائط وقد أبر شيء من نخله أثمرت ذلك النخل في عامه ذلك البائع ولو كان منه ما لم يؤثر ولم يطلع لان حكمه ثمر ذلك النخل في عامه ذلك حكم واحد كما يكون اذا بدا صلاحه ولم يؤثر (قال) ولو أصيب الثمرة في يدى مشتري رقبة الحائط بجائحة تأتى عليه أو على بعضه فلا يكون للمشتري أن يرجع بالثمرة المصابة ولا بشيء منها على البائع فان قال قائل ولم لا يرجع بها ولها من الثمن حصة قيل لانها انما جازت تبعا في البيع ألا ترى أنها لو كانت تباع منفردة لم يحل بيعها حتى تحمر فلما كانت تبعا في بيع رقبة الحائط حل بيعها وكان حكمها حكم رقبة الحائط ونخله الذي يحل بيعه غيره وكبيره وكانت مقبوضة لقبض النخل وكانت المصيبة بها كالمصيبة بالنخل

يعطى الحرام من أرض الجنانية من ديتته بالغاً ذلك ما بلغ ولو كانت قوماً كما يأخذ الخرديات (قال الشافعي) وكيف غلط من زعم أنه ان جنى على عبدي فلم ينسده أخذته وقبحة ما نقصه وان زاد الجاني معصية الله تعالى فأفسده سقط حتى الا أن أسلمه يملكه الجاني فيسقط حتى بالفساد جبين عظم ويثبت حين صغر ويملك على حين عصي فأفسد فلم يملك بعضا ببعض ما أفسد وهذا القول خلاف لأصل حكم الله تعالى بين المسلمين في أن المالكين على ملكهم لا يملك عليهم الا برضاهم وخلاف المعقول والقياس (قال) ولو غصب جارية تساوى مائة فزادت في يده بتعليم (١) الجف بضم الجيم وعاء الطلع كافي القاموس اه معجمه

والمشتري لو أصيب بالخل بعد أن يقبضها كانت المصيبة منه فان ابتاع رجل حائطاً فيه ثمر لم يؤثر بركانه مع الخل أو شرطه بعدما أبرفكان له بالشرط مع الخل فلم يقبضه حتى أصيب بعض الثمر ففهما قولان أحدهما أنه بالخيار في رد البيع لأنه لم يسلم له كما اشترى أو أخذه بحصته من الثمن بحسب ثمن الحائط أو الثمرة فينظر كم حصته المصاب منها فيطر ح عن المشتري من أصل الثمن بقدره فان كان الثمن مائة والمصاب عشر العشر ما اشترى طرح عنه دينار من أصل الثمن لأن من قيمة المصاب لأنه شيء خرج من عقدة البيع بالمصيبة وهكذا كل ما وقعت عليه صفقة البيع بعينه من نبات أو نخل أو غيره فما أصيب منه شيء بعد الصفقة وقبل قبض المشتري فالمشتري بالخيار في رد البيع لأنه لم يسلم اليه كما اشترى بكامله أو أخذ ما بقي بحصته من الثمن لأنه قد ملكه ملكاً صحيحاً وكان في أصل المالك أن كل واحد منه بحصته من الثمن المسمى ولا يكون للمشتري في هذا الوجه خيار (قال) وهكذا الثمر يبتاع مع رقبه الحائط ويقبض فتصيبه الجائحة في قول من وضع الجائحة وفي القول الآخر الذي حكيت فيه قولاً يخالفه سواء لا يختلفان والقول الثاني أن المشتري إن شاء رد البيع بالنقص الذي دخل عليه قبل القبض وإن شاء أخذه منه بجميع الثمن لا ينقص عنه شيء لأنها صفقة واحدة (قال) فان قال قائل فكيف أجرتم بيع الثمرة لم يبدل صلاحها مع الحائط وجعلتم لها حصة من الثمن ولم تجزوها على الأفراد قيل بما وصفنا من السنة فان قال فكيف أجرتم بيع الدار بطرقها ومسيل ماؤها وأفقيتم وأذلك غير معلوم قيل أجزأه لأنه في معنى الثمرة التي لم يبدل صلاحها تابع في البيع ولو بيع من هذا شيء على الأفراد لم يجز فان قال قائل فكيف يكون داخل في جملة البيع وهو أن بعض لم يجز بيعه على الأفراد قيل بما وصفنا لك فان قال فهل يدخل في هذا العبد يباع قلت نعم في معنى ويخالفه في آخر فان قال فما المعنى الذي يدخل به فيه قيل اذا بعناك عبداً بعناكه بكامل جوارحه وسمعوه وبصره ولو بعناك جارية من جوارحه تقطعها أولاً لا تقطعها لم يجز البيع فهي اذا كانت فيه جازت واذا أفردت منه لم يحل بيعها لأن فيها عذبا عليه وليس فيها منفعة لمشتريه ولو لم تقطع وهذا الموضع الذي يخالف فيه العبد بما وصفنا من الطرق والثمر وفي ذلك أنه يحل تفريق الثمر وقطع الطرق ولا يحل قطع الجارحة إلا بحكمها (قال) وبجميع ثمار الشجر في معنى ثمر النخل اذا رى في أوله النضج حل بيع آخره وهما يكونان بارزين معا ولا يحل بيع واحد منهما حتى يرى في أولهما النضج (قال) ويخالف الثمار من الاعناب وغيرها النخل فتكون كل ثمرة خرجت بارزة ترى في أول ما تخرج كما ترى في آخره لا مثل ثمر النخل في الطلعة يكون مغنياً وهو يرى يكون بارزاً فهو في معنى ثمرة النخل بارزاً فاذا باعه شجرة من ثمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع لأن الثمر قد فارق أن يكون مستودعاً في الشجر كما يكون الحمل مستودعاً في الأمه ذات الحمل (قال) ومعقول في السنة اذا كانت الثمرة للبائع كان على المشتري تركها في شجرها الى أن تبلغ الخلد أو القطف والقاط من الشجر (قال) واذا كان لا يصلحها إلا السقي فعلى المشتري تحلية البائع وما يكفي الشجر من السقي الى أن يجتدو يلقط ويقطع فان انقطع الماء فلا شيء على المشتري فيما أصيب به البائع في عمره وكذلك ان أصابته جائحة وذلك أنه لم يبعه شيئاً فسأله تسليم ما بعه (قال) وان انقطع الماء فكان الثمر يصلح تركه حتى يبلغ وان كان لا يصلح لم يمنع صاحبه من قطعه ولو كان الماء كله ولو قطعه فان أراد الماء لم يكن ذلك له انما يكون له من الماء ما فيه صلاح ثمرة فاذا ذهب ثمرة فلا حق له في الماء (قال) وان انقطع الماء فكان بقاء الثمرة في النخل وغيره من الشجر المسقوى يضر بالنخل ففيها قولان أحدهما أن يسأل أهل ذلك الوادي الذي به ذلك الماء فان قالوا ليس يصلح في مثل هذا من انقطاع الماء لا قطع ثمرة عنه والأضر بقلوب النخل ضرراً ينافيها أخذ صاحبه بقطعه إلا أن يسقيه متطوعاً وقيل قد أصبت وأصيب صاحب الأصل بأكثر من مصيبتك فان قالوا هو لا يضر بها ضرراً ينافيها والثمر يصلح ان تركه فيها وان كان قطعه خيراً لها تركه اذا لم يكن فيه ضرر بين فان

منه أو لسمي واعتناء من
ماله حتى صارت تساوى
ألفاً ثم نقصت حتى
صارت تساوى مائة
فانه يأخذها وتسماة
معها كما تكون له لو
غصبه اباها وهي
تساوى ألفاً فنقصت
تسمائة وكذلك هذا في
البيع الفاسد والحكم
في ولدها الذين ولدوا في
الغصب كالحكم في
بذنها ولو باعها الغاصب
فأولدها المشتري ثم
استحقها المصوب
أخذ من المشتري مهرها
وقيمتها ان كانت ميتة
وأخذها ان كانت حية
وأخذ منه قيمة أولادها
يوم سقطوا أحياء ولا
يرجع عليه بقيمة من سقط
ميتاً ويرجع المشتري
على الغاصب بجميع
ما ضمنه من قيمة الولد
لأنه غره ولا أردّه بالمهر
لأنه كالشيء يتلفه فلا
يرجع بغيره على غيره
واذا كان الغاصب هو
الذي أولدها أخذها
وما نقصها ومهر مثلها

وجميع وادها وقيمة من
 كن منهم منا وعليه
 الحدان لم يأت بشبهة
 فان كان ثوبا فبلاؤه
 المشتري أخذه من
 المشتري وما بين قيمته
 صحيحا يوم غصبه وبين
 قيمته وقد أبله ويرجع
 المشتري على الغاصب
 بالثمن الذي دفعه ولس
 أنظر في القيمة الى تغير
 الاسواق وانما أنظر
 الى تغير الابدان وان
 كان المغصوب دابة
 فشغلها الغاصب أو
 لم يشغلها أو دارا فسكنها
 أو أكرأها أو لم يسكنها
 ولم يكرأ فعليه كراء
 مثل كراء ذلك من
 حين أخذه حتى يرد
 وليس الغلة بالضمان
 الا لما لك الذي قضى له
 به رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأدخل
 الشافعي رحمه الله
 على من قال ان
 الغاصب اذا ضمن
 سقط عنه الكراء قوله
 اذا كثر قيما فأنز
 به أو ينفق نصب فيه

قالوا لا يسلم الثمر الا ان تركه أياما تركه أياما حتى اذا بلغ الوقت الذي يقولون فيه يهلك فلو قيل اقطع له لانه خير لك
 ولصاحبك كان وجهها وله تركه اذا لم يضر بالنخل ضررا بينا وان قال صاحب غيب ليس له أصله أذع غني
 فيه ليكون أنبي له أو سفر رجل أو تفاح أو غيره لم يكن له ذلك اذا كان القطاف والبقا والجداد أخذ بحد ذاته
 وقطافه ولقاطه ولا يترك ثمره فيه بعد أن يصلح فيه القطاف والجداد والبقا (قال) وان اختلف رب الحائط
 والمشتري في السقي جلا في السقي على ما لا غنى بالثمر ولا صلاح له الا به وما يسقي عليه أهل الاموال أموالهم
 في الثمار عامة لا يضر بالثمر ولا يميز بدينه مما لا يسقيه أهل الاموال اذا كانت لهم الثمار (قال) فان
 كان المبيع ثوبا أو غيره من شجر تكون فيه الثمرة طاهرة ثم تخرج قبل أن تبلغ الخارجة ثمرة غيرها من ذلك
 الصنف فان كانت الخارجة المشتراة تتميز من الثمرة التي تحدث التي لم يقع عليها البيع فالبيع جائز للمشتري الثمرة
 الخارجة التي اشترى يتركها حتى تبلغ وان كانت لا تتميز يخرج بعد هاهنا من ثمره الشجرة فالبيع مفسوخ
 لان ما يخرج بعد الصفقة من الثمرة التي لم تدخل في البيع غير متميز من الثمرة الداخلة في الصفقة واليوسف
 لا تكون الامعومة (قال الربيع) والشافعي في مثل هذا قول آخر ان البيع مفسوخ اذا كان الخارج
 لا يتميز الا أن يشاء رب الحائط أن يسلم ما زاد من الثمرة التي اختلطت بثمر المشتري يسلمه للمشتري فيكون قد صار
 اليه ثمره وانز ياد اذا كانت الخارجة لا تتميز التي تقو ع بها (قال الشافعي) فان باعه على أن يلقط الثمرة
 أو يقطعها حتى يتبين بها فالبيع جائز وما حدث في ملك البائع للبائع وانما يفسد البيع اذا ترك ثمره فكانت
 مختلطة بثمر المشتري لا تتميز منها (قال) واذا باع رجل رجلا أرضا فيها شجر رمان ولوز وجوزوراني وغيرهما
 دونه قشر يواريه بكل حال فهو كما وصفت من الثمر البادى الذي لا فسر له يواريه اذا ظهرت ثمرته فالثمره للبائع
 الا أن يشترطها المتنازع وذلك أن قشر هذا لا ينشئ عما في أجوافه وصلاحه في بقائه الا أن صنفان الرمان
 ينشئ منه الشيء فيكون أنقص على مالكة لان الاصل له أن لا ينشئ لانه أنبي له والقول فيه كالقول في ثمر
 الشجر غير النخل من العنب والارج وغيره لا يخالفه والقول في تركه الى بلوغه كالقول فيها وفي ثمر النخل
 لا يجعل مالكة عن بلوغ صلاحه ولا يترك وان كان ذلك خيرا لمالكة اذا بلغ أن يقطع مثلها أو يلقط
 والقول في شيء ان كان يز يد فيها كالقول في التين لا يختلف وكذلك في ثمر كل شجر وهكذا القول في الباذنجان
 وغيره من الشجر الذي يثبت أصله وعلامة الاصل الذي يثبت أن يثمر مرة ثم تقطع ثمرته ثم يثمر أخرى ثم
 تقطع ثمرته فما كان هكذا فهو من الاصل وذلك مثل القنأ والخربز والكرفس وغيره وما كان انما
 ثمرته مرة فمثل الزرع (قال) ومن باع أرضا فيها زرع قد خرج من الارض فالزرع للبائع الا أن يشترطه
 المتنازع فاذا حصد فلصاحبه أخذه فان كان الزرع مما يبقى له أصول في الارض تفسدها فعلى صاحب
 الزرع نزعها عن رب الارض ان شاء رب الارض قال وهكذا اذا باعه أرضا فيها زرع يحصد مرة واحدة
 (قال) فاما القصب فاذا باعه أرضا فيها قصب قد خرج من الارض فلما ملكه من القصب جزء واحدة وليس
 له قلعها من أصله لانه أصل (قال) وكل ما يجز مرارا من الزرع قتل القصب في الاصل والثمر ما خرج
 لا يخالفه (قال) واذا باعه أرضا فيها موز قد خرج فله ما خرج من الموز قبل بيعه وليس له ما خرج مرة أخرى
 من الشجر الذي يجنب الموز وذلك أن شجرة الموز عندنا تحمل مرة وينبت الى جنبها أربع فقطع ويخرج
 في الذي حولها (قال) فاذا كان شجر الموز كثيرا وكان يخرج في الموزة منه الشيء اليوم وفي الأخرى غدا وفي
 الأخرى بعده حتى لا يتميز ما كان منه خارجا عند عقدة البيع مما خرج بعده بساعة أو أيام متتابعة فالقول فيها
 كالقول في التين وماتة ابع ثمرته في الاصل الواحد أنه لا يصلح بيعه أبدا وذلك أن الموز الحولى يتفرق ويكون
 بينه أولاده بعضها أشف من بعض فيباع وفي الحولى مثله موز خارج فيتترك ليلع ويخرج في كل يوم من
 أولاده بقدر رادرا كه متتابع لا يتفرق منه ما وقعت عليه عقدة البيع مما حدث بعدها ولم يدخل في عقدة
 البيع والبيع ما عرف المبيع منه من غير المبيع فيسلم الى كل واحد من المتبايعين حقه (قال) ولا يصح بيعه

بأن يقول له ثمرة ما ثمة شجرة موز منه من قبل أن تمارها تختلف ويخطئ ويصيب وكذلك كل ما كان في معناه
 من ذي ثمر وزرع (قال) وكل أرض بيعت بمحدودها فلشترها جميع ما فيها من الاصل والاصل ما وصفت
 مما له ثمرة بعد ثمرة من كل شجر وزرع ثمرة وكل ما ثبت من الشجر والنبات وما كان مما يخف من
 النبات مثل البناء بالخشب فانما هذا ميمز كالنبات والجريد فهو لبائعه الا أن يدخله المشتري في صفقة البيع
 فيكون له بالشراء (قال) وكل هذا اذا عرف المشتري والبائع ما في شجر الارض من الثمر وفي اديم الارض
 من الزرع (قال) فان كانت الارض غائبة عند البيع عن البائع والمشتري أو عن المشتري دون البائع
 فوجد في شجرها ثمر اقصد أبرأ وزرعاً فادخل المشتري بالخيار اذا علم هذا ان كان قد رأى الارض قبل الشراء
 ورضيها الا في هذا عليه نقصا بانقطاع الثمرة عنه عامه ذلك وحبس شجره بالثمرة وشغل أرضه بالزرع وبالدخل
 فيها عليه اذا كانت له ثمرة لانه ليس له أن يمنع الدخول عليه في أرضه لتعاقد ثمرته ولا يمنع من يصلح له أرضه
 من عمل له فان أحب أجاز البيع وان أحب رده (قال) واذا اشترى وهو عالم بما خرج من ثمرها فلا خيار له
 واذا باع الرجل الرجل أرضاً فيها حب قد بذره ولم يعلم المشتري فالحب كالزرع قد خرج من الارض لا يملكه
 المشتري لانه تحت الارض وما لم يملكه المشتري بالصفقة فهو للبائع وهو يبنى ثمار الزرع فيقال للمشتري
 لا خيار فان شئت فأخبر البيع ودع الحب حتى يبلغ فيحصد كاندع الزرع وان شئت فأنقض البيع اذا
 كان يشغل أرضك ويدخل عليك فيها به من ليس عليك دخوله الا أن يشاء البائع أن يسلم الزرع للمشتري
 أو يقلعه عنه ويكون قلعه غير مضر بالارض فان شاء ذلك لم يكن للمشتري خيار لانه قد بذره فان
 قال قائل كيف لم يجعل هذا كالم يخرج من ثمر الشجر وولاد الجارية قيل له ان شاء الله تعالى أما ثمر الشجر
 فأمر لا صنعة فيه الا دمين هو شيء يخلق الله عز وجل كيف شاء لشيء استودعه الادميون الشجر لم يكن
 فيها فادخله فيها وما خرج منه في عامه خرج في أعوام بعده مثله لان خلقه الشجر كذلك والبذر ينشرف
 الارض انما هو شيء يستودعه الادميون الارض ويحصد فلا يعود الا أن يعاد فيها غيره ولما رأيت ما كان
 مدفوناً في الارض من مال وجارية وخشب غير مبنية كان للبائع لأنه شيء وضعه في الارض غير الارض لم يحزر
 أن يكون البذر في أن البائع يملكه الا مثله لانه شيء وضعه البائع غير الارض فان قال قائل كيف لا يخرج
 زرعك كما يخرج ما دفن في الارض من مال وخشب قيل دفن تلك فيها ليخرجها كما دفن في التراب بالدفن
 واذا امر بالمدفون من الحب وقت فلو أخرجه لم ينفعه لقلب الارض له وتلك لا تقلبها فأما ولاد الجارية فشيء
 لا حكم له الا حكم أمه ألا ترى أنها تعتق ولا يقصد مقصده بعق فيعتق وتباع ولا يباع فيملكه المشتري وأن
 حكمه في العتق والبيع حكم عضومها وان لم يسمه كان للمشتري الخيار لاختلاف الزرع في مقامه في الارض
 وفساده اياها (قال) وان كان البائع قد أعلم المشتري أن له في الارض التي باعه بذراً سماه لا يدخل في بيعه
 فاشترى على ذلك فلا خيار للمشتري وعليه أن يدعه حتى يصرم فان كان مما ثبت من الزرع تركه حتى يصرمه
 ثم كان للمشتري أصله ولم يكن للبائع قلعه ولا قطعه (قال) وان عجل البائع قلعه قبل بلوغ مثله لم يكن له
 أن يدعه ليستخلفه وهو كمن جذ ثمرة غصه فليس له أن ينتظر أخرى حتى تبلغ لانه وان لم يكن له ما خرج منه
 الامر فتمجّلها فلا يتحول حقه في غيرها بحال والقول في الزرع من الحنطة وغيرهما لا يصرم الامر أشبه
 أن يكون قياساً على الثمرة مرة واحدة في السنة الا أنه يخالف الاصل فيكون الاصل مما لو كبا على الثمرة بالارض
 ولا يكون هذا مما لو كبا على الثمرة بالارض لانه ليس بثابت فيها (قال) وما كان من الشجر يثمر مراراً فهو
 كالاصل الثابت على الثمرة بالارض وان باعه وقد صلح وقد ظهر ثمرة فيه فثمره للبائع الا أن يشترطها
 المبتاع كما يكون النخل الملقح (قال) وذلك مثل الكرسف اذا باعه وقد تشقق جوز كرسفه عنه فالثمرة
 للبائع كما تشقق الطلعة فيكون للبائع ذلك حين يلقح فان باعه قبل أن ينشقق من جوز كرسفه شيء فالثمرة
 للمشتري وما كان من الشجر هكذا ينشقق ثمرة ليصلح مثل النخل وما كان يبق بحاله فاذا خرجت الثمرة

رضى انه ضامن وعليه
 الكراء قال ولو استكره
 أمة أو حرة فعليه الحد
 والمهر ولا معنى للجماع
 الا في منزلتين احدهما
 أن تكون هي زانية
 محدودة فلا مهر لها
 ومنزلة تكون مصابة
 بنكاح فلها مهرها
 ومنزلة تكون شبهة بين
 النكاح الصحيح والزنا
 الصريح فلها المثل يحتفلوا
 أنها اذا أضيفت بنكاح
 فاسد أنه لا حد عليها
 ولها المهر عوضاً من
 الجماع انبغى أن
 يحكموا لها اذا
 استكرهت بمهر عوضاً
 من الجماع لانها لم تبغ
 نفسها فانها أحسن
 حالاً من العاصية
 بنكاح فاسد اذا كانت
 عالة (قال الشافعي)
 رحمه الله في السرقة
 حكمان أحدهما لله عز
 وجل والاخر للادميين
 فاذا قطع الله تعالى أخذ
 منه ما سرق للادميين
 فان لم يؤخذ فقيمته
 لاني لم أجده أحد اضمن

نقروجه كتشقق الطلع ونجوز الكرسف فهو للبائع الآن يشترط المشتري (قال) وما أثمر منه في السنة
 هرا أبيع وفيه ثمرة فهي للبائع وحدها فإذا انقضت فخرج بعدها مما لم تقع عليه صفقة البيع فللمشتري
 الاصل مع الارض وصنف من الثمرة فكان يخرج منه الشيء بعد الشيء حتى لا ينفصل ما وقعت عليه صفقة
 البيع وهو في شجرة فكان البائع ما يقع عليه صفقة البيع وكان للمشتري ما حدث فان اختلط ما اشتري
 بما لم يشتر ولم يتميز ففيها قولان أحدهما لا يجوز البيع فيه إلا بأن يسلم البائع للمشتري الثمرة كلها فيكون
 قد أوفاه حقه وزاد أو يترك المشتري له هذه الثمرة فيكون قد ترك له حقه (قال) ومن أجاز هذا قال هذا
 كن اشترى طعاما جزافا فالتى البائع فيه طعاما غيره ثم سلم البائع للمشتري جميع ما اشتري منه وزاده ما ألقاه
 في طعامه فلم يظلمه ولم ينقصه شيئا مما باع به وزاده الذي خلط وان لم يعرف المبيع منه من غير المبيع وقال
 في الوجه الذي يترك فيه المتاع حقه هذا كرجل ابتاع من رجل طعاما جزافا فالتى المشتري فيه طعاما
 ثم أخذ البائع منه شيئا فرضى المشتري أن يأخذ ما بقي من الطعام بجميع الثمن ويترك له حقه فيما أخذ
 منه فان الصفقة وقعت صحيحة الآن فيها خيار للمشتري فأجيزها ويكون للمشتري ترك ردها بخياره والقول
 الثاني أنه يفسد البيع من قبل أنه وان وقع صحيحا وقد اختلط حتى لا يتميز الصحيح منه الذي وقعت عليه
 صفقة البيع مما لم تقع عليه صفقة البيع (قال) والقصب والقضاء وكل ما كان يصرم مرة بعد الأخرى
 من الاصول فالأشترى ملكه كما يملك الخيل إذا اشترى الاصل وما خرج فيه من ثمرة مرة فملك الثمرة للبائع
 وما بعدها للأشترى فأما القصب فللبائع أول صرمة منه وما بقي بعدها للأشترى فعلى هذا الباب كله وقياسه
 وهكذا البقول كلها إذا كانت في الارض فللبائع منها أول جرة وما بقي للأشترى وليس للبائع أن يقلعها من
 أصولها وان كانت تجز جرة واحدة ثم تنبت بعد هاجرات فكملها حكم الاصول فملك بما تملك به الاصول من
 شراء رقة الارض (قال) وما كان من نبات فانما يكون مرة واحدة فهو كالزراع يترك حتى يبلغ ثم لصاحبه
 البائع الارض أن يقلعه ان شاء فان كان قلعه يضر بالارض كلف اعادةها كما كانت (قال) وكذلك كل ما كان
 في الارض من نبات الارض مما لم ينبت للناس وكان ينبت على الماء فلصاحبه فيه ماله في الزرع والاصل يأخذ
 ثمرة أول جرة منه ان كانت تنبت بعدها ويقلعه من أصله ان كان لا ينفع بعد جرة واحدة لا يختلف ذلك
 (قال) ولو باع رجل رجلا أرضا أو دارا فكان له فيها خشب مدفون أو حجارة مدفونة ليست بمبنية ان ملك
 الموضوع كله للبائع لا يملك المشتري منه شيئا انما يملك الارض بما خلق في الارض من ماء وطين وما كان فيها
 من أصل ثابت من غرس أو بناء وما كان غير ثابت أو مستودع فيها فهو له بائعه وعلى بائعه أن ينقله عنه
 (قال) فان نقله عنه كان عليه تسوية الارض حتى تعود مستوية لا يدعها حفرا (قال) وان ترك قلعه منه
 ثم أراد قلعه من الارض من زرعه لم يكن ذلك له حتى يحصد الزرع ثم يقلعه ان شاء وان كان له في الارض
 خشب أو حجارة مدفونة ثم غرس الارض على ذلك ثم باعه الاصل ثم لم يعلم المشتري بالحجارة التي فيها نظر فان
 كانت الحجارة أو الخشب تضر بالغراس وتمنع عروقه كان المشتري بالخيار في الاخذ أو الرالدان هذا عيب
 ينقص غرسه وان كان لا ينقص الغراس ولا يمنع عروقه وكان البائع اذا أراد اخراج ذلك من الارض قطع
 من عروق الشجر ما يضر به قيل لبائع الارض أنت بالخيار بين أن تدع هذا وبين رد البيع فان أحب تركه
 للمشتري ثم البيع وان امتنع من ذلك قيل للمشتري بالخيار بين أن يقلعه من الارض وما أفسد عليك من
 الشجر فعليه قيمته ان كانت له قيمة أو رد البيع

ما لا يعنه يفتب أو
 عدوان فيقوت الاضمن
 قيمته ولا أجد في ذلك
 موسرا مخالفا لمعسر
 وفي المغتصبة حكان
 أحدهما لله والآخر
 للمغتصبة بالميس الذي
 العوض منه المهر
 فأنبت ذلك والحد على
 المغتصب كما أنبت الحد
 والغرم على السارق ولو
 غصب أرضا فغرسها
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ليس لعرق
 ظالم حتى فعليه أن يقلع
 غرسه ويرد ما نقصت
 الارض ولو حفر فيها بئرا
 فأراد الغاصب دفنها
 فله ذلك وان لم ينفعه
 وكذلك لو زوق دارا كان
 له نزع التزويق حتى يرد
 ذلك بحاله وكذلك لو نقل
 عنها ترابا كان له أن يرد
 ما نقل عنها حتى يوفيه
 أياها بالحال التي أخذها
 (قال المزني) غير هذا
 أشبه بقوله لانه يقول
 لو غصب غزلا فقتل
 ثوبا ونقرة فطبعها
 دنائير أو طينا فضر به لبنا

(باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله

عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى ترهى قيل يا رسول الله وما ترهى قال حتى تحمر وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أرايت إذا منع الله الثمرة فم يأخذ أحدكم مال أخيه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقفى عن حميد عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ثمرة النخل حتى ترهوقيل وما ترهوقال حتى تحمر (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن عروة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تجو من العاهة (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تذهب العاهة قال عثمان فقلت لعبد الله متى ذاك قال طلوع الثريا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي معبد قال الربيع أظنه عن ابن عباس أنه كان يبيع الثمر من غلامه قبل أن يطعم وكان لا يرى بينه وبين غلامه ربا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن شاء الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه قال ابن جريج فقلت أخص جابر النخل أو الثمر قال بل النخل ولا ترى كل ثمرة إلا مثله (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن طاووس أنه سمع ابن عمر يقول لا يباع الثمر حتى يطعم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن حميد بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع السنين (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله وبهذا كله نقول وفي سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم دلائل منها أن بدو صلاح الثمر الذي أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعه أن يحمر أو يصفى ودلالة ذلك أن إذا منع الله الثمرة فم يأخذ أحدكم مال أخيه أنه انما نهى عن بيع الثمرة التي تترك حتى تبلغ غاية إبانها لأنه نهى عما يقطع منها وذلك أن ما يقطع منها لا آفة تأتي عليه عنه انما منع ما يترك مدة تكون فيها الآفة والبيع وكل ما دون البسر يحل بيعه ليقطع مكانه لانه خارج عما نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من البيوع داخل فيما أحل الله من البيع (قال) ولا يحل بيعه قبل أن يبدو صلاحه لترك حتى يبلغ إبانه لانه داخل في المعنى الذي أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يباع حتى يبلغه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء قال لا يباع حتى يؤكل من الرطب قليل أو كثير قال ابن جريج فقلت له أرايت أن كان مع الرطب بلج كثير قال نعم سمعنا إذا كل منه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء الحائط تكون فيه النخلة فترهى فيؤكل منها قبل الحائط والحائط بلج قال حسبه إذا كل منه فليبيع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء وكل ثمرة كذلك لا يباع حتى يؤكل منها قال نعم قال ابن جريج فقلت من غصب أو رمان أو فرسك قال نعم قال ابن جريج فقلت له أرايت إذا كان شئ من ذلك يخلص ويحول قبل أن يؤكل منه أيباع قبل أن يؤكل منه قال لا ولا شئ حتى يؤكل منه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أن عطاء قال كل شئ تنبت الأرض مما يؤكل من خربز أو قناء أو بقل لا يباع حتى يؤكل منه كهيئة النخل قال سعيد انما يباع البقل صرمة صرمة (قال الشافعي) والسنة يكتفي بها

فهذا أثر لآعين ومنفعة
للعصوب ولاحق في
ذلك للغاصب فكذلك
نقل التراب عن الأرض
والبئر إذا لم تب بطوب
أثر لآعين ومنفعة
للعصوب ولاحق في
ذلك للغاصب مع أن
هذا فساد لنفسه
واتعاب بذه وأعوانه بما
فيه مضرة على أخيه
ولا منفعة له فيه (قال
الشافعي) رحمه الله
وان غصب جارية
فهاكت فقال غنما عشرة
فالقول قوله مع عينه
ولو كان له كيل أو وزن
فعليه مثل كيله ووزنه
ولو كان ثوبا فصبغه
فساد في قيمته قيل
لغاصب أن شئت
فاستخرج الصبغ
على أنك ضامن لما
نقص وان شئت فأنت
شريك بما زاد الصبغ فان
حق الصبغ فلم تكن
له قيمة قيل ليس لك
ههنا مال يزيد فان شئت
فاستخرجه وأنت
ضامن لنقصان الثوب

من كل ما ذكر معها غيرها فاذا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر الى أن يخرج من أن يكون
غضا كله فأذن فيه اذا صار منه أحرأ وأصفر فقد أذن فيه اذا بدا فيه النضج واستطيع أكله خارجا من أن
يكون كله بلحا وصار عامته منه وذلك الحال التي أن يشتد اشتداد ايجع في الطاهر من العاهة لغلط فواته في
عامه وان لم يبلغ ذلك منه مبلغ الشدة وان لم يبلغ هذا الحد فكل ثمرة من أصل فهي مثله لا تخالفه اذا خرجت
ثمرة واحدة يرى معها كثرة النخل يبلغ أولها أن يرى فيه أول النضج حل بيع تلك الثمرة كلها وسواء كل
ثمرة من أصل ثبتت أو لا ثبت لانها في معنى ثمر النخل اذا كانت كما وصفت تنبت فيراها المشتري ثم لا ينبت
بعدها في ذلك الوقت شيء لم يكن ظهر وكانت ظاهرة لا كما دونها تمنعها من أن ترى كثرة النخلة أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن جريح أنه قال لعطاء فإلا يؤكل منه الحناء والكرفس
والقضب قال نعم لا يباع حتى يبدو صلاحه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن
ابن جريح أنه قال لعطاء القضب يباع منه قال لا الا كل صرمة عند صلاحها فانه لا يدري لعده نصيبه في
الصرمة الاخرى عاهة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريح أن انسانا
سأل عطاء فقال الكرفس يجني في السنة مرتين فقال لا الا عند كل اجنائة (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريح أن زيادا أخبره عن ابن طاوس عن أبيه أنه كان يقول في الكرفس
تبعه فلقه واحدة قال يقول فلقه واحدة اجنائة واحدة اذا فتح قال ابن جريح وقال زياد والذي قلنا
عليه اذا فتح الجوز بيع ولم يبع ماسواه قال تلك اجنائة واحدة اذا فتح (قال الشافعي) ما قال عطاء
وطاوس من هذا كما قال ان شاء الله تعالى وهو معنى السنة والله تعالى أعلم فكل ثمرة تباع من الماء كقول اذا
أكل مهابا وكل ما لم يؤكل فاذا بلغ أن يصلح أن ينزع يبيع قال وكل ما قطع من أصله مثل القضب فهو وكذلك
لا يصلح أن يباع الاجرة عند صرامه وكذلك كل ما يقطع من أصله لا يجوز أن يباع الا عند قطعه لا يؤخره
عن ذلك وذلك مثل القضب والبقول والرياحين والقصل وما أشبهه وتفتح الكرفس أن تنشق عنه قشرته
حتى يظهر الكرفس ولا يكون له كما تستره وهو عندى بدل على معنى ترك تجوز ما كان له كما تستره من
الثمرة فان قيل كيف قلت لا يجوز أن يباع القضب الا عند صرامه فصرامه بدو صلاحه قال فان قيل
فقد يترك الثمر بعد أن يبدو صلاحه قيل الثمرة تخالفه في هذا الموضع فيكون الثمر اذا بدا صلاحه
لا يخرج منه شيء من أصل شجرته لم يكن خرج انما يتري في النضج والقضب اذا ترك خرج منه شيء يتميز
أصل شجرته لم يقع عليه البيع ولم يكن ظاهرا يرى واذا حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع الثمرة قبل أن
يبدو صلاحها وهي ترى كان بيع ما لم يبدو صلاحه أحرم لانه يزيد عليها أن لا يرى وان لم يبدو صلاحه فيكون
المشتري اشترى قضا طوله ذراع أو أكثر فيدعه فيطول ذراعا مثله أو أكثر فيصير المشتري أخذ مثل
ما اشترى مما لم يخرج من الارض بعد وما اذا خرج لم تقع عليه صفقة البيع واذا ترك كان للمشتري منه
ما ينفعه وليس في الثمرة شيء اذا أخذت غضة (قال) واذا أبطنا البيع في القضب على ما وصفنا كان أن
يباع القضب سنة أو أقل أو أكثر أو صرمتين أبطل لان ذلك بيع ما لم يتحقق ومثل بيع جنين الامه وبيع
النخل معاومة وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وعن أن يتخوض منه من الثمرة مرة قد رويت اذا لم
تصر الى أن تنجم من العاهة (قال) فاما بيع الخبز اذا بدا صلاحه فالخبز ينضج كمنضج الرطب فاذا روي
ذلك فيه جاز بيع خبز في تلك الحال وأما القاء فيوكل صغارا طيبا بدو صلاحه أن يتناهى عظمه أو
عظم بعضه ثم يترك حتى تتلاحق صغاره ان شاء مشتريه كما يترك الخبز حتى تنضج صغاره ان شاء مشتريه
ويأخذه واحد بعد واحد كما يأخذ الرطب ولا وجه لقول من قال لا يباع الخبز ولا القاء حتى يبدو
صلاحهما ويجوز اذا بدا صلاحهما أن يشترهما ما فيكون لصاحبهما ما ينبت أصلهما ما أخذ كل ما خرج منهما
فان دخلت ما أفة بشيء يبلغ الثلث وضع عن المشتري (قال) وهذا عندى والله تعالى أعلم من الرجوع الى

وان شئت فدعه وان
كان ينقص الثوب
ضمن النقصان وله ان
يخرج الصبغ على أن
يضمن ما نقص الثوب
وان شاء ترك (قال المزني)
هذا نظير ما مضى في
نقل التراب ونحوه
(قال الشافعي) رجه
الله ولو كان زيتا فغلطه
بمثله أو خير منه فان شاء
أعطاه من هذا مكيلته
وان شاء أعطاه مثل
زيتيه وان غلطه بشر
منه أو صبه في بان فعليه
مثل زيتيه ولو أغلاه على
النار أخذه وما نقصت
مكيلته أو قيمته وكذلك
لو غلط دقيقا بدقيق
فكالزيت وان كان
قحا فغرس عنده رده
وقيمة ما نقص وان غصبه
نوبا وزعفرانا فصبغه به
فسربه بالخيار ان شاء
أخذه وان شاء قومه
أبيض وزعفرانه صحيحا
وضمنه قيمة ما نقص
ولو كان لوحا فأدخله في
سفينة أو بنى عليه
جدارا أخذه بقلعه أو

لم أكن أحسب أحدا يغلط الى مثلها وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى يسدو
صلاحيها فلا تصيبها العاهة فكيف لا ينهى عن بيع مالم يخلق قط ومات أتى العاهة على شجره وعليه في أول
خروجه وهذا محترم من مواضع من هذا ومن بيع السنين ومن بيع مالم يملك وتضمن صاحبه وغير وجه
فكيف لا يحل مبتدأ بيع القثاء والخز بز حتى يسدو صلاحهما كما لا يحل بيع الثمر حتى يسدو صلاحه وقد
ظهرنا ورؤيا ويحل بيع مالم يرم منها قط ولا يدري يكون أم لا يكون ولا ان كان كيف يكون ولا كم بنبت
أيجوز أن يشتري ثمر النخل قد بدا صلاحه ثلاث سنين فيكون له فان كان لا يجوز الا عند كل ثمرة وبعد أن
يسدو صلاحها لم يجز في القثاء والخز بالاذن وليس حمل القثاء مرة يحل بيع حله ثانية ولم يكن حله بعد
ولحل النخل أولى أن لا يختلف في المواضع التي لا تعطش وأقرب من حمل القثاء الذي انما أصله بقله يأكلها
الدود ويفسدها السموم والبرد وتأكلها الماشية ويختلف حملها ولو جاز هذا جاز شراء أولاد الغنم وكل أتى
وكان اذا اشتري ولد شاة قد رآه جاز أن يشتري ولدها ثانية ولم يره وهذا لا يجوز أو رأيت اذا جنى القثاء أول
مرة ألف قثاة وثانية خمسمائة وثالثة ألفا ثم انقطع أصله كيف تقدر الجائحة فيما لم يخلق بعد أعلى ثلث
اجتنائه مثل الأول أو أقل بكم أو أكثر بكم أو رأيت اذا اختلف نباته فكان ينبت في بلد أكثر منه في بلد
وفي بلد واحد مرة أكثر منه في بلد مرارا كيف تقدر الجائحة فيه وكيف ان جعلنا لمن اشتراه كثير حله
مرة أو يلزمه قليل حله في أخرى ان كان حله يختلف وقد يدخله الماء فيبلغ حله أضعاف ما كان قبله ويحطئه
فيقل عما كان يعرف وينبأ في حله تباينا بعيدا قال في القياس أن يلزمه ما طهر ولا يكون له أن يرجع
بشيء قلت أفنقول له قال نعم أقوله قلت وكذلك تقول لو اشتريت صدفا فيه اللؤلؤ بدناير فان وجدت فيه
لؤلؤة فهي لك وان لم تجد فالبيع لازم قال نعم هكذا أقول في كل مخلوق اذا اشتريت طاهرا على ما خلق فيه
وان لم يكن فيه فلا شيء لي قلت وهكذا ان باعه هذا السنبل في التبن حصيدا قال نعم والسنبل بحيث كان
قلت وهكذا اذا اشتري منه بيضا ورانجا اشتري ذلك بما فيه فان كان فاسدا أو جديا فهو له قال لا أقوله
قلت اذا تركت أصل قولك قال فان قلت أجعل له الخيار في السنبل من العيب قال قلت والعيب يكون
فيما وصفت قبله وفيه (قال) فان قلت أجعل له الخيار قلت فاذا يكون لمن اشتري السنبل أبدا الخيار لانه
لا يعرف فيه خفة الحمل من كثرة ولا يصل الى ذلك الا بعونه لها اجارة فان كانت الاجارة على كانت على في
بيع لم يوفيه وان كانت على صاحب كانت عليه ولي الخيار اذا رأيت الخفة في أخذه وتركه لاني ابتعت مالم
أر ولا يجوز له أبدا بيعه في سنبله كما وصفت (قال) فقال بعض من حضره ممن وافقه قد غلطت في هذا
وقولك في هذا خطأ قال ومن أين قال رأيت من اشتري السنبل بألف دينار أراه أراد كامه التي لا تسوى
دينارا كلها قال فنقول أراد ما ذا قال أقول أراد الحب قال فنقول لك أراد مغيبا قال نعم قال فنقول لك
أفله الخيار اذا رآه قال نعم قال فنقول لك فعلى من حصاده ودراسه قال على المشتري قال فنقول لك فان
اختار رده أيرجع بشئ من الحصاد والدراس قال لا وله رده من عيب وغير عيب قال فنقول لك فان أصابته
آفة تهلكه قبل يحصده قال فيكون من المشتري لانه جراف متى شاء أخذه كما يبتاع الطعام جزافا فان خلاه
واياه فهلك كان منه (قال الشافعي) فقلت له أراك حكمت بأن لمبتاعه الخيار كما يكون له الخيار اذا ابتاع
بزاقى عدل لم يره وجارية في بيت لم يرها رأيت لو احترق العدل أو ماتت الجارية وقد خلى بينه وبينها أيكون
عليه الثمن أو القيمة قال فلا أقوله وأرجع فأزعم أنه من البائع حتى يراه المشتري ويرضاه قال فقلت له فعلى
من مؤنته حتى يراه المشتري قال ان قلت على المشتري قلت رأيت ان اشتري مغيبا أليس عليه عندك أن
يظهره قال بلى قلت أفهذه اعدل مغيب قال فان قلته قلت أفجعل ما لا مؤنة فيه من قسح في غرارة أو بز في
عدل واحضار عبد غائب كمثل ما فيه مؤنة الحصاد والدراس قال اعلى أقوله قلت فأجعل له كهو قال

خطا خاط به ثوبه فان
خاط به جرح انسان أو
حيوان ضمن الخطوط ولم
ينزع ولو غصب طعاما
فأطعمه من أكله ثم
استحق كان للمستحق أخذ
الغاصب به فان غرمه
فلا شيء للواهب على
الموهوب له وان شاء
أخذ الموهوب له فان
غرمه فقد قيل يرجع
به على الواهب وقيل
لا يرجع به (قال
المرزقي) رحمه الله
أشبهه بقوله ان هبة
الغاصب لا معنى لها وقد
أتلف الموهوب له
ماليس له ولا للواهب
فعليه غرمه ولا يرجع
به فان غرمه الغاصب
رجع به عليه هذا
عندي أشبهه بأصله
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو حل دابة أو فتح
قفصا عن طائر فوق قفص
ذهبا لم يضمن لانهما
أحدنا الذهب ولو حل
زقا أو راوية فاندفقا
ضمن إلا أن يكون الزق
ثبت مستندا فكان

الحل لا يدفع ما فيه ثم سقط بقعر يلك أو غيره فلا يضمن لأن الحل قد كان ولا جناية فيه ولو غصبه دارا فقال الغاصب هي بالكوفة فالقول قوله مع عيـنه ولو غصبه دابة قضاعت فأدى قيمتها ثم ظهرت ردت عليه ورد ما قبض من قيمتها لأنه أخذ قيمتها على أنها فائتة فكان القوت قد سبطل لما وجدت ولو كان هذا بيعا ما جاز أن تباع دابة غائبة تعين جنى عليها فأبضت أو على سن صبي فانقلعت فأخذ أرشها بعد أن أيس منها ثم ذهب البياض ونبت السن فلما عاد رجع حقهما وبطل الارش بذلك فيهما (وقال في موضع آخر) ولو قال الغاصب أنا اشتريتها منك وهي في يدي قد عرفتها فباعه أياها فالبيع جائز (قال المزني) رحمه الله منع بيع الغائب في

غيره منهم ليس كهو وإنما أجزأه بالاثـر قلت وما الاثر قال يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت أين نبت قال لا وليس فيما لم يثبت حجة قال ولكننا شتبه عن أنس بن مالك قلنا وهو عن أنس بن مالك ليس كما تريد ولو كان ثابتا لاحتمل أن يكون كبيع الاعيان المغيبة يكون له الخيار اذا رآها قال وكل ثمرة كانت نبت منها الشيء فلا يجنى حتى يثبت منها شيء آخر قبل أن يؤتى على الاول لم يجز بيعها أبدا اذا لم يميز من الثبات الاول الذي وقعت عليه صفقة البيع بأن يؤخذ قبل أن يختلط بغيره مما لم يقع عليه صفقة البيع وكل ثمرة وزرع دونها حائل من قشر أو كأم وكانت اذا صارت الى مالكيها أخرجوها من قشرها أو كماها باسلافها عليها اذا أخرجوها فالذي أختار فيها أن لا يجوز بيعها في شجرها ولا موضوعة للحائل دونها فان قال قائل وما حجة من أبطل البيع فيه قيل له ان شاء الله تعالى الحجة فيه اني لأعلم أحد يميز أن يشترى رجل لحم شاة وان ذبحت اذا كان عليها جلد هـا من قبل ما تغيب منه وتغيب الكم الحب المتفرق الذي يبينه حائل من حب الحنطة والقول والدخن وكل ما كان في قرن منه حب وبينه شيء حائل من الحب أكثر من تغيب الجلد اللحم وذلك أن تغيب الجلد اللحم انما يجي عن بعض يحفه وقد يكون للشاة حجة تدل على سماتها وبحفها ولكنها بحجة لاعيان ولا بحجة للحب في أكلها تدل على امتلائه وضمه وذلك فيه كالسمانة والحجف ولا على عينه بالسواد والصفرة في أكلها وهذا قد يكون في الحب ولا يكون هذا في لحم الشاة لان الحياة التي فيها حائله دون تغير اللحم عما يحمله كالحقول الحبة عن البياض الى السواد باقية في كمالها وقد يكون الكم يحمل الكثير من الحب والقليل ويكون في البيت من يموت القرن الحبة ولا حبة في الآخر الذي يليه وهما يريان لا يفرق بينهما ويختلف حبه بالضمرة والامتلاء والتغير فيكون كل واحد من المتبايعين قد تبايعا بما لا يعرفان (قال الشافعي) ولم أجدهم من أمر أهل العلم أن يأخذوا عشر الحنطة في أكلها ولا عشر الحبوب ذوات الاكمام في أكلها ولم أجدهم يميزون أن يتبايعوا الحنطة بالحنطة في سنبلها كيلا ولا وزنا لا اختلاف الاكمام والحب فيها فاذا امتنعوا من أخذ عشرها في أكلها وانما العشر مقاسمة عن جعل له العشر وحق صاحب الزرع بهذا المعنى وامتنعوا من قسمتها بين أهلها في سنبلها أشبه أن يمتنعوا به في البيع ولم أجدهم يميزون بيع المسك في أوعيته ولا بيع الحب في الجرب والغرائر ولا جعلوا لصاحبه خيار الرؤية ولم يرا الحب ولو أجازوه جزافا فالغرائر لا تحول دونه كمثل ما تحول دونه أكلها ويحفلون لمن اشتراه الخيار اذا رآه ومن أجاز بيع الحب في أكلها لم يجعل له الخيار الا من عيب ولم أرهم أجازوا بيع الحنطة في التبن محصورة ومن أجاز بيعها قائمة انبغى أن يميز بيعها في التبن محصورة ومدروسة وغير منقاة وانبغي أن يميز بيع حنطة وتبن في غرارة فان قال لتمييز الحنطة فتعرف من التبن فكذلك لا تميز قائمة فتعرف في سنبلها فان قال فأجيز بيع الحنطة في سنبلها وزرعها لانه ملك الحنطة وتبناها وسنبلها لزمه أن يميز بيع حنطة في تبنها وحنطة في تراب وأشباه هذا (قال الشافعي) وجدت النبي صلى الله عليه وسلم أخذز كاهل الخمل بخرص لظهوره ولا حائل دونه ولم أحفظ عنه ولا عن أحد من أهل العلم أن شيئا من الحبوب تؤخذز كاهل الخمل بخرص ولو احتاج اليه أهله رطباً لانه لا يدرك علمه كما يدرك علم ثمرة الخمل والعنب مع أشياء شبيهة بهذا (قال) وبيع التمر فيه النوى جائز من قبل أن المشتري الماء كونه من التمر ظاهر وأن النواة تنفع وليس من شأن أحد أن يخرج النوى من التمر وذلك أن التمرة اذا جنبت منزوعة النوى تغيرت بالسناخ والضمير ففتحت فتحا ينقص لونها وأسرع اليها الفساد ولا يشبه الجوز والرطب من الفاكهة الميبسة وذلك أنها اذا رفعت في قشورها فقيمها رطوبتان رطوبة النبات التي تكون قبل البلوغ ورطوبة لا تزيلها من لين الطباع لا يمك تلك الرطوبة عليها الا قشورها فاذا زایلتها قشورها دخلها اليبس والفساد بالطعم والزيج وقلة البقاء وليس تطرح تلك القشور عنها الا عند استعمالها بالاكل واخراج الدهن وتجميل المنافع ولم أجدها كالبيض الذي ان طرحت قشرته ذهب وفسدها ولا ان

طرحته وهي منضج لم تفسد والناس انما يرفعون هذا لانفسهم في قشره والتمرفيه فواء لانه لا صلاح له الا به
وكذلك يتبايعونه وليس يرفعون الخنطة والحبوب في أكامها ولا كذلك يتبايعونه في أسواقهم ولا قراهم
وليس بفساد على الحبوب طرح قشورها عنها كما يكون فساد على التمر اخراج نواه والجوز واللوز والرايح
وما أشبهه يسرع تغيره وفساده اذا ألقى ذلك عنه وادخر وعلى الجوز قشرتان قشرة فوق القشرة التي يرفعها
الناس عليه ولا يجوز بيعه وعليه القشرة العليا ويجوز وعليه القشرة التي انما يرفع وهي عليه لانه يصلح بغير
العليا ولا يصلح بدون السفلى وكذلك الرايح وكل ما كانت عليه قشرتان وقد قال غيري يجوز بيع كل شيء
من هذا اذا بيس في سنبله وروى فيه عن ابن سيرين أنه أجاز له وروى فيه شيئا لا يثبت مشله عن هو أعلى
من ابن سيرين ولو ثبت اتباعناه واكتنا لم نعرفه ثبت والله تعالى أعلم ولم يجوز في القياس الا بطلاله كاه والله
تعالى أعلم قال ويجوز بيع الجوز واللوز والرايح وكل ذي قشرة يدخره الناس بقشرته مما اذا طرح عنه
القشرة ذهبت رطوبته وتغير طعمه ويسرع الفساد اليه مثل البيض والموز في قشوره فان قال قائل
ما فرق بين ما أجزت في قشوره وما لم تجز منه قيل له ان شاء الله تعالى ان هذا لا صلاح له مدخورا لا بقشره
ولو طرح عنه قشرته لم يصلح أن يدخر وانما يطرح الناس عنه قشرته عند ما يريدون أكله أو عصر ما عصر
منه وليست تجمع قشرته الا واحدة منه أو ثلثا أو واحد وأن ما على الحب من الاكام يجمع الحب الكثير تكون
الحبة والحبتان منها في كمام غير كمام صاحبتهما تكون الكمام منها ترى ولا حب فيها والاخرى ترى وفيها الحب ثم
يكون مختلفا أو يدق عن أن يكون تضبط معرفته كما تضبط معرفة البيضة التي تكون ملء قشرتها والجوزة
التي تكون ملء قشرتها واللوزة التي قلما تفصل من قشرتها الامتلاء وهذا انما يكون فساد به بتغير طعمه
أو بان يكون لأشئ فيه واذا كان هكذا ردت مشريه عما كان فاسدا منه على بيعه وكان ما فسد منه يضبط
والخنطة قد تفسد بما وصفت ويكون لها فساد بأن تكون مستحشفة ولو قلت أردته لم أضبطه ولم أخلص
بعض الخنطة من بعض لانها انما تكون مختلطة وليس من هذا واحد يعرف فساد الا وحده فیرد مكانه ولا
يعرف فساد حب الخنطة الا بمختلط او اذا اختلط خفي عليك كثير من الحب الفاسد فأجزت عليه بيع ما لم
يرو ما يدخله ما وصفت (١)

(١) وفي اختلاف مالك والشافعي رحمهما الله في أثناء باب البيع على البرنابج (أخبرنا الربيع) قال سألت
الشافعي عن بيع الثرحين يبدو صلاحه فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن بيع الثرح حتى يبدو صلاحه نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) وبهذا أنا خذ وفيه دلائل
بينه منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن نهى عن بيع الثرح حتى يبدو صلاحه قال وصلاحه أن ترى فيه
الجرمة أو الصفرة لان الآفة قد تأتي عليه أو على بعضه قبل بلوغه أو يجذب سرا وهو في الحال التي نهى عنها
ظاهر يراه البائع والمشتري كما كانا يراه اذا ربت فيه الجرمة بما وصفتنا من معنى أن الآفة ربما كانت
فقطعت أو نقصته كانت كل جرمة مثله لا يحل أن تباع أي احتج تره ويضج منها ذلك واذا قلنا وقد قلنا
بالجملة وقلنا لا يحل بيع القثاء ولا الخربز وان ظهر وعظم حتى يرى فيه النضج (قال الشافعي) وقلنا فاذا لم
يحل بيع القثاء والخربز حتى يرى فيه النضج كان بيع ما لم يخرج من القثاء والخربز أحرم لانه لم يبد صلاحه
ولم يخلق ولا يدري لعله لا يكون فقلت للشافعي رحمه الله فحقن نقول اذا طاب شيء من القثاء حل أن تباع
عرته تلك وما خلق من القثاء ما نبت أصله (قال الشافعي) رحمه الله وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن بيع الثرح حتى يبدو صلاحه فلم أجز بيع شيء لم يخلق بعد ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
السنين وبيع السنين وقع الثمن (١) أنه يجوز في النخل اذا طابت العام أن تباع عرته قابلا فقد خالفتم =

احدى المستلثين وأجاز
في الاخرى (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
باعه عبدا وقبضه
المشتري ثم أقر البائع
أنه غصبه من رجل فان
أقر المشتري نقضنا
البيع وردناه الى ربه
وان لم يقر فلا يصدق
على ابطال البيع
ويصدق على نفسه
فيضمن قيمته وان رده
المشتري بعيب كان عليه
أن يسلمه الى ربه المقر
له به فان كان المشتري
أعتقه ثم أقر البائع
أنه للغصب لم يقبل
قول واحد منهم في رد
العقب والغصب القيمة
ان شاء أخذنا هاله من
المشتري المعتقد ويرجع
المشتري على الغاصب
بما أخذ منه لانه أقر أنه
باعه مالا يملك وان كسر
لنصراني صليبا فان كان
يصلح لشيء من المنافع
مفصلا فعليه ما بين قيمته
(١) قوله وقع الثمن أنه
يجوز الخ كذا بالاصل
وحرره اه صححه

(باب الخلاف في بيع الزرع قائما)

مفصلا ومكسورا والا فلا شيء عليه وان أراق له نجرا أو قتل له خنزيرا فلا شيء عليه ولا قيمة لمحرّم لانه لا يجري عليه ملك واحتج على من جعل له قيمة النجس والخنزير لانهم ما له فقال أ رأيت مجوسيا اشترى بين يديك غنما بألف درهم ثم وقدها كلها لبيعهها فحرقها مسلم أو مجوسى فقال لك هذا مالى وهذه ذكاته عندى وحلال فى دينى وفيه ريح كثير وأنت تقرنى على بيعه وأكله وتأخذ منى الجزية عليه فخذنى قيمته فقال أقول ليس ذلك بالذى يوجب لك أن أكون شريكاً فى الحرام ولا حول لك قال فكيف حكمت بقيمة الخنزير والنجس وهما عندك حرام

(١) لم يذكر مبدئ الحديث فى الاصل الذى يبدنا فخره اه معجحه

(قال الشافعى) رحمه الله فخالقنا فى بيع الخنطة فى سنبليها وما كان فى معناها بعض الناس واجتمعوا على اجازتها وتفرقوا فى الجيوب فى بعض ما سألناهم عنه من العلة فى اجازتها فقلت لبعضهم أتجيزها على ما أجزت عليه بيع الخنطة القائمة على الموضع الذى اشترتها فيه أو حاضرة ذلك الموضع غائبة عن نظر المشتري بغرارة أو جراب أو وعاء ما كان أو طبق قال لا وذلك أنى لو أجزتها ذلك المعنى جعلت له الخيار اذا رآها قلت فبأى معنى أجزتها قال بأنه ملك السنبلة قبله ما كان مخلوقا فيها ان كان فيها خلق ما كان الخلق وبأى حال معييا وغير معيى كإملاك الجارية فيسكون له ولدان كان فيها وكانت ذات ولدا ولم تكن أو كان ناقصا ومعييا لم أرده بشئ ولم أجعل له خيارا فقلت له أما ذوات الاولاد فقصد بالبيع قصد أبدانهم يشترى للنافع بهن وما وصفت فى اولادهن كما وصفت فى الشجر كما وصفت فى السنبلة شئ يشترى غير المغيب فيكون المغيب لاحكم له كالولد وذات الولد والثمرة فى الشجرة أم لا قال وما تعنى بهذا قلت أ رأيت اذا اشتريت ذات ولدا ليس انما تقع الصفقة عليها دون ولدها فكذلك ذات حمل من الشجر فان أثمرت أو ولدت الامة كان لك بأنه لاحكم له الاحكم أمه ولا للثمر الاحكم شجره ولا حصه لواحد منهم ما من الثمن وان لم يكونا لم ينقص الثمن وان كان مثمر كثيرا وسالما أو لم يكن أو معييا فالله المشتري أفهكذا الخنطة عندك فى أكلها قال فان قلت نعم قلت فما المبيع قال فان قلت ما ترى قلت فان لم أجدها فما أرى شئ قال يلزمنى أن أقول يلزمه كالجارية اذا لم يكن فى بطنها ولد وليس كهي لان المشتري الامة لاجلها والمشتري الحب لا كإمته فهما مختلفان هنا ومختلفان بالجوز وما أشبهه لان ادخار الحب بعد خروجه من أكله وادخار اللوز وشبهه بقشره فهذا يدخله ما وصفت وليس يقاس بشئ من هذا اولكنا اتبعنا الاثر قلت لو صح لكننا أتبع له

(باب بيع العرايا)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه وعن بيع التمر بالتمر قال عبد الله وحدثنا زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص فى العرايا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا سفيان عن عمرو ابن دينار عن اسمعيل الشيباني أو غيره قال بعث ما فى رأس نخلي بمائة وسق ان زاد فلهم وان نقص فعليهم

== ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الوجهين وان زعمتم أن بيع التمرة لم تأت لا يحل فكذلك كان ينبغى أن تقولوا فى القناء والخرز (سألت الشافعى رحمه الله) عن القناء والخرز والفجل يشترى أى يكون لمشتريه أن يبيعه قبل أن يقبضه فقال لا ولا يباع شئ منه بشئ منه متفاضلا يدايد قلت وما الحجة فى ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر (١) فقلت للشافعى فانا نقول كما قلت لا يباع حتى يقبض ولا بأس بالفضل فى بعضها على بعض يدايد ولا خير فيه نسيئة قال الشافعى هذا خلاف السنة فى بعض القول قلت ومن أين قال زعمتم أنه لا يباع حتى يقبض وزعمتم أنه لا يباع بعضها ببعض نسيئة وهذا فى حكم الطعام من التمر والخنطة ثم زعمتم أنه لا بأس بالفضل فى بعضها على بعض يدايد وهذا خلاف حكم الطعام وهذا قول لا يقبل من أحد من الناس اما أن تكون خارجة من الطعام فلا بأس عندكم أن تباع قبل أن تقبض ويباع منها واحد بعشرة من صفته نسيئة أو تكون طعاما فلا يجوز الفضل فى الصفات منها على الاخر من صفته يدايد

فسألت ابن عمر فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا إلا أنه أرخص في بيع العرايا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أرخص لصاحب العربية أن يبيعها بخمر صها (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أجدع عن أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أرخص في بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شاك داود قال خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق (قال الشافعي) وقيل لمحمد بن لبيد أو قال محمد بن لبيد لرجل من أصحاب النبي صلى الله وسلم أما زيد بن ثابت وأما غيره ما عرايا كم هذه قال فلان وفلان وسمى رجلا محتاجين من الانصار شكوا الى النبي صلى الله عليه وسلم أن الرطب يأتي ولا نقدياً أيديهم يتبايعون به رطبياً كونه مع الناس وعندهم فضول من قوتهم من التمر فرخص لهم أن يتبايعوا العرايا بخمر صها من التمر الذي في أيديهم كونه رطباً (قال) وحديث سفيان يدل على مثل هذا الحديث (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار قال سمعت سهل بن أبي حنيفة يقول نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع التمر بالتمر إلا أنه أرخص في العربية أن تباع بخمر صها عرايا كلها أهلها رطباً (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع التمر بالتمر إلا أنه أرخص في العرايا (قال الشافعي) والاحاديث قبله تدل عليه اذا كانت العرايا داخله في بيع الرطب بالتمر وهو منهي عنه في المزابنة وخارجة من أن يباع مثلاً بمثل بالكيل فكانت داخله في معان منهي عنها كلها خارجة منه منفردة بخلاف حكمه اما بان لم يقصد بالتمهي قصدها واما بان أرخص فيها من جملته ما نهى عنه والمعقول فيها أن يكون أذن لمن لا يحل له أن يتبايع بتمر من النخل ما يستجنسه رطباً كما يتبايع بالذناير والدراهم فيدخل في معنى الحلال أو يرايل معنى الحرام وقوله صلى الله عليه وسلم يأكلها أهلها رطباً خبر أن مبتاع العربية يتبايعها لياً كلها يدل على أنه لا رطب له في موضعها يأكله غيرهما ولو كان صاحب الحائط هو المرخص له أن يتبايع العربية لياً كلها كان له حائطه معها أكثر من العرايا فأكل كل من حائطه ولم يكن عليه ضرر الى أن يتبايع العربية التي هي داخله في معنى ما وصفت من النهي (قال) ولا يتبايع الذي يشتري العربية بالتمر العربية إلا بان تخرص العربية كما تخرص العشر فيقال فيها الآن وهي رطب كذا اذا أتيسر كان كذا ويدفع من التمر مكيلاً حرزها تمر أو يودي ذلك اليه قبل أن يتفرقا فان تفرقا قبل دفعه فسد البيع وذلك أنه يكون حينئذ تمر بتمر أحدهما غائب والآخر حاضر وهذا محرم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإجماع أكثر فقهاء المسلمين (قال) ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن تباع العرايا إلا في خمسة أوسق أو دونها دلالة على ما وصفت من أنه انما أرخص فيها لمن لا يحل له وذلك أنه لو كان كالبيع غيره كان يبيع خمسة ودونها أو أكثر منها سواء ولكنه أرخص له فيه بما يكون مأكولاً على التوسع له ولعماله ومنع ما هو أكثر منه ولو كان صاحب الحائط المرخص له خاصة لا ذي الداخل عليه الذي أعراه وكان انما أرخص له لتخية الاذى كان أذى الداخل عليه في أكثر من خمسة أوسق مثل أو أكثر من أداه فيما دون خمسة أوسق فإذا حذر عليه أن يشتري الا خمسة أوسق لزمه الاذى اذا كان قد أعري أكثر من خمسة أوسق (قال) فعني السنة والذي أحفظ عن أكثر من لقيت ممن أجاز بيع العرايا أنها بائرة لمن ابتاعها ممن لا يحل له في موضعها مثلها بخمر صها ترا وأنه لا يجوز البيع فيها حتى يقبض النخلة بتمرها ويقبض صاحب النخلة التمر بكيله (قال) ولا يصح أن يبيعها بخمر صها من التمر لانه جنس لا يجوز في بعضه بيعه بعض الخراف واذا بيعت العربية بشئ من الماء كحل أو المشروب بغير التمر فلا بأس أن يباع جزأها ولا يجوز بيعها حتى يتقابض قبل أن يتفرقا وهو حينئذ مثل بيع التمر بالحنطة والحنطة بالذرة ولا يجوز أن يبيع صاحب العربية من العرايا الا خمسة أوسق أو دونها وأحب الى أن يكون المبيع دونها لانه ليس في النفس منه شيء

(مختصر الشفعة من الجامع من ثلاثة كتب متفرقة من بين وضع واملاء على موطأ مالك ومن اختلاف الاحاديث ومما أوجب فيه على قياس قوله والله الموفق للصواب)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الخدود فلا شفعة ووصله من غير حديث مالك أبواب وأبو الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث مالك واحتج محتج بما روى عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بصقه وقال فأقول للشريك الذي لم يقاسم وللقاسم شفعة كان لصيقاً أو غير لصيقاً اذا

(قال) وإذا ابتاع خمسة أوسق لم أفسخ البيع ولم أقسط له وإن ابتاع أكثر من خمسة أوسق فسخت العقدة كلها لأنها وقعت على ما يجوز وما لا يجوز (قال) ولا بأس أن يبيع صاحب الحائط من غير واحد عرايا كلهم يتعاونون دون خمسة أوسق لأن كل واحد منهم لم يحرم على الاقتراق للترخيص له أن يبتاع هذه المكيكة وإذا حل ذلك لكل واحد منهم لم يحرم على رب الحائط أن يبيع ماله وكان حلالاً لمن ابتاعه ولو أتى ذلك على جميع حائطه (قال) والعرايا من العنب كهى من التمر لا يختلفان لأنهما يتجران معا (قال) وكل ثمرة ظاهرة من أصل ثابت مثل الفرسك والشمس والكثيرى والأجاص ونحو ذلك فخالفه للتمر والعنب لأنها لا تخرص لثبوت ثمرها والحائل من الورق دونها وأحب إلى أن لا تجوز بما وصفت ولو قال رجل هى وإن لم تخرص فقد رخص منها فيما حرم من غيرها أن يباع بالتجرى فأجيزه كان مذهبا والله أعلم (قال) فإذا بيعت العرايا بمكيل أو موزون من الماء كولد أو المشروب لم يجز أن يتفرقا حتى يتقابضا والمعدود من الماء كولد والمشروب عندى بمنزلة المكيل والموزون لانه ماء كولد وموزون يحل وزنه أو كيله وموجود من برته ويكيله وإذا بيعت بعرض من العروض موصوف بمثل ثوب من جنس يذرع وخشبة من جنس يذرع وحديد موصوف بوزن وصفه وكل ما عدا الماء كولد والمشروب مما تقع عليه الصفقة من ذهب أو ورق أو حيوان وقبض المشتري العربية وسمى أجلا للثمن كان حلالا ولا يبيع جائز فيها كهوى طعام موضوع ابتيع بعرض وقبض الطعام ولم يقبض العرض أما كان حالا فكان لأصاحبه قبضه من بيعه متى شاء وأما كان إلى أجل فكان له قبضه منه عند انقضاء مدة الأجل (قال) ولا يبيع العرايا بشئ من صفته جزا فالابتاع عربية النخل بتمر جزا ولا بتمر نخلة مثلها ولا أكثر لأن هذا محرم إلا كيلا بكيل إلا العرايا خاصة لأن الخرص فيها يقوم مقام الكيل بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويبيع تمر نخلة جزا فابتر عبثا وشجرة غيرها جزا فإنه لا بأس بالفضل في بعض هذا على بعض موضوعا بالأرض والذي أذهب إليه أن لا بأس أن يبتاع الرجل العرايا فيما دون خمسة أوسق وإن كان موسرا لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا حلها فلم يستثن فيها أنها تحل لأحد دون أحد وإن كان سيها بما وصفت فالخبر عنه صلى الله عليه وسلم جاء باطلاق أحلالها ولم يحظره على أحد فنقول يحل لك ولمن كان مثلك كما قال في الضحية بالجذعة تجزى لك ولا تجزى غيرها وكما حرم الله عز وجل الميتة فلم يرخص فيها إلا للضرر وهى بالمسح على الخفين أشبهت أدمسح رسول الله صلى الله عليه وسلم مسافر أفلم يحرم على مقيم أن يمسح وكثير من الفرائض قد نزلت بأسباب قوم فكان لهم وللناس عامة إلا ما بين الله عز وجل أنه أحل لمعنى ضرورة وأخاصة (قال) ولا بأس إذا اشترى رجل عربية أن يطعم منها ويبيع لانه قدم لك ثمرها ولا بأس أن يشتريها في الموضع من له حائط بذلك الموضع لموافقة ثمرتها أو فضلها أو قربها لأن الأحلال عام لا خاص إلا أن يخص بخبر لازم (قال) وإن حل لصاحب العربية شراؤها حل له هبتها وأطعامها وبيعها وأدخالها وما يحل له من المال في ماله وذلك أنك إذا ملكك حللا حل لك هذا كله فيه وأنت ملكك العربية حللا (قال) والعرايا ثلاثة أصناف هذا الذى وصفنا أحدها وجماع العرايا كل ما أفرد ليا كاه خاصة ولم يكن في جملة البيع من ثمر الحائط إذا بيعت بجلته من واحد والصنف الثانى أن يخص رب الحائط القوم فيعطى الرجل ثمر النخلة وثمر التخلتين وأكثر عريه بأكلها وهذه فى معنى المنحة من الغنم ينع الرجل الرجل الشاة أو الشاتين أو أكثر ليسرب لبنها وينتفع به وللعري أن يبيع ثمرها ويتمره ويصنع فيه ما يصنع فى ماله لانه قدم ملكه (قال) والصنف الثالث من العرايا أن يعرى الرجل الرجل النخلة وأكثر من حائطه ليا كل ثمرها ويهدى ويتمره ويفعل فيه ما أحب ويبيع ما بقى من ثمر حائطه فتكون هذه مفردة من المبيع منه جملة (قال الشافعى) رحمه الله وقد روى أن مصدق الحائط يأمر الخارص أن يدع لاهل البيت من حائطهم قدر ما يراهم يأكلون ولا يخرصه

لم يكن بينه وبين الدار طريق نافذة قلت له فلم أغطيت بعضادون بعض واسم الجوار يلزمهم فنعيت من بينك وبينه ذراع إذا كان نافذا وأعطيت من بينك وبينه رجة أكثر من ألف ذراع إذا لم تكن نافذة فقلت له فالجار أحق بسبقه لا يحتمل إلا معنيين لكل جار أو لبعض الجيران دون بعض فلما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لاشفعة فيما قسم دل على أن الشفعة للجار الذى لم يقاسم دون الجار الذى قاسم وحديثك لا يخالف حديثنا لانه محتمل وحديثنا مفسر والمفسرين الجمل قال وهل يقع اسم الجوار على الشريك قلت نعم امرأتك أقرب إليك أم شريكك قال

لأخذ زكاته وقيل قياسا على ذلك أنه يدعى ما عرى للسالكين منها فلا يخرصه وهذا موضوع بتفسيره في كتاب الخرص

(باب العربية)

(قال الشافعي) رحمه الله والعربية التي رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعها أن قومها شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرطب يحضر وليس عندهم ما يشترون به من ذهب ولا ورق وعندهم فضول غرم من قوت سنتهم فرخص لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشتروا العربية بخرصها اقترابا كلونها رطبا ولا تشتري بخرصها الا كما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تخرص رطبا فيقال مكبلته كذا وينقص كذا إذا صار تمرا فيشتريها المشتري لها بعثل كبل ذلك التمر ويدفعه اليه قيل أن يتفرقا فان تفرقا قبل أن يتقابضا فالبيع فاسد ولا يشتري من العرايا الا أقل من خمسة أوسق بشيء ما كان فإذا كان أقل من خمسة أوسق جاز البيع وسواء الغني والفقير في شراء العرايا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نهى عن بيع الرطب بالتمر والمزابنة والعرايا تدخل في جملة اللفظ لانها جزاف بكيل وتمر رطب استدل لنا على أن العرايا ليست مما نهى عنه غني ولا فقير ولكن كان كلامه فيها جملة عام المخرج يريد به الخاص وكما نهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر وكان عام المخرج ولما أذن في الصلاة للطواف في ساعات الليل والنهار وأمر من نسي صلاة أن يصليها إذا ذكرها فاستدل لنا على أن نهيه ذلك العام انما هو على الخاص والخاص أن يكون نهى عن أن يتطوع الرجل فاما كل صلاة لم يفته عنه وكما قال البيهقي المدعي واليمين على المدعي عليه وقضى بالقسامة وقضى باليمين مع الشاهد فاستدل لنا على أنه انما أراد بحملة المدعي والمدعي عليه خاصة وأن اليمين مع الشاهد والقسامة استثناء مما أراد لان المدعي في القسامة يحلف بلا يمينه والمدعي مع الشاهد يحلف ويستوجبان حقوقهما والحاجة في العربية والبيع وغيرهما سواء (قال الشافعي) ولا تكون العرايا الا في النخل والعنب لانه لا يضبط خرص شيء غيره ولا بأس أن يبيع ثمرا طائفة كله عرايا اذا كان لا يبيع واحدا منهم الا أقل من خمسة أوسق

(باب الجائحة في الثمرة)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن جريد بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين وأمر بوضع الجوائح (قال الشافعي) سمعت سفيان يحدث هذا الحديث كثيرا في طول مجالس السقي له لا أحصى ما سمعته يحدثه من كثرة لا يذكر فيه أمر بوضع الجوائح لا يزيد على أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين ثم زاد بعد ذلك وأمر بوضع الجوائح (قال الشافعي) قال سفيان وكان جريد يذكر بعد بيع السنين كلاما قبل وضع الجوائح لا أحفظه فكنت أكف عن ذكر وضع الجوائح لاني لا أدري كيف كان الكلام وفي الحديث أمر بوضع الجوائح (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة أنها سمعها تقول ابتاع رجل تمر حائط في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعالجه وأقام فيه حتى تبين له النقصان فسأل رب الحائط أن يضع عنه فحلف أن لا يفعل فذهبت أم المشتري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تأتي أن لا يفعل خيرا فسمع بذلك رب المال فأتى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هو له (قال الشافعي) قال سفيان في حديثه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في وضع الجوائح ما حكيت فقد يجوز أن يكون الكلام الذي لم يحفظه سفيان من

بسل امرأتى لانها
ضجيعتي قلت فالعرب
تقول امرأة الرجل
جارتته قال وابن قلت قال
الاعشى
أجارتنا بيني فأنك
طالقه
وموموقة ما كنت فينا
ووامقه
أجارتنا بيني فأنك
طالقه
كذلك أمور الناس
تعدو وطارقه
ويبنى فان البين خير من
العصا
وأن لا ترأى فوق رأسك
بارقه
حبستك حتى لامني
الناس كلهم
وخفت بأن تأتي لذي
بيائه
وذوق فستي حتى فاني
ذائق
فتاة لحي مثل ما أنت
ذائقة
فقال عسرة نزل
الطلاق موافقا لطلاق
الاعشى (قال الشافعي)
رحمه الله وحديثنا
أثبت اسنادا مامروا

حديث جديد على أن أمره بوضعها على مثل أمره بالصلح على النصف وعلى مثل أمره بالصدقة تطوعا
حضا على الخير لاحتما وما أشبه ذلك ويجوز غيره قلنا اخجل الحديث المعنيين معا ولم يكن فيه دلالة على أهم ما
أولى به لم يجز عندنا أن نحكم والله أعلم على الناس بوضع ما وجب لهم بلا خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
بنيت وضعه (قال الشافعي) وحديث مالك عن عمرة مرسل وأهل الحديث ونحن لانثبت مرسلا (قال
الشافعي) ولزيت حديث عمرة كانت فيه والله تعالى أعلم دلالة على أن لا توضع الجائحة لقولها قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم تأتي أن لا يفعل خيرا ولو كان الحكم عليه أن يضع الجائحة لكان أشبه أن يقول ذلك
لازم له حلف أو لم يحلف وذلك أن كل من كان عليه حق قبل هذا يلزمك أن تؤديه إذا امتنع من حق
فأخذ منك بكل حال (قال) وإذا اشترى الرجل الثمرة فخلل بينه وبينها فأصابته جائحة فلا تحكم له على البائع
أن يضع عنه من غمها شيئا (قال) ولو لم يكن سفيان وهن حديثه بما وصفت وثبتت السنة بوضع الجائحة
وضعت كل قليل وكثير أصيب من السماء بغير جناية أحد عليه فأما أن يوضع الثلث فصاعدا ولا يوضع
مادون الثلث فهذا لا خبر ولا قياس ولا معقول (قال) ولو صرت إلى وضع الجائحة ما كانت الجائحة فيها
الاتباع الخبر لو ثبت ولا أقول قياسا على الدار إذا تكارها سنة أو أقل فأقبضها على الكراء فتهدم الدار ولم
يمض من السنة الا يوم أو قدم مضت الا يوم فلا يجب على الا اجارة يوم أو يجب على اجارة سنة الا يوم وذلك أن
الذي يصل إلى منفعة الدار ما كانت الدار في يدي فإذا انقطعت منفعة الدار بانهدامها لم يجب على كراء
مالم أجد السبيل إلى أخذه فان قال قائل فامنع أن تجعل ثمرة النخل قياسا على ما وصفت من كراء الدار
وأنت تجيز بيع ثمرة النخل فيترك إلى غاية في نخله كما تجيز أن يقبض الدار ويسكنها إلى مدة (قال الشافعي)
فقل له ان شاء الله تعالى الدار تكثر سنة ثم تهدم من قبل تمام السنة بخالفه للثمرة تقبض من قبل أن يسكنها
ليس بعين ترى انما هي مدة تأتي فكل يوم منها يعضى بما فيه وهي بيد المشتري يلزمه الكراء فيه وان لم يسكنها
إذا خلى بينه وبينها والثمرة إذا بيعت وقبضت وكلها في يد المشتري يقدر على أن يأخذها كلها من ساعته
ويكون ذلك له وانما يرى تركها اياها اختيارا للبلغ غاية يكون له فيها أخذه قبلها وقد يكون رطباً يمكنه أخذه
وبيعه وتبيسه فيتركه ليأخذ يوم ما يوم ورطباً يكون أكثر قيمة إذا فرقه في الايام وأدوم لاهله فلوزعت
أنى أضع الجائحة بعد أن يربط الحائط كله أو أكثره ويمكن فيه أن يقطع كله فيباع ورطباً وان كان ذلك
أنقص لمالك الرطب أو يبيع تمران كان ذلك أنقص على مالكه زعمت أنى أضع عنه الجائحة وهو تمر وقد
ترك قطعه وتميزه في وقت يمكنه فيه احراره وخالف بينه وبين الدار التي اذا ترك سكنها سنة لزمه كراءها كما
يلزمه لو سكنها لانه ترك ما كان قادرا عليه (قال) ولو جاز أن يقاس على الدار بما وصفت جاز ذلك ما لم
يرطب لان ذلك ليس وقت منفعتها والحين الذي لا يصلح أن يترفيه وأما بعد ما يربط فيختلفان (قال) وهذا
مما استخبر الله فيه ولو صرت إلى القول به صرت إلى ما وصفت من وضع قبضة رطباً أو بسر أو ذهب منه كما أصبح
إلى وضع كراء يوم من الدار لو انهدمت قبله وكما أصبح إلى وضع قبضة حنطة أو اتباع رجل صاعا فاستوفاه الا قبضة
فاستم له كما يلزمه من ما لم يصل اليه ولا يجوز أن يوضع عنه الكثير بمعنى أنه لم يصل اليه ولا يوضع عنه القليل
وهو في معناه ولو صرت إلى وضعها فاختل في الجائحة فقال البائع لم تصل الجائحة أو قد أصابك فأذهبت
لك فرقا وقال المشتري بل أذهبت لي ألف فرق كان القول قول البائع مع عيने لان الثمن لازم للمشتري
ولا يصدق المشتري على البراءة منه بقوله وعلى المشتري البيعة بما ذهب له (قال) وجاع الجوائح كل
ما أذهب الثمرة أو بعضا بغير جناية آدمي (قال) ويدخل على من وضع الجائحة من قبل أن المشتري لم يقبض
الثمرة زعم وأن جناية الأدميين جائحة توضع لاني اذا وضعت الجائحة زعمت أن البائع لا يستحق الثمن الا اذا
قبضت كما لا يستحق الكراء الا ما كانت السلامة موجودة في الدار وهي في يدي وكان البائع ابتاع مهلك
الثمرة بقيمة ثمرة أو يكون لمشتري الثمرة الخيارين أن يوضع عنه أو لا يوضع ويبيع مهلك ثمرة بما أهلك منها

عبد الملك عن عطاء عن
جابر وأشبههما القضا
وأعرفهما في التفرقين
القياس وبين من لم
يقاسم لانه اذا باع
مشاعا باع غير متجزئ
فيكون شريكه أحق به
لان حقه شائع فيه
وعليه في الداخل سوء
مشاركة ومؤنة مقاسمة
وليس كذلك المقسوم
(قال الشافعي) رحمه
الله ولا شفعة الا في مشاع
والشفيع الشفعة
بالثمن الذي وقع به
البيع فان علم فطلب
مكانه فهي له وان أمكنه
فلم يطلب بطلت شفعته
فان علم فأخر الطلب فان
كان له عذر من حبس
أو غيره فهو على شفعته
والا فلا شفعة له ولا
يقطعها طول غيبته
واما يقطعها أن يعلم
فيمترك فان اختلفا في
الثمن فالقول قول
المشتري مع عيने وان
اشتراها بسلعة فهي له
بقيمة السلعة وان
وزج بها فهي للشفيع

كما يكون له الخيار في عبد ابتاعه فجنى عليه قبل أن يقبضه وهذا قول فيه ما فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال فهل من حجة لمن ذهب الى أن لا توضع الجائحة قيل نعم فيما روى والله أعلم من نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى ينجم من العاهة ويبدو صلاحه وما نهى عنه من قوله أ رأيت ان منع الله الثمرة فم بأخذ أحدكم مال أخيه ولو كان مالك الثمرة لا علك ثمن ما احتج من ثمرته ما كان لمنعه أن يبيعها معنى اذا كان يحل بيعها طلعوا بلحاو يلقط ويقطع الا أنه أمره ببيعها في الحين الذي الاغلب فيها أن تنجم من العاهة لئلا يدخل المشتري في بيع لم يغلب أن ينجم من العاهة ولولم يلزمه ثمن ما أصابته الجائحة فجاز البيع على أنه يلزمه على السلامة ماض ذلك البائع والمشتري (قال) ولو ثبت الحديث في وضع الجائحة لم يكن في هذا حجة وأمضى الحديث على وجهه فان قال قائل فهل روى في وضع الجائحة أو ترك وضعها شي عن بعض الفقهاء قيل نعم لم يكن فيها الا قول لم يلزم الناس فان قيل فأبنته قيل أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار في بيع ثمر فأصابته جائحة قال ما أرى الا أنه ان شاء لم يضع قال سعيد يعني البائع (قال الشافعي) وروى عن سعد بن أبي وقاص أنه باع حائظاله فأصابته جائحة فأخذ الثمن منه ولا أدري أي ثبت أم لا قال ومن وضع الجائحة فلا يضعها الا على معنى أن قبضه قبض ان كانت السلامة ولزمه ان أصاب ثمر النخل شيء يدخله عيب مثل عطش بضمه أو جرح يناله أو غير ذلك من العيوب أن يجعل للمشتري الخيار في أخذه معيباً أو رده فان كان أخذه منه شيئاً فقد رده عليه رده وان فات لزمه مثله ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له مثل وقال يحسب عليه ما أخذ بحصته من الثمن ويرد ما بقي بما يلزمه من الثمن الا أن يختار أن يأخذه معيباً فان أصابته جائحة بعد العيب رجع بحصته من الثمن لان الجائحة غير العيب (قال) ولعله يلزمه لو غصب ثمرته قبل أن يقطعها أو تعدى فيها عليه وال فأخذ أكثر من صدقته أن يرجع على البائع لانه لم يسلم له كما لو باعه عبد الم يقبضه أو عيبه قبض بعضهم ولم يرد بعض بعضا حتى عدا عاده على عبد فقتله أو غصبه أو مات موثماً من السماء كان للمشتري فسخ البيع وللبائع اتباع الغاصب والخاني بجنائيه وغصبه ومات العبد الميت من مال البائع وكان شبهها أن يكون جملة القول فيه أن يكون الثمر المبيع في شجرة المدفوع الى مبتاعه من ضمان البائع حتى يستوفى المشتري ما اشترى منه لا يبرأ البائع من شيء منه حتى يأخذه المشتري أو يؤخذ بأمره من شجره كما يكون من ابتاع طعاما في بيت أو سفينة كاه على كيل معلوم فاستوفى المشتري برئ منه البائع ومالم يستوف حتى يسرق أو تصيبه آفة فهو من مال البائع وما أصابه من عيب فالمشتري بالخيار في أخذه أو رده (قال) وينبغي لمن وضع الجائحة أن يضعها من كل قليل وكثيراً تلفها ويخبر المشتري ان تلف منها شيء أن يرد البيع أو يأخذ الباقي بحصته من الثمن مالم يربط النخل عامة فاذا رطبه عامة حتى يمكنه جدها لا يضع من الجائحة شيئاً (قال) وكذلك كل ما رطبت عليه فأصابته جائحة انبغى أن لا يضعها عنه لانه قد خلى بينه وبين قبضها ووجد السبيل الى القبض بالجدة فتركه اذا تركه بعد أن يمكنه أن يجده فيها حتى يكون أصل قوله فيها أن يزعم أن الثمرة مضمونة من البائع حتى يجتمع فيها خصلتان أن يسلمها الى المشتري ويكون المشتري قادر على قبضها بالغة صلاحها بأن تربط فتجد لا يستقيم فيه عندي قول غير هذا وما أصيب فيها بعد رطبه من مال المشتري (قال) وهذا يدخله أن المشتري قابض قادر على القطع وان لم يربط من قبل انه لو قطعه قبل أن يربط كان قطع ماله ولزمه جميع ثمنه

(باب في الجائحة)

(قال الشافعي) واذا اشترى الرجل الثمر فقبضه فأصابته جائحة فسواء من قبل أن يحلف أو بعد ما جف مالم يجده وسواء كانت الجائحة ثمرة واحدة أو أنت على جميع المال لا يجوز فيها الا واحد من قولين اما أن يكون لما قبضها وكان معلوماً أن يتركها الى الجدة كان في غير معنى من قبض فلا يضمن الا ما قبض كما يشترى

بقية المهر فان طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمة النقص وان اشترها بثمن الى أجل قيل للشفيع ان شئت فحمل الثمن وتحمل الشفعة وان شئت فدع حتى يحل الاجل (قال الشافعي) رحمه الله ولو ورثه رجلان فمات أحدهما وله ابنان فباع أحدهما نصيبه فأراد أخوه الشفعة دون عمه فكلاهما سواء لانهم ما فيها شريكان (قال المزني) رحمه الله هذا أصح من أحد قوليه ان أخاه أحق بنصيبه (قال المزني) وفي تسويته بين الشفعتين على كثرة مال العم على الاخ قضاء لاحد قوليه على الآخر في أخذ الشفعاء بقدر الانضاء ولم يختلف قوله في المعتقين نصيبين من عبد أحدهما أكثر من الآخر في أن جعل عليهم ما قيمه الباقي منه بينهما سواء اذا كانا

الرجل من الرجل الطعام كيلا في قبض بعضه ويملك بعضه قبل أن يقبضه فلا يضمن ما هلك لانه لم يقبضه
ويضمن ما قبض وأما أن يكون اذا قبض الثمرة كان مسلطا عليها ان شاء قطعها وان شاء تركها فما هلك في
يده فالتما هلك من ماله لا من مال البائع فاما ما يخرج من هذا المعنى فلا يجوز أن يقال يضمن البائع الثلث
ان أصابته جائحة فأكثر ولا يضمن أقل من الثلث وانما هو اشتراط بيعه واحدة وقبضها قبضا واحدا
فكيف يضمن له بعض ما قبض ولا يضمن له بعضا أرايت لو قال رجل لا يضمن حتى يهلك المال كله لانه
حينئذ الجائحة أو قال اذا هلك سهم من ألف سهم هل الجائحة عليهما الا ما وصفنا (قال الشافعي) والجائحة من
المصائب كلها كانت من السماء أو من الآدميين (قال الشافعي) الجائحة في كل ما اشترى من الثمار
كان مما يبس أو لا يبس وكذلك هي في كل شيء اشترى فترك حتى يبلغ أو انه فاصابته الجائحة دون أو انه فن
وضع الجائحة وضعه لان كلالا يقبض بكال القبض واذا باع الرجل الرجل ثمرة على أن يتركها الى الجذاذ
ثم انقطع الماء وكانت لاصلاحها الابه فالثلث تری بالخيارين أن يأخذ جميع الثمرة بجميع الثمن وبين أن
يردها بالعب الذي دخلها فان ردها بالعب الذي دخلها وقد أخذ منها شيئا كان مأخذ منها بحصته من
أصل الثمن وان اختلفا فيه فالقول قول المشتري واذا ابتاع الرجل من الرجل ثمر حائط فالسقي على رب
المال لانه لاصلاح الثمرة الابه وليس على المشتري منه شيء فان اختلفا في السقي فأراد المشتري منه أكثر
مما يسقى البائع لم ينظر الى قول واحد منهما ما يسأل أهل العلم به فان قالوا لا يصلحه من السقي الا كذا جبرت
البائع عليه وان قالوا في هذا صلاحه وان زيد كان أزيد في صلاحه لم أجبر البائع على الزيادة على صلاحه واذا
اشترط البائع على المشتري أن عليه السقي فالبيع فاسد من قبل أن السقي مجهول ولو كان معلوما بطلناه
من قبل أنه بيع واجارة

(باب الثيبا)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة أن القاسم بن محمد كان يبيع ثمر حائطه
ويستثنى منه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو أن
جده محمد بن عمرو باع حائطه يقال له الافراق بأربعة آلاف واستثنى منه ثمانية درهم غرا أو غرا أنا
أسك (قال الربيع) أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن أمه عمرة أنها كانت تبيع
ثمارها وتستثنى منها (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال
قلت لعطاء أبي عبدك حائطي الاخس بين فرقا أو كيلا مسمى ما كان قال لا قال ابن جريج فان قلت هي من
السواد سودا الرطب قال لا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه
قال قلت لعطاء أبي عبدك نخلي الا عشر نخلات أختارهن قال لا الا أن نستثنى أيتهن هي قبل البيع تقول هذه
وهذه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء أبي عبدك
نخلة أو غنبة أو بره أو عبده أو سلعة ما كانت على ابي شريكك بالربيع وبما كان من ذلك قال لا بأس بذلك
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال قلت لعطاء أبي عبدك غر
حائطي بمائة دينار فضلا عن نفقة الرقيق فقال لا من قبل أن نفقة الرقيق مجهولة ليس لها وقت فن ثم فسد
(قال الشافعي) وما قال عطاء من هذا كله كما قال ان شاء الله وهو في معنى السنة والاجاع والقياس عليهما
أو على أحدهما وذلك أنه لا يجوز بيع ثمن مجهول وان اشترى حائطا بمائة دينار ونفقة الرقيق فالثمن مسمى
غير معلوم والبيع فاسد واذا باع ثمر حائطه واستثنى مكيلة منه فليس ما باع منه معلوم وقد يكون يستثنى مدا
ولا يدري كم المدا من الحائط أسهم من ألف سهم أم مائة سهم أم أقل أم أكثر فاذا استثنى منه كيلا لم يكن ما اشترى
منه يجزأ معلوم ولا كيل مضمون ولا معلوم وقد نصيبه الا فة فيكون المدا نصف ثمر الحائط وقد يكون

موسرين قضى ذلك
من قوله على ما وصفنا
(قال الشافعي) رحمه
الله ولورثة الشفيع أن
يأخذوا ما كان يأخذه
أبوهم بينهم على العدد
امرأته وابنته في ذلك
سواء (قال المزني)
وهذا يؤكده ما قلت أيضا
(قال الشافعي) رحمه
الله فان حضر أحد
الشفعاء أخذ الكل
بجميع الثمن فان حضر
ثان أخذ منه النصف
بنصف الثمن فان حضر
ثالث أخذ منهما الثلث
بنثلث الثمن حتى يكونوا
سواء فان كان الاثنان
اقتسما كان لثالث
نقض قسمتهما فان سلم
بعضهم لم يكن لبعض
الا أخذ الكل أو الترك
وكذلك لو أصابها هدم
من السماء اما أخذ
الكل بالثمن واما ترك
ولو قاسم وبني قيل
للشفيع ان شئت نفذ
بالثمن وقيمة البناء اليوم
أودع لانه بنى غير متعدي فلا
يهدم ما بنى (قال

المزني) رحمه الله هذا
عندي غلط وكيف
لا يكون متعديا وقد بني
فيما للشفيع فيه شرك
مشاع ولولا أن للشفيع
فيه شركا ما كان شفيعا
اذ كان الشريك انما
يستحق الشفعة لانه
شريك في الدار والعروة
بحق مشاع فكيف يقسم
وصاحب النصيب وهو
الشفيع غائب والقسم
في ذلك فاسد وبني فيما
ليس له فكيف يبني غير
متعدي والمخطئ في
المال والعامد سواء عند
الشافعي ألا ترى لو أن
رجلا اشترى عروصة
بأمر القاضي فبناها
فاستحقها رجل أنه
يأخذ عروسته وبهم دم
الباني بناءه ويقلعه في
قول الشافعي رحمه الله
فالعامد والمخطئ في بناء
مالا يملك سواء (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
كان الشقص في النخل
فزادت كان له أخذ
زائده (قال) ولا
شفعة في بسر لا بياض

(١) قوله فاما أن يكون
بيع غير بأكثر منه الخ
كذلك بالاصول التي
بأيدينا وتأمله كتبه
مصححه

سهما من ألف سهم منه حين باعه وهكذا اذا استثنى عليه شخلات يختارهن أو ينشرهن فتسديكون
في الخيار والشرار النخل بعينه أكثر مما من بعض وخيار منه بكثرة الحمل وجودة الثمر فلا يجوز أن
يستثنى من الحائط نخلا لا بعدد ولا كيل بحال ولا جزءا لا معلوما ولا نخلا لا متعلوما (قال) وان باعه
الحائط الاربعه أو نصفه أو ثلاثة أرباعه أو الحائط الاختلات بشير اليهن بأعيانهن فانما وقعت
الصفقة على ما لم يستثن فكان الحائط فيه مائة نخلة استثنى منهن عشر نخلات فانما وقعت الصفقة على
تسعين بأعيانهن واذا استثنى ربع الحائط فانما وقعت الصفقة على ثلاثة أرباع الحائط والبائع شريك
بالربع كما يكون رجال لو اشترى حائطا مع شركاء فيما اشترى من الحائط بقدر ما اشترى وامنهم (قال) ولو باع
رجل ثمر حائطه بأربعة آلاف واستثنى منه بألف فان كان عقد البيع على هذا فانما باعه ثلاثة أرباع
الحائط فان قال استثنى ثمر ابا لاف بسعر يومه لم يجز لان البيع وقع غير معلوم للبائع ولا للمشتري ولا لو احدث
منهما (قال الشافعي) وهكذا من باع رجلا غنما قد حال عليها الحول أو بقرا أو ابلا فأخذت الصدقة منها
فالمشتري بالخيار في رد البيع لانه لم يسلم له ما اشترى كاملا أو أخذ ما بقي بحصته من الثمن ولكن ان باعه ابلا
دون خمسة وعشرين فالبيع جائز وعلى البائع صدقة الابل التي حال عليها الحول في يده ولا صدقة على المشتري
فيها (قال) ومثل هذا الرجل يبيع الرجل العبد قد حل دمه عنده برده أو قتل عمد أو حل قطع يده عنده
في سرقه فيقتل فينسخ البيع ويرجع بما أخذ منه أو يقطع فله الخيار في فسخ البيع أو امساكه لان العيوب
في الابدان مخالفة نقص العدد ولو كان المشتري كيلا معيناً كان هكذا اذا كان ناقصا في الكيل أخذ
بحصته من الثمن ان شاء صاحبه وان شاء فسخ فيه البيع ولو قال أبيع ثمر نخلات تختارهن لم يجز لان
البيع قد وقع على غير معلوم وليس يفسد الامن هذا الوجه (١) فاما أن يكون بيع غير بأكثر منه فهو لم يجب له
شيء فكيف يبيع ما لم يجب له ولكنه لا يصلح الامعوما

(باب صدقة الثمر)

(قال الشافعي) رحمه الله الثمر يباع ثمران غر فيه صدقة وثمر لا صدقة فيه فاما الثمر الذي لا صدقة فيه فبيعه
جائز لا علة فيه لانه كله لمن اشتراه وأما ما يبيع مما فيه صدقة منه فالبيع يصح بأن يقول أبيعك الفضل من
ثمر حائطي هذا عن الصدقة وصدقته العشر أو نصف العشر ان كان يسقى بنضح فيكون كما وصفنا في الاستثناء
كانه باعه تسعة أعشار الحائط أو تسعة أعشار غره ونصف عشر غره (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قلت لعطاء أبيعك ثمر حائطي هذا بأربعمائة دينار فبذلعت
الصدقة فقال نعم لان الصدقة ليست لك انما هي للساكين (قال الشافعي) ولو باع ثمر حائطه وسكت
عما وصفت من أجزاء الصدقة وكم قدرها كان فيه قولان أحدهما أن يكون المشتري بالخيار في أخذ ما جاوز
الصدقة بحصته من ثمن الكل وذلك تسعة أعشار الكل أو تسعة أعشار ونصف عشر الكل أو يرد البيع لانه لم يسلم
اليه كل ما اشترى والثاني ان شاء أخذ الفضل عن الصدقة بجميع الثمن وان شاء ترك (قال الربيع) وللشافعي
فيه قول ثالث ان الصدقة كلها باطلة من قبل أنه باعه ما لا يملك فلما جعت الصدقة حرام البيع
وحلال البيع بطلت الصدقة كلها (قال الشافعي) ولو قال بائع الحائط الصدقة على لم يلزم البيع المشتري
الا أن يشاء وذلك أن على السلطان أخذ الصدقة من الثمرة التي في يده وليس عليه أن يأخذ بكميتها ثمران
غيرها قال وكذلك الرطب لا يكون ثمر الان للسلطان أن يأخذ عشر الرطب فان صار السلطان الى أن يضمن
عشر رطبه ثمر مثل رطبه لو كان يكون ثمر أو اشترى المشتري بعد هار جوت أن يجوز الشراء فاما ان اشترى
قبل هذا فهو ثمران اشتري من ثمر حائط فيه العشر لما وصفت من أن يؤخذ عشرة رطبا وان من الناس من
يقول يأخذ عشرة ثمران الرطب لانه شريك له فيه فاذا كان هذا هكذا فالبيع وقع على الكل ولم يسلم له وله في أحد

القرين الخبارين أن يأخذ تسعة أعشاره تسعة أعشار الثمن وأورده كله (قال) ومن أصحابنا من أجاز البيع بينهما ما كان قد عرف المتبايعان معا أن الصدقة في الثمرة فالما اشترى هذا وباع هذا الفضل عن الصدقة والصدقة معروفة عندهما (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد عن ابن جريج أن عطاء قال إن بعث ثمرتك ولم تذكر الصدقة أنت ولا يبعك فالصدقة على المتبايع قال إنما الصدقة على الخاطئ قال هي على المتبايع قال ابن جريج فقلت له إن بعته قبل أن يخرص أو بعد ما يخرص قال نعم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد عن ابن جريج أن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة قال في مثل ذلك مثل قول عطاء إنما هي على المتبايع (قال الشافعي) وما قالوا من هذا كما قالوا إنما الصدقة في عين الشيء بعينه فشيء يتحول فيه الصدقة ألا ترى أن رجلا لو ورث أخذت الصدقة من الخاطئ وكذلك لو وهب له ثمره أو تصدق به عليه أو ملكه بوجه من الوجوه (قال) وقد قيل في هذا شيء آخر أن الثمرة إذا وجبت فيها الصدقة ثم باعها فالصدقة في الثمرة والمتبايع بخبر لانه باعه ماله وماله ما كين في أخذ غير الصدقة بحصته من الثمن أو رد البيع (قال) وأما إذا وهبها أو تصدق بها أو ورث الثمرة عن أحد وقد وجبت فيها الصدقة أو لم تجب فيها هذا كله مكتوب في كتاب الصدقات بتفريعه (قال) وقد قال غير من وصفت قوله الصدقة على البائع والبيع جائز والثمره كلها للمتبايع (قال) وإذا كان للوالي أن يأخذ الصدقة من الثمرة فلم تخلص الثمرة كلها وإن قال يعطيه رب الخاطئ ثم أمثلها فقد أحال الصدقة في غير العين التي وجبت فيها الصدقة والعين موجودة (قال) ومن قال هذا القول فالما يقول هو لو وجب عليه في أربعين دينارًا دينار كان له أن يعطى دينارًا مثله من غيرها وكذلك قوله في الماشية وصنوف الصدقة (قال) قول الله عز وجل خذ من أموالهم صدقة يد على أنه إذا كان في المال صدقة والشروط من الصدقة فالما يؤخذ منه لا من غيره فهذا أقول وبهذا اخترت القول الأول من أن البيع لازم فيما لا صدقة فيه وغير لازم فيما فيه الصدقة إذا عرفت عرف البائع والمشتري ما يبيع هذا ويشتري هذا (قال) وإذا سمى البائع للمشتري الصدقة وعرفها فتعدى عليه الوالي فأخذ أكثر من هذا فالوالي كالغاصب فيما جاوز الصدقة والقول فيها كالقول في الغاصب فمن لم يضع الجائحة قال هذا رجل ظلم ماله ولا ذنب على بائعه في ظلم غيره وقد قبض ما ابتاع ومن وضع الجائحة كان إنما يضعها بمعنى أنها غير ثمة القبض يشبه أن يلزمه أن يضع عنه بقدر العدوان عليه ويخبره بعد العدوان في رد البيع أو أخذه بحصته من الثمن لانه لم يسلم اليه كبايعه (قال الشافعي) فإن قال قائل المظلة ليست بجائحة قيل وما معنى الجائحة أليس ما أتلف من مال الرجل والمظلة اتلاف فإن قال قل ما أصاب من السماء قيل أفرايت ما ابتعت فلم أقبضه فأصابه من السماء شيء يتلفه أليس ينفسخ البيع فإن قال بلى قيل فإن أصابه من الأديمين فابا بالخبارين أن أفسخ البيع أو أخذه وأتبع الأديمي بقيته فإن قال نعم قيل فقد جعلت ما أصاب من السماء في أكثر من مقهى ما أصاب من الأديمين أو مثله لأنك فسخته البيع وإن قال إذا ملكته فهو منك وإن لم تقبضه فإذا هلك هلك منك فالثمره قد ابتعتها وقبضتها فهي أولى أن لا توضع عنى بتلف أصابها

(باب في المزابنة)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلًا وبيع الكرم بالزبيب كيلًا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي سعيد الخدري أو أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمحابلة والمزابنة اشتراء التمر بالتمر في رؤس النخل والمحابلة استكراء الأرض بالحنطة (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن

ليلا أنها لا تحتل القسم وأما الطريق التي لا تحتل فلا شفعة فيها ولا بها وأما عرصه الدار تكون محتلة لقسم ولقوم طريق إلى منازلهم فإذا بيع منها شيء ففيه الشفعة (قال) ولولي البيع وأبي الصبي أن يأخذ بالشفعة لمن يلبان إذا كانت غيبطة فإن لم يفعل فإذ أوليا مالهما أخذاهما فإن اشترى شقصا على أنهم جميعا بالخيار فلا شفعة حتى يسلم البائع (قال) ولو كان الخيار للمشتري دون البائع فقد خرج من ملك البائع وفيه الشفعة ولو كان مع الشفعة عرض والثمن واحد فانه يأخذ الشفعة بحصتها من الثمن وعهدة المشتري على البائع وعهدة الشفيع على المشتري (قال المزني رحمه الله) وهذه مسائل أجبت فيها على معنى قول الشافعي رحمه الله

(قال المزني) وإذا تبرأ البائع من عيوب الشفعة ثم أخذها الشفيع كان له الرد على المشتري فإن استحققت من الشفيع رجوع بالثنى على المشتري ورجع المشتري على البائع ولو كان المشتري اشتراها بدنانير بأعيانها ثم أخذها الشفيع بوزنها فاستحققت الدنانير الأولى فالشراء والشفعة باطل لأن الدنانير بعينها تقوم مقام العرض بعينه في قوله ولو استحققت الدنانير الثانية كان على الشفيع بدلها (قال) ولو حط البائع للمشتري بعد التفرق فهو هبة له وليس للشفيع أن يحط (قال المزني) رحمه الله وإذا ادعى عليه أنه اشترى شقصا له فيه شفعة فعليه البينة وعلى المنكر اليمين فإن نكل وحلف الشفيع قضيت له بالشفعة ولو أقام

(١) قوله لانه لا يحل له
أخذه أو رد البيع كذا
بلا اصول التي بايدينا
ولعل في العبارة سقطا
من النسخ فحرره ٥١

علا بئس بالفضل في بعضه على بعض يدايد فلا بأس (قال) فأما الرجل يقول للرجل وعنده سيرة تمر له
أمن لئلا شدة انصبة بعشرين صاعا فإن زادت على عشرين صاعا فلي فإن كانت عشرين ففيه لك وإن
نقصت من عشرين فعلى أتمام عشرين صاعا لأنه هذا لا يتحل من قبل أنه من كل المال بالباطل الذي
وصنت قبل شدة وهذا بالخاطرة والتمار أشبهه وليس من معنى المزابنة بسبيل ليس المزابنة إلا ما وصفت
لا يتجاوز (قال) وهذا بجاعه وهو كاف من ثمره ومن ثمره ما وصفت فأما أن يقول الرجل
للرجل عذقتك أو يطيخك هذا المجموع فما نقص من مائة فعلى تمام مائة مثله وما زاد فلي أو اقطع ثوبك
شدة اقلنس أو سراويلات على قدر كذا فما نقص من كذا وكذا قلنسوة أو سراويل فعلى وما زاد فلي أو
اطحن حنطتك هذه فما زاد على مدد قتي فلي وما نقص فعلى فهذا كله مخالف للمزابنة ومحرم من أنه أكل
المال بالباطل لا شويجارة عن تراض ولا هوشي أعطاه مالك المال المعطى وهو يعرفه فيؤجر فيه أو يحمده
ولا هوشي أعطاه إياه على منفعة فأخذها منه ولا على وجه خير من الوجه المأذون فيه دون غيره الذي هو من
وجوه البر قال ولا بأس بثمر نخلة بثمر عنبه أو بثمر فرسكة كلاهما قد طابت كان ذلك موضوعا بالارض
أو في شجرة أو بعضه موضوعا بالارض إذا خالفه وكان الفضل يحل في بعضه على بعض حالاً وكان يدايد فان
دخلت النسبة فسد أو تفرقا بعد البيع قبل أن يتقابض فسد البيع (قال) وكذلك لا بأس أن يبيع ثمر
نخلة في رأسها بثمر شجرة فرسك في رأسها أو يبيع ثمر نخلة في رأسها بفرسك موضوع في الارض أو يبيع
رطباً في الارض بفرسك موضوع في الارض جزافاً (قال) وجاعه أن يبيع الشيء بغير صفه يدايد كيف
شئت (قال الشافعي) وما كان بصفة واحدة لم يحل الامتلاك كلبا بكيك وزنا بوزن يدايد ولا يتفرقان
حتى يتقابضا ولا يباع منه رطب بياض ولا رطب بيبس رطب الا العرايا خاصة (قال الشافعي) وكذلك
لا يجوز أن يدخل في صفقة شيئاً من الذي فيه الربا في الفضل في بعضه على بعض يدايد ومن ذلك أن
يشترى صبرة بغير مكيلة أو جزافاً بصبرة حنطة مكيلة أو جزافاً مع الحنطة من التمر قليل أو كثير وذلك أن
الصفقة في الحنطة تقع على حنطة وتمر وحنطة التمر غير معرفة من قبل أنها إنما تكون بقيمتها والحنطة
بقيمتها والتمر بالتمر لا يجوز إلا معلوماً كيلاً بكيك (١)

(باب وقت بيع الفاكهة)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله وقت بيع جميع ما يؤكل من ثمر الشجر أن يؤكل من أوله الشيء
ويكون آخره قد قارب أوله كقاربه ثمر النخل بعضه لبعض فإذا كان هكذا حل بيع ثمرته الخارجة فيه مرة
واحدة والشجر منه الثابت الاصل كالنخل لا يخالفه في شيء منه الا في شيء ساذ كره يباع إذا طاب أوله
الكمثرى والسفرجل والارج والموز وغيره إذا طاب منه الشيء الواحد فبلغ أن ينضج بيعت ثمرته تلك كلها
قال وقد بلغني أن التين في بعض البلدان ينبت منه الشيء اليوم ثم يقيم الايام ثم ينبت منه الشيء بعد حتى
يكون ذلك مراراً والقضاء والخرب حتى يبلغ بعضه وفي موضعه من شجر القضاء والخرب ثم يبيع ثمرته فيه شيء
فكان الشجر يتفرق مع ما يخرج فيه ولم يبيع ما لم يخرج فيه فان كان لا يعرف لم يجز بيعه لاختلاط المبيع
منه بغير المبيع فيصير المبيع غير معلوم فيأخذ مشتره كله أو ما حل مما لم يشتره فان بيع وهو هكذا فالبيع
مفسوخ (قال الشافعي) في موضع آخر الا أن يشاء البائع أن يسلم ما زاد على ما باع فيكون قد أعطاه
حقه وزاده قال فينظر من القضاء والخرب في مثل ما وصفت من التين فان كان ببلد يخرج الشيء منه في
جميع شجره فاذا ترك في شجرة لتلاحق صغاره خرج من شجره شيء منه كان كما وصفت في التين ان استطاع
تمييزه جاز ما خرج أولاً ولم يدخل ما خرج بعده في البيع وان لم يستطع تمييزه لم يجز فيه البيع بما وصفت قال
وان حل بيع ثمره من هذا الثمر نخل أو عنب أو قشاة أو خربز أو غيره لم يحل أن تباع ثمرتها التي تأتي بعدها بحال

الشفيع اليئنة أنه
اشترى اخا من فلان
الغائب بألف درهم
فأقام ذلك الذي في يديه
اليئنة أن فلاناً أودعه
اياها قضيت له بالشفعة
ولا يمنع الشراء الرديعة
ولأن رجلين باعا من
رجل شقصا فقال
الشفيع أنا أخذ
ما باع فلان وأدع حصته
فلان فذلك له في قياس
قوله وكذلك لو اشترى
رجلان من رجل
شقصا كان للشفيع
أن يأخذ حصته أيهما

(١) وترجم قبل الصلح
باب المزابنة وفيه قال
الشافعي والمزابنة جنس
من الطعام عرف كيله
اشترى بجنس مثله
مجهول الكيل لأن
النبي صلى الله عليه وسلم
قد نهى عن هذا الامتلاك
بمثل وإذا كان مجهولاً فلا
خير فيه وليس هو مثلاً
بمثل ولا كيلاً بكيك
ولا وزناً بوزن ثم ذكر
بعد ذلك مسائل تتعلق
بالربا اهـ

فان قال قائل ما الجنة في ذلك قلنا لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين ونهى عن بيع الغر ونهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه كان بيع ثمرة لم تخلق بعد أولى في جميع هذا (أخبرنا الرازي) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن جابر قال نهى ابن الزبير عن بيع النخل معاومة قال فإذا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع النخل والتمر بلحاشد يد المرفعة صفرة لأن العاهة قد أتت عليه كان بيع ما لم يرمه شيء قط من قثاء أو خرز أو أدخل في معنى الغر وأولى أن لا يباع مما قد روى في نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعه وكيف يحرم أن يباع قثاء أو خرز حين بدأ قبل أن يطيب منه شيء وقد روى رجل أن يبتاع ولم يخلق قط وكيف أشكل على أحد أنه لا يكون بيع أبدا أولى بالغرمين هذا البيع الطائر في السماء والعبد الأبق والجمل الشارد أقرب من أن يكون الغر فيه أضعف من هذا ولأن ذلك شيء قد خلق وقد يوجده وهذا لم يخلق بعد وقد يخلق فيكون غاية في الكثرة وغاية في القلة وفيما بين الغابتين منازل أورايت أن أصابته الجائحة بأى شيء يقاس بأول حله فقد يكون ثانياه أكثر وثالثه فقد يختلف وتبين فهذا عندنا محرم بمعنى السنة والائثر والقياس عليهما والمعقول والذي يمكن من عيوبه أكثر مما حكيما وفيما حكيما كفاية أن شاء الله تعالى (قال) فكل ما كيل من هذا أو وزن أو بيع عددا كما وصفت في الرطب بالتمر لا يحل التمر منه برطب ولا جزاف منه بكيل ولا رطب برطب عندى بحال ولا يحل إلا بإسباب كى لا بكيل أو ما يوزن وزنا يوزن ولا يجوز فيه عدد بعدد ولا يجوز أصلا إذا كان شيء منه رطب يشتري بصنفه رطب فرسل بفرسل وتين بتين وصنف بصنف فإذا اختلف الصنفان فبعه كيف شئت يدايد جزافا بكيل ورطبا بيباس وقليله بكثيره لا يختلف هو وما وصفت من ثمر النخل والعنب في هذا المعنى ويختلف هو وثمر النخل والعنب في العرايا ولا يجوز في شيء سوى النخل والعنب العربية بما يجوز فيه بيع العرايا من النخل والعنب لا يجوز أن يشتري ثمينة في رأسها عكيلة من التين موضوعا بالأرض ولا يجوز أن يشتري من غير تينة في رأسها ثمر منها بيباس موضوع بالأرض ولا في شجرة أبدا جزافا ولا كيلا ولا بمعنى فان قال قائل فلم لم تجزعه قلت لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن الخرص في التمر والعنب وفيهما أنهما مجتمعان التمر لا حائل دونه يمنع الا حاطة وكان يكون في المكىال مستجمعا كاستجماعه في نبتة كان له معان لا يجمع أحد معانيه شيء سواء وغيره وان كان مجتمع في المكىال فن فوق كثير منه حائل من الورق ولا يحيط البصر به وكذلك الكثرى وغيره وأما الأترج الذي هو أعظمه فلا مجتمع في مكىال وكذلك الخربز والقثاء وهو مختلف الخلق لا يشبههما وبذلك لم مجتمع في المكىال ولا يحيط به البصر احاطة بالعنب والتمر ولا يوجد منه شيء يكون مكىلا يخرص بما في رؤس شجره لغظه وتجا في خلفته عن أن يكون مكىلا فلذلك لم يصلح أن يباع جزافا بشيء منه كما يباع غيره من النخل والعنب اذا خالفه ومن أراد أن يبتاع منه شيئا فليستعريه ابتاعه بغير صنفه ثم استعراه كيف شاء

(باب ما ينبت من الزرع)

(قال الشافعي) رحمه الله كل ما كان من نبات الأرض بعضه مغيب فيها وبعضه ظاهر فأراد صاحبه بيعه لم يجز بيع شيء منه الا الظاهر منه يجز مكانه فأما المغيب فلا يجوز بيعه وذلك مثل الجزر والفجل والبصل وما أشبهه فيجوز أن يباع ورقه الظاهر مقطعا مكانه ولا يجوز أن يباع ما في داخله فان وقعت الصفقة عليه كله لم يجز البيع فيه اذا كان بيع نبات وبيع النبات بيع الإيجاب وذلك لو أجزت بيعه لم أجزه الا على أحد معان اما على ما يجوز عليه بيع العين الغائبة فتلك اذا رآها المشتري فله الخيار في أخذها أو تركها فلو أجزت

شاء ولو زعم المشتري أنه اشتراها بألف درهم فأخذها الشفع بألف ثم أقام البائع المينة أنه باعها بألفين قضى له بألفين على المشتري ولا يرجع على الشفع لأنه مقر أنه استوفى جميع حقه ولو كان الثمن عبدا فأخذ الشفع بقيمة العبد ثم أصاب البائع بالعبد عيبا فله رده ويرجع البائع على المشتري بقيمة الشقص وان استحق العبد بطلت الشفعة ويرجع البائع فأخذ شقصه ولو صالحه من دعواه على شقص لم يجز في قول الشافعي الا أن يقر المدعي عليه بالدعوى فيجوز والشفع أخذ الشفعة بمثل الحق الذي وقع به الصلح ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له مثل ولو أقام رجلان كل واحد منهما بينة أنه اشتري من هذه الدار شقصا وأراد أخذ

البيع على هذا فقلع جزرة أو فجيلة أو بصله فجعلت للمشتري الخيار كنت قد أدخلت على البائع ضرر رافى أن يقطع ما في ركيبه وأرضه التي اشترى ثم يكون له أن يرد من غير عيب فيبطل أكثره على البائع (قال) وهذا بخلاف العبد يشترى غائبا والمتاع وذلك أنهم ما قد يربحان فيصفهما للمشتري من يتق به فيشترى ما ثم يكون له خيار الرؤية فلا يكون على البائع ضرر في رؤية المشتري لهما كما يكون عليه ضرر فيما قلع من زرعه ولو أجزت بيعه على أن لم يكن فيه عيب لزم المشتري كان فيه الصغير والكبير والمختلف الخلقة فكان المشتري اشترى ما لم يروا الزمة ما لم يرض بشرائه قط ولو أجزته على أن يبيعه إياه على صفة موزونة كنت أجزت بيع الصفات غير مضمونة وانما تباع الصفة مضمونة (قال) ولو أسلم اليه في شيء منه موصوف موزون فجاء به على الصفة جاز السلف وذلك أنه مأخوذه بأقبح حيث شاء لا من أرض قد يخطئ زرعها ويصيب فلا يجوز في شيء من هذا بيع الابصفة مضمون موزون أو حتى يقطع فيه االمشتري (قال) ولا يشبه الحوز والبيض وما أشبه هذا لاصلاح له في الارض الابالوغ ثم يخرج فيبقى ما بقي منه ويبيع ما لا يبقى مثل البقل وذلك لاصلاح له الايقانه في قشره وذلك اذا روى قشره استدلل على قدره في داخله وهذا الادلالة على داخله وان روى خارجه قد يكون الورق كبيرا والرأس صغيرا وكبيرا

(باب ما اشترى مما يكون مأكوله داخله)

(قال الشافعي) من اشترى رانجا أو وجوزا أو لوزا أو فستقا أو بيضا فكسره فوجده فاسدا أو مغيبا فأراد رده والرجوع بثمنه ففيها قولان أحدهما أن له أن يرد به والرجوع بثمنه من قبل أنه لا يصل الى معرفة عيبه وفساده وصلاحه الا بكسره واذا كان المقصود قصده بالبيع داخله فبأنه عليه سلطه عليه وهذا قول (قال) ومن قال هذا القول انبغى أن يقول على المشتري المكسر أن يرد القشر على البائع ان كانت له قيمة وان قالت ان كان يستمتع به كما يستمتع بقشر الرانج ويستمتع بما سواه أو يرد (١) فان لم يفعل أقيم قشره فاسدا فكأن القشر قيمة منه ودخله على أنه صحيح وطرح عنه حصه ما لم يرد من قشره من الثمن ويرجع بالباقي ولو كانت حصه القشر سهم ما من ألف سهم منه والقول الثاني أنه اذا كسره لم يكن له رده الا أن يشاء البائع ويرجع بما بين قيمته صحيحا وقيمه فاسدا وبيض الدجاج كله لا قيمة له فاسدا لان قشره ليس فيه منفعة فاذا كسره يرجع بالثمن وأما بيض النعام فلقشرته ثمن فيلزم المشتري بكل حال لان قشرته اربعا كانت أكثر ثمن من داخلها فان لم يرد قشرتها صح حجة يرجع عليه بما بين قيمته غير فاسدة وقيمتها فاسدة وفي القول الاول يرد ها ولا شيء عليه لانه سلطه على كسرها الا أن يكون أفسدها بالكسر وقد كان يقدر على كسر لا يفسد فيرجع بما بين القيمتين ولا يرد ها (قال الشافعي) فاما القثاء والخربز وما رطب فانه يذوقه بشئ دقيق من حديد أو عود فيدخله فيه فيعرف طعمه ان كان مر أو كان الخربز حامضا فله رده ولا شيء عليه في نقبه في القولين لانه سلطه على ذلك أو أكثر منه ولا فساد في القب الصغير عليه وكان يلزم من قال لا يرد الا كما أخذه بأن يقول يرجع بما بين قيمته سالما من الفساد وقيمه فاسدا (قال) ولو كسر ها لم يكن له ردها ويرجع عليه بنقصان ما بين قيمته صحيحا وفسادا ما كان ذلك الفضل الا أن يشاء البائع أن يأخذه مكسورا ويرد عليه الثمن لانه قد كان يقدر على أن يصير اليه طعمه من نقبه صحيحا ليس كالحوز لا يصل الى طعمه من نقبه وانما يصل اليه ريحه لا طعمه صحيحا فاما الدود فلا يعرف بالمذاقة فاذا كسره ووجد الدود كان له في القول الاول رده وفي القول الثاني الرجوع بفضل ما بين القيمتين ولو اشترى من هذا شيئا رطبا من القثاء والخربز فحسبه حتى ضرر وتغير وفسد عنده ثم وجده فاسدا عاراة أو دود كان فيه فان كان فسادا من شيء يحدث مثله عند المشتري فالقول قول البائع في فسادا مع عيبه وذلك مثل البيض يقيم عند الرجل زمانا ثم يجده فاسدا وفساد البيض يحدث والله تعالى أعلم

شخص صاحبه بشفعته فان وقت البيعة فلهذا سبق بالرقبة الشفعة وان لم تؤقت وقتا بطلت الشفعة لانه يمكن أن يكونا اشتريا معا وحلف كل واحد منهما لصاحبه على ما ادعاه ولو أن البائع قال قد بعث من فلان شقصي بألف درهم وأنه قبض الشقص فأنكر ذلك فسلان وادعاه الشفيع فان الشفيع يدفع الالف الى البائع ويأخذ الشقص واذا كان للشقص ثلاثة شفعاء فشهد اثنان على اليم الثالث فان كانا سلما جازت شهادتهما لانهما لا يجزان الى أنفسهما وان لم يكونا سلما تجزئ شهادتهما لانهما ما يجزان الى أنفسهما ما ادعى الشفيع على رجل أنه اشترى الشقص الذي في يديه من صاحبه (١) أو يرد كذا بالاصول ولا يخفى استقامة الكلام بدونها فاعلمها من زيادة التماسا وحرره

اش متحججه

(مسئلة بيع التمتع في سنبله)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ان علي بن معبد روى لنا حديثا عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز بيع التمتع في سنبله اذا ابيض فقال الشافعي ان ثبت الحديث قلنا به فكان الخاص مستخرجا من العام لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر وبيع التمتع في سنبله غرر لانه لا يرى وكذلك بيع الدار والاساس لا يرى وكذلك بيع الصبرة بعضها فوق بعض أجازنا ذلك كما أجاز النبي صلى الله عليه وسلم فكان هذا خاصا مستخرجا من عام وكذلك تجزير بيع التمتع في سنبله اذا ابيض ان ثبت الحديث كما أجازنا بيع الدار والصبرة

(باب بيع القصب والقرط)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء أنه قال في القصب لا يباع الاجزة أو قال صرمة (قال الشافعي) وبهذا نقول لا يجوز أن يباع القرط الاجزة واحدة عند بلوغ الجزاء أو يأخذ صاحبه في جزاءه عند ابتاعه فلا يؤخره مدة أكثر من قدر ما يمكنه جزاءه فيه من يومه (قال الشافعي) فان اشتراه ثابتا على أن يدعه أياما يطول أو يعطل أو غير ذلك فكان يرد في تلك الايام فلا خير في الشراء والشراء مفسوخ لان أصله للبائع وفرعه الظاهر للشري فان كان يطول فيخرج من مال البائع الى مال المشتري منه شيء لم يقع عليه صفقة البيع فيملكه كنت قد أعطيت المشتري ما لم يشتر وأخذت من البائع ما لم يبيع ثم أعطيت منه شيئا مجهولا لا يرى بعين ولا يضبط بصفة ولا يتميز فيعرف ما للبائع فيه مما للمشتري فيفسد من وجوه (قال) ولو اشتراه ليقطعه فتركه وقطعه له ممكن مدة يطول في مثلها كان البيع فيه مفسوخا اذا كان على ما شرط في أصل البيع أن يدعه لما وصفت مما اخلط به من مال البائع مما لا يتميز كالأشترى حنطة جزافا وشرط له أنها ان انهال له عليها حنطة فهي داخله في البيع فانها تلت عليها حنطة للبائع لم يبعها بنفسه البيع فيها لان ما اشترى لا يتميز ولا يعرف قدره مما لم يشتر فيعطى ما اشترى ويبيع ما لم يشتر وهو في هذا كله بائع شيء قد كان ونشيء لم يكن غير مضمون على أنه ان كان دخل في البيع وان لم يكن لم يدخل فيه وهذا البيع مما لا يختلف المسلمون في افساده لان رجلا لو قال أبيعك شيئا أن تبت في أرضي بكذا فان لم تبت أو تبت قليلا لم يملك الثمن كان مفسوخا وكذلك لو قال أبيعك شيئا أن جاءني من تجارتي بكذا وان لم يأت لم يملك الثمن (قال) ولكنه لو اشتراه كما وصفت وتركه غير شرط أياما وقطعه يمكنه في أقل منها كان المشتري منه بالخيار في أن يدعه الفضل الذي له بلا ثمن أو ينقض البيع (قال) كما يكون اذا باعه حنطة جزافا فانها تلت عليها حنطة له فالبايع بالخيار في أن يسلم ما باعه وما زاد في حنطته أو يرد البيع لا خلاط ما باع مما لم يبيع (قال) وما أفسدت فيه البيع فأصاب القصب فيه آفة تلفته في يدي المشتري فعلى المشتري ضمانه بقيمة وما أصابته آفة تنقصه فعلى المشتري ضمان ما نقصته والزرع لبائعه وعلى كل مشتري شراء فاسدا أن يرد كما أخذه أو خيرا مما أخذه وضمانه ان تلف وضمان نقصه ان نقص في كل شيء (١)

(١) (باب المصراة والرد بالعيب وليس في التراجع) وفيه نصوص فن ذلك في باب الاختلاف في العيب من كتاب اختلاف العراقيين لما حكى عن أبي حنيفة لا يكون الخيار فوق ثلاثة أيام بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول من اشترى شاة محفلة فهو بخير النظرين ثلاثة أيام ان شاء ردها ورد معها صاعا من تمر أو صاعا من شعير (قال الشافعي) رحمه الله فلما شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصراة خيار ثلاثة أيام بعد البيع وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه جعل الحبان بن سعد خيار ثلاث فيما ابتاع انهن الى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخيار ولم يجاوزه اذ لم يجاوز رسول الله صلى الله عليه وسلم

الغائب ودفع اليه عنه وأقام عدلين بذلك عليه أخذت نفعه ونفذ الحكم بالبيع على صاحبه الغائب (قال المزني) رحمه الله هذا قول الكوفيين وهو عندى ترك لاصلهم في أنه لا يقضى على غائب وهذا غائب قضى عليه بانه باع وقبض الثمن وأبرأ منه اليه المشتري وبذلك أوجبوا الشفعة للشفيع (قال المزني) رحمه الله ولو اشترى شقصا وهو شفيع فباعا شفيع آخر فقال له المشتري خذها كلها بالثمن أودع وقال هو بل آخذ نصفها كان ذلك له لانه مثله وليس له أن يلزم شفيعه لغيره (قال المزني) ولو شجبه موصحة فسادا فصالحه منها على شقص وهما يعلمان أرض الموصحة كان للشفيع أخذه بالارش ولو اشترى ذمي من ذمي شقصا بخمر أو خنزير وتقابضاهم قام الشفيع وكان نصرانيا أو نصرانية فأسلم ولم يزل مسلما فسواء لاشفعة له في قياس قوله لان الخمر والخنزير لا قيمة لهما

(باب حكم المبيع قبل القبض وبعبده) (١)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباع حتى يقبض الطعام قال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء إلا مثله (قال الشافعي) وبهذا نأخذ فمن ابتاع شيئاً كأنه ما كان فليس له أن يبيعه حتى يقبضه وذلك أن من باع ما لم يقبض فقد دخل في المعنى الذي يروى بعض الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعتاب بن أسيد حين وجهه إلى أهل مكة أنهم هم عن بيع ما لم يقبضوا ورجع ما لم يضمنوا (قال الشافعي) هذا بيع ما لم يقبض ورجع ما لم يضمن وهذا القياس على حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الطعام حتى يقبض ومن ابتاع طعاماً كيلاً فقبضه أن يكله ومن ابتاعه جزأ فقبضه أن ينقله من موضعه إذا كان مثله ينقل وقد روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يبتاعون الطعام جزأ فاقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم من يأمرهم بانتقاله من الموضع الذي ابتاعوه فيه إلى موضع غيره وهذا لا يكون الاثلاً يبيعه قبل أن ينقل (قال الشافعي) ومن ملك طعاماً باجارة فالاجارة بيع من البيوع فلا يبيعه حتى يقبضه ومن ملكه ميراث كان له أن يبيعه وذلك أنه غير مضمون على غيره بثمن وكذلك ما ملكه من وجه غير وجه البيع كان له أن يبيعه قبل أن يقبضه انما لا يكون له بيعه إذا كان مضموناً على غيره بعوض يأخذه منه إذا فات والارزاق التي يخرجها السلطان للناس يبيعهما قبل أن يقبضها ولا يبيعهما الذي يشتريهما قبل أن يقبضها لان المشتريهما لم يقبض وهي مضمونة له على بائعيها بالثمن الذي باعه اياها به حتى يقبضها أو يرد البائع اليه الثمن ومن ابتاع من رجل طعاماً فكتب اليه المشتري أن يقبضه له من نفسه فلا يكون الرجل قابضاً له من نفسه وهو ضامن عليه حتى يقبضه المبتاع أو وكيل المبتاع غير البائع وسواء أشهد على ذلك أو لم يشهد وإذا وكل الرجل الرجل أن يبتاع له طعاماً فابتاعه ثم وكله أن يبيعه له من غيره فهو بقدر لا بد من حتى يبيع له الدين فهو جائز كأنه هو ابتاعه وباعه وان وكله أن يبيعه من نفسه لم يجز البيع من نفسه وان قال قد بعته من غيري فهلك

= وسلم وذلك أن أمره به يشبه أن يكون كالحمل لغايته من قبل أن المضرة قد تعرف تضر بها بعد أول حيلة في يوم وليله وفي يومين حتى لا يشك فيها فلو كان الخيار انما هو يعلم استبانة عيب التصرية أشبه أن يقال له الخيار حتى يعلم أنهم مضرة طال ذلك أو قصر كما يكون له الخيار في العيب إذا علمه بلا وقت طال ذلك أو قصر ومن ذلك في باب العيب من اختلاف العراقيين (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشتري جارية تباها فاصحابها ثم ظهر منها على عيب كان عند البائع كان له ردها لان الوطاء لا ينقصها شيئاً وانما ردها بمثل الحال التي أخذها به وإذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج بالضممان ورأى أن الخدمة كذلك كان الوطاء أقل ضرراً عليه من خدمة أو خراج لو أردته بالضممان وان كانت بكرافاً صاحبها فيما دون الفرج ولم يقبضها فكذلك فان اقتضاهم يمكن له درهم من قبل أنه قد نقصها بذهاب العذرة فلا يجوز أن يردّها ناقصة كالم يمكن يجوز عليه أن يأخذها ناقصة ويرجع بما نقصها العيب الذي دلس له من أصل الثمن الذي أعطى فيها الآن يشاء المشتري أن يحبسها معيبة فلا يرجع بشيء من العيب ولا يعلمه ثبت عن عمرو لا عن علي ولا واحد منهما أنه قال خلاف هذا القول (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشتري الرجل الجارية قد دلس له فيها عيب علمه البائع أو لم يعلمه فسواء في الحكم والبائع آثم في التدليس ان كان عالماً فان حدث بها عند المشتري عيب ثم أطلع على العيب الذي دلس له لم يكن له ردها وان كان العيب الذي حدث بها عنده أقل عيوب الرقيق =

(١) هذه الترجمة من وضع السراج البلقيني قال وهو المترجم عليه بقبض البيع وترجم في هذه البقية تراجم تتعلق بما سبق فسقتها كما ذكرها الربيع اهـ

عنده مجال والمسلم والذي في الشفعة سواء ولا شفعة في عبد ولا أمة ولا دابة ولا مالا يصلح فيه القسم هذا كله قياس قول الشافعي ومعناه وبالله التوفيق

(مختصر القبراض) املاء وما دخل في ذلك من كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه صير ربح ابنه في المال الذي تسلفا بالعراق فربح محافيه بالمدينة فجعله قراضاً عند ما قال له رجل من أصحابه لو جعلته قراضاً ففعل وان عمر رضي الله عنه دفع ما لا قراضاً على النصف (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز القراض

الثن أو هرب المشتري فصدقه البائع فهو كما قال وان كذبه فعليه البيئته أنه قد باعه ولا يكون ضامنا لو هرب المشتري أو أفلس أو قبض الثمن منه فهلك لانه في هذه الحالة أمين (قال الشافعي) ومن باع طعاما من نصراني فباعه النصراني قبل أن يستوفيه فلا يكبله له البائع حتى يحضر النصراني أو وكيله فيكبله لنفسه (قال) ومن سلف في طعام ثم باع ذلك الطعام بعينه قبل أن يقبضه لم يحجز وان باع طعاما بصفة ونوى أن يقبضه من ذلك الطعام فلا بأس لان له أن يقبضه من غيره لان ذلك الطعام لو كان على غير الصفة لم يكن له أن يعطيه منه ولو قبضه وكان على الصفة كان له أن يحبسها ولا يعطيه إياه ولو هلك كان عليه أن يعطيه مثل صفة طعامه الذي باعه (قال) ومن سلف في طعام أو باع طعاما فأحضر المشتري عنده كتابه من بائعه وقال أكتاله لك لم يحجز لانه يبيع طعاما قبل أن يقبض فان قال أكتاله لنفسه وخذه بالكيل الذي حضرت لم يحجز لانه باع كيلا فلا يبرأ حتى يكبله من مشتريه ويكون له زيادته وعليه نقصانه وهكذا روى الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان (١) فيكون له زيادته وعليه نقصانه (قال الشافعي) ومن باع طعاما مضمونا عليه فحل عليه الطعام فجاء بصاحبه الى طعام مجتمع فقال أي طعام رضيت من هذا اشتريت لك فأوفيتك كرهت ذلك له وان رضى طعاما فاشتراه له فدفعه اليه بكيله لم يحجز لانه ابتاعه فباعه قبل أن يقبضه وان قبضه لنفسه ثم كاله له بعد جاز والمشتري له بعد رضاه به أن يرده عليه ان لم يكن من صفته وذلك ان الرضا انما يلزمه بعد القبض (قال الشافعي) ومن حل عليه طعام فلا يعطى الذي له عليه الطعام ثمن طعام يشتري به لنفسه من قبل أنه لا يكون وكيل لنفسه مستوفيا لها قابضا لها منها وليؤكل غيره حتى يدفع اليه ومن اشترى طعاما فخرج من يديه قبل أن يستوفيه بهبة أو صدقة أو قضاه رجلا من سلف أو أسلفه آخر قبل أن يستوفيه فلا يبيعه أحدهم من صار اليه على شيء من هذه الجهات حتى يستوفيه من قبل أنه صار انما يقبض عن المشتري قبض وكيله (قال الشافعي) ومن كان يبيده ثمر فباعه واستثنى شيئا منه بعينه فالبيع واقع على المبيع لا على المشتري والمشتري على مثل ما كان في ملكه لم يبيع قط فلا بأس أن يبيعه صاحبه لانه لم يشتره انما يبيعه على الملك الاول (قال الشافعي) ولا يصلح السلف حتى يدفع المسلف الى المسلف الثمن قبل أن يتفرقا من مقامهما الذي تبايعا فيه وحتى يكون السلف بكيل معلوم بمكيل عامة يدرك علمه ولا يكون بمكيل خاصة ان هلك لم يدرك علمه أو بوزن عامة كذلك وبصفة معلومة جيدة تقى والى أجل معلوم ان كان الى أجل ويستوفي في موضع معلوم ويكون من أرض لا يخطئ مثلها أرض عامة لأرض خاصة ويكون جديدا طعام عام أو طعام عامين ولا يجوز أن يقول أجود

== واذا كان مشتريا فكان له أن يرد بأقل العيوب لان البيع لا يلزمه في معيب الا أن يشاء فكذلك عليه البائع مثل ما كان له على البائع ولا يكون له أن يرد على البائع بعد العيب الذي حدث في ملكه كالم يكن البائع أن يلزمه البيع وفيه عيب كان في ملكه وهذا معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه قضى أن يرد العبد بالعيب ولا يشتري اذا حدث العيب عنده أن يرجع بما نقصها العيب الذي دلس له البائع ورجوعه به كما أصف لك أن تقوم الجارية سالمة من العيب فيقال قيمتها ثم تقوم وبها العيب فيقال قيمتها تسعون وقيمتها يوم قبضها المشتري من البائع لانه يومئذ تم البيع ثم يقال له ارجع بعشر ثمن على البائع كأنما كان قل أو كثر فان اشتراها بثمانين رجع بثمانية وان كان اشتراها بخمسة رجع بخمسة الا أن يشاء البائع أن يأخذها معيبة بلا شيء يأخذها من المشتري فيقال للمشتري سلها ان شئت وان شئت فامسكها ولا ترجع بشيء واذا اشتري الرجلان جارية فوجداهما عيبا فرضى أحدهما بالعيب ولم يرض الآخر فان أبا حنيفة كان يقول ليس لواحد منهما أن يرد حتى يجتمعا على الرجوعا وكان ابن أبي ليلى يقول لا أحدهما أن يرد ==

الافى الدنانير والدراهم التي هي أثمان للأشياء وفيها (قال) وان قارضه وجعل رب المال معه غلامه وشرط أن الربح بينهما وبين العامل والغلام أن لا ينافه وهو جائز وكان لرب المال الثلثان وللعامل الثلث ولا يجوز أن يقارضه الى مدة من المدد ولا يشترط أحدهما درهما على صاحبه وما بقي بينهما أو يشترط أن يوليها سلعة أو على أن يرتفق أحدهما في ذلك بشئ دون صاحبه أو يشترط أن لا يشتري الا من فلان أو لا يشتري السلعة بعينها واحدة أو فحلا أو دواب يطلب ثمر النخل ونتاج الدواب ويحبس رقابها فان فعلا فذلك كاه فاسد فان عمل فيه فله أجر مثله والربح (١) أي صاع البائع وصاع المشتري وأفاد أنه لا يصح بيع المبيع قبل قبضه وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة الا العقار وخص مالك المنح بالطعام عملا بظاهر الخبر كذا في المناوي وغيره كتبه مصححه

ما يكون من الطعام لأنه لا يوقف على حده ولا أردأ ما يكون لأنه لا يوقف على حده فإن الردي يكون بالغرق
وبالسوس وبانقادم فلا يوقف على حده ولا بأس بالسلف في الطعام حالاً وأجلاً إذا حل أن يباع الطعام
بصفة إلى أجل كان مالا أو إلى أن يحل (قال الشافعي) وإن سلف رجل دنائير على طعام إلى أجل معلومة
بعضهم أقبل بعض لم يجز عندي حتى يكون الاجل واحداً وتكون الائتمان متفرقة من قبل أن الطعام الذي
إلى الاجل القريب أكثر قيمة من الطعام الذي إلى الاجل البعيد وقد أجازته غيري على مثل ما أجاز عليه
إتباع العروض المتفرقة وهذا مخالف للعروض المتفرقة لأن العروض المتفرقة تنقسم وهذا إلى أجل
والعروض شيء متفرق وهذا من شيء واحد (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجلان طعاماً مضموناً موصوفاً
حالاً أو إلى أجل فتنظر فأقبل أن يقبض الثمن فالبيع مفسوخ لأن هذا دين بدين (قال الشافعي) وإن اشترى
الرجل طعاماً موصوفاً مضموناً عند الحصاد وقبل الحصاد وبعده فلا بأس وإذا اشترى منه من طعام أرض
بغيره غير موصوف فلا خير فيه لأنه قديماً جيداً أو رديماً (قال) وإن اشتراه منه من الأندرم مضموناً عليه
فلا خير فيه لأنه قديمه لك قبل أن يذريه (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الطعام إلى سنة قبل أن يزرع
إذا لم يكن في زرع بعينه (قال الشافعي) ولا خير في السلف في الفدادين القمح ولا في القرط لأن ذلك
يختلف (قال الشافعي) ومن سلف رجلاً في طعام يحل فأراد الذي عليه الطعام أن يحل صاحب الطعام
على رجل له عليه طعام مثله من بيع ابتاعه منه فلا خير فيه وهذا هو نفس بيع الطعام قبل أن يقبض
ولكنه إن أراد أن يجعله وكيلاً يقبض له الطعام فإن هلك في يديه كان أميناً فيه وإن لم يهلك وأراد أن يجعله

== حصته وإن رضى الآخر بالعيب وبه يأخذ (قال الشافعي) رجه الله وإذا اشترى الرجلان الجارية صفقة
واحدة من رجل فوجد أحدهما عيباً فأراد أحدهما الرد وأراد الآخر التمسك فللذي أراد الرد الرد وللذي أراد
التمسك التمسك لأن موجوداً في بيع الاثنين أنه باع كل واحد منهما النصف فالنصف لكل واحد كالحل
لوبياعه وكالوبياع لأحدهما نصفها وللآخر نصفها ثم وجد أحدهما عيباً كان لكل واحد منهما الرد والنصف
والرجوع بالثمن الذي أخذ منه وكان لكل واحد منهما أن يمسك وإن رد صاحبه ومن ذلك في باب
الاختلاف في العيب من اختلاف العراقيين وإذا اشترى الرجل من الرجل الجارية فباع نصفها ولم يبيع
النصف الآخر ثم وجد بها عيباً قد كان البائع دلسه فإن أباحنيقة كان يقول لا يستطيع أن يرد ما بقي منها ولا
يرجع بما نقصها العيب ويقول رد الجارية كلها كما أخذتها ولا فلاح لك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
يقول يرد ما في يده منها على البائع بقدر ثمنها وكذلك قوله ما في الثياب وفي كل بيع (قال الشافعي) رجه الله
إذا اشترى الرجل من الرجل الجارية أو الثوب أو السلعة فباع نصفها من رجل ثم ظهر منها على عيب دلسه
له البائع لم يكن له أن يرد النصف بحصته من الثمن على البائع ولا يرجع عليه بشيء من نقص العيب من
أصل الثمن فيقال له ردها كلها أو أحبس وانما يكون له أن يرجع بنقص العيب إذا ماتت الجارية أو
أعتقت وصارت لا ترتد بحال أو حدث بها عيب فصار ليس له أن يرد ما عليه بحال فأما إذا باعها
أو باع بعضها وقد يمكن أن يرد ما وإذا أمكن أن يرد ما بحال فيلزم ذلك البائع لم يكن له أن يرد ما ويرجع
بنقص العيب كما لا يكون له أن يمسكها بيده ويرجع بنقص العيب (ومن ذلك في الترجمة المذكورة) وإذا
باع الرجل بيه عابرياً من كل عيب فإن أباحنيقة كان يقول البراءة من ذلك جائزة ولا يستطيع المشتري أن
يرده بعيب كأنما كان ألا ترى أنه لو أبرأه من الشجاج برئ من كل شجة ولو أبرأه من القروح برئ من كل
قرحة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يبرأ من ذلك حتى يسمى العيوب كلها بأسمائها ولم يذكر أن
يضع يده عليها (قال الشافعي) رجه الله وإذا باع الرجل العبد أو شيئاً من الحيوان بالبراءة من العيوب =

والسؤال لربه (قال)
ولو اشتريته أن يشتري
صنفاً موجوداً في الشتاء
والصيف فبما جاز وإذا
سافر كان له أن يشتري
من المال من يكفيه
بعض المؤن من الأعمال
التي لا يملكها العامل
وله النفقة بالمعروف
وإن خرج بمال لنفسه
كانت النفقة على قدر
المالين بالخصص وما
اشترى فله الرد بالعيب
وكذلك الوكيل وإن
اشترى وباع بالدين
فضمن إلا أن يأذن له
وهو مصدق في ذهاب
المال مع عينه وإذا
اشترى من يعتق على
رب المال بأذنه عتق
وإن كان بغير أذنه
فالمشترى ضامن وأما
له والمالك أنما أمره أن
يشتري من يحل له أن
يرجع في بيعه فكذلك
العبد المأذون له في
التجارة يشتري بأبيه
فالشراء مفسوخ لأنه
مخالف ولا مال له (وقال)
في كتاب الدعوى
والبيئات في شراء العبد
من يعتق على مولاه
قولان أحدهما جائز
والآخر لا يجوز (قال
المرزقي) قياس قوله

قضاء جاز (قال) وكذلك لو ابتاع منه طعاما خفل فأحاله على رجل له عليه طعام أسلفه إياه من قبل أن أصل ما كان له عليه بيع والا حاله يبيع منه له بالطعام الذي عليه بطعام على غيره (قال الشافعي) ومن ابتاع طعاما بكيل فصدقه المشتري بكيله فلا يجوز إلى أجل وإذا قبض الطعام فالقول في كيل الطعام قول القابض مع عيینه وان ذكر نقصانا كثيرا أو قليلا أو زيادة قليلة أو كثيرة وسواء اشتراه بالنقد كان أو إلى أجل وانما لم أجز هذا لما وصفت من حديث الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم وإنني ألزم من شرط لرجل شرطا من كيل أو صفة أن يوفيه شرطه بالكيل والصفة فلما شرط له الكيل لم يجز إلا أن يوفيه شرطه فان قال قائل فقد صدقه فلم لا يبرأ كما يبرأ من العيب قيل لو كان تصديقه يقوم مقام الإبراء من العيب فشرط له مائة فوجد فيه واحد لم يكن له أن يرجع عليه بشئ كما يشترط له السلامة فيجد العيب فلا يرجع عليه به إذا أبرأه منه (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل الطعام كيلا لم يكن له أن يأخذه وزنا إلا أن ينقض البيع الأول ويستقبل ببيع بالوزن وكذلك لا يأخذه بكيال إلا بالكيال الذي ابتاعه به إلا أن يكون يكياله بكيال معروف

فإلذني نذهب إليه والله أعلم قضاء عثمان بن عفان أنه يبرأ من كل عيب لم يعلمه ولا يبرأ من عيب علمه ولم يسمه البائع ونقصه عليه وانما ذهبنا إلى هذا تقليدا وإن فيه معنى من المعاني يفارق فيه الحيوان ما سواه وذلك أن ما كانت فيه الحياة فكان يعتري بالصحة والسقم وتحول طبائعه فلما يبرأ من عيب يخفى أو يظهر فإذا خفي على البائع أترأه يبرئه منه وإذا لم يخف عليه فقد وقع اسم العيوب على ما نقصه بقل ويكثر ويصغر ويكبر وتقع التسمية على ذلك فلا يبرئه منه إلا إذا نقصه عليه وإن صح في القياس لولا التقليد وما وصفتنا من مفارقة الحيوان غيره أن لا يبرئه من عيب كان به لم يره صاحبه ولكن التقليد وما وصفتنا أولى بما وصفتنا (وفي أول الترجمة المذكورة) وإذا اشترى الرجل من الرجل الجارية أو الدابة أو الثوب أو غير ذلك فوجد المشتري به عيبا وقال بعته وهذا العيب به وأنكر ذلك البائع فعلى المشتري البينة فان لم يكن له بينة فعلى البائع البين بالله لقد باعه وما هذا العيب به فان قال البائع أنا أرد البين عليه فان أباحني فکان يقول لا أرد البين عليه ولا تخولها عن الموضع الذي وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ايلي يقول مثل قول أبي حنيفة إلا أنه إذا اتهم المدعي رد البين عليه فقال احلف بالله وردها فان أبي أن يحلف لم يقبل منه وقضى عليه (قال الشافعي) رجه الله وإذا اشترى الرجل الدابة أو الثوب أو أي شيء ما كان فوجد المشتري به عيبا فاختلف المشتري والبائع فقال البائع حدث عندك وقال المشتري بل عندك فان كان عيبا يحدث مثله بحال فالقول قول البائع مع عيینه على البت بالله لقد باعه وما هذا العيب به إلا أن يأتي المشتري على دعواه بينة فتكون البينة أولى من البين وإن نكل البائع رد البين على المشتري اتهمناه أو لم نتهمه فان حلف ردنا عليه السلعة بالعيب وإن نكل عن البين لم نرد ما عنه ولم نعطه بنكول صاحبه فقط انما نعطيه بالنكول إذا كان مع النكول عيینه فان قال قائل ما دل على ما ذكرته قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للأنصارين بالايمان فيستحقون به ادم صاحبهم فسكوا ورد الايمان على يهوديرون بها ثم رأى عمر بن الخطاب الايمان على المدعي عليهم الدم يرون بها فسكوا ورددوا على المدعين ولم يعطهم بالنكول شيئا حتى رد الايمان وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم النص المفسرة تدل على سنته المجملة وكذلك قول عمر بن الخطاب وقول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه ثم قول عمر بن الخطاب ذلك جملة دل عليها نص حكم كل واحد منهما والذي قال لانعد وباليمين المدعي عليهم بخالف هذا فيكبر ويحمل الحديث ما ليس فيه وقد وضعنا هذا في كتاب الاقضية واليمين على المتبايعين على البت فيما تدعيان فيه (ومن ذلك في ترجمة بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها من اختلاف العراقيين) قال وإذا باع الرجل جارية

الذي قطع به أن البيع مفسوخ لانه لازمة له (قال الشافعي) فان اشترى المقارض أبا نفسه بمال رب المال وفي المال فضل أولا فضل فيه فسواء ولا يعتق عليه لانه انما يقوم مقام وكيل اشترى لغيره فيعيه جائز ولا يرجع للعامل الا بعد قبض رب المال ماله ولا يستوفيه ربه الا وقد باع أباؤه ولو كان عيلا من الرمح شيئا قبل أن يصير المال إلى ربه كان مشاركا له ولو خسرت حتى لا يبقى الأقل من رأس المال كان فيما بقي شريكا لان من ملك شيئا زائدا ملكه ناقصا (قال) ومتى شاء ربه أخذ ماله قبل العمل وبعده ومتى شاء العامل أن يخرج من القراض خرج منه وإن مات رب المال صار لوارثه وإن رضى ترك المقارض على قراضه والا فقد انقضى قراضه وإن مات العامل لم يكن لوارثه أن يعمل مكانه وبيعه ما كان

بمثل المكيال الذي ابتاعه به فيكون حينئذ انما أخذه بالمكيال الذي ابتاعه به وسواء كان الطعام واحدا أو من طعامين مقتربين وهذا فاسد من وجهين أحدهما أنه أخذه بغير شرطه والآخر أنه أخذه بدلا قد يكون أقل أو أكثر من الذي له والبطل يقوم مقام البيع وأقل ما فيه أنه مجهول لا يدري أهو مثل ماله أو أقل أو أكثر (قال الشافعي) ومن سلف في حنطة موصوفة خلت فأعطاه البائع حنطة خيرا منها بطيب نفسه أو أعطاه حنطة شرأ منها فطابت نفس المشتري فلا بأس بذلك وكل واحد منهما متطوع بالفضل وليس هذا ببيع طعام بطعام ولو كان أعطاه مكان الحنطة شعيرا أو سلتا أو صنفًا غير الحنطة لم يجوز كان هذا ببيع طعام بغيره قبل أن يقبض وهكذا التمر وكل صنف واحد من الطعام (قال الشافعي) ومن سلف في طعام إلى أجل فجعله قبل أن يحل الاجل طيبة به نفسه مثل طعامه أو شرأ منه فلا بأس واستأجعه لئلا يجرى التهمة أبدًا موصوعا في الحكم انما أقضى على الطاهر (قال الشافعي) ومن سلف في قمح فحل الاجل فاراد أن يأخذ دقيقا أو سويقا فلا يجوز وهذا فاسد من وجهين أحدهما اني أخذت غير الذي أسلفت فيه وهو بيع الطعام قبل أن يقبض وان قيل هو صنف واحد فقد أخذت مجهولا من معلوم فبعت مد حنطة بمد

بجارية وقبض كل واحد منهما ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عينا فان أباح حنيفة كان يقول يردها ويأخذ الجارية لان البيع قد انتقض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يردها ويأخذ قيمتها بحجة وكذلك قولهما في جميع الرقيق والحيوان والعروض (قال الشافعي) رحمه الله عنه واذا باع رجل جارية بجمارية وتفاضل ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عينا ردها وأخذ الجارية التي باعها وانتقض البيع بينهما وهكذا جميع الحيوان والعروض وهكذا ان كانت مع أحدهما دراهم أو عرض من العروض وان ماتت الجارية في يدي أحد الرجلين فوجد الآخر عينا بالجارية الحية ردها وأخذ قيمة الجارية الميتة لانها هي الثمن الذي دفع كإردها ويأخذ الثمن الذي دفع واذا اشترى الرجل ببعال غيره بأمره فوجد به عينا فان أباح حنيفة كان يقول يخاصم المشتري ولا يبالى أحضر الأمر أم لا ولا يكلف المشتري أن يحضر الأمر ولا يرى على المشتري بأسا ان قال البائع الأمر قد رضى بالعيب وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري أن يرد السلعة التي بها العيب حتى يحضر الأمر فيخاف ماضى بالعيب ولو كان غائبا بغير ذلك البلد وكذلك الرجل معه مال مضاربة أتى بلادا يتجر بها بذلك المال فان أباح حنيفة كان يقول من اشترى من ذلك شيئا فوجد به عينا فله أن يردّه ولا يستخلف على رضا الأمر بالعيب وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري المضارب أن يرد شيئا من ذلك حتى يحضر رب المال فيخلف بالله ماضى بالعيب وان لم يرد المتاع وان كان غائبا أرايت رجلا أمر رجلا ببيع له متاعا أو سلعة فوجد به المشتري عينا يخاصم البائع في ذلك أو نكفاه أن يحضر الأمر برب المتاع ألا ترى أن خصمه في هذا البائع ولا يكلف أن يحضر الأمر ولا خصومة بينه وبينه وكذلك اذا أمره فاشترى له فهو مثل أمره بالبيع أرايت لو اشترى متاعا ولم يره كان للمشتري الخيار اذا رآه أم لا يكون له خيار حتى يحضر الأمر أرايت لو اشترى عبدا فوجده أعيب قبل أن يقبضه فقال لا حاجة لي فيه أما كان له أن يردّه بهذا حتى يحضر الأمر بل له أن يردّه ولا يحضر الأمر (قال الشافعي) رحمه الله واذا وكل الرجل الرجل أن يشتري له سلعة بعينها أو موصوفة أو دفع اليه ما لا قراضا فاشترى به تجارة فوجد بها عيبا كان له أن يرد ذلك دون رب المال لانه المشتري وليس عليه أن يخلف بالله ماضى رب المال وذلك أنه يقوم مقام المالك فيما اشترى رب المال ألا ترى أن رب المال لو قال ما أرضى ما اشترى لم يكن له خيار فيما ابتاع ولزمه البيع ولو اشترى شيئا فحبا في فيه لم ينتقض البيع وكانت السلعة لرب المال على الوكيل لا على المشتري منه وكذلك تكون التباعة للمشتري على البائع دون رب المال فان ادعى البائع على المشتري رضارب المال حلف على علمه لا على البت

في يديه مع ما كان من ثياب أو أداة السفر وغير ذلك مما قل أو أكثر فان كان فيه فضل كان لوارثه وان كان خسران كان ذلك في المال وان قارض العامل بالمال آخر بغير إذن صاحبه فهو ضامن فان ربح فلصاحب المال شطر الربح ثم يكون للسدي عمل شطره فيما يبقى (قال المزني) هذا قوله قديما وأصل قوله الجديدي المعروف أن كل عقد فاسد لا يجوز وان جوزه حتى يبتدأ بما يصلح فان كان اشترى بعين المال فهو فاسد وان كان اشترى بغير العين فالشراء جائز والربح والخسران للقارض الاول وعليه الضمان وللعامل الثاني أجر مثله في قياس قوله (قال الشافعي) وان حال على سلعة في القراض حول وفيها ربح ففيها قولان أحدهما أن

دقيق ولعل الخنطة مدوثلث دقيق ويدخل السويق في مثل هذا ومن سلف في طعام فحل فسأل الذي حل عليه الطعام الذي له الطعام أن يبيعه طعاما الى أجل ليقبضه اياه فلا خير فيه ان عقدا عقد البيع على هذا من قبل أنا لا نخير أن يعقد على رجل فيما عاك أن يمنع منه أن يصنع فيه ما يصنع في ماله لان البيع ليس بتمام ولو أنه باعه اياه بلا شرط بنقد أو الى أجل فقصاه اياه فلا بأس وهكذا الوبا عه شيأ غير الطعام ولو فو با جميعا أن يكون يقضيه ما يتبع منه بنقد أو الى أجل لم يكن بذلك بأس ما لم يقع عليه عقد البيع (قال الشافعي) وهكذا الواسلفه في طعام الى أجل فلما حل الاجل قال له بعني طعاما بنقد أو الى أجل حتى أقضيل فان وقع العقد على ذلك لم يحز وان باعه على غير شرط فلا بأس بذلك كان البيع نقدا أو الى أجل (قال الشافعي) ومن سلف في طعام فقبضه ثم اشتراه منه الذي قصاه اياه بنقد أو نسيئة اذا كان ذلك بعد القبض فلا بأس لانه قد صار من ضمان القابض و برئ المقبوض منه ولو حل طعامه عليه فقال له اقضني على أن أبيعك فقضاه مثل طعامه أو ذونه لم يكن بذلك بأس وكان هذا موعدا وعده اياه ان شاء وفي له به وان شألم يف ولو أعطاه خيرا من طعامه على هذا الشرط لم يحز لان هذا شرط غير لازم وقد أخذ عليه فضلا لم يكن له والله أعلم

(باب النهي عن بيع الكراخ والسلاح في الفتنة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما أذهب اليه أن كل عقد كان صحيحا في الظاهر لم يطله بتهمة ولا بعادة بين المتبايعين وأجزته بجهة الظاهر وأكره لهما النية اذا كانت النية لو أظهرت كانت تفسد البيع وكما أكره للرجل أن يشتري السيف على أن يقتله ولا يحرم على بائعه أن يبيعه ممن يراه أنه يقتله به فلما لانه قد لا يقتل به ولا أفسد عليه هذا البيع وكما أكره للرجل أن يبيع العنب ممن يراه أنه يعصره خرا ولا أفسد البيع اذا باعه اياه لانه باعه حلالا وقد يمكن أن لا يجعله خرا أبدا وفي صاحب السيف أن لا يقتل به أحدا أبدا وكما أفسد نكاح المتعة ولو نكح رجل امرأة عقدا صحيحا وهو ينوي أن لا يمسه الا يوما أو أقل أو أكثر لم أفسد النكاح انما أفسده أبدا بالعقد الفاسد

(باب السنة في الخيار)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس ببيع الطعام كله جزافا ما يكال منه وما يوزن وما يعبأ كان في وعاء أو غير وعاء الا أنه اذا كان في وعاء فلم ير عينه فله الخيار اذا رآه (قال الربيع) رجع الشافعي فقال ولا يجوز بيع خيار الرؤية ولا بيع الشيء الغائب بعينه لانه قد يتلف ولا يكون عليه أن يعطيه غيره ولو باعه اياه جزافا على الارض فلما انتقل وجده مصبوبا على دكان أو ربوة أو حجر كان هذا نقصا يكون للمشتري فيه الخيار ان شاء أخذه وان شاء رده ولا بأس بشراء نصف الثمار جزافا ويكون المشتري بنصفها شريكا للذي له النصف الآخر ولا يجوز اذا أجزنا الجزاف في الطعام نسيئة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أن يجوز الجزاف في كل شيء من رقيق وما شية وغير ذلك الا أن للمشتري الخيار في كل واحد منهم اذا رآه والرد بالعيب من قبل أن كل واحد منهم غير الآخر والمكيل والموزون من الطعام اذا كان من صنف واحد كذا أن يكون مشتريا (قال) ولا بأس أن يقول الرجل أبتاع منك جميع هذه الصبرة كل اردب بدينار وان قال أبتاع منك هذه الصبرة كل اردب بدينار على أن تزيدني ثلاثة أرباب أو على أن أنقصك منها اردبا فلا خير فيه من قبل أني لا أدري كم قدرها فاعرف الاردب الذي نقص كم هو منها والارادب التي زبدت كم هي عليها (قال الشافعي) ولا خير في أن أبتاع منك جزافا ولا كسلا ولا عددا ولا بيعا كما نأما كان على أن أشتري منك مدابكذا أو على أن تبغني كذا بكذا احضرا كان ذلك أو غائبا مضمونا كان ذلك أو غير مضمون وذلك من

الزكاة على رأس المال والربح وحصه ربح صاحبه ولا زكاة على العامل لان ربحه فائدة فان حال الحل منه قد قوم صار للقارض ربح زكاه مع المال لانه خليط بربحه وان رجعت السلعة الى رأس المال كان لرب المال والقول الثاني أنها تتركى بربحها لحولها لانها لرب المال ولا شيء للعامل في الربح الا بعد أن يسلم الى رب المال ماله (قال المزني) هذا أشبه بقوله لانه قال لو اشتري العامل أباه وفي المال ربح كان له يبعه فلو ملك من أبيه شيأ اعتق عليه وهذا دليل من قوله على أحد قوايه وقد قال الشافعي رحمه الله لو كان له ربح قبل دفع المال الى ربه لكان به شريكا ولو خسر حتى لا يبقى الا قدر رأس المال كان فيما بقي شريكا لان من ملك شيأ زائدا ملكه ناقصا (قال الشافعي رحمه الله)

بيعتين في بيعه ومن أنى إذا اشترت منك عبد اجماعة على أن أبيعك دارا بخمسين فتمن العبد مائة وحصته
 من الخمسين من الدار مجهولة وكذلك ثمن الدار نجسون وحصته من العبد مجهولة ولا خير في الثمن الا معلوما
 (قال الشافعي) وان كان قد علم كسبه ثم انتقص منه شيء قل أو كثر الا أنه لا يعلم مكيلة ما انتقص فلا
 أكره له بيعه جزافا (قال الشافعي) ومن كان له على رجل طعام حالاً من غير بيع فلا بأس أن يأخذه شيئاً
 من غير صنفه اذا تقابضاً من قبل أن يتفرقا من ذهب أو ورق أو غير صنفه ولا أجيزه قبل حلول الاجل بشيء
 من الطعام خاصة فاما بغير الطعام فلا بأس به (قال الشافعي) ومن كان له على رجل طعام من قرض فلا
 بأس أن يأخذ بالطعام من صنفه أجرد أو أردأ أو مثله اذا طابا بذلك نفساً ولم يكن شرطاً في أصل القرض
 وكذلك لا بأس أن يأخذ بالطعام غيره من غير صنفه اثنين بواحد أو أكثر اذا تقابضاً قبل أن يتفرقا ولو كان
 هذا من بيع لم يجز له أن يأخذه من غير صنفه لانه يبيع الطعام قبل أن يقبض فلا بأس أن يأخذه من
 صنفه أجرد أو أردأ قبل محل الاجل أو بعده اذا طاب بذلك نفساً (قال الشافعي) في الرجل يشتري من
 الرجل طعاماً موصوفاً فيحل فيسأله رجل أن يسلفه اياه فإمهره أن يتقاضى ذلك الطعام فاذا صار في يده
 أسلفه اياه أو باعه فلا بأس بهذا اذا كان انما وكا به أن يقبضه لنفسه ثم أحدث بعد القبض السلف أو البيع
 وانما كان أولاً ولا كيلاً له وله منعه السلف والبيع وقبض الطعام من يده ولو كان شرط له أنه اذا تقاضاه أسلفه
 اياه أو باعه اياه لم يكن سلفاً ولا بيعاً وكان له أجر مثله في التقاضى (قال) ولو أن رجلاً جاء الى رجل له زرع
 قائم فقال ولني حصاده ودراسه ثم أكتاله فيكون على سلفاً لم يكن في هذا خير وكان له أجر مثله في الحصاد
 والدراس ان حصده ودرسه واصحاب الطعام أخذوا الطعام من يده ولو كان تطوع له بالحصاد والدراس
 ثم أسلفه اياه لم يكن بذلك بأس وسواء القليل في هذا والكثير في كل حلال وحرام (قال الشافعي) ومن أسلف
 رجلاً طعاماً فشرط عليه خيرا منه أو أزيد أو أنقص فلا خير فيه وله مثل ما أسلفه ان استهلك الطعام فان أدرك
 الطعام بعينه أخذه فان لم يكن له مثل فله قيمته وان أسلفه اياه لا يذكر من هذا شيئاً فأعطاه خيراً منه متطوعاً
 أو أعطاه شراً منه فتطوع هذا بقبوله فلا بأس بذلك وان لم يتطوع واحد منهما فله مثل سلفه (قال
 الشافعي) ولو أن رجلاً أسلف رجلاً طعاماً على أن يقبضه اياه ببلد آخر كان هذا فاسداً وعليه أن يقبضه اياه في
 البلد الذي أسلفه فيه (قال) ولو أسلفه اياه ببلد فلقية ببلد آخر فتقاضاه الطعام أو كان استهلك له طعاماً فسأل
 أن يعطيه ذلك الطعام في البلد الذي لقية فيه فليس ذلك عليه ويقال ان شئت فاقبض منه طعاماً مثل طعامك
 بالبلد الذي استهلكك أو أسلفته اياه فيه وان شئت أخذناه لك الا أن بقيمة ذلك الطعام في ذلك البلد (قال
 الشافعي) ولو أن الذي عليه الطعام دعا الى أن يعطى طعاماً بذلك البلد فامتنع الذي له الطعام لم يجز له
 الطعام على أن يدفع اليه طعاماً مضموناً له ببلد غيره وهكذا كل ما كان له مؤنة (قال الشافعي)
 وانما رأيت له القيمة في الطعام بغصبه ببلد فليتي الغاصب ببلد غيره أنى أزعم أن كل ما استهلك لرجل
 فأدركه بعينه أو مثله أعطيته المثل أو العين فان لم يكن له مثل ولا عين أعطيته القيمة لانها تقوم مقام العين اذا
 كانت العين والمثل عدماً فلما حكمت أنه اذا استهلك له طعاماً بعصر فلقية بمكة أو بمكة فلقية بمصر لم أقض له
 بطعام مثله لان من أصل حقه أن يعطى مثله بالبلد الذي ضمن له بالاستهلاك لما في ذلك من النقص والزيادة
 على كل واحد منهما وما في الحل على المستوفى فكان الحكم في هذا أنه لا عين ولا مثل له أقضى به وأجبره على
 أخذه ففعلته كما لا مثل له فأعطيته قيمته اذا كنت أبطل الحكم له بمثله وان كان موجوداً (قال الشافعي)
 ولو كان هذا من بيع كان الجواب في ذلك أن لا أجبر واحد منهما على أخذه ولا دفعه ببلد غير البلد الذي
 ضمنه وضمن له فيه هذا ولا أجعل له القيمة من قبل أن ذلك يدخله ببيع الطعام قبل أن يقبض وأجبره على أن
 يعطى فيقبضه أو يوكل من يقبضه بذلك البلد أو وجهه فيه أجبلاً فان دفعه اليه الى ذلك الاجل والاحبسته

ومتى شاء رب المال
 أخذ ماله ومتى أراد
 العامل الخروج من
 القراض فذلك له (قال
 المزني رحمه الله) وهذه
 مسائل أجبت فيها على
 قوله وقياسه وبالله
 التوفيق (قال المزني)
 من ذلك لو دفع اليه ألف
 درهم فقال خذها
 فاشتر بها هروياً أو مروياً
 بالنصف كان فاسداً
 لانه لم يبين فان اشترى
 فبأثره أجر مثله وان
 باع فباطل لان البيع
 بغير أمره (قال)
 فان قال خذها قراضاً
 أو مضاربة على ما شرط
 فلان من الربح فلان
 فان علم ذلك فبأثره وان
 جهلاه أو أحدهما
 ففاسد فان قارضه بألف
 درهم على أن تلت ربحها
 للعامسل وما بقي من
 الربح فلتله لرب المال
 وثلاثه للعامل فبأثره لان
 الاجزاء معلومة وان
 قارضه على دنائير
 فحصل في يده دراهم
 أو على دراهم فحصل في

حتى يدفعه اليه أو الى وكيله (قال الشافعي) السلف كله حال سمي له المسلف أجلاً ولم يسمه وإن سمي له
أجلاً ثم دفعه اليه المسلف قبل الاجل جبر على أخذه لانه لم يكن له الى أجل قط الآن يشاء أن يبرئه منه ولو
كان من بيع لم يجبر على أخذه حتى يحل أجله وهذا في كل ما كان يتغير بالمجلس في يدي صاحبه من قبل
أنه يعطيه إياه بالصفة قبل يحل الاجل فيتغير عن الصفة عند محل الاجل فيصير بغير الصفة ولو تغير في يدي
صاحبه جبرناه على أن يعطيه طعاماً غيره وقد يكون يتكلف مؤنة في خزنه ويكون حضور حاجته اليه عند
ذلك الاجل فكل ما كان لخزنه مؤنة أو كان يتغير في يدي صاحبه لم يجبر على أخذه قبل حلول الاجل وكل ما
كان لا يتغير ولا مؤنة في خزنه مثل الدراهم والدنانير وما أشبههما جبر على أخذه قبل محل الاجل (قال
الشافعي) في الشركة والتولية بيع من البيوع محل بما تحل به البيوع ويحرم بما تحرم به البيوع حيث
كان البيع حلالاً فهو حلال وحيث كان البيع حراماً فهو حرام والاقالة فسخ البيع فلا بأس بها قبل
القبض لانها ابطال عقدة البيع بينهما والرجوع الى حالهما قبل أن يتبايعا (قال) ومن سلف رجلاً مائة
دينار في مائة أردب طعاماً الى أجل فحل الاجل فسأله الذي عليه الطعام أن يدفع اليه خمسين أردباً وفسخ
البيع في خمسين فلا بأس بذلك اذا كان له أن يفسخ البيع في المائة كانت الخمسون أولى أن تجوز وإذا
كان له أن يقبض المائة كانت الخمسون أولى أن يقبضها وهذا أبعد ما خلق الله من بيع وسلف والبيع
والسلف الذي نهى عنه أن تنعقد العقدة على بيع وسلف وذلك أن أقول أبيعك هذا أبكذا على أن تسلفني
كذا وحكم السلف أنه حال فيكون البيع وقع بثمن معلوم ومجهول والبيع لا يجوز إلا أن يكون بثمن معلوم
وهذا المسلف لم يكن له قط الاطعام ولم تنعقد العقدة قط الا عليه فلما كانت العقدة صحيحة وكان حلالاً
له أن يقبض طعامه كله وأن يفسخ البيع بينه وبينه في كله كان له أن يقبض بعضه ويفسخ البيع بينه
وبينه في بعض وهكذا قال ابن عباس وسئل عنه فقال هذا المعروف الحسن الجليل (قال الشافعي) ومن
سلف رجلاً دابة أو عرضاً في طعام الى أجل فلما حل الاجل فسأله أن يقبله منه فلا بأس بذلك كانت الدابة
قائمة بعينها أو فائتة لانه لو كانت الاقالة بيعاً للطعام قبل أن يقبض لم يكن له اقالته فيبيعه طعاماً له عليه بدابة
الذي عليه الطعام ولكنه كان فسخ البيع وفسخ البيع ابطاله لم يكن بذلك بأس كانت الدابة قائمة أو مستهلكة
فهى مضمونة وعليه قيمتها اذا كانت مستهلكة (قال الشافعي) ومن أقال رجلاً في طعام وفسخ البيع
وصارت له عليه دنائير مضمونة قايماً له أن يجعلها سلفاً في شيء قبل أن يقبضها كما لو كانت له عليه دنائير سلف
أو كانت له في يديه دنائير ودبعة لم يكن له أن يجعلها سلفاً في شيء قبل أن يقبضها ومن سلف مائة في صنفين
من التمر وسمى رأس مال كل واحد منهما فأراد أن يقبل في أحدهما دون الآخر فلا بأس لان هاتين بيعتان
مفترقتان وإن لم يسم رأس مال كل واحد منهما فهذا بيع أكرهه وقد أجاز غيري فن أجاز لم يجعل له أن
يقبل من البعض قبل أن يقبض من قبل أنهم ما جميعاً صفقة لكل واحد منهما حصّة من الثمن لا تعرف الا
بقيمة والقيمة مجهولة (قال الشافعي) ولا خبر في أن أبيعك تمر بعينه ولا موصوفاً بكذا على أن تبتاع مني
تمر أبكذا وهذا بيعتان فيبيعة لاني لم أملك هذا بثمن معلوم الا وقد شرطت عليك في ثمنه ثمناً غيره فوقع
الصفقة على ثمن معلوم وحصّة في الشرط في هذا البيع مجهولة وكذلك وقعت في البيع الثاني والبيوع
لا تكون الا بثمن معلوم (قال الشافعي) ومن سلف رجلاً في مائة أردب فاقتضى منه عشرة أو أقل أو أكثر
ثم سأله الذي عليه الطعام أن يرد عليه العشرة التي أخذ منه أو ما أخذ وبقيله فان كان متطوعاً بالرد عليه
غبت الاقالة فلا بأس وإن كان ذلك على شرط أني لا أردده عليك إلا أن تفسخ البيع بيننا فلا خير في ذلك ومن
كانت له على رجل دنائير فسلف الذي عليه الدنانير رجلاً غيره دنائير في طعام فسأله الذي له عليه الدنانير أن
يجعل له تلك الدنانير في سلفه أو يجعلها له تولية فلا خير في ذلك لان التولية بيع وهذا بيع الطعام قبل
أن يقبض ودين بدين وهو مكر وفي الاجل والحال (قال الشافعي) ومن ابتاع من رجل مائة أردب طعام

يديه دنائير فعليه بيع
ما حصل حتى يصير
مثل ما رب المال في
قياس قوله واذا دفع
مالاً اقراضاً في مرضه
وعليه ديون ثم مات بعد
أن اشترى وباع ورجع
أخذ العامل ربحه
واقسم الغرماء ما بقى
من ماله وإن اشترى
عبداً وقال العامل
اشترته لنفسى بمالى
وقال رب المال بلى في
القراض بمالى فالقول
قول العامل مع عينه
لانه في يده والاخر
مدع فعليه البينة وإن
قال العامل اشتريته
من مال القراض فقال
رب المال بلى لنفسك
وفيه خسران فالقول
قول العامل مع عينه
لانه مصدق فيما في يديه
ولو قال العامل اشتريت
هذا العبد بجميع الالف
القراض ثم اشتريت
العبد الثاني بتلك
الالف قبل أن أنفد
كان الاول في القراض
والثاني للعامل وعليه

فقبضه منه ثم سأله البائع المرفي أن يقبله منها كليا أو بعضه فلا بأس بذلك وقال مالك لا بأس أن يقبله من الكلي ولا يقبله من البعض (قال الشافعي) ولأن نفر استروا من رجل طعاما فأقاله بعضهم وأبى بعضهم فلا بأس بذلك ومن ابتاع من رجل طعاما كيلا فلم يكله ورضى أمانة البائع في كبله ثم سأله البائع أو غيره أن يشركه فيه قبل كبله فلا خسر في ذلك لأنه لا يكون قابضا حتى يكله وعلى البائع أن يرفيه الكيل فان ذلك في يد المشتري قبل أن يرفيه الكيل فهو مضمون على المشتري بكياله والقول في الكيل قول المشتري مع عينه فان قال المشتري لا أعرف الكيل فالحلف عليه قيل للبائع ادع في الكيل ما شئت فاذا ادعى قيل للمشتري ان صدقته فله في يدك هذا الكيل وان كذبت فان حلفت على شيء تسميه فأنت أحق باليمين وان أبيت فأنت راذل ليمين عليه حلف على ما ادعى وأخذ منه منك (قال الشافعي) الشركة والتولية بيع من البيوع يحصل فيه ما يحصل في البيوع ويحرم فيه ما يحرم في البيوع فمن ابتاع طعاما أو غيره فلم يقبضه حتى أشرك فيه رجلا أو يراه أيا فالشركة باطلة والتولية وهذا بيع الطعام قبل أن يقبض والا فلا فسخ للبيع (قال الشافعي) ومن ابتاع طعاما فأقاله بعضه ونقد عنه ثم سأله أن يقبله من بعضه فلا بأس بذلك (قال الشافعي) ومن سلف رجلا في طعام فاستغلاه فقال له البائع أنا شريكك فيه فليس بجائر (قال الشافعي) ومن باع من رجل طعاما بئنه إلى أجل فقبضه المبتاع وغاب عليه ثم ندم البائع فاستقاله وزاده فلا خير فيه من قبل أن الاقالة ليست ببيع فان أحب أن يحبس دفعه بيعا بذلك فجائر وقال مالك لا بأس به وهو بيع محدث (قال الشافعي) ومن باع طعاما حاضرا بئنه إلى أجل فحل في الأجل فلا بأس أن يأخذ في ذلك الثمن طعاما ألا ترى أنه لو أخذ طعاما فاستحق رجوع بالثمن لا بالطعام وهكذا ان أحاله بالثمن على رجل قال مالك لا خير فيه كله (قال الشافعي) ومن ابتاع بنصف درهم طعاما على أن يعطيه بنصف درهم طعاما حالا أو إلى أجل أو يعطى بالنصف ثوبا أو درهمين أو عرضا فالبيع حرام لا يجوز وهذا من بيعتين في بيعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو باع طعاما بنصف درهم الدرهم (١) نقدا أو إلى أجل فلا بأس أن يعطيه درهمين يكون نصفه له بالثمن ويبتاع منه بالنصف طعاما أو ماشاء اذا تقابضا من قبل أن يتفرقا وسواء كان الطعام من الصنف الذي باع منه أو غيره لان هذه بيعة جديدة ليست في العقدة الاولى (قال الشافعي) واذا ابتاع الرجل من الرجل طعاما بدينار فاقبض الطعام ولم يقبض البائع الدينار ثم اشترى البائع من المشتري طعاما بدينار فقبض الطعام ولم يقبض الدينار فلا بأس أن يجعل الدينار قصاصا من الدينار وليس أن يبيع الدينار بالدينار فيكون دينارين ولكن يرى كل واحد منهما صاحبه من الدينار الذي عليه بالشرط فان كان بشرط فلا خير فيه

(باب بيع الآجال)

(قال الشافعي) وأصل ما ذهب اليه من ذهب في بيع الآجال أنهم روي عن عاتكة بنت أنفع أنها سمعت عائشة أو سمعت امرأة أبي السفر تروي عن عائشة أن امرأة سألتها عن بيع باعته من زيد بن أرقم بكذا وكذا إلى العطاء ثم اشترته منه بأقل من ذلك نقدا فقالت عائشة بئس ما اشتريت وبئس ما ابتعت أخبرني زيد بن أرقم أن الله عز وجل قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب (قال الشافعي) قد تكون عائشة لو كان هذا ثابتا عنها عابت عليها بيعها إلى العطاء لأنه أجل غير معلوم وهذا مما لا يجوز لأنهما عابت عليهما ما اشترت منه بتقد وقد باعته إلى أجل ولو اختلف بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في شيء فقال بعضهم فيه شيء وقال بعضهم بخلافه كان أصل ما ذهب اليه أنا أن أخذ بقول الذي معه القياس والذي معه القياس زيد بن أرقم وجهله هذا أنا لا نثبت مثله على عائشة مع أن زيد بن أرقم لا يبيع إلا ما يراه حلالا ولا يبتاع مثله فلو أن رجلا باع شيئا أو ابتاعه نراه نحن محرما وهو يراه حلالا لم نزعهم أن الله يحبس من

الثنى وانتهى رب المال العامل أن يشتري ويبيع وفي يديه عرض اشتراه فله يبعه وان كان في يديه عين فاشترى فهو منعذ والتمس في ذمته والرجع له والرضيعة عليه وان كان اشترى بالمال بعينه فالشراء باطل في قياس قوله ويتراذان حتى ترجع السلعة إلى الأول فان حلكت فلصاحبها قيمتها على الأول ويرجع بها الأول على الثاني ويتراذان الثمن المدفوع ولو قال العامل ربحت ألفا ثم قال غلظت أو خفت نزع المال مني فكذبت لزمه اقراره ولم ينفعه رجوعه في قياس قوله ولو اشترى العامل أو باع بما لا يتغابن الناس بمثله فباطل وهو للمال

(١) قوله بنصف درهم الدرهم كذا بالاصول وتأمله ولعل لفظ الدرهم زائد من النسخ وحرره اهـ مصححه

ضامن ولو اشترى في
القراض خيرا أو
خنزيرا أو أم ولد ودفع
الثمن فالشراء باطل
وهو لالصال ضامن في
قياس قوله

(المسافة مجموعة
من املاء ومائل
شقي جمعتهما منه لفظا)

(قال الشافعي) رحمه
الله ساقى رسول الله
صلى الله عليه وسلم أهل
خيبر على أن نصف
التمر لهم وكان يبعث
عبد الله بن رباح
فيخرس بينه وبينهم ثم
يقول ان شئتم فلكم
وان شئتم فلي (قال
الشافعي) ومعنى
قوله في الخرس ان
شئتم فلكم وان شئتم
فلي أن يخرص النخل
كاه كاه خرصها مائة
وسق وعشرة أو سق
رطباً ثم يقدر أنها اذا
صارت تمر انقصت
عشرة أو سق فصحت
منها مائة وسق ثم
فيقول ان شئتم دفعت
اليكم النصف الذي

(١) قوله سعه كذا
بالاصل بدون نقط
وحزره كتبه مصححه

عمله شياً فان قال قائل فن أبن القياس مع قول زيد قلت أرأيت البيعة الاولى أليس قد ثبت بها عليه
الثمن تاماً فان قال بلي قيل أرأيت البيعة الثانية أهى الاولى فان قال لا قيل أخفام عليه أن يبيع ماله بنقد
وان كان اشتراه الى أجل فان قال لا اذا باعته من غيره قيل فن حرمه منه فان قال كأنها رجعت اليه
السلعة أو اشترى شيئاً ديناً بأقل منه نقداً قيل اذا قلت كان للماليس هو بكائن لم ينبغ لاحد أن يقبله منك
أرأيت لو كانت المسئلة بحالها فكان باعها بمائة دينار ديناراً واشترى بمائة أو بمائتين نقداً فان قال جائز
قيل فلا بد أن تكون أخطأت كان ثم أو ههنا لأنه لا يجوز له أن يشتري منه مائة دينار ديناراً بمائتين ديناراً نقداً
فان قلت انما اشتريت منه السلعة قيل فهكذا كان ينبغي أن تقول أولاً ولا تقول كان للماليس هو بكائن
أرأيت البيعة الآخرة بالنقد لو انتقضت أليس ردت السلعة ويكون الدين ثابتاً كما هو فتعلم أن هذه البيعة
غير تلك البيعة فان قلت انما اتهمته قلنا هو أقل تهمة على ماله منك فلا تركز عليه ان كان خطأ ثم تحرم
عليه ما أحل الله له لان الله عز وجل أحل البيع وحرم الربا وهذا بيع وليس ربا وقد روى اجازه البيعة الى
العطاء عن غير واحد وروى عن غيرهم خلافه وانما اخترنا أن لا يباع اليه لان العطاء قد يتأخر ويتقدم
وانما الآجال معلومة بأيام موقوتة وأهله وأصلها في القرآن قال الله عز وجل يسألونك عن الاهلة قل هي
مواقيت للناس والحج وقال تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وقال عز وجل فعدة من أيام أخر فقد
وقت بالاهلة كما وقت بالعدة وليس العطاء من مواقيت تبارك وتعالى وقد يتأخر الزمان ويتقدم و ليس
تستأخر الاهلة أبداً أكثر من يوم فاذا اشترى الرجل من الرجل السلعة فقبضها وكان الثمن الى أجل فلا بأس
أن يبتاعها من الذي اشتراها منه ومن غيره بنقد أقل أو أكثر مما اشتراها به أو يدين كذلك أو عرض من
العروض ساوى العرض ماشاء أن يساوى وليست البيعة الثانية من البيعة الاولى بسبيل ألا ترى انه كان
للمشتري البيعة الاولى ان كانت أمة أن يصيبها أو يهبها أو يعقها أو يبيعها من شاء غير بيعه بأقل أو أكثر مما
اشترى به نسيئة فاذا كان هكذا فن حرمها على الذي اشتراها وكيف يتوهم أحد وهذا انما تملكها ملكاً
جديداً بمن لهما بالذنانير المتأخرة ان هذا كان غنائماً للذنانير المتأخرة وكيف ان جازها ذاعلى الذي باعها لا يجوز
على أحد لو اشتراها (قال الشافعي) المأكول والمشروب كاه مثل الدنانير والدرهم لا يحتفلان في شيء
واذا باعت منه صنفاً بصفه فلا يصلح الامتلاء بمثل يدا بيد ان كان كيلاً فكيل وان كان وزناً فوزن كما لا تصلح
الدنانير بالدنانير الا يدا بيد وزناً فوزن ولا تصلح كيلاً بكيل واذا اختلف الصنفان منه فلا بأس بالفضل في
بعضه على بعض يدا بيد ولا خيرة فيه نسيئة كما يصلح الذهب بالورق متفاضلاً ولا يجوز نسيئة واذا اختلف
الصنفان فجاز الفضل في أحدهما على الآخر فلا بأس أن يشتري منه جزافاً بجزاف لان أكثر ما في الجزاف
أن يكون متفاضلاً والتفاضل لأبأس به واذا كان شيء من الذهب أو الفضة أو الماء كقول أو المشروب
فكان الآدميون يصنعون فيه صنعة يستخرجون بها من الاصل شيئاً يقع عليه اسم دون اسم فلا خيرة في
ذلك الشيء بشيء من الاصل وان كثرت الصنعة فيه كما لو أن رجلاً عمد الى دنانير فجعها طستاً أو قبة أو حلماً
ما كان لم تجز بالدنانير أبداً الا وزناً فوزن وكما لو أن رجلاً عمد الى تمر فشاها في شن أو جرة أو غيرها نزع نواه أو لم
ينزعه لم يصلح أن يباع بالتمر وزناً فوزن لان أصاهما الكيل والوزن بالوزن قد يختلف في أصل الكيل فكذلك
لا يجوز حنطة بدقيق لان الدقيق من الحنطة وقد يخرج من الحنطة من الدقيق ما هو أكثر من الدقيق الذي
يبيع بها وأقل ذلك أن يكون مجهولاً لمعلوم من صنف فيه الربا وكذلك حنطة بسويق وكذلك حنطة بخبز
وكذلك حنطة بغالوزج ان كان نشاء سعه (١) من حنطة وكذلك دهن سمسم بسمسم وزيت بزيتون لا يصلح
هذا لما وصفت وكذلك لا يصلح التمر المنشور بالتمر المكبوس لان أصل التمر الكيل (قال الشافعي) واذا باعت
شيئاً من الماء كقول أو المشروب أو الذهب أو الورق بشيء من صنفه فلا يصلح الامتلاء بمثل وأن يكون ما باعت

ليس لكم الذي أنا فيه
قيم لاهله على أن تضمنوا
لي خسين وسقائهم من
تمر يسميه ويصفه ولكم
أن تأكلوها وتبيعوها
رطباً كيف شئتم وإن
شئتم فلي أن أكون
هكذا مثلكم وتسلون
إلى نصفكم وأضمن
لكم هذه المكيلة
(قال الشافعي) رحمه
الله وإذا ساقى على
التخل أو العنب بجزء
معلوم فهي المساقاة
التي ساقى عليها رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وإذا دفع إليه أرضاً
بيضاء على أن يزرعها
المسد فوعدة إليه فما
أخرج الله منها من شيء
فله جزء معلوم فهذه
المخارة التي نهى عنها
رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم ترد إحدى
الستين بالأخرى
فالمساقاة جائزة بما
وصفت في التخل والكرم
دون غيرهما لأنه عليه
الصلاة والسلام أخذ
صدقة عمرتهم ما بالحرص

(١) حدها كذا بالأصل

بدون نقط وحرره كتيبه

مصححه

منه صنفوا واحداً جديلاً أو رديئاً ويكون ما اشترت منه صنفوا واحداً ولا يتألى أن يكون أجوداً وأردأماً اشترته
به ولا خير في أن يأخذ خسين ديناراً مروانية وخسين (١) حدها بمائة هاشمية ولا بمائة غيرهما وكذلك لا خير في
أن يأخذ صاع ردي وصاع لون بصاعي صيخاني وإنما كرهت هذا من قبل أن الصفقة إذا جعت شيئين مختلفين
فكل واحد منهما مبيع بمحضته من الثمن فيكون ثمن صاع البردي بثلاثة دنانير وثمان صاع اللون ديناراً وثمان
صاع الصيخاني يسوي دينارين فيكون صاع البردي بثلاثة أرباع صاع الصيخاني وذلك صاع ونصف وصاع
اللون ربع صاع الصيخاني وذلك نصف صاع صيخاني فيكون هذا التمر بالتمر متفاضلاً وهكذا إذا كان الذهب
والورق وكل ما كان فيه الرأب في التفاضل في بعضه على بعض (قال الشافعي) وكل شيء من الطعام يكون
رطباً بميس فلا يصلح منه رطب يباس لأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرطب بالتمر فقال أينقص
الرطب إذا يبس فقال نعم فنهى عنه فنظر في المتعقب فكذلك ننظر في المتعقب فلا يجوز رطب برطب لأنهما
إذا اتيسبا اختلف نقصهما فكانت فيهما الزيادة في المتعقب وكذلك كل مأ كولا لا يبس إذا كان مما يبس
فلا خير في رطب منه برطب كيلاً بكيل ولا وزن بالوزن ولا عدد بالعدد ولا خير في أترجة بأترجة ولا بطيخة ببطيخة
وزناً ولا كيلاً ولا عدد إذا اختلف الصنفان فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض ولا خير فيه نسبته ولا
بأس بأترجة ببطيخة وعشر بطيخات وكذلك ما سواهما فإذا كان من الرطب شيء لا يبس بنفسه أبداً مثل
الزيت والسمن والعسل واللبن فلا بأس ببعضه على بعض إن كان مما يوزن فوزناً وإن كان مما يكيل فكيلاً
مثلاً بمثل ولا تفاضل فيه حتى يختلف الصنفان ولا خير في التمر بالتمر حتى يكون ينتهي ببسه وإن انتهى ببسه
الآن بعضه أشد انتفاعاً من بعض فلا يضره إذا انتهى ببسه كيلاً بكيل (قال الشافعي) وإذا كان منه شيء
مغيب مثل الحوز واللوز وما يكون مأ كوله في داخله فلا خير في بعضه ببعض عدداً ولا كيلاً ولا وزن إذا اختلف
اختلف فلا بأس به من قبل أن مأ كوله مغيب وإن قشره يختلف في الثقل والخفة فلا يكون أبداً إلا
مجهولاً بمجهول فإذا كسر فخرج مأ كوله فلا بأس في بعضه ببعض إذا لم يبدأ بمثل مثلاً بمثل وإن كان كيلاً فكيلاً
وإن كان وزنًا فوزناً ولا يجوز الخبز بعضه ببعض عدداً ولا وزنًا ولا كيلاً من قبل أنه إذا كان رطباً فقد
يبس فينقص وإذا انتهى ببسه فلا يستطيع أن يكيل وأصله الكيل فلا خير فيه وزناً ولا كيلاً ولا وزن إلى
الكيل (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وأصل الوزن والكيل بالحجاز فكل ما وزن على عهد النبي صلى الله
عليه وسلم فأصله الوزن وكل ما كيل فأصله الكيل وما أحدث الناس منه مما يخالف ذلك رد إلى الأصل
(قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل تمر الخلة أو التخل بالحنطة فتقايض فلا بأس بالبيع لأنه لا أجل فيه وإن
أعد القبض في رؤس التخل قبضاً كما أعد قبض الجزاف قبضاً إذا خلى المشتري بينه وبينه لا حائل دونه فلا
بأس فإن تركته أنا فالترك من قبلي ولو أصيب كان على لاني قابض له ولو أني اشتريته على أن لا أقبضه إلى
غداً أو أكثر من ذلك فلا خير فيه لاني إنما اشتريت الطعام بالطعام إلى أجل وهكذا اشتراؤه بالذهب والفضة
لا يصلح أن اشتريه بهما على أن أقبضه في غداً أو بعد غداً لأنه قد أتى غداً أو بعد غداً فلا يوجد ولا خير في اللبن
الحليب باللبن المضروب لأن في المضروب ماء فهو ماء ولبن ولو لم يكن فيه ماء فخرج زبد لم يجز بلين لم يخرج
زبد لأنه قد أخرج منه شيء هو من نفس جسده ومنفعته وكذلك لا خير في تمر قد عصر وأخرج صفوه ثم لم
يخرج صفوه كيلاً بكيل من قبل أنه قد أخرج منه شيء من نفسه وإذا لم يغير عن خلقته فلا بأس به (قال
الشافعي) ولا يجوز اللبن باللبن إلا مثلاً بمثل كيلاً بكيل إذا لم يبدأ ولا يجوز إذا خلط في شيء منه ماء بشيء قد خلط
فيه ماء ولا بشيء لم يخلط فيه ماء لأنه ماء ولبن بلين مجهول واللبان مختلف فيجوز لبن الغنم بلين الغنم الضأن
والعز وليس ابن الظباء منه ولبن البقر بلين الجواميس والعزاب وليس ابن البقر الوحش منه ويجوز لبن
الابل بلين الابل العزاب والبخت وكل هذا صنف الغنم صنف والبقر صنف والابل صنف وكل صنف غير
صاحبه فيجوز بعضه ببعض متفاضلاً إذا لم يبدأ ولا يجوز نسبته ويجوز أن يسيه بوحشية متفاضلاً وكذلك لحومه

مختلفة يجوز الفضل في بعضها على بعض يدايد ولا يجوز نسيئة ويجوز رطب يابس اذا اختلف ورطب
 برطب ويابس يابس فاذا كان من هاتين من صنف واحد مثل لحم غنم بلحم غنم لم يجوز رطب برطب ولا رطب
 يابس وجاز اذا يابس فانه يابس به بعضه ببعض وزنا والسمن مثل اللبن (قال الشافعي) ولا خير في مذبد
 ومدلين بمد زبد ولا خير في جبن بلبن لانه قد يكون من اللبن جبن الا ان يختلف اللبن والجبن فلا يكون به
 بأس (قال الشافعي) واذا اخرج زبد اللبن فلا بأس بان يباع بزبد وسمن لانه لا زبد في اللبن ولا سمن واذا لم
 يخرج زبد فلا خير فيه بسمن ولا زبد ولا خير في الزيت الامثله مثل يدايد اذا كان من صنف واحد
 فاذا اختلف فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يدايد ولا خير فيه نسيئة ولا بأس بزيت الزيتون بزيت
 الفجل وزيت الفجل بالشيرق متفاضلا (قال الشافعي) ولا خير في خل العنب بخل العنب الاسواء ولا بأس
 بخل العنب بخل التمر وخل القصب لان اصوله مختلفة فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض واذا كان خل
 لا يوصل اليه الا بالماء مثل خل التمر وخل الزبيب فلا خير فيه بعضه ببعض من قبل ان الماء يكثر ويقل ولا
 بأس به اذا اختلف والنبيد الذي لا يسكر مثل الخحل (قال الشافعي) ولا بأس بالشاة الحية التي لا لبن فيها
 حين تباع باللبن يدايد ولا خير فيها ان كان فيه اللبن حين تباع باللبن لان اللبن الذي فيها حصة من اللبن الموضوع
 لا تعرف وان كانت مذبوحة لا لبن فيها فلا بأس بها بلبن ولا خير فيها مذبوحة بلبن الى اجل ولا بأس بها فاقاة
 لا لبن فيها بلبن الى اجل لانه عرض بطعام ولان الحيوان غير الطعام فلا بأس بما سميت من اصناف الحيوان
 بأي طعام شئت الى اجل لان الحيوان ليس من الطعام ولا مما فيه ربا ولا بأس بالشاة للذبح بالطعام الى اجل
 (قال الشافعي) ولا بأس بالشاة باللبن اذا كانت الشاة لا لبن فيها من قبل انها حينئذ بمنزلة العرض بالطعام
 والمأكول كل ما كلبه بنو آدم ونداء وابه حتى الاهليلج والصبر فهو بمنزلة الذهب والذهب والورق بالذهب
 وكل ما لم يأكله بنو آدم وأكله البهائم فلا بأس ببعضه ببعض متفاضلا يدايد والى اجل معلوم (قال
 الشافعي) والطعام بالطعام اذا اختلف بمنزلة الذهب بالورق سواء يجوز فيه ما يجوز فيه ويحرم فيه ما يحرم
 فيه (قال الشافعي) واذا اختلف أجناس الحيتان فلا بأس ببعضها ببعض متفاضلا وكذلك لحم الطير
 اذا اختلف أجناسها ولا خير في اللحم الطري بالمالح والمطبوخ ولا يابس على كل حال ولا يجوز الطري
 بالطري ولا يابس بالطري حتى يكونا يابسين أو حتى تختلف أجناسهما فيجوز على كل حال كيف كان
 (قال الربيع) ومن زعم أن البهائم من الحمام فلا يجوز لحم البهائم بلحم الحمام متفاضلا ولا يجوز الا يدايد
 مثله مثل اذا انتهى يسه وان كان من غير الحمام فلا بأس به متفاضلا (قال الشافعي) ولا يباع اللحم
 بالحيوان على كل حال كان من صنفه أو من غير صنفه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن
 سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان باللحم (قال الشافعي) أخبرنا
 مسلم عن ابن جريج عن القاسم بن أبي بزة قال قدمت المدينة فوجدت جزورا قد جرت فجزئت أجزاء كل
 جزء منها بعنا فارتأت أن أبتاع منها جزأ فقال لي رجل من أهل المدينة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
 أن يباع حي ميت فسألت عن ذلك الرجل فأخبرت عنه خيرا قال أخبرنا ابن أبي يحيى عن صالح مولى التوأمة
 عن ابن عباس عن أبي بكر الصديق أنه كره بيع الحيوان باللحم (قال الشافعي) سواء كان الحيوان يؤكل
 لحمه أو لا يؤكل (قال الشافعي) سواء اختلف اللحم والحيوان أو لم يختلف ولا بأس بالسلف في اللحم اذا
 دفعت ما سلفت فيه قبل أن تأخذ من اللحم شيئا وتسمى اللحم ماهو والسمانة والموضع والاجل فيه فان تركت
 من هذا شيئا لم يجز ولا خير في أن يكون الاجل فيه الا واحدا فاذا كان الاجل فيه واحدا ثم شاء أن يأخذ منه
 شيئا في كل يوم أخذه وان شاء أن يترك ترك (قال الشافعي) ولا خير في أن يأخذ مكان لحم ضأن قد حل لحم
 بقرا لان ذلك يبيع الطعام قبل أن يستوفى (قال الشافعي) ولا خير في السلف في الرؤس ولا في الجلود من قبل

وغيرهما مجتمع بائن من
 شجره لا حائل دونه يمنع
 احاطة الناظر اليه
 وغيره مما متفرق بين
 أضعاف ورق لا يحاط
 بالنظر اليه فلا يجوز
 المساقاة الاعلى النخل
 والكرم وتجوز المساقاة
 سنين واذا ساقاه على
 نخل وكان فيه بياض
 لا يوصل الى عمله الا
 بالدخول على النخل
 وكان لا يوصل الى سقيه
 الا بشرك النخل في
 الماء فكان غير متميز
 جاز أن يساق عليه مع
 النخل لا منفردا وحده
 ولو لا الخبر فيه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه
 دفع الى أهل خيبر
 النخل على أن لهم
 النصف من النخل
 والزرع وله النصف
 وكان الزرع كما وصفت
 بين ظهرا في النخل لم
 يجز ذلك وليس للساق
 في النخل أن يزرع
 البياض الا باذن ربه
 فان فعل فكمن زرع
 أرض غيره ولا تجوز

أن لا يوقف البلود على ذرع وان خلقتها مختلف فتباين في الرقة والغلط وأنها لا تستوى على كسل ولا وزن ولا يجوز السلف في الرأس لانها لا تستوى على وزن ولا تضبط بصفة فتجوز كما تجوز الحيوانات المعروفة بالصفة ولا يجوز أن تشتري الا يد ابيد (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الطرى من الحيتان ان ضبط بوزن وصفة من صغر وكبر وجنس من الحيتان مسمى لا يختلف في الحال التي يحل فيها فان أخطأ من هذا شيئاً لم يجز (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الحيوان كله في الرقيق والمماشية والطيور اذا كان تضبط صفته ولا يختلف في الحين الذي يحل فيه وسواء كان مما يستحب أو مما لا يستحب فاذا حل من هذا شيء وهو من أي شيء ابتاع لم يجز صاحبه أن يبيعه قبل أن يقضه ولا يصرفه الى غيره ولكنه يجوز له أن يقبل من أصل البيع ويأخذ الثمن ولا يجوز أن يبيع الرجل الشاة ويستثنى شيئاً منها جلد ولا غيره في سفر ولا حضر ولو كان الحديث ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في السفر أجزاء في السفر والحضر (قال الشافعي) فان تباع على هذا فالبيع باطل وان أخذ ما استثنى من ذلك وفات رجع البائع على المشتري فأخذ منه قيمة اللحم يوم أخذه (قال الشافعي) ولا خير في أن يسلف رجل في لبن غنم بأعيانهم اسمى الكيل أو لم يسمه كما لا يجوز أن يسلف في طعام أرض بعينها فان كان اللبن من غنم بغير أعيانها فلا بأس وكذلك ان كان الطعام من غير أرض بعينها فلا بأس (قال) ولا يجوز أن يسلف في لبن غنم بعينها الشهر ولا أقل من ذلك ولا أكثر بكيل معلوم كما لا يجوز أن يسلف في ثمر حائط بعينه ولا زرع بعينه ولا يجوز السلف بالصفة الا في الشيء المأمون أن ينقطع من أيدي الناس في الوقت الذي يحل فيه ولا يجوز ان يباع لبن غنم بأعيانهم شهر ا يكون للمشتري ولا أقل من شهر ولا أكثر من قبل أن الغنم يقل لبنها ويكثر وينفذ وتأى عليه الا فقه وهذا بيع مالم يخلق قط وبيع ما اذا خلق كان غير موقوف على حده بكيل لانه يقل ويكثر وبغير صفة لانه يتغير فهو حرام من جميع جهاته وكذلك لا يحل بيع المقائي بطونا وان طاب البطن الاول لان البطن الاول وان رى فجعل يبيعه على الانفراد فما بعده من البطون لم يبر وقد يكون قليلا فاسدا ولا يكون وكثيرا جديدا وقليلا معيبا وكثيرا بعضه أكثر من بعض فهو محرم في جميع جهاته ولا يحل البيع الاعلى عين براها صاحبها أو يبيع مضمون على صاحبه بصفة يأتي بها على الصفة ولا يحل بيع ثالث (قال الشافعي) ولا خير في أن يشتري الرجل البقرة ويستثنى حلابها لان ههنا بيعا حراما وكراء (قال الشافعي) ولا خير في أن يشتري الرجل من الرجل الطعام الحاضر على أن يوفيه اياه بالبلد ويحمله الى غيره لان هذا فاسد من وجوه ما أحدها اذا استوفاه بالبلد خرج البائع من ضمانه وكان على المشتري حمله فان هلك قبل أن يأتي البلد الذي حمله اليه لم يدركم حصه البيع من حصه الكراء فيكون الثمن مجهولا والبيع لا يحل ثمن مجهول فاما أن يقول هو من ضمان الحامل حتى يوفيه اياه بالبلد الذي شرط له أن يحمله اليه فقد زعم أنه انما اشتراه على أن يوفيه ببلد فاستوفاه ولم يخرج البائع من ضمانه ولا أعلم بائعا يوفى رجلا ببيع الاخر ج من ضمانه ثم ان زعم أنه مضمون ثانية فبأي شيء ضمن بسلف أو يبيع أو غضب فهو ليس في شيء من هذه المعاني فان زعم أنه ضمن بالبيع الاول فهذا شيء واحد يبيع مرتين وأوفى مرتين والبيع في الشيء الواحد لا يكون مقبوضا مرتين (قال الشافعي) ولا خير في التحري في كل شيء كان فيه الربا في الفضل بعضه على بعض واذا اشترى الرجل السم أو الزيت وزنا بطر فوفيه فان شرط الطرف في الوزن فلا خير فيه وان اشتراه وزنا على أن يفرغها ثم يزن الطرف فلا بأس وسواء الحديد والفخار والرقاق (قال الشافعي) ومن اشترى طعاما براه في بيت أو حفرة (١) أو هري أو طاقة فهو سواء فاذا وجد أسفله متغيرا عمار أي أعلاه فله الخيار في أخذه أو تركه لان هذا عيب وليس يلزمه العيب الا أن يشاء كثر ذلك أو قل (قال الشافعي) نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يسد وصلحها فاذا كان الحائط للرجل وطلعت الثريا واشتدت النوات واجتر

المسافة الا على جزء معلوم قل ذلك أو كثر وان ساقاه على أن له ثمر ثنلات بعينها من الحائط لم يجز وكذلك لو اشترط أحدهما على صاحبه صاعا من تمر لم يجز وكان له أجره مثله فيما عمل ولودخل في التخل على الاجارة بان عليه أن يعمل ويحفظ بشئ من التمر قبل يبدو صلاحه فالاجارة فاسدة وله أجر مثله فيما عمل وكل ما كان فيه مستزاد في الثمر من اصلاح الماء وطريقه وتصريف الجريد وإبار التخل وقطع الحشيش المضرب بالتخل ونحوه جاز شرطه على العامل فأما شد الخطار فليس فيه مستزاد ولا صلاح في الثمرة فلا يجوز شرطه على العامل

(١) قوله أو هري بضم الهاء وسكون الراء المهملة بيت كبير ضخم يجمع فيه طعام السلطان كما في اللسان كتبه

مكتوبه

بعضه أو اوصف رجل يبيعه على أن يتركه إلى أن يحدوا الم يظهر ذلك في الحائط لم يحل بيعه وإن ظهر ذلك فيما حوله لأنه غير ماحوله وهذا إذا كان الحائط نخلا كله ولم يختلف النخل فأما إذا كان نخلا وعنه أو نخلا وغيره من الثمر فبداصلا ح صنف منه فلا يجوز أن يباع الصنف الآخر الذي لم يبدصلا ح ولا يجوز شراء ما كان المشتري منه تحت الأرض مثل الجزر والبصل والفجل وما أشبه ذلك ويجوز شراء ما ظهر من ورقه لأن المغيب منه يقل ويكثر ويكون ولا يكون ويصغر ويكبر وليس بعين ترى فيجوز شراءه ولا مضمون بصفة فيجوز شراءه ولا عين غائبة فإذا ظهرت لصاحبها كان له الخيار ولا أعلم البيع يخرج من واحدة من هذه الثلاث (قال الشافعي) وإذا كان في بيع الزرع قائما خبر ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أجازته في حال دون حال فهو جائز في الحال التي أجازها فيها وغير جائز في الحال التي تخالفه وإن لم يكن فيه خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز بيعه على حال لأنه مغيب يقل ويكثر ويفسد ويصلح كالأيجوز ببيع حنطة في جراب ولا غرارة وهما كانا أولى أن يجوزاً منه ولا يجوز ببيع القصيل الأعلى أن يقطع مكانه إذا كان القصيل مما يستخلف وإن تركه انتقض فيه البيع لأنه يحدث منه ما ليس في البيع وإن كان القصيل مما لا يستخلف ولا يزيد لم يجز أيضا بيعه الأعلى أن يقطع مكانه فإن قطعه أو نتفه فذلك له وإن لم ينتفه فعليه قطعه إن شاء رب الأرض والثمره له لأنه اشتري أصله ومتى ما شاء رب الأرض أن يقطعه عنه قلعه وإن تركه رب الأرض حتى تطيب الثمرة فلا بأس وليس للبائع من الثمرة شيء (قال) وإذا ظهر القرط أو الحب فاشتراه على أن يقطعه مكانه فلا بأس وإذا اشترط أن يتركه فلا خير فيه وإذا اشترى الرجل ثمرة لم يبدصلا حها على أن يقطعها فالبيع جائز وعليه أن يقطعها متى شاء رب النخل وإن تركه رب النخل متطوعا فلا بأس والثمره للمشتري ومتى أخذها بقطعها قطعها فإن اشتراها على أن يتركه إلى أن يبلغ فلا خير في الشراء فإن قطع منها شيء كان له مثل رد مثله ولا أعلم له مثلاً إذا لم يكن له مثل رد قيمته والبيع منتقض ولا خير في شراء التمر إلا بالنقد أو إلى أجل معلوم والأجل المعلوم يوم بعينه من شهر بعينه أو هلال شهر بعينه فلا يجوز البيع إلى العطاء ولا إلى الحصاد ولا إلى الحداد لأن ذلك يتقدم ويتأخر وإنما قال الله تعالى إذا تدابنتم بدين إلى أجل مسمى وقال عز وجل يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت الناس والحج فلا توقيت إلا بالأهلة أو سنى الأهلة (قال) ولا خير في بيع قصيل الزرع كان حيا أو قصيلا على أن يتركه إلا أن يكون في ذلك خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن لم يكن فيه خبر فلا خير فيه (قال الشافعي) ومن اشترى نخلا فيها ثمر قد أبرت فالثمره للبائع إلا أن يشترط المبتاع فإن اشترطها المبتاع فجاء من قبل أنها في نخله وإن كانت لم تؤبر فهي للمبتاع وإن اشترطها البائع فذلك جائز لأن صاحب النخل ترك له كسونه الثمرة في نخله حين باعها إياها إذا كان استثنى على أن يقطعها فإن استثنى على أن يقرها فلا خير في البيع لأنه باعها ثمرة لم يبدصلا حها على أن تكون مقررة إلى وقت قد تأتى عليها الآفة قبله ولو استثنى بعضها لم يجز إلا أن يكون النصف معلوما فيستثنى على أن يقطعه ثم إن تركه بعد لم يحرم عليه والاستثناء مثل البيع يجوز فيه ما يجوز في البيع ويفسد فيه ما يفسد فيه (قال) وإذا أبر من النخل واحدة فثمرها للبائع وإن لم يؤبر منها شيء فثمرها للبائع كما إذا طاب من النخل واحدة يحل بيعه وإن لم يطب الباقي منه فإن لم يطب منه شيء لم يحل بيعه ولا شيء مثل ثمر النخل أعرفه إلا الكر سف فانه يخرج في أكله كما يخرج الطلع في أكله ثم ينشق فإذا انشق منه شيء فهو كالنخل يؤبر وإذا انشق النخل ولم يؤبر فهي كالأبار لا ينهم بإدرون به إبارته إنما يؤبر ساعة ينشق والافسد فإن كان من الثمر شيء يطلع في أكله ثم ينشق فيصير في انشاده فهو كالأبار في النخل وما كان من الثمر يطلع كاهولا كأم عليه أو يطلع عليه كأم ثم لا يسقط كأمه فطلوعه كالأبار النخل لأنه ظاهر فإذا باعه رجل وهو كذلك فالثمره له إلا أن يشترطه المبتاع ومن باع أرضا فيها زرع تحت الأرض أو فوقها بلغ أولم يبلغ فالزرع للبائع والزرع غير الأرض (قال الشافعي) ومن باع ثمرا نطه فاستثنى منه مكيلا قلت أو

(كتاب الشرط في الرقيق)
(يشترطهم المساق)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس أن يشترط المساق على رب النخل غلما ناي عملون معه ولا يستعملهم في غيره (قال) ونفقة الرقيق على ما يتشارطان عليه وليس نفقة الرقيق بأكثر من أجرهم فإذا جاز أن يعملوا للمساق بغير أجر جاز أن يعملوا له بغير نفقة (قال) المرنى رحمه الله وهذه مسائل أجبت فيها على معنى قوله وقيامه وبالله التوفيق) فن ذلك لو ساقاه على نخل سنين معلومة على أن يعملا فيها جميعا لم يجز في معنى قوله قياسا على شرط المضاربة يعملان في المال جميعا فعني ذلك أنه أعانه معونة مجهولة الغاية باجرة مجهولة ولو ساقاه على النصف على أن يساقه في حائط آخر على الثلث لم يجز

في قياس قوله كالبيعتين في بيعة وله في الفساد أجر مثله في عمله فان ساقاه أحدهما نصيبه على النصف والاخر نصيبه على الثلث جاز ولو ساقاه على حائط فيه أصناف من دقل وعجوة وصحاني على أن له من الدقل النصف ومن العجوة الثلث ومن الصحاني الربع وهما يعرفان كل صنف كان كثلثه حوائط معروفة وان جهلا أو أحدهما كل صنف لم يجز ولو ساقاه على نخل على أن للعامل ثلث الثمرة ولم يقلوا غير ذلك كان جائزا وما بعد الثلث

(١) قوله معلوما كذا بالاصول واعلمه حال من حصه بمعنى جزء من الثمن وحرر كتبه صحيحه (٢) قوله الحماين كذا بالاصول المعلوم عليها بأيدينا بدون نقط ولعله محرف عن الحائطين بدليل كلام الربيع بعد اه صحيحه

كثرت والبيع فاسد لان المكيلة قد تكون نصف أو ثلث أو أقل أو أكثر فيكون المشتري لم يشتري شيئا يعرفه ولا البائع ولا يجوز أن يستثنى من جراف باعه شيئا الا ما لا يدخله في البيع وذلك مثل نخلات يستثنى باعائهن فيكون باعه ما سواهن أو ثلث أو ربع أو سهم من أسهم جراف فيكون ما لم يستثنى داخل في البيع وما استثنى خارج منه فالما أن يبيعه جرافا لا يدري كم هو ويستثنى منه كيلا معلوما فلا خير فيه لان البائع حينئذ لا يدري ما باع والمشتري لا يدري ما اشتري ومن هذا أن يبيعه الحائط فيستثنى منه نخلة أو أكثر لا يسبها بعينها فيكون الخيار في استثنائها اليه فلا خير فيه لان لها حظا من الحائط لا يدري كم هو وهكذا الجراف كله (قال الشافعي) ولا يجوز لرجل أن يبيع رجلا شيئا ثم يستثنى منه شيئا لنفسه ولا لغيره الا أن يكون ما استثنى منه خارجا من البيع لم يقع عليه صفقة البيع كما وصفت وان باعه ثم حائط على أن له ما سقط من النخل فالبيع فاسد من قبل أن الذي يسقط منها قد يقل ويكثر، أ رأيت لو سقطت كلها أتكون له فأنت شيئا باعه ان كانت له أو رأيت لو سقط نصفها أي يكون له النصف بجميع الثمن فلا يجوز الاستثناء الا كما وصفت (قال الشافعي) ومن باع ثم حائط من رجل وقبضه منه وتفرقا ثم أراد أن يشتريه كله أو بعضه فلا بأس به (قال الشافعي) واذا أكرى الرجل الدار وفيها نخل قد طاب ثمرد على أن له الثمرة فلا يجوز من قبل أنه كراء وبيع وقد ينفسخ الكراء بانتهام الدار ويبقى ثمر الشجر الذي اشتري فيكون بغير حصه من الثمن معلوما (١) والبيع لا تجوز الامعومة الاثمان فان قال قد يشتري العبد والعبد والدار والدار بن صفقة واحدة قيل نعم فاذا انتقض البيع في أحد الشئتين المشتريين انتقض في الكل وهو مملوك الرقاب كله والكراء ليس بمملوك الرقة انما هو مملوك المنفعة والمنفعة ليست بعين فائمه فاذا أراد أن يشتري ثمرا ويكرى دارا تشاركى الدار على حدة واشتري الثمرة على حدة ثم حل في شراء الثمرة ما يحل في شراء الثمرة بغير كراء ويحرم فيه ما يحرم فيه (قال الشافعي) ولا بأس ببيع الحماين (٢) أحدهما باصاحبه استويا واختلفا اذا لم يكن فيهما ثمرة فان كان فيهما ثمرة فكان الثمر مختلفا فلا بأس به اذا كان الثمر قد طاب أو لم يطب وان كان ثمرة واحدة فلا خير فيه (قال الربيع) اذا بعثك حائط بالحائط وفيه ما بجميعه اثمر فان كان الثمران مختلفين مثل أن يكون كرم فيه عنب أو زبيب بحائط نخل فيه بسر أو رطب بعثك الحائط بالحائط على أن لكل واحد حائط بما فيه فان البيع جائز وان كان الحائطان مستويي الثمرة لم النخل ونخل فيه ما الثمر فلا يجوز من قبل أني بعثك حائطا وثمر بالحائط وثمر والثمر بالثمر لا يجوز (قال الربيع) معنى القصيل عندى الذي ذكره الشافعي اذا كان قد سنبل فاما اذا لم يسنبل وكان بقلا فاشتره على أن يقطعه فلا بأس (قال الشافعي) عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خيبر على الشطر وخرص بينهم وبينه ابن رواحة وخرص النبي صلى الله عليه وسلم أهل المدينة وأمر بخرص أعقاب أهل الطائف فأخذ العشر منهم بالخرص والنصف من أهل خيبر بالخرص فلا بأس أن يقسم ثمر العنب والنخل بالخرص ولا خير في أن يقسم ثمر غيرهما بالخرص لانهم بالموضعان اللذان أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخرص فيهما ولم نعلمه أمر بالخرص في غيرهما وأنهما محلان لما سواهما من الثمر باستجماعهما وأنه لا حائل دونهما من ورق ولا غيره وأن معرفة خرصهما ما تكاد أن تكون بائنة ولا تخطئ ولا يقسم شجر غيرهما بالخرص ولا ثمره بعد ما يزال شجره بخرص (قال الشافعي) واذا كان بين القوم الحائط فيه الثمر لم يبدل صاحبه فأرادوا اقتسامه فلا يجوز قسمه بالثمرة بحال وكذلك اذا بدا صلاحها لم يجز قسمه من قبل أن للنخل والارض حصه من الثمن والثمره حصه من الثمن فتقع الثمرة بالثمرة مجهولة لا بخرص ولا ببيع ولا يجوز قسمه الا أن يكونا يقسم الاصل وتكون الثمرة بينهما مشاعة ان كانت لم تبلغ أو كانت قد بلغت غير أنها اذا بلغت فلا بأس أن يقسمها بالخرص قسمهما مفردا وان أرادا أن يكونا يقسم الثمرة مع النخل اقسما لها ببيع من البيوع فقطما كل سهم بارضه وشجره وثمره ثم أخذ ابها هذا البيع لا بقرعة (قال الشافعي) واذا اختلف فكان نخلا وكرما فلا بأس أن يقسم أحدهما بالآخر وفيه ما ثمره

لانه ليس في تفاضل الثمرة بالثمة تخالفها باقي بديده وما جاز في القسم على الضرورة جاز في غيرها وما لم يجز في الضرورة لم يجز في غيرها (قال الشافعي) ولا يصلح السلم في غير حائط بعينه لانه قد ينقد ويخطئ ولا يجوز السلم في الرطب من الثمر الا بان يكون محله في وقت تطيب الثمرة فاذا قبض بعضه ونقدت الثمرة الموصوفة قبل قبض الباقي منها كان للمشتري أن يأخذ رأس ماله كله ويرد عليه مثل قيمة ما أخذ منه وقيل يحسب عليه ما أخذ بحصته من الثمن فكان كرجل اشترى مائة أردب فأخذ منها خمسين وهلكت خمسون فله أن يرده الخمسين وله الخيار في أن يأخذ الخمسين بحصته من الثمن ويرجع عباقي من رأس ماله وله الخيار في أن يؤخره حتى يقبض منه رطبا في قابل بمثل صفة الرطب الذي بقي له ومكيلته كما يكون له الحق من الطعام في وقت لا يجده فيه فيأخذه بعده (قال الشافعي) ولا خير في الرجل يشتري من الرجل له الحائط الخلة أو الخلتين أو أكثر أو أقل على أن يستجنيها متى شاء على أن كل صاع يدينار لان هذا لا يبيع جزاف فيكون من مشتريه اذا قبضه ولا يبيع كيل يقبضه صاحبه مكانه وقد يؤخره فيضمن اذا قرب أن يثمر وهو فاسد من جميع جهاته (قال الشافعي) ولا خير في أن يشتري شيئا يستجنيه بوجه من الوجوه الا أن يشتري نخلة بعينها أو نخلات بأعيانهم ويقبضهم فيكون ضمانهم منه ويستجدهن كيف شاء ويقطع ثمارها متى شاء أو يشتريهن وتقطعن له مكانه فلا خير في شراء الاشياء عين تقبض اذا اشتريت لأحائيل دون قابضها أو صفة مضمونة على صاحبها وسواء في ذلك الاجل القريب والحال والبعيد لا اختلاف بين ذلك ولا خير في الشراء الا بسعر معلوم ساعة يعقدان البيع واذا أسلف الرجل الرجل في رطب أو تمر أو ماشاء فكله سواء فان شاء أن يأخذ نصف رأس ماله ونصف سلفه فلا بأس اذا كان له أن يقيله من السلف كله ويأخذ منه السلف كله فلم لا يكون له أن يأخذ النصف من سلفه والنصف من رأس ماله فان قالوا كره ذلك ابن عمر فقد أجاز به ابن عباس وهو جائز في القياس ولا يكون له أن يأخذ نصف سلفه ويشتري منه بما بقي طعاما ولا غيره لان له عليه طعاما وذلك يبيع الطعام قبل أن يقبض ولكن يقاسخه البيع حتى يكون له عليه ذنانير حالة واذا أسلف الرجل الرجل في رطب الى أجل معلوم فنقد الرطب قبل أن يقبضه ذنابة بتوان أو ترك من المشتري أو البائع أو هرب من البائع فالمشتري بالخيار بين أن يأخذ رأس ماله لانه معوز بماله في كل حال لا يقدر عليه وبين أن يؤخره الى أن يمكن الرطب بتلك الصفة فيأخذه به وجائز أن يسلف في تمر رطب في غير أوانه اذا اشترط أن يقبضه في زمانه ولا خير أن يسلف في شيء الا في شيء مأمون لا يعوز في الحال التي اشترط قبضه فيها فان سلفه في شيء يكون في حال ولا يكون لم أجزيه السلف وكان كمن سلف في حائط بعينه وأرض بعينها فالسلف في ذلك مفسوخ وان قبض سلفه رد عليه ما قبض منه وأخذ رأس ماله (١)

(١) باب في أمور متفرقة في الابواب والكتب تتعلق بالبيع (١) فمن ذلك في باب المزاينة (قال الشافعي) رحمه الله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر كبيع الأبق والضال واستثنى ما في بطون الاناث من الغرر وقاله مالك (قال الشافعي) رحمه الله ومن باع رجلا سلعة على أن لا نقصان عليه فالبيع فاسد فان باع السلعة فالثمن للبائع وليس له أجره المثل ولا شيء ووافقه مالك الا أنه قال وله أجره المثل (قال الشافعي) واذا وجب البيع وتفرقا ثم شرط ذلك فانما ذلك بوعده وعهده اياه ان شاء وفي له وان شاء لم يف (قال الشافعي) ومن كانت بين يديه صبرة فقال له رجل كلها فاجدت فيها فلان من صبرني هذه مثله يدينار فلا خير فيه (قال الشافعي) ولا خير في أن يبيع الرجل الزرع على أن على البائع حصاده ودراسه ونذريته (وفي الاستبراء المذكور قبيل الطلاق) والرجل اذا اشترى الجارية أي جارية ما كانت أن لا يدفع عنها وأن يقبضه اياها بائعها وليس لبائعها منعه اياها ليستبرئها عند نفسه ولا عند غيره ولا مواضعه اياها على يدي أحد ليستبرئها بحال ولا للمشتري أن يحبس عنه ثمنها حتى يستبرئها هو ولا غيره =

فهو لرب النخل وان اشترط أن لرب النخل ثلث الثمرة ولم يقل لا غير ذلك كان فاسدا لان العامل لم يعلم نصيبه والفرق بينهما ما أن تمر النخل لربها الا ما شرط منها للعامل فلا حاجة بنا الى المسئلة بعد نصيب العامل لمن الباقي واذا اشترط رب النخل لنفسه الثلث ولم يبين نصيب العامل من الباقي فنصيب العامل مجهول واذا جهل النصيب فسدت المساقاة ولو كانت النخل بين رجلين فساق أحدهما صاحبه على أن للعامل ثلثي الثمرة من جميع النخل وللاخر الثلث كان جائزا لان معناه أنه ساقى شريكه في نصفه على ثلث ثمرته ولو ساقى شريكه على أن للعامل الثلث ولصاحبه الثلثين لم يجز كرجلين بينهما ألف درهم قارض أحدهما

(باب الشيادة في البيوع)

قال الله تعالى وأشهدوا إذا تباعتم (قال الشافعي) رحمه الله فاحتمل أمر الله جل وعز بالشهادة عند البيع أمرين أحدهما أن تكون الدلالة على ما فيه الخط بالشهادة ومباح تركها لاحتمال يكون من تركه عاصيا بتركه واحتمل أن يكون حتما منه يعصى من تركه بتركه والذي أختار أن لا يدع المتبايعان الاشهاد وذلك أنهم ما إذا أشهد الم يبق في أنفسهم ما شيء لأن ذلك ان كان حتما فقد أدى به وان كان دلالة فقد أخذ بالخط فيها وكل ما ندب الله تعالى اليه من فرض أو دلالة فهو بر كة على من فعله ألا ترى أن الاشهاد في البيع ان كان فيه دلالة كان فيه أن المتبايعين أو أحدهما ان أراد ظلم ما قامت اليه عليه فيمنع من الظلم الذي يأثم به وان كان تاركا لا يمنع منه ولونسي أو وهم فجدد منع من المأثم على ذلك بالبينه وكذلك ورثته ما بعدهما ألا ترى أنهم ما أو أحدهما لو وكل وكيل أن يبيع فباع هذا رجلا وباع وكيله آخر ولم يعرف أي البيعين أول لم

ولا يضعها على يدي غيره فيستبرئها وسواء كان البائع في ذلك غريبا يخرج من ساعته أو مقيما أو مملوكا أو مريضا أو رجلا أو رجلا سوء وليس للمشتري أن يأخذ بمحليل بعونه ولا بوجه ولا ثمن وماله حيث وضعه وانما التحفظ قبل الشراء فإذا جاز الشراء ألزمنا ما ألزم نفسه من الحق ألا ترى أنه لو اشترى منه عبدا أو أمة أو شيئا وهو غريب أو أهل فقال أخاف أن يكون مسروقا أو أخاف أن يكون واحدا من العبدین حرا كان ينبغي للمحاكم أن يجبره على أن يدفع اليه الثمن لأنه ماله حيث وضعه ولو أعطينا أنه يأخذ به كفيلا أو يحبس له البائع عن سفره أعطينا ذلك من خوف أن يكون مسروقا أو مريبيا خافيا من سرقة أو باق ثم لم نجعل لهذا غاية أبدا لأنه قد لا يعلم ذلك في القريب ويعلم في البعيد ويبيع المسلمون الجارية بينهم وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلزم البائع والمشتري إذا سلم هذا سلعة أن يكون قابضا لثمنها وأن لا يكون الثمن الذي دوى غير أجل ولا السلعة محبوسين إذا سلم البائع إلى المشتري ساعة من نهار ولا يكون المشتري من جارية ولا غيرها محبوسا عن ماله ولو جاز إذا اشترى رجل جارية أن توضع على يدي من يستبرئها كان في هذا خلاف بيع المسلم والسنة وظلم البائع والمشتري من قبل أنهم لا تعدوا أن تكون في ملك البائع بالملك الأول أو في ملك المشتري بالشراء الحادث ولا يجبر واحد منهما على إخراج ملكه إلى غيره ولو كان الثمن لا يجب على المشتري للبائع إلا بان تحيض الجارية حيضة وتطهر منها كان هذا فاسدا من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم المسلمون بعدهم هو أن تكون الأثمان المستأخرة إلا إلى أجل معلوم وهذا إلى غير أجل معلوم لأن الحيضة قد تكون بعد صفقة البيع في خمس وفي شهر وأقل وأكثر فكان فاسدا مع فساد من الثمن ومن السلعة أيضا أن تكون السلعة لا مشترا إلى أجل معلوم بصفة فتكون توجب في ذلك المدة فيؤخذ بها بائعها ولا مشترا بغير تسليم مشتريها على قبضها حتى يستبرئها وهذا لا يبيع أجل بصفة ولا عين معينة تقبض وخارج من بيع المسلم فلو أن رجلين تباعا جارية وتشارطا في عقد البيع أن لا يقبضها المشتري حتى يستبرئها كان البيع فاسدا ولا يجوز بحال من قبل ما وصفت ولو اشترى رجل بغير شرط كان البيع جائزا وكان للمشتري قبضها واستبرأها عند نفسه أو عند من شاء وإذا قبضها فانت قبل أن يستبرئها فان ماتت عنده بعد ما ظهر بها حرج وتصادق على ذلك كانت من المشتري ويرجع المشتري على البائع من الثمن بقدر ما بين قيمتها حاملا وغير حامل ولو اشترى بغير شرط فراضيا أن يواضعها على يدي من يستبرئها فانت أو عمت عند المشتري فان كان المشتري قبضها ثم رضى بعد قبضها بواضعها فانت من ماله وانما هي جارية قد قبضها ثم أودعها غيره فموتها في يدي غيره إذا كان هو وضعها فموتها في يديه ولو كان اشتراها فلم يقبضها =

صاحبه في نصفه فما رزق الله في الألف من ربح فالثالث للعامل وأصاحبه الثلث فانما قارضه في نصفه على ثلث ربحه في نصفه ولو قارضه على أن للعامل ثلث الربح والثلاثين لصاحبه لم يجز لأن معنى ذلك أن عقده للعامل أن يخدمه في نصفه بغير بدل وسلم له مع خدمته من ربح نصفه تمام ثلثي الجميع بغير عوض فان عمل المساق في هذا أو المقارض فالربح بينهما نصفين ولا أجر للعامل لأنه عمل على غير بدل ولو ساق أحدهما صاحبه على فخل بينهما سنة معروفة على أن يعمل فيها جميعا على أن لأحدهما الثلث والآخر الثلثين لم يكن لمساقهما معنى فان عملا فلانفسهما عملا والآخر بينهما نصفين ولو ساق رجل رجلا فخل مساقاة صحيحة فأثرت ثم هرب

أنه لا يعصى من ترك الاشهاد وأن البيع لازم اذا تصادقا لا ينقضه أن لا تكون بينة كما ينقض النكاح
لاختلاف حكمهما (١)

(باب السلف والمراد به السلم)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه
وليكتب بينكم كاتب بالعدل الى قوله وليتق الله ربه (قال الشافعي) فلما أمر الله عز وجل بالكاتب ثم رخص
في الاشهاد ان كانوا على سفر ولم يجدوا كاتباً احتمل أن يكون فرضاً وأن يكون دلالة فلما قال الله جل ثناؤه
فرهان مقبوضة والرهن غير الكاتب والشهادة ثم قال فان آمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي اؤتمن أمانته وليتق
الله ربه دل كتاب الله عز وجل على أن أمره بالكاتب ثم الشهود ثم الرهن ارشاداً لافرضاء عليهم لان قوله فان
أمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي اؤتمن أمانته اباحه لأن يأمن بعضهم بعضاً فيدع الكاتب والشهود والرهن
(قال) وأحب الكاتب والشهود لانه ارشاد من الله ونظر للبائع والمشتري وذلك أنهم ما ان كانوا أمينين فقد

بالنسخ فله النصف
كان هذا فاسدا لان
عقد المساقاة كان
والنصيب مجهول
والعمل غير معلوم كما
لو قارضه بمال على أن
مارح في البر فله
الثلث وما ربح في
البحر فله النصف فان عمل
كان له أجر مثله فان اشترط
الداخل أن أجره
الاجراء من الثمرة
فسدت المساقاة ولو
ساقاه على ودي لوقت
يعلم أنه لا يثمر اليه لم يجز
ولو اختلفا بعد أن أثمرت
النخل على مساقاة
صحيحة فقال رب النخل
على الثلث وقال العامل
بل على النصف تحالفا
وكان له أجر مثله في
قياس قوله كان أكثر
مما أقر له به رب النخل أو
أقل وان أقام كل
واحد منهما البينة على
ما ادعى سقطتا وتحالفا
كذلك أيضا ولو دفعا
تخالا الى رجل مساقاة
فلما أثمرت اختلفوا
فقال العامل شرطهما

(١) وفي اختلاف العراقيين في باب الاختلاف في العيب (قال الشافعي) رحمه الله واذا اشترى
الرجل عبدا واشترط فيه شرطاً أن يبيعه من فلان أو يهبه لفلان أو على أن يعتقه فان أباحنيقة كان
يقول البيع في هذا فاسد وبه يأخذ وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نحو من ذلك وكان
ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والشرط باطل (قال الشافعي) رحمه الله واذا باع الرجل الرجل العبد على أن
لا يبيعه أو على أن يبيعه من فلان أو على أن لا يستخدمه أو على أن ينفق عليه كذا أو على أن يحارجه
فالببيع كله فيه فاسد لان هذا كله غير تمام ملك ولا يجوز الشرط في هذا الا في موضع واحد وهو العتق اتباعاً
للسنة ولفرق العتق لما سواه فنقول ان اشتراه منه على أن يعتقه فاعتقه فالببيع جائز فان قال رجل
ما فرق بين العتق وغيره قيل قد يكون لي نصف العبد فأهبه أو أبيعته وأصنع فيه ما شئت غير العتق ولا يلزمني
ضمان نصيب شريكي فيه ولا يخرج نصيب شريكي من يده لان كلاً مالاً للمالك فان أعنته وأنا موسر
عتق على نصف شريكي الذي لا مالاً ولم أعتق وضمنت قيمته وخرج من يدي شريكي بغير أمره وأعتق الحمل
فتلده لأقل من ستة أشهر فوقع عليه العتق ولو بيعته لم يجز البيع مع خلافه لغيره في هذا وفي أم الولد والمكاتب
ومساواة

وذكر عقيب هذا الاظهار في الثمن الذي حل أو الدين غير الثمن (قال الشافعي) رحمه الله واذا كان لرجل
على رجل مال من بيع فحل فأخره عنه الى أجل فان أباحنيقة كان يقول تأخيرها جائز وهو الى الاجل الآخر
الذي أخره عنه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك الآن يكون ذلك على وجه الصلح
بينهما (قال الشافعي) رحمه الله واذا كان للرجل على الرجل مال من سلف أو من بيع أو أي وجه
ما كان فأنظره صاحب المال بالمال في مدة من المدد كان له أن يرجع في النظر متى شاء وذلك أنها
ليست باخراج شيء من ملكه الى الذي عليه الدين ولا شيئاً أخذ منه به عوضاً فليزومه اياه للعوض الذي يأخذه
منه أو يفسده ويرد العوض ولا فرق بين السلف وبين البيع الا أن يتفاسخا في البيع والبيع قائم فيجعله
بيعاً غير بنظر أو يتسدا عيابه دعوى فيه صيرانه بيعاً مستأنفاً الى أجل فليزمنهما البيع الذي أحدثاه (قال
شيخنا شيخ الاسلام أيداه الله تعالى) قول الشافعي أو يتسدا عيابه الى آخره ان كان مع التفاسخ في البيع
فهو الصورة التي قبلها وان لم يتفاسخا البيع فالببيع الثاني المستأنف الى أجل باطل سواء كان الصلح جرى
بين المتداعيين أو بين أحدهما مع الاجنبي * رجعنا الى الام

وفي الاختلاف في العيب من اختلاف العراقيين نص يتعلق بالبيع الى أجل مجهول وضمان ما تلف في يد =

عبرتان أو أحدهما لا يعرف حق البائع على المشتري في ذلك على البائع أو ورثته حقه وتكون التسعة على المشتري في أمره يرد وقد يشترط عقل المشتري فيكون هذا أو البائع (١) وقد يغلب المشتري فلا يشترط فيدخل في القلم من حيث لا يعلم وينسب ذلك البائع فيدعي بالبس به فيكون الكتاب والتمهاتة ناطعا هذا عنهما وعن ورثته ما لم يكن بينهما ما وصفت ينبغي لأهل دين الله اختيار ما يذهبهم الله اليه ارشادا ومن تركه فقد ترك حراما وأمرهم أحب تركه من غير أن أزعج أحد حرم عليه ما وصفت من الذب عنه (قال الشافعي) قال الله عز وجل ولا ياب كذب أن يكتب كذابه الله يستعمل أن يكون حتما على من دعي الكتاب فإن تركه تارضا كان عاصيا ويحتمل أن يكون كما وصفت في كتاب جماع العلم على من حضر من الكتاب أن لا يعطوا كتاب حتى يبين رجلين فإذا قام به واحد أجر أعظم كما هو عليهم أن يسهلوا على الجنائز ويدفونها فإذا قام به من يكتبها أخرج ذلك من خلفهم من المسأمة ولو ترك كل من حضر من الكتاب خفت أن يأتوا بسل كافي لأمرهم يخرجون من المأثم وأمرهم قام به أجر أعظم (قال الشافعي) وهذا أشبه معانيه والله تعالى أعلم

المشتري من المبيع يباع فاسدا (قال الشافعي) رحمه الله وإذا باع الرجل الرجل يباع إلى العطاء فإن أبا حنيفة كان يقول البيع في ذلك فاسد وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمال حال وكذلك قولهما في كل بيع إلى أجل لا يعرف فإن استهلكه المشتري فعليه القيمة في قول أبي حنيفة وإن حدث به عيب رده ورد ما نصه العيب وإن كان قائما بعينه فقال المشتري لا أريد الأجل وأنا أنشدك المال جاز ذلك في هذا كله في قول أبي حنيفة وبه يأخذ يعني أبو يوسف (قال الشافعي) وإذا باع الرجل الرجل يباع إلى العطاء فالبيع فاسد من قبل أن الله عز وجل أذن بالدين إلى أجل مسمى والمسمى الوقت بالاهلة التي سمي الله عز وجل فإنه يقول يستلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج والاهلة معروفة المواقيت وما كان في معناها من الأيام المعلومات فإنه يقول في أيام معلومات والسنتين فاه يقول حولين كاملين وكل هذا الذي لا يتقدم ولا يتأخر والعطاء لم يكن قط فيما علمت ولا نرى أن يكون أبدا لا يتقدم ويتأخر (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم عن عكرمة عن ابن عباس قال لا تباعوا إلى العطاء ولا إلى بذرو ولا إلى العصور (قال الشافعي) وهذا كله كما قال لأن هذا يتقدم ويتأخر وكل بيع إلى أجل غير معلوم فالبيع فيه فاسد (قال الشافعي) فإذا ملكك السلعة التي ابتعت إلى أجل غير معلوم في يد المشتري رد القيمة وإن نقصت في يده ردها ما نقصها العيب فإن قال المشتري أنا أرضي بالسلعة بثلثي حال وأبطل الشراء بالأجل لم يكن ذلك له إذا انعقد البيع فاسد لم يكن لاحدهما أن يصلحه دون الآخر ويقال لمن قال قول أبي حنيفة أ رأيت إذا زعمت أن البيع فاسد فتى صلح فإن قال صلح بإبطال هذا شرطه قبل له فهذا أن يكون بائعا مشريا وأما هذا مشرورا بالسلعة بائع فإن قال رب السلعة بائع قيل له فهل أحدث رب السلعة بيعا غير البيع الأول فإن قال لا قيل فقولا متفاضل زعم أن يباع فاسدا حكمه كالم يصر فيه بيع بصير يباع من غير أن يبيعه ماله

(وفي بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها نصوص تتعلق بالعلم بالمبيع وعدم العلم به) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشترى الرجل مائة ذراع مكسرة من دار غير مقسومة أو عشرة أجرة من أرض غير مقسومة فإن أبا حنيفة كان يقول في ذلك كله البيع باطل ولا يجوز لأنه لا يعلم ما اشترى كم حوم من الدار وكم حوم من الأرض وأين موضعه من الدار والأرض وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز في البيع وبه يأخذ يعني أبو يوسف وإن كانت الدار لا تكون مائة ذراع فالمشتري بالخيار إن شاء ردها وإن شاء رجع بما نقصت الدار على البائع في قول ابن أبي ليلى (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشترى الرجل من الدار ثلثا أو ربعا أو عشرة أسهم من مائة سهم من جميعها فالبيع جائز وهو شرع فيه بقدر ما اشترى (قال الشافعي) وهكذا لو اشترى نصف عبد =

في النصف والثلث النصف
فصدقه أحدهما
وأشكر الآخر كان
له مقدامة المشتري
نصفه على ما أقرب
وتخالف شو والمنكر
ولعام سل أجر مثله
في نصفه ولو شرط من
نصيب أحد ما بعينه
النصف ومن نصيب
الآخر بعينه الثلث
جاز وإن جهل ذلك
لم يجز وفيه فان عمل
على ذلك فله أجر مثله
والثمن له في قباس
قوله وبالله التوفيق
مختصر من الجامع في
الاجارة من ثلاث كتب
في الاجارة وما دخل
فيه سوى ذلك

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى فإن
أرضعن لكم فأتوهن
(١) قوله والبائع كذا
بالاصل ولعله مبتدأ
والخبر محذوف تقديره
وبائع كذا أي قد
موت أو يتغير عقله
فيكون هذا ويحتمل غير
ذلك فتأمل اه متحججه

(قال الشافعي) وقول الله جل ذكره ولا ياب الشهداء اذا مادعوا يحتمل ما وصفت من أن لا يأتى كل شاهد ابتدئ فيدعي لشهد ويحتمل أن يكون فرضا على من حضر الحق أن يشهد منهم من فيه الكفاية للشهادة فاذا شهدوا أخرجوا غيرهم من المأثم وان ترك من حضر الشهادة خفت حر جهنم بل لأشد فيه وهذا أشبه معاصيه والله تعالى أعلم قال فأما من سبقت شهادته بأن أشهد أو علم حق المسلم أو معاها فلا يسعه التخلف عن تأدية الشهادة متى طلبت منه في موضع مقطع الحق (قال الشافعي) والقول في كل دين سلف أو غيره كما وصفت وأحب الشهادة في كل حق لازم من بيع وغيره نظرا في المتعقب لما وصفت وغيره من تغير العقول (قال الشافعي) في قول الله عز وجل قليل وليه بالعدل دلالة على تثبيت الحجر وهو موضوع في كتاب الحجر (قال الشافعي) وقول الله تعالى اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى يحتمل كل دين ويحتمل السلف خاصة وقد ذهب فيه ابن عباس الى أنه في السلف (أخبرنا) الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أيوب عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال أشهد أن السلف المضمون الى أجل مسمى قد

أجور من وقد يختلف الرضاع فلما لم يوجد فيه الا هذا جازت فيه الاجارة رد ذكرها الله تعالى في كتابه وعمل بها بعض أنبيائه فذكر موسى عليه السلام واجارته نفسه ثمانى حجج ملك بها بضع امرأته وقيل استأجره على أن يرعى له غنما فدل بذلك على تجسوز الاجارة ومضت بها السنة وعمل بها بعض الصحابة والتابعين ولا اختلاف في ذلك بين أهل العلم ببلداننا وعوام أهل الامصار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالاجارات صنف من البيوع لانها تمليك لكل واحد منهما من صاحبه ولذلك يملك المستأجر المنفعة التي في العبد والدار والادابة الى المدة التي اشترطها حتى يكون أحق بها من مال كها ويملك بها صاحبها العوض فهي منفعة معقولة من عين معلومة فهي كالعين

= أو نصف ثوب أو نصف خشبة ولو اشترى مائة ذراع من دار محدودة ولم يسم أذرع الدار فالبيع باطل من قبل أن المائة قد تكون نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً وأقل فيكون قد اشترى شيئاً غير محدود ولا محسوب معروف بمقدوره من الدار فتجيزه ولو سمي ذرع جميع الدار ثم اشترى منها مائة ذراع كان جائزاً من قبل أن هذه منها سهم معلوم من جميعها وهذا مثل شرائه سهماً من أسهم منها ولو قال اشترى منك مائة ذراع أخذها من أى الدار شئت كان البيع فاسداً

(ومنها ما يتعلق باختلاف المتبايعين) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اختلف المتبايعان فقال البائع بعث وأنا بالخيار وقال المشتري بعثني ولم يكن لك خيار فإن أباحني فة كان يقول القول قول البائع بعينه وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري وبه يأخذني عن أبي يوسف (قال الشافعي) رحمه الله وإذا تابع الرجلان عبداً وتفرقا بعد البيع ثم اختلفا فقال البائع بعثني على أني بالخيار ثلاثاً وقال المشتري بعثني ولم تشترط خياراً التحالفاً وكان المشتري بالخيار في فسخ البيع أو يكون للبائع الخيار وهذا والله أعلم كالخلافهما في الثمن نحن ننقض البيع باختلافهما بالثمن وننقضه بادعاء هذا أن يكون له الخيار وأنه لم يقر بالبيع إلا بخيار وكذلك لو ادعى المشتري الخيار كان القول فيه هكذا

ومنها ما يتعلق بالمناهي كالنجس وبيع الرجل على بيع أخيه وبيع الحاضر بالبادي وتلقى السلع وهي مترجم عليها في اختلاف الحديث فنذكرها بما فيها في بيع النجس (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النجس (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تناجشوا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة مثله (قال الشافعي) رحمه الله والنجس أن يحضر الرجل السلعة فيعطي بها الشيء وهو لا يريد الشراء ليقصد به السؤام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون ولم يسمعو أسومته فننجس فهو عاص بالنجس ان كان عالماً بنهي النبي صلى الله عليه وسلم ومن اشترى وقد نجس غيره بأمر صاحب السلعة أو غير أمره لم يملكه الشراء كما يلزم من لا ينجس عليه لأن البيع جائز لا يفسده معصية رجل نجس عليه لأن عقده غير النجس ولو كان بأمر صاحب السلعة لأن الناجس غير صاحب السلعة فلا يفسد البيع ان فعل الناجس ما نهى عنه وهو غير المتبايعين فلا يفسد على المتبايعين بفعل غيرهما وأمر صاحب السلعة بالنجس معصية منه ومن الناجس معصية وقد منع فبين يريد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فجاز البيع وقد يجوز أن يكون فبين زاد لا يريد الشراء

أحله الله تعالى في كتابه وأذن فيه ثم قال يا أيها الذين آمنوا إذا تدانتم بدين إلى أجل مسمى (قال الشافعي) وان كان كما قال ابن عباس في السلف قلناه في كل دين قياسا عليه لأنه في معناه والسلف جأز في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والآثار وما لا يختلف فيه أهل العلم علمته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلفون في التمر السنة والسنتين وربما قال السنتين والثلاث فقال من سلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم (قال الشافعي) حفظته كما وصفت من سفيان مرارا (قال الشافعي) وأخبرني من أصدقائه عن سفيان أنه قال كما قلت وقال في الأجل إلى أجل معلوم (أخبرنا) سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول لا ترى بالسلف بأسا الورق في الورق نقدا (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن ابن عمر كان يحيزه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أنه كان يقول لا بأس أن يسلف الرجل في طعام موصوف بسعر معلوم إلى أجل مسمى (قال الشافعي)

(بيع الرجل على بيع أخيه) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولا يبيع الرجل على بيع أخيه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يبيع الرجل على بيع أخيه (قال الشافعي) فهذا أنا أخذ فنهى الرجل إذا اشترى من رجل سلعة فلم يتفرقا عن مقامهما الذي تبايعاه أن يبيع المشتري سلعة تشبه السلعة التي اشترى أولا لأنه لعله يرذ السلعة التي اشترى أولا ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للمتبايعين الخيار ما لم يتفرقا فيكون البائع الآخذ أفسد على البائع الأول يبعه ثم لعل البائع الآخر يتخارف نقض البيع فيفسد على البائع والمبتاع يبعه (قال الشافعي) ولا أنهي رجلين قبل تبايعا ولا بعد ما يتفرقان عن مقامهما الذي تبايعاه عن أن يبيع أي المتبايعين شاء لأن ذلك ليس ببيع على بيع غيره فتنهى عنه وهذا يوافق حديث النبي صلى الله عليه وسلم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا لما وصفت فإذا باع رجل رجلا على بيع أخيه في هذه الحال فقد عصي إذا كان عالما بالحديث فيه والبيع لازم لا يفسد فان قال قائل وكيف لا يفسد وقد نهى عنه قيل بدلالة الحديث نفسه أ رأيت لو كان البيع يفسد هل كان ذلك يفسد على البائع الأول شيئا إذا لم يكن للشري أن يأخذ البيع الآخر فترك به الأول بل كان ينفع الأول لأنه لو كان يفسد على كل يبيع باعه عليه كان أرغب للشري فيه أ رأيت ان كان البيع الأول إذا لم يتفرقا عن مقامهما لازما بالكلام كزومه لو تفرقا كان البيع الآخر يضر البيع الأول أ رأيت لو تفرقا ثم باع رجل رجلا على ذلك البيع هل يضر الأول شيئا أو يحرم على البائع الآخر أن يبيعه رجل سلعة قد اشترى مثلها ولزمه هذا لا يضره وهذا يدل على أنه انما نهى عن البيع على بيع الرجل إذا تبايع الزجلان وقبل أن يتفرقا فأما في غير ذلك الحال فلا

(بيع الحاضر للبادي) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد يدعو الناس برزق الله بعضهم من بعض (قال الشافعي) وليس في النهي عن بيع حاضر لباد بيان معنى =

المبيعة ولو كان حكمها بخلاف العين كانت في حكم الدين ولم يحجز أن يكتري بدين لأنه حيث يكون دين بدين وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدين بالدين (قال) وإذا دفع ما كسرى وجب له جميع الكراء كما إذا دفع جميع ما باع وجب له جميع الثمن الآن يشترط أجلا فإذا قبض العبد فاستخدمه أو المسكن فسكنه ثم هلك العبد أو انه سدم المسكن حسب قدر ما استخدم وسكن فكان له ورده بقدر ما بقي على المكتري كالأول واشترى سفينة طعام كل فقير بكسدا فاستوفى بعضا فاستهلكه ثم هلك الباقي كان عليه من الثمن بقدر ما قبض ورد قدر ما بقي ولا تنسخ بموت أحدهما ما كانت الدار قائمة وليس الوارث بأكثر من المسوروث الذي عنه

أخبرنا ابن علية عن أيوب عن محمد بن سيرين أنه سئل عن الرهن في السلف فقال إذا كان البيع حالاً فان
الرهن مما أمر به (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه كان لا يرى بأساً
بالرهن والحمل في السلم وغيره (قال الشافعي) والسلم السلف وبذلك أقول لأبأس فيه بالرهن والحمل
لأنه بيع من السيوع وقد أمر الله جل ثناؤه بالرهن فأقل أمره تبارك وتعالى أن يكون أباحه له فالسلم بيع
من السيوع (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه كان لا يرى بأساً أن يسلف
الرجل في شيء يأخذه فيه رهناً أو جعلاً (قال الشافعي) ويجمع الرهن والحمل ويتوثق ما قدر عليه حقه
(أخبرنا) سعيد بن سالم عن ابن جريج عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رهن
درعه عند أبي الشعم الهمودي رجل من بني ظفر (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن يحيى بن سعيد
عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأساً أن يبيع الرجل شيئاً إلى أجل ليس عنده أصله (قال) أخبرنا سعيد
ابن سالم عن ابن جريج عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر مثله (قال الشافعي) ففي سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم دلائل منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز أن يسلف إذا كان ما يسلف فيه كسلاً معلوماً
ويحتمل معلوم الكيل ومعلوم الصفة وقال ووزن معلوم وأجل معلوم أو إلى أجل معلوم فدل ذلك على أن
قوله ووزن معلوم إذا أسلف في كيل أن يسلف في كيل معلوم وإذا سمي أن يسمى أجلاً معلوماً وإذا سلف في
وزن أن يسلف في وزن معلوم وإذا أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم السلف في التمر السنتين بكيل ووزن

= والله أعلم لم نهى عنه إلا أن أهل البادية يقدمون جاهلين بالأسواق والحاجة الناس إلى ما قدموا
به ومستثقلوا المقام فيكون أدنى من أن يرخص المشترون سلعتهم فإذا تولى أهل القرية لهم البيع ذهب هذا
المعنى فلم يكن على أهل القرية في المقام شيء يثقل عليهم ثقله على أهل البادية فيرخصون لهم سلعتهم ولم تكن
فيهم الغرة لموضع حاجة الناس إلى ما يبيع الناس من سلعتهم ولا بالأسواق فيرخصوها لهم فهموا والله أعلم
لأنه لا يكون سبباً لقطع ما يرجي من رزق المشتري من أهل البادية لما وصفت من إرخاضه منهم فأى حاضر باع
لبداهة وعاص إذا علم الحديث والبيع لازم غير مفسوخ بدلالة الحديث نفسه لأن البيع لو كان يكون
مفسوخاً لم يكن في بيع الحاضر للبادي إلا الضرر على البادي من أن يجبس سلعته ولا يجوز فيها بيع غيره حتى
يلى هو أو بادمثه بيعها فيكون كسدها أو أخرى أن يرزق مشتريه منه بإرخاضه إياها بكسدها بالامر الأول
من رد البيع وغرة البادي الآخر فلم يكن ههنا معنى يمنع أن يرزق بعض الناس من بعض فلم يجز فيه والله أعلم
الما قلت من أن يبيع الحاضر للبادي جائز غير مردود والحاضر منهى عنه

(تلقى السلع) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلقوا السلع (قال الشافعي) وقد سمعت في هذا الحديث من
تلقى فصاحب السلعة بالخيار بعد أن يقدم السوق وبهذا أخذنا كان ثابتاً في هذا دليل على أن الرجل إذا
تلقى السلعة فاشترها فالبيع جائز غير أن صاحب السلعة بعد أن يقدم السوق الخيار لأن تلقيها حين يشتري
من البدوي قبل أن يصير إلى موضع المساومة من الغرور له يوجد النقص من الثمن فإذا قدم صاحب السلعة
السوق فهو بالخيار بين انفاذ البيع ورده ولا خياراً لتلقى لأنه هو الغارل والمغرور

(باب المراجعة والنولية والاشراء وليس في التراجم) ومنهم من ترجم هذا الباب باللفاظ التي يطلق
في البيع وفي ذلك نصوص (فيها) في باب التمار قبل أن يندو صلاحهما من اختلاف العراقيين وإذا باع الرجل
نويماً راجحة على شيء مسمى فباع المشتري الثوب ثم وجد البائع قد خان عليه في المراجعة فإن أباح خيفة كان
يقول البيع جائز لأنه قد باع الثوب ولو كان الثوب عنده كان له أن يردده يأخذ ما نقدان شاء ولا يحطه شيئاً
وكان ابن أبي ليلى يقول يحط عنه تلك الخيانة وحصلها من الربح وبه يأخذ يعني أبا يوسف (قال الشافعي) =

ورثوا فان قيل فقد
انتفع المكري بالثمن
قيل كالأسلم في رطب
لوقت فانقطع رجع
بالثمن وقد انتفع به
البائع ولو باع مائة غائباً
بيد ودفع الثمن فهلك
المبتاع رجع بالثمن وقد
انتفع به البائع (قال المزني)
رجحه الله وهذا تجوز
بيع الغائب ونفاذ في
مكان آخر (قال الشافعي)
رجحه الله وإن تكرار دابة
من مكة إلى بطن مرفق

تعدى
بهم إلى عسفان فعليه
كراؤها إلى مرو وكراء
مثلاً إلى عسفان وعليه
الضمان وله أن يؤاجر
داره وعبدته ثلاثين سنة
وأى المتكاريين هلك
فورثته تقوم مقامه

(باب كراء الإبل
وغيرها)

(قال الشافعي) رجحه
الله وكراء الإبل جائز
للعمامة والزمامل
والرجال وكذلك الدواب
للسروج والأكف
والحولة ولا يجوز من
ذلك مغيب حتى يرى
الراكبين وظرف
الحمل والوطاء والظل

وأجل معلوم كاه والتمرد يكون رطباً وقد أجاز أن يكون في الرطب سلفاً مضموناً في غير حينه الذي يطيب فيه لانه اذا سلف سنتين كان بعضها في غير حينه (قال) والسلف قد يكون بيع ما ليس عند البائع فلما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم حكيماً عن بيع ما ليس عنده وأذن في السلف استدلت لنا على أنه لا ينهى عما أمر به وعلما أنه انما نهى حكيماً عن بيع ما ليس عنده اذا لم يكن مضموناً عليه وذلك بيع الاعيان (قال) ويجمع السلف وهو بيع الصفات وبيع الاعيان في أنه لا يحل فيه ما بيع منه عنده ويفترقان في أن الجزاف يحل فيما رآه صاحبه ولا يحل في السلف الام معلوم بكيل أو وزن أو صفة (قال الشافعي) والسلف بالصفة والاجل ما لا اختلاف فيه عند أحد من أهل العلم حفظت عنه (قال الشافعي) وما كتبت من الآثار بعدما كتبت من القرآن والسنة والاجماع ليس لأن شيئاً من هذا يزيد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قوة ولا لولا خلفها ولم يحفظ معها يوهنها بل هي التي قطع الله بها العذر وانكنا رجونا الثواب في ارشاد من سمع ما كتبنا فان فيما كتبنا بعض ما يشرح قلوبهم لقبوله ولو تحت عنهم الغفلة لكانوا مثلنا في الاستغناء بكتاب الله عز وجل ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وما احتاجوا اذا أمر الله عز وجل بالرهن في الدين الى أن يقول قائل هو جائز في السلف لان أكثر ما في السلف أن يكون ديناً مضموناً (قال الشافعي) فاذا أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع الطعام بصفة الى أجل كان والله تعالى أعلم بيع الطعام بصفة حالاً أجوز لانه ليس في البيع معنى إلا أن يكون بصفة مضموناً على صاحبه فاذا ضمن مؤخر ضمن معجلاً وكان معجلاً أعجل منه مؤخر أو الاجل أخرج من معنى الغرر وهو مجامع له في أنه مضمون له على بائعه بصفة

(باب ما يجوز من السلف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجوز جماع السلف حتى يجمع خصالاً أن يدفع المسلف ثمن ما سلف لان في قول النبي صلى الله عليه وسلم من سلف فلا سلف انما قال فليعط ولم يقل ليبيع ولا يعطى ولا يقبض اسم التسليف فيه حتى يعطيه ما سلفه قبل أن يفارق من سلفه وان يشترط عليه أن يسلفه فيما يكال كلاً أو فيما يوزن وزناً ومكماً وميزان معروف عند العامة فأما ميزان يريه اياه أو مكماً يريه اياه فيشترط ان عليه فلا يجوز وذلك لانهم مالوا باختلافه أو هلك لم يعلم ما قدره ولا يبالى كان مكماً لا قدأ بطله السلطان أولاً اذا كان معروفاً وان كان غيراً قال تمرصيحاني أو بردى أو عجو أو جنب أو نصف من التمر معروف فان كان خنطة

= واذا ابتاع الرجل من الرجل ثوباً من ارجحة وباعه ثم وجد البائع الاول الذي باعه مراً حجة قد خانته في الثمن فقد قيل يحط عنه الخيانة بحصتها من الربح ويرجع عليه به وان كان الثوب قائماً لم يكن له أن يردّه وانما منعنا من افساد البيع وأن يردّه اذا كان قائماً ونجعل له بالقيمة اذا كان قائماً أن البيع لم ينقض على محرم عليهم ما معاً وانما انعقد على محرم على الخائن منهما فان قال قائل ما يشبه هذا ما يجوز فيه البيع بحال والبائع فيه غار قيل تدليس الرجل للرجل العيب فيكون التدليس محرماً عليه كما كان ما أخذ من الخيانة محرماً ولا يكون البيع فاسداً فيه ولا يكون للبائع الخيار فيه وقيل للشترى الخيار في أخذه بالثمن الذي سمي له أو فسخ البيع لانه لم ينقض الا بثن مسمى فاذا وجد غيره فلم يرض المشتري فسد البيع لانه يرد الى ثمن مجهول عند المشتري لم يرض به البائع

ومنها في باب السنة في الخيار (قال الشافعي) في الشركة والتولية بيع من البيوع يحل بما يحل به البيوع ويحرم بما يحرم به البيوع فحيث كان البيع حلالاً فهو حلالاً وحيث كان البيع حراماً فهو حراماً (قال الشافعي) والاقالة فسخ بيع فلا بأس به قبل القبض لانها ابطال عقدة البيع بينهما والرجوع الى حالهما قبل أن يتبايعا

ان شرطه لان ذلك يختلف في ثبائنه والحولة بوزن معلوم أو كيل معلوم في ظروف ترى أو تكون اذا شرطت عرفت مثل غرائر جلية وما أشبهه هذا وان ذكر محملاً أو مركباً أو زاملاً بغير رؤية ولا صفة فهو مفسوخ للجهل بذلك وان أكره محملاً وأراه اياه وقال معه معاليق أو قال ما يصلحه

فالقياس أنه فاسد ومن الناس من يقول له بقدر ما يراه الناس وسطاً وان أكره الى مكة فشرط سيراً معلوماً فهو أصح وان لم يشترط فالذي أحفظه أن السير معلوم على المراحل لانها الاغلب من سير الناس كما أن له من الكراء الاغلب من نقد البلد وأيهما أراد المجاوزة أو التقصير لم يكن له فان تكراراً ابلاً بأعيانها ركبها وان ذكر حولة مضمونة ولم تكن بأعيانها ركب

قال شامية أو ميسانية أو مصرية أو موصلية أو صنفان الخنطة موصوفان كان ذرة قال حمراء ونطيس
أو دما أو صنف منها معروف وان كان شعيرا قال من شعير بلد كذا وان كان يختلف سمي صنفه وقال في
كل واحد من هذا جيد أو رديا أو وسطا وسمى أجلا معلوما ان كان لماسلف أجل وان لم يكن له أجل كان
حالا (قال الشافعي) وأحب أن يشترط الموضع الذي يقبضه فيه (قال الشافعي) وان كان ماسلف فيه رقيقا
قال عبد نوبى نجاشي أو سداسي أو محتلم أو وصفه بشيبة وأسود هو أو أصفر أو أسحم وقال نقي من العيوب
وكذلك ما سواه من الرقيق بصفة وسن ولون وبراءة من العيوب الا أن يشاء أن يقول الا الكي والحجرة والشقرة
وشدة السواد والجش (١) وان سلف في بعير قال بعير من نعم بني فلان نقي غير مودن نقي من العيوب
سبط الخلق أحر مجففر الجنيين ربا عي أو بازل وهكذا الدواب يصفها بنتاجها وجنسها وألوانها وأسنانها
وأنسابها وبراءتها من العيوب الا أن يسمى عيبا تبيرا البائع منه (قال) ويصف الثياب بالجنس من
كتان أو قطن ونسج بلد وذرع من عرض وطول وصفافة ودقة وجودة أو رداءة أو وسط وعتيق من الطعام
كله أو جديدا أو غير جديدا ولا عتيق وأن يصف ذلك بحصاد عام مسمى أصح (قال) وهكذا النحاس يصفه
أبيض أو شها أو أحر ويصف الحديد كرا أو أئينا أو بجنس ان كان له والرصاص (قال) وأقل ما يجوز
فيه السلف من هذا أن يوصف ماسلف فيه بصفة تكون معلومة عند أهل العلم ان اختلف السلف
والسلف واذا كانت مجهولة لا يقام على حدها والى أجل غير معلوم أو ذرع غير معلوم أو لم يدفع السلف الثمن
عند التسليف وقبل التفريق من مقامهما فسد السلف واذا فسد ردى إلى السلف رأس ماله (قال) فكل
ما وقعت عليه صفة يعرفها أهل العلم بالسعة التي سلف فيها جاز في السلف (قال) ولا بأس أن يصف الرجل
في الرطب قبل أن يطلع النخل الثمر اذا اشترط أجلا في وقت يمكن فيه الرطب وكذلك الفواكه المكيكة
الموصوفة وكذلك يصف إلى سنة في طعام جديدا اذا حل (٢) حقه (قال الشافعي) والجدة في الطعام والثر
مما لا يستغنى عن شرطه لانه قديكون جيدا عتيقا ناقصا بالقدم (قال الشافعي) ولو اشترط في شيء مما
سلف أجود طعام كذا أو أردأ طعام كذا واشترط ذلك في ثياب أو رقيق أو غير ذلك من السلع كان السلف
فاسدا لانه لا يوقف على أجوده ولا أدناه أبدا و يوقف على جيد و ردى لاننا نأخذ بأقل ما يقع عليه اسم الجودة
والرداءة

(باب في الآجال في السلف والبيع)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف فليسلف في كيل معلوم وأجل
معلوم يدل على أن الآجال لا تحل الا أن تكون معلومة وكذلك قال الله جل ثناؤه اذا تدانتم بدين إلى أجل
مسمى (قال الشافعي) ولا يصلح بيع إلى العطاء ولا حصاد ولا جداد ولا عيد النصارى وهذا غير معلوم لان
الله تعالى حتم أن تكون المواقيت بالأهلة فيما وقت لأهل الاسلام فقال تبارك وتعالى يسألونك عن الأهلة
قل هي موافيت للناس والحج وقال جل ثناؤه شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وقال جل وعز الحج
أشهر معلومات وقال يسألونك عن الشهر الحرام وقال واذكروا الله في أيام معدودات (قال الشافعي)
فاعلم الله تعالى بالأهلة جمل المواقيت وبالأهلة موافيت الأيام من الأهلة ولم يجعل علما لأهل الاسلام إلا بها
فن أعلم بغيرها فغير ما أعلم الله أعلم (قال الشافعي) ولو لم يكن هذا كذا ما كان من الجائز أن تكون العلامة
بالحصاد والجداد بخلافه وخلافه قول الله عز وجل أجل مسمى والاجل المسمى لا يختلف والعلم يحيط
أن الحصاد والجداد يتأخران ويتقدمان بقدر عطش الارض وريها وبقدر برد الارض والسنة وحرها ولم
يجعل الله فيما استأخر أجلا لا معلوما والعطاء إلى السلطان يتأخر ويتقدم وفصح النصارى عندي
يخالف حساب الاسلام وما أعلم الله تعالى به فقد يكون عاما في شهر وعاما في غيره فلو أجزأه إليه أجزأه على أمر

ما يحمله غير مضربه
وعليه أن يركب المرأة
وينزلها عن البعير باركا
لانه ركوب النساء
وينزل الرجل للصلاة
وينتظر حتى يصلها
غير مجمل له ولما لا بدله
منه من الوضوء ولا يجوز
أن يتكاري بعير بعينه
إلى أجل معلوم الا عند
خروجه وان مات البعير
ردا لجمال من الكسراء
مما أخذ بحساب ما بقي
وان كانت الجمولة
مضمونة كان عليه أن
يأتى بابل غيرها وان اختلف
في الرحلة رحل
لا مكبوبا ولا مستلقيا
والقياس أن يبدل ما
يبقى من الزاد ولو قيل
ان المعروف من الزاد

(١) قوله والحج
بالشئين المعجمة دقة
الساقين والمودن بضم
الميم وفتح الدال المهملة
القصير ومجففر الجنيين
بضم الميم وسكون الجيم
وفتح الفاء واسعهما كاف
القاموس كتبه مصححه
(٢) قوله اذا حل حقه
كذا ببعض الاصول
وفي بعضها بدون نقط
وحرر اه نقط

مجهول فكره لانه مجهول وأنه خلاف ما أمر الله به ورسوله أن تتأجل فيه ولم يحز فيه الا قول النصارى على حساب يقيسون فيه أياما فكنا انما أعلننا في ديننا بشهادة النصارى الذين لا يحيز شهادتهم على شئ وهذا عندنا غير حلال لاحد من المسلمين (قال الشافعي) فان قال قائل فهل قال فيه أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم قلنا ما يحتاج الى شئ مع ما وصفت من دلائل الكتاب والسنة والقياس وقد روي فيه رجل لا يثبت حديثه كل الثبوت شياً (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال لا تبعوا الى العطاء ولا الى الاندرو ولا الى الدياس (أخبرنا) سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عطاء سئل عن رجل باع طعاما فان أجلت على الطعام فطعامك في قابل سلف قال لا الا الى أجل معلوم وهذا ان أجلا لا يدري الى أيهم ما يوفيه طعامه (قال الشافعي) ولو باع رجل عبدًا بمائة دينار الى العطاء أو الى الجداد أو الى الحصاد كان فاسدا ولو أراد المشتري ابطال الشرط وتحويل الثمن لم يكن ذلك له لان الصفقة انعقدت فاسدة فلا يكون له ولا لهما اصلاح جلة فاسدة لا بتجديد بيع غيرها (قال الشافعي) فالسلف يبيع مضمون بصفة فان اختار أن يكون الى أجل جاز وأن يكون حالا وكان الحال أولى أن يجوز لأميرين أحدهما أنه مضمون بصفة كما كان الدين مضمونا بصفة والآخر أن ما أسرع المشتري في أخذه كان من الخروج من الفساد بغير وعارض أولى من المؤجل (أخبرنا) سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه سأل عطاء فقال له رجل سلفته ذهب في طعام يوفيه قبل الليل ودفعت اليه الذهب قبل الليل وليس الطعام عنده قال لا من أجل الشف وقد علم كيف السوق وكتم السعر قال ابن جريج فقلت له لا يصلح السلف الا في الشئ المستأخر قال لا الا في الشئ المستأخر الذي لا يعلم كيف يكون السوق اليه يريح أولا يريح قال ابن جريج ثم رجع عن ذلك بعد (قال الشافعي) يعني أجاز السلف حالا (قال الشافعي) وقوله الذي رجع اليه أحب الى من قوله الذي قاله أولا وليس في علم واحد منهما كيف السوق شئ يفسد بيعا ولا في علم أحدهما دون الآخر أرايت لو باع رجل رجلا ذهباً وهو يعرف سوقها أو سلعة ولا يعلمه المشتري أو يعلمه المشتري ولا يعلمه البائع أكان في شئ من هذا ما يفسد البيع (قال الشافعي) ليس في شئ من هذا شئ يفسد بيعا معلوما نسبته ولا حالا (قال الشافعي) فمن سلف الى الجداد أو الحصاد فالبيع فاسد (قال الشافعي) وما أعلم عامدا ولا جادا يستأخر فيه حتى لقد رأيت به يجذ في ذى القعدة ثم رأيت به يجذ في المحرم ومن غير علة بالتخل فأما اذا اعتلت التخل أو اختلفت بلدانها فهو يتقدم ويتأخر بأكثر من هذا (قال) والبيع الى الصدر جائز والصدور يوم النفر من منى فان قال وهو ببلد غير مكة الى مخرج الحاج أو الى أن يرجع الحاج فالبيع فاسد لان هذا غير معلوم فلا يجوز أن يكون الاجل الى الفعل يحذنه الآدميون لانهم قد يعجلون السير ويؤخرونه لالعلة التي تحدث ولا الى ثمرة شجرة وجسد ادها لانه يختلف في الشهور التي جعلها الله علما فقال ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فانما يكون الجسد ادها بعد ان خريف وقد أدركت الخريف يقع مختلفا في شهورنا التي وقت الله لنا يقع في عام شهرا ثم يعود في شهر بعده فلا يكون الوقت فيما يخالف شهورنا التي وقت لنا ربنا عز وجل ولا بما يحذنه الآدميون ولا يكون الا الى ما لعل للعباد في تقديمه ولا تأخيرهما جعله الله عز وجل وقتا (قال) ولو سلفه الى شهر كذا فان لم يتهأ فالى شهر كذا كان فاسدا حتى يكون الاجل واحدا معلوما (قال) ولا يجوز الاجل الامع عند البيع وقبل تفرقهما عن موضعهما الذي تبايعا فيه فان تبايعا ونفرا عن غير أجل ثم التقيا فجدا أو أجلا لم يحز الا أن يجدا تبعا (قال) وكذلك لو أسلفه مائة درهم في كيل من طعام يوفيه اياه في شهر كذا فان لم يتيسر كله ففي شهر كذا كان غير جائز لان هذين أجلا لا أجل واحد فان قال أو فيك فيما بين أن دفعت له الى منتهى رأس الشهر كان هذا أجلا غير محدد ودحا واحدا وكذلك لو قال أجلك فيه شهر كذا أو له وآخره لا يسمى أجلا واحدا فلا يصلح حتى يكون أجلا واحدا (قال الشافعي) ولو سلفه الى شهر كذا فان حبسه فله كذا كان يباعا فاسدا واذا سلف فقال الى شهر رمضان

ينقص فلا يبدل
كان مذهبا (قال
المزني) الاول أقسمهما
(قال الشافعي) رحمه
الله فان هرب الجمل
فعلى الامام أن يكرى
عليه في ماله

(تضمن الأجزاء من
الاجارة مسن كتاب
اختلاف أبي حنيفة
وابن أبي ليلى)

(قال الشافعي) رحمه
الله الاجراء كلهم سواء
وماتلف في أيديهم من
غير جنائتهم ففيه واحد
من قولين أحدهما
الضمان لانه أخذ
الاجر والقول الآخر
لا ضمان الا بالعدوان
(قال المزني) هذا
أولاهما لانه قطع بأن
لا ضمان على الجاني بأمره
الرجل أن يحججه أو
يختن غلامه أو يبيط
دابته وقد قال الشافعي
اذا ألقيوا عن هؤلاء
الضمان لزمهم القاءه
عن الصنيع وقال

من سنة كذا كان جائزاً والأجل حين يرى هلال شهر رمضان أبدأ حتى يقول الى انسلاخ شهر رمضان أو مضيه أو كذا وكذا يوم ما يعني منه (قال الشافعي) ولو قال أبيعك الى يوم كذا لم يحل حتى يطلع الفجر من ذلك اليوم وان قال الى الظهر فإذا دخل وقت الظهر في أدنى الاوقات ولو قال الى عقب شهر كذا كان مجهولاً قاسداً (قال الشافعي) ولو تبايعا عن غير أجل ثم لم يتفرقا عن مقامهما حتى جدد أجلاً فالأجل لازم وان تفرقا قبل الأجل عن مقامهما جدداً أجلاً لم يجز الابتداء ببيع وانما أجزته أولاً لان البيع لم يكن ثم فإذا تم بالتفرق لم يجز أن يجدداه الابتداء ببيع (قال) وكذلك لو تبايعا على أجل ثم نقضاه قبل التفرق كان الأجل الآخر وان نقض الأجل بعد التفرق بأجل غيره ولم ينقضا البيع فالباع الاول لازم تام على الأجل الاول والاخر موعدان أحب المشتري وفيه وان أحب لم يف به (قال الشافعي) ولا يجوز أن يسلفه مائة دينار في عشرة أكرار خمسة منها في وقت كذا وخمسة في وقت كذا الوقت بعده لم يجز السلف لان قيمة الخمسة الاكرار المؤخرة أقل من قيمة الاكرار المتقدمة فتقع الصفقة لا يعرف كم حصة كل واحدة من الخمسة من الذهب فوقع به مجهولاً وهو لا يجوز مجهولاً والله تعالى أعلم (١)

(قال الشافعي) ولا يجوز أن يسلم ذهب في فضة ولا فضة في ذهب ولا فضة في فضة ولا فضة في ذهب ويجوز أن يسلم كل واحد منهما في كل شيء خلافاً من نحاس وفلوس وشبهه ورصاص وحديد وموزون ومكبل ما كولا ومشروب وغير ذلك من جميع ما يجوز أن يشتري (قال الشافعي) وانما أجزت أن يسلم في الفلوس بخلافه في الذهب والفضة بانه لا زكاة فيه وانه ليس بشئ للاشياء كما تكون الدراهم والدنانير انما بالاشياء المسلفة فان في الدنانير والدراهم الزكاة وليس في الفلوس زكاة وانما أنظر في التبر الى أصله وأصل النحاس مما لا ربا فيه فان قال قائل فن أجاز السلم في الفلوس قلت غير واحد (قال الشافعي) أخبرنا القداح عن محمد بن أبان عن حماد بن ابراهيم أنه قال لا بأس بالسلم في الفلوس وقال سعيد القداح لا بأس بالسلم في الفلوس والذين أجازوا السلف في النحاس يلزمهم أن يجيزوه في الفلوس والله تعالى أعلم فان قال قائل فقد تجوز في البلدان جواز الدنانير والدراهم قيل في بعضها دون بعض وبشرط وكذلك الحنطة تجوز بالجاز التي بها سنت السنن جواز الدنانير والدراهم ولا تجوز بها الفلوس فان قال الحنطة ليست بشئ لما استهلك قيل وكذلك الفلوس ولو استهلك رجل لرجل قيمة درهم أو أقل لم يحكم عليه به الا من الذهب والفضة لا من الفلوس فلو كان من كرها انما كبرها لهذا النبغي له أن يكره السلم في الحنطة لانها من بالجاز وفي الذرة لانها من بالين فان قال قائل انما تكون غنماً بشرط فكذلك الفلوس لا تكون غنماً الا بشرط ألا ترى أن رجلاً لو كان له على رجل دنانير لم يجبره على أن يأخذ منه فلوساً وانما يجبره على أن يأخذ الفضة وقد بلغني أن أهل سويقة في بعض البلدان أجازوا بينهم خز فامكان الفلوس والخزف فجاز يجعل كالفلوس أفيجوز أن يقال يكره السلف في الخزف (قال الشافعي) رحمه الله أرايت الذهب والفضة مضروبين دنانيراً ودراهم أمثلها غير دنانير أو دراهم لا يحل الفضل في واحد منهما على صاحبه لذهب بدنانير ولا فضة بدراهم الامثلة مثل وزانوزن وما ضرب منهما وما لم يضرب سواء لا يختلف وما كان ضرب منهما ولم يضرب منهما من سواء لا يختلف لان الاثمان دراهم ودنانير لا فضة ولا يحل الفضل في مضروب به على غير مضروب به الربا في مضروب به وغير مضروب به سواء فكيف يجوز أن يجعل مضروب الفلوس مخالفاً غير مضروبها وهذا لا يكون في الذهب والفضة (قال الشافعي) وكل ما كان في الزيادة في بعضه على بعض الربا فلا يجوز أن يسلم شيء منه في شيء منه الى أجل ولا شيء منه مع غيره في شيء منه وحده ولا مع غيره ولا يجوز أن يسلم شاه فيه البين بدين الى أجل حتى يسلمها مستحلباً بالدين ولا من ولا زبد لان حصة الدين الذي في الشاه بشئ من الدين الذي الى أجل لا يدري كم هو لعله بأكثر أو أقل والدين لا يجوز الامثلة بدين ويدابيد. وهكذا هذا الباب كله وقياسه (قال الشافعي) ولا يحل عندى استدلالاً بما وضعت من السنة والقياس أن يسلف شيء يؤكل أو يشرب مما يكال فيما يوزن مما

ما علمت أني سألت واحداً منهم ففرق بينهم ما وروى عن عطاء أنه قال لا ضمان على صانع ولا أجبر (قال المزني رحمه الله) ولا أعرف أحداً من العلماء ضمن الرأى المنفرد بالاجرة ولا فرق بينه عندى في القياس وبين المشترك ولا ضمن الاجبر في الحائز يحفظ ما فيه من البر ويبيعه والصانع بالاجرة عندى في القياس مثله (قال الشافعي) رحمه الله واذا استأجر من يجزله خبراً معلوماً في تنور أو فرن فاحترق فان كان خبره في حال لا يجز في

(١) من هنا الى آخر الباب بقية باب الآجال في الصرف السابق قدم منه السراج البلقيني في نسخته ما يتعلق بالصرف وذكر الباقي هنا لتعلقه بالسلم والباب برمته مذكور في هذا الموضع في جميع النسخ كتبه محمده

يؤكل أو يشرب ولا شيء يؤزن فيما يكال لا يصلح أن يسلف مد حنطة في رطل غسل ولا رطل غسل في مد زبيب ولا شيء من هذا وهذا كله قياسا على الذهب الذي لا يصلح أن يسلف في الفضة والفضة التي لا يصلح أن تسلف في الذهب والقياس على الذهب والفضة أن لا يسلف ماء كؤل موزون في مكيل ماء كؤل ولا مكيل ماء كؤل في موزون ماء كؤل ولا غيره مما كل أو شرب بحال وذلك مثل سلف الدنانير في الدراهم ولا يصلح شيء من الطعام بشيء من الطعام نسيئة (قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس أن يسلف العرض في العرض مثله إذا لم يكن ماء كؤل ولا مشروبا أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا بأس أن يبيع السلعة بالسلعة أحداهما ناجزة والأخرى دين أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال له أبيع السلعة بالسلعة كتاهما دين فكرهه قال وبهذا نقول لا يصلح أن يبيع دين بدين وهذا امر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه (قال الشافعي) وكل ما جاز يبيع بعضه ببعض متفاضلا من الأشياء كلها جاز أن يسلف بعضه في بعض ما خلا الذهب في الفضة والفضة في الذهب والماء كؤل والمشروب كل واحد منهما في صاحبه فانها خارجة من هذا المعنى ولا بأس أن يسلف مد حنطة في غير ويغير في غير من وشاة في شاتين وسواء اشترت الشاة والجدى بشاتين يراد بهما الذبيح أو لا يراد لانهما يتبايعان حيوانا لا لحما بل لحم ولا لحما بحيوان وما كان في هذا المعنى وحشية في وحشيتين موصوفتين ما خلا ما وصفت (قال الشافعي) وماء كل أو شرب مما لا يؤزن ولا يكال قياسا عندى على ما يكال ويوزن مما يؤكل أو يشرب فان قال قائل فكيف قست ما لا يكال ولا يؤزن من الماء كؤل والمشروب على ما يكال ويوزن منهما قلت وجدت أصل البيوع شيئين شيئا في الزيادة في بعضه على بعض الربا وشيئا لربا في الزيادة في بعضه على بعض فكان الذي في الزيادة في بعضه على بعض الربا ذهب وفضة وهما بائنتان من كل شيء لا يقاس عليهما غيرهما لمباينتهما ما قيس عليهما بما عاوصفتان أنهما ثمن لكل شيء وجاز أن يشتري بهما كل شيء عداهما يدا بيد ونسيئة وبحنطة وشعير وتمر وملج وكان هذا ماء كؤل لا مكيل موجودا في السنة تحريم الفضل في كل صنف منه على الشيء من صنفه فقسنا المكيل والموزون عليهما وجدنا ما يباع غير مكيل ولا موزون فتجاوز الزيادة في بعضه على بعض من الحيوان والنياب وما أشبه ذلك مما لا يؤزن فلما كان الماء كؤل غير المكيل عند العامة الموزون عندها ماء كؤل فجامع الماء كؤل المكيل الموزون في هذا المعنى ووجدنا أهل البلدان يختلفون فهم من وزن وزنا ووجدنا كثيرا من أهل البلدان يزن اللحم وكثيرا لا يزنه ووجدنا كثيرا من أهل البلدان يبيعون الرطب جزافا فكانت أفعالهم فيه متباينة واحتمل كله الوزن والكيل ومنهم من يكيل منه الشيء لا يكيله غيره ووجدناه كله يحتمل الوزن ووجدنا كثيرا من أهل العلم يزن اللحم وكثير منهم لا يزنه ووجدنا كثيرا من أهل العلم يبيعون الرطب جزافا وكانت أفعالهم فيه متباينة واحتمل كلها الوزن أو الكيل أو كلاهما كان أن يقاس بالماء كؤل والمشروب المكيل والموزون أو لى بنامن أن يقاس على ما يباع عدا من غير الماء كؤل من النياب وغيره لانا ووجدناها تفارقة فيما وصفت وفي أنها لا تجوز إلا بصيغة وذرع وجنس وسن في الحيوان وصفة لا يوجد في الماء كؤل مثلها (قال الشافعي) ولا يصلح على قياس قولنا هذا أرمانه برمانتين عدا لاورنا ولا سفرجلة بسفرجلتين ولا بطيخة ببطيختين ولا يصلح أن يباع منه جنس مثله الاوزن بوزن يدا بيد كما نقول في الحنطة والتمر وإذا اختلف فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يدا بيد ولا خير فيه نسيئة ولا بأس برمانه بسفرجلتين وأكثر عدا ووزنا كالا يكون بأس عدا حنطة بمدى تمر وأكثروا مد حنطة بتمر جزافا أقل من الحنطة أو أكثر لانه إذا لم يكن في الزيادة فيه يدا بيد الربا لم يأل أن لا يتكيا يلاه لاني انما أمرهما يتكيا يلاه إذا كان لا يحل الا مثلا بمثل فأما إذا جاز فيه التفاضل فاعلمنا منع الا بكيل كى لا يتفاضل فلا معنى فيه ان ترك الكيل يحرمه وإذا بيع منه جنس بشيء من جنسه لم يصلح عدا ولم يصلح الاوزن بوزن وهذا مكتوب في غير هذا الموضوع بعلمه (قال) ولا يسلف ما كؤل ولا مشروبا في ماء كؤل ولا مشروب بحال كما لا يسلف الفضة في الذهب

مثلها لاستعارة التنور
أو شدة جوده أو تركه
تر كالا يجوز في مثله فهو
ضامن وان كان ما فعل
صلاحا لمثله لم يضمن
عند من لا يضمن الاجير
وان اكترى دابة
فضر بها أو كبحها بالبحام
فماتت فان كان ما فعل
من ذلك ما يفعله
العامة فلا شيء عليه
وان فعل ما لا يفعل
العامة ضمن فأما
الرواض فان شأنهم
استصلاح الدواب
وجعلها على السير والحمل
عليها بالضرب على أكثر
مما يفعل الركب
غيرهم فان فعل من
ذلك ما يراه الرواض
صلاحا بلا اعتنا بين لم
يضمن فان فعل خلاف
ذلك فهو متعدي
ضمن (قال) والراعى
إذا فعل ما للرعاة فعليه
فيه صلاح لم يضمن وان
فعل غير ذلك ضمن
(قال المزني) رحمه
الله وهذا يقضى لاحد
قوله بطرح الضمان

كما وصفت وبالله التوفيق (قال الشافعي) رحمه الله ولو أكرى حمل مكيلة وما زاد فحسابه فهو في المكيلة جائز وفي الزائد فاسده أجزم له ولو جعل له مكيلة فوجدت زائدة فله أجزم ما حصل من الزيادة وإن كان الحال هو الكيال فلا كراء له في الزيادة ولصاحبه الخيار في أخذ الزيادة في موضعه أو يضم من فقه سله ومعلم الكتاب والادمين مخالفا لراعي البهائم وصناع الاعمال لان الادمين يؤدبون بالكلام فيتعلمون وليس هكذا مؤتب البهائم فاذا ضرب احدا من الادمين لاستصلاح المضروب أو غير استصلاحه فلف كانت فيه دية على عاقلة والكفارة في ماله

(١) قوله وبأنه وضع الوضع بفتحين الدرهم الصحيح كما في القاموس كتبه صححه

ولا يصلح أن يباع الايديد كما يصلح الفضة بالفضة والذهب بالذهب (قال الشافعي) ولا يصلح في شيء من المأكول أن يسلم فيه عدد لأنه لا صفة له كصفة الحيوان وذرع الثياب والخشب ولا يسلف الآوزن معلوما أو كيلا معلوما أن يصلح أن يكال ولا يسلف في جوز ولا بيض ولا رمان ولا غيره عددا لاختلافه وأنه لا حذله يعرف كما يعرف غيره (قال) وأحب إلى أن لا يسلف جزاف من ذهب ولا فضة ولا طعام ولا ثياب ولا شيء ولا يسلف شيء حتى يكون موصوفاً أن كان ديناراً فسكره وجوده ووزنه وإن كان درهمين فكذا ذلك وبأنه وضع (١) أو أسود أو ما يعرف به فإن كان طعاماً قلت تمر صحناً جيد كيلة كذا وكذلك أن كانت حنطة وإن كان ثوباً قلت مروى طوله كذا وعرضه كذا رقيق صفيق جيد وإن كان بعيراً قلت ثنيماً ميراً بأجر سبط الخلق جسيماً أو مربوعاً تصف كل ما أسلفته كما تصف كل ما أسلفت فيه وبعث به عرضاً ديناراً لا يجزئ في رأي غيره فإن ترك منه شيئاً وترك في السلف ديناراً خفت أن لا يجوز وحال ما أسلفته غير حال ما أسلفت فيه وهذا الموضع الذي يخالف فيه السلف بيع الاعيان ألا ترى أنه لا بأس أن يشتري الرجل ابلاً قدر أها البائع والمشتري ولم يصفها بثمر حائط قد بدد صلاحه ورأياه وأن الرؤية منهم في الجزاف وفيما لم يصفها من الثمرة أو المبيع كالصفة فيما أسلف فيه وإن هذا لا يجوز في السلف أن أقول أسلف في تمر نخلة جيد من خير النخل حلاً أو أقله أو وسطه من قبل أن حل النخل يخلف من وجهين أحدهما من السنين فيكون في سنة أجل منه في الأخرى من العطش ومن شيء لا يعلمه إلا الله عز وجل ويكون بعضها مخفواً وبعضها موقراً فالما أعلم من أهل العلم مخالفاً في أنهم يحيزون في بيع الاعيان الجزاف والعين غير موصوفة لأن الرؤية أكثر من الصفة ويردونه في السلف ففرقوا بين حكمهما وأجازوا في بيع العين أن يكون إلى غير أجل ولم يحيزوا في بيع السلف المؤجل أن يكون كان والله تعالى أعلم أن يقول كما لا يكون المبيع المؤجل إلا معلوماً بما يعلم مثله من صفة وكيل ووزن وغير ذلك فكذلك ينبغي أن يكون ما يتبع به معروفاً بصفة وكيل ووزن فيكون الثمن معروفاً كما كان المبيع معروفاً ولا يكون السلم مجهول الصفة والوزن في مغيب لم يرفق يكون مجهولاً بدين (قال الشافعي) ومن ذهب هذا المذهب ذهب إلى أن السلف أن انتقض عرف المسلف رأس ماله ويكون معلوم الصفة بمعلوم الصفة ولا يكون معلوم الصفة بمعلوم الصفة عيناً مجهولاً ولا يكون معلوم الصفة عيناً (قال الشافعي) وقد نجد خلاف من قال هذا القول مذهباً محتملاً وإن كاد اختارنا ما وصفنا وذلك أن يقول قائل إن بيع الجزاف إنما جاز إذا عاينته الجزاف فكان عياناً الجزاف مثل الصفة فيما غاب أو أكثر ألا ترى أنه لا يجوز أن يتبع ثمر حائط جزافاً بدين ولا يحل أن يكون الدين الموصوفاً إذا كان غائباً فإن كان الثمر حاضراً جزافاً فهو كالوصوف غائباً (قال الشافعي) ومن قال هذا القول الآخر ينبغي أن يحيز السلف جزافاً من الدنانير والدراهم وكل شيء ويقول إن انتقض السلف فالقول قول البائع لأنه المأخوذ منه مع عينه كما يشتري الدار بعينها بثمر حائط فينتقض البيع فيكون القول في الثمن قول البائع ومن قال القول الأول في أن لا يجوز في السلف إلا ما كان مقبوضاً موصوفاً كما يوصف ما سلف فيه غائباً قال ما وصفنا (قال) والقول الأول أحب القولين إلى والله أعلم بقياس هذا القول الذي اخترت أن لا يسلف مائة دينار في مائة صاع حنطة ومائة صاع تمر موصوفين إلا أن يسمى رأس مال كل واحد منهما لأن الصفقة وقعت وليس غن كل واحد منهما معروفاً (قال الشافعي) ولو سلف مائتي دينار في مائتي صاع حنطة مائة منهما إلى شهر كذا ومائة إلى شهر مسمى بعده لم يجز في هذا القول من قبل أنه لم يسم لكل واحد منهما اثماً على حدته وانهما إذا أقبما كانت مائة صاع أقرب أجلاً من مائة صاع أبعد أجلاً منها أكثر في القيمة وانعقدت الصفقة على مائتي صاع ليست تعرف حصصة كل واحد منهما من الثمن (قال الشافعي) وقد أجاز غيرنا وهو يدخل عليه ما وصفنا وأنه إن جعل كل واحد منهما بقيمة يوم يتبايعان قومه قبل أن يجب على بائعه دفعه وانما يقوم ماوجب دفعه وهذا لم يجب دفعه فقد انعقدت الصفقة وهو غير معلوم (قال) ولا يجوز في هذا القول أن

تسلف أبداً في شئين مختلفين ولا أكثر الا اذا سميت رأس مال كل واحد من ذلك الصنف وأجله حتى يكون صفقة بيعاً مختلفة (قال) فان فعل فأسلف مائة دينار في مائتي صاع خنطة منهم مائة بستين ديناراً الى كذا أر بعون في مائة صاع تحل في شهر كذا جاز لان هذه وان كانت صفقة فانها وقعت على بيعتين معلومتين بشئين معلومين (قال الشافعي) وهذا يخالف لبيع الاعيان في هذا الموضع ولو ابيع رجل من رجل بمائة دينار مائة صاع خنطة ومائة صاع تمر ومائة صاع جلابان ومائة صاع بلسن (١) جاز وان لم يسم لكل صنف منه ثمنه وكان كل صنف منه بقيته من المائة ولا يجوز أن يسلف في كيل فباخذ بالكيل وزناً ولا في وزن فباخذ بالوزن كيلاً لانك تأخذ ما ليس بحقل اما أنقص منه واما أن يبدل باختلاف الكيل والوزن عند ما يدخل في المكيال ونقله فغنى الكيل يخالف في هذا المعنى الوزن (قال الشافعي) وهكذا ان أسلف اليه في ثوبين أحدهما روى والآخر مروي موصوفين لم يجز السلف في واحد منهما حتى يسمى رأس مال كل واحد منهما وكذلك ثوبين مروي بينهما لا يستويان ليس هذا كالخنطة صنفاً ولا كالتمر صنفاً لان هذا لا يتباين وان بعضه مثل بعض ولكن لو أسلف في خنطتين سمراء ومحمولة مكيلتين لم يجز حتى يسمى رأس مال كل واحد منهما لانهما يتباينان

(باب جاع ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز والكيل)

(قال الشافعي) رحمه الله وأصل ما بنيت عليه في السلف وفرفت بينه داخل في نص السنة ودلتها والله أعلم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أمر بالسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم فوجود في أمره صلى الله عليه وسلم أن ما أذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يكون علم البائع والمشتري في صفته سواء (قال) واذا وقع السلف على هذا جاز اذا اختلف علم البائع والمشتري فيه أو كان مما لا يحاط بصفته لم يجز لانه خارج من معنى ما أذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يتابع الناس بالكيل والوزن على معنى ما وصفت بين أنه معلوم عندهم أن الميزان يؤدي ما يبيع معلوماً والمكيال معلوم كذلك أو قريب منه وأن ما كيل ثم ملأ المكيال كله ولم يتجاف فيه شيء حتى يكون عملاً المكيال ومن المكيال شيء فارغ جاز ولو جاز أن يكال ما يتجاف في المكيال حتى يكون المكيال يرى ممتلئاً بطنه غير ممتلئ لم يكن للمكيال معنى وهذا مجهول لان التجاف يختلف فيها يقل ويكثر فيكون مجهولاً عند البائع والمشتري والبيع في السنة والاجماع لا يجوز أن يكون مجهولاً عند واحد منهما فان لم يجز بأن مجهله أحد المتبايعين لم يجز بأن مجهله معاً (قال) وموجود في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم اذنهم عن السلف الا بكيل ووزن وأجل معلوم كما وصفت قبل هذا وأثنهم كانوا يسافرون في التمر السنة والسنتين والتمر يكون رطباً أو رطباً لا يكون في السنتين كتهنما موجوداً وانما يوجد في حين من السنة دون حين وانما أجزنا السلف في الرطب في غير حينه اذا انشأ رطباً أخذته في حين يكون فيه موجوداً لان النبي صلى الله عليه وسلم أجاز السلف في السنتين والثلاث موصوفاً لانه لم ينه أن يكون الا بكيل ووزن وأجل ولم ينه عنه في السنتين والثلاث ومعلوم أنه في السنة والسنتين غير موجود في أكثر مدتهما ولا يسلف في قبضة ولا مد من رطب من حائط بعينه الى يوم واحد لانه قد أتى عليه الآفة ولا يوجد في يوم واحد لم يجز في يوم لم يجز في أكثر من يوم وانما السلف فيما كان مأموماً وسواء القليل والكثير ولو أجزت هذا في رطب عبد النبي صلى الله عليه وسلم من حائط بعينه أجزته في ألف صاع اذا كان يحمل مثلها ولا فرق بين الكثير والقليل في هذا

(باب السلف في الكيل)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لادق ولا ردم (٢) ولا زلزلة

والتعزير ليس محدد
يجب بكل حال وقد يجوز
تركه ولا يأن من تركه قد
فعل غير شئ في عهد
رسول الله صلى الله عليه
وسلم غير حد فلم يضرب
فيه من ذلك الغلول وغيره
ولم يوث بحد فقط فعفاه
وبعث عمر بن الخطاب
رضي الله عنه الى
امرأته في شئ بلغه عنها
فاسقطت فقيل له اترك
مؤدب فقال له على رضى
الله عنه ان كان اجتهد
فقد أخطأ وان كان لم
يحتد فقد غش عليك
الذمة فقال عمر عزمت
عليك أن لا تجلس
حتى تضربها على
قومك فهذا قلنا خطأ
الامام على عاقلته دون
بيت المال (قال)
ولو اختلفا في ثوب فقال
ربه أمرتك أن تقطعه
(١) قوله بلسن بضم
الموحدة وسكون اللام
وضم السين المهملة
العدس أو حب
يشبهه كما في القاموس
(٢) قوله ولا ردم هو
أن عملاً المكيال حتى
يجوز رأسه كما في النهاية
كتبه معجحه

(قال الشافعي) من سلف في كيل فليس له أن يدق ما في المكبال ولا يرزله ولا يكسف بيديه على رأسه فله ما أخذ المكبال وليس له أن يسلف في كيل شيء يختلف في المكبال مثل ما يختلف خلقته ويعظام ويصلب لانه قد يبقى فيما بين الخشوع لاشئ فيه فيكون كل واحد منهم ما لا يدري كم أعطى وكم أخذ ذنبا المكبال ليملا وما كان هكذا لم يسلف فيه الا وزن ولا يباع أيضا اذا كان هكذا كيلا يخال لان هذا اذا بيع كيلا لم يستوف المكبال ولا بأس أن يسلف في كيل بمكيال قد عطل وترك اذا كان معرفته عامة عند أهل العدل من أهل العلم به فان كان لا يوجد عدل لا يعرف فله أن يوزن أو يراه مكيالا فقال تكيل لي بدمي بجر السلف فيه وهكذا القول في الميزان لانه قديم لا يعرف قدره ويختلفان فيه فيفسد السلف فيه ومن الناس من أفسد السلم في هذا وأجازه في أن يسلف الشيء جزافا ومعناه واحد ولا يخير في السلف في مكيل الامور صوفا كما وصفنا في صفات الكيل والوزن

(باب السلف في الخنطة)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى والسلف في البلدان كلها سواء قل طعام البلدان أو كثر فاذا كان الذي يسلف فيه في الوقت الذي يحل فيه لا يختلف ووصف الخنطة فقال مجمولة أو مولدة أو بوزنجانية وجيدة أو ردية من صرام عامها أو من صرام عام أول ويسمى سنته وصفاته جاز السلف وان ترك من هذا شيئا لم يجز من قبل اختلافها وقدمها وحدا ثم اوصفها (قال الشافعي) ووصف الموضع الذي يقبضها فيه والاحل الذي يقبضها اليه فان ترك من هذا شيئا لم يجز (قال الشافعي) وقال غيرنا ان ترك صفة الموضع الذي يقبضها فيه فلا بأس ويقبضها حيث أسلفه (قال الشافعي) وقد يسلف في سفر في بلدة ليست بدار واحد منهما ولا قريبها طعام فلو يكاف الجمل اليها أضربه وبالذي سلفه ويسلفه في سفر في بحر (قال) وكل ما كان لحمله مؤنة من طعام وغيره لم يجز عندي أن يدع شرط الموضع الذي يوفيه اياديه كما قلت في الطعام وغيره لما وصفت واذا سلف في خنطة بكيل فعليه أن يوفيه اياديه انقيصة من التبن والقصل والمدرو والخصي والزوان والشعر وما خالطها من غيرها لا بالقضينا عليه أن يأخذها وفيها من هذا شيئا كنالم يوفيه مكياله قسطه حين خلطها بشيء من هذا لان له موقعا من مكيال فكان لو أجبر على أخذه هذا أجبر على أخذ أقل من طعامه بأمر لا يعرفه ومكياله لم يسلف فيها من هذا لا يعرفها (قال الشافعي) ولا يأخذ شيئا مما أسلف فيه متعيبا بوجه من الوجوه سوس ولا ما أصابه ولا غيره ولا مما اذا رآه أهل العلم به قالوا هذا عيب فيه

(باب السلف في الذرة)

(قال الشافعي) رجه الله والذرة كالخنطة توصف بحسنها ولونها ووجودها ووردها ووجدها وعتقها وصرام عام كذا أو عام كذا ومكيلتها وأجلها فان ترك من هذا شيئا لم يجز (قال الشافعي) وقد تدفن الذرة وبعض الدفن عيب لها فما كان منه لها عيب لم يكن للبائع أن يدفعه الى المبتاع وكذلك كل عيب لها وعليه أن يدفع اليه ذرة برية نقية من حشرها (١) اذا كان الحشر عليها كما كان الخنطة عليها (قال الشافعي) وما كان منها الى الجرمة ما عوي بالجرمة لون لاعلاءه يكون أعلى التفاح والارز وليس بقشرة عليه تطرح عنه الا كما تطرح نخالة الخنطة بعد الطحن فأما قبل الطحن والهرس فلا يقدر على طرحها وانما قلنا لا يجوز السلف في الخنطة في أكامها وما كان من الذرة في حشرها لان الحشر والا كما غلافان فوق القشرة التي هي من نفس الحبة التي هي انما هي للحبة كما هي من خلقها لا تتميز ما كانت الحبة قائمة الا يطحن أو هرس فاذا طرحت بهرس لم يكن للحبة بقاء لانها كمال خلقتها كالجلد تكمل به الخلقة لا يتميز منها والا كما والحشر يميز ويبقى الحب بحاله لا يضرب به طرح ذلك عنه (قال) فان شبهه على أحد بان يقول في الجوز واللوز يكون عليه القشر فالجوز واللوز مما له قشر لا صلاح له اذا رفع القشر لانه اذا طرح عنه قشره ثم ترك يحل فسادده والحب يطرح قشره

قيسار قال انما بل
قباه (قال الشافعي)
رجه الله بعد أن وصف
قول ابن أبي ليلى ان
القول قول الخياط
لا اجتماعهما على
القطع وقول أبي
حنيفة ان القول قول
رب الثوب كالأدفعه
الى رجل فقال رهن
وقال ربه وديعة (قال
الشافعي) رجه الله
ولعل من حجة أن
يقول وان اجتماعا على
أنه أمره بالقطع فلم
يعمل له عمله كالأدفعه
استأجره على حمل
باجارة فقال قد حملته لم
يكن ذلك له الا باقرار
صاحبه وهذا أشبه
القولين وكلاهما

(١) قوله من حشرها
جمع حشرة بالحاء المهملة
والتحريك القشرة التي
تلى الحبة والتي فوق
الحشرة تسمى القشرة
محركة أيضا كما في
القاموس واللسان اه
مختصه

الذي هو غير خلقته فيبقى لا يفسد (قال الشافعي) والقول في الشعير كهو في الذرة تطرح عنه كاه كماه وما بقي فهو كفسر حبة الخنطة المطروح عنها كاهها فيجوز أن يدفع بقشره اللازم خلقتها كما يجوز في الخنطة (قال الشافعي) ويوصف الشعير كما توصف الذرة والخنطة إذا اختلف أجناسه ويوصف كل جنس من الحب ببلده فإن كان حبه مختلفا في جنس واحد وصفت بالدقة والحدارة لاختلاف الدقة والحدارة حتى يكون صفة من صفاته أن تركت أفسدت السلف وذلك أن اسم الجودة يقع عليه وهو دقيق ويقع عليه وهو حاد ويختلف في حاله فيكون الدقيق أقل ثمنًا من الحاد

(باب العلس)

(قال الشافعي) رجه الله العلس صنف من الخنطة يكون فيه جتان في كاه فيتك كدك لأنه أبقى له حتى يراد استعماله ليؤكل فيلحق في رحي خفيفة فيلحق عنه كاهه ويصير حبا صحيحا ثم يستعمل (قال الشافعي) والقول فيه كالقول في الخنطة في كاهها لا يجوز السلف فيه الا ملق عنه كاهه بمخصلتين اختلاف الكاه وكاه غيب الحب فلا يعرف بصفة والقول في صفاته وأجناسه ان كانت له وحدارته ودقته كالقول في الخنطة والذرة والشعير يجوز فيه ما يجوز فيها ويرد منه ما يرد منها

(باب القطنية)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى لا يجوز أن يسلف في شيء من القطنية كحل في كاهه حتى تطرح عنه فيرى ولا يجوز حتى يسمى حصا أو عسدا أو جلبانا أو ماشا وكل صنف منها على حدته وان اختلف ذلك وصف كل صنف منه باسمه الذي يعرف به جنسه كقولنا في الخنطة والشعير والذرة ويجوز فيه ما جاز فيها ويرد منه ما رد منها وكذا كل صنف من الحبوب أرز أو دخن أو سلت أو غيره يوصف كما توصف الخنطة ويطرح عنه كاهه وما جاز في الخنطة والشعير جاز فيه وما انتقض فيه ما انتقض فيه (قال الشافعي) وكل الحبوب صنف بما يدخلها مما يفسدها أو يجبرها وقشوره عليه كقشور الخنطة عليها يباع بها لان القشور ليست بالكاه

(باب السلف في الرطب والتمر)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى والقول في التمر كالقول في الحبوب لا يجوز أن يسلف في تمر حتى يصفه برنيا أو مجوة أو صيغانيا أو برديا فإذا اختلفت هذه الاجناس في البلدان فتباينت لم يجز أن يسلف فيها حتى يقول من بردى بلاد كذا أو من مجوة بلاد كذا ولا يجوز أن يسمى بلدا الا بالدا من الدنيا فخما واسعا كثير النبات الذي يسلم فيه يؤمن بأذن الله تعالى أن تأتي الآفة عليه كله فتقطع ثمرته في الجديدان اشتراط جديده أو رطبه اذا سلف في رطبه (قال) ويوصف فيه حاد أو عسلا ودقيقا وجيدا أو رديثا لأنه قد يقع اسم الجودة على ما فيه الدقة وعلى ما هو أجود منه ويقع اسم الرداءة على الحاد فعني رداءة غير الدقة (قال الشافعي) واذا سلف في تمر لم يكن عليه أن يأخذه الا جافا لأنه لا يكون تمرا حتى يجف وليس له أن يأخذ تمرا معيبا وعلامة العيب أن يراه أهل البصر به فيقولون هذا عيب فيه ولا عليه أن يأخذه فيه حشفة واحدة لاهلها معيبة وهي نقص من ماله ولا غير ذلك من مستحشفه وما عطش وأضر به العطش منه لان هذا كله عيب فيه ولو سلف فيه رطبا لم يكن عليه أن يأخذ في الرطب سيرا ولا مذبنا (١) ولا يأخذ الا ما أرطب كله ولا يأخذ مما أرطب كله مشدخا ولا قد عا قد قارب أن يتمر أو يتغير لان هذا ما غير الرطب وما عيب في الرطب وهكذا أصناف الرطب والتمر كله وأصناف العنب وكل ما أسلم فيه رطبا أو يابس من الفاكهة (قال الشافعي) ولا يصلح السلف في الطعام الا في كيل أو وزن فأما في عدد فلا ولا بأس أن يسلف في التين يابس وفي الفرسك يابس وفي جميع ما ييس من الفاكهة يابس باكيل كما يسلف في التمر ولا بأس أن يسلف فيما كيل

مدخول (قال المزني)
رجه الله القول ماشبه
الشافعي بالحق لأنه
لا خلاف أعلمه بينهم أن
من أحدث حدثا فيما
لا يملكه أنه مأخوذ
بحدته وان الدعوى
لاتنفعه فأنخاط مقرر
بان الشوب لربه وانه
أحدث فيه حدثا
وادعى أدنه وإجارة
عليه فان أقام بينة على
دعواه والاحلف
صاحبه وضمنه ما
أحدث في ثوبه (قال
الشافعي) رجه الله
ولو أكرى دابة فحبسها
قدر المسير فلا شيء عليه
وان حبسها أكثر
من قدر ذلك ضمن

(مختصر من الجامع)
من كتاب المزارعة
وكراء الأرض والشركة
في الزرع وما دخل فيه

(١) قوله مذنباً قال
في القاموس ذنبت
البصرة تذببنا وكتت
من ذنبها اه ووكتت
نكتت أي بدافيهما
الارطاب كتبه معصمه

منه رطباً كما يسلم في الرطب والقول في صفاته وتسميته وأجناسه كالقول في الرطب سواء لا يختلف فإن كان فيه شيء بعصر لونه خير من بعض لم يجز حتى يوصف اللون كما لا يجوز في الرقيق الاصفة الألوان (قال) وكل شيء اختلف فيه جنس من الاجناس المأكولة فتفاضل بالالوان أو بالعظم لم يجز فيه الا أن يوصف بلونه وعظمه فإن ترك شيء من ذلك لم يجز. وذلك أن اسم الجوده يقع على ما يدق ويعظم منه. ويقع على أبيضه وأسوده ورعاً كان أسوده خيراً من أبيضه وأبيضه خيراً من أسوده وكل الكيل والوزن يجتمع في أكثر معانيه وقيل ما يبين به جلته ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) ولو أسلم رجل في جنس من التمر فأعطى أجود منه أو أورد أبطب نفس من المتبايعين لا ابطال للشرط بينهما لم يكن بذلك بأس وذلك أن هذا قضاء لا يبيع ولكن لو أعطى مكان التمر حنطة أو غير التمر لم يجز لأنه أعطاه من غير الصنف الذي له فهذا يبيع ما لم يقبض ببيع التمر بالحنطة (قال الشافعي) ولا خير في السلف في شيء من المأكول عدد إلا لأنه لا يحاط فيه بصفة كما يحاط في الحيوان بسن وصفة وكما يحاط في الثياب بذرع وصفة ولا بأس أن يسلم فيه كله بصفة ووزن فيكون الوزن فيه يأتي على ما أتى عليه الذرع في الثوب ولا بأس أن يسلف في صنف من الخبز بعينه ويسمى منه عظماً أو صغاراً أو خبزاً بوزن كذا وكذا فادخل الميزان فيه من عدد ذلك لم ينظر فيه إلى العدد اذا وقعت على ما يدخل الميزان أقل الصفة ونظر إلى الوزن كما لا ينظر في موزون من الذهب والفضة إلى عدد واذا اختلفا في عظماهما وصغاره فعليه أن يعطيه أقل ما يقع عليه اسم العظم وأقل ما يقع عليه اسم صفة ثم يستوفيه منه موزوناً وهكذا السفرجل والقثاء والفرسك وغيرهما يبيع الناس عدداً وجزاً في أو عبته لا يصلح السلف فيه الاموزون إلا لأنه يختلف في المكيال وما اختلف في المكيال حتى يبقى من المكيال شيء فارغ ليس فيه شيء لم يسلف فيه كيلاً (قال) وان اختلف فيه أصناف ما سلف من قثاء وخبز وغيره مما لا يكال سمي كل صنف منها على حدته وبصفته لا يجزئ غير ذلك فإن ترك ذلك فالسلف فاسد والقول في افساده واجازته اذا اختلفت أجناسه كالقول فيما وصفنا قبله من الحنطة والتمر وغيرهما

(باب جثاع السلف في الوزن)

(قال الشافعي) رحمه الله والميزان محالف للمكيال في بعض معانيه والميزان أقرب من الاحاطة وأبعد من أن يختلف فيه أهل العلم من المكيال لأن ما يتجافى ولم يتجاف في الميزان سواء لأنه أعما يصار فيه كله إلى أن يوجد وزنه والمتجاف في المكيال يتباين تبانياً بينا فليس في شيء مما وزن اختلاف في الوزن رتبة السلف من قبل اختلافه في الوزن كما يكون فيما وصفنا من الكيل ولا يفسد شيء مما سلف فيه وزناً معلوماً إلا من قبل غير الوزن ولا بأس أن يسلف في شيء وزناً وان كان يباع كيلاً ولا في شيء كيلاً وان كان يباع وزناً اذا كان مما لا يتجافى في المكيال مثل الزيت الذي هو ذائب ان كان يباع بالمدينة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده وزناً فلا بأس أن يسلف فيه كيلاً وان كان يباع كيلاً فلا بأس أن يسلف فيه وزناً ومثل السمن والعسل وما أشبهه من الادام فان قال قائل كيف كان يباع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم قلنا الله أعلم أما الذي أدر كنا المتبايعين به عليه فاما ما دل منه في بيع كيلاً والجملة الكثيرة تباع وزناً ودلالة الاخبار على مثل ما أدر كنا الناس عليه قال عمر رضي الله عنه لا آكل سمناً ما دام السمن يباع بالواقي وتشبه الواقي أن تكون كيلاً ولا يفسد السلف الصحيح المعقد في الوزن إلا من قبل الصفة فان كانت الصفة لا تقع عليه وكان اذا اختلف صفاته تبين جودته واختلاست أثمانه لم يجز لأنهم مجهول عند أهل العلم به وما كان مجهولاً عندهم لم يجز (قال الشافعي) وان سلف في وزن ثم أراد اعطائه كيلاً لم يجز من قبل أن الشيء يكون خفيفاً ويكون غيره من جنسه أثقل منه فاذا أعطاه إياه بالمكيال أقل أو أكثر مما سلفه فيه فكان أعطاه الطعام الواجب من الطعام الواجب متفاضلاً ومجهولاً وانما يجوز أن يعطيه معلوماً فان أعطاه حقه فذلك الذي لا يلزمه غيره وان أعطاه

من كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ومسانيل سمعتهما منه (لفظاً)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان قال سمعت عمرو بن دينار يقول سمعت ابن عمر يقول كنا نخبر ولا نرى بذلك بأساً حتى أخبرنا رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المخاربة فستر كناها القول رافع (قال الشافعي) رحمه الله والمخاربة استكراء

الارض ببعض ما يخرج منها ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في نهيه عن المخاربة على أن لا تجوز المزارعة على الثلث ولا على الربع ولا جزء من الاجزاء لأنه مجهول ولا يجوز الكراء معلوماً ويجوز كراء الارض بالذهب والورق والعرض وما ثبت من الارض أو

حقه وزاده تطوعا منه على غير شيء كان في العقد فهذا تأمل من قبله فان أعطاه أقل من حقه وأبرأه المشتري مما بقى عليه فهذا شيء تطوع به المشتري فلا بأس به فاما أن لا يعتمد اتفصلا ويتجاوز فامكان الكيل يتجاوز فان وزنا وإذا جاز هذا جاز أن يعطيه أيضا جزا فافاء من كيل لا عن طيب أنفس منهم ما عن فضل عرفه أحدهما قبل صاحبه

(تفريع الوزن من العسل)

(قال الشافعي) رحمه الله أقل ما يجوز به السلف في العسل أن يسلف السلف في كيل أو وزن معلوم وأجل معلوم وصفة معلومة جديدا يقول عسل وقت كذا الوقت الذي يكون فيه فيكون يعرف يوم يقبضه جذته من قدمه وجنس كذا وكذا منه (قال) والصفة أن يقول عسل صاف أبيض من عسل بلد كذا جديدا أو ردينا (قال) ولو ترك قوله في العسل صافيا جاز عندى من قبل أنه اذا كان له عسل لم يكن عليه أن يأخذ شمعا في العسل وكان له أن يأخذ عسلا والعسل الصافي والصافي وجهان صاف من الشمع وصاف في اللون (قال الشافعي) وان سلف في عسل صاف فأتى بعسل قد صفي بالنار لم يلزمه لأن النار تغير طعمه فينقص عنه ولكن يصفيه له بغير نار فان جاءه بعسل غير صافي اللون فذلك عيب فيه فلا يلزمه أخذه اذا كان عيبا فيه (قال الشافعي) فان سلف في عسل فجاءه بعسل رقيق أريه أهل العلم بالعسل فان قالوا هذه الرقة في هذا الجنس من هذا العسل عيب ينقص عنه لم يكن عليه أن يأخذه وان قالوا هكذا يكون هذا العسل وقالوا رقيق لحر البلاد أو لعله غير عيب في نفس العسل لزمه أخذه (قال) ولو قال عسل برأ وقال عسل صغتر أو عسل صرو أو عسل عشرو وصف لونه وبلده فأتاه باللون والبلد وبغير الصنف الذي شرط له أدنى أو أرفع لم يكن عليه أخذه انما يرده باحد آخرين أحدهما نقصان عما سلف فيه والآخر أن كل جنس من هذه قد يصلح لما لا يصلح له غيره أو يجزئ فيما لا يجزئ فيه غيره أو يجمعهما ولا يجوز أن يعطى غير ما شرط اذا اختلفت منافعهما (قال) وما وصفت من عسل بر وصغتر وغيره من كل جنس من العسل في العسل كالاجناس المختلفة في السمن لا تجزئ الا صفتها في السلف والافسد السلف ألا ترى أني لو أسلمت في سمن ووصفته ولم أصف جنسه فسد من قبل أن سمن المعزى يخالف سمن الضأن وان سمن الغنم كلها يخالف سمن البقر والجواميس فاذا لم تقع الصفة على الجنس مما يختلف فسد السلف كما يفسد لو سلفته في حنطة ولم أسم جنسها فاقول مصرية أو عمانية أو شامية وهكذا الوتر كذا أن يصف العسل بلونه فسد من قبل أن أعمانها تنفاضل على جودة الألوان وموقعها من الاعمال يتباين بها وهكذا الوتر كذا صفة بلده فسد لا اختلاف أعسال البلدان لا اختلاف طعام البلدان ولا اختلاف ثياب البلدان من مروى وهروى ورازي وبغدادى وهكذا الوتر كذا أن يقول عسل حديث من عسل وقت كذا من قبل اختلاف ما قدم من العسل وحدث واذا قال عسل وقت كذا فكان ذلك العسل يكون في رجب وسمى أجه رمضان فقد عرف كم مر عليه وهذا هكذا في كل ما يختلف فيه قديمه وجديده من سمن أو حنطة أو غيره (قال الشافعي) وكل ما كان عند أهل العلم به عيب في جنس ما سلف فيه لم يلزمه السلف وكذلك كل ما خالف الصفة المشروطة منه فلو شرط عسلا من عسل الصرو وعسل بلد كذا ويكون كذا فأتى بالصفة في اللون وعسل البلد فقيل ليس هذا صروا خالصا وهذا صرو وغيره لم يلزمه كما يكون سمن بقرو لو خاطه بسمن الغنم لم يلزم من سلف واحد من السمنين ولو قال أسلمت البلد في كذا وكذا رطلا من عسل أو في مكيال عسل بشمعه كان فاسدا الكثرة الشمع وقتله وثقله وخفته وكذا لو قال أسلم اليث في شهد بوزن أو عدد لانه لا يعرف ما فيه من العسل والشمع

على صفة تسميه كما يجوز
كراء المنازل واجارة
العبيد ولا يجوز
الكراء الاعلى سنة
معروفة واذا تكاثر
الرجل الارض ذات
الماء من العين أو النهر
أو النيل أو غيرهما أو غيلا
أو الأبار على أن يزرعها
غلة شتاء وصيف فزرعها
احدى الغلتين والماء
قائم ثم نضب الماء
فذهب قبل الغلة
الثانية فأراد رد الارض
لهذا الماء عنها
فذلك له ويكون عليه
من الكراء بحصة
ما زرع ان كان الثلث
أو أكثر أو أقل
وسقطت عنه حصة ما لم
يزرع لانه لا صلاح للزرع
الابه ولو تكاثرها سنة
فزرعها فأنقضت السنة
والزرع فيها لم يبلغ أن
يحصد فان كانت السنة
يمكنه أن يزرع فيها زراعا
يحصد قبلها فالكراء
جائز وليس لرب الزرع
أن يثبت زرعه وعليه
أن ينقله عن الارض

(باب السلف في السمن)

(قال الشافعي) رحمه الله والسمن كما وصفت من العسل وكل مأ كؤل كان في معناه كما وصفت منه ويقول في السمن سمن ماعز أو سمن ضأن أو سمن بقر وإن كان سمن الجواميس يخالفها قال سمن جواميس لا يجزئ غير ذلك وإن كان ببلد يختلف سمن الجنس منه قال سمن غنم كذا وكذا كما يقال بككة سمن ضأن نجديّة وسمن ضأن تهامة وذلك أنهم ما يتباينان في اللون والصفة والطعم والثن (قال) والقول فيه كقول في العسل قبله فما كان عينا وخارجا من صفة السلف لم يلزم السلف والقديم من السمن يتبين من القديم من العسل لأنه أسرع تغيرا منه والسمن منه ما يدخن ومنه ما لا يدخن فلا يلزم المدخن لأنه عيب فيه

(السلف في الزيت)

(قال الشافعي) رحمه الله والزيت إذا اختلف لم يجز فيه إلا أن يوصف بصفته وجنسه وإن كان قدمه بغيره وصفه بالحدة أو سمي عصير عام كذا حتى يكون قد أتى عليه ما يعرفه المشتري والبائع والقول في عيوبه واختلافه كقول في عيوب السمن والعسل (قال) والآدام كلها التي هي أوداك السليط وغيره إن اختلف نسب كل واحد منها إلى جنسه وإن اختلف عتيقها وحديثها نسب إلى الحدائنه والعتي فان باينت العسل والسمن في هذا فكانت لا يقلها الزمان ولا تغير قلت عصير سنة كذا وكذا لا يجزئه غير ذلك والقول في عيوبها كقول في عيوب ما قبلها كل ما نسبته أهل العلم إلى العيب في جنس منها لم يلزم مشتريه إلا أن يشاء من متطوعا (قال) ولا خيري أن يقول في شيء من الأشياء أسلم البلى في أجود ما يكون منه لأنه لا يوقف على حد أجود ما يكون منه أبدا فاما أردأ ما يكون منه فأكروه ولا يفسد به البيع من قبل أنه ان أعطى خيرا من أردأ ما يكون منه كان متطوعا بالفضل وغير خارج من صفة الرداة كله (قال) وما اشترى من الآدام كيلا كليل وما اشترى وزنا بنظروفه لم يجز شرأؤه بالوزن في الظروف لاختلاف الظروف وأنه لا يوقف على حد وزنها فلو اشترى جزا فاقا وقد شرط وزنا لم يأخذ ما عرف من الوزن المشتري إلا أن يتراضيا البائع والمشتري بعد وزن الزيت في الظروف بأن يدع ما يبيئ له من الزيت وإن لم يتراضيا وأراد اللزيم لهما وزن الظروف قبل أن يصب فيها الآدام ثم وزنت بما يصب فيها ثم يطح وزن الظروف وإن كان فيها زيت وزن فرغت ثم وزنت الظروف ثم ألتى وزنها من الزيت وما أسلف فيه من الآدام فهو له صافي من الرب والعكر وغيره مما خالف الصفاء

(السلف في الزبد)

(قال الشافعي) رحمه الله السلف في الزبد كهو في السمن سمي زبدا ماعز أو زبدا ضأن أو زبدا بقر ويقول نجديّة أو تهامي لا يجزئ غيره و بشرطه مكبلا أو موزونا وبشرطه زبديومه لأنه يتغير في غده بتهامة حتى يحمض ويتغير في الحتر ويتغير في البرد تغيرا دون ذلك ويجزئ كل غير أنه لا يكون زبديومه كزبد غده فان ترك من هذا شيأ لم يجز السلف فيه وليس للسلف أن يعطيه زبدا نجديا وذلك أنه حينئذ ليس بزبديومه انما هو زبد تغير فأعيد في سقاء فيه لبن مخض ليذهب تغيره فيكون عينا في الزبد لأنه جدد وهو غير جديد ومن أن الزبد يرق عن أصل خلقته ويتغير طعمه والقول فيما عرفه أهل العلم به عينا أنه يرد به كقول فيما وصفنا قبله

(السلف في اللبن)

(قال الشافعي) رحمه الله ويجوز السلف في اللبن كما يجوز في الزبد وفسد كما يفسد في الزبد بتركه أن يقول ماعز

الآن يشاء رب الأرض تركه (قال الشافعي) وإذا شرط أن يزرعها صنفام من الزرع يستحصدا ويستفصل قبل السنة فأخره إلى وقت من السنة وانقضت السنة قبل بلوغه فكذلك أيضا وإن تكرارها المدة أقل من سنة وشرط أن يزرعها شيأ بعينه ويتركه حتى يستحصد وكان يعلم أنه لا يمكنه أن يستحصد في مثل المدة التي تكرارها فالكراء فيه فاسد من قبل أن أثبت بينهما شرطهما ولم أثبت على رب الأرض أن يبي زرعها فيها بعد انقضاء المدة أبطلت شرط الزارع أن يستكره حتى يستحصد وأن أثبت له زرعها حتى يستحصدا أبطلت شرط رب الأرض فكان هذا كراء فاسدا ورب الأرض كراء مثل أرضه إذا زرعها وعليه تركه حتى يستحصد

أوصان أو بقروان كان ابلا أن يقول لبن غواد أو أوراك أو نجيسة و يقول في هذا كله لبن الراعية
والمعلنة لا اختلاف ألبن الراعي والمعلنة وتفاضلها في الطعم والحنة والتمن فأى هذا سكنت عنه لم يميز
معه السلم ولم يميز الابان يقول لبن يومه لأنه يتغير في غده (قال الشافعي) والحليب ما يطلب
من ساعته وكان منتهى حد صفة الحليب أن تقل حاله فذلك حين ينتقل إلى أن يخرج من اسم الحليب
(قال) وإذا أسلف فيه بكل فليس له أن يكيله برغوته لأنها تر يد في كيله وليست بلبن تبقى بقاء اللبن ولكن
إذا أسلف فيه وزنا فلا بأس عندى أن ترته برغوته لأنها لا تر يد في وزنه فان زعم أهل العلم أنها تر يد في وزنه
فلا ترته حتى تسكن كما لا يكيله حتى تسكن (قال) ولا خير في أن يسلف في لبن مخيض لأنه لا يكون مخيضا
الابان خارج زبده وزبده لا يخرج الا بالماء ولا يعرف المشتري كم فيه من الماء خلفاء الماء في اللبن وقد يجهل ذلك
البائع لأنه يصب فيه بغير كيل ويزيده مرة بعد مرة والماء غير اللبن فلا يكون على أحد أن يسلف في مدابن
فيعطى تسعة أعشار المدابن وعشرة ماء لأنه لا يميز بين مائه حينئذ ولبنه وإذا كان الماء مجهو لا كان أفسده
لأنه لا يدري كم أعطى من لبن وماء (قال) ولا خير في أن يسلف في لبن ويقول حامض لأنه قد يسمى حامضا
بعد يوم ويومين وأيام وزيادة جوضته زيادة نقص فيه ليس كالحلو الذي يقال له حلو فإخذله أقل ما يقع
عليه اسم الحلاوة مع صفة غيرها وما زاد على أقل ما يقع عليه اسم الحلاوة زيادة خير للمشتري وتطوع من
البائع وزيادة جوضه اللبن كما وصفت نقص على المشتري وإذا شرط لبن يوم أو لبن يومين فانما يعني ما حلب
من يومه وما حلب من يومين فيشترط غير حامض وفي لبن الابل غير قارص فان كان ببلد لا يمكن فيه الا أن
يحمض في تلك المدة فلا خير في السلف فيه بهذه الصفة لما وصفت من أنه لا يوقف على حد الجوضه ولا حد
قارص فيقال هذا أول وقت حمض فيه أو قارص فيلزمه إياه وزيادة الجوضه فيه نقص للمشتري كما وصفت في
المسئلة قبله ولا خير في بيع اللبن في ضروع الغنم وان اجتمع فيها حلبة واحدة لأنه لا يدري كم هو ولا كيف
هو ولا هو يبيع عين ترى ولا شيء مضمون على صاحبه بصفة وكيل وهذا خارج عما يجوز في بيع المملوكين
(قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن موسى عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أنه كان يكره بيع الصوف
على ظهور الغنم واللبن في ضروع الغنم الا بكيل

(السلف في اللبن رطبا وياسا)

(قال الشافعي) رحمه الله والسلف في اللبن رطبا طريا كالسلف في اللبن لا يجوز الا بأن يشترط صفة جبن يومه
أو يقول جبن رطبا طريا بالان الطراء منه معروف والغالب منه مفارق للطري فالطراء فيه صفة يحاط بها
ولا خير في أن يقول غاب لأنه اذا زایل الطراء كان غابا وإذا امرت له أيام كان غابا ومروا الايام نقص له كما
كثرة الجوضه نقص في اللبن ولا يجوز أن يقال غاب لأنه لا ينفصل أول ما يدخل في الغيوب من المنزل التي
بعدها فيكون مضبوطا بصفة والجواب فيه كالجواب في جوضه اللبن ولا خير في السلف فيه الا بوزن فأما
بعد فلا خير فيه لأنه يختلف فلا يقف البائع ولا المشتري منه على حد معروف ويشترط فيه جبن ما عر
أو جبن ضائن أو جبن بقر كما وصفت في اللبن وهما سواء في هذا المعنى (قال) والجبن الرطب لبن يطرح فيه
الانافع فيتميز ماؤه ويعزل خاثر لبنه فيعصر فإذا أسلف فيه رطبا فلا بأس في صغارا أم كبارا ويجوز اذا وقع
عليه اسم الجبن (قال) ولا بأس بالسلف في الجبن اليابس وزنا وعلى ما وصفت من جبن ضائن أو بقر فأما
الابل فلا أحسبها يكون لها جبن ويسميه جبن بلد من البلدان لان جبن البلدان يختلف وهو أحب إلى
لوقال ما جبن منذ شهر أو منذ كذا أو جبن عامه اذا كان هذا يعرف لأنه قد يكون اذا دخل في حد اليبس أنقل
منه اذا تطاول جفوفه (قال) ولو ترك هذا لم يفسده لانه لا يفسد مثل هذا في اللحم واللحم حين يسلخ أنقل منه
بعد ساعة من جفوفه والثمر في أول ما ييبس يكاد يكون أقل نقصا منه بعد شهر أو أكثر ولا يجوز الا أن

(قال الشافعي) وإذا
تسكروا الأرض التي
لاماء لها انما سقى
بنطف سماء أو بسيل
ان جاء فلا يصح كراؤها
الا على أن يكرهه اياها
أرضا بيضاء لاماء لها
يصنع بها المستكرى
ما شاء في سنته الا أنه
لا يبنى ولا يغرس فاذا
وقع على هذا صح
الكراه ولزمه زرع أول
يزرع فان أكره اياها
على أن يزرعها ولم يقل
أرضا بيضاء لاماء لها
وهو ما يعلم أنهما
لا تزرع الا بخطر أو سبل
يحدث فالكراه فاسد
ولو كانت الأرض ذات
نهر مثل النيل وغيره
مما يعلو الأرض على أن
يزرعها زرا لا يصلح
الابان يروى بالنيل
لا يسترلها ولا مشرب
غيره فالكراه فاسد
واذا تكرارها والماء قائم
عليها وقد ينحسر
لاحالة في وقت يمكن
فيه الزرع فالكراه
جائز وان كان قد ينحسر

يقال جبن غير قديم فكل ما أتاه به فقال أهل العلم به ليس يقع على هذا اسم قديم أخذه وإن كان بعضه أطرى من بعض لأن السلف أقل ما يقع عليه اسم الطرارة والسلف متطوع بما هو أكثر منه ولا خير في أن يقول جبن عتيق ولا قديم لأن أقل ما يقع عليه اسم العتيق والقديم غير محدود وكذلك آخره غير محدود وكل ما تقدم في اسم العتيق فإزدادت الليالي مروراً عليه كان نقصه كلما وصفنا قبله في جوصة الآن وكل ما كان عيباً في الجبن عند أهل العلم به من إفراط ملح أو جوصة طعم أو غير ذلك يلزم المشتري

(السلف في البيا)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالسلف في البيا وزن معلوم ولا خيفه الاموزونا ولا يجوز مكبلاً من قبل تكبسه وتجافيه في المكبال والقول فيه كقول في اللبن والجبن يصف ما عزا أو ضائناً أو بقراً أو طرياً فيكون له أقل ما يقع عليه اسم الطرارة ويكون البائع متطوعاً بما هو خير من ذلك ولا يصلح أن يقول غير الطري لأن ذلك كما وصفت غير محدود الأول والآخر والتزيد في البعد من الطرارة نقص على المشتري

(الصوف والشعر) (١)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا خير في أن يسلم في صوف غنم بأعيانها ولا شعرها إذا كان ذلك إلى يوم واحد فأكثر وذلك أنه قد تأتي الآفة عليه فتذهب أو تنقصه قبل اليوم وقد يفسد من وجه غير هذا ولا خير في أن يسلم في ألبان غنم بأعيانها ولا زبدها ولا سمنها ولا لبها ولا جبنها وإن كان ذلك بكيل معلوم ووزن معلوم من قبل أن الآفة تأتي عليها فتملكها فينقطع ما أسلف فيه منها وتأتي عليها بغير هلاكها فتقطع ما يكون منه ما أسلف فيه منها أو تنقصه وكذلك لا خيفه ولو جلبت لك حين تشتريها الآن الآفة تأتي عليها قبل الاستيفاء (قال الشافعي) وذلك أن الأول أجزاها والآفة عليها بأمر يقطع ما أسلف فيه منها أو بعضه فرددناه على البائع بمثل الصفة التي أسلفه فيها كنا ظلمناه لأنه باع صفة من غنم بعينها فقولناها إلى غنم غيرها وهو لو باعه عيناً فملكها لم نحوله إلى غيرها ولو لم نحوله إلى غيرها كنا أجزأنا أن يشتري غير عين بعينها وغير مضمون عليه بصفة يكلف الاتيان به متى حل عليه فاجزأنا في بيع المسلمين ما ليس منها إننا يبيع المسلمين بيع عين بعينها فملكها المشتري على البائع أو صفة بعينها فملكها المشتري على البائع ويضمنها حتى يؤديها إلى المشتري (قال) وإذا لم يجز أن يسلم الرجل إلى الرجل في ثمر حائط بعينه ولا في حنطة أرض بعينها ما وصفت من الآفات التي تقع في الثمرة والزرع كان لبن الماشية ونسلها كله في هذا المعنى تصيبها الآفات كما تصيب الزرع والتمر وكانت الآفات إليه في كثير من الحالات أسرع (قال) وهكذا كل ما كان من سلف في عين بعينها تنقطع من أيدي الناس ولا خير في السلف حتى يكون في الوقت الذي يشترط فيه محله موجوداً في البلد الذي يشترط فيه لا يختلف فيه بحال فإن كان يختلف فلا خيفه لأنه حينئذ غير موصول إلى أدائه فعلى هذا كل ما سلف وقياسه ولا بأس أن تسلف في شيء ليس في أيدي الناس حين تسلف فيه إذا شرطت محله في وقت يكون موجوداً فيه بأيدي الناس

(السلف في اللحم)

(قال الشافعي) رحمه الله كل لحم موجود ببلد من البلدان لا يختلف في الوقت الذي يحل فيه فالسلف فيه جائز وما كان في الوقت الذي يحل فيه يختلف فلا خيفه وإن كان يكون لا يختلف في حينه الذي يحل فيه في بلد ويختلف في بلد آخر جاز السلف فيه في البلد الذي لا يختلف وفسد السلف في البلد الذي يختلف فيه إلا أن يكون مما لا يتغير في الحبل فيحمل من بلد إلى بلد مثل الشب وبما أشبهها فإما ما كان رطباً من الماء كقول وكان إذا حل من بلد إلى بلد تغير لم يجر فيه السلف في البلد الذي يختلف فيه وهكذا كل سلعة من السلع إذا

ولا يفسد كرهت الكراء إلا بعد انحساره وإن غرقها بعد أن صبح كراؤها نيل أو سيل أو شيء يذهب الأرض أو غصبت انتقض الكراء بينهما من يوم تلفت الأرض فإن تلف بعضها وبقي بعض ولم يزرع فرب الزرع بالخيار إن شاء أخذ ما بقي بحصته من الكراء وإن شاء ردها لأن الأرض لم تسلم له كلها وإن كان زرع بطل عنه ماتلف ولزمه حصه ما زرع من الكراء وكذا إذا جعت الضيقة مائة صاع بن معلوم فتلف خمسون صاعاً فالمشتري بالخيار في أن يأخذ الخمسين بحصتها من الثمن أو يرد البيع لأنه لم يسلم له كل ما اشترى وكذلك لو أكثرى داراً فانهدم بعضها كان له أن يجبس منها ما بقي بحصته من الكراء وهذا بخلاف ما لا يتبع بعض من عبد اشتراه فلم يقبضه حتى

(١) قال السراج البلقيني المراد بالترجمة أن يسلم في صوف غنم معينة أو شعرها أو في غير معينة غير الصوف والشعر اهـ

لم تختلف في وقتها في بلد جاز فيه السلف واذا اختلفت ببلد لم يجز السلف فيه في الحين الذي تختلف فيه اذا كانت من الرطب من الماء كقول

(صفة اللحم وما يجوز فيه وما لا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله من أسلف في لحم فلا يجوز فيه حتى يصفه يقول لحم ما عرذ كرخصى أو ذكر نثى فصاعدا أو جدى رضيع أو فطيم وسمين أو منق ومن موضع كذا أو يشترط الوزن أو يقول لحم ما عرذ نثية فصاعدا أو صغيرة يصف لجهها وموضعها ويقول لحم ضأن ويصفه هكذا ويقول في البعير خاصة بغير راع من قبل اختلاف الراعي والمعلوف وذلك أن لسان ذكرها واناثها وصغارها وكبارها وخصياتها وفحولها تختلف ومواقع لحمها تختلف ويختلف لجهها فاذا حدد بسمانة كان للمشتري أدنى ما يقع عليه اسم السمانة وكان البائع متطوعا بأعلى منه أن أعطاه إياه وإذا حدد بمنقيا كان له أدنى ما يقع عليه اسم الانقاء والبائع متطوع بالذي هو أكثر منه وأكره أن يشترطه أعجف بحال وذلك أن الأعجف يتباين والزيادة في الأعجف نقص على المشتري والعجف في اللحم كما وصفت من الجوضة في اللبن ليست بمعدودة الأعلى ولا الأدنى واذا زادت كان نقصا غير موقوف عليه والزيادة في السمانة شيء يتطوع به البائع على المشتري (قال) فان شرط موضع من اللحم وزن ذلك الموضع عافيه من عظم لان العظم لا يتميز من اللحم كما يتميز اللبن والمدر والحجارة من الحنطة ولو ذهب بغيره أفسد اللحم على أخذه وبقي منه على العظام ما يكون فسادا واللحم أولى أن لا يميز وأن يجوز بيع عظامه معه لاختلاط اللحم بالعظم من النوى في الزر اذا اشترى وزنا لان النواة تتميز من الثمرة غير أن الثمرة اذا أخرجت نواتها لم تبقى بقاءها اذا كانت نواتها فيها (قال الشافعي) تباع الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم التمر كيلا وفيه نواه ولم يعلمهم تباعوا اللحم قط الا فيه عظامه فدللت السنة اذا جاز بيع التمر بالنوى على أن يبيع اللحم بالعظام في معناها وأجوز فكانت قياسا وخبروا أثر المأكل الناس اختلفوا فيه (قال) واذا أسلف في شحم البطن أو الكلى ووصفه وزنا فهو جائز وإن قال شحم لم يجز لاختلاف شحم البطن وغيره وكذلك ان سلف في الالبات فتوزن واذا أسلف في شحم سمي شحما صغيرا أو كبيرا وما عزا وضائنا

(لحم الوحش)

(قال الشافعي) رحمه الله ولحم الوحش كله كما وصفت من لحم الانيس اذا كان ببلد يكون بها موجودا لا يختلف في الوقت الذي يحل فيه بحال جاز السلف فيه واذا كان يختلف في حال ويوجد في أخرى لم يجز السلف فيه الا في الحال التي لا يختلف فيها قال ولا أحسبه يكون موجودا ببلد أبدا الا هكذا وذلك أن من البلدان ما لا وحش فيه وإن كان به منها وحش فقد يخطئ صائده ويصيبه والبلدان وإن كان منها ما يخطئه لحم يجوز فيه في كل يوم أو بها بعض اللحم دون بعض فان الغنم تكاد أن تكون موجودة والابل والبقر فيؤخذ السلف البائع بأن يذبح فيوفى صاحبه حقه لان الذبح له ممكن بالشراء ولا يكون الصيد له ممكن بالشراء والاخذ كما يمكنه الانيس فان كان ببلد يتعذر به لحم الانيس أو شيء منه في الوقت الذي يسلف فيه لم يجز السلف فيه في الوقت الذي يتعذر فيه ولا يجوز السلف في لحم الوحش اذا كان موجودا ببلد الأعلى ما وصفت من لحم الانيس أن يقول لحم ظبي أو أرنب أو تنقل أو بقرو وحش أو جرو وحش أو صنف بعينه ويسمي صغيرا أو كبيرا ويوصف اللحم كما وصفت وسمينا أو منقيا كما وصفت في اللحم لا يخالفه في شيء الا أن تدخله نخلة لا تدخل لحم الانيس ان كان منه شيء يصاد بشيء يكون لحمه معه طيبا وآخر يصاد بشيء يكون لحمه معه غير طيب شرط صيد كذا دون صيد كذا فان لم يشترط سئل أهل العلم به فان كانوا

يبينون في بعض اللحم الفساد فالفساد عيب ولا يلزم المشتري فان كانوا يقولون ليس بفساد ولكن صيد كذا
أطيب فليس هذا بفساد ولا يرد على البائع ويلزم المشتري وهذا يدخل الغنم فيكون بعضها أطيب لحما من
بعض ولا يرد من لحمه شيء الا من فساد (قال) ومتى أمكن السلف في الوحش فالقول فيه كالقول في الانيس
فانما يجوز بصفته وسن وجنس ويجوز السلف في لحم الطير كماه بصفة وسمانة وانقاء ووزن غير أنه لاسن
له وانما يباع بصفة مكان السن بكبير وصغير وما احتمل أن يباع بمعضا بصفة موصوفة وما لم يحتمل أن
يبعض لصغره وصف طائره وسماته وأسلف فيه بوزن لا يجوز أن يسلف فيه بعدد وهو لحم انما يجوز بالعدد
في الحى دون المذبوح والمذبوح طعام لا يجوز الاموز وناو اذا أسلف في لحم طير وزنا لم يكن عليه أن يأخذ في
الوزن رأسه ولا رجليه من دون الفخذين لان رجليه لا لحم فيه ما وأن رأسه اذا قصد اللحم كان معروفاً أنه لا يقع
عليه اسم اللحم المقصود وقصده

(الحيتان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحيتان اذا كان السلف يحل فيها في وقت لا ينقطع ما أسلف فيه من أيدي
الناس بذلك البلد جاز السلف فيها واذا كان الوقت الذي يحل فيه في بلد ينقطع ولا يوجد فيه فلا خير
في السلف فيها كما قلنا في لحم الوحش والانيس (قال) واذا أسلف فيها أسلف في ملح بوزن أو طري بوزن معلوم
ولا يجوز السلف فيه حتى يسمى كل حوت منه بجنسه فانه يختلف اختلاف اللحم وغيره ولا يجوز أن
يسلف في شيء من الحيتان الا بوزن فان قال قائل فقد تجيز السلف في الحيوان عددا موصوفا فافرق بينه
وبين الحيتان قبل الحيوان يشتري بعينين أحدهما المنفعة به في الحياة وهي المنفعة العظمى فيه الجامعة
والثانية ليدبح فيؤكل فأجزت شراءه حيا للنفعة العظمى واستأجزت شراءه مذبوحا بعدد لا ترى أنه ان
قال أبيع لحم شاة ثنية ماعزة ولم يشترط وزنا لم يجره لانه لا يعرف قدر اللحم بالصفة وانما يعرف قدره بالوزن
ولان الناس انما اشتروا من كل ما يؤكل ويشرب الجوزاف مما يعاينون فأما ما يضمن فليس يشتر منه جزا
(قال) والقياس في السلف في لحم الحيتان بوزن لا يلزم المشتري أن يوزن عليه الذنب من حيث يكون لا لحم
فيه ويلزمه ما يقع عليه اسم ذنب مما عليه لحم ولا يلزمه أن يوزن عليه فيه الرأس ويلزمه ما بين ذلك الا أن
يكون من حوت كبير فيسمى وزنا من الحوت مما أسلف فيه موضع عامنه ولا يجوز أن يسلف فيه الا
في موضع اذا احتمل ما تحتمل الغنم من أن يكون يوجد في موضع منه ما أسلف فيه ويضف الموضع الذي سلف
فيه واذا لم يحتمل كان كما وصفت في الطير

(الرؤس والاكراع)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز عند السلف في شيء من الرؤس من صغارها ولا كبارها ولا الاكراع
لانما يجيز السلف في شيء سوى الحيوان حتى نحده بذرع أو كيل أو وزن فأما عدد منقرد فلا وذلك أنه
قد يكون يشبهه ما يقع عليه اسم الصغير وهو متباين وما يقع عليه اسم الكبير وهو متباين فاذا لم نجد فيه كما
حددنا في مثله من الوزن والذرع والكيل أجزناه غير محدود وانما نرى الناس تركوا وزن الرؤس لما فيها من
سقطها الذي يطرح ولا يؤكل مثل الصوف والشعر عليه ومثل أطراف مشافره ومناخره وجلود خديه وما
أشبه ذلك مما لا يؤكل ولا يعرف قدره منه غير أنه فيه غير قليل فلو وزنوه وزنوا معه غير ما يؤكل من صوف
وشعر وغيره ولا يشبه النوى في التمر لانه قد ينتفع بالنوى ولا القشر في الجو لانه قد ينتفع بقشر الجوز وهذا
لا ينتفع به في شيء (قال) ولو تحامل رجل فأجاز له لم يجز عندى أن يؤمر أحد بأن يجيزه الاموز وناو الله

كرجل أكثر منزلا
يدخل فيه ما يحتمل
سقفه فحمل فيه أكثر
فأخضر ذلك بالمنزل فقد
استوفى سكناه وعليه قيمة
ضرره وكذلك لو أكثر
منزلا سقلا فجعل فيه
القصارين أو الحدادين
فتقلع البناء فقد استوفى
ما أكثره وعليه
بالتعدي ما نقص بالمنزل
(قال الشافعي) رحمه
الله وان قال له ازرعها
ماشتت فلا يمنع من
زرع ماشاء ولو أراد
الغراس فهو غير الزرع
وان قال ازرعها أو
اغرسها ما شئت
فالكراء جائز (قال
المزني) أولى بقوله
أن لا يجوز هذا لانه لا
يدري يغرس أكثر
الارض فيكثر الضرر
على صاحبها أو لا يغرس
فتسلم أرضه من النقصان
بالغرس فهذا في معنى
المجهول وما لا يجوز في
معنى قوله والله التوفيق
(قال الشافعي) وان
انقضت سنوه لم يكن لرب

تعالى أعلم ولا جازته وجه يحتمل بعض مذاهب أهل الفقه ما هو أبعد منه (قال الشافعي) وقد وصفت في غير هذا الموضع أن البيوع ضربان أحدهما بيع عين قائمة فلا بأس أن تباع بنقد ودين إذا قبضت العين أو بيع شيء موصوف مضمون على بائعته يأتي به لا بد عاجلاً أو إلى أجل وهذا لا يجوز حتى يدفع المشتري عنه قبل أن يتفرق المتبايعان وهذا من مستويان إذا شرط فيه أجل أو ضمان أو يكون أحد البيعين نقداً والآخر ديناً أو مضمون قال وذلك أتى إذا بعته ساعة ودفعها اليك وكان ثمنها إلى أجل فالسلعة نقد والثمن إلى أجل معروف وإذا دفعت اليه مائة دينار في طعام موصوف إلى أجل فالمائة نقد والسلعة مضمونة يأتي بها صاحبها لا بد ولا خير في دين بدين ولو اشتري رجل ثلاثين رطلاً لخماد دينار ودفعه يأخذ كل يوم رطلاً فكان أول محله حين دفعه وآخره إلى شهر وكانت صفقة واحدة كانت فاسدة ورد مثل اللحم الذي أخذ أو قيمته إن لم يكن له مثل وذلك أن هذا دين بدين ولو اشتري رطلاً منفرداً وتسعة وعشرين بعده في صفقة غير صفقته كان الرطل جائزاً والتسعة والعشرون منتقضة وليس أخذه أو أكلها إذا لم يأخذها في مقام واحد بالذي يخرج منه من أن يكون ديناً ألا ترى أنه ليس له أن يأخذ رطلاً بعد الأول إلا بعدة تأتي عليه ولا يشبه هذا الرجل يشتري الطعام بدين ويأخذ في أكله لأن محله واحد وله أخذه كله في مقامه إلا أنه لا يقدر على أخذه إلا هكذا لأجل له ولو جاز هذا جاز أن يشتري ديناراً ثلاثين صاعاً حنطة يأخذ كل يوم صاعاً (قال) وهذا هكذا في الرطب والفاكهة وغيرها كل شيء لم يكن له قبضه ساعة يتبايعانه معاً ولم يكن لبائعه دفعه عن شيء منه حين يشرع في قبضه كله لم يجز أن يكون ديناً (قال) ولو جاز هذا في اللحم جاز في كل شيء من ثياب وطعام وغيره (قال الشافعي) ولو قال قائل هذا في اللحم جائز وقال هذا مثل الدار يتكارها الرجل إلى أجل فيجب عليه من كرائها بقدر ما سكن (قال) وهذا في الدار وليس كما قال ولو كان كما قال كان أن يقيس اللحم بالطعام أولى به من أن يقيسه بالسكن بعد السكن من الطعام في الأصل والفرع فان قال فافرق بينهما في الفرع قيل أرأيتك إذا أكرمتك داراً شهراً ودفعتها اليك فلم تسكنها أجب عليك الكراء قال نعم قلت ودفعتها اليك طرفه عين إذا مرت المدة التي أكرمتها اليها أجب عليك كرائها قال نعم قلت أرأيت إذا بعته ثلاثين رطلاً لخماد إلى أجل ودفعت اليك رطلاً ثم مرت ثلاثون يوماً ولم تقبض غير الرطل الأول أبرأ من ثلاثين رطلاً كما برئت من سكن ثلاثين يوماً فان قال لا قيل لأنه يحتاج في كل يوم إلى أن يبرأ من رطل لحم يدفعه اليك لا يبرئه ما قبله ولا المدة منه إلا بدفعه قال نعم ويقال له ليس هكذا الدار فإذا قال لا قيل أفانراهم ما افتقرين في الأصل والفرع والاسم فكيف تركت أن تقيس اللحم بالما كقول الذي هو في مثل معناه من الربا والوزن والكيل وقسسته بما لا يشبهه أو رأيت إذا أكرمتك تلك الدار بعينها فأنه دمت أيلزمني أن أعطيها داراً بصفقتها فان قال لا قيل فإذا باعك لخماد صفقة وله ماشية فماتت ماشيته أيلزمه أن يعطيك لخماد بالصفة فإذا قال نعم قيل أفترأهم ما افتقرين في كل أمرهما فكيف تقيس أحدهما بالآخر وإذا أسلف من موضع في اللحم الماعز بعينه فوزن أعطى من ذلك الموضع من شاة واحدة فان عجز ذلك الموضع عن مبلغ صفة السلم أعطاه من شاة غيرها مثل صفقتها ولو أسلفه في طعام غيره فاعطاه بعض طعامه أجود من شرطه لم يكن له عليه أن يعطيه ما بقي منه أجود من شرطه إذا أوفاه شرطه وليس عليه أكثر منه

(باب السلف في العطر وزنا)

(قال الشافعي) رحمه الله وكل ما لا ينقطع من أيدي الناس من العطر وكانت له صفة يعرف بها وزن جاز السلف فيه فإذا كان الاسم منه يجمع أشياء مختلفة الجوده لم يجز حتى يسمى ما أسلف فيه منها كما يجمع التمراسم التمر ويتركبها أسماء تنبأ فلا يجوز السلف فيها إلا بأن يسمى الصنف الذي أسلف فيه ويسمى جسيماً منه ورد ثباتاً في هذا أصل السلف في العطر وقياسه فالعنب منه الأشهب والأخضر والأبيض

الأرض أن يقطع غرسه حتى يعطيه قيمته وقيمة ثمرته إن كانت فيه يوم يقلعه (قال الشافعي) رحمه الله ولرب الغراس إن شاء أن يقلعه على أن عليه ما نقص الأرض والغراس كالبناء إذا كان باذن مالك الأرض مطلقاً وما أكثر فاسداً وقبضها ولم يزرع ولم يسكن حتى انقضت السنة فعليه كراء المثل (قال المزني) رحمه الله القياس عندى وبالله التوفيق أنه إذا أجل له أجل لا يغرس فيه فانقضى الأجل أو أذن له ببناء في عرصه له سنين وانقضى الأجل أن الأرض والعرصة مردودتان لأنه لم يعره شيئاً فعليه رد ما ليس له فيه حق على أهله ولا يجبر صاحب الأرض على شراء غراس ولا بناء إلا أن يشاء والله عز وجل يقول إلا أن تكون

تجارة عن تراض منكم وهذا قد منع ماله الا ان يشتري ما لا يرضى شراؤه فاین التراضی (قال الشافعی) رحمه الله فاذا كثرى داراسنة فغصها رجلا لم يكن عليه كراء لانه لم يسلم له ما كثرى واذا كثرى ارض من ارض العشر أو الخراج فعليه فيها اخرجت الصدقة خاطب الله تعالى المؤمنين فقال وآتوا حقه يوم حصاده وهذا مال مسلم وحصاد مسلم فالزكاة فيه واجبة ولو اختلفا في كراء دابة الى موضع أو في كرائها أو في اجارة الارض تحالفا فان كان قبل الركوب والزرع تحالفا وترادا وان كان بعد ذلك كان عليه كراء المثل ولو قال رب الارض بكراء وقال

(١) قوله اذا كانت تعود بحالها الخ كذا بالاصول التي بأيدينا وتأمل اه صححه
(٢) قوله الى حشفة بالتجريك أى صخرة نائمة في البحر كما في القاموس اه صححه

وغيره ولا يجوز السلف فيه حتى يسمى أشهب أو أخضر جيداً وردياً وقطعا حيا وزن كذا وان كنت تريده أبيض سميت أبيض وان كنت تريده قطعة واحدة سميت قطعة واحدة وان لم تسم هكذا أو سميت قطعاً حيا لم يكن لك ذلك مفتتاً وذلك أنه متباين في الثمن ويخرج من أن يكون بالصفة التي سلف وان سميت عنبراً ووصفت لونه وجودته كان لك عنبر في ذلك اللون والجودة صغاراً أعطاءً أو كباراً وان كان في العنبر شيء مختلف بالبلدان ويعرف ببلده لم يخرج حتى يسمى عنبر بلد كذا كما لا يجوز في الشباب حتى يقول مروياً وأهروياً (قال) وقد زعم بعض أهل العلم بالمسك أنه سرودابة كالطبي تلقيه في وقت من الاوقات وكأنه ذهب الى انه دم تجتمع فكتا به يذهب الى أن لا يحل التطيب به لما وصفت (قال) كيف جاز لك أن تحيز النطيب بشئ وقد أخبرك أهل العلم أنه ألقى من حي وما ألقى من حي كان عندك في معنى الميتة فلم تأكله (قال) فقلت له قلت به خبراً واجاعاً وقياساً قال فاذكر فيه القياس قلت الخبر أو لى بك قال سأسألك عنه فاذكر فيه القياس قلت قال الله تبارك وتعالى وان لكم في الانعام لعبارة تنسيقكم مما في بطونه من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين فأحل شيئاً يخرج من حي اذا كان من حي يجمع معنيين الطيب وأن ليس بعضومه ينقصه خروجه منه حتى لا يعود مكانه مثله وحرم الدم من مذبح وحي فلم يحل لاحد أن يأكل دماً مسفوفاً من ذبح أو غيره فلو كنا حرمنا الدم لانه يخرج من حي أحلناه من المذبح ولكننا حرمناه لنجاسته ونص الكتاب به مثل البول والرجيع من قبل انه ليس من الطيبات قياساً على ماوجب غسله مما يخرج من الحي من الدم وكان في البول والرجيع يدخل به طيباً ويخرج خبيثاً ووجدت الولد يخرج من حي حلالاً ووجدت البيضة يخرج من بائنه حية فتكون حلالاً بان هذا من الطيبات فكيف أنكرت في المسك الذي هو غاية من الطيبات اذا خرج من حي أن يكون حلالاً وذهبت الى أن تشبهه ببعض قطع من حي والعضو الذي قطع من حي لا يعود فيه أبداً وبين فيه نقصاً وهذا يعود زعمت بحاله قبل يسقط منه أنه هو اللبن والبيضة والواد أشبه أم هو بالدم والبول والرجيع أشبه فقال بل اللبن والبيضة والواد أشبه اذا كانت تعود (١) بحالها أشبهه بالعضو يقطع منها واذا كان أطيب من اللبن والبيضة والولد يحل وما دونه في الطيب من اللبن والبيض يحل لانه طيب كان هو أحل لانه أعلى في الطيب ولا يشبه الرجيع الخبيث (قال) فما الخبر قلت (أخبرنا) الزنجي عن موسى بن عقبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى للنجاشي أواق مسك فقال لامسلة اني قد أهديت للنجاشي أواق مسك ولا أراه الا قدمات قبل أن يصل اليه فان جاءتنا وهبت لك كذا فبجاءته فوهب لها ولغيرها منه (قال) وسئل ابن عمر عن المسك أحنوط هو فقال أو ليس من أطيب طبيكم وتطيب سعد بالمسك والذرة وفيه المسك وابن عباس بالغالية قبل يحرم وفيه المسك ولم أر الناس عندنا اختلفوا في بائنه (قال) فقال لي قائل خبرت أن العنبر شيء ينبذه حوت من خوفه فكيف أحالت ثمنه قلت أخبرني عدد من أتني به أن العنبر نبات يخلقه الله تعالى في حشاف في البحر فقال لي منهم نفر حجبنا الريح الى جزيرة فاقنابها ونحن ننظر من فوقها الى حشفة (٢) خارجة من الماء منها عليها عنبرة أصلها مستطيل كعنق الشاة والعنبرة ممدودة في فرعها ثم كناته عاهد فتراها تعظم فاخذها رجاء أن تريدها ففهمت ربح فركت البحر فقطعت عنها فخرجت مع الموج ولم يختلف على أهل العلم بأنه كما وصفوا وانما غلط من قال انه يحده حوت أو طير فمأكله ليس به وطيب ريحه وقد زعم بعض أهل العلم أنه لا تأكله دابة الا قتلها فيموت الحوت الذي يأكله فينبذه البحر فيؤخذ فيشق بطنه فيستخرج منه قال فأتقول فيما استخرج من بطنه قلت يغسل عنه شيء أصابه من أذاه ويكون حلالاً لأن يباع ويتطيب به من قبل أنه مستجسد غليظ غير متفرق لا يخالطه شيء أصابه فيذهب فيه كله انما يصيب ما ظهر منه كما يصيب ما ظهر من الجلد فيغسل فيطهر ويصيب الشيء من الذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد

فيغسل فيطهر والاديم (قال) فهل في العنبر خبر قلت لأعلم أحدا من أهل العلم خالف في أنه لا بأس
 ببيع العنبر ولا أحد من أهل العلم بالعنبر قال في العنبر الاما قلت لك من أنه نبات والنبات لا يحرم منه شيء
 (قال) فهل فيه أثر قلت نعم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن طائوس
 عن أبيه عن ابن عباس سئل عن العنبر فقال إن كان فيه شيء ففيه الجنس (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أذينة (١) أن ابن عباس قال ليس في العنبر زكاة إنما
 هو شيء دسره البحر (قال الشافعي) ولا يجوز بيع المسك وزنا في فارة لأن المسك مغيب ولا يذرى كم
 وزنه من وزن جلوده والعود يتفاضل تفاضلا كثيرا فلا يجوز حتى يوصف كل صنف منه وبلده وسمته
 الذي يميزه بينه وبين غيره كالأجوز في الثياب الاما وصفت من تسمية أجناسه وهو أشد تباينا من التمر وربما
 رأيت النامنة بما تسمى دينار والمنا من صنف غير بخمسة دنانير وكلاهما ينسب إلى الجودة من صنفه وهكذا
 القول في كل متاع العطارين مما يتباين منه بلد أولون أو عظم لم يجز السلف فيه حتى يسمى ذلك وما لا يتباين
 بشيء من هذا وصف بالجودة والرداء وجماع الاسم والوزن ولا يجوز السلف في شيء منه يخلطه عنبر الا خليا
 من العنبر أو الغش السلف من الربيع فان شرط شيئا بترابه أو شيئا بقشوره وزنان كانت قشوره ليست
 مما تنفعه أو شيئا يخلط به غيره منه لا يعرف قدر هذا من قدر هذا لم يجز السلف فيه (قال) وفي الفأران
 كان من صيد البحر مما يعيش في البحر فلا بأس بهما وان كانت تعيش في البر وكانت فأرا لم يجز بيعهما
 وشراؤهما إذ لم تدبغ وان دبغت فلا بد باع لها طهور فلا بأس ببيعها وشراؤها وقال في كل جلد على عطر
 وكل ما خفي عليه من عطر ودواء الصيادلة وغيره مثل هذا القول لأنه لا يحل بيع جلد من كلب ولا خنزير وان
 دبغ ولا غير مدبوغ ولا شيء منهم ما ولا من واحد منهما

(باب متاع الصيادلة)

(قال الشافعي) رحمه الله ومتاع الصيادلة كله من الادوية كمتاع العطارين لا يختلف فيما يتباين بجنس
 أولون أو غيره ذلك يسمى ذلك الجنس وما يتباين ويسمى وزنا وجديدا وعتيقا فإنه اذا تغير لم يعمل عمله جديدا
 وما اختلط منه بغيره لم يجز كما قلت في متاع العطارين ولا يجوز أن يسلف في شيء منه الا وحده أو معه غيره كل
 واحد منهما معروف بالوزن وبأخذهما مميزات فاما أن يسلف منه في صنفين مخلوطين أو أصناف مثل
 الادوية المحببة أو المجموعة بعضها إلى بعض بغير عجن ولا تحبيب فلا يجوز ذلك لأنه لا يوقف على حده
 ولا يعرف وزن كل واحد منهما ولا جودته ولا ردائه اذا اختلط (قال الشافعي) وما يوزن مما لا يؤكل
 ولا يشرب اذا كان هكذا قياسا على ما وصفت لا يختلف واذا اختلف سمي أجناسه واذا اختلف في ألوانه
 سمي ألوانه واذا تقارب سمي وزنه فعلى هذا الباب وقياسه (قال) وما خفيت معرفته من متاع الصيادلة
 وغيره مما لا يخلص من الجنس الذي يخالفه وما لم يكن منها اذاري عمت معرفته عند أهل العلم العدول من
 المسلمين لم يجز السلف فيه ولو كانت معرفته عامة عند الأطباء غير المسلمين والصيادلة غير المسلمين أو عبيد
 المسلمين أو غير عدول لم أجز السلف فيه واغنا أجيزه فيما أجد معرفته عامة عند عدول من المسلمين من أهل العلم
 به وأقل ذلك أن أجد عليه عدلين يشهدان على تميزه وما كان من متاع الصيادلة من شيء محرم لم يحل بيعه
 ولا شراؤه وما لم يحل شراؤه لم يجز السلف فيه لأن السلف يبيع من البيوع ولا يحل أكله ولا شربه وما كان
 منها مثل الشجر الذي ليس فيه تحريم الا من جهة أن يكون مضرا فكان سمالا لم يحل شراء السم ليؤكل ولا يشرب
 فان كان يعالج به من ظاهر شيء لا يصل إلى جوفه ويكون اذا كان طاهرا ما مونا لا ضرر فيه على أحد موجود
 المنفعة في داء فلا بأس بشراؤه ولا خيره في شراء شيء يخالطه لحوم الحيات الترياق وغيره لأن الحيات محررات

المزارع عارية قال قول رب الأرض مع عينه ويقطع الزارع زرعوه وعلى الزارع كراء مثله إلى يوم قلع زرعوه وسواء كان في إبان الزرع أو غيره (قال المزني) رحمه الله هذا خلاف قوله في كتاب العارية في ركب الدابة يقول أعزتها ويقول بسل أكرتها ان القول قول الراكب مع عينه وخلاف قوله في الغسال يقول صاحب الثوب بغير أجره ويقول الغسال بأجره أن القول قول صاحب الثوب وأولى بقوله الذي قطع به في كتاب (١) قوله عن أذينة كذا في نسختين وفي نسخة عن أبيه والذي في المسند عن ابن أذينة ولم نقف على ما يرجحه فيمارجعهنا إليه من الخلاصة والقاموس فراجع كتبه معجمه

لأنهم من غير الطيبات ولأنه مخالطة مسته ولا لبس ما لا يؤكل لحمه من غير الأسمين ولا بول ما لا يؤكل لحمه ولا غيره والابواب كلها نجسة لا تحل الا في ضرورة فعلية ما وصفت هذا الباب كله وقياسه (قال) وجماع ما يحرم أكله في ذوات الارواح خاصة الا ما حرم من السكر ولا في شيء من الارض والنبات حرام الا من جهة أن يضر كالسم وما أشبهه فإدخاله في الدواء من ذوات الارواح فكان محرم الماء كقول فلا يحل ومالم يكن محرم الماء كقول فلا بأس

(باب السلف في التلؤؤ وغيره من متاع أصحاب الجوهر)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز عند السلف في التلؤؤ ولا في الزبرجد ولا في الباقوت ولا في شيء من الحجاره التي تكون حلياً من قبل أن يوقلت سلفت في التلؤؤ مدحرجة صافية وزنها كذا وكذا أو صفتها مستطيلة وزنها كذا كان الوزن في التلؤؤ مع هذه الصفة تستوى صفاته وتبين لأن منه ما يكون أثقل من غيره فيفضل بالثقل والجودة وكذلك الباقوت وغيره فإذا كان هكذا فيما يوزن كان اختلافه لوزن في اسم الصغير والكبير أشد اختلافاً ولولم أفسده من قبل الصفاء وإن تبين وأعطيته أقل ما يقع عليه اسم الصفاء أفسد من حيث وصفت لأن بعضه أثقل من بعض فتكون الثقيلة الوزن بينا وهي صغيرة وأخرى أخف منها ووزن أثقل وزنها وهي كبيرة فتبينان في الثمن تبيناً متقافاً ولا أضبط أن أصفها بالعظم أبداً اذ لم يوزن لأن اسم العظم لا يضبط اذ لم يكن معه وزن فلما تبين اختلافهما بالوزن كان اختلافهما غير موزونين أشد تبيناً والله تعالى أعلم

(باب السلف في التبغ غير الذهب والفضة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس أن يسلف ذهباً أو فضة أو عرضاً من العروض ما كان في تبرئ نحاس أو حديد أو أنك يوزن معلوم وصفة معلومة والقول فيه كله كالقول فيما وصفت من الاسلاف فيه ان كان في الجنس منه شيء يتبين في ألوانه فيكون صنف أبيض وآخر أحمر وصف اللون الذي سلف فيه وكذلك ان كان يتبين في اللون في أجناسه وكذلك ان كان يتبين في لونه وقسوته وكذلك ان كان يتبين في خلاصه وغير خلاصه لم يحز أن يترك من هذه الصفة شيئاً الا وصفه فان ترك منه شيئاً واحداً فسد السلف وكذلك ان ترك أن يقول جيداً أو رديئاً فسد السلف وهكذا في الحديد والرصاص والآلئ والزراوق فان الزراوق يختلف مع هذا في رفته ونخاته بوصف ذلك وكل صنف منه اختلف في شيء غير وصفه حيث يختلف كما قلنا في الامر الاول وهكذا في الزرنيخ وغيره وجميع ما يوزن مما يقع عليه اسم الصنف من الشب والكبريت وحجارة الاحمال وغيرها القول فيها قول واحد كالقول في السلف فيما قبلها وبعدها

(باب السلف في صنع الشجر)

(قال الشافعي) رحمه الله وهكذا السلف في اللبان والمصطكي والغراء وصنع الشجر كله ما كان منه من شجرة واحدة كاللبان وصفه بالبياض وأنه غير ذكراً فان كان منه شيء يعرفه أهل العلم يقولون له ذكراً اذا مضغ فسد وما كان منه من شجر شتى مثل الغراء وصفه شجرة وما تبين منه وان كان من شجرة واحدة وصف كما وصفت في اللبان وليس في صغير هذا وكبيره تبين بوصف بالوزن وليس على صاحبه أن يوزن له فيه قرفه أو في شجرة متقلوعة مع الصمغة لا توزن له الصمغة الا محضة

(باب الطين الارمني وطين البحيرة والمخثوم)

(قال الشافعي) رحمه الله وقد رأيت طيناً يزعم أهل العلم أنه طين أرمني ومن موضع منها معروف وطين

المزارعة وقد بينته في كتاب العارية

(أحباء الموات من كتاب وضعه بخطه لأعلمه سمع منه)

(قال الشافعي) رحمه الله بلاد المسلمين شيان عامر وموات فالعامر لأهله وكل ما صلح به العامر من طريق وفناء ومسيل ماء وغيره فهو كالعامر في أن لا يملك على أهله الا باذنهم والموات شيان موات ما قد كان عامر الا هله معروف في الاسلام ثم ذهبت عمارته فصار مواتاً فذلك كالعامر لأهله لا يملك الا باذنهم والموات الثاني ما لا يملكه أحد في الاسلام يعرف ولا عماره ملك في الجاهلية اذ لم يملك فذلك الموات الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحب ماواتاً فهو له وعطيته صلى الله عليه وسلم عامة لمن أحب الموات أثبت من عطية

يقال له طين الجيرة والمختوم ويدخلان معاقى الادوية وسمعت من يدعى العلم بهم ما يزعم أنهم ما يغشان بطين غيرهما لا ينفع منفعتهما ولا يقع موقعهما ولا يسوى مائة رطل منه رطلان من واحد منهما ورأيت طينا عندنا بالجاز من طين الجاز يشبه الطين الذي رأيتهم يقولون انه أرمي (قال الشافعي) فان كان مما رأيته ما يختلط على المخلص بينه وبين ما سمعت من يدعى من أهل العلم به فلا يخلص فلا يجوز السلف فيه بحال وان كان يوجد عدلان من المسلمين يخلصان معرفته بشئ يبين لهما جاز السلف فيه وكان كما وصفنا قبله مما سلف فيه من الادوية والقول فيه كالقول في غيره ان تبين بلون أو جنس أو بلد لم يجز السلف فيه حتى يوصف لونه وجنسه ويوصف بوزن معلوم

(باب بيع الحيوان والسلف فيه)

(قال الشافعي) رجه الله أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف بكر أفعاله ابل من الصدقة فقال أبو رافع فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقضي الرجل بكره فقلت يا رسول الله اني لم أجد في الابل الاجلا خيارا رابعا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطه اياه فان خيار الناس أحسنهم قضاء (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) فهذا الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أخذ وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضمن بيعا بصفة وفي هذا ما دل على أنه يجوز أن يضم الحيوان كله بصفة في السلف وفي بيع بعضه ببعض وكل أمر لم فيه الحيوان بصفة و جنس وسن فكالدينار بصفة وضرب ووزن وكالطعام بصفة وكيل وفيه دليل على أنه لا بأس أن يقضى أفضل مما عليه متطوعا من غير شرط وفيه أحاديث سوى هذا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر قال جاء عبد فبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهجرة ولم يسمع أنه عبد فجاء سيده يريد فقال النبي صلى الله عليه وسلم بعه فاشتره بعدين أسودين ثم لم يبايع أحدا بعده حتى يسأله أعبد هو أم حر (قال) وبهم هذا ما أخذ وهو اجازة عبد بعدين واجازة أن يدفع عن شئ في يده فيكون كقبضه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عبد الله بن مسعود قال أخبرني أن أبا هريرة مولى عثمان بن عفان أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مصداقا له فجاءه بظهر مسان فلما رآه النبي صلى الله عليه وسلم قال هلكت وأهلك فقال يا رسول الله اني كنت أبيع البكرين والثلاثة بالبعير المسن يد بيد وعلمت من حاجة النبي صلى الله عليه وسلم الى الظاهر فقال النبي صلى الله عليه وسلم فذاك اذن (قال الشافعي) وهذا منقطع لا يثبت مثله وانما كتبناه أن الثقة أخبرنا عن عبد الله بن عمر بن حفص أو أخبرني عبد الله بن عمر بن حفص (قال الشافعي) قول النبي صلى الله عليه وسلم ان كان قال هلكت وأهلك أئمت وأهلك أموال الناس يعني أخذت منهم ما ليس عليهم (١) وقوله عرفت حاجة النبي صلى الله عليه وسلم الى الظاهر يعني ما يعطيه أهل الصدقة في سبيل الله ويعطى ابن السبيل منهم وغيرهم من أهل السهمان عند نزول الحاجة بهم اليها والله تعالى أعلم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عينة عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس أنه سئل عن بيع ببعيرين فقال قد يكون ببعير خير من ببعيرين (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي أن علي بن أبي طالب باع جلاله يدعى عصيفير بعشرين بعيرا الى أجل (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه يوفيهما صاحبها بالربعة (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين بواحد

من بعده من سلطان وغيره سواء كان الى جنب قسرية عامرة أو نهرا أو حيث كان وقد أقطع النبي صلى الله عليه وسلم الدور فقال حتى من بني زهرة يقال لهم بنو عبد بن زهرة نكح عنا ابن أم عبد فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ابتغني الله اذن ان الله عز وجل لا يقدر أمة لا يؤخذ فيهم للضعيف حقه وفي ذلك دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع بالمدينة بين ظهري عمار الانصار من المازل والنخل وان ذلك لاهل العامر ودلالة على أن ما قارب العامر يكون منه موات والموات

(١) قوله عرفت حاجة النبي صلى الله عليه وسلم الى الظاهر يعني ما يعطيه أهل الصدقة في سبيل الله ويعطى ابن السبيل منهم وغيرهم من أهل السهمان عند نزول الحاجة بهم اليها والله تعالى أعلم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عينة عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس أنه سئل عن بيع ببعيرين فقال قد يكون ببعير خير من ببعيرين (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه يوفيهما صاحبها بالربعة (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين بواحد

كتبه مصححه

الى أجل فقال لا بأس به (أخبرنا ربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال لا ربا في الحيوان وانما هي من الحيوان عن ثلاث عن المضامين والملاقيع وحبل الحبلية والمضامين مافي ظهور الحبل والملاقيع مافي بطون الالبان وحبل الحبلية يبيع كان أهل الجاهلية يتبايعونه وكان الرجل يتنازع الجزور الى أن تنتج الناقة ثم ينتج مافي بطنها (قال الشافعي) وما نهى عنه من هذا كأنه نهى عنه وأنه أعلم وهذا لا يبيع عين ولا صفة ومن يبيع الغرور لا يحل وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع حبل الحبلية وهو موضوع في غير هذا الموضع (أخبرنا ربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال وليتبع البعير بالبعيرين يدايد وعلى أحدهما زيادة ورق والورق نسيئة قال وهذا كله أقول ولا بأس أن يسلف الرجل في الابل وجميع الحيوان بسن وصفة وأجل كما يسلف في الطعام ولا بأس أن يبيع الرجل البعير بالبعيرين مثله أو أن يدايد والى أجل وبعير بالبعيرين وزياد قدر اهرم يدايد ونسيئة اذا كانت احدى البيعتين كانه نقد أو كانه نسيئة ولا يكون في الصفقة نقد ونسيئة لا إلى أي ذلك كان نقدا ولا أنه كان نسيئة ولا يقارب البعير ولا يباعده لانه لا ربا في حيوان بحيوان استدلالا به مما يبيع من البسوق ولم يجرمه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأنه خارج من معنى ما حرم مخصوص فيه بالتحليل ومن بعده من ذكرنا وسكتنا عن ذكره (قال) وانما كرهت في التسليم أن تكون احدى البيعتين مبيعة بعضها نقد وبعضها نسيئة لاني لو أسلفت بعيرين أحدا للذين أسلفت نقدوا وآخر نسيئة في بعيرين نسيئة كان في البيعة دين دين ولو أسلفت بعيرين نقد في بعيرين نسيئة الى أجلين مختلفين كانت قيمة البعيرين المختلفين الى أجل مجهولة من قيمة البعيرين النقد لانهم مالمال كانه على صفة واحدة كان المستأخر منهم أقل قيمة من المتقدم قبله فوفقت اليه المؤخره لا تعرف حصه مال كل واحد من البعيرين منهما وهكذا الابل دنائير في شيء الى أجلين في صفقة واحدة وكذلك بعير بعشرين بعير يدايد ونسيئة لا ربا في الحيوان ولا بأس أن يصدق الحيوان ويصالح عليه ويكتب عليه والحيوان بصفه وسن كالدينائير والدرهم والطعام لا يختلف كل ما جازعنا من هذا بصفه أو كيل أو وزن جازا الحيوان فيه بصفه وسن ويسلف الحيوان في الكيل والوزن والدينائير والدرهم والعروض كلها من الحيوان من صفته وغير صفته الى أجل معلوم ويبيعها يدايد لا ربا فيها كلها ولا نهى من يبعه عن شيء بعقد صحيح الا يبيع اللحم بالحيوان انباعادون ماسواه (قال) وكل مالم يكن في التبايع به ربا في زيادته في عاجل أو أجل فلا بأس أن يسلف بعضه في بعض من جنس وأجناس وفي غيره مما محل فيه الزيادة والله أعلم

(باب صفات الحيوان اذا كانت دينيا)

(قال الشافعي) رحمه الله اذا سلف رجل في بعير لم يجر السلف فيه الا بان يقول من نعم بني فلان كما يقول نرب مروى وعمر بردى وحنطة مصرية لاختلاف أجناس البلاد واختلاف الشبَاب والتمر والخنطة ويقول رباعي أو سداسي أو بازل أو أي سن أسلف فيها فيكون السن اذا كان من حيوان معروف أو قايما يسمى من الحيوان كالذرع فيما ينزع من الشبَاب والكيل فيما يكال من الطعام لان هذا أقرب الاشياء من أن يحاط به فيه كما الكيل والذرع أقرب الاشياء في الطعام والثوب من أن يحاط به فيه ويقول لونه كذا لانها تتفاضل في الالوان وصفة الالوان في الحيوان كصفة وشي الثوب ولون الخبز والقر والحري وكل يوصف بما يمكن فيه من أقرب الاشياء بالاحاطة به فيه ويقول ذكر أو أنثى لاختلاف الذكر والانثى فان ترك واحد من هذا فقد السلف في الحيوان (قال) وأحب الي أن يقول نتي من العيوب وان لم يقله لم يكن له عيب وأن يقول جسما فيكون له أقل ما يقع عليه اسم صفة الجسم وان لم يقله لم يكن له مودن لان الابدان عيب وليس له مرض ولا عيب وان لم يشترطه (قال) وان اختلف نعم بني فلان كان له أقل ما يقع عليه صفة من أي نعمهم

أمدى تسلطان أن يقطع
من ممره خاصة وأن
يحيى منه ما يرى أن
يحييه عالم النافع المسلمين
والتي عرفنا نساود لانه
فيما حيى رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه
حيى النفع وهو بلد
ليس بأرايح الذي اذا
حي صافق البلاد على
أهل المواشي حوله
وأخبر بهم وكأوا
يحدون فيما سراه من
البلاد سعة لانفسهم
ومواشيهم وأنه قليل
من كثير يجاوز للقدر
وفيه صلاح لعامة
المسلمين بان تكون
الخليل المعدة لسبيل
الله تبارك وتعالى وما
فضل من سهمان أهل
الصدقات وما فضل
من النعم التي تؤخذ
من الجزية ترى جميعها
فيه فالما الخليل فقوة
لجميع المسلمين وسلا
سبيلها انها لاهل النى
والمجاهدين وأما النعم
التي تفصل عن سهمان
أهل الصدقات فيعاد

شاء فان زادوه فهم متطوعون بالفضل وقد قيل اذا تابن نعمهم فسد السلف الابان بوصف جنس من نعمهم (قال) والحيوان كله مثل الابل لايجزئ في شئ منه الا ما أجزأ في الابل (قال) وان كان السلف في ذيل أجزأ فهم اما أجزأ في الابل وأحب ان كان السلف في الفرس أن يصف شيته . لونه وان لم يفعل فله اللون بهيما وان كان له شية فهو بالخيار في أخذها وتركها والبائع بالخيار في تسليمها واعطائه اللون بهيما (قال الشافعي) رحمه الله وهكذا هذا في ألوان الغنم ان وصف لونها وصفتها غزا أو كدرا وبما يعرف به اللون الذي يريد من الغنم وان تركه فله اللون الذي يصف جات بهيما وهكذا اجيع الماشية جرها وبغالها وبراذينها وغيرها مما يباع فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه وهكذا هذا في العبيد والاماء يصف أسنانهم بالسنين وألوانهم وأجناسهم وتخلتهم بالعودة والسبوبة (قال) وان أتى على السن واللون والجنس أجزأ ماوان ترك واحد من هذا فسد السلف والقول في هذا وفي الجوارى والعبيد كالقول فيما قبله والتحلية أحب الى وان لم يفعل فليس له عيب كما لا يكون له في البيع عيب الا أنه ما يختلفان في خصلة ان جعلت له وقد اشتراها نقدا بغير صفة كان بالخيار في ردها اذا علم أنها سبوبة لانه اشتراها على أنه يرى أنها جعدة والجعدة أكثر غنما من السبوبة ولو اشتراها سبوبة ثم جعلت ثم دفعت الى السلف لم يكن له ردها لانها تلمزه سبوبة لان السبوبة ليست بعيب ترد منه انما هي تقصير عن حسن أقل من تقصيرها بخلاف الحسن عن الحسن والحلاوة عن الحلاوة (قال) والاخير في أن يسلم في جارية بصفة على أن يوفها وهي حبلى ولا في ذات رحم من الحيوان على ذلك من قبل أن الحمل ما لا يعلمه الا الله وأنه شرط (١) فيها ليس فيها وهو شراء ما لا يعرف وشراؤه في بطن أمه لا يجوز لانه لا يعرف ولا يدري أي يكون أم لا ولاخير في أن يسلف في ناقة بصفة ومعهما ولدها موصوفا ولا في وليدة ولا في ذات رحم من حيوان كذلك (قال) ولكن ان أسلف في وليدة أو ناقة أو ذات رحم من الحيوان بصفة ووصف بصفة ولم يقل ابنها أو ولد ناقة أو شاة ولم يقل ولد الشاة التي أعطاها جاز وسواء أسلفت في صغير أو كبير موصوفين بصفة وسن تجمعهما أو كبيرين كذلك (قال) وانما أجزته في أمة ووصف يصفه لما وصفت من أنه يسلم في اثنين وكرهت أن يقال ابنها وان كان موصوفا لانها قد تلد ولا تلد وتأتي على تلك الصفة ولا تأتي وكرهت لو قال معها ابنها وان لم يوصف لانه شراء عين بغير صفة وشئ غير مضمون على صاحبه ألا ترى أنني لا أجزأ أن أسلف في أولادها سنة لانها قد تلد ولا تلد ويقل ولدها ويكثر والسلف في هذا الموضع يخالف بيع الاعيان (قال) ولو سلف في ناقة موصوفة أو ماشية أو عبد موصوف على أنه خباز أو جارية موصوفة على أنها ماشية كان السلف صحيحا وكان له أدنى ما يقع عليه اسم المشط وأدنى ما يقع عليه اسم الخبز الا أن يكون ما وصف غير موجود بالبلد الذي يسلف فيه بحال فلا يجوز (قال) ولو سلف في ذات در على أنهما لبون كان فيها قولان أحدهما أنه جائز واذا وقع عليها أنهما لبون كانت له كما قلنا في المسائل قبلها وان تفاضل البين كما يتفاضل المشي والعمل والثاني لا يجوز من قبل أنها شاة بلين لان شرطه ابتاعه واللين يتميز منها ولا يكون بتصرفها انما هو شئ يخلق الله عز وجل فيها كما يحدث فيها البعر وغيره فاذا وقعت على هذا صفة المسلف كان فاسدا كما يفسد أن يقول أسلف في ناقة يصفها وابن معها غير مكمل ولا موصوف وكلا يجوز أن أسلف في وليدة حبلى وهذا أشبه القولين بالقياس والله أعلم (قال) والسلف في الحيوان كله وبيعه بغيره وبعضه ببعض هكذا لا يختلف من تفعهم وغيره من تفعهم والابل والبقر والغنم والخيول والدواب كلها وما كان موجودا من الوحش منها في أيدي الناس مما يحل بيعه سواء كله ويسلف كله بصفة الا الاناث من النساء فانما نكره سلفهن دون ما سواهن من الحيوان ولا نكره أن يسلف فيهن انما نكره أن يسلفن والا الكلب والخنزير فانهما لا يباعان بدين ولا عين (قال) وما لم ينفع من السباع فهو مكتوب في غير هذا الموضع وكل ما لم يحل بيعه لا يحل السلف فيه والسلف ببيع (قال) وكل ما أسلفت من حيوان وغيره وشرطت معه غيره فان كان المشروط معه

بها على أهلها وأمانهم الجزية ففوة لاهل النىء من المسلمين فلا يبقى مسلم الا دخل عليه من هذا خصلة صلاح في دينه أو نفسه أو من يلزمه أمره من قريب أو عامة من مستحق المسلمين فكان ما حصى عن خاصتهم أعظم منفعة لعامة من أهل دينهم وقوة على من خاف دين الله عز وجل من عدوهم قد حصى عمر ابن الخطاب رضى الله عنه على هذا المعنى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وولى عليه مولى له يقال له هنى وقال له يا هنى ضم جناحك للناس واتق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم حجابة وأدخل رب الصرعة ورب الغنية وإياي ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف فانهما ان تهلك ماشيتهم يرجعان الى نخل وزرع وان رب الغنية يأتيني بعياله فيقول يا أمير

(١) قوله وأنه شرط فيها ليس فيها كذا في نسخة وفي أخرى وأنه شرط شيأ فيها ليس مثلها فخر كته معجزة

موصوفاً يحل فيه السلف على الانفراد جاز فكنتم انما أسلفت فيه وفي الموصوف معه وان لم يكن يجوز السلف فيه على الانفراد فسد السلف ولا يجوز السلف في حيوان موصوف من حيوان رجل بعينه أو ببلد بعينه ولا بتاج ماسية رجل بعينه ولا يجوز أن يسلف فيه الا فيما لا ينقطع من أيدي الناس كما قلنا في الطعام وغيره (قال الربيع) قال الشافعي ولا يجوز أن أقرضك جارية ويجوز أن أقرضك كل شيء سواها من دراهم ودينارين لان الفروج تحاط بأكثر مما يحاط به غيرها فلما كنت اذا أسلفتك جارية كان لي نزعها منك لاني لم آخذ منك فيها عوضا لم يكن لك أن تطأ جارية لي نزعها منك والله أعلم

(باب الاختلاف في أن يكون الحيوان نسيئة أو يصلح منه اثنان أو واحد)

(قال الشافعي) رحمه الله فخالفنا بعض الناس في الحيوان فقال لا يجوز أن يكون الحيوان نسيئة أبداً قال وكيف أجزتم أن جعلتم الحيوان ديناً وهو غير مكمل ولا موزون والصفة تقع على العبد بين وبينه ما دنا به وعلو البعيرين وبينهما تفاوت في الثمن قال فقلناه قلنا بأولى الامور ربنا أن نقول به يستقر رسول الله صلى الله عليه وسلم في استسلامه بغيره وقضائه اياه والقياس على ما سواها من سنته ولم يختلف أهل العلم فيه (قال) فذكر ذلك قلت أما السنة النص فانه استسلف بغيره وأما السنة التي استدلتنا بها فانه قضى بالدية مائة من الإبل ولم أعلم المسلمين اختلفوا أنهم باسنان معروفة وفي مضي ثلاث سنين وانه صلى الله عليه وسلم اقتدى كل من لم يطب عنه نفساً من قسم له من سبي هوازن بابل سماسات أو جس إلى أجل (قال) أما هذا فلا عرفه قلنا فإما أكثر ما لا نعرفه من العلم قال أفتأبى قلت نعم ولم يحضر في اسناد قال ولم أعرف الدية من السنة قلت وتعرف مما لا تخالفنا فيه أن يكتب الرجل على الوصفاء بصفة وأن يصدق الرجل المرأة العبيد والإبل بصفة قال نعم وقال ولكن الدية تلزم بغير أعيانها قلت وكذلك الدية من الذهب تلزم بغير أعيانها ولكن نقد البلاء ووزن معلوم غير مردود فذلك تلزم الإبل الإبل العاقلة وسن معلومة وغير معيبة ولو أراد أن ينقص من أسنانها اسناناً تجز فلا أراك الاحكامت بهاموثة وأجزت فيها أن تكون ديناً وكذلك أجزت في صداق النساء لوقت وصفة وفي الكتابة لوقت وصفة ولو لم يكن رويناً فيه شيئاً الا ما جاعت عليه من أن الحيوان يكون ديناً في هذه المواضع الثلاث أما كنت محجوباً بقولك لا يكون الحيوان ديناً وكانت علتك فيه زائلة (قال) وان السكاح يكون بغير مهر قلت له فلم تجعل فيه مهر مثل المرأة اذا أصيبت وتجعل الاصابة كالاستهلاك في السلعة في البيع الفاسد تجعل فيه قيمته قال فاعلمنا كرهنا السلم في الحيوان لان ابن مسعود كرهه قلنا فيخالف السلم سلفه أو البيع به أم هما شيء واحد قال بل كل ذلك واحد اذا حاز أن يكون ديناً في حال جاز أن يكون ديناً في كل حال قلت قد جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناً في السلف والدية ولم تخالفنا في أنه يكون في موضعين آخر من ديناً في الصداق والكتابة فان قلت ليس بين العبد وسيد ربا قلت لا يجوز أن يكتبه على حكم السيد وعلى أن يعطيه ثمرة لم يسلط صلاحها وعلى أن يعطيه ابنه المولود معه في كتابته كما يجوز لو كان عبداً لا يكون السيد يأخذ ماله قال ما حكمه حكم العبيد قلنا فقلنا انك لا تجز بشيء الا تركته والله المستعان وما نراك أجزت في الكتابة الا ما أجزت في البيوع فكيف أجزت في الكتابة أن يكون الحيوان نسيئة ولم تجز في السلف فيه أرايت لو كان تابعا عن ابن مسعود أنه كره السلم في الحيوان غير مختلف عنه فيه والسلم عندك اذا كان ديناً كما وصفتنا من أسلافه وغير ذلك أكان يكون في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع الناس حجة قال لا قلت فقد جعلته حجة على ذلك متظاهراً متأكداً في غير موضع وأنت تزعم في أصل قولك أنه ليس بثابت عنه قال ومن أين قلت وهو منقطع عنه ويزعم الشعبي الذي هو أكبر من الذي روى عنه كراهته أنه انما أسلف له في لقاح قبل إبل بعينه وهذا مكره عندنا وعند كل أحد هذا يبيع الملاحق والمضامين أو هما وقلت لمحمد بن الحسن أنت أخبرني عن

المؤمنين يا أمير المؤمنين أفتأركهم أن لا أبالك والكلأ أهون من الدرهم والدينار (قال الشافعي) رحمه الله وليس للإمام أن يحصى من الارض الأقلها الذي لا يتبين ضرره على من جاء عليه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حي الا لله ورسوله (قال) وكان الرجل العزيز من العرب اذا اتجع بلداً محصيا أو في بلك على جبل ان كان به أن نثر ان لم يكن ثم استعوى كاه أو وقف له من يسمع منتهى صوته بالعواء خفي انتهى صوته جاءه من كل ناحية لنفسه ويرعى مع العامة فيما سواه ويمنع هذا من غيره لضعف ما شئته وما أراد معها فترى أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حي الا لله ورسوله لا حي على هذا المعنى الخاص وأن قوله لله قلته كل حي وغيره

أبي يوسف عن عطاء بن السائب عن أبي الجحترى أن بني عم العثمان أتوا واديا فصنعوا شيئا في ابل رجل قطعوا به
 لبني ابله وقتلوا فصالحا فأتى عثمان وعنده ابن مسعود فرضي بحكم ابن مسعود فحكم أن يعطى بواديه ابل
 مثل ابله وفصلا مثل فصاله فأخذ ذلك عثمان فيروى عن ابن مسعود أنه يقضى في حيوان بحميوان مثله
 ديبالانه ادا قضى به بالمدينة وأعطيه بواديه كان دينا ويزيد أن يروى عن عثمان أنه يقول بقوله وأنتم تروون
 عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال أسلم لعبد الله بن مسعود في وصفاء أحدهم أبوزائدة مولا نافلو
 اختلف قول ابن مسعود فيه عندك فأخذ رجل ببعضه دون بعض ألم يكن له قال بلى قلت ولولم يكن فيه
 غير اختلاف قول ابن مسعود قال نعم قلت فلم خالفت ابن مسعود ومعه عثمان ومعنى السنة والاجماع قال
 فقال منهم قائل فلوزعت أنه لا يجوز السلم فيه ويجوز اسلامه وأن يكون دية وكتابة ومهراو بعير ابيعيرين
 نسيئة قلت فقله ان شئت قال فان قلته قلت يكون أصل قولك لا يكون الحيوان دينا خطأ بحاله قال فان
 انتقلت عنه قلت فأنتم تروون عن ابن عباس أنه أجاز السلم في الحيوان وعن رجل آخر من أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم قال انال ترويه قلت فان ذهب رجل الى قولهما أو قول أحدهما دون قول ابن مسعود
 أيجوز له قال نعم قلت فان كان مع قولهما أو قول أحدهما القياس على السنة والاجماع قال فذلك أولى
 أن يقال به قلت أفترجع الى القياس فيما وصفت قال نعم وما رديت لأى معنى
 ترك أصحابنا قلت أفترجع الى اجازته قال أقف فيه قلت فيعذر غيرك في الوقف عما بان له (قال)
 ورجع بعضهم عمن كان يقول قولهم من أهل الا نارا الى اجازته وقد كان بطله (قال الشافعي) قال
 محمد بن الحسن وان صاحبنا قال انه يدخل عليكم خصلة تتركون فيها أصل قواكم انكم لم تحيروا واستسلاف
 الولا نة خاصة وأجزتم بيعهن بدين والسلف فيهن قال قلت أرأيت لو تركنا قولنا في خصلة واحدة ولزناه
 في كل شيء أكنامعدورين قال لا قلت لان ذلك خطأ قال نعم قلت فنأخطأ قليلا أمثل حالا أم من أخطأ
 كثيرا قال بل من أخطأ قليلا ولا عذر له قلت فأنت تقرر بخطا كثير وتأتى أن تترك عنه ونحن لم نخطئ
 أصل قولنا انما فرقتا بينه بما تنفرق الاحكام عندنا وعندك بأقل منه قال فذكره قلت أرأيت اذا اشتريت
 منك جارية موصوفة بدين أملكك عليك الا الصفة ولو كانت عندك مائة من تلك الصفة لم تكن في
 واحدة منهم بعينها وكان لا أن تعطى أيتها شئت فاذا فعل فقد ملكتها حينئذ قال نعم قلت ولا يكون لان
 أخذها مني كما لا يكون لك أخذها لو بعتهامكانك وانت قدت عنها قال نعم قلت وكل بيع بيع بمن ملك
 هكذا قال نعم قلت أفأرأيت اذا أسلفتك جارية الى أخذها منك بعد ما قبضتها من ساعتى وفي كل ساعة
 قال نعم قلت فلك أن تطأ جارية متى شئت أخذتها أو استبرأتم أو وطئتها قال فافرق بينها وبين غيرها
 قلت الوطء قال فان فيها المعنى في الوطء ما هو في رجل ولا في شيء من البهائم قلت فبذلك المعنى فرقت بينهما
 قال فلم لي بجزله أن يسلفها فان وطئها لم يرد مثلها قلت أيجوز أن أسلفك شيئا ثم يكون لك أن تمنعني
 منه ولم يفت قال لا قلت فكيف تجيز ان لا يكون لي عليها سبيل وهي غير فائتة ولو جاز لم يصح
 فيه قول قال وكيف ان أجزته لا يصح فيه قول قلت لاني اذا سلطته على اسلافها فقد أبحث فرجها للذي
 سلفها فان لم يطأها حتى يأخذها السيد أبحثه للسيد فكان الفرج حلالا للرجل ثم حرم عليه بلا اخراج له
 من ملكه ولا تملكه رقبته الجارية غيره ولا طلاق (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وكل فرج حل
 فانما يحرم بطلاق أو اخراج ما ملكه من ملكه الى ملك غيره أو أمور ليس المستسلف في واحد منها قال
 أفترضه بغير هذا مما نعرفه قلت نعم قياسا على أن السنة فرقت بينه قال فاذا ذكره قلت أرأيت المرأة
 نهيت أن تسافر الا مع ذى رحم محرم ونهيت أن يخلوها رجل وليس معها ذو محرم ونهيت عن الحلال لها
 من التزويج الا بولي قال نعم قلت أفترفع في هذا معنى نهيت له الا ما خلق في الآدميين من الشهوة للنساء
 وفي الآدميات من الشهوة للرجال فخط في ذلك ثلثا ينسب الى المحرم منه ثم حيط في الحلال منه ثلثا ينسب

ورسوله صلى الله عليه
 وسلم انما يحصى
 لصالح عامة المسلمين
 لا لما يحصى له غيره من
 خاصة نفسه وذلك
 أنه صلى الله عليه
 وسلم لم يملك ما لا الا
 ما لا غنى به وبعاله
 عنه ومصلحتهم حتى
 صير ما ملكه الله من خمس
 الخمس وماله اذا حبس
 قوت سنته مردودا في
 مصلحتهم في الكراع
 والسلاح عدة في سبيل
 الله ولان نفسه وماله
 كان مفسرا للطاعة الله
 تعالى (قال) وليس
 لاحد أن يعطى ولا يأخذ
 من الذي جاءه رسول
 الله صلى الله عليه
 وسلم فان أعطيه فعمره
 نقصت عمارته

(باب ما يكون احياء)

قال الشافعي رحمه الله
 والاحياء ما عرفه الناس
 احياء لمنزل الحيوان
 كان مسكنا فبان يبنى
 بمنزل ما يكون مثله بناء
 وان كان للسدواب
 فبان يبنى محظرة وأقل

الى ترك الحظ فيه أو الدلسة قال ما فيه معنى الا هذا أو في معناه قلت أفوجدانا البهايم في شيء من هذه المعاني أو ذكور الرجال أو البهايم من الحيوان قال لا قلت فبان لك فرق الكتاب والسنة بينهما وأنه إنما نهى عنه للحيطة لما خلق فيهم من الشهوة لهم قال نعم قلت فهذا فرقنا وغيره مما في هذا كفاية منه ان شاء الله تعالى قال أفنقول بالذريعة قلت لا ولا معنى في الذريعة إنما المعنى في الاستدلال بالخبر اللازم أو القياس عليه أو المعقول

(باب السلف في الثياب)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن حريج أنه سئل ابن شهاب عن ثوب بثوبين نسبة فقال لا بأس به ولم أعلم أحدا يكرهه (قال الشافعي) وما حكيت من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل على أهل نجران ثيابا معروفة عند أهل العلم بكمكة ونجران ولا أعلم خلافا في أنه يحل أن يسلم في الثياب بصفة قال والصفات في الثياب التي لا يستغنى عنها ولا يجوز للسلف حتى تجمع أن يقول لك الرجل أسلم اليك في ثوب مروى أو هروى أو رازى أو بلخى أو بغدادى طوله كذا وعرضه كذا صفيقا دقيقا أو رقيقا فاذا جاء به على أدنى ما تلزمه هذه الصفة لزمه وهو متطوع بالنقل في الجوده إذا لزمها الصفة وإنما قلت دقيقا لأن أقل ما يقع عليه اسم الدقة غير متباين الخلاف في أدق منه وأدق منه زيادة في فضل الثوب ولم أقل صفيقا مرسله لأن اسم الصفاقة قد يقع على الثوب الدقيق والغليظ فيكون أن أعطاه غليظا أعطاه شرامن دقيق وان أعطاه دقيقا أعطاه شرامن غليظ وكلاهما يلزمه اسم الصفاقة قال وهو كما وصفت في الابواب قبله إذا ألزم أدنى ما يقع عليه الاسم من الشرط شيئا وكان يقع الاسم على شيء يخالفه هو خير منه لزم المشتري لأن الخير زيادة يتطوع بها البائع وإذا كان يقع على ما هو شر منه لم يلزمه لأن الشر ينقص لا يرضى به المشتري (قال) فان شرطه صفيقا فنجس ما يمكن له أن يعطيه دقيقا وان كان خيرا منه لأن في الثياب علة أن الصفيق النخين يكون أدقا في البرد وأكث في الحر وربما كان أبقى فهذه علة تنقصه وان كان من الأدق أكثر فهو غير الذي أسلف فيه وشرط لحاجته (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وان أسلم في ثياب بلد بها ثياب مختلفة الغزل والعمل يعرف كلها باسم سوى اسم صاحبها لم يجوز السلف حتى يصف فيه ما وصفت قبل ويقول ثوب كذا وكذا من ثياب بلد كذا ومتى ترك من هذا أسلم يجوز السلف لأنه بيع مغيب غير موصوف كما لا يجوز في التمر حتى يسمى جنسه (قال) وكل ما أسلم فيه من أجناس الثياب هكذا كله ان كان وشيئا من يوسفيا أو نجرانيا أو فارعا أو باسمه الذي يعرف به وان كان غير وشي من العصب والحبرات وما أشبهه وصفه ثوب حبرة من عمل بلد كذا دقيق اليبوت أو متر كما سلا أو صفته أو جنسه الذي هو جنسه وبلده فان اختلف عمل ذلك البلد قال من عمل كذا العمل الذي يعرف به لا يجوز في السلم دونه وكذلك في ثياب القطن كما وصفت في العصب قبلها وكذلك البياض والحريروا الطيالة والصوف كله والابرسم وإذا عمل الثوب من قرأ ومن كان أو من قطن وصفه وان لم يصف غزله إذا عمل من غزول مختلفة أو من كرسف مروى أو من كرسف خشن لم يصح وان كان إنما يعمل من صنف واحد ببلده الذي سلف فيه لم يضره أن لا يصف غزله إذا وصف الدقة والعمل والذرع وقال في كل ما يسلم فيه جيدا أو رديا ولزمه كل ما يقع عليه اسم الجوده أو الرداءة أو لصفة التي يشترط قال وان سلف في وشي لم يجوز حتى يكون للوشي صفة يعرفها أهل العدل من أهل العلم ولا خير في أن يريه خرقه ويتواضعها على يد عدل يوفيه الوشى عما إذا لم يكن الوشى معروفا كما وصفت لأن الخرقه قد تهلك فلا يعرف الوشى

عمارة الزرع التي تملك بها الارض أن يجمع ترابا يحيط بها تبين به الارض من غيرها ويجمع حرثها وزرعها وان كان له عين ماء أو بئر حفرها أو ساقه من نهرا إليها فقد أحياها وله مرافقها التي لا يكون صلاحها إلا بها ومن أقطع أرضا أو تجررها فلم يعمرها رأيت السلطان أن يقول له ان أحيتها والا خلىنا بينها وبين من يحييها فان تأجله رأيت أن يفعل

(ما يجوز أن يقطع وما لا يجوز)

قال الشافعي رحمه الله ما لا يملكه أحد من الناس يعرف صنفان أحدهما ماضى ولا يملكه إلا بما يستحدثه فيه والثاني ما لا تطلب المنفعة فيه إلا بشئ يجعل فيه غيره وذلك المعادن الظاهرة والباطنة من الذهب والتبر والمكحل

(باب السلف في الاله والجلود)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز السلف في جلود الابل ولا البقر ولا اهاب الغنم ولا جلود الاله ولا اهاب من رق ولا غيره ولا يباع الامنظور اليه قال وذلك انه لم يجز لنا أن نقيسه على الثياب لانا لو قسناه عليها لم يحل الامدروا مع صفة وليس يمكن فيه الذرع لاختلاف خلقته عن أن يضبط بذرع بحال ولو ذهبنا بقيسه على ما أجزنا من الحيوان بصفة لم يصح لنا وذلك انا انما نجيز السلف في بعير من نعم بني فلان ثني أو جذع موصوف فيكون هذا فيه كالذرع في الثوب ويقول رباع وبارز وهو في كل سن من هذه الاسنان أعظم منه في السن قبله حتى يتناهي عظمه وذلك معروف مضبوط كما يضبط الذرع وهذا لا يمكن في الجلود لا يقدر على أن يقال جلد بقرة ثنية أو رباع ولا شاة كذلك ولا يتيه فيقال بقرة من نتاج بلد كذا لان النتاج يختلف في العظم فلما لم يكن الجلد يوقع على معرفته كما يوقع على معرفة ما كان قائما من الحيوان فيعرف بصفة نتاج بلده عظمه من صغره خالفت الجلود الحيوان في هذا وفي أن من الحيوان ما يكون السن منه أصغر من السن مثله والا صغر خير عند التجار فيكون أمشي وأجل ما كانت فيه الحياة فيستري البعير بعشرين بعيرا أو أكثر كلها أعظم منه لفضل التجار للشي ويدرك بذلك صفة وجنس وليس هذا في الجلود هكذا الجلود لا حياة فيها وانما تفضلها في ثخانتها وسعتها وصلابتها ومواضع منها فلما لم تجد خبرا تتبعه ولا قياسا على شيء مما أجزنا السلف فيه لم يجز أن نجيز السلف فيه والله تعالى أعلم ورأينا ما لم يوقف على حده فيها ردنا السلف فيه ولم تجز نسبة ذلك أن ما يبيع نسبة لم يجز الا معلوما وهذا لا يكون معلوما بصفة بحال

(باب السلف في القراطيس)

(قال الشافعي) رحمه الله ان كانت القراطيس تعرف بصفة كما تعرف الثياب بصفة وذرع وطول وعرض وجودة ورقة وغلظ واستواء صنعة أسلف فيها على هذه الصفة ولا يجوز حتى تستجمع هذه الصفات كلها وان كانت تختلف في قري أو رساتيق لم يجز حتى يقال صنعة قرية كذا أو كورة كذا أو رساتيق كذا فان ترك من هذا شي لم يجز السلف فيه والقول فيها كالقول فيما أجزنا فيه السلف غيرها وان كانت لا تضبط بهذا فلا خير في السلف فيها ولا أحسبها بهذا المضبوطة أو ضبطها أصح من ضبط الثياب أو مثله

(باب السلف في الخشب ذرعا)

(قال الشافعي) رحمه الله من سلف في خشب الساج فقال ساج سمح طول الخشبة منه كذا وغلظها كذا وكذا ولونها كذا فهذا جائز وان ترك من هذا شي لم يجز وانما أجزنا هذا الاستواء بنبتته وان طرفه لا يقربان وسطه ولا جميع ما بين طرفيه من نبتته وان اختلف طرفاه تقاربا واذ اشترط له غلظا فجاءه بأحد الطرفين على الغلظ والا خرا كثر فهو متطوع بالفضل ولزم المشتري أخذه فان جاءه ناقصا من طول أو ناقص أحد الطرفين من غلظ لم يلزمه لان هذا نقص من حقه (قال) وكل ما اشوت نبتته حتى يكون ما بين طرفيه منه ليس بادق من طرفيه وأحدهما من السطح أو تربيع رأسه فامكن الذرع فيه أو تدور تدورا مستويا فامكن الذرع فيه وشرط فيه ما وصفت في الساج جاز السلف فيه وسمى جنسه فان كان منه جنس يختلف فيكون بعضه خيرا من بعض مثل الدوم فان الخشبة منه تكون خيرا من الخشب مثلها الحسن لم يستغن عن أن يسمى جنسه كما لا يستغنى أن يسمى جنس الثياب فان ترك تسمية جنسه فسد السلف فيه وما لم يختلف أجزنا السلف فيه بالصفة والذرع على نحو ما وصفت قال وما كان منه طرفاه أو أحدهما

والكبريت والملح وغيره وأصل المعادن صنفان ما كان ظاهرا كالمح في الجبال تنبأه الناس فهذا لا يصلح لاحد أن يقطعه بحال والناس فيه شرع وهكذا النهر والماء الظاهر والنبات فيما لا يملك لاحد وقد سأل الأبيض ابن جال النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطعه ملح ما رب فأقطعه إياه أو أراد فقيل له أنه كالماء العذب فقال فلا

اذن (قال) ومثل هذا كل عين ظاهرة كنقط أو قبرا وكبريت أو موميا أو حجارة ظاهرة في غير ملك أحد فهو كالماء والكل والناس فيه سواء ولو كانت بقعة من الساحل يرى أنه ان حفر ترابا من أعلاها ثم دخل عليها ماء ظهر لها ملح كان للسلطان أن يقطعهها وللرجل أن يعمرها بهذه الصفة فيملكها

(باب تفريع القطائع وغيرها)

(قال الشافعي) رحمه الله

أجل من الآخر ونقص ما بين طرفيه أو ما بينهما لم يجز السلف فيه لأنه حينئذ غير موصوف العرض
كما لا يجوز أن يسلف في ثوب موصوف الطول غير موصوف العرض قال فعلى هذا السلف
في الخشب الذي يباع ذرعا كله وقياسه لا يجوز حتى تكون كل خشبة منه موصوفة بمحدودة كما وصفت
وهكذا خشب المواثيق موصوف طولها وعرضها وجنسها ولونها (قال) ولا بأس بإسلام الخشب في الخشب
ولار بافيماعدا الكيل والوزن من الماء كوال مشروب كله والذهب والورق وما عدا هذا فلا بأس بالفضل
في بعضه على بعض بذايمه ونسيئة سلمه وغير سلم كيف كان إذا كان معلوما

(باب السلم في الخشب وزنا)

(قال الربيع) قال الشافعي وما صغر من الخشب لم يجز السلف فيه عدد أو لا حزم ولا يجوز حتى يسمى الجنس
منه فيقول ساجيا أسود أو أسوس يصف لونه بنسبته إلى الغلط من ذلك الصنف أو إلى أن يكون منه دقة أما
إذا اشترى بجملة قلت دقا قافا أو واسطا أو غلاظا وزن كذا وكذا أو ما إذا اشترى به مختلفا قلت كذا وكذا
رطلا غليظا وكذا وكذا أو سطا وكذا وكذا أو قلا لا يجوز فيه غير هذا فان تركت من هذا شيئا فسد السلف
وأحب لو قلت سمحا فان لم تقبله فليس لك فيه عقد لأن العقد تمنعه السماح وهي عيب فيه تنقصه وكل
ما كان فيه عيب ينقصه لما يراد له لم يلزم المشتري وهكذا كل ما اشترى للتجارة على ما وصفت لك لا يجوز
الامدرو عام معلوما أو موزونا معلوما بما وصفت (قال) وما اشترى منه خطبا أو قدبه وصف خطب سمر أو سلم
أو حوض أو أراك أو قرط أو عرعر ووصف بالغلط والوسط والدقة وموزون فان ترك من هذا شيئا لم يجز
ولا يجوز أن يسلف عددا ولا حزم ولا غير موصوف موزون بحال ولا موزون غير موصوف بغلظه ودقته
وجنسه فان ترك من هذا شيئا فسد السلف (قال) فأما عيدان القسي فلا يجوز السلف فيها إلا بامر
قلم يكون فيها موجودا فإذا كان فيها موجودا جاز ذلك أن يقول عود شوحة جلد من نبات أرض كذا
السهم منها أو الجبل أو دقيق أو وسط طوله كذا وعرضه كذا وعرض رأسه كذا ويكون مستوي
النبته وما بين الطرفين من الغلط فكل ما مكنت فيه هذه الصفة منه جاز وما لم يكن لم يجز وذلك أن عيدان
الأرض تختلف فتباين السهل والجبل منها يتباين والوسط والدقيق يتباين وكل ما فيه هذه الصفة من شريان
أو نبع أو غيره من أصناف عيدان القسي جاز وقال فيه خطوطا أو فلقة أو فلقة أقدم نباتا من الخطوط
والخطوط الشاب ولا خيه في السلف في قداح النبل شوحة كانت أو قنا أو غير ذلك لأن الصفة لا تقع عليها
وإنما تفاضل في الثخانة وتباين فيها فلا يقدر على ذرع ثخانتها ولا يتقارب فخير أقل ما تقع عليه الثخانة كما
نجيزه في الشباب

(باب السلف في الصوف)

(قال الشافعي) رجه الله لا يجوز السلف في الصوف حتى يسمى صوف ضأن بلد كذا الاختلاف أصواف
الضأن بالبلدان ويسمى لون الصوف لاختلاف ألوان الأصواف ويسمى جيدا ونقيا ومغسولا لما يعلق به
مما يشغل وزنه ويسمى طوالا أو قصارا من الصوف لاختلاف قصاره وطواله ويكون بوزن معلوم فان ترك
من هذا شيئا واحدا فسد السلف فيه وإذا جاء بأقل مما يقع عليه اسم الطول من الصوف وأقل مما يقع عليه
اسم الجودة وأقل مما يقع عليه اسم البياض وأقل مما يقع عليه اسم النقاء وجاء به من صوف ضأن البلد الذي
سمى لزم المشتري قال ولو اختلف صوف الاناث والكباش ثم كان يعرف بعد الجزاء لم يجز حتى يسمى صوف
خول أو أناث وان لم يتباين ولم يكن يتميز فيعرف بعد الجزاء فوضفه بالطول وما وصفت جاز السلف فيه
ولا يجوز أن يسلف في صوف غنم رجيل بعينها لانها قد تتلف وتأتي الآفة على صوفها ولا يسلف الا في شيء

والقطائع ضربان
أحدهما ماضى
والثاني اقطاع ارفاق
لاتمايل مثل المقاعد
بالاسواق التي هي
طريق المسلمين فن قعد
في موضع منها للبيع
كان بقدر ما يصلح له
منها ما كان مقبلا فيه
فاذا فارقه لم يكن له
منعه من غيره كافتية
العرب وفساطيحهم
فاذا اتجمعوا لم يذكروا
بها حيث تركوا

(اقطاع المعادن وغيرها)

(قال الشافعي) رجه
الله وفي اقطاع المعادن
قولان أحدهما أنه
يخالف اقطاع الأرض
لأن من أقطع أرضا فيها
معادن أو عملها وليست
لأحد سواء كانت ذهبا
أو فضة أو نحاسا
أو ما لا يخلص الإغثة
لأنه باطن مستكن
بين ظهري تراب أو
حجارة كانت هذه
كالصوات في أن له أن
يقطعه أياها ويخالفه

لموات في أحد القولين

فان الموات اذا أحييت
مرة ثبت احيائها
وهذه في كل يوم يبدأ
احياؤها بطون ما فيها
ولا ينبغي أن يقطعها من
المعادن الا قدر ما يحتمل

على أنه ان عطله لم يكن
له منع من أخذه ومن
يجتبه في ذلك أن له
بيع الارض وليس له
بيع المعادن وانها
كالبئر تخفر بالبادية
فتكون لحافرها ولا
يكون له منع الماشية
فضل ماؤها وكالمزل
بالبادية هو أحق به فاذا

تركه لم يمنع منه من نزله ولو
أقطع أرضاً فأحياها ثم
ظهر فيها معدن ملكه
ملك الارض في القولين
معاوكل معدن عمل فيه
جاهلي ثم استقطعه
رجل ففيه آقاويل
أحد ها أنه كالبر الجاهلي

والماء العذب فلا يمنع
أحد أن يعمل فيه
فاذا استبقوا اليه فان
وسعهم عملوا معاوان
ضاق أقرع بينهم أيهم

(١) قوله والكلاجارة
الخ كذا بالاصول ولم
نحده بهذا المعنى في
كتب اللغة التي بأيدينا
ولعله محرف عن الكلى
جميع كدية بالذال المهملة
وزان غسقة وحرره

موصوف مضمون موجود في وقته لا يخطئ ولا يجوز في صوف غنم رجل بعينها لانه يخطئ و يأتي على
غير الصفة ولو كان الاجل فيها ساعة من النهار لان الاقة قد تأتي عليها وعلى بعضها في تلك الساعة وكذلك
كل سلف مضمون لاخير في أن يكون في شيء بعينه لانه يخطئ ولاخير في أن يسلفه في صوف بلا صفة وير به
صوفا فيقول أستوفيه منك على بياض هذا ونقائه وطوله لان هذا أقدم لك فلا يدري كيف صفته فيصير
السلف في شيء مجهول قال وان أسلم في وبر الابل أو شعر المعزى لم يجز الا كما وصفت في الصوف وبطل منه
ما يبطل منه في الصوف لا يختلف

(باب السلف في الكرسف)

(قال الشافعي) رحمه الله لاخير في السلف في كرسف بجوزة لانه ليس مما صلاحه في أن يكون مع جوزة انما
جوزة قشرة تطرح عنه ساعة يصلح ولاخير فيه حتى يسمى كرسف بلك كذا وكذا وسمى جيدا أو رديئا وسمى
أبيض نقياً أو أسمر ووزن معلوم وأجل معلوم فان ترك من هذا شيئا واحدا لم يجز السلف فيه وذلك أن
كرسف البلدان يختلف فيلين ويخشن ويطول شعره ويقصر ويسمى ألوانها ولاخير في السلم في كرسف
أرض رجل بعينها كما وصفنا قبله ولكن يسلم في صفة مأمونة في أيدي الناس وان اختلف قديم الكرسف
وجديده سماه قديما أو جديدا من كرسف بسنة أو سنتين وان كان يكون نديا سماه جافا لايجزى فيه غير
ذلك ولو أسلم فيه منق من حبه كان أحب الي ولا أرى بأساً أن يسلم فيه بحبه وهو كالنوى في التمر

(باب السلف في القر والكتان)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا ضبط القر بان يقال قر بلد كذا أو بصف لونه وصفاءه ونقاؤه وسلامته من
العيب ووزنه فلا بأس بالسلف فيه ولاخير في أن يترك من هذا شيئا واحدا فان ترك لم يجز فيه السلف وان
كان لا يضبط هذا فيه لم يجز فيه السلف وهكذا الكتان ولاخير في أن يسلف منه في شيء على عين يأخذها
عنده لان العين تملك وتغير ولايجوز السلف في هذا وما كان في معناه الا بصفة تضبط وان اختلف طول
القر والكتان فتباين طوله يسمى طوله وان لم يختلف جاء الوزن عليه وأجزأه ان شاء الله تعالى وما سلف فيه
كبيلا لم يستوف وزنا لاختلاف الوزن والكيل وكذلك ما سلف فيه وزنا لم يستوف كيلا

(باب السلف في الحجارة والارحية وغيرها من الحجارة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالسلف في حجارة البنين والحجارة تفاضل بالالوان والاجناس والعظم
فلايجوز السلف فيها حتى يسمى منها أخضر أو أبيض أو زبريا أو سبلانيا باسمه الذي يعرف به وينسب اليه
الصلبة وأن لا يكون فيه عرق ولا كلا (١) والكلا حجارة محلوقة مدورة صلاب لا تجيب الحديد اذا ضربت
تكسرت من حيث لا يزيد الضارب ولا تكون في البنين الاغشا (قال) ويصف كبرها بان يقول
ما يحمل البعير منها اجرين أو ثلاثة أو أربعة أو ستة بوزن معلوم وذلك أن الاحمال تختلف وأن الحجرين
يكونان على بعير فلا يعتد لان حتى يجعل مع أحدهما حجر صغير وكذلك ما هو أكثر من حجرين فلايجوز
السلف في هذا الا بوزن أو أن يشتري وهو يرى فيكون من بيعوع الجراف التي ترى قال وكذلك لايجوز
السلف في النقل والنقل حجارة صفار الابان يصف صفارا من النقل أو حشوا أو دواخل فيعرف هذا
عند أهل العلم به ولايجوز الاموز نالانه لا يكال للحجافيه ولا تحيط به صفة كالتحيط بالثوب والحيوان وغيره
مما يباع عددا ولايجوز حتى يقال صلاب واذا قال صلاب فليس له زخو ولا كذا ولا متفتت قال
ولا بأس بشراء الرخام ويصف كل رخامة منه بطول وعرض وثخانة وصفاء وجوده وان كانت تكون لها

تساريع (١) مختلفة يتبين فضلها منها وصف تساريع وان لم يكن ا كفى بما وصفت فان جاءها فاختلف فيها أربها أصل البصر فان قالوا يقع عليها اسم الحودة والصفاء وكانت بالطول والعرض والخنانة التي شرط لزمته وان نقص واحد من هذه لم تتركه قال ولا بأس بالسلف في حجارة المرمر بعظم ووزن كما وصفت في الحجارة قبله وبصفاء فان كانت له أجناس تختلف وأران وصفه باجناسه وألوانه قال ولا بأس أن يشتري آنية من مرمر بصفة طول وعرض وعمق وخنانة وصناعة ان كانت تختلف فيه الصنعة وصف صنعتها ولو وزن مع هذا كان أحب الى وان ترك وزنه لم يفسده ان شاء الله تعالى وان كان من الارحاء شئ يختلف ببلده فتكون حجارة بلد خير من حجارة بلد لم يجز حتى يسمى حجارة بلد ويصفها وكذلك ان اختلفت حجارة بلد وصف جنس الحجارة

(باب السلف في القصة والنورة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالسلف في القصة والنورة ومتاع البنيان فان كانت تختلف اختلافا شديدا فلا يجوز السلف فيها حتى يسمى نورة أرض كذا أو قصة أرض كذا أو بشرط جودة أو رداءة أو بشرط بياض أو سمر أو أي لون كان اذا تفاضلت في ألوان وبشرطها بكيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم ولا خير في السلف فيها أحوالا ولا مكاييل لانها تختلف (قال الشافعي) ولا بأس أن يشتريها أحوالا ومكاييل وجزا في غير أحوال ولا مكاييل اذا كان المتباع حاضرا والمتبايعان حاضرين قال وهكذا المدر لا بأس بالسلف فيه كيلا معلوما ولا خيره أحوالا ولا مكاييل ولا جزا فلا يجوز الا بكيل وصفه جيدا أو ردى ومدر موضع كذا فان اختلفت ألوان المدر في ذلك الموضع وكان لبعضها على بعض فضل وصف المدر أخضر أو أشهب أو أسود قال واذا وصفه جيدا أنت الجودة على البراءة من كل ما خالفها فان كان فيه سنج أو كذا أو حجارة أو بطحاء لم يكن له لان هذا يخالف للجودة وكذلك ان كانت النورة والقصة هي المسلف فيها لم يصلح الا كما وصفت بصفة قال وان كانت القصة والنورة مطيرتين لم يلزم المشتري لان المطير عيب فيهما وكذلك ان قدمت اقدم ما يضر بهما لم يلزم المشتري لان هذا عيب والمطر لا يكون فسادا للمدر اذا عاد جافا بحاله

(باب السلف في العدد)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله لا يجوز السلف في شئ عددا الا ما وصفت من الحيوان الذي يضبط سنه وصفته وجنسه والياب التي تضبط بجنسها وحليتها ووزعها والخشب الذي يضبط بجنسها وصفته وذرعها وما كان في معناه لا يجوز السلف في البطيخ ولا القثاء ولا الخيار ولا الرمان ولا السفرجل ولا الفرسك ولا الموز ولا الجوز ولا البيض أي بيض كان دجاج أو حمام أو غيره وكذلك ما سواه مما يتبايعه الناس عددا غير ما استثنيت وما كان في معناه لاختلاف العدد ولا شئ يضبط من صفة أو بيع عدد فيكون مجهولا الا أن يقدر على أن يكال أو يوزن فيضبط بالكيل والوزن

(باب السلم في الماء كول كيلا أو وزنا)

(قال الشافعي) رحمه الله أصل السلف فيما يتبايعه الناس أصلا ان كان منه بصغر وتساوى خلقته فيحتمله المكيال ولا يكون اذا كيل تجافى في المكيال فتكون الواحدة منه بآنية في المكيال عريضة الاسفل دقيقة الرأس أو عريضة الاسفل (٢) والرأس دقيقة الوسط فاذا وقع شئ الى جنبها منعه عرض أسفلها من أن يلقى بها او وقع في المكيال وما بينهما وبينه متجاف ثم كانت الطبقة التي فوقه منه هكذا لم يجز أن يكال

يبدأ ثم يتبع الآخر فالآخر حتى يتأ سوا فيه والثاني للسلطان أن يقطعه على المعنى الاول يعمل فيه ولا يملكه اذا تركه والثالث يقطعه فملكه ملك الارض اذا أحدث فيها عمارة وكل ما وصفت من احياء الموات واقطاع المعادن وغيرها فانما عينته في عهده وبلاد العرب الذي عامره عشر وعفوه مملوء وكل ما ظهر عليه عنوة من بلاد العجم فعامره كله لمن ظهر عليه من المسلمين على نجسة أسهم وما كان في قسم أحدهم من معدن ظاهر فهو له كما يقع في قسمة العامر بقيته فيكون له وكل ما كان في بلاد العنوة مما عمر مرة ثم ترك فهو

(١) قوله تساريع الذي في كتب اللغة أساريع أي خطوط اه (٢) قوله أو عريضة الاسفل والرأس الخ كذا في نسختين وفي أخرى

بدله أو عريضة الرأس دقيقة الاسفل والوسط اه كتبه محصه

واستدل للناس أن الناس اغتر كوا كيلة لهذا المعنى ولا يجوز أن يسلف فيه كيلا وفي نسبه بهذا المعنى ما نظم واشتد فصار يقع في المكيال منه الشيء ثم يقع فوقه منه شيء معترض أو ما بين القائم تحته متجاف فيسد المعترض الذي فوقه الفرجة التي تحته ويقع عليه فوقه غيره فيكون من المكيال شيء فارغ بين الفراغ وذلك مثل الرمان والسفرجل والخيار والباذنجان وما أشبهه مما كان في المعنى الذي وصف ولا يجوز السلف في هذا كيلا ولو تراضى عليه المتبايعان سلفا وما صغروا كان يكون في المكيال فيمتلئ به المكيال ولا يتجاف في التجاف البين مثل التمر وأصغر منه مما لا تختلف خلقته اختلافا متباينا مثل السمسم وما أشبهه أسلم فيه كيلا (قال) وكل ما وصفت لا يجوز السلف فيه كيلا فلا بأس بالسلف فيه وزنا وأن يسمى كل صنف منه اختلف باسمه الذي يعرف به وان شرط فيه عظم أو صغيرا فادأني به أقل ما يقع عليه اسم العظم ووزنه جاز على المشتري فأما الصغير فأصغره يقع عليه اسم الصغر ولا احتاج إلى المسئلة عنه (قال) وذلك مثل أن يقول أسلم اليك في خبز خراساني أو بطيخ شامي أو رمان مليسي أو رمان حراني ولا يستغنى في الرمان عن أن يصف طعمه حلوا أو حمزا أو حامضا فأما البطيخ فليس في طعمه ألوان ويقول عظام أو صغار ويقول في القثاء هكذا فيقول قثاء طوال وقثاء مدحرج وخيار يصفه بالعظم والصغر والوزن ولا خير في أن يقول قثاء عظام أو صغار لأنه لا يدري كم العظام والصغار منه إلا أن يقول كذا وكذا رطلًا منه صغار أو كذا وكذا رطلًا منه كبار أو هكذا الدباء وما أشبهه فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في البقول كلها إذا سمي كل جنس منها وقال هند بأ أو جرجير أو كرا أو خسا وأي صنف ما أسلف فيه منها وزنا معلوما لا يجوز الاموزنا فان ترك تسمية الصنف منه أو الوزن لم يحز السلف (قال الشافعي) وان كان منه شيء يختلف صغاره وكباره لم يحز إلا أن يسمى صغيرا أو كبيرا كالقنيط تختلف صغاره وكباره وكالفجل والجزر وما اختلف صغاره وكباره في الطعم والثمن (قال) ويسلف في الجوز وزنا وان كان لا يتجاف في المكيال كما وصفت أسلم فيه كيلا والوزن أحب إلى وأصح فيه قال وقصب السكر إذا شرط محله في وقت لا ينقطع من أيدي الناس في ذلك البلد فلا بأس بالسلف فيه وزنا ولا يجوز السلف فيه وزنا حتى يشترط صفة القصب ان كان يتباين وان كان أعلاه مما لا خلوة فيه ولا منفعة فلا يتبايع إلا أن يشترط أن يقطع أعلاه الذي هو بهذه المنزلة وان كان يتبايع ويطح ما عليه من القشر ويقطع مجامع عروقه من أسفله قال ولا يجوز أن يسلف فيه خزما ولا عددا لأنه لا يوقف على حده بذلك وقد رآه ونظر إليه قال ولا خير في أن يشتري قصبًا ولا بقلًا ولا غيره مما يشبهه بان يقول أشتري مثل زرع كذا وكذا فدانًا ولا كذا وكذا خزما من بقل إلى وقت كذا وكذا لأن زرع ذلك يختلف فيقل ويكثر ويحسب ويقبج وأفسدناه لاختلافه في القلة والكثرة لما وصفت من أنه غير مكيل ولا موزون ولا معروف القلة والكثرة ولا يجوز أن يشتري هذا إلا منظورًا إليه وكذلك القصب والقرط وكل ما أثبت الأرض لا يجوز السلف فيه إلا وزنا أو كيلا بصفة مضمونة لا من أرض بعينها فان أسلف فيه من أرض بعينها قال سلف فيه منتقض (قال) وكذلك لا يجوز في قصب ولا قرط ولا قصيل ولا غير بجزم ولا أحوال ولا يجوز فيه الاموزنا موصوفاً وكذلك التين وغيره لا يجوز إلا مكيلا أو موزونا من جنس معروف اذا اختلف أجناسه فان ترك من هذا شيئا لم يحز السلف فيه والله أعلم

(باب بيع القصب والقرط) (١)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في القصب لا يباع بالجزء أو قال صرمة (قال الشافعي) وبهذا نقرر لا يجوز أن يباع القرط بالجزء واحدة عند بلوغ الجزاز وبأن أخذ صاحبه في جزاه عند ابتياعه فلا يؤخره مدة أكثر من قدر ما يمكنه جزاه فيه من يومه (قال الشافعي)

كالعامر التائم العمارة
مثل ما ظهرت عليه
الانهار وعمر بغير ذلك
على نطف السماء أو
بالرشاء وكل ما كان لم
يعمر قط من بلادهم فهو
كالمسوات من بلاد
العرب وما كان من
بلاد العجم صلحافا
كان لهم فلا يؤخذ منهم
غير ما صولحوا عليه إلا
بأذنهم فان صولحوا
على أن للسليين الأرض
ويكسونهن أحراراً ثم
عالمهم لمساوين بعد
فالأرض كلها صلح
ونخسها لأهل الجنس
وأربعة أجناسها الجماعة
أهل النقي وما كان
فيها من موات فهو
كالموات غيره فان وقع
الصلح على عامرها
ومواتها كان المسوات
عالمو كلن ملك العامر

(١) هذا الباب تقدم
بحروقه بعدم مسئلة بيع
القمح في سنبله في نسخة
السراج البلقيني وأعاد
هنا تبعاً لباقي النسخ
فأعلم كتبه مصححه

فإن اشتراه بآبنا على أن يذعه أي بالبطول أو يغلفه أو غير ذلك فكان يري في تلك الأيام فلا خير في الشراء
والشراء مقسوخ لأن أصله بائع وقرعه انشاعه لا يشرى فإذا كان بطول فيخرج من مال البائع إلى مال
المشتري منه شيء ثم ترفع عليه صفة البيع فيملكه كذا أعطيت المشتري ما لم يشر وأخذت من البائع
ما لم يبيع ثم أعطيته منه شيئا بغيره ولا يري بعين ولا يضبط بدفعة ولا يتميز في عرف ما للبائع فيه مما للمشتري
فيه من وجوه (قال) ولو اشتراه لدية طعنه فتركه وقطعه يمكن له مدة بطول في مثلها كان البيع فيه
مفسوخا إذا كان على ما شرط في أصل البيع أن يذعه لما وصفت مما اختلط به من مال البائع مما لا يتميز كما
لا يشرى حنطة جزا أو شرط له أنها إن انتهت عليها حنطة له فبقي داخله في البيع فأنهالت عليها حنطة للبائع
لم يبتعها انفسخ البيع فيها لأن ما اشتري لا يتميز ولا يعرف قدره مما لم يشر فيه على ما اشتري ويمنع ما لم يشر وهو
في هذا كله بائع شيء قد كان وشي لم يكن غير مضمون على أنه إن كان دخل في البيع وإن لم يكن لم يدخل معه
وهذا البيع مما لا يختلف المسامون في إفساده لأن رجلا لو قال أبيعك شيئا إن نبت في أرضي بكذا فإن لم ينبت
أو نبت قليلا لم يلزمك الثمن كان مفسوخا وكذا لو قال أبيعك شيئا إن جاءني من تجارتي بكذا وإن لم يأت لم يلزمك
الثمن قال ولكنه لو اشتراه كما وصفت وتركه بغير شرط أي ما وقطعه يمكنه في أقل منها كان المشتري منه بالخيار
في أن يذعه له الفضل الذي له بلائع أو ينقض البيع قال كما يكون إذا باعه حنطة جزا فأنهالت عليها
حنطة له فالبائع بالخيار في أن يسلم ما باعه وما زاد في حنطته أو يرد البيع لاختلاط ما باع مما لم يبيع قال وما
أفسدت فيه البيع فأصاب القصب فيه آفة تلفه في يدي المشتري فعلى المشتري ضمانه بقيمة وما أصابته آفة
تنقصه فعلى المشتري ضمان ما نقصه والزرع لبائعه وعلى كل مشتر شراء فاسدا أن يردّه كما أخذه أو خيرا ما
أخذه وضمائه إن تلف وضمن نقصه إن نقص في كل شيء

(باب السلف في الشيء المصلح لغيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل صنف حل السلف فيه وحده فخلط منه شيء بشيء غير جنسه مما بقي فيه
فلا يزياله بحال سوى الماء وكان الذي يختلط به قائما فيه وكان مما يصلح فيه السلف وكانا مختلطين لا يتميزان فلا
خير في السلف فيه ما من قبل أنهم ما إذا اختلط فلم يتميز أحد عما من الآخر لم أدر كم قبضت من هذا وهذا فكنيت
قد أسلفت في شيء مجهول وذلك مثل أن أسلم في عشرة أرطال سويق لوز فليس يتميز السكر من دهن اللوز ولا
اللوز إذا خلط به أحد عما فيعرف القابض المبتاع كم قبض من السكر ودهن اللوز واللوز فلما كان هكذا كان
بيعا مجهولا وهكذا أن أسلم اليه في سويق ملتوث مكيل لاني لا أعرف قدر السويق من الزيت والسويق يزيد
كيه بالثلاث ولو كان لا يزيد كان فاسدا من قبل أني ابتعت سويقا وزيتا والزيت مجهول وإن كان السويق
معروفا (قال الشافعي) في أكثر من هذا المعنى الأولى أن لا يجوز أن أسلم اليك في فالزوج ولوقلت ظاهرا للحلاوة
أو ظاهرا للدم لم يجوز لاني لا أعرف قدر النشاستي (١) من العسل والسكر والدهن الذي فيه سمن أو غيره
ولا أعرف حلاوته أمن عسل نخل كان أو غيره ولا من أي عسل وكذلك دسمه فهو لو كان يعرف ويعرف
السويق الكثير للثلاث كان كل مختلط صاحبه فلا يتميز غير معروف وفي هذا المعنى لو أسلم اليه في أرطال حبس
لأنه لا يعرف قدر التمر من الاقط والسمن (قال) وفي مثل هذا المعنى اللحم المطبوخ بالازرار والمخ والمخل وفي
مثله الدجاج المحشو بالذق والازرار والذق وحده أو غيره لأن المشتري لا يعرف قدر ما يدخل من الازرار
ولا الدجاج من الحشو ولا اختلاف أجوافها والحشوفها ولو كان يضبط ذلك بوزن لم يجوز لأنه انضبط وزن
الجملة لم يضبط وزن ما يدخله ولا كيله (قال) وفيه معنى يفسده سوى هذا وذلك أنه إذا اشترى نشاستة أحدا
أو عسلا جيدا لم يعرف جودة النشاستي معمولا ولا العسل معمولا لقلب النازله واختلاط أحد هما بالآخر
فلا يوقف على حده أنه من شرطه هو أم لا (قال) ولو سلف في لحم مشوي بوزن أو مطبوخ لم يجوز لأنه لا يجوز

تتميز بوزن سيع المسوات
من بلاد المسلمين إذا
حاز رجل ومن على في
معادن في أرض ملكها
لغيره فما خرج منه
فما لكها وهو متعدد
بالعمل وإن عمل بآذنه
أرثى أن ما خرج من
عمله فهو له فواء وأكر
هذا أن يكون حبة لا
يعرفها الراهب ولا
الموهوب له ولم يتميز ولم
يقبض وإذا ذن الخيار
في أن يتم ذلك أو يرد
وليس كادابة يأذن في
ركوبه لأنه أعرف بما
أعطاه وقبضه (قال
الشافعي) رحمه الله
وقال النبي صلى الله
عليه وسلم من منع فضل
ماء لم ينع به الكلام منه
الله فضل رحمته يوم
القيامة (قال الشافعي)
رحمه الله وليس له منع
الماشية من فضل مائه
وله أن يمنع ما يسقي به
الزروع أو الشجر إلا
بآذنه

(١) قوله النشاستي
ويقال فيه النشاسته
والنشاستي وهو النشا
الذي حول الحنطة كما
في القاموس وشرحه
كتبه معجمه

أن يسلف في اللحم الموصوف بإسمائه وقد تخفى مشوباً إذا لم تكن سمائه فآخرة وقد يكون أعجف فلا
يخلص أعجفه من سمينه ولا متقبه من سمينه إذا تقارب وإذا كان مطبوعاً فافهم وأبداً أن يعرف أبداً سمينه
لأنه قديم، أعجفه مع سمينه ويكون موضع من سمينه لا يكون فيها شحم وإذا كان موضع مقطوع
من اللحم كانت في بعضه دلالة على سمينه ومنقبه وأعجفه فكل ما اتصل به منه مثله (قال) ولا خير في أن
يسلم في عين على أنها تدفع إليه مغيرة بحال لأنه لا يستدل على أنها تلك العين اختلف كيلها ولم يختلف وذلك
مثل أن يسلفه في صاع حنطة على أن يوفيه إياها دقيقاً اشتراط كيل الدقيق أو لم يشترطه وذلك أنه إذا وصف
جنساً من حنطة وجودة قصارت دقيقاً أشكل الدقيق من معنيين أحدهما أن تكون الحنطة المشروطة مائية
فتطحن حنطة تقاربها من حنطة الشام وهو غير المائي ولا يخلص هذا والاخر أنه لا يعرف مكيلة الدقيق
لأنه قد يكثر إذا طحن ويقل وإن المشتري لم يستوف كيل الحنطة وانما يقبل فيه قول البائع (قال) وقد يفسده
غير نامن وجه آخر من أن يقول للطحنه اجارة لها قيمة لم تسم في أصل السلف فإذا كانت له اجارة فليس يعرف
ثم الحنطة من قيمة الاجارة فيكون سلفاً مجبولاً (قال الشافعي) وهذا وجه آخر يجده من أفسده فيه مذهبا
والله تعالى أعلم (قال) وليس هذا كما يسلفه في دقيق موصوف لأنه لا يضمن له حنطة موصوفة وشرط عليه
فيها عملاً بحال انما ضمن له دقيقاً موصوفاً وكذلك لو أسلفه في ثوب موصوف بذرع يوصف به الثياب جازوا أن
أسلفه في غزل موصوف على أن يعمل له ثوباً بالميجز من قبل أن تصف الغزل لا تعرف في الثوب ولا تعرف
حصاة لغزل من حصاة العمل وإذا كان الثوب موصوفاً عرفت صفته (قال) وكل ما أسلف فيه وكان يصلح
بشيء منه لا يغيره فشرطه مصلحاً فلا بأس به كما يسلم إليه في ثوب وثني أو مسير أو غيرهما من صبغ الغزل وذلك
أن الصبغ فيه كالمسل لون الثوب في السمرة واليباض وأن الصبغ لا يغير صفة الثوب في دقة ولا صفافة
ولا غيرهما كما يتغير السويق والدقيق بالانث ولا يعرف لونهما وقد يشتريان عليه ولا طعمهما وأكثرا
يشتريان عليه ولا خير في أن يسلم إليه في ثوب موصوف على أن يصبغه مضر جاً من قبل أنه لا يوقف على حد
التضرير وان من الثياب ما يأخذ من التضرير أكثر مما يأخذ مثله في الذرع وأن الصفقة وقعت على شيئين
متفرقين أحدهما ثوب والاخر صبغ فكان الثوب وأن عرف مصبوغاً بجنسه قد عرفه فالصبغ غير معروف
قدره وهو مشتري ولا خير في مشتري إلى أجل غير معروف وليس هذا كما يسلم في ثوب عصب لأن الصبغ زينة
له وإنه لم يشتر الثوب الا وهذا الصبغ قائم فيه قيام العمل من النسيج ولون الغزل فيه قائم لا يغيره عن صفته
فإذا كان كذلك جاز وإذا كان الثوب مشترياً بالصبغ ثم أدخل أصبغ قبل أن يستوفي الثوب ويعرف
الصبغ لم يجز لما وصفت من أنه لا يعرف غزل الثوب ولا قدر الصبغ (قال الشافعي) ولا بأس أن يسلفه
في ثوب موصوف يوفيه إياه مقصوداً بقصارة معروفة أو مغسولاً وغسلان نقيان من دقيقه الذي ينسج به ولا خير
في أن يسلم إليه في ثوب قد لبس أو غسل غسلة من قبل أنه يغسله غسلة بعد ما ينهكه وقبل ولا يوقف على حد
هذا ولا خير في أن يسلم في حنطة مبالولة لأن الابتلال لا يوقف على حد ما يريد في الحنطة وقد تغير الحنطة
حتى لا يوقف على حد صفتها كما يوقف عليها بآسة ولا خير في السلف في مجمر مطري ولو وصف وزن التطرية
لأنه لا يقدر على أن يزن التطرية فيخلص وزنها من وزن العود ولا يضبط لأنه قد يدخله الغير بما يمنع له الدلالة
بالتطرية له على جودة العود وكذلك لا خير في السلف في الغالية ولا شيء من الأدهان التي فيها الأثقال لأنه
لا يوقف على صفته ولا قدر ما يدخل فيه ولا يتميز ما يدخل فيه (قال) ولا بأس بالسلف في دهن حب البان قبل
أن ينش بشئ وزناً أو كرهه منشوشاً لأنه لا يعرف قدر الدش منه ولو وصفه بريح كرهته من قبل أنه لا يوقف
على حد الريح قال وأكرهه في كل دهن طيب قبل أن يستوفي وكذلك لو سلفه في دهن مطيب أو ثوب
مطيب لأنه لا يوقف على حد الطيب كما لا يوقف على الألوان وغيرهما ما ذكرت فيه أن أدهان البلدان تتفاضل
في بقاء طيب الريح على الماء والعرق والقدم في الخنوخ وغيره ولو شرط دهن بلد كان قد نسبته فلا يخلص كما

(كتاب العطايا)

والصدقات والحبس
وما دخل في ذلك من

(كتاب السائبة)

(قال الشافعي) رحمه

الله يجمع ما يعطى الناس

من أموالهم ثلاثة

وجوه ثم يتشعب كل

وجه منها في الحياة

منها وجهان وبعد الممات

منها وجه فمافي الحياة

الصدقات واحتج فيها

بأن عمر بن الخطاب

رضي الله عنه ملك مائة

سهم من خيبر فقال

يا رسول الله لم أصب

مالاً مثله قط وقد أردت

أن أتقرب به إلى الله

تعالى فقال النبي صلى

الله عليه وسلم حبس

الأصل وسبل الثمرة

(قال الشافعي) رحمه

الله فلما أجاز صلى الله

عليه وسلم أن يحبس

أصل المال وتسبل الثمرة

دل ذلك على إخراجها

الأصل من ملكه إلى أن

يكون محبوساً لا يملك من

سبل عليه ثم يبيع أصله

فصار هذا المال مباحاً

لمساواه ومجماً عالاً

يخرج العبد من ملكه

بالتق لله عز وجل إلى

تخلص الثياب فتعرف بهادتها المجسمة واللون وغير ذلك قال ولا بأس أن يسلفه في طست أو تور من نحاس أحر أو أبيض أو شبه أو رصاص أو حديد ويشرطه بسعة معروفة ومضروباً ومفرغاً وبصنعة معروفة ويصفه بالثخانة أو أرقه ويضرب له أجلاً كحرق الثياب وإذا جاء به على ما يقع عليه اسم الصفة والشرط لزمه ولم يكن بغيره (قال) وكذلك كل إناء من جنس واحد ضبطت صفته فهو كالطست والقمقم قال ولو كان يضبط أن يكون مع شرط السعة وزن كان أصح وإن لم يشترط وزنا صح إذا اشترط سعة كما يصح أن يبتاع ثوباً بصنعة وشئ وغيره بصفة وسعة ولا يجوز فيه إلا أن يدفع ثمنه وهذا شراء صفة مضمونة فلا يجوز فيها إلا أن يدفع ثمنها وتكون على ما وصفت (قال) ولو شرط أن يعمل له طست من نحاس وحديد أو نحاس ورصاص لم يجوز لانها لا يخلصان فيعرف قدر كل واحد منهما وليس هذا كالصبيغ في الثوب لان الصبيغ في ثوبين لا يغيره أن تضبط صفته وهذا زيادة في نفس الشئ المصنوع قال وهكذا كل ما استصنع ولا خير في أن يسلف في قلنسوة محشوة وذلك أنه لا يضبط وزن حشوها ولا صفته ولا يوقف على حدبائها ولا تشتري هذه الألبايد ولا خير في أن يسلفه في خفين ولا تعين مخروزين وذلك أنهم لا يوصفان بطول ولا عرض ولا تضبط جلودهما ولا ما يدخل فيهما وإنما يجوز في هذا أن يبتاع الثعلبين والشراكين ويستأجر على الحدو وعلى خرازا الخفين ولا بأس أن يتباع منه صفاً أو قد أحاط من نحو معروف وبصفة معروفة وقد مر معروف من الكبر والصغر والعمق والضيق ويشترط أي عمل ولا بأس أن كانت من قوارير ويشترط جنس قوارير هاررقته وثخانتها ولو كانت القوارير بوزن مع الصفة كان أحب إلى وأصح للسلف وكذلك كل ما عمل فلم يخلط بغيره والذي يخلط بغيره النبل في هارريش ونصال وعقب ورومة والنصال لا يوقف على حده فأكره السلف فيه ولا أجيزه قال ولا بأس أن يبتاع أجراً بطول وعرض وثخانة ويشترط من طين معروف وثخانة معروفة ولو شرط موزوناً كان أحب إلى وإن تركه فلا بأس أن شاء الله تعالى وذلك أنه إنما هو بيع صفة وليس يخلط بالطين غيره مما يكون الطين غير معروف القدر منه إنما هو يخلطه الماء والماء مستهلك فيه والنار شئ ليس منه ولا قائم فيه إنما الهافيه أثر صلاح وإنما باعه بصفة ولا خير في أن يبتاع منه لبناء على أن يطبخه فيوفيه إياه أجراً وذلك أنه لا يعرف قدر ما يذهب في طبخه من الحطب وأنه قد يتلهوج ويفسد فإن أبطله على المشتري كإفاداً بطلنا شئاً استوجبه وإن ألزمناه إياه ألزمناه بغير ما شرط لنفسه

(باب السلف يحل في أخذ السلف بعض رأس ماله وبعض سلفه)

(قال الشافعي) رجه الله من سلف ذهباً في طعام موصوف فعل السلف فأنما له طعام في ذمة بائعه فإن شاء أخذه كله حتى يوفيه إياه وإن شاء تركه كما يترك سائر حقوقه إذا شاء وإن شاء أخذ بعضه وأنظره ببعض وإن شاء أقاله منه كله وإذا كان له أن يقبله من كله إذا اجتمع على الإقالة كان له إذا اجتمع أن يقبله من بعضه فيكون ما أقاله منه كالمبتاع فيه وعالم يقبله منه كما كان لازماً له بصفته فإن شاء أخذه وإن شاء تركه ولا فرق بين السلف في هذا وبين طعام له عليه من وجه غير السلف وقال ولكن إن حل له طعام فقال أعطني مكان مالك من الطعام على طعام غيره أو عرضاً من العروض لم يجوز لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه وإنما هذا السلف طعام فإذا أخذه غيره فقد باعه قبل أن يستوفيه وإذا أقاله منه أو من بعضه والإقالة ليست ببيع إنما هي نقض بيع تراضياً بنقض المقدة الأولى التي وجبت لكل واحد منهم على صاحبه فإن قال قائل ما الخجة في هذا فالعباس والمعتق مكنتي به فيه قال فهل فيه أثر عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل روى عن ابن عباس وعن عطاء وعمر بن دينار (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عطاء كان لا يرى بأساً أن يقبل رأس ماله منه أو ينظره أو يأخذ بعض الساعة وينظره بما بقي (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي

غير ماله ملكه بذلك
منفعة نفسه لا رقبته
كما يترك المحبس عليه
منفعة المال لا رقبته
ومحرم على المحبس أن
يترك المال كما يحرم على
المعتق أن يترك العبد
(قال) الشافعي ويتم
المحبس وإن لم يقبض
لأن عمر رضي الله عنه هو
المصدق بأمر النبي صلى
الله عليه وسلم ولم يزل يلى
صدقته فيما بلغنا حتى
قبضه الله ولم يزل على
رضى الله عنه يلى صدقته
حتى لقي الله تعالى ولم
تزل فاطمة رضي الله
عنها تلى صدقته حتى
لقيت الله وروى
الشافعي رجه الله حديثاً
ذكر فيه أن فاطمة
بنت رسول الله صلى
الله عليه وسلم تصدقت
بمالها على بني هاشم
وبني المطلب وأن علياً
كرم الله وجهه تصدق
عليهم وأدخل معهم غيرهم
(قال الشافعي) رجه
الله وبني هاشم وبني
المطلب محرم عليهم

قال أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج أنه قال لعطاء أسلفت ديناراً في عشرة أفرق فجلت أفرقاً قبض منه ان شئت خمسة أفرق وأ كتب نصف الدينار عليه ديناراً فقال نعم (قال الشافعي) لانه اذا أقاله منه فله عليه رأس مال ما أقاله منه وسواء انتقدته أو تركه لانه لو كان عليه مال حال جاز أن يأخذه وأن ينظر به متى شاء (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه كان لا يرى بأساً أن يأخذ بعض رأس ماله وبعضاً طعاماً أو يأخذ بعضاً طعاماً ويكتب ما بقي من رأس المال (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن سلمة بن موسى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال ذلك المعروف أن يأخذ بعضه طعاماً وبعضه دنائير (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء رجل أسلف بزاً في طعام فدعا إلى عن البر يومئذ فقال لا إلا رأس ماله أو بزه (قال الشافعي) قول عطاء في البر أن لا يباع البر أيضاً حتى يستوفي فكأنه يذهب مذهب الطعام (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء طعام أسلفت فيه فحل فدعا إلى طعام غيره ففرق بفرق ليس للذي يعطيني على الذي كان لي عليه فضل قال لا بأس بذلك ليس ذلك يبيع انما ذلك قضاء (قال الشافعي) هذا كما قال عطاء ان شاء الله تعالى وذلك أنه سلفه في صفة ليست بعين فاذا جاءه بصفته فاعا قضاؤه حقه قال سعيد بن سالم ولو أسلفه في بر الشام فأخذ منه برا غيره فلا بأس به وهذا كتجاوزته في ذهبه (قال الشافعي) وهذا ان شاء الله كما قال سعيد قال ولكن لو حلت له مائة فرق اشتراها بمائة دينار فأعطاهم ألف درهم لم يجز ولم يجز فيه الا اقالته فاذا أقاله صار له عليه رأس ماله فاذا برئ من الطعام وصارت له عليه ذهب تباعا بعد بالذهب ما شا أو تقابضاً قبل أن يتفرقا من عرض أو غيره

(باب صرف السلف الى غيره)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال روى عن ابن عمر وأبي سعيد أنهم قالوا من سلف في بيع فلا يصرفه الى غيره ولا يبيعه حتى يقبضه قال وهذا كما روى عنهم ان شاء الله تعالى وفيه دلالة على أن لا يباع شيء ابتيع حتى يقبض وهو موافق قولنا في كل بيع انه لا يباع حتى يستوفي (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه سئل عن رجل ابتاع سلعة غائبة ونقد ثمنها فلما رآها لم يرضها فأراد أن يحولها لبيعهما في سلعة غيرها قبل أن يقبض منه الثمن قال لا يصلح قال كانه جاء بهما على غير الصفة وتحول لهما ببيعهما في سلعة غيرهما ببيع السلعة قبل أن تقبض قال ولو سلف رجل رجلاً دراهم في مائة صاع حنطة وأسلفه صاحبها دراهم في مائة صاع حنطة وصفة الحنطين واحدة ومحلها واحد أو مختلف لم يكن بذلك بأس وكان لكل واحد منهما على صاحبه مائة صاع بذلك الصفة والى ذلك الاجل ولا يكون واحد منهما مقصداً من الآخر من قبل أنى لوجعلت الحنطة بالحنطة قصاصاً كان يبيع الطعام قبل أن يقبض ويبيع الدراهم بالدراهم لان دفعهما في يومين مختلفين نسيئة ومن أسلف في طعام بكيل أو وزن لخل السلف فقال الذي له السلف كل طعامي أو زنه وأعرله عندك حتى آتيل فأنقله ففعل فسرق الطعام فهو من ضمان البائع ولا يكون هذا قبضاً من رب الطعام ولو كاله البائع للشترى بأمره حتى يقبض أو يقبضه وكيل له فيبرأ البائع من ضمانه حينئذ

(باب الخيار في السلف)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز الخيار في السلف لو قال رجل لرجل ابتاع منك بمائة دينار أنقدكها مائة صاع غرالى شهر على أنى بالخيار بعد تفرقنا من مقامنا الذي تباعا فيه أو أنت بالخيار أو كلانا بالخيار لم

الصدقات المفروضات
ولقد حفظنا الصدقات
عن عدد كثير من
المهاجرين والانصار
ولقد حكى لي عدد من
أولادهم وأهلهم أنهم
كانوا يتولونها حتى ماتوا
ينقل ذلك العامة
منهم عن العامة
لا يختلفون فيه (قال
الشافعي) رحمه الله
وان أكثر ما عندنا
بالدينونة ومكة من
الصدقات لعلى
ما وصفت لم يزل من
تصدق بها من المسلمين
من السلف يلونها حتى
ماتوا وان نقل الحديث
فيها كالتكلف (قال)
واحتج بحجج بحديث
شريح ان محمداً صلى
الله عليه وسلم جاء
بإطلاق الحبس فقال
الشافعي الحبس الذي
جاء بإطلاقه صلى الله
عليه وسلم لو كان
حديثاً ثابتاً كان على
ما كانت العرب تحبس
من الجيرة والوصيلة
والحام لانها كانت

يجز فيه البيع كما يجوز أن يتشارطا الخيار ثلاثا في سبوع الاعيان وكذلك لو قال أبتاع منك مائة صاع تمر بمائة دينار على أني بالخيار يوما ان رصيت أعطيتك الدينارين وان لم أرض فالبيع يني وينسك مفسوخ لم يجز لان هذا بيع موصوف والبيع الموصوف لا يجوز الا بأن يقبض صاحبه منه قبل أن يتفرقا لان قبضه ماسلف فيه قبض ملك وهو لو قبض مال الرجل على أنه بالخيار لم يكن قبضه قبض ملك ولا يجوز أن يكون الخيار واحدا من هاتين لان كان للشيء ثري فلم يملك البائع ما دفع اليه وان كان للبائع فلم يملكه البائع ما باعه لانه عسى أن ينتفع بماله ثم رده اليه فلا يجوز البيع فيه الا مقطوعا بالخيار وكذلك لا يجوز أن يسلف رجل رجلا مائة دينار على أن يدفع اليه مائة صاع موصوف الى أجل كذا فإذا دخل الاجل فالذي عليه الطعام بالخيار في أن يعطيه ما أسلفه أو يرده اليه رأس ماله حتى يكون البيع مقطوعا بينهما ولا يجوز أن يقول فان حبستني عن رأس مالي فلي زياد كذا فلا يجوز شرطان حتى يكون الشرط فيهما واحدا معروفا

(باب ما يجب للسلف على المسلف من شرطه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حضر المسلف السلعة التي أسلف فكانت طعاما فاختلاف فيه دعي له أهل العلم به فان كان شرط المشتري طعاما جيدا جديدا قيل هذا جيد جديد فان قالوا نعم قيل ويقع عليه اسم الجودة فان قالوا نعم لزم المسلف أخذ أقل ما يقع عليه اسم الصفة من الجودة وغيرها ويرأ المسلف ويلزم المسلف أخذه وهكذا في الثياب يقال هذا ثوب من وثى صنعاء والوثى الذي يقال له يوسى وبطول كذا ويعرض كذا ويدقني أو صفيق أو جديدا وهما ويقع عليه اسم الجودة فإذا قالوا نعم فأقل ما يقع عليه اسم الجودة يبرأ منه الذي سلف فيه ويلزم المسلف ويقال في الدقيق من الثياب وكل شيء هكذا اذا ألزمه في كل صنف منه صفة وجودة فأدنى ما يقع عليه اسم الصفة من دقة وغيرها واسم الجودة يبرأ منه وكذلك ان شرطه رديئا فالرديء يلزمه (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج عن عطاء قال اذا أسلفت فإياك اذا حل جحك بالذي سلفت فيه كما اشترطت وتعدت فليس لك خيار اذا أوفيت شرطك ويبيعك (قال الشافعي) وان جاء به على غاية من الجودة أكثر من أقل ما يقع عليه اسم الجودة فهو متطوع بالفضل ويلزم المشتري لان الزيادة فيما يقع عليه اسم الجودة خير له الا في موضع سأصف لك منه ان شاء الله تعالى

(باب اختلاف المتبايعين بالسلف اذا رآه المسلف)

(قال الشافعي) رحمه الله لو أن رجلا سلف رجلا زهابا طعام موصوف حنطة أوزن يرب أو تمر أو شعير أو غيره فكان أسلفه في صنف من التمر رديء فأثابه بخير من الرديء أو جديدا فأثابه بخير مما يلزمه اسم الجيد بعد أن لا يخرج من جنس ما سلفه فيه ان كان عجوة أو صيحانيا أو غير ذلك لزم المسلف أن يأخذه لان الرديء لا يغني غناء إلا أعناه الجيد وكان فيه فضل عنه وكذلك اذا ألزمناه أدنى ما يقع عليه اسم الجودة فأعطاء أعلى منها فالأعلى يغني أكثر من غناء الأسفل فقد أعطى خيرا مما يلزمه ولم يخرج له مما يلزمه اسم الجيد فيكون أخرج به من شرطه الى غير شرطه فاذا فارق الاسم والجنس لم يجز عليه وكان بخيرا في تركه وقبضه (قال الشافعي) وهكذا القول في كل صنف من الزبيب والطعام المعروف كسبله قال وبيان هذا القول أنه لو أسلفه في عجوة فأعطاه بردا وهو خير منها أصعاقا لم أجبره على أخذه لانه غير الجنس الذي أسلفه فيه قد يريد العجوة لانه لا يصلح له البردي وهكذا الطعام كله اذا اختلفت أجناسه لان هذا أعطاء غير شرطه ولو كان خيرا منه (قال الشافعي) وهكذا العسل ولا يستغنى في العسل عن أن يصفه ببياض أو صفرة أو خضرة لانه يتباين في ألوانه في القيمة وهكذا كل ماله لون يتباين به ما خالف لونه من خمر أو غيره قال ولو سلف رجل رجلا عرضا في فضة بيضاء جيدة فجاء بفضة بيضاء أكثر مما يقع عليه أدنى اسم الجودة أو سلفه عرضا في ذهب

أحباسهم ولا نعلم جائلا حبس دارا على واد ولا في سبيل الله ولا على مساكين وأجاز النبي صلى الله عليه وسلم لعمر الحبس على ما رويناه والذي جاء باطلاقة غير الحبس الذي أبجازه صلى الله عليه وسلم (قال) واحتج بحجج بقول شريح لا حبس عن فرائض الله (قال الشافعي) رحمه الله لو جعل عرصته مبيحا لا تكون حسبا عن فرائض الله تعالى فكذلك ما أخرج من ماله فليس بحبس عن فرائض الله قال الشافعي ويجوز الحبس في الرقيق والمماشية اذا عرفت بعينها قياسا على النخل والدور والارضين فاذا قال تصدقت بداري على قوم أو رجل معزوف حتى يوم تصدق عليه وقال صدقة محرمة أو قال موقوفة أو قال صدقة منسوبة فقد خرجت من ملكه فلا

أجر جيد فجاء بذهب أجزأ أكثر من أدنى ما يقع عليه أدنى اسم الجوده لزمه وكذا الوسلفه في صفراً أجز جيد
فجاءه بأجسراً أكثر مما يقع عليه أقل اسم الجوده لزمه ولكن الوسلفه في صفراً أجز فأعطاء أبيض والأبيض
يصح لما لا يصلح له الأجر لم يلزمه اذا اختلف اللونان فيما يصلح له أحد اللونين ولا يصلح له الآخر لم يلزم
المشتري إلا ما يلزمه اسم الصفة وكذلك اذا اختلفا فيما يتباين فيه إلا معاً بالالوان لم يلزم المشتري إلا ما يلزمه
بصفة ما سلف فيه فاما ما لا يتباين فيه بالالوان (١) مما لا يصلح له المشتري فلا يكون أحدهما أغنى فيه
من الآخر ولا أكثر غنا وانما يفترقان لاسمه فلا تنظر فيه الى الالوان

(باب ما يلزم في السلف مما يخالف الصفة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو سلفه في ثوب مروى ثخين فجاء برقيق أكثر غنا من ثخين لم ألزمه إياه لان
الثخين يدفي أكثر مما يدفي الرقيق وربما كان أكثر بقاء من الرقيق ولانه يخالف لصفته خارج منها قال
وكذلك لو سلفه في عبد بصفة وقال وضي فجاءه بأكثر من صفته إلا أنه غير وضي علم ألزمه إياه لما لبنته من أنه
ليس بوضي وخروج من الصفة وكذلك لو سلفه في عبد بصفة وقال غليظ شديد الخلق فجاء بوضي ليس بشديد
الخلق أكثر منه غنا لم يلزمه لان الشديد يغني غير غناء الوضي والوضي غني أكثر منه ولا ألزمه أبداً خيراً من
شرطه حتى يكون منتظماً لصفته زائداً عليها فاما اذا زاد علم في القيمة وقصر غنى في بعض المنفعة أو كان
هذا خارجاً منها باب الصفة فلا ألزمه إلا ما شرط فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه

(باب ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز السلف في حنطة أرض رجل بعينها بصفة لان الآفة قد تصيبها في الوقت
الذي يحل فيه السلف فلا يلزم البائع أن يعطيه صفته من غيرها لان البيع وقع عليها أو يكون قد انتفع بماله
في أمر لا يلزمه والبيع ضربان لانه لا ثالث لهما يبيع عين الى غير أجل ويبيع صفة الى أجل أو غير أجل فتكون
مضمونة على البائع فاذا باع صفة من عرض بحال فله أن يأخذ منها من حيث شاء قال واذا كان خارجاً من
البيع التي أجرت كان يبيع ما لا يعرف أولى أن يبطل (قال الشافعي) وهكذا ثمر حائط رجل بعينه ونتاج
رجل بعينه وقرية بعينها غير مأمونة ونسل ماشية بعينها فاذا شرط المسلف من ذلك ما يكون مأمونا أن ينقطع
أصله لا يختلف في الوقت الذي يحل فيه جاز واذا شرط الشيء الذي الاغلب منه أن لا يؤمن انقطاع أصله
لم يجز قال وهكذا لو أسلفه في لبن ماشية رجل بعينه وبكيل معلوم وصفة لم يجز وان أخذ في كيله وحلبه
من ساعته لان الآفة قد تأتي عليه قبل يفرغ من جميع ما أسلف فيه ولا يجز في شيء من هذا إلا كما
وصفت لك في أن يكون يبيع عين لا يضمن صاحبها شيئاً غيرها ان هلك انتقض البيع أو يبيع صفة مأمونة
أن تنقطع من أيدي الناس في حين محله فاما ما كان قد ينقطع من أيدي الناس فالسلف فيه فاسد (قال
الشافعي) وان أسلف سلفاً فاسداً وقبضه رده وان استهلكه رد مثله ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له
مثل ورجع برأس ماله فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه

(باب اختلاف المسلف والمسلوف في السلم)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو اختلف المسلف والمسلوف في السلم فقال المشتري أسلفتك مائة دينار في مائتي
صاع حنطة وقال البائع أسلفتني مائة دينار في مائة صاع حنطة أحلف البائع بانه ما باعه بالمائة التي قبض
منه إلا مائة صاع فاذا أحلف قيل للمشتري ان شئت فلك عليه المائة الصاع التي أقر بها وان شئت فأحلف
ما ابتعت منه مائة صاع وقد كان يعل مائتي صاع لانه مدع عليك انه ملك عليك المائة الدينار بالمائة

تعود ميراثاً أبداً ولا
يجوز أن يخرجهما من
ملكه إلا الى مالك

منفعة يوم يخرجها
إليه فان لم يسلبها على
من بعدهم كانت

محرممة أبداً فاذا
انقرض المتصدق بها
عليه كانت محرمة أبداً

وردناها على أقرب
الناس بالذي تصدق
بها يوم ترجع وهي على

ما شرط من الأثر
والتقدمة والتسوية
بين أهل الغنا والحاجة

ومن اخراج من أخرج
منها بصفة ورده اليها
بصفة (ومنها) في الحياة

الهبات والصدقات غير
المحرمات وله ابطال
ذلك ما لم يقبضها

لمتصدق عليه والموهوب
له فان قبضها أو من
يقوم مقامه بامر فهي

(١) قوله مما لا يصلح له
المشتري الخ كذا في
النسخ ولعل الصواب

مما يصلح للمشتري الخ
فتأمل كتبه معجحه

الصاع وأنت منكر فان حلف تفاسخا البيع (قال الشافعي) وكذلك لاختلاف ما اشترى منه فقال
أسلفك مائتي دينار في مائة صاع ثمر وقال بل أسلفتني في مائة صاع ذرة أو قال أسلفك في مائة صاع بردي
وقال بل أسلفتني في مائة صاع بحودة أو قال أسلفك في سلعة موصوفة وقال لا تحرب بل أسلفتني في سلعة غير
موصوفة كان القول فيه كما وصفت لك يحلف البائع ثم يخبر المشتري بأن يأخذ بما أقر له البائع بلا تبين
أو يحلف فيبرأ من دعوى البائع ويتفاسخ (قال الربيع) (١) ان أخذ المشتري وقدنا كرد البائع فإن أقر
المبتاع ثم قال البائع حل له أن يأخذها ولا فلا يحل له إذا أنكره والسلف يتفسخ بعد أن يتصالحا (قال
الشافعي) وكذلك لو تصادقا في السلعة واختلفا في الاجل فقال السلف هو السنة وقال البائع هو الی
سنتين حلف البائع وخبر المشتري فان رضى والا حلف وتفاسخا فان كان الثمن في هذا كله دنائرا أو دراهم
رد مثلها أو طعاما رد مثله فان لم يوجد رد قيمته وكذلك لو كان سلفه سلعة غير مكيلة ولا موزونة ففان رد قيمتها
قال وهكذا القول في بيعوع الاعيان اذا اختلفا في الثمن أو في الاجل أو اختلفا في السلعة المبيعة فقال
البائع بعثك عبدا بألف واستهلكك العبد وقال المشتري اشتريته منك بخمسائة وقد هلك العبد تحالفوا ورد
قيمة العبد وان كانت أقل من الخمسمائة أو أكثر من ألف (قال الشافعي) وهكذا كل ما اختلفا فيه من
كيل وجودة وأجل قال ولو تصادقا على البيع والاجل فقال البائع لم يمس من الاجل شيء أو قال مضى
منه شيء يسير وقال المشتري بل قد مضى كله أو لم يبق منه الا شيء يسير كان القول قول البائع مع يمينه وعلى
المشتري البينة (قال الشافعي) رحمه الله ولا يفسخ بيعهم في هذا من قبل تصادقا على الثمن والمشتري
والاجل فأما ما يختلفان فيه في أصل العقد فيقول المشتري اشتريت الى شهر ويقول البائع بعثك الى شهرين
فانهما يتحالفان ويتراذان من قبل اختلافهما فيما يفسخ العقدة والاولان لم يختلفا (قال الشافعي)
وكرجل استأجر رجلا سنة بعشرة دنائير فقال الاجير قد مضت وقال المستأجر لم تمض فالحقول قول
المستأجر وعلى الاجير البينة لانه مقر بشئ يدعي المخرج منه

(باب السلف في السلعة بعينها حاضرة أو غائبة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو سلف رجل رجلا مائة دينار في سلعة بعينها على أن يقبض السلعة بعد يوم أو
أكثر كان السلف فاسدا ولا تجوز بيع الاعيان على أنها مضمونة على بائعها بكل حال لانه لا يمنع من قوتها
ولا بان لا يكون لصاحبها السبيل على أخذها متى شاء هو لا يحول بائعها دونها اذا دفع اليه ثمنها وكال الى أجل
لانها قد تلفت في ذلك الوقت وان قل فيكون المشتري قد اشترى غير مضمون على البائع بصفة موجودة بكل
حال يكلفها بائعها ولا ملكه البائع شيأ بعينه يتسلط على قبضه حين وجب له وقد روى على قبضه (قال الشافعي)
وكذلك لا يتكاري منه راحلة بعينها معجلة الكراء على أن يركبها بعد يوم أو أكثر لانها قد تلفت ويصيبها
ما لا يكون فيها ركوب معه ولكن يسلفه على أن يضمن له حولة معروفة ويبيع الاعيان لا تصلح الى أجل
انما المؤجل مضمن من البيوع بصفة وكذلك لا يجوز أن يقول أيعل جاريتي هذه بعبدك هذا على أن
تدفع الي عبداك يعد شهر لانه قد يهرب ويتلف وينقص الى شهر (قال الشافعي) وفساد هذا اخروجه من
بيع المسلمين وما وصفت وأن الثمن فيه غير معلوم لان المعلوم ما قبضه المشتري أو ترك قبضه وليس للبائع
أن يحول دونه قال ولا بأس أن أيعل عبدي هذا أو أفعه ليل بعبد موصوف أو عبدين أو عبيرا أو عبيرين
أو خشبة أو خشبتين اذا كان ذلك موصوفا مضمونا لان حتى في صفة مضمونة على المشتري لافي عين تلف
أو تنقص أو تفوت فلا تكون مضمونة عليه

له ويقبض الطفل أبوه
نحل أبو بكر عائشة
رضي الله عنهما جدد
عشرين وسقافلا
مرض قال وددت أنك
كنت قبضته وهو اليوم
مال الوارث (ومنها) بعد
الوفاء الوصايا وله ابطالها
مالم يمت

(باب العمري من
كتاب اختلافه
ومالك)

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا سفيان عن
عمرو بن دينار عن طاوس
عن جبر المدي عن
زيد بن ثابت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أنه جعل العمري
لوارث ومن حديث
جابر رضي الله عنه أنه
قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لا تعمروا ولا ترقبوا

(١) قوله قال الربيع
ان أخذ المشتري
عبارة الربيع هذه
ثابتة هكذا في النسخ
التي بأيدينا على ما فيها
فحرق رتبته معجمه

(باب امتناع ذى الحق من أخذ حقه)

فمن أمر شياً وأورق به
فهو سبيل الميراث
(قال الشافعي) رحمه
الله وهو قول زيد بن
نابت وجابر بن عبد
الله وابن عمر وسليمان
ابن يسار وعروة بن الزبير
رضي الله عنهم وبه أقول
(قال المزني) رحمه
الله معنى قول الشافعي
عندى في العمرى أن
يقول الرجل قد جعلت
داري هذه لك عمرى أو
حياتي لك أو جعلتها لك
عمرى أو رقبى ويدفعها
إليه فهي ملك للمعمر
تورث عنه إن مات

(باب عطية الرجل ولده)

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا مالك عن
الزهري عن جدي بن
عبد الرحمن وعن محمد بن
النعمان بن بشير يحدثنا
عن النعمان بن بشير
رضي الله عنه أن أباه أتى
به إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال اني
نحلت ابني هذا غلاما
كان لي فقال رسول الله
(١) قوله فان عجله ترك
أكله وشربه كذا بالأصول
التي بأيدينا والمعنى على
ترك أكله وشربه جديدا
كما هو معلوم مما بعده
كتبه معججه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حل حق المسلم وحقه حال بوجه من الوجوه فدعا الذي عليه الحق الذي له الحق إلى أخذ حقه فامتنع الذي له الحق فعلى الوالي جبره على أخذ حقه ليرأى الدين من دينه ويؤذى إليه ماله عليه غير منتهى له بالأداء شيئاً ولا مدخل عليه ضرراً إلا أن يشاء رب الحق أن يبرئه من حقه بغير شيء يأخذه منه فيبرأ ببراءته إياه (قال الشافعي) فان دعاه إلى أخذه قبل محله وكان حقه ذهباً أو فضة أو نحاساً أو تبرا أو عرضاً غير ما كوله ولا مشروب ولا ذى روح يحتاج إلى العلف أو النفقة جبرته على أخذ حقه منه إلا أن يبرئه لانه قد جاء بحقه وزيادة تعجيله قبل محله ولست أنظر في هذا إلى تغير قيمته فان كان يكون في وقته أكثر قيمة أو أقل قلت للذي له الحق ان شئت حبسته وقديكون في وقت أجله أكثر قيمة منه حين يدفعه وأقل (قال الشافعي) فان قال قائل ما دل على ما وصفت قلت أخبرنا أن أنس بن مالك كاتب غلامه على نجوم إلى أجل فاراد المكاتب تعجيلها ليعتق فامتنع أنس من قبولها وقال لا أخذها إلا عند محلها فأقضى المكاتب عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فذكر ذلك له فقال عمران أنساب الميراث فكان في الحديث فامر عمر بأخذها منه وأعتقه (قال الشافعي) وهو يشبه القياس (قال) وان كان ماسلف فيه ما كولا أو مشروباً لا يجبر على أخذه لانه قد يريداً كله وشربه جديداً في وقته الذي سلف إليه فان عجله ترك أكله وشربه (١) وأكله وشربه متغيراً بالقدم في غير الوقت الذي أراد أكله أو شربه فيه (قال الشافعي) وان كان حيواناً لا اغناء به عن العلف أو الرعى لم يجبر على أخذه قبل محله لانه يلزمه فيه مؤنة العلف أو الرعى إلى أن ينتهي إلى وقته فدخل عليه بعض مؤنة وأما ما سوى هذا من الذهب والفضة والتبر كاله والياب والخبب والحجارة وغير ذلك فإذا دفعه برئ منه وجبر المدفوع إليه على أخذه من الذي هو له عليه (قال الشافعي) فعلى هذا الباب كله وقياسه لا أعلم يجوز فيه غير ما وصفت أو أن يقال لا يجبر أحد على أخذ شيء هو له حتى يحل له فلا يجبر على دينار ولا درهم حتى يحل له وذلك أنه قد يكون لا حرز له ويكون متلفاً لما صار في يديه فيختار أن يكون مضموناً على مليء من أن يصير إليه فيتلف من يديه بوجوه منها ما ذكر ومنها أن يتقاضاه ذودين أو يسأله ذو رحم لم يعلم ما صار إليه لم يتقاضاه ولم يسأله فأنما منعنا من هذا أن نألم نرا أحد الخالف في أن الرجل يكون له الدين على الرجل فيموت الذي عليه الدين فيدفعون ماله إلى غرمائه وان لم يريدهم لئلا يحبسوا ميراث الورثة ووصية الموصى لهم ويجبرونهم على أخذه لانه خير لهم والسلف يخالف دين الميت في بعض هذا

(باب السلف في الرطب فينفذ)

(قال الشافعي) رحمه الله إذا سلف رجل رجلاً في رطب أو عنب إلى أجل يطيئان له فهو جائز فان نفذ الرطب أو العنب حتى لا يبقى منه شيء بالبلد الذي سلفه فيه فقد قيل المسلف بالخيار فان شاء رجع بما بقي من سلفه كان سلف مائة درهم في مائة مد فأخذ نجسين فيرجع بخمسين وان شاء أخذ ذلك إلى رطب قابل ثم أخذ بعبه بمثل صفة رطبه وكيله وكذلك العنب وكل فأكهة رطبة تنفذ في وقت من الاوقات وهذا وجه قال وقد قيل ان سلفه مائة درهم في عشرة أصع من رطب فأخذ نجسة أصع ثم نفذ الرطب كانت له الخمسة الأصع بخمسين درهما لانها حصتها من الثمن فانفسخ البيع فيما بقي من الرطب فرد إليه نجسين درهما (قال الشافعي) وهذا مذاهب والله تعالى أعلم ولوسلفه في رطب لم يكن عليه أن يأخذه بسراً ولا محتلفاً وكان له أن يأخذ رطباً كله ولم يكن عليه أن يأخذه إلا صحاحاً غير منشدخ ولا معيب بعفن ولا عطش ولا غيره وكذلك العنب لا يأخذه إلا نضجاً غير معيب وكذلك كل شيء من الفواكه الرطبة يسلف فيها فلا يأخذ

الاصفقه غير معيبة قال وهكذا كل شيء أسلفه فيه لم يأخذه معيبا ان أسلف في لبن مخيض لم يأخذه راثبا ولا مخيضاً وفي المخيض ماء لا يعرف قدره والماء غير اللبن (قال الشافعي) ولو أسلفه في شيء فأعطاه إياه معيبا والعيب مما قد يفتني فأكل نصفه أو أتلفه وبقى نصفه كأن كان رطباً فأكل نصفه أو أتلفه وبقى نصفه يأخذ النصف بنصف الثمن ويرجع عليه بنقصان ما بين الرطب معيباً وغير معيب وان اختلفا في العيب والمشتري قائم في بد المشتري ولم يستهلكه فقال دفعته البذل بريئاً من العيب وقال المشتري بل دفعته معيبا فالقول قول البائع الا أن يكون ما قال عيب لا يحدث مثله وان كان أتلفه فقال البائع ما أتلفت منه غير معيب وما بقي معيب فالقول قوله الا أن يكون شيئاً واحداً لا يفسد منه شيء الا بفساده كله كبطيخة واحدة أو دابة واحدة وكل ما قلت القول فيه قوله فعليه فيه العيب (١)

(كتاب الرهن الكبير ٢٠٠ اباحة الرهن)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل وقال عز وجل وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فمهرن مقبوضة (قال الشافعي) فكان ينفى الآية الامر بالكاتب في الحضر والسفر وذكر الله تبارك اسمه الرهن اذا كانوا مسافرين ولم يجدوا كاتباً فكان معقولا والله أعلم فيها أنهم أمروا بالكاتب والرهن احتياطاً لما لك الحق بالوثيقة والمملوك عليه بان لا ينسئ ويذكر لا أنه فرض عليهم أن يكتبوا ولا أن يأخذوا رهننا لقول الله عز وجل فان آمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أوتى من أمانته فكان معقولا أن الوثيقة في الحق في السفر والاعواز غير محرمة والله أعلم في الحضر وغير الاعواز ولا بأس بالرهن في الحق الحلال والدين في الحضر والسفر وما قلت من هذا مما لا أعلم فيه خلافاً وقد روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رهن درعه في الحضر عند أبي الشحيم اليهودي وقيل في سلف والسلف حال (قال الشافعي) أخبرنا الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام قال رهن رسول الله صلى الله عليه وسلم درعه عند أبي الشحيم اليهودي (قال الشافعي) وروى الأعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم مات ودرعه مرهونة (قال الشافعي) فاذا رهن ثمنه أو رهن في الدين والدين حق لازم فكل حق مما علك أو لزمت بوجه من الوجوه جاز الرهن فيه ولا يجوز الرهن فيما لا يلزم فلو ادعى رجل على رجل حقا فأنكره وصالحه ورهنه به رهنها كان الرهن مفسوخا لانه لا يلزم الصلح على الانكار ولو قال أرهنك دارني على شيء اذا دأنتني به أو باععتي ثمن دانيه أو باععتي لم يكن رهنها لان الرهن كان ولم يكن للرهن حق واذا رهنه عز وجل به فيما كان للرهن من الحق دلالة على أن لا يجوز الابدل لزوم الحق أو معه فاما قبله فاذا لم يكن حق فلا رهن

(١) وترجم في اختلاف العراقيين باب السلم فاذا كان لرجل على رجل طعام أسلم اليه فيه فأخذ بعض طعامه وبعض رأس ماله فان أباحنيقة كان يقول هو جائز بلغنا عن عبد الله بن عباس أنه قال ذلك المعروف الحسن الجليل وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اذا أخذ بعض رأس ماله فقد فسد السلم ويأخذ رأس ماله كله (قال الشافعي) رجه الله واذا أسلف الرجل الرجل مائة دينار في مكلة طعام موصوف الى أجل معلوم فحل الاجل فتراضيا بان يتفاسخا البيع كله كان جائزا واذا كان هذا جائزا أجاز أن يتفاسخا نصف البيع ويثبت نصفه وقد سئل عن هذا ابن عباس فلم يره بأسا وقال هذا المعروف الحسن الجليل وقول ابن عباس القياس وقد خالفه فيه غيره قال واذا أسلم الرجل في النعم فان أباحنيقة كان يقول لا خير فيه لانه غير معروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس به ثم رجع أبو يوسف الى قول ابن أبي ليلى وقال اذا بين مواضع اللحم فقال أفخذ وجنوب ونحو هذا فهو جائز (قال الشافعي) واذا أسلم الرجل الرجل في لحم بوزن وصفة وموضع ومن سن معلوم وسعى من ذلك الشيء فالسلف جائز

صلى الله عليه وسلم أكل والدك نحل مثل هذا قال لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم فارجعه (قال الشافعي) رجه الله وسمعت في هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألبس يسرك أن يكونوا في البرايل سواء فقال بلى قال فارجعه (قال الشافعي) رجه الله وبه تأخذ وفيه دلالة على أمورها حسن الادب في أن لا يفضل فيعرض في قلب المفضل شيء يمنع من برة فان القرابة ينفس بعضهم بعضا ما لا ينفس العدى ومنها ان اعطاه بعضهم جائزا ولو لذلك لما قال صلى الله عليه وسلم فارجعه ومنها أن للسوالد أن يرجع فيما أعطى ولده وقد فضل أبو بكر عائشة رضي الله عنهم ما بخل وفضل عمر عاصم رضى الله عنهم ما بشئ أعطاه إياه وفضل عبد الرحمن

(باب ما يتم به الرهن من القبض)

ابن عوف ولد أم كلثوم
ولو اتصل حديث
طاوس لا يحل لواهب أن
يرجع فيما وهب
الأولاد فيما يهب لولده
لقلت به ولم أردوا هبها
غيره وهب لمن يستتيب
من مثله أولاً يستتيب
(قال) وتجوز صدقة
التطوع على كل أحد
الارسل الله صلى الله
عليه وسلم كان لا يأخذها
لما رفع الله من قدره
وأبانه من خلقه أما
تحريراً وأما لئلا يكون
لأحد عليه بدلاً من معنى
الصدقة لا يراد ثوابها
ومعنى الهدية يراد
ثوابها وكان يقبل
الهدية ورأى لما تصدق
به على بريرة فقال هو
لها صدقة ولنا هدية

(كتاب اللقطة)

(قال الشافعي) رجه
الله أخبرتنا مالك عن
ربيعه عن يزيد مولى
المنبث عن زيد بن
خالد الجهني رضى الله
عنه قال جاء رجل إلى
رسول الله صلى الله

قال الله عز وجل فهران مقبوضة (قال الشافعي) فلما كان معقولا أن الرهن غير مملوك الرقبة للمرتهن
ملك البيع ولا مملوك المنفعة له ملك الاجارة لم يجز أن يكون رهنا إلا بما أجاز الله عز وجل به من أن يكون
مقبوضا وإذا لم يجز فللراهن ما لم يقبضه المرتهن منه منعه منه وكذلك لو أذن له في قبضه فلم يقبضه المرتهن
حتى يرجع الراهن في الرهن كان ذلك له لما وصفت من أنه لا يكون رهنا إلا بأن يكون مقبوضا وكذلك كل
ما لم يتم إلا بأمرين فليس يتم بأحد همدون الآخر مثل الهبات التي لا تجوز إلا بمقبوضة وما في معناها ولو
مات الراهن قبل أن يقبض المرتهن الرهن لم يكن للمرتهن قبض الرهن وكان هو والغرماء فيه أسوة سواء ولو لم
يمت الرهن ولكنه أفلس قبل أن يقبض المرتهن الرهن كان المرتهن والغرماء فيه أسوة لأنه لا يتم له
ولو خرس الراهن أو ذهب عقله قبل أن يقبض المرتهن الرهن ولا سلطه على قبضه لم يكن للمرتهن قبض الرهن
ولو أقبضه الراهن إياه في حال ذهاب عقله لم يكن له قبضه ولا يكون له قبض حتى يكون جائزا في ماله يوم
رهنه ويوم يقبضه الراهن إياه ولو رهنه إياه وهو محجور ثم أقبضه إياه وقد فلك الجرعنه فالرهن الاول لم يكن
رهنا إلا بأن يجدد له رهنا ويقبضه إياه بعد أن يفلك الجرعنه وكذلك لو رهنه إياه وهو غير محجور فلم يقبضه
حتى يجرعنه عليه لم يكن له قبضه منه ولو رهنه عبدا فلم يقبضه حتى هرب العبد وسلطه على قبضه فان لم يقدر
عليه حتى يموت الراهن أو يفلس فليس برهن وان لم يقدر على قبضه حتى يرجع الراهن في الرهن لم يكن للمرتهن
له قبضه ولو رهنه عبدا فارتد العبد عن الاسلام فاقبضه إياه مرثدا أو أقبضه إياه غير مرثدا فارتد فالعبد رهن
بماله ان تاب فهو رهن وان قتل على الردة قتل بحق لزمه وخرج من ملك الراهن والمرتهن ولو رهنه عبدا ولم
يقبضه حتى رهنه من غيره وأقبضه إياه كان الرهن للثاني الذي أقبضه صحيحا والرهن الذي لم يقبض كالم يكن
وكذلك لو رهنه إياه فلم يقبضه حتى أعتقه كان حرا خارجا من الرهن وكذلك لو رهنه إياه فلم يقبضه حتى كاتبه
كان خارجا من الرهن وكذلك لو وهبه أو أصدقته امرأه أو أقر به لرجل أو دبره كان خارجا من الرهن في هذا كله
(قال الربيع) وفيه قول آخر أنه لو رهنه فلم يقبضه المرتهن حتى دبره أنه لا يكون خارجا من الرهن بالتدبير
لأنه لو رهنه بعد ما دبره كان الرهن جائزا لأن له أن يبيعه بعد ما دبره فلما كان له يبيعه كان له أن يرهنه
(قال الشافعي) ولو رهن رجل رجلا عبدا ومات المرتهن قبل أن يقبضه كان لرب الرهن منعه من ورثته
فان شاء سلمه لهم رهنا ولو لم يمت المرتهن ولكنه غلب على عقله فولى الخاكم ماله رجلا فان شاء الراهن منعه
الرجل المولى لأنه كان له منعه المرتهن وان شاء سلمه له بالرهن الاول كما كان له أن يسلمه للمرتهن ومنعه إياه ولو
رهن رجل رجلا جارية فلم يقبضه إياها حتى وطئها ثم أقبضه إياها بعد الوطء فظهر بها حمل أقربه الراهن كانت
خارجة من الرهن لأنها لم تقبض حتى حملت فلم يكن له أن يرهنها حبل من منه وهكذا لو وطئها قبل الرهن ثم
ظهر بها حمل فأقربه خرجت من الرهن وان كانت قبضت لأنه رهنها حاملا ولو رهنه إياها غير ذات زوج
فلم يقبضها حتى زوجها السيد ثم أقبضه إياها فالتزوج جازي رهن بها حاله ولا يمنع زوجها من وطئها بحال
واذا رهن الرجل الرجل الجارية فليس له أن يزوجه دون المرتهن لأن ذلك ينقص ثمنها وينع اذا كانت
حاملا وحل الحق بيعها وكذلك المرتهن فأيهما تزوج فالتكاح مفسوخ حتى يجتمع عليه ولو رهن رجل
رجلا عبدا وسلطه على قبضه فآجره المرتهن قبل أن يقبضه من الراهن أو غيره لم يكن مقبوضا (قال
الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء ارتمت عبدا فآجرته قبل أن أقبضه قال ليس
بمقبوض (قال الشافعي) ليس الاجارة بقبض وليس برهن حتى يقبض وإذا قبض المرتهن الرهن لنفسه
أو قبضه له أحدا بامر فهو قبض كقبض وكيله (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو
ابن دينار أنه قال اذا ارتمت عبدا فوضعت على يد غيره فهو قبض (قال الشافعي) واذا ارتمت ولني

المحجور له أو الحاكم للمحجور قبض الحاكم وقبض ولي المحجور للمحجور قبض غير المحجور لنفسه وكذلك قبض الحاكم له وكذلك أن وكل الحاكم من يقبض للمحجور أو وكل ولي المحجور من يقبض له قبضه له قبض الرجل غير المحجور لنفسه وللراهن منع الحاكم وولي المحجور من الرهن مالم يقبضه ويجوز ارتهاه من المحجور عليه له ورهنهما عليه في النظر له وذلك أن يبيع له سلفا فيفضل ويرتهن فاما أن يسلف مالها ويرتهن فلا يجوز عليها ما رهنها من لأنه لا فضل لهما في السلف ولا يجوز رهن المحجور لنفسه وإن كان نظره كما لا يجوز بيعه ولا شراؤه لنفسه وإن كان نظره

(قبض الرهن وما يكون بعد قبضه مما يخرج من الرهن وما لا يخرج)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى فريضة مقبوضة قال الشافعي إذا قبض الرهن مرة واحدة فقد تم وصار المرتهن أولى به من غرماء الراهن ولم يكن للراهن إخراج من الرهن حتى يبرأ مما في الرهن من الحق كما يكون البيع مضمونا من البائع فإذا قبضه المشتري مرة صار في ضمانه فإن رده إلى البائع باجادة أو ودعة فهو من مال المتاع ولا ينسخ ضمانه بالبيع وكان يكون الهبات وما في معناها غير تامة فإذا قبضها الموهوب له مرة ثم أعارها إلى الواهب أو أكرها منه أو من غيره لم يخرجها من الهبة وسواء إذا قبض المرتهن الرهن مرة واحدة أو على الراهن باجادة أو عارية أو غير ذلك مالم يفسخ الراهن الرهن أو كان في يده لما وصفت (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء ارتهنت رهنا فقبضته ثم أجرته منه قال نعم هو عندك إلا أنك أجرته منه قال ابن جريج فقلت لعطاء فافلس فوجدته عنده قال أنت أحق به من غرمائه (قال الشافعي) يعني لما وصفت من أنك إذا قبضته مرة ثم أجرته من رهنه فهو كعبدك أجرته منه لأن رده إليه بعد القبض لا يخرج من الرهن قال ولا يكون الرهن مقبوضا إلا أن يقبضه المرتهن أو أحد غير الراهن بأمر المرتهن فيكون وكيله في قبضه فإن ارتهنت رجل من رجل رهنا وكل المرتهن الراهن أن يقبضه له من نفسه فقبضه له من نفسه لم يكن قبضا ولا يكون وكيل على نفسه لغيره في قبض كما لو كان له عليه حق فوكاله أن يقبضه له من نفسه ففعل فله لم يكن بريئا من الحق كما يبرأ منه لو قبضه وكيل غيره ولا يكون وكيل على نفسه في حال الإحلال التي يكون فيها وليا لم يقبض له وذلك أن يكون له ابن صغير فيشتري له من نفسه ويقبض له أو يهب له شيئا ويقبضه فيكون قبضه من نفسه قبضا لابنه لأنه يقوم مقام ابنه وكذلك إذا رهن ابنه رهنا فقبضه من نفسه فإن كان ابنه بالغ غير محجور لم يحزم من هذا شيء إلا أن يقبضه ابنه لنفسه أو وكيل لابنه غير أبيه وإذا كان للرجل عبد في يده رجل ودعة أو دار أو متاع فرهنته إياه وأذن له بقبضه فباعت عليه مدة يمكنه فيها أن يقبضه وهو في يده فهو قبض فاذا أقر الراهن أن المرتهن قد قبض الرهن فصدقه المرتهن أو ادعى قبضه فالرهن مقبوض وإن لم يره الشهود وسواء كان الرهن غائبا أو حاضرا وذلك أن الرهن قد يقبضه المرتهن بالبلد الذي هو به فيكون ذلك قبضا إلا في خصلته أن يتصادقا على أمر لا يمكن أن يكون مثله مقبوضا في ذلك الوقت وذلك أن يقول أشهدوا أنني قدرته اليوم داري التي بمصر وهما بمكة وقبضها فيعلم أن الرهن أن كان اليوم لم يمكن أن يقبض له بمكة من يومه هذا وما في هذا المعنى ولو كانت الدار في يده بكراء أو ودعة كانت كهي لو لم تكن في يده لا يكون قبضا حتى تأتي عليها مدة يمكن أن تكون في يده بالرهن دون الكراء أو الودعة أو الرهن معهما أو مع أحدهما أو كينونتها في يده غير كينونتها في يده بالرهن فأما إذا لم يؤت وقتا أو قرأ به رهنته دار بمكة وقبضها ثم قال الراهن إنما رهنته اليوم وقال المرتهن بل رهنتها في وقت يمكن في مثله أن يكون قبضا قابض بأمره وعلم القبض فالقول قول المرتهن أبدا حتى يصدق الراهن بما وصفت من أنه لم يكن مقبوضا ولو أراد الراهن أن أحلف

عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال اعرف عفاصها ووكاها ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها والافشأ نكحها وعن عمر رضي الله عنه نحو ذلك (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أقول والبقر كالابل لأنها يردان المياه وإن تباعدت ويعيشان أكثر عيشهما بلاراع فليس له أن يعرض لواحد منهما والمال والشاة لا يدفعان عن أنفسهما فإن وجدتهما في مهلكة فله أكلهما وغرمهما إذا جاء صاحبهما (وقال) فيما وضعه بخطه لا أعلمه سمع منه والجيل والبعال والجير كالبعير لأن كلهما قوى متمتع من صغار السباع بعيد الأثر في الأرض ومثلها الطي للرجل والأرنب والطائر لبعده في الأرض وامتناعه في السرعة (قال) وبأكل اللقطة الغني والفقر ومن تحلل له

له المرتهن على دعوامانه أقصره بالقبض ولم يقبض منه ففعلت لانه لا يكون رهننا حتى يقبضه والله سبحانه وتعالى أعلم

(ما يكون قبضاً الرهن ولا يكون وما يجوز أن يكون رهننا)

(قال الشافعي) رحمه الله كل ما كان قبضاً لليوع كان قبضاً للرهن والهبات والصدقات لا يختلف ذلك فيجوز رهن الدابة والعبء والدنانير والدرهم والأرض وغير ذلك ويجوز رهن الشقص من الدار والشقص من العبد ومن السيف ومن اللؤلؤة ومن الثوب كما يجوز أن يباع هذا كله والقبض فيه أن يسلم إلى مرتته لا حائل دونه كما يكون القبض في البيع وقبض العبد والثوب وما يجوز أن يأخذه مرتته من يدرأه وقبض ما لا يحول من أرض ودار وغراس أن يسلم لا حائل دونه وقبض الشقص مما لا يحول كقبض الكل أن يسلم لا حائل دونه وقبض الشقص مما لا يحول مثل السيف واللؤلؤة وما أشبههما أن يسلم للمرتته فيما حقه حتى يضعه المرتهن والراهن على يد عدل أو في يد الشريك فيها الذي ليس براهن أو يد المرتته فإذا كان بعض هذا فهو قبض وإن صيرها المرتهن إلى الراهن أو إلى غيره بعد القبض فليس باخراج لها من الرهن كما وصفت لا يخرجها إلا فسخ الرهن أو البراءة من الحق الذي به الرهن وإذا أفسر الراهن أن المرتته قد قبض الرهن واتى ذلك المرتته حكمه بأن الرهن تام باقرار الراهن ودعوى المرتته ولو كان الرهن في الشقص غائباً فإقرار الراهن أن المرتته قد قبض الرهن وادعى ذلك المرتته أجزت الإقرار لانه قد قبض له وهو غائب عنه فيكون قد قبضه بقبض من أمره بقبضه له ولو كان لرجل عبد في يدي رجل باجارة أو ودعة فرهته إياه وأمره بقبضه كان هذا رهننا إذا جاءت عليه ساعة بعد ارتها إياه وهو في يده لانه مقبوض في يده بعد الرهن ولو كان العبد الرهن غائباً عن المرتته لم يكن قبضاً حتى يحضره فإذا أحضره بعدما أذن له بقبضه فهو مقبوض كما يبيع عه إياه وهو في يده ويأمره بقبضه فيقبضه به في يده فيكون البيع تاماً ولو مات من المال المشتري ولو كان غائباً لم يكن مقبوضاً حتى يحضر المشتري بعد البيع فيكون مقبوضاً بعد حضوره وهو في يده ولو كانت له عنده ثياب أو شيء مما لا يزول بنفسه ودعة أو عارية أو باجارة فرهته إياه وأذن له في قبضها قبل القبض وهي غير غائبة عن منزله كان هذا قبضاً وإن كانت غائبة عن منزله لم يكن قبضاً حتى يحدث لها قبضاً (١) وإن كان رهنه إياه في سوق أو مسجد وهي في منزله وأذن له في قبضها لم يكن قبضاً حتى يصير إلى منزله وهي فيه فيكون لها حينئذ قبضاً لأنها قد تخرج من منزله بخلافه إلى سيدها وغيره ولا يكون القبض إلا ما حضره المرتته لا حائل دونه أو حضره وكيله كذلك ولو كان الرهن أرضاً أو داراً غائبة عن المرتته وهي ودعة في يده وقد وكل بها فاذن له في قبضها لم يكن مقبوضاً حتى يحضرها المرتته أو وكيله بعد الرهن مسئلة لا حائل دونها إذا كانت غائبة عنه فقد يحدث لها مانع منه فلا تكون مقبوضة أبداً إلا بأن يحضرها المرتته أو وكيله لا حائل دونها ولو جاءت عليه في هذه المسائل مدة يمكنه أن يبعث رسولا إلى الرهن حيث كان يقبضه فادعى المرتته أنه قبضه كان مقبوضاً لانه يقبض له وهو غائب عنه وإذا رهن الرجل رهننا وتراضى الراهن والمترته بعدل يضعه على يده فقال العدل قد قبضته لك ثم اختلف الراهن والمترته فقال الراهن لم يقبضه لك العدل وقال المترته قد قبضته لي فالقول قول الراهن وعلى المترته البينة أن العدل قد قبضه لانه وكيل له فيه ولا أقبل فيه شهادته لانه يشهد على فعل نفسه ولا يضمن المأمور بقبض الرهن بغير وره المترته شيئاً من حقه وكذا لو أفلس غريمه أو هلك الرهن الذي ارتته فقال قبضته ولم يقبضه لانه لم يضمن له شيئاً وقد أساء في كذبه ولو كان كل ما ذكر من الرهن في يدي المترته بنصب الراهن فرهته إياه قبل أن يقبضه منه وأذن له في قبضه فقبضه كان رهننا وكان مضموناً على الغاصب بالغصب حتى يدفعه إلى المصوب فيبرأ أو يبرئه المصوب من ضمان الغصب ولا يكون أمره له بالقبض لنفسه براءة من

الصدقة وتحرم عليه
قد أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم أبي
ابن كعب رضي الله عنه
وهو من أسير أهل المدينة
أو كما يسرهم وجد صرة
فيها ثمانون ديناراً أن
يأكلها وإن علياً رضي
الله عنه ذكر لابي صلى
الله عليه وسلم أنه وجد
ديناراً فأمره أن يعرفه
فلم يعرف فأمره النبي
بأكله فلما جاء صاحبه
أمره بدفعه إليه وعلى
رضي الله عنه ممن تحرم
عليه الصدقة لانه من
صلية بنى هاشم (قال
الشافعي) رحمه الله ولا
أحب لأحد ترك لقطه
وجدها إذا كان أميناً
عليها فيعرفها سنة على
أبواب المساجد والأسواق
ومواضع العامة ويكون
(١) قوله وإن كان
رهنه إياه الخ مختار قوله
مما لا يزول بنفسه الخ
كانه قال وإن كان رهنه
إياه أو هي مما يزول
بنفسه في سوق الخ
وتأمل كتبه مصححه

ضمنان الغصب وكذلك لو كان في يديه بشراف فاسد لانه لا يكون وكيل الرب المال في شيء على نفسه ألا ترى أنه لو أمره أن يقبض لنفسه من نفسه حقا فقبضه وهلك لم يبرأ منه ولكنه لو رهنه اياه وتواضعاه على يدي عدل كان الغاصب والمشتري شراء فاسدا برئ من الضمان باقرار وكيل رب العبد أنه قد قبضه بأمر رب العبد وكان كقرار رب العبد أنه قد قبضه وكان رهنا مقبوضا ولو قال الموضوع على يديه الرهن بعد قوله قد قبضته لم أقبضه لم يصدق على الغاصب ولا المشتري شراء فاسدا وكان بريئا من الضمان كما يبرأ لو قال رب العبد قد قبضته منه وكان مقبوضا باقرار الموضوع على يديه الرهن أنه قبضه ولو رهن رجل رجلا عبدين أو عبدا أو طعاما أو عبدا ودارا أو دارين فقبض أحدهما ولم يقبض الآخر كان الذي قبض رهنا بجميع الحق وكان الذي لم يقبض خارجا من الرهن حتى يقبضه اياه الرهن ولا يفسد الذي قبض بأن لم يقبض الذي معه في عقدة الرهن وليس كالبيع في هذا وكذلك لو قبض أحدهما ومات الآخر أو قبض أحدهما ومنعه الآخر كان الذي لم يقبض خارجا من الرهن وكذلك لو وهب له دارين أو عبدين أو دارا أو عبدا أو قبضه أحدهما ومنعه الآخر كان له الذي قبض ولم يكن له الذي منعه وكذلك لو لم يمنعه ولكنه غاب عنه أحدهما لم تكن الهبة في الغائب تامة حتى يسقطه على قبضه في قبضه بامر له وإذا رهنه رهنا فأصاب الرهن عيبا ما كان عبدا فاعورا أو قطع أو أي عيب أصابه فأقبضه اياه فهو رهن بحاله فان قبضه ثم أصابه ذلك العيب عند المرتهن فهو رهن بحاله وهكذا لو كانت دارا فأنهدمت أو حائطا فنقعر نخله وشجره وانهدمت عينه كان رهنا بحاله وكان للمرتهن منع الراهن من بيع خشب نخله وبيع بناء الدار لأن ذلك كاه داخل في الرهن الآن يكون ارتهن الأرض دون البناء والشجر فلا يكون له منع ما لم يدخل في رهنه ولو رهنه أرض الدار ولم يسم له البناء في الرهن أو حائطا ولم يسم له الغراس في الرهن كانت الأرض له رهنا دون البناء والغراس ولا يدخل في الرهن إلا ما سمي داخل فيه ولو قال رهنك بناء الدار كانت الدار له رهنا دون أرضها ولا يكون له الأرض والبناء حتى يقول رهنك أرض الدار وبناءها وجميع عمارتها ولو قال رهنك نخلي كانت النخل رهنا ولم يكن ما سواها من الأرض ولا البناء عليها رهنا حتى يكتب رهنك حائطي بحدوده أرضه وغراسه وبناءه وكل حق له فيكون جميع ذلك رهنا ولو قال رهنك بعض داري أو رهنك شقصا أو جزءا من داري لم يكن هذا رهنا ولو أقبضه جميع الدار حتى يسمي كم ذلك البعض أو الشقص أو الجزء ربعا أو أقل أو أكثر منه كما لا يكون بيعا وكذلك لو أقبضه الدار ولو قال رهنكها إلا ما شئت أنا وأنت منها أو الأجزاء منها لم يكن رهنا

(ما يكون اخراجا للرهن من يدي المرتهن وما لا يكون)

(قال الشافعي) رحمه الله وجماع ما يخرج الرهن من يدي المرتهن أن يبرأ الراهن من الحق الذي عليه الرهن بدفع أو ابراء من المرتهن له أو يسقط الحق الذي به الرهن بوجه من الوجوه فيكون الرهن خارجا من يدي المرتهن عائدا إلى ملك رهنه كما كان قبل أن يرهن أو بقول المرتهن قد فسخت الرهن أو أبطلته أو أبطلت حتى فيه ولو رهن رجل رجلا أشياء مثل دقيق وابل وغنم وعروض ودراهم ودنانير ألف درهم وألف درهم ومائة دينار أو ألف درهم ومائتي دينار أو بعيرا أو طعاما فدفع الراهن إلى المرتهن جميع ماله في الرهن كلها إلا درهم واحد أو أقل منه أو ربة حنطة أو أقل منها كانت الرهن كلها بالباقي وإن قل لاسيلا للراهن على شيء منها ولا لغرمائه ولا لورثته لومات حتى يستوفي المرتهن كل ماله فيها لأن الرهن صفقة واحدة لا يفل بعضا قبل بعض ولو رهن رجل رجلا جارية فقبضها المرتهن ثم أذن للراهن في عتقها فلم يعتقها أو أذن له في وطئها فلم يطأها أو وطئها فلم تحمل فهي رهن بحاله إلا يخرجها من الرهن (١) إلا بان يأذن له فيما وصفت كالأمره الخ وفي نسخة لا يخرجها من الرهن أن يأذن له أي بدون أن يفعل كما هو واضح كتبه محققه

أكثر تعريفة في الجمعة التي أصابها فيها فيعرف عفاها ووكاهها وعددها ووزنها وحليتها ويكتبها ويشهد عليها فإن جاء صاحبها والافهي له بعد سنة على أنه متى جاء صاحبها في حياته أو بعد موته فهو غريم إن كان استهلكها وسواء قليل اللقطة وكثيرها فيقول من ذهب له دنائيران كانت دنائير ومن ذهب له دراهم إن كانت دراهم ومن ذهب له كذا ولا يصغرها فيمنزاع في صفتها أو يقول جله إن في يدي لقطة فان كان موليا عليه لسفه أو صغر ضمنها القاضي إلى وليه وفعل فيها ما يفعل

(١) قوله إلا بان يأذن له فيما وصفت أي ويفعل بدليل قوله كما لو أمره الخ وفي نسخة لا يخرجها من الرهن أن يأذن له أي بدون أن يفعل كما هو واضح كتبه محققه

لوردها المرتهن الى الراهن بعد قبضه اياها بالرهن مرة واحدة فقال استمتع من وطئها وخدمتها كانت
مروهنة بحالها لا يخرج من الرهن فان حلت الجارية من الوطء فولدت أو أسقطت سقطا قد بان من خلقه
شيء فهي أم ولد لسيدها الراهن وخارجة من الرهن وليس على الراهن أن يأتيه برهن غيرها لانه لم يتعد
في الوطء وهكذا لو أذن له في أن يضربها فضر بها فماتت لم يكن له عليه أن يأتيه ببديل منها يكون رهنها
مكانها لانه لم يتعد عليه في الضرب واذا رهن الرجل الرجل أمة فأجرها ووطئها الراهن أو اغتصبها
الراهن نفسها فوطئها فان لم تلد فهي رهن بحالها ولا عقرب لمرتهن على الراهن لانها أمة لراهن ولو كانت بكر
فانقصها الوطء كان المرتهن أخذ الراهن بما نقصها يكون رهنها معها أو قصاصا من الحق ان شاء الراهن كما
تكون جنابته عليها وهكذا لو كانت ثيبا فافضاها أو نقصها فانقصها قيمة وان لم ينقصها الوطء فلا شيء
للمرتهن على الراهن في الوطء وهي رهن كليها وان حبست وولدت ولم يأذن له في الوطء ولا مال له غيرها ففيها
قولان أحدهما أنها لا تباع ما كانت حبلى فاذا ولدت بيعت ولم يبيع ولدها وان نقصتها الولادة شيئا فعلى
الراهن ما نقصتها الولادة وان ماتت من الولادة فعلى الراهن أن يأتي بقيمتها صحيحة تكون رهنها مكانها أو
قصاصا متى قدر عليها ولا يكون احباله اياها أكبر من أن يكون رهنها ثم أعتقها ولا مال له غيرها فباطل
العتق وتباع بالحق وان كانت نسوى ألفا وانما هي مروهنة بمائة يبيع منها بقدر المائة وتبقى مائة رقيقا
لسيدها ليس له أن يطأها وتعتق عوته في قول من أعتق أم ولد لم يعتق سيدها ولا تعتق قبل موته ولو كان
رهنه اياها ثم أعتقها ولم تلد ولا مال له يبيع منها بقدر الدين وعتق مائة رقيقا وان كان عليه دين بحيث يملكه
عتق مائة ولم يبيع لأهل الدين والقول الثاني أنه اذا أعتقها فهي حرة أو أولادها فهي أم ولد له لا تباع
في واحدة من الحالين لانه مالك وقد ظم نفسه ولا يسي في شيء من قيمتها وهكذا القول فيما رهن من الرقيق
كلهم ذكورهم واناثهم واذا بيعت أم الولد في الرهن بما وصفت فلكها السيد فهي أم ولد له بذلك الولد
ووطئها وياها وعتقه بغير إذن المرتهن مخالف له باذن المرتهن ولو اختلفا في الوطء والعتق فقال الراهن ووطئها
أو أعتقها باذنك وقال المرتهن ما أذنت لك فالقول قول المرتهن مع يمينه فان نكل المرتهن حلف الراهن
لقد أذن له ثم كانت خارجة من الرهن وان لم يحلف الراهن أحلفت الجارية قد أذن له بعتقها أو ووطئها
وكانت حرة أو أم ولد وان لم تحلف هي ولا السيد كانت رهنها بحالها ولو مات المرتهن فادعى الراهن عليه
أنه أذن له في عتقها أو ووطئها وقد ولدت منه أو أعتقها كانت عليه البينة فان لم يقيم بينة فهي رهن بحالها
وان أراد أن يحلف له ورثة الميت أحلفوا ما علموا أباهم أذن له لم يردوا على ذلك في البين ولو مات الراهن
فادعى ورثته هذا أحلف لهم المرتهن ما أذن للراهن في الوطء والعتق كما وصفت أولا وهذا كله اذا كان
مفلسا فاما اذا كان الراهن موسرا فمؤخذ قيمة الجارية منه في العتق والاياد ثم يخير بين أن تكون قيمتها
رهنها مكانها وان كان أكثر من الحق أو قصاصا من الحق فان اختار أن يكون قصاصا من الحق وكان فيه فضل
عن الحق رد ما فضل عن الحق عليه واذا أقر المرتهن أنه أذن للراهن في وطء أمته ثم قال هذا الحبل ليس منك
هو من زوج زوجته اياه أو من عبد فادعاه الراهن فهو ابنه ولا يمين عليه لان النسب لاحق به وهي أم ولد له
باقراره ولا يصدق المرتهن على نفي الولد عنه وانما متعنى من اختلافه أنه لو أقر بعد دعوته الولد أنه ليس
منه ألحق الولد به وجعلت الجارية أم ولد فلا معنى ليمينه اذا حكمت بانحراج أم الولد من الرهن ولو اختلف
الراهن والمرتهن فقال الراهن أذنت لي في ووطئها فولدت لي وقال المرتهن ما أذنت لك كان القول قول المرتهن
فان كان الراهن معسرا والجارية حبلى لم تبسح حتى تلد ثم تباع ولا يباع ولدها ولو قامت بينة أن المرتهن
أذن للراهن من مدة ذكرها في وطء أمته وجاءت بولد يمكن أن يكون من السيد في مثل تلك المدة فادعاه
فهو ولده وان لم يمكن أن يكون من السيد بحال وقال المرتهن هو من غيره يبعث الأمانة ولا يباع الولد بحال
ولا يكون الولد رهنها مع الأمانة واذا رهن رجل رجلا أمة ذوات زوج أو زوجها بعد الرهن باذن المرتهن

الملتقط فان كان عبدا
أمر بضمها الى سيده
فان علم بها السيد فأقرها
في يديه فهو ضامن لها
في رقبة عبده (وقال)
فيما وضع بخطه لأعلاه
سمع منه لا غرم على
العبد حتى يعتق من
قبل أن له أخذها (قال
المرزني) الاول أقيس
اذا كانت في الذمة
والعبد عندى ليس
بذى ذمة (قال
الشافعي) رجه الله
فان لم يعلم بها السيد
فهى في رقبة ان
استلدها قبل السنة
وبعد هادون مال
السيد لان أخذه
اللقطة عدوانا يأخذ
اللقطة من له ذمة (قال
المرزني) هذا أشبه بأصله
ولا يخلو سيده من أن
يكون علمه فإقراره
اياها في يده يكون
تعديا فكيف لا يضمها
في جميع ماله أولا يكون
تعديا فلا تعدو رقبة
عبده (قال الشافعي)
رجه الله وان كان حرا

لم يمنع زوجها من وطئها والبناء بها فان ولدت فالولد خارج من الرهن وان حبلت ففيمها قولان أحدهما
 لا تباع حتى تضع حملها ثم تكون الجارية زهنا والولد خارجا من الرهن ومن قال هذا قال انما يمنعني من
 بيعها حبلها وولدها لم يولد أن الولد لا يملك بما تملك به الام اذا بيعت في الرهن فان سأل الراهن أن تباع وبسليم
 الثمن كله للمرتهن فذلك له والقول الثاني أنها تباع حبلها وحكم الولد حكم الام حتى يفارقها فاذا فارقها فهو
 خارج من الرهن واذا رهن الرجل الرجل جارية فليس له أن يزوجه دون المرتهن لان ذلك ينقص ثمنها
 ويمنع اذا كانت جاملا وحق الحق من بيعها وكذلك ليس للمرتهن أن يزوجه لانه لا يملكها وكذلك العبد
 الرهن وأبهم ما زوج العبد أو الامة فالنكاح مفسوخ حتى يجتمعا على التزويج قبل عقدة النكاح واذا
 رهن الرجل الرجل رهنا الى أجل فاستأذن الراهن المرتهن في بيع الرهن فأذن له فيه فباعه فالبيع جائز
 وليس للمرتهن أن يأخذ من ثمنه شيئا ولا أن يأخذ الراهن برهن مكانه وله ما لم يبعه أن يرجع في اذنه له بالبيع
 فان رجع فباعه بعد رجوعه في الاذن له فالبيع مفسوخ وان لم يرجع وقال انما أذنت له في أن يبيعه على
 أن يعطيني ثمنه وان كنت لم أقل له أنفذت البيع ولم يكن له أن يعطيه من ثمنه شيئا ولا أن يجعل له رهنا مكانه
 ولو اختلفا فقال أذنت له وشرطت أن يعطيني ثمنه وقال الراهن أذن لي ولم يشترط على أن أعطيه ثمنه كان
 القول قول المرتهن مع يمينه والبيع مفسوخ فان مات العبد أخذ الراهن المشتري بقيته حتى يجعلها رهنا
 مكانه ولو تصادقا على أنه أذن له يبيعه على أن يعطيه ثمنه لم يكن له أن يبيعه لانه لم يأذن له في بيعه الا على أن
 يجعل له حقه قبل محله ولو قامت بينة على أنه أذن له أن يبيعه ويعطيه ثمنه فباعه على ذلك فسخت البيع
 من قبل فساد الشرط في دفعه حقه قبل محله بأخذ الرهن فان فات العبد في يدي المشتري بعوت فعلى المشتري
 قيمته لان البيع فيه كان مردودا وتوضع قيمته رهنا الى الاجل الذي اليه الحق الا أن يتطوع الذي عليه الحق
 بتججيله قبل محله تطوعا مستأنفا لا على الشرط الاول ولو أذن له أن يبيعه على أن يكون المال رهنا لم يحز
 البيع وكان كالمسئلة قبلها التي أذن له فيها أن يبيعه على أن يقبضه ثمنه في رد البيع فكان فيه غير ما في المسئلة
 الاولى أنه أذن له أن يبيعه على أن يرهنه ثمنه وثنه شيء غيره غير معلوم ولو كان الرهن بحق حال فأذن
 الراهن للمرتهن أن يبيع الرهن على أن يعطيه حقه فالبيع جائز وعليه أن يدفع اليه ثمن الرهن ولا يحبس عنه
 منه شيئا فان هلك في يده أخذه بجميع الحق في ماله كان أقل أو أكثر من ثمن الرهن وانما أجزأه ههنا لانه
 كان عليه ما شرط عليه من بيعه وايضا ثمنه حقه قبل شرط ذلك عليه ولو كانت المسئلة بحالها فأذن له في بيع
 الرهن ولم يشترط عليه أن يعطيه ثمنه كان عليه أن يعطيه ثمنه الا أن يكون الحق أقل من ثمنه فيعطيه الحق
 ولو أذن المرتهن للراهن في بيع الرهن ولم يحل كان له الرجوع في اذنه له ما لم يبعه فاذا باعه وتم البيع ولم
 يقبض ثمنه أو قبضه فأراد المرتهن أخذ ثمنه منه على أصل الرهن لم يكن ذلك لانه أذن له في البيع وليس له
 البيع وقبض الثمن لنفسه فباع فكان كمن أعطى عطاء وقبضه أو كمن أذن له في فسخ الرهن ففسخته وكان
 عن العبد ما لا من مال الراهن يكون المرتهن فيه وغيره من غرمائه أسوة ولو أذن له في بيعه فلم يبعه فهو
 على الرهن وله الرجوع في الاذن له الا أن يكون قال قد فسخت فيه الرهن أو أبطلته فاذا قال لم يكن له
 الرجوع في الرهن وكان في الرهن كغيره غيره واذا رهن الرجل الرجل الجارية ثم وطئها المرتهن أقيم عليه
 الحد فان ولدت فولده رقيق ولا يثبت نسبهم وان كان أكرهها فعليه المهر وان لم يكرهها فلا مهر عليه وان
 ادعى جهالة لم يعذر بها الا أن يكون ممن أسلم حديثا أو كان ببادية نائية أو ما أشبهه ولو كان رب الجارية أذن له
 وكان يجهل درى عنه الحد ولحق الولد وعليه قيمته يوم سقطوا وهم أحرار وفي المهر قولان أحدهما أن عليه
 مهر مثلها والاخر لا مهر عليه لانه أباحها ومضى ملكها لم تكن له أم ولد وتباع الجارية ويؤدب هو والسيد
 لا اذن (قال الربيع) ان ملكها يوم ما كانت أم ولد له باقراره انه أولادها وهو عليها (قال الشافعي) ولو
 ادعى أن الراهن المالك وهبها له قبل الوطاء أو باعه اياها أو أعمرها اياها أو تصدق بها عليه أو اقتضه كانت أم

غير مأمون في دينه ففيها
 قولان أحدهما أن
 يأمر بضمها الى مأمون
 ويأمر المأمون
 والملتقط بالانشاد بها
 والقبول الآخر
 لا يترعها من يديه وانما
 منعنا من هذا القول
 لان صاحبها لم يرضه
 (قال المزني) فاذا
 امتنع من هذا القول
 لهذه العلة فلا قول له
 الا الاول وهو أولى
 بالحق عندي وبالله
 التوفيق (قال المزني)
 رحمه الله وقد قطع في
 موضع آخر بان على
 الامام اخراجها من
 يده لا يجوز فيها غيره
 وهذا أولى به عندي
 (قال الشافعي) والمكاتب
 في اللقطة كالحر لان
 ماله يسلم له والعبد
 نصفه حر ونصفه
 عبد فان التقط في
 اليوم الذي يكون فيه
 محلى لنفسه أقرت في
 يده وكانت بعد السنة له
 كماله كسب فيه ما لا كان
 له وان كان في اليوم
 الذي لسيده أخذها

وأدله وخارجة من الرهن إذا صدقه الراهن أو قامت عليه بينة بذلك كان الراهن حياً أو ميتاً وان لم تقم له بينة بدعواه فالجارية وولدها رقيق إذا عرف ملكها الراهن لم يخرج من ملكه إلا بينة تقوم عليه وإذا أراد المرتهن أحلف له ورثة الراهن على علمهم فيما ادعى من خروجهما من ملك الراهن إليه (قال الربيع) وله في ولده قول آخر أنه حر بالقيمة ويدراً عنه الحد ويغرم صداق مثلها

(جواز شرط الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله أذن الله تبارك وتعالى في الرهن مع الدين وكان الدين يكون من بيع وسلف وغيره من وجوه الحقوق وكان الرهن جائزاً مع كل الحقوق شرط في عقدة الحقوق أو أرتهن بعد ثبوت الحقوق وكان معقولاً أن الرهن زيادة وثيقة من الحق لصاحب الحق مع الحق مأذون فيها إحلال وأنه ليس بالحق نفسه ولا جزء من عدده فلو أن رجلاً باع رجلاً شيئاً بألف على أن يرهنه شيئاً من ماله يعرفه الراهن والمرتهن كان البيع جائزاً لم يكن الرهن تاماً حتى يقبضه الراهن المرتهن أو من يتراضيان به معا ومتى ما قبضاه أياه قبل أن يرفعا إلى الحاكم فالبيع لازم له وكذلك إن سله ليقبضه فتركه البائع كان البيع تاماً (قال الشافعي) وإن ارتفعا إلى الحاكم وامتنع الراهن من أن يقبضه المرتهن لم يجبره الحاكم على أن يدفعه إليه لأنه لا يكون رهناً إلا بان يقبضه أياه وكذلك لو وهب رجل لرجل هبة فلم يدفعها إليه لم يجبره الحاكم على دفعها إليه لأنها لا تتم له إلا بالقبض وإذا باع الرجل الرجل على أن يرهنه رهناً فلم يدفع الراهن الرهن إلى البائع المشتري له فلا ينافي الخيار في إتمام البيع بالرهن أو رد البيع لأنه لم يرض بذمة المشتري دون الرهن وكذلك لو رهنه رهناً فاقبضه بعضها ومنعه بعضها وهكذا لو باعه على أن يعطيه جميلاً بعينه فلم يحمل له بها الرجل الذي اشترط جماله حتى مات كان له الخيار في إتمام البيع بالاجيل أو فسخه لأنه لم يرض بذمة دون الجيل ولو كانت المسئلة بحالها فإراد المشتري فسخ البيع ففسخه الرهن أو الجيل لم يكن ذلك له لأنه لم يدخل عليه هو نقص يكون له به الخيار لأن البيع كان في ذمته وزيادة رهن أو ذمة غيره فسقط ذلك عنه فلم يزد عليه في ذمته شيء لم يكن عليه ولم يكن في هذا فساد للبيع لأنه لم ينتقص من الثمن شيء يفسد به البيع انما انتقص شيء غير الثمن وثيقة للرتن لا ملك ولم يشترط شيئاً فساداً يفسد به البيع وهكذا في كل حق كان لرجل على رجل فشرط له فيه رهناً أو جميلاً فإن كان الحق يعرض أعطاه أياه فهو كالبيع وله الخيار في أخذ العوض كما كان له في البيع وإن كان الرهن في أن أسلفه سلفاً بالبيع أو كان له عليه حق قبل أن يرهنه بالرهن ثم رهنه شيئاً فلم يقبضه أياه فالحق بحاله وله في السلف أخذ متى شأبه وفي حقه غير السلف أخذ متى شأبه إن كان حالاً ولو باعه شيئاً بالف على أن يرهنه رهناً يرضيه أو يعطيه جميلاً بثقة أو يعطيه رضاه من رهن وجيل أو ما شاء المشتري والبائع أو ما شاء أحدهما من رهن وجيل بغير تسمية شيء بعينه كان البيع فاسداً لجهة البائع والمشتري أو أحدهما بما اشترطاً ألا ترى أنه لو جاءه بمحميل أو رهن فقال لأرضاه لم يكن عليه حجة بانه رضى رهناً بعينه أو جميلاً بعينه فأعطيه ولو كان باعه يبيعاً بالف على أن يعطيه عبد الله يعرفه رهناً فأعطاه أياه رهناً فلم يقبله لم يكن له نقض البيع لأنه لم ينقصه شيئاً من شرطه الذي عرفه فاعلم وهكذا لو باعه يبيعاً بالف على أن يرهنه ما أقاد في يومه أو من قدم عليه من غيبته من رقيقه أو ما أشبه هذا كان البيع مفسوخاً بمثل معنى المسئلة قبلها أو أكثر وإذا اشترى منه شيئاً على أن يرهنه شيئاً بعينه ثم مات المشتري قبل أن يدفع الرهن إلى المرتهن لم يكن الرهن رهناً ولم يكن على ورثته دفعه إليه وإن تطوعوا ولا وارث معهم ولا صاحب وصية فدفعوه إليه فهو رهن وله بيعه مكانه لأن دينه قد حل وإن لم يفعلوا فالبايع بالخيار في نقض البيع أو إتمامه ولو كان البائع المشتري الرهن هو الميث كان دينه إلى أجله إن كان مؤجلاً أو حالاً إن كان حالاً وقام ورثته مقامه فإن دفع المشتري إليهم الرهن فالبيع تام وإن لم يدفعه إليهم فلمهم الخيار في نقض البيع كما كان لا يهيم

منه لأن كسبه فيه
لسيده (قال) وبقى
الملتقط إذا عرف الرجل
العقاص والوكاء والعدد
والوزن ووقس في
نفسه أنه صادق أن
يعطيه ولا أجبره عليه
الإبينة لأنه قد يصيب
الصفة بأن يسمع الملتقط
يصفها ومعنى قوله
صلى الله عليه وسلم
اعرف عقاصها ووكاءها
والله أعلم (١) لأن يؤدي
عقاصها ووكاءها معها
وليعلم إذا وضعها في
ماله أنها القطعة وقد
يكون ليستدل على
صدق المعترف أرايت
لو وصفها عشرة
أيعطونها ونحن نعلم
أن كلهم كاذب إلا
واحداً بغير عينة فيمكن
أن يكون صادقا وإن
كانت القطعة طعاماً
ربطاً لا يبقى فله أن
يأكله إذا خاف فساد
ويغرمه لربه (وقال)
(١) قوله بالهامش لأن
يؤدي الخ كذا بأصليين
بأيدينا ولعله سقط منه قد
يكون لأن يؤدي الخ
بدليل ما بعده وحرره
مصححه

فيما وضعه بخطه لأعله
سمع منه إذا خاف
فساده أحببت أن
يبيعه ويقيم على
تعريفه (قال المرفي)
هذا أولى القولين به
لأن النبي صلى الله عليه
وسلم لم يقل لملتقط شأنك
بها إلا بعد سنة إلا أن
يكون في مريض
مهلكة كالشاة
فيكون له أكله ويغرمه
إذا جاء صاحبه (وقال)
فيما وضع بخطه لأعله
سمع منه إذا وجد الشاة
أو البعير أو الدابة أو
ما كانت بالمصر أو في قرية
فهى لقطعة يعرفها
سنة راحم رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ضوال الأبل غن
أحدنا ثم أرسلها ضمن
(قال) ولا جعل لمن
جاءه ببق ولا ضالة إلا
أن يجعل له وسواهم
عرف بطلب الضوال
ومن لا يعرف به ولو قال
لرجل إن جئتني بعبدي
فلن كذا ولا آخرو مثل

(١) قوله فأنهم ليست
برهن الخ كذا بالاصول
التي عندنا بزيادة غير
رهن وتأمل كتبه
متحدثة

فيه أو اتقاه إذا كان ترهن فائتاً (قال الشافعي) إذا كان الرهن فائتاً أو السلعة المشتراة فائتة جعلت له
اختيار بين أن يمه فأي أخذ منه أو ينتفضه فأي أخذ قبضته كما جعل له لم يباعه عبداً فقلت المشتري اشتريته
بخمسة وقال البائع بعتي بألف وجعلت له إن شاء أن يأخذ ما أقر له به المشتري وإن شاء أن يأخذ قيمته بعد
أن يخلف على ما ادعى المشتري ولا أخلفه شيئاً لأنه لا يدعى عليه المشتري براءة من شيء كما ادعى هناك
المشتري براءة مما زاد على خمسين (قال الشافعي) ولو باع رجل رجلاً ببيعاً بن حال أو إلى أجل أو كان له
عليه حق فلم يكن له رهن في واحد منهما ولا بشرط الرهن عند عقد واحد منهما ثم تطوع له المشتري بأن
برهنه شيئاً بعينه فبرهنه أياه فقبضه ثم أراد الراهن إخراج الرهن من أرهن لأنه كان متطوعاً به لم يكن له ذلك
إلا أن يشاء المرتهن كما لا يكون له لو كان الرهن بشرط وكذلك لو كان رهنه رهنًا بشرط فاقبضه أياه ثم زاده
رهنًا آخر معه أو زاده رهنًا فاقبضه أياه ثم أراد إخراجها أو إخراج بعضها لم يكن ذلك له ولو كانت الرهون تسوي
أضعاف ما هي مرهونة به ولو زاده رهنًا أو رهنه رهنًا مرة واحدة فاقبضه بعضها ولم يقبضه بعضها كان
ما أقبضه رهنًا وما لم يقبضه غير رهن ولم ينتقض ما أقبضه بتمام قبضه وإذا باع الرجل الرجل البيع على أن
يكون المبيع نفسه رهنًا للبائع فالبيع مفسوخ من قبل أنه لم يملكه السلعة إلا بان تكون محتبة عن المشتري
وليس هذا كالسلعة لنفسه برهنه أياها ألا ترى أنه لو وهب له سلعة لنفسه جاز وهو لو اشتري منه شيئاً على أن
يهبه له لم يجز وسواء تشارطوا وضع الرهن على يدى البائع أو عدل غيره وإذا مات المرتهن فالرهن بحاله
فلورثته فيه ما كان له وإذا مات الراهن فالرهن بحاله لا ينتقض بموته ولا موتها ولا موت واحد منهما قال
ولورثة الراهن إذا مات فيه ما للراهن من أن يؤدوا ما فيه ويخرج من الرهن أو يباع عليهم بان دين أبيهم قد
حل ولهم أن يأخذوا المرتهن يبيعه ويمنعه ومن حبسه عن البيع لأنه قد يتغير في حبسه ويتلف فلا تبرأ ذمة
أبيهم وقد يكون فيه الفضل عما رهن به فيكون ذلك لهم ولو كان المرتهن غائباً أقام الحاكم من يبيع الرهن
ويجعل حقه على يدى عدل أن لم يكن له وكيل يقوم بذلك وإذا كان للرجل على الرجل الحق بالرهن ثم
رهنه رهنًا فالرهن جائز كان الحق حالاً أو إلى أجل فإن كان الحق حالاً أو إلى أجل فقال الراهن أرهنك على
أن ترديني في الأجل ففعل فالرهن مفسوخ راحق الحال حال كما كان والمؤجل إلى أجله الأول بحاله
والأجل الآخر باطل وغرماء الراهن في الرهن الفاسد أسوة المرتهن وكذلك لو لم يشترط عليه تأخير الأجل
وشترط عليه أن يبيعه شيئاً أو يسهله أياه أو يعمله له بشئ على أن يرهنه ولم يرهنه لم يجز الرهن ولا يجوز الرهن في
حق واجب قبضه حتى يتطوع به الراهن بلا زيادة شيء على المرتهن ولو قال له بعتي عبداً بعتي على أن
أرهنك بالمائة وحقك الذي قبلها رهنًا كان الرهن والبيع مفسوخاً كاه ولو ذلك العبد في يدى المشتري كان
ضامنا لقيمته ولو أقر المرتهن أن الموضوع على يديه الرهن قبضه جعلته رهنًا ولم أقبل قول العدل لم أقبضه إذا
قال المرتهن قد قبضه العدل

(اختلاف المرهون والحق الذي يكون به الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا كانت الدار أو العبد أو العرض في يدى رجل فقال رهنه فلان على كذا
وقال فلان ما رهنته ولكني أودعتك أياه أو وكلت به أو غصبتني فالقول قول رب الدار أو العرض والعبد
لأن الذي في يده يقر له بملكه ويدعى عليه فيه حقاً فلا يكون فيه بدعواه الابينة وكذلك لو قال الذي هو في يده
رهنته بألف وقال المدعى عليه لك على ألف ولم أرهنك به ما زعمت كان القول قوله وعليه ألف بالرهن كما
أقر ولو كانت في يدى رجل داران فقال رهنه ما فلان بألف وقال فلان رهنك أحدهما وسماها بعينها بألف
كان القول قول رب الدار الذي زعم أنها (٢) ليست برهن غير رهن وكذلك لو قال له رهنك أحدهما بماناة
لم يكن رهنًا إلا بماناة ولو قال الذي هما في يديه رهنتهما بألف وقال رب الدارين بل رهنك أحدهما بغير

ذلك ولثالث مثل ذلك
فجاءوا به جميعا فكل
واحد منهم ثلث ما جعله
له انفتحت الاجعاع أو
اختلفت

(باب التقاط المنبوذ)
يوجد معه الشيء بما
وضع بخطه لأعلمه سيع
منه ومن مسائل شتى
سمعتها من لفظا

(قال الشافعي) رجه
الله فيما وضع بخطه
ما وجد تحت المنبوذ
من شيء مدفون من
ضرب الاسلام أو كان
قريبا منه فهو لقطه أو
كانت دابة فهي ضالة
فإن وجد على دابته أو
على فراشه أو على ثوبه
مال فهو له وإن كان
ملقطه غير ثقة نزعه
الحاكم منه وإن كان
ثقة وجب أن يشهد
بما وجد له وأنه منبوذ
ويأمره بالانفاق منه
عليه بالمعروف وما
أخذ منه الملقط
وأنفق منه عليه بغير
أمر الحاكم فهو
ضامن فإن لم يوجد
له مال وجب على
الحاكم أن ينفق عليه
من مال الله تعالى فإن لم
يفعل حرم تضيقه على

عيناها ألف لم تكن واحدة منهم ما رهنوا كانت عليه ألف باقراره بلارهن لأنه لا يجوز في الاصل أن يقول رجل
لرجل أرهنتك إحدى داري هاتين ولا يسميها ولا أحد عبدي هذين ولا أحد ثوبي هذين ولا يجوز الرهن
حتى يكون مسمى بعينه ولو كانت داري يدي رجل فقال رهنه فلان بالف ودفعها الي وقال فلان رهنه
اياها بالف ولم أفعها اليه فعدا عليها فغصصها أو تكاراها مني رجل فأنزله فيها أو تكاراها مني هو فزله
ولم أدفعها اليه قبضا بالرهن فالقول قول رب الدار ولا تكون رهنا إذا كان يقول ليست برهن فيكون القول
قوله وهو إذا أقر بالرهن ولم يقبضه المرتهن فليس برهن ولو كانت الدار في يدي رجل فقال رهنه فلان
بألف دينار وأقبضتها وقال فلان رهنه اياها بالف درهم أو ألف فلس وأقبضتها اياها كان القول قول رب
الدار ولو كان في يدي رجل عبد فقال رهنه فلان بمائة وصدقه العبد وقال رب العبد ما رهنه اياه
بشيء فالقول قول رب العبد ولا قول للعبد ولو كانت المسئلة بحالها فقال ما رهنه بمائة ولاكني بعنته
بمائة لم يكن العبد رهنا ولا يباع إذا اختلف كل واحد منهم على دعوى صاحبه ولو أن عبدا بين رجلين
فقال رجل رهننا به بمائة وقبضته فصدقه أحدهما وقال الآخر ما رهنه بئني كان نصفه رهنا بنحسين
ونصفه خارجا من الرهن فإن شهد شريك صاحب العبد عليه بدعوى المرتهن وكان عدلا عليه أحلف
المرتهن معه وكان نصيبه منه رهنا بنحسين ولا شيء في شهادة صاحب الرهن يجز بها إلى نفسه ولا يدفع بها
عنه فأردم بشهادته ولا أردم بشهادته لرجل له عليه شيء لو شهد له على غيره ولو كان العبد بين اثنين وكان
في يدي اثنين وادعيا أنهم مال رهنه بمائة فأقر الرجلان لاحدهما أنه رهن له وحده بنحسين وأنكر
دعوى الآخر لمهمهما أقر به ولم يلزمهما ما أنكر من دعوى الآخر ولو أقر له ما عابا له لهما رهن وقال
هو رهن بنحسين وادعيا ما لم يلزمهما إلا ما أقر به ولو قال أحد الراهنين لاحد المرتهين رهننا كه أنت
بنحسين وقال الآخر لا رهننا رهننا كه أنت بنحسين كان نصف حق كل واحد منهم ما من العبد وهو
ربع العبد رهنا للذي أقر له بنحسة وعشرين تجز باقراره على نفسه ولا تجز باقراره على غيره ولو كانا من
تجوز شهادته فشهد كل واحد منهما على صاحبه ونفسه أجزت شهادتهما وجعلت على كل واحد منهما بنحسة
وعشرين دينارا باقراره بنحسة وعشرين أخرى بشهادة صاحبه إذا حلف المدعي مع شاعده وإذا كانت
في يدي رجل ألف دينار فقال رهنه فلان بمائة دينار أو بألف درهم وقال الراهن رهنه بمائة دينار واحد
أو بعشرة دراهم فالقول قول الراهن لأن المرتهن مقر له بذلك ألف دينار ومدع عليه حقا فالقول قوله فيما
ادعى عليه من الدنانير إذا كان القول قول رب الرهن المدعي عليه الحق في أنه ليس برهن بئني كان اقراره
بأنه رهن بئني أولى أن يكون القول قوله فيه وإذا اختلف الراهن والمرتهن فقال المرتهن رهنه بئني عبدك
سالم بمائة وقال الراهن بل رهنه بئني عبدك موقوف بعشرة حلف الراهن ولم يكن سالم رهنا بئني وكان
لصاحب الحق عليه عشرة دنانير إن صدقه بأن موفقا رهن بها فهو رهن وإن كذبه وقال بل سالم رهن بها
لم يكن موفق ولا سالم رهنا لأنه يبرئه من أن يكون موفق رهنا ولو قال رهنه بئني داري بألف وقال الذي يخالفه
بل اشتريتها منك بالف وتصادق على قبض الألف تحالفا وكانت الألف على الذي أخذها بلارهن ولا يبيع
وهكذا لو قال رهنه بئني داري بألف أخذتها منك وقال المقر له بالرهن بل اشتريت منك عبدك بهذه الألف
تحالفا ولم تكن الدار رهنا ولا العبد ببيعها وكانت له عليه ألف بلارهن ولا يبيع ولو قال رهنه بئني داري بألف
وقبضت الدار ولم أقبض الألف منك وقال المقر له بالرهن وهو المرتهن بل قبضت الألف فالقول قول
الراهن بأنه لم يقر بأن عليه ألفا فتلزمه ويحلف ما أخذ الألف ثم تكون الدار خارجة من الرهن لأنه لم يأخذ
ما يكون به رهنا ولو كانت لرجل ألف درهم فرهنته بهادارا فقال الراهن رهنه هذه الدار
بألف درهم إلى سنة وقال المرتهن بل بالف درهم حالة كان القول قول الراهن وعلى المرتهن البينة وكذلك

لوقال رهنكها بألف درهم وقال المرتبه بل بألف دينار فاقول قول الراهن وكل ما لم أثبت عليه الا بقوله
جعت القول فيه قوله لانه لو قال لم أرهنكها كان القول قوله واذا كان لرجل على رجل ألفان أحدهما
برهن والآخر بغير رهن ففقدنا ألفنا ثم اختلفا فقال القاضي قضيتك الألف التي بالرهن وقال المقتضى بل
الألف التي بالرهن فالقول قول الراهن القاضي ألا ترى أنه لو جاءه بألف فقال هذه الألف التي رهنكها
فقبضها كان عليه استلام رهنه ولم يكن له حبسه عنه بأن يقول لي عليك ألف آخر ولو حبسه عنه بعد
قبضه كان متعديا بالحس وان ذلك الرهن في يديه ضمن قيمته فاذا كان هذا هكذا لم يجوز أن يكون القول الا
قول دافع المال والله أعلم

(جماع ما يجوز رهنه)

(قال الشافعي) رهنه الله كل من جاز بيعه من بالغ حريه محجور عليه جاز رهنه ومن جاز له أن يرهّن أو يرهّن
من الاحرار البالغين غير المحجور عليهم جاز له أن يرهّن على النظر وغير النظر لانه يجوز له بيع ماله وهبته بكل
حال فاذا جازت هبته في ماله كان له رهنه بلا نظر ولا يجوز أن يرهّن الاب لابنه ولا ولي اليتيم له الا بما فيه
فضل لهما فاما أن يلف مالهما برهن فلا يجوز له وأيهما فعل فهو ضامن لما أسلف من ماله ويجوز
للكاتب والمأذون له في التجارة أن يرهّن اذا كان ذلك صلاحا لهما وازدياد فيه فاما أن يسلفا ويرهنها
فلا يجوز ذلك لهما ولكن يبيعان فيفضلان ويرهنان ومن قلت لا يجوز رهنه الا فيما يفضل لنفسه أو
بنته أو ابنته من أبي ولد أو ولي يتيم ومكاتب وعبد مأذون له فلا يجوز أن يرهّن شيئا لان الرهن أمانة والدين لازم
فالرهن بكل حال نقص عليهم ولا يجوز أن يرهّنوا الا حيث يجوز أن يودعوا أموالهم من الضرورة بالخوف الى
تحويل أموالهم وما أشبه ذلك ولا يجيز رهن من سميت لا يجوز رهنه الا في قول من زعم أن الرهن مضمون كله
فاما ما لا يضمن منه فرهنه غير نظر لانه قد يتلف ولا يبرأ الراهن من الحق والذكروا لاني والمسلم والكافر
من جميع ما وصفتنا يجوز رهنه ولا يجوز سواء وجوز أن يرهّن المسلم الكافر والكافر المسلم ولا أكره من ذلك
شيئا الا أن يرهّن المسلم الكافر معهما فان فعل لم أفسخه ووضعناه على يدي عدل مسلم وجبرت على ذلك
الكافر ان امتنع وأكره أن يرهّن من الكافر العبد المسلم صغيرا أو كبيرا لثلايدل المسلم بكيئوته عنده
بسبب تسلط عليه الكافر ولثلايطعم الكافر المسلم خنزيرا أو يسقيه خمرافان فعل فرهنه منه لم أفسخ الرهن
قال وأكره رهن الامة بالغة أو بالمقاربة بالبلوغ التي يشتهى مثلها من مسلم الاعلى أن يقبضها المرتبه
وبقرها في يدي مال كنها أو يضعها على يدي امرأة أو محرم للجارية فان رهنها مال كنها من رجل وأقبضها
ايادى لم أفسخ الرهن وهكذا لو رهنها من كافر غير أنى أجبر الكافر على أن يضعها على يدي عدل مسلم وتكون
امرأة أحب الى ولولم تكن امرأة وضعت على يدي رجل عدل معه امرأة عدل وان رضى الراهن والمرتبه
على أن يضعها الجارية على يدي رجل غيره أو مومن عليها جبرتها أن يرضى ما بعدل توضع على يديه فان لم يفعل
اخترت لهما عدلا الا أن يتراضيا أن تكون على يدي مال كنها أو المرتبه فانما ما سوى بني آدم فلا أكره رهنه
من مسلم ولا كافر حيوان ولا غيره وقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعه عند أبي الشحم اليهودي وان
كانت المرأة بالغة رشيدة بكرة أو ثيبا جاز بيعها ورهنها وان كانت ذات زوج جاز رهنها وبيعها بغير إذن
زوجها وهبته ماله ولها من ماله اذا كانت رشيدة ماله الزوجها من ماله وان كانت المرأة أرب رجل مسلم أو كافر
حر أو عبد محجورين لم يجز رهن واحد منهما كما لا يجوز بيعه واذا رهن من لا يجوز رهنه فرهنه مفسوخ
وما عليه وما رهن من لم يرهّن من ماله لا سبيل للرتبه عليه واذا رهن المحجور عليه رهنه فله قبضه هو ولا وله
من المرتبه ولم يرفع الى الحاكم فيفسخه حتى يفلأ عنه الحجر فرضي أن يكون رهنه بالرهن الاول لم يكن رهنه
حتى يتسدى رهنه بعد فالحجر ويقبضه المرتبه فاذا فعل فالرهن جائز واذا رهن الرجل الرهن وقبضه

من عسر فحسني بتمام
بكفائته فيخرج من اتي
من المأثم ولو أمر الحاكم
أن يستلف ما أنفق
عليه يكون عليه دينه
فما ادعى قبل منه اذا
كان مثله قصدا (قال
المرتبه) لا يجوز قول
أحد فيما يملكه على
أحد لانه دعوى وليس
كالمدين يقول فيسبرأ
(قال الشافعي) ولو
وجدته رجلا فقتلاه
أقرعت بينهما من خرج
سهمه دفعته اليه وان
كان الاخر خير له اذ لم
يكن مقصرا عما فيه
مصلحته وان كان
أحدهما مقبلا بالمصر
والاخر من غير أهله
دفع الى المقيم وان كان
قرويا بدويا دفع الى
القروي لان القرية خير
له من البادية وان كان
عبدا وحر ادفع الى
الحر وان كان مسلما
ونصرانيا في مصر به
أحد من المسلمين وان
كان الاقل دفع الى المسلم
وجعلته مسلما وأعطيته

المرتهن وهو غير محجور ثم حجب عليه فالرهن بحاله وصاحب الرهن أحق به حتى يستوفي حقه ويجوز رهن الرجل الكثير الدين حتى يقف السلطان ماله كما يجوز بيعه حتى يقف السلطان ماله وإذا رهن الرجل غير المحجور عليه الرجل المحجور عليه الرهن فإن كان من بيع فالباع مفسوخ وعلى الراهن رده بعينه أن وجد أو قيمته أن لم يوجد والرهن مفسوخ إذا انفسخ الحق الذي به الرهن كان الرهن مفسوخا بكل حال وهكذا أن أكرهه دارا أو أرضا أو دابة ورهن المكترى المحجور عليه بذلك رهنا فالرهن مفسوخ والكراء مفسوخ وإن سكن أو ركب أو عمل له فعله أجر مثله وكراء مثل الدابة والدار بالغاما بالغ وهكذا لو أسلفه المحجور مالا ورهنه غير المحجور رهنا كان الرهن مفسوخا لأن السلف باطل وعليه رد السلف بعينه وليس له اتفاق شيء منه فإن أنفقه فعليه مثله إن كان له مثل أو قيمته إن لم يكن له مثل وأي رهن فسخته من جهة الشرط في الرهن أو فساد الرهن أو فساد البيع الذي وقع به الرهن لم أكف الراهن أن يأتي برهن غيره بحال وكذلك أن كان الشرط في الرهن والبيع صحيحا واستحق الرهن لم أكف الراهن أن يأتي برهن غيره قال وإذا تباع الرجلان غير المحجورين البيع الفاسد ورهن أحدهما به صاحبه رهنا فالبيع مفسوخ والرهن مفسوخ وجماع علم هذا أن ينظر كل حق كان صحيح الأصل فيجوز به الرهن وكل بيع كان غير ثابت فيفسد فيه الرهن إذا لم يملك المشتري ولا المكترى ما يبيع أو أكرى لم يملك المرتهن الحق في الرهن انما ينبت الرهن للراهن بما ينبت به عليه ما أعطاه فإذا بطل ما أعطاه بطل الرهن وإذا بدل رجل رجلا عبدا بعد أو دارا بدارا وعرضا ما كان بعرض ما كان وزاد أحدهما الآخر دنانيرا آجلة على أن يرهنه الزائد بالدينار رهنا معلوما فالبيع والرهن جائز إذا قبض وإذا ارتهن الرجل من الرجل الرهن وقبضه لنفسه أو قبضه له غيره بأمره وأمر صاحب الرهن فالرهن جائز وإن كان القابض ابن الراهن أو امرأة أو أباه أو من كان من قرابته وكذلك لو كان ابن المرتهن أو واحدا ممن سميت أو عبد المرتهن فالرهن جائز فاما عبد الراهن فلا يجوز قبضه للمرتهن لأن قبض عبده عنه كقبضه عن نفسه وإذا رهن الرجل الرجل عبدا فأنفق عليه المرتهن بغير أمر الراهن كان متطوعا وإن رهنه أرضا من أرض الخراج فالرهن مفسوخ لأنها غير مملوكة فإن كان فيها غراس أو بناء للراهن فالغراس والبناء رهن وإن أدى عنها الخراج فهو متطوع بأداء الخراج عنها لا يرجع به على الراهن الآن أن يكون دفعه بأمره فيرجع به عليه ومثل هذا الرجل يتكاري الأرض من الرجل قد تكارها فيسقط المكترى الأرض كراءها عن المكترى الأول فإن دفعه باذنه يرجع به عليه وإن دفعه بغير إذنه فهو متطوع به ولا يرجع به عليه ويجوز الرهن بكل حق لزوم صداق أو غيره وبين لذي والحرابي المستأمن والمستأمن والمسلم كما يجوز بين المسلمين لا يختلف وإذا كان الرهن بصداق فطلق قبل الدخول بطل نصف الحق والرهن بحاله كما يبطل الحق الذي في الرهن الا قليلا والرهن بحاله وإذا ارتهن الرجل من الرجل رهنا بتمراً وحنطة فحل الحق فباع الموضوع على يديه الرهن بتمراً وحنطة فالبيع مردود ولا يجوز بيعه الا بالناسير والدراهم ثم يشتري بها قح أو تمر فيقضاه صاحب الحق ولا يجوز رهن المقارض لأن الرهن غير مضمون الآن يأذن رب المال للمقارض رهن بدين له معروف وكذلك لا يجوز ارتهانه الآن يأذن له رب المال أن يبيع بالدين فإذا باع بالدين فالرهن ازدياده ولا يجوز ارتهانه الا في مال صاحب المال فإن رهن عن غيره فهو وضامن ولا يجوز الرهن.

(العيب في الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الرهن رهنا فله في أصل الحق لا يجب الحق إلا بشرطه وذلك أن يبيع الرجل الرجل البيع على أن يرهنه الرهن يسميه فإذا كان هكذا فكان بالرهن عيب في بدنه أو عيب في فعله ينقص ثمنه وعلم المرتهن العيب قبل الارتهن فلا خيار له والرهن والبيع ثابتان وإن لم يعلم المرتهن

من سهمان المسلمين حتى يعرب عن نفسه فإذا أعرب عن نفسه فامتنع من الاسلام لم يبن لي أن أقتله ولا أجبره على الاسلام وإن وجد في مدينة أهل الذمة لا مسلم فيهم فهو ذمي في الظاهر حتى يصف الاسلام بعد البلوغ ولو أراد الذي التقطه الطعن به فإن كان يؤمن أن يسترقه فذلك له والا منعه وجنابته خطأ على جماعة المسلمين والجنابة عليه على عاقلة الجاني وإن قتل عبدا فلا امام القود أو العقل وإن كان جرحا حبس له الجراح حتى يبلغ فيختار القود أو الارش فإن كان معتوها فقيرا أحببت للإمام أن يأخذ له الارش وينفقه عليه وهو في معنى الحر حتى يبلغ فيقصر فإن أقرب بالرق قبلته ورجعت عليه بما أخذه وجعلت جنابته في عنقه ولو

فعله بعد البيع فالمرتهن بالخيار بين فسخ البيع وثباته واثبات الرهن للنقص عليه في الرهن كما يكون هذا في البيع ولعل الذي يكون له الخيار كل ما نقص ثمنه من شيء أقل أو أكثر حتى الاثر الذي لا ينصرف عنه والفعل فاذا كان قد علمه فلا خيار له ولو كان قتل أو ارتد وعلم ذلك المرتهن ثم ارتهنه كان الرهن بائنا فان قتل في يديه فالبيع ثابت وقد خرج الرهن من يديه وان لم يقتل فهو رهن بحاله وكذلك لو سرق فقطع في يديه كان رهنا بحاله ولو كان المرتهن لم يعلم بارتداده ولا سرقته فارتهنه ثم قتل في يده أو قطع كان له فسخ البيع ولو لم يكن الراهن دلس للمرتهن فيه بعيب ودفعه اليه سالما فجنى في يديه جناية أو أصابه عيب في يديه كان على الرهن بحاله ولو أنه دلس له فيه بعيب وقبضه فأتى في يديه موتا قبل أن يختار فسخ البيع لم يكن له أن يختار فسخه لما فات من الرهن وليس هذا كما يقتل بحق في يديه أو يقطع في يديه وهكذا كل عيب في رهن مما كان حيوان أو غيره ولو اختلف الراهن والمرتهن في العيب فقال الراهن رهنك الرهن وهو يرى من العيب وقال المرتهن ما رهنتمني الا معييا فالقول قول الراهن مع عيبه اذا كان العيب مما يحدث مثله وعلى المرتهن اليقظة فان أقامها فالمرتهن الخيار كما وصفت واذا رهن الرجل الرجل العبد أو غيره على أن يسلفه سلفا فوجد بالرهن عيبا أو لم يجد فساء وله الخيار في أخذ سلفه حالا وان كان سلفه مؤجلا وليس السلف كالبيع ورهن يتطوع به الراهن وذلك أن يبيع الرجل الرجل البيع الى أجل بغير شرط رهن فاذا اوجب بينهما البيع وتفرقا ثم رهنه الرجل فالرجل متطوع بالرهن فليس للمرتهن ان كان بالرهن عيب ما كان أن يفسخ البيع لان البيع كان تاما بالرهن وله ان شاء أن يفسخ الرهن وكذلك له ان شاء لو كان في أصل البيع أن يفسخه لانه كان حقه فتركه ويجوز رهن العبد المرتد والقاتل والمصيب للحد لان ذلك لا يريل عنه الرق فاذا قتل فقد خرج من الرهن فاذا ارتد الرجل عن الاسلام ثم رهن عبد الله فأنجاز بيع المرتد أجاز رهنه ومن رديعه رهنه (قال الربيع) كان الشافعي يجيز رهن المرتد كما يجوز بيعه

(الرهن بجميع الشئتين المختلفين من ثياب وأرض وبناء وغيره)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى اذا رهن الرجل الرجل أرضه ولم يقل بيناها فالأرض رهن دون البناء وكذلك ان رهنه أرضه ولم يقل بشجرها فكان فيها شجر مبددا وغيره مبدد فالأرض رهن دون الشجر وكذلك لو رهنه شجرا وبين الشجر بياض فالشجر رهن دون البياض ولا يدخل في الرهن الا ما سمي واذا رهنه ثمرا قد خرج من نخله قبل بيعه ونخله معه فقد رهنه نخلا وثمرهما فلهما رهن جائز من قبل أنه يجوز له لو مات الراهن أو كان الحق حالا أن يبيعهما من ساعته وكذلك لو كان الى أجل لان الراهن يتطوع ببيعه قبل يحل أو يموت فيحل الحق واذا كان الحق في هذا الرهن جائزا الى أجل فبلغت الثمرة وبيعت خير الراهن بين أن يكون ثمنها قصاصا من الحق أو مرهونا مع النخل حتى يحل الحق ولو حل الحق فأراد بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها دون النخل لم يكن له وكذلك لو أراد قطعها أو بيعها لم يكن له اذا لم يأذن له الراهن في ذلك ولو رهنه الثمرة دون النخل طلعا أو مؤبرا أو في أي حال قبل أن يبدو صلاحها لم يجز الرهن كان الدين حالا أو مؤجلا الا أن يتشارطا أن للمرتهن اذا حل حقه قطعها أو بيعها فيجوز الرهن وذلك أن المعروف من الثمرة أنها تترك الى أن تصلح الا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه لمعرفة الناس أنه يترك حتى يبدو صلاحه وأن حلالا أن تباع الثمرة على أن تقطع قبل أن يبدو صلاحها لانه ليس المعنى الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا كل ثمرة وزرع رهن قبل أن يبدو صلاحه مالم يجز بيعه ولا يجوز رهنه الا على أن يقطع اذا حل الحق فيمباع مقطوعا بحاله واذا حل بيع الثمر حل رهنه الى أجل كان الحق أو حالا واذا بلغ ولم يحل الحق لم يكن للراهن بيعه اذا كان يبس الارض المرتهن فاذا رضى قيمته رهن الا أن يتطوع الراهن فيجعله قصاصا ولا أجعل ديننا الى أجل حالا أبدا الا أن يتطوع به صاحب الدين واذا رهنه ثمرة

قدفقه واذف لم أحده
حتى أسأله فان قال أنا
حرحددت قاذفه وان
قدف حراحد (قال المزني)
رجه الله وسجته يقول
اللقيط حر لان أصل
الادمين الحرية الا
من ثبتت عليه العبودية
ولا لواء عليه كالأب له
فان مات فبرائه لجماعة
المسلمين (قال المزني)
هذا كله يوجب أنه حر
(قال المزني) رجه
الله وقوله المعروف أنه
لا يحدد القاذف الا أن
تقوم بينة للمقدوف أنه
حر لان الحدود تدرأ
بالشبهات (قال
الشافعي) رجه الله ولو
ادعاه الذي وجده
ألحقه به فان ادعاه
آخر أربته القافة فان
ألحقه بالآخر أربتهم
الاول فان قالوا انه ابنهما
لم ننسبه الى أحدهما
حتى يبلغ فينسب الى
من شاء منهما وان لم
يلحق بالآخر فهو ابن
الاول قال ولو ادعى اللقيط
رجلان فأقام كل واحد

فزيادتها في عظمها وطيها رهن له كما أن زيادة الرهن في يديه رهن له فان كان من التمر شيء يخرج فرهنه
 اياه وكان يخرج بعده غيره منه فلا يميز الخارج عن الاول المرهون لم يجز الرهن في الاول ولا في الخارج ج
 لأن الرهن حينئذ ليس بمعروف ولا يجوز الرهن فيه حتى يقطع مكانه أو يشترط أنه يقطع في مدة قبل أن
 يخرج الثمرة التي يخرج بعدها أو بعد ما يخرج قبل أن يشك كل شيء من الرهن الاول أم لا فإذا كان هذا جاز
 وان ترك حتى يخرج بعده ثمرة لا يميز حتى تعرف ففيها قولان أحدهما أنه يفسد الرهن كما يفسد البيع
 لاني لا أعرف الرهن من غير الرهن والثاني أن الرهن لا يفسد والقول قول الراهن في قدر الثمرة المرهونة
 من المختلطة بها كالورهنه حنطة أو تمر أو فاختلطت بحنطة للراهن أو تمر كان القول قوله في قدر الحنطة التي
 رهن مع عينه (قال الربيع) وللشافعي قول آخر في البيع أنه اذا باع ثمره فله يقبضه حتى حدثت ثمرة أخرى
 في شجرها لا يميز الحادثة من المبيع قبلها كان البائع بالخيار بين أن يسلم له الثمرة الحادثة مع المبيع الاول
 فيكون قد زاده خيرا أو ينقض البيع لانه لا يدري كم باع مما حدث من الثمرة والرهن عندي مثله فان رضى
 أن يسلم ما زاد مع الرهن الاول لم يفسخ الرهن واذا رهنه زرعاً على أن يحصده اذا حل الحق بأي حال ما كان
 في بيعه فان كان الزرع يزبد أن ينبت منه ما لم يكن نابتاً في يده اذا تركه لم يجز الرهن لانه لا يعرف الرهن منه
 الخارج دون ما يخرج بعده فان قال قائل ما الفرق بين الثمرة تكون طلعا وبالحصاغا ثم تصير رطبا
 عظاما وبين الزرع قيل الثمرة واحدة الا أنها تعظم كما يكبر العبد المرهون بعد الصغر ويسمى بعد الهرال
 واذا قطعت لم يبق منها شيء يستخلف والزرع يقطع أعلاه ويستخلف أسفله ويباع منه شيء قصلة بعد قصلة
 فالخارج منه غير الرهن والزائد في الثمرة من الثمرة ولا يجوز أن يباع منه ما يقصل الا أن يقصل مكانه قصلة ثم
 تباع القصلة الأخرى ببيعة أخرى وكذلك لا يجوز رهنه الا كما يجوز بيعه واذا رهنه ثمرة فعلى الراهن سقيها
 وصلاحتها وجدادها وتسميتها كما يكون عليه نفقة العبد واذا أراد الراهن أن يقطعها قبل أو ان يقطعها
 أو أراد المرتهن ذلك منع كل واحد منهما ذلك حتى يجتعا عليه واذا بلغت إبانها جبر الراهن على قطعها لان
 ذلك من صلاحها وكذلك لو أوى المرتهن جبر فاذا صارت تمرا وضعت على يدي الموضوع على يديه الرهن أو
 غيره فان أوى العدل الموضوع على يديه بأن يتطوع أن يضعها في منزله الأكرأ قبل للراهن عليها لما منزل
 تخريفه لان ذلك من صلاحها فان جثت به ولا يكثرى عليها ولا يجوز أن يرتهن الرجل شيئا لا يحل بيعه
 حين يرهنه اياه وان كان يأتي عليه مدة يحل بعدها وهو مثل أن يرهنه جنين الأمة قبل أن يولد على أنها اذا
 ولدت كان رهننا ومثل أن يرهنه ما ولدت أمته أو ما شئبه أو ما أخرجت نخله على أن يقطعه مكانه ولا يجوز
 أن يرهنه ما ليس ملكه له بتمام وذلك مثل أن يرهنه ثمرة قد بدا صلاحها لا يملكها بشراء ولا أصول نخلها
 وذلك مثل أن يتصدق عليه وعلى قوم بصفاتهم بثمره نخل وذلك أنه قد يحدث في الصدقة معه من ينقص حقه
 ولا يدري كم رهنه ولا يجوز أن يرهن الرجل الرجل جلود مية لم تدبغ لان ثمنها لا يحل ما لم تدبغ ويجوز أن
 يرهنه اياها اذا دبغت لان ثمنها بعد دباغها يحل ولا يرهنه اياها قبل الدباغ ولو رهنه اياها قبل الدباغ ثم دبغها
 الراهن كانت خارجة من الرهن لان عقدة رهنها كان وبيعها لا يحل واذا وهب للرجل هبة أو تصدق
 عليه بصدقة غير محرمة فرهنها قبل أن يقبضها ثم قبضها فهي خارجة من الرهن لانه رهنها قبل يتم له ملكها
 فاذا أحدث فيها رهنها بعد القبض جازت قال واذا أوصى له بعبد بعينه فبات الموصى فرهنه قبل أن تدفعه
 اليه الورثة فان كان يخرج من الثلث فالرهن جائز لانه ليس للورثة منعه اياه اذا خرج من الثلث والقبض
 وغير القبض فيه سواء ولو اوجب والمصدق منعه من الصدقة ما لم يقبض واذا ورث من رجل عبدا ولا وارث
 له غيره فرهنه فالرهن جائز لانه مالك العبد بالميراث وكذلك لو اشتراه فنقد عنه ثم رهنه قبل يقبضه واذا رهن
 الرجل مكاتبه فجيز المكاتب قبل الحكم بفسخ الرهن فالرهن مفسوخ لاني انما أنظر الى عقد الرهن لا الى
 الحكم وان اشترى الرجل عبدا على أنه بالخيار ثلثا فرهنه فالرهن جائز وهو قطع لخياره واجباب البيع

منهما يئنه أنه كان في يده
 جعلته للذي كان في يده
 أولا وليس هذا كمثل
 المال ودعوة المسلم
 والعبد والذمي سواء غير
 أن الذمي اذا ادعاه ووجد
 في دار الاسلام فالحقته
 به أحببت أن أجعله
 مسلما في الصلاة عليه
 وأن أمره اذا بلغ
 بالاسلام من غير اجبار
 (وقال) في كتاب
 الدعوى انا نجعله
 مسلما لانا نعلمه كما قال
 (قال المزني) عندي
 هذا أولى بالحق لان من
 ثبت له حق لم يزل حقه
 بالدعوى فقد ثبت
 للاسلام أنه من أهله
 وجرى حكمه عليه
 بالدار فلا يزول حق
 الاسلام بدعوى
 مشرك (قال الشافعي
 رحمه الله) فان أقام
 بينة أنه ابنه بعد أن
 عقل ووصف الاسلام
 ألحقناه به ومنعناه أن
 ينصره فاذا بلغ فامتنع
 من الاسلام لم يكن
 حرثا نقله وأحبسه

في العبد وإذا كان اختيار البائع أو المشتري فله قبل الثلاث وقبل اختيار البائع انفاذاً البيع
ثم مضت الثلاث أراضتار المشتري انفاذاً البيع فأرض من مفسوخ لانه انفق ومكده على العبد غير تام ولو ان
رجلين ورثا رجلاً لثلاثة عبيد فم يقسمهم حتى رهن أحدهما عبداً من العبيد الثلاثة أو عبيدين ثم تأم
شركه واستخلص منه العبد الذي رهن أرا عبيدين كانت أنصافهما مرفوعة له لأن ذلك الذي كان يملك
منهما وأنصافها التي ملك بعد الرهن خارجة من الرهن إلا أن يجدد فيهما رهن ولو استحق صاحب رصية من
شيء أخر ما استحق منهما من الرهن وبقي ما لم يستحق من أنصافهما مرفوعة (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه
إذا رهن شيئاً بعضه ولغيره بعضه فالرهن كله مفسوخ لأن صفقة الرهن جمعت شيئاً مأكلاً وما لا مأكلاً فلما
جتمعتما الصفقة بطلت كلها وكذلك في البيع (قال) وهكذا أشبهه بجملة قول الشافعي ولو أن رجلاً له أخ هو
وارثه فأت آخره فوهن داره وشو لا يعلم أنه مات ثم قامت اليه بئنه بأنه كان ميتاً قبل رهن الدار كان الرهن باطلاً
ولا يجوز الرهن حتى يرهنه وهو مال له ويعلم الراهن أنه مال له وكذلك لو قال قد وكلت بشراء هذا العبد فقد
رهنه فكأن كان اشتري لي فوجد قد اشتري له لم يكن رهننا قال فان قال المرتهن قد علم أنه قد صار له غير
أو شراء قبل أن يرهنه أحلف الراهن فان حلف فصح الرهن وان نكل فعلف المرتهن على ما ادعى ثبت الرهن
وكذلك لو رأى شخصاً لا يشبهه فقال ان كان هذا فلا يافقد رهنه فكأن كان فيه ثياب كذا الثياب يعرفها الراهن
والمرتهن فان كانت فيه فهي للرهن فلا تكون رهننا وان كانت فيه وذلك لو كان الصندوق في يدي
المرتهن وديعة وفيه ثياب فقال قد كنت جعلت ثيابي التي كذا في هذا الصندوق فهي رهن وان كانت فيه
ثياب غيرها أو ثياب معها فليس برهن فكأن كانت فيه الثياب التي قال اسمها رهن لا غير خاف ليست برهن وهكذا
لو قال قدر رهنك ما في جرائي وأقبضه يا هذا والراهن لا يعرفه لم يكن رهننا وهكذا ان كان الراهن يعرفه والمرتهن
لا يعرفه ولا يكون الرهن أبداً الا ما عرفه الراهن والمرتهن وعلم الراهن أنه ملك له يحل بيعه ولا يجوز أن يرهنه
ذكر حقه على رجل لأن ذكر الحق ليس بشيء يملك انما هو شهادة على رجل بشيء في ذمته والشئ الذي في
ذمته ليس بعين قائمة يجوز رهنها انما ترهن الاعيان القائمة ثم لا يجوز حتى تكون معلومة عند الراهن
والمرتهن مقبوضة ولو أن رجلاً جاءته بضاعة أو ميراث كان عاباً عنه لا يعرف قدره فقبضه له رجل بأمره
أو بغير أمره ثم رهنه المالك القابض والمالك لا يعرف قدره لم يجز الرهن وان قبضه المرتهن حتى يكون
عالم بما رهنه علم المرتهن والله أعلم

﴿الزيادة في الرهن والشرط فيه﴾

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا رهن رجل رجلاً رهننا وقبضه المرتهن ثم أراد أن يرهن ذلك الرهن من غير
المرتهن أو فضل ذلك الرهن لم يكن ذلك له وان فعل لم يجز الرهن الآخر لأن المرتهن الاول صار يملك أن يمنع
رقبته حتى تباع فيستوفي حقه ولو رهنه اياه بألف ثم سأل الراهن المرتهن أن يزيده ألفاً ويجعل الرهن الاول
رهنها مع الألف الاولى ففعل لم يجز الرهن الآخر وكان مرفوعاً بالالف الاولى وغير مرفوع بالالف الآخرة
لأنه كان رهنها بكامله بالالف الاولى فلم يستحق بالالف الآخرة من منع رقبته على سيده ولا غرمائه الا ما استحق
أولاً ولا يشبه هذا الرجل يتكاري المنزل سنة بعشرة ثم يتكاريه السنة التي تليها بعشرين لأن السنة الاولى
غير السنة الآخرة ولو انه قدم بعد السنة الاولى رجباً بعشرين التي هي حظ السنة الآخرة وهذا رهن واحد
لا يجوز الرهنان فيه الا معباً لا مفترقين ولا أن يرهن مرتين بشئين مختلفين قبل أن يفسخ كالأبجوز مرتين
أن يتكاري الرجل داراً سنة بعشرة ثم يتكاريها تلك السنة بعينها بعشرين لأن أن يفسخ التكراء الاول

وأخيه رجاء رجعه
(قال المزني) رحمه الله
قياس من جعله
مسلياً أن لا يردده الى
الذميرانية (قال
الشافعي) رحمه الله
ولا دعوة للمرأة الابينة
ذات أنات امرأتان
كل واحدة منهما
بينه انه ابنها لم أجعله
ابن واحدة منهما حتى
أرضه القافة فان ألحقوه
بواحدة لحق بزوجها ولا
ينفيه الاباللعان (قال
المزني رحمه الله) مخرج
قول الشافعي في هذا
أن الولد للفرش وهو
الزواج فلما ألحقته
القافة بالمرأة كان
زوجها فرشاً بلحقه
وإدخاله ولا ينفيه الا
بلعان (قال الشافعي)
رحمه الله وإذا ادعى
الرجل اللقيط أنه عبده
لم أقبل البينة حتى تشهد
أنها رأت أمه فلان
ولده وأقبل أربع
نسوة وانما معنى أن
أقبل شهوده أنه عبده
لأنه قد يرى في يده

ولا يبتاعها بمائة ثم يبتاعها بمائتين إلا أن يفسخ البيع الأول ويجدد بيعاً فإن أراد أن يصح له الرهن الآخر مع الأول ففسخ الرهن الأول وجعل الرهن بألفين ولو لم يفسخ الرهن وأشهد المرتين أن هذا الرهن بيده بألفين جازت الشهادة وكان الرهن بألفين إذا لم يعرف كيف كان ذلك فإذا تصادقاً بأن هذا رهن ثان بعد الرهن الأول لم يفسخ لما وصفت وكان رهناً بالألف وكانت الألف الأخرى بغير رهن ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم فرهنه بها بعد شيئاً جاز الرهن لأنها كانت غير واجبة عليه وكذلك لو زاده ألفاً أخرى ورهنه بهما رهناً كان الرهن جائزاً ولو أعطاه ألفاً ورهنه بها ثم قال له بعد الرهن اجعل لي الألف التي قبل هذا رهناً معها ففعل لم يجز إلا بما وصفت من فسخ الرهن وتجديد رهن بهما معا ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم بلارهن ثم قال له زدني ألفاً على أن أرهنك بهما معاً رهناً يعرفانه ففعل كان الرهن مفسوخاً لأنه أسلفه الآخر على زيادة رهن في الأولى ولو كان قال بعني عبداً بألف على أن أعطيك بهما وبالألف التي لك على بلارهن داري رهناً ففعل كان البيع مفسوخاً وإذا شرط في الرهن هذا الشرط لم يجز لأنه ازيادة في سلف أو حصصة من بيع مجهولة ولو أن رجلاً ارتهن من رجل رهناً بألف وقبضه ثم زاده رهناً آخر مع رهنه بتلك الألف كان الرهن الأول والآخر جائزاً لأن الرهن الأول بكامله بالألف والرهن الآخر زيادة معه لم تكن للمرتين حتى جعلها له الرهن فكان جائزاً كما جاز أن يكون له حق بلارهن ثم يرهنه به شيئاً فيجوز

(باب ما يفسد الرهن من الشرط)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يروى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه الرهن مركوب ومحبوب وهذا لا يجوز فيه إلا أن يكون الركوب والحطب لما لكه الراهن لا للمرتين لأنه انما لك الركوب والحطب من ملك الرقبة والرقبة غير المنفعة التي هي الركوب والحطب وإذا رهن الرجل الرجل عبداً أو داراً أو غير ذلك فسكنى الدار واجارة العبد وخدمته للراهن وكذلك منافع الرهن فلو رهن ليس للمرتين منها شيء فإن شرط المرتين على الراهن أن له سكنى الدار أو خدمة العبد أو منفعة الرهن أو شيئاً من منفعة الرهن ما كانت أو من أي الرهن كانت داراً أو حيواناً أو غيره فالشرط باطل وإن كان أسلفه الفاعل على أن يرهنه بهما رهناً وشرط المرتين لنفسه منفعة الرهن فالشرط باطل لأن ذلك زيادة في السلف وإن كان باعسه بيعاً بألف وشرط البائع للمشتري أن يرهنه بألف رهناً وأن للمرتين منفعة الرهن فالشرط فاسد والبيع فاسد لأن زيادة منفعة الرهن حصصة من الثمن غير معروفة والبيع لا يجوز إلا بما يعرف ألا ترى أنه لو رهنه داراً على أن للمرتين سكنها حتى يقضيه حقه كان له أن يقضيه حقه من الغد وبعد سنين ولا يعرف كم غن السكن وحصته من البيع وحصصة البيع لا تجوز إلا معروفة مع فساد منه أنه بيع واجارة ولو جعل ذلك معروفة فقال أرهنك داري سنة على أن لك سكنها في تلك السنة كان البيع والرهن فاسداً من قبل أن هذا بيع واجارة لا يعرف حصصة الاجارة ألا ترى أن الاجارة لو انتقضت بأن يستحق المسكن أو ينهدم فلو قلت تقوم السكنى وتقوم السلعة المبيعة بالألف فتطرح عنه حصصة السكنى من الألف وأجعل الألف ببيعها ما ولا أجعل للمشتري خياراً يدخل عليك أن شيئين ملكاً بألف فاستحق أحدهما فلم تجعل للمشتري خياراً في هذا الباقي وهو لم يشتره إلا مع غيره ألا ترى أنك لو قلت بل أجعل له الخيار أدخل عليك أن ينقص بيع الرقبة بأن يستحق معها كراء ليس هو ملك رقبة ألا ترى أن المسكن إذا نهدم في أول السنة فإن قومت كراء السنة في أولها لم يعرف قيمة كراء آخرها لأنه قد يغلو ويرخص وانما يقوم كل شيء بسوق يومه ولا يقوم ما لم يكن له سوق معلوم فإن قلت بل أقوم كل وقت مضى وأترك ما بقي حتى يحضر فأقومه قيل لك أفجعل مال هذا محتبساً في يده هذا إلى

فيشهد أنه عبده
(وقال) في موضع آخر
ان أقام بينة أنه كان
في يده قبل التقاط
الملتقط أرفقته له (قال
المرتني) هذا خلاف
قوله الأول وأولى بالحق
عندي من الأول (قال
الشافعي) رحمه الله وإذا
بلغ اللقط فاشترى
وباع ونكح وأصدق ثم
أقرب الرقبة لرجل ألزمته
ما يلزمه قبل إقراره وفي
الزامة الرق قولان
أحدهما أن إقراره
يلزمه في نفسه وفي
الفضل من ماله عما
لزمه ولا يصدق في حق
غيره ومن قال أصدق في
الكل قال لأنه مجهول
الأصل ومن قال
القول الأول قاله في
امرأة تنكحت ثم أقرت
بملك لرجل لأصدقها
على إفساد النكاح ولا
ما يجب عليها للزوج
وأجعل طلاقه أياها
ثلاثاً وعدتها ثلاث
حيض وفي الوفاة عدة
أمة لأنه ليس عليها في

أجل وهو لم يؤجله قال فإن شبه على أحد بأن يقول قد تمخيز هذا في الكراء إذا كان منفردا فيكترى منه المنزل سنة ثم يهدم المنزل بعدهم فريده عليه بما بقي قيل نعم ولكن حصه الشئ الذي أخذته معروفة لا بما لا تقرمه إلا بعد ما يعرف بأن يتضي وليس معيما بيع وهي اجارة كلها ولورهن رجل رجل اخرنا على أنه ليس للمرتين بيعه عند محل الحق إلا بكذا أو ليس له بيعه إلا بعد أن يبلغ كذا أو يزيد عليه أو ليس له بيعه إن كان رب الرهن غائبا أو ليس له بيعه إلا الآن بأذن له فلان أو يقدم فلان أو ليس له بيعه إلا بما رضى الراهن أو ليس له بيعه إن حلك الراهن قبل الاجل أو ليس له بيعه بعد ما يحل الحق إلا بشئ كان هذا الرهن في هذا كله فاسدا لا يجوز حتى لا يكون دون بيعه حائل عند محل الحق (قال الشافعي) ولورهنه عبدا على أن الحق إن حل والرهن مريض لم يبعه حتى يصح أو أعجز لم يبعه حتى يضمن أو ما أشبه هذا كان الرهن في هذا كله مفسوخا ولورهنه حائطا على أن ما أثر الحائط فهو داخل في الرهن أو أرضا على أن ما زرع في الأرض فهو داخل في الرهن أو ماشية على أن ما نتجت فهو داخل في الرهن كان الرهن المعروف بعينه من الحائط والأرض والماشية رهنا ولم يدخل معه ثمر الحائط ولا زرع الأرض ولا نتاج الماشية إذا كان الرهن يحن واجب قبل الرهن (قال الربيع) وفيه قول آخر إذا رهنه حائطا على أن ما أثر الحائط فهو داخل في الرهن أو أرضا على أن ما زرع في الأرض فهو داخل في الرهن فالرهن مفسوخ كله من قبل أنه رهنه ما يعرف وما لا يعرف وما يكون وما لا يكون ولا إذا كان يعرف قدر ما يكون فلما كان هكذا كان الرهن مفسوخا (قال الربيع) الفسخ أولى به (قال الشافعي) وهذا كرجل رهن دارا على أن يزيده معها دارا مثلهما أو عبدا قيمته كذا غير أن البيع ان وقع على شرط هذا الرهن فسخ الرهن وكان البايع الخيار لا أنه يتم له ما اشترط ولورهنه ماشية على أن لربها البهائم ونتاجها أو حائطا على أن لربه ثمره أو عبدا على أن لسيدته خراجها أو دارا على أن لما لكها كراءها كان الرهن جائزا لأن هذا لسيدته وإن لم يشترطه (قال الشافعي) كل شرط اشترطه المشتري على البايع هو للمشتري ولم يشترطه كان الشرط جائزا كهذا الشرط وذلك أنه لو لم يشترطه

(جماع ما يجوز أن يكون رهنا وما لا يجوز)

(قال الشافعي) رجه الله الرهن المقبوض ممن يجوز رهنه ومن يجوز ارتهاه ثلاثة أصناف صحيح وآخر معلول وآخر فاسد فأما الصحيح منه فكل ما كان ملكه تاما لراهنه ولم يكن الرهن جنيا في عتق نفسه جنابة ويكون المجنى عليه أحمق برقبته من مالكة حتى يستوفي ولم يكن المالك أوجب فيه حقا لغير مالكة من رهن ولا اجارة ولا بيع ولا كابة ولا جارية أو لداها أو دبرها ولا حقا لغيره يكون أحمق به من سيده حتى تنقضي تلك المدة فإذا رهن المالك هذا رجلا وقبضه المرتن فهذا الرهن الصحيح الذي لا علة فيه وأما المعلول والرجل علك العبد أو الأمانة أو الدار فيجني العبد أو الأمانة على آدمي جنابة عمدا أو خطأ أو يجنيان على مال آدمي فلا يقوم المجنى عليه ولا ولي الجنابة عليه ما حتى يرهنه ما مالكة ما يقبضه المرتن فإذا ثبتت البينة على الجنابة قبل الرهن أو أقرب بها الراهن والمرتن فالرهن باطل مفسوخ وكذلك لو أبطل رب الجنابة الجنابة عن العبد أو الأمانة أو صالحه سيدهما من ماعلى شيء كان الرهن مفسوخا لأن ولي الجنابة كان أولى بحق في رقابهما من مالكة ما حتى يستوفي حقه في رقابهما أو رقبته أو قيمة ماله فإذا كان أولى بثن رقابهما من مالكة ما حتى يستوفي حقه في رقابهما لم يجز لما لكهما رهنا ولو كانت الجنابة تسوى دينارا وهما يسويان أو لو لم يكن ما فضل منهما رهنا وهذا أكثر من أن يكون مالكة ما رهنا ما بشئ ثم رهنا ما بعد الرهن بغيره فلا يجوز الرهن الثاني لأنه يحول دون بيعهما وإذا حل حق على حق صاحبهما المرتن الأول الذي هو أحمق به من مالكة ما وسواء ارتنهما المرتن بعد علمه بالجنابة أو قبل علمه بها أو قال ارتن من مالكة ما يفضل عن الجنابة أو لم يقله فلا يجوز الرهن وفي رقابهما جنابة بحال وكذلك لا يجوز ارتنهما من رقابهما من بحال ولا فضل من

الرفاة حتى يارزنها له وأجعل ولده قبل الاقرار والحررة وله الخيار فإن أقام على النكاح كان ولده رقيقا وأجعل ملكها لمن أقرت له بأنها أمته (قال المزني) رجه الله أجمعت العلماء أن من أقرب بحق لزمه ومن ادعاه لم يجب له بدعواه وقد لزمها حقوق باقرارها فليس لها إبطالها بدعواها (قال الشافعي) رجه الله ولو أقر القبط بأنه عبد لفلان وقال الفلان ما ملكته قط ثم أقر لغيره بالرق بعد لم أقبل إقراره وكان حرا في جميع أحواله

(اختصار الفرائض مما سمعته من (الشافعي) ومن الرسالة وما وضعته على نحو مذهبه لأن مذهبه في الفرائض نحو قول زيد بن ثابت) (باب من لا يرث)

(قال المزني) وهو من قول الشافعي لا يرث

رهن بحال ولورهن رجل رجلا عبدا أو دارا بمائة فقصاه اياها الادرهما ثم رهنه ما غيره لم تكن رهنه الا آخر لان الدار والعبد قد ينقص ولا يدري كم انتقصه يقل أو يكثر ولورهن رجل رجلا عبدا أو أمة فقبضهما المرتهن ثم أقر الراهن أنهم ما جنى قبل الرهن جناية وادعى ذلك لى الجناية ففيها قولان أحدهما أن القول للراهن لانه يقر بحق في عتق عبده ولا تبرأ ذمته من دين المرتهن وقيل يحلف المرتهن ما علم الجناية قبل رهنه فإذا حلف وأنكر المرتهن أو لم يقر بالجناية قبل رهنه كان القول في اقرار الراهن بأن عبده جنى قبل أن يرهنه واحدا من قولين أحدهما ان العبد رهن ولا يؤخذ من ماله شيء وان كان موسرا لانه انما أقر بشيء واحد بحقين لرجلين أحدهما من قبل الجناية والاخر من قبل الرهن وإذا فلك من الرهن وهوله فالجناية في رقبته باقرار سيده ان كانت خطأ أو عمد الاقصاص فيها وان كانت عمدا فيها فاقصاص لم يقبل قوله على العبد اذا لم يقر بها والقول الثاني أنه ان كان موسرا أخذ من السيد الاقل من قيمة العبد أو الجناية فدفع الى المجنى عليه لانه يقر بان في عتق عبده حقا تلفه على المجنى عليه برهنه اياه وكان كمن أعتق عبده وقد جنى وهو موسر وقيل يضمن الاقل من قيمته أو الجناية وهو رهن بحاله ولا يجوز أن يخرج من الرهن وهو غير مصدق على المرتهن وانما ألتف على المجنى عليه لاعلى المرتهن وان كان معسرا فهو رهن بحاله ومتى خرج من الرهن وهو في ملكه فالجناية في عتقه وان خرج من الرهن ببيع ففي ذمة سيده الاقل من قيمته أو الجناية ولو شهد شاهد على جناية ما قبل الرهن والرهن عبدا ان حلف على المجنى عليه مع شاهده وكانت الجناية أولى به ما من الرهن حتى يستوفى المجنى عليه جانيته ثم يكون ما فضل من ثمنهما رهنهما مكانهما ولو أراد الراهن أن يحلف لقبضه لم يكن ذلك له لان الحق بالجناية في رقبته ما لغيره ولا يحلف على حق غيره ولورهن رجل رجلا عبدا لم يقبضه حتى أقر بعتقه أو بجناية لرجل أو برهن فيه قبل الرهن فاقراره جائز لان العبد لم يكن موهونا تام الرهن انما يتم الرهن فيه اذا قبض ولورهنه العبد وقبضه المرتهن ثم أقر الراهن بأنه أعتقه كان أكثر من اقراره بأنه جنى جناية فان كان موسرا أخذت منه قيمته فجعلت رهنه وان كان معسرا أو أنكر المرتهن ببيع له منه بقدر حقه فان فضل فضل عتق الفضل منه وان برئ العبد من الرهن في ملك المقر بالعتق عتق وان بيع فملكه سيده بأى وجه ملكه عتق عليه لانه مقر أنه حر ولورهنه جارية وقبضها ثم أقر بوطئها قبل الرهن فان لم تأت بولد فهي رهن بحالها وكذلك لو قامت بينة على وطئها اياها قبل الرهن لم يخرج من الرهن حتى تأتى بولد فاذا جاءت بولد وقد قامت بينة على اقراره بوطئها اياها قبل الرهن خرجت من الرهن وان أقر بوطئها قبل الرهن وجاءت بولد لاقل من ستة أشهر من يوم كان الرهن فهو ابنة وهي خارجة من الرهن (قال الربيع) قال أبو يعقوب البويطى وكذلك عندى ان جاءت بولد لاكثر مما تلده النساء وذلك لاربعة سنين ألحق به الولد وان كان اقراره بالوطء قبل الرهن قال الربيع وهو قولى أيضا (قال الشافعى) وان جاءت بولد لستة أشهر من يوم كان الرهن أو أكثر فأقر الراهن بالوطء كان كافرا سيدها بعتقها أو أضعف وهي رهن بحالها ولا تباع حتى تلد وولدها ولد حر باقراره ومتى ملكها فهي أم ولده ولولم يقر المرتهن في جميع المسائل ولم ينكر قيل ان أنكرت وحلفت جعلنا الرهن رهنك وان لم تحلف أحلفنا الراهن لكان ما قال قبل رهنك وآخر جنا الرهن من الرهن بالعتق والجارية بأنها أم ولده وكذلك ان أقر فيها بجناية فلم يحلف المرتهن على علمه كان المجنى عليه أولى به امنه اذا حلف المجنى عليه أو وليه ولو اشترى أمة فزنها وقبضت ثم قال هو أو البائع انك اشتريتها منى على شرط فذكر أنه كان الشراء على ذلك الشرط فاسدا كان فيها قولان أحدهما أن الرهن مفسوخ لانه لا يرهن الا ماعلا وهو لم يملك ما رهن وهكذا لو رهنها ثم أقر أنه غصبها من رجل أو باعها اياها قبل الرهن وعلى الراهن اليمين بما ذكر للرتهن وليس على المقر له يمين والقول الثاني أن الرهن جائز بحاله ولا يصدق على افساد الرهن وفيما أقر به قولان أحدهما أن يغرم للذى أقر له بأنه غصبها

العمة والخالة وبنت
الأخ وبنت العم والجددة
أم أب الام والخال وابن
الأخ للام والعم أخو
الاب للام والجدد أبو
الام وولد البنت وولد
الاخت ومن هو أب بعد
منهم والكافرون
والمملوكون والقاتلون
عمدا أو خطأ ومن عمى
موتة كل هؤلاء لا يرثون
ولا يحجبون ولا ترث
الاخوة والاخوات
من قبل الام مع الجسد
وان عسلا ولا مع الولد
ولا مع ولد الابن وان
سفل ولا ترث الاخوة
ولا الاخوات من كانوا
مع الاب ولا مع الابن
ولا مع ابن الابن وان
سفل ولا يرث مع الاب
أبواه ولا مع الام جددة
وهذا كله قول الشافعى
ومعناه

(باب الموارث)

(قال المزني) رحمه الله
وللزوج النصف فان
كان لليت ولدا أو ولدا
وان سفل فله الربع
وللسرة الربع فان كان

لبيت ولد أو ولد ولد وان
سئل فلها الثمن والمرأتان
والثلاث والأربع شرَاء
في الربع اذالم يكن ولد
وفي الثمن اذا كان ولد
وللام الثلث فان كان
لميت ولد أو ولد ولد أو
اثنان من الاخوة أو
الاخوات فصاعدا
فلها السدس الا في
فريضتين احدهما
زوج وأبوان والاخرى
امرأة وأبوان فانه يكون
في هاتين الفريضتين
للأم ثلث ما يبق بعد
نصيب الزوج أو الزوجة
وما بقي فللاب وللبن
النصف وللابنتين
فصاعدا الثلثان فاذا
استكمل البنات
الثلثين فلا شيء للبنات
الابن الا ان يكون لميت
ابن ابن فيكون ما بقي
له ولبن في درجته أو
أقرب الى الميت منه
من بنات الابن ما بقي
لذكر مثل حظ
الانثيين فان لم يكن
لميت الابنة واحدة
وبنت ابن أو بنات ابن

منه قيمتها فان رجعت اليه دفعت الى الذي أقر له بها ان شاء ويرد القيمة وكانت اذا رجعت اليه بيعا للذي أقر
أنه باعها اياه ومردودة على الذي أقر أنه اشتراها منه شراء فاسدا قال الربيع وهذا أصح القولين (قال
الشافعي) ولورهن رجل رجلا عبدا أو امرأة قد ارتداعن الاسلام وأقبضهما المرتهن كان الرهن فيهما صحيحا
وبستابان فان تانا والافتلا على الردة وهكذا لو كانا قطع الطريق قتلا وقتلا وهكذا لو كانا مرقا قطعوا
وهكذا لو كان عليهما أحد أقيم وهما على الرهن في هذا كله لا يختلفان سقط عنهما الحد وأعطى بحال لان
هذا حق لله تعالى عليهما ليس بحق لأدعي في رقابهما وهكذا لو أتيا شيئا مما ذكر بعد الرهن لم يخرجا من الرهن
بحال ولورهنهما وقد جنىا جناية كان صاحب الجناية أولى بهما من السيد الراهن فان أعفاهما أو وفدهما
سيدهما وكانت الجناية قليلة فيبيع فيها أحدهما فليس برهن من قبل أن صاحب الجناية كان أحق بهما
من المرتهن حين كان الرهن ولو كانا رهنا وقبضا ثم جنىا بعد الرهن ثم برئنا من الجناية بعفو من الجنى عليه أو
ولي أو صلح أو رأي وجه برئنا من البيع فيهما كما على الرهن بحالهما لان أصل الرهن كان صحيحا وان الحق في
رقابهما قد سقط عنهما ولو أن رجلا دبر عبده ثم رهنه كان الرهن مفسوخا لانه قد أثبت للعبد عتقا فديقع
بحال قبل حلول الرهن فلا يسقط العتق والرهن غير جائز فان قال قد رجعت في التدبير أو أبطلت التدبير
ثم رهنه ففيهما قولان أحدهما أن يكون الرهن جائزا وكذلك لو قال بعد الرهن قد رجعت في التدبير أو أبطلت التدبير
أرهنه كان الرهن جائزا ولو قال بعد الرهن قد رجعت في التدبير وأثبت الرهن لم يثبت إلا بان يجدد رهنا بعد
الرجوع في التدبير والقول الثاني أن الرهن غير جائز وليس له أن يرجع في التدبير إلا بان يخرج العبد من
ملكه يبيع أو غيره فيبطل التدبير وان ملكه ثانية فرهنه جاز رهنه لانه ملكه بغير الملك الاول ويكون هذا
كعتق الى غاية لا يبطل إلا بان يخرج العبد من ملكه قبل أن يقع وهكذا المعتق الى وقت من الاوقات ولو
قال ان دخلت الدار فانت حر ثم رهنه كان هكذا ولو كان رهنه عبدا ثم دبره بعد الرهن كان التدبير موقوفا
حتى يحل الحق ثم يقال ان أردت اثبات التدبير فاقض الرجل حقه أو أعطه قيمة العبد المدبر قضاء من حقه
وان لم ترده فارجع في التدبير بان تبينه فان أثبت الرجوع في التدبير بعد محل الحق أخذنا من قيمته فدفعناها
اليه فان لم يجدد يبيع العبد المدبر حتى يقضى الرجل حقه وانما ينبغي أن أخذ القيمة منه قبل محل الحق أن
الحق كان الى أجل لو كان العبد سالما من التدبير لم يكن المرتهن بعهده ولم يكن التدبير عتقا واقعا ساعته
تلك وكان يمكن أن يبطل فتركت أخذ القيمة منه حتى يحل الحق فيكون الحكم حينئذ ولورهن رجل عبده
ثم دبره ثم مات الراهن المدبر فان كان له وفاء يقضى صاحب الحق حقه منه عتق المدبر من الثلث وان لم يكن
له ما يقضى حقه منه ولم يدع مالا الا المدبر يبيع من المدبر بقدر الحق فان فضل منه فضل عتق ثلث ما بقي من
المدبر بعد قضاء صاحب الحق حقه وان كان له ما يقضى صاحب الحق بعض حقه قضينه وبيع له من العبد
الرهن المدبر بقدر ما بقي من دينه وعمق ما بقي منه في الثلث (قال الشافعي) ولورهن رجل رجلا عبدا له
قد أعتقه الى سنة أو أكثر من سنة كان الرهن مفسوخا للعتق الذي فيه وهذا في حال المدبر أو أكثر حاله
لا يجوز الرهن فيه بحال ولورهنه ثم أعتقه الى سنة أو أكثر من سنة كان القول فيه كالقول في العبد رهنه
ثم يدبره واذا رهنه عبدا اشتراه شراء فاسدا فالرهن باطل لانه لم يملك ما رهنه ولو لم يرفع الراهن الحكم الى
الحاكم حتى يملك العبد بعد فاداراه على الرهن الاول لم يكن ذلك اهما حتى يجدد فيه رهنه ماستقبلا
بعد الملك الصحيح ولو أن رجلا رهن رجلا عبدا الرجل غائب حتى أول رجل ميت وقبضه المرتهن ثم علم بعد ذلك
أن الميت أوصى به لراهن فالرهن مفسوخ لانه رهنه ولا يملكه ولو قبله الراهن كان الرهن مفسوخا لا يجوز
حتى يرهنه وهو يملكه ولو لم تقم بينة وادعى المرتهن أن الراهن رهنه اياه وهو يملكه كان رهنه وعلى المرتهن البين
مارهنه منه الا وهو يملكه فان تكلم عن اليقين حلف الراهن رهنه وهو يملكه ثم كان الرهن مفسوخا ولو
رهن رجل رجلا عسيرا حلوا كان الرهن جائزا ما بقي عسيرا بحاله فان حال الى أن يكون حلالا أو مزا أو شيئا

لا يسكر كثيره فالرهن بحاله وهذا كعبد رهنه ثم دخله عيب أو رهنه مغيبا فذهب عنه العيب أو هو أيضا فصح فالرهن بحاله لا يتغير بتغير حاله لان بدن الرهن بعينه وان حال الى أن يصير مسكرا لا يحل بيعه فالرهن مفسوخ لانه حال الى أن يصير حرما لا يصح بيعه كهو لورهنه عبد اغتات العبد ولورهنه عصيرا فصب فيه الراهن خلا أو ملحا أو ماء فصار خلا كان رهنا بحاله ولو صار نجرا ثم صب فيه الراهن خلا أو ملحا أو ماء فصار خلا خرج من الرهن حين صار نجرا ولم يحل للمالكه تملكه ولا تحل الخمر عندى والله تعالى أعلم أبدا فافسدت بملى آدمى فان صار العصير نجرا ثم صار خلا من غير صنعة آدمى فهو رهن بحاله ولا أحسبه يعود نجرا ثم يعود خلا بغير صنعة آدمى إلا بأن يكون فى الأصل خلا فلا ينظر الى تصرفه فيما بين أن كان عصيرا الى أن كان خلا ولا يكون انقلابه عن الخلاوة والجووضة منزلة انقلب عنها كما انقلب عن الخلاوة الاولى الى غيرها ثم يكون حكمه حكمه مضميره اذا كان بغير صنعة آدمى ولو تبايعا الراهن والمرتهن على أن يرهنه عصيرا بعينه فرهنه اياه وقبضه ثم صار فى يديه نجرا خرج من أن يكون رهنا ولم يكن للبائع أن يفسخ البيع لفساد الرهن كالورهنه عبد اغتات لم يكن له أن يفسخه بموت العبد ولو تبايعا على أن يرهنه هذا العصير فرهنه اياه فاذا هو من ساعته نجرا كان له الخيار لانه لم يتم له الرهن ولو اختلفا فى العصير فقال الراهن رهنه عصيرا ثم عاد فى يدك نجرا وقال المرتهن بل رهنتمني نجرا ففيها قولان أحدهما أن القول قول الراهن لان هذا يحدث كالموابعه عبد افوجده عيبا يحدث مثله فقال المشتري بعينه وبه العيب وقال البائع حدث عندك كان القول قوله مع عينه ومن قال هذا القول قال يهراق الخمر ولا رهن له والبيع لازم والقول الثانى أن القول قول المرتهن لانه لم يقبله أنه قبض منه شيئا يحل ارتها به بحال لان الخمر محرم بكل حال وليس هذا كالعيب الذى يحل ملك العبد وهو به والمرتهن بالخيار فى أن يكون حقه نابتا بالارهن أو يفسخ البيع واذا رهن الرجل الرجل الرهن على أن ينتفع المرتهن بالرهن ان كانت دارا سكنها أو دابة ركبها فالشرط فى الرهن باطل ولو كان اشترى منه على هذا فالبايع بالخيار فى فسخ البيع أو اقراره بالرهن ولا شرط له فيه ولا يفسد هذا الرهن ان شاء المرتهن لانه شرط زيادة مع الرهن بطلت لا الرهن (قال الربيع) وفيها قول آخر أن البيع اذا كان على هذا الشرط فالبيع منتقض بكل حال وهو أصحهما (قال الشافعي) ولا بأس أن يرهن الرجل الرجل الامه ولها ولد صغير لان هذا ليس بتفرقة منه

(الرهن الفاسد)

(قال الشافعي) رجه الله والرهن الفاسد أن يرهن الرجل من الرجل مكاتبه قبل أن يعجز ولو عجز لم يكن على الرهن حتى يجده له رهنا يقبضه بعد عجزه ولو ارتهن منه أم ولده كان الرهن فاسدا فى قول من لا يبيع أم الولد أو يرهن من الرجل ما لا يحل له بيعه مثل الخمر والميتة والخنزير أو يرهن منه ما لا يملك فيقول أرهنك هذه الدار التى أنا فيها ساكن ويقبضه اياها وهذا العبد الذى هو فى يدي عارية أو باجارة ويقبضه اياه على أنى اشتريته ثم يشتريه فلا يكون رهنا ولا يكون شئ رهنا حتى ينعقد الرهن والقبض فيه معا والراهن مالك له يجوز بيعه قبل الرهن ومعه ولو عقد الرهن وهو لا يجوز له رهنه ثم أقبضه اياه وهو يجوز رهنه لم يكن رهنا حتى يجتمع الامر ان معا وذلك مثل أن يرهنه الدار وهى رهن ثم يفسخ الرهن فيها فيقبضه اياها وهى خارجة من الرهن الاول فلا يجوز الرهن فيها حتى يحدث له رهنا يقبضها به وهى خارجة من أن تكون رهنا لرجل أو ملكا لغير الراهن ولا يجوز أن يرهن رجل رجلا ذكرا حقه له على رجل قبل ذلك الذى عليه ذكر الحق أولم يقبله لان أذكار الحقوق ليست بعين قاعسة للراهن في رهنها المرتهن وانما هى شهادة بحق فى ذمة الذى عليه الحق فالشهادة ليست ملكا والذمة بعينها ليست ملكا فلا يجوز والله تعالى أعلم أن يجوز الرهن فيها فى قول من أجاز بيع

فلا ينفك النصف
ولبنت الابن أو بنات
الابن السدس تسكمه
الثلثين وتسقط بنات
ابن الابن اذا كن أسفل
منهن الا أن يكون
معهن ابن ابن فى
درجتهم أو أبعد منهن
فيكون ما بقى له ولو فى
درجته أو أقرب الى
الميت منه من بنات
الابن ممن لم يأخذ من
الثلثين شيئا للذكر
مثل حظ الانثيين
ويسقط من أسفل من
الذكر فان لم يكن الابنة
واحدة وكان مع بنت
الابن أو بنات الابن ابن
ابن فى درجتهم فلا
سدس لهن ولكن ما بقى
له ولهن للذكر مثل حظ
الانثيين وان كان مع

البنت أو البنات للصلب
ابن فلانصف ولا ثلثين
ولكن المال بينهم
للذكر مثل حظ
الانثيين ويسقط جميع
ولد الابن وولد الابن
بمنزلة ولد الصلب فى كل
اذا لم يكن ولد صلب

الدين ومن لم يجزئه أرايت ان قضى الذى عليه ذكر الحق المرهون صاحب الحق حقه أما يبرأ من الدين فإذا
برئ منه انفسخ رهن المرتهن بالدين بغير فسخه ولا اقتضائه لحقه ولا ابرائه منه ولا يجوز أن يكون رهن
الى الراهن فسخه بغير أمر المرتهن فان قيل فيتحول رهنه فيما اقتضى منه قيل فهو اذا رهنه مرة كانا
ومرة مالا والرهن لا يجوز الا معلوما وهو اذا كان له مال غائب فقال أرهنك مالى الغائب لم يجز حتى يقبض
والمال كان غير مقبوض حين رهنه اياه وهو فاسد من جميع جهاته ولوارتهن رجل من رجل عبد واقضه
ثم ان المرتهن رهن رجلا أجنبيا العبد الذى ارتهن أو قال حتى فى العبد الذى ارتهنت للرهن وأقبضه اياهم
يجز الرهن فيه لانه لا يملك العبد الذى ارتهن وانما له شئ فى ذمته ماله جعل هذا الرهن وثيقة منه اذا أداه
المالك انفسخ من عتق هذا أو رأيت ان أدى الراهن الاول الحق أو أبرأه منه المرتهن أما ينفسخ الرهن
(قال) فان قال قائل فيكون الحق الذى كان فيه رهنا اذا قبضه مكانه قيل فهذا ادا مع أنه رهن عبد الالملكه
رهن مرة فى عبد وأخرى فى دنابر بالرضا المرتهن الآخر أرايت لو رهن رجل رجلا عبدا لنفسه ثم أراد
أن يعطى المرتهن مكان العبد خيرا منه وأكثرنا كان ذلك له فان قال ليس هذا فان كان هذا هكذا لم
يجز أن يرهن عبد الغيره وان كان رهنا لانه اذا اقتضاه ما فيه خرج من الرهن وان لم يقبض مرتنه ماله فيه
وان قال رجل لرجل قدر رهنك أول عبد ليطلع على أو أى عبد وجدته فى دارى فطلع عليه عبده أو وجد
عبدا فى داره فأقبضه اياه فالرهن مفسوخ لا يجوز الرهن حتى ينعقد على شئ بعينه وكذلك ما خرج من
صدقى من التلؤؤ وكذلك ما خرج من حاطى من التمر وهو لا ينفى فيه فالرهن فى هذا كله مفسوخ حتى
يجدد له رهنا بعد ما يكون عينه تقبض ولو قال رهنك أى دورى شئت أو أى عبيدى شئت فشاء بعضها
وأقبضه اياه لم يكن رهنا بالقول الاول حتى يجدد فيه رهنا ولورهن رجل رجلا سكنى داره لم يعرفه وأقبضه
اياها لم يكن رهنا لان السكنى ليست بعين قائمة بحبسه وأنه لو حبس المسكن لم يكن فيه منفعة للحابس وكان
فيه ضرر على الرهن ولو قال رهنك سكنى منزلى يعنى بكرهه ويأخذ كراهه كان انما رهنه شيا لا يعرفه بقل
ويكثر ويكون ولا يكون ولو قال أرهنك سكنى منزلى يعنى يسكنه لم يكن هذا كراهه جازا ولا رهنا لان الرهن
ما لم ينتفع المرتهن منه الا بتمنه فان سكن على هذا الشرط فعليه كراهه مثل السكنى الذى سكن ولو كان
رجل عبد فرهنه من رجل ثم قال لرجل آخر قدر رهنك من عبدى الذى رهنتم فلانا ما فضل عن حقه
ورضى بذلك المرتهن الاول وسلم العبد فقبضه المرتهن الآخر أو لم يرض وقد قبض المرتهن الآخر الرهن
أو لم يقبضه فالرهن منتقض لانه لم يرهنه ثلثا ولا ربعا ولا جزأ معلوما من عبد وانما رهنه مالا يدري كم هو من
العبد ولا كم هو من الثمن ولا يجوز الرهن على هذا وهو رهن للمرتهن الاول ولورهن رجل رجلا عبدا
بمائة ثم زاده مائة وقال اجعل لى الفضل عن المائة الاولى رهنا بالمائة الاخرة ففعل كان العبد مرهونا
بالمائة الاولى ولا يكون مرهونا بالمائة الاخرى وهى كالمائة قبلها ولو أقر الراهن أن العبد ارتهن
بالمائتين معافى صفقة واحدة وادعى ذلك المرتهن أو أن هذين الرجلين ارتهنا العبد معا بحقيهما وسمياه
وادعى ذلك معا أجرت ذلك فاذا أقر بأنه رهنه رهنا بعد رهن لم يقبل ولم يجز الرهن قال ولو كانت لرجل على
رجل مائة فرهنه بهادارا ثم سأله أن يزيد رهنا فزاده رهنا غير الدار وأقبضه اياه فالرهن جائز وهذا كرجل
كان له على رجل حق بلارهن ثم رهنه به رهنا وأقبضه اياه فالرهن جائز وهو خلاف المسئلة قبلها ولو أن
رجلا رهن رجلا دارا بألف فأقر المرتهن لرجل غيره أن هذه الدار رهن بينه وبينه بألفين هذه الألف وألف
سواها فأقر الراهن بهذا المدعى الرهن المقر له المرتهن بلارهن وأنكر الراهن فالقول قول رب الرهن
والألف التى لم يقصر فيها بالرهن عليه بلارهن فى هذا الرهن والاولى بالرهن الذى أقر به ولو كان المرتهن أقر
أن هذه الدار بينه وبين رجل ونسب ذلك الى أن الألف التى باسمه بينه وبين الذى أقر له لزمه اقراره وكانت
الألف بينهما نصفين وهو كرجل له على رجل حق فأقر أن ذلك الحق لرجل غيره فذلك الحق لرجل غيره على

وبنوا الاخرة لا يحبون
الام عن الثلث ولا يرون
مع الجد ولو احدى الاخوة
والاخوات من قبل الام
السدس وللانثين
قصة اعدا الثلث ذكرهم
وأثناعش فيه سواء
واللاخت للاب والام
النصف وللأختين
فصاعدا الثلثان فاذا
استوفى الاخوات للاب
والام الثلثين فلا شئ
للأخوات للاب الا أن
يكون معهن أخ
فيكون له ولهن ما بقى
للد كرمثل حظ
الانثين فان لم يكن الا
أخت واحدة للاب وأم
وأخت أو أخوات
لاب فلاخت للاب
والام النصف وللأخت
أو الأخوات للاب
السدس تكملة
الثلثين وان كان مع
الأخت أو الأخوات
للأب أخ للاب فلا سدس
لهن ولهن وله ما بقى
للد كرمثل حظ الانثين
وان كان مع الأخوات
للأب والام أخ للاب

ما أقربه ولودفع رجل الى رجل حتما فقال قدر خنتك بما فيه وقبضه المرتهن ورضى كان الرهن بما فيه
 ان كان فيه شيء منفسخا من قبل ان المرتهن لا يدري ما فيه أرايت لو لم يكن فيه شيء أو كان فيه شيء لا قيمة
 له فقال المرتهن قبضته وأنا أرى ان فيه شيئا إذا نحن لم يكن ارتهن ما لم يعلم والرهن لا يتجاوز الام معلوما وكذلك
 جراب بما فيه وخريطة بما فيه او بيت بما فيه من المتاع ولورهنه في هذا كله الحق دون ما فيه أو قال الحق
 ولم يسم شيئا كان الحق رهننا وكذلك البيت دون ما فيه وكذلك كل ما سمي دون ما فيه وكان المرتهن بالخيار
 في فسخ الرهن والبيع ان كان عليه أو ارتهنا الحق دون ما فيه وهذا في أحد القولين والقول الثاني أن
 البيع ان كان عليه مفسوخ بكل حال فاما الخريطة فلا يتجاوز الرهن فيها الا بان يقول دون ما فيها لان الظاهر
 من الحق والبيت أن لهما قيمة والظاهر من الخريطة أن لا قيمة لها وانما يراد بالرهن ما فيها قال ولورهن
 رجل من رجل نخلا من راولم يسم الثمر فالثمر خارج من الرهن كان طلعا أو بسرا أو كيف كان فان كان
 قد خرج طلعا كان أو غيره فاشترطه المرتهن مع النخل فهو جائز وهو رهن مع النخل لانه عين ترى وكذلك
 لورتهن الثمر بعد ما خرج ورؤى جاز الرهن وله تركه في نخله حتى يبلغ وعلى الراهن سقيه والقيام بما لا بد له
 منه مما لا يثبت الابهو يصلح في شجرة الابهو كما يكون عليه نفقة عبده اذا رهنه ولورهن رجل رجلا نخلا لا ثمرة
 فيها على أن ما خرج من ثمره رهن أو ماشية لا نتاج معها على أن ما نتجت رهن كان الرهن في الثمرة والنتاج
 فاسد لانه ارتهن شيئا معلوما شيئا مجهولا ومن أجاز هذا في الثمرة لزمه والله أعلم أن يجيز أن يرهن الرجل
 الرجل ما أخرجه نخله العام وما نتجت ماشيته العام ولزمه أن يقول أرهنك ما حدث لي من نخل أو ماشية
 أو ثمرة نخل أو أولاد ماشية وكل هذا لا يجوز فان ارتهنه على هذا فالرهن فاسد وان أخذ من الثمرة شيئا فهو
 مضمون عليه حتى يرد مثله وكذلك ولد الماشية أو قيمته ان لم يكن له مثل ولا يفسد الرهن في النخل والماشية
 التي هي بأعيانها بفساد ما شرط معها في قول من أجاز أن يرهنه عبيدين فيجدا أحدهما حرا أو عبدا أو زق خمر
 فيجيز الجائر وبرد المردود معه وفيما قول آخر أن الرهن كله يفسد في هذا كما يفسد في البيوع لا يختلف فاذا
 جمعت صفقة الرهن شيئين أحدهما جائز والاخر غير جائز فسد معا وبه يأخذ البيوع وقال هو أصح القولين
 (قال الشافعي) واذا رهن الرجل رجلا كلبا لم يجز لانه لا عين له وكذلك كل ما لا يحل بيعه لا يجوز رهنه ولو
 رهنه جلود مديته لم تدبغ لم يجز الرهن ولودبغت بعد لم يجز فان رهنه اياها بعد ما دبغت جاز الرهن لان بيعها
 في تلك الحال يحل ولو ورث رجل مع ورثة غيب دارا فرهن حقه فيها لم يجز حتى يسميه نصفاً أو ثلثاً أو سهمها
 من أسهم فاذا سمى ذلك وقبضه المرتهن جاز واذا رهن الرجل الرجل شيئا على أنه ان لم يأت بالحق عند محله
 فالرهن بيع للمرتهن فالرهن مفسوخ والمرتهن فيه أسوة الغرماء ولا يكون بيعه له بما قال لان هذا الرهن
 ولا يبيع كما يجوز الرهن أو البيع ولو هلك في يدي المرتهن قبل محل الاجل لم يضمنه المرتهن وكان حقه بحاله
 كما لا يضمن الرهن الصحيح ولا الفاسد وان هلك بعد محل الاجل في يديه ضمنه بقيمة وكانت قيمته حصصا بين
 أهل الحق لانه في يديه يبيع فاسد ولو كان هذا الرهن الذي فيه هذا الشرط أضافني فيها قبل محل الحق قلع
 بناء منه لانه بنى قبل أن يجعله بيعا فكان بائنا قبل أن يؤذن له بالبناء فلذلك قلعه ولو بناها بعد محل الحق
 فالبيعة لراهنها والعمارة للذي عمر متي أعطى صاحب البقعة قيمة العمارة قائمة أخرجته منها وليس له أن يخرجها
 بغير قيمة العمارة لان بناءه كان باذنه على البيع الفاسد ولا يخرج من بناءه باذن رب البقعة الا قيمته قائما
 واذا دفع الرجل الى الرجل المتاع ثم قال كل ما اشتريت منك أو اشتري منك فلان في يومين أو سنتين أو أكثر
 أو على الابد فهذا المتاع مرهون به فالرهن مفسوخ ولا يجوز الرهن حتى يكون معلوما بحق معلوم وكذلك
 لو دفعه اليه رهبا بعشرة عن نفسه أو غيره ثم قال كل ما كان لك على من حق فهذا المتاع مرهون به مع
 العشرة أو كل ما صار لك على من حق فهذا مرهون لك به كان رهنا بالعشرة المعلومة التي قبض عليها ولم يكن
 مرهونا بما صار له عليه وعلى فلان لانه كان غير معلوم حين دفع الرهن به فان هلك المتاع في يدي المدفوع في

والام فلا نصف ولا ثلثين
 ولكن المال بينهم
 للذكر مثل حظ الانثيين
 وتسقط الاخوة
 والاخوات للاب والاخوة
 والاخوات للاب بمنزلة
 الاخوة والاخوات للاب
 والام اذا لم يكن أحدهم
 الاخوة والاخوات
 للاب والام الا في فريضة
 وهي زوج وأم واخوة
 لام واخوة لاب وأم
 فيكون للزوج النصف
 وللأم السدس وللأخوة
 من الأم الثلث ويشاركهم
 الاخوة للاب والام في
 ثلثهم ذكركم وأنثاهم
 سواء فان كان معهم اخوة
 لاب لم يرثوا وللأخوات
 مع البنات ما بقي ان بقي
 شيء والا فلا شيء لهن
 ويسمين بذلك عصبة
 البنات وللأب مع الولد
 وولد الابن السدس
 فريضة وما بقي بعد أهل
 الفريضة فله واذالم
 يكن ولدا ولا ولد ابن فأنما
 هو عصبة له المال وللجدة
 والجدتين السدس (قال)
 وان قرب بعضهن دون

بسه قبل أن يشتري منه شيئاً أو يكون له على فلان شيء أو بعد فهو غير مضنون عليه كما لا يضمن الرهن الصحيح ولا الفاسد إذا دلك ولو أنه دفع إليه داراً رهنها بألف ثم ازداد منه ألفاً فجعل الدار رهنها بألفين كانت الدار رهنها بالألف الأولى ولم تكن رهنها بالألف الآخرة وإن كان عليه دين يبعث الدار فبدي المرتهن بالألف الأولى من ثمن الدار وحاص الغرماء بالألف الآخرة في ثمن الدار وفي مال أن كان الغريم سواها فإذا أراد أن يسخ به أن تكون الدار رهنها بألفين فسخ الرهن الأول ثم استأنف أن تكون رهونه بألفين ولو رهنه أياها بألف ثم تقار على أنها رهن بألفين ألزمتهما إقرارهما لأن الرهن الأول مفسوخ وتجدد فيها رهن صحيح بألفين وإذا كان الإقرار (١) ألزمته صاحبه قال وإذا رهن الرجل الرجل ما يفسد من يومه أو غده أو بعد يومين أو ثلاثة أو مدة قصيرة ولا ينتفع به بأشياء البقل والبطيخ والقضاء والموز وما أشبهه فإن كان الحق حالاً فلا بأس بارتهاقه وبإعارة على الراهن وإن كان الرهن إلى أجل يتبقى إليه فلا يفسد فلا بأس وإن كان إلى أجل يفسد إليه الرهن كرهته ولم أفسخه وانما معنى من فسخته أن الراهن يبيعه قبل محل الحق على أن يعطى صاحب الحق حقه بلا شرط وإن الراهن قد يموت من ساعته فيباع فإن تشارط في الرهن أن لا يبيعه إلى أن يحل الحق أو أن الراهن أن مات لم يبيعه إلى يوم كذا وهو يفسد إلى تلك المدة فالرهن مفسوخ ولو رهنه ما يصلح بعد مدة مثل اللحم الرطب ييبس والرطب يبيس وما أشبهه كان الرهن جائزاً لا كراهه بحال ولم يكن للمرتهن تبيسه حتى يأذن بذلك الراهن فإن سأل المرتهن في المسائل كلها يبيع الرهن خوف فسادة إذا لم يأذن للمرتهن بتبيسه ما يصلح للتبيس منه لم يكن ذلك له إلا أن يأذن الراهن وكذلك كرهت رهونه وإن لم أفسخه

(زيادة الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا رهن الرجل الرجل الجارية حبلى فولدت فولدت فالإير خارج من الرهن لأن الرهن في رقبة الجارية دون ما يحدث منها وهكذا إذا رهنه الماشية مخاضاً فتجب أو غير مخاض ففخصت وتجب فالنتاج خارج من الرهن وكذلك لو رهنه شاة فيها لبن فاللبن خارج من الرهن لأن اللبن غير الشاة (قال الربيع) وقد قيل اللبن إذا كان فيها حين رهنها فهو رهن معها كما يكون إذا باعها كان اللبن لمشتريها وكذلك نتاج الماشية إذا كانت مخاضاً وولدت الجارية إذا كانت حبلى يوم رهنها فما حدث بعد ذلك من اللبن فليس برهن (قال الشافعي) ولو رهنه جارية عليها حلي كان الحلي خارجاً من الرهن وهكذا لو رهنه نخلاً أو شجراً فأثمرت كانت الثمرة خارجة من الرهن لأنها غير الشجرة قال وأصل معرفة هذا أن للمرتهن حقاً في رقبة الرهن دون غيره وما يحدث منه مما قد يتغير منه غيره وهكذا لو رهنه عبداً فأكسب العبد كان الكسب خارجاً من الرهن لأنه غير العبد والولاد والنتاج واللبن وكسب الرهن كله للراهن ليس للمرتهن أن يجبس شيئاً عنه وإذا رهن الرجل الرجل عبداً فدفعه إليه فهو على يديه رهن ولا يمنع سيده من أن يئجره ممن شاء فإن شاء المرتهن أن يحضر أجارته حضرها وإن أراد سيده أن يتخدمه حلي بينه وبينه فإذا كان الليل أوى إلى الذي هو على يديه وإن أراد سيده إخراجه من البلد لم يكن له إخراجه إلا بأذن المرتهن وهكذا إن أراد المرتهن إخراجه من البلد لم يكن له إخراجه منه وإذا مرض العبد أخذ الرهن بنفقته وإذا مات أخذ بكفنه لأنه مال له دون المرتهن وأكره رهن الأمة إلا أن توضع على يدي امرأة ثقة لثلاثين (٢) عليها رجل غير مالكيها ولا أفسخ رهنها إن رهنها فإن كان للرجل الموضوعة على يديه أهل أقررتهم عندهم وإن لم يكن عنده نساء وسأل الراهن أن لا يتحول الذي هي على يديه بها أقررتهم رهنها ومنعت الرجل غير سيدها المغرب عليها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يتحول الرجل بالمرأة قلت راضياً بالمرأة تغيب عليها وإن أراد سيدها أخذها لتخدمه لم يكن له ذلك لثلاثين يتحول بها خوفاً أن يجباها فإن لم يرد ذلك الراهن فيتواضعان على يدي امرأة بحال وإن لم يفعلوا جبراً على ذلك ولو شرط السيد للمرتهن أن تكون على يديه أو يدر رجل غيره ولا

بعض فكانت الأقرب من قبل الأم فهي أولى وإن كانت الأبعد شاركت في السدس وأقرب اللاتي من قبل الأب تتجيب بعداهن وكذلك تتجيب أقرب اللاتي من قبل الأم بعداهن

(باب أقرب العصة)

(قال المزني) رحمه الله وأقرب العصة البنون ثم بنو البنين ثم الأب ثم

(١) قوله وإذا كان الأصل وإذا كان الإقرار من أحدهما ألزمته الخ وحرره اهـ

(٢) قوله لثلاثين وكذا قوله بعد المغرب وقوله تغيب عليها كذا بالاصول بغيرين معجمة فترسم باء أو ياء بدون نقط والمناسب للتعني واللغة المغرب بباء موحدة مشددة من أغب علينا أي مرة بعد أخرى وحرره اهـ

أهل لواحد منهما ثم سأل أخراجها أخرجهما إلى امرأة نقة ولم أجزأ بدا أن يخلو بهما رجل غير مالكها وعلى سيد
الامة نفقة حاجية وكفنها مائة وهكذا ان رهنه دابة تعلف فعليه علفها وتأوى إلى المرتين أو إلى الذي وضعت
على يديه ولا يمنع مالك الدابة من كرائها وركوبها وإذا كان في الرهن دقوس مركب فللراهن حلب الرهن وركوبه
(أخبرنا) سفيان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال الرهن مركوب ومحلوب (قال الشافعي)
يشبه قول أبي هريرة والله تعالى أعلم أن من رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهن درها وظهرها لأن له رقبته
وهي محلوبة ومركوبه كما كانت قبل الرهن ولا يمنع الراهن برهنه إياها من الدر والظهر الذي ليس هو الرهن
بالرهن الذي هو غير الدر والظهر وهكذا إذا رهنه ماشية راعية فعلى ربه راعيها وله حلبها ونجاحها وتأوى إلى
المرتين أو الموضوعة على يديه وإذا رهنه ماشية وهو في بادية فأجذب موضعها وأراد المرتين حبسها فليس
ذلك له ويقال له ان رضيت أن ينتجع بهما ربهما ولا جبرت أن تضعها على يدي عدل ينتجع بها إذا طلب ذلك
ربهما وإذا أراد رب الماشية النجعة من غير جذب والمرتين المقام قبل لب الماشية ليس لك أخراجها من
البلد الذي رهنته به إلا من ضرر عليها ولا ضرر عليها فوكل برسلها من شئت وإن أراد المرتين النجعة من غير
جذب قيل له ليس لك تحو يلها من البلد الذي ارهنته به وبحضرة مالكها الامن ضرورة قراضيا من شئت
من يقيم في الدار ما كانت غير مجدبة فإن لم يفعل أجبر على رجل تأوى إليه وإن كانت الأرض التي
رهنها غير مجدبة وغيرها أخصب منهم المبحر واحد منهما على نقلها منها فإن أجذبت فاختلفت نجعتها
إلى بلدين مشتهين في الخصب فسأل رب الماشية أن تكون معه وسأل المرتين أن تكون معه قيل ان
اجتمعا معا بلد فهي مع المرتين أو الموضوعة على يديه وإن اختلفت دار كما فاختلفت ما جبرتما على عدل
تكون على يديه في البلد الذي ينتجع إليه رب الماشية لينتفع برسلها وأيمه ما دعا إلى بلده فيه عليها ضرر
لم يجب عليه الحق الراهن في رقامها ورسلها وحق المرتين في رقامها وإذا رهنه ماشية عليها صوف أو شعر أو وبر
فإن أراد الراهن أن يجزه فذلك له لأن صوفها وشعرها وبرها غير ما كاللبن والنتاج وسواء كان الدين حالا أو لم
يكن أو قام المرتين ببيعه أو لم يقيم كما يكون ذلك سواء في اللبن (قال الربيع) وقد قيل ان صوفها إذا كان
عليها يوم رهنها فهو رهن معها ويحجز ويكون معها من رزقها ما يحتاج به ما يحدث من الصوف لان ما يحدث
للراهن (قال الشافعي) وإذا رهنه دابة أو ماشية فأراد أن ينزى عليها أو أي ذلك المرتين فليس ذلك للمرتين
فإن كان رهنه منها ذكرا فأراد أن ينزى بها فله أن ينزى بها لأن إزاءها من منفعتها ولا نقص فيه عليها وهو
ملك منافعها وإذا كان فيها ما يركب ويكرى لم يمنع أن يكرى ويعلفه وإذا رهنه عبدا فأراد الراهن
أن يزوجه أو أمة فأراد أن يزوجه فليس ذلك له لأن عن العبد والامة ينقص بالتزويج ويكون مفسدة لها
بينه وعهدة فيها وكذلك العبد ولورهنه عبدا أو أمة صغيرين لم يمنع أن يعذرهما لأن ذلك سنة فيهما وهو
صلاحهما وزيادة في أثمانهما وكذلك لو عرض لهما ما يحتاجان فيه إلى فتح العروق وشرب الدواء أو عرض
للدواب ما يحتاج به إلى علاج البياطرة من توديج وتزويج وتعرب وما أشبه لم يمنع وإن امتنع الراهن
أن يعالجها بدواء أو غيره لم يجبر عليه فإن قال المرتين أنا أعالجها أو أحسبه على الراهن فليس ذلك له وهكذا
إن كانت ماشية جربت لم يكن للمرتين أن يمنع الراهن من علاجها ولم يجبر الراهن على علاجها وما كان
من علاجها ينفع ولا يضر مثل أن يعلجها أو يدهنها في غير الحربان يرب أو يمسحها بالقطران مسحا خفيفا أو
يسعط الحارية أو الغلام أو يمرخ قدميه أو يطعمه سويا فقارا أو ماشية هذا فتنطوع المرتين بعلاجها
به لم يمنع منه ولم يرجع على الراهن به وما كان من علاجها ينفع أو يضر مثل فتح العروق وشرب الادوية
الكبار التي قد تقتل فليس للمرتين علاج العبد ولا الدابة وإن فعل وعطبت ضمن الآن بأذن السيد له
وإذا كان الرهن أرضا لم يمنع الراهن من أن يزرعها الزرع الذي يطلع قبل محل الحق أو معه وفيما لا ينبت من
الزرع قبل محل الحق قولان أحدهما أن يمنع الراهن في قول من لا يجيز بيع الأرض من زرع دون الزرع

الاخوة للاب والام
ان لم يكن جدفان كان
جد شاركتهم في باب
الجد ثم الاخوة للاب ثم
بنو الاخوة للاب والام
ثم بنو الاخوة للاب
فان لم يكن أحد من
الاخوة ولا من بنينهم ولا
بنى بنينهم وان سفلوا
فالم للاب والام ثم الم
للاب ثم بنو الم للاب
والام ثم بنو الم للاب
فان لم يكن أحد من
العمومة ولا بنينهم ولا بنى
بنينهم وان سفلوا فعم
الاب للاب والام فان لم
يكن فعم الاب للاب فان
لم يكن فبنوهم وبنو بنينهم
على ما وصفت من العمومة
و بنينهم و بنى بنينهم فان
لم يكونوا فعم الجد للاب
والام فان لم يكن فعم
الجد للاب فان لم يكن
فبنوهم و بنو بنينهم
على ما وصفت في عمومة
الاب فان لم يكونوا
فأرفعهم بطناء وكذلك
نفعل في العصة إذا وجد
أحد من ولد الميت وان
سفل لم يورث أحد من

من زرعها ما يثبت فيها بعد محل الحق وانما تعدى فزرعها بغيره وان المرتين ما يثبت فيها بعد محل الحق لم
يقطع زرعه حتى يأتي محل الحق فان قصده ترك زرعه وان بيعت الارض مزروعة قبلت وفاء حقه لم يكن
له قطع زرعه وان لم تبلغ وفاء حقه الا بان يقطع الزرع امر بقلعه الا ان يجد من بشرها منه بحقه على ان يقطع
الزرع ثم يزرعه ان شاء مطرعا وهذا في قول من آجاز بيع الارض مزروعة والقول الثاني لا يمنع من
زرعها بغيره ويتبع من غراسها وبنائها الا ان يقول اذا أفلح ما أحدث اذا جاء الاجل فلا يتبعه واذا رهنه
الارض فأراد ان يحدث فيها شيئا أو يترتب فيها أو لا يتقص منها ما يمتنع ذلك وان
كانت تنقص منها ولا يكون فيما بقي منها عوض من نقص موضع البئر والعين بأن يصير اذا كانا في أقل
شمانه قبل يكونان فيه منعه وان تعدى فعله فيتركه فقلت في الزرع لا يذوق عليه حتى يحل الحق ثم
يكون القول فيه القول في الزرع والغراس وشككنا في ان يكون ما أحدث فيها داخل في الرهن الا ان يدخله
لا ينقصها لم يتبعه وان كان ينقصها منعه ما يمتنع وان كان ينقصه منعه واذا رهنه لم يتبعه ان يزرعها
الارض فكأن اذا أدخله لم ينقص الرهن لم يتبعه وان كان ينقصه منعه واذا رهنه لم يتبعه ان يزرعها
و يصير ما يمتنع حتى يقطع حر يدعوا كرايفه وكل شيء انتفع به منها لا يقبل النخل ولا ينقص منه نقصا يمتنع
ما قبل النخل وأضر به من ذلك وان رهنه بخلاف الشربة منه تخللات فأراد يخرج يمين الى موضع غيره
وامتاع المرتين سئل أحسن العلم بالنخل فان زعموا ان الاكثر من الارض والنخل ان يترك لم يكن له
تجربتين وان زعموا ان الاكثر من الارض والنخل ان يحول بعضهم ولو ترك مات لانهم اذا كان بعضهم
مع بعض قسله أو منع منفعة حول من الشربة حتى يتي فيها ما لا يضر بعضه بعضا وان زعموا ان لو حول
كله كان خيرا للارض في العاقبة واذا قد لا يثبت لم يكن لرب الارض أن يحوله كله لانه قد لا يثبت وانما ان
يحول منه ما لا ينقص في تحويلة على الارض لو ترك كله وهكذا لو أراد أن يحول مساقفه فان لم يكن في ذلك
نقص النخل أو الارض تركه وان كان فيه نقص الارض أو النخل أرهنا بتركه فان كانت في الشربة تخللات
فقبل الاكثر من الارض ان يقطع بعضهم تركه الراهن وقصعه وكان جميع النخلة المقطوعة جذايعا
وجار حار حنا بجهاله وكذب قلوبهم وما كان من جرير حناو كانت قائمة لم يكن لرب النخلة قطعها او كان ما سوى
ذلك من ثمرها وجرير حناو كانت قائمة كان لرب النخلة تركه من كرايفه ويصرف النخلة خارجا من
الرهن واذا أفلح منها شيئا فثبت في الارض التي هي رهن فيهرش فيها لان الرهن وقع عليه واذا أخرجه الى
ارض غيرها لم يكن ذلك له ان كان يثبت وكان عليه أن يبيعه فيجوز له رهنه أو يزرعه بحاله ولو قال المرتين
في هذا كله الراهن اقطع الرهن من نخلة لم يكن ذلك عليه لان حق الراهن بالمال أكثر من حق المرتين
بأرضه (قال الشافعي) واذا رهنه أرضا للنخل فيها فأخرجت نخلا فالتخل خارج من الرهن وكذلك ما يثبت
فيها ولو قال المرتين له اقطع النخل وما أخرج قبل ان أدخله في الرهن متضرعا لم يكن عليه قلعا بكل حال لانها
ترد الارض خيرا فان قال لا أدخله في الرهن لم يكن عليه قلعا حتى يحل الحق فان بلغت الارض دون
النخل حق المرتين لم يقطع النخل وان لم يتبعه قبل لرب النخل اما أن يوفيه حقه بما شئت من أن يدخل مع
الارض النخل أو بعضه واما أن تطلع عنه النخل وان قس يدبون الناس والمسئلة بجناها بيعت الارض
بالنخل ثم قسم اثنين على أرض بيضاء فلا نخل وعلى ما بلغت قيمة الارض والنخل فاعطى مرتين الارض
ما أصاب الارض والغرماء ما أصاب النخل وهكذا لو كان شرع غرس النخل أو أحدث بناء في الارض وهكذا جميع
الغراس والبناء والزرع وورهنه أرضا ونخل لا يمتنع اختلاف فضل الراهن قد ثبت في هذه الارض نخل لم يكن
رهنه وقال المرتين ما ثبت فيه الا ما كان في الرهن أرى به أحسن العلم فان قالوا قد يثبت مثل هذا النخل
بعد الرهن كان القول قول الراهن مع عينه وما ثبت خارج من الرهن ولا يترفع حتى يحل الحق ثم يكون
القول فيه كما وصفت فان قالوا لا يثبت مثل هذا في هذا الوقت لم يصدق وكان داخل في الرهن لا يصدق

ولابنه وان قرب وان
وجد أحدا من ولابنه وان
سفل لم يورث أحدا من
والجدة وان قرب وان
وجد أحدا من ولابنه
وان سفل لم يورث أحدا
من ولابنه وان
قرب وان كان بعض
انصبة أقرب باب
في أول لاب كان
أولاب وأم وان كانوا
في درجة واحدة الا ان
يكون بعضهم لأب وأم
فأبى لأب وأم أولى
فاذا استوفى قرباتهم
فيهم شركاء في الميراث
فان لم تكن عصبة
برحم برن فالملوك
المعتق فان لم يكن
فأقرب عصبة مولا
الذكور فان لم يكن
فبنت المال

(باب ميراث الجد)

(قال) والجدة لا يرث
مع الأب فان لم يكن
أب والجدة بمنزلة الأب
ان لم يكن الميت تركه
أحدا من ولابنه
الأدنين أو أحدا من
أميات أبيه وان عالت

الاعلى ما يكون مثله واذا ادعى انه غراس لا بواسطة مثبت سئلوا ايضا فان كان يمكن أن يكون من الغراس ما قال فهو خارج من الرهن وان لم يكن يمكن فهو داخل في الرهن ولو كان ما اختلفا فيه بنينا فان كانت جاءت عليه مدة يمكن أن يكون يبنى في مثلها بحال فالقول قول الراهن وان كانت لم تأت عليه مدة يمكن أن يكون يبنى في مثلها بحال فالبناء داخل في الرهن وان كانت جاءت عليه مدة يمكن أن يكون بعض البناء فيها وبعض لا يمكن أن يكون فيها كان البناء الذي لا يمكن أن يكون فيها داخل في الرهن والبناء الذي يمكن أن يكون فيها خارجا من الرهن مثل أن يكون جدار طوله عشرة أذرع يمكن أن يكون أساسه وقدر ذراع منه كان قبل الرهن وما فوق ذلك يمكن أن يكون بعد الرهن واذا رهنه شجر اصغارا فكبر فهو رهن بحاله لانه رهنه بعينه وكذلك لورهنه ثم اصغارا فبلغ كان رهنه بحاله واذا رهنه أرضا ونحوها فانقطع عنها أو انه دمت ودثر مشربهم لم يجبر الراهن أن يصلح من ذلك شيئا ولم يكن للمرتهن أن يصلحه على أن يرجع به على الراهن كان الراهن غائبا أو حاضرا وان أصلحه فهو متطوع باصلاحه وان أراد اصلاحه بشئ يكون صلاحا مرفعا وفسادا أخرى فليس له أن يصلح به وعليه الضمان ان فسد به لانه متعدد بما صنع منه واذا رهنه عبدا أو أمه فغاب الراهن أو مرض فأنفق عليه ما فهو متطوع ولا تكون له النفقة حتى يقضى بها الحاكم على الغائب ويجعلها ديناعليه لانه لا يحل أن تمت ذوات الارواح بغير حق ولا خرج في امانتها لارواح فيه من أرض ونبات والدواب ذوات الارواح كلها كالعبيد اذا كانت مما تلغف فان كانت سوائم رعت ولم يؤمر بعلفها لان السوائم هكذا اتخذت ولتساوكت هزل لا وكان الحق حالا للمرتهن أخذ الراهن يبيعها وان كان الحق الى أجل فقال المرتهن مر والراهن بذبحها فيبيع لحومها ووجودها لم يكن ذلك على الراهن لان الله عز وجل قد يحدث لها الغيث فيحسن حالها به ولو أصابها مرض جرب أو غيره لم يكلف علاجها لان ذلك قد يذهب بغير العلاج ولو أجذب مكانها حتى تبين ضرر عليها كف ربهما النجعة بها اذا كانت النجعة موجودة لانها انما اتخذت على النجعة ولو كان مكانها عصم من عضائه تماسك بها وان كانت النجعة خيرا لها لم يكلف صاحبها النجعة لانها لا تملك على العصم ولو كانت الماشية أو أرك أو خيصة أو غوادي فاستؤنبت مكانها فسأل المرتهن الراهن أن ينتجع بها الى موضع غيره لم يكن ذلك له على الراهن لان المرض قد يكون من غير المرحى فاذا كان المرحى موجودا لم يكن عليه ابداله غيره وكذلك الماء وان كان غير موجود كالف النجعة اذا قدر عليها الا أن يتطوع بأن يعلفها فاذا ارتهن الرجل العبد وشرط ماله رهنا كان العبد رهنا وما قبض من ماله رهن وما لم يقبض خارج من الرهن

(ضمان الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعامه غرمه (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه لا يحالفه (قال الشافعي) وبهذا نأخذ وفيه دليل على أن جميع ما كان رهنا غير مضمون على المرتهن لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال الرهن من صاحبه الذي رهنه فن كان منه شيء فضاياه منه لا من غيره ثم زاد فأكد له فقال له غنمه وعليه غرمه وغنمه سلامته وزيادته وغرمه عطبه ونقصه فلا يجوز فيه الا أن يكون ضمايه من ماله لانه لا من ماله رهنه الا ترى أن رجلا لو ارتهن من رجل خاتما بدرهم يسوى درهما فهلك الخاتم فن قال يذهب درهم المرتهن بالخاتم كان قد زعم أن غرمه على المرتهن لان درهمه ذهب به وكان الراهن بريئ من غرمه لانه قد أخذ غنمه من المرتهن ثم لم يغرم له شيئا وأحال ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله والله تعالى أعلم لا يعلق الرهن لا يستحقه المرتهن بأن يدع الراهن قضاء

الفريضة الا في
فريضتين زوج وأبوين
أو امرأة وأبوين فانه
اذا كان فيهما مكان
الاب جدد صار للام
الثالث كاملا وما بقى
فللجد بعد نصيب
الزوج أو الزوجة
وأمهات الاب لا يرثن
مع الاب ويرثن مع الجد
وكل جدد وان علا
فكالجد اذ لم يكن
جددونه في كل حال الا
في حجب أمهات الجد
وان بعدن فالجد
يحجب أمهاته وان
بعدن ولا يحجب
أمهات من هو أقرب
منه الا لا يولد له واذا
كان مع الجد أحد من
الاخوة أو الاخوات
للأب والام وليس معهن
من له فرض مسمى

قاسم أختا أو أختين أو
ثلاثا أو أختا وأختان
زادوا كان للجد ثلث
المال وما بقى لهم وان
كان معهن من له فرض
مسمى زوج أو امرأة
أو أم أو جدة أو بنات

حقه عند محله ولا يستحق مرتهنه خدمته ولا منفعة فيه بارتها له اياها ومنفعة لراشته لان النبي صلى الله عليه وسلم قال هو من صاحبه الذي رهنه ومنافعه من غنمه واذا لم يخص رسول الله صلى الله عليه وسلم رهنه دون رهن فلا يجوز أن يكون من الرهن مضمون ومنه غير مضمون لان الاشياء لا تعدو أن تكون أمانة أو في حكمها فظاهره لا كما وخفي من الامانة سواء أو منفوته فظاهره لا كما وخفي من المضمون سواء ولم يكن في الرهن خبر يتبع ما جاز في القياس الا أن يكون غير مضمون لان صاحبه دفعه غير مغلوب عليه وسلط المرتهن على حبه ولم يكن له اخراجه من يديه حتى يوفيه حقه فيه فلا وجه لأن يضمن من قبل أنه إنما يضمن ما تعدى الحابس بحبسه من غضب أو بيع عليه تسليته فلا يملكه أو عارية ملك الانتفاع بهادون مالكها فيضمنها كما يضمن السلف والرهن ليس في شيء من هذه المعاني فإذا رهن الرجل الرجل شيئاً فقبضه المرتهن فيهلك الرهن في يدي القابض فلا ضمان عليه والحق ثابت كما كان قبل الرهن (قال الشافعي) لا يضمن المرتهن ولا المروض على يده الرهن من الرهن شيئاً الا فيما يضمنان فيه الرديعة والامانات من التعدي فان تعديا فيه فيهما ضمان وما لم يتعديا فالرهن بمنزلة الامانة فاذا دفع الراهن الى المرتهن الرهن ثم سأله الراهن أن يردده اليه فامنع المرتهن فيهلك الرهن في يديه لم يضمن شيئاً لان ذلك كان له وإذا قضى الراهن المرتهن الحق أو أحاله به على غيره ورضى المرتهن بالحالة أو أبرأه المرتهن منه بأي وجهه كان من البراءة ثم سأله الرهن فقبضه عنه وهو يمكنه أن يردده اليه فيهلك الرهن في يدي المرتهن فالمرتهن ضامن لقبية الرهن بالقبض ما بلغت الآن يكون الرهن كيداً أو روثاً يوجد مثله فيضمن مثل ما حلك في يديه لأنه متعدي بالحبس وان كان رب الرهن أجره فسال المرتهن أخذه من عنده من أجره وورده اليه فلم يمكنه ذلك أو كان الرهن غائباً عنه يعلم الراهن فيهلك في الغيبة بعد براءة الراهن من الحق وقبل تمكن المرتهن أن يردده لم يضمن وكذلك لو كان عبداً فابق أو جلاً ففسد ثم رى الراهن من الحق لم يضمن المرتهن لأنه لم يحبسه وورده يمكنه والصحيح من الرهن والفاقد في أنه غير مضمون سواء كما تكون المضاربة الصحيحة والفاقد في أنها غير مضمونة سواء ولو شرط الراهن على المرتهن أنه ضامن للرهن إن حلك كان الشرط باطلاً كمال قارضه أو أودعه فشرط أنه ضامن كان الشرط باطلاً وإذا دفع الراهن الرهن على أن المرتهن ضامن فالرهن فاسد وهو غير مضمون إن حلك وكذلك إذا ضاربه على أن المضارب ضامن بالمضاربة فاسدة غير مضمونة وكذلك لو رهنه وشرط له ان لم يأنه بالحق الى كذا فالرهن له ببيع فالرهن فاسد والرهن لصاحبه الذي رهنه وكذلك ان رهنه داراً بألف على أن يرهنه أجنبي داره ان عجزت دار فلان عن حقه أو حدث فيها حدث ينقص حقه لان الدار الآخرة مرة رهن ومرة غير رهن وهو رهنه بما لا يعرف ويفسد الرهن لأنه انما يسهل معه شيء فاسد ولو كان رهنه داره بألف على أن يضمن له المرتهن داره ان حدث فيها حدث فالرهن فاسد لان الراهن لم يرض بالرهن الاعلى أن يكون له مضموناً وان هلك الدار لم يضمن المرتهن شيئاً

(التعدي في الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا دفع الرجل الى الرجل متاعاً رهناً فليس له أن يخرج منه من البلد الذي ارتمنه به الا باذن سيده فان أخرجه بغير اذن سيده المتاع فهلك فهو ضامن لقبية يوم أخرجه لانه يومئذ تعدي فيه فاذا أخذت قيمته منه خير صاحب المتاع أن تكون قصاصاً من حقه عليه أو تكون مرهونة حتى يحل حق صاحب الحق ولو أخرجه من البلد ثم رده الى صاحبه ولم يفسخ الرهن فيه برئ من الضمان وكان له قبضه بالرهن فان قال صاحب المتاع دفعته اليك وأنت عندى أم بين فتغيرت أمانتك بتعديك باخراجك اياه فانا فخرجته من الرهن لم يكن له اخراجه من الرهن وقيل ان شئت أن تخرجه الى عدل تجتمع أنت وهو على الرضا به أخرجه الا أن يشاء أن يقره في يديه وهكذا لو لم يتعد باخراجه فتغيرت حاله عما كان عليه اذ دفع الرهن اليه

ابن وكان ذلك الفرض المسمى النصف أو أقل من النصف بدأت بأهل الفرائض ثم قاسم الجسد ما بقي أخناً أو أختين أو ثلاثاً أو أختاً وأختاً وان زادوا كان للجسد ثلث ما بقي وما بقي فالأخوة والأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين وان أكثر الفرض المسمى بأكثر من النصف ولم يجاوز الثلثين قاسم أخناً أو أختين فان زادوا فالجسد السادس وان زادت الفرائض على الثلثين لم يقاسم الجسد أحاولاً أخناً وكان له السادس وما بقي فالأخوة والأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين فان عالت الفريضة فالسدس للجسد والعول يدخل عليه منه ما يدخل على غيره وليس يعال لاحد من الأخوة والأخوات مع الجسد الا في الأكسدية وهي زوج وأم وأخت لاب

أما بسوء حال في دينه أو أفلاس ظهر منه ولو امتنع المرتهن في هذه الحالات من أن يرضى بعدل يقوم على يديه جبر على ذلك لتغيره عن حاله حين دفع اليه إذا أبقى الراهن أن يقره في يديه ولولم يتغير المرتهن عن حاله بالتعدي ولا غيره مما يغير الأمانة وسأل الراهن أن يخرج من يديه الرهن لم يكن ذلك وهكذا الرجل يوضع على يديه الرهن فيتغير حاله عن الأمانة فإيهما ذاعا إلى إخراج الرهن من يديه كان له الراهن لانه ماله أو المرتهن لانه ماله من يديه ولا يتغير حاله فدعا أحدهما إلى إخراج الرهن من يديه لم يكن له ذلك إلا باجتماعهما عليه ولو اجتمع على إخراج الرهن من يديه فأنجاه ثم أراد رب الرهن فسخ الرهن لم يكن له فسخه أو أراد المرتهن قبضه لم يكن له وإن كان آمينا لأن الراهن لم يرض أمانته وإذا دعوا إلى رجل بعينه فتراضيا به أو اثنين أو امرأة فلهما موضوعه على يدي من تراضيا به وإن اختلفا فبين يدعوان إليه قيل لهما اجتماعا فإن لم يفعلا اختار الحاكما الأفضل من كل من دعا واحدهما إليه إن كان ثقة فدفعه إليه وإن لم يكن واحدا من دعا إلى ثقة قيل ادعوا إلى غيره فإن لم يفعلا اختار الحاكما له ثقة فدفعه إليه وإذا أراد العدل الذي على يديه الرهن الذي هو غير الراهن والمرتهن رده بلا علة أو لعله والمرتهن والراهن حاضرا فله ذلك ولا يجبر على حبسه وإن كانا غائبين أو أحدهما لم يكن له إخراج الرهن من يديه نفسه فإن فعل بغير أمر الحاكما لم يكن له فسخه وإن جاء الحاكما لم يكن له عذر آخرجه من يديه وذلك أن يبدوله سفر أو يحدث له وإن كان مقيما شغل أو علة وإن لم يكن له عذر أمره بحبسه إن كانا قريبا حتى يقدم أو يوكلا فإن كانا بعيدا لم أر عليه أن يضطره إلى حبسه وإنما هي وكالة توكل بها بلا منفعة له فيها ويسأل له ذلك فإن طابت نفسه بحبسه ولا أخرجه إلى عدل غيره وتعدى العدل الموضوع على يديه الرهن في الرهن وتعدى المرتهن سواء يضمن مما يضمن منه المرتهن إذا تعدى فإذا تعدى فأنجز الرهن فتلغ ضمن وإن تعدى المرتهن والرهن موضوع على يدي العدل فأنجز الرهن ضمن حتى يرده على يدي العدل فاذا رده على يدي العدل برئ من الضمان كما يبرأ منه لو رده إلى الراهن لأن العدل وكيل الراهن وإذا أعار الموضوع على يديه الرهن فله الرهن فهو ضامن لانه متعدي القول في قيمته قوله مع يمينه فإن قال كان الرهن لثاوة صافية وزنها كذا قيمتها كذا فاقومت بأقل ما تقع عليه تلك الصفة ثمنًا وأردته فإن كان ما ادعى مثله أو أكثر قبل قوله وإن ادعى ما لا يكون مثله لم يقبل قوله وقومت تلك الصفة على أقل ما تقع عليه ثمنًا وأردته يغرمه مع يمينه وهكذا إن مات فأوصى بالرهن إلى غيره كان لأيهما شاء إخراج الرهن لانه مراضيا بماله ولم يجتمع على الرضا بأمانة غيره وإن كان من أسند ذلك إليه إذا غاب أو عند موته ثقة ويجتمعان على من تراضيا أو ينصب لهما الحاكما ثم ثقة كما وصفت وإذا مات المرتهن فإن كان ورثته بالغين قاموا بمقامه وإن كان فيهم صغير قام الوصي بمقامه وإن لم يكن وصي ثقة قام الحاكما بمقامه في أن يصير الرهن على يدي ثقة

(بيع الرهن ومن يكون الرهن على يديه)

(قال الشافعي) رجه الله وإذا ارتهن الرجل من الرجل العبد وشرط عليه أن له إذا حل حقه أن يبيعه لم يجز له بيعه إلا بأن يحضر رب العبد أو يوكل معه ولا يكون وكيلًا بالبيع لنفسه فإن باع لنفسه فالبيع مردود بكل حال وإن أبقا الحاكما حتى يأمر من يبيع ويحضره وعلى الحاكما إذا ثبت عنده بينة أن يأمر رب العبد أن يبيع فإن امتنع أمر من يبيع عليه وإذا كان الحق إلى أجل فتعدى الموضوع على يديه الرهن فباعه قبل محل الحق فالبيع مردود وهو ضامن لقيمته إن فات ولا يكون الدين حالا كان البائع المرتهن أو عدل الرهن على يديه ولا يحل الحق المؤجل بتعدى بائعه له وكذلك لو تعدى بأمر الراهن ولو كان الرهن على يدي عدل لأحق له في المال ووكله الراهن والمرتهن يبيعه كان له أن يبيعه مالم ينسخا وكالته وأيهما فسخ وكالته لم يكن له البيع بعد فسخ الوكالة ويباع الحاكما على الراهن إذا سأل ذلك المرتهن وإذا باع الموضوع على يديه

وأم وألاب ووجد فلزوج
النصف وللأم الثلث
والجد السدس وللأخت
النصف يعال به ثم
يضم الجد سدسه إلى
نصف الأخت فيقسمان
ذلك للذكر مثل حظ
الأنثيين أصلهما من ستة
وتعول بنصفها وتصح
من سبعة وعشرين
للزوج تسعة وللأم
ستة والجد ثمانية
ولالأخت أربعة والأخوة
والأخوات للاب والام
يعادون الجد بالأخوة
والأخوات للاب ولا
يصير في أيدي الذين
للأب شيء الآن تكون
أخت واحدة لأب وأم
فصيها بعد المقاسمة
أكثر من النصف فيرد
ما زاد على الأخوة للاب
والأخوة والأخوات
للأب بمنزلة الأخوة
والأخوات للاب والام
مع الجد إذا لم يكن أحد
من الأخوة والأخوات
للأب والام وأكثر
ماتعول به الغريضة
ثلاثها

(باب ميراث المرتد)

(قال) وميراث المرتد لبيت مال المسلمين ولا يرث المسلم الكافر واحتج الشافعي في المرتد بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم واحتج على من ورث ورثته المسلمين ماله ولم يورثه منهم فقال هل رأيت أحدا لا يرث ولده إلا أن يكون قاتلا ويرثه ولده وانما أثبت الله الموارد لبيت الأبناء من الأباء حيث أثبت الموارد للأبائ من الأبناء (قال المزني رحمه الله) قد زعم الشافعي أن نصف العبد إذا كان حر يرثه أبوه إذا مات ولا يرث هذا النصف من أبيه إذا مات أبوه فلم يورثه من حيث ورث منه والقياس على قوله أنه يرث من حيث يورث (وقال) في المرأة إذا طلقها زوجها ثلثا مريضاً فيها قولان أحدهما ترثه والآخر

الرهن بأذن الراهن والمرتهن والحاكم بالبيع بما لا يتغابن أهل البصرة في البيع مردود وكذلك إن باع الحاكم بذلك فبيعه مردود وإذا باع بما يتغابن الناس بمثله بأذن الراهن والمرتهن بالبيع فالبيع لازم وإن وجد أكثر مما باع به ولو باع بشئ يجوز فلم يفارق بيعه حتى يأتيه من يريده قبل الزيادة ورد البيع فإن لم يفعل فبيعه مردود لأنه قد باع به بشئ قد وجد أكثر منه وله الرد وإذا حصل الحق وسأل الراهن بيع الرهن وأبى ذلك المرتهن أو المرتهن وأبى الراهن أمرهما الحاكم بالبيع فإن امتنعاً أمر عدلا فباع وإذا أمر القاضي عدلا فباع أو كان الرهن على يد غير المرتهن فباع بأمر الراهن والمرتهن فهلك الثمن لم يضمن البائع شيئاً من الثمن الذي هلك في يديه وإن سأل الموضوع على يديه الرهن البائع أجزم مثله لم يكن له لأنه كان متطوعاً بذلك كان ممن يتطوع مثله أو لا يتطوع ولا يكون له أجر إلا بشرط وليس للحاكم أن كان يحسد عدلا لبيع إذا أمره متطوعاً أن يجعل لغيره أجراً وإن كان عدلا في بيعه ويدعو الراهن والمرتهن بغيره وأبى ما جاء به بعدل يتطوع ببيع الرهن أمره ببيعه وطرح المؤنة وإن لم يحده استأجر على الرهن من يبيعه وجعل أجره في ثمن الرهن لأنه من صلاح الرهن الآن يتطوع به الراهن أو المرتهن وإذا تعدى البائع بحبس الثمن بعد قبضه أياه أو باعه بدين فهو رب المشتري أو ما أشبهه هذا ضمن قيمة الرهن قال أبو يعقوب وأبو محمد عليه في حبس الثمن مثله وفي بيعه بالدين قيمته (قال الشافعي) وإذا بيع الرهن فالمرتحن أولى بثمنه حتى يستوفي حقه فإن لم يكن فيه وفاء حقه حاص غرماء الراهن بما نقي من ماله غير مروهون وإذا أراد أن يحاصمهم قبل أن يباع رهنه لم يكن له ذلك ووقف مال غريمه حتى يباع رهنه ثم يحاصمهم بما فضل عن رهنه وإن هلك رهنه قبل أن يباع أو ثمنه قبل أن يقبضه حاصمهم بجميع رهنه وإذا بيع الرهن لرجل فهلك ثمنه فثمنه من الراهن حتى يقبضه المرتحن وهكذا لو بيع بالغرماء بطلبهم بيعه فوقف لبحسب بينهم فهلك هلك من مال المبيع عليه دون غرمائه وهو من مال المبيع عليه حتى يستوفي غرمائه وإذا رهن الرجل داراً بألف ففات الراهن فطلب المرتحن بيعها فأمر الحاكم بالبيع وجاء رجلاً فاستحق الدار على الميت لا يضمن الحاكم ولا العدل من الألف التي قبض العدل شيئاً هلاً كهافي يده لأنه أمين وأخذ المستحق الدار وكانت ألف المرتحن في ذمة الراهن متى وجد مالا أخذها وكذلك ألف المشتري في ذمة الراهن لأنها أخذت بغير مال له فلم يسلم له المال فتي وجد له مالا أخذها وعهدته على الميت الذي بيعت عليه الدار وسواء كان المبيعة عليه الدار لا يجد شيئاً غير الدار أو موسراً في أن العهدة عليه كهي عليه لو باع على نفسه وليس الذي يبيع له الرهن بأمره من العهدة بسبيل (قال الشافعي) وبيع الراهن والأرضين والحيوان وغيرهما من الرهون سواء إذا سلب الراهن والمرتهن العدل الذي لاحق له في الرهن على بيعها باع بغير أمر السلطان (قال الشافعي) ويتأني بالزنازع والأرضين للزيادة أكثر من تأنيه بغيرها فإن لم يتأن وبيع بما يتغابن الناس بمثله جاز ببيعه وإن باع بما لا يتغابن الناس بمثله لم يجوز وكذلك لو تأني فباع بما لا يتغابن الناس بمثله لم يجوز وإن باع بما يتغابن الناس بمثله جاز لأنه قد تمكنه الفرصة في بطلته البيع وقد يتأني فيجانب في البيع والتأني بكل حال أحب إلى في كل شئ يبيع غير الحيوان وغير ما يفسد فاما الحيوان وطرب الطعام فلا يتأني به وإذا باع العدل الموضوع على يديه الرهن الرهن وقال قيد دفعت ثمنه إلى المرتحن وأنكر ذلك المرتحن فالقول قول المرتحن وعلى البائع البينة بالدفع ولو باعته ثم قال هلك الثمن من يدي كان القول قوله فيما لا يدعي فيه الدفع ولو قيل له بيع ولم يقبل له بيع بدين فباع بدين فهلك الدين كان ضامناً لأنه تعدى في البيع وكذلك لو قال له بيع بدينهم والحق دراهم فباع بدينهم أو كان الحق دنانير فقبيل له بيع بدينهم فباع بدراهم فهلك الثمن كان له ضامناً وإن لم يملك فالبيع في هذا كله مفسوخ لأنه بيع تعد ولا يملك مال رجل

بمخلافه ولو اختلف عليه الراهن والمرتهن فقال الراهن بيع بدنانير وقال المرتهن بيع بدراهم لم يكن له أن يبيع بواحد منهما الحق المرتهن من ثمن الرهن وحق الراهن في رقبته وشمسه وجاء الخاكهم حتى يأمره أن يبيع بنقد البلد ثم يصرفه فيما الرهن فيه ان كان دنائير أو دراهم ولو باع بعد اختلافهما بما الرهن به كان ضامنا وكان البيع مردودا لان اكليم ما حقا في الرهن ولو باع على الامر الاول ولم يختلفا بعد عليه بما الحق به كان البيع جائزا ولو بعث بالرهن الى بلد فيبيع فيه واستوفى الثمن كان البيع جائزا وكان ضامنانا هلك ثمنه وانما أجزت البيع لانه لم يتعد في البيع انما تعدى في اخراج المبيع فكان كمن باع عبدا فأخرج ثمنه فيجوز البيع باذن سيده ويضمن ثمنه باخر اوجه بلا أمر سيده

(رهن الرجلين الشيء الواحد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا رهن الرجلان العبد رجلا وقبضه المرتهن منهم ما قال الرهن جائز فان رهنه معام أقبضه أحدهما العبد ولم يقبضه الآخر فالنصف المقبوض مرهون والنصف غير المقبوض غير مرهون حتى يقبض فاذا قبض كان مرهونا واذا أبرأ المرتهن أحد الراهنين من حقه أو اقتضاه منه فالنصف الذي يملكه البرى من الحق خارج من الرهن والنصف الباقي مرهون حتى يسبرأ رهنه من الحق الذي فيه وهكذا كل ما رهنه مع عبدا كان أو عبدا أو متاعا أو غيره واذا رهنه عبدين رهنه واحدا فهو كالعبد الواحد فان تراضا الراهنان بأن يصير أحدا العبد رهنه لأحدهما والآخر لاخر فقضاه أحدهما وسأل أن يفك له العبد الذي صار اليه لم يكن ذلك له ونصف كل واحد من العبد خارج من الرهن والنصف الآخر في الرهن لانهم دفعوا الرهن صفقة فكل واحد من الرهنين مرهون النصف عن كل واحد منهما فليس لهما أن يقتسماه عليه ولا يخرجان حقه من نصف واحد منهما الى غيره وحظ القاضي منهما الرهن خارج من الرهن فلو كان كل واحد منهما رهنه أحد العبد على الانفراد ثم تقارفا في العبد من فصار الذي رهنه عبد الله ملكا لزيد الذي رهنه زيد ملكا لزيد الله فقضاه عبد الله وسأله فك عبد الله الذي رهنه زيد لانه صار له لم يكن ذلك له وعبد الله الذي رهنه فصار له يد خارج من الرهن وعبد زيد الذي صار له مرهون بحاله حتى يفكه زيد لان زيدا رهنه وهو يملكه فلا يخرج من رهن زيد حتى يفكه زيد أو يبرأ زيد من الحق الذي فيه ولو كان عبدا بين رجلين ف رهنهما رجلا فقلا لمبارك رهن عن محمد وميمون رهن عن عبد الله كانا كمالا وأيهما أدى فك له العبد الذي رهن بعينه ولم يفك له شيء من غيره ولو كانت المسئلة بحالها وزاد افهم اشريطان أين أدى اليك قبل صاحبه فله أن يفك نصف العبد أوله أن يفك أي العبدين شاء كان الرهن مفسوخا لان كل واحد منهما لم يجعل الحق محضا في رهنه دون رهن صاحبه فكل واحد منهما في شرط صاحبه مرهون مرة على السكال وخارج من الرهن بغير براءة من رهنه من جميع الحق ولو كانت المسئلة بحالها وشرط له الراهنان أنه اذا قضى أحدهما ما عليه فلا يفك له رهنه حتى يقضى الآخر ما عليه كان الشرط فيه باطلا لان الحق أن يكون خارجا من الرهن اذا لم يكن فيه رهن غيره وأن لا يكون رهنه الا بأمر معلوم لأن يكون مرهونا بأمر غير معلوم وشرط فيه مرة أنه رهن بشئ غير معلوم على المخاطرة فيكون مرة خارجا من الرهن اذا قضى ما معا وغير خارج من الرهن اذا لم يقض أحدهما ولا يدري ما يبقى على الآخر وقد كانا رهنين متفرقين ولو كانت المسئلة بحالها فتشارطوا أن أحدهما اذا أدى ما عليه دون ما على صاحبه خرج الرهنان معا وكان ما سبق من المال بغير رهن كان الرهن فاسدا لانهم ما في هذا الشرط رهن مرة وأحدهما خارج من الرهن أخرى بغير عينة لاني لأدرى أيهما يؤدي وعلى أيهما يبقى الدين ولو رهن رجل رجلا لعبدا الى سنة على أنه ان جاءه بالحق الى سنة والا فالعبد خارج من الرهن كان الرهن فاسدا وكذلك لو رهنه عبدا على أنه ان جاءه بحقه عند محله والا خرج العبد من الرهن وصارت داره رهنه لم تكن الدار

لأثرته والذي يلزمه أن لا يورثها لانه لا يرثها بأجماع لانقطاع النكاح الذي به يتوارثان فكذلك

لأثرته كما لا يرثها لان

التاس عنده يرثون من

حيث يرثون ولا يرثون

من حيث لا يرثون

(باب ميراث المشتركة)

(قال الشافعي) رحمه

الله قلنا في المشتركة

زوج وأم وأخوين لام

وأخوين لاب وأم

للزوج النصف وللأم

السدس وللأخوين

للأم الثلث ويشركهم

بنو الاب والام لان

الاب لما سقط سقط

حكمه وصار كأن لم

يكن وصاروا بنى أم معا

(قال) وقال لي محمد بن

الحسن هل وجدت

الرجل مستعملا في حال

ثم تأتي حالة أخرى فلا

يكون مستعملا (قلت)

نعم ما قلنا نحن وأنت

وخالفنا فيه صاحبك

من أن الزوج ينسكح

المرأة بعد ثلاث تطليقات

معه الذي لم يقض أن يخرج عبد آمن أولئك العبيد قيمته أقل من نصف الرهن لم يكن له ذلك وكان عليه أن يكون نصيبه رهنه حتى يستوفي المرتهن آخر حقه ونصيب كل واحد ماله من الرهن وذلك نصيب الذي قضى حقه ولو كان ماله من الرهن أو دراهم أو طعاما سواء فقضاه أحدهما عليه فأراد أن يأخذ نصف الرهن وقال الذي أديع في يديك مثل ما أخذ منك بلا قيمة فذلك له ولا يشبه الاثنان في الرهن في هذا المعنى الواحد فادارهما الذهب والفضة والطعام الواحد فأدى أحدهما ورضي شريكه مقاسمته كان على المرتهن دفع ذلك إليه لأنه قد برئت حصته كلها من الرهن وأن ليس في حصته اشكال انما أخذ منها كباقي وانها لا تحتاج الى أن تقوم بغيرها ولا يجوز أن يحبس رهن أحدهما وقد قضى ما فيه برهن آخر لم يقض ما فيه

(أذن الرجل للرجل في أن يرهن عنه ماله أذن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أذن الرجل للرجل أن يرهن عنه عبد الله أذن فان لم يسم بكم يرهنه أو سمي شيئا يرهنه فرهنه بغيره وإن كان أقل قيمة منه لم يجز الرهن ولا يجوز حتى يسمى ماله العبد بما يرهنه به ويرهنه الراهن بما سمي أو بأقل منه مما أذن له به كان أذن له أن يرهنه بمائة دينار فرهنه بخمسين لأنه قد أذن له بالخمسين وأكثر ولو رهنه بمائة دينار ودينار لم يجز من الرهن شيء وكذلك لو أبطل المرتهن حقه من الرهن فيما زاد على المائة لم يجز وكذلك لو أذن له أن يرهنه بمائة دينار فرهنه بمائة درهم لم يجز الرهن كما لو أمره أن يبيعه بمائة درهم فباعه بمائة دينار أو بمائة شاة لم يجز البيع للخلاف ولو قال المرتهن قد أذنت له أن يرهنه فرهنه بمائة دينار وقال العبد ما أذنت له أن يرهنه إلا بخمسين ديناراً ومائة درهم كان القول قول رب العبد مع عينه والرهن مفسوخ ولو أذن له أن يرهنه بمائة دينار فرهنه به إلى أجل وقال مالك العبد لم أذن له الأعلى أن يرهنه بها نقداً كان القول قول مالك العبد مع عينه والرهن مفسوخ وكذلك لو قال أذنت له أن يرهنه به إلى شهر فرهنه إلى شهر ويوم كان القول قوله مع عينه والرهن مفسوخ ولو قال ارهنه بمائتي درهم بقيته أو أقل أو أكثر كان الرهن مفسوخاً لأن الرهن بالضممان أشبه منه بالبيع لأنه أذن له أن يجعله مضموناً في عتق عبده فلا يجوز أن يضمن عن غيره إلا ما علم قبل ضمانه ولو قال ارهنه بمائة دينار فرهنه به إلى سنة فقال أردت أن يرهنه نقداً كان الرهن مفسوخاً لأن له أن يأخذه إذا كان الحق في الرهن نقداً باقداً الرهن مكانه وكذلك لو رهنه بالمائة نقداً فقال أذنت له أن يرهنه بالمائة إلى وقت يسميه كان القول قوله والرهن مفسوخ لأنه قد يؤدي المائة على الرهن بعد سنة فيكون أيسر عليه من أن تكون حالة ولا يجوز أذن الرجل للرجل بأن يرهن عبده حتى يسمى ما يرهنه به والأجل فيما يرهنه به وهكذا لو قال رجل لرجل ما كان لك على فلان من حق فقد رهنه بك به عبدي هذا أو داري فالرهن مفسوخ حتى يكون علم ما كان له على فلان والقول قوله أبداً وكل ما جعلت القول فيه قوله فعله اليمين فيه ولو علم ماله على فلان فقال لك أي مالي شئت رهن وسلطه على قبض ما شاء منه فقبضه كان الرهن مفسوخاً حتى يكون معلوماً ومقبوضاً بعد العلم لأن يكون الخيار إلى المرتهن وكذلك لو قال الراهن قد رهنه لك أي مالي شئت فقبضه ألا ترى أن الراهن لو قال أردت أن أرهنك داري وقال المرتهن أردت أن أرهنك عبدك أو قال الراهن اخترت أن أرهنك عبدي وقال المرتهن اخترت أن ترهنني دارك لم يكن الرهن وقع على شيء يعرفانه معا ولو قال أردت أن أرهنك داري فقال المرتهن فانا أقبل ما أردت لم تكن الدار رهنه حتى يجدد له بعد ما يعلمانه معا فإيهما يارهنه ويقبضه إياه وإذا أذن له أن يرهن عبده بشيء مسمى فلم يقبضه المرتهن حتى رجع الراهن في الرهن لم يكن له أن يقبضه إياه وإن فعل فالرهن مفسوخ (قال الشافعي) ولو أذن له فأقبضه إياه ثم أراد فسخ الرهن لم يكن ذلك له وإن أراد الأذن أخذ الراهن بافتكاكه فإن كان الحق حالا

لأنه حقوقهم ونظرنا ما بقي فإن كانت أمه مولاة ولاء عتاقة كان ما بقي ميراثا للمولى أمه وإن كانت عربية أو لا ولاء لها كان ما بقي للجماعة المسلمين وقال بعض الناس فيها بقولنا إلا في خصلة إذا كانت عربية أو لا ولاء لها فعصبتها عصبة أمه واحتجوا برواية لا تثبت وقالوا كيف لم يجعلوا عصبة أمه كما جعلتم مواله موالى أمه (قلنا) بالامر الذي لم يختلف فيه نحن ولا أنتم ثم تركتم فيه قولكم ليس المولاة المعتقة تلد من مملوك ليس ولدها تبع لوالدها كما أنهم أعترفوا بهم ويعقل عنهم موالى أمهم ويكفون أولياء في التزويج لهم قالوا نعم قلنا فإن كانت عربية أتكون عصبتها عصبة ولدها يعقلون عنهم أو يزوجون البنات منهم قالوا قلنا فإذا كان

الراهن أنكر معرفته أيهما كان أو لا وسأل كل واحد منهما عينه وادعى علمه أنه كان أو لا أحلف بالله ما يعلم أيهما كان أو لا وكان الرهن مفسوخا وكذلك لو كان في أيديهم مامعا ولو كان في يد أحدهما دون الآخر وصدق الراهن الذي ليس الرهن في يديه كان فيه ما قولان أحدهما أن القول قول الراهن كان الحق الذي أقره الراهن في العبد أقل من حق الذي زعم أن رهنه كان آخر أو أكثر لأن ذمته لا تبرأ من حق الذي أنكر أن يكون رهنه آخر أو لا تصنع كمنونة الرهن ههنا في يده شيئا لأن الرهن ليس يملك بكينونته في يده والاخر أن القول قول الذي في يديه الرهن لأنه يملك بالرهن مثل ما يملك المرتهن غيره

(الرسالة في الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل متاعا فقال له أرهنه عندي فلان فرهنه عنده فقال الدافع انما أمرته أن يرهنه عندي بعشرة وقال المرتهن جاءني برسالتك في أن أسلفك عشرين فأعطيتك إياها فكذبه الرسول فالحق قول الرسول والمرسل ولا أنظر إلى قيمة الرهن ولو صدقه الرسول فقال قد قبضت منك عشرين ودفعتها إلى المرسل وكذبه المرسل كان القول قول المرسل مع عينه ما أمره إلا بعشرة ولا دفع إليه إلا هي وكان الرهن بعشرة وكان الرسول ضامنا للعشرة التي أقر قبضها مع العشرة التي أقر المرسل قبضها ولو دفع إليه ثوبًا فرهنه عند رجل وقال الرسول أمرتني برهن الثوب عند فلان بعشرة فرهنه وقال المرسل أمرتلك أن تستلف من فلان عشرة بغير رهن ولم أذن لك في رهن الثوب فالحق قول صاحب الثوب والعشرة حالة عليه ولو كانت المسئلة بحالها فقال أمرتلك بأخذ عشرة سلفا في عدي فلان وقال الرسول بل في ثوبك هذا أو عبيدك هذا العبد غير الذي أقر به الآخر فالحق قول الآخر والعشرة حالة عليه ولا رهن فيما رهن به الرسول ولا فيما أقر به الآخر لأنه لم يرهن إلا أن يجد دافيه رهنًا ولو كانت المسئلة بحالها فدفع المأمور الثوب أو العبد الذي أقر الآخر أنه أمره برهنه كان العبد مرهونا والثوب الذي أنكر الآخر أنه أمره برهنه خارجا من الرهن ولو أقام المرتهن البيينة أن الآخر أمر برهن الثوب وأقام الآخر البيينة أنه أمر برهن العبد دون الثوب ولم يرهن المأمور العبد أو أنه نهى عن رهن الثوب كانت البيينة بينة المرتهن وأجزت له ما أقام عليه البيينة رهنًا إلا أني إذا جعلت بيتهما صادقة معالم تكذب أحدهما الآخرى لأن بينة المرتهن بأن رب الثوب أمره برهنه قد تكون صادقة بلا تكذيب لبينة الراهن أنه نهى عن رهنه ولا أنه أمر برهنه غيره لأنه قد ينهى عن رهنه بعد ما يأذن فيه ويرهن فلا ينسخ ذلك الرهن وينهى عن رهنه قبل رهن ثم يأذن فيه فاذا رهنه فلا ينسخ ذلك الرهن فإذا كانتا صادقتين يحال لم يحكم لهما حكم المتضادتين اللتين لا تكونان أبدا إلا واحدا كما ذنب

(شرط ضمان الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل الرجل عبدا بمائة ووضع الرهن على يدي عدل على أنه إن حدث في الرهن حدث ينقص ثمنه من المائة أو فوات الرهن أو تلف فالمائة مضمونة على أجني أو ما نقص الرهن مضمون على أجني أو على الذي في يديه الرهن حتى يستوفي صاحب الحق رهنه أو يضمن الموضوع على يديه الرهن أو أجني ما نقص الرهن كان الضمان في ذلك كله ساقطا لأنه لا يجوز للضمان إلا بشئ معلوم ألا ترى أن الرهن إن وفي لم يكن ضامنا لشيء وإن نقص ضمن في شرطه فيضمن مرة دينارًا ومرة مائتي دينار ومرة مائة وهذا ضمان مرة ولا ضمان أخرى وضمان غير معلوم ولا يجوز للضمان حتى يكون بأمر معلوم ولو رهن رجل رجلا رهنًا بمائة وضمن له رجل المائة عن الراهن كان الضمان له لازما وكان للضمون له أن يأخذه بضمانه دون الذي عليه الحق وقيل يباع الرهن وإذا كان لرجل على رجل حق إلى أجل فزاده في الأجل على أن يرهنه رهنًا فرهنه إياه فالرهن مفسوخ والدين إلى أجله الأول

بغيرها لا بنفسها (قال)
بلى قلنا وغيرها خلافتها
قال نعم قلنا فاذا انقصتها
بنفسها فهو هذا خلاف
ما نقصها الله تعالى به
أورأيت ما إذا كانت أما

على الكمال كيف يجوز
أن تعطيها ببعضها
دون الكمال تعطيها أما
كاملة وأختها كاملة
وهما بدنان وهذا بدن
واحد قال فقد عطلت
أحد الحقين قلنا المالم
يسكن سبيل إلى
استعمالهما معا للاختلاف
الكتاب والمعقول لم يجوز
الاتعويل أصغرهما
لا أكبرهما

(باب ذوى الارحام)

(قال المزني) رحمه الله
احتجاج الشافعي فبين
يؤول الآية في ذوى
الارحام قال لهم الشافعي

لو كان تأويلها كما زعمتم
كنتم قد خالفتموها قالوا
فامنعناها قلنا توارث
الناس بالحلف والنصرة
ثم توارثوا بالاسلام
والهجرة ثم نسخ الله
تبارك وتعالى ذلك بقوله

(تداعي الراهن وورثة المرتهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات المرتهن وادعى ورثته في الرهن شيئاً فالقول قول الراهن وكذلك القول قوله لو كان المرتهن حياً فاختلفا وكذلك قول ورثة الراهن وإذا مات المرتهن فادعى الراهن أو ورثته أن الميث اقتضى حقه أو أبرأه منه فعليهم البينة فالقول قول ورثة الذي له الحق إذا عرف لرجل حقاً أبداً فهو لازم أن كان عليه لا يبرأ منه إلا ببراءة صاحب الحق له أو بيينة تقوم عليه بشئ يثبتونه بعينه فيلزمه ولو رهن رجل رجلاً رهناً بمائة دينار ثم مات المرتهن أو غلب على عقله فأقام الراهن البينة على أنه قضاء من حقه الذي به الرهن عشرة وبقيت عليه تسعون فإذا أداها فله الرهن ولا يبيع الرهن عند محله واقتضيت منه التسعون ولو قالت البينة قضاء شيئاً ما ثبتته أو قالت البينة أقر عندنا المرتهن أنه اقتضى منه شيئاً ما ثبتته كان القول قول ورثته ان كان ميتاً قبل أقر وفيها بشئ ما كان واحلفوا ما تعلمون أنه أكثر منه وخذوا ما بقي من حقكم ولو كان الراهن الميث والمرتهن الحي كان القول قول المرتهن فان قال المرتهن قد قضاني شيئاً من الحق ما أعرفه قبل الراهن ان كان حياً وورثته ان كان ميتاً ان ادعى ثم شيئاً تسمونه أحلفناه لكم فان حلف برئ منه وقال أقر بشئ ما كان فما أقر به وحلف ما هو أكثر منه قبلنا قوله فيه

(جناية العبد المرهون على سيده ومالك سيده عدا أو خطأ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل عبداً فجنى العبد على سيده جناية أتت على نفسه فولى سيده بالخيار بين القصاص منه وبين العفو بلا شيء في رقبته فان اقتصر منه فقد بطل الرهن فيه وان عفا عنه بلا شيء يأخذه منه والعبد مرهون بحاله وان عفا عنه بأخذ دية من رقبته ففيه أقولان أحدهما أن جنيته على سيده إذا أتت على نفس سيده كجنيته على الاجنبي لا تختلف في شيء ومن قال هذا قال انما معنى اذا ترك الولي القود على أخذ المال أن أبطل الجناية ان الجناية التي لم تمت العبد مال للوارث والوارث ليس بمالك للعبد يوم جنى فيبطل حقه في رقبته بأنه مالك له والقول الثاني ان الجناية هدر من قبل أن الوارث انما يملكها بعدما يملكها المجني عليه ومن قال هذا قال لولا أن الميث مالك ما قضى بهادينه ولو كان للسيد وارثان فعفا أحدهما عن الجناية بلا مال كان العفو في القول الاول جائزاً وكان العبد مرهوناً بحاله وان عفا الآخر عمال يأخذه ببيع نصفه في الجناية وكان الذي لم يعف ثمن نصفه ان كان مثل الجناية أو أقل وكان نصفه مرهوناً وسواء الذي عفا عن المال والذي عفا عن غير شيء فيما وصفت ولو كانت المسئلة بحالها والسيد المقتول ورثته صغار وبالغون وأراد البالغون قتله لم يكن لهم قتله حتى يبلغ الصغار ولو أراد المرتهن بيعه عند محل الحق قبل أن يعفو أحد من الورثة لم يكن ذلك له وكان له أن يقوم في مال الميث بحاله قيام من لا رهن له فان حاص الغرماء فبق من حقه شيء ثم عفا بعض ورثة الميث البالغين بلا مال يأخذه كان حق العافين من العبد رهناً له يباع له دون الغرماء حتى يستوفي حقه وإذا عفا أحد الورثة البالغين عن القود فلا سبيل الى القود و يباع أصيب من لم يبلغ من الورثة ولم يعف ان كان البيع نظراً له في قول من قال ان ثمن العبد ملك بالجناية على ما لكه حتى يستوفوا وارثتهم من الدية إلا أن يكون في غنمه فضل عنها فيرثها ولو كانت جناية العبد المرهون على سيده الراهن عمداً فيها قصاص لم يأت على النفس كان للسيد الراهن الخيار في القود أو العفو فان عفا على غير شيء فالعبد رهن بحاله وان قال أعفو على أن أخذ أرش الجناية من رقبته فليس له ذلك والعبد رهن بحاله ولا يكون له على عبده دين وان كانت جنيته على سيده عمداً الاقود فيها أو خطأ فهي هدر لانه لا يستحق بجنيته عليه من العبد الا ما كان له قبل جنيته ولا يكون له دين عليه لانه مال له ولا يكون له على ماله دين وان جنى العبد المرهون على عبده السيد جناية في نفس أو مادونها فالخيار الى السيد الراهن فان شاء اقصد منه في القتل وغيره مما فيه القصاص وان شاء عفا وبأى الوجهين عفا فالعبد

وأرل الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله على ما فرض الله لا مطلقاً ألا ترى أن الزوج يأخذ أكثر مما يأخذ ذو الارحام ولا رحم له ألا ترى أنكم تعطون ابن العم المال كله دون النخل وأعطيتم مواليه جميع المال دون الاخوال فتركرم الارحام وأعطيتم من لا رحم له

(باب الجحد يقاسم الاخوة)

(قال الشافعي) رحمه الله اذا ورث الجحد مع الاخوة للاب والام أو للاب قاسمهم ما كانت المقاسمة خيراً له من الثلث فاذا كان الثلث خيراً له منها أعطيه وهذا قول زيدوعنه قبلنا أكثر الفرائض وقد روى هذا القول عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم أنهم قالوا فيه مثل قول زيد بن ثابت وهو قول الأكثر من فقهاء

رهن بماله ان عفا على غير شئ أو عفا على مال يأخذه فالعبد رهن بماله ولا مال له في رقبته عبده ولو كانت
 جنابة العبد المرهون على عبد للراهن مرهون عند آخر كان للسيد الخيار في القود أو في العفو بلا شئ يأخذه
 فأبى ما اختار فذلك له ليس المرتهن العبد المجنى عليه أن يمنع من ذلك وإن اختار العفو على مال يأخذه فالمال
 مرهون في يدي مرتهن العبد المجنى عليه وإن اختار السيد العفو للمال بعد اختياره أباه لم يكن ذلك له
 لحق المرتهن فيه (قال الشافعي) ويجوز للمرتهن أن يجزئ للسيد الراهن أن يأخذ جنابة المرتهن على عبده
 من عنق عبده الجاني ولا يمنع المرتهن السيد العفو على غيره من المال لأن المال لا يكون على الجاني عدا حتى يختاره
 ولي الجنابة وإذا جنى العبد المرهون على أم ولد للراهن أو مسدراً أو معتق إلى أجل فهي كجنابته على مملوكه
 والعبد مرهون بماله فإن جنى على مكاتب السيد فقتله عدا فالسيد القود والعفو وإن ترك القود فالعبد
 رهن بماله وإن كانت الجنابة على المكاتب جرحاً فلا مكاتب القود والعفو على مال يأخذه وإذا عفا عنه على
 مال يبيع العبد الجاني فدفع إلى المكاتب أرض الجنابة عليه وإذا حكم للمكاتب أن يباع له العبد في الجنابة
 عليه ثم مات المكاتب قبل بيعه أو عجز فللسيد المكاتب ببيعته في الجنابة حتى يستوفيهما فإذ كان مفضل من
 ثمنه أو رقبته رهناً لأنه انما يملك ببيعته عن مكاتبه بملك غير الملك الأول ولو يبيع والمكاتب حتى ثم اشتراه السيد
 لم يكن عليه أن يعيده رهناً لأنه ملكه بغير الملك الأول وإذا جنى العبد المرهون على ابن للراهن أو أخ أو مولى
 جنابة تأتى على نفسه والراهن وارث المجنى عليه فللراهن القود والعفو على الدية أو غير الدية وإذا عفا على
 الدية يبيع العبد وخرج من الرهن فإن اشتراه الراهن فهو مملوك له لا يجبر أن يعيده إلى الرهن لأنه ملكه بغير
 الملك الأول وإن قال المرتهن أنا سلم العبد وأفسخ الرهن فيه وحق في ذمة الراهن قيل إن تطوعت بذلك
 والالم تذكره عليه وبلغنا الجهد في بيعه فإن فضل من ماله فضل فهو رهن لك وإن لم يفضل فالحق أتى على رهنه
 وإن ملكه الراهن بشراء أو ترك منه للرهن لم يكن عليه أن يعيده رهناً لأنه ملكه بملك غير الأول وبطل الأول
 وبطل الرهن بفسخ الرهن ألا ترى أن رجلاً لو رهن رجلاً لعبد فاستحققه عليه رجل كان خارجاً من الرهن
 وإن ملكه الراهن لم يكن عليه أن يعيده رهناً للمعنيين أحدهما أنه إذا كان رهنه وليس له فلم يكن رهناً كما
 لو رهنه رهناً فاسد لم يكن رهناً ولا آخر أن هذا الملك غير الملك الأول وانما يمنعني أن أبطل جنابة العبد
 المرهون إذا جنى على ابن سيده أو على أحد السيد وراثته أن الجنابة انما وجبت للمجنى عليه والمجنى عليه
 غير سيد الجاني ولا راعته وانما ملكها سيده الراهن عن المجنى عليه بموت المجنى عليه وهذا ملك غير ملك السيد
 الأول ولو أن رجلاً رهن عبده ثم عدا العبد المرهون على ابن لنفسه مملوك للراهن فقتله عداً أو خطأ أو
 جرحه جرحاً عداً أو خطأ فلا قود بين الرجل وبين ابنه والجنابة مال في عنق العبد المرهون فلا يكون للسيد ببيع
 جهوا ولا إخراجهم من الرهن لأنه لا يكون له في عنق عبده دين وهكذا لو كانت أمة تقتل ابنها (١) ولو كان
 الابن المقتول رهناً لرجل غير المرتهن للاب يبيع العبد الاب القاتل فجعل ثمن العبد المرهون المقتول رهناً في
 يدي المرتهن مكانه ولو كان الابن مرهوناً لرجل غير مرتهن الاب يبيع الاب فجعل ثمن الابن رهناً مكانه ولم
 يكن للسيد عفو لأن هذا لم يجب عليه قود قط انما وجب في عنقه مال فليس سيده أن يعفو لحق المرتهن
 فيه ولو كان الاب والابن مملوكين لرجل ورهن كل واحد منهما رجلاً على حدة فقتل الابن الاب كان للسيد
 الاب أن يقتل الابن أو يعفو عن القتل بلا مال وكذلك لو كان جرحه جرحاً فقه قود كان له القود والعفو
 بلا مال فإن اختار العفو بالمال يبيع الابن وجعل ثمنه رهناً مكان ماله من أرض الجنابة وإذا كان هذا
 القتل خطأ والعبدان مرهونان لرجلين مفترقين فلا شئ للسيد من العفو ويبيع الجاني فيجعل ثمنه رهناً
 لمرتهن العبد المجنى عليه لأنه لم يكن في أعناقهم ما حكم الا المال لا خيار فيه لولي الجنابة أجنبياً كان أو سيدياً
 وإن جنى العبد المرهون على نفسه جنابة عداً أو خطأ فهي هدر وإن جنى العبد المرهون على امرأته أو أم
 واده جنابة فالقتل جناباً ميتاً فإن كانت الأمة لرجل فتكحها العبد فالجنابة للمالك الجارية يبيع فيها الرهن

البلدان فإن قال قائل
 فأنزعم أن الجسد أب
 لخصال منها أن الله تبارك
 وتعالى قال ملة أبيكم
 إبراهيم فأسمى الجدي
 النسب أباً ولم ينقصه
 المسلمون من السدس
 وهذا حكمهم للاب
 وجبوا بالجسد بنى الام
 وهكذا حكمهم في الاب
 فكيف جاز أن تفرقوا
 بين أحكامه وأحكام الاب
 فيما سوا ذلك قلنا انهم لم
 يجمعوا بين أحكامهما
 فيها قياساً منهم للجسد على
 الاب لأنه لو كان انما
 يرث باسم الابوة لورث
 ودونه أب أو كان قاتلاً
 أو مملوكاً أو كافراً فالابوة
 تزلزله وهو غير وارث
 وانما ورثناه بالخبر في
 بعض المواضع دون
 بعض لا باسم الابوة

(١) قوله ولو كان الابن
 المقتول الخ وقوله ولو
 كان الابن مرهوناً الخ
 كذا بجميع الاصول
 الستى بأيدينا ولعله
 تكرار من التماسخ فحرر
 اه صححه

فدعى عليه الجاني الآن يكرن في العبد الرهن فقتل عن قبة الجاني فيباع منه بقدر قيمة الجاني وجنايته
على الجاني كجناية على غيره من الناس السيد عفر خالق المرتهن فيها ويكرن ما بقي منه رهنا وإذا جنى العبد
المرهون على جناية عمداً اختار الجاني عليه أو ألبس أو ألبس العبد المرهون بذهب أو ورق ثم اشترى
بثمنه بابل زدفعته إلى الجاني عليه أن كان حياً أو ألبس أن كان ميتاً وكذلك إذا جنى خطأ وان اختار أو ألبس
العقر عن الجناية على غير شيء يأخذونه والعبد مرهون بحاله

(اقرار العبد المرهون بالجناية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن رهن الرجل الرجل عبداً وأقبحه المرتهن فادعى عليه المرتهن أنه جنى
عليه أو على رجل هروبه جناية عمداً في مثلياً قد فاقرب بذلك العبد المرهون وأنكر الراهن ذلك أو لم يقره ولم
ينكره واقرار العبد لازم له وهو كقيام البيعة عليه ولا يكون قبله أن يرتنه وهرجان عليه ابطلاً لعوا
الجناية كانت قبل الرهن أو بعده أو معه وله الخيار في أخذ القود أو العفو بلا مال أو العفو بمال فإن اختار القود
فذلك وإن اختار العفو بلا مال فالعبد مرهون بحاله وإن اختار المال يبيع العبد في الجناية فما فضل من ثمنه
كان رهنا وإن أقر العبد بجناية خطأ أو عمداً القود فيها بمال أو كان العبد مسلماً والمرتهن كافراً فاقرب عليه
بجناية عمداً أو أقر بجناية على ابن نفسه وكل من لا يقاد منه بحال فاقرب باطل لأنه أقر في عبوديته بمال في
عنفه واقرار بحال في عنقه كاقرار بحال على سيده لأن عنقه وما بيعت به عنقه مال لسيده ما كان مملوكاً
لسيده وسواء كان ما وصفت من الاقرار على المرتهن أو أجني غير المرتهن ولو كان مكان الأجني والمرتهن
سيد العبد الراهن فاقرب العبد بجناية على سيده قبل الرهن أو بعده وكذبه المرتهن فإن كانت الجناية مما فيه
قصاص جازت على العبد فإن اقتص فذلك وإن لم يقتص فالعبد مرهون بحاله فإن كانت الجناية عمداً على
ابن الراهن أو من الراهن وليه فأتت على نفسه فاقربها العبد المرهون فاقرب جازر لسيده الراهن قتله أو العفو
على مال يأخذ في عنقه كما يكون ذلك له في الأجني والعفو على غير مال فإن عفا على غير مال فهو رهن بحاله
ولا يجوز اقرار العبد الرهن ولا غير الرهن على نفسه حتى يكون ممن تقوم عليه الحدود فإذا كان ممن تقوم عليه
الحدود فلا يجوز اقراره على نفسه إلا في ما فيه القود وإذا أقر العبد المرهون على نفسه بأنه جنى جناية خطأ
على غير سيده وصادقه المرتهن وكذبه مالك العبد فالقول قول مالك العبد مع يمينه والعبد مرهون بحاله وإذا
بيع بالرهن لم يحكم على المرتهن بأن يعطى ثمنه ولا شيئاً منه للجاني عليه وإن كان في اقراره أنه أحق بثلث العبد
منه لأن اقراره يجمع معنيين أحدهما أنه أقرب به في مال غيره ولا يقبل اقراره في مال غيره والآخرة أنما
أقر للجاني عليه بشئ إذا ثبت له فإله ليس في ذمة الراهن فلما سقط أن يكون ماله في ذمة الراهن دون العبد
سقط عنه الحكم بالخارج من العبد من يديه والورع للمرتهن أن يدفع من ثمنه إلى الجاني عليه قدر أرش الجناية
وإن جحد حله أن يأخذ أرش ذلك من ثمن العبد ولا يأخذ من قدر من مال الراهن غير ثمن العبد وهكذا
لو أنكر العبد الجناية وسيده وأقر بها المرتهن ولو ادعى المرتهن أن العبد المرهون في يديه جنى عليه جناية
خطأ وأقر بذلك العبد وأنكر الراهن كان القول قوله ولم يخرج العبد من الرهن وحل للمرتهن أخذ حقه في
الرهن من وجهين من أصل الحق والجناية إن كان يعلبه صادقا ولو ادعى الجناية على العبد المرهون خطأ
لأن له هو وليه وحده أو معه فيه ولي غيره والجناية خطأ وأقر بذلك العبد وأنكره السيد فالقول فيه قول
السيد والعبد مرهون بحاله وهي كالمسئلة في دعوى الأجني على العبد الجناية خطأ واقرار العبد والمرتهن
بها وتكذيب المالك له

(جناية العبد المرهون على الأجنيين)

قال الشافعي رحمه الله وإذا جنى العبد المرهون أو جنى عليه فجنايته والجناية عليه لجناية العبد غير

وثن لا تنفس الجدة
من السدس أقرب
ذلك قبلا على الأب
يشعرون بها الأخيرة
الأم وقد جنتهم الأخيرة
من الأم بينة ابن متسلف
أنتم كسرون لها خنكم
الأب وهذا بين أن
الفرائض تتجمع في
بعض الأمر دون بعض
وقلنا ليس انما يدل
الجدة بقرابة الأب الميت
بان يقول الجسد أنا أبو
أبي الميت والآخر أنا ابن
أبي الميت فكلاهما
يدل بقرابة أبي الميت
قلنا أقرباً يتم لو كان أبوه
الميت في تلك الساعة
أيهما كان أولى بقرائه
قلنا إذا كان الآخر أولى
بكثر الميراث من يدلان
بقرابة فكيف جاز أن
يحبب الذي هو أولى
بالأب الذي يدلان
بقرابة بالذي هو أبعد
ولو لا أن لم يكن القياس
أن يعطى الآخر خمسة
أسهم والجسد هما كما

المرهون والجناية عليه ومالكه الراهن الخصم فيه فيقال له ان فديته بجميع أرض الجناية فأنت متطوع
والعبد مرهون بحاله وان لم تفعل لم تجبر على أن تفديه وبيع العبد في جنائيه وكانت الجناية أولى به من
الرهن كما تكون الجناية أولى به من ملكك فالرهن أضعف من ملكك لأنه انما يستحق فيه شيء بالرهن بملكك
فان كانت الجناية لا تبلغ قيمة العبد المرهون ولم يتطوع مالكه بأن يفديه لم يجبر سيده ولا المرتهن على أن يباع
منه الا بقدر الجناية ويكون ما بقي منه مرهونا ولا يباع كله اذا لم تكن الجناية تحيط بقيمته الا باجتماع الراهن
والمرتهن على بيعه فاذا اجتمع على بيعه فأدبت الجناية وخير مالكه بين أن يجعل ما بقي من ثمنه قصاصا
من الحق عليه أو يده رهنه ما كان العبد لانه يقوم مقامه ولا يكون تسليم المرتهن يبيع العبد الجاني كله وان
كان فيه فضل كبير عن الجناية فسخامته لرهنه ولا ينسخ فيه الرهن الا بأن يبطل حقه فيه أو يبرأ الراهن
من الحق الذي به الرهن ولا أحسب أحدا يعقل يختار أن يكون غن عبده رهنه غير مضمون على أن يكون
قصاصا من دينه وتبرأ ذمته مما قبض منه واذا اختار أن يكون رهنه لم يكن للمرتهن الانتفاع بتمنه وان أراد
الراهن قبضه لينتفع به لم يكن ذلك له وليس المنفعة بالثمن الذي هو دنانير ودراهم كالمنفعة بالعبد الذي هو عين
لو باعه لم يجبر بعه ورد بحاله واذا بيع العبد المرهون في الجناية أو بعضه لم يكف الراهن أن يجعل مكانه
رهنه لانه يبيع بحق لزومه لا اتلاف منه هو له وان أراد المرتهن أن يفديه بالجناية قيل له ان فعلت فأنت
متطوع وليس لك الرجوع بها على مالك العبد والعبد رهن بحاله وان فداه بأمر سيده وضمن له ما فداه به
رجع بما فداه به على سيده ولم يكن رهنه الا أن يجعله له رهنه فيكون رهنه مع الحق الاول (قال الربيع)
معنى قول الشافعي الا أن يريد أن ينسخ الرهن الاول فيجعله رهنه بما كان مرهونا وبما فداه به باذن سيده
(قال الشافعي) وان كانت جنابة العبد الرهن عمدا فأراد المجني عليه أو وليه أن يقتص منه فذلك له ولا يمنع
الرهن حقا عليه في عنقه ولا في بدنه ولو كان جنى قبل أن يرهن ثم قام عليه المجني عليه كان ذلك له كما يكون
له لو جنى بعد أن كان رهنه لا يختلف ذلك ولا يخرج من الرهن أن يجنى قبل أن يكون رهنه ثم يرهن ولا بعد أن
يكون رهنه اذا لم يبيع في الجناية واذا جنى العبد المرهون وله مال أو أكتسب بعد الجناية مالا أو وهب له
فقاله لسيده الراهن دون المرتهن وجنائيه في عنقه كهي في عنق الغيب غير المرهون ولو بيع العبد
المرهون فلم يتفرق البائع والمشتري حتى جنى كان للمشتري رده لان هذا عيب حدث به وله رده بلا عيب
ولو جنى ثم يبيع فعلم المشتري قبل التفرق أو بعده بجنائيه كان له رده لان هذا عيب داس له ولو بيع وتفرق
المتبايعان أو خيرا أحدهما صاحبه بعد البيع فاخترامضاء البيع ثم جنى كان من المشتري ولم يرد البيع لان
هذا حادث في ملكه بعد تمام البيع بكل حال له ولو جنى العبد الرهن جنابة عمدا كان للمجني عليه أو وليه الخيار
بين الارش والقصاص فان اختار الارش كان في عنق العبد يباع فيه كما يباع في الجناية خطأ وان اختار
القصاص كان له واذا جنى العبد المرهون فلم يفده سيده بالجناية فبيع فيها لم يكف سيده أن يأتي برهن
سواه لانه يبيع عليه بحق لا جنابة للسيد فان كان السيد أمر العبد بالجناية وكان بالغاي عقل فهو آثم ولا يكف
السيد اذا يبيع فيها أو قتل أن يأتي برهن غيره وان كان العبد صبيا أو أعمى فبيع في الجناية كلف السيد أن
يأتي بمثل قيمته ثمنا ويكون رهنه ما كانه الا أن يشاء أن يجعلها قصاصا من الحق واذا تم الرهن بالقبض كان
المرتهن أولى به من غرماء السيد وورثته ان مات وأهل وصاياه حتى يستوفي حقه فيه ثم يكون لهم الفضل
عن حقه واذا أذن الرجل للرجل أن يرهن عبدا لا ذن فرهنه فجنى العبد المرهون جنابة فجنائيه في عنقه
والقول في هل يرجع سيد العبد الا ذن على الراهن المأذون له بما لم عبده من جنائيه وبتلف ان أصابه في
يديه قبل أن يفديه كما يرجع عليه لو أن العبد المرهون عارية في يديه لا رهن أو لا يرجع قولان أحدهما أنه
عارية فهو مضمن له كما تضمن العارية والاخر أنه لا يضمن شيئا مما أصابه ومن قال هذا قال فليس كالعارية لان

ورثناهما حين مات ابن
الجد وأبو الآخر

(كتاب الرضايا مما
وضع الشافعي بخطه
لا أعلمه سمع منه)

(قال الشافعي) رحمه

الله فيما يروى عن

رسول الله صلى الله

عليه وسلم من قوله ما حق

امرئ مسلم يحتل

ما لحزم لامرئ مسلم

بيت ليلتين الا

ووصيته مكتوبة عنده

ويحتل ما المعروف في

الاخلاق الا هذا الامن

جهة الغرض (قال)

فاذا أوصى الرجل بمثل

نصيب ابنه ولا ابن له

غيره فله النصف فان لم

يجز الابن فله الثلث

(ولو قال) بمثل نصيب

أحد ولدي فله مع

الاثنين الثلث ومع

الثلاثة الربع حتى

يكون كاحدهم ولو

كان ولده رجالا ونساء

أعطيته نصيب امرأة

ولو كانت له ابنة وابنة

ابن أعطيته سدسا (ولو

قال) مثل نصيب أحد

خدمته أسيدته والرهن في عنقه كضمان سيدة لو ضمن عن الراهن والعارية ما كانت منفعة ما مشغولة عن معيرها ومنفعة خذاله قائمة (١) ومن ضمن الراهن ضمن رجلا لورهن الرجل عن الرجل متاعه بأمر المرهون وكان خذاعن سدي أشبه القولان والله تعالى أعلم

(الحناية على العبد المرهون فيما فيه قصاص)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا رهن الرجل الرجل عبده وقبضه المرتين فجبي على العبد المرهون عبد الراهن أو المرتين أو لغيرهما جناية أتت على نفسه فالخصم في الجناية سيد العبد الراهن ولا ينتظر الحاكم المرتين ولا وكيله ليحضر السيد لان القصاص الى السيد دون المرتين وعلى الحاكم اذا ثبت ما فيه القصاص أن يجزى سيد العبد الراهن بين القصاص وأخذ قيمة عبده إلا أن يعفو فان اخذ القصاص دفع اليه قاتل عبده فان قتله قتله بحقه ولم يكن عليه أن يبدل المرتين شيئا مكانه كما لا يكون عليه لو مات أن يبدله مكانه ولو عفا عنه بلا مال يأخذه منه كان ذلك له لانه دم ملكه فعفاه وان اختار أخذ قيمة عبده أخذ القصاص بأن يدفعه الى المرتين ان كان الرهن على يديه أو من على يديه الرهن إلا أن يشاء أن يجعله قصاصا من حق المرتين عليه وان اختار ترك القود على أخذ قيمة عبده ثم أراد عفو ابلا أخذ قيمة عبده لم يكن ذلك له وأخذت قيمة عبده فجعلت رهنا وكذلك لو اختار أخذ المال ثم قال أنا قاتل عبدي فليس ذلك له وان اختار أخذ المال بطل القصاص لانه قد أخذ أحد الحكمين وترك الآخر وان عفا المال الذي وجب له بعد اختياره وأخذه وهو أكثر من قيمة عبده أو مثله أو أقل لم يجز عفو له لانه وهب شيئا قد وجب رهنا لغيره واذا برئ من المال بأن يدفع الحق الى المرتين من مال له غير المال المرهون أو أبرأه منه المرتين رد المال الذي عفاه عن العبد الجاني على سيد الجاني لان العفو براءة من شيء بيد المعفو عنه فهو كالعطية المقبوضة وانما ردته العلة حق المرتين فيها فاذا ذهبت تلك العلة فهي تامة أسيد العبد الجاني بالعفو المتقدم واذا قضى المرتين حقه مما أخذ من قيمة عبده لم يغرم من المال الذي قضاه شيئا بالمعفو عنه وان فضل في يديه فضل عن حقه رده على سيد العبد المعفو عنه الجناية والمال وان أراد مال العبد الراهن أن يهب للمرتين ما فضل عن حقه لم يكن ذلك له وان قضى بقيمة العبد المقتول المرهون دراهم وحق المرتين دنائير وأخذها الراهن فدفعها الى المرتين فأراد الراهن أن يدعها للمرتين بحقه ولم يرد ذلك المرتين لم يكن ذلك له وبيعت فاعطى صاحب الحق وسيد العبد المعفو عنه ما فضل من أثمانها وانما معنى لو كان لراهن موسرا أن أسلم عفو عن المال بعد أن اختاره وأصنع فيه ما أصنع في العبد لو اعتقه وهو موسر أن حكم العتق مخالف لجميع ما سواه أنا اذا وجدت السبيل الى العتق يبدل منه أمضيته وعفو المال مخالف له فاذا عفا ما غيره أحق به حتى يستوفي حقه كان عفو في حق غيره باطلا كما لو وهب عبده المرهون لرجل وأقبضه إياه أو تصدق به عليه صدقة محرمة وأقبضه إياه كان ما صنع من ذلك مردودا حتى يقبض المرتين حقه من ثمن رهنه والبدل من رهنه يقوم مقام رهنه لا يختلفان ولو جنى على العبد المرهون ثلاثة أعبد كالعبد على الحاكم أن يجزى سيد العبد المقتول بين القصاص وبين أخذ قيمة عبده أو العفو فان اختار القصاص فيهم فذلك له في قول من قتل أكثر من واحد واحد وان اختار أن يقتل من أحدهم وبأخذ ما لزم الاثنين من قيمة عبده كان له وبياعا فيها كما وصفت ويكون ثمن عبده من ثمنها رهنا كما ذكرت وان اختار أن يأخذ ثمن عبده من ثمنها ثم أراد عفو عنهم ما أو عن أحدهما كان الجواب فيها كالجواب في المسئلة قبلها في العبد الواحد اذا اختار أخذ قيمة عبده من رقبته ثم عفاها وأحب أن يحضر الحاكم المرتين أو وكيله احتياطاً لئلا يختار الراهن أخذ المال ثم يدعه أو يفرط فيه فيهرب العبد الجاني وان اختار الراهن أخذ المال من الجاني على عبده ثم فرط فيه حتى يهرب الجاني لم يغرم الراهن شيئا بتفريطه

ورثتي أعطيته مثل
أقلهم نصيباً (ولو قال)
ضعف ما يصيب أحد
وادي أعطيته مثله
مرتين (وان قال)
ضعفين فان كان نصيبه
مائة أعطيته ثلثمائة
فكنت قد أضعفت
المائة التي تصيبه بمنزلة
مرة بعد مرة (ولو قال)
لفلان نصيب أو حظ
أو قليل أو كثير من مالي
ما عرفت لك كثير حدا
ووجدت ربع دينار
قليلًا تقطع فيه السيد
ومائتي درهم كثيرا فيها
زكاة وكل ما وقع عليه اسم
قليل وقع عليه اسم كثير
وقيل للورثة أعطوه
ما شئتم ما يقع عليه اسم
ما قال الميت (ولو)
أوصى لرجل بثالث
ماله ولا تخرب نصفه
ولا تخرب ربعه فلم تجز
الورثة قسم الثلث على

(١) قوله ومن ضمن
الراهن الى قوله بأمر
المرهون كذا بالاصول
التي عندنا وتأمل كتبه
مصححه

ولم يكن عليه أن يضغ رهنًا مكانه وكان كعبده لورهنه رجلا فهرب ولا أجعل الحق حالا بحال وهو إلى أجل
ولو تعدى فيه الراهن ولو جنى حر وعبد على عبد مرهون جنابة عمدا كان نصف قيمة العبد المرهون
على الخرفي ماله حالة تؤخذ منه فتكون رهنًا إلا أن يتطوع الراهن بأن يجعلها قصاصا إذا كانت دنائرا أو
دراهم وخير في العبد كما وصفت بين قتله أو العفو عنه أو أخذ قيمة عبده من عنقه فان مات العبد الجاني فقد
بطل ما عليه من الجنابة وان مات الخرفي نصف قيمته في ماله وان أفلس الخرفي هو غريم وكل ما أخذ منه كان
مرهونا والحق كله في ذمة الراهن لا يبرأ منه بتلف الرهن وتلف العوض منه بحال ولو كانت الجنابة على
العبد المرهون جنابة دون النفس مما فيه القصاص كان القول فيها كالقول في الجنابة في النفس لا يختلف
يخير السيد الراهن بين أخذ القصاص لعبده أو العفو عن القصاص بلا شيء أو أخذ العقل فان اختار أخذ
العقل كان كما وصفت ولا خيار للعبد المجني عليه انما الخيار للمالك لانه لا يملك بالجنابة مالا والمالك السيد
دونه ولو كان الجاني على العبد المرهون عبدا للراهن أو عبدا له وعبدا لغيره ابن أو غيره كان القول في عبده
ابنه كان أو غيره كالقول في المسائل التي قبله وخير في عبده الجاني على عبده كما يخير في عبده غيره بين القود
أو العفو عن القود بلا شيء يأخذه لانه انما يدع قودا جعل اليه تركه وان لم يعف القود الا على اختيار العوض
من المال كان عليه أن يفدي عبده الجاني ان كان منفردا بجميع أرش الجنابة فاذا فعل خير بين أن يجعلها
قصاصا أو يسلمها رهنًا فان كان أرش الجنابة ذهباً أو ورقا كالحق عليه فشاء أن يجعله قصاصا فعل وان كانت
ابلا أو شيئاً غير الحق فشاء أن يبيعها ويقضى المرتهن منها حتى يستوفي حقه أو لا يبقى من ثمنها شيء فعلى وان
شاء أن يبيعها ويجعل ثمنها رهنًا لم يكن له ذلك لان البدل من العبد المرهون يقوم مقامه ولا يكون له أن
يبيع البدل منه كما لا يكون له أن يبيعه ويجعل ثمنه رهنًا ولا يبدله بغيره فان قضى بجنابة العبد دنائرا والحق
دراهم كانت الدناير رهنًا ولا يكون للمرتهن أن يجعل ثمن العبد المبيع في الجنابة دراهم كالحق ثم يجعلها رهنًا
وعليه أن يجعلها رهنًا كما يبيع عبده بها فاذا كانت جنابة عبد الراهن غير المرهون على عبده المرهون في شيء
فيه قصاص دون النفس فهكذا لا يختلف ولو أن رجلا رهن رجلا عبدا ورهن آخر عبدا فعدا أحد عبده على
الآخر فقتله أو جنى عليه جنابة دون النفس فيها قود فالقول فيها كالقول في عبده مرهون وعبد أجنب
يجنى على عبده بخير بين قتله أو القصاص من جراحه أو العفو بلا أخذ شيء فان عفا فاعبد مرهون بحاله
وان اختار أخذ المال بيع العبد المرهون ثم جعلت قيمة العبد المرهون المقتول رهنًا مكانه إلا أن يشاء الراهن
أن يجعلها قصاصا وان كانت جرحا جعل أرش جرح العبد المرهون رهنًا مع العبد المرهون كشيء من أصل
الرهن وان كانت الجنابة جرحا لا يبلغ قيمة العبد المرهون الجاني جبر الراهن والمرتحن على أن يباع منه بقدر
أرش الجنابة ولم يجبر على بيعه إلا أن يشاء ذلك وكان ما بقي من العبد رهنًا بحاله ولورضى صاحب الحق
المجني على رهنه وسيد العبد المرهون الجاني ومهرته أن يكون سيد العبد المجني عليه شريكا للمرتحن في
العبد الجاني بقدر قيمة الجنابة لم يجز ذلك لان العبد المجني عليه ملك للراهن لا للمرتحن وجبر على بيع قدر
الرهن إلا أن يعفو المرتحن حقه واذا رهن الرجل عبدا فاقرا العبد بجنابة عمدا فيها القود وكذب الراهن
والمسرتن فالقول قول العبد والمجني عليه بالخيار في القصاص أو أخذ المال وان كانت عدا القصاص
فها أو خطأ فاقرا العبد ساقط عنه في حال العبودية ولو أقر سيد العبد المرهون أو غير المرهون على عبده
أنه جنى جنابة فان كانت مما فيه قصاص فاقرا ساقط عن عبده اذا أنكر العبد وان كانت مما لا قصاص
فيه فاقرا له لازم لعبده لانهم امال وانما أقر في ماله (قال أبو محمد) وفيها قول آخر أنه لا يخرج العبد من
يدى المرتحن باقرار السيد أن عبده قد لزمه جنابة لا قصاص فيها لانه انما يقر في عبده المرتحن أحق
برقبته حتى يستوفي حقه فاذا استوفي حقه كان للذي أقر له السيد بالجنابة أن يكون أحق بالعبد حتى
يستوفي جنابته

الحصص وان أجازوا
قسم المال على ثلاثة
عشر جزءا لصاحب
النصف ستة ولصاحب
الثالث أربعة ولصاحب
الرابع ثلاثة حتى
يكونوا سواء في العول
ولو أوصى بغلامه لرجل
وهو يساوي خمسمائة
وبداره لا تروهي
تساوي ألفا وخمسمائة
لا ترو والثالث ألف
دخل على كل واحد
منهم عول نصف وكان
للذي له الغلام نصفه
والذي له الدار نصفها
والذي له خمسمائة
نصفها (ولو) أوصى
لوارث وأجنبي فلم
يجزوا فلا جنبي
النصف ويسقط الوارث
وتجوز الوصية لما في
البطن وبما في البطن اذا
كان يخرج لأقل من
سنة أشهر فان خرجوا
عددا ذكرانا وانا فالوصية
بينهم سواء وهم لمن
أوصى بهم له (ولو)
أوصى بخدمة عبده
أو بغلامه داره أو بثمر بستانه

(الجنابة على العبد المرهون فيما فيه العقل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جنى أجنبي على عبد مرهون جنابة لا قد رد فيها على الجاني بحال مثل أن يكرن الجاني حرافلا يقاد منه مملوك أو يكون الجاني أب العبد المجنى عليه أو جده أو أمه أو جدته أو يكون الجاني لم يبلغ أو معتوها أو تكون الجنابة مما لا قود فيه بحال مثل المأمومة والجنائفة أو تكون الجنابة خطأ فمالك العبد المرهون انقصم في الجنابة وإن أحب المرتهن حضر الخصومة وإذا قضى على الجاني بالارش في العبد المرهون لم يكن لسيد العبد الراهن عفوها ولا أخذ أرش الجنابة دون المرتهن وخير الراهن بين أن يكون أرش الجنابة قصاصا من الدين الذي في عنت العبد أو يكون موضوعا للمرتهن على يدي من كان الرهن على يديه إلى أن يحل الحق ولا أحسب أحدا يعقل يختار أن يكون أرش الجنابة موضوعا غير مضمون على أن يكون قصاصا وسواء أت الجنابة على نفس العبد المرهون أو لم تأت عليها إذا كانت جنابة لها أرش لا قود فيها وإن كان أرش الجنابة ذهباً أو فضة فسأل الراهن أن يتركه ولا يتفادع بها كما يترك خدمة العبد وركوب الدابة المرهونة وسكنى الدار وكرامه عالم يكن ذلك له لأن العبد والدابة والدار عين قائمة معلومة لا تتغير والعبد والدابة ينفعان بلا ضرر عليهما ويردان إلى مرتهنهما والدار لا تحوّن ولا ضرر في سكنهما على مرتهنهما والدناير والدارا هم لامؤنة فيها على راعها ولا منفعة لها إلا بأن تصرف في غيرها وليس الراهن صرف الرهن في غيره لأن ذلك إبداله ولا سبيل له إلى إبداله وهي تحتل وتسل ولا تعرف عيها وإن كان صلحا برضا المرتهن من أرش جنابته على ابل وهي موضوعة على يدي من الرهن على يديه وعلى الراهن علفها وصلاحها وله أن يكرها وينتفع بها كما يكون ذلك له في ابل له ورهنها وإن سأل المرتهن أن تباع الأبل فتجعل ذهبا أو ورقا لم يكن ذلك له لأن ذلك كعبي رهنه اذ رضى به كالموسال الراهن إبدال الرهن لم يكن ذلك له وإن أراد الراهن مصلحته الجاني على عبده بشئ غير ما وجب له لم يكن ذلك له لأن ما وجب له يقوم مقامه ومصلحته بغيره إبدال له كأن وجب له دنائير فأراد مصلحته بدراهم إلا أن يرضى بذلك المرتهن فإذا رضى به فما أخذ بسبب الجنابة على رهنه فهو رهن له وإن أراد سيد العبد المرهون العفو عن أرش الجنابة على عبده لم يكن ذلك له إلا أن يبرئه المرتهن أو يوفيه الراهن حقه متطوعا به ولو كانت الجنابة على العبد أكثر من حق المرتهن مرارا لم يكن له أن يضع شيئا من الجنابة كالموسال العبد في يديه لم يكن له أن يخرج قيمة زبادة من رقبته إلا أن يتطوع مالك العبد الراهن بأن يدفع إلى المرتهن جميع حقه في العبد حالا فإن فعل فذلك له فإن أراد المرتهن ترك الرهن وأن لا يأخذ حقه حالا لم يكن ذلك له وجبر على أخذه إلا أن يشاء إبطال حقه فيبطل إذا أبطله (قال) والجنابة على الأمة المرهونة كالجنابة على العبد المرهون لا يختلف في شيء إلا في الجنابة عليها يقع على غير خاتان ذلك في الأمة وليس في العبد بحال وذلك مثل أن يضرب بطنها فتلقى جنيذا فيؤخذ أرش الجنين ويكون لما لكة لا يكون مرهونا معها وإن نقص ما نقصه قيمة بلا جرح له أرش يبقى أثره لم يكن على الجاني شيء سوى أرش الجنين لأن الجنين المحكوم فيه وإن جنى على الأمة جنابة لها جرح له عقل معاوم أو فيه حكومة وألقت جنينا أخذ من الجاني أرش الجرح أو حكومة فكان رهنا مع الجارية لأن حكمه بهادون الجنين وكان عقل الجنين لما لكة الراهن لأنه غير داخل في الرهن والجنابة على كل رهن من الدواب كهى على كل رهن من الرقيق لا يختلف في شيء إلا أن في الدواب ما نقص ما وجرح الرقيق في أثمانهم كجراح الأحرار في دياتهم وفي خصلة واحدة أن من جنى على أنثى من البهائم فألقت جنينا ميتا أو نائما ضمن الجاني عليها ما نقصتها الجنابة عن قيمتها تقوم يوم جنى عليها وحين ألقت الجنين فبهقت ثم يغرم الجاني ما نقصها فيكون مرهونا معها وإن جنى عليها فألقت جنينا حيا ثم مات مكانه ففيها قولان أحدهما أن عليه قيمة الجنين حين سقط لأنه جان عليه ولا يضمن إن كان القاؤه نقص أمه شيئا أكثر من قيمة الجنين إلا أن يكون جرحا يلزم عيبه فيضمنه مع قيمة

والثلث محتمله جاز ذلك ولو كان أكثر من الثلث فأجاز الورثة في حياته لم يجز ذلك إلا أن يجيزوه بعد موته (ولو قال) أعطوه رأسا من رقيق أعطى ماشاء الوارث معيا كان أو غير معيب ولو هلك رأسا كان له إذا جملة الثلث (ولو) أوصى له بشاة من ماله قبل للورثة أعطوه أو اشتروها له صغيرة كانت أو كبيرة ضائنة أو معاينة (ولو قال) بغيرا أو ثورا لم يكن لهم أن يعطوه ناقه ولا بقرة ولو قال عشر أبنق أو عشر بقرات لم يكن لهم أن يعطوه ذكرا (ولو قال) عشرة أجمال أو أنوار لم يكن لهم أن يعطوه أنثى (فإن قال) عشرة من ابل أعطوه ماشا أو (فإن قال) أعطوه دابة من مالى فن الخيل أو البغال أو الحير ذكرا كان أو أنثى صغيرا أو كبيرا أعجف أو سميئا

(ولو قال) أعطوه كلبا
من كلابي أعطاه الوارث
أيها شاء (ولو قال)
أعطوه طبلان من طبولي
وله طبلان للحرب واللهم
أعطاه أيهما شاء فإن لم
يصلح الذي لله والآخر
للضرب لم يكن لهم أن
يعطوه الا الذي للحرب
(ولو قال) عودا من
عيداني وله عيدان
يضرب بها وعيدان
قسي وعصى فالعود
الذي يواجه به المتكلم
هو الذي يضرب به فان
صلح لغير الضرب جاز
بلاوتر وهكذا المرامير
(ولو قال) عودا من
القسي لم يعط قوس
نداف ولا جلا هق
وأعطى معجولة أي
قوس نبل أو نشاب أو
حسبان وتجعل وصيته
في الرقاب في المكاتبين
ولا يتسدأ منه عتق ولا
يجوز في أقل من ثلاث
رقاب فان نقص ضمن
حصه من تركه فان لم
يبلغ ثلاث رقاب وبلغ
أقل رقبتي يجدهما

(١) سواء فيما جنى
على الرهن الخ هذه
العبارة هكذا بالاصول
التي بيدنا وحررها فاعل
فيها نقصا اه صححه

الجاني كما قيل في الامه لا تختلفان والثاني ان عليه الاكثر من قيمة الجاني وما نقص أمه ويخالف بينهما وبين الامه
يجني عليه ما يختلفان في أنه لا قودين البهائم بحال على جان عليها والاداء دميمن قود على بعض من يجني عليهم
وكل جناية على رهن غير آدمي ولا حيوان لا تختلف (١) سواء فيما جنى على الرهن ما نقصه لا يختلف ويكون
رهنه ما بقي من الجاني عليه الا ان يشاء الراهن أن يجعله قصاصا وقيمة ما جنى على الرهن غير الا دميمن ذهب
أو فضة الا أن يكون كبل أو وزن يوجد مثله فيتلف منه شيء فيؤخذ مثله وذلك مثل حنطة رهن يستهلكها
رجل فيضمن مثلها ومثل ما في معناها وان جنى على الحنطة المرهونة جناية تضر عينها بان تعفن أو تحمر
أو تسود ضمن ما نقص الحنطة تقوم بحجة غير معيبة كما كانت قبل الجناية وبالحال التي صارت اليها بعد
الجناية ثم يغرم الجاني ما نقصه من الدنانير والدرهم وأي نقد كان الاغلب بالبلد الذي جنى به جبر عليه ولم
يكن له الامتناع منه ان كان الاغلب بالبلد الذي جنى به دنانير فدنانير وان كان الاغلب دراهم فدراهم وكل
قيمة فاعماهي بدنانير أو بدرهم والجناية على العبيد كلها دنانير أو دراهم لابل ولا غير الدنانير والدرهم الا أن
يشاء ذلك الجاني والراهن والمرتهن أخذ ابل وغيرهما يصح فيكون ما أخذ رهنه مكان العبد الجاني عليه ان
تلف أو معة ان نقص ويكون ما غرم رهنه ما غرم أصل الرهن الا أن يشاء الراهن أن يجعله قصاصا كما وصفت
واذا جنى الراهن على عبده المرهون كانت جنيته كجناية الاجنبي لا تبطل عنه بأنه مالك له لان فيه حقا لغيره
ولا تترك بنقص حق غيره ويؤخذ بارش الجناية على عبده وأمه كما يؤخذ بها الاجنبي فان شاء أن يجعلها قصاصا
من الحق بطل عن المرتهن بقدر أرش الجناية وهكذا لو جنى ابن الراهن أو ابوه أو امرأته على عبده المرهون
ولو جنى عبد للراهن غير مرهون على عبده المرهون خير الراهن بين أن يفدى عبده بجميع أرش الجناية على
عبده المرهون متطوعا أو يجعلها قصاصا من الحق أو يباع عبده فيؤدى أرش الجناية على المرهون فيكون رهنه
معه ولا تبطل الجناية على عبده عن عبده لان في ذلك نقصا للرهن على المرتهن الا في أن يرهن الرجل الرجل
الواحد العبدان فيجني أحدهما على الآخر والجناية خطأ أو عمدا لا قود فيه لان الراهن المالك لا يستحق
من ملك عبده المرهون الا ما كان له قبل الجناية وأن المرتهن لا يستحق من العبد الجاني المرهون بالرهن
الا ما كان له قبل الجناية فهذا صارت الجناية هدرا وهكذا لو أن رجلا رهن عبده له بألف درهم ورهنه أيضا
عبد له آخر بمائة دينار أو بحنطة مكيلة فجنى أحدهما على الآخر كانت الجناية هدرا لان المرتهن مستحق
لهما معا بالرهن والراهن مالك لهما معا فالحالهما قبل الجناية وبعد ما في الرهن والمالك سواء ولو أن رجلا رهن
عبد له رجلا ورهن عبدا له آخر رجلا غيره فجنى أحدهما على الآخر كانت جنيته عليه كجناية عبد أجنبي
مرهون ويخير السيد بين أن يفدى العبد الجاني بجميع أرش جناية الجاني عليه فان فعل فالعبد الجاني رهن
بحاله وان لم يفعل بيع العبد الجاني فأديت الجناية وكانت رهنه فان فضل منها فضل كان رهنه المرتهن الجاني
وان كان في الجاني فضل عن أرش الجناية فشاء الراهن والمرتهن العبد الجاني ببيعته معا ببيع ورد فضله رهنه
الا أن يتطوع السيد أن يجعله قصاصا وان دعاهما إلى بيعه كله وامتنع الاخر لم يجبر على بيعه كله اذا
كان في ثمن بعضه ما يؤدى أرش الجناية وجناية المرتهن وأب المرتهن وابنه من كان منه بسبيل وعبده على
الرهن كجناية الاجنبي لافرق بينهما وان كان الحق حالا فشاء أن تكون جنيته قصاصا كانت وان
كان الى أجل فشاء الراهن أن يجعله قصاصا فعل وان لم يشأ الراهن أخرج المرتهن قيمة جنيته فكانت
موضوعة على يدي العدل الموضوع على يديه الرهن وان كان الرهن على يدي المرتهن فشاء الراهن أن
يخرج الرهن وأرش الجناية من يديه وكانت الجناية عمدا فذلك له لان الجناية عمدا تغير من حال الموضوع
على يديه الرهن وان كانت خطأ لم يكن له اخراجها من يديه الا بان يتغير حاله عن حالة الامانة الى حال تخلفها
واذا كان العبد مرهونا فجنى عليه فسواء برئ الراهن مما في العبد من الرهن الا درهما أو أقل وكان في العبد
فضل أول يبرأ من شيء منه ولم يكن في العبد فضل لانه اذا كان مرهونا بكثر فلا يخرج منه من الرهن الا أن لا يبقى

فيسمى من الرهن وكذلك لا يخرج شيئا من أرض الجناية عليه لانها كره وكذا لو كانوا عبيدا
مرهقين مع لا يخرج شيء من الرهن الا بالبراءة من آخر الحق ولورهن رجل رجلا نصف عبده ثم جنى عليه
الراهن ضمن نصف أرض جنايته المرتهن كما وصفت وبطل عنه نصف جنايته لان الجناية على نفسه
نصف له لاحق لاحد فيه فلا يلزمه لنفسه غرم ونصف المرتهن فيه حق فلا يبطل عنه وان كان مالك الحق
المرتهن فيه ولو جنى عليه اجنبي جناية كان نصفها رشنا ونصفه اسم المالك العبد ولو عتق المالك العبد الجناية
كلها كان عفوه في نصفها جازا لانه مالك لنصفه ولا حق لاحد معه فيه وعفوه في النصف الذي للمرتهن
فيه حق مردود ولوعفا المرتهن الجناية دون الراهن كان عفوه باطلا لانه لا يملك الجناية انما ملكها الراهن
وانما يملك احتباسها بحقه حتى يستوفيه وسواء كان حق المرتهن حالا او الى أجل فان كان الى أجل فقال أنا
أجعل الجناية قصاصا من حتى لم يكن ذلك له لان حقه غير حال وان كان حالا كان ذلك له ان كان حقه دنانير
وقضى بالجناية دنانير أو دراهم فقضى بالجناية دراهم لان ما وجب لسيد العبد مثل ما للمرتهن وان قضى
بأرض الجناية دراهم والحق على الغريم دنانير فقال أجعل الجناية قصاصا من حتى لم يكن ذلك له لان الجناية
غير حقه ولذلك لو قضى بالجناية دراهم وحقه دنانير أو دنانير وله دراهم لم يكن له أن يجعل الجناية قصاصا من
حقه لان أرض الجناية غير حقه وانما يكون قصاصا ما كان مثلا فاما ما لم يكن مثلا فلا يكرن قصاصا ولو كان
حقه أكثر من قيمة أرض الجناية اذالم أكره أحدا على أن يبيع ماله بأكثر من قيمته لم أكره ب العبد أن يأخذ
بدنانير طعاما ولا بطعام دنانير واذا جنى عبد على عبد مرهون فأراد سيد العبد الجاني أن يسلمه مسترقا
بالجناية لم يكن ذلك على الراهن الا أن يشاء وان شاء الراهن ذلك ولم يشأ المرتهن لم يجبر على ذلك المرتهن
وكذلك لو شاء ذلك المرتهن ولم يشأ الراهن لم يجبر عليه لان حقهم في رقبته أرض لا رقبته عبد ورقبة العبد
عرض وكذلك لو شاء الراهن والمرتهن أن يأخذ العبد الجاني بالجناية والجناية مثل قيمة العبد أو أكثر
أضعافا أو أي ذلك رب العبد الجاني لم يكن ذلك لهما لان الحق في الجناية شيء غير رقبته وانما يتبع رقبته فيصير
الحق فيها كإبيع الرهن فيصير غنما يقضى منه الغريم حقه

((الرهن الصغير))

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أصل اجازة الرهن في كتاب الله عز وجل وان
كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبافرهن مقبوضة (قال الشافعي) فالسنة تدل على اجازة الرهن ولا أعلم مخالفا
في اجازته أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن الرهن من صاحبه الذي رهنته غنمه وعليه غرمه (قال
الشافعي) فالحديث جلة على الرهن ولم يخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا رهنه دون رهن واسم
الرهن يقع على ما ظهره لا كد وخفي ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم لا يعلق الرهن
بشيء أي ان ذهب لم يذهب بشيء وان أراد صاحبه افتكا كد ولا يعلق في يدي الذي هو في يديه كأن يقول
المرتهن قدأوصلته الى فهولي بما أعطيتك فيه ولا يغير ذلك من شرط تشارط فيه ولا غيره والرهن للراهن
أبدا حتى يخرج من ملكه بوجه يصح اخراجه له والدليل على هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الرهن
من صاحبه الذي رهنته ثم بينه وأكده فقال له غنمه وعليه غرمه (قال الشافعي) وغنمه سلامته وزيادته وغرمه
عطبه ونقصه (قال) ولو كان اذ رهن رهن بدرهم وهو يسوى درهمافه لك ذهب الدرهم فلم يلزم الراهن
كان انما هلك من مال المرتهن لا مال الراهن لان الراهن قد أخذ درهمه وذاك ثمن رهنه فاذا هلك رهنه فلم
يرجع المرتهن بشيء فلم يغرم شيئا انما ذهب له مثل الذي أخذ من مال غيره فغرمه حينئذ على المرتهن لا على

تناو فضل فضل جعل
الرقبتين أكثر ثباتي
يعتق رقبتين ولا يفضل
شيئا لا يبلغ قيمة رقبة
ويجزي صغيرها وكبيرها
(ولو أوصى) أن يبيع
عنه ولم يكن بيع حقه
الاسلام فان بلغ ثلثه
حجه من بلده أبيع عنه
من بلده وان لم يبلغ أبيع
عنه من حيث بلغ
(قال المزني) رحمه
الله والذي يشبه قوله
أن يبيع عنه من رأس
ماله لانه في قوله دين
عليه (قال الشافعي)
رحمه الله ولو قال أجبوا
عني رجلا بمائة درهم
رأعطوا ما بقي من ثلثي
فلانا وأوصى بثلث ماله
لرجل بعينه فالمودى
له بالثلث نصف الثلث
وللعاج والمودى له بما
بقي من الثلث نصف
الثلث ويخرج عنه رجل
بمائة ولو أوصى بأمة
لزوجها وهو حر فلم يعلم
حتى وضعت له بعد
موت سيدها أو لادافان
قبل عتقها ولم تكن

الراهن قال واذا كان غرمه على المرتهن فهو من المرتهن لامن الراهن وهذا القول خلاف ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فلا أعلم بين أحد من أهل العلم خلافا في أن الرهن ملك للراهن وأنه ان أراد اخراجه من يدي المرتهن لم يكن ذلك له بما شرط فيه وأنه مأخوذ بنفقة ما كان حيا وهو مقره في يدي المرتهن ومأخوذ بكفنه ان مات لأنه ملكه (قال الشافعي) واذا كان الرهن في السنة واجاع العلماء ملكا للراهن فكان الراهن دفعه لا مغصو باعليه ولا بائعاه وكان الراهن ان أراد أخذه لم يكن له وحكم عليه باقراره في يدي المرتهن بالشرط فأى وجه لضمان المرتهن والحال كما يحكم له بحبس الحق الذي شرط له مالكة فيه وعلى مالكة نفقته وانما يضمن من تعدى فأخذ ما ليس له أو منع شيئا في يديه ملكه لغيره مما ملكه المالك غيره مما عليه تسليمه وليس له حبسه وذلك مثل أن يتناع الرجل العبد من الرجل فيدفع اليه ثم يمنعه البائع العبد فهذا يشبه الغصب والمرتحن ليس في شيء من هذه المعاني لاهو ملك للراهن فأوجب عليه فيه بيعا فنه من ملكه اياه وعليه تسليمه اليه وانما ملك الراهن فلا هو متعديا أخذ الرهن من الراهن ولا بمنعه اياه فلا موضع لضمان عليه في شيء من حاله انما هو رجل اشترط لنفسه على مال الرهن في الرهن شرط احلالا لازما استوثق فيه من حقه طلب المنفعة لنفسه والاحتياط على غريمه لاحاطا بالارتها ان لأنه لو كان الرهن اذا هلك هلك حقه كان ارتها نه مخاطرة ان سلم الرهن فحقه فيه وان تلف حقه ولو كان هكذا كان شر المرتحن في بعض حالاته لان حقه اذا كان في ذمة الراهن وفي جميع ماله لا رما أبدا كان خيرا له من أن يكون في شيء من ماله بقدر حقه فان هلك ذلك الشيء بعينه هلك من المرتحن وبرت ذمة الراهن قال ولم نر ذمة رجل تبرأ الابن يؤدي الى غريمه ماله عليه أو عوضا منه يتراضيان عليه فيملك الغريم العوض ويرأ به غريمه وينقطع مالكة عنه أو يتطوع صاحب الحق بأن يبرئ منه صاحبه والمرتحن والراهن ليساني واحد من معاني البراءة ولا البواء (قال الشافعي) فان قال قائل ألا ترى أن أخذ المرتحن الرهن كالا ستيفاء لحقه قلت لو كان استيفاء لحقه وكان الرهن جارية كان قد ملكها وحل له وطؤها ولم يكن له ردها على الراهن ولا عليه ولو أعطاه ما فيه إلا أن يتراضيا بأن يتبايعا فيها به عاجديدا ولم يكن مع هذا المرتحن أن يكون حقه الى سنة فيأخذه اليوم بل ارضامن الذي عليه الحق قال ما هو باستيفاء ولكن كيف قلت انه محتبس في يدي المرتحن بحق له ولا ضمان عليه فيه فقيل له بالخبر وكما يكون المنزل محتسبا باجارة فيه ثم يتلف المنزل بهدم أو غيره من وجوه التلف فلا ضمان على المكتري فيه وان كان المكتري سلف الكراء يرجع به على صاحب المنزل وكما يكون العبد مؤجرا أو البعير مكرى فيكون محتسبا بالشرط ولا ضمان في واحد منهما ولا في حر لو كان مؤجرا فهلك (قال الشافعي) انما الرهن وثيقة كالحالة فلو أن رجلا كانت له على رجل ألف درهم فكفل له بها جماعة عند وجوبها أو بعده كان الحق على الذي عليه الحق وكان الجملاء ضامنين له كلهم فان لم يؤد الذي عليه الحق كان للذي له الحق أن يأخذ الجملاء كشرط عليهم ولا يبرأ ذلك الذي عليه الحق حتى يستوفي آخر حقه ولو هلك الجملاء أو غابوا لم ينقص ذلك حقه ورجع به على من عليه أصل الحق وكذلك الرهن لا ينقص هلاكا ولا نقصانه حق المرتحن وأن السنة المينة بأن لا يضمن الرهن ولو لم يكن فيه سنة كان انما نعلم الفقهاء اختلفوا فيما وصفنا من أنه ملك للراهن وأن للمرتحن أن يحبسه بحقه لا متعديا بحبسه دلالة بينة أن الرهن ليس بمضمون (قال الشافعي) قال بعض أصحابنا نقول ان الرهن اذا كان مما يظهر هلاكا كمثل الدار والتخل والعبيد وخالفنا بعضهم فيما يخفى هلاكا من الرهن (قال الشافعي) واسم الرهن جامع لما يظهر هلاكا ويخفى وانما جاء الحديث جملة ظاهرا وما كان جملة ظاهرا فهو على ظهوره وجملة الا أن تأتي دلالة عن جاء عنه أو يقول العامة على أنه خاص دون عام وباطن دون ظاهر ولم نعلم دلالة جاءت بهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنصير اليها ولو جاز هذا بغير دلالة جاز لقائل أن يقول الرهن الذي يذهب به اذا هلك هلك حتى صاحبه المرتحن الظاهر الهلاك لان ما يظهر هلاكا فليس في موضع أمانه فهو كالرضا

أهمهم أم ولد حتى تلد منه بعد قبوله بستة أشهر فأكثر لان الوطء قبل القبول وطء نكاح ووطء القول وطء ملك فان مات قبل أن يقبل أو برز قام ورثته مقامه فان قبلوا فانما ملكوا أمة لا يهيم وأولاد أبيهم الذين ولدت بعد موت سيدها أحرار وأهمهم مملوكة وان ردوا كانوا ممالك وكرهت ما فعلوا (قال المزني) لو مات أبوههم قبل الملك لم يجز أن يملكوا عنه مالم يملك ومن قوله أهل شوال ثم قبل كانت الزكاة عليه وفي ذلك دليل على أن الملك متقدم ولو لا ذلك ما كانت عليه زكاة مالا يملك (قال) ولو أوصى بجارية ومات ثم وهب للجارية مائة دينار وهي تسوى مائة دينار وهي ثلث مال الميت وولدت ثم قبل الوصية فالجارية له ولا يجوز فيها وهب لها وولدها الا واحد من

منه بانه جافيه او مضنون بيقينه راعا لما خفي خلا كما فرضي صاحبه به فعه الى المرتين وقد يعلم ان ذلك
 خاف فقد فرضي فيه انه فته فيهم منه فون خلت لهم ذلك من حال المرتين شيء فلا يصح في هذا القول انه اعلى
 هذا الوجه اذا جاز ان يصير صاحب الزيادة (قال الشافعي) والقول الصحيح فيه عندنا ان قلنا من انه امانة
 كنه لا ارضنا من دفع صاحبه الى برضاه رضى او جبهه فيه كالكفالة ولا يعدد وارثن ان يكون امانة فلا
 اختلاف بين أحدنا ان ما ظهر وخفي خلا كما من الامة سواء غير مضنون أو ان يكون مضنونا فلا اختلاف
 بين أحدنا ان ما كان مضنونا فما ظهر وخفي خلا كما من المضنون سواء أو يقرى بين ذنب سنة أو أو لا لزوم
 لا معارض فيه مثله ليس نعرفه مع من قال هذا القول من أصحابنا (قال الشافعي) وقد قال هذا القول
 معهم بعض أهل العلم وليس في أحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة (قال الشافعي) وحلفنا
 بعض الناس في ارضهم فقال فيه اذا رهن ارجل رهننا بمسألة فلا رهن مضنون فان ذلك ارضهم نظرا
 فان كانت قيمة أعلى من ما رجع المرتين على الراهن بالفضل وان كانت قيمة ارضهم مثل ما رجع أو أكثر
 لم يرجع على الراهن بشيء ولم يرجع الراهن عليه شيء (قال الشافعي) كانه في توليهم رجل رهن رجل انك
 درهمين فانه درهم فرب حلتك انك فانه ثمانية وهو في التسعة امانة أمين أو رجل رهن رجلا فانه ثمانية فان
 حلتك المائة فلا رهن بما فيه لان مائة ذهبت بمائة أو رجل رهن رجلا فانه ثمانية درهم فان
 حلتك الخمسون ذهبت بخمسين ثم رجع صاحب الحق المرتين على الراهن بخمسين (قال الشافعي)
 وسكت في قولهم عرض بسرى وصفتنا مثل هذا (قال الشافعي) ففصل لبعض من قال هذا القول هذا
 قول لا يستقيم بهذا الموضع عند أحد من أهل العلم فقال من جهة الرأي لانكم جعلتم رهن واحد مضنونا
 مرة كنه ومضنونا مرة بعضه ومرة بعضه بما فيه ومرة رجع بالفضل فيه فهو في قولكم لا مضنونا بما مضن
 به ما مضن لان ما مضن انما مضن بعينه فان ذات فقيمه ولا بما فيه من الحق فن ان قلتم في هذا لا يقبل الا بخبر
 يلزم اناس الا خشيته ولا يكون لهم الا تسليمة فادار وبناعن على بن أبي طالب رضي الله عنه انه قال يترادفان
 الفضل قلنا فافيه اذا قال يترادفان الفضل فقد خالف قولكم وزعم انه ليس منه شيء بأمانة وقرن على انه مضنون
 كله كان فيه فضل أو لم يكن مثل جميع ما مضن مما اذا ذات فقيمه (قال الشافعي) قلنا قد رويتم ذلك
 عن علي كرم الله تعالى وجهه وهو ثابت عندنا برواية أصحابنا فقد خالفنا القمود قال فان قسار رحمه الله قال يترادفان
 الفضل وانما تقول ان رهنه انما امانة درهم فانه ثمانية وهو في التسعة امانة أمين والذي روي عن علي رضي الله
 عنه فيه ان الراهن يرجع على المرتين بتسعة قال فقد رويتم عن شريح انه قال ارضهم بما فيه وان كان
 خاتما من حديد قلنا فانت ايضا خالفنا قال وأمن قلنا انت تقول ان رهنه مائة دينار أو مائة يسوى درهمين
 بعشرة فيثبت ترهن رجع صاحب الحق المرتين على الراهن بتسعة من رأس ماله وتسعة في الخاتم من رأس
 ماله وشريح لا يرد واحد منهم على صاحبه بحال فقال قد روي مصعب بن ثابت عن عطاء بن رباح رجل رهن رجلا
 فربا قيل ان الغرس فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يذهب حقك (قال الشافعي) فقيل له أخبرنا ابراهيم
 عن مصعب بن ثابت عن عطاء قال زعم الحسن كذا ثم حكى هذا القول قال ابراهيم كان عطاء يتعجب
 مما روى الحسن وأخبرني به غير واحد عن مصعب عن عطاء عن الحسن وأخبرني بعض من اتق به أن رجلا
 من أهل العلم روى عن مصعب عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وسكت عن الحسن فقيل له أصحاب
 مصعب يروونه عن عطاء عن الحسن فقال نعم وكذلك حدثنا ولكن عطاء مرسل اتفق من الحسن مرسل
 (قال الشافعي) وما يدل على رهن هذا عند عطاء ان كان رواد أن عطاء يفتي بخلافه ويقول فيه بخلاف هذا
 كله ويقول فيما ظهر خلا كما امانة وفيما خفي يترادفان الفضل وهذا ثبت الرواية عنه وقد روي عنه يترادفان
 مطلقه وما شككنا فيه فلا نشك أن عطاء ان شاء الله تعالى لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا مبتدئا
 عنده ويقول بخلافه مع أني لم أسمع أحدا روى هذا عن عطاء رفعه الا مصعب والذي روى هذا عن عطاء رفعه

قيل ان الاول ان يكون
 وشاربا وحب لهما
 من ماله الموصى له وان
 ودعا فاما ما اخرج من
 ملكه في الميت ولو اراد
 وما وحب لهما فانه حدث
 في ملكه وقول الشافعي
 ان ذلك مما يملكه حادفا
 بقول ارضية وهذا
 قول متكرر لا نقول به
 لان القبول انما هو على
 ملك متقدم وليس بذلك
 حادث وقد قيل تكون
 له الجارية وثلاث وادها
 وثبت ما وحب لهما قال
 المرفي رحمه الله هذا
 قول بعض الكوفيين
 قال أبو حنيفة تكون
 له الجارية وثلاث وادها
 وقال أبو يوسف ومحمد
 ان الحسن يكون له
 ثلث الجارية وثلاث وادها
 (قال المرفي) وأجاب الى
 قول الشافعي لانها
 وادها على قبول ملك
 متقدم (قال المرفي)
 وقد قطع بالقول الثاني
 اذا الملك متقدم واذا
 كان كذلك وقام
 الوارث في القبول مقام

يوافق قول شريح ان الرهن بمافيه قال وديف يوافقه قلنا قد يكون الفرس أكثر بمافيه من الحق ومثله وأقل ولم يرو أنه سأل عن قيمة الفرس وهذا يدل على أنه ان كان قاله رأى أن الرهن بمافيه قال فكيف لم تأخذه قلنا لو كان منفردا لم يكن من الرواية التي تقوم بمثلها حاجة فكيف وقدروا بناعن النبي صلى الله عليه وسلم قولنا بينا مفسرا مع مافيه من الحجة التي ذكرنا وصمتنا عنها قال فكيف قبلتم عن ابن المسيب منقطعا ولم تقبلوه عن غيره قلنا لا نحفظ أن ابن المسيب روى منقطعا الا وجدنا ما يدل على تسديده ولا أثره عن أحد فبما عرفنا عنه الاثقة معروف فن كان بمثل حاله قبلنا منقطعه ورأينا غيره يسمى المجهول ويسمى من يرغب عن الرواية عنه ويرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن بعض من لم يلحق من أصحابه المستنكر الذي لا يوجد له شيء يسدده ففرقنا بينهم لاقتراق أحاديثهم ولم نحاب أحد اولا لكننا قلنا في ذلك بالدلالة البينة على ما وصفنا من صحة روايته وقد أخبرني غير واحد من أهل العلم عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث ابن أبي ذئب قال فكيف لم تأخذوا بقول علي فيه قلنا اذا ثبت عندنا عن علي رضي الله عنه لم يكن عندنا وعندك وعند أحد من أهل العلم لنا أن نترك ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم الى ما جاء عن غيره قال فقد روى عبد الأعلى التلغبي عن علي بن أبي طالب شيئا بقولنا قلنا الرواية عن علي رضي الله عنه بأن يتردان الفضل أصح عنه من رواية عبد الأعلى وقد رأينا أصحابكم يضعفون رواية عبد الأعلى التي لا يعارضها معارض تضعفها شديد فكيف بما عارضه فيه من هو أقرب من الصحة وأولى بها (قال الشافعي) وقيل لقائل هذا القول قد خرجت فيه مما رويت عن عطاء رفعه ومن أصح الروايتين عن علي رضي الله عنه وعن شريح ومارو بناعن النبي صلى الله عليه وسلم الى قول رويته عن ابراهيم الخثعي وقد روى عن ابراهيم خلافة و ابراهيم لم يختلف الرواية عنه فيه زعمت لا يلزم قوله وقلت قولنا متناقضا خارجا عن أقاويل الناس وليس للناس فيه قول الاوله وجه وان ضعف الاقول لكم فانه لا وجه له يقوى ولا يضعف ثم لا تمتنعون من تضعيف من خالف قول من قال يتردان الفضل أن يقول لم يدفعه أمانة ولا يبعها وانما دفعه محتسبا بشيء فان هلك تراد افضله وهكذا كل مضمون بعينه اذا هلك ضمن من ضمنه قيمته (قال الشافعي) وهذا ضعيف اذ كيف يتردان فضله وهو ان كان كالبيع فهو بمافيه وان كان محتسبا بحق فبما معنى أنه مضمون وهو لا غصب من المرتهن ولا عداوان عليه في حبسه وهو يبيع له حبسه (قال الشافعي) ووجه قول من قال الرهن بمافيه أن يقول قدرضى الراهن والمرتهن أن يكون الحق في الرهن فاذا هلك هلك بمافيه لانه كالبدل من الحق وهذا ضعيف وما لم يتراضيا تبين ملك الراهن على الرهن الى أن يملكه المرتهن ولو ملكه لم يرجع الى الراهن (قال الشافعي) والسنة ثابتة عندنا والله تعالى أعلم بما قلنا وليس مع السنة حجة ولا فيها الاتباعها مع أنها أصح الاقاويل مبتدأ ومخرجا (قال) وقيل لبعض من قال هذا القول الذي حكينا أنت أخطأت بخلاف السنة وأخطأت بخلافك ما قلت قال وأين خالفت ما قلت قلت عبت علينا أن زعمنا أنه أمانة وحجنت فيه ما ذكرنا وكفاية منه فكيف عبت قولنا قلت ببعضه قال لي وأين قلت زعمت أن الرهن مضمون قال نعم قلنا فهل رأيت مضمونا قط بعينه فهلك الأدي الذي ضمنه قيمته بالغة ما بلغت قال لا غير الرهن قلنا فالرهن اذا كان عندك مضمونا لم يكن هكذا اذا كان يسوى ألفا وورهن بمائة لم يضمن المرتهن تسع مائة لو كان مضمونا كما ذكرت قال هو في الفضل أمين قلنا ومعنى الفضل غير معنى غيره قال نعم قلنا لان الفضل ليس برهن قال ان قلت ليس برهن قلت أفيأخذه مالكم قال فليس لمالكه أن يأخذه حتى يؤدي مافيه قلنا لم قال لانه رهن قلنا فهو رهن واحد محتبس بحق واحد بعضه مضمون وبعضه أمانة قال نعم قلنا أفتقبل مثل هذا القول ممن يخالفك فلو قال هذا غيرك ضعفته تضعيفا شديدا فيما ترى وقلت وكيف يكون الشيء الواحد مدفوعا بالامر الواحد بعضه أمانة وبعضه

أبيه فالجارية له ثلاث
متقدم وولدها وما
وهب لها ملكا حادث
بسبب متقدم (قال
المسزني) وينبغي في
المسئلة الاولى أن تكون
امراته أم ولده وكيف
تكون أولادها بقبول
الوارث أحرار على أبيهم
ولا تكون أمهم أم ولد
لايهم وهو يجيز أن يملك
الاخ أخاه وفي ذلك دليل
على أن لو كان ملكا
حادثا لولد الميت لكانوا
له ممالك وقد قطع
بهذا المعنى الذي قلت
في كتاب الزكاة فتفهمه
كذلك تجده ان شاء الله
تعالى (قال الشافعي)
ولو أوصى له بثلاث شيء
بعينه فاستحق ثلثاه
كان له الثلث الباقي ان
احتمله ثلثه ولو أوصى
بثلثة لساكنين نظر الى ماله
فقسم ثلثه في ذلك البلد
وكذلك لو أوصى لغازين
في سبيل الله فهم الذين
من البلد الذي به ماله
ولو أوصى له فقبل
أورد قبل موت الموصي

مضمون (قال الشافعي) وقلنا رأيت جارية تسوى ألفا رهن بمائة وألف درهم رهن بمائة أليست الجارية بكيفية رهن بمائة والألف درهم رهن بمائة الجارية قال بلى قلنا انك كل مرهون منهم ليس له أخذه ولا ادخال أحد برهن معه فيه من قبل أن الكل مرهون بالمائة مدفوع دفعا واحدا بحق واحد فلا يخلص بعضه دون بعض قال نعم قلنا عشر الجارية مضمون وتسعة أعشارها أمانة ومائة مضمونة وتسعة أمانة قال نعم قلنا فأى شئت عبت من قولنا ليس بمضمون وهذا أنت تقول في أنك ليس بمضمون (قال الشافعي) وقيل له إذا كانت الجارية مدفوعة خارجا تسعة أعشارها من الضمان والألف كذلك فما تقول إن نقصت الجارية في ثمنها حتى تصير تسوى مائة قال الجارية كلها مضمونة قيل فإن زادت بعد النقصان حتى صارت تسوى ألفين قال تخرج الزيادة من الضمان ويصير نصف عشرها مضمونا وتسعة عشر جزءا من عشرين سهما غير مضمون فلا تسمى هكذا إن نقصت أيضا حتى صارت تسوى مائة قال نعم تعود كلها مضمونة قال وهكذا أجور الورع يسوون عشرة آلاف بالثلاثة تسعة أعشارهن خارجة من الرهن بضمان وعشر مضمون عند وفقات لبعضهم لو قال هذا غيركم كنتم شبيها أن تقولوا لما يحل لك أن تتكلم في التفسير أنت لا تدري ما تقول كيف يكون رهن واحد بحق واحد بعضه أمانة وبعضه مضمون ثم يزيد فيخرج ما كان مضمونا ومنه من الضمان لأنه ان دفع عندكم مائة وهو يسوى مائة كان مضمونا كله وان زاد خرج بعضه من الضمان ثم ان نقص عا إلى الضمان وزعت أنه ان دفع جارية رهنا بألف وهي تسوى ألفا فولدت أولادا يساوون ألفا والجارية مضمونة كلها والأولاد رهن كلهم غير مضمونين لا يقدر صاحبهم على أخذهم لأنهم رهن ويدسوا بمضمونين ثم ان مات أمهم صاروا مضمونين بحساب فهم كلهم مرهون خارجون من الضمان ومرهون داخل بعضهم في الضمان خارج بعض (قال الشافعي) فقيل لمن قال هذا القول ما يدخل على أحد أقبح من قولكم أعلمه وأشد تناقضا أخبرني من أثق به عن بعض من نسب إلى العلم منهم أنه يقول لو رهن الجارية بألف ثم أدى الألف إلى المرتهن وقبضها منه ثم دعاه بالجارية فهلك قبل أن يدفعها إليه هلك من مال الراهن وكانت الألف مسجلة للمرتهن لأنهم أحقه فان كان هذا فقد صار وافيته إلى قولنا وركرنا جميع قولهم وليس هذا بأنكر مما صرفنا وما يشبه مما سكتنا عنه (قال الشافعي) فقال لي قائل من غيرهم نقول الرهن بما فيه ألا ترى أنه لما دفع الرهن يعني بشئ بعينه ففي هذا دلالة على أنه قد رضى الراهن والمرتهن بأن يكون الحق في الرهن قلنا ليس في ذلك دلالة على ما قلت قال وكيف قلنا انما تعامل على أن الحق على مال الرهن والمرتهن وثيقة مع الحق كما تكون الجمالة قال كانه بأن يكون رضا أشبه قلنا انما الرضا بان يتبايعا فيكون ملكا للمرتهن فيكون حينئذ رضاهما مائة ولا يعود إلى ملك الراهن الا بتجديد بيع منه وهذا في قولنا وقوله لكم ملك الراهن فأى رضاهما وهو ملك للراهن بأن يخرج من ملك الراهن إلى ملك المرتهن فان قلت انما يكون الرضا اذا هلك فانما ينبغي أن يكون الرضا عند العقدة والرفع فالحق قد رفع والرافع كان وهو ملك للراهن ولا يتحول حكمه فادفع به لأن الحكم عندنا وعندك في كل أمر فيه عقدة انما هو على العقدة

(رهن المشاع)

(قال الشافعي) رهن الله لأبأس بأن يرهن الرجل نصف أرضه ونصف داره وسهما من أسهم من ذلك مشاعا غير مقسوم إذا كان الكل معلوما وكان ما رهن منه معلوما ولا فرق بين ذلك وبين البيوع وقال بعض الناس لا يجوز الرهن الا بمقبوض مقسوما لا بمخالطه غيره واحتج بقول الله تبارك وتعالى فرهن مقبوضة (قال الشافعي) قلنا فلم يجوز الرهن الا بمقبوض مقسوما وقد يكون مقبوضا وهو مشاع غير مقسوم قال قائل وكيف

كان له قبوله ورده بعد موته وسواء أوصى له بأبيه أو غيره ولو أوصى له بدار كانت له ومأثرت فيها من أبوابها وغيرها دون ما فيها ولو انهدمت في حياة الموصى كانت له الا ما انهدم منها فصار غير ثابت فيها (قال) ويجوز نكاح المريض (وقال) في الاملاء يلحق الميت من فعل غيره ثلاث حج يؤدي ومال يتصدق به عنه أو دين يقضى ودعاء أجاز النبي صلى الله عليه وسلم الحج عن الميت وندب الله تعالى إلى الدعاء وأمر به رسوله عليه الصلاة والسلام فاذا حازله الحج حيا جازله ميتا وكذلك ما تطوع به عنه من صدقة (وقال) في كتاب آخر ولو أوصى له ولمن لا يحصى بثلثه فالقياس أنه كأحد

(الوصية للقرابة من ذوى الارحام)

(قال الشافعي) رهن

الله ولو قال ثلثي لقرابتي

يكون مقبوضا وانت لا تدري أى الناحيتين هو وكيف يكون مقبوضا في العبد وهو لا يتبعض فقلت كان القبض اذا كان اسما واحدا لا يقع عندك الا بمعنى واحد وقد يقع على معان مختلفة قال بل هو بمعنى واحد قلت أو ما يتبعض الدنانير والدرهم وما صغر باليد ويتبعض الدور يدفع المفاتيح والارض بالانسلیم قال بلى فقلت فهذا مختلف قال يجمعه كله أنه منفصل لا يتخالطه شيء قلت فقد تركت القول الاول وقلت آخر وستره ان شاء الله تعالى وقلت فكان القبض عندك لا يقع أبدا الا على منفصل لا يتخالطه شيء قال نعم قلت فما تقول في نصف دار ونصف أرض ونصف عبد ونصف سيف اشتريته منك بمن معلوم قال جائز قلت وليس على دفع الثمن حتى تدفع الى ما اشتريته فأقبضه قال نعم قلت فاني لما اشتريته أردت نقض البيع فقلت باعني نصف دار مشاعا لأدري أشترى الدار يقع أم غير بها ونصف عبد لا ينفصل أبدا ولا ينقسم وأنت لا تجيزني على قسمه لان فيه ضررا فانا أفسخ البيع بيني وبينك قال ليس ذلك وقبض نصف الدار ونصف الارض ونصف العبد ونصف السيف أن يسلمه ولا يكون دونه حائل قلت أنت لا تجيز البيع الا معلوما وهذا غير معلوم قال هو وان لم يكن معلوما بعينه منفصلا فالكل معلوم ونصيبك من الكل محسوب قلت وان كان محسوبا فاني لأدري أين يقع قال أنت شريك في الكل قلت فهو غير مقبوض لانه ليس بمنفصل وأنت تقول فيما ليس بمنفصل لا يكون مقبوضا فيطلب به الرهن وتقول القبض أن يكون منفصلا قال قد يكون منفصلا وغير منفصل قلت وكيف يكون مقبوضا وهو غير منفصل قال لان الكل معلوم واذا كان الكل معلوما فالقبض بالحساب معلوم قلت فقد تركت قولك الاول وترك قولك الثاني فلم اذا كان هذا كما وصفت يجوز البيع فيه والبيع لا يجوز الا معلوما فاجعله معلوما ويتم بالقبض لان البيع عندك لا يتم حتى يقضى على صاحبه بدفع الثمن الامقبوضا فكان هذا عندك قبضا زعمت أنه في الرهن غير قبض فلا يحد وأن تكون أخطأت بقولك لا يكون في الرهن قبضا أو بقولك يكون في البيع قبضا (قال الشافعي) فالقبض اسم جامع وهو يقع بمعان مختلفة كيف ما كان الشيء معلوما أو كان الكل معلوما والشيء من الكل جزء معلوم من أجزاء وسلم حتى لا يكون دونه حائل فهو قبض فقبض الذهب والفضة والسياب في مجلس الرجل والارض أن يؤتى في مكانها فتسلم لا تحويها يد ولا يحيط بها جدار والقبض في كثير من الدور والارضين اسما لها بأعلاؤها والعبيد تسلمهم بحضرة القابض والمشاع من كل أرض وغيرها أن لا يكون دونه حائل فهذا كله قبض مختلف يجمعه اسم القبض وان تفرق الفعل فيه غير أنه يجمعه أن يكون مجموع العين والكل جزء من الكل معروف ولا حائل دونه فاذا كان هكذا فهو مقبوض والذي يكون في البيع قبضا يكون في الرهن قبضا لا يختلف ذلك (قال الشافعي) ولم أسمع أحدا عندنا يخالف فيما قلت من أنه يجوز فيه الرهن والذي يخالف لا يحتاج فيه بمقدم من أثر فيلزم اتباعه وليس بقياس ولا معقول فيغيثون في الاتباع الذي يلزمهم أن يفرقوا بين الشئيين اذا فرقت بينهما الا نأرح حتى يفارقوا الا نأرح في بعض ذلك لأن يجوزوا الاشياء زعموا على مثال ثم تأتي أشياء ليس فيها أثر في فرقون بينها وهي مجمعة بأرائهم ونحن وهم نقول في الا نأرح تتبع كما جاءت وفيما قلت وقلنا بالرأى لا نقبل الا قياسا صحيحا على أثر (قال الشافعي) وان تباع الرأى والمرتهن على شرط الرهن وهو أن يوضع على يد المرتهن فجائز وان وضعه عام على يد عدل فجائز وليس لواحد منهما الخراج من حيث يضعه الا باجتماعهما على الرضا بان يخرجاه (قال الشافعي) فان خيف الموضوع على يديه فدعا أحدهما الى اخراجه من يديه فينبغي للمساكن ان كانت تغيرت حاله عما كان عليه من الامانة حتى يصير غير أمين أن يخرج به ثم يأمرهما أن يتراضيا فان فعلا والارض لهما كما يحكم عليهما فيما لم يتراضيا فيه بما لزمهما قال وان مات الموضوع على يديه الرهن فكذلك يتراضيان أو يرضي لهما القاضي ان أبا التراضي (قال الشافعي) وان مات المرتهن والرهن على يديه ولم يرض الرهن وصيه ولا وارثه قيل لو ارثه ان كان بالغاً أو لو وصيه ان لم يكن بالغاً تراض أنت وصاحب الرهن فان فعلا والاصير

أو اذوى وأرحسى
لأرحى فسواء من قبل
الاب والام وأقربهم
وأبعدهم وأغناهم
وأفقرهم سواء لانهم
أعلموا باسم القرابة كما
أعطى من شهد القتال
باسم الحضرة وان كان
من قبيلة من قریش
أعطى بقرابته
المعروفة عند العامة
فينظر الى القبيلة التي
ينسب اليها فيقال من
بنى عبد مناف ثم يقال
وقد تفرق بنو عبد
مناف فمن أيهم قيل من
بنى عبد يزيد بن هاشم
ابن المطالب فان قيل
أفتميز هؤلاء قيل نعم
هم قبائل فان قيل فمن
أيهم قيل من بنى عبيد
ابن عبد يزيد فان قيل
أفتميز هؤلاء قيل نعم
بنو السائب بن عبيد
ابن عبد يزيد فان قيل
أفتميز هؤلاء قيل نعم
بنو شافع وبنو علي
وبنو عباس أو عياش
شك المزني وكل هؤلاء
بنو السائب فان قيل

بالدرهم كان الرهن مثلاً أو أقل أو أكثر من الحق وليس هذا يبيع (قال الشافعي) وإذا استعار رجل من رجل عبداً رهنه فرهنته فانه جاز إذا تصادق على ذلك أو قامت به بينة كما يجوز لو رهنه مائة العبد فان أراد مالك العبد أن يخرج منه من الرهن فليس له ذلك الآن يدفع الرهن أو مالك العبد متطوعاً الحق كله (قال الشافعي) ومالك الرهن أن يأخذ الرهن بافتكا كله متى شاء لأنه أعاره له بلا مدة كان ذلك قبل محل الدين أو بعده (قال الشافعي) فان أعاره إياه فقال رهنه إلى سنة ففعل وقال افتكه قبل السنة ففيها قولان أحدهما أن له أن يأخذه يبيع ماله عليه في ماله حتى يعيده إليه كما أخذه منه ومن جهة من قال هذا أن يقول لو أعرتك عبدى بخدمة لسنة كان لي أخذه الساعة ولو أسلفتك ألف درهم إلى سنة كان لي أخذها منك الساعة والقول الآخر أنه ليس له أخذه إلى السنة لأنه قد أذن له أن يصرفه حقاً لغيرهما فهو كالنظام من عده مالا ولا يشبه اذنه برهنه إلى مدة عاريته إياه ولا سلفه (قال الشافعي) ولو تصادق على أنه أعاره إياه برهنه وقال أذنت لك في رهنه بألف وقال الراهن والمرتهن أذنت لي بألفين فالقول قول مالك العبد في أنه بألف والالف الثانية على الراهن في ماله للمرتهن (قال الشافعي) ولو استعار رجلاً من رجل عبداً من رجل فرهنته من رجل بمائة ثم أتى أحدهما بخمسين فقال هذا ما يلزم مني من الحق لم يكن واحد منهما ماضياً منعه من صاحبه وإن اجتمع في الرهن فان نصفه مفكوك ونصفه مرهون (قال الشافعي) وإذا استعار رجل من رجلين عبداً فرهنته بمائة ثم جاء بخمسين فقال هذه فكاله حق فلان من العبد وحق فلان مرهون ففيها قولان أحدهما أنه لا يملك الامعاء ألا ترى أنه لو رهن عبد نفسه بمائة ثم جاء بتسعين فقال فل تسعة أعشاره وأترك العشر مرهوناً لم يكن منه شيء مفكوكاً وذلك أنه رهن واحد بحق واحد فلا يملك الامعاء والقول الآخر أن المالك لما كان لكل واحد منهما على نصفه جاز أن يملك نصف أحدهما دون نصف الآخر كما لو استعار من رجل عبداً ومن آخر عبداً فرهنتهما جاز أن يملك أحدهما دون الآخر والرجلان وإن كان ملكهما في واحد لا يتجزأ فأحكامهما في البيع والرهن حكم مالكي العبدین المختلفين (قال الشافعي) ولولي التيم أو وصيه أن يرهنته عنه كما يبيعان عليه فيما لا يبدله منه ولا يذون له في التجارة وللمالك والمشتري والمشتري أن يرهن ولا بأس أن يرهن المسلم عند المشرك والمشرک عند المسلم كل شيء ما خلا المحضف والرفيق من المسلمين فأنكره أن يصير المسلم تحت يد المشرك بسبب شبه الرق والرهن وإن لم يكن رقاً فان الرفيق لا يمنع الاقل من الدل لمن صار تحت يديه بتصير مالكة (قال الشافعي) ولو رهن العبد لم نفسه ولكننا نكرهه لما وصفنا ولو قال قائل أخذ الراهن بافتكا كله حتى يوفي المرتهن المشرك حقه متطوعاً أو يصير في يديه بما يجوز له ارتهاه فان لم يتراضيا فسخت البيع كان مذهباً فأما ما سواهم فلا بأس برهنه من المشركين فان رهن المحضف قلنا ان رضيت أن ترد المحضف ويكون حقه عليه فذلك أو تراضيان على ما سوى المحضف مما يجوز أن يكون في يديه وإن لم يتراضيا فسختنا البيع بينك لئلا القرآن أعظم من أن يترك في يد مشرك بقدر على اخراجه من يديه وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسه من المسلمين الاطهار ونهي أن يسافر به الى بلاد العدو (أخبرنا) ابراهيم وعمره عن جعفر عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رهن درعه عند أبي الشحيم اليهودي (قال الشافعي) ويوقف على المرتد ماله فان رهن منه شيئاً بعد الوقف فلا يجوز في قول بعض أصحابنا على حال وفي قول بعضهم لا يجوز الا أن يرجع الى الاسلام فيملك ماله فيجوز الرهن وإن رهنه قبل وقف ماله فالرهن جاز كما يجوز للمشرك ببلاد الحرب ما صنع في ماله قبل أن يؤخذ عنه وكما يجوز للرجل من أهل الاسلام والذمة ما صنع في ماله قبل أن يقوم عليه غراموه فاذا قاموا عليه لم يجز ما صنع في ماله حتى يستوفوا حقوقهم أو يبرؤهم منها (قال الشافعي) وليس للمقارض أن يرهن لان المالك لصاحب المال مكان في المقارضة فضل عن رأس المال أو لم يكن وانما ملك المقارض

أو زوجته لم يكن رجوعاً ولو كان الموصى به قسماً خلط به بتمسح أو طحنه دقيقاً أو دقفاً فصيره عجبنا كان أيضاً رجوعاً ولو أوصى له بمكيلة خلطه بما في بيته ثم خلطها بمثلها لم يكن رجوعاً وكانت المكيلة بحالها

باب المرض الذي تجوز فيه العطية ولا تجوز والخوف غير المرض

(قال الشافعي) رحمه الله كل مرض كان الاعاب فيه أن الموت مخوف عليه فعطيته ان مات في حكم الوصايا والافهوك كالعجج ومن الخوف منه اذا كانت حتى بدأت بصاحبها ثم اذا تناولت فهو مخوف الا الربيع فانها اذا استمرت بصاحبها ربعا فغير مخوفة وان كان معها وجع كان مخوفاً وذلك مثل البرسام أو الرعاف الدائم أو ذات الجنب أو الخاصرة أو

الراهن شيء من الفضل شرطه ان سلم حتى يصير رأس مال المقارض اليه أخذ شرطه وان لم يسلم لم يكن له
شيء قال وان كان عبداً بين رجلين فاذن أحد هلالاً آخر أن يرهن العبد فالرهن جائز وهو كله رهن بجميع
الشيء لا يعلق بعضها دون بعض وفيها قول آخر ان الراهن ان فلق نصيبه منه فهو مفكوك ويجب برعي فلق
نصيب شريكه في العبد ان شاء ذلك شريكه فيه وان فلق نصيب صاحبه منه فهو مفكوك وصاحب الحق
على حقه في نصف العبد الباقي وان لم يأذن شريك العبد لشريكه في أن يرهن نصيبه من العبد فله رهن العبد
فمنصفه مرهون ونصف شريكه الذي لم يأذن له في رهنه من العبد غير مرهون ألا ترى أن رجلاً لو تعدى
فرهن عبداً رجل بغير اذنه لم يكن له رهنه وكذلك يبطل الرهن في النصف الذي لا يملكه الراهن (قال الشافعي)
ويجزر رهن الاثنين الشيء الواحد (قال الشافعي) فان رهن رجل رجلين أو مائة فولدت أو حائطاً أو ثمر
أو ماشية فتناجحت فاختلف أصحابنا في هذا فقال بعضهم لم يكن له رهنه ولا الجارية ولا نتاج الماشية ولا ثمرة
الحائط رهنه ولا يدخل في الرهن شيء لم يرهنه ماله كقط ولم يوجب فيه حقاً للاحد وانما يكون الرهن تبعاً
لبيوع اذا كان الراد لم يحدث قط الا في ملك المشتري وان كان الحقل كان في ملك البائع وتبعاً في العتق
لان العتق كان ولم يولد المملوك فلم يصير الى أن يكون مملوكاً لانه لم يصير الى حكم الحياة الظاهر الا بعد العتق
لامه وهو تبع لامة وثمر الحائط انما يكون تبعاً في البيع مالم يورث واذا أبرفهو للبائع الا أن يشترط المبتاع
(قال الشافعي) والعتق والبيع مخالف للرهن ألا ترى أنه اذا باع فقد حول رقبة الامة والحائط والماشية
من ملكه وحوله الى ملك غيره وكذلك ان أعنتق الامة فقد أخرجها من ملكه لشيء جعله الله وملكته نفسها
والرهن لم يخرجها من ملكه قط هو في ملكه بحاله الا أنه محمول دونه بحق حبسه به لغيره أجازد المسلمون كما
كان العبد له وقد أجزد من غيره وكان المستأجر أحق بمنفعته الى المدة التي شرطت له من مال العبد والمالك له
وكما لو أجزد الامة فتكون محتبسة عنه بحق فيها وان ولدت أولاد لم تدخل الاولاد في الجارة فكذلك لا تدخل
الاولاد في الرهن والرهن بمنزلة ضمان الرجل عن الرجل ولا يدخل في الضمان الا من أدخل نفسه فيه وولد
الامة ونتاج الماشية وثمر الحائط مما لم يدخل في الرهن قط وقد أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن ابن
طائوس عن أبيه أن معاوية بن جبل قضى فيمن ارتهن نخلاً ثمراً فليحسب المرتهن من ثمرها من رأس المال وذكر
سفيان بن عيينة شبيهه به (قال الشافعي) وأحسب مطرفاً قاله في الحديث من عام حج رسول الله صلى الله
عليه وسلم (قال الشافعي) وهذا كلام يحتمل معاني فإظهر معانيه أن يكون الراهن والمرتهن من تراخيا
أن تكون الثمرة رهنه أو يكون الدين حالاً أو يكون الراهن سلف المرتهن على بيع الثمرة واقتضاء من رأس
ماله أو أذن له بذلك وان كان الدين الى أجل ويحتمل غير هذا المعنى فيحتمل أن يكون تراخياً أن الثمرة للمرتهن
فتأداه على ذلك فقال هي من رأس المال للمرتهن ويحتمل أن يكون نواصبه واهذا تقدم ما علمهم أنها لا تكون
للمرتهن ويشبه هذا القول من عام حج رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنهم كانوا يقضون بأن الثمرة للمرتهن قبل
حج النبي صلى الله عليه وسلم وظهور حكمه فردهم الى أن لا تكون للمرتهن فلما لم يكن له ظاهر مقرر عليه
وصار الى التأويل لم يجز لاحد فيه شيء الا جاز عليه وكل يحتمل معنى لا يخالف معنى قول من قال لا تكون الثمرة
رهنه الحائط اذا لم تشترط (قال الشافعي) فان قال قائل وكيف لا يكون له ظاهر مخالف لحكمه قلت
أرأيت رجلاً رهن رجلاً حائطاً فثمر الحائط للمرتهن يبيع الثمرة وحسابها من رأس المال فيكون بائعاً لنفسه
بلا تسليط من الراهن وليس في الحديث أن الراهن سلف المرتهن على بيع الثمرة أو يجوز للمرتهن أن يقبضها
من رأس ماله ان كان الدين الى أجل قبل محل الدين ولا يجيز هذا أحد علمه فليس وجه الحديث في هذا الا
بالتأويل (قال الشافعي) فلما كان هذا الحديث هكذا كان أن لا تكون الثمرة رهنه ولا الولد ولا النتاج أضعف
الاقاويل عندنا والله تعالى أعلم (قال الشافعي) ولو قال قائل الا أن يتشارط عند الرهن أن يكون الولد
والنتاج والثمر رهنه فيشبهه أن يجوز عندى وانما أجزته على ما لم يكن له ليس بتمليك فلا يجوز أن يملك

القول ويشترط فيه
مخرف وان سهل بطنه
يوماً أو اثنين وتأتي منه
الدم عند الخلاء لم يكن
مستوفياً فان استمر به بعد
يومين حتى يمجسه أو
يمتعه الترم أو يكون
البطن متحرقاً فهو
مخرف فان لم يكن
متحرقاً ومعد حياً أو
تقطيع فهو مخرف
واذا أشكل مثل غنمه
أهل البصر ومن ساوره
الدم حتى تغير عقله
أو المسرا أو البلم كان
مخرفاً فان استمر
به فالج فالاعلب اذا
تطاول به أنه غير مخوف
والسل غير مخوف
والطاعون مخوف حتى
ينهب ومن أنفدته
الجراح فمخوف فان لم
تصل الى مقتل ولم تكن
في موضع لحم ولم يغلبه
له ارجح ولا ضربان ولم
ياتكل ويرم فغير مخوف
واذا التهمت الحرب
مخوف فان كان في
أيدي مشركين يقتلون
الاسرى مخوف (وقال)

في الاملاء اذا قدم من

عليه فتماس غير مخوف
ما لم يجر حرا لانه يمكن
أن يتركوا فيحبسوا
(قال المصنف) الاول
أشبهه بقوله وقد يمكن
أن يسلم من التهام
الحرب ومن كل مرض
مخوف (قال) واذا
ضرب الحامل الطلق
فهو مخوف لانه كالتلف
وأشد وجعا والله تعالى
أعلم

(باب الاوصياء)

(قال الشافعي) رحمه
الله ولا تجوز الوصية
الا الى بالغ مسلم حر
عدل أو امرأة كذلك
فان تغير حاله
أخرجت الوصية من
يده وضم اليه اذا كان
ضعيفا أمين معه فان
أوصى الى غير ثقة فقد
أخطأ على غيره فلا
يجوز ذلك ولو أوصى
الى رجلين فمات
أحدهما أو تغير أبدا
مكانه آخر فان اختلفا
قسم بينهما ما كان
ينقسم وجعل في أيديهما

(١) قوله يؤاجر الرهن
في نسخة وأجر الرهن
وقوله فلصاحب الرهن
كذا في النسخ التي عندنا
وهله فلصاحب الحق
وحرره اه محققه

ما لا يكون وهذا يشبه معنى حديث معاذ والله تعالى أعلم وان لم يكن بالبين جدا كان مذموبا ولولا حديث
معاذ سار آية يشبه أن يكون عند أحد جازا (قال الربيع) وفيه قول آخر انه اذا رهنه ماشية أو غنلا على
أن ما حدث من النتاج أو الفرة رهن كان الرهن باطلا لانه رهنه ما لا يعرف ولا يفسط ويكون ولا يكون
ولا اذا كان كيف يكون وهذا أصح الاقوال على مذهب الشافعي (قال الشافعي) وقال بعض أصحابنا
الفرة والنتاج وولد الجارية رهن مع الجارية والماشية والحائض لانه منه وما كسب الرهن من كسب أو وهب
له من شيء فهو لمالكه ولا يشبهه كسبه الجناية عليه لان الجناية ثمن له أو لبعثه (قال الشافعي) واذا دفع
الراهن الرهن الى المرهن أو الى العدل فأراد أن يأخذه من يديه بخدمة أو غير هافليس له ذلك فان أعتقه
فان مسلم بن خالد أخبرنا عن ابن جريج عن عطاء في العبد يكرن رهنه فاعتقه سيده فان العتق باطل أو مردود
(قال الشافعي) وهذا له وجه ووجهه أن يقول قائله اذا كان العبد بالحق الذي جعله فيه محولا بينه وبين
أن يأخذه ساعة بخدمة فهو ومن أن يعتقه أبعد فاذا كان في حال لا يجوز له فيها عتقه وأبطل الحاكم فيها
عتقه ثم فكره بعد لم يعتق بعتق قد أبطله الحاكم (وقال) بعض أصحابنا اذا أعتقه الراهن نظرت فان كان
له مال بني بقيمة العبد أخذت قيمته منه فجعلناه رهنه وأنفذت عتقه لانه مالك قال وكذلك ان أبرأه صاحب
الدين أو قضاه فرجع العبد الى مالكه وانفسخ الدين الذي في عتقه أنفذت عليه العتق لانه مالك وانما العلة التي
منعت بها عتقه حتى غيره في عتقه فلما انفسخ ذلك أنفذت فيه العتق (قال الشافعي) وقد قال بعض الناس
هو حر ويسعى في قيمته والذي يقول هو حر يقول ليس لسيد العبد أن يبيعه وهو مالك له ولا يرهنه ولا يقبضه
ساعة واذا قيل له لم وهو مالك قد باع بيعا صحيحا قال فيه حق لغيره حال بينه وبين أن يخرج به من الرهن
ف قيل له فاذا منعت أن يخرج به من الرهن بعوض يأخذه لعله أن يؤديه الى صاحبه أو يعطيه اياه رهنه
مكانه أو قال أبيع له لا يتلف ثم أدفع الثمن رهنه فقلت لا الا برضا المرتهن ومنعت به وهو مالك أن يرهنه من غيره
فأبطلت الرهن ان فعل ومنعته وهو مالك أن يخدمه ساعة وكانت تحتل فيه أنه قد أو جب فيه شيئا غيره
فكيف أجزت له أن يعتقه فيخرج به من الرهن الاخراج الذي لا يعود فيه أبدا القدم منعت من الاقل وأعطيته
الاكثر فان قال أستعصم فالاستعصاء أيضا ظلم العبد والمرتهن أ رأيت ان كانت أمة تساوى ألوف أو يعلم
أنها عاقرة عن اكتساب نفقتها في أي شيء تسعى أو رأيت ان كان الدين حالا أو الى أي يوم فاعتقه ولعل
العبد يهلك ولا مال له والامة فيبطل حق هذا أو يسعى فيه مائة سنة ثم لعله لا يؤدي منه كير شيء ولعل الراهن
مفلس لا يجد درهما فقد ألتف حق صاحب الرهن ولم ينتفع برهنه فرة تجعل الدين يهلك اذا هلك الرهن
لانه فيه زعيم ومرة تنظر الى الذي فيه الدين فتخير فيه عتق صاحبه وتلف فيه حق الغريم وهذا قول متباين
وانما يرهن الرجل بحقه فيكون أحسن حالا من لم يرهن والمرتهن في أكثر قول من قال هذا أسوأ حالا من
الذي لم يرهن وما شيء أيسر على من يستخف بدمته من أن يسأل صاحب الرهن أن يعيره اياه ما يخدمه أو
رهنه فاذا أبي قال لا يخرج به من يده فاعتقه فتلف حق المرتهن ولم يجسد عند الراهن وفاء (قال الشافعي)
ولا أدري أبرأه يرجع بالدين على الغريم المعتق أم لا (قال الشافعي) فان قال قائل لم أجزت العتق فيه اذا
كان له مال ولم تقل ما قال فيه عطاء قيل له كل مالك يجوز عتقه الا لعله حتى غيره فاذا كان عتقه اياه يتلف حق
غيره لم أجزه واذا لم يكن يتلف لغيره محقا وكنت أخذ العوض منه وأصير رهنه كهو فقد ذهب العلة التي
بها كنت مبطلا للعتق وكذلك اذا أدى الحق الذي فيه استيفاء من المرتهن أو أبرأه ولا يجوز الرهن الامقبوضا
وان رهنه رهنه فافضه هو ولا عدل يضعه على يديه فالرهن مفسوخ والقبض ما وصفت في صدر الكتاب
مختلف قال وان قبضه ثم أعاره اياه أو آخره اياه هو أو العدل فقال بعض أصحابنا لا يخرج به هذا من الرهن
لانه اذا أعاره اياه في شاء أخذه واذا آخره فهو كالاجنبي (١) يؤاجر الرهن اذا أذن له سيده والاجارة للمالك

فإذا كانت للمالك فلهما حب الرهن أن يأخذ الرهن لأن الإجارة منه مضمونة وهكذا نقول (قال الشافعي)
فإن تبايعا على أن يرهنه فريضة وقبض أو رهنه بعد البيع فكل ذلك جائز وإذا رهنه فليس له إخراج
من الرهن فهو كالقسيمة يجوز بعد البيع وعنده (قال الشافعي) فإن تبايعا على أن يرهنه بعد أو إذا عجز
فالبائع بالخيار في فسخ البيع أو إثباته لأنه قد بايعه على وثيقة فلم تتم له وإن تبايعا على رهنه فلم يقبضه ولم يرض
منسوخ لأنه لا يجوز إلا مقبوضا

(جناية الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جنى الاجنبي على العبد المرهون جناية تلتفه أو تلف بعضه أو تنقصه
فكان لها أرش فمالك العبد الراهن انقصم فيها وإن أحب المرتهن حضوره أحضره فإذا قضى له بأرض
الجنابة دفع الأرش إلى المرتهن إن كان الرهن على يديه أو إلى العدل الذي على يديه وقبل الراهن أن أحيط
فسله إلى المرتهن قصاصا من حقه عليك وإن شئت فهو موقوف في يديه رهنا أو في يدي من على يديه الرهن إلى
محل الحق (قال الشافعي) لأحسب أحدا يعقل يختار أن يكون من ماله شيء يقف لا يقبضه فينتفع به إلى
محل الدين ولا شيء له بوجه من الوجوه موقوف فاعير مضمون أن تلف تلف بلا ضمان على الذي هو في يديه وكان
أصل الحق ثابتا كما كان عليه على أن يكون قصاصا من دينه (قال الشافعي) فإن قال الراهن أنا أخذ
الأرض لأن ملك العبد لي فليس ذلك له من قبل أن ما كان من أرض العبد فهو ينقص من ثمنه وما أخذ من
أرضه فهو يقوم مقام بدنه لأنه عوض من بدنه والعوض من البدن يقوم مقام البدن إذا لم يكن له ملكه أخذ
بدن العبد فكذلك لا يكون له أخذ أرض بدنه ولا أرض شيء منه (قال الشافعي) وإن جنى عليه ابن المرتهن
فجنايته كجناية الاجنبي وإن جنى عليه المرتهن فجنايته أيضا كجناية الاجنبي إلا أن مالك العبد يجز
بين أن يجعل ما يلزمه من ثمن عقل العبد قصاصا من دينه أو يقدر رهنا في يديه إن كان الرهن على يديه وإن
كان موضوعا على يدي عدل أخذ ما لزمه من عقله فدفع إلى العدل (قال الشافعي) فإن جنى عليه عبد
للمرتن قيل للمرتن أقدع بذلك بجميع الجناية أو أسله ببيع أو فداه فالراهن بالخيار بين أن يكون الفداء
قصاصا من الدين أو يكون رهنا كما كان العبد وإن أسلم العبد ببيع العبد ثم كان ثمنه رهنا كما كان العبد
الاجنبي عليه (قال الشافعي) وإن جنى عبد المرتهن على عبد الراهن المرهون جناية لا تبلغ النفس والقول
فيها كالقول في الجناية في النفس يخير بين أن يفديه بجميع أرض الجنابة أو يسلمه ببيع أو أسله ببيع
ثم كان ثمنه كما وصفت لك (قال الشافعي) وإن كان في الرهن عبدان فجنى أحدهما على الآخر فالجناية هدر
لأن الجنابة في عنق العبد لا في مال سيده فإذا جنى أحدهما على الآخر فكأنما جنى على نفسه لأن المالك
الراهن لا يستحق إلا ما هو له رهن لغيره فالسيد لا يستحق من العبد الجاني إلا ماله والمرتهن لا يستحق من العبد
الجاني أيضا إلا ما هو له من رهنه وما هو رهن له (قال الشافعي) وإن كان الرهن أمة فوادت ولدا فجنى عليها
ولدها فوادها كعبد السيد لو جنى عليها لأنه خارج من الرهن (قال الشافعي) وإن جنى عبد الراهن على عبده
المرهون قيل له قد أتلّف عبدك عبدك وعبدك المتلف كاه أو بعضه مرهون بحق لغيرك فيه فأنت بالخيار
في أن تفدى عبدك بجميع أرض الجنابة فإن فعلت فأنت بالخيار في أن يكون قصاصا من الدين أو رهنا
مكان العبد المرهون لأن البدل من الرهن يقوم مقامه أو تسلم العبد الجاني ببيع ثم يكون ثمنه رهنا مكان
الاجنبي عليه (قال الشافعي) فإن جنى الراهن على عبده المرهون فقد جنى على عبد لغيره فيه حق برهنه
لأنه يمنع منه سيده ويبيعه فيكون المرتهن أحق بثمنه من سيده ومن غرمائه فيقال أنت وإن كنت جنيت
على عبدك فجنايتك عليه إخراج له من الرهن أو نقص له فإن شئت فأرّش جنايتك عليه ما بلغت قصاصا
من دينك وإن شئت فسله يكون رهنا مكان العبد المرهون قال وذلك إذا كان الدين حالا فاما إذا كان إلى

تعددين وأمر بالاحتساب
بمالا يشق عليهم وليس
للموصى أن يوصي بما
أوصى به إليه لأن
الميت لم يرض الموصي
إليه الآخر (ولو
قال) فإن حدث
بوصي حدث فقد
أوصيت إلى من أوصى
إليه لم يجز لأنه إنما
أوصى بما لا غيره
(وقال) في كتاب اختلاف
أبي حنيفة وابن أبي
ليلى أن ذلك جائز إذا قال
قد أوصيت إليك بركة
فلان (قال المزني)
رحمه الله وقوله هذا
يوافق قول الكوفيين
والمدنيين والذي قبله
أشبه بقوله (قال الشافعي)
ولا ولاية للموصي في
انكاح بنات الميت
(ما يجوز للموصي أن
يصنعه في أموال
اليتامى)

(قال الشافعي) رحمه
الله ويخرج الوصي من
مال اليتيم كل ما لزمه من
زكاه ماله وجنابته وما
لا غناء به عنه من نفقته

أجل فيؤخذ الأرض فيكون رهنا إلا أن يتراضيا الجاني الراهن والمرتهن بأن يكون قصاصا (قال الشافعي) وإن كانت الجناية من أجنبي عدا فلمالك العبد الراهن أن يقتص له من الجاني إن كان بينهما قصاص وإن عرض عليه الصلح من الجناية فليس يلزمه أن يصلح وله أن يأخذ القود ولا يسدل مكانه غيره لأنه ثبت له القصاص وليس بمعتد في أخذه القصاص وقال بعض الناس ليس له أن يقتص وعلى الجاني أن يرش الجناية أحب أوكره (قال الشافعي) وهذا القول بعيد من قياس قوله هو يحيز عتق الراهن إذا أعتق العبد ويسعى العبد والذي يقول هذا القول يقتص للعبد من الحر ويرغم أن الله عز وجل حكم بالقصاص في القتلى وسأوى النفس بالنفس ويرغم أن ولي القتل لو أراد أن يأخذ في القتل العمد الدية لم يكن ذلك له من قبل أن الله عز وجل أوجب له القصاص إلا أن يشاء ذلك القاتل وولي المقتول فيصطلحا عليه (قال الشافعي) فإذا زعم أن القتل يجب فيه بحكم الله تعالى في القتل وكان وليه يريد القتل فنعاه إياه فقد أبطل ما زعم أن فيه حكما ومنع السيد من حقه (قال الشافعي) فإن قال فإن القتل يبطل حق المرتهن فكذلك قد أبطل حق الراهن وكذلك لو قتل نفسه أو مات بطل حق المرتهن فيه وحق المرتهن في كل حال على مالك العبد فإن كان انما ذهب إلى أن هذا أصح لهما معا فقد بدأ بظلم القاتل على نفسه فأخذ منه مالا ولا واعا عليه عنده قصاص ومنع السيد مما زعم أنه أوجب له وقد يكون العبد ثمة عشرة دنانير والحق إلى سنة فيعطيه به رجل لرغبته فيه ألف دينار فيقال لمالك العبد هذا أفضل كثير تأخذه فتقضى دينك ويقول ذلك له الغريم ومالك العبد محتاج فيزعم قائل هذا القول الذي أبطل القصاص لا ينظر لمالك والمرتهن أنه لا يكره مالك العبد على بيعه وإن كان ذلك نظر الهمام معا ولا يكره الناس في أموالهم على إخراجها من أيديهم بما لا يريدون إلا أن يلزمهم حقوق الناس وليس للمرتهن في بيعه حق حتى يحل الاجل (قال الشافعي) فإن جنى العبد الرهن جناية فسيده يخير بين أن يفديه بارش الجناية فإن فعل فالعبد رهن بجأله أو يسلمه يباع فإن أسلمه لم يكلف أن يجعل مكانه غيره لأنه انما أسلمه بحق وجب فيه (قال الشافعي) فإن كان أرض الجناية أقل من قيمة العبد المسلم فأسلمه فيبيع دفع إلى المجني عليه أرض جنايته ورد ما بقي من ثمن العبد رهنا (١)

وكسوته بالمعروف
واذ بلغ الحلم ولم يرشد
زوجه وان احتاج الى
خادم ومثله يخدم
اشترى له ولا يجمع له
امرأتين ولا جاريتين
للوطء وان اتسع ماله
لانه لا ضيق في جارية
للوطء فان أكثر
الطلاق لم يزوج وسرى
والعتق مردود عليه
(قال المسزني) رحمه
الله هذا آخر ما وصفت
من هذا الكتاب أنه
وضعه بخطه لأعلم أحدا
سمعه منه وسمعت
يقول لو قال أعطوه كذا
ولذا من دنانيرى أعطى
دينارين ولولم يقل من
دنانيرى أعطوه ما شاؤا
اثنتين

(كتاب الوديعة)

(قال الشافعي) رحمه
الله واذا أودع رجل
وديعة فأراد سفر فلم
يتق بأحد يجعلها عنده
فسافر بها برا أو بحرا
ضمن وان دقتهافي منزله
ولم يعلم بها أحد ايائنه
على ماله فهلكت ضمن

(١) وترجم في اختلاف العراقيين باب الرهن أخذ بربا الربيع قال قال الشافعي وإذا ارتهن الرجل رهنا فوضعه على يدي عدل برضا صاحبه فهلك الرهن من عند العدل وقيمته والدين سواء فإن أبا حنيفة كان يقول الرهن بمافيه وقد بطل الدين وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الدين على الراهن كإهوا والرهن من ماله لأنه لم يكن في يدي المرتهن إنما كان موضوعا على يدي غيره (قال الشافعي) وإذا رهن الرجل الرهن فقبضه منه أو قبضه عدل رضيا به فهلك الرهن في يديه أو في يدي العدل فسواء الرهن أمانة والدين كإهوا ولا ينقص منه شيء وقد كتبنا في هذا كتابا طويلا وإن مات الراهن وعليه دين والرهن على يدي العدل فإن أبا حنيفة كان يقول المرتهن أحق بهذا الرهن من الغرماء به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الرهن بين الغرماء والمرتهن بالخصص على قدر أموالهم وإذا كان الرهن في يدي المرتهن فهو أحق به من الغرماء وقوله ما جيعافيه واحد (قال الشافعي) وإذا مات الراهن وعليه دين وقدر رهن رهنا على يدي صاحب الدين أو يدي غيره فسواء والمرتهن أحق بثمن هذا الرهن حتى يستوفي حقه فيه فإن فضل فيه فضل كان الغرماء شركاء فيه وإن نقص عن الدين حاص أهل الدين بما يبق له في مال الميت وإذا رهن الرجل الرجل دارا ثم استحق منها شقص وقد قبضها المرتهن فإن أبا حنيفة كان يقول الرهن باطل ولا يجوز وبهذا يأخذ حفظي عنه في كل رهن فاسد وقع فاسد فإصاحب المال أحق به حتى يستوفي ماله يباع لدينه وكان ابن أبي ليلى يقول ما بقي من الدار فهو رهن بالحق وقال أبو حنيفة وكيف يكون ذلك وإنما كان رهنه نصيبا غير مفسوم (قال الشافعي) وإذا رهن الرجل الرجل دارا فقبضها المرتهن ثم استحق من الدار شيء كان =

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعمار رجل أفلس فأدرلك الرجل ماله بعينه فهو أحق به (قال الشافعي) وأخبرنا عبد الوهاب الثقفي أنه سمع يحيى بن سعيد يقول أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز حدثه أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرلك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به (أخبرنا) محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب قال حدثني أبو المعتمر بن عمرو بن رافع عن ابن خلد الزرقى وكان قاضيا بالمدينة أنه قال جئنا أبا هريرة رضي الله عنه في صاحب لنا قد أفلس فقال هذا الذي قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم أعمار رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجد بعينه (قال الشافعي) وبحديث مالك أن أنس وعبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد وحديث أنس أبي ذئب عن أبي المعتمر في التفليس تأخذ

وإذا أودعها غيبه
 وصاحبها حاضر عند
 سفره ضمن فإن لم يكن
 حاضرا فأودعها أمينا
 يودعه ماله لم يضمن
 وإن تعدى فيها ثم ردها
 في موضعها فلهكت
 ضمن لخروجها بالتعدى
 من الأمانة ولزأودع
 عشرة دراهم فأنفق
 منها درهمين ثم ردها
 ولو ضمن الدرهم ^{في}
 أودعه دابة وأمره بعلفها
 وسقيها فأمر من فعل
 ذلك بها في داره كما يفعل
 بدوابه لم يضمن وإن بعثها
 إلى غير داره وهي تسقى
 في داره ضمن وإن لم
 يأمره بعلفها ولا بسقيها
 ولم ينه فبفسادها مدة إذا
 أتت على مثلها ثم أتى كل
 ولم تشرب خلتك ضمن
 وإن لم تكن كذلك
 فتلفت لم يضمن وينبغي
 أن يأتي الحاكم حتى
 يوكل من يقبض منه
 المفقدة عليها ويكون
 ديناً على ربه أو يبيعها
 وإن أنفق على غير
 ذلك فهو متطوع

== ما يثبت من الدار رهنا بجميع الدين الذي كانت الدار به رهنا ولو ابتدأ أنصيب شقص معلوم مشاع جاز
ما جاز أن يكون بيعا جاز أن يكون رهنا والقبض في البيع مثل القبض في الرهن لا يختلفان وهذا مكتوب في
كتاب الرهن وإذا وضع الرجل الرهن على يدي عدل وسلطه على بيعه عند محل الأجل ثم مات الراهن فإن
أباحنيقة كان يقول للعدل أن يبيع الرهن ولو كان موت الراهن يبطل بيعه لا بطل الرهن وبه يأخذوكان
أن أبي ليلى يقول ليس له أن يبيع وقد بطل الرهن وصار بين الغرماء والسلطان أن يبيعه في مرض الراهن
ويكون للمرتهن خاصة في قياس قوله (قال الشافعي) وإذا وضع الراهن الرهن على يدي عدل وسلطه
على بيعه عند محل الحق فهو فيه وكيل فإذا حل الحق كان له بيعه ما كان له من حيا فإذا مات لم يكن له
البيع إلا بأمر السلطان أو برضا الوارث لأن الميت وإن رضى بأمانته في بيع رهن فقد تحول ملك الرهن
لغيره من ورثته الذين لم يرضوا بأمانته والرهن بحاله لا يفسخ من قبل أن الورثة اتعاضوا بملكوا من الرهن ما كان
له الراهن ماله فإذا كان الراهن ليس له أن يفسخه كان كذلك الوارث والوكالة يبيعه عن الدين غير الرهن
الوكالة لم يطل لم يبطل الرهن وإذا ارتهن الرجل دارا ثم أجزها بذن ارهن فإن أباحنيقة كان يقول
قد خرجت من الرهن حين أذن له أن يؤجرها وصارت بمنزلة العارية وبه يأخذوكان أبي ليلى يقول
هي رهن على حالها والغلة للمرتهن قضاء من حقه (قال الشافعي) وإذا رهن الرجل الرجل دارا ودفعها للمرتهن
أو عدل وأذن بكرائها فأكرت كان الكراء للراهن لأنه مالك الدار ولا يخرج به من الرهن وإنما
منعنا أن نجعل الكراء رهنا أو قصاصا من الدين أن الكراء سكن والسكن ليس المرهون ألا ترى أنه لو
باعه دارا فسكنها أو استغلها ثم ردها بيع كان السكن والغلة للمشتري ولو أخذ من أصل الدار شيئا لم يكن له أن
يردها لأن ما أخذ من الدار من أصل البيع والكراء والغلة ليسا من أصل البيع فلما كان الراهن إنما رهن
رقبة الدار كانت رقبته الدار للراهن إلا أنه شرط للمرتهن فيها حق المالك الرقبة في حينه ذلك (قال الشافعي) وإذا
ارتهن الرجل ثلث دارا أو ربعها وقبض الرهن فالرهن جائز ما جاز أن يكون بيعا وقبض في البيع جاز أن يكون
رهنا وقبض في الرهن وإذا رهن الرجل الرجل دارا أو دابة فقبضها للمرتهن وأذن له رب الدابة أو الدار أن
ينتفع بالدار أو الدابة فانتفع بهما لم يكن هذا إخراجا له من الرهن وماله هذا ولا إخراجا من الرهن وإنما هذا منفعة
للراهن ليست في أصل الرهن لأنه شيء يملكه الراهن دون المرتهن وإذا كان شيء لم يدخل في الرهن فقبض
المرتهن الأصل ثم أذن له في الانتفاع بهما لم يرهن لم يفسخ الرهن ألا ترى أن كرا الدار وخراج العبد للراهن

وفي حديث ابن أبي ذئب ما في حديث مالك والثقفى من جملة التفليس ويتبين أن ذلك في الموت والحياة سواء وحدهما ثابتان متصلان وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم من أدرك ماله بعينه فهو أحق به بيان على أنه جعل لصاحب السلعة إذا كانت سلعته قائمة بعينها نقض البيع الأول فيها إن شاء كما جعل للمستنفذ الشفعة إن شاء لأن كل من جعل له شيء فهو إليه إن شاء أخذه وإن شاء تركه وإن أصاب السلعة نقص في بدنها عرأ أو قطع أو غيره أو زادت فذلك كله سواء يقال لرب السلعة أنت أحق بسلعتك من الغرماء إن شئت لانا إنما نجعل ذلك إن اختاره رب السلعة بنقض العقد الأول بحال السلعة الآن قال وإذا لم أجعل لورثة المفلس ولاله في حياته دفعه عن سلعته إذا لم يكن هو برىء الذمة بأداءه عن نفسه لم أجعل لغرمائه أن يدفعوا عن السلعة إن شاءوا أو ما لغرمائه يدفعون عنه وما يعدو غرماءه أن يكونوا متطوعين للغريم بما يدفعون عنه فليس على الغريم أن يأخذ ماله من غير صاحب دينه كما لو كان لرجل على رجل دين فقال له رجل أفضيك عنه لم يكن عليه أن يقتضى ذلك منه وتبرأ ذمة صاحبه أو يكون هذا لهم لازماً فإما أخذ منهم وإن لم يريدوه فهذا ليس لهم بل لازم ومن قضى عليه أن يأخذ المال منهم خرج من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لانه قد وجد عين ماله عند مفلس فإذا منعه أياه فقد منعه ما جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أعطاه شيئاً محالاً لم فيه المعطى والمعطى وذلك أن المعطى لو أعطى ذلك الغريم حتى يجعله مالا من ماله يدفعه إلى صاحب السلعة فيكون عنده غير مفلس بحقه وجبره على قبضه فبإعطاء غرماء آخرين رجوعاً به عليه فكان قد منعه سلعته التي جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم دون الغرماء كلهم وأعطاه العوض منها والعوض لا يكون إلا المسافات والسلعة لم تنف فقضى ههنا قضاء محالاً إذ جعل العوض من شيء قائم ثم زاد أن قضى بأن أعطاه مالا يسلم له لأن الغرماء إذا جاءوا ودخلوا معه فيه وكافوا أسوته وسلعته قد كانت له منفردة دونهم عن المعطى فجعله يعطى على أن يأخذ فضل السلعة ثم جاء غرماء آخرون فدخلوا عليه في تلك السلعة فإن قال قائل لم أدخل ذلك عليه وهو تطوع به قيل له فإذا كان تطوع به فلم جعل له فيما تطوع به عوض السلعة والمطوع من لا يأخذ عوضاً ما زدت على أن جعلته له ببيعاً لا يجوز وغرر لا يفعل (قال الشافعي) وإذا باع الرجل من الرجل بخلافه ثم أطلع قدراً استثناء المشتري وقبضها المشتري وأكل الثمر ثم أفلس المشتري كان للبائع أن يأخذ حائطه لانه عين ماله ويكون أسوة الغرماء في حصة الثمر الذي وقع عليه البيع فاستهلكه المشتري من أصل الثمن يقسم الثمن على الحائط والتمر فينظر كم قيمة الثمر من أصل البيع فإن كان الربع أخذ الحائط بحصته وهو ثلاثة أرباع الثمن ورجع بقيمة الثمر وهو الربع وإنما قيمته يوم قبضه لا يوم أكله لأن الزيادة كانت في ماله ولو قبضه سائلاً والمسئلة بحالها ثم أصابته جائحة رجعت بحصته من الثمن لأنها أصابته في ملكه بعد قبضه ولو كان باعه الحائط والتمر قد أخضر ثم أفلس المشتري والتمر رطباً وقرقاً ثم أو بسرراً تدعى الأخضر كان له أن يأخذه والنخل لانه عين ماله وإن زاد كما يبيعه الجارية الصغيرة فبأخذها كبيرة زائدة ولو أكل بعضه وأدرك بعضه زائد أبعينه أخذ المدرك وتبعه بحصة ما باع من الثمر يوم باعه إياه مع الغرماء (قال الشافعي) وهكذا يباعه ويصاغار أو نوى قد خرج أو زرعاً قد خرج أو لم يخرج مع أرض فأفلس وذلك كله زائد مدرك أخذ الأرض وجميع ما باعه زائد مدرك وإذا فات رجعت بحصته من الثمن يوم وقع البيع كما يكون لو اشترى منه جارية أو عبداً بحال صغيراً أو مرض فمات في يديه أو أعتقه رجعت قيمته الذي اشتراه به منه ولو كبر العبد أو صح وقد اشتراه سقيماً صغيراً كان للبائع أن يأخذه صحيحاً كبيراً لانه عين ماله والزيادة فيه منه لانه من صنعة الأدميين وكذلك لو باعه فعلمه أخذه معلماً ولو كسى المشتري العبد أو وهب له مالا أخذ البائع العبد وأخذ الغرماء مال العبد وليس بالعبد لأنها غيره ومال من مال المشتري لا يملكه البائع ولو كان العبد المبيع يبيع وله مال استثناء المشتري فاستهلك المشتري ماله أو هلك في يد العبد ففسد

ولو أوصى المودع إلى أمين لم يضمن فإن كان غير أمين ضمن فإن انتقل من قرية آهلة إلى غير آهلة ضمن وإن شرط أن لا يخرجها من هذا الموضع فأخرجها من غير ضرورة ضمن فإن كان ضرورة وأخرجها إلى حرز لم يضمن ولو قال المودع أخرجتها لما غشيتني الزارفان علم أنه قد كان في تلك الناحية ناراً وأثر يدل بالقول قوله مع يمينه ولو قال دفعته إلى فلان بأمرك فالقول قول المودع ولو قال دفعته اليك فالقول قول المودع ولو حوّلها من خريطة إلى آخرها أو مثل حرزها لم يضمن فإن لم يكن حرزاً لها ضمن ولو أكرهه رجل على أخذها لم يضمن ولو شرط أن لا يرتد على صندوق هي فيه فرق قد عليه كان قد زاده حرزاً ولو قال لم تودعني شيئاً ثم قال قد كنت استردعتي

ثم أفلس الغريم كان له نصف العبد ثم يكابه الغريم ويبيع النصف الذي كان للغريم لغرمائه دونه على
المثال الذي ذكرت ولا يرد ما أخذ شيئاً لأنه مستوف لما أخذه ولو زعمت أنه يرد شيئاً ما أخذ جعلت له لو أخذ
الثلث كانه أن يردده يأخذ سلعته ومن قال هذا فتهذا خلاف السنة والقياس عليها ولو كانا عبيدين أو ثوبين
فباعهما بعشرين فقبض عشرة وبقي من ثمنهما عشرة كان شريكاً فيهما بالنصف يكون نصفهما له والنصف
للغرماء يباع في دينه ولو كانت المسئلة بمجالها فاقضى نصف الثمن وهلك نصف المبيع وبقي أحد الثوبين
أو أحد العبيدين وقيمتهم ما ساء كان أحق به من الغرماء من قبل أنه عين ماله عند معدوم والذي قبض من الثمن
انما عوبد فكلما كان لو كانا قائمين أخذهما ثم أخذ بعض البذل وبقي بعض السلعة كان ذلك كقيامهما معا
فان ذهب ذاهب الى أن يقول البذل منهما معا فقد أخذ نصف ثمن ذاهب نصف ثمن ذاهب من شيء يمين ما قلت
غير ما ذكرت قيل نعم أن يكونا جميعاً ثمن ذاهب ثمن ذاهب مستوي القيمة فيباعان صفقة واحدة ويقبضان
ويقبض البائع من ثمنهما خمسين ويملك أحد الثوبين ويجبى بالآخر عيباً فيرده بالنصف الباقي ولا يرد شيئاً مما
أخذ ويكون ما أخذ ثمن الهالك منهما ولو لم يكونا بيعاً وكانا رهناء فأخذت سبعين وفات أحدهما كان الآخر
رهناء بالعشرة الباقية وكذلك يكون لو كانا قائمين ولا يبيع بعض الثمن عليهما ولا يملكه يجعل الكل في كليهما والباقي
في كليهما وكما يكون ذلك في الرهن لو كانا عبيداً رهناء فآدى تسعين كانوا معارهناء بعشرة لا يخرج منهم
أحد من الرهن ولا شيء منه حتى يستوفي آخر حقه فلما كان البيع في دلالة حكم النبي صلى الله عليه وسلم
موقوفاً فان أخذ ثمنه والارجع بيعه فأخذه فكان كالمترهن قيمته وفي أكثر من حال المترهن في أنه أخذه كله
لا يباع عليه كما يباع الرهن فيستوفي حقه ويرد فضل الثمن على مالكه فكان في معنى السنة (قال الشافعي)
في الشريكين بفلس أحدهما لا يلزم الشريك الآخر من الدين شيء إلا أن يقصر أنه إذا أنهله بأذنه أو هما معا
فيكون كدين إذا أنهله بأذنه بلا شركة كانت وشركة المفوضة باطلة لا شركة الا واحدة

قال الله تبارك وتعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مطل الغنى ظلم
فلم يجعل على ذي دين سبيلاً في العسرة حتى تكون الميسرة ولم يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مطله ظلماً
إلا بالغنى فإذا كان معسر فهو ليس ممن عليه سبيل إلا أن يوسر وإذا لم يكن عليه سبيل فلا سبيل على إجارته
لان إجارته عمل بدنه وإذا لم يكن على بدنه سبيل وانما السبيل على ماله لم يكن الى استعماله سبيل وكذلك لا يجبس
لأنه لا سبيل عليه في حاله هذه وإذا قام الغرماء على رجل فأرادوا أخذ جميع ماله ترك له من ماله قدر ما لا اغناء
به عنه وأقل ما يكفيه وأهله يومه من الطعام والشراب وقد قيل ان كان لقسمة حبس أنفق عليه وعلى أهله كل
يوم أقل ما يكفيههم حتى يفرغ من قسم ماله ويترك لهم نفقتهم يوم يقسم آخر ماله وأقل ما يكفيه من كسوته
في شتاء كان ذلك أو صيف فان كان له من الكسوة ما يبلغ ثمناً كثيراً يبيع عليه وترك له ما وصفت لك من
أقل ما يكفيه منها فان كانت ثيابه كلها اغوالى مجاوزة القدر اشتري له من ثمنها أقل ما يكفيه مما يلبس أقصد من
هو في مثل حاله ومن تلزمه مؤنته في وقته ذلك شتاء كان أو صيفاً وان مات كفن من ماله قبل الغرماء وحفر قبره
وقبر باقل ما يكفيه ثم اقتسم فضل ماله ويبيع عليه مسكنه وخادمه لان له من الخادم بدا وقد يجد المسكن قال
واذا جئيت عليه جنازة قبل التفليس فلم يأخذ أرشها إلا بعد التفليس فالغرماء أحق بهامته اذا قبضها
لانها مال من ماله لا ثمن لبعضه ولو وهب له بعد التفليس هبة لم يكن عليه أن يقبلها فلو قبلها كانت لغرمائه
دونه وذلك كل ما أعطاه أحد من الأدميين متطوعاً به فليس عليه قبوله ولا يدخل ماله شيء الا بقوله الا
الميراث فإنه لو ورث كان مالاً ولم يكن له دفع الميراث وكان لغرمائه أخذه من يده ولو جئيت عليه جنازة عمداً
فكان له الخيار بين أخذ الأرش أو القصاص كان له أن يقتص ولم يكن عليه أن يأخذ المال لأنه لا يكون مالاً

(مختصر من كتاب
قسم الشيء وقسم
الغنائم)

(قال الشافعي) رحمه
الله أصل ما يقسم به
الولاية من أجل المال
ثلاثة وجوه أحدها
ما أخذ من مال مسلم تطهيراً
له فذلك لأهل الصدقات
لأهل النبي وأهل الجاهان
الآخران ما أخذ من مال
مشارك كالأهاليين
في كتاب الله تعالى
وسنة رسوله صلى الله
عليه وسلم وفعله فأحدهما
الغنيمة قال تبارك
وتعالى واعلموا أن ما غنمتم
من شيء فإن لله خمسة
والرسول الآية والوجه
الثاني هو الشيء قال
الله تعالى ما أفاء الله على
رسوله من أهل القرى
الآية (قال الشافعي)
رحمه الله فالغنيمة والنيء
يجتمعان في أن فيهما ما
إنجس من جميعهما لمن
سماه الله تعالى له في
الآيتين معاً سواء ثم
تفترق الأحكام في

أو صبغه صباغ باجرة فاختر صاحب الثوب أن يأخذ ثوبه أخذه فان زاد عمل القصار فيه خمسة دراهم وكانت اجارته فيه درهما أخذ الدرهم وكان شريكه في الثوب لصاحب الثوب وكان صاحب الثوب أحق به من الغرماء وكانت الاربعة الدراهم للغرماء شركاء بها القصار وصاحب الثوب وان كان عمله زاد في الثوب درهما واجارته خمسة دراهم كان شريكه لصاحب الثوب بالدرهم وضرب مع الغرماء في مال المفلس بأربعة دراهم ولو كانت تزيد في الثوب خمسة دراهم والاجارة درهم أعطينا القصار درهما يكون به شريك في الثوب وللغرماء أربعة يكونون به في الثوب شركاء فان قال قائل كيف جعلته أحق باجارته من الغرماء في الثوب فانما جعلته أحق بها اذا كانت زائدة في الثوب فنعها صاحب الثوب لم يكن للغرماء أن يأخذوا ما زاد عمل هذا في الثوب دونه لانه عين ماله فان قالوا فما بالها اذا كانت أزيد من اجارته لم تدفعها اليه كلها واذا كانت أنقص من اجارته لم تنقصه به عليها كما تجعلها في البيوع قلنا انها ليست بعين يبيع بقع فاجعلها هكذا وانما كانت اجارة من الاجارات لزممت الغريم المستأجر فلما وجدت تلك الاجارة قائمة جعلته أحق بها لانهم من اجارته كالرهن له ألا ترى أنه لو كان له رهن يسوى عشرة دراهم أعطيته منه درهما والغرماء تسعة ولو كان رهن يسوى درهما بعشرة دراهم أعطيته منه درهما وجعلته يحاص الغرماء بتسعة فان قال فما باله يكون في هذا الموضع أولى بالرهن منه بالبيع قلت كذلك ترعهم أنت في الثوب بخيطة الرجل أو يغسله له أن يحبس عنه صاحبها حتى يعطيه أجره كما يكون له أن يحبس في الرهن حتى يعطيه ما فيه لان فيه عملا قائما فلا يسلمه اليه حتى يوفيه العمل فان قال قائل فما تقول أنت قلت لا أجعل له حبسه ولا لصاحب الثوب أخذه وأمر ببيع الثوب فأعطى كل واحد منهم ما حقه اذا أفلس فان أفلس صاحب الثوب كان الخياط أحق بما زاد عمله في الثوب فان كانت اجارته أكثر مما زاد عمله في الثوب أخذ ما زاد عمله في الثوب لأنه في الثوب له وكانت بقية الاجارة ديناً على الغريم يحاص به الغرماء وان لم يغلس وقد عمل له ثوب فلم يرض صاحب الثوب بكميونه الثوب في يد الخياط أخذ مكانه منهما حتى يقضى بينهما بما وصفت أو يباع عليه الثوب فيعطى الخياط اجارته من ثمنه وبه أقول والقول الثاني أنه غريم في اجارته لان ما عمل في الثوب ليس بعين ولا شيء من ماله زائد في الثوب انما هو أثر في الثوب وهذا يتوجه قال واذا استأجر الرجل أجيراً في خانوت أو زرع أو شجر باجرة معلومة ليست مما استأجره عليه اما بكميلة طعام مضمون واما بذهب أو ورق أو استأجر خانوتاً يبيع فيه بزا أو استأجر رجلاً يعلم عبداً أو ورعى له غنماً أو يروض له بعيراً ثم أفلس فالأجير أسوأ الغرماء من قبل أنه ليس لواحد من هؤلاء الاجراء شيء من ماله مختلط به هذا زائد فيه كزيادة الصبغ والقصار في الثوب وهو من مال الصباغ وزيادة الخياط في الثوب من مال الخياط وعمله وكل شيء من هذا غير ما استؤجر عليه وغير شيء قائم فيما استؤجر عليه ألا ترى أن قيمة الثوب غير مصبوغ وقيمه مصبوغا وقيمه غير مخيط وغيره مصبوغ وقيمه مخيط ومقصور ومعرفة حصة زيادة العامل فيه وليس في الثياب التي في الخانوت ولا في الماشية التي ترعى ولا في العبد الذي يعلمه شيء قائم من صنعة غيره فيعطى ذلك صنعة أو ماله وانما هو غريم من الغرماء ألا ترى أنه لو تولى الزرع كان الزرع والماء والارض من مال المستأجر وكانت صنعة فيه انما هي القاء في الارض ليست بشيء زائد فيه والزاد فيه بعد شيء من قدر الله عز وجل ومن مال المستأجر لا صنعة فيها لا جبر ألا ترى أن الزرع لو هلك كانت له اجارته والثوب لو هلك في يديه لم يكن له اجارته لانه لم يسلم عمله الى من استأجره ولو تكرارى رجل من رجل أرضاً واشترى من آخرها ثم زرع الارض ببذره ثم فليس الغريم بعد الحصاد كان رب الارض ورب الماء شريكين للغرماء وليس بأحق بما يخرج من الارض ولا بالماء وذلك أنه ليس لهما فيه عين مال الحب الذي نعام من مال الغريم لان مالهما فان قال قائل فقد نعام هذا وفي أرض هذا قلنا عين المال للغريم لالهما والماء مستهلك في الارض والزرع

عليه وسلم خاصة دون المسلمين فكان ينفق منها على أهله نفقة سنة فما فضل جعله في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فولياها أبو بكر بمثل ما وليها به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وليها عمر بمثل ما وليها به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر فوليت كلها على أن تعملان فيها بمثل ذلك فان عجزت عنهما فادفعها الى آ كفيهما (قال الشافعي) وفي ذلك دلالة على أن عمر رضي الله عنه حكى أن أبا بكر وهو أمضيا ما بقي من هذه الاموال التي كانت بيد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما رآيا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل به فيها وأنه لم يكن لهما مما لم يوجف عليه من النية ما للنبى صلى الله عليه وسلم وأنهم ما فيه أسوة المسلمين

تحوّل لغير المتكّرى وقال ليس الكراء كالبيع لأنّ ترى أن الرجل يكترى الدار فتنهدم فلا يلزم المكّرى أن ينيّمها ويرجع المكّرى بما بقي من حصّة الكراء ولو كان هذا بيعاً لم يرجع بشئ فثبت صاحبنا والله يرجعنا وإياه الكراء لا ضعف لأنّ تنفّره دون غيرنا في مال المفلس وإن مات يجعله للمكّرى وأبطل البيع فلم يجعله للبائع ولو فرق بينهما لكان البيع أولى أن يثبت للبائع من الكراء للمكّرى لأنه ليس بملك تام وإذا جعنا نحن بينهما لم ينسخ له أن يفرق بينهما قال وإذا تكارى الرجل من الرجل حمل طعام إلى بلد من البلدان ثم أفلس المكّرى أو مات فكل ذلك سواء يكون المكّرى أسوة الغرماء لأنه ليس له في الطعام صنعة ولو كان أفلس قبل أن يحمل الطعام كان له أن يفسخ الكراء لأنه ليس للمكّرى أن يعطيه من ماله شيئاً دون غرمائه ولا أجبر المكّرى أن يأخذ شيئاً من غريم المفلس إلا أن يشاء غرماءه ولو جعله بعض الطريق ثم أفلس كان له بقدر ما جعله من الكراء يخص به الغرماء وكان له أن يفسخ المحوّل في موضعه ذلك إن شاء أن كان موضع الأبل في فيه الطعام مثل الصحراء أو ما أشبهها وإذا تكارى النفر الأبل بأعيانها من الرجل فمات بعض أبلهم لم يكن على المكّرى أن يأتية بأبل بدلها فإذا كان هذا هكذا فلو أفلس المكّرى ومات بعض أبلهم لم يرجع على أصحابه ولا في مال المكّرى بشئ إلا بما بقي مما دفع إليه من كرائه يكون فيه أسوة الغرماء وتكون الأبل التي اكترت على الكراء فإذا انقضت كانت مالاً من مال المكّرى المفلس ولو كانوا تكاروا منه حوّل مضمونة على غير أبل بأعيانهم أي دفع إلى كل رجل منهم أبل بأعيانها كان له نزاعها من أيديهم وأبداهم غيرها فإذا كان هذا هكذا أحققهم في ذمته مضموناً عليه فلو ماتت أبل كان يحمل عليها واحد منهم فأفلس الغريم كانوا جميعاً أسوة فيما بقي من الأبل بقدر حوّلهم لأنهم مضمونة في ماله لا في أبل بأعيانها فيكون إذا هلك لم يرجع وإن كان معهم غرماء غيرهم من غرمائه بأي وجه كان لهم الدين عليه ضرب هوّلاً بالحوّل وهوّلاً بدينونهم وحاصوهم وإذا اكترى الرجل من الرجل الأبل ثم هرب منه فأقضى المتكّرى السلطان فأقام عنده البيعة على ذلك فإن كان السلطان ممن يقضى على الغائب أحلف المتكّرى أن يحقه عليه لثابت في الكراء ما يبرأ منه بوجه من الوجوه وسمى الكراء والحوّل ثم تكارى له على الرجل كما يبيع له في مال الرجل إذا كانت الحوّل مضمونة عليه وإن كانت الحوّل أبل بأعيانها لم يتكار له عليه وقال القاضي للمكّرى أنت بالخيار بين أن تكترى من غيره وأردك بالكراء عليه لقراره منك أو أمر عدلاً فيعلف الأبل أقل ما يكفيها ويخرج ذلك متطوعاً به غير مجبور عليه وأردك به على صاحب الأبل ديناً عليه وما علف الأبل قبل قضاء القاضي فهو متطوع به وإن كان للجمال فضل من أبل باع عليه وأعلف أبله إذا كان ممن يقضى على الغائب ولم أمر أحداً ينفق عليهم ولم يفسخ الكراء إنما يفعل هذا إذا لم يكن له فضل أبل قال وإذا باع عليه فضلاً من أبله أو ماله له سوى الأبل ثم جاء الجمال لم يردّ بيعه ودفع إليه ماله وأمره بالنفقة على أبله قال والاحتياط لمن تكارى من جمال أن يأخذه بأن يترك رجلاً ثقة ويحجز أمره في بيع ما رأى من أبله ومتاعه فيعلف أبله من ماله ويجعله مصداقاً فيما إذا ن على أبله وعلفها به لازماً له ذلك ويحلفه لا يفسخ وكالته فإن غاب قام بذلك الوكيل قال وإذا تكارى القوم من الجمال أبل بأعيانها ثم أفلس فكل واحد منهم أن يركب أبله بأعيانها ولا تباع حتى يستوفوا الحوّل وإن كانت بغير أعيانها ودفع إلى كل إنسان بغيره أدخل بعضهم على بعض إذا ضاقت الحوّل كما يدخل بعضهم على بعض في سائر ماله حتى يتساووا في الحوّل ودخل عليهم غرماءه الذين لا حوّل لهم حتى يأخذوا من أبله بقدر مالهم وأهل الحوّل ببقية حوّلهم ومن أصدق أمرأة عبد أبيه فقبحته أو لم تقبضه ثم أفلس فهو لها وكذلك لو باعته أو تصدق به صدقة محرمة وكذلك لو أقر أنه غصبه أياه أو أقر أنه له فإن وهبه لرجل أو نكحه أو تصدق به صدقة غير محرمة فلم يقبضه الموهوب له حتى فليس فليس له دفعه إليه ولا للموهوب له قبضه فإن قبضه بعد وقف القاضي ماله كان مردوداً لأن ملك هذا لا يتم إلا بالقبض من الهبة والصدقة والنحل

هذا ما أخذه الولاية من
المشركين فالخمس فيسه
ثابت على من قسمه الله
له من أهل الخمس
الموجف عليه من الغنبة
وهذا هو المسمى في
كتاب الله تبارك وتعالى
الشيء وفتح في زمان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فتوح من قرى
عربية وعدها الله رسوله
قبل فتحها فأمضاها
النبي صلى الله عليه وسلم
للمن سماها الله له ولم
يحبس منها ما حبس
من القرى التي كانت
له صلى الله عليه وسلم
ومعنى قول عمر لرسول
الله صلى الله عليه وسلم
خاصة يريد ما كان يكون
للموجفين وذلك أربعة
أنحاس فاستدلنا
بذلك أن خمس ذلك
كخمس ما أوجب عليه
لأهله وجملة التي أمرته
الله على أهل دينه من
مال من خالف دينه

(باب الأنفال)

(قال الشافعي) رجه
الله ولا يخرج من رأس

واذا أفلس الغريم بحال لقوم قد عرفه الغريم كله وعرف كل واحد من الغرماء مال الكل واحد منهم فدفعت الى غرمائه ما كان له قل أو كثر فان كانوا ابتاعوا ما دفع اليهم من ماله بماله عليهم أو أجزأه بمالههم عليه حين قبضوه منه فهو يرى ببلغ ذلك من حقوقهم ما بلغ قليلا كان أو كثيرا ولكل واحد منهم من ذلك المال بقدر ماله على الغريم فلصاحب المائتين سهمان ولصاحب المائة سهم وان كان دفعه اليهم ولم يتبايعوه ولم يبرؤه وبقي عليه ما لا يبلغه ثمن ماله فهذا لا يبيع لهم ولا رهن فان لم يكن يبيع فبإعطاء غرماء آخرون دخلوا معهم فيه وكذلك لو كان انما أفلس بعد دفعه اليهم والمال ماله بماله الا أنهم ضامنون له بقولهم اياه على الاستيفاء فان لم يفت استوفى فيه البيع ودخل من حدث من غرمائه معهم فيه وان كان يبيع فالمفلس بالخيار بين أن يكون له جميع ما يبيع به يقبضونه ومن حدث من غرمائه داخل عليهم فيه أو يضمنهم فيه المال ان كان فات يقاصهم به من دينه وما كان قائما بعينه فالبيع مردود فيه الا أن يكون وكالهم يبيعه فيجوز عليه البيع كما يجوز على من وكل يبيع وكيله واذا بيع مال المفلس لغرماء أقاموا عليه بينة ثم أفاد بعد ما لا واستحدث دينافقام عليه أهل الدين الآخر وأهل الدين الاول ببقايا حقوقهم فكلمهم فيما أفاد من مال سواء قد عهم وحديثهم وكل دين اذانه قبل يحجر عليه القاضي لزمه يضرب فيه كل واحد منهم بقدر ماله عليه وهكذا لو حجر عليه القاضي ثم باع ماله وقضى غرماءه ثم أفاد ما لا وادان دينه كان الاولون والا آخرون من غرمائه سواء في ماله وليس يحجور عليه بعد الحجر الاول ويباع المال لانه لم يحجر عليه لبقية انما يحجر في وقت لبيع ماله فاذا مضى فهو على غير الحجر قال ولو كانت المسئلة بماله او حضره غرماء كانوا غيادا ينوه قبل تغليسه الاول أدخلنا الغرماء الذين دايه وده قبل تغليسه الاول في ماله الاول على الغرماء الذين اقتسموا ماله بقدر مال الكل واحد عليه ثم أدخلنا هؤلاء الذين كانوا والاخرين المدخل هؤلاء عليهم والغرماء الاخرين معافي المال المستحدث الذي فلسناه فيه الثانية بقدر ما بقي لا ولئلك وما لهؤلاء عليه سواء واذا باع الرجل الرجل السلعة وقبضها المشتري على أنهم بالخيار نلنا ففلس البائع أو المشتري أوهما قبل الثلاث فذلك كله سواء ولهما اجازه البيع وردده ولا يهمل ما شرده وانما عمت أن لهما اجازه البيع لانه ليس ببيع حادث الا ترى أنهم ما لم يتركه في البيع برد ولا اجازه حتى تمضي الثلاث جاز ولو لم يختاروا ولم يردوا ولا واحد منهم ما حتى تمضي الثلاث كان البيع لازما كالبيع بلا خيار قال ومن وجد عين ماله عند مفلس كان أحق به ان شاء وسواء كان مفلسا فتركه أو أراد الغرماء أخذه أو غير مفلس لانه لا يملكه الا أن يشاء فلا أجبره على ملك ما لا يشاء الا الميراث فانه لو ورث شيئا فردده لم يكن له وكان للغرماء أخذه كما يأخذون سائر ماله ولكل واحد منهم ما اجازه البيع وردد في أيام الخيار أحب ذلك الغرماء أو كرهوا لان البيع وقع على عين فيها خيار قال ولو أسلف رجل في طعام أو غيره بصفة فحلت وفلس فأراد أخذه دون الصفة لم يكن له اذا لم يرض ذلك الغرماء لانه يأخذ ما لم يشتر قال ولو أعطى خيرا مما سلف عليه فان كان من غير جنس مما سلف عليه لم يكن عليه أخذه وان أراد ذلك الغرماء لان الفضل هبة وليس عليه أن ينهب ولهم أن يأخذوا من الغريم ما عليه بعينه وان كان من جنس مما سلف عليه لزمه أخذه اذا رضى ذلك الغرماء وان كرهه لانه لا ضرر عليه في الزيادة وذلك في العبيد وغيرهم مما لا تكون الزيادة مخالفة غير الزيادة خلافا لا تصلح الزيادة لما يصلح له النقص

(باب كيف ما يباع من مال المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغي للمحاكم اذا أمر بالبيع على المفلس أن يجعل أمينا يبيع عليه ويأمر المفلس بحضور البيع أو التوكيل بحضوره ان شاء ويأمر بذلك من حضر من الغرماء فان رزق

الغنية قبل الخمس شيء غير السلب للقاتل قال أبو قتادة رضي الله عنه نخرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين قال فلما التقينا كانت للسلبين جولة فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين قال فاستدرت له حتى آتته من ورائه ففصر به على جبل عاتقه ضربة فأقبل على ففمني ضمة وجدت من أريح الموت ثم أدركه الموت فارسلني فلحقته عمر فقال ما بال الناس قلت أمر الله ثم ان الناس رجعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه فقممت فقلت من يشهد لي ثم جلست يقول وأقول ثلاث مرات فقال صلى الله عليه وسلم مالك يا أبا قتادة فافتصمت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله

ذلك المبيع عليه والمبيع له أو بعضهم باع الامين وما يباع من مال ذي الدين ضربان أحدهما مروهون قبل أن يقام عليه والاخر غير مروهون فاذا باع المروهون من ماله دفع عنه الى المرتهن ساعة يبيعه اذا كان قد أثبت رهنه عنده الحاكم وحلف على ثبوت حقه فان فضل عن رهنه شيء وقفه وجميع ما باع مما ليس برهن حتى يجتمع ماله وغرماءه فيفرق عليهم قال واذا باع لرجل رهنه فمجرد عن مبلغ حقه دفع اليه مانض من ثمن رهنه وكان فيما بقي من حقه أسوة الغرماء ولو كان ذو الدين رهن غريمه رهنا فلم يقبضه المرتهن حتى قام عليه الغرماء كان الرهن مفسوخا وكان الغرماء فيه أسوة وكذلك لو رهنه رهنا وقبضه ثم فسخته صاحب الحق أو رهنه رهنا فأسد ابوجه من الوجود لم يكن رهنا وكان فيه أسوة الغرماء ولو رهنه رجلين معا كانا كالرجل الواحد ولو رهنه رجلا فقبضه ثم رهنه آخر بعده فأعطى الأول جميع حقه وبقية من ثمن الرهن بقية لم يكن للاخر فيها الا ما سائر الغرماء لانه لا يجوز له أن يرهن الا خشيأ قدر رهنه فصا غير جائز الامر فيه قال ولو رهن رجل رهنا فلم يقبضه المرتهن وأفلس الرجل الراهن فالرهن مفسوخ وكل رهن مفسوخ بوجهه فهو مال من مال المفلس ليس أحدا من غرمائه أحق به من أحد هم فيه معا أسوة قال ولا يجوز رهن الثمر في رؤس النخل ولا الزرع قائما لانه لا يقبض ولا يعرف ويجوز بعد ما يجتد ويحصد فيقبض

(باب ما جاء فيما يجمع مما يباع من مال صاحب الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا ينبغي للحاكم أن يأمر من يبيع مال الغريم حتى يحضره ويحضر من حضر من غرمائه فيسألهم فيقول ارتضوا عن أضع ثمن ما بيعت على غريمكم لكم حتى أفرقه عليكم وعلى غريم ان كان له حق معكم فان اجتمعوا على ثقله لم يعدد وان اجتمعوا على غير ثقله لم يقبله لان عليه أن لا يولي الا ثقة لان ذلك مال الغريم حتى يقضى عنه ولو فضل منه فضل كان له ولو كان فيه نقص كان عليه ولعله بطرأ عليه دين لغيرهم كبعض من لم يرض بهذا الموضوع على يديه وان تفرقوا فدعوا الى ثقتين ضمهما قال وكذلك أكثر اذا قبلوا ولم يكن منهم أحد يطلب على ذلك جعلوا وان طلبوا جعلوا الى واحد يكون أقل في الجعل وكان عليه أن يختار خيرهم لهم ولغائب ان كان معهم ويقول للغرماء احضروه فأحصوا أو وكوا من شئتم ويقول ذلك للذي عليه الدين ويطلب أن يكون الموضوع على يديه المال ضامنا بأن يسلفه سلفا حالا فان فعل لم يجعله أمانة وهو يجب السيل الى أن يكون مضمونا وان وجد ثقة مليا ضمنه ووجد أوثق منه لا يضمنه دفعه الى الذي ضمنه وان لم يدعوا الى أحد أو دعوا الى غير ثقة اختار لهم قال وأحب الى قمين ولي هذا أن يرزق من بيت المال فان لم يكن لم يجعل له شيأ حتى يشارطوه هم فان لم يتفقوا اجتهد لهم فلم يعطه شيأ وهو يجب ثقة يقبل أقل منه وهكذا يقول لهم فبين يصح على ما يباع عليه عن يزيد وفي أحد ان كان منه طعاما أو نقله الى موضع يسوق وكل ما فيه صلاح المبيع ان جاء رب المال أو هم عن يكفي ذلك لم يدخل عليهم غيرهم وان لم يأتوا استأجر عليه من يكفيه بأقل ما يجتد واذا بيع مال المفلس لغريم يعينه أو غرماء بأعيانهم فسواءهم ومن ثبت معهم حقا عليه قبل أن يقسم المال ولا ينبغي أن يدفع من ماله شيأ الى من اشتراه الا بعد أن يقبض منه الثمن وان وقف على يدى عدل أو يدى البائع حتى يأتي المشتري بالثمن فهلك فن مال المفلس لا يضمنه المشتري حتى يقبضه فان قبضه المشتري مكانه ولم يعلم البائع ثم هرب أو استهلكه فأفلس فذلك من مال المفلس لا من مال أهل الدين وكذلك ان قبض العدل ثمن ما اشتري أو بعضه فلم يدفعه الى الغرماء حتى هلك فن مال المفلس لا يكون من مال الغرماء حتى يقبضوه والعهد فيما باع على المفلس لانه يبيع له ملكه في حق لزمه فهو يبيع له وعليه وأحق الناس بأن تكون العهدة عليه مالك المال المبيع ولا يضمن القاضى ولا أمينه شيأ ولا عهدة عليهما ولا على واحد منهما وان بيع للغريم من مال المفلس شيء ثم استحق رجع به في مال المفلس

وسلب ذلك القليل
عندى فأرضه منه
فقال أبو بكر رضي الله
عنه لا هات الله اذا لا يعد
الى أسد من أسد الله
تعالى يقاتل عن الله
وعن رسوله فيعطيك
سلبه فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
صدق فأعطه اياه

فأعطانيه فبعت الدرع
وابتعت به مخرفا في بني
سلمة فانه لأول مال
تأثنته في الاسلام
وروى أن شبرين علقمة
قال بارزت رجلا يوم
القادسية فبلغ سلبه
اثني عشر ألفا فنقلني
سعد (قال الشافعي)
رحمه الله فالذي لا أشك
فيه أن يعطى السلب
من قتل مشركا مقبلا
مقاتلا من أى جهة
قتله مبارزا أو غير مبارز
وقد أعطى النبي صلى الله
عليه وسلم سلب مرحب
من قتله مبارزا وأبو
قتادة غير مبارز ولكن
المقتولين مقبلان
ولقتلهما مقبلين

(باب ما جاء في العهدة في مال المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله من يبيع عليه مال من ماله في دين بعد موته أو قبله أو في تغليسه أو باعه هو فكله سواء (١) لا تراه لمن باع المبت لا كهى لمن باع الحى والعهدة في مال الميت كهى في مال الحى لا اختلاف في ذلك عندى ولومات رجل أو أفلس وعليه ألف درهم وترك دارا فيه عت بألف درهم فقبض أمين القاضى الألف فهلك من يده واستحققت الدار فلا عهدة على الغريم الذى باعه له والعهدة على الميت المبيع عليه أو المفلس فان وجد للميت أو المفلس مال يبيع ثم رد على المشتري المعطى الألف ألغى لانها مأخوذة منه يبيع لم يسله وأعطى الغرماء حقوقهم وان لم يوجد له شئ فلا ضمان على القاضى ولا أمينه وترجع الدار الى الذى استحقها ويقال للمشتري الدار قد هلك ألفك فانت غريم للميت والمفلس متى ما وجدت له مالا أخذتها ويقال للغريم لم تستوف فلا عهدة عليك متى وجدت للميت مالا أعطيتك منه وإذا وجد تمامه فخاصصته فيه لا يقدم منك ولا واحد على صاحبه

(باب ما جاء في النأى بمال المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله الحيوان أولى مال المفلس والميت عليه الدين أن يبدأ به ويجعل ببيعه وان كان ببلاد جامعة لم يتأن به أكثر من ثلاث ولا يبلغ به أناة ثلاث إلا أن يكون أهل العلم قد يرون أنه ان تؤنى به ثلاث بلغ أكثر مما يبلغ في يوم أو اثنين وان كان ذلك في بعض الحيوان دون بعض تؤنى بما كان ذلك فيه ثلاث دون سائس ذلك فيه وينفق عليه من مال الميت لانه صلاح له كما يعطى في القيام عليه من مال الميت قال ويتأنى بالمساكن بقدر ما يرى أهل البصر بهم أن قد بلغت أثمانها أو قاربتها أو تناهت زيادتها على قدر مواضع المساكن وارتفاعها ويتأنى بالارضين والعيرن وغيرهما بقدر ما وصفت مما يرى أهل الراى أنه قد استوفى بها أو قورب أو تناهت زيادتها وما ارتفع منها تؤنى به أكثر وان كان أهل بلد غير بلده اذا علموا زادوا فيه تؤنى به الى علم أهل ذلك البلد واذا باع القاضى على الميت أو المفلس وقارب المشتري البائع من مقامها الذى تباعا فيه ثم رد لم يكن له رد ذلك المبيع الا بطيب نفس المشتري وأحب لا يشتري لو رده أو زاد وليس ذلك واجب عليه والقاضى طلب ذلك اليه فان لم يفعله لم يظلمه وأنفذ له والبيع على الميت والمفلس في شرط الخيار وغيره وفي العهدة كبيع الرجل مال نفسه لا يفتقر

(باب ما جاء في شراء الرجل وبيعه وعتقه واقراره)

(قال الشافعي) رحمه الله شراء الرجل وبيعه وعتقه واقراره وقضاؤه بعض غرمائه دون بعض جائز كله عليه مفسلا كان أو غير مفلس وذاد دين كان أو غير ذى دين في اجازة عتقه وبيعه لا يرد من ذلك شئ ولا بما فضل منه ولا اذا قام الغرماء عليه حتى يصير رد الى القاضى وينبغى اذا صيره الى القاضى أن يشهد على أنه قد أوقف ماله عنه فاذا فعل لم يجز له حينئذ أن يبيع من ماله ولا يهب ولا يملف وما فعل من هذا ففيه قولان أحدهما أنه موقوف فان قضى دينه وفضل له فضل أجاز ما صنع من ذلك الفضل لان وقفه ليس بوقف جبرائيل وهو وقف كوقف مال المريض فاذا صح ذهب الرقف عنه فكذلك هذا اذا قضى دينه ذهب الرقف عنه والثانى أن ما صنع من هذا باطل لانه قد منع ماله والحكم فيه قال ولا يمنع حتى يقسم ماله نفقة ونفقة أهله واذا باع تركه ولا له قوت يومهم ويكفى هو ومن يلزمه أن يكفنه ان مات أو ماتوا من رأس ماله بما يكفى به مثله قال ويجوز له ما صنع في ماله بعد رفعه الى القاضى حتى يقف القاضى ماله واذا أقر الرجل بعد وقف القاضى ماله بدين لرجل أو حق من وجهه من الوجوه وزعم أنه لم يقف ماله في ذلك قولان أحدهما أن اقراره

والحرب قائمة مؤنة ليست له اذا انهزم مراراً وانهزم المقتول وفي حديث أبي قتادة رضى الله عنه ما دل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلاً له عليه بينة يوم حنين بعد ما قتل أبو قتادة الرجل فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك حكم عندنا (قال الشافعي) ولو ضرب به ضرباً فقد يديه أو رجله ثم قتله آخر فان سلبه للأول وان ضرب به ضرباً وهو ممنوع فقتله آخر كان سلبه للآخر ولو قتله اثنان كان سلبه بينهما نصفين والسلب الذى يكون للقاتل كل

(١) قوله لا تراه لمن باع الخ كذا بالاصول بتذكير ضميره نراه وهو عائد على العهدة اسما بمعنى النسيان أو بالتأويل بالمدح كرر والاخفة نراه بديل قوله كهى فتأمل كتبه مصححه

لازم له ويدخل من أقرله في هذه الحال مع غرمائه الذين أقرلهم قبل وقف ماله وقامت لهم البينة ومن قال هذا القول قال أجعله قياسا على المريض يقر بحق لزمه في مرضه فيدخل المقر له مع أهل الدين الذين أقرلهم في الحصة وكانت لهم بينة فهذا يحتمل القياس ويدخله أنه لو أقر بشئ مما عرف له أنه لا تجني غصبه إياه أو أودعه أو كان له بوجه لزمه الإقرار ومن قال هذا أقاله في كل من وقف ماله وأجاز عليه ما أقر به مما في يديه وغير ذلك في حاله تلك كما يحيزه في الحال قبلها وبه أقول والقول الثاني أنه أن أقر بحق لزمه بوجه من الوجوه في شئ في ذمته أو في شئ مما في يديه جعل إقراره لازما له في مال إن حدث له بعد هذا وأحسن ما يحتاج به من قال هذا أن يقول وقف ماله هذا في حاله هذه لغرمائه كرهته ماله لهم فيبدون فيعطون حقوقهم فإن فضل فضل كان لمن أقرله وإن لم يفضل فضل كان ماله في ذمته ويدخل هذا القول أمر بفتح حاش من أنه ليس بقياس على المريض بوقف ماله ولا على المحجور فيبطل إقراره بكل حال ويدخله أن الرهن لا يكون إلا معروفا معروفا ويدخل هذا أنه مجهول لأن من جاءه من غرمائه أدخله في ماله وما وجد له من مال لا يعرفه ولا غرماءه أعطاه غرماءه ويدخله أن رجلا لو كان مشهورا عليه بالفقر وكان صائغا أو غسالا مفلسا وفي يده حلي ثمن مال وثياب ثمن مال جعلت الثياب والحلي له حتى يوفي غرماءه حقوقهم ويدخل على من قال هذا أن يزعم هذا في دلالته بوضع على يديها الجوارى ثمن ألوف دينار وهي مغروقة أنها لا تملك كبير شئ فتفلس بجعل إياها الجوارى ويبيعهن عليها ويدخل عليه أن يزعم أن الرجل يملك ما في يديه وإن لم يدعه وليس ينبغي أن يقول هذا أحد فإن ذهب زجل إلى أن يترك بعض هذا ترك القياس واختلف قوله ثم لعله يلزمه لو بيع عليه عبد فذكر أنه أتى فقال الغرماء أراد كسره لم يقبل قوله فباع ماله وعليه عهده ولا يصدق في قوله وهذا القول مدخول كثير الدخل والقول الأول قولي وأسأل الله عز وجل التوفيق والخيرة برجته (١)

(باب ما جاء في هبة المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا هب الرجل هبة لرجل على أن يشبهه فقبل الموهوب له وقبض ثم أفلس بعد الهبة قبل أن يشبهه فن أجاز الهبة على الثواب خيرا الموهوب له بين أن يشبهه أو يرد عليه هبة إن كانت قائمة بعينها لم تنتقص ثم جعل الواهب الخيار في الثواب فإن أثابه قيمتها أو أضعاف قيمتها لم يرض جعل له أن

(١) (وفي اختلاف العراقيين في باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها)

وإذا حبس الرجل في الدين وفلسه القاضي فباع في السجن واشترى أو أعتق أو تصدق بصدقة أو وهب هبة فإن أبا حنيفة كان يقول هذا كله جائز ولا يباع شئ من ماله في الدين وليس بعد التفليس شئ ألا ترى أن الرجل قد يفلس اليوم ويصيب غدا مالا وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا عتقه ولا هبته ولا صدقته بعد التفليس فليبع ماله وليقبضه الغرماء وقال أبو يوسف مثل قول ابن أبي ليلى ما خلا العتاقة في الجسر وليس من قبيل التفليس ولا يحيز شيئا سوى العتاقة من ذلك أبد احتج يقضى دينه (قال الشافعي) ويجوز بيع الرجل جميع ما أحدث في ماله كان ذا دين أو غير ذي دين وذو فاء أو غير ذي فاء حتى يستعدي عليه في الدين فإذا استعدي عليه فثبت عليه شئ أو أقر منه بشئ انبغى للقاضي أن يحجر عليه مكانه ويقول قد حجرت عليه حتى أقضى دينه وفلسه ثم يحصى ماله ويأمره بأن يجتهد في السوم ويأمر من يتسوم به ثم ينفذ القاضي فيه البيع بأعلى ما يقدر عليه فيقضى دينه فإذا لم يبق عليه دين أحضره فأطلق الجرح عنه وعاد إلى أن يجوز له في ماله كل ما صنع إلى أن يستعدي عليه في دين غيره وما استهلك من ماله في الحالة التي حجر فيها عليه يبيع أو هبة أو صدقة أو غير ذلك فهو مردود

ثوب يكون عليه
وسلاحه ومنطقته
وفرسه إن كان راكبه
أو ممسكه وكل ما أخذ
من يده (قال الشافعي)
رحمه الله والنفل من
وجه آخر نفل رسول
الله صلى الله عليه وسلم
من غنمة قبل نجد بعيرا
بعيرا وقال سعيد بن
المسيب كانوا يعطون
النفل من الخمس (قال
الشافعي) رحمه الله
نفلهم النبي صلى الله
عليه وسلم من خمسة كما
كان يصنع بسائر ماله
فما فيه صلاح المسلمين
وما سوى سهم النبي
صلى الله عليه وسلم من
جميع الخمس لمن سماه
الله تعالى فينبغي للامام
أن يجتهد إذا كثر
العدو واشتدت شوكته
وقل من بازائه من
المسلمين فينفل منه
اتباع السنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم
والألم يفعل وقد روى
في النفل في البداة
والرجعة الثلث في

واحدة والرابع في
الآخرى وروى ابن عمر أنه
نقل نصف السدس
وهذا يدل على أنه ليس
للفل حد لا يجاوزه
الامام ولكن على
الاجتهاد

(باب تقرير القسم)

(قال الشافعي) رحمه
الله كل ما حصل مما غنم
من أهل دار الحرب من
شيء قل أو كثر من دار
أو أرض أو غير ذلك
قسم الا الرجال البالغين
فالامام فيهم بخير بين
أن يمن أو يقتل أو
يفادى أو يسبي وسبيل
ما سبي أو أخذ منهم من
شيء على اطلاقهم سبيل
الغنية وفادى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
رجلا برجلين وينبغي
للإمام أن يعزل خمس
ما حصل بعد ما وصفنا
كاملا ويقر أربعة
أنجاسه لاهلها ثم

يحسب من حضر
القتال من الرجال
المسلمين البالغين ويرضخ
من ذلك لمن حضر من

يرجع في هبته وتكون للغرماء وان أنابه أقل من قيمتها فرضى أجاز رضاه وان كره ذلك الغرماء (قال
الربيع) وفيه قول آخر أنه اذا وهب فالهبة باطلة من قبل أنه لم يرض أن يعطيه الا بالعوض فلما كان
العوض مجهولا كانت الهبة باطلة كالمواهبه بشئ غير معلوم كان البيع باطلا فهذا ملكه بعوض والعوض
مجهول فكان بالبيع أشبه من قبل أن البيع بعوض وهذا بعوض فلما كان مجهولا بطل (قال الشافعي)
ولو فانت الهبة في يدى الموهوبه له فأنابه فرضى به جاز وان لم يرض فله قيمة هبته ولو وهب رجل لرجل
هبة يشبه الموهوبه له ثم أفلس الواهب والهبة قائمه بعينها فن جعله على هبته أو يثاب منها كان الثواب
الى الواهب فان رضى بقبول وكره ذلك غرماء مؤمرا عليهم وكذلك لو رضى ترك اشواب وقال لم أهمل الثواب
وان لم يرض بقيمتها كان على هبته سواء نقصت الهبة أو زادت وفيها قول آخر ليس له أن يرجع فيها وان
فانت بموت أو بيع أو عتق فلا شيء للواهب لانه ملكه اياها ولم يشترط عليه شيئا واذا كان على هبته
ففانت فلا شيء له لان الذي قد كان له قد فانت ولا يضمن له شيء بعينه كما يكون على شفعة فتمتلف الشفعة
فلا يكون له شيء

(باب حلول دين الميت والدين عليه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا مات الرجل وله على الناس ديون الى أجل فهي الى أهلها لا تحل
بموته ولو كانت الديون على الميت الى أجل فلم أعلم بخالفا حفظت عنه فمن لقيت بانهم حاله يتخاص فيها
الغرماء فان فضل فضل كان لاهل الميراث ووصاياه كانت له قال ويشبه والله أعلم أن يكون من حجة
من قال هذا القول مع متابعتهم عليه أن يقولوا لما كان غرماء الميت أحق بماله في حياته منه كانوا أحق بما
له بعد وفاته من ورثته فلو تركنا ديونهم الى حلولها كما يدعيها في الحياة كنا منعنا الميت أن تبرأ ذمته ومنعنا
الوارث أن يأخذ الفضل عن دين غريم أبيه واجل من حجتهم أن يقولوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه دينه (أخبرنا) ابراهيم بن سعد عن أبيه عن عمر بن أبي
سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى
عنه دينه (قال الشافعي) فلما كان كفته من رأس ماله دون غرمائه ونفسه معلقة بدينه وكان المال ملكا
له أشبه أن يجعل قضاء دينه لان نفسه معلقة بدينه ولم يجز أن يكون مال الميت رائلا عنه فلا يصير الى غرمائه
ولا الى ورثته وذلك أنه لا يجوز أن يأخذه ورثته دون غرمائه ولو وقف الى قضاء دينه علق روحه بدينه
وكان ماله معرضا أن يهلك فلا يؤدى عن ذمته ولا يكون لورثته فلم يكن فيه منزلة أولى من أن يحل دينه
ثم يعطى ما بقي ورثته

(باب ما حل من دين المفلس وما لم يحل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أفلس الرجل وعليه ديون الى أجل فقد ذهب غير واحد من المفتين
من حفظت عنه الى أن دينه التي الى أجل حاله حلول دين الميت وهذا قول يتوجه من أن ماله وقف وقف
مال الميت وحمل بينه وبين أن يقضى من شاء ويدخل في هذا أنهم اذا حكموا له حكم الميت انبغى أن
يدخلوا من أقرب له بشئ مع غرمائه وكذلك يخرجون من يديه ما أقرب له لرجل كما يصنعون ذلك بالمرضى
يقر ثم يموت وقد يجتمل أن يباع لمن حل دينه ويؤخر الذين ديونهم متأخرة لانه غير ميت فانه قد ملك
والميت لا يملك والله تعالى أعلم قال وما كان للميت من دين على الناس فهو الى أجله لا يحل ماله بموته
ولا بتقليسه

رحمة الله الغنم الكبير
والشرع الصغير ولا
أشرف رازمازان أغفل
فدخل رجل على واحدة
منهم فقد قيل لا يسهم له
لأنه لا يغني غناء الخيل
التي يسهم لها ولا أعلمه
أسهم فيما مضى على
مثل هذه وإنما يسهم
للفرس إذا حضر صاحبه
شيئا من الحرب فارسا
فأما إذا كان فارسا إذا
دخل بلاد العدو ثم
مات فرسه أو كان فارسا
بعد انقطاع الحرب
وجمع الغنمة فلا يضرب
له ولو جاز أن يسهم له
لأنه ثبت في الديوان حين
دخل لكان صاحبه إذا
دخل ثبت في الديوان ثم
مات قبل الغنمة أحق
أن يسهم له ولو دخل يريد
الجهاد فرض ولم يقا تل
أسهم له ولو كان لرجل
أجير يريد الجهاد فقد
قيل يسهم له وقيل بخير
بين أن يسهم له وطرح
الاجارة أو الاجارة ولا
يسهم له وقيل يرضخ له
(قال) ولو أفلت اليهم

شريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها فأخذنا نحن وأنت به ولم يرو
أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ثبتت روايته غيره قال أجل ولكن الناس أجمعوا عليها فقلت فثبت
أوجب الحاجة علينا أن يجمع الناس على حديث أبي هريرة وحده ولا يذهبون فيه إلى توهمه بأن الله عز وجل
يقول حرمت عليكم أمهاتكم والآية وقال وأحل لكم ما وراء ذلكم وروى أبو هريرة أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال إذا ولغ الكلب في آثاء أحدكم فليغسله سبعاً فأخذنا بحديثه كله وأخذت بحملته فقلت
الكلب ينحس الماء القليل إذا ولغ فيه ولم توهمه بأن أبا قتادة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الهرة أنها
لا تنحس الماء ونحن وأنت تقول لا تؤكل الهرة فتجعل الكلب قياساً عليها فلا تنحس الماء ولو لغ الكلب ولم
يرود أبو هريرة فقال قبلنا هذا لأن الناس قبلوه قلت فإذا قبلوه في موضع وموضع وجب عليك وعليهم
قبول خبره في موضع غيره والأفأنت تحكم فتقبل ما شئت وترد ما شئت قال فقال قد عرفنا أن أبا هريرة روى
أشياء لم يروها غيره مما ذكرنا وحديث المصراة وحديث الأجير وغيره أفتعلم غيره أن يرد رواية قلت نعم أبو
سعيد الخدري روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة فصرنا نحن وأنت
وأكثر المفتين إليه وترك قول صاحبك وإبراهيم النخعي الصدقة في كل قليل وكثيراً بنبته الأرض وقد
يجدان تأويلان من قول الله عز وجل وأتوا حقه يوم حصاده ولم يذكر قليل ولا كثيراً من قول النبي صلى الله
عليه وسلم فيما سقى بالسماء العشر وفيما سقى بالآية نصف العشر قال أجل قلنا وحديث أبي نعلبة
الخثني أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع لا يروى عن غيره علمته الأمن وجه
عن أبي هريرة وليس بالمشهور المعروف الرجال فقبلناه نحن وأنت وخالفنا المكيون واحتجوا بقول الله
عز وجل قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه الآية وقوله وقد فصل لكم ما حرم عليكم
إلا ما اضطررتم إليه وبقول عائشة وابن عباس وعبيد بن عمير فزعمنا أن الرواية الواحدة تثبت بها الحاجة ولا حاجة
في تأويل ولا حديث عن غير النبي صلى الله عليه وسلم مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال أما ما وصفت
فكما وصفت قلت فإذا جاء مثل هذا فلم تجعله حجة قال ما كانت حجتنا في أن لا نقول قولكم في التقليل
الأهنا قلنا ولا حجة لك فيه لأنني قد وجدت نقول وغيرك وتأخذ بعمله فيه قال آخرنا قد رويناه عن علي بن
أبي طالب رضي الله عنه شياً يقولنا قلنا وهذا ما لا حاجة فيه عندنا وعندك لأن مذهبا معاً اذ ثبت عن
النبي صلى الله عليه وسلم شيء أن لا حاجة في أحدهما قال فانا قلنا لم نعلم أبا بكر ولا عمر ولا عثمان رضي الله عنهم
قضاة بما رويتم في التقليل قلنا ولا رويتم أنهم ولا واحد منهم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا
لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها لا تحرم كل ذي ناب من السباع قال فاكتمينا بالخبر عن النبي صلى الله
عليه وسلم في هذا قلنا فافيه الكفاية المغنية عما سواها وما سواها تباعها لا يصنع معها شيئاً وافقه اتباعها
وكانت به الحاجة إليهم أو أن خالفها ترك وأخذت السنة قال وهكذا نقول قلنا نعم في الجملة ولا تنفي بذلك في
التفريع قال فاني لم أنفرد بما عبت على قد شركتي فيه غير واحد من أهل ناحيتك وغيرهم فأخذوا بأحاديث
وردوا أخرى قلت فإن كنت جسدتهم على هذا فاشركهم فيه قال إذا يلزمني أن أكون بالخيار في العلم
قلت فقل ما شئت فأنك ذهمت ذلك ممن فعله فانتقل عن مثل ما ذهمت ولا تجعل المذموم حجة قال فاني أسألك
عن شيء قلت فسل قال كيف نقضت الملك الصحيح قلت أو ترى المسئلة موضعاً فيما روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا ولكني أحب أن تعلمي هل تجد مثل هذا غير هذا قلت نعم رأيت داراً بغتاً لك فيها شفعة
أليس المشتري مالكا يجوز بيعه وهبته وصداقه وصدقته فيما ابتاع ويجوز له هدمه وبنائه قال نعم قلت
فإذا جاء النزيل الشفعة أخذ ذلك ممن هو في يديه قال نعم قلت أفترأى نقضت الملك الصحيح قال نعم ولكني
نقضته بالسنة وقلت رأيت الرجل يصدق المرأة الأمة في دفعها إليها والغنم فتلد الأمة والغنم أليس ان

مات الرجل أو المرأة قبل أن يدخل عليها كان ما أصدقها لها قبل موت واحد منهما يكرن لها عتق الأمة وبيعها وبيع الماشية وحري صحبة الملك في ذلك كله قال بلي قلت أفرأيت أن تطلقها قبل تنفوت في الجارية ولا الغنم شيئاً وعوفي يديهما بجماله قال ينتقض الملك ويصير له نصف الجارية والغنم إن لم يكن أولاداً ونصف قيمتها إن كان لها أولاد لأنهم حديثوا في ملكها قلنا فكيف نقضت الملك المدخج قال بالكتاب قلنا فالرأى عبت في مال المفلس شيئاً لا دخل عليه في الشفعة والصداء مثله أو أكثر قال جعفي فيه كتاب أو سنة قلنا وكذلك جعنا في مال المفلس سنة فكيف خالفها قلت للشافعي فأنافقك في مال المفلس إذا كان حياً وشغلك فيه إذا مات وجعنا فيه حديث ابن شهاب الذي قد سمعت (قال الشافعي) قد كان فيما قرأتنا على مالك أن ابن شهاب أخبره عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعا رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض البائع من ثمنه شيئاً فوجده بعينه فهو أحق به فإن مات المشتري فصاحب السلعة أسوة الغرماء فقال لي فلم تأخذ به هذا قلت لأنه مرسل ومن خالفنا من حكيته قوله وإن كان ذلك ليس عندي له به عذر يخالفه لأنه رد الحديث وقال فيه قولاً واحداً وأنتم بئتم الحديث فلما صرتم إلى تفريعه فارقتموه في بعض ووافقتموه في بعض فقال فلم تأخذ بحديث ابن شهاب فقلت الذي أخذت به أولى بي من قبل أن ما أخذت به موصول بجمع فيه النبي صلى الله عليه وسلم بين الموت والأفلاس وحديث ابن شهاب منقطع ولم يخالفه غيره لم يكن مما يثبت به أهل الحديث فلوم يكن في تركه حجة الا هذا انبغي لمن عرف الحديث تركه من الوجهين مع أن أبا بكر بن عبد الرحمن يروي عن أبي هريرة حديثاً ليس فيه ما روى ابن شهاب عنه مرسلان كان روى كاه فلا أدري عن رواده ولعله روى أول الحديث وقال برأيه آخره (قال الشافعي) وموجود في حديث أبي بكر عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه انتهى بالقول فهو أحق به أشبه أن يكون ما زاد على هذا قولاً من أبي بكر لا رواية وإن كان موجوداً في سنة النبي صلى الله عليه وسلم أن الرجل يبيع السلعة من الرجل فيكون مالكا للبيع يجوز له فيها ما يجوز لذي المال في المال من وطء أمة وبيعها وعقها وإن لم يدفع ثمنها فإذا أفلس والسلعة بعينها في يدي المشتري كان للبائع التسليط على نقض عقدة البيع كما يكون للاستشفع أخذ الشفعة وقد كان الشراء صحيحاً فكان المشتري لما فيه الشفعة لومات كان للاستشفع أخذ الشفعة من ورثته كماله أخذها من يديه فكيف لم يكن هذا في الذي يجدين ماله عند معدوم وإن مات كما كان لبايعه ذلك في حياته ماله وكما قلنا في الشفعة وكيف يكون الورثة يملكون عن الميت منع السلعة وانما عنه ورثوها ولم يكن لبيت منعها من أن ينقض بائعها البيع إذا لم يعط ثمنها كاملاً فلا يكون للورثة في حال ما ورثوا عن الميت إلا ما كان لبيت أو أقل منه وقد جعلتم للورثة أكثر مما للورث الذي عنه ملكوها ولو جاز أن يفارق بين الموت والحياة كان الميت أولى أن يأخذ الرجل عين ماله منه لأنه ميت لا يقيسد شيئاً أبداً والحى بفلس فترجى أفادته وأن يقضى دينه بضعفتم الأقوى وقويتم الأضعف وتركتم بعض حديث أبي هريرة وأخذتم بعضه قال فليس هذا ما رويناه قلنا وإن لم ترووه فقد رواه ثقة عن ثقة فلا يوهنه أن لا ترووه وكثير من الأحاديث لم ترووه فلم يوهنه ذلك

(بلوغ الرشد وهو الحجر) (١)

(قال الشافعي) رحمه الله، الحال التي يبلغ فيها الرجل والمرأة رشداً هما حتى يكونا بلياناً أموالهما قال الله عز وجل وإبناؤا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها اسرافاً وبداراً أن يكبروا (قال الشافعي) فدللت هذه الآية على أن الحجر ثابت على اليتامى حتى يجمعوا خصلتين البلوغ والرشد فالبلوغ استكمال خمس عشرة سنة الذكروا لا نثي في ذلك سواء الأنا يحتمل الرجل أو تحيض المرأة قبل خمس عشرة سنة فيكون ذلك البلوغ ودل قول الله عز وجل فادفعوا إليهم أموالهم على

أسير قبل شترز الغنية
فقد قيل يسهم له وقيل
لا يسهم له إلا أن يكون
قتال فيقاتل فأرى أن
يسهم له ولو دخل تجار
فقاتلوا لم أربأسان
يسهم لهم وقيل
لا يسهم لهم ولو جاءهم
مدد قبل تنقضى الحرب
فخضروا منها شيئاً قل
أو ثركوهم في الغنية
فإن انقضت الحرب ولم
يكن للغنية مانع لم
يشركوهم ولو أن
قائداً فرق جنده في
وجهين فغتم إحدى
الفرقتين أو غنم العسكر
ولم تغنم واحدة منهما
شركوهم لأنهم جيش
واحد وكلهم رداء
لصاحبه قد مضت
خيل المسلمين فغنوا

(١) كتب السراج
البلقيني مانصه الحجر
هو في الأصل بعد
الخلاف في المجلس
والصدقات الموقوفات
وهذا موضع في الترتيب
وفيه بلوغ الرشد اه
نقله مصححه

بأوطاس غنائم كثيرة
وأكثر العساكر بحنين
فشركوهم وهم مع
رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولكن لو كان
قوم مقيمين ببلادهم
نخرجت منهم طائفة
نغنوا لم يشركوهم
وان كانوا منهم قريبا
لان السرايا كانت
تخرج من المدينة
فتغنم فلا يشركهم
أهل المدينة ولو أن
امام باعث جيشين على
كل واحد منهم قائد
وأمر كل واحد منهما
أن يتوجه ناحية غير
ناحية صاحبه من بلاد
عدوهم فغنم أحد
الجيشين لم يشركهم
الآخر فاذا اجتمعوا
فغنوا مجتمعين فغنم
كجيش واحد

((باب تفريق
الجنس))

(قال الشافعي) رحمه الله

(١) قوله فجعل في
ايتائهم الخ كذا بالنسخ
التي عندنا ولعل في
زائدة من النسخ اه
مصححه

أنهم اذا جمعوا البلوغ والرشد لم يكن لاحد أن يلى عليهم أموالهم وكانوا أولى بولاية أموالهم من غيرهم
وجاز لهم في أموالهم ما يجوز لمن خرج من الولاية ممن ولي نحر ج منها ولم يول وإن ذكر والائتي فيه مساواة
والرشد والله أعلم بالصالح في الدين حتى تكون الشهادة جائزة واصلاح المال وانما يعرف اصلاح المال بان
يختبر اليقيم والاختبار يختلف بقدر حال المختبر فان كان من الرجال ممن يتبذل فيخاطب الناس استئذ
بمخالطته الناس في الشراء والبيع قبل البلوغ وبعده حتى يعرف أنه يحب توفير ماله والزيادة فيه وأن لا يتلفه
فيما لا يعود عليه نفقه كان اختبار هذا اقربا وان كان ممن يصاب عن الاسواق كان اختبارا بعد قليل من
اختبار الذي قبله (قال الشافعي) ويدفع الى المولى عليه نفقة شهر فان أحسن انفاقها على نفسه وأحسن
شراء ما يحتاج اليه منها مع النفقة اختبر بشئ يسير يدفع اليه فاذا أونس منه توفيره وعقل يعرف به حسن
النظر لنفسه في ابقاء ماله دفع اليه ماله واختبار المرأة مع علم صلاحها بقله تخالطتها في البيع والشراء بعد
من هذا قليلا فيختبرها النساء وذو المحارم بها مثل ما وصفنا من دفع النفقة وما يشتري لها من الادم وغيره
فاذا أنسوا منها صلاحا لمالها تعطي من نفقتها كما وصفت في الغلام البالغ فاذا عرف منها صلاح دفع اليها اليسير
منه فان هي أصلحت دفع اليها ما لها تكسب أو لم تكسب لا يزيد في رشدها ولا ينقص منه النكاح ولا تركه كما لا يزيد
في رشد الغلام ولا ينقص منه وأيهما نكح وهو غير رشيد وولده ولي عليه ماله لان شرط الله عز وجل أن
يدفع اليه اذا جمع الرشد مع البلوغ وليس النكاح بواحد منهما وأيهما صار الى ولاية ماله فله أن يفعل في ماله
ما يفعل غيره من أهل الاموال وسواء في ذلك المرأة والرجل وذات زوج كانت أو غير ذات زوج وليس
الزوج من ولاية مال المرأة بسبيل ولا يختلف أحد من أهل العلم علمته أن الرجل والمرأة اذا صار كل واحد
منهما الى أن يجمع البلوغ والرشد سواء دفع أموالهما اليهما لانهم ما من المتأخر فاذا صار الى أن يخرج
من الولاية فهما كغيرهما يجوز لكل واحد منهما ما في ماله ما يجوز لكل من لا يولى عليه غيره فان قال فائل
المرأة ذات الزوج مفارقة للرجل لا تعطي المرأة من ماله باغير اذن زوجها قيل له كتاب الله عز وجل في أمره
بالدفع الى المتأخر اذا بلغوا الرشد يدل على خلاف ما قلت لان من أخرج الله عز وجل من الولاية لم يكن
لاحد أن يلى عليه الا بحال يحدث له من سفه وفساد وكذلك الرجل والمرأة أو حق يلزمه لمسلم في ماله فاما
ما لم يكن هكذا فالرجل والمرأة سواء فان فرق بينهما فاعلمك أن تأتي ببرهان على فرق بين المجتمع فان قال
قائل فقد روى أن ليس للمرأة أن تعطي من ماله شيئا باغير اذن زوجها قيل قد سمعناه وليس بثابت فلما
أن نقول به والقرآن يدل على خلافه ثم السنة ثم الاثر ثم المعقول فان قال فاذكر القرآن قلنا الآية التي أمر
الله عز وجل بدفع أموالهم اليهم وسوى فيها بين الرجل والمرأة ولا يجوز أن يفرق بينهما باغير خبر لازم فان
قال أفوجد في القرآن دلالة على ما وصفت سوى هذا قيل نعم قال الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن
تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وأن تعفوا
أقرب للتعفو ولا تنسوا الفضل بينكم ان الله بما تعملون بصير فدللت هذه الآية على أن على الرجل أن يسلم
الى المرأة نصف مهرها كما كان عليه أن يسلم الى الاجنبيين من الرجال ما وجب لهم ودلت السنة على أن
المرأة مسطرة على أن تعفو من ماله وان بد الله عز وجل الى العفو وذكر أنه أقرب للتعفو وسوى بين المرأة
والرجل فيما يجوز من عفو كل واحد منهما ما وجب له يجوز عفو اذا دفع المهر كله وكان له أن يرجع
بنصفه فغفاه جاز واذا لم يدفعه فكان لهما أن تأخذ نصفه فعقبة جاز لم يفرق بينهما في ذلك وقال عز وجل وأتوا
النساء صدقاتهن من قبله فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا فجعل (١) في ايتائهم ما فرض
لهن من فريضة على أزواجهن يدفعونه اليهن دفعهم الى غيرهم من الرجال ممن وجب له عليهم حق بوجه
وحل الرجال أكل ما طاب نساؤهم عنه نفسا كالحل لهم ما طاب الاجنيبون من أموالهم عنه نفسا وما طابوا
هم لازواجهم عنه نفسا لم يفرق بين حكمهم وحكم أزواجهم والاجنبيين غيرهم وغير أزواجهم فيما أوجبه

من دفع حقرتين وأحل ما طين عنه نفسه من أموالهن وحرهن من أموالهن ما حرم من أموال الأجنبية فيما ذكرت وفي قول الله عز وجل وإن أردتم استبدال زوج ممكن زوجاً وآتيتن أحداهن قضاء فلا تأخذوا منه شيئاً الآية وقال عز وجل فإن خنتن أن لا يقيم أحدهما دينه فلا جناح عليهما فيما افتدت به فأحله إذا كان من قبل المرأة كالحلل للرجل من مال الأجنبية بتفسير توقفت في فيه ثلث ولا أقل ولا أكثر وحرمة إذا كان من قبل الرجل كالحرم أموال الأجنبية أن يغتصبوها قال الله عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد الآية فلم يفرق بين الزوج والمرأة في أن لكل واحد منهما أن يوصي في ماله وفي أن دين كل واحد منهما لازم له في ماله فإذا كان غذاً كذا كان لها أن تعطى من ماله ما شاءت بغير إذن زوجها وكان لها أن تجبس مهرها وتهبه ولا تضع منه شيئاً وكان لها إذا طلقها أخذ نصف ما أعطاه إلا نصف ما اشترت لها دونه إذا كان لها المهر كان لها حبسه وما أشبهه فان قال قائل فإن السنة في هذا قلت (أخبرنا) مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أن حبيبة بنت سهل الأنصارية كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج لصلوة الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند باب في الغلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت أنا حبيبة بنت سهل يارسول الله فقال ما شأنك فقالت لا أنا ولا ثابت بن قيس لزوجها فلما جاء ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم خذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر فقالت حبيبة يارسول الله كل ما أعطاني عندى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ منها فأخذ منها ما وجدته في أهلها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن مولاه فقيه بنت أبي عبيد أنها اختلعت من زوجها بكل شيء لها فلم ينكر ذلك عبد الله بن عمر (قال الشافعي) فدللت السنة على ما دل عليه القرآن من أنها إذا اختلعت من زوجها حل لزوجها الأخذ منها ولو كانت لا يجوز لها في ماله ما يجوز أن لا يجز عايشه من الرجال ما حل له خلعه فان قال قائل وأين القياس والمعقول قلت إذا أباح الله تعالى لزوجها ما أعطته فهذا لا يكون إلا لمن يجوز له ماله وإذا كان ماله يورث عنه أو كانت تمنعه زوجها فيكون لها فهي كغيرها من ذوى الأموال قال ولو ذهب ذاهب إلى الحديث الذي لا يثبت أن ليس لها أن تعطى من دون زوجها إلا ما أذن زوجها لم يكن له وجه إلا أن يكون زوجها ولياً لها ولو كان رجل ولياً للرجل أو امرأة فوهدت له شيئاً لم يحل له أن يأخذها لأن هبتها له كهبته لغيره لزمه أن يقول لا تعطى من مالهادرهما ولا يجوز لها أن تبيع فيه ولا تباع وبحكمها وأولها حكم المحجور عليه ولوزعم أن زوجها شر يك لها في ماله أسئل بالنصف فان قال نعم قيل فتصنع بالنصف الآخر ما شاءت ويصنع بالنصف ما شاء فان قال مائل أو أكثر قلت فأجعل لها من ماله شيئاً فان قال ماله امرءون له قيل له فبكم هو امرءون حتى تفتديه فان قال ليس بمرءون قيل له فقل فيه ما أحببت فهو لا شر يك لها في ماله وليس له عندك وعندنا أن يأخذ من مالهادرهما وليس ماله امرءون فافتكه وليس زوجها ولياً لها ولو كان زوجها ولياً لها وكان سفيهاً أخرجنا ولا يتهم يديه ووليته غيره عليها ومن خرج من هذه الأقاويل لم يخرج إلى أثر يتبع ولا قياس ولا معقول وإذا جاز للزوجة أن تعطى من ماله الثلث لا يزيد عليه فلم يجعلها مولى عليها ولم يجعل زوجها شر يك لها ماله امرءون في يديه ولا هي ممنوعة من ماله ولا تخلى بينها وبينه ثم يجزئها بعد زمان الخراج الثلث والثلث بعد زمان حتى ينفد ماله ما منعها ماله ولا خلاها وياؤه والله المستعان فان قال هو نكحها على اليسر قيل أفرايت أن نكحت مفسلة ثم أيسرت بعد عنده أيدعها وماله فان قال نعم فقد أخرجها من الخجر وان قال لا فقد منعها ما لم تغرمه أو رأيت إذا قال غريمه فلا أثر كذا يخرج ماله أضراراً قيل أفرايت أن غرق قمل غي جميله فوجدناه غير جميله أو غرق قمل غي موسرة فوجدناه مفسلة أبقص عنه من صلواتها أو رده عليها بشئ أو رأيت إذا قال هذا في المرأة فإذا كان الرجل ديناً موسراً فكيف شريفة وأعلمنا أنهم لم تنكحها إلا بيسره ثم خدعها فصدق بحاله كله فإذا جاز ذلك له فقد ظلمها

قال الله تعالى واعلموا
أنما أغنتم من شئ الآية
وروى أن جبير بن
مطعم قال إن رسول الله
صلى الله عليه وسلم لما
قسم سهم ذي القربى
بين بني هاشم وبني
المطلب أتيتهم أنا
وعثمان بن عفان رضى
الله عنه فقلنا يارسول
الله هؤلاء اخواننا من
بني هاشم لا ننكر
فضلهم لكنك الذي
وضعك الله به منهم
أرأيت اخواننا من
بني المطلب أعطيهم
وتركتنا وانما قربتنا
وقرباتهم واحدة فقال
رسول الله صلى الله
عليه وسلم انما بنو
هاشم وبني المطلب
شئ واحد هكذا وشبك
بين أصابعه وروى جبير
ابن مطعم أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يعطى بنى عبد شمس ولا
بنى نوفل من ذلك شيئاً
(قال الشافعي) فيعطى
سهم ذي القربى في ذي
القربى حيث كانوا ولا

بمنعها من ما لها ما أحله وإن قال أجبر خابان بتنازع له ما يتجهز به مثلها لأن هذا مما يتعامل به الناس عندنا
وذلك أن المرأة تصدق ألف درهم وتجهز بأكثر من عشرة آلاف وتكون مفلسة لا تجهز إلا بشيها
وبساطها وما يتعامل الناس به أن لرجل المفلس ذا المروءة ينكح المومنة فتقول يكون قima على مالي على
هذا أنا كما ويستنفق من ماله ما أشبه هذا مما وصفت ويحسن مما يتعامل الناس وللمحكم الحكم على
ما يجب ليس على ما يحمل ويتعامل الناس عليه (قال الشافعي) وأخذه عنك على من خالفنا بأكثر مما
وصفت وفي أقل مما وصفت حجة ولا يستقيم فيها قول الامعي كتاب الله عز وجل والسنة والآثار والقياس
من أن صدقها مال من ماله وإن لها إذا بلغت الرشد أن تفعل في ماله ما يفعل الرجل لا فرق بينهما وبينه

(باب الجبر على البالغين) (١)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الجبر على البالغين في آيتين من كتاب الله عز وجل وهما قول الله تبارك وتعالى
فليكتب وليمل الذي عليه الحق وبيتق الله ربه ولا يجنس منه شيئا فإن كان الذي عليه الحق سفيا أو ضعيفا
أو لا يستطيع أن يعمل حوله فليمل وليه بالعدل (قال الشافعي) وإنما خاطب الله عز وجل بفرائض البالغين
من الرجال والنساء وجعل الأقرار له فكان موجودا في كتاب الله عز وجل أن أمر الله تعالى الذي عليه الحق
أن يعمل هو وإن أملاءه أقراره وخذل على جواز الأقرار على من أقرب له ولا يأمر والله أعلم أحدا أن يعمل بقدر
الابالغ وذلك أن أقرار غير البالغ وصحة وإنكاره سواء عند أهل العلم فيما حفظت عنهم ولا أعلمهم اختلفوا
فيه ثم قال في المرأة الذي عليه الحق أن يعمل فإن كان الذي عليه الحق سفيا أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يعمل هو
فليمل وليه بالعدل وأثبت الرأية على السفيه والضعيف والذي لا يستطيع أن يعمل هو وأمر وليه بالأملاء
عليه لأنه أقامه فيما لا غنا به عنه من ماله مقامه (قال الشافعي) قد قيل والذي لا يستطيع أن يعمل يحتمل
أن يكون المغلوب على عقله وهو أشبه معانيه والله أعلم والآية الأخرى قول الله تبارك وتعالى وابتلوا
اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم فأمر عز وجل أن يدفع اليهم
أموالهم إذا جعوا بلوغا ورشدا قال وإذا أمر بدفع أموالهم اليهم إذا جعوا أمرين كان في ذلك دلالة على
أنهم إن كان فيهم أحد الأمرين دون الآخر لم يدفع اليهم أموالهم وإذا لم يدفع اليهم فذلك الجبر عليهم كما كانوا
لو أنس منهم رشدا قبل البلوغ لم يدفع اليهم أموالهم فكذلك لو بلغوا ولم يؤنس منهم رشدا لم تدفع اليهم أموالهم
ويثبت عليهم الجبر كما كان قبل البلوغ وهكذا قلنا نحن وهم في كل أمر يكمل بأمرين أو أمور فإذا انقضى واحد
لم يقبل فرغنا أن شرط الله تعالى ممن ترضون من الشهداء عدلان حران مسلمان فلو كان الرجلان حرين
مسلمين غير عدلين أو عدلين غير حرين أو عدلين حرين غير مسلمين لم تجز شهادتهما حتى يستكملوا الثلاث
(قال الشافعي) وإن التنزيل في الجبرين والله أعلم مكتفى به عن تفسيره وإن القياس ليدل على الجبر آيات
إذا كان معقولا أن من لم يبلغ من قارب البلوغ وعقل محجور عليه فكان بعد البلوغ أشد تقصيرا في عقله
وأكثر افسادا للماله ألا يحجر عليه والمعنى الذي أمر بالجبر عليه له فيه ولو أنس منه رشدا فدفع اليه ماله ثم علم
منه غير الرشدا أعيد عليه الجبر لأن حاله انتقلت إلى الحال التي ينبغي أن يحجر عليه فيها كما يؤنس منه العدل
فتجوز شهادته ثم تتغير قدرته ثم تغير فأونس منه عدل أجيزت وكذلك إن أنس منه إصلاح بعد افساد أعطى
ماله والنساء والرجال في هذا سواء لأن اسم اليتامى يجمعهم واسم الإبلاء يجمعهم وإن الله تعالى لم يفرق بين
النساء والرجال في أموالهم وإن خرج الرجل والمرأة من أن يكونا مولىين جازا للمرأة في ماله ما جاز للرجل في
ماله ذات زوج كانت أو غير ذات زوج سلط الله على ماله سلطان الرجل على ماله لا يفترقان (قال الشافعي)
في قول الله عز وجل وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم
والرجل الملازم للسرق والمخالط للناس في الأخذ والاعطاء قبل البلوغ ومعه وبعد لا يغيب بعد البلوغ أن

يفضل أحده على أحد
حضر القتال أو لم يحضر
الاسم في الغيبة
كسهم العامة ولا فقير
على غنى ويعطى الرجل
سهمين والمرأة تسهما
لأنهم أعطوا باسم
القربة فإن قيل فقد
أعطى صلى الله عليه
وسلم بعضهم مائة
وسق وبعضهم أقل قيل
لأن بعضهم كان ذوا ولد
فاذا أعطاه حظه وحظ
غيره فقد أعطاه أكثر
من غيره والدلالة على
صحة ما حكيت من
التسوية أن كل من
لقيت من علماء
أصحابنا لم يختلفوا في
ذلك وإن باسم القربة
أعطوا وإن حديث
جبرير بن مطعم أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم قسم سهم ذي
القربى بين بني هاشم
(١) هذه الترجمة نقلها
هنا السراج البلقيني من
تراجم المواريث التي
جرت عليها نسخ الربيع
كتبه محمده

يعرف حاله بما مضى قبله ومعه وبعد فيعرف كيف هو في عقله في الاخذ والاعطاء وكيف هو في دينه والرجل القليل المخالطة للناس يكون اختباراً بظاً من اختبار هذا الذي وصفت فاذا عرفه خاصته في مدة وان كانت أطول من هذه المدة فعدلوه وجدوا نظره لنفسه في الاخذ والاعطاء وشهدوا له أنه صالح في دينه حسن النظر لنفسه في ماله فقد صار هذا إلى الرشدي في الدين والمعاملات ويؤمر وليه ما يدفع ماله ما اليها (قال الشافعي) وإذا اختبر النساء أهل العدل من أهلها ومن يعرف حالها بالصالح في دينها وحسن النظر لنفسها في الاخذ والاعطاء صارت في حال الرجلين وان كان ذلك منها بظاً منه من الرجلين لانه خلطتها بالعامية وهو من المخالطة من النساء الخارجة إلى الأسواق الممتنة لنفسها أهمل منه من الصائنة لنفسها كما يكون من أحد الرجلين أبعد فاذا بلغت المرأة الرشدي والرشد كما وصفت في الرجل أمر وليها بدفع ماله اليها (قال الشافعي) وقد رأيت من الحكماء من أمر باختبار من لا يوثق بحاله تلك الثقة بأن يدفع اليه القليل من ماله فان أصح فيه دفع اليه ما بقي وان أفسد فيه كان الفساد في القليل أيسر منه في الكل ورأينا هذا وجهاً من الاختبار حسناً والله أعلم وإذا دفع إلى المرأة ماله والرجل فسوء كانت المرأة بكراً أو متزوجة عند زوج أو ثيباً كما يكون الرجل سواء في حالته وهي تلك من ماله ما يملك من ماله ويجوز لها في ماله ما يجوز له في ذلك عند زوج كانت أو غير زوج لا فرق في ذلك بينهما وبينه في شيء مما يجوز لكل واحد منهما في ماله فكذلك حكم الله عز وجل فيها وفيه ودلالة السنة وإذا تكلمت فصد أقوالاً من ماله ما يمنع به ما شئت كما تصنع بما سواه من ماله

(باب الخلاف في الجحر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالفنابعض الناس في الجحر فقال لا يجحر على حرباً ولا على حرة بالغة وان كانا سفهين وقال لي بعض من يذب عن قوله من أهل العلم عند أصحابه أسألك من أين أخذت الجحر على الحرين وهما مالكان لا ماله ما فسد كرت له ما ذكر في كتابي أو معناه أو بيضه فقال فانه يدخل عليك فيه شيء فقلت وما هو قال أرايت اذا أعتق المحجور عليه عبده فقلت لا يجوز عتقه قال ولم قلت كما لا يجوز للمالك ولألمالك أن يعتقاً قال لانه اتلاف لماله قلت نعم قال أفليس الطلاق والعتاق لغيرهما وحدثهما واحد قلت من ذلك له وكذلك لو باع رجل فقال لعنت أو أقرر رجل بحق فقال لعنت لزمه البيع والاقرار وقيل له لعنت لنفسك وعليها قال أفيفترق العتق والطلاق قلت نعم عندنا وعندك قال وليف وكلاهما اتلاف للمال قلت له ان الطلاق وان كان فيه اتلاف للمال فان الزوج مباح له بالنكاح شيء كان غير مباح له قبله ومجموعاً اليه تحرير ذلك المباح ليس تحريراً لماله عليه غيره انما هو تحرير بمقول من قوله أو فعل من فعله وكما كان مسلطاً على الفرج دون غيره فكذلك كان مسلطاً على تحريره دون غيره ألا ترى أنه يموت فلا تورث عنه امرأته ويبيعهها فلا تحل لغيره بهيمة ولا يبيعه ويورث عنه عبده ويباع عليه فيملكه غيره ويبيعه فيملكه غيره فالعبد مال بكل حال والمرأة غير مال بحال انما هي متعة لا مال مملوك تنفقه عليه وتنتع اتلافه ألا ترى أن العبد يؤذن له في النكاح والتجارة فيكون له الطلاق والامسالة دون سيده ويكون إلى سيده أخذ ماله كما اذا لم يكن عليه دين لان المال ملك والفرج بالنكاح متعة لا ملك كالمال وقلت له تأولت القرآن في اليمين مع الشاهد فلم تصب عندنا تأويله فأبطلت فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وجدت القرآن يدل على الجحر على البالغين فتركته وقلت له أنت تقول في الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال قولاً وكان في القرآن تنزيلاً يحتمل خلاف قوله في الظاهر قلنا بقوله وقلنا هو أعلم بكتاب الله عز وجل ثم وجدنا صاحبكم يروي الجحر عن ثلاثة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفهم ومعهم القرآن قال وأي صاحب قلت أخبرنا محمد بن الحسن أو غيره من أهل

وبني المطلب (قال الشافعي) رحمه الله ويفرق ثلاثة أجناس الجنس على من سمي الله تعالى على اليتامى والمساكين وابن السبيل في بلاد الاسلام يحصون ثم يوزع بينهم لكل صنف منهم سهمه لا يعطى لاحد منهم سهم صاحبه فقدم في رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي فاختلف أهل العلم عندنا في سهمه فمنهم من قال يرد على أهل السهمان الذين ذكرهم الله تعالى معه لاني رأيت المسلمين قالوا فيمن سمي له سهم من الصدقات فلم يوجد رد على من سمي معه وهذا مذهب يحسن ومنهم من قال يضعه الامام حيث رأى على الاجتهاد للاسلام وأهله ومنهم من قال يضعه في الكراع والسلاح والذي اختار أن يضعه الامام في كل أمر حصن به

الصدق في الحديث أو هدا عن يعقوب بن إبراهيم عن هشام بن عروة عن أبيه قال ابتاع عبد الله بن جعفر ببيعاً فقال علي رضي الله عنه لا تبن عثمان فلا يجزى عليك فأعلم بذلك ابن جعفر الزبير قال الزبير أنا شريكك في بيعك فأتى علي عثمان فقال أجبر علي هذا فقال الزبير أنا شريكك فقال عثمان لا يجبر علي حر بالغ وذلك الزبير فعلى رضي الله عنه لا يطالب الجحر إلا وهو براد الزبير لو كان الجحر باطلاً قال لا يجبر علي حر بالغ وذلك عثمان بل كلهم يعرف الجحر في حديث صاحبك قال فان صاحبنا أبا يوسف رجوع إلى الجحر قلت ما زاده رجوعه إليه قوة ولا وهنه تركه أياه ان تركه وقد رجوع إليه فأنه أعلم كيف كان مذهبه فيه فقال وما أنكرت قلت زعمت أنه رجوع إلى أن الحر إذا ولى ماله برشديؤنس منه فاشترى وباع ثم تغيرت حاله بعد رشده أحدث عليه الجحر وكذلك قلنا ثم زعم أنه إذا أحدث عليه الجحر أبطل كل بيع باعه قبله وشراء أفرأيت الشاهد يعدل فتجوز شهادته ثم تغير حاله أينقض الحكم بشهادته أو ينفذ ويكون متغيراً من يوم تغير قال قد قال ذلك فأنكرناه عليه (قال الشافعي) فقال فهل خالف شيئاً مما تقول في الجحر واليتامى من الرجال والنساء أحد من أصحابك قلت أما أحد من متقدمي أصحابي فلم أحفظ عن واحد منهم خلافاً لشيء مما قلت وقد بلغني عن بعضهم مثل ما قلت قال فهل أدركت أحد من أهل ناحيتك يقول بخلاف قولك هذا قلت قد روى لي عن بعض أهل العلم من ناحيتنا أنه خالف ما قلت وقلت وقال غيرنا في مال المرأة إذا تزوجت رجلاً قال فقال فيه ما إذا قلت ما لا يضره أن لا تسمعه ثم حكيت له شيئاً كنت أحفظه وكان يحفظه فقال ما يشكل الخطأ في هذا على سامع يعقل (قال الشافعي) فزعم لي زاعم عن قائل هذا القول أن المرأة إذا تكلمت رجلاً بمائة دينار جبرت أن تشتري بهما متجهز به مثلها وكذلك لو تكلمت بعشرة دراهم فإن طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليهم بنصف ما اشترت (قال الشافعي) ويلزمه أن يقاسمها نورة وزينخا ونضوحا قال فان قال قائل فيأيدخل علي من قال هذا القول قيل له يدخل عليه أكثر ما يدخل على أحد أو على غيره فان قال ما هو قيل له قال الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وما فرض ودفع مائة دينار فزعم قائل هذا القول أنه يرد بنصف متاع ليس فيه دنائير وهذا خلاف ما جعل الله تبارك وتعالى له فان قال قائل إنما قلنا هذا إلا نأمر أن واجبا عليهم (قال الربيع) يعني أن واجبا عليهم أن تجهز بما أعطاهما وكان عليه أن يرجع بنصف ما تجهز به في قولهم وفي قول الشافعي لا يرجع إلا بنصف ما أعطاهما دنائير كانت أو غير هالانه لا يوجب عليهم أن تجهز إلا أن نشاء وهو معنى قول الله تبارك وتعالى فنصف ما فرضتم

(الصلح)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أُملي علينا الشافعي رحمه الله قال أصل الصلح أنه بمنزلة البيع فإجاز في البيع جاز في الصلح وما لم يجز في البيع لم يجز في الصلح ثم يتشعب ويقع الصلح على ما يكون له ثمن من الجراح التي لها أرش وبين المرأة وزوجها التي لها عليه صداق وكل هذا يقوم مقام الأثمان ولا يجوز الصلح عندى الأعلى أمر معروف كما لا يجوز البيع الأعلى أمر معروف وقد روى عن عمر رضي الله عنه الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حل حراماً أو حرم حلالاً ومن الحرام الذي يقع في الصلح أن يقع عندى على المجهول الذي لو كان بيعاً كان حراماً وإذا مات الرجل وورثته امرأة أو ولداً أو كلاً له فصالح بعض الورثة بعضاً فان وقع الصلح على معرفة من المصالح والمصالح بمحقوقهم أو أقرار بعرفتهم بمحقوقهم وتقابض المتصلحان قبل أن يتفرقا فالصلح جائز وان وقع على غير معرفة منهم ما يبلغ حقهما أو حق المصالح منهم ما لم يجز الصلح كما لا يجوز بيع مال امرئ لا يعرفه وإذا ادعى الرجل على الرجل الدعوى في العبد أو غيره أو ادعى عليه جناية عدا أو خطأ فصالحه مما ادعى من هذا كله أو من بعضه على شيء قبضه منه فان كان الصلح والمسدعى عليه يتفرقا فالصلح

الاسلام وأهله من سد ثغر أو أعداد كراع أو سلاح أو إعطاء أهل البلاء في الاسلام نفلاً عند الحرب وغير الحرب أعداد الزيادة في تعزيز الاسلام وأهله على ما صنع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه أعطى المؤلفة ونفل في الحرب وأعطى عام حنين نفر من أصحابه من المهاجرين والانصار أهل حاجة وفضل وأكثرهم أهل حاجة ونرى ذلك كله من سمعه والله أعلم وما احتج به الشافعي في ذوى القربى أن روى حديثاً عن ابن أبي ليلى قال لقيت علياً رضي الله عنه فقلت له بأبي وأمي ما فعل أبو بكر وعمر في حقكم أهل البيت من الخس فقال علي أما أبو بكر رحمه الله فلم يكن في زمانه الخس وما كان فقد أوفاه وأما عمر فلم يزل يعطيناه حتى جاءه مال

جائز بما يجوز به البيع كان الصلح نقداً أو نسيئةً وإذا كان المدعى عليه ينكر فالصلح باطل وهما على أصل
 حقه ما ويرجع المدعى على دعواه والمعطى بما أعطى وسواء إذا أفسدت الصلح قال المدعى قد أبرأتك مما
 ادعيت عليك أو لم يقله من قبل أنه إنما أبرأه على أن يتم له ما أخذ منه وليس هذا بأكثر من أن يبيعه البيع
 الفاسد فإذا لم يتم له لفساد يرجع كل واحد منهما على أصل ملكه كما كنا قبل أن يتبايعا فإذا أراد الرجلان
 الصلح وكره المدعى عليه الاقرار فلا بأس أن يقرر رجل أجني على المدعى عليه بما ادعى عليه من جنابة أو
 مال ثم يؤدي ذلك عنه صلحاً فيكون صحيحاً وليس للذي أعطى عن الرجل أن يرجع على المصالح المدعى
 عليه ولا للمصالح المدعى أن يرجع على المدعى عليه لأنه قد أخذ العوض من حقه إلا أن يعقد الصلحهما على
 فساد فيكونون كما كانوا في أول ما تداوا قبل الصلح قال ولو ادعى رجل على رجل حقاً في دار فأقر له بدعواه
 وصالحه من ذلك على ابل أو بقراً وغنم أو رقيق أو بز موصوف أو دنائير أو دراهم موصوفة أو طعام إلى أجل
 مسمى كان الصلح جائزاً كما يجوز لبيع ذلك إلى ذلك الأجل ولو ادعى عليه شقصا من دار فأقر له به ثم صالحه
 على أن أعطاه بذلك بيتاً معروفة من الدار ملكاً له أو سكنى له عدد سنين فذلك جائز كما يجوز لو اقتسماه أو تَكَارَى
 شقصاه في دار ولكن لو قال أصالحك على سكنى هذا المسكن ولم يسم وقتاً كان الصلح فاسداً من قبل أن هذا
 لا يجوز كالأبداً حتى يكون إلى أجل معلوم وهكذا الصلح على أن يكره هذه الأرض سنين يزرعها أو
 على شقص من دار أخرى سمي ذلك وعرف جاز كما يجوز في البيوع والكراء وإذا لم يسمه لم يجوز كما لا يجوز في
 البيوع والكراء (قال الشافعي) ولو أن رجلاً أشعر ظلة أو جاحداً على طريق نافذة فخاصمه رجل لينعه
 منه فصالحه على شيء على أن يدعه كان الصلح باطلاً لأنه أخذ منه على ما لا يملك ونظر فإن كان اشراعه غير
 مضر خلى بينه وبينه وإن كان مضر منعه وكذلك لو أراد اشراعه على طريق رجل خاصة ليس بنافذة
 أو ليقوم فصالحه أو صالحوه على شيء أخذوه منه على أن يدعوه يشترعه كان الصلح في هذا باطلاً من قبل أنه
 إنما أشعر في جدار نفسه وعلى هواء لا يملك ما تحتها ولا فوقه فإن أراد أن يثبت خشبة ويصنع بينه
 وبينهم الشرط فلا يجعل ذلك في خشب يحمله على جدرانهم وجداره فيكون ذلك شراء يحمل الخشب ويكون
 الخشب بأعيانه موصوفاً أو موصوف الموضع أو يعطيهم شيئاً على أن يقرروا له بخشب يشترعه ويشهدون
 على أنفسهم أنهم أقروا له بحمل هذا الخشب ومبلغ شروعه بحق عرفوه فلا يكون لهم بعده أن ينزعوه
 قال وإن ادعى رجل حقاً في دار وأرض فأقر له المدعى عليه وصالحه من دعواه على خدمة عبد أو ركوب دابة
 أو زراعة أرض أو سكنى داراً أو شيء مما يكون فيه الاجارات ثم مات المدعى والمدعى عليه أو أحدهما فالصلح
 جائز ولو رثة المدعى السكنى والركوب والزراعة والخدمة وما صالحهم عليه المصالح (قال الشافعي) ولو
 كان الذي تلف الدابة التي صالح على ركوبها أو المسكن الذي صالح على سكنه أو الأرض التي صولح على
 زراعتها فإن كان ذلك قبل أن يأخذ منه المصالح شيئاً فهو على حقه في الدار وقد انتقضت الاجارة
 وإن كان بعدما أخذ منه شيئاً ثم من الصلح بقدر ما أخذان كان نصفاً وثلاثاً أو ربعاً وانتقض من الصلح
 بقدر ما بقي يرجع به في أصل السكن الذي صولح عليه قال وهكذا الوصالحه على عبد بعينه أو ثوب بعينه
 أو دار بعينها فلم يقبضه حتى هلك انتقض الصلح ويرجع على أصل ما أقر له به ولو كان صالحه على عبد بصفة
 أو غير بصفة أو ثوب بصفة أو دنائير أو دراهم أو كيل أو وزن بصفة ثم الصلح بينهما وكان عليه مثل الصفة
 التي صالحه عليها ولو صالحه على ربع أرض مشاع من دار معلومة جاز ولو صالحه على أذرع من دار مسماة
 وهو يعرف أذرع الدار ويعرفه المصالح جاز وهذا كجزء من أجزاء وإن كان صالحه على أذرع وهو
 لا يعرف الأذرع كله لم يجوز من قبل أنه لا يدرى كم قدر الأذرع فيها ثلثاً أو ربعاً أو أكثر وأقل ولو صالحه على
 طعام جزاف أو دراهم جزاف أو عبد جزافان استحق ذلك قبل القبض أو بعده بطل الصلح وإن هلك قبل
 القبض بطل الصلح ولو كان صالحه على عبد بعينه ولم يرد العبد فله خيار الرؤية فإن اختار أخذه جاز الصلح

السوس والاهواز أو
 قال مال فارس الشافعي
 يشك وقال عمر في
 حديث مطراً وحديث
 آخران في المسلمين
 خلة فإن أحببتم تركتم
 حكمكم بفعلناه في خلة
 المسلمين حتى يأتينا مال
 فأوفيكهم حكمكم منه
 فقال العباس لا تطمعه
 في حقنا فقلت يا أبا
 الفضل ألسنا من أحق
 من أجاب أمير المؤمنين
 ورفع خلة المسلمين فتوفي
 عمر قبل أن يأتيه مال
 في قضيناه وقال الحكم
 في حديث مطر
 أو الآخران عمر رضي
 الله عنه قال لكم حقاً
 ولا يبلغ على إذ كن
 أن يكون لكم كاه فان
 شئتم أعطيكم منه
 بقدر ما أرى لكم فأبينا
 عليه إلا كاه فأبى أن
 يعطينا كاه (قال
 الشافعي) رحمه الله
 للنازع في سهم ذي
 القربى أليس مذهب
 العلماء في القديم
 والحديث أن الشيء

وان اختار رده رد الصلح (قال الربيع) قال الشافعي: بعد لا يجوز شراء عبد بعينه ولا غيره الى أجل
ويكون له خيار رده من قبل أن يبيع لا بعد وبيع عين راعا المشتري والبايع عند تباعيهما وبيع صفة
مضمونة الى أجل معلوم يكون على صاحبها أن يأتي بها من جميع الارض وهذا العبد الذي بعينه الى أجل إن
تلف بطل البيع فهذا امره يتم فيه البيع وحرمة يبطل فيه البيع والبيع لا يجوز الا أن يتم في كل حال
(قال الشافعي) وهكذا كل ما صلحه عليه بعينه مما كان غائبا عنه فله فيه خيار الرؤية (قال الربيع)
رجع الشافعي عن خيار رؤيته شيء بعينه (قال الشافعي) ولو قبضه فهلك في يديه وبه عيب رجع بقيمة
العيب ولو لم يجد عيبا ولكنه استحق نصفه أو سهم من ألف سهم منه كان لبايع العبد الخيار في أن يجيز
من الصلح بقدر ما في يديه من العبد ويرجع بقدر ما استحق منه أو ينقض الصلح كله (قال الربيع)
الذي يذهب اليه الشافعي أنه اذا بيع الشيء فاستحق بعضه بطل البيع كله لان الصفقة جمعت شيئين حلالا
وحرما فبطل كله والصلح مثله (قال الشافعي) ولو ادعى رجل حقاق دار فأقر له رجل أجنبي على المدعي
عليه وصالحه على عبد بعينه فهو جائز وان وجد بالعبد عيبا فرده أو استحق لم يكن له على الأجنبي شيء ورجع
على دعواه في الدار وهكذا الوصلح على عرض من العروض ولو كان الأجنبي صالحه على دنائير أو دراهم
أو عرض بصفة أو عبد بصفة فدفعه اليه ثم استحق كان له أن يرجع عليه بمثل تلك الدنانير والدراهم وذلك
العرض بتلك الصفة ولو كان الأجنبي غاصا صالحه على دنائير بأعيانها فهي مثل العبد بعينه يعطيه إياها
وان استحققت أو وجد عيبا فردها لم يكن له على الأجنبي تباعة وكان له أن يرجع على أصل دعواه والأجنبي
اذا كان صالحا بغير ادن المدعي عليه فطوع بما أعطى عنه فليس له أن يرجع به على صاحبه المدعي عليه وانما
يكون له أن يرجع به اذا أمره أن يصالح عنه قال ولو ادعى رجل على رجل حقاق دار فصالحه على بيت
معروف سنين معلومة يسكنه كان جائزا أو على سطح معروف بيت عليه كان جائزا فان انهدم البيت أو
السطح قبل السكنى رجع على أصل حقه وان انهدم بعد السكنى تم من الصلح بقدر ما سكن وبات وانقض
منه بقدر ما بقي ولو ادعى رجل حقاق دار وهي في يد رجل عارية أو ودعة أو كراء تصادقا على ذلك أو قامت
به بينة فلا خصومة بينه وبين من الدار في يديه ومن لم ير أن يقضي على الغائب لم يقبل منه فهم ابنته وأمره أن
خاف على بينته الموت أن يشهد على شهادتهم ولو أن الذي في يديه أقر له بدعواه لم يقض له بأقراره لانه أقره
فيما لا يملك ولو صلحه على شيء من دعواه فالصلح جائز والمصالح متطوع والجواب فيه كالجواب في المسائل
قبلها من الأجنبي يصلح عن الدعوى ولو ادعى رجل على رجل شيئا لم يسه فصالحه منه على شيء لم يجز الصلح
وكذلك لا يجوز لو ادعى في شيء بعينه حتى يقر فإذا أقر جاز ولو أقر في دعواه التي أجملها فقال أثبت صادق
فيما ادعت على فصالحه منه على شيء كان جائزا لا يجوز لو تصادقا على شراء لا يعلم الا بقولهما وان لم يسم
الشراء فقال هذا ما اشتريت منك مما عرفت وعرفت فلا تباعة لي قبلك بعد هذا في شيء مما اشتريت منك ولو كانت
الدار في يدي رجلين فتداعيا كاهما فاصطالحا على أن لا أحدهما الثلث والآخر الثلثين أو بيتا من الدار ولا آخر
ما بقي فان كان هذا بعد اقرارهما بجائز وان كان على أحد فلا يجوز وهما على أصل دعواهما ولو ادعى
رجل على رجل دعوى فصالحه منها على شيء بعدما أقر له بدعواه غير أن ذلك غير معلوم بينة تقوم عليه فقال
المصالح الذي ادعى عليه صالحته من هذه الارض وقال الآخر بل صالحته من ثوب فالقول قوله مع يمينه
ويكون خصمه في هذه الارض (قال أبو محمد) أصل قول الشافعي أنهم اذا اختلفا في الصلح اختلفا
وكأن على أصل خصوصتهم ما مثل البيع سواء اذا اختلفا لم يكن بينهم ما يبيع بعد الايمان (قال
الشافعي) ولو كانت دار بين ورثة فادعى رجل فيها دعوى وبعضهم غائب أو حاضر فأقره أحدهم ثم صلحه
على شيء بعينه دنائيرا ودراهم مضمونة فالصلح جائز وهذا الوارث المصالح متطوع ولا يرجع على اخوته بشيء

اذا كان منصوفا
كتاب الله مبینا علی
لسان نبیہ صلی اللہ
علیہ وسلم أو فعلہ أن
علیہم قبولہ وقد ثبت
سہمہم فی آیتین من
کتاب اللہ تعالیٰ فی فعل
رسول اللہ صلی اللہ
علیہ وسلم بخبر الثقة
لا معارض لہ فی اعطاء
النبی صلی اللہ علیہ
وسلم غنیا لادین علیہ
فی اعطائه العباس بن
عبد المطلب وهو فی
کثرة مالہ یعول عامة
بنی المطلب دلیل
على أنهم استحقوا
بالقرابة لا بالحاجة كما
أعطى الغنیمة من
حضرها لا بالحاجة
وبذلك من استحق
الميراث بالقرابة
لا بالحاجة وكيف جازل
أن تريد ابطال اليمين
مع الشاهد بأن تقول هي
بخلاف ظاهر القرآن
وليست مخالفة له ثم تجد
سهم ذي القربى
منصوصا في آيتين من
كتاب الله تعالى ومعهما

مما أدى عنهم لأنه أدى عنهم بغير أمرهم إذا كانوا منكرين له وعراه ولو صالحته على أن يحقه له دون اخوته
 فانما اشترى منه حقه دون اخوته وان أنكر اخوته كان لهم خلعاً قالن قد روي على أخذ حقه كان له وذات
 لهم الشفعة معه بقدر حشر قههم وان لم يقدر عليه رجع عليه بالصالح فأخذه منه وكان لاخر فيما أقر له به
 نصيبه من حقه (قال الشافعي) ولو أن داراً في يدي رجلين وداراً في يدي رجل فيها حقاً أنكر أحدهما
 وأقر الآخر وصالحه على حقه منها خاصة دون حق أخيه فالصالح جائز وان أراد أخوه أن يأخذ بالشفعة مما
 صالح عليه فله ذلك ولو أن رجلين ادعيا داراً في يدي رجل وقالوا لشي ميراث لنا نحن أيناؤا أنكر ذلك الرجل
 ثم صالح أحدهما من دعواه على شيء فالصالح باطل قال ولو أقر لأحدهما فصاحه من ذلك الذي أقر له به على
 شيء كان لأخيه أن يدخل معه فيما أقر له بالنصف لانهما نسباً ذلك إلى أنه بينهما نصفين ولو كانت المسألة
 بحالها فادعى كل واحد منهما عليه نصف الأرض انقضى في يديه فأقر لأحدهما بالنصف وبجحد الآخر كان
 النصف الذي أقر له به دون المنجود وكان المنجود على خصومه ولو صالحه منه على شيء كان ذلك له دون صاحبه
 ولو أقر لأحدهما بجميع الأرض وانما كان يدعى نصفها فان كان لم يقدر لاخر بأن له النصف فله الحق
 لا يرجع به عليه الاخر وان كان في أصل دعواه أنه زعم أن له النصف وهذا كان له أن يرجع عليه
 بالنصف قال ولو ادعى رجلان على رجل داراً ميراً فأقر لهما بذلك وصالح أحدهما من دعواه على شيء
 فليس لأخيه أن يشركه فيما صالحه عليه وله أن يأخذ بالشفعة ولو ادعى رجل على رجل داراً فأقر له بها
 وصاحبه بعد الاقرار على أن يسكنها الذي في يده فحس عارية ان شاء أتمها وان شاء لم يتمها وان كان لم يقدر
 له الا على أن يسكنها فالصالح باطل وصالح على أصل خصومه ما ولو أن رجلاً اشترى داراً فبناها مسجداً
 ثم جاء رجل فادعاهما فأقر له بالي المسجد بما ادعى فان كان فضل من الدار فضل فيه وله وان كان لم يتصدق
 بالمسجد فهو له ويرجع عليه ببقية ما خد من داره ولو صالحه من ذلك على صلح فهو جائز قال وان أنكر
 المدعى عليه فأقر الذين المسجد والدار بين أظهرهم وصالحوه كان الصالح جائزاً وإذا باع رجل من
 رجل داراً ثم ادعى فيها رجل شيئاً فأقر البائع له وصاحبه فالصالح جائز وشكك الوغصب رجل من رجل
 داراً فباعها أو لم يبعها وادعى فيها رجل آخر دعوى فصاحبه بعد الاقرار من دعواه على شيء كان الصالح جائزاً
 وذلك لو كانت في يده عارية أو ودبعة وإذا ادعى رجل داراً في يدي رجل فأقر له بها ثم جحد ثم صالحه
 فالصالح جائز ولا يضره الجحد لانها ثبتت له بالاقرار الاول اذا تصادقا أو قامت بينة بالاقرار الاول فان أنكر
 المصالح الآخذ لثمن الدار أن يكون أقر له بالدار وقال انما صالحته على الجحد فالقول قوله مع يمينه والصالح مردود
 وهما على خصومه ما ولو صالح رجل من دعوى أقر له بها على خدمة عبده سنة فقتل خطأ انتقض الصلح ولم
 يكن على المصالح أن يشتري له عبداً غيره بخدمة ولا على رب العبد أن يشتري له عبداً غيره بخدمة قال
 وهكذا لو كان له سكنى بيت فهدمه انسان أو أنه هدم ولو كان الصلح على خدمة عبده سنة فباعه المولى
 كان للشري الخيارات ان شاء أن يجيز البيع ويكون لهذا الملك ولهذا الخدمة فعل وان شاء أن يرد البيع
 رده وبه نأخذ وفيه قولان ان البيع منتقض لانه محمول بينه وبينه ولو كانت المسألة بحالها فأعتقه
 السيد كان العتق جائزاً وكانت الخدمة عليه الى منتهى السنة يرجع بها على السيد لان الاجارة بيع من
 البيوع عندنا لانه قرضه مادام المستأجر سالماً قال ولصاحب الخدمة أن يخدمه غيره ويؤجره غيره في مثل
 عمله وليس له أن يخرج من المصر الا بأذن سيده ولو ادعى رجل في دار دعوى فأقر بها المدعى عليه وصاحبه
 منها على عبده مائة درهم ومائة درهم والعبد بعبته فلم يقبض المصالح العبد حتى جنى على حراً وعبد فسواء
 ذلك كله وللصالح الخيار في أن يقبض العبد ثم يفيديه أو يسلمه فيباع أو يردده على سيده وينقض الصلح وليس
 له أن يجيز من الصلح بقدر المائة ولو كان قبضه ثم جنى في يديه كان الصلح جائزاً وكان كعبده اشتراء ثم جنى

سنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فترده
 أرايت لو عارضك
 معارض فثبت بهم
 ذى القربى وأسقط
 النكاح والمساكين
 وابن السبيل ما جئتكم
 عليه الا كهي عليه

(تفرق ما أخذ من
 أربعة أجناس النية
 غير الموجب عليه)

(قال الشافعي) رحمه
 الله وينبغي للوالي أن
 يحصى جميع من في
 البلدان من مقاتلة
 وهم من قد احتل أو
 استكمل خمس عشرة
 سنة من الرجال ويحصى
 الذرية وهم من دون
 المحتل ودون خمس
 عشرة سنة والنساء
 صغيرهم وكبيرهم
 ويعرف قدر نفقاتهم
 وما يحتاجون اليه من
 مؤناتهم بقدر معاش
 مثلهم في بلدانهم
 ثم يعطى المقاتلة في كل
 عام عطاء وهم والذرية
 والنساء ما يكفيهم - م
 لستهم في كسوتهم

ونفقاتهم طعاما أو قيمته
دراهم أو دنانير بعض
المنفوس شيئا ثم يزداد
كلما كبر على قدر
مؤنته وهذا يستتري
لأنهم يعطون الكفاية
ويختلف في مبلغ
العطاء باختلاف أسعار
البلدان وحالات الناس
فيم إذا ان المؤنة في بعض
البلدان أثقل منها في
بعض ولا أعلم أصحابنا
اختلفوا في أن العطاء
للمقاتلة حيث كانت
انما يكون من الشيء
وقالوا لا بأس أن يعطى
الرجل لنفسه أكثر
من كفايته وذلك أن
عمري أن الله عنه بلغ
في العطاء نجسة آلاف
وهي أكثر من
كفاية الرجل لنفسه
ومنهم من قال نجسة
آلاف بالمدنية ويغزو إذا
غزى وليست بأكثر
من الكفاية إذا غزا
عليها لبعده المغزى
(قال الشافعي) وهذا
كالكفاية على أنه يغزو
وان لم يغز في كل سنة

في يديه قال ولو كان وحده بالعبد عيالا لم يكن له أن يردده ويجبس المائة لأنها صفقة واحدة لا يكون له أن
يردها إلا معا ولا يجبر هذا إلا أن يشاء ذلك المردود عليه ولو كان استحق كان له الخيار في أن يأخذ
المائة بنصف الصلح ويرد نصفه لأن الصفقة وقعت على شيئين أحدهما ليس للبائع راسا لاشترى أمساكه
في العيب أمساكه إن شاء (قال الربيع) أصل قوله أنه إذا استحق بعض المصالح به أو المبيع به بطل الصلح
والبيع جميعا لأن الصفقة جمعت شيئين حلالا وحراما فبطل ذلك كله (قال الشافعي) ولو كان
الاستحقاق في العيب في الدراهم وانما يباعه بأدراهم بأعيانها كان كره في العبد ولو باعه بدراهم بمس
رجع بدراهم مثليها ولو كان الصلح بعبد وزاده إلا أخذ للعبد وباقا استحق العبد انتقض الصلح وكان عا
دعواه وأخذ ثوبه الذي زاده الذي في يديه الدار ان وحده قائما أو قيمته ان وحده مستهلكا ولو كانت المسألة
بالحال أو تقاضا جرح العبد جرحا لم يكن له أن ينقض الصلح وشذا مثل رجل اشترى عبدا ثم جرح عنده قال
ولو كانت المسألة بحالها في العبد والثوب فوجد بالثوب عيبا فله الخيار بين أن يسكه أو يردده وينتقض
الصلح لا يكون له أن يرد بعض الصفقة دون بعض ولو استحق العبد انتقض الصلح إلا أن يشاء أن يأخذ
مامع العبد ولا يرجع بقيمة العبد (قال الربيع) إذا استحق العبد بطل الصلح في معنى قول الشافعي في غ
هذا الموضع (قال الشافعي) ولو كان الصلح عبدا ومائة درهم وزاده المدعى عليه عبدا أو غيره ثم خرب
العبد الذي قبض أيهما كان حرا بطل الصلح وكان كرجل اشترى عبدا فخرجه حرا ولو كان العبد الذي
استحق الذي أعطاه المدعى أو المدعى عليه قبل للذي استحق في يديه العبد انتقض الصلح إلا أن رضى بترك
نقصه وقبول ما صار في يديك مع العبد فلا تكرر على نقصه وهكذا جميع ما استحق بمصالح عليه ولو كان
هذا مسلما فاستحق العبد المسلم في الشيء الموصوف إلى أجل المعلوم بطل السلم (قال الشافعي) ولو كان
المسلم عبدا بن بقيمة واحدة فاستحق أحدهما كان للسلم إليه الخيار في نقض السلم ورد العبد الباقي في يديه
أو أنفاذا البيع ويكون عليه نصف البيع الذي في العبد نصفه إلى أجله (قال الربيع) يبطل هذا كله
وينفسخ (قال الشافعي) وإذا كانت الدار في يدي رجلين كل واحد منهما في منزل على حدة فتداعيا
العرصة فالعرصة بينهما نصفين لأنها في أيديهما معا وإن أحب كل واحد منهما أحلفناه صاحبه على دعواه
فأدأ حلفا فبقي بينهما نصفين ولو لم يحلفا أو اصطحا على شيء أخذ أحدهما من الآخر باقراره من بحقه جاز
الصلح وهكذا لو كانت الدار منزلا أو منازل السفلى في يد أحدهما يدعيه والعلو في يد الآخر يدعيه فتداعيا
عرصة الدار كانت بينهما نصفين كما وصفت وإذا كان الجدار بين دارين أحدهما رجل والاخرى لا تخر
وبينهما جدار ليس متصل ببناء واحد منهما اتصال البنيان انما هو ملصق أو متصل ببناء كل واحد منهما
فتداعيا ولا يثبت لهما تحالفا وكان بينهما نصفين ولا أنظر في ذلك إلى من إليه الخوارج ولا الدواخل ولا أنصاف
البن ولا معاقدة القمط لأنه ليس في شيء من ذلك دلالة ولو كانت المسألة بحالها ولا أحدهما فيها جذوع
ولا شيء إلا تخر فيها عليه أحلفته ما أو أقررت الجذوع بحالها وجعلت الجدار بينهما نصفين لأن الرجل قد
يرتفع بجدار الرجل بالجذوع بأمره وغير أمره ولو كان هذا الحائط متصلا ببناء أحدهما اتصال البنيان
الذي لا يحدث مثله إلا من أول البنيان ومنقطع عن بناء الآخر جعلته للذي هو متصل ببنائه دون الذي هو
منقطع من بنائه ولو كان متصلا اتصالا يحدث مثله بعد كل الجدار يخرج منه لبنه ويدخل أخرى أطول
منها أحلفته ما وجعلته بينهما نصفين وإن تداعيا في هذا الجدار ثم اصطحا منه على شيء بتصادق منهما على
دعواهما أجزت الصلح وإذا قضيت بالجدار بينهما لم أجعل لواحد منهما أن يفتح فيه كوة ولا يبنى عليه بناء
إلا بإذن صاحبه ودعوتهما إلى أن نقسمه بينهما إن شآ فإن كان عرضه ذراعا أعطيت كل واحد منهما شبرا
في طول الجدار ثم قلت له إن شئت أن تزيد من عرض دارك أو يبتل شبرا آخر ليكون لك جدارا خالصا

وهكذا العين والبئر وإذا ادعى رجل عود خشبة أو ميزاب أو غير ذلك في جدار رجل فصالحه الرجل من
دعواه على شيء جاز إذا أقر له به ولو ادعى رجل زرعاً في أرض رجل فصالحه من ذلك على دراهم مسمية
فذلك جائز لأن له أن يبيع زرعاً أخضر من يقضه ولو كان الزرع لرجلين فادعى رجل فيه دعوى فصالحه
أحدهما على نصف الزرع لم يجز من قبل أنه لا يجوز أن يقسم الزرع أخضر ولا يجز هذا على أن يقطع منه
شيأ حتى يرزى وإذا ادعى رجل على رجل دعوى في دار فصول منها على دار أو عبد أو غيره فله فيها خيار
الرؤية كما يكون في البيع فإن أقر أن قدره قبل الصلح فلا خيار له إلا أن يتغير عن حاله التي رآه عليها
قال وإذا ادعى رجل على رجل دراهم فأقر له بها ثم صالحه على دينانير فإن تقاضا قبل أن يتفرقا جاز وإن
تفرقا قبل أن يتقاضا كانت له عليه الدراهم ولم يجز الصلح ولو قبض بعضا وبقي بعض جاز الصلح فيما قبض
وانتقض فيما لم يقبض إذا رضى ذلك المصالح الآخذ منه الدينانير (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه لا يجوز شيء
من الصلح لأنه صالحه من دينانير على دراهم يأخذها فكان هذا مثل الصرف لو بقي منه درهم
انتقض الصرف كله وهو معنى قول الشافعي في غير هذا الموضع وإذا ادعى رجل شقفا في دار فأقر له به
المدعى عليه وصالحه منه على عبدين أو ثياب بأعيانها أو موصوفة إلى أجل مسمى فذلك جائز وليس له
أن يبيع ما صالحه من ذلك قبل أن يقبضه كالأمر أن يبيع ما اشتري قبل أن يقبضه والصلح يبيع
ما جاز فيه جاز في البيع وما رد فيه رد في البيع وسواء موصوف أو بعيته لا يبيعه حتى يقبضه وهكذا
كل ما صالح عليه من كبل أو عين موصوف ليس له أن يبيعه منه ولا من غيره حتى يقبضه لأن النبي صلى
الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام إذا ابتاع حتى يقبض وكل شيء ابتاع عندنا بمنزلة ذلك أنه مضمون
من مال البائع فلا يبيع ما ضمه من ماله غيره وإذا ادعى رجل على رجل دعوى فأقر له بها فصالحه على
عبدين بأعيانها فما قبض أحدهما ومات الآخر قبل القبض فالمصالح بالخيار في رد العبد ويرجع على حقه
من الدار أو إجازة الصلح بحصة العبد المقبوض ويكون له نصيبه من الدار بقدر حصة العبد الميث قبل أن
يقبضه ولو كان الصلح على عبد فبطل الصلح وكان على حقه من الدار ولو لم يمت ولكنه رجل جنى عليه
فقتله خيرين أن يجيز الصلح ويتبع الجاني أو يرد الصلح ويتبعه رب العبد البائع له وهكذا الوقت له عبد أو حر
ولو كان الصلح على خدمة عبده سنة فقتل العبد فأخذ مال كحقيقته فلا يجز المصالح ولا رب العبد على أن يعطيه
عبد مكانه فإن كان استخدمه شيئاً جاز من الصلح بقدر ما استخدمه وبطل من الصلح بقدر ما بطل من الخدمة
ولو لم يمت العبد ولكنه جرح جرحاً فاختار سيده أن يدعه يباع كان كالموت والاستحقاق ولو ادعى رجل على
رجل شيئاً فأقر له به فصالحه المقر على مسيل ماء فإن سمي له غرض الأرض التي يسيل عليها الماء وطولها
ومنتهاها فجاز إذا كان ملك الأرض لم يجز إلا بأن يقول يسيل الماء في كذا وكذا لوقت معلوم كالأمر
الكراء إلا إلى وقت معلوم وإن لم يسم إلا مسيلاً لم يجز ولو صالحه على أن يسقي أرضه من نهر أو عين وقتاً
من الأوقات لم يجز ولكنه يجوز له لو صالحه بثلث العين أو ربعها وكان ملك تلك العين وهكذا الوصالحه على
أن يسقي ما شبه له شهر من مائه لم يجز وإذا كانت الدار لرجلين لأحدهما منها أقل مما للآخر فدعا صاحب
النصيب الكثير إلى القسم وكرهه صاحب النصيب القليل لأنه لا ينبغي له منه ما ينتفع به أجبرته على القسم
وهكذا لو كانت بين عدد فكان أجبرهم ينتفع والآخر لا ينتفعون أجبرتهم على القسم الذي دعا إلى

فسوى فقد تكون
الاخوة متفاضلي
الغناء عن الميت في
الصلوة في الحياة والحفظ
بعد الموت ورأيت
رسول الله صلى الله
عليه وسلم قسم لمن
حضر الوقعة من
الأربعة الأخماس على
العدد فسوى ومنهم
من يغني غاية الغناء
ويكون الفتوح على
يديهم ومنهم من يكون
محضره إما غير نافع وإما
ضار بالجن والهزيمة
فلما وجدت الكتاب
والسنة على التسوية كما
وصفت كانت التسوية
أولى من التفضيل على
النسب أو السابقة ولو
وجدت الدلالة على
التفضيل أرجح بكتاب
أو سنة كنت إلى
التفضيل بالدلالة مع
الهوى أسرع (قال
الشافعي) وإذا قرب
القهر من الجهاد
ورخصت أسعارهم
أعطوا أقل ما يعطى
من بعدت دأره وغلا

القسم وجعلت الآخرين نصيبهم ان شأوا واذا كان الضرر عليهم جميعا لم أقسم انما يقسم اذا كان أحدهم يصير الى منفعة وان قلت (١)

(الحوالة)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي املأه قال والقول عندنا والله تعالى أعلم ما قال مالك ابن أنس ان الرجل اذا أحال الرجل على الرجل بحق له ثم أفلس المحال عليه أو مات لم يرجع المحال على المحيل أبدا فان قال قائل ما الجنة فيه قال مالك بن أنس أخبرنا عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مظل الغني ظلم واذا أتبع أحدكم على مليء فليتبّع فان قال قائل وما في هذا مما يدل على تقوية قولك قيل أرايت لو كان المحال يرجع على المحيل كما قال محمد بن الحسن اذا أفلس المحال عليه في الحياة أو مات مفلسا هل (١) يصير المحال على من أحيل أرايت لو أحيل على مفلس وكان حقه نائبا عن المحيل هل كان يزداد بذلك الا خيرا ان أيسر المفلس والا فحقه حيث كان ولا يجوز الا أن يكون في هذا اما قولنا اذا برئت من حقله وضمنه غيري فالبراءة لا ترجع الى أن تكون مضمونة واما لا تكون الحوالة جائزة فكيف يجوز أن أكون بريئا من دينك اذا أحلتك لو حلفت وحلفت مالك على حق برزنا فان أفلس عدت على بشئ بعد برئت منه بأمر قدر ضيت به جائز ابرئ المسلمين واخرج محمد بن الحسن بأن عثمان قال في الحوالة والكفالة يرجع صاحبه لا توى على مال مسلم وهو في أصل قوله يطل من وجهين ولو كان ثابتا عن عثمان لم يكن فيه حجة انما شك فيه عن عثمان ولو ثبت ذلك عن عثمان احتمل حديث عثمان خلافه واذا أحال الرجل على الرجل بالحق فأفلس المحال عليه أو مات ولا شيء له لم يكن للمحتال أن يرجع على المحيل من قبل أن الحوالة تتحول حق من موضعه الى غيره وما تحول لم يعدد والحوالة تخالفه للجمالة ما تحول عنه لم يعدد الابتعاد عودته عليه وتأخذ المحتال عليه دون المحيل بكل حال (٢)

(١) (وفي باب الدعوى من اختلاف العراقيين) (قال الشافعي) واذا ادعى الرجل الدعوى قبل الرجل في دار أو دين أو غير ذلك فانكر ذلك المدعى قبله الدعوى ثم صالحه من الدعوى وهو منكر لذلك فان أباحنيقة كان يقول في هذا جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يجيز الصلح على الانكار وقال أبو حنيفة كيف لا يجوز هذا وأجوز ما يكون الصلح على الانكار اذا وقع الاقرار لم يقع الصلح (قال الشافعي) واذا ادعى الرجل على الرجل دعوى فانكر المدعى عليه ثم صالح من دعواه على شيء وهو منكر فالقياس أن يكون الصلح باطلا من قبل أن لا يجيز الصلح الا بما تجوز به اليسوع من الاثمان الحلال المعروفة واذا كان هذا هكذا عندنا وعند من أجاز الصلح على الانكار كان هذا اعوضا والعوض كله ممن ولا يصلح أن يكون العوض الاما تصادق عليه المعوض والمعوّض الا أن يكون معناه في هذا أثر يلزم مثله فيكون الاثر أولى من القياس ولست أعلم فيه أثر يلزم مثله قال الشافعي وبه أقول واذا صالح الرجل الطالب عن المطلوب والمطلوب متغيب فان أباحنيقة كان يقول الصلح جائز وبه يأخذ يعني أبا يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول الصلح مردود لان المطلوب متغيب عن الطالب وهكذا لو أخذ دين عليه وهو متغيب كان قوله ما يجيء على ما وصفت لك (قال الشافعي) واذا صالح الرجل الرجل وهو غائب أو أنظره صاحب الحق وهو غائب فذلك كله جائز ولا يبطل بالتغيب شيئا أجيزه في الحضور لان هذا ليس من معاني الاكراه الذي أُرده

(٢) (وفي اختلاف العراقيين في باب الحوالة والكفالة والدين) ولو كانت حوالة والحوالة معقول فيها أنهم التحول حق على رجل الى غيره فاذا التحولت عن رجل لم يجز أن يعود عليه ما تحول عنه الابتعاد عودته عليه وتأخذ المحال عليه دون المحيل بكل حال (وفي الترجمة المذكورة أيضا) واذا أفلس المحال =

سعره وهذا وان تفاضل عدد العطية تسوية على معنى ما يلزم كل واحد من الفريقين في الجهاد اذا أَرادَهِ وعليهم أن يغزوا اذا غزوا ويرى الامام في اغزائهم رأيه فان استغنى بمجاهده بعدد وكثرة من قربه أغزاهم الى أقرب المواضع من مجاهدتهم واختلف أصحابنا في اعطاء الذرية ونساء أهل التي عقمهم من قال يعطون وأحسب من حجتهم فان لم يفعل فزوتهم تلزم رجالهم فلم يعطهم الكفاية فيعطيه كمال الكفاية ومنهم من قال اذا أعطوا ولم يبقاوا فليسوا بذلك أولى من ذرية الاعراب ونسائهم ورجالهم الذين لا يعطون من النية (قال الشافعي) حدثني سفیان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن أوس بن الحداثان أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال ما أحد الاولة في

(١) قوله هل يصير المحال على من أحيل كذا بالاصول التي بايدنا وحرر كتبه معجزة

(باب الضمان) (١)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله وإذا تحمل أو تكفل الرجل عن الرجل بالدين فمات الجبل قبل جيل الدين فلا يتحمل (٢) عليه أن يأخذه بما جمل له به فإذا قبض ماله برئ الذي عليه الدين والجبل ولم يكن لورثة الجبل أن يرجعوا على المحمول عنه بما دفعوا عنه حتى يجل الدين وهكذا الوماث الذي عليه الحق كان الذي له الحق أن يأخذه من ماله فإن عجز عنه لم يكن له أخذه حتى يجل الدين وقال في الجمالة (أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي قال إذا تحمل أو تكفل الرجل عن الرجل بدين فمات المحمل قبل أن يجل الدين فلا يتحمل عنه أن يأخذه بما جمل له به فإذا قبض ماله برئ الذي عليه الدين والجبل ولم يكن لورثة الجبل أن يرجعوا على المحمول عنه بما دفعوا عنه حتى يجل الدين وهكذا الوماث الذي عليه الحق كان الذي له الحق أن يأخذه من ماله فإذا عجز عنه لم يكن له أن يأخذه حتى يجل الدين (قال الشافعي) وإذا كان للرجل على الرجل المال فكفل له به رجل آخر فرب المال أن يأخذهما وكل واحد منهما ولا يبرأ كل واحد منهما حتى يستوفي ماله إذا كانت الكفالة مطلقة فإذا كانت الكفالة بشرط كان الغريم أن يأخذ الكفيل على ما شرط له دون ما لم يشرط له وإذا قال الرجل للرجل ما قضى لك به على فلان أو شهدك به عليه فهو دأ وما أشبه هذا فإنه ضامن لم يكن ضامنا لشيء من قبل أنه قد يقضى له ولا يقضى ويشهد له ولا يشهد له فلا يلزمه شيء مما شهد به بوجوده فلما كان هذا هكذا لم يكن هذا ضمنا وانما يلزم الضمان بما عرفه الضامن فأما ما لم يعرفه فهو من المخاطرة وإذا ضمن الرجل دين الميت بعد ما يعرفه ويعرف لمن هو فالضمان له لازم ترك الميت شيئا ولم يتركه فإذا كفل العبد المأذون له في التجارة فالكفالة باطلة لأن الكفالة استهلاك مال لا كسب مال فإذا كنا نمنعه أن يستهلك من ماله شيئا قل أو كثر فكذا ذلك نمنعه أن يكفل فيغرم من ماله شيئا قل أو كثر أخبرنا ابن عيينة عن هرون بن رباب عن كنانة بن نعيم عن قبيصة ابن المخارق قال جلت جملة فأثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت فقال يا قبيصة المسئلة حُرمت الاثني ثلاث رجل تحمل جمالة فخلت له المسئلة وذكر الحديث (قال الشافعي) ولو أقر لرجل أنه كفل له بمال على أنه بالخيار وانكر المالكفول له الخيار ولا يئنه بينهما فن جعل الاقرار واحدا أحلفه ما كفل له الأعلى أنه بالخيار وأبرأه والكفالة لا تجوز بخيار ومن زعم أنه ببعض عليه اقراره فيلزمه ما يضره ألزمه الكفالة بعد أن يحلف المالكفول له لقد جعل له كفالة بت لا خيار فيه والكفالة بالنفس على الخيار لا تجوز وإذا جازت بغير خيار فليس يلزم الكافل بالنفس مال إلا أن يسمى مالا كفل به ولا تلزم الكفالة بمحد ولا قصاص ولا عقوبة لا تلزم الكفالة إلا بالاموال ولو كفل له بما لزم رجلا في جروح عمد فان أراد القصاص فالكفالة باطلة وإن أراد أرش الجراح فهو له والكفالة لازمة لأنها كفالة بمال وإذا اشترى رجل من رجل دارا فضمن له رجل عهدها أو خلاصها فاستحق الدار رجوع المشتري بالثمن على الضامن إن شاء لا بد ضمن له

= عليه فان أبا حنيفة كان يقول لا يرجع على الذي أحاله حتى يموت المحال عليه ولا ينزك مالا وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع إذا أفلس هذا وبه يأخذ يعني أبا يوسف (قال الشافعي) الحوالة تحويل حق فليس له أن يرجع وذكر في الكفالة وإذا أئجل الرجل على الرجل بالحق فأفلس المحتال عليه أو مات ولا شيء له لم يكن للمحتال أن يرجع على المحيل من قبل أن الحوالة تحول حق من موضعه إلى غيره وما تحول لم يعد والحوالة مخالفة للجمالة

(١) هكذا ترجم السراج البلقيني وقال ترجم عليه في الاصل الكفالة والجمالة وهذا المال حتى الا ما ملكت أيمانكم أعطيه أو منعه (قال الشافعي) وهذا الحديث يحتمل معاني منها أن نقول ليس أحد بمعنى (١) حاجته من الصدقة أو معنى أنه من أهل النبي الذين يغزون الأول في مال النبي أو الصدقة حق وكان هذا أولى معانيه فان قيل ما دل على هذا قيل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقة لاحظ فيها الغنى ولا لذي مرة مكتسب والذي أحفظ عن أهل العلم أن الأعراب لا يعطون من النبي (قال) وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن

(١) قوله في الهامش بمعنى حاجة كذا في الاصل ولعله بمعنى ذي حاجة أي محتاج ونأمل اه معجحه (٢) قوله فلا يتحمل عليه هكذا في النسخ في هذا الموضع وسأتي بعد أسطر فلا يتحمل عنه والمسئلة واحدة في الموضعين فحضر الصواب من أصل صحيح كتبه معجحه

خلالهما أو انحلاس مال يلم واذا أخذ الرجل من الرجل كفيلاً بنفسه ثم أخذ منه كفيلاً آخر بنفسه ولم يبرأ
الاول فكلاهما كفيل بنفسه (١)

(١) وفي اختلاف العراقيين في الكفالة والحالة والدين) واذا كان لرجل على رجل دين فكفل له به
عنه رجل فان أباحنيقة كان يقول للطالب أن يأخذ أيهما شاء فان كانت حرالة لم يكن له أن يأخذ الذي
أحاله لأنه قد أبرأه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يأخذ الذي عليه الاصل فيه ما جيعا لانه
حيث قبل منه الكفيل فقد أبرأه من المال الآن يكون المال قد توى قبل الكفيل فيرجع به على الذي عليه
الاصل وان كان كل واحد منهما كفيلاً عن صاحبه كان له أن يأخذ أيهما شاء في قوله ما جيعا (قال
الشافعي) واذا كان للرجل على الرجل المال وكفل له به رجل آخر فلرب المال أن يأخذهما وكل واحد
منهما ولا يبرأ كل واحد منهما حتى يستوفى ماله اذا كانت الكفالة مطلقة فان كانت الكفالة بشرط كان
للغيرم أن يأخذ الكفيل على ما شرط له دون ما لم يشترط له واذا أخذ الرجل من الرجل كفيلاً بنفسه ثم
أخذ منه بعد ذلك آخر بنفسه فان أباحنيقة كان يقول هما كفيلان جيعا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
قد برئ الكفيل الاول حين أخذ الكفيل الآخر (قال الشافعي) واذا أخذ الرجل من الرجل كفيلاً بنفسه
ثم أخذ منه كفيلاً آخر بنفسه ولم يبرأ الاول فكلاهما كفيل بنفسه واذا كفل الرجل للرجل بدين غير
مسمى فان أباحنيقة كان يقول هو ضامن له وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليه الضمان
في ذلك لانه ضمن شيئاً مجهولاً غير مسمى وهو أن يقول الرجل للرجل اضمن ما قضى له به القاضي عليه من
شيء وما كان لك عليه من حق وما شهدك به الشهود وما أشبه هذا فهو مجهول (قال الشافعي) واذا
قال الرجل للرجل ما قضى لك به القاضي على فلان أو شهدك به عليه شهوداً وما أشبه هذا فان ضامن لم يكن
ضامناً من قبل أنه قد يقضى له ولا يقضى ويشهد له ولا يشهد له فلا يلزمه شيء مما شهد له فلما كان
هذا هكذا لم يكن هذا ضمناً وانما يلزمه الضمان بما عرفه الضامن فأما ما لم يعرفه فهو من المخاطرة واذا
ضمن الرجل دين ميت بعد موته وسماه ولم يترك الميت وفاء ولا شيئاً ولا قليلاً ولا كثيراً فان أباحنيقة كان
يقول لا ضمان على الكفيل لان الدين قد توى وكان ابن أبي ليلى يقول الكفيل ضامن وبه يأخذ وقال
أبو حنيفة ان ترك شيئاً ضمن الكفيل بقدر ما ترك وان كان ترك وفاء فهو ضامن لجميع ما تكفل به (قال
الشافعي) واذا ضمن الرجل دين الميت بعد ما يعرفه ويعرف لمن هو فالضمان له لازم ترك الميت شيئاً ولم
يترك واذا كفل العبد المأذون له في التجارة بكفالة فالكفالة باطلة لان الكفالة استملاك مال لا كسب مال فاذا
وليس يجوز له المعروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول كفالته جائز لانها من التجارة (قال الشافعي)
واذا كفل العبد المأذون له في التجارة بكفالة فالكفالة باطلة لان الكفالة استملاك مال لا كسب مال فاذا
كنا نمنعه أن يستملك من ماله شيئاً قل أو كثر فكذلك نمنعه أن يتكفل فيغرم من ماله شيئاً قل أو كثر (وذكر
الشافعي) جملة العبيد في تراجم الكتابة وسأني ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى والمراد به تحمل المكاتبين
بعضهم من بعضهم ۞ وفي الدعوى والبيئات (قال الشافعي) واذا ادعى رجل على رجل كماله بنفسه
أو مال فجحد الآخر فان على المدعي الكفالة البينة فان لم يكن له بينة فعلى المنكر اليمين فان حلف برئ وان
نكل عن اليمين ردت اليمين على المدعي فان حلف لزمه ما ادعى عليه وان نكل سقط عنه غير أن الكفالة
بالنفس ضعيفة وقال أبو حنيفة على مدعي الكفالة البينة فان لم يكن بينة فعلى المنكر اليمين فان حلف برئ
وان نكل لزمته الكفالة ۞ وفي تراجم الايمان من حلف أن لا يتكفل بمال فتكفل بنفس رجل قبل =

أهل النبي كما وافق زمان
رسول الله صلى الله
عليه وسلم بمعمل عن
الصدقة وأهل الصدقة
بمعمل عن أهل النبي
(قال الشافعي) والعطاء
الواجب في التي لا يكون
الالبالغ يطبق مثله
القتال (قال) ابن عمر
رضي الله عنهم اعرضت
على رسول الله صلى الله
عليه وسلم عام أحد وأنا
ابن أربع عشرة سنة
فردني وعرضت عليه
يوم الخندق وأنا ابن
خمس عشرة سنة فأجازني
وقال عمر بن عبد العزيز
هذا فرق بين المقاتلة
والذرية (قال الشافعي)
فان كملها أعمى
لا يقدر على القتال
أبداً أو منقوص الخلق
لا يقدر على القتال أبداً
لم يفرض له فرض
المقاتلة وأعطى على
كفاية المقام وهو شبيه
بالذرية فان فرض
اصحح ثم خرج من
المقاتلة وان مرض
طويلاً يرجى أعطى

(الشركة)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال شركة المفاوضة باطل ولا أعرف شيئاً من الدنيا يكون باطلاً إن لم تكن شركة المفاوضة باطلاً لأن يكونا شركتين يعقدان المفاوضة خلط المال والعمل فيه وإقسام الربيع في الأبس به وهذه الشركة التي يقول بعض المشرقيين لها شركة عنان وإذا اشترى كالمفاوضة وتشارطاً أن المفاوضة عندهما عند المعنى فالشركة صحيحة ومارزق أحدهما من غير هذا المال الذي اشترى فيه من تجارة أو اجارة أو كنز أو هبة أو غير ذلك فهو له دون صاحبه وإن زعم أن المفاوضة عندهما بأن يكونا شركتين في كل ما أفاد أبوجه من الوجوه بسبب المال وغيره فالشركة بينهما فاسدة ولا أعرف القمار الا في هذا أو أقل منه أن يشترى الرجلان بمائتي درهم فيجد أحدهما كذا فيكون بينهما رأيت لو تشارط على هذا من غير أن يتخاطبا بمال أكان يجوز أو رأيت رجلاً وهب له هبة أو أجر نفسه في عمل فأفاد مالاً من عمل أو هبة أي يكون الآخر له فيه شريكاً لقد أنكروا أقل من هذا (١)

للشافعي رضي الله عنه فإنا نقول فيمن حلف أن لا يتكفل بمال أبداً فتكفل بنفس رجل أنه إن استثنى في حالته أن لا مال عليه فلا حنث عليه وإن لم يستثن ذلك فعليه المال وهو حانث (قال الشافعي) ومن حلف أن لا يتكفل بمال أبداً فتكفل بنفس رجل لم يحنث لأن النفس غير المال قال فإنا نقول فيمن حلف أن لا يتكفل لرجل بكفالة أبداً فتكفل لوكيل له بكفالة عن رجل ولم يعلم أنه وكيل للذي حلف عليه فإنه إذا لم يكن علم بذلك ولم يكن ذلك الرجل من وكلائه وحشمه ولم يعلم أنه من سببه فلا حنث عليه وإن كان من علم ذلك منه فإنه حانث (قال الشافعي) وإذا حلف أن لا يتكفل لرجل بكفالة أبداً فتكفل لوكيله لم يحنث علم أنه وكيله أو لم يعلم إلا أن يكون نوى أن لا يتكفل لرجل بكفالة يكون له عليها فيما سبيل لنفسه فإن نوى هذا فتكفل لوكيله في مال المخاوف حنث وإن كان كفلاً في غير مال المخاوف لم يحنث وكذلك إن كفلاً لوالده أو زوجته أو ابنه لم يحنث انتهى

(١) وترجم في اختلاف العراقيين باب الشركة والعق وغيره (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشترى الرجلان شركة مفاوضة ولأحدهما ألف درهم والآخر كسراً من ذلك فإن أباح في نفسه رحمه الله كان يقول ليست هذه بمفاوضة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي عمير يقول هذه مفاوضة جائزة والمال بينهما نصفان (قال الشافعي) وشركة المفاوضة باطل ولا أعرف شيئاً من الدنيا يكون باطلاً إن لم تكن شركة المفاوضة باطلاً لأن يكونا شركتين يعقدان المفاوضة خلط المال والعمل فيه وإقسام الربيع فهذا الأبس به وهذه الشركة التي يقول بعض المشرقيين لها شركة عنان فإذا اشترى كالمفاوضة عندهما هذا المعنى فالشركة صحيحة ومارزق أحدهما من غير هذا المال الذي اشترى فيه من تجارة أو اجارة أو كنز أو هبة أو غير ذلك فهو له دون صاحبه وإن زعم أن المفاوضة عندهما بأن يكونا شركتين في كل ما أفاد أبوجه من الوجوه بسبب المال أو غيره فالشركة فيه فاسدة ولا أعرف القمار الا في هذا أو أقل منه أن يشترى الرجلان بمائتي درهم فيجد أحدهما كذا فيكون بينهما رأيت لو تشارط على هذا من غير أن يتخاطبا بمال أكان يجوز أو رأيت رجلاً وهب له هبة أو أجر نفسه في عمل فأفاد مالاً من عمل أو هبة أي يكون الآخر له فيه شريكاً لقد أنكروا أقل من هذا وترجم في أثناء تراجم الأقرار باب الشركة وفي أوله قال الشافعي ولا شركة مفاوضة وإذا أقر صانع من صناعاته لرجل بشئ أسكاف أقر لرجل بخف أو غسال أقر لرجل بشوب فذلك عليه دون شريكه إلا أن يقر شريكه معه وإذا كانا شركتين فالشركة كلها ليست بمفاوضة وأي الشريكين أقر فأنما يقر على نفسه دون صاحبه وأقرار الشريك ومن لا شريك له سواء وفي باب المزابنة ولا يجوز أن يكون أخيراً على شئ وهو شريك وذلك مثل أن يقول الطحن لي هذه البنية ولك منها ربع أو ما أشبه ذلك اهـ

كالمفاوضة (قال) ويخرج العشاء للمقاتلة كل عام في وقت من الاوقات والذرية على ذلك الوقت وإذا صار مال النبي إلى الرأى ثم مات ميت قبل أن يأخذ عطاء أعطيه ورثته فإن مات قبل أن يصير إليه مال ذلك العام لم يعطه ورثته (قال) وإن فضل من النبي من بعد ما وصفت من اعطاء العطايا وضعه الامام في اصلاح الحصون والازدياد في السلاح والكرام وكل ما قوى به المسلمون فإن استغنوا عنه وكلت كل مصلحة لهم فرق ما يبقى منه بينهم على قدر ما يستحقون في ذلك المال (قال الشافعي) وإن ضاق عن مبلغ العطاء فرقه بينهم بالغام بل بلغ لم يجبس عنهم منه شئ (قال) ويعطى من النبي مرزق الحكماء وولاة الاحداث والصلاة لاهل النبي وكل من قام بأمر أهل

(الوكالة)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي أملاء قال وإذا وكل الرجل الرجل بوكالة فليس للوكيل أن يوكل غيره مرض الوكيل أو أراد الغيبة أو لم يرد هالان الموكل رضي بوكالته ولم يرض بوكالة غيره وإن قال وله أن يوكل من رأى كان ذلك له برضا الموكل وإذا وكل الرجل الرجل بوكالة ولم يقل له في الوكالة أنه وكاله بأن يقر عليه ولا يصالح ولا يبرئ ولا يهب فإن فعل فافعل من ذلك كله باطل لأنه لم يوكله به فلا يكون وكيلاً فيما لم يوكله وإذا وكل الرجل الرجل بطلب حذله أو قصاص قبلت الوكالة على تثبيت البيعة فإذا حضر الحد أو القصاص لم أحده ولم أقصص حتى يحضر الحد ودله والمقتص له من قبل أنه قد يعزله فيبطل القصاص ويعفو وإذا كان لرجل على رجل مال وهو عنده فباعه رجل فذكر أن صاحب المال وكاله به وصدقه الذي في يده المال لم أجبره على أن يدفعه إليه فإذا دفعه إليه لم يبرأ من المال بشئ إلا أن يقر صاحب المال بأنه وكله أو تقوم بيعة عليه بذلك وكذلك لو ادعى هذا الذي ادعى الوكالة ديناً على رب المال لم يجبر الذي في يده المال أن يعطيه إياه وذلك أن إقراره إياه به إقراره على غيره ولا يجوز إقراره على غيره وإذا وكل الرجل الرجل عند القاضي بشئ أثبت القاضي بيئته على الوكالة وجعله وكيلاً حضر معه الخصم أو لم يحضر معه وليس الخصم من هذا بسبيل وإذا شهد الرجل لرجل أنه وكله بكل قليل وكثيره ولم يزد على هذا قالو كاله غير جائزة من قبل أنه وكله يبيع القليل والكثير ويحفظه ويدفع القليل والكثير وغيره فلما كان يحتمل هذه المعاني وغيرها لم يجز أن يكون وكيلاً حتى يبين الوكالات من بيع أو شراء أو ودعة أو خصومة أو عمارة أو غير ذلك (قال الشافعي) وأقبل الوكالة من الحاضر من الرجال والنساء في العذر وغير العذر وقد كان على رضي الله عنه وكل عند عثمان عبد الله بن جعفر وعلى حاضر فقبل ذلك عثمان وكان يوكل قبل عبد الله بن جعفر عقيلاً بن أبي طالب ولا أحسبه إلا كان يوكله عند عمر ولعل عند أبي بكر وكان على يقول إن للخصومة قحماً وإن الشيطان يحضرها (١)

(جماع ما يجوز إقراره إذا كان ظاهراً)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أقر ما عر عند النبي صلى الله عليه وسلم بالزنا فرجه وأمر أن ينسأ أن يغدو على امرأه رجل فإن اعترفت بالزنا فارجها (قال الشافعي) وكان هذا في معنى ما وصفت من حكم الله تبارك وتعالى أن للزنا وعليه ما أظهر من القول وأنه أمين على نفسه فمن أقر من البالغين غير المغاوين على عقولهم بشئ يلزمه به عقوبة في بدنه من حد أو قتل أو قصاص أو ضرب أو قطع لزمه ذلك الإقرار حراً كان (١) وفي اختلاف العراقيين في باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها قال وإذا أعطى الرجل الرجل متاعاً يبيعه ولم يسم بالتقيد ولا بالنسيئة فباعه بالنسيئة فإن أباح نسيئة رجه الله كان يقول هو جائز وبه يأخذ يعني أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمأمور ضامن لقيمة المتاع حتى يدفعه لرب المتاع فإذا خرج الثمن من عند المشتري وفيه فضل عن القيمة فإنه يرد ذلك الفضل على رب المتاع وإن كان أقل من القيمة لم يضمن غير القيمة الماضية ولم يرجع البائع على رب المتاع بشئ (قال الشافعي) وإذا دفع الرجل إلى الرجل سلعة فقال بعها ولم يقل بنقد ولا بنسيئة ولا بما رأيت من نقد أو نسيئة فالبيع على النقد فإن باعها بنسيئة كان له نقض البيع بعد أن يحلف بالله ما وكاله أن يبيع إلا بنقد فإن فاتت فالبائع ضامن لقيمتها فإن شاء أن يضمن المشتري ضمنه فإن ضمن البائع لم يرجع البائع على المشتري وإن ضمن المشتري رجع المشتري على البائع بالفضل مما أخذ منه رب السلعة عما ابتاعها به لأنه لم يأخذ منه إلا ما لزمه من قيمة السلعة التي ألتفها إذا كان البيع فيها لم يتم

الشيء من وال وكاتب
وجندي ممن لا غناء
لاهل الشيء عنه رزق
مثله فإن وجد من
يغني غناه وكان أميناً
بأقل لم يزد أحداً على
أقل ما يجدر أن منزلة
الوالي من رعيته منزلة
والى النسيم من ماله
لا يعطى منه عن الغناء
للتيتم الأقل ما يقدر
عليه ومن ولي على أهل
الصدقات كان رزقه
مما يؤخذ منها لا يعطى
من الشيء عليها كما لا يعطى
من الصدقات على
الشيء (قال) واختلف
أصحابنا وغيرهم في
قسم الشيء وذهبوا
مذاهب لأحفظ عنهم
تفسيرها ولا أحفظ
أيهم قال ما أحكي
من القول دون من
خالفه وسأحكي
ما حضرني من معاني
كل من قال في الشيء شيئاً
فمنهم من قال هذا المال
لله تعالى دل على من
يعطاه فإذا اجتهدوا إلى
ففرقه في جميع من سعى

أو عملوا كالمججور كان أو غير مججور عليه لأن كل هؤلاء ممن عليه الفرض في بدنه ولا يسقط إقراره عنه فيما
لزمه في بدنه لأنه إنما يجبر عليه في ماله لا بدنه ولا عن العبد وإن كان مالا للغير لأن التلف على بدنه بشئ يلزمه
بالفرض كما يلزمه الوضوء للصلاة وهذا مالا أعلم فيه من أحد سمعت منه ممن أَرْضَى خِلَافًا وقد أمرت
عائشة رضي الله تعالى عنها بعد أقرب السرقه فقطع وسواء كان هذا للحد لله أو بشئ أوجب الله لآدمي (قال
الشافعي) وما أقربه الحران البالغان غير المججورين في أموالهما بأي وجه أقربه لزمهما كما أقربه وما أقربه
الحران المججوران في أموالهما لم يلزم واحد منهما في حال الجبر ولا بعده في الحكم في الدنيا ويلزمهما فيما
بينهما وبين الله عز وجل تأديته إذا خرجا من الجبر إلى من أقر له به وسواء من أي وجه كان ذلك الإقرار
إذا كان لا يلزم إلا أموالهما بحال وذلك مثل أن يقر بجناية خطأ أو عمد لا قصاص فيه أو شراء أو عتق
أو بيع أو استهلاك مال فكل ذلك ساقط عنهم في الحكم (قال الشافعي) وإذا أقر بعد فيه قصاص
لزمهما ولولي القصاص إن شاء القصاص وإن شاء أخذ ذلك من أموالهما من قبل أن عليهم ما فرضا في أنفسهما
وإن من فرض الله عز وجل القصاص فلما فرض الله القصاص دل على أن لولي القصاص أن يعفو
القصاص ويأخذ العقل ودلت عليه السنة فلزم المججور عليهما البالغين ما أقربه وكان لولي القتل الخيار
في القصاص وعفوه على مال يأخذه مكانه وهكذا العبد البالغ فيما أقربه من جرح أو نفس فيما قصاص
فالولي القتل أو المجروح أن يقتص منه أو يعفو القصاص على أن يكون العقل في عتق العبد وإن كان
العبد مالا للسيد (قال الشافعي) ولو أقر العبد بجناية عمد لا قصاص فيها أو خطأ لم يلزمه في حال العبودية
منها شيء ويلزمه إذا عتق يومًا في ماله (قال الشافعي) وما أقربه المججوران من غصب أو قتل أو غيره مما
ليس فيه حد بطل عنهم ما عاقبه بطل عن المججورين بالحرين بكل حال وبطل عن العبد في حال العبودية
ويلزمه أرش الجناية التي أقر بها إذا عتق لأنه إنما بطلته عنه لأنه ماله في حال العبودية لا من جهة تجرى
على الحر في ماله (قال الشافعي) وسواء ما أقربه العبد المذون له في التجارة أو غير المذون له فيها والعاقِل
من العبيد والمقصر إذا كان بالغًا غير مغلوب على عقله من كل شيء إلا ما أقربه العبد فيما وكل به وأذن
له فيه من التجارة (قال الشافعي) وإذا أقر الحران المججوران والعبد بسرقة في مثلها أقطع قطعهما معا
ولزم الحرين غرم السرقة في أموالهما والعبد في عنقه (قال الشافعي) ولو بطلت الغرم عن المججورين
للمجبر والعبد لأنه يقر في رقبته لم أقطع واحد منهما لأنهما لا يبطلان إلا معا ولا يحق أن الامعا (قال
الشافعي) ولو أقر واما بسرقة بالغة ما بلغت لا قطع فيها أبطلتها عنهم معان المججورين لأنهم مأمونون
من أموالهما وعن العبد لأنه يقر في عنقه بلا حد في بدنه وهكذا ما أقربه المرتد من هؤلاء في حال رده ألزمته
أياه كما ألزمه أياه قبل رده

(أقرار من لم يبلغ الحلم)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا أقر من لم يبلغ الحلم من الرجال ولا الحيض من النساء ولم يستكمل
خمس عشرة سنة بحق لله أو بحق لآدمي في بدنه أو ماله فذلك كله ساقط عنه لأن الله عز وجل إنما خاطب
بالفرائض التي فيها الأمور والنهي العاقلين البالغين (قال الشافعي) ولا ننظر في هذا إلى الإنبات والقول
قول المقران قال لم يبلغ والبيئة على المدعي (قال الشافعي) وإذا أقر الخنثى المشكل وقد احتلم ولم يستكمل
خمس عشرة سنة وقف إقراره فإن حاض وهو مشكل فلا يلزمه إقراره حتى يبلغ خمس عشرة سنة وكذلك
إن حاض ولم يحتلم لا يجوز إقرار الخنثى المشكل بحال حتى يستكمل خمس عشرة سنة وهذا سواء في الأحرار
والمماليك إذا قال سيد المملوك أو أبو الصبي لم يبلغ وقال المملوك أو الصبي قد بلغت فالقول قول الصبي
والمملوك إذا كان يشبه ما قال فإن كان لا يشبه ما قال لم يقبل قوله ولو صدقه أبوه ألا ترى أنه لو أقربه والعلم

له على قدر ما يرى من
استحقاقهم بالحاجة
إليه وإن فضل بعضهم
على بعض في العطاء
فذلك تسوية إذا كان
ما يعطى كل واحد
منهم سد خلته ولا يجوز
أن يعطى صنفًا منهم
ويحرم صنفًا منهم من
قال إذا اجتمع المال
نظر في مصلحة المسلمين
فراى أن يصرف المال
إلى بعض الأصناف
دون بعض فإن كان
الصنف الذي يصرفه
إليه لا يستغنى عن شيء
مما يصرفه إليه وكان
أرفق بجماعة المسلمين
صرفه وحرم غيره ويشبه
قول الذي يقول هذا
أنه إن طلب المال صنفان
وكان إذا حرمه
أحد الصنفين تماسك
ولم يدخل عليه خلة
مضرة وإن ساء
بينه وبين الصنف
الأخر كانت على الصنف
الأخر خلة مضرة أعطاء
الذين فيهم الخلة المضرة
كله (قال) ثم قال

يحيط أن مثله لا يبلغ خمس عشرة لم يجز أن أقبل اقراره وإذا أبطلته عنه في هذه الحال لم ألزمه الحر ولا المملوك بعد البلوغ ولا بعد العتق في الحكم ويلزمهم فيما بينهم وبين الله عز وجل أن يؤدوا إلى العباد في ذلك حقوقهم

(اقرار المألوب على عقله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من أصابه مرض ما كان المرض فغلب على عقله فأقر في حال الغلبة على عقله فأقراره في كل ما أقربه ساقط لانه لا فرض عليه في حاله تلك وسواء كان ذلك المرض بشئ أكله أو شربه ليتداوى به فأذهب عقله أو بعارض لا يدري ما سببه (قال الشافعي) ولو شرب رجل خمرًا أو نبيذًا مسكرًا فسكر لزمه ما أقربه وفعل بماله ولا كمين لانه ممن تلزمه الفرائض ولان عليه حرًا مملوكًا ولا وهو أثم بما دخل فيه من شرب المحرم ولا يسقط عنه ما صنع ولان رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب في شرب الخمر (قال الشافعي) ومن أكره فأوجز خرافا ذهب عقله ثم أقرب لم يلزمه اقراره لانه لا ذنب له فيما صنع (قال الشافعي) ولو أقر في صحته أنه فعل شيئًا في حال ضرر غلبه على عقله لم يلزمه في ذلك حسب بحال الله ولا لادمين كان أقر أنه قطع رجلًا أو قتله أو سرقه أو قذفه أو زنى فلا يلزمه قصاص ولا قطع ولا حد في الزنا ولو لم يلق المقتول أو المجرع ان شاء أن يأخذ من ماله الارش وكذلك للسروق أن يأخذ قيمة السرقة وليس للقذوف شيء لانه لا أرش للقذف ثم هكذا البالغ اذا أقر أنه صنع من هذا في الصغر لا يختلف ألا ترى أنه لو أقر في حال غلبته على عقله وصغره فأبطلته عنه ثم قامت به عليه بينة أخذت منه ما كان في ماله دون ما كان في بدنه فأقراره بعد البلوغ أكثر من بينة لو قامت عليه ولو أقرب بعد الحرية أنه فعل من هذا شيئًا وهو مملوك بالغ ألزمته حد المملوك فيه كله فان كان قد فاضلته أربعين أو زنا حادثة خسين ونفيته نصف سنة اذا لم يجد قبل اقراره أو قطع يده أو رجله عمدا اقتضت منه الا أن يشاء المقتض له أخذ الارش وكذلك لو قتله وكذلك لو أقرب بأنه فعله بمملوك يقتض منه لانه لو جنى على مملوك وهو مملوك فأعتق ألزمته القصاص الا أنه يخالف الحرفي خصلة ما أقربه من مال ألزمته اياه نفسه اذا أعتق لانه باقرار كايقر الرجل بجناية خطأ فأجعلها في ماله دون عاقبته ولو قامت عليه بينة بجناية خطأ تلزم عتقه وهو مملوك ألزمته سيده الاقل من قيمته يوم جنى والجناية لانه أعتقه حال بعته دون بيعه

(اقرار الصبي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما أقربه الصبي من حد لله عز وجل أو لا دعي أو حتى في مال أو غيره فأقراره ساقط عنه وسواء كان الصبي مأذونه في التجارة أذن له به أبوه أو وليه من كان أو حاكم ولا يجوز للحاكم أن يأذن له في التجارة فان فعل فأقراره ساقط عنه وكذلك شراؤه وبيعه مفسوخ ولو أجزت اقراره اذا اذن له في التجارة أجزت أن يأذن له أبوه بطلاق امرأته فالزمه أو أيا امرأته فيقتذف رجلًا فأحده أو يجرح فأقتص منه فكان هذا وما يشبهه أولى أن يلزمه من اقراره لو أذن له في التجارة لانه شئ فعله بأمر أبيه وأمر أبيه في التجارة ليس باذن بالاقراء بعينه ولكن لا يلزمه شئ من هذا ما يلزم البالغ بحال

(الاكرام وما في معناه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان الآية (قال الشافعي) والكفر أحكام كفر اقرار الزوجة وأن يقتل الكافر ويغنم ماله فلما وضع الله عنه سقطت عنه أحكام الاكرام على القول كله لان الاعظم اذا سقط عن الناس سقط ما هو أصغر منه وما يكون حكمه بثبوته

بعض من قال اذا صرف مال النقي الى ناحية فسدها وحرم الاخرى ثم جاءه مال آخر أعطاها اياه دون الناحية التي سدها فكأنه ذهب الى أنه انما جعل أهل الخلة وأخر غيرهم حتى أوفاهم بعد (قال) ولا أعلم أحدا منهم قال يعطى من يعطى من الصدقات ولا يجاهد من النقي وقال بعض من أحفظ عنه وان أصابت أهل الصدقات سنة فهلكت أموالهم أففق عليهم من النقي فاذا استغنوا عنه منعوا النقي ومنهم من قال في مال الصدقات هذا القول يرد بعض مال أهل الصدقات (قال الشافعي) رحمه الله والذي أقول به وأحفظ عن أرضي ممن سمعت أن لا يؤخر المال اذا اجتمع ولكن يقسم فان كانت نازلة من عدو وجب على المسلمين القيام بها وان

عليه (قال الشافعي) والا كراه أن يصير الرجل في يتي من لا يقدر على الامتناع منه من سلطان أو لص أو متغلب على واحد من هؤلاء ويكون المكره يخاف خوفا عليه دلالة أنه ان امتنع من قول ما أمر به يسلط به الشرب الخلم أو أكثر منه أو اتلاف نفسه (قال الشافعي) فإذا خاف هذا سقط عنه حكم ما كره عليه من قول ما كان القول شراء أو بيعا أو اقرارا لرجل يمتنع أو وحدا أو اقرارا بشكاح أو عتق أو طلاق أو إحداث واحد من هذا وهو مكره فأي هذا أحدث وهو مكره لم يلزمه (قال الشافعي) ولو كان لا يقع في نفسه أنه يبلغ به شيء مما وصفت لم يسع أن يفعل شيئا مما وصفت أنه يسقط عنه ولو أقر أنه فعله غير خائف على نفسه ألزمته حكمه كله في الطلاق والذكاح وغيره وان حبس نخاف طول الحبس أو قيد نخاف طول القيد أو أوعد نخاف أن يوقع به من الوعيد بعض ما وصفت أن الكراهة سقطت عنه ما كره عليه (قال الشافعي) ولو فعل شيئا له حكم فأقر بعد فعله أنه لم يخف أن يوقع له بوعيد ألزمته ما أحدث من اقرار أو غيره (قال الشافعي) ولو حبس نخاف طول الحبس أو قيد فقال ظننت أني إذا امتنعت مما كرهت عليه لم يمتلني حبس أكثر من ساعة أو لم يمتلني عقوبة خفت أن لا يسقط المأثم عنه فيما فيه مأثم مما قال (قال الشافعي) فأما الحكم فيسقط عنه من قبل أن الذي به الكره كان ولم يكن على يقين من التخلص (قال الشافعي) ولو حبس ثم خلى ثم أقر لزمه الاقرار وهكذا الضرب ضربة أو ضربات ثم خلى فأقر ولم يقل له بعد ذلك ولم يحدث له خوف له سبب فأحدث شيئا لزمه وان أحدث له أمر فهو بعد سبب الضرب والاقرار سقط عنه قال وإذا قال الرجل لرجل أقررتك بكذا أو أنا مكره فالقول قوله مع يمينه وعلى المقر له البيعة على اقراره غير مكره (قال الربيع) وفيه قول آخر أن من أقر بشيء لزمه الآن يعلم أنه كان مكرها (قال الشافعي) وقبل قوله إذا كان محبوسا وان شهدوا أنه غير مكره وإذا شهد شاهدان أن فلانا أقر فلان وهو محبوس بكذا أو أودى سلطان بكذا فقال المشهود عليه أقررت لغم الحبس أولا كراه السلطان فالقول قوله مع يمينه الآن تشهد البيعة أنه أقر عند السلطان غير مكره ولا يخاف حين شهد وأنه أقر غير مكره ولا محبوس بسبب ما أقر له وهذا موضوع بنصه في كتاب الاكراه سئل الربيع عن كتاب الاكراه فقال لا أعرفه

(جماع الاقرار)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز عندي أن ألزم أحدا اقرارا الا بين المعنى فإذا احتمل ما أقر به معنيين ألزمته الأقل وجعلت القول قوله ولا ألزمه الا ظاهر ما أقر به بينا وان سبق الى القلب غير ظاهر ما قال وكذلك لا ألتفت الى سبب ما أقر به إذا كان لكلامه ظاهر يحتمل خلاف السبب لان الرجل قد يجيب على خلاف السبب الذي كلف عليه لما وصفت من (١) أحكام الله عز وجل فيما بين العباد على الظاهر (١)

(١) باب من أقر لانسان بشيء فكذبه المقر له وليس في التراجم وفي اختلاف العراقيين في باب المواريث لما ذكر اقرار بعض الورثة لو أرت قال القياس أنه لا يأخذ شيئا من قبل أنه انما أقر له بحق عليه في ذلك الحق مثل الذي أقر له به لانه اذا كان وارثا بالنسب كان موروثا به فإذا لم يثبت النسب حتى يكون موروثا لم يجز أن يكون وارثا به وذلك مثل الرجل يقر أنه باع داره من رجل بألف فجحد المقر له بالبيع لم نعطه الدار وان كان بائعا فقد كان أقر بأنها صارت ملكا له وذلك أنه لم يقر أنها كانت ملكا له الا وهو مملوك عليه به شيء فلما سقط أن تكون مملوكا عليه سقط الاقرار له (قال شيخنا) شيخ الاسلام أبيه الله تعالى وهذا النص يقتضي أنه لو أقر بدين عليه أو أن هذه الدار ملكه بهيمة ونحوها أو مطلقا أنه لا يكون الحكم كذلك وقد اختلف الاصحاب في هذه الصورة والأرجح عندهم الغاء الاقرار وتترك العين في يد المقر وفي وجه آخر يأخذ القاضي ويحفظه بناء على بقاء الاقرار وهذا الثاني قد يتعلق بالتعليل المذكور في =

غشيم عند وفي دارهم
وجب التغير على جميع
من غشيه أهل النية
وغيرهم (قال الشافعي)
رحمه الله أخبرنا غير
واحد من أهل العلم
أنه لما قدم على عمر
ابن الخطاب رضي
الله عنه مال أصيب
بالعراق فقال له صاحب
بيت المال ألا ندخله
بيت المال قال لا ورب
الكعبة لا يأتى تحت
سقف بيت حتى أقسمه
فأمر به فوضع في
المسجد ووضعت عليه
الانطاع وحرسه رجال
من المهاجرين والانصار
فلما أصبح غدا معه
العباس بن عبد المطلب
وعبد الرحمن بن عوف
آخذا بيده أحدهما
أو أحدهما آخذ بيده
فلما رأوه كشفوا الانطاع
عن الاموال فرأى

(١) قوله من أحكام
الله كذا بالاصول التي
بيدنا ولعله سقط لفظ أن
أو اجراء بعد من وحرر
اه مختومه

(الاقرار بالشيء غير موصوف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لفلان على مال أو عندى أو فى يدي أو قد داسه ملكت مالا عظيما أو قال عظيما جدا أو عظيما عظيما فكل هذا سواء ويسأل ما أراد فان قال أردت دينارا أو درهما أو أقل من درهم مما يقع عليه اسم مال عرض أو غيره فالقول قوله مع يمينه وكذلك ان قال مالا صغيرا أو صغيرا جدا أو صغيرا صغيرا من قبل أن جميع ما فى الدنيا من متاعها يقع عليه قليل قال الله تبارك وتعالى فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة الا قليل وقليل ما فيها يقع عليه عظيم الثواب والعقاب قال الله عز وجل وان كان مثقال حبة من خردل أتينا بها أو كفى بنا حاسمين وكل ما أتى به عليه وعذب يقع عليه اسم كثير وهكذا ان قال له على مال وسط أو لا قليل ولا كثير لان هذا اذا جاز فى الكثير كان فيما وصفت أنه أقل منه أجوز وهكذا ان قال له عندى مال كثير قليل ولو قال لفلان عندى مال كثير الا مالا قليلا كان هكذا ولا يجوز اذا قال له عندى مال الا أن يكون بقى له عنده مال فأقل المال لازم له ولو قال له عندى مال وافر وله عندى مال نافع وله عندى مال مغنى كان كله كما وصفت من مال كثير لانه قد يغنى القليل ولا يغنى الكثير وينبى القليل اذا بورك فيه وأصلح ويتلف الكثير (قال الشافعي) فاذا كان المقر به ذاهبا قلت له أعط الذى أقررت له ما شئت مما يقع عليه اسم مال واحلف له ما أقررت له بغير ما أعطيته فان قال لا أعطيه شيئا جبرته على أن يعطيه أقل مما يقع عليه اسم مال مكانه ويحلف ما أقر له بأكثر منه فاذا حلف لم ألزمه غيره وان امتنع من اليمين قلت الذى يدعى عليه ادع ما أحببت فاذا ادعى قلت للرجل احلف على ما ادعى فان حلف برئ وان أبى قلت له اردد اليمين على المدعى فان حلف أعطيته وان لم يحلف لم أعطه شيئا بنكولك حتى يحلف مع نكولك (قال الشافعي) وان كان المقر بالمال غائبا أقربه من صنف معروف كفصة أو ذهب فسأل المقر له أن يعطى ما أقر له به قلنا ان شئت فانتظر مقدمه أو نكتبك الى حاكم البلد الذى هو به وان شئت أعطيناك من ماله الذى أقر فيه أقل مما يقع عليه اسم المال وأشهد بأنه عليك فان جاء فأقر لك بأكثر منه أعطيت الفضل كما أعطيناك وان لم يقر لك بأكثر منه فقد استوفيت وكذلك ان بحمدك فقد أعطيناك أقل مما يقع عليه اسم مال وان قال مال ولم ينسبه الى شيء لم نعطه الا أن يقول هكذا ويحلف أو يعوت فتحلف ورثته ويعطى من ماله أقل الاشياء قال وهكذا ان كان المقر حاضر فغلب على عقله ويحلف على هذا المدعى ما برئ مما أقر له به بوجه من الوجوه ويجعل الغائب والمغلوب على عقله على حجة ان كانت له (قال الشافعي) ومثل هذا ان أقر له به ذاهبا وجعل ورثة الميت على حجة ان كانت للميت حجة فيما أقر له به (قال الشافعي) وان شاء المقر له أن تحلف له ورثة الميت فلا أحلفهم الا أن يدعى عليهم فان ادعاه أحلفتهم ما يعلمون أباهم أقر له بشيئا كثيرا أعطيته

(الاقرار بشيئ محدود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال رجل لفلان على أكثر من مال فلان رجل آخر وهو يعرف مال فلان الذى قال له على أكثر من ماله أو لا يعرفه أقر له على أكثر ما فى يديه من المال وهو يعرف ما فى يديه من المال أو لا يعرفه فسواء وأسأله عن قوله فان قال أردت أكثر من ماله على حلال والحلال كثير ومال = نقض البيع والثالث يجبر المقر له على أخذه وهذا مع ضعفه له شاهد من النص المذكور باعتبار أن الشافعي رضى الله عنه انما ألغى الاقرار فى صورة يكون فيها تعلق من الجانبين له وعليه فاذا كان عليه لاله لا يلغى الاقرار والذين رجحوا الاول أن يقولوا انما ذكر الشافعي صورة البيع ليقس عليها اقرار بعض الورثة لو ارث الا لأن تكذيب المقر فى غير هذا يبق الاقرار معه اه

منظرا لم ير مثله الذهب فيه والياقوت والزبرجد واللؤلؤ يتلأأ فبى فقال له أحدهما لله والله ما هو بيوم بكاء ولكنه والله يوم شكروا سرور فقال انى والله ما ذهبت حيث ذهبت ولكن والله ما كثر هذا فى قوم قط الا وقع بأسهم بينهم ثم أقبل على القبلة ورفع يديه الى السماء وقال اللهم انى أعوذ بك أن أكون مستدرجا فانى أسمعك تقول سنستدرجهم من حيث لا يعلمون ثم قال أين سراقته بن جعشم فأتى به أشعر الذراعين دقيقهما فأعطاه سوارى كسرى وقال البسهما ففعل فقال قل الله أكبر فقال الله أكبر قال فقل الحمد لله الذى سلهما كسرى ابن هرمل وألبسهما سراقته بن جعشم أعرابيا من بنى مدلج وانما ألبسه اياهما لان

فلان انى قلت له على أكثر من مائة حرام وشرف ليس لان متاع الدنيا قليل لقلة بقائه ولو قال قلت له على أكثر لانه عندى أبى فهو أكثر ببقائه من مال فلان وما فى يديه لانه يتناقه فيقبل قوله مع عينه ما أراد أكثر فى العدد ولا فى القيمة وكان مثل القول الاول وان مات أو خسر أو غلب فهو مثل انى قال له عندى مائة كثير روى ثلثان على أكثر من عدد ما بقى فى يده من المال أو عدد ما فى يد فلان من المال كان القول فى أن عليه أن عدد ما فى يد فلان من المال كذا قول المقر مع عينه ولو قال علمت أن عدد ما فى يده من المال عشرة دراهم فأقررت له بأحد عشر حلف ما أقرب له أكثر منه وكان القول قوله ولو أقام المقر به شهوداً أنه قد علم أن فى يده ألف درهم لم ألزمه أكثرهما قال ان علمت (١) من قبل أنه يعلم أن فى يده ألفاً فتخبر رج من يده وتكون تغيره وذلك لأقام بينة أنه قال له أو أن الشهود قالوا له أنهم شهدوا أنه ألف درهم فقال له على أكثر من مائة كان القول قوله لانه قد يكذب الشهود ويكذب بما ادعى أن له من المال وان اتصل ذلك بكلامهم وقد يعلم لصدقهم أن ماله هناك فلا يلزمه مما تخبر به الا ما أحطنا أنه أقرب به ولو قال قد علمت أن له ألف دينار فأقررت له بأكثر من عدد ما فى يده كان القول قوله وهكذا لو قال أقررت بأكثر من عدد ما فى يده حب حنطة أو غير ذلك كان القول قوله مع عينه ولو قال رجل لرجل لى عليك ألف دينار فقال لك على من انذهب أكثرهما كن عليه أكثر من ألف دينار ذهباً فقول فى الذهب الردى وغير المضروب قول المقر ولو كان قال لى عليك ألف دينار فقال لك عندى أكثر من مائة لم ألزمه أكثر من ألف دينار وقلت له كم ماله فان قال دينار أو درهم أو فلس ألزمته أقل من دينار أو درهم أو فلس لانه قد يكذب بأن له ألف دينار وكذلك لو شهد له بينة بذلك فأقر بعد شهود البينة أو قبل لانه قد يكذب البينة ولا ألزمه ذلك حتى يقول قد علمت أنه ألف دينار فأقررت بأكثر من مائة ذهباً وان قال له على شئ ألزمته أى شئ قال وأقل ما يقع عليه اسم شئ مما أقرب به

(الاقرار للعبد والمحجور عليه)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى واذا أقر الرجل لعبد رجل مأذون له فى التجارة أو غير مأذون له فيها بشئ أو شراً أو خيراً محجورين أو غير محجورين لزمه الاقرار لكل واحد منهم وكان السيد أخذ ما أقرب به لعبد ولو لى ان محجورين أخذ ما أقرب به لمحجورين وكذلك لو أقرب به (٢) لمحجون أو زمن أو مستأمن كان لهم أخذ به فلو أقر لرجل ببلاد الحرب بشئ غير مكره ألزمته اقراره وكذلك ما أقرب به لاسرى اذا كانوا مستأمنين ببلاد الحرب لاهل الحرب وبعضهم لبعض غير مكرهين ألزمهم ذلك كما ألزمه المسلمين فى دار الاسلام قال وكذلك الذمى والحربى المستأمن يقر للسلم والمستأمن والذى ألزمه ذلك كله

(الاقرار للبهائم)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى واذا أقر الرجل لبعير لرجل أو لدايته أو لداره أو لهذا البعير أو لهذه الدابة أو لهذه الدار على كذا لم ألزمه شيئاً مما أقرب به لان البهائم والحجارة لا تملك شيئاً بحال ولو قال على سبب هذا البعير أو سبب هذه الدابة أو سبب هذه الدار كذا أو كذا لم ألزمه اقراره لانه لا يكون عليه بسببها شئ الا أن بين وذلك مثل أن يقول على بسببها أن أحلت على أو حلت عنى أو حلت عنها وهى لا تحيل عليه ولا يحصل عنها بحال ولو وصل الكلام فقال على بسببها أنى جنيت فيها جناية ألزمتنى كذا وكذا كان ذلك اقراراً للمالكها لازماً للمقر وكذلك لو قال لسيد على بسببها كذا وكذا ألزمته ذلك ولو لم يرد على هذا لانه نسب الاقرار للسيد وأنه قد يلزمه بسببها شئ بحال فلا بطله عنه وألزمه بحال ولو قال لسيد هذه الناقة على سبب ما فى بطنها

الذى صلى الله عليه وسلم قال لسرافقة ونظير الى ذراعيه كاذبك وقد بست سوارى كسرى ولم يجعل له الاسوار به وجعل يقبل بعض ذلك بعضاً ثم قال ان الذى أدى هذا الأمين فقال قائل أنا أخبرك انك أمين الله وحسم يؤدون اليك ما أدبت الى الله فإذا رتعت رتعوا قال صدقت ثم فرقه (قال الشافعى) وأخبرنا الثقة من أهل المدينة قال أنفق عمر رضى الله عنه على أهل الرمادة

فى مقامهم حتى وقع مطر فترحلوا فخرج عمر رضى الله عنه راكباً اليهم فرساناً نظراً اليهم كيف يترحلون (١) قوله ان علمت كذا بالاصل ولعله محرف عن ان حلف فتأمل

وحرر اه معججه (٢) قوله وكذلك لو أقرب لمحجون أو زمن الخ كذا بالاصول التى عندنا ولعله محرف من الناسخ والصواب لجوسى أو ذمى الخ وحرر اه معججه

كذلك ألم ألزمه إياه لانه لا يكون عليه بسبب ما في بطنها شيء أبدا لانه ان كان خلاف لم يحسن عليه جنابة لها حكم
لانه لم يسقط فان لم يكن حل كان أبعد من أن يلزمه شيء بسبب ما لا يكون بسببه غرم أبدا

(الاقرار لما في البطن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل هذا الشيء يصفه في يده عبد أو دار أو عرض من العروض
أو ألف درهم أو كذا وكذا مما لا حنطة لما في بطن هذه المرأة لا مراًة حرة أو أم ولد أو رجل ولد لها حراً فأب
الجل أو وليه الخسب في ذلك وإن أقرب بذلك لما في بطن أمه لرجل فمالك الجارية الخسب في ذلك فإذا لم يصل
المقر اقراره بشيء فأقراره لازم له ان ولدت المرأة ولدا حيا لاقول من ستة أشهر بشيء ما كان فان ولدت ولدين
ذكر أو أنثى أو ذكرين أو أنثيين فما أقربه بينهما من نصفين فان ولدت ولدين حيا وميتا فما أقربه كاله للحي منهما
فان ولدت ولدا أو ولدين ميتين سقط الاقرار عنه وهكذا ان ولدت ولدا حيا وأنثين لكل ستة أشهر من يوم
أقر سقط الاقرار لانه قد يحدث بعد اقراره فلا يكون أقرب شيء (قال الشافعي) وانما أجزا الاقرار اذا علمت
أنه وقع لبشر قد خلق وإذا أقر للحمل فولدت التي أقر لحملها ولدين في بطن أحدهما قبل ستة أشهر والآخر
بعد ستة أشهر فالأقرار جائز لهما معا لانهما محل واحد قد خرج بعضه قبل ستة أشهر وحكم الخارج بجمعه
حكمه فإذا أقر لما في بطن امرأة فضررب رجل بطنها فألقت جنينا ميتا سقط الاقرار وان ألقت حيا ثم
مات فان كانت ألقت بما يعلم أنه خلق قبل الاقرار ثبت الاقرار وان أشكل أو كان يمكن أن يخلق بعد أن
يكون الاقرار سقط الاقرار (قال الشافعي) وانما أجزت الاقرار لما في بطن المرأة لان ما في بطنها ملك
بالوصية فلما كان ملكا بحال لم يطل الاقرار له حتى يضيف الاقرار الى ما لا يجوز أن يملك به ما في بطن المرأة
وذلك مثل أن يقول أسلفني ما في بطن هذه المرأة ألف درهم أو رجل عني ما في بطن هذه المرأة ألف درهم
فغرهما أو ما في هذا المعنى مما لا يكون لما في بطن المرأة بحال قال ولكنه لو قال لما في بطن هذه المرأة
عندي هذا العبد أو ألف درهم غصبته إياه لانه لا يقر له به فيغصبه إياه ومثل هذا
أن يقول ظلمته إياه ومثله أن يقول استسلفته لانه قد يوصي اليه لما في بطن المرأة بشيء يستسلفه وهكذا لو قال
استهلكته عليه أو أهلكته له وليس هذا كما يقول أسلفني ما في بطنها لان ما في بطنها لا يسلف شيئا ولو قال
لما في بطن هذه المرأة عندي ألف أو وصي له بها أبي كانت له عنده فان بطلت وصية الرجل بأن ولده ميتا كانت
الالف درهم لورثته أبيه ولو قال أو وصي له بها فلان الى فبطلت وصيته كانت الالف لورثته الذي أقر أنه أو وصي بها
له ولو قال لما في بطن هذه المرأة عندي ألف درهم أسلفنيها أبوه أو غصبها أباه كان الاقرار لآبيه فان كان
أبوه ميتا فهي مورثة عنه وان كان حيا فهي له ولا يلزمه لما في بطن المرأة شيء ولو قال له على ألف درهم
غصبته من ملكه أو كانت في ملكه فالزمتة الاقرار فخرج الجنين ميتا فسأل وارثه أخذها سألت المقر
فان جحد أحلفته ولم أجعل عليه شيئا وان قال أو وصي بها فلان له فغصبها أو أقرت بغصبها كذا بارت الى
ورثة فلان فان قال قد وهبت لهذا الجنين داري أو تصدقت بها عليه أو بعتة إياه لم يلزمه من هذا شيء لان
كل هذا لا يجوز لجنين ولا عليه وإذا أقر الرجل بها لما في بطن جارية لرجل فالأقرار باطل

(الاقرار بغصب شيء في شيء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل غصبتك كذا في كذا يعتبر قوله في غير المغصوب وذلك مثل
أن يقول غصبتك ثوبا أو عبدا أو طعاما في رجب سنة كذا فأخبر بالجنين الذي غصبه فيه والجنس الذي أقر أنه
غصبه إياه فكذلك ان قال غصبتك حنطة في بلد كذا أو في صحراء أو في أرض فلان أو في أرضك فبغني الذي
أصاب الغصب أن الذي فيه غير الذي أقر أنه غصبه إياه انما جعل الموضع الذي أصاب الغصب فيه دلالة على

قدمت عيناه فقال
رجل من محارب
حصة أشهد أنها
انحسرت عنك ولست
بأب أمية فقال عمر
رضي الله عنه ويك
ذلك لو كنت أنفق
عليهم من مالي أو مال
الخطاب انما أنفق
عليهم من مال الله عز
وجل

(مالم يوجف عليه
من الارضين بخيل ولا
ركاب)

(قال الشافعي) رحمه
الله كل ما صولح عليه
المشركون بغير قتال
خيل ولا ركاب فسيب له
سبيل النبي على قسمه
وما كان من ذلك من
أرضين ودور فهي
وقف للمسلمين يستغل
ويقسم عليهم في كل عام
كذلك أبدا (قال)
وأحسب ما ترك عمر
رضي الله عنه من بلاد
أهل الشرك هكذا أو
شيئا استقطب أنفس
من ظهر عليه بخيل
وركاب فتركوه كما

استطاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم
أنفس أهل سبي هوازن
فتركوا حقوقهم وفي
حديث جرير بن عبد
الله عن عمر رضي الله
عنه أنه عوذه من حقه
وعوذه امرأته من
حقها غير أنها كالدليل
على ما قلته (قال
الشافعي) قال الله
تبارك وتعالى أنا
خلقناكم من ذكر
وأنثى وجعلناكم
شعوبا وآيات (قال)
وروى الزهري أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم عرف عام
حينين على كل عشرة
عريفا (قال) وجعل
رسول الله صلى الله
عليه وسلم للمهاجرين
شعارا وللأوس شعارا
وللخزرج شعارا (قال)
وعقد رسول الله صلى
الله عليه وسلم الألوية
فعمد للقبائل قبيلة
فقبيلة حتى جعل في
القبيلة ألوية كل لواء
لأهلها وكل هذا ليتعارف

أنه غصبه فيه كما جعل الشهر دلالة على أنه غصب فيه كقولك غصبتك حنطة في أرض وغصبتك حنطة من أرض وغصبتك زيتا في حب وغصبتك زيتا من حب وغصبتك سفينة في بحر وغصبتك سفينة من بحر وغصبتك بعيرا في مرعى وغصبتك بعيرا من مرعى وبغيرا في بلد كذا ومن بلد كذا وغصبتك كبشا في خيل وكبشا من خيل يعني في جماعة خيل وغصبتك عبدا في اماء وععبدا من اماء يعني أنه كان مع اماء وععبدا في غنم وععبدا في ابل وععبدا من غنم وععبدا من ابل كقولك غصبتك عبدا في سقاء وععبدا في رحي ليس أن السقاء والرحى مما غصب وإنما وصف أن العبد كان في أحدهما كما وصف أنه كان في ابل أو غنم وهكذا ان قال غصبتك حنطة في سفينة أو في جراب أو في غرارة أو في صاع فهو غاصب بالحنطة دون ما وصف أنها كانت فيه وقوله في سفينة وفي جراب كقولك من سفينة وجراب لا يختلفان في هذا المعنى قال وهكذا لو قال غصبتك ثوبا قوهيا في مندبل أو ثيابا في جراب أو عشرة أثواب في ثوب أو مندبل أو ثوبا في عشرة أثواب أو دنانير في خريطة لا يختلف كل هذا وقوله في كذا ومن كذا سواء فلا يضمن إلا ما أقرب غصبه لا ما وصف أن المغموص كان فيه له قال وهكذا لو قال غصبتك فصا في خاتم أو خاتما في فص أو سيفا في جالة أو وجالة في سيف لأن كل هذا قد يميز من صاحبه فينزع الفص من الخاتم والخاتم من الفص ويكون السيف معلقا بالجالة لا مشدودة إليه ومشدودة إليه فتزنع منه قال وهكذا ان قال غصبتك حلية من سيف أو حلية في سيف لأن كل هذا قد يكون على السيف فينزع قال وهكذا ان قال غصبتك شارب سيف أو نعله فهو غاصب لما وصف دون السيف ومثله لو قال غصبتك طيرا في قفص أو طيرا في شبكة أو طيرا في شناق كان غاصبا للطير دون القفص والشبكة والشناق ومثله لو قال غصبتك زيتا في جرة أو زيتا في زق أو عسلا في عكة أو شهدا في جونة أو تمرا في قربة أو وجلة كان غاصبا للزيت دون الجرة والزق والعسل دون العكة والشهد دون الجونة والتمر دون القربة والجلة وكذلك لو قال غصبتك جرة فيها زيت وقفصا فيه طير وعكة فيها سمن كان غاصبا للجرة دون الزيت والقفص دون الطير والعكة دون السمن ولا يكون غاصبا لهما معا إلا أن يبين يقول غصبتك عكة وسمنها جرة وزيتا فإذا قال هذا فهو غاصب للسمن والقول قوله ان قال غصبتك سمنها في عكة أو سمنها وعكة لم يكن فيها سمن فالقول قوله في أي سمن أقرب وأي عكة أقرب بها وإذا قال غصبتك عكة وسمنها جرة وزيتا كان غاصبا للعكة بسمنها والقول في قدر سمنها وفي أي عكة أقرب بها قوله وإذا قال غصبتك سرجا على حمار أو حنطة على حمار فهو غاصب للسرج دون الحمار والحنطة دون الحمار وكذلك لو قال غصبتك حمارا عليه سرج أو حمارا مسرجا كان غاصبا للحمار دون السرج وكذلك لو قال غصبتك ثيابا في عمية كان غاصبا للثياب دون العمية وهكذا لو قال غصبتك عمية فيها ثياب كان غاصبا للعمية دون الثياب

(الاقرار بغصب شيء بعد دو غير عدد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل للرجل غصبتك شيئا لم يزد على ذلك فالقول في الشيء قوله فان أنكر أن يكون غصبه شيئا ألزمه الحاكم أن يقر له بما يقع عليه اسم شيء فإذا امتنع حبسه حتى يقر له بما يقع عليه اسم شيء فإذا فعل فان صدقه المدعي والأحلفه ما غصبه إلا ما ذكر ثم أبرأه من غيره ولو مات قبل يقر بشيء فالقول قول ورثته ويحلفون ما غصبه غيره ويوقف مال الميت عنهم حتى يقر واه بشيء ويحلفون ما علموا غيره وإذا قال غصبتك شيئا ثم أقرب بشيء بالزام الحاكم له أن يقر به أو بغير الزامه فسواء ولا يلزمه إلا ذلك الشيء فان كان الذي أقرب به مما يحل أن يملك بحال جبر على دفعه إليه فان فات في يده جبر على أداء قيمته إليه اذا كانت له قيمة والقول في قيمته قوله وان كان مما لا يحل أن يملك أحلف ما غصبه غيره ولم يجبر على دفعه إليه وذلك مثل أن يقرأ أنه غصبه عبدا أو أمة أو دابة أو ثوبا أو فلسا أو حمارا فيجبر على دفعه

الناس في الحرب وغيرها
فتخفف المؤنة عليهم
باجتماعهم وعلى الوالى
كذلك لان في تفرقهم
اذا اريد وامؤنة عليهم
وعلى واليهم فهكذا أحب
للوالى أن يضع ديوانه
على القبائل ويستظهر
على من غاب عنه ومن
جهل بمن حضره من
أهل العضل من قبائلهم
(قال الشافعى) رحمه
الله وأخبرني غير واحد
من أهل العلم والصدق
من أهل المدينة ومكة
من قبائل قریش وكان

بعضهم أحسن اقتصاصا
للحديث من بعض
وقد زاد بعضهم على
بعض أن عمر رضى الله
عنه لما دؤن الديوان
قال أبدأ ببني هاشم ثم
قال حضرت رسول الله
صلى الله عليه وسلم
يعطيهم وبني المطلب
فاذا كانت السن في
الهاشمي قدمه على
المطلبي واذا كانت في
المطلبي قدمه على
الهاشمي فوضع الديوان

(١) قوله فهي هي مختلفة
كذا بالاصول التي بأيدينا
وله سقط من النسخ
لفظ أو متفقة اهـ محذوفه

اليه وكذلك لو أقر أنه غصبه كجابرته على دفعه اليه لانه يحل ملك الكلب فان مات الكلب في يديه لم أجبره
على دفع شيء اليه لانه لا تمن له وكذلك ان أقر أنه غصب جلد ميتة غير مدبوغ جبرته على دفعه اليه فان ذات
لم أجبره على دفع قيمته اليه لانه لا تمن له ما لم يدبغ فان كان مدبوغا دفعه اليه أو قيمته ان فات لان ثمنه يحل اذا
دبغ (قال الشافعي) واذا أقر أنه غصب خرا أو خنزير الم أجبره على دفعه اليه وأهرقت عليه الخمر وذبحت
الخنزير والغنمة اذا كان أحدهما مسلما ولا تمن للذين ولا يحل أن يملك كالبحال واذا أقر أنه غصب حنطة
ففات رد اليه مثلها فان لم يكن لها مثل فقيمتها وكذلك كل ماله مثل رد مثله فان فات برد قيمته (قال
الشافعي) واذا قال الرجل الكثير المال غصبت فلا نارجل كثير المال شيئا أو شيئا له بال فهو كالفقير يقدر
للفقير وأي شيء أقرب به يقع عليه اسم شيء فلس أو حبة حنطة أو غيره فالقول قوله مع عينه فان قال غصبت
أشياء قيل آذله ثلاثة أشياء لانها أقل ظاهر الجماع في كلام الناس وأي ثلاثة أشياء قال هي هي فهي هي
مختلفة (١) فان قال هي ثلاثة أفلس أو هي فلس ودرهم وعمرة أو هي ثلاث عمرات أو هي ثلاثة دراهم أو ثلاثة
أعبد أو عبد أو أمه وجماران كل واحد من هذا يقع عليه اسم شيء اختلفت أو اتفقت فسواء ولو قال غصبتك
ولم ير دعلي ذلك أو غصبتك ما نعلم لم ألزم به هذا شيئا لانه قد يغصب نفسه فيه دخل المسجد أو البيت لغير مكره
ويغصبه فيمنعه بيته فلا ألزمه حتى يقول غصبتك شيئا ولو قال غصبتك شيئا فقال عنيت نفسك لم أقبل منه
لانه اذا قال غصبتك شيئا فانما طاهره غصبت منك شيئا ولو قال غصبتك وغصبتك مرارا كثيرة لم ألزمه
شيئا لانه قد يغصبه نفسه كما وصفت قال ولو سئل فقال لم أغصبه شيئا ولا نفسه لم ألزمه شيئا لانه لم يقرب بأنه
غصبه شيئا

(الاقرار بغصب شيء ثم يدعى الغاصب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل أنه غصب الرجل أرضا ذات غراس أو غير ذات غراس أو دارا ذات بناء أو غير ذات بناء أو بيتا فكل هذا أرض والأرض لا تحوّل وإن كان البناء والغراس قد تحوّل فإن قال المقر بالغصب بعد قطعه الكلام أو معه إنما أقرت بشئ غصبتك ببلد كذا ففسوا القول قوله وأى شئ دفعه إليه بذلك البلد مما يقع عليه اسم ما أقر له به فليس له عليه غيره وإذا ادعى المقر له سواء أحلف الغاصب ما غصبه غير هذا القول قوله فإن مات الغاصب فالقول قول ورثته فإن قالوا لا نعلم شيئا قيل للمغصوب ادع ما شئت من هذه الصفة في هذا البلد فإذا ادعى قيل للورثة أحلفوا ما تعلمونه هو فإن حلفوا برؤا والألزمهم أن يعطوه بعض ما يقع عليه اسم ما أقر به الغاصب فإن نكلوا أحلف المغصوب واستحق ما ادعى وإن أبى المغصوب أن يحلف ولا الورثة وقف مال الميت حتى يعطيه الورثة أقل ما يقع عليه اسم ما وصفت أنه أقر أنه غصبه ويحلفون ما يعلمونه غصبه غيره ولا يسلم لهم ميراثه إلا بما وصفت ولو كان الغاصب قال غصبته دارا بمكة ثم قال أقرت له بباطل وما أعرف الدار التي غصبته أياها قيل إن أعطيته دارا بمكة ما كانت الدار وحلفت ما غصبته غيرها برئت وإن امتنعت وادعى دارا بعينها قيل أحلف ما غصبته أياها فإن حلفت برئت وإن لم تحلف حلف فاستحقها وإذا امتنع وامتنعت من البين حبست أبا حستي عطيه دارا وتحلف ما غصبته غيرها (قال الشافعي) وإذا أقر أنه غصبه متاعا يحوّل مثل عبد أو دابة أو ثوب أو طعام أو ذهب أو فضة فقال غصبتك كذا أبعد كذا أبعد كذا أبعد موصول وكذبه المغصوب وقال ما غصبته بهذا البلد فالقول قول الغاصب لأنه لم يقر له بالغصب إلا بالبلد الذي سمى فإن كان الذي أقر أنه غصبه منه دنائير أو دراهم أو ذهباً أو فضة أخذ بأن يدفعها إليه مكانه لأنه لا مؤنة لحمله عليه وكذلك لو أسلفه دنائير أو دراهم أو باعه أياها ببلد أخذ بها حيث طلبه بها (قال الشافعي) وكذلك قضى بأقوت أو زرع حرداً ولو لوأقراً أنه

غصبه اياه ببلد يؤخذ به حيث قام به فان لم يقدر عليه فقيمه وان كان الذي أقر أنه غصبه اياه ببلد عبدا أو ثيابا أو متاعا لعله مؤنة أو حيوانا أو رقيقا أو غيره فلمحمل هذا ومشاهاه مؤنة جبر المصوب أن يوكل من يقضيه بذلك البلد فان مات قبض قيمته بذلك البلد أو يأخذ منه قيمته بالبلد الذي أقر أنه غصبه اياه بذلك البلد الذي يحاكم به ولا كلفه لو كان طعاما أن يعطيه مثله بذلك البلد لتفاوت الطعام الآن يتراضيا معا فاجيز بينهم ما تراضيا عليه (قال الشافعي) ومثل هذا الثياب وغيرها مما لعله مؤنة قال ومثل هذا العبد يغصبه اياه بالبلد ثم يقول المقتصب قد أتى العبد أوفات يقضى عليه بقيمته ولا يجعل شي من هذا دينا عليه وإذا قضيت له بقيمة الفات منه عبدا كان أو طعاما أو غيره لم يحل للغاصب أن يملك منه شيئا وكان عليه أن يحضره سيده الذي غصبه منه فاذا أحضره سيده الذي غصبه منه جبرت سيده على قبضه منه وورد الثمن عليه فان لم يكن عند سيده ثمنه قات له بعه اياه ببيعاجد باعاه عليه ان رضيت ما حتى يحل له ملكه فان لم يفعل بعث العبد على سيده وأعطيت المقتصب مثل ما أخذ منه فان كان فيه فضل رددت على سيده وان لم يكن فيه فضل فلا شيء يرد عليه وان نقص ثمنه عما أعطاه اياه بتغير سوق رددته على سيده بالفضل (قال الشافعي) وان كان لسيده غرماء لم أشركهم في ثمن العبد لانه عبدا قد أعطى الغاصب قيمته قال وهكذا أصنع بورنة المصوب ان مات المصوب وأحكم للغاصب العبد الا أني انما أصنع ذلك بهم في مال الميت لا أموالهم وهكذا الطعام يغصبه فيحضره ويحلف أنه هو والثياب وغيرها كالعبد لا تختلف فان كان أحضر العبد ميتا فهو كأن لم يحضره ولا ردا الحكم الاول وان أحضره مريضا أو عيب كان مريضا أو صحيحا دفعته الى سيده وحسبت على الغاصب خراجه من يوم غصبه وما نقصه العيب في بدنه وألزمته ما وصفت (قال الشافعي) ولو أحضر الطعام متغيرا ألزمته الطعام وجعلت على الغاصب ما نقصه العيب ولو أحضره قدره حتى صار لا ينتفع به ولا قيمة له ألزمته الغاصب وكان كتلفه وموت العبد وعليه مثل الطعام ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له مثل ولو قال الحاكم اذا كان المصوب من عبد وغيره غائبا للغاصب أعطه قيمته ففعل ثم قال للمصوب حلاله من حبسه أو صيره ملكا له بطيبة نفسا والغاصب اقبل ذلك كان ذلك أحب الى ولا أجبر واحد منهم على هذا

(الاقرار بغصب الدار ثم بيعها)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال الرجل غصبته هذه الدار وهذا العبد أو أي شيء كان من هذا كتب اقراره وأشهد عليه وقد باعها قبل ذلك من رجل أو وهبها له أو تصدق بها عليه وقبضها أو وقفها عليه أو على غيره ففيها قولان أحدهما أن يقال لصاحب الدار ان كان لك بينة على ملك هذه الدار وأقرار الغاصب قبل اخراجها من يده الى من أخرجها اليه أخذك بها وان لم يكن لك بينة لم يجز اقرار الغاصب في ذلك لانه لا يملكها يوم أقر فيها وقضينا للمصوب بقيمتها لانه يقر أنه استهلكها وهي ملك له وهكذا لو كان عبدا فاعقده وهكذا لو ادعى عليه رجلان أنه غصب دارا بعينها فأقر أنه غصبها من أحدهما وهو يملكها ثم أقر لا خراجه غصبها منه وهو يملكها وأن الاول لم يملكها قط قضى بالدار الاول لانه قدم ملكها باقراره وقيمتها لا خراجه قد أقر أنه قد أتلفها عليه قال وهكذا كل ما أقر أنه غصبه رجلا ثم أقر أنه غصبه غيره والقول الثاني أنهم اذا كانا لا يدعيان أنه غصبهما الدار أو الشيء الذي أقر به لهما فهو الاول منهما ولا شيء للمقر له الا خرب حال على الغاصب لانهم ما يبرئانه من عين (١) ما يقربه ومن قال هذا قال أرايت ان أقر أنه باع هذا هذه الدار بألف ثم أقر أنه باعها لاخر بألف والدار تسوى ألا فأتجعلها ببيع الاول وتجعل لاخر عليه قيمتها بحاصه بألف منها لانه أتلفها أو أرايت لو أعتق عبدا ثم أقر أنه باعه من رجل قبل العتق أتجعل للمشتري قيمته وينفذ العتق أو أرايت لو باع عبدا ثم أقر أنه كان أعتقه قبل بيعه أينقص البيع أو يتم انما يكون للعبد عليه أن يقول له

على ذلك وأعطاهم عطاء القبيلة الواحدة ثم استوت له بنو عبد شمس ونوفل في قدم النسب فقال عبد شمس اخوة النبي صلى الله عليه وسلم لا يبيسه وأمه دون نوفل فقد منهم ثم دعا بني نوفل يلوئهم ثم استوت له عبد العزى وعبد الدار فقال في بني أسد اس عبد العزى أصهار النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم انهم من المطيبين وقال بعضهم هم حلف من الفصول وفيهم كان النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ذكر سابقة فقد منهم على بني عبد الدار ثم دعا بني عبد الدار يلوئهم ثم انفردت له زهرة فدعاها تلوعبد الدار ثم استوت له تيم وخزوم فقال في تيم انهم من حلف الفصول

(١) قوله من عين ما يقربه كذا بالاصول التي عندنا ولعل لفظ عينين محر فاعن غير وحرر كتبه مصححه

قد بعثني حرافاً عطني غني أ رأيت لومات فقال ورثته قد بعث أبا نحرافاً عطنا ثمنه أوزياده ما يلزمك بأهلك
استهلكته أكان عليه أن يعطيهم شيئاً أو يكون إنما أقر بشئ في ملك غيره فلا يجوز اقراره في ملك غيره
ولا يضمن باقراره شيئاً

(الاقرار بغصب الشيء من أحد هذين الرجلين)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل أنه غصب هذا العبد أو هذا الشيء بعينه من أحد هذين وكلاهما
يدعيه ويزعم أن صاحبه الذي ينزعه فيه لم يملك منه شيئاً قط وسئل عمن المقر بالغصب قيل له ان أقررت
لأحدهما وحلفت لا لا خرفه ولذي أقررت له به ولا تباعه لا لا خرف عليك وإن لم تقر لم تجبر على أكثر من أن
تخلف بالله ما تدري من أيهما غصبته ثم يخرج من يدك فيوقف لهما ويجعلان خصماً فيه فإن أقام معاً عليه
بينة لم يكن لواحد منهما دون الآخر لأن أحدي البينتين تكذب الأخرى وكان بحاله قبل أن تقوم عليه بينة
ويخلف كل واحد منهما لصاحبه أن هذا العبد له غصبه إياه فإن خلفاً فهو موقوف أبداً حتى يصطلحا
فيه فإن خلف أحدهما ونكل الآخر كان للحالف وإن أقام أحدهما عليه بينة دون الآخر جرحته للذي
أقام عليه البينة ولا تباعه على الغاصب في شيء مما وصفت ولو قال رجل غصبت هذا الرجل بعينه هذا العبد
أو هذه الأمة فادعى الرجل أنه غصبه إياه ما معاً قيل للمقر احلف أنك لم تغصبه أيهما شئت وسلم له الآخر فإن
قال أحلف ما غصبته واحد منهما لم يكن ذلك له وقيل أحدهما له باقرارك فأحلف على أيهما شئت فإن أبي
قيل للمدعي احلف على أيهما شئت فإن حلف فهو له وإن قال أحلف عليهما معاً قيل للمدعي عليه ان حلفت
والأحلفنا المدعي فسلنا عمله معاً فإن فاتنا في يده أو أحدهما فالحكم كهو لو كانا حين الأنا إذا أقر مناه
أحدهما ضمنناه بالفوت فإن أياهما يخلف أو سأل الموصوب أن يوقفه وقفاً حتى يقر الغاصب بأحدهما
ويخلف قال وإن أقر الغاصب بأحدهما للغصوب فادعى الموصوب أنه حدث بالعبد عنده عيب فالقول
قول الغاصب مع عيبه إن كان ذلك مما يشبه أن يكون عند الموصوب (١)

(العارية)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال العارية كلها مضمونة الدواب والرقيق والدور والشياب لافرق

(١) باب اقرار الورثة أو بعضهم لوارث من النسب أو من قبل الزوجية و اقرار الورثة أو بعضهم بالدين وليس
في التراجم وفيه نصوص فمنها في باب الموارث من اختلاف العراقيين (١) وإذا أقرت الاخت وهي لأب وأم
وقد ورث معها العصبية بأخ لأب فإن أباً حنفية كان يقول نعطيها نصف ما في يدها لأنها أقرت أن المال كله
بينهم منصفين فما كان في يدها منه فهو بينهما منصفان وهذا يأخذ بعني أبي يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول
لأنعطيها مما في يدها شيئاً لأنها أقرت بما في يد العصبية وهو سواء في الورثة كلهم عما قال الجميع (قال الشافعي)
وإذا مات الرجل وترك أخته لأبيه وأمه وعصبته فأقرت الاخت بأخ فالقياس أن لا يأخذ شيئاً وهكذا
كل من أقر به وارث فكان اقراره لا يثبت نسبه فالقياس أن لا يأخذ شيئاً من قبل أنه إنما أقر له بحق عليه
في ذلك الحق مثل الذي أقر له به لأنه إذا كان وارثاً بالنسب كان موروثاً به وإذا لم يثبت النسب حتى يكون
موروثاً به لم يجوز أن يكون وارثاً به وذلك مثل الرجل يقر أنه باع داره من رجل فجعله المقر له بالبيع لم نعطه
الدار وإن كان بائعها فقد كان أقر باعها قد صارت ملكاً له وذلك أنه لم يقر أنها كانت ملكاً له الا وهو مملوك عليه
بها شيء فلما سقط أن تكون مملوكاً عليه سقط الاقرار له ومثل الرجلين يتبايعان العبد فيختلفان في ثمنه وقد
تصادقا على أنه قد خرج من ملك المالك إلى ملك المشتري فلما لم يسلم للمشتري ما زعم أنه ملكه به سقط الاقرار
فلا يجوز أن يثبت للمقر له بالنسب حتى وقد أخطأنا أنه لم يقر له به من دين ولا وصية اه

والمطيين وفيهم ما كان
النبي صلى الله عليه
وسلم وقيل ذكر سابقه
وقيل ذكر صهرا
فقد سلمهم على مخزوم
ثم دعا مخزوماً يلوهم ثم
استوت له سهم وجمع
وعدي بن كعب فقيل
أبداً بعدى فقال بل أقر
نفسى حيث كنت فإن
الاسلام دخل وأمرنا
وأمر بني سهم واحد
ولكن انظر وابين
جمع وسهم فقيل قدم
بني جمع ثم دعا بني سهم
وكان ديوان عددي
وسهم محتطاً كالادعوى
الواحدة فلما خلصت
اليه دعوته كبر تكبيرة
عالية ثم قال الحمد لله
الذي أوصل الى حظي
من رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم دعا عامر
ابن لؤي (قال الشافعي)
فقال بعضهم ان أباع عبدة
ابن عبد الله بن الجراح
الفهرى رضى الله عنه
لمأرائى من تقدم عليه
قال أكل هؤلاء يدعى
أماحى فقال يا أباع عبدة

بين شي منها فن استعار شيئاً فتنلف في يده بقوله أو غير فعله فهو ضامن له والأشياء لا تخلو أن تكون مضمونة أو غير مضمونة فما كان منها مضموناً مثل الغصب وما أشبهه فسواء ما ظهر منها هلاً كما وما خفي فهو مضمون على الغاصب والمستسلف جنباً فيه أو لم يجنباً أو غير مضمونة مثل الوديعة فسواء ما ظهر هلاً كما وما خفي فالقول فيها قول المستودع مع عينه وخالفنا بعض الناس في العارية فقال لا يضمن شيئاً إلا ما عدى فيه فستل من أين قاله فرغم أن شر محاقاله وقال ما جتكم في تضميننا قلنا استعار رسول الله صلى الله عليه وسلم من صفوان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم عارية مضمونة مؤداة قال أفرأيت إذا قلنا فان شرط المستعير الضمان ضمن وإن لم يشترط لم يضمن قلنا فأنت إذا تركت قولك قال وأين قلنا أليس قولك أنها غير مضمونة إلا أن يشترط قال بلى قلنا فتقول في الوديعة إذا اشترط المستودع أنه ضامن أو المضارب قال لا يكون ضامناً قلنا فإنا تقول في المستسلف إذا اشترط أنه غير ضامن قال لا شرط له ويكون ضامناً قلنا ويرد الأمانة إلى أصلها والمضمون إلى أصله ويبطل الشرط فيها جميعاً قال نعم قلنا وكذلك ينبغي لك أن تقول في العارية به وبذلك شرط النبي صلى الله عليه وسلم أنها مضمونة ولا يشترط أنها مضمونة إلا ما يلزم قال فلم يشترط قلنا لجهالة صفوان لأنه كان مشركاً لا يعرف الحكم ولوعرفه ما ضر الشرط إذا كان أصل العارية أنها مضمونة بلا شرط كما لا يضر شرط العهدة وخلاص عقدك في البيع ولولم يشترط كان عليه العهدة والخلاص أو الرد قال فهل قال هذا أحد قلنا في هذا كفاية وقد قال أبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهما إن العارية مضمونة وكان قول أبي هريرة في بيع استعير فتلف أنه مضمون ولو اختلف رجلان في دابة فقال رب الدابة أكرتها إلى موضع كذا وكذا فركبها بكذا وقال الراكب ركبته عارية منك كان القول قول الراكب مع عينه ولا كراه عليه (قال الشافعي) بعد القول قول رب الدابة وله كراء المثل ولو قال أعرتها وقال رب الدابة عصبتها كان القول قول المستعير (قال الشافعي) (١) ولا يضمن المستودع إلا أن يخالف فإن خالف فلا يخرج من الضمان أبداً إلا يدفع الوديعة إلى ربه ولوردتها إلى المكان الذي كانت فيه لأن ابتداءه لها كان أميناً فخرج من حد الأمانة فلم يجد له رب المال استئماناً لا يبرأ حتى يدفعها إليه (١)

(الغصب)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال قال الشافعي إذا شق الرجل للرجل ثوباً شقاً صغيراً أو كبيراً يأخذ ما بين طرفيه طويلاً وعرضاً أو كسر له متاعاً فرضه أو كسر دكراً صغيراً أو جنى له على مملوك فأعماه أو قطع يده أو شحبه موضحة فذلك كله سواء ويقوم المتاع كله والحيوان كله غير الرقيق صحيحاً ومكسوراً وصحيحاً ومجروحاً قدره من جرحه ثم يعطى مالك المتاع والحيوان فضل ما بين قيمته صحيحاً ومكسوراً ومجروحاً فيكون ما جرى عليه من ذلك ملكاً له نفعه أو لم ينفعه ولا يملك أحد بالجنابة شيئاً جنى عليه ولا يزول ملك المالك إلا أن يشاء ولا يملك رجل شيئاً إلا أن يشاء إلا في الميراث فأما من جنى عليه من العبيد فيقومون صحيحاً قبل الجنابة ثم ينظر

(١) وفي اختلاف العراقيين في باب العارية وأكل الغلة (قال الشافعي) وإذا أعار الرجل الرجل أرضاً يبنى فيها ولم يوقت وقتاً ثم بدله أن يخرجها بعد ما بنى فإن أبا حنيفة كان يقول يخرجها ويقول للذي بنى انقض بناءه وجهذا يأخذ يعني أبا يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول الذي أعاره ضامن لقيمة البنيان والبناء للبعير وكذلك بلغنا عن شريح فإن وقت له وقتاً فأخرجته قبل أن يبلغ ذلك الوقت فهو ضامن لقيمة البناء في قوله ما جميعاً (قال الشافعي) وإذا أعار الرجل الرجل بقعة من الأرض يبنى فيها بناءً فبناه لم يكن لصاحب البقعة أن يخرجها من بناءه حتى يعطيه قيمة قائماً يوم يخرجها ولو وقت له وقتاً فقال أعيرتها عشر سنين وأذنت لك في البناء مطلقاً كان هكذا ولكنه لو قال فإن انقضت العشر السنين كان عليه أن تنقض بناءه كان ذلك عليه لأنه لم يغترنا هو غرت نفسه اهـ

أصبر كما صبرت أو كما قومك فن قدمك منهم على نفسه لم أمنعه فاما أنا وبنو عدى فنقدمك ان أحببت على أنفسنا قال فقدم معوية بعد بني الحارث بن فهر ففصل بهم بين بني عبد مناف وأسدي بن عبد العزى وشجر بين بني سهم وعدي شيء في زمان المهدي فافترقوا فأمر المهدي ببني عدى فقدموا على سهم وجمع لسابقة فيهم (قال) فإذا فرغ من قریش بدئت الانصار على العرب لمكانهم من الاسلام (قال الشافعي) الناس عباد الله فأولاهم أن يكون مقدماً أقرهم

(١) قوله ولا يضمن المستودع الخ لا يخفى أن هذا من باب الوديعة لا العارية لكنه ثبت هنا في نسختين فأبقيناه كذلك لأنه يأتي في الوديعة بمعناه لا بلفظه كتبه مصححه

الى الجناية فيعطون أرشهم من قيمة العبد صحيحا كما يعطى الحر أرش الجناية عليه من دينته بالغانم ذلك ما بلغ وإن كانت قيميا كما يأخذ الحرديات وهو حي قال الله عز وجل لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فلم أعلم أحدا من المسلمين خالف في أنه لا يكون على أحد أن يملك شيئا إلا أن يشاء أن يملكه إلا الميراث فإن الله عز وجل نقل ملك الأحياء إذا ماتوا الى من ورثهم إياها سواء أوابوا ألا ترى أن الرجل لو أوصى له أو وهب له أو تصدق عليه أو ملك شيئا لم يكن عليه أن يملكه إلا أن يشاء ولم أعلم أحدا من المسلمين اختلفوا في أن لا يخرج ملك المالك المسلم من يديه إلا باخراجه إياه هو نفسه ببيع أو هبة أو غير ذلك أو عتق أو دين لزمه فيباع في ماله وكل هذا فعله لأفعل غيره قال فإذا كان الله عز وجل حرم أن تكون أموال الناس مملوكة إلا ببيع عن تراض وكان المسلمون يقولون فيما وصفت ما وصفت فن أن غلط أحد في أن يحبس على مملوك فيملكه بالجناية وأخذ أناقيته وهو قبل الجناية لو أعطاني فيه أضعاف ثمنه لم يكن له أن يملكه إلا أن شاء ولو وهبته له لم يكن عليه أن يملكه إلا أن يشاء فإذا لم يملكه بالذي يجوز ويحل من الهبة إلا بعشيشته ولم يملك على بالذي يحل من البيع إلا أن شاء فكيف ملكه حين عصى الله عز وجل فيه فأخرج من يدي ملكي بمعصية غيري لله وألزم غيري ما لا يرضى ملكه إن كان أصابه خطأ وكيف إن كانت الجناية توجب لي شيئا واخترت حبس عبدى سقط الواجب لي وكيف إن كانت الجناية تخالف حكم ما سوى ما وجب لي ولي حبس عبدى وأخذ أرشه ومتاعى وأخذ ما نقصه إذا كان ذلك غير مفسده فان حبس عليه ما يكون مفسده فزاد الجنائي معصية لله وزيد على في ماله ما يكون مفسده سقط حتى حين عظم وثبت حين صغر وملك حين عصى وبرت معصيته ولا يملك حين عصى فصغرت معصيته ما ينبغي أن يستدل أحد على خلاف هذا القول لأصل حكم الله وما لا يختلف المسلمون فيه من أن المالكين على أصل ملكهم ما كانوا أحياء حتى يخرجوا هم المالك من أنفسهم يقول أو فعل بأكثر من أن يحكي فيعلم أنه خلاف ما وصفتنا من حكم الله عز وجل واجماع المسلمين والقياس والمعقول ثم شدة تناقضه هو في نفسه قال وإذا غصب الرجل جارية تسوى مائة فرادت في يديه بتعليم منه وسن واغتذاء من ماله حتى صارت تساوى ألفا ثم نقصت حتى صارت تساوى مائة ثم أدركها المغصوب في يده أخذها وتسعمائة معها كما يكون لو غصبه إياها وهي تساوى ألفا فادركها وهي تساوى مائة أخذها وما نقصها وهي تسعمائة قال وكذلك إن باعها الغاصب أو وهبها أو قتلها أو استملكها فلم تدرك بعينها كانت على الغاصب قيمتها في أكثر ما كانت قيمة منذ غصبت الى أن هلكت وكذلك ذلك في البيع إلا أن رب الجارية يخير في البيع فإن أحب أخذ الثمن الذي باع به الغاصب كان أكثر من قيمتها وأقل لأنه عن سلعة أو قيمتها في أكثر ما كانت قيمة قط (قال الشافعي) بعد ليس له الجارية والبيع مردود لأنه باع ما ليس له وبيع الغاصب مردود فإن قال قائل وكيف غصبها بثمن مائة وكان لها ضمانا وهي تساوى مائة ثم زادت حتى صارت تساوى ألفا وهي في ضمان الغاصب ثم ماتت أو نقصت فضمنته قيمتها في حال زيادتها قيل له إن شاء الله تعالى لأنه لم يكن غاصبا ولا ضامنا ولا عاصيا في حال دون حال لم يرزل غاصبا ضامنا عاصيا من يوم غصب الى أن فاتت أو ردتها ناقصة فلم يكن الحكم عليه في الحال الأولى بأوجب منه في الحال الثانية ولا في الحال الثانية بأوجب منه في الحال الأخيرة لأن عليه في كلها أن يكون رادا لها وهو في كلها ضامن عاص فلما كان للمغصوب أن يغصبها قيمة مائة فيدركها قيمة ألف فيأخذها ويدركها ولها عشر وولد فأخذها وأولادها كان الحكم في زيادتها في بدنهم وأولادها بالحكم في بدنهم حين غصبها بملك منها زائدة بنفسها وأولادها مملوك منها ناقصة حين غصبها ولا فرق بين أن يقتلها وأولادها أو عتقها وأولادها في يديه من قبل أنه إذا كان كالموصف يملك ولدا كما يملكها لا يختلف أحد علمته في أنه لو غصب رجلا

بخيرة الله تعالى لرسالته
ومستودع أمانته وخاتم
النبيين وخير خلق رب
العالمين محمد صلى الله
عليه وسلم (قال الشافعي)
ومن فرض له الوالى من
قبائل العرب رأيت أن
يقدم الاقرب فالاقرب
منهم برسول الله صلى
الله عليه وسلم فإذا
استورا قدم أهل
السابقة على غير أهل
السابقة ممن هو مثلهم
في القرابة

(مختصر كتاب
الصدقات من كتابين
قديم وجديد)

(قال الشافعي) رحمه
الله فرض الله تبارك
وتعالى على أهل دينه
المسلمين في أموالهم حقا
لغيرهم من أهل دينه
المسلمين المحتاجين اليه
لا يسعهم حبسه عن
أمره يدفعه اليه أو
ولاه ولا يسع الولاية تركه
لأهل الأموال لأنهم
أمناء على أخذه لأهله
ولم نعلم أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم

جارية فماتت في يديه. ونأى وقتلها. اقتلوا ختمهما في الخالطين جميعا كذلك قال وإذا غضب الرجل الرجل جارية فباعها فماتت في يدي المشتري والمغصوب بالخيار في أن يضمن الغاصب قيمة جارية في أكثر ما كانت قيمة من يوم غصبها إلى أن ماتت فإن ضمنه فلا يضمن للمغصوب على المشتري ولا يضمن الغاصب على المشتري الاقيمتها الا الذين الذين باعها به أو يضمن المغصوب المشتري فإن ضمنه فهو ضامن لقيمة جارية للمغصوب لا أكثر ما كانت قيمة من يوم قبضها إلى أن ماتت في يديه ويرجع المشتري على الغاصب بفضل ما ضمنه المغصوب من قيمة الجارية على قيمتها يوم قبضها المشتري وبفضل ثمن إن كان قبضه منه على قيمتها حتى لا يلزم في حال الاقيمتها قال وإن أراد المغصوب اجازة البيع لم يجر لانها ملكك ملكا فاسد ولا يجوز للمالك الفاسد الا بتجديد بيع وكذا لو ماتت في يدي المشتري فأراد المغصوب أن يجر البيع لم يجر وكان للمغصوب قيمتها ولو وادت في يدي المشتري أو وادت فماتت بعضهم وعاش بعضهم خير المغصوب في أن يضمن الغاصب أو المشتري فإن ضمن الغاصب لم يكن له سبيل على المشتري وإن ضمن المشتري وقدمت الجارية رجع عليه بقيمة الجارية ومهرها وقيمة أولادها يوم سقطوا أحياء ولا يرجع عليه بقيمة من سقط منهم ميتا ويرجع المشتري على البائع بجميع ما ضمنه المغصوب لقيمة الجارية ومهرها فقط ولو وجدت الجارية حية أخذها المغصوب رقيقا له وصداقها ولا يأخذ وادها قال وإن كان الغاصب هو أصابها فوادت منه أو وادت فاعاش بعضهم ومات بعض أخذ المغصوب الجارية وقيمة من مات من أولادها في أكثر ما كانوا أقيمتهم والاحياء فاسترققهم وليس الغاصب في هذا كالمشتري المشتري مغرور والغاصب لم يغره لان نفسه وكان على الغاصب إن لم يدع الشبهة الحد ولا مهر عليه (قال الربيع) فإن كانت الجارية أطاعت الغاصب وهي تعلم أنها حرام عليه وأنه زان بها فلا مهر لان هذا مهر نكح وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مهر البغي وإن كانت تظن هي أن الوطء حلال فعليه مهر مثلها وإن كانت مغصوبة على نفسها فليضاحها المهر وهو زان ووادت رقيقا فإن قال قائل أرايت المغصوب إذا اختار اجازة البيع لم يجر البيع قيل له إن شاء الله تعالى البيع انما يلزم برضا المالك والمشتري ألا ترى أن المشتري وإن كان رضى بالبيع فلامغصوب جارية فيه كما كانت لو لم يكن فيها بيع وأنه لا حكم البيع في هذا الموضع الاحكام الشبهة وإن الشبهة لم تغير ملك المغصوب فإذا كان للمغصوب أخذ الجارية ولم ينفع البيع المشتري فلهي على المالك الاول للمغصوب وإذا كان المشتري لا يكون له حبسها ولو علم أنه باعها غاصب غير موكل استرقق ولده فلا ينبغي أن يذهب على أحد أنه لا يجوز على المشتري اجازة البيع الا بان يحدث المشتري رضا بالبيع فيكون بيعا مستأنفا فإن شبه على أحد بأن يقول ان رب الجارية لو كان أذن يبيعها لزم البيع فإذا أذن بعد البيع فلم يلزم قيل له إن شاء الله تعالى فإنه قبل البيع اذا بيعت يقطع خياره ولا يكون له رد الجارية وتكون الجارية لمن اشتراها ولو وادها لم يكن له قيمة ولذا هالانها جارية للمشتري وحلال للمشتري الاضابة والبيع والهبة والعق. فإذا بيعت بغير أمره فله رد البيع ولا يكون له رد البيع الا بالسلعة لم تملك وخرام على البائع البيع وخرام على المشتري الاضابة لو علم ويسترق ولده فإذا باعها أو أعقها لم يجر بيعه ولا عقه فالحكم في الاذن قبل البيع أن المأذون له في البيع كالبايع المالك وأن الاذن بعد البيع انما هو تجديد بيع ولا يلزم البيع المحدد الا برضا البائع والمشتري وهكذا كل من باع بغير وكالة أو زوج بغير وكالة لم يجر أبدا الا بتجديد بيع أو نكاح. فإن قال قائل لم ألزم المشتري المهر ووطؤه في الظاهر كان عنده حلالا وكيف رددته بالمهر وهو الواطئ قيل له إن شاء الله تعالى أما الزامنا المهر فلما كان من حق الجماع اذا كان يشبه يدرأ فيه الحد في الامه والحره أن يكون فيه مهر كان هذا جماعا يدرأ به الحد ويحق به الوالد الشبهة. فإن قال فامتع جامع ما علك عند نفسه قلنا ذلك الشبهة التي درأنا بها الحد ولم يحكم به فيها بالملك لاننا ردها رقيقا ونجعل عليه قيمة الولد والوالدة اذا كانوا الجماع

آخرها عاما لا يأخذها فيه وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لو منعوني عناقا مما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليها (قال) فإذا أخذت صدقة مسلم دعى له بالاجر والبركة كما قال تعالى وصل عليهم أي ادع لهم (قال) والصدقة هي الزكاة والاغلب على أقواء العامة أن للتمر عشرة وللماشية صدقة وللورق زكاة وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا كله صدقة فما أخذ من مسلم من زكاة مال ناض أو ماشية أو زرع أو زكاة فطر أو نجس ركاز أو صدقة معدن أو غيره مما وجب عليه في ماله بكتاب أو سنة أو إجماع عوام المسلمين فعنه واحد وقسمه واحد وقسم التي خلاف هذا فإني عما أخذ من مشرك تقوية لأهل دين الله

الذي أراد له مباحا فآثر منه قيمته كان الجماع بمنزلة الولد أو أكثر لان الجماع لازم وان لم يكن ولد فآثر منه
الولد لانهم سبب الجماع كان الجماع أولى أن تضمنه اياه وتضمن الجماع هو تضمن الصدقات فان قال
قائل وكيف أزمته قيمة الاولاد الذين لم يدركهم السيد الاموى قيل له لما كان السيد عاك الجارية وكان
ما وادت ملوكها اذ او طشت بغير شبهة فكان على الغاصب رددهم حين ولدوا فلم يردهم حتى ما تواضعت قيمتهم
كما تضمن قيمته لومات ولما كان المشتري وظلم بالبشعة كان سلطان المصوب عليهم فيما يقوم مقامهم
حين ولدوا فقد ثبت له قيمتهم فسواء ما وادوا أو عاشوا لانهم لو عاشوا لم يسترقوا قال واذا اغتصب الرجل
الجارية ثم وطئها بعد الغيب وهو من غير أهل الجهالة أخذت منه الجارية والعقروا قيم عليه حد الزنا فان
كان من أهل الجهالة وقال كنت أراي لها ضامنا وأرى هذا محل عزز ولم يحدد وأخذت منه الجارية والعقروا
قال واذا غصب الرجل الجارية فباعها فسواء باعها في الموسم أو على منبر أو تحت سرداب حق المصوب
فهي في هذه الحالات سواء فان جنى عليها أجنبي في يد المشتري أو الغاصب جناية تأتي على نفسها وبعضها
فأخذ الذي هي في يديه أرض الجناية ثم استحقها المصوب فهو بالخيار في أخذ أرض الجناية من يدي من
أخذها اذا كانت نفسا أو تضمنه قيمته على ما وصفنا وان كانت جرحا فهو بالخيار في أخذ أرض الجرح
من الجاني والجارية من الذي هي في يديه أو تضمن الذي هي في يديه مانقصة الجرح بالغام بالغ وكذا ان
كان المشتري قتلها أو جرحها فان كان الغاصب قتلها فلما لكها عليه الاكثر من قيمتها يوم قتلها أو قيمتها في
أكثر ما كانت قيمة لانه لم يزل لها ضامنا قال وان كان المصوب ثوبا فباعه الغاصب من رجل فلبسه ثم استحقه
المصوب أخذه وكان له ما بين قيمته يوم اغتصبه وبين قيمته التي نقصه اياها اللبس كان قيمته يوم غصبه عشرة
فنقصه اللبس خمسة فبأخذ ثوبه وخمسة وهو بالخيار في تضمن اللبس المشتري أو الغاصب فان ضمن الغاصب
فلا سبيل له على اللبس وهكذا ان غصب دابة فركبت حتى أنضيت كانت له دابته وما نقصت عن حالها
حين غصبها ولسبب انظر في القيمة الى تغير الاسواق انما انظر الى تغير بدن المصوب فلو أن رجلا غصب
رجلا عبدا صحح قيمته مائة دينار فرض فاستحقه وقيمه مريضاً خسون أخذ عبده وخمسين ولو كان الرقيق
يوم أخذه على منهم يوم غصبه وكذلك لو غصبه صبيامو لو اذ قيمته دينار يوم غصبه فشب في يد الغاصب
وشل أو أعور أو غلا الرقيق أو لم يغل فكانت قيمته يوم استحقه عشرين ديناراً أخذته وقومناه صححاً وأشل
أو أعور ثم ردناه على الغاصب بفضل ما بين قيمته صححاً وأشل أو أعور لانه كان عليه أن يدفعه اليه صححاً
فما حدث به من عيب ينقصه في بدنه كان ضامنا له وهكذا لو غصبه ثوباً جديداً قيمته يوم غصبه عشرة فلبسه
حتى أخلق وعلت الثياب فصار يساوي عشرين أخذ الثوب ويقوم الثوب جديداً وخلقاً ثم أعطى فضل
ما بين القيمتين قال ولو غصبه جديداً قيمته عشرة ثم رده جديداً قيمته خمسة لخص الثياب لم يضمن شيئاً من
قبل أنه رده كما أخذه فان شبهه على أحد بأن يقول قد ضمن قيمته يوم اغتصبه فالقيمة لا تكون مضمونة أبداً
الانفائت والثوب اذا كان موجوداً بحاله غير فائت وانما تصير عليه القيمة بالفوت ولو كان حين غصب كان
ضامنا لقيمه لم يكن للمصوب أخذ ثوبه وان زادت قيمته ولا عليه أخذ ثوبه ان كانت قيمته سواء أو كان أقل
قيمة قال واذا غصب الجارية فأصابها عيب من السماء أو بجناية أحد فسواء أسوأ أو أصابها ذلك عند
الغاصب أو المشتري يسلك بما أصابها من العيوب التي من السماء ما سلك بها في العيوب التي بحجى عليها
الادميون قال واذا غصب الرجل جارية فباعها من آخر فحدث بها عيب المشتري عيب ثم جاء المصوب
فاستحقها أخذها وكان بالخيار في أخذ ما نقصها العيب من الغاصب فان أخذ منه لم يرجع على المشتري
بشيء ولرب الجارية أن يأخذ ما نقصه العيب الحادث في يد المشتري من المشتري فان أخذ منه المشتري
رجع به المشتري على الغاصب وبتم الذي أخذ منه لانه لم يسلم اليه ما اشترى وسواء كان العيب من السماء

وله موضع غير هذا
الموضع وقسم الصدقات
كما قال الله تعالى انما
الصدقات للفقراء
والمساكين والعاملين
عليها والمولفة قلوبهم
وفي الرقاب والغارمين
وفي سبيل الله وابن
السبيل ثم أكدها
وشددتها فقال فريضة
من الله الآية وهي سهمان
ثمانية لا يصرف منها
سهم ولا شيء منه عن
أهله ما كان من أهله
أحد يستحقه ولا يخرج
عن بلد وفيه أهله
وقال صلى الله عليه
وسلم لعاذ بن جبل رضي
الله عنه حين بعته فان
أجابك فأعلمهم أن
عليهم صدقة تؤخذ
من أغنيائهم فترد على
فقرائهم (قال الشافعي)
وترد حصه من لم يوجد
من أهل السهمان على
من وجد منهم ويجمع
أهل السهمان أنهم
أهل حاجة الى مالهم
منها وأسباب حاجتهم
مختلفة وكذلك أسباب

ماله فان كان في رد التراب ودفن البئر ما يشغل الارض عن ربه احتى يمنعه منفعة في ذلك الوقت قيل
 للذي يريد رد التراب أنت بالخيار في أن ترده ويكون عليك كراء الارض بقدر المدة التي حبستها عن المنفعة
 أو تدعه وقيل لرب الارض في البئر الخيار في أن تأخذ حافر البئر بدفن ما على كل حال ولا شيء لك عليه
 لانه ليس في موضعها منفعة حتى تكون مدفونة الا أن يكون لموضعها لو كانت مستوية منفعة فيما بين
 أن حكمنا لك بها الى أن يدفن فيها فيكون لك أجر تلك المنفعة لانه يشغل عنك شيئا من أرضك (قال الشافعي)
 وان كان الغاصب نقل من أرض المغصوب ترابا كان منفعة الارض لا ضرر عليها أخذ برده فان كان
 لا يقدر على رده مثله بحال أبد أقومت الارض وعليها ذلك التراب وقومت بحالها حين أخذها ثم ضمن الغاصب
 ما بين القيمتين وان كان يقدر على رده بحال وان عظمت فيه المؤنة كلفه قال واذا قطع الرجل يد دابة رجل
 أو رجلها أو جرحها جرحا ما كان صغيرا أو كبيرا أقومت الدابة بحجروحة أو مقطوعة ثم ضمن ما بين القيمتين
 ولا عليك أحد مال أحد بجنابة أبدا قال واذا أقام شاهد أن رجلا غصب عنه الجارية يوم الخميس وشاهدا
 انه غصبه اياها يوم الجمعة أو شاهدا انه غصبه اياها وشاهدا أنه أقر له بغصبه اياها وشاهدا أنه أقر له يوم الخميس
 بغصبها أو آخر أنه أقر له يوم الجمعة بغصبها فكل هذا يختلف لان غصب يوم الخميس غير غصب يوم الجمعة وفعل
 الغصب غير الاقرار بالغصب والاقرار يوم الخميس غير الاقرار يوم الجمعة فيقال في هذا كله احلف مع أي
 شاهد يد تثبت واستحق الجارية فان حلف استحقها قال ولو أن أرضا كانت بيد رجل فادعى آخر أنها أرضه
 فأقام شاهدا فشهد له أنها أرضه اشتراها من مالك أو ورثها من مالك أو تصدق بها عليه مالك أو كانت مواتا
 فأحياها فوصف ذلك بوجه من وجوه الملك الذي يصح وأقام شاهدا غيره أنها حينئذ لم تكن الشهادة بانها
 حيزه شهادة ولو شهد عليها عدد عدول اذ لم يزيدوا على هذا شيئا لان حيزه يحتمل ما يحوز بالملك وما يحوز
 بالعارية والكراء ويحتمل ما يلي أرضه وما يلي مسكنه ويحتمل بعبطية أهلها فالملك يمكن واحد من هذه المعاني
 أولى بالظاهر من الآخر لم تكن هذه شهادة أبدا حتى يزيدوا فيها ما يبين أنها ملك له وله أن يخلف مع الشاهد
 الذي شهد له بالملك ويستحق قال ولو شهد له الشاهد الاول بما وصفنا من الملك وشهد له الشاهد الثاني بأنه
 كان يحوزها وقف فان قال يحوزها ملك فقد اجتمع على الشهادة وان قال يحوزها ولم يزد على ذلك لم
 يجتمع على الشهادة ويخلف مع شاهد الملك ويستحق قال واذا غصب الرجل من الرجل الجارية فباعها
 من آخر وقبض الثمن فهل في يديه ثم جاء رب الجارية والجارية قائمة أخذ الجارية وشيئا ان كان نقصها
 ورجع المشتري على البائع بالثمن الذي قبض منه موسرا كان أو معسرا قال واذا غصب الرجل الرجل دابة
 أو أكرامها باهاقة مدي فضاغت في تعديه فضمنه رب الدابة المغصوب أو المكري قيمة دابته ثم طفر بالدابة بعد
 فان بعض الناس وهو أبو حنيفة قال لا سبيل له على الدابة ولو كانت جارية لم يكن له عليها سبيل من قبل أنه
 أخذ البديل منها والبديل يقوم مقام البيع (قال الشافعي) واذا ظهر على الدابة ردت عليه الدابة ورد
 ما قبض من ثمنها ان كانت دابته بحالها يوم غصبها أو تعدي بها أو خيرها حالا فان كانت ناقصة قبضها وما
 نقصت ورد الفضل عن نقصانها من الثمن ولا يشبه هذا البيوع انما البيوع بما تراضيا عليه فسلم له رب
 السلعة سلعته وأخرجها من يديه اليه راضيا باخراجها والمشتري غير عاص في أخذها والمتعدي عاص في
 التعدي والغصب ورب الدابة غير بائع له دابته ألا ترى أن الدابة لو كانت قائمة بعينها لم يكن له أخذ قيمتها فلما
 كان انما أخذ القيمة على أن دابته قائمة ثم وجد الدابة كان القوت قد بطل وكانت الدابة موجودة ولو كان
 هذا بيعا ما جاز أن تباع دابته غائبة ولو جاز فهلكت الدابة كان للغاصب والمتعدي أن يرجع بالثمن ولو
 وجدت معيبة كان له أن يردها بالعيب فان قال رجل فهدى لاتبس البيوع ولكنها تشبه الجنائيات قيل
 له أفرأيت لو أن رجلا جنى على عين رجل فابيضت فحكم له بأرشها ثم ذهب اليباض فقائل هذا يزعم أنه
 يرده بالارش ويرده ولو حكم له في سن قلعت من صبي بخمس من الابل ثم نبتت رجعت بالارش الذي حكم به عليه

يغني نفسه بكسبه لم
 يعطه فان قال الجلد
 لست مكتسبا لما
 يغنيني ولا يغني غيالي
 وله عيال وليس عند
 الوالي يقين ما قال
 فلقول قوله واحتج
 بأن رجلين أتيا النبي
 صلى الله عليه وسلم
 فسألاه من الصدقة
 فقال ان شئتما ولا
 حظ فيها لغني ولا لذى
 مرة مكتسب (قال
 الشافعي) رأى عليه
 الصلاة والسلام صحة
 وجلدا يشبه الاكتساب
 فأعلم ما أنه لا يصلح
 له ما مع الاكتساب
 ولم يعلم أم مكتسبان أم لا
 فقال ان شئتما بعد
 أن أعلمكما أن لا حظ
 فيها لغني ولا مكتسب
 فعلت (قال) والعاملون
 عليها من ولاد الوالي
 قبضها ومن لا غنى للوالي
 عن معوزته عليها وأما
 الخليفة ووالي الاقليم
 العظيم الذي لا يلي
 قبض الصدقة وان كانا
 من القائميين بالامر

فان شبهها بالجنایات فهذا يلزمه فيه اختلاف القول وان زعم أنها لا تشبه الجنایات لان الجنایات ما فات
 فلم يعد هذه قد عادت فصارت غير فائتة ولو كان هذا بغير قضاء فاض فاعتصب رجل لرجل دابة أو
 أكرامها باها فتعدي عليها فضاغت ثم اصطالحا من ثمنها على شيء يكون أكثر من قيمة الدابة أو مثله أو أقل
 فالقول فنه كالقول في حكم القاضي لانه انما اصالحه على ما لزم الغاصب مما استهلك فلما كان ماله غير مستهلك
 كان الصلح وقع على غير ما علما أو علم رب الدابة ولو كان الغاصب قال له أنا اشتريته منك وهي في يدي قد
 عرفتها فباعها باها بشيء قد عرفه قل أو أكثر فالبيع جائز فان جاء الغاصب بالدابة معيبة عيبا يحدث مثله فزعم
 أنه لم يكن رآه وأن البائع دلس له به كان القول قول البائع مع عيبه إلا أن يقيم الغاصب البيينة على أنه كان في
 يد المغصوب البائع أو يكون العيب مما لا يحدث مثله فيكون له رد الدابة ويكون للمغصوب ما نقصه ما على
 الغاصب فان قال المتعدي بالغصب أو في الكراء ان الدابة ضاعت فأنا دفع البك فتمت فقبل ذلك منه بغير
 قضاء قاض فلا يجوز في هذا والله أعلم الا واحد من قولين أحدهما أن يقال هذا بيع مستأنف فلا يجوز من
 قبل أنه لا يجوز بيع الموقى أو يقال هذا بدل ان كانت ضاعت أو تافت فيجوز لان ذلك يلزمه في أصل
 الحكم فن ذهب هذا المذهب لزمه اذا علم بان الدابة لم تضع أن يكون لرب الدابة أخذها وعليه رد ما أخذ
 من قبل أنه انما أخذ ما كان يلزمه لو كانت ضائعة فلما لم تكن ضائعة كان على أصل ملكه أو يقول قائل
 قولنا ثالثا فيقول المارضى بقوله وترك استحلافه كما كان الحاكم مستحلفا لو ضاعت فلا يكون له الرجوع على
 حال فأما أن يقول قائل ان كانت عند الغاصب وانما كذب ليأخذها فلم يشترى أخذها وان لم تكن عند
 الغاصب ثم وجدها فليس للمشتري أخذها فهذا لا يجوز في وجهه من الوجوه لان الذي انعقد ان كان جائزا
 بكل حال جاز ولم ينتقض وان كان جائزا لم تكن موجودة منتقضا اذا كانت موجودة فهي موجودة في
 الحالين فما بالها ترد في أحدهما ولا ترد في الأخرى وان كان فاشد فافهم مردود بكل حال وهذا القول
 لا جائز ولا فاسد ولا جائز على معنى فاسد في آخر (قال الشافعي) واذا باع الرجل من الرجل الخارية أو العبد
 وقبضه منه ثم أقر البائع لرجل آخر أنه عبده غصبه منه أو أمته غصبه منه قلنا المقر له بالغصب ان أقر
 بيته على الغصب دفعنا اليك أيهما أقرت عليه البينة ونقضنا البيع وان لم تقم بيته فافقران البائع لك اثبات
 حق لك على نفسه وباطال حق لغيرك قد ثبت عليه قبل اقراره لك ولا يصدق في ابطال حق غيره وصدق
 على نفسه فيضمن لك قيمة أيهما أقر بأنه غصبه إلا أن يجد المشتري العيب أو يكون له خيار فرده بخياره في
 العيب وخياره في الشرط فاذا رده كان على المقر أن يسلمه اليك وان صدقه المشتري أنه غاصب رده ورجع
 عليه بالثمن الذي أخذه منه ان شاء (قال الشافعي) واذا اعتصب الرجل من الرجل عبدا فباعه من رجل
 ثم ملك المغتصب البائع ذلك العبد بغير ثأ أو هبة أو بشرى صحيح أو وجه ملك ما كان ثم أراد نقض البيع
 الأول لانه باع ما لا يملك فان صدقه المشتري أو قامت بيته فالبيع منتقض أراد أو لم يرد له باع ما لا يجوز له
 بيعه وان لم تقم بيته وقال المشتري انما ادعت ما يفسد البيع فالقول قول المشتري مع عيبه فان قال
 البائع بعثك ما أملك ثم قامت بيته أنه اغتصبه ثم ملكه ولم يصدق المشتري ثبت البيع من قبل أن البينة
 انما تشهد في هذا الوقت للبائع لا عليه فتشهد له بما يرجع به العبد الى ملكه فيكون مشهودا له لا عليه
 وقدأ كذبهم فلا ينتقض البيع في الحكم لا كذابه بيته وينبغي في الورع أن يجدد ابعا أو يرد المشتري
 قال وان كانت البينة شهدت فكان ذلك يخرجهم من أيديهما جميعا قبلت البينة لانهما عليه قال وان باعه
 وقبضه المشتري ثم أعتقه فقامت بيته بغصب وكان المغصوب أو ورثته فيما مرد العتق لان البيع كان فليدا
 ويرد الى المغصوب ولو لم تكن بيته وصدق الغاصب والمشتري المدعى أنه غصبه لم يقبل قول واحد منهم في
 العتق ومضى العتق ورددنا المغصوب على الغاصب بقيمة العبد في أكثر ما كان قيمة وان أحب رد دابة
 المشتري المعتق فان رد دابة على المشتري المعتق رجع على الغاصب البائع عما أخذ منه لانه قد أقر أنه باع

بأخذها فليساعدا
 ممن له فيها حق لانهما
 لا يمان أخذها وشرب
 عمر رضى الله عنه لبنا
 فأعجبه فأخبر أنه من
 نعم الصدقة فأدخل
 اصبعه فاستقاءه (قال)
 ويعطى العامل بقدر
 غنائه من الصدقة وان
 كان موسرا لانه يأخذه
 على معنى الاجارة
 (قال) والمؤلفة قلوبهم
 في متقدم الاخبار
 ضربان ضرب مسلمون
 أشراف مطاعون
 يجاهدون مع المسلمين
 فيقوى المسلمون بهم ولا
 يرون من نياتهم ما يرون
 من نيات غيرهم فاذا
 كانوا هكذا فأرى أن
 يعطوا من سهم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 وهو خمس الخمس
 ما يتألفون به سوى
 سهامهم مع المسلمين
 وذلك أن الله تعالى جعل
 هذا السهم خالصا لنبية
 صلى الله عليه وسلم فردّه
 في مصلحة المسلمين
 (واحتج) بأن النسي

مالا يملك والولاء موقوف من قبل أن المعنى يقر أنه أعنى مالا يملك قال وإذا غصب الرجل من الرجل الجارية
فباعها من رجل والمشتري يعلم أنها مغصوبة ثم جاء المغصوب فأراد إجازة البيع لم يكن البيع جائزا من
قبل أن أصل البيع كان محرما فلا يكون لاحدا إجازة المحرم ويكون له أن يجديده ببيع حلال هو غير الحرام
فإن قال قائل أ رأيت لو أن امرأنا عارية له وشرط لنفسه فيها الخيار أم كان يجوز البيع ويكون له أن
يختار امضاءه فيلزم المشتري بأن له الخيار دون البائع قيل بلى فإن قال فافرق بين ما قيل هذه باعها مالها
بمعادلا وكان له الخيار على شرطه وكان المشتري غير عاص لله ولا البائع والغاصب والمشتري وهو يعلم أنها
مغصوبة عاصيان لله وهذا بائع مالم يسره وهذا مشتري لم يلج له فلا يقاس الحرام على الحلال لأنه ضده
الأنزى أن الرجل المشتري من رب الجارية جاريته ولو شرط المشتري الخيار لنفسه كان له الخيار كما يكون
للبائع إذا شرطه أفيكون للمشتري الجارية المغصوبة الخيار في أخذها وأورها فإن قال لا قيل ولو شرط
الغاصب الخيار لنفسه فإن قال لا من قبل أن الذي شرط له الخيار لا يملك الجارية قيل ولكن الذي يملكها
لو شرط له الخيار جاز فإن قال نعم قيل له أفلا ترى أنهم مختلفان في كل شيء فكيف يقاس أحد المختلفين في
كل شيء على الآخر قال وإذا غصب الرجل من الرجل الجارية فأقر الغاصب بأنه غصبه جارية وقال ثمنها عشرة
وقال المغصوب ثمنها مائة فالقول قول الغاصب مع عيینه ولا تقوم على الصفة من قبل أن التقويم على الصفة
لا يضبط قد تكون الجارية بصفة ولون وسن وبنهما كثيرا في القيمة بشئ يكون في الروح والعقل واللسان
فلا يضبط إلا بالمعاينة فيقال لرب الجارية إن رضيت والافاقم بينة فإن أقام بينة أخذته بينته وإن لم يقمها
أحلف له الغاصب وكان القول قوله ولو أقام عليه شاهدين بأنه غصبه جارية فهلكت الجارية في يده ولم
يثبت الشاهدان على قيمتها كان القول في قيمتها قول الغاصب مع عينه ولو وصفها لشاهدان بصفة أنها
كانت صحيحة علم أن قيمتها أكثر مما قال الغاصب كان لقول قول الغاصب لأنه قد يمكن أن يكون ثم داء أو غائلة
تخفى يصير بها ثمنها إلى ما قال الغاصب فإذا أمكن ما قال الغاصب بحال كان القول قوله مع عينه وهكذا
قول من يغرم شيئا من الدنيا بأي وجهه ما دخل عليه الغرم إذا أمكن أن يكون القول قوله كان القول قوله
ولا يؤخذ منه خلاف ما أقربه الابينة ألا ترى أننا نجعل في الأكثر من الدعوى عليه القول قوله فلو قال
رجل غصبتني أولى عليه دين أو عنده ودبعة كان القول قوله مع عينه ولم نلزمه شيئا لم يقربه فإذا أعطينا هذا
في الأكثر كان الأقل أولى أن نعطيها إياه فيه ولا تجوز القيمة على ما لا يرى وذلك أننا ندرك ما وصفت من علم
أن الجارية تسين تكونان في صفة واحداهما أكثر ثمنها من الأخرى بشئ غير بعيد فلا تكون القيم الأعلى
ماعوين أو لا ترى أن فيما عوين لا نولي القيمة فيه الأهل العلم به في يومه الذي يقيمونه فيه ولا تجوز لهم
القيمة حتى يكشفوا عن الغائلة والادواء ثم يقيسوه بغيره ثم يكون أكثر ما عندهم في ذلك تأخي قدر القيمة على
قدر ما يرى من سعر يومه فإذا كان هذا هكذا لم يجز التقويم على الغيب فإن قال صفتة كذا ولا عرف قيمته
قلنا رب الثوب ادع في قيمته ما شئت فإذا فعل قلنا للغاصب قد ادعى ما سمع فإن عرفته فأده إليه بلا عين وإن لم
تعرفه فأقر بما شئت لنحلفك عليه وتدفعه إليه فإن قال لأحلف قلنا فرد اليمين عليه فيحلف عليك
ويستحق ما ادعى إن ثبت على الامتناع من اليمين فإن حلف بعد أن بين هذا فقد جاء بما عليه وإن امتنع
أحلفنا المدعى ثم أقر بيمينه جميع ما حلف عليه فإن أراد اليمين بعد عيّن المدعى لم نعطه إياها فإن جاء بينة على
أقل مما حلف عليه المدعى أعطيناها بالبينه وكانت البينة أولى من اليمين الفاجرة قال وإذا غصب رجل من
رجل طعاما محبا أو تمرا أو دما فاستهلكه فعليه مثله إن كان يوجد له مثل بحال من الحال وإن لم يوجد له مثل
فعليه قيمته أكثر ما كان قيمة قط قال وإذا غصب رجل لرجل أصلا فأعمر أو غنما فتوالدت وأصاب من
صوفها أو لبنها كان لرب الأصل والغنم وكل ماشية أن يأخذ ما شئته وأصله من الغاصب إن كان بحاله حين

صلى الله عليه وسلم
أعطى المؤلفة يوم حنين
من الخمس مثل عينته
والأقرع وأصحابها
ولم يعط عباس بن
مرداس وكان شريفا
عظيم الغناء حتى
استعقب فأعطاه
النبي صلى الله عليه
وسلم (قال الشافعي)
رحم الله لما أراد ما أراد
القوم احتمل أن يكون
دخل على رسول الله
صلى الله عليه وسلم منه
شئ حين رغب عما صنع
بالمهاجرين والأنصار
فأعطاه على معنى
ما أعطاهم واحتمل أن
يكون رأى أن يعطيه
من ماله حيث رأى أن
يعطيه لأنه صلى الله
عليه وسلم خالص التقوية
بالعطية ولا يرى أن قد
وضع من شرفه فإنه صلى
الله عليه وسلم قد أعطى
من خمس الخمس النفل
وغير النفل لأنه وأعطى
صفوان بن أمية ولم يسلم
ولكنه أعاره أداة
فقال فيه عند الهزيمة

غصبه أو خيرا وان نقص أخذه والنقصان ورجع عليه بجميع ما تلف من الثمرة فأخذ منه مثلها ان كان لها مثل أو القيمة ان لم يكن لها مثل وقيمة ما تلف من نتاج الماشية ومثل ما أخذ من لبنها أو قيمته ان لم يكن له مثل ومثل ما أخذ من صوفها وشعرها ان كان له مثل والقيمة ان لم يكن له مثل قال وان كان أعلفها أو هناها وهي جرب أو استأجر عليها من حفظها أو سقى الاصل فلا شيء له في ذلك (قال الشافعي) وأصل ما يحدث الغاصب فيما اغتصب شيئا من أحد هاتين موجودتين موزعين موزعة لا تميز والثاني أثر لاهين موجودة فأما الاثر الذي ليس بعين موجودة فمثل ما وصفنا من الماشية يغصبها صغارا والريق يغصبهم صغارا هم مرض قيد اويهم ثم تعظم نفقته عليهم حتى يأتي صاحبهم وقد أنفق عليهم أضغاف أثمانهم وانما ماله في أثر عليهم لاهين ألا ترى أن النفقة في الدواب والاعبد انما هو حتى يصلح له الجسد لاشي قائم بعينه مع الجسد وانما هو أثر ولذلك الثوب يغسله ويكمده وكذلك الطين يغصبه فيه بالماء ثم يضربه لبنا قائما هذا كله أثر ليس بعين من ماله وجه فلا شيء له فيه لانه ليس بعين تميز فيعطاه ولا عين تزيد في قيمته ولا هو موجود كالصبيغ في الثوب فيكون شريكه والعين الموجودة التي لا تميز أن يغصب الرجل الثوب الذي قيمته عشرة دراهم فيصبغه بزعفران فيزيد في قيمته خمسة فيقال للغاصب ان شئت أن تستخرج الزعفران على أنك ضامن لما نقص من الثوب وان شئت فأنت شريك في الثوب لك ثلثه ولصاحب الثوب ثلثاه ولا يكون له غير ذلك وهكذا كل صبيغ كان قائما فزاد فيه وان صبغه بصبيغ يزيد ثم استحق الصبيغ قائما يقوم الثوب فان كان الصبيغ زائدا في قيمته شيئا قل أو كثر فهكذا وان كان غيـر زائد في قيمته قيل له ليس لك ههنا مال زاد في مال الرجل فتكون شريكه به فادشئت فاستخرج الصبيغ على أنك ضامن لما نقص الثوب وان شئت فدعه قال وان كان الصبيغ مما ينعص الثوب قيل له أنت أضربت بصاحب الثوب وأدخلت عليه النقص فان شئت فاستخرج صبيغك واتممن ما نقص الثوب وان شئت فلا شيء لك في صبيغك وتضمن ما نقص الثوب بكل حال قال ومن الشيء الذي يخلطه الغاصب بما اغتصب فلا يميز منه أن يغصب ميكال زيت فيصبه في زيت مثله أو خيرا منه فيقال للغاصب ان شئت أعطيته ميكال زيت مثله وان شئت أخذ من هذا الزيت ميكالا ثم كان غير مراد اذا كان زيتك مثل زيتك وكنيت تاركالا فضل اذا كان زيتك أكثر من زيتك ولا خيار للغاصب لانه غير منتقص فان كان صب ذلك الميكال في زيت شر من زيتك ضمن الغاصب له مثل زيتك لانه قد انتقص زيتك بتصديره فيها هو شر منه وان كان صب زيتك في بان أو شيرق أو دهن طيب أو سمن أو عسل ضمن في هذا كله لانه لا يتخلص منه الزيت ولا يكون له أن يدفع اليه ميكالا مثله وان كان الميكال منه خيرا من الزيت من قبل أنه غير الزيت ولو كان صبه في ماء ان خلصه منه حتى يكون زيتا لا ماء فيه وتمكون محالطة الماء غير ناقصة له كان لازما للغاصب أن يقبله وان كانت محالطة الماء ناقصة له في العاقل والمتعقب كان عليه أن يعطيه ميكالا مثله مكانه (قال الربيع) ويعطيه هذا الزيت بعينه وان نقصه الماء ورجع عليه بنقصه وهو معنى قول الشافعي (قال الشافعي) ولو اغتصب زيتا فأغلاه على النار فنقص كان عليه أن يسلمه اليه وما نقص ميكالته ثم ان كانت النار تنقصه شيئا في القيمة كان عليه أن يغرم له نقصانه وان لم تنقصه شيئا في القيمة فلا شيء عليه ولو اغتصبه حنطة جديدة خلطها برديته كان كما وصفت في الزيت يغرم له مثلها بمثل كيلها الا أن يكون يقدر على أن يميزها حتى تكون معروفة وان خلطها بمثلها أو أجود كان كما وصفت في الزيت قال ولو خلطها بشعير أو ذرة أو حب غير الحنطة كان عليه أن يؤخذ بتمييزها حتى يسلمها اليه بعينها بمثل كيلها وان نقص كيلها شيئا ضمنه قال ولو اغتصبه حنطة جديدة فأصابها غصاء أو عفن أو أكلة أو دخلها نقص في عينها كان عليه أن يدفعها اليه وقيمة ما نقص منها يقوم بالحال التي غصبها والحال التي دفعها بها ثم يغرم فضل ما بين القيمتين قال ولو غصبه دقيقا خلطه بدقيق أجود منه أو مثله أو أردأ كان كما وصفت في الزيت قال وان غصبه زعفرانا أو ثوبا فصبغ الثوب بالزعفران

أحسن مما قال بعض من أسلم من أهل مكة عام الفتح وذلك أن الهزيمة كانت في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين أول النهار فقال له رجل غلبت هوأزن وقتل محمد صلى الله عليه وسلم فقال صفوان ابن أمية بغيلك الحجر فوالله لرب من قرش أحب الي من رب من هوأزن ثم أسلم قومه من قرش وكان كأنه لا يشك في اسلامه والله تعالى أعلم (قال الشافعي) فادا كان مثل هذا رأيت أن يعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أحب الى لاقتداء بأمره صلى الله عليه وسلم (ولو قال) قائل كان هذا السهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكان له أن يضع سهمه حيث يرى فقد فعل هذامرة وأعطى من سهمه بخير رجلا من المهاجرين

كان رب الثوب بالخيار في أن يأخذ الثوب مصبوغا لانه زعفرانه وثوبه ولا شيء له غير ذلك أو يقوم ثوبه أبيض وزعفرانه صحيحا فان كانت قيمته ثلاثين قوم ثوبه مصبوغا بزعفران فان كانت قيمته خمسة وعشرين ضمنه خمسة لانه أدخل عليه النقص قال وكذلك ان غصبه سبنا وعسلا ودقناه فقصده كان للغصوب الخيار في أن يأخذه معصودا ولا شيء للغاصب في الخطب والقدر والعمل من قبل أن ماله فيه أثر لا عين أو يقوم له العسل منفردا والسمن والدقيق منفردين فان كان قيمته عشرة وهو معصود قيمته سبعة غرم له ثلاثة من قبل أنه أدخل عليه النقص ولو غصبه دابة وشعير افعلف الدابة الشعير رد الدابة والشعير من قبل أنه هو المستعمل له وليس في الدابة عين من الشعير يأخذه انما فيها منه أثر قال ولو غصبه طعاما فأطعمه اياه والمغصوب لا يعلم كان متطوعا بالاطعام وكان عليه ضمان الطعام وان كان المغصوب يعلم أنه طعامه فأكله فلا شيء له عليه من قبل أن سلطانه انما كان على أخذ طعامه فقصده أخذ قال ولو اختلفا فقال المغصوب أكلته ولا أعلم أنه طعامي وقال الغاصب أكلته وأنت تعلمه فالقول قول المغصوب مع يمينه اذا أمكن أن يكون يخفى ذلك بوجه من الوجوه (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه اذا أكله عالما أو غير عال فقد وصل اليه شيء ولا شيء على الغاصب الا أن يكون نقص عمله فيه شيئا فيرجع بما نقصه العمل (قال الشافعي) وان غصبه ذهبا فحمل عليه نحاسا أو وحيدا أو فضة أخذ بتمييزه بالنار وان نقصت النار ذهبه شيئا ضمن ما نقصت النار وزن ذهبه وسلم اليه ذهبه ثم نظرنافان كانت النار نقصت من ذهبه شيئا في القيمة ضمن له ما نقصته النار في القيمة قال ولو سبكه مع ذهب مثله أو أجود أو أردأ كان هذا مما لا يميز وكان القول فيه كالقول في الزيت قال ولو اغتصبه ذهبا فحمله قضيبا ثم أضاف اليه قضيبا من ذهب غيره أو قضيبا من نحاس أو فضة ميز بينهما ثم دفع اليه قضيبه ان كان بمثل الوزن الذي غصبه به ثم نظر اليه في تلك الحال واليه في الحال التي غصبه اياه فيها معا فان كانت قيمته حين رده أقل منها حين غصبه ضمن له فضل ما بين القيمتين وان كانت مثله أو أكثر أخذ ذهبه ولا شيء له غير ذلك ولا للغاصب في الزيادة لان الزيادة من عمل انما هو أثر قال ولو غصبه شاة فأزنى عليها اتيسا فحقت بولاد كانت الشاة والولد للمغصوب ولا شيء للغاصب في عيب التيس من قبل شيئين أحدهما أنه لا يحل ثمن عيب الفعل والاخر أنه انما هو شيء أقرده فيها فانقلب الذي أقر الى غيره والذي انقلب ليس بشيء تلك انما يملكه رب الشاة قال ولو غصبه نقرة ذهب فضر بهادناير كان لرب النقرة أن يأخذ الدنانير ان كانت بمثل وزن النقرة وكانت بمثل قيمة النقرة أو أكثر ولا شيء للغاصب في زيادة عمله لان عمله انما هو أثر وان كانت ينقص وزنها أخذ الدنانير وما نقص الوزن قال وان كان قيمتها تنقص مع ذلك أخذ الدنانير وما نقص الوزن وما نقص القيمة قال وان غصبه خشبة فشقها ألواحا أخذ ب الخشبة الألواح فان كانت الألواح بمثل قيمة الخشبة أو أكثر أخذها ولا شيء للغاصب في زيادة قيمة الألواح على الخشبة من قبل أن ماله فيها أثر لا عين وان كانت الألواح أقل قيمة من الخشبة أخذها وفضل ما بين القيمتين قال ولو أنه عمل هذه الألواح أبوابا ولم يدخل فيها شيئا من عنده كان هكذا ولو أدخل فيها من عنده حديدا أو خشبا غيرها كان عليه أن يعز ماله من مال المغصوب ثم يدفع الى المغصوب ماله وما نقص ماله اذا ميز منها خشبه وحديده الا أن يشاء أن يدع له ذلك متطوعا قال وكذلك لو أدخل لوحا منها في سفينة أو بنى على لوح منها جدارا كان عليه أن يؤخذ بقلع ذلك حتى يسلمه الى صاحبه وما نقصه قال وكذلك الخيط يخط به الثوب وغيره فان غصبه خيطا فخط به جرح انسان أو حيوان ضمن قيمته ولم يكن للمغصوب أن ينزع خيطه من انسان ولا حيوان حي فان قال قائل ما فرق بين الخيط يخط به الثوب وفي اخر اجبه افساد الثوب وفي اخراج اللوح افساد للبناء والسفينة وفي اخراج الخيط من الجرح افساد للجرح (١) فان زعمت أن أحدهما يخرج مع الفساد والاخر لا يخرج مع الفساد قيل له ان هدم الجدار وقع اللوح من السفينة ونقض الخيطا ليس بمجرم على مالكها لانه ليس في شيء منها روح تتلف ولا تالم فلما كان مباحا لمالكها كان مباحا لرب الحق أن يأخذ حقه منها واستخرج الخيط

والانصار لانه ماله يضعه حيث رأى ولا يعطى أحد اليوم على هذا المعنى من الغنية ولم يبلغنا أن أحدا من خلفائه أعطى أحدا بعده ولو قيل ليس للمؤلفة في قسم الغنية سهم مع أهل السهمان كان مذهبا والله أعلم (قال) والمؤلفة في قسم الصدقات سهم والذي أحفظ فيه من متقدم الخبر أن عدى بن حاتم جاء الى أبي بكر الصديق أحسبه بثلاثمائة من الابل من صدقات قومه فأعطاه أبو بكر منها ثلاثين بعيرا وأمره أن يلحق بخالد ابن الوليد عن أطاعه من قومه فجاءه بزهاء ألف رجل وأبلى بلاء حسنا والذي يكاد يعرف القلب بالاستدلال بالخبر أنه أعطاه اياها من سهم المؤلفة فأما زاده ترغيبا فيما صنع واما التألف به غيره من قومه ممن لم

(١) قوله فان زعمت لعل صوابه كانك زعمت الخ وحرر كتبه مصححه

يثق منه بمثل ما يثق
بمن عدى بن سائمه
(١) فأنزل أن يعنى
منهم المزلقة
فأمرهم في مثل هذا
المعنى أن نزل بالمسلمين
نارزة ولن نزل إن شاء
الله تعالى وذلك أن
يكون العبد يرضع
مننا لا يناله الجيش
الاجتره ويكون بأزاء
قوم من أهل الصدقات
فأعان عليهم أهل
الصدقات إمابلية
فأرى أن يفتوا بهم
سبيل الله من
الصدقات ولما أن
لا يقاتلوا إلا أن يعطوا
سهم المزلقة أو ما
يكفيهم منه وكذا
إذا انتاط العدو وكانوا
أقوى عليه من قوم من
أهل الفيء يوجهون
إليه ببعد ياربهم وثقل
مؤناتهم ويضعفون عنه
فإن لم يكن مثل ما
وصفت مما كان في
زمن أبي بكر رضى الله
عنه من امتناع أكثر
العرب بالصدقة على

(١) قوله لم تمكنه الخ كذا
بالأصول والأمر سهل
(٢) قوله فأنما يستدرك
الخ كذا في بعض الأصول
وفي بعضها فأنما يستدرك
الخ باللام وبعد فتحرر
كتبه معججه

من الجرح نزل الجرح وألم عليه ومحرم عليه أن يلف نفسه وكذلك محرم على غيره أن يلف نفسه إلا بما أذن
الله تعالى دفيه من الكفر والقتل وكذلك ذوات الأرواح ولا يؤخذ الحق بمعضة الله تعالى وإنما يؤخذ بما
لم يكن لله معصية (قال الربيع) وفيه قول آخر أن كان الحيوان لا يؤكل فلا يزرع فلا يزرع لأن النبي صلى
الله عليه وسلم نهى أن تصبر البهائم وأن كان في حيوان يؤكل يزرع الخيط لأنه حلال له أن يزرع بها أو بأكلها
(قال الشافعي) قلت وأريت أن كان الغاصب معسرا وقد صبغ الثوب صبغا ينقصه ثم قال أنا أغسله
حتى أخرج صبغى منه لم تمكنه (١) أن يغسله فينقص على ثوبه وهو معسر بذلك قال وإذا جنى الحر على العبد
جناية تكون نفسا أو أقل جلتها عاقلة الحران كانت خطأ وقامت بهابينة فإن قال قائل وكيف ضمنت
الماقلة جناية حر على عبد قيل لما كانت العاقلة تعقل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم جناية الحر
على الحر في النفس وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم جناية الحر على الجنين وهو نصف عشر نفس دل
ذلك على أن ما جنى الحر من جناية خذأ كانت على عاقلة وعلى أن الحكم في جناية الحر خطأ مخالف
للحكم في جناية الحر العبد وفيما استمك الحر من عروض الأديمين فإن قال قائل فلم تجعل العبد
عرضا من العروض وإنما فيه قيمته كما يكون ذلك في العروض قيل جعل الله عز وجل على العاقل خطأ
تحرير رقبة ودية مسلمة إلى أهل المقتول فكان ذلك في الأديمين دون العروض والبهائم ولم أعلم مخالفا
في أن على قاتل العبد تحرير رقبة كالحى على قاتل الحر ولأن الرقبة في مال القاتل خاصة فلما كانت
الدية في الخطأ على العاقلة كانت في العبد دية كما كانت فيه رقبة وكان داخل في جملة الآية وجملة
السنة وجملة القياس على الاجماع في أن فيه عتق رقبة فإن قال قائل فديته ليست كدية الحر قيل
والديات مبنية الفرض في كتاب الله تعالى ومبينة العدد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي
الآثار (٢) فأنما يستدرك عدد ما خبرنا ألا ترى أن العاقلة تعقل دية الحر والحررة وهم يختلفان ودية
اليهودى والنصراني والمجوسى وهم عندنا محالو المسلم فكذلك تعقل دية العبد وهي قيمته فإن قال قائل
ما الفرق بين العبد والبهيمة في شئ غير هذا قيل نعم بين العبد عند العامة القصاص في النفس وعندنا في
النفس وفيما دونها وليس ذلك بين بعيرين لو قتل أحدهما صاحبه وعلى العبد فرائض الله من تحرير
الحرام وتحليل الحلال وفيهم حرمة الاسلام وليس ذلك في البهائم فإن كان الجاني عبدا على حر أو عبدا
لم تعقل عنه عاقلة ولا سيده وكانت الجناية في عنقه دون ذمة سيده يباع فيها فيدفع إلى ولي المجنى عليه دية
فإن فضل من ثمنه شئ رذ على صاحبه فإن لم يفضل من ثمنه شئ أو لم يبلغ الدية بطل ما بقى منه لأن الجناية
انما كانت في عنقه دون غيره وترك أن يضمن سيده عنه والعاقلة في الحر والعبد ما لا أعلم فيه خلافا وفيه
دلالة على أن العقل انما حكمه بالجاني لا بالمجنى عليه ألا ترى أنه لو كان بالمجنى عليه ضمنت عاقلة لسيد العبد
ثمن العبد إذا قتل الحر فلما كانت لا تضمن ذلك عنه وكانت جنياته على الحر والعبد سواء في عنقه كانت
كذلك جناية الحر على العبد والحر سواء على عاقلة وكان الحر يعقل عنها كما تعقل عنه قال وإذا استعار
الرجل من الرجل الدابة إلى موضع فتعدى بها إلى غيره فغطبت في التعدى أو بعد ما ردها إلى الموضع الذى
استعارها منه قبل أن تصل إلى مالكها فهو لها ضمان لا يخرج من الضمان إلا بأن يوصلها إلى مالكها
سالمة وعليه الكراء ثم تعدى بها مع الضمان قال وإذا تكارى الرجل من الرجل الدابة من مصر
إلى أيلة فتعدى بها إلى مكة فماتت بمكة وقد كان قبضهما من ربهما ثمن عشرة فنقصت في الركوب حتى صارت
بأيلة ثمن خمسة ثم سار بها عن أيلة فأنما يضمن قيمتها من الموضع الذى تعدى بها منه فبأخذ كراءها إلى
أيلة الذى أكرأها وبأخذ قيمتها من أيلة نجسة وبأخذ قيمار كب منها بعد ذلك فيما بين أيلة إلى مكة كراء
مثلهما لا على حساب الكراء الأول قال وإذا ذهب الرجل للرجل طعاما فأكله الموهوب له أو ثوبا فلبسه

حتى أبلاه وذهب ثم استحقه رجل على الواهب فالمستحق بالخيار في أن يأخذ الواهب لأنه سبب اتلاف ماله فان أخذه بمثل طعامه أو قيمة ثوبه فلا شئ للواهب على الموهوب له اذا كانت هبته اياه لغير ثواب وبأخذ الموهوب له بمثل طعامه وقيمة ثوبه لأنه هو المستهلك له فان أخذه به فقد اختلف في أن يرجع الموهوب له على الواهب وقيل لا يرجع على الواهب لان الواهب لم يأخذ منه عوضا فيرجع بعوضه وانما هو رجل غره من أمر قد كان له أب لا يقبله قال واد استعار الرجل من الرجل ثوبا شهرا أو شهرا من ثوبه فخلقته ثم استحقه رجل آخر أخذه وقيمة ما نقصه اللبس من يوم أخذه منه وهو بالخيار في أن يأخذ ذلك من المستعير اللبس أو من الاخذ لثوبه فان أخذه من المستعير اللبس وكان النقص كله في يده لم يرجع به على من أعاده من قبل أن النقص كان من فعله ولم يغرم ماله بشئ فيرجع به وان ضمنه المعير غير اللبس في زعم أن العارية مضمونة قال المعير أن يرجع به على المستعير لأنه كان ضامنا ومن زعم أن العارية غير مضمونة لم يجعل له أن يرجع عليه بشئ لأنه سلطه على اللبس وهذا قول بعض المشركين والقول الاول قياس قول بعض أصحابنا الحجازيين وهو موافق للاتاروبه وأخذ ولو كانت المسئلة بمجالها غير أن مكان العارية أن المستعير تكارى الثوب كان الجواب فيها كالجواب في الاولى الا أن المستعير اذا ضمن شيأ يرجع به على المكري لأنه غره من شئ أخذ عليه عوضا وانما البسه على أن ذلك مباح له بعوض ويكون لب الثوب أن يأخذ قيمة اجارة ثوبه قال واذا ادعى الرجل قبل الرجل دعوى فسأل أن يحلف له المدعى عليه أحلفه القاضي ثم قبل البينة من المدعى فان ثبتت عليه بينة أخذه بهاء كانت البينة العادلة أولى من البيين الفاجرة وسواء كانت بينة المدعى المستحلف حضورا بالبلد أو غيبا عنه فلا يعد وهذا واحد من وجهين اما أن يكون المدعى عليه اذا حلف برى بكل حال قامت عليه بينة أو لم تقم واما أن يكون انما يكون بريثا ما لم تقم عليه بينة فاذا قامت بينة فالحكم عليه أن يؤخذ منه به ما وليس لقرب الشهود وبعدهم معنى ولكن الشهود ان لم يعدلوا اكتفى فيه بالبين الاولى ولم تعد عليه عين وانما أحلفناه أو لا أن الحكم في المدعى عليه حكمان أحدهما أن لا يكون عليه بينة فيكون القول قوله مع عيمه أو يكون عليه بينة فيزول هذا الحكم ويكون الحكم عليه أن يؤخذ منه بالبينة العادلة ما كان المدعى يدعى ما شهدت به بيئته أو أكثر منه قال واذا غصب الرجل من الرجل قمعا فطعنه دققا نظرا فان كانت قيمة الدقيق مثل قيمة الخنطة أو أكثر فلا شئ للغاصب في الزيادة ولا عليه لأنه لم ينقصه شيأ وان كانت قيمة الدقيق أقل من قيمة الخنطة رجع على الغاصب بفضل ما بين قيمة الدقيق والخنطة ولا شئ للغاصب في الطعن لأنه انما هو أثر لاعين (١)

(١) (باب) اذا تلقى المالك الغاصب في بلد آخر غير بلد الغصب وكان المقتصد بوب مثليا وليس في التراجم وقد سبق في باب السنة في الخيار ما ينبغي ذكره هنا (قال الشافعي) فمن استهلك لانسان طعاما فلقية به بلد آخر فسأل أن يعطى ذلك الطعام في البلد الذي لقية فيه فليس ذلك عليه ويقال له ان شئت فاقترض منه طعاما مثل طعامك وبالبلد الذي استهلكك فيه وان شئت أخذناه لك الا بقيمة ذلك الطعام في ذلك البلد (قال الشافعي) ولو أن الذي عليه الطعام دعا إلى أن يعطى طعاما بذلك البلد فامتنع الذي له الطعام لم يجبر الذي له الطعام على أن يدفع اليه طعاما مضمونا له ببلد غيره وهكذا كل ما كان لحمه مؤنة (قال الشافعي) وانما رأيت له القيمة في الطعام يغصبه ببلد فيلقى الغاصب ببلد غيره أو أن زعم أن كل ما استهلك لرجل فأدركه بعينه أو مثله أعطيته المثل أو العيين فان لم يكن له مثل ولا عين أعطيته القيمة لانها تقوم مقام لعين اذا كانت العين والمثل عدما فلما حكمت أنه اذا استهلك له طعاما بعصر فلقية بكمه أو بكمه فلقية بمصر لم أقض له بطعام مثله لان من أصل حقه أن يعطى مثله بالبلد الذي ضمن له به بالاستهلاك لما في ذلك من النقص والزيادة على كل واحد منهما وما في الجمل على المستوفى وكان الحكم في هذا أنه =

الردة وغيرها لم أر أن يعطى أحد من هم المؤلفه ولم يبلغني أن عمرو ولا عثمان ولا عليا رضى الله عنهم أعطوا أحدا تألفا على الاسلام وقد أغنى الله فله الحمد الاسلام عن أن يتألف عليه رجال (وقال في الحديد) لا يعطى مشرك يتألف على الاسلام لان الله تعالى خول المسلمين أموال المشركين لا المشركين أموال المسلمين وجعل صدقات المسلمين مردودة فيهم (قال) والرقاب المكتوبون من حيزا انما الصدقات والله أعلم ولا يعتق عبدا يتسدا عتقه فيشتري ويعتق (والغارمون) صنفان صنف دانوا في مصلحتهم أو معروف وغير معصية ثم عجزوا عن أداء ذلك في العرض والنقد فيعطون في غرمهم لعجزهم فان كانت لهم عروض يقضون

(مسئلة المستكرهه)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا شافعي رحمه الله قال في الرجل يستكره المرأة والأمة يصيبها لكل واحد واحد منهما صدقاً مثلها ولا حد على واحد منهما ولا عقوبة وعلى المستكره حد الرجم إن كان ثيباً أو جلد والنفي إن كان بكراً وقال محمد بن الحسن لا حد عليها ولا عقوبة وعلى المستكره الحد ولا صدقاً عليه ولا يجتمع الحد والصدق معاً وكان الذي احتج فيه من الأئمة عن قيس بن الربيع عن جابر عن الشعبي وهو يزعم أن مثل هذا لا يكون حجة وقد احتج بعض أصحابنا فيه أن ما سكا أخبره عن ابن شهاب أن مروان بن الحكم قضى في امرأة استكرهها رجل بصدقها على الذي استكرهها وقال الذي احتج بهذا أن مروان رجل قد أدرك عامة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكان له علم ومشاوره في العلم وقضى بهذا بالمدينة ولم يرفعه فزعم محمد بن الحسن أن قضاء لا يكون حجة وقال أبو حنيفة لو أن رجلاً أصاب امرأة ثيباً فارد سقوط الحد عنه تحامل عليها حتى يقضيها بسقوط الحد وصارت جناية يغرمها في ماله وهذا يخالف الأول (قال الشافعي) وإذا كان زانياً يقيم عليه الحد قبل أن يقضيها وهو لم يخرج بالافضاء من الزنا ولم يردد بالافضاء إلا الدنيا (قال الربيع) الذي يذهب إليه الشافعي أنه إذا حلف ليفعل فعلاً إلى أجل فحلف قبل الأجل أو فحلف الذي حلف لا عين ولا مثل له أقضى به وأجبره على أخذه فجعلته كالمثل له فأعطيته قيمته إذا كنت أبطل الحكم له بمثله وإن كان موجوداً

(وفي باب الغصب من اختلاف العراقيين) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا غصب الرجل الجارية فباعها وأعتقها المشتري فإن أبا حنيفة كان يقول البيع فيها والعق بطل لا يجوز لأنه باع مالا يملك وأعتق مالا يملك وبهذا أخذ يعني أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول عتقه جائز وعلى الغاصب القيمة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اغتصب لرجل الجارية فأعتقها أو باعها بمن أعتقها أو اشتراها ثم أفسدا فأعتقها أو باعها بمن أعتقها أو البيع باطل وإذا بطل البيع لم يجز عتق المتباع لأنه غير مالك وحى بمملوكة للمالك الأول البائع يباع أفسداً ولو تناخنها ثلاثين مسترياً أو أكثر وأعتقها أيهم شاء إذا لم يعتقها البائع الأول فالبيع كله باطل ويبرأون لأن البيع إذا كان بيع المالك الأول الصحيح المالك أفسداً فباعتها الثاني لا يملكها ولا يجوز بيعه فيها بحال ولا بيع من باع بالمالك عنه والبيع إذا كان فاسداً فملك به ومن أعتق مالا يملك لم يجز عتقه وإذا اشترى الجارية فوطئها فاستحقها رجل فقضى له بها القاضي فإن أبا حنيفة كان يقول على الواطئ مهر مثلها سئل ما يتزوج به الرجل مثلهما يحكم به ذوا عدل ويرجع بالثمن على الذي باعه ولا يرجع بالمهر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول على الواطئ المهر على ما ذكرنا من قوله ويرجع على البائع بالثمن والمهر لأنه قد غرد منها فأدخل عليه بعضهم فقال وكيف يرجع عليه في قول ابن أبي ليلى بما أحدث وهو الذي وطئ أرايت لو باعه ثوباً بخرقه أو أهلكه فاستحقه رجل فضمنه بالقيمة أليس أنما يرجع على البائع بالثمن وإن كانت القيمة أكثر منه والذي كان الشافعي ذكره عن ابن أبي ليلى أنه يأخذ العشر من قيمته إن رصف العشر فيجعل المهر نصف ذلك وقد كتبنا في الرد بالعيب (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشترى الرجل الجارية فوطئها ثم استحقها رجل أخذها ومهر مثلها من الواطئ ولا وقت لمهر مثلها إلا ما ينكر به مثلها ويرجع المشتري على البائع بمن الجارية الذي قبض منه ولا يرجع بالمهر الذي أخذ من الجارية منه لأنه ليس استهلكه هو وإن قال قائل من أين قلت هذا قيل له لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تزوج بغير إذن وليها أن نكحها باطل وإن لها أن أصيب المهر كانت الإصابة بالشبهة موجبة للمهر ولا يكون للمصيب الرجوع على من غره لأنه هو الآخذ بالإصابة ولو كان يرجع به على من غره لم يكن للمرأة عليه مهر لأنهم افتدوا بكون غارده لا يجب له المهر يرجع به عليها اهـ

منها ديونهم فيهم أغنياء لا يعطون حتى يبرؤا من الدين ثم لا يبقى لهم ما يكفون به أغنياء وصنف دنوا في صلاح ذات بين ومعرروف ولهم عروض تحصل جمالهم أو عامتها وإن بيعت أضرت ذلك بهم وإن لم يفتقر وفيه عطي هؤلاء وتوفر عروضهم كما يعطى أهل الحاجة من الغارمين حتى يقضوا سهمهم (واحتج) بأن قبضة بن المخارق قال تحملت بحالة فأثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته فقال تؤذيها عندك أو تخرجها عندك إذا قدم نعم الصدقة يا قبضة المسئلة حرمت الأفي ثلاث رجل تحمل بحالة فقلت له المسئلة حتى يؤذيها ثم يمسك ورجل أصابته فاقة أو حاجة حتى شهد أو تكلم ثلاثة من ذوي الحجام قومته أن به فاقة أو حاجة فقلت له

ليفعلنه به قبل الاجل فلا حث عليه لانه مكره واذا حلف ليفعلن فعلا ولم يسم أجلا فأمكنه أن يفعل ذلك فلم يفعل حتى مات أو فات الذي حلف ليفعلنه به أنه حاث

(كتاب الشفعة)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله إذا كانت الهبة معقودة على الثواب فهو كما قال إذا أتى منها ثواب قبل صاحب الشفعة ان شئت فخذها مثل الثواب ان كان له مثل أو بقيته ان كان لا مثل له وان شئت فتركه وإذا كانت الهبة على غير ثواب فأرب الوهاب فلا شفعة لانه لا شفعة فيما وهب انما الشفعة فيما يبيع والمثيب متطوع بالثواب فابيع أو وهب على ثواب فهو مثل البيع والهبة باطلة من قبل أنه اشترط أن يشأ فهو عوض من الهبة مجهول فلما كان هكذا بطلت الهبة وهو بالبيع أشبه لان البيع لم يعطه الا بالعوض وهكذا هذا لم يعطه الا بالعوض والعوض مجهول فلا يجوز البيع بالمجهول وكذلك لو نكح امرأة على شقص من دار فان هذا كالبيع وكذلك لو استأجر عبدا أو حرا على شقص من دار فكل ما ملك به مما فيه عوض فلا شفع فيه الشفعة بالعوض وان اشترى رجل شقة صافيه شفعة الى أجل فطلب الشفع شفعته قيل له ان شئت فتطوع بتجمل الثمن وتبطل الشفعة وان شئت فدع حتى يحل الاجل ثم خذ بالشفعة وليس على أحد أن يرضى بأمانة رجل فيتحول على رجل غيره وان كان أملا منه قال ولا يقطع الشفعة عن الغائب طول الغيبة وانما يقطعها عنه أن يعلم فترك الشفعة مدة يمكنه أخذها فيها بنفسه أو بوكيله قال ولو مات الرجل وترك ثلاثة من الولد ثم ولد لأحدهم رجلا ثم مات المولود له ودارهم غير مقسومة فبيع من حق الميت حق أحد الرجلين فأراد أخوه الأخذ بالثلاثة ففعله دون عمومته ففيها قولان أحدهما أن ذلك له ومن قال هذا القول قال أصل سهمهم ذأ فيها واحد فلما كان اذا قسم أصل المال كان هذان شر يكتن في الأصل دون عمومتهما فأعطيته الشفعة بأن له شركا دون شركهم وهذا قول له وجه والثاني أن يقول أنا اذا ابتدأت القسم جعلت لكل واحد منهما وان كان أقل من سهم صاحبه فهم جميعا شركاء في شركة واحدة فهم شرع في الشفعة وهذا قول يصح في القياس قال واذا كانت الدار بين ثلاثة لأحدهم نصفها وللآخر سهم واحد وللثالث باع صاحب الثلث فأراد شركاؤه الأخذ بالشفعة ففيها قولان أحدهما أن صاحب النصف يأخذ الثلاثة سهمهم وصاحب السدس يأخذ سهم ماعلى قدر ملكهم من الدار ومن قال هذا القول ذهب الى أنه انما يجوز للشفعة بالملك فإذا كان أحدهما أكثر ملكا من صاحبه أعطى بقدر كثرة ملكه ولهذا وجه والقول الثاني أنهم ما في الشفعة سواء وبهذا القول أقول ألا ترى أن الرجل يملك شفعة من الدار فيباع نصفها أو ما خلا حقه منها فيريد الأخذ بالشفعة بقدر ملكه فلا يكون ذلك له ويقال له خذ الكل أو دع فلما كان حكمه قليل المال في الشفعة حكمه كثيره كان الشرى كان اذا اجتمع في الشفعة سواء لان اسم المالك يقع على كل واحد

(ما لا يقع فيه شفعة)

(أخبرنا الربيع) قال الشافعي أخبرنا الشافعي عن عبد الله بن إدريس عن محمد بن عمار عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبان بن عثمان بن عفان أن عثمان (قال الشافعي) لا شفعة في بئر الا أن يكون لها بياض يحتمل القسم أو تكون واسعة محتملة لأن تقسم فتكون بئرين ويكون في كل واحدة منهما عاير أو تكون البئر بيضاء فيكون فيها شفعة لانها محتمل القسم قال وأما الطريق التي لا تملك فلا شفعة فيها ولا بها وأما عرصة الدار تكون بين القوم محتملة لأن تكون مقسومة وللقوم طريق الى منازلهم فاذا بيع منها شيء ففيه الشفعة (قال الشافعي) واذا باع الرجل شقة صافيه دار على أن البائع

المسئلة حتى يصيب سدادا من عيش أو قسوما من عيش ثم يمسك ورجل أصابته جائحة فاجتاحت ماله فقلت له الصدقة حتى يصيب سدادا من عيش أو قسوما من عيش ثم يمسك وما سوى ذلك من المسئلة فهو سحت (قال الشافعي) رحمه الله فيها قلت في الغارمين وقول النبي صلى الله عليه وسلم تحل له المسئلة في الفاقة والحاجة يعني والله أعلم من سهم الفقراء والمساكين لا الغارمين وقوله حتى يصيب سدادا من عيش يعني والله أعلم أقل اسم الغنا وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغني الخمسة اغاز في سبيل الله أو لعامل عليها أو لغارم أو لرجل له اشتراها بماله أو لرجل له جار مسكين فصدق على المسكين فأهدى المسكين الغني فهذا قلت (١) كذا بياض بالاصول التي بأيدينا

بالبخار والمبتاع فلا شفعة حتى يسلم البائع المشتري وان كان الخيار للمشتري دون البائع فقد خرجت من ملك
البائع برضاه وجعل الخيار للمشتري ففيها الشفعة (قال الربيع) وفيها قول آخر أن لا شفعة فيه حتى يختار
المشتري أو تنقضي أيام الذي كان له الخيار فيتم له البيع من قبل أنه إذا أخذها بالشفعة منع المشتري من
الخيار الذي كان له (قال الشافعي) وكل من كانت في يده دار فاسمها ثم استحقها رجل ملك متقدم
رجع المستحق على الذي في يده الدار والارض يجمع الغلبة من يوم ثبت له الحق وثبوت يوم شهد به وده أنه
كان له لا يوم يقضى له به ألا ترى أنه لا معنى للحكم اليوم الامانة يوم شهد به وده وتماثلت الغلبة
بالضمان في الملك الصحيح لان الغلبة بالنسبة في الملك حدثت من شيء لمالك كان ملكه لا غيره (قال
الشافعي) وإذا اشترى الرجل شقة فاصلا غيره فيه شفعة يزعم أنه لا يعلم الثمن بنسبة ان أحلف بالله
ما ثبت الثمن ولا شفعة الى ان يقيم المستشفع بينة فيؤخذ له بيئته وسواء قسم الشراء وحده لان الذكر
قد يكون في الدهر الطويل والنسيان قد يكون في المدة القصيرة (قال الشافعي) وإذا كان لرجل حصة
في دار فاشترى شريكه وهو غائب فباع ورثته قبل القسم أو بعده فهو على شفعة ولا يقطع ذلك القسم
لأنه كان شريكهم غير مقاسم (١)

(١) (باب الشفعة من كتاب اختلاف الحديث واختلاف العراقيين) ففي اختلاف الحديث
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي
سلمة بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن
جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه يخالفه (قال الشافعي) أخبرنا
سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الشفعة فيما
لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة (قال الشافعي) فهذا تأخذونقول لا شفعة فيما قسم اتباع السنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما أن الدار إذا كانت مشاعة بين رجلين فباع أحدهما نصيبه منها فليس
عليك أحدهما شيئا وان قل الا لصاحبه منه فإذا دخل المشتري على الشريك للبائع هذا الرجل كان
الشريك أحق به منه بالثمن الذي ابتاعه المشتري فإذا قسم الشريك فباع أحدهما نصيبه باع نصيبا لا حظ
في شيء منه لجاره وان كانت طريقتهما واحدة لان الطريق غير البيع (قال الشافعي) كما لم يكونا شريكتهما
في الطريق شريكتين في الدار المقسومة فكذلك لا يؤخذ بالشركة في الطريق شفعة في دار لا شريك
فيها (قال الشافعي) وقد روي حديثان ذهب صنفان ممن ينسب الى العلم وكل واحد منهما على خلاف
مذهبنا أما أحدهما فان سفيان بن عيينة أخبرنا عن ابراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي
رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بشفعة (قال الشافعي) فقال الذي خالفنا تأول
هذا الخبر فأقول للشريك الذي لم يقاسم شفعة وللجار المقاسم شفعة كان لاصقا وغير لاصق إذا لم يكن بينه
وبين الدار التي بيعت طريق نافذة وان بعد ما بينهما فاحتج بان قال أبو رافع يرى الشفعة للذي بيته في داره
والبيت مقسوم لانه ملاصق (قال الشافعي) فقلت له أبو رافع فيما رويت عنه متطوع عما صنع فقال
وكيف قلت هل كان علي أبي رافع أن يعطيه البيت بشئ قبل بيعه به أم لم يكن له الشفعة حتى
يبيعه قال بل ليست له الشفعة حتى يبيعه أبو رافع قلت وان باعه أبو رافع فأعيا ياخذ بالشفعة من المشتري
قال نعم قلت وبمثل الثمن الذي اشتراه لا ينقصه البائع ولا أن علي أبي رافع أن يضع من ثمنه عنه شيئا قال
نعم قال الشافعي فقلت أن تعلم أن ما وصفت عن أبي رافع كله تطوع قال فقد رأيته الشفعة قلت وان
رأى له الشفعة في بيت له ما كان علينا في ذلك شيء عارض حديثنا ان حديث النبي صلى الله عليه وسلم =

يعطى الغازي والمعامل
وان كانا غنيين والغارم
في المسألة على ما أبان
عليه السلام لاعاما
ويقبل قول ابن السبيل
أنه اجز عن البلد لانه
غير قوي حتى تعلم قوته
بالمال ومن طلب بانه
يعز وأعطى ومن طلب
بانه غارم أو عيب بانه
مكاتب لم يعط الا بينة
لان أصل الناس أنهم
غير ابرار حتى يعلم
غيرهم والعيب غير
مكاتب حتى تعلم كتابتهم
ومن طلب بانه من المؤلفه
لم يعط الا بان يعلم ذلك
وما وصفت أنه يستحقه
به وسهم سبيل الله كما
وصفت يعطى منه من
أراد الغزو من أهل
الصدقة فقيرا كان أو
غنيا ولا يعطى منه
غيرهم الا أن يحتاج الى
الدفع عنهم فيعطاه من
دفع عنهم المشركين لانه
يدفع عن جماعة أهل
الاسلام وابن السبيل
عندى ابن السبيل من
أهل الصدقة الذي يريد

(باب القراض)

(أخبرنا الربيع) بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله اذا دفع الرجل الى الرجل ما لا قراضا فادخل معه رب المال غلامه وشرط الربح بينهما والمقارض وغلام رب المال فكل ما ملك غلامه فهو ملك له لا ملك لغلامه انما ملك العبد شيء يضاف اليه لا ملك صحيح فهو كرجل شرط له ثلثي الربح وللقارض ثلثه

انما يعارض بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فأما رأي رجل فلا يعارض به حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال فعله سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ألتسمعه حين حكى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بشفعته لا ما أعطى من نفسه قال بل هكذا حكايته عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت وأما لا يرى له الشفعة فتطوع له بما لا يرى كما يتطوع له بما ليس عليه فان جلت عليه انما أعطاه ما اراده عليه قيل فقد رأى على نفسه أن يعطيه يتسلم به نصف ما أعطى به قال لا أراه يرى هذا قلت ولا يرى عليه أن له شفعة فيما يرى والله أعلم ولكن أحسن أن يفعل وقلت له نحن نعلم وأنت تعلم أن قول النبي صلى الله عليه وسلم الجار أحق بشفعته لا ثلث لهما قال وما هما قلت أن يكون أحاب عن مسألة لم يخل أكثرهما من أن يكون أراد أن الشفعة لكل جار وأراد بعض الجيران دون بعض فان كان هذا المعنى فلا يجوز أن يدل على أن قول النبي صلى الله عليه وسلم خرج عاما أراد به خاصا لا بالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع من أهل العلم وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا شفعة فيما قسم فدل على أن الشفعة للجار الذي لم يقاسم دون الجار المقاسم (قال الشافعي) وقلت حديث أبي رافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جلة وقولنا عن النبي صلى الله عليه وسلم منصوص لا يثبت تأويله قال هذا المعنى الثاني الذي يثبت قول النبي صلى الله عليه وسلم قلت أن تكون الشفعة لكل من لزمه اسم جوار وأنت تزعم أن الجوار أر بعون دار من كل جانب وأنت لا تقول بحد ينزل بما أقول من حديث ولا بهذه المعاني قال لا يقول بهذا أحد قلت أجل لا يقول هذا أحد وذلك يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن الشفعة لبعض الجيران دون بعض وأنهم لا تكون إلا الجار لم يقاسم قال فيقع اسم الجوار على الشريك قلت نعم وعلى الملاصق وعلى غير الملاصق قال الشريك ينفرد باسم الشريك قلت أجل والملاصق ينفرد باسم الملاصقة دون غيره من الجيران ولا يمنع ذلك واحد منهم أن يقع عليه اسم جوار قال أفنوجدني ما يدل على أن اسم الجوار يقع على الشريك قلت زوجت التي هي قرينةك يقع عليها اسم الجوار قال حمل بن النابغة كنت بين جارتين لي بعني ضربتين وقال ادعني

أجارتنا يعني فأنك طالقتني وموموقتما كنت فينا وواقته

أجارتنا يعني فأنك طالقتني كذاك أمور الناس تغدو وطارقه

ويبنى فان البين خبير من العسا وأن لا تزال فرق رأسك بارقه

حبستك حتى لا مني كل صاحب وخفت بأن تأتي لدى بيائتته

(قال الشافعي) رحمه الله وروى غيرنا عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بشفعته ينتظر بها وان كان غائبا اذا كانت الطريق واحدة (قال الشافعي) فذهب بعض البصريين الى أن قال الشفعة لا تكون إلا للشريك وهما اذا اشتراكا في طريق دون الدار وان اقتسما الدار شريكان (قال الشافعي) فيقال له الشريك في الدار أو في الطريق دون الدار فان قال في الطريق دون الدار قيل له فلم جعل الشفعة في الدار التي ليس فيها شريك اذا الشريك في الطريق غير الدار أرايت لو باع دارا فيها شريك كان وضم في الشراء معها دارا أخرى لا شريك فيها ولا في =

(باب كيف تفريق قسم الصدقات)

(قال الشافعي) رحمه

الله ينبغي للساعي أن

يأمر بأحصاء أهل

السهمان في عمله حتى

يكون فراغه من قبض

الصدقات بعد تناسي

أسمائهم وأنسابهم

وحالاتهم وما يحتاجون

اليه ويخصى ما صار

في يديه من الصدقات

فيعزل من سهم العاملين

بقدر ما يستحقون

بأعمالهم فان جاوز سهم

العاملين رأيت أن

يعطيهم سهم العاملين

ويزيدهم قدرا جوار

أعمالهم من سهم النبي

صلى الله عليه وسلم من

النبي والغلبة ولو أعطاهم

ذلك من السهمان

ما رأيت ذلك ضيقا ألا

ترى أن مال اليتيم يكون

بالموضع فيستأجر عليه

اذا خيف ضيعته من

يحوطه وان أتى ذلك

على كثير منه (قال

المرزقي) هذا أولى بقوله

لما احتج به من مال اليتيم

(قال الشافعي) وتفض

جميع السهمان على

أهلها كما أوصف ان شاء

الله تعالى كان الفقراء

عشرة والمساكين
عشرين والغارمون
خمسة وخمسة وثلاثون
أصناف ركان سهامهم
الثلاثة من جمع المال
ثلاثة آلاف فكل صنف
ألف فان كان الفقراء
يغترون سبعة منهم
كفذاً يخرجون به من
حد الفسق إلى أدنى

الغنى أعطوه وان كان
يخبر عنهم من حد الفقر
إلى أدنى الغنى أقل
وقف الوالي ما بقى منه
ثم يقسم على المساكين
سهمهم هكذا وعلى
الغارمين سهمهم هكذا
واذا خرجوا من اسم
الفقر والمسكنة فصاروا
إلى أدنى اسم الغنى
ومن الغرم فبرئت
ذمتهم وصاروا غير
غارمين فليسوا من أهله
(قال) ولا وقت فما
يعطى الفقير إلا
ما يخرج منه من حد
الفقر إلى الغنا قل ذلك
أو كثر مما تجب فيه
الزكاة أو لا تجب لانه يوم
يعطاه لازكاة فيه عليه
وقد يكون غنيا ولا مال
له تجب فيه الزكاة
وفقر أبكثرة العيال
وله مال تجب فيه
الزكاة وانما الغنى

(١) قوله (قال
الشافعي) والبيوع
رجهان الخ هذه العبارة
ليست في نسخة السراج
البلقيني وتأملها مع
ما قبلها كتبه محمده

(ما لا يجوز من القراض في العروض) (قال الشافعي) رحمه الله خلاف مالك بن أنس في قوله من
البيوع ما يجوز إذا اتفقت أمدد وتناحش وان تقارب رده (قال الشافعي) كل قراض كان في أصله فاسدا
فإنه قراض العامل فيه أجر مثله ولرب المال المال وربحه لا نأذا أفسدنا القراض فلا يجوز أن يجعل اجارة
قراض والقراض غير معلوم وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاجارة إلا بأمر معاوم (١) (قال الشافعي)
والبيوع وجهان حلال لا يرد حرام برتوسا وافتاحش رده أو تباعد التخريم من وجهين أحدهما خبر لازم
والآخر قياس وكل ما قسناه حلالا حكم مثاله حكم الحلال في كل حالته وكل ما قسناه حراما حكم مثاله حكم
الحرام فلا يجوز أن نرد شيئا حرمنا قياسا من ساعته أو يومه ولا رده بعد مائة سنة الحرام لا يكون حلالا بطول
السنين وانما يكون حراما وحلالا بالعقد

طريقها تكون الشفعة في الدار أو في الشريك قال بل في الشريك دون الدار التي ضمت مع الشريك
قلت ولا تجعل فيها شفعة إذا جمعتما الصفة وفي أحداهما شفعة قال لا قلت فكذلك يلزم أن تقول
ان بيعت الطريق وهي مما يجوز بيعه وقسمه فيها شفعة ولا شفعة فيما قسم من الدار (قال الشافعي)
فان قال فاعتمدت فيه إلى الحديث نفسه قيل سمعنا بعض أهل العلم بالحديث يقول يخاف أن لا يكون هذا
الحديث محفوظا قال ومن أين قلت انما رواه عن جابر بن عبد الله وقد روى أبو سلمة بن عبد الرحمن عن
جابر بن عبد الله مفسرا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا
شفعة وأبو سلمة من الحفاظ وروى أبو الزبير وهو من الحفاظ عن جابر ما وافق قول أبي سلمة ويخالف ما روى
عبد الملك (قال الشافعي) وفيه من الفرق بين الشريك وبين المقاسم ما وصفت جلته في أول الكتاب
فكان أولى الأحاديث أن يؤخذ به عندنا والله أعلم لانه أثبتنا اسنادا وأبينها العطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
وأعرفه إلى الفرق بين المقاسم وغير المقاسم

(وفي اختلاف العراقيين) وإذا تزوجت امرأة على شقص في دار فان أباحنيقة كان يقول لا شفعة
في ذلك لاحد به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول للشفيع الشفعة بالقيمة وتأخذ المرأة قيمة ذلك منه وقال
أبو حنيفة كيف يكون ذلك وليس هذا اشراى يكون فيه شفعة انما هذا انكاح أرايت لو طلقها قبل أن يدخل
بها كم للشفيع منها وهم يأخذون بالقيمة أو بالمهر وكذلك اذا اختلفت بشقص من دار في قولها ما جمعا
(قال الشافعي) واد تزوج الرجل المرأة بنصف من دار غير مقسومة فأردشريك المزوج الشفعة أخذها
بقية مهر مثلها ولو طلقها قبل أن يدخل بها كانت الشفعة تامة وكان الزوج الرجوع بنصف ثمن الشفعة
وكذلك لو اختلفت بشقص في داره ولا يجوز أن يتزوجها بشقص إلا أن يكون معلوما محسوبا في تزوجها بما
قد علمت من الصداق فان تزوجها على شقص غير محسوب ولا معلوم كان لها صداق مثلها ولم يكن فيه شفعة
لانه مهر مجهول فيثبت النكاح ويفسخ المهر ويرد إلى ربه ويكون لها صداق مثلها وإذا اشترى الرجل دارا
وبني فيها بناء ثم جاء الشفيع يطلب بالشفعة فان أباحنيقة كان يقول يأخذ الشفيع الدار ويأخذ صاحب
البناء النقص وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجعل الدار أو بناء الشفيع ويجعل عليه قيمة البناء وثن الدار الذي
اشتراه به صاحب البناء إلا فلا شفعة له (قال الشافعي) وإذا اشترى رجل نصيبا من دار ثم قاسم فيه وبني ثم
طلبه الشفيع قيل ان شئت الشفعة وأد الثمن الذي اشتراه به وقيمة البناء اليوم وان شئت فذع الشفعة لا يكون
له الا هذا لانه بني غير متعد ولا يكون عليه هدم ما بني وإذا اشترى الرجل أرضا أو دارا فان أباحنيقة كان
يقول لصاحب الشفعة الشفعة حين علم بالشراء فان طاب الشفعة والا فلا شفعة له وبه يأخذ ركان ابن أبي
ليلى يقول هو بالخيار ثلاثة أيام بعد علمه (قال الشافعي) وإذا بيع الشقص من الدار والشفيع حاضر عالم
فطلب مكانه فله الشفعة وان أخر الطلب فذكر عذرا من مرض أو امتناع من وصول إلى سلطان

(النسبة في القراض) (قال الشافعي) رحمه الله لا يجوز أن أقارضك بالنسيء جزأ فالأعرفه ولا تعرفه فلما كان هكذا يجوز أن أقارضك إلى مدة من المدة وذلك أني لو دفعت إليك ألف درهم على أن تعمل بها سنة فبعت بها واشتريت في شهر بغيري بحت ألف درهم ثم اشتريت بها كنت قد اشتريت بمالي ومالك غير منفرد ولعل لي لأرضي بشر كنت فيه واشتريت برأس مال لي لأعرفه لعل لي لأرضي لم أملك عليه أولا أريد أن يغيب عني كاهه فيجمع أن يكون القراض بجهولا عندى لاني لم أعرف كم رأس مالي ونحن لم نجزده بجزاف ويجمع أنه يزيد على الجزاف أني قدر ضيت بالجزاف ولم أرض بأن أقارضك بهذا الذي لم أعرفه

= أو حبس سلطان أو ما أشبهه من العذر كان على شفيعته لا وقت في ذلك الآن يمكنه وعليه المين ما ترك ذلك رضا بالتسليم للشفعة ولا تركا لحقه فيه فان كان غائبا فالقول فيه كهو في معنى الحاضر اذا أمكنه الخروج أو التوكيل ولم يكن له حابس فان ترك ذلك انقطعت شفيعته واذا أخذ الرجل الدار بالشفعة من المشتري ونقده الثمن فان اباحنيقة رضي الله عنه كان يقول العهدة على المشتري الذي أخذ المال وبه يأخذ ركان ابن أبي ليلى يقول العهدة على البائع لان الشفعة وقعت يوم اشترى المشتري للشفيع (قال الشافعي) واذا أخذ الرجل الشقص بالشفعة من المشتري فعهدته على المشتري الذي أخذه منه وعهدة المشتري على بائعه انما تكون العهدة على من قبض المال وقبض منه المبيع ألا ترى أن البائع الأول ليس بمالك ولو أبرأ الآخذ بالشفعة من الثمن لم يبرأ ولو كان يبرأ إلى المشتري منه من عيب لم يعلمه المستشفع فان علم المستشفع بعد أخذه بالشفعة كان له رده أخبرنا الربيع قال قال الشافعي واذا كانت الشفعة لليتيم فان اباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول له الشفعة فان كان له وصي أخذها بالشفعة وان لم يكن له وصي كان على شفيعته اذا أدرك فان لم يطلب الوصي الشفعة بعد علمه فليس لليتيم شفعة اذا أدرك وكذلك الغلام اذا كان أبوه حيا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لاشفعة للصغير وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الشفعة للشريك الذي لم يقاسم وهي بعده للشريك الذي قاسم والطريق واحد بينهما وهي بعده للجار الملاصق واذا اجتمع الجيران وكان التصاقهم سواء فهم شركاء في الشفعة وكان ابن أبي ليلى يقول بقول أبي حنيفة حتى كتب اليه أبو العباس أمير المؤمنين يأمره أن لا يقضى بالشفعة الا للشريك لم يقاسم فأخذ بذلك وكان لا يقضى الا للشريك لم يقاسم وهذا قول أهل الجواز وكذلك بلغنا عن علي وابن عباس رضي الله عنهما (قال الشافعي) واذا بيع الشقص من الدار ولليتيم فيه شفعة وللغلام في حرم أبيه فلولي اليتيم والأب أن يأخذ الذي يليان بالشفعة اذا كانت غبطة فان لم يفعلوا فاذا بلغا أن يليا أموالهما كان لهما الاخذ بالشفعة فاذا علم بعد البلوغ فتركها الترك الذي لو أحدث البيع في تلك الحال فتركها انقطعت شفعتهم فقد انقطعت شفعتهم ولا شفعة الا فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة ولذلك لو اقسما الدار والارض وتركوا بينهما طر يقا أو تركوا بينهما ما شربا لم تكن شفعة ولا توجب الشفعة فيما قسم لشريك في طريق ولا ماء وقد ذهب بعض أهل البصرة إلى جملته قولا فقال لاشفعة الا فيما بين القوم الشركاء فاذا بقيت بين القوم طريق مملوكا لهم أو مشرب مملوكا لهم فان كانت الدار والارض مقسومة ففيها شفعة لأنهم شركاء في شيء من المالك ورووا حديثا عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم شبيهها هذا المعنى أحسبه يحتمل شبيهها هذا المعنى ويحتمل خلافه قال الجار أحق بسبقه اذا كانت الطريق واحدة وانما معنى من القول بهذا أن أباسلة وأبالز يبرسمعا جابرا وان بعض حجاز يبناروون عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفعة شيأ ليس فيه هذا وفيه خلافه فان اثنين اذا اجتعا في الرواية عن جابر وكان الثالث يوافقهما أولى بالثبوت في الحديث اذا اختلف عن الثالث وكان المعنى الذي به منعنا الشفعة فيما قسم فأمنا في هذا المقسوم ألا ترى أن الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الشفعة فيما لم يقسم فاذا =

والفقير ما يعرف الناس
بقدر حال الرجال
ويأخذ العاملون عليها
بقدر أجورهم في مثل
كفائهم وقيامهم
وأمانتهم والمؤنة عليهم
في أخذ نفقته بهذا
المعنى ويعطى العريف
ومن يجمع الناس عليه
بقدر كفايته وكلفته
وذلك خفيف لانه في
بلادهم وكذلك المؤلفة
اذا احتج اليهم
والمكاتب ما بينه وبين
أن يعتق وان دفع الى
سيده كان أحب الي
ويعطى الغازي الجولة
والسلاح والنفقة
والكسوة وان اتسع
المال زيدوا الخيل
ويعطى ابن السبيل
قدر ما يبلغه البلد الذي
يريد من نفقته وجولته
ان كان البلد بعيدا أو
كان ضعيفا وان كان
البلد قريبا وكان جلدا
الأغلب من مثله لو كان
غنيا المشي اليها أعطى
مؤنته ونفقته بلا جولة
فان كان يريد أن يذهب
ويرجع أعطى ما يكفيه
في ذهابه ورجوعه من
النفقة فان كان ذلك
يأتى على السهم كله
أعطيه كله ان لم يكن

(السلف في القراض) (قال الشافعي) رحمه الله واذا دفع الرجل الى الرجل ما لا قراضا وضع منه بضاعة فان كان عقد القراض على أنه يحتمل له البضاعة والقراض فاسد يفسخ ان لم يعمل فيه وان عمل فيه فله أجر مثله والربح لصاحب المال وان كانا تقارضا ولم يشترط من هذا شيئا ثم جعل المقارض له بضاعة والقراض جائز ولا يفسخ بحال غير أن الأمر ههنا في القرضين أن لا يفعل هذا على عادة ولا لعله مما اعتل به ولو عادا لما ذكرنا كرهناه لهما ولم نفسد به القراض ولا نفسد العقد الذي يحل بشئ تطوعا به وقد مضت العقيدة ولا تضر (١) انما تفسد بما عقدت عليه الا بما حدث بعدها (قال الشافعي) أكره منه ما كره مالك أن يأخذ الرجل ما لا قراضا ثم يسأل صاحب المال أن يسلفه إياه (قال الشافعي) وانما كرهته من قبل أنه لم يبرأ المقارض من ضمانه ولم يعرف المسلف كم أسلف من أجل (٢) الخوف

وقعت الحدود فلا شفعة ولا نجد أحدا قال بهذا القول تجربا من أن يكون قد جعل الشفعة فيما وقعت فيه الحدود قال فاني انما جعلتها فيما وقعت فيه الحدود لانه قد بقي من المالك شيء لم تقع فيه الحدود قيل فيجتمل ذلك الباقي أن تجعل فيه الشفعة فان احتمل فاجعلها فيه ولا تجعلها فيما وقعت فيه الحدود فتكون قد اتبعت الخبر وان لم يحتمل فلا تجعل الشفعة في غيره به وقال بعض المشرقيين الشفعة للجار والشريك اذا كان الجار ملاصقا وكانت بين الدار المبيعة ودار الذي له الشفعة رخصة ما كانت اذا لم يكن فيها طريق نافذة وان كان فيها طريق نافذة وان ضاقت فلا شفعة للجار قلنا لبعض من يقول هذا القول على أي شيء اعتمدتم قال على الأثر أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بسقبة فقيل له فهذا لا يخالف حديثنا ولكن هذا جلة وحدثننا مفسر قال وكيف لا يخالف حديثكم قلنا الشريك الذي لم يقاسم يسمى جارا ويسمى المقاسم ويسمى من بينك وبينه أربعون دارا جار أو لم يجز في هذا الحديث الا ما قلنا من أنه على بعض الجيران دون بعض واذا قلناه لم يجز ذلك لنا على غيرنا لانه لا بد لانه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة دل هذا على أن قوله في الجلة الجار أحق بسقبة على بعض الجيران دون بعض وأنه الجار الذي لم يقاسم فان قال وتسمى العرب الشريك جارا قيل نعم كل من قارن بدنه بدن صاحبه قيل له جار قال فادللي على هذا قيل له قال جيل بن مالك بن النابغة كنت بين جارتين لي فضربت احدهما الاخرى عبط فالتفت جنيبا ميتا فقصي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعة وقال الاعشى لامرأته * أجارته ابني فانك طالقه * فقيل له فانت اذا قلت هو خاص على بعض الجيران دون بعض ثم لم تأت فيه بدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم تجعله على من يارمه اسم الجوار وحديث ابراهيم بن ميسرة لا يحمل الا على أحد المعنيين وقد خالفهم ما معتمد من أن الدار تباع وبينها وبين دار الرجل رجة فيها ألف ذراع فأكثر اذا لم يكن فيها طريق نافذة فتكون فيها الشفعة وان كانت بينهما طريق نافذة عرضها ذراع لم تجعل فيها الشفعة فجعلت الشفعة لأبعد الجارين ومنعتها أقربهما وزعمت أن من أوصى بجيرانه قسمت وصيته على من كان بين داره وداره أربعون دارا فكيف لم تجعل الشفعة على ما قسمت عليه الوصية اذا خالف حديث ابراهيم بن ميسرة الذي احتجبت به قال فهل قال بقولكم أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلنا نعم وما يضرنا بعد اذ ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يقول به أحد قال فن قال به قيل عمر بن الخطاب وعثمان رضي الله عنهما وقال به من التابعين عمر بن عبد العزيز رحمه الله وغيره واذا اشترى الرجل الدار وسمى أكثرها أخذها به فذلك الشفعي ثم علم بعد ذلك أنه أخذها بدون ذلك فان أباح شفعة كان يقول هو على شفعته لانه انما سلم بأكثر من الثمن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لاشفعة لانه قد سلم وروى الحسن بن عمار عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس =

سهم من مائة سهم من سهم ابن السبيل لم يرد عليه (قال) وينقسم للعامل بمعنى الكفاية وابن السبيل بمعنى البارغ لاني لو أعطيت العامل وابن السبيل والغازي بالاسم لم يسقط عن العام مل اسم العامل ما لم يعزل ولا عن ابن السبيل اسم ابن السبيل مادام محتازا أو يريد الاجتياز ولا عن الغازي ما كان على الشخص للغزو وأي السهمان فضل عن أهله رد على عدد من يقي من عدد السهمان كان يقي فقراء ومساكين لم يستغنوا وغارمون لم تقض كل ديونهم فقسم ما بقي على ثلاثة أسهم فان استغنى الغارمون رد باقي سهمهم على هذين السهمين نصفين حتى تنفذ السهمان وانما رد ذلك لان الله تعالى لما جعل هذا المال لا مالك له من الأدميين بعينه يرد اليه كما ترد عطايا الأدميين ووصاياهم لو أوصى به الرجل (١) قوله ولا تضر كذا بالاصول بدون نقط ولعل صوابه ولا شرط وقوله من أجل الخوف كذا في نسخة منقوطة وفي أخرى بدون نقط وتأمل وحز كنهه معجزة

فات الموصى له قبل
الموصى كانت وصيته
راجعة الى وريثة الموصى
فلما كان هذا المال
مخالفاً للمال يورث ههنا
لم يكن أحداً أولى به
عندنا في قسم الله تعالى
وأقرب ممن سمي الله
تعالى له هذا المال
وهؤلاء من جملة من
سمى الله تعالى له هذا

المال ولم يبق مسلم
محتاج الا وله حق سواء
أما أهل النية فلا
يدخلون على أهل
الصدقة وأما أهل
الصدقة الأخرى فهو
مقسوم لهم صدقتهم فلو
كثرت لم يدخل عليهم
غيرهم وواحد منهم
يستحقها فكما كانوا
لا يدخل عليهم غيرهم
فكذلك لا يدخلون على
غيرهم ما كان من غيرهم
من يستحق منها شيئاً
(قال) وان استغنى
أهل عمل ببعض ما قسم
لهم وفضل عنهم فضل
رأيت أن ينقل الفضل
منهم الى أقرب الناس
بهم في الجوار ولو ضاقت
السمان قسمت على
الجوار دون النسب
وكذلك ان خالطهم بغير
غيرهم فهم معهم في

(المحاسبة في القراض) (قال الشافعي) رحمه الله وهذا كماله كمال الاقوله يحضر المال حتى
يحاسبه فان كان عنده صاد قافلا يضره يحضر المال أولاً يحضره
(مسئلة البضاعة) أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال اذا أبيع الرجل مع
الرجل بضاعة وتعدى فاستري بها شيئاً فان هلكت فهو ضامن وان وضع فيها فهو ضامن وان ربح فالربح
لصاحب المال كله الا أن يشاء تركه فان وجد في يده السلعة التي اشتراها بما له فهو بالخيار في أن يأخذ رأس
ماله أو السلعة التي ملكت بماله فان هلكت تلك السلعة قبل أن يختار أحدهما لم يضمن له الرأس المال
من قبل أنه لم يختر أن يملكها فهو لا يملكها الا باختياره أن يملكها والقول الثاني وهو أحد قوليه أنه اذا
تعدى فاستري شيئاً بالمال بعينه فربح فيه فالشراء باطل والبيع مردود وان اشتري بمال لا بعينه ثم نقد
المال فهو متعبد بالنقد والربح له والخسران عليه وعليه مثل المال الذي تعدى فيه فنقد ولم يصح له المال
ان وجدته في يد البائع أن يأخذ فان تلف المال فصاحب المال مخير ان أحب أخذه من الدافع وهو المقارض
وان أحب أخذه من الذي تلف في يده وهو البائع

(المساقاة)

(أخبرنا الربيع) بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال معنى قوله ان شئتم فلكم وان شئتم فلي
أن يخرج من النخل كانه خرصها مائة وسق وعشرة أو سق وقال اذا صارت ترانقصت عشرة أو سق ففحقت
منها مائة وسق ثم اقول ان شئتم دفعتم اليكم النصف الذي ليس لكم الذي أتاقيم بحق أهله على أن تضمنوا
لي خمسين وسقا ثم ان تمر بسمه بعينه ولكم أن تأكلوها وتبيعوها رطباً كيف شئتم وان شئتم فلي أكون
هكذا في نصيبكم فأسلم وتسلمون الى أنصباءكم وأضمن لكم هذه المكيلة (قال الشافعي) واذا كان المياض

وعن الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي عليه السلام أنهم ما قالوا لا شفعة الا للشريك لم يقاسم الخراج بن
أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق
بسقبة ما كان أبو حنيفة عن أبي أمية عن المسور بن مخرمة أو عن سعد بن مالك قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم الجار أحق بشفعة (قال الشافعي) واذا اشتري الرجل النصيب من الدار فقال أخذته
بمائة فسلم ذلك له الشفيع ثم علم الشفيع بعد أنه أخذها بأقل من المائة فله حينئذ الشفعة وليس تسليمه له
بقاطع شفيعه انما سلمه على من فليعلم ما هو دونه كان له الاخذ بالشفعة ولو علم بعد أن التين أكثر من الذي
سلمه به لم يكن له شفعة من قبل أنه اذا سلمه بالأقل كان الاكثر أولى أن يسلمه به

(وفي باب الصدقة والهبة من اختلاف العراقيين) واذا وهب الرجل للرجل الهبة وقبضها داراً أو أرضاً
ثم عوضه بعد ذلك منها عوضاً وقبض الواهب فان أبا حنيفة رحمه الله كان يقول ذلك جائز ولا تكون فيه
شفعة وبه يأخذ وليس هذا بمنزلة الذمراء وكان ابن أبي ليلى يقول هذا بمنزلة الشراء يأخذ الشفيع بالشفعة
بقيمة العوض ولا يستطيع الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولها جميعاً (قال الشافعي) واذا
وهب الرجل الرجل شقة من دار فقبضه ثم عوضه الموهوب له شيئاً فقبضه الواهب سئل الواهب فان قال
وهبته للشواب كان فيها شفعة وان قال وهبته لغير ثواب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافأة كابتداء الهبة وهذا
كاه في قول من قال للواهب الثواب اذا قال أردته فأما من قال لا ثواب للواهب ان لم يشترط في الهبة فليس له
الرجوع في شيء وهبه ولا الثواب منه (قال الربيع) وفيه قول آخر اذا وهب واشترط الثواب والهبة باطل
من قبل أنه اشترط عوضاً مجعولا واذا وهب لغير الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وهبه
وهو معنى قول الشافعي رحمه الله

اتسم على الجوار فان
كانوا اهل يافيه غلبه
العدة بنظر عرق من
ويستحقون ان يخرجوا
منه الى ارضهم
على ان ياتوا الى ارضهم
السلالات واداء الخسنة
السلالات فالجوار وان
من انساب وان قال من
تصدق ان لنا اقرناء
على غير هذا الماء وهم
بما وصفت في تاملون
في القبيصة قسم بين
الغالب والمخاض ولو
كانوا بالشرف من ياديتهم
فكانوا اكرم له قسم بينهم
وكانت كالدار لهم وهذا
اذا كانوا معا اهل
بجعة لادار لهم بقرون
بهم اقامان كانت لهم
دار يكسرون لها اكرم
فاني اقسما على الجوار
بالدار (وقال في الحديد)
اذا استوى في القرب
اهل نسبه وعدى
فسمت على اهل نسبه
دور العدى وان كان
العدى اقرب منهم دارا
ركان اهل نسبه منهم
على سفر تقصر فيه
المسالة قسمت على
العدى اذا كانت دون
ما تقصر فيه المسالة
لانهم اولى باسم
حضرهم وان كان

انهم على يد يافيه انما لا يتصور في النفس وان كانت مستفردة عن اهلها ان تجوز لم تجوز فيه
العدة اكرم نسبه وان يستقرى كراما وسرا قليل اذا شرب منه ولا سقيه الا ما وصفت وليس له ساق في النخل ان
يزرع ان ياتى الى ارضه وان زرعه في غير ارضه غير قال وان كان ساق على
الاجار وان كان يعمل فيه فبما يشاء من التمر فكل ان يبدو صلاح التمر والاجارة فاسد ولو اسر منه
فما عمل واداء ان كان دخل على ان يتكلم من المنة شيئا غير عمل به وتكون اجرة شيئا من التمر
سنت الاجارة فاسد فان كان دخل في المسافة في الحائط مع ارضي رب الحائط ان يرفع عنه من المنة
شيئا فلا بأس بالمسافة على هذا قال وكل ما كان مستزادا في التمر من اصلاح للماء وطريق الماء وتصرف
الجريه واداء النخل وقطع الخيش الذي يضره فيفسد ارضه فيفسد عنه الماء حتى يضر به ثمرها باثره على
المسافة واما سد المسافة فليس فيه مستزاد لاصلاح في التمر ولا يصلح شرطه على المسافة فان قال فان
اصلح لخل ان يسد المسافة فذلك ان اصلح ليه ان يبي علم اختياره لم يكن رهولا ليجوز في المسافة وليس هذا
الاصلاح من الاستزادة في شيء من النخل انما هو دفع الداخل (قال الشافعي) والمسافة تجوز في النخل
والكرم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ فيه ما بالحرص ساق على النخل وغيره ما يتبع لاحتال
دونه واسب هكذائي من الثمر التمر كاهه دونه حائل وهو متفرق غير مجتمع ولا تجوز المسافة في شيء غير النخل
والكرم وشي في الزرع ابعد من ان تجوز ولجارت اذا عجز عنه صاحبه جازت اذا عجز صاحب الارض عن
زرعها ان يزارع فيها على الثلث والرابع وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها وقال اذا عجزنا المسافة
قبل ان تكون ثمر اتراضي رب المال والمسافة في اثناء السنة وقد تخطى الثمرة فيسطل عمل العامل وتكون
فأخذ اكثر من عمله اضعافا كانت المسافة اذا بد اصلاح الثمر وحل بيعه وظهر اجوز قال وادار رسول الله
صلى الله عليه وسلم المسافة فاجزنا ابا جازته وحرم كراء الارض البيضاء ببعض ما يخرج منها خرمناها بخرم
وان كانا قد يجتمعان في انه انما للعامل في كل بعض ما يخرج النخل أو الارض ولكن ليس في سنته الاتباعها
وقد يسترقان في أن النخل شيء قائم معروف أن الاغلب منه أنه ثمر ومالك النخل لصاحبه والارض البيضاء
لا شيء فيها قائما انما يحدث فيها شيء بعد لم يكن وقد اجاز المسلمون المضاربة في المال يدفعه ربه فيكون
للمضارب بعض الفضل والنخل أبين وأقرب من الامان من أن يخطئ من المضاربة وكل قد يخطئ ويقل ويكثر
ولم يجز المسلمون أن تكون الاجارة لا شيء معلوم ودلت السنة والاجماع أن الاجارات انما هي شيء لم يعلم انما
هو عمل يتحدث لم يكن حين استأجره قال واذا ساق الرجل الرجل النخل فكان فيه بيان لا يوصل الى
عمله الا بالدخول على النخل فكان لا يوصل الى سقيه الا بشرب النخل الماء وكان غير متميز يدخل فيسقي
ويدخل على النخل جاز أن يساقى عليه مع النخل لا منفردا وحده ولو لا الخبر فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه دفع الى اهل خيبر (١) على أن لهم النصف من النخل والزرع وله النصف فكان الزرع كما وصفت بين
ظهر ان النخل لم يجز فاما اذا انفرد فكان بيضا يدخل عليه من غير أن يدخل على النخل فلا تجوز المسافة
فيه قليلا كان أو كثيرا ولا يخل فيه الا الاجارة

(الشرط في الرقيص والمسافة)

(قال الشافعي) رحمه الله ساق رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر والمساقون عمائها لا عامل للنبي صلى الله عليه
وسلم فيها غيرهم واذا كان يجوز للساق أن يساقى لخله على أن يعمل فيه عمال الحائط لان رب الحائط رضي
ذلك جاز أن يشترط رقيقا ليسوا في الحائط يعملون فيه لان عمل من فيه وعمل من ليس فيه سراء وان لم يجز الا
بأن يكون على الداخل في المسافة العمل كما لم يجز أن يعمل في الحائط أحد من رقيقه وجواز الامر من أشبه

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على معينين أحدهما أن تجوز المعاملة في النخل على الشيء مما يخرج منها وذلك اتباع لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن الأصل موجود يدفعه ماله إلى من عمله عليه أصلاً بغير أن يكون له عامل بعمله المصلح للنخل بعض الثمرة ولرب المال بعضها وإنما أجزنا المقارضة قياساً على المعاملة على النخل ووجدنا رب المال يدفع ماله إلى المقارض يعمل فيه المقارض فيكون له بعمله بعض الفضل الذي يكون في المال المقارضة لولا القياس على السنة والخبر عن عمر وعثمان رضي الله عنهما باجازهما أولى أن لا تجوز من المعاملة على النخل وذلك أنه قد لا يكون في المال فضل كبير وقد يختلف الفضل فيه اختلافاً متبايناً وأن ثمر النخل قبل ما يتخلف وقبل ما يختلف فإذا اختلفت تقارب اختلافها وإن كانا قد يجتمعان في أنهما معينان معاً يكثر الفضل فيهما ويقل ويختلف وتدل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا تجوز المزارعة على الثلث ولا الربع ولا جزء من أجزاء ذلك أن المزارع يقبض الأرض بيضاء لأصل فيها ولا زرع ثم يستحدث فيها زرعاً أو الزرع ليس بأصل والذي هو في معنى المزارعة الاجارة ولا تجوز أن يستأجر الرجل الرجل على أن يعمل له شيئاً إلا بأجر معلوم يعلمانه قبل أن يعمل المستأجر لما وصفت من السنة وخلافها الأصل والمال يدفع وهذا إذا كان النخل منفرداً والأرض للزرع منفردة ويجوز كراء الأرض للزرع بالذهب والفضة والعروض كما يجوز كراء المنازل واجارة العبيد والاسرار وإذا كان النخل منفرداً فعامل عليه رجل وشرط أن يزرع ما بين ظهري النخل على المعاملة وكان ما بين ظهري النخل لا يسقي الأمن ماء النخل ولا يوصل إليه الأمن حيث يوصل إلى النخل كان هذا جازاً وكان في حكم ثمرة النخل ومنافعها من الجريد والكرانيف وإن كان الزرع منفرداً عن النخل له طريق يؤتى منها أو ماء يشرب متى شربه لا يكون شربه رياء للنخل ولا شرب النخل رياء له لم تحل المعاملة عليه وجازت اجارته وذلك أنه في حكم المزارعة لا حكم المعاملة على الأصل وسواء قل البياض في ذلك أو كثر فإن قال قائل ما دل على ما وصفت وهذا مزارعة قيل كانت خبيثاً فخلا وكان الزرع فيها كما وصفت فعامل النبي صلى الله عليه وسلم أهلها على الشطر من الثمرة والزرع ونهى في الزرع المنفرد عن المعاملة فقلنا في ذلك اتباعاً وأجزناً ما أجاز وردنا ما رد وفرقنا بفرقه عليه الصلاة والسلام بينهما ما وبه يفترقان من الافتراق أو بما وصفت فلا يحل أن تباع ثمرة النخل سنين بذهب ولا فضة ولا غير ذلك (أخبرنا) ابن عيينة عن حميد بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (أخبرنا) سفيان بن عروبة عن دينار سمع جابر بن عبد الله يقول نهى ابن الزبير عن بيع النخل معاومة (قال الشافعي) وإذا اشترك الرجلان من عند أحدهما الأرض ومن عندهما معا لم يذروا ومن عندهما معا البقرة أو من عند أحدهما ثمر تعامل على أن يزرع أو يزرع أحدهما فأن أخرجت الأرض فهو بينهما نصفان أو لأحدهما فيه أكثرهما لا خلاف تجوز المعاملة في هذا الأعلى معنى واحداً أن يبدرا معا ويؤنان الزرع معا بالبقر وغيره مؤنة واحدة ويكون رب الأرض متطوعاً بالأرض لرب الزرع فالما على غير هذا الوجه من أن يكون الزارع يحفظ أو يؤمن بقدره ما سلم له رب الأرض فيكون البقر من عنده أو الآلة أو الحفظ أو ما يكون صلاحاً من صلاح الزرع فالمعاملة على هذا فاسدة فإن ترفعها قبل أن يعمل فسخت وإن ترفعها بعد ما يعملان فسخت وسلي

أهل نسبهم دون
ما تقصر فيه الصلاة
والعدى أقرب منهم
قسمت على أهل نسبهم
لأنهم بالبادية غير
خارجين من اسم
الجوار وكذلك هم
في المنعة حاضرو
المسجد الحرام (قال
الشافعي) وإذا ولي
الرجل إخراج زكاة ماله
قسمها على قرابته
وجيرانه معافان ضاقت
فأثر قرابته فحسن
وأحب إلى أن لا يوليها غيره
لأنه المحاسب عليها والمسئول
عنها وأنه على يقين من
نفسه وفي شك من فعل
غيره وأقل من يعطى
من أهل السهم ثلاثة
لأن الله تعالى ذكر كل
صنف جماعة فإن
أعطى اثنين وهو يحد
الثالث ضمن ثلث سهم
وإن أخرجه إلى غير
بلده لم ينل أن عليه
إعادة لأنه أعطى أهله
بالاسم وإن ترك الجوار
وإن أعطى قرابته من
السهمان ممن لا تلزمه
نفقته كان أحق بها
من البعيد منه وذلك
أنه يعلم من قرابته
أكثر مما يعلم من غيرهم
وكذلك خاصة

وقبل النبي صلى الله عليه وسلم الهدية من صدقة تصدق بها على بريرة وذلك أنهم من بريرة تطوع لاصدقة وإذا كان فيهم غارمون لأموال لهم فمالوا أعطينا الغرم والفقير قيل لا نأتمنا نعطيكم بأى المعنين شئتم فإذا أعطيناه باسم الفقير فلغرمائه أن يأخذوا مما في يديه حقوقهم وإذا أعطيناه بمعنى الغرم أحببت أن يتولى دفعه عنه والاخاف أن يعطى المكاتب فان

قيل ولم لا يعطى بمعنين قيل الفقير مسكين والمسكين فقير يجمعهما اسم ويتفرق بهما اسم فلا يجوز أن يعطى إلا بأحد المعنين ولو جاز ذلك جاز أن يعطى رجل بفقير وغرم وبأنه ابن سبيل وغارم مؤلف فيعطى بهذه المعاني كلها فالفقير هو المسكين ومعناه أن لا يكون غنيا بحرفة ولا مال فاذا جعلا معا قسم لصنفين هم مال يجوز أن يفرق بين حاله ما بان يكون الفقير الذى بدئ به

(١) من هنا إلى آخر الباب هو الزيادة المنبهة عليه قبل (٢) قوله بشئ قد يكون الخ كذا بالأصل وليحرم من أصل صحيح كتبه متبججه

فلو عطلها ربحها أو هرب أخذ منه خراجها إلا أن يكون صلحه على غير هذا فيكون على ما عالج عليه قال ولو شرط رب الأرض أو متقبلها أو والى الأرض المتصدق بها أن الزارع لئله زرع مسلم إلا عشر عليه فيه فالعشر عليه من أجل أنها من أجرة فاسدة لأن العشر انما هو على الزارع وقد يقل ويكثر فاذا ضمن عنه ما لا يعرف فسدت الاجارة فان أدركت قبل أن يزرع فسخت الاجارة وان أدركت بعدما يزرع فله زرع وعليه كراء مثل الأرض ذهبا أو فضة بالأغلب من نقد البلد الذى تكرارها به كان ذلك أقبل مما كراهه أو أكثر قال وإذا كانت الأرض عنوة فتقبلها رجل فحجز عن عمارتها وأداء خراجها قيل له ان أدبت خراجها تركت في يديك وان لم تؤده فسخت عنك وكنت مقلدا وجدعين المال عنده ودفعت الى من يؤدى خراجها قال وللعامل على العشر مثل ماله على الصدقات لان كلهم ما صدقة فله بقدر أجرمثله على كل واحد منهما أو على أيهما عمل قال وإذا فسخت الأرض عنوة ففي بيع ما كان عامرا فيها للذين فتحوها وأهل الخمس فان تركوا حقوقهم منها الجماعه المسلمين فذلك لهم وما كان من أرض العنوة موتا فهو لمن أحياه من المسلمين لانه كان وهو غير مملوك لمن فتح عليه فيملك بملكه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحيامواتا فهو له ولا يترك ذى يحويه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعله لمن أحياه من المسلمين فلا يكون للذى أن يملك على المسلمين ما تقدم من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ملك لمن أحياه منهم وإذا كان فتحها لصحافه هو على ما صلحوا عليه

(كراء الأرض البيضاء)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعى ولا بأس بكراء الأرض البيضاء بالذهب والورق والعروض وقول سالم بن عبد الله أكثر ورافع لم يخالفه في أن الكراء بالذهب والورق لا بأس به انما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم النهى عن كرائها ببعض ما يخرج منها ولا بأس أن يكرى الرجل أرضه البيضاء بالتمر وبكل ثرة يحصل بيعها إلا أن من الناس من كره أن يكرى بها بعض ما يخرج منها ومن قال هذا الاقول قال ان زرعت حنطة كرهت كراءها بالحنطة لانه نهى أن يكون كراءها بالثلث والرابع وقال غيره كراءها بالحنطة وان كانت الى أجل غير ما يخرج منها لانها حنطة موصوفة لا يانزه اذا جاء بها على صفة أن يعطيه مما يخرج من الأرض ولو جاءت الأرض بحنطة على غير صفتها لم يكن للكثير أن يعطيه غير صفتها واذا تجمل المكري الأرض كراءها من الحنطة فلا بأس بذلك في القولين معا قال ولا تكون المساقاة في الموز ولا القصب ولا يحل بيعهما الى أجل لا يحل بيعهما إلا أن يرا القصب جرة والموز بجنه ولا يحل أن يباع مال يخلق منهما واذا لم يحل أن يبيعهما مثل أن يكونا بصفة لم يحل أن يباع منهما مال يمكن منهما بصفة ولا غير صفة لانه في معنى ما كرهنا وأزيد منه لانه لم يخلق قط (١) ولا بأس أن يتكاري الرجل الأرض للزرع بحنطة أو ذرة أو غير ذلك مما تنبت الأرض أو لا تنبتة مما يأكله بنو آدم أو لا يأكله كونه مما تجوز به اجارة العبد والدار اذا قبض ذلك كله قبل دفع الأرض أو مع دفعها كل ما جازت به الاجارة في البيوت والرقائق جازت به الاجارة في الأرض قال وانما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزارعة ببعض ما يخرج من الأرض فيما روى عنه فأما ما أحاط العلم أنه قد قبضته ودفعت الأرض الى صاحبها فليس في معنى ما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه انما معنى ما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه أن تكون الاجارة بشئ (٢) قد يدون الاشياء ويكون ألفان من الطعام ويكون اذا كان جيدا أو رديا غير موصوف وهذا يفسد من وجهين اذا كان اجارة من وجه أنه مجهول الكيل والاجارة لا تحل بهذا ومن وجه أنه مجهول الصفة ولو كان معروف الكيل وهو مجهول الصفة لم تحل الاجارة بهذا فاما ما فارق هذا المعنى فلا بأس به ولو شرط الاجارة الى أجل ولم يسم لها أجلا ولم يتقابضا

أشدهما فقرا وكذلك هو في اللسان فان كان فيه رجل من أهل النقيء ضرب عليه البعث في الغزو ولم يعط فان قال لا أغزو واحتاج أعطني فان هاجر بدوى واقترض وغزا صار من أهل النقيء وأخذ فيه ولو احتاج وهو في النقيء علم يكن له أن يأخذ من الصدقات حتى يخرج من النقيء ويعود الى الصدقات فيكون ذلك له وان لم يكن رقاب ولا مؤلفه ولا غارمون ابتدئ القسم على خمسة أسهم أنجاسا على ما وصفت فان ضاقت الصدقة قسمت على عدد السهمان ويقسم بين كل صنف على قدر استحقاقهم ولا يعطى أحد من أهل سهم وان اشتدت حاجته وقبل ما يصيبه من سهم غيره حتى يستغنى ثم يرد فضل ان كان عنه ويقسم فان اجتمع حق أهل السهمان في بيع أو بقره أو شاة أو دينار أو درهم أو اجتمع فيه اثنان من أهل السهمان أو أكثر

كانت الاجارة من طعام لا تنبت الارض أو غيره من نبات الارض أو هو مما تنبت الارض غير الطعام أو عرض أو ذهب أو فضة فلا بأس بالاجارة اذا قبض الارض وان لم يقبض الاجارة كانت الى أجل أو غير أجل وان شرطها بشئ من الطعام مكمل مما تخرجه الارض كرهته احتياطا ولو وقع الاجر بهذا وكان طعاما موصوفا ما أفسدته من قبل أن الطعام مكمل معلوم الكيل موصوف معلوم الصفة وأنه لازم للمستأجر اخراجت الارض شيئا أو لم تخرجه وقد تخرج الارض طامما ما بغير صفته فلا يلزم المستأجر أن يدفعه ويدفعه بالصفة فعلى هذا الباب كله وقياسه (قال الشافعي) اذا تكارى الرجل الارض ذات الماء من العين أو النهر نيل أو غير نيل أو الغيل أو الأبار على أن يزرعها غلة الشتاء والصيف فزرعها احدى العينين والماء قائم ثم نصبت الماء فذهب قبل الغلة الثانية فأردت الارض بذهب الماء فذلك له ويكون عليه من الكراء حصصه ما زرع ان كانت حصصه الزرع الذي حصده الثلث أو النصف أو الثلثين أو أقل أو أكثر أدى ذلك وسقطت عنه حصصه الزرع الثاني الذي انقطع الماء قبل أن يكون وهذا مثل الدار يكثر فيها فسكنها بعض السنة ثم تهدم في آخرها فيكون عليه حصصه ما سكن وتبطل عنه حصصه ما لم يقدر على سكنه فالماء اذا كان لا صلاح للزرع الابيه كالبناء الذي لا صلاح للسكن الابيه واذا تكارى الرجل من الرجل الارض السنة على أن يزرعها ما شاء فزرعها وانقضت السنة وفيها زرع لم يبلغ أن يحصد فان كانت السنة قد عكته فيها أن يزرع زراعا يحصد قبلها فالكراء عاجز وليس لرب الزرع أن يثبت زرع عليه أن ينفقه عن رب الارض الا أن يشاء رب الارض تركه قرب ذلك أو بعد لا خلاف في ذلك وان كان شرط أن يزرعها صنفان من الزرع يستحصد أو يستقل قبل السنة فآخره الى وقت من السنة وانقضت السنة قبل بلوغه فذلك أيضا وان تكاراها مدة هي أقل من سنة وشرط أن يزرعها شيئا بعينه ويتركه حتى يستحصد فكان يعلم أنه لا عكته أن يستحصد في مثل هذه المدة ان تكاراها اليها فالكراء فاسد من قبل أن يثبت بينهما شرطهما ولو أثبت على رب الارض أن يبقى زرعها فيها بعد انقطاع المدة أبطل شرط رب الزرع أن يتركه حتى يستحصد وان أثبت له زرع حتى يستحصد أبطل شرط رب الارض فكان هذا كراء فاسدا ورب الارض كراء مثل أرضه اذا زرع وعليه ترك الزرع حتى يستحصد وان ترافعا قبل يزرع فسخت الكراء بينهما واذا تكارى الرجل من الرجل الارض التي لا ماء لها والتي انما تسقى بنطف السماء أو السيل ان حدث فلا يصلح كراءها الا على أن يكرهه اياها أرضا بيضاء لا ماء لها يصنع بها المكثري ما شاء في سنة الا أنه لا يبيى ولا يغرس فيها واذا وقع على هذا الكراء صبح فاذا جاءه ماء من سبل أو مطر فزرع عليه أو لم يزرع أو لم يأت ماء فالكراء له لازم وكذلك ان كان شرطه أن يزرعها وقد عكته زرعها عثريا بلا ماء أو عكته أن يشترى لها ماء من موضع فأكراه اياها أرضا بيضاء لا ماء لها على أن يزرعها ان شاء أو يفعل فيها ما شاء صبح الكراء ولزمه زرع أو لم يزرع وان أكراه اياها على أن يزرعها ولم يقل أرضا بيضاء لا ماء لها أو لم يعلم أن أهل الارض لا يعطرون السيل يحدث فالكراء فاسد في هذا كله فان زرعها فله ما زرع وعليه أجر مثلها (وقال الربيع) فان قال قائل لم أفسدت الكراء في هذا قيل من قبل أنه قد لا يجزىء الماء علمه افي بطل الكراء وقد يجزىء فيتم الكراء فلما كان مرة يتم ومرة لا يتم بطل الكراء (قال الشافعي) واذا تكارى الرجل الارض ذات النهر مثل النيل وغيره مما يعلو الارض على أن يزرعها زراعا هو معروف أن ذلك الزرع لا يصلح الا بأن يرويهما النيل لا يتركها ولا يشرب غيره كرهت هذا الكراء وفسخته اذا كانت الارض بيضاء ثم لم يصح حتى يعلو الماء الارض علوا يكون ربا لها أو يصلح به الزرع بحال فاذا تكمروا بربا بعد نزول الماء فالكراء صحيح لازم للمكثري زرع أو لم يزرع قل ما يخرج من الزرع أو أكثر وان تكاراها والماء قائم عليها وقد ينحسر لا بحالة في وقت يمكن فيه الزرع فالكراء فيه جائز وان كان قد ينحسر ولا ينحسر كرهت الكراء الا بعد انحساره وكل شئ أجرت كراءه أو بيعه أجرت النقد فيه وان تكارى الرجل الارض للزرع فزرعها أو لم يزرعها حتى جاء عليها لنيل أو زاد أو أصابها شئ يذهب

الارض انتقض الكراء بين المستأجر ورب الارض من يوم تلفت الارض ولو كان بعض الارض تلف وبعض لم يتلف ولم يزرع فرب الزرع بالخيار ان شاء أخذ ما بقي بحصته من الكراء وان شاء رد هالان الارض لم تسلم له كلها وان كان زرع أبطل عنه ماتلف ولزمته حصته ما زرع من الكراء وهكذا كراء الدور وأثمان المتاع والطعام اذا جعت الصفقة منه مائة صاع بشئ معلوم فتلف نجسون صاعا فالماشتري بالخيار في أن يأخذ الخمسين بحصته من الثمن أو يرد البيع لانه لم يسلم له كله كما اشتري (قال الشافعي) وإذا اكترى الرجل الارض من الرجل بالكراء الصحيح ثم أصابها غرق منعه الزرع أو ذهب بها سبيل أو غصبها خفيلا بينه وبينها سقط عنه الكراء من يوم أصابها ذلك وهي مثل الدار يكتريها سنة ويقبضها فتهدم في أول السنة أو آخرها والعبد يستأجره السنة فيموت في أول السنة أو آخرها فيكون عليه من الاجارة بقدر ما سكن واستخدم ويسقط عنه ما بقي وان أكرأه أرضا يضيء يصنع فيها ما شاء ولم يذكر أنه اكترأها للزرع ثم انحسر الماء عنها في أيام لا يدرك فيها زرع فهو بالخيار بين أن يأخذ ما بقي بحصته من الكراء أو يرده لانه قد انتقص مما اكترى وكذلك ان اكترأها للزرع وكراؤها للزرع أبين في أن له أن يردها ان شاء وان كان مريها ماء فأفسد زرعها أو أصابها حريق أو ضرب أو جراد أو غير ذلك فهذا كله جائحة على الزرع لاعلى الارض فالكراء له لازم فان أحب أن يجدد زرعها جرده ان كان ذلك يمكنه وان لم يمكنه فهذا شئ أصيب به في زرعها لم تصب به الارض فالكراء له لازم وهذا مفارق للجائحة في الثمرة يشتريها الرجل فتصيبها الجائحة في يديه قبل أن يمكنه جدادها ومن وضع الجائحة ثم انبغى أن لا يضعها ههنا فان قال قائل اذا كانت الجائحتين فبال احداهما توضع والاخرى لا توضع فان من وضع الجائحة الاولى فانما يضعها بالخبر وبأنه اذا كان البيع جائزا في شراء الثمرة اذا بدا صلاحها وتركها حتى تجتد فانما ينزلها بمنزلة الكراء الذي يقبض به الدار ثم عمر به أشهر ثم تلف الدار فيسقط عنه الكراء من يوم تلفت وذلك أن العين التي اكترى أو اشتري تلفت وكان الشراء في هذا الموضع انما يتم بسلامته الى أن يجدد والمكترى الارض لم يشتر من رب الارض زرعاً انما اكترى أرضاً لا ان يرى أنه لو تركها فلم يزرعها حتى تمضي السنة كان عليه كراؤها ولو أراد أن يزرعها بشئ يقيم تحت الارض حتى لو مر به سبيل لم يزرعه كان ذلك له ولو تكارها حتى اذا استحصدت فأصاب الارض حريق فاحترق الزرع لم يرجع على رب الارض بشئ من قبل أنه لم يتلف شئ كان أعطاه اياه انما تلف شئ يضعه الزارع من ماله كالتكاري منه دار البر فاحترق البر ولا مال له غيره وبقيت الدار سالمة لم ينقص سكناها كان الكراء له لازم ولو يكن احتراق المتاع من معنى الدار بسبيل واذا تكارى الرجل من الرجل الارض سنة مسماة أو سنته هذه فزرعها وحصد وبقى من سنته هذه شهر أو أكثر أو أقل لم يكن لرب الارض أن يخربها من يده حتى تكمل سنته ولا يكون له أن يأخذ جميع الكراء الا باستيفاء المكترى جميع السنة وسواء كانت الارض أرض المطر أو أرض السقي لانه قد يكون فيها منافع من زرع وعثري وسيل ومطر ولا يؤيس من المطر على حال ولنا نافع سوى هذا لا يمنعها المكترى واذا استأجر الرجل من الرجل الارض ليزرعها فمخاراً أراد أن يزرعها شعيماً أو شيئاً من الحبوب سوى القمح فان كان الذي أراد أن يزرعه لا يضر بالارض اضراراً أكثر من اضرار ما شرط أنه يزرع ببقاء عروقها في الارض أو افسادها الارض بحال من الاجوال فله زرعها ما أراد بهذا المعنى كما يكتري منه الدار على أن يسكنها فيسكنها مثله وان كان ما أراد زرعها ينقصها بوجه من الوجوه أكثر من نقص ما اشترط أن يزرعها لم يكن له زرعها فان زرعها فهو متعدد ورب المال بالخيار بين أن يأخذ منه الكراء الذي سمي له وما نقص زرعه الارض عما ينقصها الزرع الذي شرط له أو يأخذ منه كراء مثلاً في مثل ذلك الزرع وان كان قائماً في وقت يمكنه فيه الزرع كان لرب الارض قطع زرعه ان شاء ويزرعها المكترى مثل الزرع الذي شرط له أو ما لا يضر أكثر من اضراره واذا تكارى الرجل من الرجل البعير ليحمل عليه

أعطوه وبشرك بينهم فيه ولم يبدل بغيره كما يعطاه من أوصى له سهمه وكذلك ما يوزن أو يكال واذا أعطى الولي من وصفاً أن عليه أن يعطيه ثم علم أنه غير مستحق زرع ذلك منه الى أهله فان فات فلا ضمان عليه لانه أمين لمن يعطيه ويأخذ منه لا لبعضهم دون بعض لانه كاف فيه الظاهر وان تولى ذلك رب المال ففيها قولان أحدهما أنه يضمن والاخر كالوالى لا يضمن (قال) المرفى ولم يختلف قوله في الزكاة أن رب المال يضمن (قال الشافعي) ويعطى الولاة زكاة الاموال الظاهرة الثمرة والزرع والمعدن والمساحة فان لم يأت الولاة لم يسع أهلها الا قسمها فان جاء الولاة بعد ذلك لم يأخذوهم بها وان ارتابوا بأحد فلا بأس أن يخلفوه بالله اقد قسمها في أهلها وان أعطوهم زكاة التجارات والقطرة والركاز أجزأهم ان شاء الله وانما يستحق أهل السهمان سوى العياملين

حقهم يوم يتكئون
القسم

(باب مبسم الصدقات)

(قال الشافعي) رحمه الله ينبغي لوالي الصدقات أن يسم كل ما أخذ منها من بقر أو ابل في أخذها ويسم الغنم في أصول آذانها ويسم الغنم اللطف من مبسم الابل والبقر ويجعل المبسم مكتوباً لله لأن مالها إذا هلك الله تعالى فكتب لله ويسم الجزية مخالف لمبسم الصدقة لأنها أديت صغاراً لأجر لصاحبها فيها وكذلك بلغنا عن عمال عمر رضي الله عنه أنهم كانوا يسمون وقال أسلم لعمران في الظهر ناقة عمياء فقال عمر رضي الله عنه ندفعها إلى أهل بيت ينتفعون بها يقطرونها بالابل قال قلت كيف تأكل من الأرض قال عمر أمن نعم الجزية أومن نعم الصدقة قلت لابل من نعم الجزية فقال عمر أردتم والله أكلها فقلت إن عليها مبسم الجزية

(١) قوله إن أركب الناس الخ كذا بالاصل وحرره كتبه معججه

نجمائة رطل قرطاحمل عليه جسمائة رطل حديد أو تكاري ليحمل عليه حديد اخمل عليه قرطابوزنه فتلف البعير فهو ضامن من قبل أن الحديد يستجمع على ظهره استجماعاً لا يستجمعه القرط فيهذه يتلف وأن القرط ينتشر على ظهر البعير انتشاراً لا ينتشره الحديد فيبعه فيتلف وأصل هذا أن ينظر إذا أكرت منه بعيراً على أن يحمل عليه وزناً من شيء بعينه فحمل عليه وزنه من شيء غيره فإن كان الشيء الذي حمل عليه يخالف الشيء الذي شرط أن يحمله حتى يكون أضرباً بالبعير منه فتلف ضمن وإن كان لا يكون أضرباً منه وكان مثله أو أخرى أن لا يتلف البعير فحمل عليه فتلف لم يضمن وكذلك إن تكاري دابة ليركبها فحمل عليها غيره مثله في الخفة أو أخف منه فهكذا لا يضمن وإن كان أثقل منه فتلف ضمن وإن كان أعنف ركوباً منه وهو مثله في الخفة فأنظر إلى العنف فإن كان العنف شيئاً ليس ركوب الناس وكان متلفاً ضمن وإن كان ركوب الناس لم يضمن وذلك (١) إن أركب الناس قديماً فتلف بركوب ولا يوقف للركوب على حمله إلا أنه إذا فعل في الركوب ما يكون خارجاً به من ركوب العامة ومتلفاً فتلف الدابة ضمن وإذا تكاري الرجل من الرجل أرضاً عشرين سنين على أن يزرع فيها ماشاء فلا يمنع من شيء من الزرع بحال فإن أراد الغراس فالغراس غير الزرع لأنه يبقى فيها بقاء لا يبقاه الزرع ويفسد منها ما لا يفسد الزرع فإن تكرارها مطلقاً عشرين سنين ثم اختلف فيها يزرع فيها أو يغرس كرهت الكراء وفسخت ولا يشبه هذا السكن السكن شيء على وجه الأرض وهذا شيء على وجهها وبطنها فإذا تكرارها على أن يغرس فيها أو يزرع ماشاء ولم يزد على ذلك فالكراء جائز وإذا انقضت سنوه لم يكن لب الأرض قلع غراسه حتى يعطيه قيمته في اليوم الذي يخرج منه منها فأعما على أصوله وبثمه إن كان فيه ثمر ولرب الغراس أن شاء أن يقلعه على أن عليه إذا قلعه ما نقص الأرض والغراس كالمثاء إذا كان باذن مالك الأرض مطلقاً لم يكن لب الأرض أن يقلع البناء حتى يعطيه قيمته فأثماً في اليوم الذي يخرج منه (قال الشافعي) وإذا استأجر الرجل من الرجل الأرض يزرعها وفيها نخلة أو مائة نخلة أو أقل أو أكثر وقد رأى ما استأجر منه من البياض زرعه في البياض ولم يكن له من ثمر النخل قليل ولا كثير وكان ثمر النخل لب النخل ولو استأجرها منه بألف دينار على أن له ثمر نخلة يسوى درهماً أو أقل أو أكثر كانت الاجارة فاسدة من قبل أنها انقضت عقدة واحدة على حلال ومحرم فالخلال الكراء والحرام ثمر النخلة إذا كان هذا قيل أن يبدو صلاحه وإن كان بعد ما يبدو صلاحه فلا بأس به إذا كانت النخلة بعينها (قال الشافعي) وسواء في هذا كثر الكراء في الأرض أو الدار وقلت الثمرة أو قلت الكراء كما كان لا يحل أن تباع ثمر نخلة قبل أن يبدو صلاحها وكان هذا فيها محرماً كما هو في ألف نخلة وكذلك إذا وقعت الصفقة على بيعه قبل يبدو صلاحه بحال لأن الذي يحرم كثيراً يحرم قليلاً وسواء كانت النخل صنواناً واحداً في الأرض أو مجمعة في ناحية أو متفرقة (قال الشافعي) وإذا تكاري الرجل الدار أو الأرض إلى سنة كراء فاسد فلم يزرع الأرض ولم ينتفع بها ولم يسكن الدار ولم ينتفع بها إلا أنه قد قبضها عند الكراء ومضت السنة لزمه كراء مثلها كما كان يلزمه أن انتفع بها ألا ترى أن الكراء لو كان صحيحاً فلم ينتفع بواحدة منها حتى تمضي سنة لزمه الكراء كله من قبل أنه قبضه وسلمت له منفعة فترك حقه فيها فلا يسقط ذلك حتى رب الدار عليه فلما كان الكراء الفاسد إذا انتفع به المكثري يرد إلى كراء مثله كان حكم كراء مثله في الفاسد كحكم الكراء الصحيح وإذا تكاري الرجل من الرجل الدار سنة فقبضها المكثري ثم غصبها باها من لا يقوى عليه سلطان أو من يرى أنه يقوى عليه سلطان فسواء لا كراء عليه في واحد منهما ولو أراد المكثري أن يكون خصماً للغاصب لم يكن له خصماً إلا بوكالة من رب الدار وذلك أن الخصومة للغاصب انما تكون في رقبة الدار فلا يجوز أن يكون خصماً في الدار إلا بدار أو وكيل لب الدار والكراء لا يسلم للمكثري إلا بأن يكون المكثري مالكا للدار والمكثري لم يكتري على أن يكون خصماً لو كان ذلك جائزاً له أرايت لو خاصمه فيها سنة فلم يبين

للحاكم أن يحكم بينهم ما يجعل على المكترى كراء ولم يسلم له أم تجعل للخاصم اجارة على رب الدار في عمله ولم يوكله أو رأيت لو أقر رب الدار بأنه كان غصبها من الغاصب ألا يبطل الكراء أو رأيت لو أقر المتكاري أن رب الدار غصبها من الغاصب أيقضى على رب الدار أنه غاصب باقرار غير مالك ولا وكيل فهل يعدو المكترى إذا قبض الدار ثم غصبت أن يكون الغصب على رب الدار ولم تسلم للمكترى المنفعة بلامؤنة عليه كما كترى فان كان هذا هكذا ففسواء غصبها من لا يقوى عليه سلطان أو من يقوى عليه سلطان ولا يكون عليه كراء لانه لم تسلم له المنفعة أو يكون الغصب على المكترى دون رب الدار ويكون ذلك شيئاً أصيب به المكترى كما يصاب ماله فيلزمه الكراء غصبها ياه من يقوى عليه السلطان أو من لا يقوى عليه وإذا ابتاع الرجل من الرجل العبد ودفع اليه الثمن أو لم يدفعه واقتراعا عن تراض منهما ثم مات العبد قبل أن يقبضه المشتري وان لم يحل البائع يدينه وبينه كان حاضرا عندهما قبل البيع وبعده حتى توفي العبد فالعبد من مال البائع لا من مال المتاع وان حدث بالعبد عيب كان المتاع بالخيار بين أن يقبض العبد أو يردده وكذلك لو اشتراه وقبضه كان الثمن دارا أو عبداً أو ذهباً بأعيانها أو عرضاً من العروض فتلغ الذي ابتاعه العبد مما وصفنا في يدي مشتري العبد كان البيع منتقضا وكان من مال مالكة فان قال قائل فدهلك هذا العبد وهذا العرض ثم لم يحدث واحد منهم ما حول لا بينه وبين ملكه اياه فكيف يكون من مال البائع حتى يسلمه للمتاع ففيل له بالأمر البين مما لا يختلف الناس فيه من أن من كان بيده ملك لرجل مضموناً عليه أن يسلمه له من دين عليه أو حق لزمه من وجهه من الوجوه أو أرش جنانية أو غيرها أو غصب أو أى شئ ما كان فأحضره ليدفع الى مالكة حقه فيه عرضاً بعينه أو غير عينه فهل في يده لم يبرأ بهلا كما في يده وان لم يحل بينه وبين صاحبه وكان ضمانه منه حتى يسلمه اليه ولو أقام بعد احضاره اياه في مكان واحد يوماً واحداً أو سنة أو أقل أو أكثر لان ترك الحول بغير الدفع لا يخرج من عليه الدفع الا بالدفع فكان أكثر ما على المتبايعين أن يسلم هذا ما باع وهذا ما اشتري به فلما لم يدفعه لا يخرج من ضمان بحال وقال الله جل وعلا وأتوا النساء صدقاتهن نحلة فلو أن امرأ نكح امرأته واستخزن ماله ولم يحل بينهما وبين قبض صداقها ولم يدفعه اليها لم يبرأ منه بأن يكون واجداً له وغير حائل دونه وأن تكون واجدة له غير محول بينهما وبينه وقال الله عز وجل وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فلو أن امرأاً أحضرت مسكيناً وأخبرهم أن لهم في ماله دراهم أخرجهما بأعيانها من زكاة ماله فلم يقبضوها ولم يحل بينهما وبينها لم يخرج من أن تكون مضمونة عليه حتى يؤديها ولو تلفت في يده تلفت من ماله وكذلك لو ظهر للصلاة وقام يريدها ولا يصليها لم يخرج من فرضها حتى يصلها ولو وجب عليه أن يقتص من نفسه من دم أو جرح فأحضر الذي له القصاص وخسلي بينه وبين نفسه أو خلى الحاكم بينه وبينه فلم يقتص ولم يعف لم يخرج هذا مما عليه من القصاص ثم لا يخرج أحد منهما مما قبله الا بأن يؤديه الى من هو له أو يعفو الذي هو له وهكذا أصل فرض الله جل وعز في جميع ما فرض قال الله عز وجل ودية مسلمة الى أهله فجعل التسليم الدفع لا الوجود وترك الحول والدفع وقال في البتة فان آتستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم وقال لنبية صلى الله عليه وسلم وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ففرض على كل من صار اليه حق لمسلم أو حق له (١) أن يكون مؤديه أو أدائه دفعه لا ترك الحول دونه وسواء دعاه الى قبضه أو لم يدعه مالم يبرئه منه فيبرأ منه بالبراءة أو بقبضه منه في مقامه أو غير مقامه ثم يودعه اياه وإذا قبضه ثم أودعه اياه فضمنه من مالكة (قال الربيع) يريد القابض له وهو المشتري (قال الشافعي) وإذا كترى الرجل من الرجل الارض أو الدار كراء صحيحاً بشئ معلوم سنة أو أكثر ثم قبض المكترى ما كترى فالكراء له لازم في دفعه حين يقبضه الا أن يشترطه الى أجل فيكون الى أجله فان سلم له ما كترى فقد استوفى وان تلف رجع بما قبض منه من الكراء كله فيما لم يستوفى فان قال قائل فكيف يجوز أن يكون يدفع اليه الكراء كله ولعل الدار أن تلف أو الارض قبل أن يستوفى قيل لا أعلم يجوز غير هذا من أن تكون الدار التي ملكها منفعتها مدفوعة اليه

قال فأمر بهاءم
فتحرت قال فكانت
عنده صحاف تسع فلا
تكون فاكهسة ولا
طريفة الا جعل منها
في تلك الصحاف فيبعث
بها الى أزواج النبي صلى
الله عليه وسلم ويكون
الذي يبعث به الى حفصة
رضي الله عنها من آخر
ذلك فان كان فيه
نقصان كان في حفظها
قال فجعل في تلك
الصحاف من لحسم تلك
الجزور فبعث به الى
أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم وأمر بما بقي
من اللحم فصنع فدعا
عليه المهاجرين
والانصار (قال) ولا أعلم
في الميسم علة الآن
يكون ما أخذ من الصدقة
معلوم فلا يشتريه
الذي أعطاه لانه خرج
منه الله كما أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم عمر
رضي الله عنه في فرس
حل عليه في سبيل الله
فراة يباع أن لا يشتريه
وكأن ترك المهاجرين
نزول منازلهم بحكمة لانهم
تركوها لله تعالى

(١) قوله أو حق له كذا
بالاصل والكلام مستقيم
بدونه فخر ركتبه محمده

فيستفي المنفعة في المئنة التي شرطت له وأولى الناس أن يقول بهم لئلا يرفعهم أن الجائفة موصوفة وقد دفع
البائع الثمن إلى المشتري ولو شاء المشتري أن يقطعها كما يشاء فلما كان المشتري إذا نزعها إلى أوان يرجو
أن تكون خيرا له فلف رجوع شخصه ما تلف كان في الدار التي لا يقدر على قبض منفعتها إلا في مدة تأتي عليها
أولى أن يجعل الثمن للمكسري حالا كما يجعله للثمرة إلا أن يشترطه إلى أجل فان قال قائل من قال هذا قيل له
عطاء من أبي رباح وغيره من المبكين فان قال فما حجة لك على من قال من المشتريين إذا تشارطا فهو على
شرطهما وان لم يشارطا فكلما مر عليه يوم له حصته من الكراء كان عليه أن يدفع كراء يومه قيل له من قال
هذا الزمه في أصل قوله أن يبيع الدين بالدين إذا لم يقل كما قلنا أن الكراء يلزم بدفع الدار لأنه لا يوجد في هذا أبدا
دفع غيره وقال المنفعة تأتي يوما بعد يوم فلا تجعل دفع الدار يكون في حكم دفع المنفعة قيل والمنفعة
دين لم يأت والمال دين لم يأت وهذا الدين بالدين وسواء كانت أرض نبل أو غيرها وأرض مطر (قال)
وإذا تكرر الرجل المسلم من الذي أرض عشر أو حراج فعليه فيما أخرجت من الزرع الصدقة فان قال
قائل فما الحجة في هذا قيل لما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة من قوم كانوا يملكون أرضهم من المسلمين
وهذه أرض من زرعهم من المسلمين فأنما زرع ما لا يملك من الأرض وما كان أصله فيثا أو غنمة فان الله جل
ذكره مخاطب المؤمنين بأن قال لئن لم يكن الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها
وخاطبهم بأن قال وأتوا حقه يوم حصاده فلما كان الزرع ما لا من مال المسلم والحصاد حصاد مسلم يجب فيه
الزكاة وجب عليه ما كان لا يملك رقة الأرض فان قال فهل من شيء توخيه غير هذا قيل نعم الرجل يتكاري
من الرجل الأرض أو يمنحه إياها فيكون عليه في زرعها الصدقة كما يكون عليه لو زرع أرض نفسه
فان قال فهذه المالك معروف قيل فكذلك يتكاري في الأرض الموقوفة على أبناء السبيل وغيرهم ممن
لا يعرف بعينه وانما يعرف بصفته فيكون عليه في زرعها الصدقة فان قال هذا هكذا ولكن أصل هذه لمسلم
أو لمسلمين وأصل تلك لمشرك قيل لو كانت لمشرك ما حل لنا الا بطيب نفسه ولكنها لما كانت عنوة أو صلحا
كانت مالا للمسلمين كما تنعم أموالهم من الذهب والفضة فيكون علينا فيها الصدقة كما يكون علينا فيها ورثانهم
آباءنا لان ملكهم قد انقطع عنهم فصار لنا وكذلك الأرض فان قال قائل فهي لقوم غير معروفين قيل هي
لقوم معروفين بالصفة من المسلمين وان لم يكونوا معروفين بأعيانهم كما تكون الأرض الموقوفة لقوم موصوفين
فان قال فأنخرج يؤخذ منها قيل لولا أن الخراج كراء ككراء الأرض الموقوفة وكراء الأرض الرجل حرم
على المسلم أن يؤدي خراجا وعلى الآخذ منه أن يأخذ منها خراجا ولكنه انما هو كراء ألا ترى أن الرجل
يكثري الأرض بالشيء الكثير فلا يحسب عليه ولله فيخفف عنه من صدقتها شيئا لمأدى من كرائها (قال)
الشافعي) فإذا ابتاع الرجل من الرجل عبدا تصادقا على البيع والقبض واختلفا في الثمن والعبء قائم
تحالفوا وترادا فان كان العبد تالفًا تحالفوا وتراد اقيمة العبد وإذا كان قائما وهما يتصادقان في البيع ويختلفان
في الثمن رد العبد بعينه فكل ما كان على انسان أن يرد به بعينه فقات رده بعينه لان القيمة تقوم مقام العين إذا
فانت العين فإذا كان هذا في كل شيء فأنخرج هذا من تلك الاشياء لا يجوز أن يفرق بين المجتمع في المعنى
الا يخبر يلزم وهكذا في الدور والأرضين إذا اختلفا قبل أن يسكن أو يزرع تحالفوا وترادا فإذا اختلفا
بعد الزرع والسكن تحالفوا وتراد اقيمة الكراء وان سكن بعضهم رقيمة ما سكن وفسخ الكراء فيما لم يسكن
وان تكاري أرضا للزرع فزرعها وبقي له سنة أو أكثر تحالفوا وتفاضل فيما بقي ووراء كراء مثلها فزرع قال
وإذا اكثري الرجل من الرجل الدابة بعشرة تصادقا على الكراء ومبلغه واختلفا في الموضع الذي يتكاري
به فقال المكثري أكثريتها إلى المئنة بعشرة وقال المكثري أكثريتها بعشرة إلى أيلة فان لم يكن ركب
الدابة تحالفوا وترادا وان كان ركبها تحالفوا وكان لرب الدابة كراء مثلها إلى الموضع الذي ركبها إليه وفسخ

(قال الشافعي) رحمه
الله قال بعض الناس
لامؤنسة فيجعل
سهمهم وسهم سبيل
الله في الكراع والسلاح
في نفع المسلمين وقال
بعضهم ابن السبيل من
مير يقاسم في البلد الذي
به الصدقات وقال
أيضا حيث كانت
الحاجة أكثر فهي
واسعة كانه يذهب إلى أنه
فرضي بينهم يقسمونه
على العدد والحاجة
لان لكل أهل صنف
منهم سهم ما ومن
أصحابنا من قال إذا
تماسك أهل الصدقة
وأجذب آخرون نقلت
إلى المجدين إذا كانوا
يخاف عليهم الموت كانه
يذهب إلى أن هذا مال
من مال الله عز وجل
قسمه لأهل السهمان
لمعنى صلاح عباد الله
على اجتهدا الامام
وأحسبه يقول وتنقل
سهمان أهل الصدقات
إلى أهل النية أن جهدوا
وضاق النية وينقل
النية إلى أهل الصدقات
أن جهدوا وضاق
الصدقات على معنى
ارادة صلاح عباد الله
(قال الشافعي) وانما
قلت بخلاف هذا القول

لان الله جل وعز جعل
 المال قمين أحدهما
 في قسم الصدقات التي
 هي طهارة فمماها
 الله اثمانية أصناف
 ووكدها جاءت سنة
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بأن تؤخذ من
 أغنيائهم فتدعى فقرائهم
 لا فقراء غيرهم وغيرهم
 فقراء فلا يجوز فهم أغني
 والله أعلم أن يكون فيها
 غير ما قلت من أن
 لا تنقل عن قوم وفهم
 من يستحقها ولا يخرج
 سهم ذي سهم منهم إلى
 غيره وهو يستحقه
 وكف يجوز أن يسمى
 الله تعالى أصنافاً فيكونون
 موجودين معاً يعطى
 أحدهم سهمه وسهم غيره
 ولو جاز هذا عندى جاز
 أن يجعل في سهم واحد
 جميع سهام سبعة ما فرض
 لهم ويعطى واحد
 ما لم يفرض له والذي
 يخالفنا يقول لو أوصى
 بثلاثة لفقراء بنى فلان
 وغاري بنى فلان رجل
 آخر وبنى سبيل بنى
 فلان رجل آخر ان
 كل صنف من هؤلاء
 يعطون من ثلثه وأن
 ليس لوصى ولا وال
 أن يعطى الثلث صنفاً

(١) قوله إذا كان بعض
 ما بقى كذا بالأصل ولا
 يخفى استقامة الكلام
 بدون بعض ان لم يكن
 مخرفاً عن البعض الباقي
 فخر ركبته مصححه

الكراء في ذلك الموضع لان كليهما مدع ومدعى عليه لان الكراء بيع من البيوع وهذا مثل معنى قولنا
 في البيوع وإذا استأجر الرجل من الرجل الأرض ليزرعها فغرقت كلها قبل الزرع رجع بالاجارة لان
 المنفعة لم تسلم له وهي مثل الدار تدم قبل السكنى فان غرق بعضها فهذا نقص دخل عليه فيما كسرى
 وله الخيار بين حبسها بالكراء أو ردها لانه لم يسلم له ما كسرى كما كسرى كما يكون له في الدار لو انهدم بعضها
 أن يحبس ما بقى بحصته من الكراء كان انهدم نصفها فأراد أن يقيم في نصفها الباقي بنصف الكراء فذلك
 له لانه نقص دخل عليه فرضى بالنقص وان شاء أن يخرج ويفسخ الكراء كان ذلك له إذا كان (١) بعض ما بقى
 من الدار والأرض ليس مثل ما ذهب (قال الشافعى) وكذلك لو اشترى مائة أربط طعاماً لم يستوفها حتى
 تلف نصفها في يدى البائع كان له ان شاء أن يأخذ النصف بنصف الثمن (قال الربيع) الطعام عندى
 خلاف الدار ينهدم بعضها لان الطعام شئ واحد والدار لا يكون بعضها مثل بعض سواء مثل الطعام (قال
 الشافعى) وأصل هذا أن ينظر إلى البيعة فإذا وقعت على شئ يقبض ويجوز أن يقبض بعضه دون بعض
 فتلف بعضه قلت فيه شك إذا وان وقعت على شئ لا يقبض مثل عبد اشترى به فلم يقبضه حتى حدث به
 عيب كنت فيه بالخيار بين أخذه بجميع الثمن أو رده لانه لم يسلم لك فتقبضه غير معيب فان قال قائل ما فرق
 بين هذين قيل لا يكون العبد يتبع من العيب ولا العيب يتبع من العبد فقد يكون المسكن متبعاً
 من المسكن من الدار والأرض وكذلك إذا تكاثر الرجل من الرجل الأرض عشرين مائة دينار لم يجز
 حتى يسمى لكل سنة شيئاً معلوماً وإذا كثرى الرجل من الرجل أرضه أو داره فقال أكثرها مثل كل
 سنة ديناراً أو أكثر ولم يسم السنة التي يكثرها ولا السنة التي ينقطع اليها الكراء فالكراء فاسد لا يجوز إلا على
 أمر يعرفه المكبرى والمكترى كما لا تجوز البيوع إلا على ما يعرف وهذا كلام يحتمل أن يكون الكراء فيه
 ينقضى إلى مائة سنة أو أكثر أو أقل ويحتمل أن يكون سنة ويحتمل أقل من سنة فكان هذا كراء مجعولاً
 يفسخه قبل السكنى فان فات فيه السكنى جعلنا فيه على المكترى أجر مثله كان أكثر مما وقع به الكراء
 أو أقل إذا بطلنا أصل العقد فيه وصيرناه قيمة لم نجعل الباطل دليلاً على الحق (قال الشافعى) فإذا زرع
 الرجل أرض رجل فادعى أن رب الأرض كراه أو أعاره أو باعها وجد رب الأرض فالقول قول رب الأرض
 مع عينه ويقطع الزارع وزرعه وعلى الزارع كراه مثل أرضه إلى يوم يقطع زرعه (قال الشافعى) وسواء كان
 ذلك في أبان الزرع أو في غير أبانه إذا كان زارع الأرض المدعى للكراء حبسها عن مالكها قائماً أحكم عليه
 حكم الغاصب وإذا تكاثر الرجل من الرجل أرضاً فزارع لغيره لا يستطيع إخراجه منها إلى أن يحصده
 فالكراء مفسوخ لا يجوز حتى يكون المكترى يرى الأرض لا حائل دونها من الزرع ويقبضها لا حائل دونها
 من الزارعين لا ينجعله بيعاً من البيوع فلا يجوز أن يبيع لرجل عينا لا يقدر المتابع على قبضها حين تحب
 له ويدفع الثمن ولا أن نجعل على المتابع والمكترى الثمن ولعل المكترى أن يلف قبل أن يقبضه ولا يجوز أن
 نقول له الثمن دين إلى أن يقبض فذلك دين بدين (قال الشافعى) ولا بأس بالسلف في الأرض والدار قبل
 أن يكثرهم ما يقبضهما ولكن يكثرى الأرض والدار ويقبضهما ما كان لا حائل بينهما أو متى حدث على
 واحد منهما ما حدث يمنع من منفعة رجع المكترى بحصته من الكراء من يوم حدث الحادث وهكذا العبد
 وجميع الاجارات وليس هذا بيع وسلف إنما البيع والسلف أن تعقد العقدة على إيجاب بيع وسلف بين
 المتبايعين فيكون الثمن غير معلوم من قبل أن للبيع حصته من السلف في أصل ثمنه لا تعرف لان السلف
 غير ملوك (قال الشافعى) وكل ما جاز لك أن تشتريه على الانفراد جاز لك أن تكثره على الانفراد والكراء
 بيع من البيوع وكل ما لم يجز لك أن تشتريه على الانفراد لم يجز لك أن تكثره على الانفراد ولو أن رجلاً
 أكثرى من رجل أرضاً بضاء ليزرعها شجراً قائماً على أن له الشجر وأرضه كان في الشجر ثمر بالغ أو غص

دون صنف وان كن
أخرج وأفقـر من
صنف لان كذا ذرحى
بما سمي له واذا كن
هذا عندنا وعند قائل
هذا القول فيما أعطى
الآدميون أن لا يجوز أن
يتنـى الأعلى ما أعطوا
فعطاه الله أولى أن
لا يجزى أن يتنـى الا
على ما أعطى (قال)
وانا قسم الله التي عوسق
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن أربعة أجناسه
لمن أو جف على الغنـمة
للفارس ثلاثة أسهم
وللراجل سهم ولم نعلم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فضل ذاغـاء على
من دونـه ولم يفضـل
المسلمون الفارس أعظم
انـاس غنا على جـبان
في القسم ويسفـ جاز
لـخالفنا في قسم الصدقات
وقد قسمها الله تعالى
أبين القسم في عطى
بعضادون بعض وينقلها
عن أهلها المحتاجين
إليها إلى غيرهم لأن كانوا
أـسـوج منهم أو
يشركهم معهم أو
ينقلها عن صنف منهم
إلى صنف غيره (أرأيت)
لو قال قائل لقوم أهل
غزو كثير أوجفوا

أو لم يكن فيه كان هذا كراء جازاً كما يكون بيعاً جازاً (قال الربيع) يريد أن لصاحب الأرض البيـضاء
الشجر وأرض الشجر (قال الشافعي) ولو تكادى الأرض بالمرز دون الأرض والشجر فإن كانت الثمرة
قد حل بيعها جازاً لكرائها وان كانت لم يحل بيعها لم يحل لكرائها قال الله تبارك وتعالى ولا تأكلوا
أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال عز وجل ذلك بأنهم قالوا انما البيع
مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فكانت الآيتان مطلقين على إحلال البيع كله إلا أن تكون دلالة من
رسول الله صلى الله عليه وسلم أو في إجماع المسلمين الذين لا يمكن أن يجبهوا معنى ما أراد الله شخص تحرير
بيع دون بيع فتصير إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم فيه لأنه المين عن الله عز وجل معنى ما أراد الله خاصاً
وعاماً وجدنا الدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم بتحرير شئين أحدهما التفاضل في النقد والآخر النسبة
كلها وذلك أنه يحرم الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل يدا بيد وكذلك الفضة وكذلك أصناف من الطعام الحنطة
والشعير والتمر والمالح فحرم في هذا كله معنيان التفاضل في الجنس الواحد وأباح التفاضل في الجنس
المختلفين وحرم فيه كله النسبة فقلنا الذهب والورق هكذا لان نصه في الخبر وقلنا كل ما كان مأكولاً
ومشروباً هكذا لأنه في معنى ما نص في الخبر وما سوى هذا فعلى أصل الآيتين من إحلال الله البيع حلال
كله بالتفاضل في بعضه على بعض يدا بيد ونسبة فكانت لنا بهذا دلائل مع ما وصفتنا منها أن النبي صلى الله
عليه وسلم ابتاع عبداً بعدين وأجاز ذلك على بن أبي طالب وابن المسيب وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم ولولم
يكن فيه هذا الخبر ما جاز فيه إلا هذا القول على هذا المعنى أو قول ثان وهو أن يقال إذا كان الشئان من
صنف واحد فلا يجوز إلا أن يكونا سواء بسواء وعينا بعين ومثلاً بمثل كما يكون الذهب بالذهب وإذا اختلفا
فلا بأس بالتفاضل يدا بيد ولا خيره فيه نسبة كما يكون الذهب بالورق والتمر بالحنطة ثم لم يجز أن يباع بعير
ببعيرين يدا بيد من قبل أنهم ما من صنف واحد وان اختلفت رحلتهم ما ونجابتها وإذا لم يجز يدا بيد كانت
النسبة أولى أن لا تجوز فان قال قائل قد يختلفان في الرحلة وكذلك التمر قد يختلف في الخلاوة والجودة حتى
يكون المدمن البردي خيراً من المدين من غيره ولا يجوز إلا مثلاً بمثل يدا بيد لأنهم ما تـران يجمعان معاً على
صاحبهما في الصدقة لأنهما جنس وكذلك البعيران جنس يجمعان على صاحبهما في الصدقة وكذلك الذهب
منه ما يكون المثقال ثمن ثلاثين درهمه الجودته ومنه ما يكون المثقال بشئ أقل منه بكثير لتفاضلها ما ولا يجوز
وان تفاضلاً أن يباعا إلا مثلاً بمثل يدا بيد ويجمعان على صاحبهما في الصدقة فاما أن تجري الأشياء كلها
قياساً عليه وأما أن يفرق بينهما وينهـه كما قلنا وبالدلائل التي وصفنا وبأن المسلمين أجمعوا على أن الذهب
والورق بسلطان فيما سواهما بخلاف ما سواهما بينهما فاما أن يتحكم المتحكم فيقول مرة في شئ من الجنس
لا يجوز الفضل في بعضه على بعض قياساً على هذا ثم يقول مرة أخرى ليس هو من هذا فان كان هذا جازاً
لأحد جازاً لكل امرئ أن يقول ما خطر على قلبه وان لم يكن من أهل العلم لان الخاطر لا يعدو أن يوافق أثره
أو يخالفه أو قياساً أو يخالفه فإذا جاز لأحد الأخذ بالآخر وتركه والأخذ بالقياس وتركه لم يكن ههنا معنى إلا
أن يقول امرؤ بما شاء وهذا محرم على الناس (قال الشافعي) الإجارة كما وصفت بيع من البيوع فلا بأس
أن تستأجر العبد سنة بخمسة دنائير فتجعل الدناير أو تكون إلى سنة أو سنتين أو عشرين سنين فلا بأس ان كانت
عليك خمسة دنائير حاله أن تؤاجر بها عبدك من رب الدناير إذا قبض العبد وليس من هذا شئ ديناً بدين
الحكم في المستأجر أن يدفع إلى المستأجر له نقد غير أن صاحبه يستوفي الإجارة في مدة تأتي ولولا أن الحكم
فيه هكذا ما جازت الإجارة بدين أبداً من قبل أن هذا دين بدين ولا عرفت لها وجهها تجوز فيه وذلك إلى أن قلت
لا تجب الإجارة إلا باستيفاء المستأجر من المنفعة ما يكون له حصـة من الثمن كانت الإجارة منعقدة والمنفعة
دين فكان هذا ديناً بدين ولو قلت يجوز أن أستأجر منك عبداً بعشرة دنائير شهراً فإذا مضى الشهر دفعت

على عدد وأنتم أغنياء
فأخذ ما وجفتم عليه
فأقسمه على أهل
الصدقات المحتاجين
إذا كان عام سنة لأنهم
من عيال الله تعالى هل
الحجة عليه إلا أن من
قسم الله له بحق فهو أولى
به وإن كان من لم يقسم
له أحوج منه وهكذا
ينبغي أن يقال في أهل
الصدقات وهكذا لاهل
الموارث لا يعطى
أحد منهم سهم غيره ولا
يمنع من سهمه لفقر ولا
لغنى وقضى معاذ بن
جبل رضى الله عنه أيا
رجل اتقى من
مخلاف عشرته إلى
غير مخلاف عشرته
فعشره وصدقه إلى
مخلاف عشرته ففي
هذا معنيان أحدهما
أنه جعل صدقته
وعشره لاهل مخلاف
عشرته لم يقل لقربته
دون أهل المخلاف
والآخر أنه رأى أن
الصدقة إذا ثبتت لاهل
مخلاف عشرته لم تحوّل
عنهم صدقته وعشره
بتحوّل عنهم وكانت كما
يثبت بدأ فان قيل
فقد جاء عدى بن حاتم
أبا بكر رضى الله عنه

اليل العشرة كانت العشرة ديناً وكانت المنفعة ديناً فكان هذا ديناً بدين ولو قلت أدفع اليك عشرة وأقبض
العبد يخدمنى شهراً كان هذا سلفاً فى شئ غير موصوف وسلفاً غير مضمون على صاحبه وكان هذا فى هذه
المعاني كلها باطل الاجارات وقد أجازها الله تعالى وأجازتها السنة وأجازها المسلمون وقد كتبنا تثبيت
اجازتها فى كتاب الاجارات ولولا أن ما قلت كما قلت ان دفع المستأجر من دار وعبد الى المستأجر دفع العين التى
فيها المنفعة فيحل فى الاجارة النقود والتأخير لان هذا انة بدى نقد ونقد بدين ما جازت الاجارات بحال أبداً فان
قال قائل فهى لا يقدر على المنفعة فيها الا فى مدة تأتى فلما قد عقلنا أن الاجارات منذ كانت هكذا فان حكمها
حكم الطعام يتباع كيه لاقتصر على كيه فلا تأخذ منه نائياً أبداً الا بعد بادي وذلك أنه لا يمكن فيه غير هذا
وكذلك السكنى والخدمة لا يمكن فيهما أبداً غير هذا فاما من قال من أجاز الاجارات يجوز أن يستأجر العبد شهراً
بدينار أو شهرين أو ثلاثة ثم قال ولا يجوز أن يكون لى عليك دينار فأستأجره منك به لان هذا دين بدين فالذى
أجاز هو الدين بالدين اذ كانت الاجارة ديناً لاشك والذى أبطل هو الذى ينبغي أن يحيز من قبل أنه يجوز لى
أن يكون لى عليك دينار فأخذه منك دراهم ويكون كينوته عليك كقبضك اياه من يدى ولا يجوز أن
يعطيك دراهم بدينار مؤجل ويرغم هناءى فى الصرف أنه نقد ويرغم فى الاجارة انه دين فلا بد أن يكون الحكم
أنه نقد فيهما جميعاً أو دين فيهما جميعاً فان جاز هذا جاز لغيره أن يجعله نقد احيث جعله ديناً ودين احيث جعله
نقداً (قال الشافعى) البيوع الصحيحة صنفان بيع عين يراها المشتري والبائع وبيع صفقة مضمونة
على البائع وبيع ثالث وهو الرجل يبيع السلعة بعينها غائبة عن البائع والمشتري غير مضمونة على البائع ان
سلمت السلعة حتى يراها المشتري كما فيها بالخيار باعه اياها على صفقة وكانت على تلك الصفقة التى باعه اياها
أو مخالفة لتلك الصفقة لان بيع الصفات التى تلزم المشتري ما كان مضموناً على صاحبه ولا يتم البيع فى هذا
حتى يرى المشتري السلعة فريضاً هو يتفرق ان بعد البيع من مقامهما الذى رآها فيه فحينئذ يتم البيع ويجب
عليه الثمن كما يجب عليه الثمن فى سلعة حاضرة اشتراها حتى يتفرقاً بعد البيع عن راض فيلزمهما ولا يجوز
أن تباع هذه السلعة بعينها الى أجل من الآجال قريب ولا بعيد من قبل أنه انما يلزم بالاجل ويجوز فيما حل
صاحبه وأخذه مستثريه ولزمه بكل وجه فأما بيع لم يلزم فلا يجوز أن يكون الى أجل وكيف يكون على
المشتري دين الى أجل ولم يتم له بيع ولم يره ولم يرضه فان تطوع فنقد فيه على أنه ان رضى كان نقد الثمن وان
سخط رجع بالثمن لم يكن بهذا بأس وليس هذا من بيع وسلف ولا أن أسلفك فى الطعام الى أجل فأخذ
منك بعد محجى الاجل بعض طعام وبعض رأس مال فان ذهب ذاهب الى أن هذين أو أحدهما أو ما كان فى
مثل معناهما أو معنى واحد منهما من بيع وسلف فليس هذا من ذلك بسبيل ألا ترى أن معقولاً لا سلف فيه فى
الحديث اذا كان انما تسمى عن بيع وسلف فانما تسمى أن يجمعوا نية أن يجمعوا معقول وذلك أن الاثمان
لا تحل الا معلومة فاذا اشتريت شيئاً بعشرة على أن أسلفك عشرة أو تسلفنى عشرة فهذا بيع وسلف لان
الصفقة جعتهما معلوم السلف غير معلوم للمستلف فله حصه من الثمن غير معلومة ألا ترى بأن لا بأس بأن
أبيعك على حدة وأسلفك على حدة انما انتهى أن يكونا بالشرط مجموعين فى صفقة فأما اذا أعطيتك عشرة
دنانير على مائة فرق الى أجل فقلت فأتالى عليك المائة فان أخذتها كلها فهى مالى وان أخذت بعضها فهى
بعض مالى وأقول فيما بيني منها باحداث شئ لم يكن على ولم يكن فى أصل عقد البيع فيحرم به البيع واذ اجاز
أن أقبلك منها كلها فيكون هذا احداث اقالة لم تكن على جاز هذا فى بعضها (قال الربيع) قال الشافعى
البيع بيعان لا ثالث لهما أحدهما بيع عين يراها البائع والمشتري عند تباعيهما وبيع مضمون بصفة
معلومة وكيل معلوم وأجل معلوم والموضع الذى يقبض فيه (قال الربيع) وقد كان الشافعى يحيز بيع
السلعة بعينها غائبة بصفة ثم قال لا يجوز من قبل أنها قد تلف فلا يكون يتم البيع فيها فلما كانت مرة

تسلم فيتم البيع مرة تعطب فلا يتم البيع كان هذا مشروحا

(كراء الدواب)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال وإذا تكاثر رجل دابة من مكة إلى مرفر كرها إلى المدينة فعليه الكراء الذي تراعى عليه إلى مرفر فإن سلمت الدابة فعليه كراء مثلها إلى المدينة وإن عبطت الدابة فعليه الكراء إلى مرفر وقيمة الدابة وإن نقصت بعيب دخلها من ركوبه فأثر فيها مثل الدبر والعرو وما أشبه ذلك ردحا وأخذ قيمة ما نقصها كما يأخذ قيمتها لو هلكت وإذا رجعت إلى صاحبها أخذ ما نقصها وكراء مثلها إلى حيث تعدى وإذا هلكت الدابة فلم يتعد المكنزى البلد الذي تكاثرها إليه ولم يتعد بأن يحمل عليها ما ليس له ولا أن يركبها ولو بالآخر كبه الدواب فلا ضمان عليه وإن كان الكراء ذهابا وجائا فاعلم عليه في الذهاب نصف الكراء إلا أن يكون ذهابا وجيئة يختلفان فيقسم الكراء على قدر اختلافهما بقول أهل العلم باختلافهما ولو تعدى عليها بعد ما بلغت المكان الذي تكاثرها إليه ميلا أو أقل ثم ردها فعطبت في الموضع الذي اكترها إليه ضمن لا يخرج من الضمان الذي تعدى الإبادتها مسألة إلى ربها

(الاجارات)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال قائل ليس كراء البيوت ولا الأرضين ولا الظهير بلازم ولا جائز وذلك أنه تمليك والتملك بيع ولما رأينا البيوع تقنع على أعيان حاضرة ترى وأعيان غائبة موصوفة مضمونة والكراء ليس بعين حاضر ولا غائب يرى أبدا ورأينا من أجازهما قال إذا انهدم المنزل أو هلك العبد انتقض الكراء والاجارة فنهما وإنما التملك ما انقطع ملك صاحبه عنه إلى من ملكه أيا دونهما إذا ملك مستأجره منفعة فالاجارة أبت كذلك مال العبد لملكه ومنفعة لم تستأجره إلى المدة التي تشترط وخدمة العبد مجبولة أيضا مختلفة بقدر نشاطه وبذله وكسبه وضعفه وكذلك الركوب مختلف ففيها أمور تفسدها وهي عندنا بيع والبيوع كما وصفنا ومن أجازها فقد يحكم فيها بحكم البيع لأنها تمليك ويختلف بينها وبين البيع في أنها تمليك وليست بمحاطبها فإن قال أشبهها بالبيع فليحكم لها بحكمه وإن قال هي بيع فقد أجاز فيها ما لا يجوز في البيع (قال الشافعي) وهذا القول جهل ممن قاله والاجارات أصول في أنفسها يسوع على وجهين وهذا كله جائز قال الله تبارك وتعالى فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن فأجاز الاجارة على الرضاع والرضاع يختلف لكثرة رضاع المولود وقتله وكثرة اللبن وقتله ولكن لما لم يوجد فيه الاخذ اجازت الاجارة عليه وإذا اجازت عليه جازت على مثله وما هو في مثل معناه وأخرى أن يكون أبين منه وقد ذكر الله عز وجل الاجارة في كتابه وعمل بها بعض أنبيائه قال الله عز وجل قالت احداهما يا أبت استأجره من خير من استأجرت القوي الأمين قال اني أريد أن أنكح أحدي ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج الآية (قال الشافعي) قد ذكر الله عز وجل أن نبيا من أنبيائه أجزنفسه حججا مما ملكه بها بضع امرأه فدل على تجوز الاجارة وعلى أنه لا بأس بها على الحجج ان كان على الحجج استأجره وان كان استأجره على غير حجج فهو تجوز الاجارة بكل حال وقد قيل استأجره على أن يرعى له والله تعالى أعلم (قال الشافعي) قضت بها السنة وعمل بها غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يختلف أهل العلم ببلدنا علمنا في إجازتها وعوام فقهاء الأمصار (أخبرنا) مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس أنه سأل رافع بن خديج عن كراء الأرض فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الأرض فقال أبا ذهاب والورق قال أما ما ذهب والورق فلا بأس به (قال الشافعي) فرافع سمع النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم

بصدقات راز برذان بن بدر فيدا وان جا آهها فقد تكون فضلا عن أهلها ويحتمل أن يكون بالمدينة أقرب الناس بهم نسب ودارا ممن يحتاج إلى سعة من مضر وضئ من اليمن ويحتمل أن يكون من حولهم ارتدوا فلم يكن لهم فيها حق ويحتمل أن يترقى بها أبو بكر رضي الله عنه ثم ردها إلى غير أهل المدينة وليس في ذلك خبر عن أبي بكر نصير إليه فإن قيل فإنه بلغنا أن عمر رضي الله عنه كان يؤتي بنعم من الصدقة فبالمدينة صدقات النخل والزروع والناض والماشية وللمدينة ساكن من المهاجرين والانصار وحلناء لهم وأشجع وجهينة ومزينة بها وباطرافها وغيرهم من تبائل العرب فعيال ساكن المدينة بالمدينة وعيال عشائرهم وجيرانهم وقد يكون عيال ساكني أطرافها بها وعيال جيرانهم وعشائرهم فيرتون بها وتكون مجمعا لأهل السهمان كما تكون المياه

السهمان من العرب
ولعلمهم استغنوا فنفقها
الى اقرب الناس بهم
وكانوا بالمدينة (فان
قيل) فان عمر رضي الله
عنه كان يحمل على ابل
كثيرة الى الشام والعراق
فاتماهى والله أعلم من
نعم الجزية لانه انما
يحمل على ما يحتمل من
الابل وأكثرفرائض
الابل لا تحمل أحدا
وقد كان يبعث الى عمر
بنعم الجزية فيبعث
فيتاع بها ابلا جلة
فيحمل عليها (وقال)
بعض الناس مثل قولنا
في أن ما أخذ من مسلم
فسبيله سبيل الصدقات
وقالوا والر كاز سبيل
الصدقات ورووا ما روينا
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال وفي
الر كاز الخمس وقال
المعادن من الر كاز وكل ما
أصيب من دفن الجاهلة
من شيء فهو ر كاز ثم عاد
لما شدد فيه فأبطله
فرغم أنه اذا وجد ر كازا
فواسع له فيما بينه وبين
الله تعالى أن يكتمه ولوالى
أن رده عليه بعد
ما يأخذه منه أو رده له
فقد أبطل بهذا القول

(١) قوله التي فيه كمال
الشرط كذا بالأصل
ولعل الصواب التي
فيه كاشط الى المدة
التي الخ وتأمل كتبه

وهو أعلم بمعنى ماسع وانما حكى رافع النهي عن كرائها بالثلث والربع ولذلك كانت تذكرى وقد يكون
سالم سمع عن رافع بالخبر جلة قرأى أنه حدث به عن الكراء بالذهب والورق فلم ير الكراء بالذهب والورق بأسا
لانه لا يعلم أن الارض تكرى بالذهب والورق وقد بينه غير مالك عن رافع أنه على كراء الارض ببعض ما يخرج
منها (أخبرنا) مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه سأله عن استكراء الارض بالذهب والورق
فقال لا بأس به (أخبرنا) مالك عن هشام بن عروة عن أبيه شيبان أنه أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن
سالم عن أبيه مثله أخبرنا مالك أنه بلغه أن عبد الرحمن بن عوف تكارى أرضا فلم تزل بيده حتى هلك قال
ابنه فما كنت أراها الا أنما اله من طول ما مكثت بيده حتى ذكرها عند موته فأمرنا بقضاء شيء بقي عليه
من كرائها من ذهب أو ورق (قال الشافعي) والاجارات صنف من البيوع لان البيوع كلها انما هي تملك
من كل واحد منهم ما لصاحبه يملك بها المستأجر المنفعة التي في العبد والبيت والدابة الى المدة التي اشترط
حتى يكون أحق بالمنفعة التي ملك من ملكها ويملك بها مالك الدابة والبيت العوض الذي أخذه عنها وهذا
البيع نفسه فان قال قائل قد تخالف البيوع في أنها بغير أعيانها وأنها بغير عين الى مدة (قال الشافعي)
فهى منفعة معقولة من عين معروفة فهى كالعين (قال الشافعي) والبيوع قد تجتمع في معنى أنها ملك وتختلف
في أحكامها ولا يمنعها اختلافها في عامة أحكامها وأنه يضيق في بعضها الأمر ويتسع في غيره من أن تكون
كلها بيوعا يحلها ما يحل البيوع ويحرمها ما يحرم البيوع في الجلة ثم تختلف بعد في معان أخر فلا يبطل
صنف منها خالف صنف في بعض أمور بخلافه صاحبه وان كانا قد يتفقان في معنى غير المعنى الذي اختلفا فيه
فالبيوع لا تحل الارض من البائع والمشتري وعن معلوم وعندنا لا تحب الابان يتفرق البائع والمشتري من
مقامهما أو أن يخير أحدهما صاحبه بعد البيع فيختار اجازة البيع ثم تختلف البيوع فيكون منها المتصارفان
لا يحل لهما أن يتبايعا بذهب وان تفاضلت الذهب الامثال بمثل يدا بيد وزناوزن ثم يكونان ان
تصارف اذ ذهب بورق فلا بأس بالفضل في أحدهما على الآخر يدا بيد فان تفرق المتصارفان الأولان أو هذان
قبل أن يتقابضا انتقض البيع بينهما ويكون المتبايعان السلعة سوى الصر ف يتبايعان الثوب بالنقد
ويقبض الثوب المشتري ولا يدفع الثمن الا بعد حين فلا يفسد البيع ويكون السلف في الشيء المضمون الى
أجل يعجل الثمن ويكون المشتري غير حال على صاحبه الا أنه يكون مضمونا ويضيق فيما كان يكون غير هذا
من البيوع التي جازت في هذا مع اختلاف البيوع في غير هذا وكل ما يقع عليه جلة اسم البيع ولا يحل
الابتراض منهم ما خف كمهما في هذا واحد وفي سواه مختلف (قال الشافعي) وقبض الاجارات الذي يجب
به على المستأجر دفع الثمن كما يجب دفع الثمن اذا دفعت السلعة المشترا بعينها أن يدفع الشيء الذي فيه المنفعة
ان كان عبدا استؤجر دفع العبد وان كان بغير ادفع البعير وان كان مسكنا دفع المسكن حتى يستوفي المنفعة
التي فيه كمال (١) الشرط الى المدة التي اشترط وذلك أنه لا يوجد له دفع الا هكذا فان قال قائل هذا دفع
مالا يعرف فهذا من علم أهل الجاهلة الذين أبطلوا الاجارات (قال الشافعي) والمنفعة من عين معروفة قائمة
الى مدة كدفع العين وان كانت المنفعة غير عين ترى فهى معقولة من عين وليس دفع المنفعة بدفع الشيء الذي به
المنفعة وان كانت المنفعة غير عين ترى حين دفعت فأولى أن يفسد البيع من ملك المنفعة وان كانت غير عين
واذا صح أن يملكها من السلعة والمسكن وهى غير عين ولا مضمونة فلم تفسد كما زعم من أفسد هال انما هو ان
كانت غير عين فهى كالعين بأنهما من عين فكأنه شيء انتفعوا به من عين معروفة وأجازها المسلمون له فدفعه اذا
دفع كما لا يستطيع غيره أولى أن يقوم مقام الدفع من الاعيان والدفع أخف من ملك العقدة لان العقدة تفسد
فيظل الدفع والدفع يفسد ولا تفسد العقدة فاذا جاز أن يكون ملك المنفعة معروفا وان كان بغير عينه من
عين فيصح ويلزم كما يصح ملك الاعيان جاز أن يكون الدفع للعين التي فيها المنفعة يقوم مقام دفع الاعيان اذا
دفعت العين التي فيها المنفعة فهو كدفع العين اذا كان هذا الدفع الذي لا يستطيع فيها غيره أبدا (قال الشافعي)

فقال قولنا في اجازة الاجارات بعض الناس وسددوها واحتج فيها بالاثار وزعم أن ما احتجنا به فيها حجة على من خالفنا في ردّها إلا يخرج منها ثم عاد لما ثبت منها فقال فيها أقاويل كأنه عند نقص بعض ما ثبت منها وتوهم ما سدد فقال الاجارات جائزة وقال اذا استأجر الرجل من الرجل عبدا أو منزلا لم يكن للمستأجر أن يأخذ المؤاجر بالاجارة وانما يجب له من الاجارة بقدر ما استخدم العبد أو سكن المسكن كأنه تكارى يتبادلان درهما في كل شهر فالملك يسكن لم يجب عليه شيء ثم اذا سكن يوما فقد وجب عليه درهم ثم هكذا على هذا الحساب (قال الشافعي) فقلت لبعض من يقول هذا القول الخبر واجماع الفقهاء باجازه الاجارة ثابت عندنا وعندك والاجارة ملك من المستأجر للمنفعة ومن المؤجر للعوض الذي بالمنفعة والبيع وانما هي تحويل الملك من شيء لملك غيره وذلك الاجارة فقال منهم قائل ليست الاجارة ببيع قلنا وكيف زعمت أنها ليست ببيع وهي تملك شيء بملك غيره قال ألا ترى أن لها اسماعا غير البيع قلنا قد يكون للبيوع أسماء مختلفة تعرف دون البيوع والبيوع تجمعها مثل الصرف والسلم يعرفان بلا اسم بيع وهما من البيوع عندنا وعندك قال فكيف يقع البيع مغيبا لعله لا يتم قلنا أوليس قد يقع نحن وأنت البيع على المغيب الى المدة البعيدة في السلم ونوقعها أيضا على الرطب بكيل والرطب قد ينفد ثم تخير أنت المشتري اذا لم يقبض حتى ينفذ في رده الى رأس ماله وأن يترك الى رطب قابل فاما آخره من غلة سنة الى سنة أخرى واما رجع اليه رأس ماله بعد حبسه وقد كان ملك به رطبا بكيل معلوم فلم يقبض ماله كماله ولم يكن في يده رأس ماله قال هذا كله مضمون قلنا أولست قد جعلته مضمونا ثم صرت الى أن تحكم له في المضمون بأحد حكمين تخيره أنت في أن يرد رأس المال وتبطل ما وجبه وضمن الرطب بعدما انتفع به المسلم اليه ولم ينتفع المسلم واما أن يؤخر ماله عن غلة سنة بلا طيب من نفسه الى سنة أخرى فقال هذا كله كما قلت ولكني لأجد غيره فيه قلت فاذا كان قولك لأجد غيره فيه حجة فكيف لم تجعل لنا الذي هو أوضح وأبين ونحن لا نجد فيه غيره حجة قال وما ذلك قلنا زعمنا أن البيوع تجوز ويحل ثمنها مقبوضا وأن القبض يختلف فنه ما يقبض باليد ومنه ما يدفع اليه المفتاح وذلك في الدور ومنه ما يحل المالك بينه وبين المشتري وهو لا يتعلق عليه ولا يقبضه بيده وذلك مثل الارض المحدودة ومنه ما هو مشاع في الارض لا يدرى أثر قيمها أو غيرها غير أنه شريك في كلها ومنه ما هو مشاع في العبد لا ينفصل أبدا وكل هذا يقال له دفع يقبض به الثمن ويجب دفعه ويتم به البيع وهو قبض مختلف وذلك أنه لا يوجد فيه مع اختلافه غير هذا فلو قال لك مشتري نصف العبد البيوع يتم مقبوضا والقبض ما يكون منفصلا معروفا وليس يكون في نصف العبد قبض فأنما أنقض البيوع قلت القبض يختلف فاذا لم تكن دون نصف العبد حائل وسلمه اليك فهذا القبض الذي لا يستطيع غيره في هذا ومن دفع الدفع الذي لا يستطيع غيره فقد وجبه له الثمن بالمنفعة التي في العبد بالاجارة لا يستطيع دفعها إلا بأن يسلم العبد أو المسكن فاذا دفعته لا يستطيع غيره فلم لا يجب ما تملك به المنفعة ما بين هذا فارق وقبض الاجارة انما هو دفع الذي فيه الاجارة وسلامته فاذا دفع الدار وسلمت فله سكنها الى المدة واذا دفع العبد وسلم فله خدمته الى مدة شرطه وخدمته حركة تحددتها العبد وليست في الدار حركة تحددتها انما منفعتها فيها بحليته اياها ولا يستطيع أبدا في دفع ماله المستأجر غير تسليم ما فيه المنفعة اليه وسلامته ما فيه المنفعة حتى تتم المنفعة الى مدتها فان قال قائل فهذا ليس كدفع الاعيان الاعيان بدفع يرى وهذا يدفع لا يرى قيل وما يختلف دفع الاعيان فيه فتكون عين أشتريها بعينها عندك وتصف لي فاذا رأيتها كنت ناخبا وقد كانت عندنا بعينها مضمونة كالمسلم مضمونا ويكون السلم بالصفة بغير عينه ويجب ثمنه وانما هو صفة لا عين فاذا أراد المسلم نقض البيوع أو السلم اليه لم يكن ذلك لواحد منهما وان جاء به المسلم اليه فقال المسلم لا أَرْضِي قُلْتُ لَهُ لَيْسَ ذَلِكَ إِذَا جَاءَ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي شَرِطْتَ لَمْ يَكُنْ لَكَ خِيَارٌ قَالَ بَلَى قَدْ يَفْعَلُ هَذَا كَمَا وَلَكِنْ الْإِجَارَاتُ مَغْيِبَةٌ قُلْنَا مَغْيِبَةٌ مَعْقُولَةٌ كَالسَّلَامِ مَغْيِبٌ مَوْصُوفٌ قَالَ

السنة في أخذه وحق الله في قسمه لمن جعله الله له ولو جاز ذلك جازي جميع ما أوجبه الله لمن جعله له (قال) فانا رؤينا عن الشعبي أن رجلا وبعده أربعة أو خمسة آلاف درهم فقال على رضى الله عنه لا أقضين فيها قضاء بينا أما أربعة أنجاس فلك وخمس للسلمين ثم قال والخمس مردود عليك (قال الشافعي) رحمه الله فهذا الحديث ينقض بعضه بعضا اذا زعم أن عليا قال والخمس للسلمين فكيف يجوز أن يرى السلمين في مال رجل شيئا ثم يرده عليه أو يدعه له وهذا عن علي مستنكر وقد رووا عن علي رضى الله عنه باسناد موصول انه قال أربعة أنجاس لك واقسم الخس في فقراء أهلك فهذا الحديث أشبهه بحديث على رضى الله عنه لعل عليا علمه أمينا وعلم في أهله فقراء من أهل السهمان فأمره أن يقسمه فيهم (قال الشافعي) رحمه الله وهم يخالفون ما رووا عن الشعبي من

هو وان كان موصوفاً بغير عينه يصير الى أن يكون عيناً قلنا لا يكون عيناً وهو لم ير فلا يكون فيها خيار كما يكون في الاعيان التي لم تر قال فهي على الصفة قلنا لم لا تجعل ما اشتري ولم ير من غير السلم وقد وصف كما وصف السلم اذا جاء على الصفة يلزم كما يلزم السلم قال البيوع قد يختلف قلنا فوالله لا يجوزها مع اختلافها لنفسك وتريد أن لا تجزها مع اختلافها لنا قال اني وان أجزتها فهي صائرة عينا قلنا الصفة في السلم قبل يكون الشراء مغيبة موصوف بها شيء لم يخلق بعد من ثياب وطعام قال ولكنها تقع على عين فتعرف قلنا فالاجارة في عين قائم تكون في ذلك العين قائمة تعرف فان زعمت أن الاجارة انما هي منفعة والمنفعة مغيبة وقد يختلف فلم أجزتها ولم تغل فيها قول من ردّها وعبت من ردّها ونسبته الى الجهالة قال لانه ترك السنة واجماع الفقهاء وليس في السنة ولا اجماع الفقهاء الا التسليم ولا تضرب له الامثال ولا تدخل عليه المقاييس قلنا فاذا اجتمع الفقهاء على اجازتها وصيروها ملكاً منفعة معقولة وان كانت لا تكون شيئاً كال ولا يوزن ولا يذرع وأجازوها مغيبة وأوجبوها كما أوجبوا غيرها من البيوع ثم صرت الى عيب قولنا فيها وانت تجزها وقولنا قول مستقيم على السنة والآثار وصرت تحج بحجة من أبطلها فاذا قيل لك ان كانت في هذا حجة فأبطلها وان لم يكن فيه حجة فلا تحج به قلت لا أبطلها لانها السنة واجماع الفقهاء فان قال قائل فدع حجة من أخطأ في ابطالها وأجزها كما أجازها الفقهاء فقد أجازوها واذا أجازوها فلا يجوز عندنا أن يكونوا أجازوها الا على أنها عليك منفعة معقولة وما كان عليك فقد يوجب ثمنه والا صرت الى حجة من أبطلها فان قال لك قائل فكيف صيرت هذا قبضاً والقبض ما يصير في يدي صاحبه الذي قبضه ويقطع عنه ملك الذي دفعه قيل له ان الدفع من المالك لمن ملكه يختلف ألا ترى أن رجلاً لو ابتاع بيوعة ودفع اليه أثمانها ثم حاكه الى القاضي قضى عليه بدفعها فان كان عبداً أو ثوباً أو شيئاً واحداً سلمه اليه وان كان شيئاً تجزأ بعينه فكان طعاماً في بيت استوجبه كله بكيل على أن كل مد بدرهم قال كله فكان يقبضه شيئاً بعد شيء لاجلته كقبضه الواحد فيقضى عليه بدفع كل صنف من هذا كما يستطاع قبضه فكذلك قضى عليه بدفع الاجارة كما يستطاع ولا يستطاع فيها أكثر من تسليم الذي فيه المنفعة الى الذي ملك فيه المنفعة والمنفعة فهم معروفة كالشراء في الدار المشاعة معروف بحساب وفي غيره فان قال قائل فان الذي فيه المنفعة يسلم ثم يهدم المنزل أو يموت العبد فتكون أوجب عليه دفع ماله وهو مائة ثم لا يستوفي بالمائة الا حق بعضها ويكون المواجه قد انتفع بالثمن قلنا بذلك رضي المستأجر قال ما رضى الابن يستوفي قلنا ان قدر على الاستيفاء فذلك له وان لم يقدر أخذ ماله قال وأي شيء يشبه هذا من البيوع قلنا ما وصفنا من السلم أدفع لهذا مائة درهم في رطب فحزني الرطب ولم يوف منه شيئاً فيعود الى أن يقول لي خذ رأس مالك وقد انتفع به المسلم اليه أو آخر مالك بعد محله سنة بلا رضامنك الى سنة أخرى فاذا قلت قد انتفع بمالي فان أخذته فقد أخذت منفعة مالي بلا عوض أخذته وان أخرته سنة فقد انتفع بمالي سنة بلا طيب نفسي ولا عوض أعطيته منه قال لا أجداً لهذا فان قلت لك وصدقتي المسلم اليه بأنه تغيب مني حتى مضى الرطب قلت لا أجداً شيئاً أعديك عليه لانك رضيت أمانته قلت ما رضيت الا بالاستيفاء وقد كان يقدر على أن يوفيني قلت وقد فات الرطب الذي يوفيك منه قيل فالمستأجر للعين انما استأجره وهو يعلم أن العين اذا ذهبت ذهبت المنفعة فكيف عتبه فيه وهو يعلم ولم تعب في المسلم اليه الذي ضمن لصاحبه الرطب كيلا معلوماً بصفة من غير شيء بعينه المسلم اليه كان أولى أن تعينه فيه من المستأجر وهو يقول في الرجل يبتاع الشيء من الرجل والشيء المبتاع بعينه ببلد غائب عن المتبايعين ويدفع المشتري الى المشتري منه الثمن وافياعاً على أن يسلم البائع للمشتري ما اشتري منه وأشهد به له ودفع اليه ثمنه ثم هلك الشيء المبتاع فيقول يرجع المشتري بالثمن وقد انتفع به رب السلعة ولم يأخذ رب المال عوضاً فيقول للمشتري أنت رضيت بذلك وقد كانت لك السلعة لو تمت فلما لم تتم انتقض البيع وانما رضيت بتبامها ويقول أيضاً في الرجل ينكح المرأة بعينها فتخليه ونفسها فلم يدخل بها وتخلتها اياه ونفسها

وجهين أحدهما أنهم يترعون أن من كانت له مائة درهم فليس للوالي أن يعطيه ولله أن يأخذ شيئاً من السهمان المقسومة بين من سمى الله تعالى ولا من الصدقات تطوعا والذي يترعون أن علياً ترك له خمس ركاز ورجل له أربعة آلاف درهم ولعله أن يكون له مال سواها ويزعمون أنه اذا أخذ الوالي منه واجبا في ماله لم يكن له أن يعود عليه ولا على أحد يعوله ويزعمون أن لو وليها لم يكن له حبسها ولا دفعها الى أحد يعوله (الشافعي) رحمه الله واذا كان له أن يكتمها وللوالي أن يردّها اليه فليست بواجبة عليه وتركها وأخذها سواء وقد أبطلوا بهذا القول السنة في أن الركاز الخمس وأبطلوا حق من قسم الله له من أهل السهمان الثمانية فان قال لا يصلح هذا الا في الركاز قيل لك لا يصلح في الركاز ويصلح فيما سوى ذلك من صدقة وما شئت وعشر

وزرع در ورقه الخلة عليه
الا كوني على راحة
سبحانه وتعالى آمين

مختصر في النكاح
الجامع من كتاب
النكاح وما جاء في أمر
النبي صلى الله عليه وسلم
وأرواحه

(قال الشافعي) رحمه
الله ان الله تبارك
وتعالى لما خص به
رسوله صلى الله عليه
وسلم من وحيه وأبان
بينه وبين خلقه بما
فرض عليهم من طاعته
اقتضى عليه أشياء
خففها عن خلقه ليزيده
بها ان شاء الله قربة
وأباح له أشياء حظرها
على خلقه زيادة في
كرامته وتبييناً لفضيلته
في ذلك أن كل من ملك
روحة فليس عليه
تخييرها وأمر عليه
الصلاة والسلام أن
يخير نساءه فاخترته
فقال تعالى لا يحل لك
النساء من بعد قالت
عائشة رضي الله عنها
مامات رسول الله صلى
الله عليه وسلم حتى أحل
له النساء قال كأنها
تعني الالاق حظرهن
عليه قال تعالى
وامرأة مؤمنة ان

هو الذي الرزقنا إذا فوكت جبرته على دفع العبد اليها و يكون ملكها حجة فان باعته أو وهبت أو أعتقت
أو دبرت أو كانت باراً لا يملك نام فان ملكها قبل يكون من هذا شيء يرجع نصف العبد فكان تبركها
فيه فقد زعمت أن ملكها فيه لم يات من ملك من دفع العرض بالعبد ثم انقضى ملكها في نفسه فان قيل لك
كيف يتم ملكها ثم ينقض قلت ليس في هذا قياس هو لم يدخل بها فلها نصف المهر اذا طلقها فان قيل
لك كيف ينقض نصفه رأيت ذلك جوازا لا من بقوله وقلت هذا مما لا يختلف فيه الفقهاء وتزعم أيضاً أنه اذا
اشترى عبداً فدلس له فيه عيب كان ملكاً حجة ان باع أو وهب أو أعتق فان لم يفعل فشاء حبه بالعيب
حبه وان لم يشأ حبه فشاء نقض البيع وقد كان تاماً نقضه وقد يبيع الرجل الشقص من الرجل فيكون
المشتري تام الملك لا سبيل البائع عليه ولا على أخذه منه و يكون له أن يبيع ويهب ويصنع ما يصنع ذوالمال
في ماله فان كان له شفع فأراد أخذه من يديه بالثمن الذي اشتراه به وان كان كارهاً أخذ وقد يجعل نحن
وأنت ملكاً تاماً ويؤخذ به الثمن ثم ينقض بأسباب بعد تمامه فكيف عبت هذا في الاجارة وان ما نقوله في
الاجارة اذا فأت الشيء الذي فيه المنفعة فلم يكن الى الاستيفاء سبيل ويرد المستأجر ما بقي من حقه كما يرد
لو اشترى سفينة طعام كل قفيز بكذا فاستوفى عشرة أفقره ثم استهلكها ثم هلك ما بقي من الطعام ردناه بما بقي
من المال وألزمناه عشرة بحصتها من الثمن وأنت تنقض الملك والاعيان التي فيها الملك فأتية ثم لو عابك أخذ
بهذا قلت هذا من أمر الناس فان كان في نقض الاجارة اذا كانت العين التي فيها المنفعة قد فأت عيب فنقض
الملك والعين المملوكة فأتية أعيب فان لم يكن فيه عيب فعيبه فيه جهل (قال الشافعي) ثم قالوا فيه أيضاً ان
دفع المستأجر الاجارة كلها الى المؤجر قبل أن يسكن البيت أو يركب الدابة ثم أراد أن يرجع فيما دفع لم يكن
ذلك له فان كان دفع ما يجب عليه فهو ما قلنا وان كان دفع ما لا يجب عليه فلم لا يرجع به فهو لم يهبه ولم يقطع
عنه ملكه الا بأمر يزعم أنه لا يجب عليه أن يدفعه ولا يحق عليه منه شيء الا أن يسكن أو يركب وهم يقولون
اذا انفسخت الاجارة رده لانه انما دفعه باسم الاجارة لا واهبها فان كان دفعه بالاجارة ولا يارزسه بها
دفع فينبغي أن يردده عليه متى شاء ثم قال فيه قولاً آخر أعجب من هذا قال ان تكارى دابة بمائة درهم ولم
يجب من المائة شيء فأراد أن يدفعها دنائير بصرفها كان حلالاً لا فقيلاً له أتعني به تحول الكراء الى الدنانير
وتنقضه من الدراهم قال لا ولكنه يصار فيه بها سعر يومه قلنا أو يحل الصرف في شيء لم يجب قال هو واجب
فلما قالوا يجب على صاحبه اذا لم يسم له أجل دفع مكانه كالمشتري رجل سلعة بمائة أو ضمن عن رجل مائة ولم
يسم أجل كان عليه أن يدفع المائة مكانه وهذا قولنا وقولك في الواجب كله اذا لم يسم له أجل فكيف قلت في
المستأجر الاجارة واجبة عليه وليس عليه أن يدفعها له أن يصار فيها والاجارة الى غير أجل (قال الشافعي)
فان قال هي الى أجل معلوم وذلك أنه اذا استأجر عبداً سنة فكل يوم من السنة أجل معلوم ولكل يوم من
السنة أجر معلوم والمائة درهم التي استأجرها العبد السنة لازمة على هذا الحساب قيل له فاقول فيه
ان مرض أحد عشر شهراً من السنة أو شهر من أولها أو وسطها فلم يقدر على الخدمة أليس ان قلت ينظر
فاذا صح استخدمه فيما يستقبل فقد زعمت أن حصة الاحد عشر شهراً أو الشهر قد كانت في وقت لازم ثم
استأجر عنه أو كان واجباً ثم بطل فان جعلت له أن يستخدمه أحد عشر شهراً أو شهر من سنة أخرى فقد
جعلت أجل بعد أجل ونقلت عمل سنة في سنة أخرى وان قلت واجبة ان كانت فهذا الفساد الذي لا شك
لأن الاجارة تملك منفعة من عين معروف والمنفعة معروفة بتمليك دراهم مسماة فاذا كان التملك مغنياً
لا يدري أن يكون أم لا يكون لانه قد يدعوى العبد ويبقى وعرض فكيف يجوز أن تلك منفعة مغيبة بدراهم
معينة مسماة هذا تملك الدين بالدين والسلون ينهون عن بيع الدين بالدين والتملك يبيع فان قلت تلك
المنفعة ان كانت فهذا أفسد من قبل أن هذا مخاطرة ويزعم أن تفسد الاجارة كما أفسد هامن عاب قوله قال

وهبت نفسها للنبي
الآية وقال تعالى يا نساء
النبي لستن كأحد من
النساء ان اتقيتن
فأبانهن به من نساء
العالمين وخصه بأن
جعله عليه الصلاة
والسلام أولى بالمؤمنين
من أنفسهم وأزواجه
أمهاتهم قال أمهاتهم
في معنى دون معنى
وذلك أنه لا يحل
نكاحهن بحال ولم
تحرم بناتهن كن لهن
لان النبي صلى الله عليه
وسلم قد زوج بناته
وهن أخوات المؤمنين

﴿التغيب في النكاح
وغيره من الجامع ومن
كتاب النكاح جديد
وقديم ومن الاملاء على
مسائل مالك﴾

قال الشافعي رحمه الله
وأحب الرجل والمرأة
أن يتزوجا اذا تافت
أنفسهما اليه لان الله
تعالى أمر به ورضيه
ونذب اليه وبلغنا أن
النبي صلى الله عليه
وسلم قال تناكحوا
تكثرُوا فاني أباهي بكم
الامم حتى بالسقط وأنه
قال من أحب فطرتي
فليستن بسنتي ومن سنتي
النكاح ويقال ان

فقد يلزم في هذا شبه بما يلزم في فليس يلزم أن اذاعت أن الاجارة تجب بالقبض وأن المنفعة معلومة وأنه
لا قبض لها الا بقبض الذي فيه المنفعة فاذا قبضت كان ذلك قبضا للمنفعة ان سلمت المنفعة وقد أجاز المسلمون
هذا كله كما أجازوا البيوع على اختلافها وكل يحل بيع الطعام بضر بين أحد هما بصفة والاخر عين فلو
اشترت من طعام عين مائة فقير كان صحيحا فان أخذت في اكتياله واستهلك ما اكتلت منه وهالك بعض
المائة القليل فوجب على ما استهلك بحصته من الثمن وبطل عني ثمن ما هالك فان قال فالخدمة ليست ثمننا
فهى معلومة من عين لا يوصل الى أخذها لتستوفي الا بأخذ العين فأخذ العين بكماله التي هي أكثر من
المنفعة يوجب الثمن على شرط سلامة المنفعة لا تعد والاجارة أن تكون واجبة فعليه دفعها أو تكون غير
واجبة والصرف عندنا وعندك فيأربا (قال الشافعي) فاذا قيل له فان كانت أثمان الاجارات غير واجبة
فلا يحل له أن يأخذ بشئ لم يكن ولا يدري أي يكون أم لا يكون ثم يأخذ من جهة الصرف فيفسد من أنه غير
واجب لان الصرف فيما لم يجب بأقال نعم ولكن الاجارة واجبة وثمرها واجب فلا يكون ربا فاذا قيل له واذا
كان واجبا فليدفعه قال ليس بواجب وهم يروون عن عمر أو ابن عمر أنه تكارى من رجل بالمدينة ثم صارفه
قبل أن يركب فان كان ثابتا عن عمر فهو موافق قولنا وحجة لنا عليهم قال واذا تكارى الرجل الدار من
الرجل فالكراء لازم له لا يفسخ بموت المكترى ولا المكبرى ولا يحال أبدا مادامت الدار قائمة فاذا دفع الدار
الى المكترى كان الكراء لازما للمكترى كله الا أن يشترط عند عقدة الكراء أنه الى أجل معلوم فيكون اليه
كالبيوع وقال بعض الناس تفسخ الاجارات بموت أيهم مات ويفسخها بالعذر ثم ذكر أشياء يفسخها
بهم فاذا يكون مثلها ولا يفسخها به (قال الشافعي) فقيل لبعض من يقول هذا القول أقلت هذا بخبر قال
روينا عن شريح أنه قال اذا ألقى المفتاح برئ ففيل له أكذ انقول بقول شريح فشريح لا يرى الاجارة لازمة
ويرى أن لكل واحد منهما فسخها بلا موت ولا عذر قال هكذا قال شريح ولستنا أخذ بقوله قيل فلم تخبر
بما تخالف فيه وترغم أنه ليس بحجة قال فما عندنا فيه خبر ولكنه يقع أن يتكارى رجل منزلا يسكنه
فيؤت وولده لا يحتاجون اليه فيقال ان شتم فاسكنوه وهم أيتام ويقع أن يموت المؤجر فيقول ملك الدار
لغيره فتكون الدار لولده والميت لا يملك شيئا ويسكنه المستأجر بأمر الميت والميت لا أمر له حين مات فقيل
له أو يملكها الوارث الا يملك الميت قال لا قيل أفسر يد الوارث أبدا على أن يقوم الامقام الميت فيها قال لا قلنا
فالميت قبل موته كان يقدر على أن يفسخ هذه الاجارة عن داره ساعة واحدة قبل انقضاء مدتها عندك من
غير عذر قال لا قيل أف يكون الوارث الذي انما ملك عن الميت الكل أو البعض أحسن حالا من المالك
قال فهل رأيت ملكا ينتقل ويملك على من انتقل اليه فيه شئ قلنا الذي وصفنا لك من أنه انما ملك ما كان
الميت يملك كافلا منه ونحن نوجد ذلك ملكا ينتقل ويملك على من انتقل اليه فيه شئ قال وأين قلنا
أرأيت رجلا رهن رجلا دارا نسوى ألفا بمائة ثم مات الراهن أين يفسخ الرهن قال لا قلنا ولم وقد انتقل ملك
الدار فصار للوارث قال انما يملكها الوارث كما كان يملكها الميت والميت قد أوجب فيها حق ما يمكن له فسخه
الا ببقاء الغريم حقه فالوارث أولى أن لا يفسخه قلنا فلا نسعمل تقبل مثل هذا من يحتج به عليك في الاجارة
وتحتج به في الرهن ولا بد من أن تكون تاركا للحق في رده في الاجارة أو في انفاذه في الرهن لان حالهما واحد قد
أوجب الميت في كليهما حقنا عندنا وعندك فلا يفسخه بوجه حتى يستوفيه من أوجه له عندنا بحال وعندك
الامن عذر ثم تفسخه بعد الموت في الاجارة مما لا يكون عذرا في حياة المؤجر والعذر أيضا شئ ما وضعته أنت
لا اثر ولا معقولا وأنت لا تفسخه بعذر ولا غير عذر في الرهن وما بينهما في هذا فرق كلاهما أوجب له فيه
ماله كحقا جازا عندنا وعندك فاما أن يثبتا معا بكل حال واما أن يزول أحدهما بشئ فيزول الآخر
أرأيت لو قال لك قائل وضعت العذر تفسخه الاجارة وأنا أبطله في الاجارة وأضعه في الرهن فافسخ به

الرجل ليرفع يده
وله من بعده (قال)
ومن لم تنق نفسه
الى ذلك فاحب الى ان
يقضى لعبادة الله تعالى
(قال) وقد ذكر الله
تعالى القواعد من
النساء وذكر عبدا
أكرمه فقال سيدا
وحسورا والحضور
الذي لا يأتى النساء ولم
يذهبهن الى النكاح
فدل أن المندوب اليه
من يحتاج اليه (قال)
واذا أراد أن يتزوج
المراة فليس له أن
ينظر اليها حاضرة وينظر
الى وجهها وكفها وهي
متغطية باذنها وبغير
اذنها قال الله تعالى
ولا يبدين زينتهن الا
ما ظهر منها (قال الوجه
والكفان

(باب ما على الاولياء
وانكاح الاب البكر
بغير اذنها ووجبه
النكاح والرجل يتزوج
أمنه ويجعل عتقها
صدقاها من جامع كتاب
النكاح وأحبكم
القرآن وكتاب النكاح
املاء على مسائل مائة
واختلاف الحديث
والرسالة)

قال الشافعي رحمه الله

الرجل أن تكون الخسة عليه الا أن يقال ما ثبت فيه حق لم يكن الحق حلالا لم يقسمه عند رودة تقديمه
الحق الراجب عند المسلمين (قال الشافعي) مع كثير من مثل هذا يقولون من ذلك الرجل يوصى بالرجل
برقبة داره ولا يخرج أن يتزلفا في كل سنة عشرة أيام ثم يموت الموصى له برقبة الدار فيملك داره الدار فان أوان
منع الموصى له بالتزول قيل ليس ذلك أنت الدار مالك ولهذا شرط في التزول ولا تملك عن أبيك الا ما كان
ملك ولا يكون لك فيها أكثر مما كان له (قال الشافعي) فاما قوله أن مات المستأجر فلا حاجة بالورثة الى
المسكن فلو قاله غيره أشبه أن يقول له أنت تعرف ما تقول (قال الشافعي) أرايت لو أن رجلا كان يريد
التجارة فاشتري دابة بألف وهو لا يملك الا ألفا فلما استوجبها مات وله ورثة أطفال والراحلة تسوى ألفا ومائة
فقال عنهم وصى أو كان فيهم مدرك محتاج كان أبو هؤلاء يعني بالراجل لتكسبه فيها وهو لا يكتسبون
أو يعني بها الضرب من الجسارة وقد أصبح هؤلاء أيتاما وفاقه الرجل في يده لم يخرج بعد من يده فافسح البيع
وردا لبراهم فلما جازة الايتام ولا تنزعها من أيديهم ان لم يكن أبوهم دفعها أو كان هذا في جنم اشتراء أو ما أشبهه
عما لا منفعة فيه أو مما فيه المنفعة اليسيرة قال لا أفصح شيئا من هذا أو مضى عليهم ما فعل أبوهم في ماله
لأنه فعله وهو علك فأملكهم عنه ما كان هو علك في حياته ولا يكونون أحسن حالا من أبيهم فاما ما كوه عنه
(قال الشافعي) قيل وكذلك الكراء بتكراه وهو حلال جائز له فقد ملكوا ماله أوهم من منفعة المسكن
فان شأوا سكنوا وان شأوا أكرروا قال وزعم أن رجلا لو تكارى من الرجل ألف بعير على أن يسير من بغداد
ثمان عشرة الى مكة خلف الجمال ابله وعلفها بأثمانها وأقبل أو أكثر ونخرج الحاج فلم يبق الا هو وزرك
الجمال الكراء من غيره للشرط حتى فانه الحج كان له ذلك ولم يغرم شيئا فان قال لك الجمال قد غررتني
ومنعتني الكراء من غيرك وكافتنى مؤنة أنت على أثمان ابلي وصدقه المكثري فلا يقضى له عليه بشي ويجلس
بلا مؤنة عليه لأنه لم يأخذ منه شيئا وان كان قد غره وقال قائل هذا القول فان أراد الجمال أن يجلس وقال
بدالى أن أدع الحج وأنصرف الى غيره فليس ذلك له فاذا قيل له ولم لا يكون ذلك له قال من قبل أنه غره فذعه أن
يكثرى من غيره وعقد له عقدة حلالا فليس له أن يفسخها (قال الشافعي) فلم لا يكون للجمال على
المكثري أن يجلس وقد عقد له كما قال عقدة حلالا وعقده كما كان للمكثري أن يجلس وحالهما وختمها
واحدة لو كان يكون لاحدهما في العقدة مالم ليس الا خرابعي أن يكون الكراء للمكثري ألزم بكل وجه من
قبل أن المؤنة على الجمال في العلف وحسب الابل وضمانها ومن قبل أن لا مؤنة على المكثري فعد الى أحقهما
لوتفرق الحكم فيهما أن يلزمه فأبطل عنه وأحقهما أن يبطل عنه فالزمه قال ولا فرق بين ما من قبل أن العقدة
حلال لا تنفسخ الا باجتماعهما على فسخها (قال الشافعي) وسئل هل وجد عقدة حلالا لا شرط فيها ولا
عيب يكون لاحد المتعاقدين فيها مالم ليس الا خرفلا أعلمه ذكره فاقيل وما بال هذه العقدة من بين العقد لا خير
ولا قياس (قال الشافعي) واذا اختلف المكثري والمكثري في قوائم وقولهم تحالفا وترادا قيل لهم في هذا
كيف تحكمون بحكم البيوع قال هو علك وانما البيوع قليل قليل لهم فاحكموا له بحكم البيوع فيما أنتم
فيه حكم البيوع فيقولون ليس يبيع وهم لا يقولون هذا من أحد فاذا قيل لبعضهم أنتم لا تصرون في هذه
الاقوال الى خير يكون حجة زعم ولا قياس ولا معقول فكيف قلتموه قالوا قاله أصحابنا وقال لنا بعضهم
ما في الاجارة الا ما قلتم من أن تحكم لها بحكم البيوع ما كانت السلامة للمنفعة قائمة أو تبطل ولا يجوز بحال
فقليل له فتصير الى أحد القولين فلا أعلمه صار اليه (قال) وان تكارى رجل من رجل دابة من مكة الى مكة
فتعدي بها الى عسفان فان سلب الدابة كان عليه كراؤها الى مكة وكراؤها الى عسفان فان عطبت الدابة فله
الكراء الى مكة وقيمة الدابة في أكثر ما كانت ثمانين حين تعدي بهما من الساعة التي تعدي بها فيها كان أو

تعالى فدل كتاب
الله عز وجل وسنة نبيه
عليه الصلاة والسلام
على أن حقا على
الاولياء أن يزوجوا
الحرائر البوالغ اذا
أردن النكاح ودعون
الى رضا قال الله تعالى
واذا طلقتم النساء فبلغن
أجلهن فلا تعضلوهن
أن ينكحن أزواجهن
اذا تراضوا بينهم بالمعروف
(قال) وهذه آية
آية في كتاب الله تعالى
دلالة على أن ليس
للمرأة أن تزوج بغير ولي
(قال) وقال بعض
أهل العلم نزلت في
معقل بن يسار رضي
الله عنه وذلك أنه زوج
أخته رجلا فطلقها
فانقضت عدتها ثم
طلب نكاحها وطلبته
فقال زوجت أختي
دون غيرك ثم طلقها لا
أنكحها أبدا فترأت
هذه الآية وروت
عائشة رضي الله عنها
أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال أيما امرأة
نكحت بغير إذن وليها
فنكاحها باطل ثلاثا
فانكحها فله المهر
بما استحل من فرجها
فان استنكر أو قال

بعدها ولا يكون عليه قيمته قبل التعدي انما يكون عليه حين صار ضامنا في حال التعدي وقال بعضهم
لصاحب الدابة ان شاء الكراء بحساب وان شاء يضمنه قيمة الدابة وان سلبت وليس نقول به هذا قولنا هو الاول
لا يضمنها حتى تعطب (قال الشافعي) ومن أعطى مالا رجلا قراضا ونهاه عن سلعة يشتريها بعينها فاشتراها
فصاحب المال بالخيار ان أحب أن تكون السلعة قراضا على شرطها وان شاء ضمن المقارض رأس ماله قال
الربيع وله قول آخر انه اذا أمره أن يشتري سلعة بعينها فتعدي فاشترى غيرها فان كان عقد الشراء بالعين
بعينها فالشراء باطل وان كان الشراء بغير العين فالشراء قد تم ولزم المشتري الثمن والربح له والنقصان عليه وهو
ضامن للمال لانه لما اشترى بغير عين المال صار المال في ذمة المشتري وصار له الربح والخسارة عليه وهو ضامن
المال لصاحب المال (قال الشافعي) فان أعطى رجل رجلا شيئا يشتري له شيئا بعينه فاشترى له ذلك الشيء
وغيره بما أعطاه أو أمره أن يشتري له شاة فاشترى شاة أو عبدا فاشترى عبدين ففيهما قولان أحدهما أن
صاحب المال بالخيار في أخذ ما أمر به وما زاد له بغير أمره أو أخذ ما أمر به بخصته من الثمن والرجوع على
المشتري بما بقي من الثمن وتكون الزيادة التي اشترى للمشتري وكذلك ان اشترى بذلك الشيء وباع الخيار في ذلك
الى رب المال لانه بماله ملك ذلك كله وبماله ما عوفي ماله كان الفضل والقول الآخر انه قدرضى أن يشتري له شيئا
بدينار فاشتراه وازداد معه شيئا فوهله فان شاء أمسكه وان شاء وهبه لان من رضى شيئا بدينار فلم يتعد من زاده
معه غيره لانه قد جاء بالذي رضى وزاده شيئا لا مؤنة عليه في ماله وهو معنى قول الشافعي وقال بعض الناس
في الدابة يسقط الكراء حيث تعدي لانه ضامن وقال في المقارض اذا تعدي ضمن وكان له الفضل بالضمان
ولا أدري أقال يتصدق به أم لا (قال الشافعي) وقال في الذي اشترى ما أمر به وبغيره معه لا أمر ما أمره
به بخصته من الثمن ولأموار ما بقي ولا يكون للأمر بحال لانه اشترى بغير أمره (قال الشافعي) فجعل هذا
القول بابا من العلم نبهت أصلا قاس عليه في الاجارات والبيوع والمقارضة شيئا كثيرا أحسبه لو جمع كان دفا تر
(قال الشافعي) فقيل لبعض من قال هذا القول قد زعمنا وزعم أن الأصل من العلم لا يكون أبدا الامن
كتاب الله تعالى أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قول أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بعضهم
أو أمر أبجعت عليه عوام الفقهاء في الامصار فهل قولكم هذا واحد من هذا قال لا قيل فالى أى شئ ذهبتم
فيه قال قال شريح في بعضه قلنا قدر دنا نحن وأنتم هذا الكلام وأكثرا نزعون أن شريح يحاجه على أحد
ان لم يقله الا شريح قال لا وقد يخالف شريح في كثير من أحكامه بآرائنا قلنا فاذا لم يكن شريح عندكم
حجة على الانفراد فيكون حجة على خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أو على أحد من أصحابه قال لا وقال
مادلكم على أن الكراء والبيع والضمان قد يجمع فقلنا لو لم يكن فيه خبر كان معقولا وقلنا لنا عليه الخبر
الثابت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعبد الله بن عمر والخبر عندكم الذي ثبتتونه عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم (قال الشافعي) ولو كان ما قالوا من أن من ضمن له دابته أو بيته أو شئ من ملكه لم يكن
له اجارة أو ماله لم يكن له من ربحه شئ كانوا قد أكثروا خلافه (قال الشافعي) وهم يزعمون أن رجلا لو تكارى
من رجل بيتا لم يكن له أن يعمل فيه ربح ولا قصارة ولا عمل الحدادين لان هذا مضرب البناء فان عمل هذا فانه دم
البيت فهو ضامن لقيمة البيت وان سلم البيت فله أجره ويزعمون أن من تكارى قيصا فليس له أن يأثر به
لان القيص لا يلبس هكذا فان فعل فتخرق ضمن قيمة القمص وان سلم كان له أجره ويزعمون أنه لو تكارى
قبة لينصبها فنصبها في شمس أو مطر فقد تعدي لا ضار ذلك بها فان عطبت ضمن وان سلمت فعليه أجرها مع
أشياء من هذا الضرب يكفي بأقلها حتى يستدل على أنهم قد تركوا ما قالوا ودخلوا فيما عابوا مما مضت به
الآثار ومما فيه صلاح الناس (قال الشافعي) وأما ما قالوا الخيلة بسيرة قلن لا يخاف الله أن يعطى مالا
قراضا فيغيب به ويتعدي فيه فيأخذ فضله وينزع رب المال ويتكارى دابة مالا فيسرع عليها أشهر ابلا كراء

اختلفوا فالسلطان ولي من لا ولي له (قال) وفي ذلك دلالات منها أن الولي شر كافي بضعها لا يتم النكاح الا به ما لم يعضلها ولا نجسد لشر كه في بضعها معنى الافضل نظره لحياطة الموضع أن ينالها من لا يكافئها نسبة وفي ذلك عار عليه وأن العقد بغير ولي باطل لا يجوز باجازه وأن الاصابة اذا كانت بشبهة ففيها المهر ودرئ الحد (قال) ولا ولاية لوصي لان عارها لا يلحقه وجمعت الطريق رفقة فيهم امرأة تيب فقلت امرها رجلا منهم فروجها فجلد عمر ابن الخطاب رضي الله عنه الزنا كج والمنكح وردنكا حهما وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذا نها صماتها دلالة على الفرق بين الثيب والبكر في أمرين أحدهما أن اذن البكر الصمت والتي تخالفها الكلام والاخر أن أمرهما في ولاية أنفسهما مختلف

ولا مؤنة ان سلت قال قائل منهم اننا نعلم أن قدر تركنا قولنا حيث أكرزنا الضمان والكراء ولكنا استحسننا قولنا قلنا ان كان قولك عندك حقا فلا ينبغي أن تدعه وان كان غير حق فلا ينبغي أن تقيم على شيء منه قال فما الاحاديث التي عليها اعتمدتم قلنا لهم أما احاديثكم فان سفيان بن عيينة أخبرنا عن شبيب بن غرقدة أنه سمع الحنفي يحدثون عن عروة بن أبي الجعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه دينارا يشتري له به شاة أو أجنبية واشترى له شاتين فباع احدهما بدينار وأناه بشاة ودينار فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعه بالبركة فكان لو اشترى ترابا لربح فيه (قال الشافعي) وروى هذا الحديث غير سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة فوصله ويرويه عن عروة بن أبي الجعد مثل هذه القصة أو معناها (قال الشافعي) فمن قال له جميع ما اشترى له بابه بماله اشترى فهو زائد مملوك له قال انما كان ما فعل عروة من ذلك ازديادا ونظرا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بنظره وازدياده واختار أن لا يضمه وأن يملك ماله عروة بماله ودعاه في بيعه ورأى عروة بذلك محسنا غير عاص ولو كان معصية نهار ولم يقبلها ولم يملكها في الوجهين معا (قال الشافعي) ومن رضى أن يملك شاة بدينار فذلك بالدينار شاتين كان به أرضى وان معنى ما ضمنه ان أراد مالك المال بأنه انما أراد ملكا واحدة وملكه المشتري الثانية بلا أمره ولكنه ان شاء ملكها على المشتري ولم يضمه ومن قال همالة جميعا بلا خيار قال اذا جاز عليه أن يشتري شاة بدينار فأخذ شاتين فقد أخذ واحدة تحوز بجميع الدينار فأوفاه وازداده بدينار شاة لا مؤنة عليه في ماله في ملكها وهذا أشبه القولين بظاهر الحديث والله تعالى أعلم (قال الشافعي) والذي يخالفنا يقول في مثل هذه المسئلة هو مالك لشاة بنصف دينار والشاة الاخرى وثمان كان لها للمشتري لا يكون للامر أن يملكها أبدا بالمال الاول والمشتري ضامن لنصف دينار (أخبرنا) مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم خرجا في جيش الى العراق فلما قفلا مر ا على عامل لعمر فرحب بهما وسهل وهو أمير البصرة وقال لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت ثم قال بلى ههنا مال من مال الله أريد أن أبعث به الى أمير المؤمنين فأسلفكماه فبتتاعان متاعا من متاع العراف ثم تبعنا به بالمدينة فتؤديان رأس المال الى أمير المؤمنين ويكون لكما الربح فقالا ودنا ففعل وكتب لهما الى عمر أن يأخذ منهما المال فلما قدما المدينة باعافريحا فلما دافعا الى عمر قال لهما أكل الجيش أسلفه كما أسلفكما فقالا لا فقال عمر قال انما أمير المؤمنين فأسلفكما فأذا بالمال وربحه فأما عبد الله فسكت وأما عبيد الله فقال ما ينبغي لك هذا يا أمير المؤمنين لو هلك المال أو نقص لضمنه فقال أدياه فسكت عبد الله وراجع عبيد الله فقال رجل من جلساء عمر يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضا فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف ربح ذلك المال (قال الشافعي) ألا ترى الى عمر يقول أكل الجيش أسلفه كما أسلفكما كأنه والله أعلم يرى أن المال لا يحمل اليه مع رجل يسلفه فيبتاعه ويبيع الا وفي ذلك حبس للمال بلا منفعة للمسلمين وكان عمر والله تعالى أعلم يرى أن المال يبعث به أو يرسل به مع ثقة يسرع به المسير ويدفعه عند مقدمه لا حبس فيه ولا منفعة للرسول أو يدفع بالمصر الذي يجتاز اليه الى ثقة يضمه ويكتب كتابا بأن يدفع في المصر الذي فيه الخليفة بلا حبس أو يدفع قراضا فيكون فيه الحبس بلا ضرر على المسلمين ويكون فضل ان كان فيه حبس ان كان له فلما لم يكن المال المدفوع الى عبد الله وعبيد الله بواحد من هذه الوجوه ولم يكن ملكا للوالي الذي دفعه اليهما فحينئذ أمره فيما يملك اليه فيما يرى أن الربح والمال للمسلمين فقال عمر أدياه وربحه فلما راجعه عبيد الله وأشار عليه ببعض جلسائه وبعض جلسائه عندنا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعله قراضا رأى أن يفعل وكأنه والله تعالى أعلم رأى أن الوالي القائم به الحاكم فيه حتى يصير الى عمر ورأى أن له أن ينفذ ما صنع الوالي مما يوافق الحكم فلما كان لو دفعه الوالي قراضا كان على عمر أن ينفذ الحبس له والعوض

فولاية الشيب أنها أحق
من الولي والولي ههنا
الاب والله أعلم دون
الاولياء ومثل هذا
حديث خنساء زوجها
أبوها وهي ثيب فكرهت
ذلك فرد رسول الله صلى
الله عليه وسلم نكاحه
وفي تركه أن يقول
لخنساء الآن تشائي أن
تجيزي ما فعل أبوك
دلالة على أنها الواجزة
ما جاز والبكر مخالفة لها
لاختلافهما في لفظ
النبي صلى الله عليه
وسلم ولو كانا سواء كان
لفظ النبي صلى الله
عليه وسلم أنهما أحق
بأنفسهما وقالت عائشة
رضي الله عنها تزوجني
رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأنا ابنة سبع
سنين ودخل بي وأنا ابنة
تسع وهي لأمر لها
وكذلك إذا بلغت
ولو كانت أحق بنفسها
أشبه أن لا يجوز ذلك
عليها قبل بلوغها كما قلنا
في المولود يقتل أبوه
يحبس قاتله حتى يبلغ
فيقتل أو يعفو قال
والاستئثار للبكر على
استطابة النفس قال
الله تعالى لنبيه صلى الله
عليه وسلم وشاورهم في

بالمنفعة للمسلمين في فضله رد ما صنع الوالي الى ما يجوز وما لوصفه لم يرد عليه ورد منه فضل الربح الذي لم يره
أن يعطيهما وأنفذهما نصف الربح الذي كان له أن يعطيهما (قال الشافعي) قد كانا ضامنين للمال وعلى
الضمان أخذاه ولو هلك ضمناه ألا ترى أن عمر لم يرد على عبيد الله قوله لو هلك أو نقص كنهه ضامنين ولم
يرده أحد من حضره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل عمر ولا أحد من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم الحكم الربح بالضمان بل جمع عليهما الضمان وأخذ منهما بعض الربح فقال قائل
فعل عمر استطاب أنفسهما قلنا أو ما في الحديث دلالة على أنه إذا حكم عليهما ألا ترى أن عبيد الله راجعه
قال فلم يأخذ نصف الربح ولم يأخذ كله قلنا حكم فيه بأن أجاز منه ما كان يجوز على الابتداء لأن الوالي
لودفعه اليهما على المقارضة جاز فلما رأى ومن حضره أن أخذهما المال غير تعد منهما ما وأنهما أخذاه من
والله فكأنما يرى أن ما صنع جاز فلم يزعم ومن حضره ما صنع يجوز إلا بمعنى القراض أنفذه فيه
القراض لأنه كان نافذ الوفاء الوالي أو لا ورد فيه الفضل الذي جعله لهما على القراض ولم يره ينفذهما بلا
منفعة للمسلمين فيه (أخبرنا) عبد الوهاب عن داود بن أبي هند عن رياح بن عبيدة قال بعث رجل مع رجل
من أهل البصرة بعشرة دنانير إلى رجل بالمدينة فابتاع بها المبعوث معه بعيرا ثم باعه بأحد عشر دينارا فساءل
عبد الله بن عمر فقال لأحد عشر لصاحب المال ولو حدث بالبيع حدث كنت له ضامنا (أخبرنا) الثقة
من أصحابنا عن عبد الله بن عمر مثل معناه (قال الشافعي) وابن عمر يرى على المشتري بالبضاعة لغيره
الضمان ويرى الربح اصحاب البضاعة ولا يجعل الربح لمن ضمن إذا لم يضع معه تعدى في مال رجل بعينه
والذي يخالفنا في هذا يجعل له الربح ولا أدري أي أمره أن يتصدق به أم لا وليس معه خبرا لا توهم عن شريح
وهم يزعمون أن الاقاول التي تلتزم ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن رجل من أصحابه أو اجتمع الناس
عليه فلم يختلفوا وقولهم هذا ليس داخل في واحد من هذه الأشياء التي تلتزم عندنا وعندهم

(كراء الابل والدواب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كراء الابل جائز للحامل والزوامل والرواحل وغير ذلك من الجولة وكذلك
كراء الدواب للسروج والاكف والجولة (قال الشافعي) ولا يجوز من ذلك شيء على شيء مغيب لا يجوز
حتى يرى الراكب والراكبين وظرف المحمل والوطاء وكيف الظل ان شرطه لان ذلك يختلف فيتباين أو
تكون الجولة بوزن معلوم أو كيل معلوم أو ظرف ترى أو تكون اذا شرطت عرفت مثل غرائر الخلبة وما
أشبه هذا (قال الشافعي) فان قال أنكرارى منك مجحلا أو مر كبا أو زاملة فهو مفسوخ ألا ترى أنهما اذا
اختلفا لم يوقف على حدهما وان شرط وزنا وقال المعاليق أو أراه مجحلا وقال ما يصلحه فالقياس في هذا كله أنه
فاسد لان ذلك غير موقوف على حده وان شرط وزنا وقال المعاليق أو أراه مجحلا فكذلك ومن الناس من قال
أجيزه بقدر ما يراه الناس وسطا (قال الشافعي) فعقده الكراء لا تجوز الا بأمر معلوم كما لا تجوز البيوع
الامعومة (قال الشافعي) واذا تكرر رجل مجحلا من المدينة الى مكة فشرط سير معلوما فهو أصح وان لم
يشترط فالذي أحفظ أن المسير معلوم وأنه المراحل فيلزمان المراحل لانها الأغلب من سير الناس فان
قال قائل كيف لا يفسد في هذا الكراء والسير يختلف قيل ليس للفساد ههنا موضع فان قال فبأي شيء
قسسته قيل بنقد البلد البلدة نقد وضع وغلة مختلفة فيبيع الرجل بالدرهم ولا يشترط نقد بعينه ولا يفسد
البيع ويكون له الأغلب من نقد البلد وكذلك يانزهما الغالب من سير الناس (قال الشافعي) فان أراد
المكثري مجاوزة المراحل أو الجمال التقصير عنها أو مجاوزتها فليس ذلك لواحد منهما الا برضاها فان كان
بعد أيام فأراد الجمال أن يقيم ثم يطوى بقدر ما أقام أو أراد المكثري فليس لواحد منهما وذلك أنه يدخل على
المكثري التعب والتقصير وكذلك يدخل على الجمال (قال الشافعي) فان تكرر منه لعبه عقبه فأراد

الامر لا على أن لا يحدث
 ما رأى صلى الله عليه
 وسلم وإن كان لاستنابة
 أنفسهم وليتهدى بسنته
 فيهم وقد أمر نعيمًا أن
 يؤامر أم بنته (قال
 المزني) رحمه الله وروى
 الشافعي عن الحسن عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا نكاح الا بولي
 وشاهدي عدل ورواه
 غير الشافعي عن
 الحسن عن عمران بن
 حصين عن النبي صلى
 الله عليه وسلم (واحتج
 الشافعي) بابن عباس
 أنه قال لا نكاح الا بولي
 مرشد وشاهدي عدل
 وأن عمر رد نكاحا لم يشهد
 عليه الا رجل وامرأة
 فقال هذا نكاح السر
 ولا أحيزه ولو تقدمت
 فيه لرجت وقال عمر
 رضي الله عنه لا تنكح
 المرأة الا باذن وليها أو
 ذي الرأي من أهلها أو
 السلطان (قال الشافعي)
 والنساء محررات الفروج
 فلا يحلن الا بما بين رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فين وليا وشهودا وقرار
 المنكوح حصة الثيب
 وصمت البكر (قال)
 والشهود على العدل
 حتى يعلم الجرح يوم

أن يركب الليل دون النهار بالامساك أو انهم اردون الليل أو أراد ذلك به الجمال فليس ذلك لواحد منهما ويركب
 على ما يعرف الناس العقبة ثم ينزل فيمشي به ثم يركب ثم يركب بقدر ما مشى ولا يتابع المشي فيفسد حبه
 ولا الركوب فيفسد بالبعير قال وان تكارى ابلا بأعيانها ركبا قال وان تكارى حوله ولم يذكرك بأعيانها
 ركب ما يحمله فان حمله على بعير غليظ فان كان ذلك ضررا متفاحشا أمر أن يبدله وان كان شيها بغير ركوب
 الناس لم يجز على ابداله (قال الشافعي) وان كان البعير يسقط أو يعثر فيخاف منه العنت على راحته أمر
 بأبداله (قال الشافعي) وعليه أن يركب المرأة البعير باركا وتنزل عنه باركا لان ذلك ركوب النساء أما
 الرجال فيركبون على الاغلب من ركوب الناس وعليه أن ينزله للصوات وينتظره حتى يصلح ما غير مجمل له
 ولما لا بد له منه كالوضوء وليس عليه أن ينتظره لغير ما لا بد له منه قال وليس للجمال اذا كانت القرى شتى
 المنارل أن يتعداها ان أراد الكلا ولا المكترى اذا أراد عزلة الناس وكذلك ان اختلفا في الساعة التي
 يسيران فيها فان أراد الجمال أو المكترى ذلك في حرسه ينظر الى مسير الناس بقدر المرحلة التي يريدان (قال
 الشافعي) ولا خير في أن يتكارى بغيرا بعينه الى أجل معلوم ولا يجوز أن يتكارى الا عند خروجه لان
 المكارى ينتفع بما أخذ من المكترى ولا يلزم الجمال الضمان للحمولة ان مات البعير بعينه كما لا يجوز أن
 يشترى شيئا غائبا بعينه الى أجل وانما يجوز الكراء على مضمون بغير عينه مثل السلم أو على شيء يقبض
 المكترى فيه ما كثرى عندها كثراته كما يقبض المبيع (قال الشافعي) فان تكارى ابلا بأعيانها فركبها ثم
 ماتت رد الجمال مما أخذ منه بحسب ما بقي ولم يضمن له الحمولة وذلك بمنزلة المنزل بكتريه والعبد يستأجره وانما
 تلزمه الحمولة اذا شرطها عليه غير ابل بأعيانها كانت لازمة للجمال بكل حال والكراء لازم للمكترى والكراء
 بكل حال لا يفسخ أبدا بموت واحد منهما هو في مال الجمال ان مات ومال المكترى ان مات
 وتحمل ورثة الميت حمولته أو ورثتها ورثة الجمال ان شاؤا قاموا بالكراء والاباع السلطان في
 ماله واستأجر عليه من يوفى المكترى ما شرط له من الحمولة (قال الشافعي) وان اختلفا في الرحلة تدخل
 لا مكبو بالاولا مستلقيا وان انكسر المحمل أو الظل أبدل بمحمله أو ظلامه وان اختلفا في الزاد الذي ينفد
 بعضه فقال صاحب الزاد أبدله بوزنه فالقياس أن يبدله حتى يستوفي الوزن قال ولو قال قائل ليس له أن
 يبدل من قبل أنه معروف أن الزاد ينقص قليلا ولا يبدل مكانه كان مذهبا والله أعلم من مذهب الناس
 (قال الشافعي) والدواب في هذا مثل الابل اذا اختلفا في المسير سار كما يسير الناس ان لم يكن بينهما شرط
 لا متعبا ولا مقصرا كما يسير الاكثر من الناس ويعرف خلاف الضرر بالمكترى للدابة والمكترى فان كانت
 صعبة نظر فان كانت صعبة بنها مشابهة صعبة عوام الدواب أو تقارب الزمت المكترى وان كان ذلك منها
 مخوفا فان تكاراها بعينه ولم يعلم تناقضا الكراء ان شاء المكترى وان تكارى مر كبا فعلى المكترى الدابة له
 غيرها مما لا يبين دواب الناس (قال الشافعي) وعلف الدواب والابل على الجمال أو مالك الدواب فان تغيب
 واحد منهما فعلق المكترى فهو متطوع الا أن يرفع ذلك الى السلطان وينبغي للسلطان أن يوكل رجلا
 من أهل الرفقة بأن يعلق ويحسب ذلك على رب الدابة والابل وان ضاق ذلك فلم يوجد أحد غير الراكب
 فان قال قائل يأمر الراكب أن يعلق لان من حقه الركوب والركوب لا يصلح الا بعلق ويحسب ذلك على
 صاحب الدابة وهذا موضع ضرورة ولا يوجد فيه الا هذا لانه لا بد من العلف والاتلف الدابة ولم يستوف
 المكترى الركوب كان مذهبا (قال الشافعي) وفي هذا أن المكترى يكون أمين نفسه وان رب الدابة ان قال
 لم يعلقها الا بكذا او قال الامين علقها بكذا الا كثر فان قبل قول رب الدابة في ماله سقط كثير من حق العالف
 وان قبل قول المكترى العالف كان القول قوله فيما يلزم غيره وان نظر الى علف مثلها فصدق به فيه فقد
 خرج مالك الدابة والمكترى من أن يكون القول قوله ما وقد ذكر في غير هذا الموضع ويقولون يقضى فيما بين الناس بأقرب
 أصحابنا الى أن لا قياس وان القياس ضعيف وقد ذكر في غير هذا الموضع ويقولون يقضى فيما بين الناس بأقرب

الأمر في العدل فيما يراذم يجد فيه متقدما من حكمه يتبعه (قال الشافعي) فيجيب هذا المذهب بعض الناس ويقول لابد من القياس على متقدم الأحكام ثم يصير إلى أن يكثر القول بما عاب ويرد ما يشبه هذا فيما يرى رده من كره الرأى فإن جاز أن يحكم فيه بما يكون عدلا عند الناس فيما يرى الحاكم فهو مذهب أصحابنا في بعض أقوالهم وإن لم يجز فقد يترك أهل القياس القياس فيكون (١) والله أعلم فمن ذهب مذهب أصحابنا جمل الناس على أكثر معاملتهم وعلى الأقرب من صلاحهم وأفضل الحكم على كل أحد من المتنازعين بتدبر ما يحضره مما يسمع من قضيتهم بما يشبه الاغلب ومن ذهب مذهب القياس أعاد الأمور إلى الأصول ثم قاسها عليهم وأحكم لها بأحكامها وهذا ربحا تفاحش

(مسألة الرجل يكثر الدابة فضررها فتموت (٢)) (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وإذا كثرت الرجل من الرجل الدابة فضررها أو نخسها للجمام أو ركضها فانتسئل أهل العلم بالركوب فإن كان فعل من ذلك ما تفعل العامة فلا يكون فيه عندهم خوف تلف أو فعل بالسكج والضرب مثل ما يفعله بمثله عند ما فعله فلا أعد ذلك خرقا ولا شيء عليه وإن كان فعل ذلك عند الحاجة إليه موضع قد يكون بمثله تلف أو فعله في الموضع الذي لا يفعله في مثله ضمن في كل حال من قبل أن هذا تعد والمستهير هكذا إن كان صاحبه لا يريد أن يضمنه فإن أراد صاحبه أن يضمنه العارية فهو ضامن تعدى أولم يتعد وأما الرأى فإن من شأن الرأى الذي يعرف به إصلاحهم للدواب الضرب على جملها من السير والحل عليها من الضرب أكثر ما يفعله الركاب غيرهم فإذا فعل من ذلك ما يكون عند أهل العلم بالركوب ياضة أصلا وتأديب الدابة بلا اعتناف بين لم يضمن إن عتيت وإن فعل خلاف هذا كان متعديا وضمن والمستعير الدابة هكذا كالمكترى في رتبهم إذا تعدى ضمن وإذا لم يتعد لم يضمن (قال الربيع) قوله الذي تأخذه في المستعير أنه يضمن تعدى أولم يتعد لحديث النبي صلى الله عليه وسلم العارية مضمونة مؤداة وهو آخر قوله (قال الشافعي) والراعى إذا فعل ما للراء أن يفعله مما لإصلاح الماشية إلا به وما يفعله أهل الماشية بما شئ أنفسهم على استصلاحها ومن إذا رأى ومن يفعله بما شئهم ممن يلي رعيتهما كان عندهم صلاحا لا تلفا ولا خرقا ففعله الراعى لم يضمن وإن تلف فيه وإن فعل ما يكون عندهم خرقا فتلف منه شيء ضمنه عند من لا يضمن الأجير ومن ضمن الأجير ضمنه في كل حال

(مسألة الاجراء) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال الاجراء كلهم سواء فإذا تلف في أيديهم شيء من غير جنائهم فلا يجوز أن يتألف فيه إلا واحد من قواين أحدهما أن يكون كل من أخذ الكراء على شيء كان له ضامنا حتى يؤديه على السلامة أو يضمنه أو ما نقصه ومن قال هذا القول فينبغي أن يكون من حجه أن يقول الأمين هو من دفعته إليه راضيا بما تته لا معطى أجرا على شيء مما دفعت إليه واعطائي هذا الأجر تفريق بينه وبين الأمين الذي أخذ ما استؤم عليه بلا جعل أو يقول قائل لا ضمان على أجير بحال من قبل أنه إنما يضمن من تعدى فأخذ ما ليس له أو أخذ الشيء على منفعة له فيه أما بتسلط على اتلافه كما يأخذ سلفا فيكون ما لا من ماله فيكون إن شاء ينفعه ويرد مثله وأما مستعير سلط على الانتفاع بما أعير فيضمن لأنه أخذ ذلك لمنفعة نفسه لا لمنفعة صاحبه فيه وهذا من معانقص على السلف والمعير أو غير زيادته والصانع والأجير من كان ليس في هذا المعنى فلا يضمن بحال إلا ما جنت يده كما يضمن المودع ما جنت يده وليس في هذا سنة أعلمها ولا أثر يصح عند أهل الحديث عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقدر روى فيه شيء عن عمر وعلى ليس يثبت عند أهل الحديث عنهما ولو ثبت عنهم الزم من يثبت أنه يضمن الاجراء من كافوا فيضمن أجير الرجل وحده والأجير المستتر والأجير على الحفظ والرعي وحمل المتاع والأجير على الشيء يصنع لانه عمران كان ضمن الصانع فليس في تضمينه لهم معنى إلا

وقع النكاح (قال) ولو كانت صغيرة ثبت أصيب بنكاح أو غيره فلا تزوج إلا باذنهما ولا يزوج البكر بغير إذنهما ولا يزوج الصغيرة إلا أبوها أو جدها بعد موت أبيها (قال) ولو كان المولى عليه يحتاج إلى النكاح زوجته وله فإن أذن له فآوز مهر مثلها رد الفضل ولو أذن له بعده فزوج كان لها الفضل متى عتق وفي أذنه لعبه اذن با كنساب المهر والنفقة إذا وجبت عليه وإن كان مأذونا (١) قوله فيكون كذا في نسخة وفي نسخة فيكثرون ثم إن هذه العبارة من أولها إلى آخرها محرفة في الأصول التي بيدنا فلتحذر على أصل صحيح أن وجد كتبه معصية (٢) هذه المسئلة ذكرت في الأصول في آخر الجنابات فنقلها السراج هنا في نسخته لمناستها للإجازات كانه على ذلك بقوله وترجم بعد مسئلة الجمام والخنان والبيطار مسئلة الرجل يكثر الدابة فضررها فتموت كتبه معصية

له في التجارة أعطى مما
 في يده ولو ضمن لها
 السيد مهرها وهو ألف
 عن العبد لزمه فان
 باعها زوجها قبل
 الدخول بتلك الألف
 بعينها فالبيع باطل
 من قبل أن عقدت
 البيع والفسخ وقعا
 معا ولو باعها أيام بألف
 لا بعينها كان البيع
 جازا وعليها الثمن
 والنكاح مفسوخ من
 قبله وقبل السيد له أن
 يسافر بعبد موثقه
 من الخروج من بيته
 إلى امرأته وفي مصه
 الألف الحين الذي لا خدمة
 له فيه ولو قالت له أمته
 أعتقني على أن أتكفل
 وصداقي عتق فاعتقها
 على ذلك فلها الخيار
 في أن تنكح أو تدع
 ويرجع عليها بقيمتها فان
 نكحته ورزى بالقيمة
 التي عليها فلا بأس
 (قال المزني) ينبغي في
 قياس قوله أن لا يجيز
 هذا المهر حتى يعرف
 قيمة الأمه حين أعتقها
 فيكون المهر معلوما
 لانه لا يجيز المهر غير
 معلوم (قال المزني)
 سألت الشافعي رحمه
 الله عن حديث صفية

أن يكون ضمنهم بأنهم أخذوا أجرا على ما ضمنوا فكل من كان أخذ أجرا فهو في معناهم وإن كان على رضى
 الله عنه ضمن القصار والصانع فكذلك كل صانع وكل من أخذ أجرا وقد يقال للراعي صناعته الرعية
 وللعمال صناعته الجمل للناس ولكنه ثابت عن بعض التابعين ما قلت أولا من التضمن أو ترك التضمن ومن
 ضمن الاجير بكل حال فكان مع الاجير ما قلت مثل أن يستحمله الشيء على ظهره أو يستعمله الشيء في بيته
 أو غير بيته وهو حاضر لماله أو وكيل له بحفظه فلف ماله بأي وجه ما تلف به 'ذالم يحسن عليه جان فلا ضمان
 على الصانع ولا على الاجير وكذلك ان جنى عليه غيره فلا ضمان عليه والضمان على الجاني ولو غاب عنه أو تركه
 يغيب عليه كان ضامنا له من أي وجه ما تلف وان كان حاضرا معه فعلى فيه عملا فتلف بذلك العمل وقال
 الاجير هكذا يعمل هذا فلم أتعبد بالعمل وقال المستأجر ليس هكذا يعمل وقد تعديت وبينهما بينة أو لا بينة
 بينهما فان كانت البينة سئل عدلان من أهل تلك الصناعة فان قالوا هكذا يعمل هذا فلا يضمن وان قالوا هذا
 تعدى في عمل هذا ضمن كان النعدي ما كان قل أو أكثر وإذا لم تكن بينة كان القول قول الصانع مع عينه
 ثم لا ضمان عليه وإذا سمعني أقول القول قول أحد فقلت أقوله الأعلى معنى ما يعرف إذا ادعى الذي أجعل
 القول قوله ما يمكن بحال من الحالات جعلت القول قوله وإذا ادعى ما لا يمكن بحال من الحالات لم أجعل القول
 قوله ومن ضمن الصانع فيما يغيب عليه جنى جان على ما في يديه فأتلفه قرب المال بالخيار في تضمين الصانع
 لأنه كان عليه أن يرد إليه على السلامة فان ضمه رجع به الصانع على الجاني أو يضمن الجاني فان ضمنه
 لم يرجع به الجاني على الصانع وإذا ضمنه الصانع فأفلس به الصانع كان له أن يأخذه من الجاني وكان الجاني في هذا
 الموضع كالجمل وكذلك لو ضمنه الجاني فأفلس به الجاني رجع به على الصانع إلا أن يكون أبرأ كل واحد
 منهما عند تضمين الآخر فلا يرجع به للصانع في كل حال أن يرجع به على الجاني إذا أخذ من الصانع
 وليس للجاني أن يرجع به على الصانع إذا أخذ منه بحال قال وإذا تكارى الرجل من الرجل على الوزن المعلوم
 والكيل المعلوم والبلد المعلوم فزاد الوزن أو الكيل أو نقصا وتصادقا على أن رب المال ولي الوزن والكيل قلنا
 في الزيادة والنقصان لاهل العلم بالصناعة هل يزيدي ما بين الوزنين وينقص ما بينهما وبين الكيلين هكذا في مال
 تدخله آفة فان قالوا نعم قد يزدون وينقص قلنا في النقصان لرب المال قد يمكن النقص عما زعم أهل العلم
 بلا جناية ولا آفة فلما كان النقص يكون ولا يكون قلنا ان شئت أحلفنا لك الجمل ما خلت ولا تعدى
 بشئ أفسد متاعك ثم لا ضمان عليه وقلنا للجمال في الزيادة كما قلنا لرب المال في النقصان إذا كانت الزيادة
 قد تكون لا من حادث ولا زيادة ويكون النقصان وكانت ههنا زيادة فان لم تدعها فهي لرب المال ولا كراه
 لك فيها وان ادعيتها أو فينارب المال ماله تاما ولم نسلم لك الفضل إلا بأن تحلف ما هو من مال رب المال وتأخذه
 وان كان زيادة لا يزيدي مثلها أو فينارب المال ماله وقلنا الزيادة لا يدعيها رب المال فان كانت لك فخذها وان
 لم تكن لك جعلناها كمال في يديك لا مدعى له وقلنا الورع أن لا تأكل ما ليس لك فان ادعاه رب المال
 وصدقته كانت الزيادة له وعليه كراه مثلها وان كنت أنت الكيال للطعام بأمر رب الطعام ولا أمين له معك
 قلنا لرب الطعام هو يقرب أن هذه الزيادة لك فان ادعيتها فهي لك وعليك في المكيلة التي اكسرت عليها
 ما سميت من الكراء وعليك البين ما رصيت أن يحصل لك الزيادة ثم هو ضامن لأن يعطيك مثل قمحك
 ببلدك الذي جلد منه لانه متخذ إلا بأن ترضى أن تأخذه من موضعك فلا يحال بينك وبين عين مالك ولا كراه
 عليك بالعدوان وان قلت رصيت بأن يحصل لي مكيلة بكراء معلوم وما زاد فحسابه فالكراء في المكيلة جاز
 وفي الزيادة فاسد والطعام لك وله كراه مثله في كراهه فان كان نقصان لا ينقص مثله فالقول فيه كالقول في
 المسئلة الاولى 'فن رأى تضمين الجمال ضمن ما نقص عن المكيلة لا يرفع عنه شيئا ومن لم يرتضيه لم يضمنه
 وطرح عنه من الكراء بقدر النقصان

رضي الله عنها أن النبي
صلى الله عليه وسلم
أعتقها وجعل عتقها
صدقة قال النبي صلى
الله عليه وسلم في
النكاح أشياء ليست
لغيره

(اجتماع الولاية وأولاهم
وتفرقهم وتزوج
المغلوبين على عقولهم
والصبيان من الجامع
من كتاب ما يحرم الجمع
بينه من النكاح القديم
وانكاح أمة المأذون له
وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه
الله ولا ولاية لأحد مع
الأب فان مات فالجد
ثم أبو الجد ثم أبو أبي
الجد كذلك لان كلهم
أب في الثيب والبكر
سواء ولا ولاية بعدهم
لأحد مع الاخوة ثم
الأقرب فالأقرب
من العصبة (قال
المرني) واختلف قوله
في الاخوة (فقال)
في الجد يدمن انفراد
في درجة بأم كان أولى
(١) وجد في عامش
بعض الاصول وما نصه
كان هذا الباب مكتوبا
في النكاح فنقلناه الى
هنا هـ

(اختلاف الاجير والمستأجر (١)) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا اختلف الرجلان
في الكراء وتصادقا في العمل تحالفا وكان للعامل أجر مثله فيما عمل قال واذا اختلف في الصنعة فقال أمرتك
أن تصبغه أصفر أو تخيط قميصا فخطته قباء وقال الصانع بل عملت ما قلت لي تحالفا وكان على الصانع ما نقص
الثوب ولا أجر له وان زاد الصبغ فيه كان شريكا بما زاد الصبغ في الثوب وان نقصت منه فلا ضمان عليه
ولا أجر له (قال الربيع) الذي يأخذه الشافعي في هذا أن القول قول رب الثوب وعلى الصانع ما نقص
الثوب ان كان نقصه شيئا لانه مقر بأخذ الثوب صحيحا ومدع على أنه أمره بقطعه أو صبغه كما وصفت فعله
البيئة بما قال فان لم يكن بينة حلف رب الثوب ولزم الصانع ما نقصته الصنعة وان كانت زادت الصنعة
فيه شيئا كان الصانع شريكا بها ان كانت عيناً قائمة فيه مثل الصبغ ولا يأخذ من الاجرة شيئا فان لم
تكن عين قائمة فلا شيء له (١)

(١) في اختلاف العرايين (باب الاجير والاجارة) (قال الشافعي) رحمه الله واذا اختلف الاجير
والمستأجر في الاجرة فان أباحنيفة كان يقول القول قول المستأجر مع يمينه اذا عمل العمل وبهذا يأخذ وكان
ان أبي ليلى يقول القول قول الاجير فيما بينه وبين أجره مثله الا أن يكون الذي ادعى أقل فيعطيه اياه وان
لم يكن عمل العمل تحالفا وترادى قول أبي حنيفة وينبغي كذلك في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف
بعد اذا كان شيئا متقار باقبلت قول المستأجر وأحلفته واذا تفاوت لم أقبل وجعلت للعامل أجر مثله اذا
حلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا استأجر الرجل أجيرا فصادقا على الاجارة واختلفا كم
هي فان كان لم يعمل تحالفا وترادى الاجارة وان كان عمل تحالفا وترادى أجر مثله كان أكثر مما ادعى أو أقل مما
أقر به المستأجر اذا أبطلت العقدة وزعمت أنها مفسوخة لم يجز أن استدل بالمفسوخ على شيء وان استدلت
به كنت لم استعمل المفسوخ ولا الصحيح على شيء قال واذا استأجر الرجل بيتا شهر راسكنه فسكنه
شهرين أو استأجر دابة الى مكان بخا وزد ذلك المكان فان أباحنيفة كان يقول الأجر فيما سمي ولا أجر له
فيما لم يسم لانه قد حالف وهو ضامن حين خالف ولا يجتمع عليه الضمان والأجر وبهذا يأخذ وكان
ابن أبي ليلى يقول له الأجر فيما سمي وفيما خالف ان سلم وان لم يسلم ذلك ضمن ولا يجعل عليه أجر في الخلاف
اذا ضمنه (قال الشافعي) واذا تكارى الرجل الدابة الى موضع بخا وزه الى غيره فعليه ثراء الموضع الذي
تكاراها اليه الكراء الذي تكاراها به وعليه من حين تعدى الى أن ردها كراء مثلها من ذلك الموضع واذا
عطبت لزمه الكراء الى الموضع الذي عطبت فيه وقيمتها وهذا مكتوب في كتاب الاجارات (قال) واذا تكارى
الرجل دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم فحمل عليها أكثر من ذلك فعطبت الدابة فان أباحنيفة كان يقول هو
ضامن من قيمة الدابة بحساب ما زاد عليها وعليه الاجر تاما اذا كانت قد بلغت المكان وبه يأخذ وكان ابن أبي
ليلى يقول عليه قيمتها مائة ولا أجر عليه (قال الشافعي) واذا تكارى الرجل الدابة على أن يحمل عليها عشرة
مكايل مسماة فحمل عليها أحد عشر مكيلا فعطبت فهو ضامن لقيمة الدابة كلها وعليه الكراء وكان
أبو حنيفة يجعز عليه اضمنان بقدر الزيادة كانه تكاراها على أن يحمله عليها عشرة مكايل فحمل عليها
أحد عشر فيضمنه سهما من أحد عشر سهما ويجعل الاحد عشر كلها ثم يزعم أبو حنيفة أنه اذا كان
تكاراها مائة ميل فتعدى بها على المائة ميلا أو بعض ميل فعطبت ضمن الدابة كلها وكان ينبغي في أصل
قوله أن يجعل المائة والزيادة على المائة قبلها فيضمنه بقدر الزيادة لانه يزعم أنه ضامن للدابة حين تعدى
بها حتى ردّها ولو كان الكراء مقبلا ومدبرافانت في المائة الميل واذا غرقت سفينة الملاح فغرق الذي فيها
وقد حمله بأجر فغرقت من يده أو من معالجته السفينة فان أباحنيفة كان يقول هو ضامن وبه يأخذ وكان ابن
أبي ليلى يقول لا ضمان عليه في الماء خاصة (قال الشافعي) واذا فعل من ذلك الفعل الذي يفعل بمثلها =

منهم وثم أولى منه فان
كان أولاهم بها مققودا
أو غائبا بعيدة كانت
غيبته أم قرية زوجها
السلطان بعد أن يرضى

الحطاب ويحضر

أقرب ولا تها وأهل

الحرم من أهلها

ويقول هل تتقنون شيئا

فان ذكره نظريه ولو

عضلها الولي زوجها

السلطان والعسل أن

تدعو الى مثلها فيمتنع

(قال) ووكيل الولي

يقوم مقامه فان

زوجها غير كفؤ لم يجز

وولي الكافرة كافر ولا

يكون المسلم وليا لكافرة

لقطع الله الولاية بينهم

بالدين الاعلى أمته وانما

صار ذلك لان النكاح

له تزوج صلى الله عليه

وسلم أم حبيبة وولي

عقده نكاحها ابن

سعيد بن العاص وهو

مسلم وأبو سفيان حي

وكان وكيل النبي صلى

الله عليه وسلم عمرو

ابن أمية الضمري (قال

الزني) ليس هذا حجة في

انكاح الامة ويشبه أن

يكون أراد أن لا معنى

لكافر في مسلمة فكان

ابن سعيد ووكيله صلى

الله عليه وسلم مسلمين

(١) قوله وكل هؤلاء

احياء الخ كذا بالاصل

وتأمل اه محكيه

ما رأى أن يحميها عام المنافع المسلمين وسواء كل موات لا مال له ان كان الى جنب قرية جامعة عامرة وفي
وادعمر بأهلها وبادية عامرة بأهلها وقرب نهرا عمارا أو صحراء أو أين كان لا فرق بين ذلك قال وسواء من
أقطعه الخليفة أو والي أو حاكم هو بلا قطع من أحد مواتا لا مال له (١) وكل هؤلاء احيا لا فرق بينهم

(ما يكون احياء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما يكون الاحياء ما عرفه الناس احياء مثل المحيا ان كان مسكنا فان
يبنى بمثل ما يبنى به مثله من بنيان حجر أو لبن أو مدر يكون مثله بناء وهكذا ما أحيا الأديمي من منزل له
أو دواب من حظائر أو غيره فأحياء بنيان حجر أو مدر أو رعاء لان هذه العمارة بمثل هذا ولو جمع ترابا لحظائر
أو خندق لم يكن هذا احياء وكذلك لو بنى خياما من شعر أو جريد أو خشب لم يكن هذا احياء غلاته
الارض بالاحياء وما كان هذا قائما لم يكن لاحد أن يزيله فاذا أزاله صاحبه لم يملكه وكان لغيره أن يزيله
ويعمره وهذا كالفسطاط يضربه المسافر أو المتجبع لغيث وكنجاء وكالناخ وغيره ويكون الرجل أحق به
حتى يفارقه فاذا فارق لم يكن له فيه حق وهكذا الحظائر بالشوك والخصاف وغيره وعمارة الغراس والزرع
أن يغرس الرجل الارض بالغراس كالبناء اذا أثبت في الارض كان كالبناء يبنيه فاذا انقطع الغراس كان
كأنه دام البناء وكان مال الكلالا أرض ملكا لا يحول عنه الا منه وبسببه وأقل عمارة الزرع ان الذي لا يظهر ما
لرجل عليه التي تملك بها الارض كإعلاك ما ينبت من الغراس أن يحظر على الارض بما يحظر بمثله من حجر
أو مدر أو سعف أو تراب مجموع ويحرقها ويرعها فاذا اجتمع هذا فقد أحياها احياء تكون به له وأقل
ما يملكه من هذا أن يجمع ترابا يحيط بها وان لم يكن مرتفعاً أكثر من أن تين به الارض مما حولها ويجمع
مع هذا حرثها وزرعها وهكذا ان ظهر عليه ما سبل أو غيل مشترك أو ماء مطر لان الماء مشترك فان كان له
ماء خاص وذلك ماء عين أو نهر يحفرها يسقي بها أرضا فهذا احياء لها وهكذا ان ساق اليها من نهر أو واد
أو غيل مشترك في ماء عين له أو خليج خاصة فسقاها به فقد أحياها احياء الذي يملكها به (قال الشافعي)
ما لا يملكه أحد من المسلمين صنفان أحدهما يجوز أن يملكه من يحميها وذلك مثل الارض تحت ذلك الزرع
والغراس والآبار والعيون والمياه وموافق هذا الذي لا يكمل صلاحه الابيه وهذا انما تجلب منفعة بشئ
من غيره لا كبير منفعة فيه هو نفسه وهذا اذا أحيا رجل بأمره أو غير أمره ملكه ولم يملك أبدا الا أن
يخرجه من أحياه من يده والصنف الثاني ما تطلب المنفعة منه نفسه ليخلص اليه الاشئ يجعل فيه من غيره
وذلك المعادن كلها الظاهرة والباطنة من الذهب والتبر والكميل والكبريت والملح وغير ذلك وأصل المعادن
صنفان ما كان ظاهرا كالملح الذي يكون في الجبال ينتابه الناس فهذا لا يصلح لاحد أن يقطعه أحد احوال
والناس فيه شرع وهكذا النهر والماء الظاهر فالمسلمون في هذا كلهم شركاء وهذا كالنبات فيما لا يملكه
أحد وكالماء فيما لا يملكه أحد فان قال قائل ما الدليل على ما وصفت قيل (أخبرنا) ابن عيينة عن معمر
عن رجل من أهل مأرب عن أبيه أن الأبيض بن جمال سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقطعه ملح
مأرب فأراد أن يقطعه أو قال أقطعه اياه فقبل له انه كالماء العذب قال فلاذن (قال الشافعي) فتمنعه
اقطاع مثل هذا فانما هذا حي وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لاجي الله ورسوله فان قال قائل
فكيف يكون حي قيل هو لا يحدث فيه شيئا تكون المنفعة فيه من عمله ولا يطلب فيه شيئا لا يدركه الا بالموتة
عليه انما يستدرله فيه شيئا ظاهرا ظهور الماء والكل لا فاذا استخرج ما خلق الله من هذا فقد حي خاصة نفسه
فليس ذلك له ولكنه شريك فيه كشر كته في الماء والكل الذي ليس في ملك أحد فان قال قائل فاقطع
الارض للبناء والغراس ليس حي قيل انه انما يقطع من الارض ما لا يضر بالناس وما يستغنى به وينتفع
به هو وغيره قال ولا يكون ذلك الا بما يحدثه هو فيه من ماله فتكون منفعة بما استحدث من ماله من بناء

ولم يكن لأبيها معن في ولاية مسلمة فكانت كاذبا (قال الشافعي) فان كان الولي سفيا أو سعيه غير ميمترضع أخذ أو سببا مريضا أو به علة تخرج منه من الولاية فهو مكن مات وإذا صلح صار ويا ولوقالت قد أذنت في ذلان فأى ولائى زوجى فهو جائز فأيمم زوجها جاز وان تشاحوا أفرع بينهم السلطان ولأذنت لكل واحد أن يزوجها لاني رجل عينه فزوجها كل واحد رجلا فقد قال صلى الله عليه وسلم الكاح مفسوخ ولا يثبها وان دخل بها بعدهما على هذا كان ما بهر مثلها وهما ران أسها لا تعلم مثل تكون غائبة عن بكاح ولو ادعى عليها ما تعلم أحلفت ما وان أقرت لاحدهما هما ولوزوجها الولي رها من نفسه لم يحز يحوز أن يشتري من

أحدث أمر غرس أو زرع لم يكن لأحد مني وما احتسروا ولم يكن وصل إليه آدمي إلا باحتقاره وقد أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم البر والارضين فدل على أن الحبي الذي في يده رسول الله صلى الله عليه وسلم هو أن يسمي الرجل الأرض لم تكن لشكره ولا تعبته بل مال ينفعه فيها ولا منفعة يستحدثها بها لم تكن فيم افتهمة معنى قطيع مأذون فيه لأحبي مني عنه (قال الربيع) يريد الذي هو مأذون فيه الذي استحدث فيه بالنفقة من ماله وأما ما كان فيه من منفعة بالنفقة على من جاهد فليس له أن يسميه (قال الشافعي) ومثل هذا كل عين ظاهرة كمنشأ أو قار أو كبريت أو مرمية أو جارة ظاهرة كومياف غير مال لا حد فليس لأحد أن يتعبر هادون غيره ولا سلطان أن يمنعها لنفسه وللخاص من الناس لأن هذا كله ظاهر كالماء والكلأ وشكنا أعضاء الأرض ليس للسلطان أن يقطعها لمن يتعبر هادون غيره لأن هادوا ظاهرة ولو أقطعها أرضا يعمرها فيها أعضاء فغيرها كان ذلك له لا دحيته فيحدث فيها ما وصفت بماله مما شر أنفع مما كان فيها ولو يتعبر رجل لنفسه من هذا شيء أو منعه له سلطان كان ظالما ولو أخذ في هذا الحال من هذا شيء لم يكن عليه أن يرد إلا أنه يشرك فيه من منعه منه ولا أن يغرم لمن منعه شيئا بتمعه وذلك أنه لم يأخذ شيئا كان لأحد فيضمن له ما أخذ منه وأن منع الرجل مما للرجل أن يأخذ من جهة الإباحة لا يترمه غرما إلا أنه لم يمتعه أن يمتط حطبا أو ينزل أرضا لم يضمن له شيئا إنما يضمن ما تلف لرجل أو أخذ مما كان ملكه لرجل ولم يحدث على شيء من هذا بناء قيل له حوّل بناءك ولا قيمة له فيما أحدث بتحويله لأنه أحدث فيما ليس له بغير إذن فإن كان أحدث البناء في عين لا يمنع منفعتها لم يحوّل بناءه وقيل له لك بناءك ولا تمنع أحد من هذه المنفعة ولا يمنعك وأنت وهم فيها شرع ولو كان بقعة من الساحل أو الأرض يرى أنها تصلح للبح لا يوجد فيها إلا بصنعة وذلك أن يحفر ترابا من أعلاها فيختفي ثم يسرب إليها ماء فيسد خيلها فيظهر ملجها بذلك أو يحفر عنها التراب فيظهر فيها في وقت من الاوقات ماء ثم يظهر فيها الملح كان للسلطان والله تعالى أعلم أن يقطعها وللرجل أن يعمرها ثم تكون له كما تكون له الأرض بالزرع والبناء وذلك أن هذا أكثر عمارتها وإن هذا شيء لا تأتي منفعتها إلا بصنعة وفي وقت ليس بدائم (١) وحديث معمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الملح فلما أخبر أنه دائم كالماء منعه ذلك وهذا كالارض يقطعها فيحفر فيها البئر لان المنفعة كانت محولا دونها لا يعملها وقد يعمل فيها فنقل المنفعة وتكثر ويخلف ولا يخلف (قال الشافعي) ثم تفرق القطائع فرفق فتكون بما وصفت مما إذا أقطعها الرجل فأحياء ملكه من الارض بالبناء والغراس والزرع والأبار والمخمل وما أشبه هذا فإذا ملكه لم يملك أبدا إلا عنه وهكذا إذا أحياء ولم يقطعها لأن كل من أحياء ما أتافق قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم أحياء وعطاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أكر من عطاء كل أحد بعده من سلطان وغيره ثم يكون شيء يقطع المرء فيكون له الانتفاع به ومنعه من غيره ما أقام فيه أو وكي له فإذا فارق لم يكن ملكا ولا يكون له أن يبيعه وذلك أنه أقطع أرفاقا لا تملك وذلك مثل المقاعد بالأسواق التي هي طرق المسلمين كافة فمن قعد في موضع من البيع كان أحق به بقدر ما يصلح له ومتى قام عنه لم يكن له أن يمنع من غيره قال وهكذا القوم من العرب يحلون الموضع من الارض في أبينتهم من الشعر وغيره ثم يتجمعون عنه لا تكون هذه عمارة يملكون بها حيث نزلوا وكذلك لو بنوا خياما لان الخيام تحبف وتحول تحويل أبينية الشعر والفساطيط وهذا المقاعد بالسوق ليس بأحياء موات وفي أقطاع المعادن قولان أحدهما أنه يخالف لقطاع الارض لأن من أقطع أرضا فيها معادن أو عملها ليست لأحد فسواء في ذلك كله وسواء كانت المعادن ذهباً أو فضة أو نحاساً أو حديداً أو شيئاً في معنى الذهب والفضة مما لا يخلص إلا بعونة ولم يكن ملكا لأحد فالسلطان أن يقطعها من استقطعها من يقوم به وكانت هذه كالموات في أن له أن يقطعها إياها ومخالفة للموات في أحد القولين وأن الموات إذا أحييت مرة ثبت أحياءؤها وإذا أحييت مرة ثم تركت

نفسه (قال) وزوج
 الاب وأجدد الابنة
 التي يؤيس من عقلها
 لان لها فيه عفا فارغى
 وربما كان شفاء وسواء
 كانت بكر أو ثيبا وزوج
 المغلوب على عقله أبوه
 اذا كانت به الى ذلك
 حاجة وابنه الصغير فان
 كان مجنونا أو مجبولا
 كان النكاح مردودا
 لانه لا حاجة به اليه
 وليس لاب المغلوب على
 عقله أن يخالف عنه ولا
 يضرب لامرأته أجل
 العنين لانها ان كانت
 ثيبا فالقول قوله أو
 بكر لم يعقل أن يدفعها
 عن نفسه بالقول أنها
 تمتنع منه ولا يخالف عن
 المعتوه ولا يبرئ
 زوجها من درهم من
 مالها فان هربت
 وامتنعت فلا نفقة لها
 ولا ايلاء عليه فيها
 وقيل له اتق الله فيها فئ
 أو طلق فان قذفها
 أو اتنى من ولدها قيل
 له ان أردت أن تنفى
 ولدها فالتعن فاذا التعن
 وقعت الفرقة ونفى عنه
 الولد فان أ كذب نفسه
 لحق به الولد ولم يعزر
 وليس له أن يزوج
 ابنته الصبية عبدا ولا

دثر احيائها وكانت في كل يوم مبتدأ الاحياء يطلبون ما فيها مما يطلب في المعادن فاقطعاه الموت ليحييه
 يشته له ملكا ولا ينبغي أن يقطع المعادن الاعلى أن يكون له منفعة مما أحيانا واحياؤها ادامة العمل فيها
 فاذا عطلها فليس له منعها من أحد عمل فيها ولا ينبغي أن يقطعها منها ما لا يعمل ولا وقت في قدر ما يقطعها الا
 ما احتمل عمله قل منها ما عمل أو كثر والتعطيل للمادن أن يقول قد عجزت عنها (قال الشافعي) فمن خالف بين
 اقطاع المعادن والارضين للزرع انبغى أن يكون من حجة أن يقول ان المعادن انما هي شئ يطلب فيه ذهب
 أو فضة أو غير ذلك مما هو غائب عن الطالب مخلوق فيه ليست للادميين فيه صنعة انما يلتصق به ويخلصونه
 والتماسه وتخليصه ليس صنعة فيه فلا يكون لاحد أن يحتج به على أحد الا ما كان يعمل فيه فاما أن يمنع
 المنفعة فيه غيره ولا يعمل هو فيه فليس له ولقد رأيت للسلطان أن لا يقطع معدنا الاعلى ما أصف من أن
 يقول أقطع فلانا معدن نذا على أن يعمل فيها فارق الله أدى ما يجب عليه فيما يخرج منه واذا عطلها
 كان لمن يحبسها العمل فيها وليس له أن يبيعها له قال ومن حجة من فرق بين ملكها وبين ملك الأرض أن
 يقول ليس له بيعها ولا بيع الأرض لامعدن فيها قال ومن قال هذا قال ولو ملكه اياها السلطان وهو
 يعملها ملكا بكل حال لم يكن له الاعلى ما وصفت وكان هذا جورا من السلطان يرد وان عملها هو بغير عطاء
 من السلطان كانت له حتى يعطلها ومن قال هذا أشبه أن يحتج بأن الرجل يحفر البئر بالبادية فتكون له فاذا
 أورد ما شربه لم يكن له منع فضل ماؤها وجعل عمله فيها غير احياءه جعله مثل المنزل ينزله بالبادية فلا يكون
 لاحد أن يحوله عنه واذا خرج منه لم يمنع منه من ينزله وجعله غير مملوك وسواء في هذا معدن الذهب والفضة
 وكل تبر وغيره مما يطلب بالعمل ولا يكون ظاهرا كظهور الماء والمخ الطاهر وأما ما كان من هذا ظاهرا
 من ذهب أو غيره فليس لاحد أن يقطعها ولا يمنعها والناس أن يأخذوا منه ما قدر واعليه وكذلك الشذر يوجد
 في الأرض ولو أن رجلا أقطع أرضا فاحياها بعمارة بناء أو زرع أو غيره فظهر فيها معدن كان يملكه ملك
 الأرض وكان له منعه كما يمنع أرضه في القولين معا والقول الثاني أن الرجل اذا أقطع المعدن فعمل فيه فقد
 ملكه ملك الأرض وكذلك اذا عمله بغير اقطاع وما قلت في القولين معاني المعادن فانما أردت بهما الأرض
 القفر تكون أرض معدن فيعملها الرجل معدن وفي القول الاول يكون عمله فيها لا يملكه اياها الا ملك
 الاستمتاع بمنعه ما كان يعمل فيه فاذا عطله لم يمنع غيره وفي القول الثاني اذا عمل فيها فهو كاحياء الأرض يملكها
 أبدا ولا تملك الاعنه (قال) وكل معدن عمل جاهلي اتم أراد رجل استقطاعه ففيه أقاويل منها أنه كالبر الجاهلية
 والماء العدف فلا يمنع أحد العمل فيه ولا يكون أحد أولى به من أحد يعمل فيه فاذا استبقوا اليه فان وسعهم عملوا
 معا وان ضاق أقرع بينهم أيهم يبدأ ثم يتبع الآخر فالآخر حتى يتواسوا وفيه والثاني ان للسلطان أن يقطعها
 على المعنى الاول يعمل فيه من أقطعها ولا يملكه ملك الأرض فاذا تركه عمل فيه غيره والثالث يقطعها فيملكه ملك
 الأرض اذا أحدث فيه عمارة وكل ما وصفت من احياء الموت واطلاع المعادن وغيرها فانما أعني في عفو
 بلاد العرب الذي عامر وعشر وعفوه غير مملوك قال وكل ما ظهر عليه عنوة من بلاد العجم فعامر كله لمن
 ظهر عليه من المسلمين على خمسة أسهم لاهل الخمس سهم وأربعة لمن أوجف عليه فيقسم بينهم قسم الميراث
 وما ملكوا بوجه من الوجوه وما كان في قسم أحد منهم من معدن فهو له كما يظهر المعدن في دار الرجل
 فيكون له ويظهر بئر الماء فيكون له (قال الشافعي) وان كان فيها معدن ظاهر فوقع في قسم رجل بقمته
 فذلك كما يقع في قسمه العمارة بقمته فتكون له وكل ما كان في بلاد العنوة مما عمر مرة ثم ترك فهو كالعامر
 القائم العمارة وذلك ما ظهرت عاياه الانهار وعمر بغير ذلك على نطف السماء وبالرشاء وكل ما كان لم يعرقت
 من بلادهم وكان موافقها هو كالموات من بلاد العرب لا يختلف في أنه ليس ملك لاحد دون أحد ومن أراد أن
 يقطع منه أقطع من أوجف أو لم يوجف هم سواء فيه لا تختلف حالاتهم فيما أحبوا وأرادوا من الاقطاع

غير كفر ولا جبرنا ولا
شبهونا ولا جبرنا ولا
أرض ولا جبرنا ولا
له أن يكره أمته على
واحد من هؤلاء شيكاح
ولا يزوج أحد أحد
منه أحسدى هذه
العلل ولا من لا يطاق
جاعتها ولا أمته لأنه ممن
لا يخاف العنت وينكح
أمة المرأة وأهلها
وأمة العبد المأذون
لدى التجارة ممنوعة
من السيد حتى يقضى
دينان كن عليه
ويحدث له جبرا ثم شى
أمنه ولو أراد السيد أن
يزوجها دون العبد أو
العبد دون السيد لم
يكن ذلك لواحد منهما
ولا ولاية للعبد بحال ولو
اجتمعوا على تزويجها
لم يجز (وقال) في باب
الخيار من قبل النسب
لأن نسب العبد لها أنه
حرفته كخته وقد أذن
له سيده ثم علمت أنه
عبد أو نسب إلى
نسب وجد دونه وهى
فوقه ففيها قولان
أحدهما أن لها الخيار
لأنه منكوح بعينه
وغربشى وجد دونه
والثاني أن النكاح
مفسوخ كالأذن

قال وما كان من بلاد الجحيم صلحا فادبر ماله ذن كان المشركون مالكيه فيقول لهم ليس لاحد أن يعمل
فيه معدن ولا غيره إلا بأذنهم وعليهم ما صخر خرا عليه قال وإن كان المسلمون مالكيين شيئا منه بشئ تركه نهم
نفس ما صرخ عليه المسلمون لأهل الجحيم وأربعة أنجاسه لجماعة أهل النى عن المسلمين حيث كانوا
في قسم لأهل الجحيم رقبه الأرض والزرر وجماعة المسلمين أربعة أنجاس فمن وقع في ملكه شئ كان
له وإن صاخر المسلمون على موات مع العامر فالموات له ولو كان عامرا وما كان في حق امرئ من معدن فهو
له وما كان في حق جماعة من معدن فينتهم كما يكون بينهم ما سوا وان صاخر المسلمون على أن لهم الأرض
ويكونون أحرارا ثم عاملهم المسلمون بعد فان الأرض كلها صاخر وجماعة أهل الجحيم وأربعة أنجاس لجماعة
المسلمين كما رصفت واذا وقع صلحهم على العامر ولم يذكروا العامر فقالوا لكم أرضنا فلهم من أرضهم
ما رصفت من العامر والعامر ما فيه أثر عماره أرض خير عليه النهر أو عرفت عمارته بوجهه وما كان من
المرات في بلادهم فن أراد اقطاعه من صالح عليه أو لم يصالح أو عمره من صالح أو لم يصالح فسواء لان ذلك كان
غير مملوك كما كان عفو بلادنا عرب غير مملوك لهم ولو وقع الصلح على عامر عاوضا منها كان المرات مملوكا لمن
ملك العامر كما يجوز بيع الموات من بلاد المسلمين إذا حاز رجل يجوز الصلح من المشركين إذا حاز ودون
المسلمين فمن عمل في معدن في أرض ملكها لأحد أو جماعة فبيع ما خرج من المعدن لمن ملك الأرض
ولا شئ للعامل في عمله لأنه متعبد بالعمل ومن عمل في معدن بينه وبين غيره أدى إلى غيره نصيبه مما خرج من
المعدن وكان متصوعا بالعمل لا أجر له فيه وإن عمل بأذنه أو على أنه ما خرج من عمله فسواء أو أكثر هذا
أن يكون شبة لا يعرفها الواجب ولا الموهوب له ولم يقبض فالأذن في العمل والقائل اعلم ولك ما خرج من
عملك سواء له الخيار في أن يتم ذلك للعامل وكذلك أحب له أن يرجع فباخذ نصيبه مما خرج من غله ويرجع
عليه العامل بأجر مثله في قول من قال يرجع وليس هذا كالأذن يأذن له في ركوبها لأنه قد عرف ما أعطاه
وقبضه

(عمارة ما ليس معمورا من الأرض التي لا مال لها)

(قال الشافعي) كان يقال الحرم دار قرىش ريثرب دار الأوس والخزرج وأرض كذا دار بني فلان على
معنى أنهم أئزم الناس لها وإن من زلها غيرهم انما ينزلها شيئا بالجملة وعلى معنى أن لهم مياهها التي لا تصلح
مساكنها إلا بها وليس ما سميته العرب من هذا دار النبي فلان بالموجب لهم أن يكون ملكا مثل ما بنوه
أو زرعوه أو اختبروه ولأنه موات أحق كما نزلوه بمحتملين وفارقوه وكل يحيى ما قارب ما عمرها وانما ملكون بما
أحيوا ما أحيوا ولا يملكون ما لم يحيوا (قال الشافعي) وبين ما رصفت في السنة ثم الأثر منه ما رصفت
قبل هذا الباب من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا حى إلا لله ورسوله ثم قول عمر رضي الله عنه انهم بالبلادهم
ولو لا المال الذي أحل الله في سبيل الله تعالى ما جيت عليهم من بلادهم شيئا أى انما تنسب اليهم إذا كانوا
أئزم الناس لها أو أئمنه (أخبرنا) مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من
أحيوا ما أوفاه له وليس لعرق ظالم فيه حق (قال الشافعي) وجماع العرق الظالم كل ما حفر أو غرس
أو بنى ظلماني حق امرئ بغير خروجه منه (أخبرنا) سفيان عن طاوس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من أحيوا مواتا من الأرض فهو له وعادى الأرض لله ورسوله ثم هى لكم منى (قال الشافعي) ففي
هذين الحديثين وغيرهما الدلالة على أن الموات ليس ملكا لأحد بعينه وأن من أحيوا مواتا من المسلمين
فهو له وإن الأحياء ليس هو بالتزول فيه وما أشبهه وأن الأحياء الذي يعرفه الناس هو العمارة بالحجر والمدر
واحفر لما بنى دون اضطراب الأبنية وما أشبه ذلك ومن الدليل على ما وصفت أيضا أن ابن عيينة أخبرنا
عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أقطع الناس الدور

في رجل بعينه فزوجت
غيره (قال المزني)
رحمه الله قد قطع أنه لو
وجد دون ما انتسب
اليه وهو كفول يكن لها
ولا لوليها الخيار وفي ذلك
ابطال أن يكون في معنى
من أذنت له في رجل
بعينه فزوجت غيره فقد
بطل الفسخ في قياس
قوله وثبت لها الخيار
(قال الشافعي) ولو كانت
هي التي غرت به بنسب
فوجد هادونه ففيها
قولان أحدهما أن
شاء فسخ بلامه
ولا متعة وإن كان بعد
الاصابة فلها مهر مثلها
ولا نفقة لها في العدة
وإن كانت حاملا
والثاني لا خيار له إن
كانت حرة لأن بيده
طلاقها ولا يلزمه من
العار ما يلزمها (قال
المزني) رحمه الله قد
جعل له الخيار إذا غرت
فوجدتها أمة كما جعل
لها الخيار إذا غرها
فوجدته عبدا فجعل
معناها في الخيار
بالنور واحد ولم
يلتفت إلى أن الطلاق
اليه ولا إلى أن لا عار
فيها عليه وكما جعل لها
الخيار بالغسور وفي

فقال حتى من بنى زهرة يقال لهم بنو عبد بن زهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم نكح عنا ابن أم عبد فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ابتغني الله إذا ان الله لا يقدس أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم حقه (قال
الشافعي) والمدينة بين لابتي تنسب إلى أهلها من الأوس والخزرج ومن فيه من العرب والعجم فلما كانت
المدينة صنفين أحدهما معمر بيناء وحضر وغراس وزرع والآخر جرح من ذلك فأقطع رسول الله صلى الله
عليه وسلم الخراج من ذلك من الحبراء استدللنا على أن الحبراء وإن كانت منسوبة إلى بني أبيهم
ليست ملكا لهم كذلك ما أحيوا وما بين ذلك أن مالكا أخبرنا عن ابن هشام عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال
كان الناس يحتجرون على عهد عمر بن الخطاب فقال عمر من أحياء أرضا موافقي له (أخبرنا) عبد الرحمن
ابن الحسن بن القاسم الأزرق عن أبيه عن علقمة بن فضالة أن أباسقيان بن حرب قام بفناء داره فنسب رجله
وقال سنم الأرض ان لها اسما رعم ابن فرقد الأسلي أنى لا أعرف حتى من حقه لي بياض المروة وله سوادها
ولي ما بين كذا إلى كذا فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال ليس لأحد إلا ما أحاطت عليه جدرانه إن أحياء
الموات ما يكون زرعاً وحفر أو يحاط بالجدران وهو مثل ابطاله التحجير بغير ما يعمره مثل ما يحجر (قال
الشافعي) وإذا بان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من أحياء أرضا موافقي له والموات مالا ملك فيه
لا أحد خالداً للناس فالسلطان أن يقطع من طلب موافقا فإذا أقطع كتب في كتابه ولم أقطعه حتى مسلم
ولا ضرر عليه (قال الشافعي) وخالفنا في هذا بعض الناس فقال ليس لأحد أن يحمي موافقا إلا باذن
سلطان ورجع صاحبه إلى قولنا فقال وعطية رسول الله صلى الله عليه وسلم أثبت العطايا فمن أحياء موافقا
فهو له بعطية رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس للسلطان أن يعطي إنساناً ما لا يحل للإنسان أن يأخذه من
موات لا ماله له أو حق لغيره يعرفه والسلطان لا يحل له شيئاً ولا يحرمه ولو أعطى السلطان أحد شيئاً لا يحل
له لم يكن له أخذه (أخبرنا) ابن عيينة عن هشام عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير
أرضاً وأن عمر رضى الله عنه أقطع العقيق وقال ابن المستقطع منذ اليوم أخبرناه مالك عن ربيعة
(قال الشافعي) ومن أقطعه السلطان اليوم قطيعاً أو تحجيراً رضى الله عنهما من أحد يدعها ولم يعمرها رأيت
للسلطان والله أعلم أن يقول له هذه أرض كان المسلمون فيها سوا ولا يمنعها منهم أحد وإنما أعطينا كهذا أو
تر كذا وحوزها لا ناراً لنا العمار لها غير ضرر بين على جماعة المسلمين منفعة لك وللمسلمين فيها ينالون من رفقتها
فإن أحييتهم أو أخلينا من أراد أحياءها من المسلمين فأحياءها فإن أراد أجلي رأيت أن يؤجل (قال الشافعي)
وإذا كان هذا كذا كان للسلطان أن لا يعطيه ولا يدعه يتحجر على المسلمين شيئاً لا يعمره ولم يدعه أن يتحجر
كثيراً يعلمه لا يقوى عليه وتركه وعمارة ما يقوى عليه (قال الشافعي) وإن كانت أرضا يطلب غير واحد
عمارتها فإن كانت تنسب إلى قوم فطلبها بعضهم وغيرهم كان أحب إلى أن يعطيها من تنسب إليهم دون
غيرهم ولو أعطاه الإمام غيرهم لم أر بذلك بأساً إن كانت غير ملوكة لا حد ولو تشاحوا فيها فضاقت عن أن
تسعهم رأيت أن يعطيها من طلبها أولاً فإن شرعوا معاراً رأيت أن يعطيها خلقهم لأن يعمرها فإن استووا في
ذلك رأيت أن يقرع بينهم فأيهم خرج سهمه أعطاه أو باعها ولو أعطاهم بغير قرعة لم أر عليه بأساً إن شاء الله وإن
اتسع الموضع أقطع من طلب منه فإن بدأ بأحد فأقطعه ترك له حريماً للطريق ومسجلاً للماء ومغضة وكل مالا
صلاح لما أقطعه إليه

(من أحياء موافقا لغيره)

قال الشافعي أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه استعمل
مولى له يقال له هني على الحكي فقال له يا هني ضم جناحتك للناس واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم حجابة

نقص النسب عنها
وجعله لها في العبد
فقياسه أن يجعل له
الخيار بالغزو في نقص
النسب عنه كما جعله له
في الأمة

(المرأة لا تلي عقدة
النكاح)

(قال الشافعي) رحمه الله قال بعض الناس
زوجت عائشة ابنة عبد
الرحمن بن أبي بكر وهو
غائب بالشام فقال عبد
الرحمن أملى يفتات
عليه في بناته (قال)
فهذا يدل على أنها
زوجتها بغراً مرد قيل
فكيف يكون أن
عبد الرحمن وكل عائشة
لفضل نظرهما أن حدث
حدث أو رأت في
مغيبه لابتته حظاً أن
تزوجها احتياطاً ولم
يرأها تأمر بتزويجها
الابعد مراً منه ولكن
وإطأ وتكتب اليه
فلما فعلت قال هذا وإن
كنت قد فوضت اليك
فقد كان ينبغي أن
لاتفاني على وقد يجوز
أن يقول زوجي أي وكل
من يزوج فوكل قال
فليس لها هذا في الخبر قيل
لا ولكن لا يشبه غيره
لانهاروت أن النبي

وأدخل رب الصرية والغنية وإياي ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف فانهما ان تهلك ما شئتم ما يرجعان الى نخل
وزرع وان رب الصرية والغنية يأتي بعباده فيقول يا أمير المؤمنين أفتأركهم أبالا أبالك فالماء والكلأ أخون
على من الدناير والدراهم وإيم الله على ذلك أنهم ليرون أني قد ظلمتهم انما لبلادهم فأتوا عليها في الجاهلية
وأسلموا عليها في الاسلام ولولا المال الذي أحل عليه في سبيل الله ما حيت على المسلمين من بلادهم شبرا
فقال ولوثبت هذا عن عمر باسناد موصول أخذت به وهذا أشبه ما روى عن عمر رضي الله عنه من أنه ليس
لاحد أن يتجبر

(من قال لا حي الا حي من الارض الموات وما يملك به الأرض وما لا يملك وكيف يكون الحي)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب بن
جثامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا حي الا الله ورسوله (وحدثنا) غير واحد من أهل العلم أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم حي النقيع (قال الشافعي) كان الرجل العزيز من العرب اذا انتجع ببلد انخصب أو في
بكلب على جبل ان كان به أو نثران لم يكن جبل ثم استعواه ووقف له من يسمع منتهى صوته بالعواء فحيث
بلغ صوته جاءه من كل ناحية فيرى مع العامة فيما سواه وعن هذا من غيره لضعفاء سائته وما أراد قرنه معها فيرى
معهما فيرى أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم لا حي الا الله ورسوله لا حي على هذا المعنى الخاص
وأن قوله لله كل حي وغيره ورسوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كان يحمي لصلاح عامة المسلمين
لما يحمي له غيره من خاصة نفسه وذلك أنه صلى الله عليه وسلم لا يملك إلا ما لا يخافه وبعباده عنه ومصلحتهم حتى
يصير ما ملكه الله من خمس الخمس مردودا في مصلحتهم وكذلك ماله اذا حبس فوق سنته مردودا في مصلحتهم
في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله وأن ماله ونفسه كان مفرغا للطاعة الله تعالى فصلى الله عليه وسلم وجزاه
أفضل ما جزى به نبياً عن أمته (قال الشافعي) والحي ليس بأحياء موات فيكون لمن أحياء يقول رسول الله صلى
الله عليه وسلم وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حي الا الله ورسوله يحتمل معنيين أحدهما أن لا يكون
لاحد أن يحمي للمسلمين غير ما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذهب هذا المذهب قال يحمي
الوالي كما حي رسول الله صلى الله عليه وسلم من البلاد للجماعة المسلمين على ما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم ولا يكون لوال ان رأى صلاحاً لعامة من حي أن يحمي بحال شيئاً من بلاد المسلمين والمعنى الثاني
أن قوله لا حي الا الله ورسوله يحتمل لا حي الا على مثل ما حي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذهب
هذا المذهب قال للخليفة خاصة دون الولا أن يحمي على مثل ما حي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
والذي عرفناه نصا ودلالة فيما حي رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حي النقيع والنقيع بلد ليس بالواسع
الذي اذا حي ضاقت البلاد بأهل المواشي حوله حتى يدخل ذلك الضرر على مواشيهم وأنفسهم كانوا يجدون
فيما سواه من البلاد سعة لانفسهم ومواشيهم وأن ما سواه مما لا يحمي أو سعة منه وأن النقيع يمكنهم فيه
وأنه لو ترك فكان أوسع عليهم لا يقع موقع ضررين عليهم لانه قليل من كثير غير مجاوزا القدر وفيه صلاح لعامة
المسلمين بأن تكون الخيل المعدة لسبيل الله وما فضل من سهمان أهل الصدقات وما فضل من النعم التي
تؤخذ من أهل الجزية ترعى فيه فأما الخيل فقوة لجميع المسلمين وأمانهم الجزية فقوة لاهل التي امن
المسلمين ومسلط سبل الخير أنما لاهل التي المحامين المجاهدين قال وأما الابل التي تفضل عن سهمان أهل
الصدقة فيعاديها على أهل سهمان الصدقة لا يبقى مسلم الا دخل عليه من هذا صلاح في دينه ونفسه ومن
يلزمه أمره من قريب أو عامة من مستحق المسلمين فكان ما حي عن خاصتهم أعظم منفعة لعامةهم من أهل
دينهم وقوة على من خالف دين الله من عدوهم وحي القليل الذي حي عن عامة المسلمين وخواص قريباتهم

الذين فرض الله لهم الحق في أموالهم ولم يحرم عنهم شيئاً مملوكه بحال (قال الشافعي) وقد حرم من حرم على هذا المعنى وأمر أن يدخل الحلي ما شئت من ضعف عن النجعة من خول الحلي ويمنع ما شئت من قوى على النجعة فيكون الحلي مع قلة ضرره أعم منفعة من أكثر منه مما يحرم وقد حرم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر رضي الله عنه أرضاً لم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم حياها وأمر فيها بنحو مما وصفت من أنه ينبغي لمن حرم أن يأمر به (أخبرنا) عبد العزيز بن محمد بن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمراً استعمل مولاه يقال هني على الحلي فقال له يا هني ضم جناحك للناس واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مجابة وأدخل رب الصريعة ورب الغنية واياي ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف فانهم ما نتم لك ما شئت ما يرجع ان لي نخل وزرع وان رب الغنية والصريعة يأتي بعيله فيقول يا أمير المؤمنين أفتأركهم أم لا أبا لك فالماء والكلا أهون على من الدراهم والدنانير ويايم الله اعلى ذلك انهم يرون أني قد ظلمتهم انهم بالادهم قاتلوا عليهما في الجاهلية وأسلموا عليهما في الاسلام ولولا المال الذي أحجل عليه في سبيل الله ما حيت على المسلمين من بلادهم شبرا (قال الشافعي) في معنى قول عمر انهم يرون أني قد ظلمتهم انهم بالادهم قاتلوا عليهما في الجاهلية وأسلموا عليهما في الاسلام انهم يقولون ان منعت لاحد من أحد فن قاتل عليهما وأسلم أولى أن تمنع له وهذا كما قال لو كانت تمنع خاصة فلما كان لعامة لم يكن في هذا ان شاء الله مظلمة وقول عمر لولا المال الذي أحجل عليه في سبيل الله ما حيت على المسلمين من بلادهم شبرا أني لم أحجمها نفسي ولا لخاصتي وانى حيتها لمال الله الذي أحجل عليه في سبيل الله وكانت من أكثر ما عنده مما يحتاج الى الحلي فنسب الحلي اليها لكثرة ما قد أدخل الحلي خيل الغزاة في سبيل الله فلم يكن ما حجي ليحمل عليه أولى بما عنده من الحلي مما تركه أهله ويحملون عليه في سبيل الله لان كلاهما عزيز الاسلام وأدخل فيها بل الضوال لانها قليل لعوام من أهل البلدان وأدخل فيها ما فضل من سهمان أهل الصدقة من ابل الصدقة وهم عوام من المسلمين يحتاجون الى ما جعل لهم مع ادخاله من ضعف عن النجعة من قل ماله وفي تماسك أموالهم عليهم غنى عن أن يدخلوا على أهل النىء من المسلمين (قال الشافعي) أخبرني عمي محمد بن علي عن الثقة أحسبه محمد بن علي بن حسين أو غيره عن مولاه لعثمان بن عفان رضي الله عنه قال بينما أنا مع عثمان في ماله بالعالية في يوم صائف اذ رأى رجلاً يسوق بكرين وعلى الأرض مثل الفراش من الحر فقال ما على هذا الوأقام بالمدينة حتى يبرد ثم يروح ثم دنا الرجل فقال انظر من هذا فقلت أرى رجلاً معه ما يرد أنه يسوق بكرين ثم دنا الرجل فقال انظر فنظرت فاذا عمر بن الخطاب فقلت هذا أمير المؤمنين فقام عثمان فأخرج رأسه من الباب فاذا له لفتح السموم فأعاد رأسه حتى حاذاه فقال ما أخرجك هذه الساعة فقال بكران من ابل الصدقة تخلفا وقد مضى بابل الصدقة فأردت أن ألحقهما بالحلي وخشيت أن يضيعا فبسطت لى الله عنهما فقال عثمان يا أمير المؤمنين هلم الى الماء والظل ونكفك فقال عد الى ظلك فقلت عندنا من يكفك فقال عد الى ظلك فضى فقال عثمان من أحب أن ينظر الى القوى الأمين فلينظر الى هذا فعدا لينا فأتى نفسه (قال الشافعي) في حكاية قول عمر لعثمان في البكرين اللذين تخلفا وقول عثمان من أحب أن ينظر الى القوى الأمين فلينظر الى هذا (أخبرنا) مالك عن ابن شهاب يعني بما حكاه عن عمر وعثمان (قال الشافعي) وان كان للخليفة مال يحمله عليه في سبيل الله من ابل وخيل فلا بأس أن يدخلها الحلي وان كان له منها مال لنفسه فلا يدخلها الحلي فانه ان يفعل ظلم لانه منع منه وأدخل لنفسه وهو من أهل القوة (قال الشافعي) وهكذا من كان له مال يحمله عليه في سبيل الله دون الخليفة قال ومن سأل الوالى أن يقطعه في الحلي موضعاً يعرفه فان كان حرم النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن الامنعه اياه وان عمر أبطل عمارته وكان يكن عمر فيما ليس له أن يعرفه وان كان حرم أحدث بعده فكان يرى الحلي حقاً كان له منعه ذلك وان أراد العماره كان له منعه العماره وان سبق فعمر لم يكن لي أن تبطل عمارته

صلى الله عليه وسلم جعل النكاح بغير ولي باطلاً أو كان يجوز لها أن تزوج بكراً وأبوها غائب دون اخوتها أو السلطان (قال المزني رحمه الله) معنى تأويله فيماروت عائشة عندي غلط وذلك أنه لا يجوز عنده انكاح المرأة ووكيلها مثلها فكيف يعقل بأن توكل وهي عنده لا يجوز انكاحها ولو قال انه أمر من ينفذ رأى عائشة فأمرته فأنكح خرج كلامه صحيحاً لان التوكيل لا يثبت بالطاعة لعائشة فيصح وجه الخبر على تأويله الذي يجوز عندي لأن الوكيل وكيل لعائشة رضي الله عنها ولكنه وكيل له فهذا تأويله

(الكلام الذي ينعقد به النكاح والخطبة قبل العقد من الجامع من كتاب التعريض بالخطبة ومن كتاب ما يحرم الجمع بينه)

(قال الشافعي) رحمه الله أسمى الله تبارك وتعالى النكاح في كتابه باسمين النكاح

طلبه سوى الخطبة

جدا لله تعالى والثناء

عليه والصلاة على رسوله

عليه الصلاة والسلام

والتوصية بتقوى الله ثم

بخطب وأحب للسولي

أن يفعل مثل ذلك وأن

يقول ما قال ابن عمر

أنكحت على ما أمر الله

به من أماله بمعروف

أو تسريح بأحسان

(ما يحل من الخرائر

ولا يتسرى العبد وغير

ذلك من الجامع من

كتاب النكاح وكتاب ابن

أبي ليلى والرجل يقتل

أمته وله ازوج)

(قال الشافعي) انتهى

الله تعالى بالخيرات إلى

أربع تحريمات لا يجمع

أحد غير النبي صلى الله

عليه وسلم بين أكثر من

أربع ولا ية تدل على

أنها على الأحرار بقوله

تعالى أو ما ملكت

أيمانكم وملك اليمين

لا يكون إلا لأحرار

الذين يملكون المال

والعبد لا يملك المال

(قال) فإذا أفرق الأربع

نلانا نلنا تزوج مكاتبهم

في عتقهم لأن الله تعالى

(١) قوله دلالة أن لمن

سأله الاقطاع كذا بالاصول

التي عندنا وتأمل كتبه

معجمه (٢) قوله لمن

يحتاج إلى الحى كذا

بالاصول ولعل الصواب

فليس لمن يحتاج إلى الحى

وحرره اه معجمه

صلى الله عليه وسلم المدينة أقطع الناس الدور فقال حتى من بنى زهرة يقال لهم بنو عبد بن زهرة نكبت عنا ابن
 أم عبد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ابتعني الله إذا ان الله لا يقدر أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم
 حقه (قال الشافعي) في هذا الحديث دلائل منها أن حقا على الوالى اقطاع من سأله القطيع من المسلمين
 لأن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله لا يقدر أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم حقه دلالة أن (١) لمن
 سأله الاقطاع أن يؤخذ للضعيف فيهم حقه وغيره ودلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الناس بالمدينة
 وذلك بين ظهراني عماره الانصار من المنازل والنخل فلم يكن لهم بالعامر منع غير العامر ولو كان لهم لم يقطعه
 الناس وفي هذا دلالة على أن ما قارب العامر وكان بين ظهرايه وما لم يقارب من الموات سواء في أنه لا مالك
 له فعلى السلطان اقطاعه من سأله من المسلمين (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير أرضا وأن عمر بن الخطاب أقطع العقيق أجمع وقال أين
 المستقطعون قال الشافعي والعقيق قريب من المدينة وقوله أين المستقطعون نقطعهم وانما أقطع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ثم عمر ومن أقطع ما لا يملكه أحد يعرف من الموات وفي قول رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من أحيا مواتا فهو له دليل على أن من أحيا مواتا كان له كما يكون له ان أقطعه واتباعه في أن يملك من أحيا
 الموات ما أحيا كاتباع أمره في أن يقطع الموات من يحميه لافرق بينهما ولا يجوز أن يقطع الموات من يحميه
 ولا مالك له وإذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحيا مواتا فهو له فمقطعة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عامة لمن أحيا الموات فمن أحيا الموات فبعطية رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحيا وعطيته في الجملة أثبت من
 عطية من بعده في النص والجملة وقد روى عن عمر مثل هذا المعنى لا يخالفه

(باب الركا ز يوحى فى بلاد المسلمين)

(قال الشافعي) رحمه الله الركا ز دفن الجاهلية أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن
 ابن عباس عن الصعب بن جثامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حى إلا حى الله ورسوله (قال الشافعي)
 فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حى إلا حى الله ورسوله لم يكن لاحد أن ينزل بلادا غير معمر ف يمنع منه
 شيئا رعاه دون غيره وذلك أن البلاد لله عز وجل لا مالك لها من الآدميين وانما سيط الله الآدميين على منع
 ما لهم خاصة لا يمنع ما ليس لأحد بعينه وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حى إلا حى الله ورسوله أن لا حى
 إلا حى رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاح المسلمين الذين هم شركاء في بلاد الله ليس أنه حى لنفسه دونهم
 ولو لا ذلك الأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحكموا من الأرض شيئا لمن يحتاج إلى الحى من المسلمين
 وليس لهم أن يحكموا شيئا لانفسهم دون غيرهم (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم
 عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه استعمل مولى له يقال له هنى على الحى (قال الشافعي) وقول عمر
 انهم ليرون أنى قد ظلمتم - م يقول يذهب رأيهم أنى حيت بلادا غير معمرة لنعم الصدقة ولنعمة النى وأمرت
 بأدخال أهل الحاجة إلى دون أهل القوة على الرعى في غير الحى إلى أنى قد ظلمتم (قال الشافعي) ولم
 يظلمهم عمر رضى الله عنه وان رأوا ذلك بل حى على معنى ما حى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل
 الحاجة دون أهل الغنى وجعل الحى حوزا لهم خالصا كما يكون ماعر الرجل له خالصا دون غيره وقد كان
 مباحا قبل عمارته فكذلك الحى لمن حى له من أهل الحاجة وقد كان مباحا قبل يحى قال وبيان ذلك
 في قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه لولا المال الذى أحل عليه في سبيل الله ما حيت على المسلمين من بلادهم
 شبرا أنه لم يحكم إلا ما يحكم عليه (٢) لمن يحتاج إلى الحى من المسلمين أن يحكموا ورأى ادخال الضعيف
 محقاله دون القوى فكل ما لم يعمر من الأرض فلا يحال بينه وبين المسلمين أن ينزلوا ويرعوا فيه حيث شأوا
 إلا ما حى الوالى لمصلحة عوام المسلمين فجعله لما يحكم عليه في سبيل الله من نعم الجزية وما يفضل من نعم

الصدقة في عدة لمن يحتاج اليه من أهلها وما يصير اليه من ضوال المسلمين وما نسيه أهل الضعف دون أهل القوة (قال الشافعي) وكل هذا عام المنفعة بوجوده لان من حل في سبيل الله فذلك الجماعة المسلمين ومن أرسله أن يعطى من مائشة الصدقة فذلك الجماعة ضعفاء المسلمين وكذلك من ضعف من المسلمين فرعيت له مائشته فذلك الجماعة ضعفاء المسلمين وأمر عمر رضي الله عنه أن لا يدخل نعم ابن عفان وابن عوف لقوتها في أموالها وائتمم الرغلكت مائشته ما لم يكونا بمن يصير كلا على المسلمين فكذلك يصنع بمن له غنى غير المائشة

(الاجناس)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال جميع ما يعطى الناس من أموالهم ثلاثة وجوه ثم ينسب كل وجه منها والعطايا منها في الحياة وجهان وبعد الوفاة واحد فالوجهان من العطايا في الحياة مقترقان الأصل والفرع فأما ما يتم بكلام المعطى والاخر يتم بأمر من بكلام المعطى وقبض المعطى أو قبض من يكون قبضه له قبضا (قال الشافعي) والعطايا التي يتم بكلام المعطى دون أن يقبضها المعطى ما كان اذا خرج به لكلام من المعطى له جائزا على ما أعطى لم يكن للعطى أن يملك ما خرج منه فيه الكلام بوجه أبدا وهذه العطية الصدقات المحرمات الموقوفات على قوم بأعيانهم أو قوم موصوفين وما كان في معنى هذه العطايا ما سبل محبوسا على قوم موصوفين وان لم يسم ذلك محسرا فهو محرم بأسم الحبس (قال الشافعي) فاذا أشهد الرجل على نفسه بعطية من هذه فهي جائز لمن أعطاها قبضها أو لم يقبضها ومتى قام عليه أخذها من يدي معطيها وليس لمعطيها حبسها عنه على حال بل يجبر على دفعها اليه وان استهلك منها شيئا بعد انبائها باعطائها ضمن ما استهلك كما يضمنه أجنبي لو استهلكه لاند اذا خرج من ملكه فهو والا جني فيما استهلك منه سواء ولومات من جعلت هذه الصدقة عليه قبل قبضها وقد أغلت غلة أخذ وارثه حصته من غلتها لان الميت قد كان مالكا لما أعطى وان لم يقبضه كما يكون له غلة أرض لو غصبها أو كانت وديعة في يدي غيره فجدها ثم أقر بها وان لم يكن قبض ذلك ولومات المنصة صدق بها قبل أن يقبضها من تصدق بها عليه لم يكن لوارثه منها شيء وكانت لمن تصدق بها عليه ولا يجوز أن يقال ترجع موروثه والموروث انما يورث ما كان ملكا لئلا يكون الميت قد كان يملك شيئا في حياته ولا يحال أبدالم يحجز أن يملك الوارث عنه بعد وفاته ما لم يكن له أن يملك في حياته بحال أبدا قال وفي هذا المعنى العتق اذا تكلم الرجل بعتق من يجوز له عتقه ثم العتق ولم يحتاج الى أن يقبله المعتق ولم يكن للمعتق ملكه ولا غيره ملك رقيق يكون له فيه بيع ولا هبة ولا ميراث بحال والوجه الثاني من العطايا في الحياة ما أخرجه المالك من يده ملكا ما لا غيره بهبته أو يبيعه ويورث عنه وهذا من العطايا يحل لمن أخرجه من يده أن يملكه بوجوه وذلك أن يرث من أعطاه أو يرد عليه المعطى العطية أو يهبها له أو يبيعه إياها وهذا مثل النخل والهيبة والصدقة غير المحرمة ولا التي في معناها بالتسبيل وغيره وهذه العطية تتم بأمر من اشهاد من أعطاه أو قبضها بأمر من أعطاها والمحرمة والمسبلة تجوز بلا قبض قيل تقليد الهدى وأشعاره وساقه وإيجابه بغير تقليد يكون على مالكة بلاغ البيت ونحوه والصدقة فيه بما صنع منه ولم يقبضه من جعل له وليس كذلك ما تصدق به بغير حبس مما لا يتم الا قبض من أعطى نفسه أو قبض غيره ممن قبضه له قبض وهذا الوجه من العطايا المعطية أن يمنعه من أعطاه إياه ما لم يقبضه ومتى رجع في عطيته قبل قبض من أعطاه فذلك له وان مات المعطى قبل قبض العطية فالمعطى بالخيار ان أحب أن يعطيها ورثته عطاء مبتدأ لأعطاء مورثا عن المعطى لان المعطى لم يملكها فعل وذلك أحب اليه وان شاء حبسها عنهم وان مات المعطى قبل قبضها فالمعطى فهي لورثة المعطى لان ملكها لم يتم للمعطى قال والعطية بعد الموت هي الوصية لمن أوصى له في حياته فقال اذا مات فلان كذا

أحل لمن لا امرأته أربعوا قال بعض الناس لا ينكح أربعاً حتى تنقضي عدة الأربع لاني لا أجز أن يجتمع ماؤه في خمس أو في أختين (قلت) فانت ترعهم لو خلا من ولم يصبن أن عليهن العدة فلم يجتمع فيهن ماؤه فأباح له النكاح وقد فرق الله تعالى بين حكم الرجل والمرأة فجعل اليه الطلاق وعليها العدة فجعله يعتد بمعها ثم ناقضت في العدة (قال) وأين قلت اذ جعلت عليه العدة كما جعلتها عليها أفيجتب ما تجتب المعتدة من الطبيب والخروج من المنزل قال لا قلت فلا جعلته في العدة بمعناها ولا فرق بما فرق الله تعالى به بينه وبينها وقد جعلهن الله منه أبعد من الاجنبيات لانهن لا يحالن له الا بعد نكاح زوج وطلاقة أو موته وعدة تكون بعده والاجنبيات يحلن له من ساعته قال ولو قتل المولى أمته أو قتلت نفسها فلا مهر لها وان باعها حيث لا يقدر عليها فلا مهر لها حتى يدفعها

اليه وان طلب أن يبتوئها
معه بيتا لم يكن ذلك
على السيد (قال)
ولو وطئ رجل جارية
ابنه فأولدها كان عليه
مهرها وقيمتها (قال
الزني) قياس قوله أن
لا تكون ملكا لابيه
ولا أم ولد بذلك وقد أجاز
أن يزوجه أمته
فيولدها فإذا لم تكن له
بان يولدها من حلال أم
ولد بقيمة فكيف بوطئ
حرام وليس بشريك فيها
فيكون في معني من
أعتق شركاه في أمة وهو
لا يجعلها أم ولد للشريك
إذا أحبلها وهو معسر
وهذا من ذلك أبعد
(قال) وان لم يجعلها
فعليه عقرها وحرمات
على الابن ولا قيمة له بان
حرمت عليه وقد ترضع
امراة الرجل بلبنه
جاريته الصغيرة فتعمر
عليه ولا قيمة له (قال
الشافعي) وقال الله
تعالى والذين هم
لفروجهم حافظون
الاية وفي ذلك دليل
أن الله تبارك وتعالى
أراد الاحرار لان العبيد
لا يملكون وقال عليه
الصلاة والسلام من
باع عبدا وله مال فإله

فله أن يرجع في الوصية ما لم يمت فاذا مات ملك أهل الوصايا ووصاياهم بلا قبض كان من المعطى ولا بعده
وليس للورثة أن يمنعوه الموصى لهم وهو لهم ملكا تاما قال وأصل ما ذهبنا اليه أن هذا موجود في السنة
والأثر وأوفيهما ففرقنا بينه اتباعا وقياسا

(الخلاف في الصدقات المحرمات)

(قال الشافعي) رحمه الله خالفنا بعض الناس في الصدقات المحرمات وقال من تصدق بصدقة محرمة وسبيلها
فالصدقة باطل وهي ملك للتصدق في حياته ولو ارثه بعد موته قبضها من تصدق بها عليه أو لم يقبضها وقال لي
بعض من يحفظ قول قائل هذا ان اردنا الصدقات الموقوفات بأموال قتلته وما هي فقال قال شريح جاء محمد
صلى الله عليه وسلم باطلاق الحبس فقلت له وتعرف الحبس التي جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم باطلاقها قال
لا أعرف حبسا الا الجبر بالتحريم فهل تعرف شيئا يقع عليه اسم الحبس غيرها (قال الشافعي) فقلت له
أعرف الحبس التي جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم باطلاقها وهي غير ما ذهبت اليه وهي بينة في كتاب الله عز
وجل قال اذكرها قلت قال الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام فهذه الحبس
التي كان أهل الجاهلية يحبسونها فأبطل الله شروطهم فيها وأبطلها رسول الله صلى الله عليه وسلم بابطال الله
أيها وهي أن الرجل كان يقول اذ انتج خل ابله ثم ألقي فانتج منه هو حام أي قد حى ظهره فيحرم ركوبه
ويجعل ذلك شبيها بالعتق له ويقول في البحيرة والوصيلة على معنى يوافق بعض هذا ويقول لعبدته أنت حر
سائبة لا يكون لي ولأولاد ولا على عقلت قال فهل قيل في السائبة غير هذا فقلت نعم قيل انه أيضا في البهائم
قد سبنتك (قال الشافعي) فلما كان العتق لا يقع على البهائم رد رسول الله صلى الله عليه وسلم ملك البحيرة
والوصيلة والحام الى مالكه وأثبت العتق وجعل الولاء لمن أعتق السائبة وحكمه بمثل حكم النسب ولم يحبس
أهل الجاهلية علمته دارا ولا أرضا تبرر بحبسها وانما حبس أهل الاسلام (قال الشافعي) فالصدقات يلزمها
اسم الحبس وليس لك أن تخرج مما لم يسمه اسم الحبس شيئا الا تخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على
ما قلت وقلت أخبرنا سفيان عن عبد الله بن عمر بن حفص العمري عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن
الخطاب ملك مائة سهم من خير ما اشتراها فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني أصبت ما لا لم
أصب مثله قط وقد أردت أن أتقرب به الى الله عز وجل فقال حبس الاصل وسبل الثمرة (قال الشافعي)
وأخبرني عمر بن حبيب القاضي عن عبد الله بن عون عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب قال يا رسول الله
انني أصبت ما لا من خير لم أصب ما لا فأتعجب الى أو أعظم عندي منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
شئت حبست أصله وسبلت ثمره فتصدق به عمر بن الخطاب رضى الله عنه ثم حكى صدقته به قال الشافعي
فقال ان كان هذا ثابتا فلا يجوز الا أن يكون الحبس التي أطلق غير الحبس التي أمر بحبسها قلت هذا عندنا
وعندك ثابت وعندنا أكثر من هذا وان كانت الحجة تقوم عندنا وعندك بأقل منه قال فكيف أجرت
الصدقات المحرمات وان لم يقبضها من تصدق بها عليه فقلت اتباعا وقياسا فقال وما الاتباع فقلت له
لما أل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ماله فأمره أن يحبس أصل ماله ويسبل ثمره رد ذلك على اجازة
الحبس وعلى أن عمر كان يلى حبس صدقته ويسبل ثمرها بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لا يليها غيره قال
فقال أفيمكن قول النبي صلى الله عليه وسلم حبس أصلها ويسبل ثمرها اشتراط ذلك قلت نعم والمعنى الاول
أظهرهما وعليه من الخبر دلالة أخرى قال وما هي قلت اذا كان عمر لا يعرف وجه الحبس أفيعلمه حبس
الاصل وسبل الثمر ويدع أن يعلمه أن يخرجها من يديه الى من يليها عليه ولن يحبسها عليه لانها لو كانت
لا تتم الا بان يخرجها الحبس من يديه الى من يليها دونه كان هذا أولى أن يعمله لان الحبس لا يتم الا به ولكنه
علمه ما يتبره ولم يكن في اخراجها من يديه شيء يزيد فيها ولا في امساكها يليها هو شيء ينقص صدقته ولم ينزل

للبائع إلا أن يشترطه
المبتاع فدل الكتاب
والسنة أن العبد لا يترك
مالا بحال وإنما يضاف
إليه ماله كما يضاف إلى
الفرس سرجه وإلى
الراعي غنمه (فإن قيل)
فقد روى عن ابن عمر
رضي الله عنه أن العبد
يتسرى (قيل) وقد
روى خلافه قال ابن
عمر رضي الله عنهما
لا يبطأ الرجل الأوليدة
إن شاء باعها وإن شاء
وهبها وإن شاء صنع بها
ما شاء قال ولا يحل أن
يتسرى العبد ولا من لم
تكمل فيه الحرية
بحال ولا يفسخ نكاح
حامل من زنا وأحب
أن تمسك حتى تضع
وقال رجل للنبي صلى
الله عليه وسلم إن
امرأتى لا تردى لأمس
قال طلقها قال إني
أحبها قال فأمسكها
وضرب عمر بن الخطاب
رضي الله عنه رجلا
وامرأة في زنا وحرص
أن يجمع بينهما فأبى
الغلام

(نكاح العبد وطلاقه
من الجامع من كتاب
تدريج وكتاب جديد
وكتاب التعريض)

عمر بن الخطاب المتصدق بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يلي فيما بلغه صدقة حتى قبضه الله تبارك
وتعالى ولم يرزل على بن أبي طالب رضي الله عنه يلي صدقته بينبع حتى ألقى الله عز وجل ولم يرزل فاطمة عليها
السلام تلي صدقتها حتى لقيت الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) أخبرنا بذلك أهل العلم من ولد فاطمة وعلى
وعمر ومواليهم ولقد حفظنا الصدقات عن عدد كثير من المهاجرين والأنصار لقد حكى لي عدد كثير من
أولادهم وأخبرهم أنهم لم يرزوا بلون صدقاتهم حتى ماتوا به قل ذلك العامة منهم عن العامة لا يختلفون فيه وأن
أكثرنا عندنا بالمدينة ومكة من الصدقات فكذلك وصفت لم يرزل يتصدق بها المسلمون من السلف يلونها حتى ماؤا
وإن نقل الحديث فيها كنتكف وإن كنت قد ذكرنا بعضه قبل هذا فإذا كنا إنما أجزنا الصدقات وفيها العلل
أننى أبطلها صاحبها من قول شريح جاء محمد باطلاق الحبس بأنه لا يجوز أن يكون مال مملوك كأنه يخرج
مالكه من ملكه إلى غير مالك له كاله بالسنه واتباع الأتباع فكيف اتبعناهم في إجازتها وإجازتها أكثر
ونترك اتباعهم في أن يجوزها كما حاروها ولم يزلوا أحدا فتال في الحجة فيه من القياس قلت له لما أجاز
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحبس الأصل أصل المال وتسبل الثمرة دل ذلك على أنه أجاز أن يخرج
مالك المال من ملكه بأشترط إلى أن يصير المال محبوسا لا يكون لمالكه ببيع ولا أن يرجع إليه بحال كما
لا يكون لمن سبل ثمره عليه بيع الأصل ولا ميراثه فكان هذا مالا لا يخالف كل مال سواء لأن كل مال سواء
يخرج من ملكه إلى مالك فالملك يملك بعبه ويحوز للمالك الذي أخرجه من ملكه أن يملكه بعد خروجه
من يديه ببيع وهبة وميراث وغير ذلك من وجوه الملك ويجمع المال المحبوس الموقوف العتق الذي أخرجه
مالكه من ماله بشئ جعله الله إلى غير ملك نفسه ولكن ملكه منفعة نفسه بلامك لرقبته كمالك
الحبس من جعل منفعة المال له بغير ملك منه لرقبة المال وكان باخراجه الملك من يديه محرما على نفسه أن يملك
المال بوجه أبدا كما كان محرما أن يملك العبد بشئ أبدا فاجتمع ما في معنيين وإن كان العبد مفارقه في أنه لا يملك
منفعة نفسه غير نفسه كمالك منفعة المال مالك وذلك أن المال لا يكون مالا كالتماثل إلا دميون فلو قال
قائل لما له أنت حر لم يكن حرا ولو قال أنت موقوف لم يكن موقوفا لأنه لم يملك منفعة أحداه وهو إذا قال
لعبد أنت حر فقد ملكه منفعة نفسه فقال قد قال فيها فقهاء المكيين وحكامهم قديما وحديثا وقد علمنا
أهمهم يقولون قولك وأبو يوسف حين أجاز الصدقات قال قولك في أنها تجوز وإن وليها صاحبها حتى يموت
واحتج فيها بأنه إنما أجازها اتباعا وأن المتصدقين هم من السلف ولو احتج ماؤا أولئك فقد ذهبنا فيها وبعض
البصريين إلى أن الرجل إن لم يخرجها من ملكه إلى من يملكه أدونه في حياته لمن تصدق بها عليه كانت
منتقضة وأرلها منزلة الهبات واتباعنا بعض المدنيين فيها واختلفنا في الهبات (قال الشافعي) فقلت
له قد حفظنا عن سلفنا ما وصفت وما أعرف عن أحد من التابعين أنه أبطل صدقة بأن لم يدفعها للمتصدق بها
إلى وال في حياته وما هذا الاثني أحدثه منهم من لا يكون قوله حجة على أحد وما أدري لعله سمع قولكم
أو قول بعض البصريين فيه فاتبعه فقال وأنا أقومهم هذا القول عليك قلت له هذا أقول بخالفه فكيف
تقوم به قال أقوم به لمن قاله من أصحابنا وأصحابك فأقول إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه نحل عائشة
جدا وعشرين وسقا فمضى قبل تقبضه فقال لها لو كنت خزنته وقبضته كان لك وإنما هو اليوم مال
الوارث وإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ما بال رجال ينحلون أبناءهم نحلهم نحلهم فكان مات
أحدهم قال مال أبي نحلته وإن مات ابنه قال مالي ويدي لا ينحله إلا نحلته يجوزها الولد دون الوالد حتى
يكون إن مات أحق بها وأنه شكى إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه قول عمر فرأى أن الوالد يجوز لولده
مادا مواصفا فأقول إن الصدقات الموقوفات قياسا على هذا ولا أزعم ما زعمت من أنها مفترقة فقلت له
أفرأيت لو اجتمعت هي والصدقات في معنى واختلفنا في معنيين أو أكثر الجمع بينهما أولى بتأويل أو التفريق
قال بل التفريق فقلت له أفرأيت الهبات كلها وانحل والعطايا سوى الوقف لو تمت لمن أعطيها ثم ردها على

(قال الشافعي) رحمه الله وينكح العبدانيتين واحتج في ذلك بعمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب رضي الله عنهما وقال عمر يطلق تطليقتين وتعتد الامة حيضتين والتي لا تحيض شهرين أو شهرًا ونصفًا وقال ابن عمر إذا طلق العبد امرأته اثنتين حرمت عليه حتى تنكح زوجها غيره وعدة الحرة ثلاث حيض والامة حيضتان وسأل نافع عثمان وزيرًا فقال طلقت امرأة لي حرة تطليقتين فقالا حرمت عليك حرمت عليك (قال الشافعي) وبهذا كله أقول وان تزوج عبد بغير إذن سيده فالنكاح فاسد وعليه مهر مثلها إذا عتق فإن أذن له فنكح نكاحًا فاسدًا ففيها قولان أحدهما أنه كاذنه له بالتجارة فيعطى من مال ان كان له والا فتي عتق والاخر كالضمان عنه فيلزمه أن يبيعه فيه الآن يفديه

(باب ما يحرم وما يحل من نكاح الحر أو من الاماء والجمع بينهما وغير

الذي أعطاهما أول يقبلها منه أو رجعت اليه بغير ثأ أو شراء أو غير ذلك من وجوه المالك أي يحل له أن يملكها قال نعم قلت ولو تمت لمن أعطيها حل له بيعها وهبتها قال نعم قلت أفقبح الوقف إذا تم لمن وقف له يرجع الى مالكه أو باوجه من الوجوه أو يملكه من وقف عليه ملكا يكون له فيه بيعه وهبته وأن يكون موروثا عنه قال لا قلت والوقوف خارجة من ملك مالكها بكل حال ومملوكة المصلحة لمن وقفت عليه غير مملوكة الأصل قال نعم قلت أفقرى العطايا تشبه الوقوف في معنى واحد من معانيها قال في أنها لا تجوز الامقبوضة قلت كذلك قلت أنت فأراك جعلت قولك أصلا قال قال قس على ما ذكرت وان خالف بعض أحكامه قلت فكيف يجوز أن يقاس الشيء بخلافه وهي مخالفة ما ذكرت من العطايا بغيرها أو رأيت لو قال لك قائل أراك تسلك بالعطايا كل ما يملكها واحد أفأزعم أن الرجل إذا أوجب الهدي على نفسه بكلام أو ساقه أو قلده أو أسعره كان له أن يبيعه ويهبه ويرجع لانه لمساكين الحرم ولم يقبضوا له ذلك قال لا قلت وأنت تقول لو دفع رجل الى وال ما لا يحل به في سبيل الله أو يتصدق به متطوعا لم يكن له أن يخرج به من يدي الوالي بل يدفعه قال نعم قال ما العطايا بوجه واحد قلت فعمدت الى ما دلت عليه السنة وجاءت الاثار باجازته من الصدقات المحرمات فجعلته قياسا على ما يخالفه وامتنعت من أن تقيس عليه ما هو أقرب منه مما لأصل فيه تفرق بينه وبينه قال وقلت له لو قال لك قائل أنا أزعم أن الوصية لا تجوز الامقبوضة قال وكيف تكون الوصية مقبوضة قلت بأن يدفعها الموصى الى الموصى له ويجعلها له بعد موته فان مات جازت وان لم يدفعها لم تجز كما اعتق رجل مما نيله فانزله النبي صلى الله عليه وسلم وصية وكلهم في المرض فيكون وصية قال ليس ذلك له قلت فان قال لك ولم قال أقول لان الوصايا بخلافه للعطايا في العمة قلت فاذا كرم من قال لك يجوز بغير ما وصفنا من السلف قال ما حفظه عن السلف وما أعلم فيه اختلافا قلنا فان لك أن المسلمين فرقوا بين العطايا قال ما وجدوا به من التفرق بين ما قلت والوصايا بالعطايا أشبه من الوقف بالعطايا فان للموصى أن يرجع في وصيته بعد الشهاد عليها ويرجع في ماله ان مات من أوصى له بها أو ردها فكيف باينت بين العطايا والوصايا سواء وامتنعت من المباعدة بين الوقف والعطايا سواء وأنت تفرق بين العطايا سواء فرقنا بينا فتقول في العمري حتى لصاحبها لا ترجع الى الذي أعطاه ولا تقول هذا في العارية ولا العطية غير العمري قال بالسنة قلت واذا جاءت السنة اتبعها قال فذلك يلزمي قلت فقد وصفت لك في الوقف السنة والخبر العام عن الصحابة ولم تنبعه وقلت له رأيت النخل والهبة والعطايا غير الوقف أوصاحبها أن يرجع فيها ما لم يقبضها من جعلها له قال نعم قلت فمن تقويت به فخر قال قولك من أصحابنا يقول لا يرجع فيها وان مات قبل يقبضها من أعطيها رجعت ميراثا يكون ذلك في الوقف فيسوي بين قوليه قال فهذا قول لا يستقيم ولا يجوز فيه الا واحد من قولين اما أن يكون كما قلت اذا تكلم بالوقف أو العطية تمت لمن جعلها له وجبر على اعطائها اياه واما أن يكون لا يتم الا بالقبض مع العطايا فيكون له أن يرجع ما لم يتم قبض من أعطيها ولا يجوز أبدا أن يكون له حسبها اذا تكلم باعطائها ولا يكون لوارثه ملكها عنه اذا لم يرجع في حياته الى ملكه لم يرجع في وفاته الى ملكه فتكون موروثه عنه وهذا قول محال وكل ما وهبت لك في الرجوع فيه ما لم تقبضه أو يقبض لك وهذا مثل أن أقول قد بعثت عبدي بألف فان قلت قد رجعت قبل تختار أخذه كان لي الرجوع وكل أمر لا يتم الا بأمرين لم يجز أن يملك الواحد فقلت هذا كما قلت ان شاء الله ولكن رأيتك ذهبت الى رد الصدقات قال ما عندي فيها أكثر مما وصفت فيل لك فيها حجة غير ما ذكرت مما الزمك به عندنا اثبات الصدقات قال ما عندي فيها أكثر مما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله قلت ففيها وصفت أن صدقات المهاجرين والانصار بالمدينة معروفة قائمة وقد دورت المهاجرين والانصار النساء الغرائب والاولاد وذو الدين والاهلاك لأموالهم والحاجة الى بيعه فتعنيهم الحكم في كل دهر الى اليوم فكيف أنكرت اجازته مع عموم العلم وأنت تقول لو أخرج رجل

ذلك من الجناح من
كتاب ما يحرّم الجمع بينه
ومن النكاح التسديم
ومن الأملاء ومن
(الرضاع)

(قال الشافعي) رحمه
الله أصل ما يحرّم به
النساء ضربان أحدهما
بأنساب والأخر بأسباب
من حدث نكاح أو رضاع
وما حرم من النسب حرم
من الرضاع وحرم الله
تعالى الجمع بين الاختين
ونهى رسول الله صلى
عليه وسلم أن تنكح المرأة
على عمتها أو خالتها ونهى
عمر رضي الله عنه عن
الأم وابنتها من ملاء
البين وقال ابن عمر
وحدث أن عمر كان في ذلك
أشدّ مما هو ونهت عن
ذلك عائشة وقال عثمان
في جمع الاختين أما أنا
فلا أحب أن أصنع
ذلك فقال رجل من
أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم لو كان إلى من
الامر شيء ثم وجدت
رجلا يفعل ذلك لجلعته
نكالا قال الزهري
أراد علي بن أبي طالب
(قال الشافعي) فإذا
تزوج امرأة ثم تزوج عليها
أختها أو عمتها أو خالتها
وان بعدت فنكاحها

يتام من داره فيناه من دعا وأذن فيه لمن صلى ولم يتكلم وقفته كان وقفا للمسلمين ولم يكن له أن يعود في ملكه إذا
أذن للمسلمين فيه وفي قولك هذا لم يخرب من ملكه ولو كان الله في انحصار انحصار من ملكه كتاب انحصار
الغير مائة بعينه فكان مثل الخبيث الذي يلزمك اطلاقها لمسيدي ثم يبع فمعدت إلى ما جاءت به السنة من
الرفق في الأموال والورع وما أخرجه مالك من مالك نفسه فأبطلته بعله وأجزت المسجد بلا خبز من أحد
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جازت التمدد في أخرجه من مالك صاحب ولم يخرب
صاحبه من ملكه انما يخرج به كلام وأنت تعيب على المدين أن يقضوا بمائة عشرة وعشرين سنة إذا
ماز الرجل الدار والمخز عليه حائري راينهم اويهم منها وشر يبيع المنازل لا يكافه فيها وقلت الصمت
والخوز لا يبطل الحق انما يبطل القول وتجعل اذن صاحب المسجد وهو لم يطق بوقفه وقفا فترك عليه
وتعيب ما هو أقوى في الجنة من قول المدينين في الحيازة من قولك في المسجد تقول هذا هو وار كان وقلت
له أرايت لو أذن في داره للعاج أن ينزل في سنة أو سنتين أن تكون صدقة عليهم قال لا ربه منهم متى شاء
من النزول فيها قلت فكيف لم تقل هذا في المسجد يخرج من الدار ولا يتكلم بوقفه فقال ان صاحبي
قد عابا قول صاحبهم وصارا إلى قولكم في اجازة الصدقات فقلت له ما زاد قولنا قوة ونزوعهما إليه ولا ضعفا
بفراقهما حين نارقاه ولهما بالرجوع إليه أسعد وما علمنا ما إذا حين رجعا إليه علما كانا يجعلانه قال
ولكن قديصع عندهما الشيء بعد أن لم يصح فقلت الله أعلم كيف كان رجوعهما ومقامهما والرجوع بكل
حال خير لهما ان شاء الله وقلت له أيجوز لعالم أن يأتيته الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر
منصوص فيقول به وان عارضه معارض بخبر غير منصوص فيقول به ثم يأتي مثله فلا يقبله ويصرف أصلا
إلى أصل قال لا قلت فقد فعلت وصرفت الصدقات إلى النخل وهم افتقران عندك وقلت له أيجوز أن
يأتيك الحديث عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقات بأمر يدل على أنهم تصدقوا بها
وولوها وهم لا يفعلون إلا الجائر عندهم ثم يقولون في النخل عندهم انما تكون بأن تكون مقبوضات فتقول
اجعلوا الصدقات مثله قال لا قلت فقد فعلت قال فلو كان هذا ما أورا عندهم عرفه الجازيون فقلت
قد ذكرت لك بعض ما حضرنى من الاخبار على الدلالة عليه وأنه قول المكين ولا أعلم من متقدمي المدينين
أحد اقال بخلافه (قال الشافعي) ووصفت لك أن أهل هذه الصدقات من آل علي وغيرهم فذكر ما
وصفت من أن علي رضي الله عنه ومن تصدق لم يزل يلى صدقته وصدقاتهم فيه جارية ثم ثبت قائمة مشهورة
القسم والموضع إلى اليوم وهذا أقوى من خبر الخاصة فقال فاتقول في الرجل يتصدق على ابنه أو ذى رحمه
أو أجنبي بصدقة غير محرمة ولا في سبيل المحرمة بالتسبيل أي يكون له ما لم يقبضها المتصدق عليه أن يرجع
فيها قلت نعم قال وسبيلها سبيل الهبات والنخل قلت نعم قال فابن هذا إلى قلت معنى تصدقت عليك
متطوعا معني وهبت لك ونخلتك لانه انما عوشتي من مالي لم يلزمني أن أعطيك ولا غيرك أعطيتك متطوعا
وهو يقع عليه اسم صدقة ونخل وهبة وصلة وامتناع ومعروف وغير ذلك من أسماء العطايا وليس يحرم على
لو أعطيتك فردته على أن أملكه ولو مت أن أرثه كما يحرم على لو تصدقت عليك بصدقة محرمة أن أملكها
عند غيرك أو غيره وقدرتها معها اسم صدقة بوجه أبدا قلت له نعم أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار
عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عبد الله بن زيد الانصاري ذكر الحديث (قال الشافعي) وأخبرنا
الثقة أوسمعت مروان بن معاوية عن عبد الله بن عطاء المديني عن ابن بريدة الاسلمي عن أبيه أن رجلا سأل
النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني تصدقت على أبي بعبد وانها ماتت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد
وجبت صدقة لك وهولك ميراثك قال فلم جعلت ما تصدق به غير واجب عليه على أحد بعينه في معنى الهبات
تحلل لمن لا تحل له الصدقة الواجبة فهل من دليل على ما وصفت قلت نعم أخبرني محمد بن علي بن شافع

قال أخبرني عبد الله بن حسن بن حسين عن غير واحد من أهل بيته وأحسبه قال زيد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقت بماله على بني هاشم وبني المطلب وأن عليا رضي الله عنه تصدق عليهم وأدخل معهم غيرهم (قال الشافعي) وأخرج إلى وإلى المدينة صدقة على بن أبي طالب رضي الله عنه وأخبرني أنه أخذها من آل أبي رافع وأنها كانت عندهم فأمر بها فقُرئت على فاذأفها تصدق بها على رضي الله عنه على بني هاشم وبني المطلب وسمى معهم غيرهم قال وبنو هاشم وبنو المطلب تحرم عليهم الصدقة المفروضة ولم يسم على ولا فاطمة منهم غنيا ولا فقيرا وفيهم غني (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم عن محمد بن جعفر بن محمد عن أبيه أنه كان يشرب من سقايات كان يضعها الناس بين مكة والمدينة فقلت أوقيل له فقال إنما حرمت عليه الصدقة المفروضة (قال الشافعي) فقال أفتحيز أن يتصدق الرجل على الهاشمي والمطلب والغني منهم ومن غيرهم متطوعا فقلت نعم استدلالا بما وصفت وأن الصدقة تطوعا انما هي عطاء ولا بأس أن يعطى الغني تطوعا قال فهل تجده أنه يجوز أن يعطى الغني فقلت لا للسئلة من هذا موضع وما بأس أن يعطى الغني قال فاذكر فيه حجة قلت أخبرنا سفيان عن معمر بن الزهري عن أسائب ابن يزيد عن حبيب بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال استعطني قال فهل تحرم الصدقة تطوعا على أحد فقلت لا إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يأخذها ولا يأخذ الهدية وقد يجوز تركها إياها على ما رفعه الله به وأبانه من خلقه تحريمها ويجوز لغير ذلك لأن معنى الصدقات من العطايا هبة لا يراد ثوابا ومعنى الهدية يراد ثوابا قال أفتجد دليلا على قبوله الهدية فقلت نعم أخبرني مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل فقرب إليه خبز وأدم من آدم البيت فقال ألم أربمة لحم فقالوا ذلك شيء تصدق به على ريرة فقال هو لها صدقة وهو لها هدية فقال ما الذي يجوز أن يكون صدقة محرمة قلت كل ما كان اليهود يسمونه بجحود ومن الأرضين والدور معمورها وغير معمورها والرقيق فقال أما الأرضون والدور فهي صدقات من مضى فكيف أجزت الرقيق وأصحابنا لا يجيزون الصدقة بالرقيق إلا أن يكونوا في الأرض المتصدق بها فقلت له تصدق السلف بالدور والنخل ولعل في النخل زرعاً أفرأيت أن قال قائل لا أجزر الصدقة بحمام ولا مقبرة لأنهما مخالفان للدور وأراضى النخل والزرع هل الجحمة عليه إلا أن يقال إذا كان السلف تصدقوا بدور وأراضى نخل وزرع فكان ذلك انما يعرف بالحدود وقد تغير وكذلك الحام والمقبرة يعرفان بمحدودان تغيرا قال هذه حجة عليه قال فإذا كانوا يعرفون العبد بأعيانهم أتجددهم في معرفة اليهوديهم في معنى الأرضين والنخل أو أكثر بانهم إذا عرفوا بأعيانهم كانوا كارض تعرف حدودها قال انهم لقريب مما وصفت قلت فكيف أبطلت الصدقة المحرمة فيهم قال قديمها يكون ويأبقون وتنقطع منفعتهم قلت فكل هذا يدخل الأرض والشجر قد تحترق الأرض بهذا الماء ويأتى عليها السيل فيذهب بها وتهدم الدار ويذهب بها السيل فما كانت قائمة فهي موقوفة ولا جناية لنا فيما أتى عليها من قضاء الله عز وجل قلت وكذلك العبد لا جناية لنا في ذهابه ولا نقصه (قال الشافعي) وكل ما عرف بعينه وقطع عليه اليهود مثل الابل والبقر والغنم أنه صدقة محرمة جازت الصدقة في الماشية قال وتم الصدقات المحرمات أن يتصدق بها مالها على قوم معروفين بأعيانهم وأنسابهم وصفاتهم ويجمع في ذلك أن يقول المتصدق بها تصدقت بداري هذه على قوم أو رجل معروف بعينه يوم تصدق بها أو صفته أو نسبه حتى يكون انما أخرجها من ملكه للمالك ملكه منفعتها يوم أخرجها أو يكون مع ذلك أن يقول صدقة لا تباع ولا توهب أو يقول لا تورث أو يقول غيره وورثة أو يقول صدقة محرمة أو يقول صدقة مؤبدة فإذا كان واحد من هذا فقد حرمت الصدقة فلا تعود ميراثا أبدا وإن قال صدقة محرمة على من لم يكن بعد بعينه ولا ذبه ثم على بني فلان أو قال صدقة محرمة على من كان

مفسوخ دخل أو لم يدخل ونكاح الأولى ثابت وتحل كل واحدة منهما على الانفراد وان نكحهما معا فالنكاح مفسوخ وان تزوج امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها لم تحل له أمها لأنها مبهمة وحلت له ابنتها لأنها من الراتب وان دخل بها لم تحل له أمها ولا ابنتها أبدا وان وطئ أمته لم تحل له أمها ولا ابنتها أبدا ولا أختها ولا عمتها ولا خالتها حتى يحرمها فان وطئ أختها قبل ذلك اجتنب السبي وطئ أخرى وأحببت أن يجتنب الأولى حتى يستبرأ الآخرة فإذا اجتمع النكاح وملاك اليمين في أختين أو أمة وعتما أو خالتهما فالنكاح ثابت لا يفسخه ملك اليمين كان قبل أو بعد وحرم ملك اليمين لأن النكاح ثبت حقه وقاله وعليه ولو نكحهما معا انفسخ نكاحهما ولو اشتراهما معا ثبت ملكهما ولا ينكح أخت امرأته ويشتريها على امرأته ولا يملك امرأته غيره ويملك أمته غيره فهذا

من الفرق بينهما ولا
بأس أن يجمع الرجل
بين المرأة وزوجة أبيها
وبين امرأة الرجل وابنة
امرأته إذا كانت من
غيرها لأنه لا نسب
بينهن

(ما جاء في الزنا لا يحرم
الخلال من الجامع ومن
اليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله
الزنا لا يحرم الخلال
وقاله ابن عباس (قال
الشافعي) لأن الحرام
ضد الخلال فلا يقاس
شيء على ضده قال لي
قائل يقول لو قبلت
امرأته ابنة بشهوة
حرمت على زوجها أبدا
لم قلت لا يحرم الحرام
الخلال قلت من قبل
أن الله تعالى أنما حرم
أمهات نسائك ونحوها
بالنكاح فلم يحرم
أن يقاس الحرام
بالخلال فقال أجد
جاءوا وجاءت جاعا
جذبت به وجاءت جاعا
به وأحدما نعمة وجعله
الله نسبا وصهرا وأوجب

(١) قال السراج البلقيني
في نسخة مائنه
وترجم يعني الربيع
بعد ترجمة السائبة
عقيب الخلاف في
استدور في غير طاعة
الله الخلاف في الحبس
الخاها كتبته معجبه

بعدى بعينه فالصدقة منقصة ولا يجوز أن يخرجها من ملكه الا الى مالك منفعلة فيها يوم يخرجها اليه واذا
انقضت عادت في ملك صاحبها كما كانت قبل يتصدق بها ولو تصدق بداره صدقة محرمة على رجل بعينه
أورقم بأعيانهم ولم يسبلها على من بعدهم كانت محرمة أبدا فاذا انقرض الرجل المتصدق بها عليه أو القوم
المتصدق بها عليهم كانت هذه صدقة محرمة بحاله أبدا ورددناها على أقرب الناس بالرجل الذي تصدق
بها يوم ترجع الصدقة انما تصير غير راجعة موروثه بواحد مما وصفنا أو ما كان في معناه رانما فسخنا اذا
تصدق بها فكانت حين عقدت صدقة لا مالك لمنفعتها لأنه لا يجوز أن يخرج من مالك الى غير مالك منفعلة
لانها الا مالك منفعلة نفسها كمالك العبد منفعلة نفسه بالعق و لا يزول عنه الملك الا الى مالك منفعلة فيها فاما اذا
لم يقل في صدقة محرمة أو بعض ما قلنا مما هو في معنى تحريمها من شرط المتصدق فالصدقة كاليهيات تلك
بما ملكه الاموال غير المحرمات وكالعمرى أو غيرها من العطايا وسواء في الصدقات المحرمات يوم يتصدق بها
الى مالك تلك منفعلة سبيل بعده أو لم تسبل أو ذمت اليه أو الى غير المتصدق أو لم تدفع كل ذلك يحرم بيعها بكل
حال وسواء في الصدقات كل ما جازت فيه الصدقات المحرمات من أرض ودار وغيرهما على ما شرط
المتصدق لمن تصدق بها عليه من منفعلة فان شرط أن لبعضهم على بعض الاثرة بالتقدمة أو الزيادة من
المنفعة فذلك على ما شرط فان شرطها عليهم باسمائهم وانسابهم ففسوا كانوا غنياء أو فقراء فان قال على
الاحوج منهم فالاحوج كانت على ما شرط لا بعدى بها شرطه وان شرطها على جاعة رجال ونساء تخرج
النساء منها اذا تزوجن ويرجعن اليها بالفراق وموت الزوج كانت على ما شرط وكذلك ان شرط بأ
يخرج الرجال منها بالغين ويدخلوا صغارا أو يخرجوا أغنياء ويدخلوا فقراء أو يخرجوا غنياء عن البلد
الذي به الصدقة ويدخلوا حضورا كيفما شرط أن يكون ذلك كان اذا بقي لمنفعته مال سوى من أخرجه منها

(١) (الخلاف في الحبس وشي الصدقات الموقوفات)

(قال الشافعي) رحمه الله وخالفنا بعض الناس في الصدقات الموقوفات فقال لا تجوز بحال قال وقال
شرح جاء محمد صلى الله عليه وسلم باطلاق الحبس قال وقال شرح لاجس عن فرائض الله تعالى
(قال الشافعي) والحبس اني جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم باطلاقها والله أعلم ما وصفنا من الجيرة
والوصيلة والحام والسائبة ان كانت من البهائم فان قال قائل ما ل على ما وصفت قبل ما لما جاءنا لاجس
دار على وادولافي سبيل الله ولا على مساكين وحبسهم كانت ما وصفنا من الجيرة والسائبة والوصيلة
والحام فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم باطلاقها والله أعلم وكان ينفق في كتاب الله عز وجل اطلاقها
فان قال قائل فهو محتمل ما وصفت ويحتمل اطلاق كل حبس فيل من خبر يدل على أن هذا الحبس في الدور
والاموال خارجة من الحبس المطلقة قيل نعم أخبرنا سفيان عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال جاء عمر
الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني أصبت ما لا لم أصب مثله قط وقد أردت أن أترك به الى الله
عز وجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس أصله وسبل ثمرته (قال الشافعي) وحجة الذي أبطل
الصدقات الموقوفات أن شرحا قال لاجس عن فرائض الله تعالى لاجته فيها عندنا ولا عندنا لأنه يقول قول
شرح على الانفراد لا يكون حجة ولو كان حجة لم يكن في هذا حبس عن فرائض الله عز وجل فان قال وكيف
قبل انما أجزنا الصدقات الموقوفات اذا كان المتصدق بها صحيحا فارغة من المال فان كان مريضا لم نجزها
الامن الثلث اذا مات من مرضه ذلك وليس في واحد من الخالسين حبس عن فرائض الله تعالى فان قال
قائل واذا حبسها صحيحا ثم مات لم تورث عنه قيل فهو أخرجها او هو مال الجميع ماله يصنع فيه ما يشاء ويجوز له
أن يخرجها لا كثر من هذا عندنا وعندك أرايت لو وهبها لاجنبي أو باعها ياها خبايا أو يجوز أن قال نعم قيل
فاذا فعل ثم مات أتورث عنه فان قال لا قيل فهذا اقرار من فرائض الله تعالى فان قال لا لأنه أعطى وهو مالك

وقبل وقوع فرائض الله تعالى قيل وهكذا الصدقة تصدق بها حتى يقبل وقوع فرائض الله تعالى وقولك
 لا حبس عن فرائض الله تعالى محال لانه فعليه قبل أن تكون فرائض الله في الميراث لان الفرائض انما
 تكون بعد موت المالك وفي المرض (قال الشافعي) وحجة الذي صار اليه من أبطال الصدقات أن قال
 انها في معنى البحيرة والوصيلة والحام لان سيدها أخرجهما من ملكه الى غير ملك قيل له قد أخرجهما الى
 مالك علك منفعتهما بامر جعده الله تعالى وسنه رسوله صلى الله عليه وسلم والبحيرة والوصيلة والحام لم يخرج
 رقبته ولا منفعته الى مالك فهم امتباينان فكيف تقيس أحدهما بالآخر (قال الشافعي) والذي يقول
 هذا القول يزعم أن الرجل اذا تصدق بمسجده جاز ذلك ولم يعد في ملكه وكان صدقة موقوفة على من صلى
 فيه فاذا قيل له فهل أخرجه الى مالك علك منه ما كان مالك علك قال لا ولكن ملك من صلى فيه الصلاة وجعله
 لله تبارك وتعالى فلو لم يكن عليه حجة بخلاف السنة الاما أجاز في المسجد مما ليس فيه سنة وردت من الدور
 والارضين وفي الارضين سنة كان محجوبا فان قال قائل أجزا الارضين والدور لان في الارضين سنة والدور
 مثلها لانها أرضون تغل وأرد المساجد كان أولى أن يكون قوله مقبولا ممن رد الدور والارضين وأجاز
 المساجد ثم تجاوز في المساجد الى أن قال لو بنى رجل في داره مسجدا فأخرج له بابا وأذن للناس أن يصلوا فيه
 كان حبسا وقفا وهو لم يتكلم بوقفه ولا بحبسه وجعل اذنه بالصلاة كالكلاب بحبسه ووقفه (قال الشافعي)
 فعاب هذا القول عليه صاحبه واحتج عليه بما ذكرنا وكثر منه وقال هذا جهل صدقات المسلمين في القديم
 والحديث أشهر من أن يذكر أن يجهلها عالم وأجاز والصدقات المحرمات في الدور والارضين على ما أجزاها
 عليه ثم اعتدل قول أبي يوسف فيها فقال بأحسن قول فقال تجوز الصدقات المحرمات اذا تكلم بها صاحبها
 قبضت أو لم تقبض وذلك أنا انما أجزاها اتباعا لما كان قبلنا مثل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي
 الله عنهما وغيرهم وهم ولو اصدقاتهم حتى ما توافقا لا يجوز أن نخالفهم في أن لا نجيزها الا مقبوضة وعلم قد
 أجازوها غير مقبوضة بالكلام بها فوافقهم في اجازتها (قال الشافعي) وما قال فيها أبو يوسف كما قال
 (قال الشافعي) أخبرني غير واحد من آل عمرو آل علي أن عمر ولي صدقة حتى مات وجعلها بعده الى
 حفصة وولي على صدقة حتى مات ووليها بعده الحسن بن علي رضي الله عنهما وأن فاطمة بنت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وليت صدقتها حتى ماتت وبلغني عن غير واحد من الانصار أنه ولي صدقة حتى مات (قال
 الشافعي) وفي أمر النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يسبل ثمر أرضه ويحبس أصلها
 دليل على أنه رأى ما صنع جائزا فهذا الزاه بلا قبض جائزا ولم يأمره أن يخرج عمر من ملكه الى غيره اذا
 حبسه ولما صارت الصدقات مبدءا في الاسلام لامثال لها قبله علمها رسول الله صلى الله عليه وسلم عرف لم يكن
 فيما أمر به اذا حبس أصلها وسبل ثمرتها أن يخرجها الى أحد يجوزها دونه دلالة على أن الصدقة تتم
 بأن يحبس أصلها ويسبل ثمرتها دون وال يلها كما كان في أمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا اسرائيل
 أن يصوم ويستظل ويجلس ويتكلم دلالة على أن لا كفارة عليه ولم يأمره في ذلك بكفارة (قال الشافعي)
 وخالفنا بعض الناس في الصدقات المحرمات فقال لا تجوز حتى يخرجها المتصدق بها الى من يجوزها عليه
 والحجة عليه ما وصفنا وغيره من افتراق الصدقات الموقوفات وغيرها مما يحتاج فيه إلى أن لا يتم الا بقبض

(وثيقة في الحبس) (١)

(أخبرنا الربيع) بن سليمان قال أخبرنا الشافعي املاء قال هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني
 في صحة من بدنه وعقله وجواز أمره وذلك في شهر كذا من سنة كذا أني تصدقت بداري التي بالفسطاط من
 مصر في موضع كذا أحد حدود جماعة هذه الدار ينهي الى هذا والثاني والثالث والرابع تصدقت بجمع
 أرض هذه الدار وعمارتهما من الخشب والبناء والابواب وغير ذلك من عمارتها وطرقاتها ومسائل ما فيها

حقوقا ووجه ملك محرما به
 لام امر أهلك ولا ينتها
 تسافر بهم ما وجعل الزنا
 نعمة في الدنيا بالحد
 وفي الآخرة بالنار الا
 أن يعفوا أفتقيس
 الحرام الذي هو نعمة
 على الحلال الذي هو
 نعمة وقلت له فلو قال لك
 قائل وجدت المطلقة
 ثلاثا تحل بجماع زوج
 فأحلها بالزنا لانه جماع
 كجماع كما حرمت به
 الحلال لانه جماع وجماع
 قال اذا خطي لان الله
 تعالى أحلها باصابة
 زوج قيل وكذلك
 ما حرم الله تعالى في كتابه
 بنكاح زوج واصابة
 زوج قال أف يكون
 شيء يحرمه الحلال ولا
 يحرمه الحرام فأقول
 به قلت نعم ينكح أربعاً
 فيحرم عليه أن ينكح
 من النساء خامسة

(١) قال السراج البلغيني
 في نسخته هذا لو وثيقة
 مذ كورة عقب أبواب
 العتق ترجم عليها في
 وضع الصدقات اه

وارفاقها رمرتفتها وكل قليل وكثير هو فيها ومنها وكل حق وشولها داخل فيها واخراج منها وحسبها صدقة بنسبة
مسبلة لوجه الله وطلب ثوابه لا مشيئة فيها ولا رجعة حبسها حرمه لا تباع ولا تورث ولا توهب حتى يرث الله
الارض ومن عليها وهو خير الزاين واخرجته من ملكي ودفعته الى فلان بن فلان يليها بنفسه وغيره ممن
تصدق بها عليه على ما شرطت وسميت في كتابي هذا بشرط في فيه اني تصدقت بها على ولدي لصلي ذكركم
وانثاهم من كان منهم حيا اليوم او حدث بعد اليوم وجعلتهم فيها سواء ذكركم وانثاهم صغيرهم وكبيرهم
شراعي سكتها وغلقها لا يقدم واحد منهم على صاحبها سالت تزوج بناتي فاذا تزوجت واحدة منهم وبانت
الى زوجها انقطع حقها مادامت عند زوج وصار بين الباقيين من اهل صدقتي كما بقي من صدقتي يكونون فيها
شراعا ما كانت عند زوج فاذا رجعت بموت زوج أو طلاق كانت على حقها من داري كما كانت عليه قبل أن
تزوج وكلما تزوجت واحدة من بناتي فهي على مثل هذا الشرط تخرج من صدقتي ناكحة ويعود حقها
فيها مطلقا أو ميتا عن الانحراج واحدة منهم من صدقتي الابن زوج وكل من مات من ولدي لصلي ذكركم
وانثاهم رجوع حقها على الباقيين معه من ولدي لصلي فاذا انقرض ولدي لصلي فلم يبق منهم واحد كانت هذه
الصدقة حبسا على ولدي الذكور ولصلي وليس لولد البنات من غير ولدي شيء ثم كان ولدي الذكور
من الاناث والذكور في صدقتي هذه على مثل ما كان عليه ولدي لصلي الذكور والانثى فيها سواء وتخرج المرأة
منهم من صدقتي بالزوج وترد اليها بموت الزوج وطلاقه وكل من حدث من ولدي الذكور من الاناث
والذكور فهو داخل في صدقتي مع ولدي وكل من مات منهم رجوع حقها على الباقيين معه حتى لا يبق من ولدي
واحد فاذا لم يبق من ولدي لصلي أحد كانت هذه الصدقة على هذا الشرط على ولدي الذكور
الذين ابى عمودهم يخرج منها الامراة بالزوج وترد اليها بموته وفراقه ويدخل عليهم من حدث أبدا من
ولدي ولدي ولا يدخل قرن من ابى عمودهم من ولدي ما تناسلوا على القرن الذين هم أبعد الى منهم ما بقي
من ذلك القرن أحد ولا يدخل عليهم أحد من ولد بناتي الذين ابى عمودهم انتسابهم الا أن يكون من ولد بناتي
من هو من ولدي الذكور الذين ابى عمودهم به فيدخل مع القرن الذين عليهم صدقتي لولادتي اياه من قبل
أبيه لا من قبل أمه ثم هكذا صدقتي أبدا على من بقي من ولدي الذين ابى عمودهم انتسابهم وان سفلوا أو
تناسخوا حتى يكون بيني وبينهم مائة أب وأكثر ما بقي أحد الى عمودهم فاذ انقرضوا كلهم فلم يبق منهم
أحد الى عمودهم فلهذه الدار حبس صدقة لا تباع ولا توهب لوجه الله تعالى على ذوى رحي المحتاجين من
قبل أبى وأبى يكونون فيها شراعا سواء ذكركم وانثاهم والا قرب الى منهم والابعد مني فاذا انقرضوا ولم يبق
منهم أحد فهذه الدار حبس على موالى الذين أنعمت عليهم وأنعم عليهم آبائي بالعاقبة لهم وأولادهم وأولاد
أولادهم ما تناسلوا ذكركم وانثاهم صغيرهم وكبيرهم ومن بعد الى والى آبائي نسبة بالولاء ونسبه الى من صار
مولاي بولاية سواء فاذا انقرضوا فلم يبق منهم أحد فهذه الدار حبس صدقة لوجه الله تعالى على من عر بها
من غرة المسلمين وأبناء السبيل وعلى الفقراء والمساكين من جيران هذه الدار وغيرهم من أهل الفسطاط
وأبناء السبيل والمارة من كانوا حتى يرث الله الارض ومن عليها ولي هذه الدار ابني فلان بن فلان الذي
وايته في حياتي وبعد موتي ما كان قويا على ولايتها أميناعليها بما أوجب الله تعالى عليه من توفير غلة ان
كانت لها والعدل في قسمها وفي اسكان من أراد السكن من أهل صدقتي بقدر حقه فان تغيرت حال فلان بن
فلان ابني بضعف عن ولايتها أو قلة أمانته في أوليها من ولدي أفضلهم دينا وأمانة على الشروط التي شرطت
على ابني فلان ويلها ما قوى وأدى الامانة فاذا ضعف أو تغيرت أمانته فلا ولاية له فيها وتنقل الولاية عنه
الى غيره من أهل القوة والامانة من ولدي ثم كل قرن صارت هذه الصدقة اليه وليها من ذلك القرن أفضلهم
قوة وأمانة ومن تغيرت حاله ممن وليها بضعف أو قلة أمانة نقلت ولايتها عنه الى أفضل من عليه صدقتي قوة
وأمانة وهكذا كل قرن صارت صدقتي هذه اليه يليها منه أفضلهم دينا وأمانة على مثل ما شرطت على ولدي ما بقي

أفحرم علي - اذ اذني
بأربع ثمن من النساء
قال لا يمنع الحرام مما
يمنعه الحلال (قال)
وقد ترد فتعمر على
زوجها قلت نعم وعلى
جميع الخلق وأقتلها
وأجعل مالها فيا
(قال) فقد أوجدتك
الحرام يحرم الحلال
قلت أما في مثل ما
اختلفت فيه من أمر
النساء فلا (قال)
المرئي رحمه الله تركت
ذلك لك ثمرة والله ليس
بشيء

(نكاح حرائر أهل
الكتاب وامائهم واماء
المسلمين من الجامع
ومن كتاب ما يحرم
الجمع بينه وغير
ذلك)

(قال الشافعي) رحمه
الله وأهل الكتاب
الذين يحل نكاح
حرائرهم اليهود
والنصارى دون المجوس
والصابئون والسامرة
من اليهود والنصارى
الا أن يعلم أنهم

منهم أحد ثم من صارت اليه هذه الدار من قرابتي أو موالى ولها من صارت اليه أفضل لهم ديناً وأمانة ما كان في القرن الذي تصير اليهم هذه الصدقة ذو قوة وأمانة وإن حدث قرن ليس فيهم ذو قوة ولا أمانة ولى قاذى المسلمين صدقتى هذه من يحمل ولا يتها بالقوة والأمانة من أقرب الناس الى رحاما كان ذلك فيهم فإن لم يكن ذلك فيهم فن موالى وموالى آبائي الذين أنعمنا عليهم فإن لم يكن ذلك فيهم فرجل يختارها إذا كان من المسلمين فإن حدث من ولدى أو من ولد ولدى أو من موالى رجل له قوة وأمانة نزعها إلينا كما من بدى من ولاد من قبله وردها الى من كان قويا رأينا ممن سميت وعلى كل وال يليها أن يعمر ما وهى من هذه الدار ويصلح ما خاف فساد منها ويفتح فيها من الابواب ويصلح منها ما فيه الصلاح لها والمستزاد في غلتها وسكنها بما يجتمع من غلة هذه الدار ثم يفرق ما يبقى منه على من له هذه الغلة سواء بينهم على ما شرطت لهم وليس للوالى من ولاد المسلمين أن يخرجهما من يدى من وليته إياهما ما كان قويا أميناً عليها ولا من يدى أحد من القرن الذي تصير اليهم ما كان فيهم من يستوجب ولا يتها بالقوة والأمانة ولا يولى غيرهم وهو يجد فيهم من يستوجب الولاية شهد على اقرار فلان بن فلان بن فلان ومن شهد

(كتاب الهبة)

(وترجم في اختلاف مالك والشافعي باب القضاء في الهبات)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي الغطفان ابن طريف المري عن مروان بن الحكم أن عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لصله رحمه أو على وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد به الثواب فهو على هبته يرجع فيها إن لم يرض منها وقال مالك إن الهبة إذا تغيرت عند الموهوب للثواب بزيادة أو نقصان فإن على الموهوب له أن يعطى الواهب قيمتها يوم قبضها فقلت للشافعي فإنا نقول بقول صاحبنا فقال الشافعي فقد ذهب عمر في الهبة براد ثوابها أن الواهب على هبته إن لم يرض منها أن للواهب الخيار حتى يرضى من هبته ولو أعطى أضعافها في مذهبه والله أعلم كان له أن يرجع فيها ولو تغيرت عند الموهوب له بزيادة كان له أخذها وكان كالأمر ببيع الشيء وله فيه الخيار عبداً أو أمة فيز يد عند المشتري فيختار البائع نقض البيع فيكون له نقضه وإن زاد العبد المبيع أو الأمة المبيعة فكثرت زيادته ومذهبكم خلاف ما روينا عن عمر بن الخطاب

(وفي اختلاف العراقيين) (باب الصدقة والهبة)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا وهبت المرأة زوجها هبة أو تصدقت أو تركت له من مهرها ثم قالت أكرهني وجاءت على ذلك بينة فإن أبا حنيفة كان يقول لا قبل بينتها وأما ما فعلت من ذلك وكان ابن أبي ليلى يقول لا قبل بينتها على ذلك وأبطل ما صنعت (قال الشافعي) وإذا تصدقت المرأة على زوجها بشيء أو وضعت له من مهرها أو من دين كان لها عليه فأقامت البينة أنه أكرهها على ذلك والزوج في موضع القهر للمرأة أبطلت ذلك عنها كله وإذا وهب الرجل هبة وقبضها الموهوبة له وهى دار فبناها بناء وأعظم النفقة أو كانت جارية صغيرة فأصلحها أو صنعها حتى شبت وأدركت فإن أبا حنيفة كان يقول لا يرجع الواهب في شيء من ذلك ولا في كل هبة زادت عند صاحبها خيراً ألا ترى أنه قد حدث فيها في ملك الموهوب له شيء لم يكن في ملك الواهب أرايت أن ولدت الجارية ولداً كان الواهب أن يرجع فيه ولم يهبه له ولم يملكه قط وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك كله وفي الوالد (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل للرجل جارية أو داراً فزادت الجارية في يديه أو بنى الدار فليس للواهب الذى ذكر أنه وهب للثواب ولم يشترط ذلك

يخافونهم في أصل ما يحلون من الكتاب ويحرمون فيحرمون كالجورس وإن كانوا يحامونهم عليه ويتأولون فيختلفون فلا يحرمون فإذا نكحها فهي كالمسلة فيما لها وعليهم إلا أنهم ما لا يتوارثان والحديث قد فيها التعزير ويجبرها على الغسل من الحيض والجنابة والتنظف بالاستحداد وأخذ الأظفار ومنعهما من الكنيسة والخروج الى الأعياد كما يمنع المسلة من أتيان المساجد ومنعهما من شرب الخمر وأكل الخنزير إذا كان يتقذره ومن أكل ما يحل إذا تأذى بريجه وإن ارتدت الى مجوسية أو الى غير دين أهل الكتاب فإن رجعت الى الإسلام أو الى دين أهل الكتاب قبل انقضاء العدة فهو ما على النكاح وإن انقضت قبل أن ترجع فقد انقطعت العصمة

أن يرجع في الجارية أي حال ما كانت زادت خيرا أو نقصت كما لا يكون له إذا صدق المرأة جارية غرابت في يديها ثم طلقها أن يرجع بنصفها رائدة فاما إذا كان الباني انما يني ما إلى فلا يكون له أن يستل بناءه ولا يهدمه ويقال له ان أعطيت قيمة البتة أخذت نصف الدار والبناء كما يكون له وعليه في الشفعة بيني فيها صاحبها ولا يرجع بنصفها كالأرض صدقت اذ ارقبتهم الم يرجع بنصفها لانه مبدأ كترقيمة منه غير مبني ولو كانت الجارية رادت كان الزاد الموهوبة له لانه حادث في ملكه بان من مكنها كباينة الخراج والخدمة لها كالأول وادت في يد المرأة المصدقة ثم طلقت قبل الدخول كان الزاد للمرأة ورجع بنصف الجارية ان أراد ذلك وإذا وهب الرجل جاريته لابنه وابنه كبير وشرفي عياله فان أبا حنيفة كان يقول لا يجوز إلا أن يقبض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اذا كان الزاد في عيال أبيه وان كان قد أدرك فهدية الهبة له جائزة وكذلك الرجل اذا وهب لامرأته (قال الشافعي) واذا وهب الرجل لابنه جارية وابنه في عياله فان كان الابن بالغ العالم تكن الهبة تامة حتى يقبضها الابن وسواء كان في عياله أو لم يكن كذلك روى عن أبي بكر وعائشة وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم في البالغين وعن عثمان أنه رأى أن الأب يجوز لولده ما كانوا صغارا فهدايدل على أنه لا يجوزاهم الا في حال الصغر (قال الشافعي) وهكذا كل هبة ونحلة وصدقة غير محرمة فهي كلها من العطايا التي لا يؤخذ عليها عوض ولا تتم الا قبض المعطى واذا وهب الرجل دارا لرجلين أو متاعا وذلك المتاع مما يقسم فقبض الجميع فان أبا حنيفة كان يقول لا تجوز تلك الهبة الا أن يقسم لكل واحد منهم ما حصته وكان ابن أبي ليلى يقول الهبة جائزة وبه يأخذ واذا وهب اثنان لواحد وقبض فهو جائز وقال أبو يوسف هدا سوا (قال الشافعي) واذا وهب الرجل لرجلين بعض دارا لا تقسم أو طعاما أو ثيابا أو عبد الا ينقسم فقبض الجميع الهبة فالهبة جائزة كما يجوز البيع وكذلك لو وهب اثنان دارا بينهما تقسم أولا لا تقسم أو عبد الرجل وقبض جارت الهبة واذا كانت الدار لرجلين فوهب أحدهما حصته لصاحبه ولم يقسمه له فان أبا حنيفة كان يقول الهبة في هذا باطلة ولا تجوز وبه يأخذ ومن حجة في ذلك أنه قال لا تجوز الهبة الا مقسومة معلومة مقبوضة بلغنا عن أبي بكر رضي الله عنه أنه نحل عائشة أم المؤمنين جدارا عشرين وسقما من نخل له بالعالية فلما حضره الموت قال لعائشة انك لم تكوني قبضت به وانما هو مال الوارث فصار بين الورثة لانهم لم تكن قبضته وكان ابراهيم يقول لا تجوز الهبة الا مقبوضة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فهذا قبض منه للهبة وهذه معلومة وهذه جائزة واذا وهب الرجلان دارا لرجل فقبضها فهو جائز في قول أبي حنيفة ولا تفسد الهبة لانها كانت لاثنتين وبه يأخذ (قال الشافعي) واذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فقبض الهبة فالهبة جائزة والقبض أن تكون كانت في يدي الموهوبة له ولا وكيل معه فيها أو يسلمها رها ويخلى بينه وبينها حتى يكون لاحال دونها هو ولا وكيل له فاذا كان هذا هكذا كان قبضا والقبض في الهبات كالقبض في البيوع ما كان قبضا في البيع كان قبضا في الهبة وما لم يكن قبضا في البيع لم يكن قبضا في الهبة واذا وهب الرجل للرجل الهبة وقبضها دارا أو أرضا ثم عوضه بعد ذلك منها عوضا وقبضه الواهب فان أبا حنيفة رحمه الله كان يقول ذلك جائز ولا تكون فيه شفعة وبه يأخذ وليس هذا بمنزلة الشراء (١) وبأخذ الشفع بالشفعة بقيمة العوض ولا يستطيع الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولهما جميعا (قال الشافعي) واذا وهب الرجل لرجل شقصا من دار فقبضه ثم عوضه الموهوبة له شيئا فقبضه الواهب سئل الواهب فان قال وهبتها للشواب كان فيها شفعة وان قال وهبتها لغير ثواب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافأة كابتداء الهبة وهذا كله في قول من قال للواهب الشواب اذا قال أردته فأما من قال لا ثواب للواهب ان لم يشترطه في الهبة فليس له الرجوع في شيء وهبه ولا الشواب منه (قال الربيع) وفيه قول آخر واذا وهب واشترط الشواب فالهبة باطلة من قبل

لانه يعلم أن يتسدى
نكاحها

(باب الاستمتاع
للزائر وغير الاستمتاع)

قال الله تعالى ومن لم
يستطع منكم طولا أن
ينكح المحصنات
المؤمنات فما ملكت
أيمانكم من فتياتكم
المؤمنات وفي ذلك دليل
أنه أراد الاحرار لان الملائك
اهم ولا يحل من الاماء الا
مسلمة ولا تحل حتى
يختبئ شرطان أن لا يجد
طول حرة ويخاف
العنت ان لم ينكحها
والعنت الزنا واخرج بان
جابر بن عبد الله قال
من وجد صداق امرأة
فلا يتزوج أمة قال طاوس
لا يحل نكاح الحر الأمة
وهو يجب صداق الحرة
وقال عمرو بن دينار لا يحل
نكاح الاماء اليوم لانه
يجب دولا الى الحرة

(١) قوله وبأخذ الشفع
الخ لعل قبل ذلك سقطا
والاصل وكان ابن أبي
ليلى يقول هو بمنزلة الشراء
وبأخذ الشفع الخ
فتأمل وحرر كتبه معجده

أنه اشترط عوضا مجهولا وإذا وهب لغير الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وهبه وهو معنى قول الشافعي وإذا وهب الرجل الرجل هبة في مرضه فلم يقبضها الموهوبة له حتى مات الواهب فإن أبا حنيفة كان يقول الهبة في هذا باطل لا تجوز به يأخذ ولا يكون له وصية إلا أن يكون ذلك في ذكر وصية وكان ابن أبي ليلى يقول هي جائزة من الثلث (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل في مرضه الهبة فلم يقبضها الموهوبة له حتى مات الواهب لم يكن للموهوبة له شيء وكانت الهبة للورثة المجاج بن أوطاة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تجوز الصدقة المقبوضة إلا عن إباحة من قبضها الصدقة إذا علمت جازت والهبة لا تجوز إلا مقبوضة وكان أبو حنيفة يأخذ بقول ابن عباس في الصدقة وهو قول أبي يوسف (قال الشافعي) وليس للواهب أن يرجع في الهبة إذا قبض منها عوضا قل أو كثر

(باب في العمري من كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما)

(قال الربيع) سألت الشافعي عن أعمر عمري له ولعقبه فقال هي التي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطاهها فقلت ما الخجة في ذلك قال السنة الثابتة من حديث الناس وحديث مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم (أخبرنا) مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعار رجل أعمر عمري له ولعقبه فأنها التي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطاهها لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث (قال الشافعي) وبهذا أخذوا يأخذ عامة أهل العلم في جميع الأمصار بغير المدينة وأكابر أهل المدينة وقد روي هذا مع جابر بن عبد الله يزيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقلت للشافعي فإنا نخالف هذا فقال تخالفونه وأنتم تروونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت إن حجتنا فيه أن مالكا قال أخبرني يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحول الدمشقي يسأل القاسم بن محمد عن العمري وما يقول الناس فيها فقال له القاسم ما أدركت الناس إلا وهم على شروطهم في أموالهم وفيما أعطوا (قال الشافعي) ما أجابه القاسم في العمري بشيء وما أخبره إلا أن الناس على شروطهم فان ذهب ذاهب إلى أن يقول العمري من المال والشروط فيها جائز فقد يشترط الناس في أموالهم شروطا لا تجوز لهم فان قال قائل وما هي قيل الرجل يشتري العبد على أن يعتقه والولاء للبائع فيعتقه فهو حر والولاء للعق والشروط باطل فان قال السنة تدل على إبطال هذا الشرط قلنا والسنة تدل على إبطال الشرط في العمري فلم أخذتم بالسنة مرة وتركتموها مع أن قول القاسم يرجع الله لو كان قصده قصد العمري فقال أنهم على شروطهم فيها لم يكن في هذا ما يرد به الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فان قال قائل ولم قيل نحن لانعلم أن القاسم قال هذا إلا بخبر يحيى عن عبد الرحمن عنه وذلك علمنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في العمري بخبر ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره فإذا قبلنا خبر الصادقين فنروي هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم أرجح ممن روي هذا عن القاسم لا يشك عالم أن ما ثبت عن رسول الله عليه وسلم أولى أن يقال به مما قاله ناس بعده قديمن فيهم أن لا يكونوا سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بلغهم عنه شيء وأنهم أناس لا نعرفهم فان قال قائل لا يقول القاسم قال الناس الجماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من أهل العلم لا يجهلون للنبي صلى الله عليه وسلم سنة ولا يجتمعون أبدا من جهة الرأي ولا يجتمعون إلا من جهة السنة فقيل له قد أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم ابن محمد أن رجلا كانت عنده وليدة تقوم فقال لاهلها سألكم بها فإرأى الناس أنها تطلقه وأنتم تزعمون أنها ثلاث وإذا قيل لكم لا تقولون قول القاسم والناس أنها تطلقه قلتم لا ندري من الناس الذين يروى هذا عنهم القاسم فلتن لم يكن قول القاسم رأي الناس حجة عليكم في رأي أنفسكم لهو عن أن يكون على رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة أبعد ولئن كان حجة لقد أخطأتم بخلافكم إياه برأيكم وإنا نخفف عن ابن عمري

(قال الشافعي)

فان عقد نكاح حرة

وأمة معا قبل يثبت

نكاح الحرة وينسخ

نكاح الأمة وقيل

ينسخان معا وقال

في القديم نكاح الحرة

جائز وكذلك لو تزوج

معها أخته من الرضاع

كانهم لم تكن (قال

الزني) رحمه الله هذا

أقيس وأصح في أصل

قوله لان النكاح

يقوم بنفسه ولا يفسد

بغيره فهي في معنى من

تزوجها وقسطا معها

من خير بدنيار فالنكاح

وحده ثابت والقسط

الخبر والمهر فاسدان ولو

تزوجها ثم أيسر لم

يفسده ما بعده

وحاجتي من لا يفسخ

نكاح أماء غير المسلمات

فقال لما أحل الله

بينهما ولا نفقة لهما لأنها

مانعة له نفسها بالردة

وان ارتدت من نصرانية

إلى يهودية أو من يهودية

إلى نصرانية لم تحرم

تعالى نكاح الحسرة
المسألة دل على نكاح
الامة قلت قد حرم الله
تعالى المنة واستثنى
احلالها للماض فهل
تحل لغير مضطر واستثنى
من تحريم المشركات
احلال حرائر اهل الكتاب
فهل يجوز حرائر غير
اهل الكتاب ولا تحل
اماؤهم واماؤهم غير
حرائرهم واشترط في اماء
المسلمين فلا يجوز له
الا بالشرط وقلت له لم
لا أحلت الأم كالربية
وحرمتها بالدخول
كالربية (قال) لان
الام مبهمة والشرط في
الربية (قلت)
فهكذا قلنا في التحريم
في المشركات والشرط
في التحايل في الحرائر
واما المؤمنات (قال)
والعبد كالحر في أن
لا يحل له نكاح أمة
كتابية وأى صنف حل
نكاح حرائرهم حل
وطء امائهم بالملك وما
حرم نكاح حرائرهم
حرم وطء امائهم بالملك
(١) قوله أضنت الخ قال
في النهاية هكذا روى
الصواب ضنت أى
كثرا ولادها اه فتأمل
كتبه محمده

العمرى مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (أخبرنا) ابن عيينة عن عمرو بن دينار وجيد الاعرج عن
حيب بن أبي ثابت قال كنت عند ابن عمر فجاءه رجل من أهل البادية فقال انى وهب لابنى هذا باقة
حياته وانها تناجحت ابلا قال ابن عمر هي له حياته وموته فقال انى تصدقت عليها قال ذلك أبعداك منها
(أخبرنا) سفيان عن ابن أبي نجيح عن حبيب بن أبي ثابت مثله الا أنه قال أضنت (١) يعنى كبرت واضطربت
(أخبرنا) الشافعى قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سليمان بن يسار أن طارقا قضى
بالمدينة بالعمرى عن قول جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم (أخبرنا) ابن عيينة عن عمرو بن دينار
عن طاوس عن جبر المسدري عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل العمرى للوارث (أخبرنا)
سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا تعمروا ولا ترقبوا فمن أعمر شيئا أو أرقبه فهو سبيل الميراث (أخبرنا) سفيان عن أيوب عن ابن سيرين
قال حضرت شريحا قضى لأعمى بالعمرى فقال له الاعمى يا أبا أمية سم قضيت لى فقال شريح لست أنا قضيت
لك ولكن محمد صلى الله عليه وسلم قضى لك منذ أربعين سنة قال من أعمر شيئا حياته فهو لورثته اذا مات
(قال الشافعى) فتتركون ما وصفتهم من العمرى مع نبوته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه قول زيد
ابن ثابت وجابر بن عبد الله وابن عمر وسليمان بن يسار وعروة بن الزبير وهكذا عندكم عمل بعد النبي صلى الله
عليه وسلم اتوهم في قول القاسم وأنتم تجدون في قول القاسم يعنى في رجل قال لامة قوم شأنكم بها فرأى
الناس أنها انطليقة ثم تخالفونه برأيكم وما روى القاسم عن الناس

((وفي بعض النسخ مما ينسب للام (في العمرى)))

(قال الشافعى) وهو يروى عن ربيعة اذ ترك حديث العمرى أنه يحتج بأن الزمان قد طال وأن الرواية يمكن فيها
الغلط فاذا روى الزهرى عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم من أعمر عمرى له ولعقبه فهي للذى
يعطاها لا ترجع الى الذى أعطى لانه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث (قال الشافعى) وقد أخبرنا سفيان
عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعمر شيئا فهو له (قال الشافعى) وأخبرنا
سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن جبر المسدري عن زيد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال العمرى للوارث (قال الشافعى) وأخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن أبي نجيح عن حبيب بن أبي
ثابت قال كنا عند عبد الله بن عمر فجاءه أعرابي فقال له انى أعطيت بعض بنى ناقة حياته قال عمرو فى الحديث
وانها تناجحت وقال ابن أبي نجيح فى حديثه وانها أضنت واضطربت فقال هي له حياته وموته قال فانى
تصدقت بها عليه قال فذلك أبعداك منها (قال الشافعى) أخبرنا سفيان وعبد الوهاب عن أيوب عن محمد بن
سيرين أن شريحا قضى بالعمرى لأعمى فقال سم قضيت لى يا أبا أمية فقال ما أنا قضيت لك ولكن قضى
لك محمد صلى الله عليه وسلم منذ أربعين سنة قضى من أعمر شيئا حياته فهو له حياته وموته قال سفيان
وعبد الوهاب فهو لورثته اذا مات (قال الشافعى) فترك هذا وهو يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
جابر بن عبد الله من وجوه ثابتة وزيد بن ثابت ويقتى به جابر بالمدينة ويقتى به ابن عمرو يقتى به عوام أهل
البلدان لأعلمهم يختلفون فيه بأن قال أخبرني يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحولاً
يسأل القاسم بن محمد عن العمرى وما يقول الناس فيها فقال القاسم ما أدركت الناس الا على شروطهم فى
أموالهم وفيما أعطوا قال الشافعى والقاسم يرجع الله لم يحبه فى العمرى بشئ انما أخبره أنه انما أدرك
الناس على شروطهم ولم يقل له ان العمرى من تلك الشروط التى أدرك الناس عليها ويجوز أن لا يكون
القاسم سمع الحديث ولو سمعه ما خالفه ان شاء الله قال فاذا قيل لبعض من يذهب مذهبه لو كان القاسم
قال هذا فى العمرى أيضا فعارضك معارض بأن يقول أخاف أن يغلط على القاسم من روى هذا عنه اذا

كان الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رصفنا يروى من وجوه يسندونه قال لا يجوز أن يتهم أهل الحفظ بالغلط فليل ولا يترى أن يتهم من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فإذا قال لا يجوز قلنا ما يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم أولى أن يكون لازماً لا حلاً دين الله أو ما قال القاسم أدركت الناس ولسنا نعرف الناس الذين حكى هذا عنهم فإن قال لا يجوز على مثل القاسم في علمه أن يقول أدركت الناس إلا والناس الذين أدركوا أئمة يلزمه قوله لم قيل له فقد روي يحيى بن سعيد عن القاسم أن رجلاً كانت عنده وليدة تقوم فقال لأهلها شأنكم بها فرأى الناس أنهم تطليقة وهو يفتي برأى نفسه أنها ثلاث تطليقات فإن قال في هذه لا أعرف الناس الذين روى القاسم هذا عنهم جازعاً لغيره أن يقول لا أعرف الناس الذين روى هذا عنهم في الشروط وإن كان يقول إن القاسم لا يقول الناس إلا الأئمة الذين يلزمه قولهم فقد ترك قول القاسم برأى نفسه وعاب على غيره اتباع السنة

(كتاب اللقطة الصغيرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في اللقطة مثل حديث مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء وقال في ضالة الغنم إذا وجدت في موضع مهلكة فهي لك فكأنها إذا جاء صاحبها أو غرمها له وقال في المال يعرفه سنة ثم يأكله إن شاء فإن جاء صاحبها غرمه له وقال يعرفها سنة ثم يأكلها مرسراً كان أو معسراً إن شاء إلا أنى لا أرى له أن يخطبها بماله ولا يأكلها حتى يشهد على عددها ووزنها ووظرفها وعفاصها ووكأها فتأكلها صاحبها غرمها له وإن مات كانت ديناً عليه في ماله ولا يكون عليه في الشاة يجرها بالمهلكة تعريف إن أحب أن يأكلها فهي له ومتى لقي صاحبها غرمها له وليس ذلك له في ضالة الإبل ولا البقر لأنهم ما يدفعان عن أنفسهم ما وإنما كان ذلك له في ضالة الغنم والمال لأنهم لا يدفعان عن أنفسهم ما ولا يعيšan والشاة يأخذها من أرادها وتلف لا تمتنع من السبع إلا أن يكون معها من يمنعها والبغير والبقرة يردان المياه وإن تباعدت ويعيšan أكثر عمرهما بالأراعى فليس له أن يعرض لواحد منهما أو البقر قياساً على الإبل (قال الشافعي) وإن وجد رجل شاة ضالة في الصحراء فأكلها ثم جاء صاحبها قال يغرمها خلاف مالك (قال الشافعي) ابن عمر لعله أن لا يكون سمع الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في اللقطة ولو لم يسمعه أنبغى أن يقول لا يأكلها كما قال ابن عمر أنبغى أن يفتيه أن يأخذها وينبغي للحاكم أن ينظر فإن كان لا أخذها ثقة أمره بتعريفها وأشهد شهوداً على عددها وعفاصها ووكأها وأمره أن يوقفها في يديه إلى أن يأتي ربهما فيأخذها وإن لم يكن ثقة في ماله وأمانته أخرجهما من يديه إلى من يعف عن الأموال ليأتي ربهما وأمره بتعريفها لا يجوز لأحد ترك لقطة وجدها إذا كان من أهل الإمامة ولو وجدها فأخذها ثم أراد تركها لم يكن ذلك له وهذا في كل ما سوى المشاة فأما المشاة فإنها تحرق بأنفسها فهي مخالفة لها وإذا وجد رجل فأراد بيعها رده على صاحبها فلا بأس بأخذها وإن كان أنما يأخذها لئلا يفلا وعوظاً وإن كان لا سلطان حتى ولم يكن على صاحب الضوال مؤنة تلزمه في رقاب الضوال صنع كما صنع عمر بن الخطاب رضي الله عنه تركها في الحصى حتى يأتي صاحبها وما تناجحت فهو مال الكهوا يشهد على تناجها كما يشهد على الام حين يجدها ويوسم تناجها ويوسم أمهاتها وإن لم يكن للسلطان حصى وكان يستأجر عليها فكانت الاجرة تعلق في رقابها غمراً رأيت أن يصنع كاصنع عثمان ابن عفان إلا في كل ما عرف أن صاحبه قريب بأن يعرف بغير رجل بعينه فيجسه أو يعرف وسم قوم بأعيانهم حسبهم اللهم اليوم واليومين والثلاثة ونحو ذلك

(اللقطة الكبيرة)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا التقط الرجل اللقطة مما لا روح له

ولاً أكره نكاح نساء
أهل الحرب إلا لا يفتن
عن دينه أو يسترق ولده
(باب التعريض
بالخطبة من الجامع من
كتاب التعريض بالخطبة
وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه الله كتاب الله تعالى يدل على أن التعريض في العدة جائز عما وقع عليه اسم التعريض وقد ذكر (١) القسم بعضه والتعريض كثير وهو خلاف التصريح وهو تعريض الرجل للمرأة بما يدها به على إرادة خطبتها بغير تصريح وتجييه بمثل ذلك والقرآن كالدليل إذ أباح التعريض والتعريض عند أهل العلم جائز سرًا وعلانية على أن السر الذي نهى عنه هو الجامع قال امرؤ (١) قوله بالهامش وقد ذكر القسم بعضه كذا بالأصل الذي بيدنا ولعل لفظ القسم محرف عن الام أو عن الشافعي وحرر مصححه

ما يحمل ويحول فإذا التفت الرجل لقطعة قلت أو كثرت عرفها سنة ويعرفها على أبواب المساجد والأسواق
ومواضع العامة ويكون أكثر تعرفه إياها في الجماعة التي أصابها فيها يعرف عقاصها ووكاها وعددها
وزنها وحليتها ويكتب ويشهد عليه فإن جاء صاحبها والافئى له بعد سنة على أن صاحبها متى جاء غرمها
وان لم يأت فئى مال من ماله وان جاء بعد السنة وقد استهلكها والمثلث حتى أوميت فهو غريم من الغرماء
يخاص الغرماء فان جاء وسعته فأئمة بعينها فئى له دون الغرماء والورثة وأقضى المثلث اذا عرف رجل
العقاص والوكاء والعدد والوزن ووقع في نفسه أنه لم يدع باطلا أن يعطيه ولا أجبره في الحكم الابينة تقوم
عليها كما تقوم على الحقوق فان ادعاها واحداً واثنان أو ثلاثة فسواء لا يجبر على دفعها اليهم الابينة يقيمونها
عليه لانه قد يصيب الصفة بان المثلث وصفها ويصيب الصفة بأن المثلث عنه قد وصفها فليس لاصبته
الصفة معنى يستحق به أحد شيئاً في الحكم وانما قوله اعرف عقاصها ووكاها والله أعلم أن تؤدي عقاصها
ووكاها مع ما تؤدي منها وله علم اذا وضعها في مالك أمها اللقطة دون مالك ويحتمل أن يكون ليستدل على
صدق المعترف وهذا الاظهر انما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الابينة على المدعى فهذا مدعى أرايت لو
أن عشرة أو أكثر وصفوها كلهم فأصاوا صفتهم ألتا أن نعظمهم إياها يكونون شركاءهم اولو كانوا ألفاً وألفين
ونحن نعلم أن كلهم كاذب الا واحداً بغير عينة ولعل الواحد يكون كاذبا ليس يستحق أحد بالصفة شيئاً ولا
تحتاج اذا التقت أن تأتيهم الامام ولا قاضياً (قال الشافعي) فاذا أراد المثلث أن يبرأ من ضمان اللقطة
ويدفعها الى من اعترفها فليفعل ذلك بأمرها كم لانه ان دفعها بغير أمرها كم ثم جاء رجل فأقام عليه
البينة ضمن قال واذا كان في يدي رجل العبد الا تبقى أو الضالة من الضوال فما سیده مثل اللقطة ليس عليه
أن يدفعه الابينة يقيمها فاذا دفعه ببينة يقيمها عنده كان الاحتياط له أن لا يدفعه الا بأمر الحاكم لئلا
يقيم عليه غيره ببينة فيضمن لانه اذا دفعه ببينة تقوم عنده فقد يمكن أن تكون البينة غير عادلة وقيم
بينة عادلة فيكون أولى وقد تمت البينة ويدعى هو أنه دفعه ببينة فلا يقبل قوله غير أن الذي قبض منه اذا
أقره فيضمنه القاضى المستحق الآخر رجوع هذا على المستحق الاول الا أن يكون أقر أنه فلا يرجع عليه
واذا أقام رجل شاهداً على اللقطة أو ضالة حلف مع شاهده وأخذما أقام عليه بينة لان هذا مال واذا أقام
الرجل بمكة بينة على عبد ووصفت البينة العبد وشهدوا أن هذه صفة عبده وأنه لم يبع ولم يهب أولم نعلمه باع
ولا وهب وحلف رب العبد كتب الحاكم ببنته الى قاضى بلد غير مكة فوافقت الصفة صفة العبد الذي
في يديه لم يكن للقاضى أن يدفعه اليه بالصفة ولا يقبل الا أن يكون شهود يقدمون عليه فيشهدون عليه
بعينه ولكن ان شاء الذي له عليه بينة أن يسأل القاضى أن يجعل هذا العبد ضالاً فيبعه فحين يري ذلك أمر
من يشتره ثم يقبضه من الذي اشتراه (قال الشافعي) واذا أقام عليه البينة بمكة بعينه أبرأ القاضى الذي
اشتراه من الثمن بإبراء رب العبد ويرد عليه الثمن ان كان قبضه منه وقد قيل يحتمل في رقبة هذا العبد ويضمنه
الذى استحقه بالصفة فان ثبت عليه الشهود فهو له ويفسخ عنه الضمان وان لم يثبت عليه الشهود رد وان
هالك فيما بين ذلك كان له ضماناً وهذا يدخله أن يفلس الذي ضمن ويستحقه به فيكون القاضى ألتفه ويدخله
أن يستحقه به وهو غائب فان قضى على الذي دفعه اليه بإجازته في غيبته قضى عليه باجره ما لم يغصب ولم
يستأجر وان أبطل عنه كان قد منع هذا حقه بغير استحقاق له ويدخله أن يكون جارية فارتفع لعلها
أم والرجل فيخل بينهما وبين رجل يغيب عليها ولا يجوز فيه الا القول الاول (قال الشافعي) واذا اعترف
الرجل الدابة في يدي رجل فأقام رجل عليها بينة أنهم له قضى له القاضى بها فان ادعى الذي هي في يديه أنه
اشترها من رجل غائب لم يجبس الدابة عن المقتضى له بها ولم يبعث بها الى البلد الذي فيها البيع كان البلد قريباً

القيس
ألا زعمت بسباسة القوم
أننى
كبرت وأن لا يحسن
السر أمثال
كذبت لقد أصبى عن
المرء عرسه
وأمنع عرسى أن يزن
بها الخالي

(باب النهى أن يخطب
الرجل على خطبة أخيه)

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرني مالك بن أنس
عن كاتع بن ابن عمر أن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا يخطب أحدكم
على خطبة أخيه وقال
عليه الصلاة والسلام
لقاطمة بنت قيس اذا
حالت فاذنني قالت فلما
حلت أخبرته أن
معوية وأباجهم
خطباني فقال أما معوية
فصالح لا مان له وأما
أبوجهم فلا يضع عصاه
عن عاتقه انكحى
أسامة فدلّت خطبته
على خطبتهما أنها
خلاف الذي نهى عنه
أن يخطب على خطبة
أخيه اذا كانت قد

أذنت فيه فكان هذا فسادا عليه وفي الفساد ما يشبه الاضرار والله أعلم وفاطمة لم تكن أخبرته أنها أذنت في أحدهما

(باب نكاح المشرقة ومن أسلم وعنده أكثر من أربع من هذا ومن كتاب التعريض بالخطبة) (قال الشافعي) أخبرنا الثقة

أحمد بن محمد بن إبراهيم عن معمر بن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال أسلم غيلان بن سلمة وعنده عشر نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أمسك أربعا وفارق سائرهن وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل يقال له الديلي أو ابن الديلي أسلم وعنده أختان اخترا أيتهم ما شئت وفارق الأخرى وقال لنوفل بن معوية وعنده خمس فارق واحدة وأمسك أربعا قال فعصيت إلى أقدمهن ففارقها (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أقول ولا أبالي أكن في عقدة ٣٨٩ واحدة أو في عقد متفرقة إذا كان من

يسك منهن يجوز أن يتبدى نكاحها في الإسلام ما لم تنقض العدة قبل اجتماع الإسلام لان أبا سفيان وحكمهم بن حزام أسما قبل ثم أسلمت امرأتاهما فاستقرت كل واحدة منهما عند زوجها بالنكاح الاول وأسلمت امرأة صفوان وامرأة عكرمة ثم أسما فاستقرتا بالنكاح الاول وذلك قبل انقضاء العدة (قال الشافعي) فان أسلم وقد نكح أمًا وابنتها معا فدخل بهما لم تحلل له واحدة منهما أبدا ولو لم يكن دخل بهما قلنا أمسك أيتهم ما شئت وفارق الأخرى وقال في موضع آخر يسك الابنة ويفارق الام (قال المزني) هذا أولى بقوله عندي وكذا قال في

أو بعيدا ولا أعمد إلى مال رجل فأبعث به إلى البلد لعله يتلف قبل أن يبلغه بدعوى إنسان لا أدري كذب أم صدق ولو علمت أنه صدق ما كان لي أن أخرجهما من يدي ماله كما انظر الهذا أن لا يضيع حقه على المغتصب لا تمنع الحقوق بالظنون ولا تملك بها وسواء كان الذي استحق الدابة مسافرا أو غير مسافر ولا يمنع منها ولا تنزع من يديه إلا أن يطيب نفسها ولو أعطى قيمتها أضعافا لا لا يجبره على بيع سلعته (قال الشافعي) وبأكل اللقطة الغنى والفقر ومن تحلل له الصدقة ومن تحلل له فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أبي بن كعب وهو أيسر أهل المدينة أو كأيسرهم وجد صرة فيها ثمانون دينارا أن يأكلها (أخبرنا) الدراوردي عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن عطاء بن يسار عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه وجد دينارا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يعترفه فلم يعترف فأمره أن يأكله ثم جاء صاحبه فأمره أن يعمره (قال الشافعي) وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ممن تحرم عليه الصدقة لانه من صليبة نبي هاشم وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الاذن بأكل اللقطة بعد تعريضها سنة على بن أبي طالب وأبي بن كعب وزيد بن خالد الجهني وعبد الله بن عمرو بن العاص وعياض بن جناد المجاشعي رضي الله عنهم (قال الشافعي) والقليل من اللقطة والكثير سواء لا يجوز أكله إلا بعد سنة فأما أن أمر الملتقط وإن كان أمينا أن يتصدق بها فما أنصفت الملتقط ولا الملتقط عنه ان فعلت ان كانت اللقطة مالا من مال الملتقط بحال فلم أمره أن يتصدق وأما لا أمره أن يتصدق به ولا يعيراته من أبيه وان أمرته بالصدقة فكيف أضمنه ما أمره باتلافه وان كانت الصدقة مالا من مال الملتقط عنه فكيف أمر الملتقط بأن يتصدق بماله غيره بغير إذن رب المال ثم لعله يجده رب المال مفلسا فكون قد أتى بيت ماله ولو تصدق بها لملكتها كان متعددا فكان لربها أن يأخذها بعينها فان نقصت في يدي المساكين أو تلفت رجع على الملتقط ان شاء بالتلف والنقصان وان شاء أن يرجع بها على المساكين رجع بها ان شاء (قال الشافعي) وإذا التقط العبد اللقطة فعلم السيد باللقطة فأقرها بيده فالسيد ضامن لها في ماله في رقبته العبد وغيره إذا استهلكها العبد قبل السنة أو بعد هادون مال السيد لان أخذها اللقطة عدوانا يأخذ اللقطة من له ذمة يرجع بها عليه ومن له مال يملكه والعبد لا مال له ولا ذمة وكذلك ان كان مدبرا أو مكاتباً وأم ولد والمدر والمذبرة كلهم في معنى العبد إلا أن أم الولد لا تباع ويكون في ذمتها ان لم يعلم السيد وفي مال المولى ان علم (قال الربيع) وفي القول الثاني ان علم السيد أن عبده التقطها أو لم يعلم فأقرها في يده فهي كالجناية في رقبته العبد ولا يلزم السيد في ماله شيء (قال الشافعي) والمكاتب في اللقطة بمنزلة الحر لانه يملك ماله والعبد ببعضه حرو بعضه عبد يقضى بقدر رقبته فيه فان التقط اللقطة في اليوم الذي يكون لنفسه فيه أقرت في يده وكانت

(٣٧ - الام ثالث) كتاب التعريض بالخطبة وقال أولا كانت الام أو آخر (قال الشافعي) ولو أسلم وعنده أربع زوجات اماء فان لم يكن معسر يخاف العنت أو فيهن حرة انفسخ نكاح الاماء وان كان لا يجد ما يتزوج به حرة ويخاف نبت ولا حرة فيهن اختاروا واحدة وانفسخ نكاح البواقي ولو أسلم بعضهم بعدة فسواء ينتظر اسلام البواقي فن اجتماع اسلامه واسلام الزوج لم مضى العدة كان له الخيار فيهن ولو أسلم الاماء معه وعقن وتخلت حرة وقف نكاح الاماء فان أسلمت الحرة انفسخ نكاح اماء ولو اختار منهن واحدة ولم تسلم الحرة ثبتت ولو عقن قبل أن يسلمن كن كن ابتدى نكاحيه وهن حرائر (قال) ولو كان عبدا

عنده المأذون والحرارة والحيات أو كتابيات لم يختزن فراقه أمست اثنتي عشرة سنة قبل إسلامه فاختزن فراقه كان ذلك نون لأنه نون بعد
 إسلامه وعددهن عند أسرار فيصحب من حين اختزن فراقه قال اجتمع إسلامه وإسلامهن في العدة فقد دهن عدد حرأثر من يوم اختزن
 فراقه والافقد دهن عدد حرأثر من يوم أسلم متقدم الإسلام منها لأن الفسخ من يومئذ وان لم يختزن فراقه ولا المقام معه خبرن إذا اجتمع
 إسلامه وإسلامهن معا وان لم يتقدم إسلامهن قبل إسلامه فاختزن فراقه وإسلامهما معه ثم أسلمن خبرن حين يسلمن لأنهن اختزن ولا خيار
 لهن ولو اجتمع إسلامهن وإسلامه من ساعتهن ثم اختزن فراقه لم يكن ذلك لهن إذا أتى عليهن أقل أوقات الدنيا
 وإسلامهن وإسلامه مجتمع وكذلك لو كان ٣٩٠ عتقه وهن معا (قال المزني) رحمه الله ليس عند عتدي بشي قد

قطع في كتابين بأن لها
 الخيار ولو أضافها وادعت
 الجهاة (وقال) في
 موضع آخر أن على
 السلطان أن يزوجها
 أكثر من مقامها فكم
 يمر بها من أوقات
 الدنيا من حين اعتقت
 إلى أن جئت إلى السلطان
 وقد بعد ذلك
 ويقرب إلى أن يفهم
 عنها ما تقول ثم إلى انقضاء
 أجل مقامها ذلك على
 قدر ما يرى فكيف
 يبطل خيارها ما يعتق
 إذا أتى عليهن أقل
 أوقات الدنيا وإسلامهن
 وإسلام الزوج مجتمع
 (قال المزني) ولو كان
 كذلك لما فسدت إذا
 اعتق تحت عبدان
 يختزن بحال لأنهن
 لا يقدرن يختزن إلا
 بحرف وكل حرف منها
 في وقت غير وقت الآخر
 وفي ذلك أبطال الخيار

سألمن ما له لأن ما كسب في ذلك اليوم في ماني كسب الأحرار وإن انتقضها في اليوم الذي هو فيه نسبي
 تخذها السيد منه لأن ما كسبه في ذلك اليوم نسبي وقد قيل إذا انتقضها في يوم نفسه أقر في يدي بعد
 بقدر ما عتق منه وأخذ السيد بقدر ما يرى منه وإذا اختلفا فاقول قرن العبد مع عينة لأنها في يديه
 ولا يحل لرجل أن يتنفع من النقطة بشي حتى تضي سنة وإذا باع الرجل الرجل النقطة قبل السنة ثم جاء
 ربهما كان له فسخ البيع وإن باعت بعد سنة فالباع جائر ويرجع رب النقطة على البائع بائنه أو قيمتها إن
 شاء فأيهما شاء كنه (قال الربيع) ليس له إلا ما باع إذا كان باع عناية غائب الناس بمثله فإن كان باع عما
 لا يتغابن الناس بمثله فله ما نقص عما يتغابن الناس بمثله (قال الشافعي) وإذا كانت الضالة في يدي الزاني
 فباعها فابيع بائنه وليس له انضائه ثمها فإن كانت الضالة عبد أقرعهم سيد العبد أنه أعتقه قبل البيع قبلت
 قوله مع يتيه إن شاء المشتري عينه وفسخت البيع وجعلته حراً ورددت المشتري بائنه الذي أخذ منه (قال
 الربيع) وفيه قول آخر أنه لا يفسخ البيع إلا بيعة تقوم لأن بيع الزاني بيع صاحبه فلا يفسخ بيعه
 إلا بيعة أه أعتقه قبل بيعه لأن رجلاً لو باع عبداً ثم أقر أنه أعتقه قبل أن يبيعه لم يقبل قوله فيفسخ على
 المشتري بيعه إلا بيعة تقوم على ذات (قال الشافعي) وإذا انتقط الرجل الطعام الرطب الذي لا يبي فأكله
 ثم جاء صاحبه غرم قيمته وإن يأكله إذا خاف فساداً وإذا انتقط الرجل ما يبي لم يكن له أكله إلا بعد
 سنة مثل الخنطة والتمر وما أشبهه (قال الشافعي) وأما كزف من أباغلية فما وجد من مال أباغلية على
 وجه الأرض فهو لقطة من اللقط يصنع فيه ما يصنع في اللقطة لأن وجوده على ظهر الأرض وفي مواضع
 اللقطة يدل على أنه ملك سقط من مالكه ولو تورع صاحبه فأدى نجسه كان أحب إلى ولا يلزمه ذلك
 (قال الشافعي) وإذا وجد الرجل ضالة الأبل لم يكن له أخذها وإن أخذها ثم أرسلها حيث وجدها فليكت
 ضمن لصاحبها حتى تبهر البقر والحجر والبغال في ذلك تجزئ ضوال الأبل وغيرها وإذا أخذ السلطان الضوال
 فإن كان له أجر يرضى نفسه بلا سرقة على ربه أقرها يسهل إلى أن يأتي ربهما وإن لم يكن يجازيها باعها
 ردفعوا أثمانها لأربابها ومن أخذ ضالة فأنفق عليها فهو متطوع بالنفقة لا يرجع على صاحبها بشي وإن
 أراد أن يرجع على صاحبها بما أنفق فليذهب إلى أخاك حتى يفرض لها نفقة ويؤكد غيره بأن يقبض لها
 تلك النفقة منه وينفق عليها ولا يكون للسلطان أن يأذن له أن ينفق عليها إلا اليوم واليومين وما أشبهه
 ذلك مما لا يقع من ثمنها موقعاً إذا جاوز ذلك أمر يبيعها ومن التقط لقطة فأنفق عليها فباعتها وان هلك منه
 بلا تعد فيها فليس بضامن لها والقول قوله مع يتيه وإذا انتقضها ثم ردتها في موضعها فضاعت في موضعها فليس بضامن لها

(قال الشافعي) ولو اجتمع إسلامه وإسلام حرتين في العدة ثم عتق ثم أسلمت اثنتان في العدة لم يكن به أن تسلك إلا
 اثنتين من أي الأربع شاء لا يثبت له بعد العبدية إلا اثنتان وينكح تمام أربع إن شاء ولو أسلم وأسلم معه أربع فقال قد فسخت نكاحين
 سئل فإن أراد طلاقاً فهو أسلم أراد وإن أراد حله بلا طلاق لم يكن طلاقاً وأحلف ولو كن نجسا فأسلمت واحدة في العدة فقال قد
 اخترت حبسها حتى قال ذلك لأربع ثبت نكاحهن واختياره ونفسخ نكاح البراق ولو قال كلنا أسلمت واحدة منكن فقد اخترت
 فسح نكاحهما لم يكن هذا شيئاً إلا أن يريد طلاقاً فإن اختار أمساكاً أربع فقد نفسخ نكاح من زاد عليهن (قال المزني) رحمه الله (١) القياس

(١) قوله قال المزني القياس عند الخ هذه العبارة ثبتت في بعض النسخ وتأملها مع ما قبلها سببه محتمل

تتدلى على قواه اذا أسلم وعندده أكثر من أربع وأسنان مع فقدت واحدة منهم أو ظاهراً أو آلى كان ذلك موقوفاً فإن اختارها كان عليه فيها ما عليه في الزوجات وإن فسخ نكاحها سقط عنه الظاهر والابلاء ووجد بقذفها (قال الشافعي) رحمه الله ولو أسلمن معه فقال لا اختار حبس حتى يختار وأنفق عليهن من ماله لأنه سابع لهن بعد مقدم ولا يطلق عليه السلطان كما يطلق على المولى فإن امتنع مع الحبس عزز وحبس حتى يختار وإن سأت أمرناهن أن يعتددن إلا من أربعة أشهر وعشراً ومن ثلاث حيض ويوقف لهن الميراث حتى يصطحن فيه ولو أسلم وعندهن ثنية ثم تزوج أختها أو أربعاً أو بعسراً حتى عدتها نكاح مفسوخ (قال المزني) أشبه بقوله أن النكاح موقوف كما جعل نكاح من لم تسلم موقوفاً أن أسلمت في العدة ٣٩١ علم أنهم لم تزل امرأته وإن انقضت قبل

وإن رأها فلم يأخذها فليس بضامن لها وهكذا إن دفعها إلى غيره فضاعت أختها من ذلك ما ضمن المستودع وأطرح عنه الضمان فيما أطرح عن المستودع (قال الشافعي) وإذا حل الرجل دابة الرجل فوفقت ثم مضت أو فتح قفها لرجل عن طائر ثم خرج بعد علم يضمن لأن الطائر والدابة أحداً نال الذهاب والذهاب غير فعل الحال والقاض وهكذا الحيوان كله وما فيه روح وله عقل يقف فيه بنفسه ويذهب بنفسه فأما ما لا عقل له ولا روح فيه مما يضبطه الرباط مثل زق زيت وراوية ماء خالها الرجل فتدفع الزيت فهو ضامن إلا أن يكون حل الزيت وهو مستند قائم فكان الحل لا يدفعه فثبت قائماً سقط بعد فان طرحه إنسان فطرحه ضامن لما ذهب منه وإن لم يطرحه إنسان لم يضمنه الحال الأول لأن الزيت إنما ذهب بالطرح دون الحل وإن الحل قد كان ولا جناية فيه (قال الشافعي) ولا جعل لأحد جأباً بقب ولا ضالة إلا أن يكون جعل له فيه فيكون له ما جعل له وسواء في ذلك من يعرف بطلب الضوال ومن لا يعرف به ومن قال لاجنبي إن جئتني بعبدى إلا بقب فلك عشرة دنائير ثم قال لا تخان جئتني بعبدى إلا بقب فلك عشرون ديناراً ثم جأبها جميعاً فلكل واحد منهم نصف جعله لأنه إنما أخذ نصف ما جعل عليه كله كان صاحب العشرة قد سمع قوله لصاحب العشرين أولم يسمعه وكذلك لو قال لثلاثة فقال لأحدهم إن جئتني به فلك كذا ولا تخن ولا تخن ففعل أجباً لا مختلفة ثم جأبها جميعاً فلكل واحد منهم ثلث جعله

(وفي اختلاف مالك والشافعي اللقطة)

(قال الربيع) سألت الشافعي رحمه الله عن وجد لقطه قال يعرفها سنة ثم يأكلها إن شاء موسراً كان أو معسراً فإذا جاء صاحبها ضمنه له وقبضت له وما ألحقت في ذلك فقال السنة الثابتة وروى هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بن كعب وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها وأبى من ميسير الناس يومئذ وقبل بعد (أخبرنا) مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد الجهني أنه قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال اعرف عفاصها ووكعها ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبها والافسأ نكحها (أخبرنا) مالك عن أيوب بن موسى عن معاوية بن عبد الله بن بدر أن أباه أخبره أنه نزل منزل قوم بطريق الشام فوجد صرة فيها ثمانون ديناراً فذك ذلك لعمري بن الخطاب فقال له عمر عرفها على أبواب المساجد وإذا كرهها لمن يقدم من الشام سنة فإذا مضت السنة ففسأ نكحها (قال الشافعي) فرويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن عمر أنه أباح بعد سنة أكل اللقطة ثم خالفتم ذلك فقلم يكره أكل اللقطة للغني والمساكين (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن رجلاً وجد لقطه فجاء إلى عبد الله بن عمر فقال اني وجدت لقطه فإذا ترى فقال له ابن عمر عرفها قال قد فعلت قال فرد قال

معافهما على النكاح وإن قال أسلم أحدنا قبل صاحبه فالنكاح مفسوخ ولا نصف مهر حتى يعلم فإن تداعيا فالقول قولها مع عيها لأن العقد ثابت فلا يبطل نصف المهر إلا بأن تسلم قبله وإن قالت أسلم أحدنا قبل الآخر وقال هو معاف فالقول قوله مع عيها ولا تصدق على فسخ النكاح وفيها قول آخر أن النكاح مفسوخ حتى يتصادقا (قال المزني) أشبه بقوله أن لا يفسخ النكاح بقولها كالم يفسخ نصف المهر بقوله (قال المزني) وقد قال لو كان دخل بها فقالت انقضت عدي قبل إسلامك وقال بل بعد فلا تصدق على فسخ ما ثبت له من النكاح (قال) ولو كانت عنده امرأة نكحها في الشرك بجمعة أو على خيارا نفسخ نكاحها لأنه لم ينكحها على الأبد

اختلفا فالقول قوله مع عيها ولو أسلم قبل الدخول فلها نصف المهر إن كان حالاً ونصف مهر مثلاً إن كان حراماً ومتعة إن لم يكن فرض لها لأن فسخ النكاح من قبله وإن كانت هي أسلمت قبله فلا شيء لها من صداق ولا غيره لأن الفسخ من قبلها (قال) ولو أسلم

(باب اختلاف في المسألة في الآخر) (قال الشافعي) رحمه الله وحجة بيت علي بن سطل الاوخر بغير النبي صلى الله عليه وسلم لأن الله تعالى ربه ما أخذت ما ترون من ثباته في الآخرى وما قال رسول بن معوية وتغييره غيلا فلا كان الاوخر ما سلمه أخير رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ثبت أحسن حجة من يعقود بهما إذا دلت له وذا كانت وترى أنهم كانوا يسنون في العدة بغيرهم ربه قال أجل قلت وهذا كونه في الاسلام قال أجل قلت فلماذا قال النبي صلى الله عليه وسلم عن انعقد كان عفرأهونه كما حكم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بغيره وإذا كانت بقية ورقد ما أتى لأن الاسلام أدركه ثم ردد ما لو رآه لكان الاسلام أدركه من معه وانعقد كما لو أتته في الاسلام وأخذت في فسادها مرة ٣٩٣ وتم تنفس رأيي فرجع به من أحبابهم وقال محمد بن الحسن ما علمت أحدا

أحد بأحسن مما احتجبت به وانعقد خافت أحبي في فيه منذ زسان وما ينبغي أن يدخل على حديث النبي صلى الله عليه وسلم القياس

فعلت قال لا أمرت أن تذكروا كذا لو ثبت لم تأخذها (قال الشافعي) وابن عمر لم يوقت في التعريف وقتا وأتم رفقون في التعريف سنة وابن عمر كره ليدى وجد القطعة كما يغنيها كان أو فقيرا وأتم ليس هكذا تقولون وابن عمر كره له أخذها وابن عمر كره له أن يتصدق بها وأتم لا تذكرونها له أخذها بل تستحبونه وتقولون وترى كذا ضاعت

(وترجم في كتاب اختلاف على وابن مسعود رضي الله عنهم ما للقطعة)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال دخل على ابن قيس قال سمعت هزبلا يقول رأيت عبد الله أتاه رجل بصرة مخشومة فقال عرفتموها أم أجد من يعرفها قال استمع بها وهذا قولنا ذاعرفها سنة فلم يجد من يعرفها فله أن يستمع بها وهكذا السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث ابن مسعود يشبه السنة وقد خالفوا إذا كره وروا واحد يشاعن عامر عن أبيه عن عبد الله أنه اشترى جارية فذهب صاحبها فتصدى بئنها وقال اللهم عن صاحبها أن كره في وعلى الغرم ثم قال وهكذا نفعل باللاتة فخالفوا السنة في اللقطة التي لا حجة فيها وخالفوا حديث ابن مسعود الذي يوافق السنة وهو عندهم ثابت واحجوا بهذا الحديث الذي عن عامر وهو يخالفونه فيما هو بعينه يقولون أن ذهب البائع فليس للشري أن يتصدق بثمنه ولكنه يحبس حتى يأتي صاحبها متى جاء

(باب ارتداد أحد الزوجين أو هاتين شرك إلى شرك من كتاب جامع الخطبة ومن كتاب المرتد ومن كتاب ما يحرم الجمع بينه)

(كتاب المقيط)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال سمعت الشافعي رحمه الله يقول في المنبذ هو حر ولا ولاء له وانما يرثه المسلمون بأنهم قد دخلوا كل مال لا مال له ألا ترى أنهم يأخذون مال النصراني ولا وارث له ولو كانوا أعتقوه لم يأخذوا ماله باؤ ولا ولاء لهم خولوا مالا مال له من الاموال ولو ورثه المسلمون وجب على الامام أن لا يعطيه أحدا من المسلمين دون أحد وأن يكون أهل السوق والعرب من المسلمين فيه سواء ثم وجب عليه أن يجعل ولادة يوم ولادته أمه لجماعة الاحياء من المسلمين الرجال والنساء ثم يجعل ميراثه لورثته من كان حيا من المسلمين من الرجال دون النساء كما يورث الولاء ولكنه مال كما هو فقنا لا مال له ويرد على المسلمين يضعه الامام على الاجتهاد حيث يرى

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا ارتد أو أحدهما منع الوطاء فان انقضت العدة قبل اجتماع اسلامهما انفسخ النكاح ولهما مهر مثلها ان أصابها في الردة فان اجتمع اسلامهما قبل انقضاء العدة فيهما على النكاح ولو هرب مرتدا ثم رجع بعد انقضاء

(وترجم في سير الاوزاعي الصبي يسي ثم يموت)

سئل أبو حنيفة رحمه الله عن الصبي يسي وأبوه كافر وقعا في سيم رجل ثم مات أبوه وهو كافر ثم مات الغلام قبل أن يتكلم بالاسلام فقال لا يصلي عليه وهو على دين أبيه لانه لا يقرب بالاسلام وقال الاوزاعي مولاه أولى

العدة مسلم وادعى أنه أسلم قبله أفانكرت فالقول قوله مع يمينها (قال) ولم يدخل بها فأردت فلا مهر لها لان الفسخ من قبلها وان اردت فلها نصف الميراث لان الفسخ من قبله ولو كانت تحت نصرانية فتجسست أو تردت فكالمسلمة تردت (وقال) في كتاب المرتد حتى ترجع الى الذي حلت به من يهودية أو نصرانية ومن دان دين اليهود والنصارى من العرب والعجم غير بني اسرائيل في فسح النكاح وما يحرم منه أو يحل كاهل الاوثان (وقال) في كتاب ما يحرم الجمع بينه من ارتد من يهودية الى نصرانية أو نصرانية الى يهودية حل نكاحها لانهم لو كانت من أهل الدين الذي خرجت اليه حل نكاحها (وقال) في كتاب الجزية لا ينكح من ارتد عن أصل دين آتاه لانهم بدلوا بغيره الاسلام فخالفوا حديثهم عما أدن باخذ الجزية منهم عامه وأبيع من طعامهم ونساءهم (باب طلاق الشرك) (قال الشافعي) رحمه الله

رأى أن ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاح الشرك وأقر أهله عليه في الإسلام لم يحزوا الله أعلم الآن يثبت طلاق الشرك لأن الطلاق يثبت بشرب النكاح ويسقط بسقوطه فإن أسلموا وقد طلقها في الشرك ثلاثاً لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ولو تزوجها غيره في الشرك حلت له ولمسلم لوطاً هاتلانا (باب عقدة نكاح أهل الذمة من الجامع من ثلاثة كتب) (قال الشافعي) رحمه الله وعقدة نكاح أهل الذمة وهو مهرهم كاهل الحرب فإن نكح نصراني وثنية أو مجوسية أو نكح وثني نصرانية أو مجوسية لم أفسخ منه شيئاً إذا أسلموا (قال) ولا تحل ذبيحة من ولد من وثني ونصرانية ولا من نصراني وثنية ولا يحل نكاح ابنتهما إلا هابت كاتبة خالصة (وقال) في كتاب آخر أن كان أبوها نصرانياً حلت وإن كان وثنياً لم تحل لأنها ترجع إلى النسب وليست ٢٩٣ كالفغيرة يسلم أحد أبييها لأن الإسلام

من أبيه يصلى عليه وقال لولم يكن معه أبوه وخرج أبوه مستأماً لكان لمولاه أن يبيعه من أبيه وقال أبو يوسف إذا لم يسب معه أبوه صار مسلماً ليس لمولاه أن يبيعه من أبيه إذا دخل بامان وهو ينقض قول الأوزاعي أنه لا بأس أن يتناع السبي ويرد إلى دار الحرب في مسألة قبل هذا فالقول في هذا ما قال أبو حنيفة إذا كان معه أبواه أو أحدهما فهو على دينه حتى يقر بالإسلام وإذا لم يكن معه أبواه أو أحدهما فهو مسلم (قال الشافعي) سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء بني قريظة وذرايعهم فباعهم من المشركين واشترى أبو الشحيم اليهودي أهل بيت عجوز ولداهما من النبي صلى الله عليه وسلم وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بمباقي من السبائا أنثلاثاً إلى تهامة وثلاثاً إلى نجد وثلاثاً إلى طريق الشام فبيعوا بالجيل والسلاح والابل والمال وفيهم الصغير والكبير وقد يحتمل هذا أن يكونوا من أجل أن أمهات الاطفال معهم ويحتمل أن يكون في الاطفال من لا أم له فإذا سبوا مع أمهاتهم فلا بأس أن يباعوا من المشركين وكذلك لو سبوا مع آبائهم ولو مات أمهاتهم وآبائهم قبل أن يبلغوا فيصفوا الإسلام لم يكن لنا أن نصلي عليهم لأنهم على دين الأمهات والآباء إذا كان النساء بلغن ابائهم بعد موت أمهاتهم من المشركين لا باقده حكمنا عليهم بأن حكم الشرك ثابت عليهم إذا تركنا الصلاة عليهم كما حكمنا به وهم مع آبائهم لا فرق بين ذلك إذا ألزمهم حكم الشرك كان لنا بيعهم من المشركين وكذلك النساء البوائغ قد استوهب رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية بالغاً من أحبابه فقضى بهما رجلين (١)

(و ترجمه في اختلاف مالك والشافعي باب المنبوذ)

(أخبرنا) مالك عن ابن شهاب عن سنان أبي جيلة رجل من بني سليم أنه وجد منبذاً في رمان عمر بن الخطاب فجاءه إلى عمر فقال ما حلك على أخذ هذه النسمة قال وجدتها ضائعة فأخذتها فقال عريفي يا أمير المؤمنين إنه رجل صالح فقال كذلك قال نعم قال عمر اذهب فهو حر ولاؤه ذلك وعلينا نفقته قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في المنبذ أنه حر وأن ولاءه للمسلمين فقلت للشافعي فيقول مالك تأخذ (قال الشافعي) فقد تركتم ما روي عن عمر في المنبذ فإن كنتم تركتموه لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال (١) (قال) شيخنا شيخ الإسلام أيده الله تعالى لم يذكر الشافعي رضي الله عنه جوابه في الصبي الذي سبي وحده وقد جاوز في الخبر أنه يحتمل أن يكون في الاطفال من لا أم له وهذا الاحتمال يقتضي أنه لم يحزم الشافعي بأنه يبيع الصبي إذا لم يكن معه أحد أبويه وهو وجه في المسئلة وأيسر بشاذ كما قال صاحب الروضة بل كلام الشافعي يقتضيه اه

(باب اتيان الخائض ووطئ اثنتين قبل الغسل من هذا ومن

كتاب عشرة النساء) (قال الشافعي) رحمه الله أمر الله تبارك وتعالى باعتزال الحيض فاستدل بالنسبة على ما أراد فقلنا تشدد أزارها على أسفلها وبياضها فوق أزارها حتى يطهرن حتى ينقطع الدم وترى الطهر فإذا تطهرن يعني والله أعلم الطهارة التي تحل بها الصلاة الغسل أو التيمم (قال) وفي تحريمها لا ذي المحض كالدلالة على تحريم الدر لان إذاه لا ينقطع وان وطئ في الدم استغفر الله تعالى ولا يعود وان كان له أماً فلا بأس أن يأتين معاً قبل أن يغتسل ولو توطأ كان أحب إلى وأحب لو غسل فرجه قبل اتيان التي بعدهما ولو كن حراً فخلته فكذلك اتيان النساء في أدبارهن من أحكام القرآن ومن كتاب عشرة النساء) (قال الشافعي) رحمه الله ذهب بعض أصحابنا في اتيان النساء في أدبارهن إلى أحلاله وآخرون إلى تحريمه وروى عن جابر بن عبد الله من حديث ثابت أن اليهود